حاشية السجاعي

على

شرح قطر الندى وبل الصدى

لابن هشام الأنصاري

(ت ٧٦١هـ)

تأليف العلامة

أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي

المتوفى سنة ١١٩٧هـ

طبعة محققة على عدة نسخ خطية

ومعها

شفاء الصدر بتوضيح شواهد شرح القطر

للشيخ علي بن عبد الرحيم العدوي المالكي الأزهري

المتوفى سنة ١٣٦٥هـ

ضبطهما وعلق عليهما

نسيم بلعيد الجزائري

دار تحقيق الكتاب

دار تحقيق الكتاب

الكتاب: حاشية السجاعي على شرح قطر الندى ومعه شفاء الصدر بتوضيح شواهد شرح القطر.
المؤلف: ابن هشام الأنصاري، السجاعي، العدوي.
تحقيق: نسيم بلعيد
الناشر: دار تحقيق الكتاب
عدد الصفحات: 632
سنة الطباعة: 2020
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى (لونان، ورق شاموا)

Title: Hashiyat al-Suja'i 'ala Sharh Qatr al-Nada wa ballu al-Sada
Autor: Ibn Hisham al-Ansari, Ahmed al-Suja'i, al- Adawi
Editor: Nasim Bal'id
Publisher: Dar Tahkik Al Kitab
Pages: 632
Year: 2020
Printed in: Lebanon
Edition: 1

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
1948

ISBN 978-9933-9252-8-4
9 789933 925284

DAR TAHKIK AL KITAB
Büyük Reşit Paşa Caddesi Yümni İş Merkezi
No:16/B D:8 Vezneciler/Fatih/İstanbul/Turkey : +9 (0212)5190979
Merkez :1.Cadde No:66 MİDYAT/MARDİN : +9 (0482)4622775
www. tahkikalkitab.com : info@tahkikalkitab.com

Dar Tahkik Al Kitab, Nursabah Yayıncılık
Matbaacılık Ltd.Şti'nin Tescilli Markasıdır
دار تحقيق الكتاب هي دار تابعة لمؤسسة دار نور الصباح

حاشية السجاعي

على

شرح قطر الندى وبل الصدى

لابن هشام الأنصاري

(ت ٧٦١هـ)

تأليف العلامة

أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي

المتوفى سنة ١١٩٧هـ

طبعة محققة على عدة نسخ خطية

ومعها

شفاء الصدر بتوضيح شواهد شرح القطر

للشيخ علي بن عبد الرحيم العدوي المالكي الأزهري

المتوفى سنة ١٣٦٥هـ

ضبطهما وعلق عليهما

نسيم بلعيد الجزائري

دار تحقيق الكتاب

للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله حمداً كثيراً طيِّباً مبارَكاً فيه، والصلاةُ والسَّلام على أشرَفِ الخَلقِ وعلى أزواجِه وأصحابِه وتابِعِيه، أمَّا بعدُ:

فهذه «**حاشيةُ السُّجاعي**» على شرحِ القَطر للمُصنِّف، وشرحُ شواهِد الشرح المُسمَّى «**شِفاء الصَّدر**»، جَمَعناهُما و«**شرحَ القطر**» في هذا السِّفر الجميلِ قَلباً وقالَباً، وأَخرجنا الثلاثةَ على ما يَنبغي لها ويَلِيق بِها، مُبالِغين في ضَبطِهنَّ وتَصحِيحهنَّ قدرَ الإمكان، كما فَعَلنا من قبلُ بـ«حاشية الآلوسي» على الشرحِ نفسِه وشرحِ الشَّواهد المُسمَّى «مَعالِم الاهتِدا»، واللهَ عزَّ وجلَّ نَسأَلُ أن يتقبَّل مِنَّا عمَلَنا ويُثِيبَنا عليه أحسنَ الثَّواب، راجِين مِن إخوانِنا دَعوةً بِظَهر الغيبِ، لعلَّ الله يَلطُف بِنا ويَهدِينا الصراطَ المستقيمَ ويُثبِّتَنا عليه؛ إنَّه على كلِّ شيءٍ قدير، وبِالإجابة جَدير، والحمدُ لله ربِّ العالَمِين.

❊ ❊ ❊

عَملي في الكُتُب الثلاثة

١- ترجمتُ باختصارٍ لأصحابِ الكُتب الثلاثة، أعني: الشرحَ، والحاشيةَ، وشرحَ الشواهد.

٢- قابلتُ الشرحَ على طَبعةِ «الرسالة ناشِرون»، وهي بِاعتِنائي، وأَحسَبُ أنها أَصحُّ الطَّبعات، مع الاعتِماد في مواضِع الخِلاف على طبعاتٍ أُخرى كاللَّاتي بهامش الحاشية مِن النُّسَخ الحجريَّة.

٣- خرَّجتُ الآياتِ، وجَعلتُ تخريج كلِّ آية في إثرِها مُباشرةً تَيسيراً على القارئ.

٤- وضعتُ عناوينَ رئيسةً أو فَرعيَّةً لِلمَسائل جعلتُها بين مَعقوفَين هكذا [ ].

٥- ضَبَطتُ ما تَيسَّر مِن الكُتب الثَّلاثة، ولا سيَّما ما أَحوَج إلى ضَبطٍ لِبيانِ المعنَى، مع الاعتِناء بِعلامات التَّرقيم ونَحوِها.

ثم إنِّي اكتَفيتُ في الشرح بِما تقدَّم؛ لِعدم تعلُّق الغرضِ به أوَّلاً وبِالذات، ولأنَّ الطبعة المَذكورةَ سابقاً تُغنِي عن غيرِها فيما بقيَ.

وأمَّا «شِفاءُ الصَّدر» فزِدتُ عليه بأنْ:

٦- قابلتُه على الطبعةِ الوَحيدة المُتاحة له، واجتَهدتُ في تَصحيحِ ما تَحرَّف أو تَصحَّف منها.

٧- علَّقتُ على مواضعَ كثيرةٍ منه، ولا سيَّما في ذِكر اسم الشاعِر إن عُلِم، وفي استِدراكِ أوجُه إعرابيَّة راجحةٍ ونحوِ ذلك، وقد جعلتُ كلامي بين مَعقُوفين هكذا [ ]، ورُبَّما فعلتُ ذلك بلفظٍ من الألفاظ إذا كان مُحرَّفاً في الأصل وصحَّحتُه.

هذا، وقد حافظتُ على تَرقيم الشيخ مُحمد محيي الدين رحمه الله لِلشواهد في الشرح، ووَضَعتُ الأرقامَ نفسَها في أبياتِ «شِفاء الصَّدر»، وما زاد فيه ـ مِمَّا لم يتكلَّم عليه الشيخُ مُحيي الدين ولا رقَّمه ـ أَعطيتُه رقمَ سابقِه مع الحرف (م)، كالبيت [٢٥/م] أي: مُكرَّر.

وأمَّا «حاشيةُ السُّجاعي» فزِدتُ عليها أنْ:

٨- قابَلتُها على بِضعِ نُسخٍ مَخطوطة، وعلى بِضعِ نُسَخ حجريَّة أيضاً، وصحَّحتُ ما تَحرَّف أو تصحَّف من كلام المُحشِّي، واستَدركتُ ما سَقط منه، وأشرتُ إلى شيءٍ من فُرُوق النُّسخ وغيرِ ذلك.

٩- خرَّجتُ القراءاتِ والأحاديثَ الوارِدةَ فيها، وهي قليلةٌ، وتَكلَّمتُ بِاختِصار على الأبيات الشِّعرية والأَمثالِ السائرةِ ونَحوِ ذلك.

١٠- تَرجمتُ لِلعُلماء المَغمورِين مِمَّن ذُكر فيها أيضاً.

١١- علَّقتُ على مواضعَ من الكتاب تعليقاتٍ مُختَصرةً؛ بِنَحوِ شرحِ غريبٍ، أو توجيهِ تركيبٍ، أو تنبيهٍ على سَهوٍ، لعلَّها تُفيد الطالب وتُيسِّرُ له الاستفادةَ من الكتاب، مع الاقتِصار على ما تَدعُو إليه الحاجة ويَحتملُه المَقام.

١٢- أَحَلْتُ على أَكثرِ الكُتب التي نَقل عنها المُحشِّي، كـ«حواشي الشَّيخِ يس على الفاكِهي»، و«المُزهر»، و«مُغني اللبيب» وغيرِ ذلك.

١٣- أَلحقتُ بأولِ الكتاب تَقريراتِ الأَنبابي على الحاشية كما جاءت في بَعض النُّسخ الحَجريَّة، وهي قليلةٌ إلا أنَّها لا تَخلُو مِن فائِدة.

* * *

كلمةٌ بين يدَي الكتاب

صرَّح الشيخُ السُّجاعي رحمه الله بالنَّقل عن العلَّامةِ أبي بكرٍ الشَّنواني في أكثرَ من مائتَي موضعٍ، وكان يرمزُ له بالحرف (ش) في أكثرِها، وقد ظَهر لي من تَتبُّع كلام الشَّنواني في حاشيتِه على «شَرح المصنِّف» المُسمَّاة «هِداية مُجيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدَى» أنَّ ما أَخذه منه السُّجاعي أكثرُ من ذلك بِكثير، حتَّى إنه ربَّما صرَّح بالنَّقل عنه في موضعَين اثنَين وبَينهما ثلاثُ تعليقات أو أربعٌ غيرُ مَنسوبةٍ وكلُّها لِلشَّنواني أيضاً، وقد أَشرتُ فيما كتبتُه في الهوامش إلى كثيرٍ من تِلك المواضع، ولا سيَّما في النِّصف الأولِ مِن الكتاب، الذي يصحُّ أن يقالَ فيه: إنه كالاختِصارِ لحاشية الشنواني المذكورةِ إلَّا في النَّزرِ القليلِ، ثم عَدَلتُ غالباً عن تتبُّع ذلك والإشارةِ إليه في النِّصف الثاني منه، أَعني مِن باب الابتِداء إلى الخاتِمة؛ لِعَدم قَصدِي إلى ذلك، وتجنُّباً لإرهاق الطالِب، واكتِفاءً بما تقدَّم؛ إذ الأصلُ بقاءُ الشَّيء على ما كان عليه. على أنَّ حواشيَ الشيخ الشَّنواني تَنتَهي عند قول الشارحِ في بابِ المَفعول معه: (فَلأنه لا يَجوز العطفُ على الضمير المخفوضِ إلا بإعادةِ الخافض)، ولعلَّ ما نَقَله عنه المُحشِّي بعد ذلك ـ وهو بضعٌ وثلاثون تعليقاً ـ إنَّما هو مِن كُتبه وحواشِيه الأُخرى، وهي كثيرةٌ كما يُعلَم مِن الرُّجوع لِتَرجمتِه.

ثم إنَّ المُحشِّيَ رحمه الله نَقل عن الشيخ يَس الحمصي ستةَ مَواضِع مِن باب العَلَم فما بَعده إلى أولِ باب «إنَّ» وأخواتِها، ثم بدأ يُكثِر الأخذ عنه مِن عند الكلام على همزةِ «إنَّ» وبابِ الفاعل إلى ما قبل بابِ الوَقف، وقد صَرَّح بالنَّقل عنه في أكثرَ من سَبعينَ موضعاً، والحقُّ أنه قد تَرك مواضعَ أُخرى نقلَها بِطُولها مِن كلامِه ولم يَنسُبْها له.

والمَقصودُ بما ذَكَرناه إظهارُ فضلِ الحاشيتَين المذكورَتين، أعني: «هِداية مُجيب الندا» لِلشَّنواني، و«حَواشي مُجيب النِّدا» للشيخ يس، ولا سيَّما الأُولى مِنهما، لا الانتِقاصُ من الحاشية التي نحنُ بِصدَدِها؛ إذ من مقاصِد التأليف اختصارُ المُطوَّل، وجمعُ المُفترِق، وترتيبُ المَنثُور، ونحوُ ذلك، بَلهَ أنَّها حَوَتْ زوائدَ كثيرةً من كُتب أُخرى، كضَبط بعضِ الأعلام وتَواريخِ وَفَياتهم من «المُزهِر» وغيرِه، وشَرحِ بعض الألفاظ من «المِصباح» كثيراً ومِن «مُختار الصِّحاح» وغيرِه قليلاً، وتَفسيرِ آياتٍ قرآنيَّةٍ من «الجَلالَين» ونحوِه، وشرحِ كثيرٍ من الأبياتِ نَقلاً عن «المقاصِد النحويَّة» للعَيني، ونُقولٍ أُخرَى من «المغني» و«شرح

بانت سُعاد» للمصنِّف، و«شرح الكافية» لِلرَّضي، و«شِفاء الغليل» للشِّهاب، و«حاشِيَة الفيشِي على شرح القطر»، وغيرِ ذلك، وحَوَتْ أبياتاً نظَمها المُحشِّي في بيانِ ضابطٍ، أو جمعِ نظائرَ، أو إشارةٍ للغاتِ كلمةٍ، ونحوِ ذلك من الأَغراض.

على أَنِّي أقُول: إنَّ المحشِّيَ رحمه الله تعالى قد أَعطى ثُلثَ الشرحِ حقَّه من الكلام، بِدليل أنه استَغرَق كلامُه إلى باب الابتداء نصفَ كِتابِه، ثم اختَصر الكلامَ في الثُّلث الثاني من الشَّرحِ إلى آخِرِ باب المُستَثنى، فاستَغرق ذلك قريباً مِن ثُلثِ الحاشيةِ، وأَمَّا آخرُ ثُلثِ من الكتاب فلَم يُعطِه إلا أقلَّ من خُمس حاشيَتِه، وبمعنًى آخرَ أقولُ: إنه جَعَل ثُلثَي حاشيتِه لِلنِّصف الأول من الشرح، والثُّلثَ الباقي منها لِلنصف الآخَر منه، وكان يُمكنه التَّوسُّع في النِّصف المذكورِ والنَّقلُ من غيرِ الشَّنواني، ولو فَعل ذلك وزاد عليه بِأَنْ أعمَل فِكرَه واستخرجَ أشياءَ لم يُشِر إليها مَن تقدَّمه لَكان أحسَنَ. والله تعالى أعلَم.

وهذا لا يَغُضُّ مِن قِيمة الكتاب، إلَّا أنه رأيٌ بدَا لي أَحبَبتُ أن أَذكُرَه لك. والله المُوفِّق.

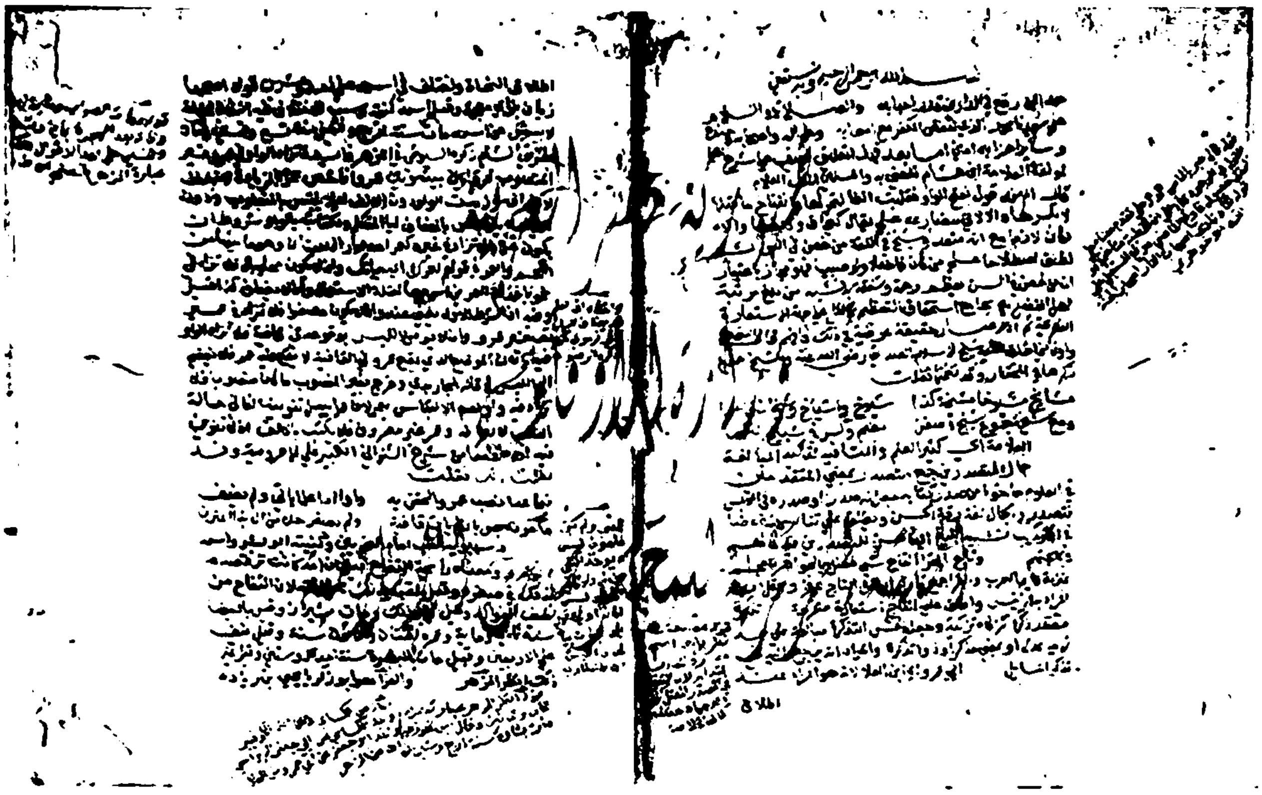
هذا، والله مِن وَراء القَصد.

نسيم بلعيد
منطقةُ القبائل الكُبرى ـ الجزائر
صفر (١٤٤١هـ) ـ (٢٠١٩م)

نماذِج من المخطوطات والمَطبوعات المُعتَمدة

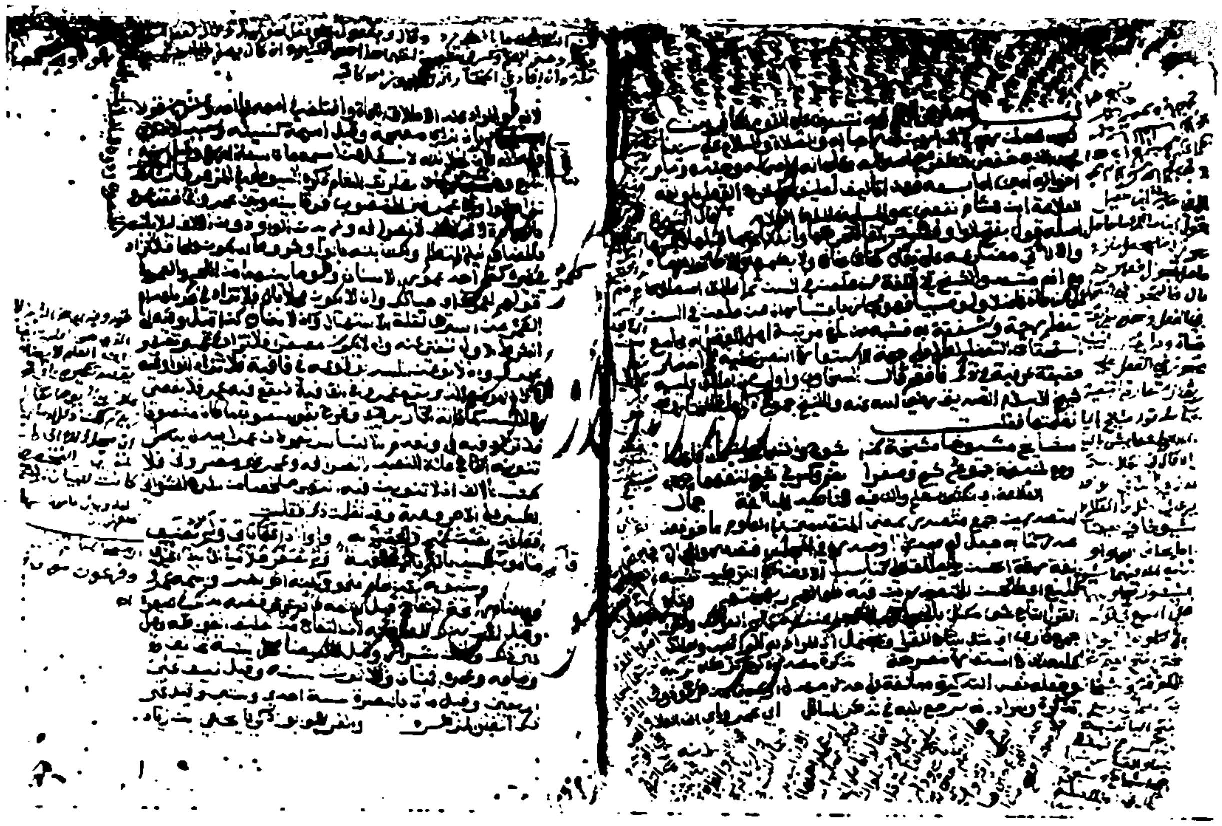


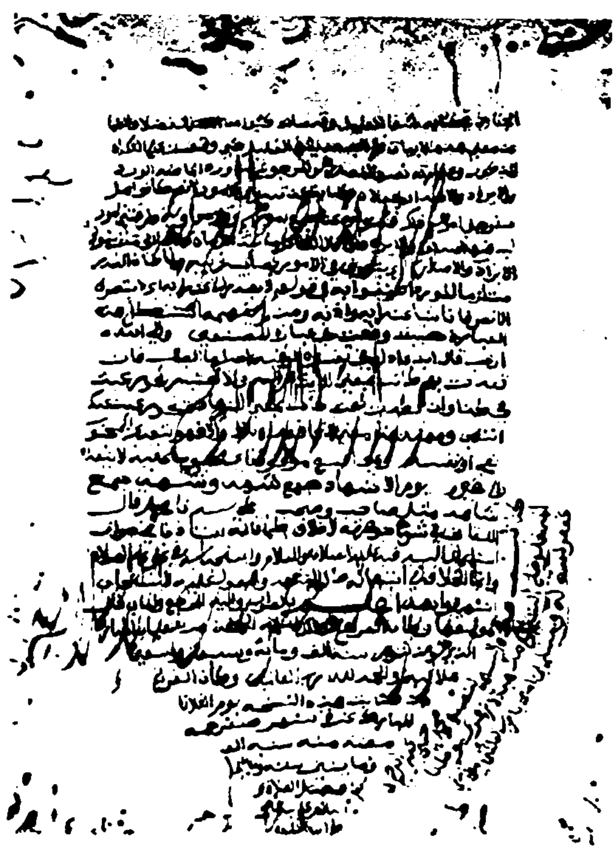
المخطوطة الأولى





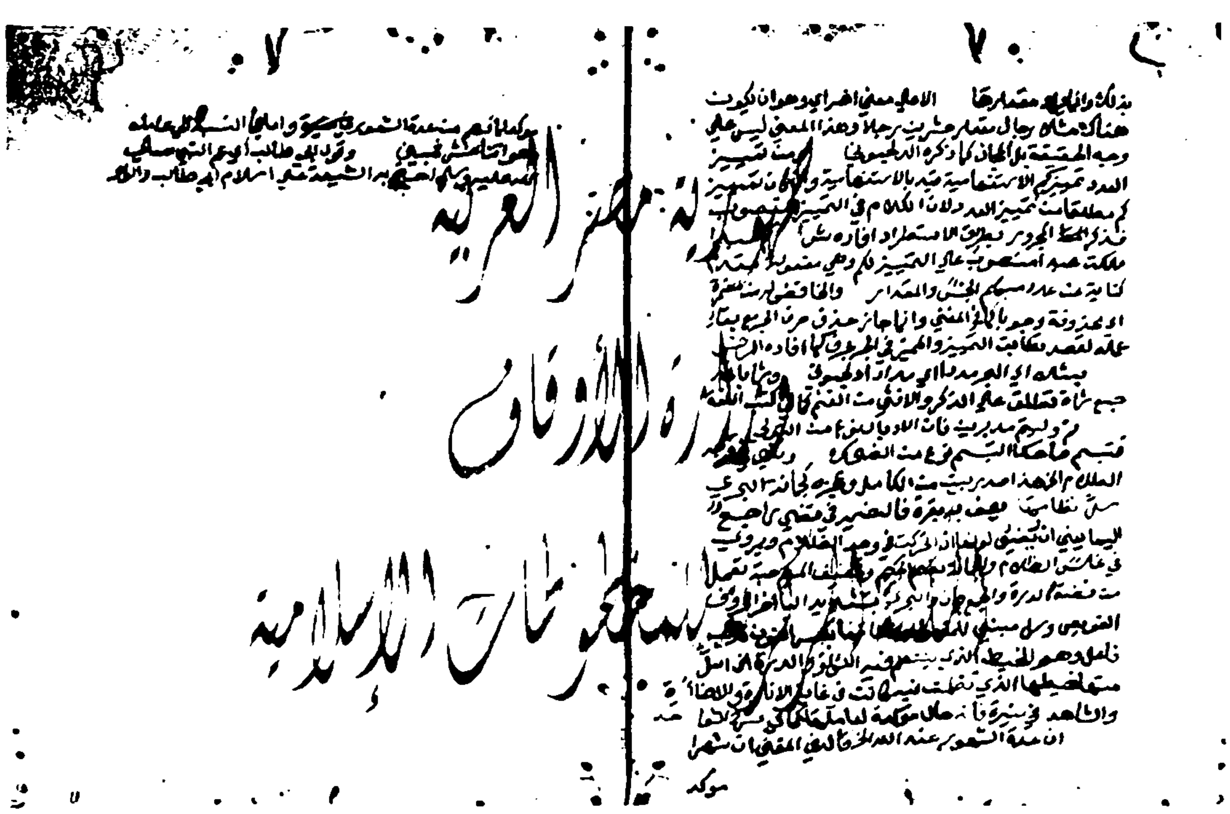
المخطوطة الثانية



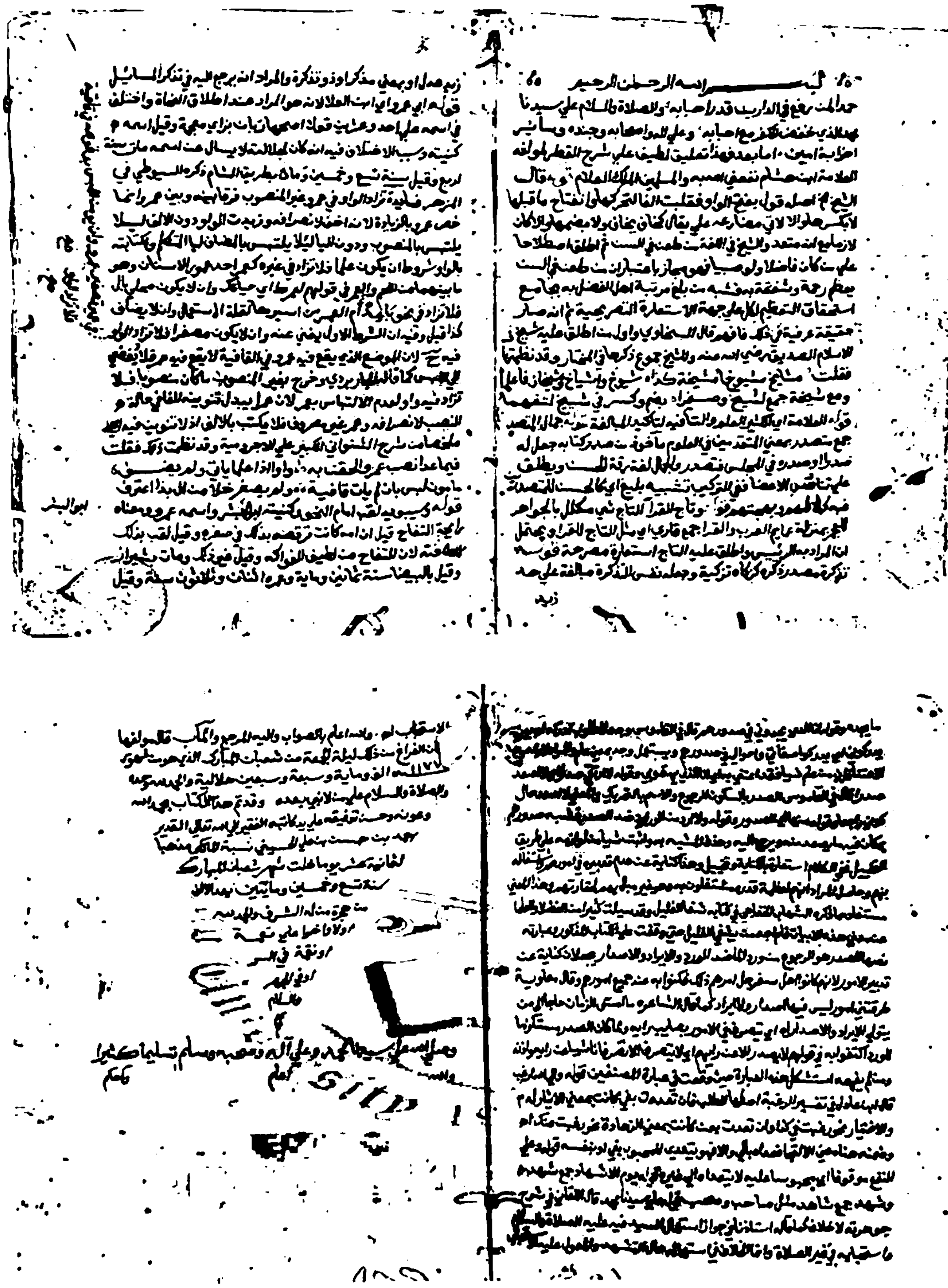


المخطوطة الثالثة

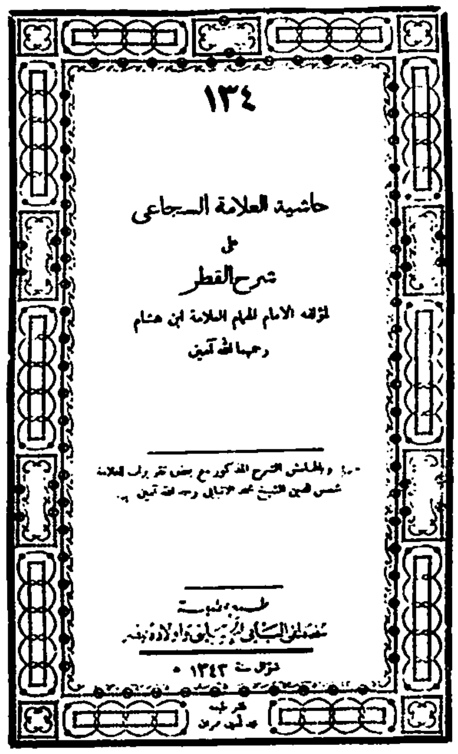




المخطوطة الرابعة



المخطوطة الخامسة



١٣٤

حاشية العلامة السجاعى

على

شرح القطر

لمؤلفه الامام الهمام العلامة ابن هشام

رحمهما الله آمين

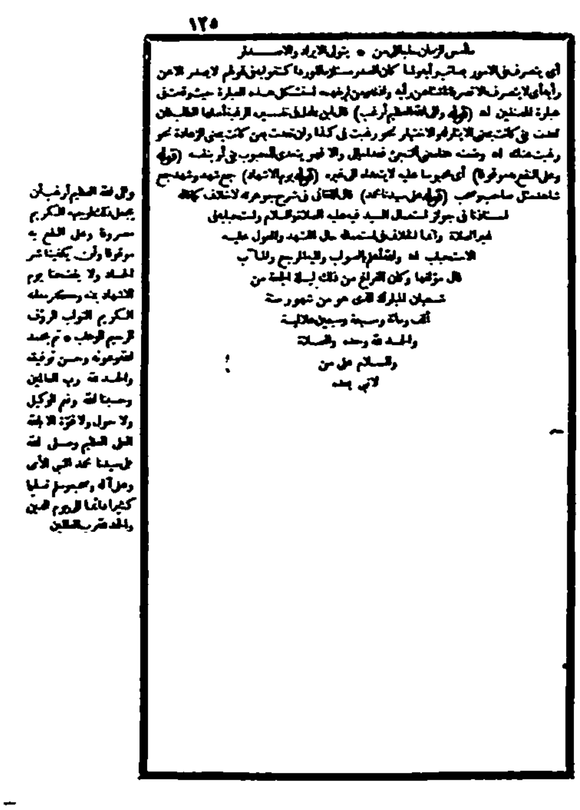
وبالهامش الشرح المذكور مع بعض تقريرات العلامة شمس الدين الشيخ محمد الانبابي رحمه الله آمين

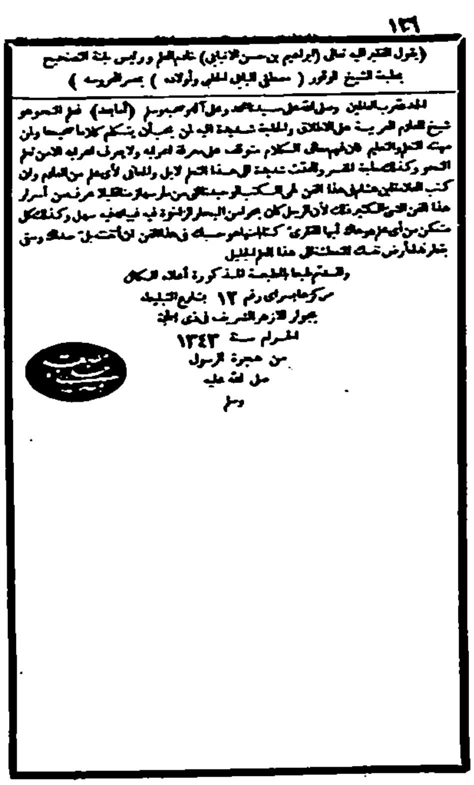
طبع بمطبعة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

شوال سنة ١٣٤٣

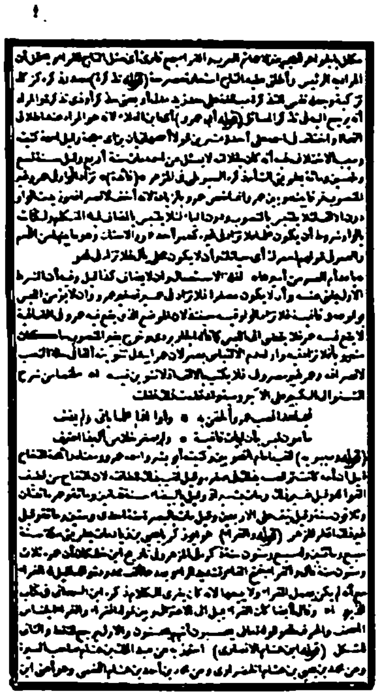


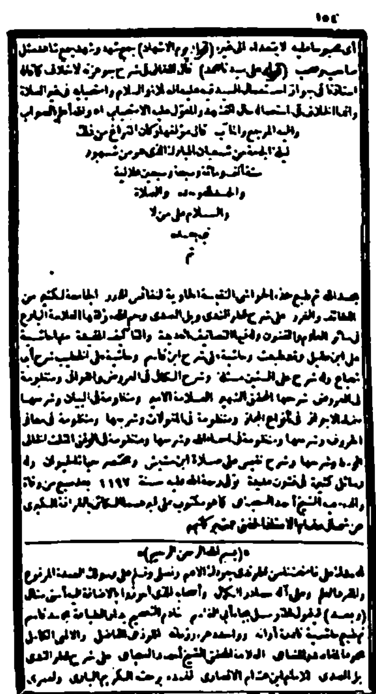


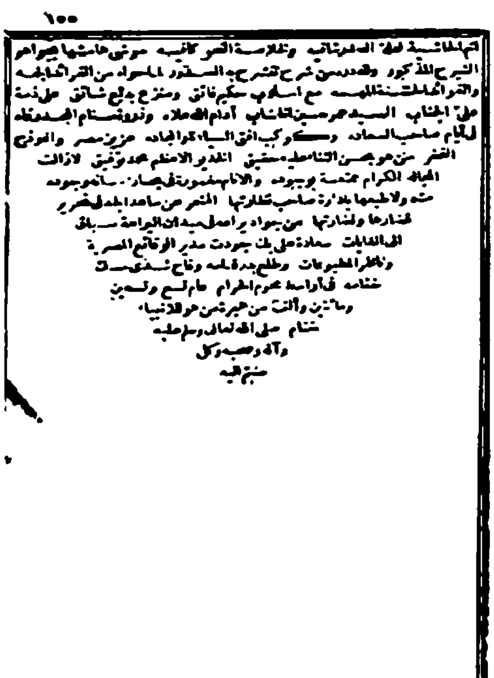


الحجرية الأولى

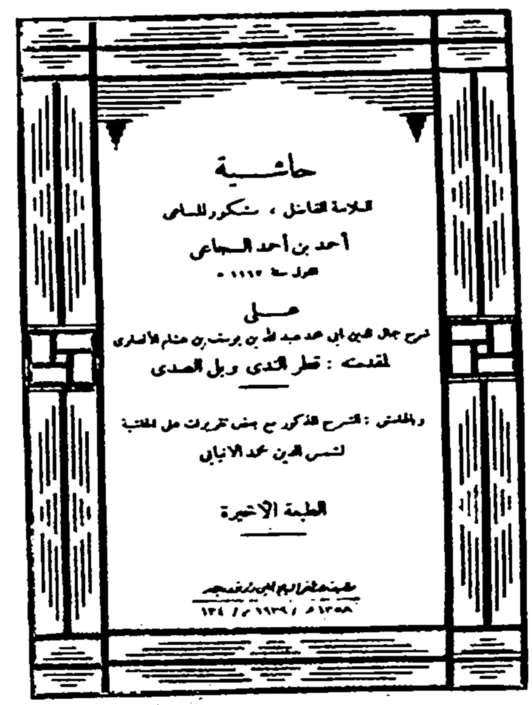




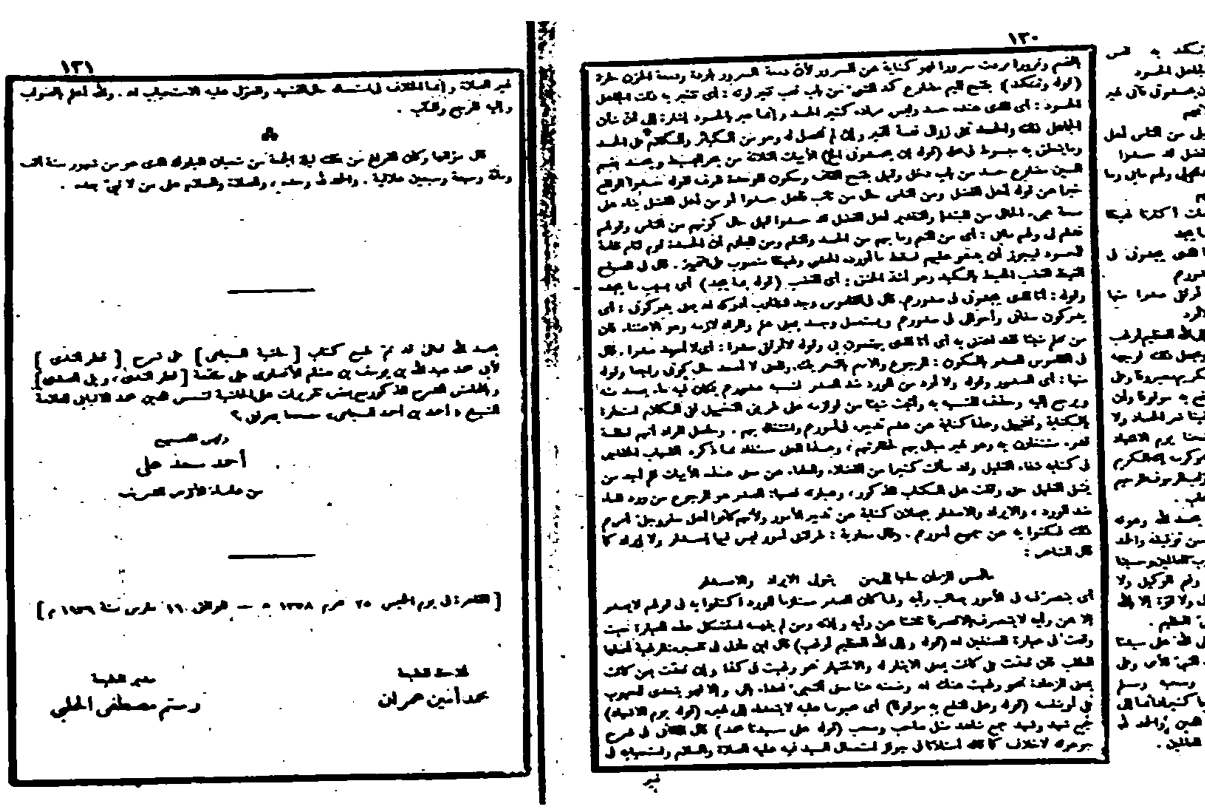




الحجرية الثانية







الحجرية الثالثة

ترجمةُ ابن هشام

هو الإمامُ العلَّامة المشهُور، مُنقِّحُ الألفاظ ومُحَقِّقُ المَعانِي، أبُو مُحمَّدٍ، عبدُ الله بنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبد الله بنِ هِشامٍ، جمالُ الدِّين، الأَنصاريُّ، المِصريُّ، وُلد في القاهِرة في ذِي القَعدة مِن سنةِ (٧٠٨هـ)، ولَزِم الشِّهابَ عبدَ اللطيف بن المرحِّل، وتلَا على ابنِ السَّراج، وسَمع على أبي حيَّانَ «دِيوانَ زُهير بن أبي سُلمى المُزَني»، ولم يُلازِمه، ولا قَرَأ عليه غيرَه، وحَضَر دُروسَ التاج التبريزيِّ، وقَرأ على التاج الفاكِهاني «شَرح الإشارةِ» له إلَّا الورقةَ الأخيرة، وحَدَّثَ عنِ ابنِ جَماعةَ بـ«الشاطِبيَّة»، وتفقَّه على مَذهب الشافعي، ثم تَحنبَلَ فحَفِظ «مُختَصَر الخِرَقي» قُبيلَ وَفاته.

بَرَع في الفِقه والأُصول، وأتقَنَ العربيَّةَ حتى صارَ فارِسَ مَيدانِها، ففاقَ الأقرانَ بل الشُّيوخَ، واشتَهر وسارَ ذِكرُه في الآفَاقِ، وانتَهَت إليه مَشيَخةُ النَّحو في الدِّيار المِصريَّة، وتَفرَّد بِهذا الفَنِّ وأحاطَ بِدَقائقِه وحَقائِقه، فغَدَا هو المُشارَ إليه فِيها في زَمانِه، والمُعوَّلَ على كلامِه، وقد تَصدَّر لِلتَّدريس وانتَفَع به الناس، وتَخرَّج بِه جَماعةٌ مِن أهل مِصر وغَيرِهم، وانفَرد بِالفوائِد الغَريبةِ والمَباحِث الدَّقيقة، والاستِدراكاتِ العَجِيبة، والتَّحقيقِ البالِغ، والاطِّلاعِ المُفرِط، والاقتِدار على التَّصرُّفِ بِالكلام، وكانتْ له ملكةٌ يَتمكَّن بها مِن التعبير عن مَقصودِه بما يُريد مُسْهَباً ومُوجزاً، ولَه في العربيَّة التَّصانيفُ المُفِيدة الجَيِّدة، وذَوقُه فيها ورَدُّه كلامَ مَن تَقدَّمه مِن النُّحاة في الطَّبَقة العُليا مِن الحُسنِ والقُوَّة، وقد طارتْ مُصنَّفاتُه في غالِب الدِّيار وبَلغت أقاصيَ الأَقطار، حتَّى قال ابنُ خلدونَ ـ على ما نقَله عنه ابنُ حَجر في «الدُّرَر الكامِنة» ـ: «ما زِلنا ونحنُ بِالمَغرب نَسمع أنه ظَهر بِمِصر عالمٌ بالعربيَّة يُقال له: ابنُ هشام، أَنْحَى من سِيبويه»، وكان كثيرَ الدِّيانة والعِبادة، مع التَّواضُع والبِرِّ والشَّفقة ودَماثةِ الخُلُق ورِقَّة القَلب.

مِن تَصانِيفه المَطبوعة:

- «قَطر النَّدى وبلُّ الصَّدى» و«شَرحه»، وهو أصلُ الحاشية التي نحن بِصدَدِها.
- «شُذُور الذهب في مَعرفة كلام العرب» و«شرحُه».
- «أوضَح المسالِك إلى ألفيَّة ابنِ مالك».
- «مُغني اللَّبيب عن كُتب الأعارِيب».

- «الإعراب عن قواعِد الإعراب».
- «الجامع الصَّغير في النَّحو».
- «شرح قصيدة بانَت سُعاد».
- «شرح اللَّمحة البَدرية في عِلم العربيَّة» وهو شرحٌ لمتنِ أبي حَيَّان.
- «فَوْحُ الشَّذا في مسألةِ كذا»، وهو شرحٌ لِكتاب «الشَّذَا في مسألةِ كذا»، تصنيفِ أبي حيان، وهو ضِمن كتاب «الأشباه والنظائر» لِلسيوطي، وطُبع مُستقلًّا أيضاً.
- «المسائل السَّفريَّة في النَّحو» وهي بُحوث نحويَّةٌ في مواضعَ من القرآن الكريم، سُئِل عنها في بعض الأسفارِ، فأجابَ عنها على سَبيل الاختِصار.
- رِسالة في انتصابِ «لُغةً» و«فضلاً»، وإعرابِ «خلافاً» و«أيضاً» و«هلمَّ جرًّا»، طُبعت مُستقلَّةً، وهي بِرُمَّتِها في «الأَشباه والنَّظائر النَّحوية» لِلسُّيوطي.
- «الألغاز»، وهو كتابٌ في مسائلَ نحويَّة.
- «تَخليص الشَّواهد وتَلخيص الفوائد»، وهو شرحٌ لِشواهد بدرِ الدين ابنِ الناظم في «شرح الخُلاصة الألفيَّة»، وصل فيه إلى باب التنازُع.
- «نُزهة الطَّرف في عِلم الصرف»، وهو أحدُ خمسة كُتب أدار عليها السُّيوطي «نُكتَه».

ومِن كُتبه الضائِعة أو المخطُوطة:

- «التَّذكرة»، ذكَر السيوطي أنه في خمسة عشرَ مجلداً، ونَقل عنه مِراراً في مُصنَّفاتِه.
- «التَّحصيل والتَّفصِيل لِكتاب التَّذيِيل والتَّكميل»، ذكَر السيوطي أنه عِدَّة مجلدات.
- «رَفع الخَصاصة عن قُرَّاءِ الخُلَاصة»، ذكَر السُّيوطي أنه في أربعة مُجلَّدات.
- «عُمدة الطالب في تحقيقِ صَرْفِ ابن الحاجب»، ذكَره السيوطي، وذكَر أنه في مُجلَّدَين.
- «حواشي التسهيل»، ذكره السيوطي وغيرُه، وقد نَقل عنه جماعةٌ منهم البَغدادي في «الخزانة»، وخالدٌ الأزهريُّ «التَّصريح».
- «مُوقِد الأذهان ومُوقِظ الوَسْنان».
- «القواعدُ الصغرى»، وهو اختِصارٌ لـ«الإعراب عن قواعد الإعراب» المُسمَّى أيضاً بـ«القواعِد الكبرى»، ويُسمَّى المختَصر أيضاً «المَوارد إلى عين القَواعِد».

ومِن شِعره:

ومَن يَصطَبِرْ لِلعِلم يَظفرْ بِنَيلِهِ ومَن يَخطُب الحسناءَ يَصبِرْ على البَذلِ
ومَن لا يُذِلَّ النفسَ في طَلبِ العُلا يَسيراً يَعِش دَهراً طَويلاً أخَا ذُلِّ

تُوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة ـ وقيل: ليلةَ الخميس ـ الخامس مِن ذي القَعدة سنةَ إحدى وسِتين وسَبعِمائة (٧٦١هـ)، وكانت جنازتُه حافلةً؛ ورَثاه ابنُ نبَاتة بِقَوله:

سقَى ابنَ هِشامٍ في الثَّرَى نَوءُ رَحمَةٍ يَجُرُّ على مَثْواهُ ذَيلَ غَمامِ
سَأَروِي لَه مِن سِيرةِ المَدحِ مُسنِداً فما زِلتُ أروِي سِيرةَ ابنِ هِشامِ

* * *

ترجمة السُّجاعي

هو الشيخُ العلَّامةُ أحمَدُ بنُ أحمدَ بنِ مُحمَّد الشافِعيُّ الأزهرِي، أبو العبَّاس شِهابُ الدين السُّجاعيُّ، نِسبةً إلى السُّجاعيَّة بضمِّ السين المُهمَلةِ[1]، وهي قريةٌ في مُديريَّة الغَربية قِسم المَحلَّة الكبرى بمِصر، وُلِد بِمصر، ونَشأ بِها في بيت عِلمٍ وأدب، فقَرأ على والِده الشيخ أحمَد السُّجاعي (١١٩٠هـ)، وعلى كثِير مِن مَشايِخ الوقت، كالشيخ حَسنٍ المدابغي (١١٧٠هـ)، والشيخِ يُوسفَ الحفني (١١٧٨هـ)، والشيخِ محمَّد مُرتضَى الزَّبِيدي (١٢٠٥هـ)، ولازمَ الشيخ حَسَناً الجَبَرتي (١١٨٨هـ) والدَ المؤرِّخ المشهورِ صاحبِ «عَجائب الآثار» الذي قال فيه: «الفَقيه النَّبِيه العُمْدة الفاضِل حاوِي أنواعِ الفَضائل، تصدَّر لِلتدريس في حياةِ أَبيه وبعد مَوتِه في مَواضِعِه، وصار مِن أعيانِ العُلماء، وشارَك في كلِّ عِلم، وتَميَّز بِالعُلوم الغَريبةِ . . . إلى أن قال: وحِينَ لَمحَت عينِي ما كَتب مِمَّا حَقُّه أن يُرقَّمَ بدلَ الحِبر بِالذَّهب، عَوَّذتُه بِالله من عينِ كلِّ حَسُود، وعَلِمتُ أنَّه إن شاءَ الله تعالى سيَسُود، وتَطأ أَخمَصُه أعناقَ الأُسُود»، وترجمَ له أحدُ تلامِيذه ـ وهو الشيخ علي بنُ سعد البيسوسي ـ فقال: هو شيخُنا الإمام القائم في دِيوان ملاحظة ربِّه ومراقبتِه، مَن طَهُرت سريرتُه فحَسُنت بين العارِفِين سيرتُه، الساعي في حياتِه أحسنَ المَساعي، ملاذُنا الشيخ أحمدُ السُّجاعي . . . إلى أن قال: وله رَحمه الله تعالى مؤلَّفات جمَّة، ثم راح يَسرُدُها، ومِنها:

- «فتح الجَليل على شرح ابنِ عقيل».
- «شرح لاميَّة الأفعال».
- «فتح المالِك فيما يَتعلَّق بقول الناس: وهو كذلك».
- «الدُّرَر في إعراب أوائل السُّوَر».
- رسالة في تصريفِ «أشياء».
- «القَول النَّفيس في إعرابِ جُملة من كلامِ إمامِنا الشافعيِّ محمَّد بنِ إدريس».
- «فَتح المَلِك الجَليل بِشَرح قَصيدة امرئ القَيس الضِّلِّيل».

---

(١) كما نصَّ عليه علي باشا مبارك في «الخطط التوفيقية» وغيرُه، وجَعلها الزبيديُّ في «التاج» بكسر السين، فقال: والسِّجاعيَّة بِالكسر: قريةٌ بِمصر. اهـ مع أن الزَّبيدي من شُيوخ المُترجَم له كما سيأتي.

- «فَتح الرحمن بِشَرح ما يُذكَّر من أعضاءِ الإنسان».
- «فتح الوَكيل الكافي بِشرح مَتن الكافي في العروض والقَوافي».
- «قلائِد النُّحور في نَظم البُحور»
- «شَرح شَواهد التَّلخيص».
- شرحٌ لِمَنظومتِه في آدابِ البَحث.
- «المَنهَج الحَنِيف في خواصِّ اسمه تَعالى اللَّطيف».
- «شَرح الأزهريَّة».
- «الإحراز في أنواعِ المَجاز».
- «تُحفة الأنام بِتَوريث ذَوِي الأرحام».
- «فَتح اللَّطيف القَيُّوم بما يَتعلَّق بِصلاة الإمامِ والمَأموم».
- «فتحُ المَجيد بِشرح فَرِيدة التَّوحيد».
- «السَّهم القَويّ في نحرِ كل غبيٍّ وغَوِيّ» في كرامات الأولِياء.
- «شرح مُختصَر البُخاري لابن أبي جمرةَ».
- «فَتح الغفَّار بِمُختَصر الأذكار» لِلنَّووي.
- «القَول الأَزهَر فِيما يَتعلَّق بِالمَحشر».

وله غيرُ ذلك، وكثيرٌ من مُؤلَّفاتِه منظوماتٌ شرحَها بعدُ.

تُوفي رحمه الله تعالى ليلةَ الاثنَين سادسَ عشر صفَر (١١٩٧هـ)، وصُلِّيَ عليه بِالغد بالجامِع الأزهَر، ودُفِنَ عند أَبيه بِبُستان العلماء بالقَرافة الكُبرى.

* * *

ترجمةُ العَدوي(١)

هو الشيخ عليُّ بن عبدِ الرحيم بن سُلطان بنِ إدريسَ العدويُّ، نِسبةً إلى بنَي عديٍّ - ويُقال أيضاً: بَني عديات - التابِعة لِمَركز مَنفلوط شمال مَدينةِ أَسيُوط في مِصر، وهي مَنسوبةٌ إلى عَديِّ بنِ كَعب بنِ لُؤيِّ القُرَشي، الجَدِّ الثامن لأميرِ المُؤمنين عمرَ بنِ الخطَّاب رضي الله عنه، والشيخُ من آلِ إدريس الذين قَدِمُوا مِن بلاد المغرِب، والأدارِسةُ الحَسنيُّون مِن ذُريَّةِ مُؤسِّس الدَّولة الإدريسيَّة السيِّد إدريسَ الأكبر المتوفَّى عام (١٧٧هـ)، وهو ابنُ عبد الله المَحض بنِ الحَسَن المُثنَّى بنِ الحَسن السِّبط ابنِ أَمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

وُلد الشيخُ عليٌّ في قريةٍ مشهورةٍ بالعُلماء(٢) كالشيخ محمد حسنين مخلوف، وابنِه شيخِ الأزهر حسنين مخلوف، والشيخِ أبي البركات الدردير، والشيخ محمد قطة العَدوي، والشيخ المحقِّق علي الصعيدي المالكي، وفي بَيت علمٍ وصَلاحٍ، فوالدُه هو الشيخُ عبد الرحيم **سُلطان إدريس**، كان نائباً للشرع ببَني عَدِيّ الوسطانيَّة، كثيرَ العبادة، مُحبًّا لِلعلم ومُدارسَتِه، تَلقَّاه عن والده ومُعاصِريه من العلماء، وهو الذي حَفِظ مكتبةَ والِده من الضَّياع، وكان مُستجابَ الدعاء مقبولَ الشفاعة عند الكُبراء، وأنجبَ مِن العلماء الشيخَ عليًّا، الذي كان عُضواً بهيئةِ كِبار عُلماء الأزهَر كما يأتي، والشيخَ محمدَ بن عبدِ الرَّحيم إدريسَ، الإمامَ بِمَسجد الشواربي بِقَليوب، والشيخَ أحمدَ بن عبد الرحيم إدريس، المُدرِّس بِمَعهد القاهرة الدِّيني، والشيخَ سُلطان بن عبد الرحيم إدريس، مَأذونَ الشَّرع ببني عَدِي. وقد تُوفي الشيخُ عبد الرحيم سنةَ (١٣١٢هـ - ١٨٩٤م) ودُفِن بمقابر الأُسرةِبِصحراء بَني عَدِي الوسطانيَّة.

وجدُّه هو الشَّيخُ **سُلطانُ إدريس بن عبد العزيز**، نائبُ الشَّرع ببني عَدي الوسطانية، وُلِد بها وحَفِظ القُرآن الكريم، وحَضَر دُروس الشيوخِ مِن عُلماء البَلدة الذين كانوا بها في عَصره، وكان مِن الصالحين، ساعِياً في الخير، حَلَّالاً لِلمُشكلات، يَكتُب عُقُود الزواج

---

(١) لخَّصتُها - مع زياداتٍ قليلةٍ - مِما كتبَه الأخ حسن علي حمزة في رسالتِه: «من سلسلة أعلام بني عدي [١٤] الشيخ عبد الرحيم إدريس رئيس مجلس الشرع ببني عدي الوسطانية». وفي آخِرها صورةٌ للشيخ علي وصُوَرٌ لأشقَّائه الثلاث.

(٢) ولا سيَّما في اللغة العربيَّة إلى زمانِنا هذا، حتى إنه لكثرةِ أبنائِها في هيئةِ التَّدريس في كُليَّات العربيَّة - أُطلِق مِن بابِ الدُّعابة - اسمُ «كُلية اللغة العَدَويَّة» بدلاً من «كُلية اللُّغة العربيَّة».

والطَّلاق والمُبايعات المختَلِفة، وكان شاعراً مُفوَّهاً. وقد تُوفي بِبَني عَدي سنة (١٣٠٣هـ ـ ١٨٨٥م).

وأمَّا الشيخُ عليٌّ المقصودُ بالكلام، فقد كَتب ترجمةً لِنَفسه قال فيها:

«بِسم الله الرَّحمن الرحيم، الحمدُ لله والصلاةُ والسلامُ على رَسول الله، وعلى آلِه وصَحبِه ومَن والاه، أمَّا بعد:

فقد رَغبتُ في أن أكتُبَ نُبذةً يَسيرةً أَشرَحُ بها حالي مِن مَبدإِ اشتِغالي وبَعده، فأقول ـ وأنا الفقيرُ عليُّ بن عبد الرَّحيم بن سُلطانَ بنِ إدريسَ بنِ عبدِ العزيز العَدويُّ مَولِداً، التابِعة لِمَركز مَنفَلُوط بِمُدِيرية أَسيوطَ، المالكيُّ مَذهباً، الأَشعريُّ عَقيدةً ـ: إنِّي حينَ بَلغتُ سِنَّ التعليم وجَّهني السيدُ الوالِد عليه سَحائبُ الرَّحمة إلى مكتبِ الشيخ الصالح سَيِّدي محمدِ ابنِ الشيخ عبدِ الرحمن بن جعفر العَدويِّ، فحَفظتُ القرآن الكريم، وبعد حِفظِه وتَجويده وجَّهني الوالدُ لِتَعلم العلم وتَلَقِّيه عن شَيخنا وشيخِ مَشايِخِنا العلَّامة مُربِّي المُريدين والطَّلبة الشيخِ حسن رِفاعي الهواريِّ العَدوي، المُلقَّبِ بِعالم الصَّعِيد، وكنتُ حالَ الطلب مُحبًّا لِلعلم لِذات العِلم، ومُحبًّا لِلتعلُّم بحيث كنتُ لا أكاد أتأخَّر يَوماً ما عن الدُّروس التي أَتلقَّاها، وكنتُ أحفَظ المُتونَ في الفُنون المختلفة، فتَلقَّيتُ عليه من النَّحو شُروحَ «الآجرُّومية» و«الأزهريَّة» و«القطر» و«الألفيَّة» لابن عقيل، ومِن غير النحو ما يُناسِب ذلك، وقد أخذتُ بعضَ ذلك عن جَدِّي الشيخِ سُلطان المذكورِ عليه سَحائبُ الرَّحمة والرِّضوان، وكان الجَدُّ عالِماً صالحاً تَقيًّا، وكان يُبشِّرني من صِغَري بِبشارات حَسَنة، ثم اشتَدَّتْ رَغبتي في إتمام التعلُّم في الأزهر الشريفِ، فألحَحتُ على الوالد لِيَأذنَ لي في السفر إلى القاهرة لإتمام التعلم في الأزهر، وألَحَّ عليه كثيرٌ مِمَّن كان قد سبَقني إلى الأزهر وكان يَفِدُ مِن الأزهر إلى البَلد، حتى سَمَح لي بالسفر إلى القاهِرة، فسافَرتُ إليها في شوالَ سنةَ (١٣٠٩ هـ) تسعٍ وثلاثِ مئةٍ وألفٍ من الهجرة النبويَّة على صاحِبِها الصلاةُ والسلام (١٨٩١م)، فتَلقَّيتُ على شَيخِنا الجَليل الشيخ مُحمَّد حسنين مَخلوف العَدويِّ «الشرحَ الكبير على مَتن خَليل» لِلشيخ الدَّردِير، و«شَرحَ الخرشي» على المتن المذكور، وتَلقَّيتُ على شيخ المشايِخ الأَجَلِّ الشيخِ أحمد الرِّفاعي الفَيُّومي «شرحَ الأُشموني على ألفيَّة ابنِ مالك» في النَّحو والصَّرف، و«شرحَ السَّعد على التَّلخيص» في عُلُومِ البلاغة (المعاني والبَيانِ والبَديع)، و«شرحَ جَمعِ الجوامع» لِلمُحقِّق المحلِّي، وغيرَ ذلك، وتَلقَّيتُ

على الشيخ الجليل مَولانا الشيخِ محمد بخيت المُطِيعي «شرحَ العقائد النَّسفيَّة» لِلسَّعد، وقد أخذتُ عن هؤلاء الأفاضل وغيرِهم فُنوناً أخرى كالتَّفسير والحديث والمَنطِق وغيرِ ذلك، ولا زِلتُ دائباً على الاستِزادة بِالعلم إلى أن صِرتُ مُستعِدًّا لِلامتحان في العُلوم المُقرَّرِ الامتحانُ فيها وَقتئذٍ لِنَيل شهادة العالِمِيَّة من الأزهر في طُرُق الامتِحان فيها، فامتُحِنتُ بِتاريخ ٤ من رَبيع الثاني سنةَ (١٣١٩ هـ - ١٩٠١م) وذلك على لجنةٍ مُؤلَّفة من الشيخ حسنِ بن محمد داودَ العَدوي، والشيخ هارُون عبد الرازق المالِكيَّين، والشيخ سُلَيمان بن العبد، والشيخِ النَّجدي الشافعِيَّين، والشيخ محمد بخيت المُطيعي والشيخِ عبد الكريم سُليمان الحنفِيَّين، تحت رِياسة العلَّامة المحقِّق الشيخ أبي الفضل الجيزاوي المالكي، نائباً عن شيخِ الجامع الأزهر وقتئذٍ الشيخِ المدقِّق سليم البشري، فحَصلتُ على شهادة العالِمِية ولله الحمدُ، ومِن ذلك الحين وأنا مُشتغِلٌ بِالعلم تعلماً وتعليماً بالجامع الأزهر وغَيرِه، ونَسألُ الله تعالى أن يُوفِّقَنا بِالعمل بِما عَلِمنا، وأن يَختُمَ لَنا بِخاتمة السَّعادة، وأن يَمُنَّ بِالرضا عنَّا وعن والِدِينا ومَشايِخنا والمسلمِين». اهـ

ولِلشيخ عليِّ بنِ عبد الرحيم إدريسَ مُؤلَّفان مَطبوعان، أحدُهما في فِقه المالكيَّة سمَّاه «هداية السالك لِمَذهب الإمام مالك»، قرَأه عليه تلميذُه الشيخ حسين بن علي العسيلي العَدَوي، ثم شَرحه في كتاب سمَّاه «مِنَح المالك شرح هداية السالك»، والثاني هو كِتابُنا هذا في شرحِ شَواهد «شرح القَطر». ولَه مُؤلَّفات أُخرى لم تُطبَع.

وقد ظَفر بِعُضويَّة هيئةِ كِبار العُلماء بالأزهرِ سنةَ (١٣٥٥هـ)، وتُوفِّيَ إلى رحمة الله - على ما ذكَره صاحبُ «جمهرة أعلام الأزهر الشريف» (٥/ ٧٩) - يومَ الاثنين (٣ صفر ١٣٦٥هـ - ٧ يناير ١٩٤٦م) في مَدينة القاهِرة، ودُفِنَ بِها.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

[مُقدمة الشارِح]

قال الشيخُ، الإمامُ، العالِمُ، ....

السُّجاعي

بسم الله الرحمن الرحيم

[المقدمة]

حمداً[١] لِمَن رَفع في الدَّارَينِ قَدْرَ أحبابِه، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا محمدٍ الذي خَفَضَ الكُفرَ مع[٢] أصحابِه، وعلى آلِه، وأَصحابِه، وجُندِه، وسائرِ أحزابِه[٣]. آمينَ؛ أمَّا بعدُ:

فهذا تَعليقٌ لَطيفٌ على «شرح القَطر» لِمُؤلِّفه[٤] العلَّامةِ ابنِ هشامٍ، نَفَعَني بِه والمُسلِمِين المَلِكُ العَلَّام!

قوله: (قال الشيخُ) أصلُه: «قَوَلَ» بفتح الواو، فقُلبت ألفاً؛ لِتَحركها وانفتاحِ ما قبلها، لا بِكسرها، وإلَّا لأتى مُضارعُه[٥] على «يَقَالُ» كـ«خافَ يَخافُ»، ولا بِضمِّها، وإلَّا لَكان لازماً مع أنه مُتعدٍّ.

و(الشَّيخ) في اللُّغة: مَن طَعَن في السِّن، ثم أُطلِق اصطلاحاً على مَنْ كان فاضلاً ولو صَبيًّا، فهو مَجازٌ[٦] باعتِبار أن مَنْ طعَن في السِّن يُعظَّم رحمةً وشفقةً به، فشُبِّه مَن بَلغ مَرتبةَ أهل الفَضل به، بِجامع استِحقاق التَّعظيمِ لكلٍّ[٧] على جهةِ الاستعارة التَّصريحيَّة، ثم إنه صار حَقيقةً عُرفِيةً في ذلك، فافهَم!

---

(١) منصوبٌ على المفعوليَّة المُطلَقة بِفعلٍ محذوف.

(٢) الظاهرُ أنه حال من «الكُفر»، أي: خَفَض الكُفرَ مع الكافرين، ولا يَحسُن أن يكون حالاً من «محمَّد» ـ أي: خَفض الكفرَ حالةَ كونِه ﷺ مع الصَّحابة ـ لِما يَلزمُ عليه مِن تكرار ذِكر الأصحاب فيما يأتي.

(٣) في نُسخة خَطية: (وسائر إخوانه). والأول أوفَقُ بِسَجعِ الكلام.

(٤) الضَّمير المجرور عائدٌ على «القَطر»، أي: على الشرح الذي هو لمؤلِّف المتن أيضاً؛ أو عائدٌ على «شرح القطر»؛ للاحتِراز عن بقيَّة الشُّراح كالفاكِهي والعصامِي، والأول أولَى.

(٥) قوله: (لا بِكسرها وإلا لأتى مُضارعه ... إلخ) وَجهُه أن (فَعِلَ) بالكسر لا يَأتي مضارعُه على (يَفعُلُ) بالضم، مع أن يَقُول أصلُه يَقْوُلُ بالضم، وأما نحوُ: نَعِمَ بالكسر يَنعُمُ بالضم فمِن تَداخُل اللغتَين، ولا على (يَفعِلُ) بالكسر إلا في المعتَلِّ نحوُ: وَثِقَ يَثِقُ، وفي الصحيح قليلاً نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ. «تَقريرات الأنبابي».

(٦) قوله: (فهو مَجاز) أي: بِالاستعارة كما أفاده التَّفريعُ بعدُ. ثم كلامُه يَقتَضي أنها أصليَّةٌ مع أن الاستعارة في المشتَقِّ تَبعيَّة، ففي كلامه تَساهُلٌ تَبِعَ فيه بعضَهم ههنا. «تَقريرات الأنبابي».

(٧) في النُّسخ المطبُوعة: في كل.

العلّامة، جمالُ المُتَصدِّرينَ، ....

السُّجاعي

قال السَّخاوي(١): وأولُ مَن أُطلِق عليه «شَيخ» في الإسلام(٢): الصِّدِّيقُ رضي الله عنه.

ولِلشَّيخ جُموعٌ ذكَرها في «المختار»(٣)، وقد نَظمتُها، فقُلتُ: [الطويل]

مَشايِخُ(٤) مَشْيُوخاءُ مَشْيَخَةٌ كَذَا ... شُيُوخٌ وأَشْياخٌ وشِيخانُ فَاعْلَمَا

ومَعْ شِيَخَةٍ(٥) جَمْعٌ(٦) لِشَيْخٍ وصَغِّراً(٧) ... بِضَمٍّ وكَسرٍ في شُيَيْخٍ لِتَفْهَمَا

قوله: **(العلَّامةُ)** أي: الكثيرُ العِلْم(٨)، والتاءُ فيه لِتَأكيد المبالَغة.

قوله: **(جمالُ المتَصدِّرين)** جمع: مُتصدِّر، بمعنى المتقدِّمين في العُلُوم، مَأخوذٌ من «صَدَّر كتابَه»: جَعَل له صَدراً، أو صَدَّره في المجلِس، فتصَدَّر(٩).

---

(١) هو محمدُ بن عبد الرحمن شَمسُ الدِّين السَّخاوي، مُؤرِّخ حُجَّة، وعالِم بالحديث والتَّفسير والأدب، أصلُه من سَخا (مِن قُرى مِصر)، ومَولِده في القاهرة، ووفاتُه بِالمدينة، صنَّف زُهاء مِئتي كتاب أشهُرها «الضَّوء اللامع في أعيان القرن التاسع»، وله «شرحُ ألفيَّة العراقي»، و«المَقاصد الحَسَنة» في الحديث، تُوفي سنةَ (٩٠٢هـ).

(٢) لم يَقُل السخاويُّ هذا على ما يَظهر، وإنَّما قال: لم تَكُن هذه اللفظة ـ ويعني (شيخَ الإسلام) ـ مَشهورةً بين القُدماء بعد الشَّيخَين: الصِّديقِ والفاروق رضي الله عنهما ... ثم نَقَل عن الذهبي في «الكاشف» عن ابنِ المبارك: وناهِيكَ بِه شيخ الإسلام، وشيخُ الإسلام إنَّما هو أبو بكرٍ الصِّديق رضي الله عنه الذي ثَبَّت الزكاة، وقاتَلَ أهلَ الرِّدَّة فاعرِفه. انتهى. فالكلامُ في التَّسمِية بـ(شَيخِ الإسلام) لا بـ(الشيخ). انظُر: «الجَواهر والدُّرَر في تَرجمة شيخِ الإسلام ابنِ حَجَر» لِلسخاوي (١/٦٦).

ثم إني بعد أن كتبتُ هذا رأيتُ بضعَ مخطُوطات من «السجاعي» وفيها: قال السَّخاوي: وأولُ مَن أُطلِق عليه شَيخ الإسلامِ ... إلخ، وهذا سالمٌ مما سَبَق، إلا أنه بعيدٌ عن كلام الشيخ وقليلُ المُناسَبة لِلمقام، فإذا ثبَت أنه مرادُه قُلنا: كان يَنبغي تأخيرُه ووضعُه تحت عنوان: «فائدة» مثلاً. تأمَّل!

(٣) أراد «مُختار الصحاح» لِزَين الدين محمد بن أبي بكر الرازي المتوفَّى بعد سنة (٦٦٦هـ)، وهو اختصارٌ لِكتاب «الصِّحاح» لِلجوهري، والجُموعُ المذكورة هنا مأخوذةٌ مِن كلام «الصِّحاح». وقد فاتهما شيءٌ منها استَدركه الزَّبيدي في «التاج».

(٤) بالياء بعد الألف، وهمزُ المشايخ مما لا يَليق. ثم الصَّحيح أن هذا جمعٌ لـ(مَشْيَخةٍ) الآتي لا لـ(شَيخ).

(٥) عبارةُ «المختار» في هذه اللَّفظة: (وشِيَخة بوزن عِنَبة). اهـ ومِن ثَمَّ ضبطتُ هذا الحرف على ما تَراه هنا لِتفادي انكِسار البيت، ولولا إسنادُ الكلام للرازي لَجَعلتُ صدرَ البيت: «ومعْ شِيْخَةٍ ...»؛ فإن مِن جموع الشيخ شِيخَة كصِبْيَة، حَكاه ابن سِيده وكُراع، وهو الأنسَبُ لِما في جميع النُّسخ الخطيَّة من وُقوع هذا الحرفِ بالتاء لا الهاء.

(٦) أي: هذه المذكورات جمعٌ لـ(شَيخ). وفي بعض النُّسَخ المخطوطة: جُموع شيخ.

(٧) هكذا كُتب بالألف في جميع النُّسخ الخَطيَّة والحَجَرية، والظاهرُ أن الفعل مبنيٌّ للفاعل أي: صغِّر أنت، فأكَّد بالنون الخفيفة، ولا وجهَ لِبنائه للمفعول ماضياً وجعلِ الألف لِلتثنية. فإن قيل: لعلَّه أراد الضم والكسرَ في شِين «شيوخ» أيضاً، قُلتُ: كلامُه في المصغَّر لا في غيره.

(٨) أي: لا الجامعُ بين المَعقُولات والمَنقولات كما اشتَهر عند بعضِهم.

(٩) راجعٌ للثاني فقط، وحينئذٍ فالمناسِبُ الاقتصارُ على هذا المعنى فَقَط؛ لأن الكلامَ في التصدُّر لا التَّصدير.

وتاجُ القُرَّاء، تَذْكِرَة أبي عمرٍو، ....

السُّجاعي

و(الجَمالُ) لغةً: رِقَّة الحُسْن[١]، ويُطلَق على تَناسُب الأعضاءِ، ففي التركيبِ تَشبيهٌ بَلِيغ، أي: كالحُسْن لِلمُتصدِّرين، فبِهِ كمالُهم وبَهجتُهم.

قوله: (وتاجُ القُرَّاء) التاجُ: شيءٌ مُكلَّل بِالجَواهر لِلعَجَم، بِمَنزلةِ عَمائم العَرب، و«القُرَّاء» جمعُ: قارِئ، أي: مِثْلُ التاجِ لِلقُراء[٢].

ويحتمل أنَّ المراد به: الرَّئيسُ[٣]، وأَطلَق عليه التاجَ استِعارةً مُصرحة[٤].

قوله: (تَذكِرةُ) مَصدرُ: ذَكَّره، كـ«زَكَّاه تَزكِيةً»، وجعَله نفسَ التَّذكِرة مُبالغةً على حدِّ: «زَيدٌ عَدْلٌ»، أو بِمَعنَى مُذكِّر، أو ذِي تَذكِرة. والمرادُ أنه يُرجَع إليه في تَذكُّر المسائِل.

قوله: (أبي عمرٍو) أي: ابنِ العَلَاء؛ لأنَّه هو المرادُ عند إطلاقِ النُّحاة، واختُلِف في اسمِه على أحدٍ وعِشرين قولاً أصحُّها: زَبَّان[٥] بِزاي مُعجمة، وقيل: اسمُه كُنيتُه، وسَببُ الاختِلاف فيه أنه كان لِجَلالتِه لا يُسأل عن اسمِه[٦].

ماتَ سنةَ أربع ـ وقِيل: سنةَ تِسعٍ ـ وخمسينَ ومائةٍ بِطَريقِ الشام. ذكَره السُّيوطي في «المُزهِر»[٧].

فائدةٌ:

تُزاد الواو في «عَمْرٍو» غيرِ المنصوب؛ فرقاً بَينه وبين «عُمَر»، وإنما خُصَّ عَمرٌو بِالزيادة؛ لأَنَّه أخفُّ[٨] لانصِرافه[٩].

---

(١) نُسِب هذا التَّفسير لِسيبويه.

(٢) قوله: (أي: مثل التاج للقرَّاء) أي: في الانتِفاع وكمالِ الارتفاع، وهذا إشارةٌ لِلتَّشبيه البَليغ. «تَقريرات الأنبابي».

(٣) قوله: (الرَّئيس) أي: فَرد ما من أفراد مُطلَق الرَّئيس لا خُصوصِ المصنِّف؛ لِئلَّا يلزمَ الجمع بين الطرفَين، فالاستعارةُ على رأيِ السعد ومَن وافَقه، ووجهُ الشَّبه هو ما تقدم، ويَصحُّ أن يكون مجازاً مُرسلاً لِعَلاقة اللُّزوم؛ فإنَّ التاج غالباً لا يَلبَسُه إلا الرئيسُ. «تَقريرات الأنبابي».

(٤) هي ما صُرِّح فيها بلفظ المشبَّه به.

(٥) في «التاج»: زَبَّان: اسمٌ؛ فمَن جَعل ذلك فَعَّالاً مِن (زَبَن) صرَفه، ومَن جَعله فَعْلانَ مِن (زَبَّ) لم يَصرِفه. اهـ

(٦) قوله: (لا يُسأل عن اسمِه) أي: لا يُستَعمَل اسمه. اهـ «أنبابي». قُلتُ: الظاهر أن عدمَ الاستعمال من لوازِم عدم السؤالِ وليس إيَّاه، بمعنى أنهم لا يَسألون عن اسمه لِما ذُكر فيلزمُ منه أنه غيرُ مستعمَل أصلاً، وإلا لم يُحتج للسؤال عنه لأنه تحصيلُ حاصل.

(٧) (٢/ ٣٥٧-٣٥٨، و٣٩٢).

(٨) أو لأنه لَمَّا قبل زيادةَ التنوين لفظاً قَبِل زيادة الواو خطًّا؛ إذِ التغيير يجرُّ التغيير.

(٩) قوله: (لأنه أخفُّ لانصِرافه) أي: والكتابةُ تُفيد كاللفظ، فاعتُبر فيها ما فِيه مِن ثِقَل وخِفَّة. اهـ شيخُنا. «تَقريرات الأنبابي».

. . . .

السُّجاعي

وزِيدتِ الواوُ دُون الألف؛ لئلَّا يَلتبسَ بِالمنصُوب[١]، ودُون الياء؛ لئلَّا يَلتبِسَ بالمضاف لِياءِ المتكلِّم.

ولِكتابَتِه بالواو شُروطٌ:

أن يَكونَ عَلَماً، فلا تُزاد في غيرِه، كـ«عَمْر» أحدِ عُمُور الأَسْنان، وهو ما بَينها من اللَّحْم، و«العَمْر» في قولهم: لَعَمْرُك[٢]، أي: حَياتِك.

وأنْ لا يَكونَ محلًّى بـ«أل»، فلا تُزادُ في نحوِ: [الرجز]

بَـاعَـدَ أمَّ الـعَـمْـرِ مِـن أَسِـيـرِهـا[٣]

لِقِلَّة الاستِعمال[٤].

وأنْ لا يُضافَ[٥]؛ كذا قِيل، وفيه أنَّ الشرطَ الأولَ يُغنِي عنه[٦].

وأنْ لا يكونَ مُصغراً، فلا تُزادُ [الواو] في «عُمَيْر» تَصغيرِ «عَمْرو»[٧].

وأن لا يُؤمَنَ اللَّبسُ بِوُقوعه في قافيةٍ، فلا تُزادُ الواو فيه حِينئذ؛ لأنَّ الموضعَ الذي يَقَع فيه «عَمْرٌو» في القافِية لا يَقعُ فيه «عُمَر»، فلا يُفضِي إلى اللَّبس[٨]، . . . .

---

(١) قوله: (لِئلَّا يلتبسَ بالمنصوب) ولم يكتَفُوا بِالتميز بالعامل. «تَقريرات الأنبابي».

(٢) قوله: (والعمر في قولِهم: لَعَمرك) وهذا خارجٌ أيضاً بِشرطِ عدمِ الإضافة؛ لأنه سيَأتي له البحثُ في ذلك الشَّرط. «تَقريرات الأنبابي».

(٣) تمامُه:

حُــرَّاسُ أبــوابٍ عــلــى قُــصُــورِهــا

وهو من شواهد النُّحاة المشهورة على زيادةِ (أل) في العَلَم، وأكثرُ كتابتِه في كُتُب النحو بالواوِ في «العَمْرو» على خِلاف قولِ المحشِّي.

(٤) قوله: (لِقلَّة الاستِعمال) أي: فلا يُبالَى باللَّبس حينئذٍ على قارئِ الخط حيثُ لا يَدري هل مَدخولُ «أل» عمرٌو أو عُمَر؛ لِعَدم عِلمِه بأن العرب إنما زادَتها في عمرٍو دُون عُمَر. «تقريرات الأنبابي».

(٥) قيَّد بعضهم ذلك بأن يكونَ المضاف إليه المضمرَ، قال: لأن الضمير المجرورَ كالجزء مما قبله، فلا يُفصَل بينهما بالواو.

(٦) قوله: (وفيه أن الشرطَ الأول يُغني عنه) أقول: يُمكن أن التصريح به لِيَتأتى الجَريُ على كل الطُّرق؛ فإن بعضَهم قال: يُضاف العَلَم ولو لم يُقصَد تنكيره، ولِذلك ذُكر هذا الشرط في النَّظم الآتي. اهـ شيخنا، أي: فقد تَنبَّه لِذلك عند النظم وإن لم يَتنبَّه له هنا. «تقريرات الأنبابي».

(٧) أي: ولم يُراعوا ما قد يُستفادُ من ذلك، وهو معرفةُ المكبَّر ما هو.

(٨) فيه أن هذا غيرُ مُطرد، بل كثيراً ما يَحتمل المقام الاثنَين، نحوُ قول الشاعر:

وطَـلـحـةُ والـحـجَّـاجُ مِـنـهُـم وحـاطِـبٌ ولـيـس ابـنُ عـوَّامٍ بِـنـاسٍ ولا عـمـر =

وسيبويهِ، ....

السُّجاعي ________________________________

كما قاله الچارَپردي[١].

وخرَج بغير المنصوب ما كان مَنصوباً، فلا تُزاد فيه واوٌ لِعَدم الالتِباس بـ«عُمَرَ»[٢]؛ لأنَّ «عَمراً» يُبدل تَنوينُه ألفاً في حالة النَّصب؛ لانصِرافه، و«عُمَر» غير مَصرُوف، فلا يُكتَب بالألف؛ إذ لا تَنوينَ فيه. اهـ مُلخَّصاً من «شَرح الشَّنَواني الكَبير على الآجُرُّوميَّة»[٣]، وقد نَظمتُ ذلك، فقُلتُ: [البسيط]

واواً إذَا عَـلَـمـاً يَـأتِـي ولـم يُـضَـفِ	فِـيـما عـدَا نَـصْـبَ «عَـمرِو» أَلْحِقَنَّ بِـهِ
ولـم يُـصَـغَّـرْ خَـلَا مِـن «أَلْ» بِـذَا اعْـتَـرِفِ	مَـأْمُـونَ لَـبـسٍ بِـأَنْ لـم يَـأْتِ قـافِـيَـةً

قوله: (وسيبويهِ) لَقبُ إمام النَّحويِّين، وكُنيتُه أبو بِشْر، واسمُه عَمرٌو، ومَعناه[٤]: رائحةُ التُّفاح.

قيل: إنَّ أمه كانت تُرَقِّصه بِذلك[٥] في صِغَره، وقيل: لُقِّب بِذلك لِلَطافته؛ لأنَّ التفاح مِن لَطيفِ الفواكِه، وقيل غيرُ ذلك.

= فلو كُتب هذا البيتُ مفرداً دُون سابِق أو لاحِق، ثم أُلقيَ إلى مَن لم يَسمَع به من قبلُ، احتَمل عنده الضبطَين. فالصحيحُ أن العبرةَ بِاللَّبس؛ فمتى انتَفى انتَفتْ زيادة الواو، ومتى وُجد وُجِدت، في قافيةٍ أو غيرها. هذا ما ظَهر لي.

(١) أحمد بن الحَسن، فخرُ الدين الچارَپَردي، فقيه شافعيٌّ، اشتهر في تبريز وتُوفي بها سنة (٧٤٦هـ)، له «شَرح منهاج البيضاوي» في أُصول الفقه، و«شَرح شافِية ابن الحاجب» وغيرُ ذلك.
واعلَم أن هذه المسألةَ بِرُمَّتها منقولةٌ من بابِ الخطِّ من «شَرح الچارپردي على الشافية»، وقد بيَّن ذلك الشَّنواني صريحاً حين صدَّر النَّقل بِقوله: (وقال الچارپردي) وختَمه بِقَوله: (انتهى)، فما فعَله المُحشِّي من إيهامِ أنَّ ما بعدُ من كلام (ش) لا من مَنقولِه المذكور لا يَستقيم.

(٢) الذي يَظهَر لي هَهنا أنهم لم يَلتفِتُوا إلى حُصولِ اللَّبس في نحو: «رأيتُ عمر ا و زيداً»؛ لِنُدرته، فهو كالعَدم.

(٣) اسمُه «المَواهب الرَّحمانية لِطُلَّاب الآجرُّومية»، والنصُّ الذي هُنا منقولٌ من أول بابِ المَفعول الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه.
ثم الشَّنواني هو أبو بَكر ـ وكنيتُه اسمُه ـ بنُ إسماعيلَ، الشَّنَواني نسبةٌ لشَنَوان بِالمَنُوفية في مِصر أين وُلد سنةَ (٩٥٩هـ)، والوَفائي نِسبةٌ لجدٍّ له يقال له: أبُو الوفاء، نَحوي تُونسيُّ الأصل، يَنتهي نسبُه إلى سيِّدنا الحُسين بن عليٍّ ﷺ، وهو خالُ الشهاب الخَفاجي، تَعلَّم في القاهرة، واشتَهر بمُلازمتِه لِلعلَّامة ابن قاسِم العبَّادي وبه تخرَّج، له كُتب كلُّها شُروح وحواشٍ، منها حواشِيه على «الآجُرُّومية» و«الشُّذور» و«القَطر» و«مُوصل الطلَّاب» و«شرح الأزهري على الآجرُّومية»، وشَرح «توضيح ابن هشام» ولم يُكمله كأكثر كُتبه بسبب إصابتِه بالفالِج. تُوفي بالقاهرَة سنةَ (١٠١٩هـ) وقال بعضُهم مؤرِّخاً ذلك بحساب الجُمَّل:

الا مـاتَ عِـلـمُ الـنَّـحـوِ بـعـد أبـي بَـكـرِ

الفالج: ١٠١٩

(٤) أي: معنَى «سِيبويه».

(٥) أي: تُرقِّصه وتَقول له ذلك.

والفَرَّاءِ: أبُو محمدٍ عبدُ الله بن يُوسفَ بنِ عبد اللهِ ....

السُّجاعي

وماتَ بـ«شِيراز»، وقيل: بـ«البَيْضاء»[١] سنةَ ثمانينَ ومئةٍ، وعُمرُه اثنَتان وثَلاثونَ سنة، وقيل: نَيِّفَ على الأربَعِين، وقيل: ماتَ بـ«البَصرة» سنة إحدَى وسِتِّين ومِئة، وقيل غيرُ ذلك. انظُر «المُزهر»[٢].

قوله: (والفَرَّاء) هو أبو زكريَّا يحيى بنُ زِياد، مات بِطَريق مكةَ سنةَ سبعٍ ومِئَتين، وله سبعٌ وسِتونَ سنةً؛ ذكَره في «المزهر»[٣]، وفي «تاريخِ ابن خَلِّكان»[٤]: أن عُمرَه ثَلاثٌ وسِتون سنةً، قال: و«الفَراء» بفتحِ الفاء وتشديدِ الراء وبعدها ألف ممدودةٌ، وإنما قيل له: الفَرَّاء مع أنه لم يَكن يَعمَلُ الفِراءَ ولا يَبِيعها؛ لأنَّه كان يَفْرِي الكلامَ[٥]. ذكَره ابنُ السَّمعاني[٦] في كتابِ «الذَّيْل[٧]». اهـ.

وقال أيضاً: كان الفَرَّاء يَمِيل إلى الاعتِزال[٨].

وبَيْنَ قوله: «القُرَّاء» و«الفَرَّاء» الجِناسُ المصحَّف والمحرَّف، نحوُ قولِه تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ﴾ [الكهف: ١٠٤]، والأولُ يَرجع لِلنَّقط، والثاني لِلشَّكل[٩].

---

(١) قريةٌ من قُرى شِيراز، وهي مَسقط رأسِه.

(٢) (٢/ ٣٦٤، و٣٩٢-٣٩٣).

(٣) (٢/ ٣٩٤).

(٤) هو المُسمَّى «وَفَيات الأعيان وأنباءُ أبناءِ الزَّمان».

(٥) أي: يَصنعه ويُشقِّقه، ويَفتنُّ فيه ويأتي بالعجب منه.

(٦) هو عبد الكريم بن محمد التَّميمي السَّمْعاني ـ ويقال: ابنُ السَّمعاني ـ المَرْوَزِي، أبو سعد الملقَّب قوام الدين، مُؤرِّخ رَحَّالة من حُفَّاظ الحديث، مَولده ووفاته بِمَرو، رَحل إلى أقاصي البلاد، ولَقِيَ العُلماء والمُحدِّثين، وأخذ عنهم، وأخذُوا عنه، نِسبتُه إلى سَمعان (بطنٍ مِن تميم). مِن كُتبه: «الأنساب» و«تاريخ مَرو»، و«فرط الغرام إلى ساكني الشام». توفي سنة (٥٦٢هـ).

(٧) كتاب «تَذييل تاريخ بَغداد لِلخطيب».

(٨) في طبعةِ «الوَفيات» (٦/ ١٨٠): (وكان الفَراءُ لا يَمِيلُ إلى الاعتِزال)، وكَتب عليه محقِّقها الدكتور إحسان عباس: سَقطت «لا» مِن بَعض النُّسخ. اهـ وتمامُ كلام ابن خلِّكان يُقوِّيه، وذلك قولُه: وحكى سَلَمة بن عاصِم عن الفَرَّاء قال: كنتُ أنا وبِشر المَريسيُّ ـ المُقدم ذِكرُه ـ في بيتٍ واحد عِشرين سنةً، ما تَعلَّم مِني شيئاً ولا تَعلَّمتُ منه شيئاً؛ وقال الجاحظُ: دَخلتُ بغدادَ حينَ قَدِمَها المأمونُ في سنة أربعٍ ومائتَين، وكان الفراء يُحبُّني، وأشتهي أن يَتعلَّمَ شيئاً من عِلم الكلام، فلم يَكن له فيه طَبعٌ. اهـ لكن عبارة «الوَفيات» على إثباتِ حرف النفي لا تَخلُو عن حزازةٍ، فيبعُد أن تكونَ كذلك، وفي «بُغية الوعاة» (٢/ ٣٣٣): وكان يُحبُّ الكلام ويَمِيل إلى الاعتِزال. اهـ فالله أعلَم بحقيقة الحال.

(٩) وقد يُسمَّى الأول أيضاً جِناس الخطِّ؛ لأن مَبناه على تماثُل رُكنَيه خطًّا واختِلافِهما لفظاً، ومِن الجِناس المصحَّف المحرَّف معاً أبياتُ الحريري التي مَطلعُها:

زُيِّنَتْ زَيْنَبُ بِقَدٍّ يَقُدُّ ... وتَلاهُ وَيْلاهُ نَهْدٌ يَهُدُّ =

ابن هشام الأنصاريُّ، فَسَحَ اللهُ في قبرِهِ!:

الحمدُ للهِ ....

السُّجاعي

قوله: (ابن هشامِ الأَنصارِي) احترازاً[1] من[2] عبدِ المَلِك بن هِشام صاحبِ «السِّيرة»، ومِن مُحمدِ بن يحيى بنِ هِشام الخَضْراوِي[3]، ومِن محمدِ بن أحمدَ بنِ هِشامِ اللَّخمِي[4]، وهو - أعني: ابنَ هشام الأنصاريَّ - مُتأخِّر عنهم، وصاحِبُ التَّصانيفِ المشهُورة.

قال الدَّلجمُوني[5]: وكان شافعيًّا، ثم تَحنبَل قبل وَفاته بِخَمسِ سِنين، وكان مَولدُه يومَ السبت خامِس [ذي] القَعدةِ سنة ثمانٍ وسَبعِمائة، ووَفاتُه بـ[ذي] القعدة سنةَ إحدى وسِتين وسَبعِمائة. اهـ فعُمرُه ثلاثٌ وخمسونَ سنة.

قوله: (الحمدُ) هو الوصفُ بالجَمِيل على الجَميل الاختِياريِّ مِن الإنعام أو غيرِه، وما وَقع على غيرِ الاختِياريِّ - كحَمدِ الله على صِفاته - فلِتَنزيلِه مَنزلةَ الاختِياريِّ: إمَّا لاستِقلال الذاتِ فيها[6]، وإمَّا بِاعتبار كونها ....

= ثم المعروفُ - كما في «التَّلخيص» وشُروحِه وغيرها - أن المحرَّف ما اختَلف فيه اللَّفظان في هيئاتِ الحُروف فقط، أي: مع الاستِواء في نوعِها وعَددها وتَرتيبِها، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ۝ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ٧٢-٧٣]، وحينئذٍ لا يتمُّ ما ذكَره المحشِّي؛ لاختِلاف اللَّفظَين بالقاف والفاء.

(١) فيه نظرٌ ظاهر؛ وقد ذكَر مثلَه الآلُوسي فكتبتُ عليه: الاحترازُ إنما يَحصُل لو قيل: «قال الشيخُ .. ابنُ هشام الأنصاري» فقط، أما وقد ذُكر اسمه واسمَا أبيه وجَدِّه وكنيتُه فدَعوى الاحتراز بَعيدة.

(٢) في النُّسخ المطبوعة: احترز به.

(٣) هو أبو عبد الله الأنصاري الخَزرجي الأندلُسي المعرُوف بابن البَرذعي، نِسبتُه إلى الجَزيرة الخضراء بالأندلس، له كُتب، منها «النخب» في مَسائلَ مُختلفةٍ، و«الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح» و«النَّقض على المُمتع لابن عصفور». تُوفي بتونس سنةَ (٦٤٦هـ).

(٤) هو مُحمد بن أحمد بن هِشام بن خَلَف اللَّخمي، أبو عبد الله، عالمٌ بِالأدب، أندلُسي، مِن كُتبه «الفُصول والجُمَل في شرح أبيات الجُمَل، وإصلاحِ ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحِها لِلأعلم من الوَهم والخَلَل»، و«شَرح الفصيح لِثعلب»، و«شرح مَقصُورة ابن دريد». تُوفي بإشبيليةَ سنة (٥٧٧هـ).

(٥) هو أحمدُ بنُ أحمد بن حَمَّاد الدَّلجموني المالِكي، له حاشيةٌ على «شرح القطر»، وذكر صاحبُ «إيضاح المكنُون» أنه شرحٌ سمَّاه «حُسن بَيان النِّدا بِشرح قَطر النَّدى»، قال: فَرَغ مِن كِتابته سنةَ (١١٧٨). اهـ

(٦) قوله: (إمَّا لاستِقلال الذات فيها) أي: عدمِ احتياجها لِذاتٍ أخرى، فأشبهت تلك الصفاتُ الأمرَ الاختياري من حيث عدمُ تَوقُّفِها على ذاتٍ أُخرى في قيامِها بالذات، كما أن الأمرَ الاختياري كالإنعام لا يَتوقَّف على ذات أُخرى، بل تلك الذاتُ كافِية في تحصيلِه إمَّا باطناً وظاهراً بِالنسبة لِحَمدنا له تعالى على إنعامِه، وإمَّا ظاهراً بِالنسبة لحمدنا لِزَيدٍ على إحسانه، بِخِلاف الأمر الاضطِراري كرَشَاقة قَدِّ زَيد وحُسنِه؛ فإنه يُتوقَّف في تحصيلِه على ذات أُخرى؛ إذ لا صُنعَ لِمَن قام به في تحصيلِه لا ظاهراً ولا باطناً. =

رَافِعِ الدَّرَجات لِمَن انخفضَ لِجَلاله، وفاتحِ البركات لِمَن انتصب لِشُكر إفْضَالهِ، والصلاةُ

السُّجاعي

مبادئَ أفعالٍ[1] اختِياريَّة، فهو ليس بِحَمدٍ حقيقةً، واستِعمالُ الحمدِ فيه مَجازٌ؛ أو لأنَّ المحمودَ عليه ليس بِمَحمودٍ عليه حقيقةً، بل جُعِل محمُوداً عليه تَجوُّزاً، والمحمودُ عليه حَقيقةً أمرٌ آخَرُ. ذكَره العِصام[2].

قوله: (رافِع) أي: مُعلِي **(الدَّرجاتِ)** جمع: دَرَجة، كـ«قَصَبة وقَصَبات» ـ فهو بِفَتح الدال لا بِضَمِّها ـ بمعنَى: المنزلة، **(لِمَنِ انخفَض)** أي: تَواضَع وذلَّ **(لِجَلالِه)** أي: عظمتِه.

قوله: (وفاتحِ) أي: مُرسِلِ **(البَركاتِ)** مِن إطلاق السَّببِ وإرادة المسبَّب[3]، والبَرَكات جمعُ: بَرَكة، وهيَ: النموُّ وزيادةُ الخير، ومَعناها في العُرف: زِيادةُ الخيرِ[4] الإلهيِّ في الأشياء التي ثبَت فيها الخيرُ.

قوله: (انتَصب) الانتِصاب: الاستِمرارُ بحسَب الطاقة، و«الإفضالُ»: الإِحسان، وعَبَّر به إشارةً لِمَذهبِ أهل السُّنة مِن أنه لا يَجبُ عليه تَعالى شيءٌ[5].

قال في «المصباح»: تَفضَّل عليه وأَفضل إفضالاً بمعنًى. اهـ فقولُ بَعضهم: (لم يُسمَع «أَفضَل» بمعنى أَحسنَ) مَردودٌ.

ولا يَخفى ما في ذِكر «الرافِع» وما بَعده مِن بَرَاعة الاستِهلال التي هي لُغةً: حُسْنُ المَطلَع[6]، وعُرفاً: أن يأتيَ المتكلِّمُ في أول كلامه بما يُلوِّح بِمَقصُوده، بإشارةٍ تَعذُب حَلاوتُها على الذَّوق السَّلِيم.

= ثم إنَّ الأدبَ أن يُقال: نُزِّلَ الثناءُ على الصفات أو الذاتِ مَنزلةَ الثناءِ على الأفعال الاختِياريَّة، لا نُزِّلت هي مَنزلةَ الأفعال الاختيارية، وإنِ اشتَهر. «تَقريرات الأنبابي».

(١) قوله: (وإمَّا بِاعتبار كونها مَبادئَ أفعال . . . إلخ) هذا التعليل قاصرٌ عن صِفات التأثير، وأُجِيب عنه بأنَّ نحو السَّمع لَمَّا كان لا يَنفك عمَّا به التأثير كان كالمَنشأ لِلأفعال الاختيارية. اهـ «أنبابي».

(٢) إبراهيم بن محمد بن عُرْب شاه الأسفرايِيني، عِصامُ الدين، صاحبُ «الأطوَل في شرح تلخيص المفتاح للقزويني»، وُلد في أسفرايين (مِن قُرى خراسان) وكان أبوه قاضِيَها، فتعلَّم واشتهر وألَّف كُتبَه فيها، له تصانيفُ غيرُ «الأطوَل» منها «حاشية على تفسير البيضاوي»، و«شرح رسالة الوضع للإيجي»، و«حاشية على الفوائد الضِّيائية لملا جامي»، وشروحٌ وحواشٍ في المنطق والتوحيد والنحو. توفي سنة (٩٤٥هـ).

(٣) الذي يَظهر أنه أراد أن الفتحَ سببٌ للإرسال، فأطلق الأولَ وأراد الثاني، وعبارةُ الشَّنواني في هذا الموضِع: (قوله: وفاتح البركات لمن انتصب لشكر إفضاله، أي: مطلقها ومُرسلها)، وهو من تجوز السبب لِلمُسبب. اهـ ولولا تفسيرُه الإفضال لاحقاً بالإحسان لاحتَمل ـ ولو على بُعدٍ ـ أنه بالفتح جمعُ فَضْل، وأن الإطلاق والإرسالَ راجعٌ إليه، أي: لشكر مُرسل الأفضال.

(٤) في أكثرِ النُّسخ المخطوطة: (ثُبوت الخير)، وتتمةُ التعريف تَدفعُه.

(٥) أي: خِلافاً لِلمُعتزلة القائلين بِوُجوب الأصلَح عليه.

(٦) في جعلِ هذا مَعناه لغةً تساهُل، ولا سيَّما أن حُسن المطلع مِن اصطِلاحاتِهم.

والسلام على مَنْ مَدَّتْ عليهِ الفصاحة رِوَاقَهَا، وشَدَّتْ بِهِ البَلَاغَة نِطَاقَهَا، . . . .

السُّجاعي

قوله: (على مَن مَدَّتْ) أي: الذي مَدَّت، وهو نبيُّنا ﷺ، ولم يُصرِّح باسمه إشارةً إلى أنه اشتَهر بهذه الأوصاف العِظَام، بحيث إذا أُطلِقتْ لا تَنصرِفُ إلَّا إليه في ذلك[1] المقامِ.

و«مَدتْ» بمعنى: بَسَطتْ وفَرَشت (عليه الفَصاحةُ رِواقها) بكسر الراء بِوزن كِتاب، وبِضمِّها كغُراب، يُطلَق على البَيتِ من الشَّعَر[2].

ويُجمَع على رُوقٍ بالضم، وعلى أَرْوِقة، ففي الكلام استعارةٌ بالكِناية، حيث شَبَّه المصنفُ الفَصاحةَ التي هي مَلَكةٌ يُقتدَر بها على التَّعبير عن المقصودِ بِلفظٍ فَصيحٍ بِامرأة لها رِواقٌ[3] قد مَدَّته عليه ﷺ، وطَوى ذِكرَ المُشبَّه به وأَثبتَ شيئاً من لَوازِمه وهو الرِّواق، فيكونُ تَخيِيلاً، و«مَدَّت» تَرشيحٌ.

ثم إنَّ هذا كِنايةٌ عن تمكُّنِه عليه الصلاةُ والسلام مِن الفَصاحة، بِحيث يَقدِر على كلِ معنًى حاوَل التعبيرَ عنه مِن غير تَكلُّف، فأَطلقَ الملزُومَ وهو المدُّ وأراد لازمَه الذي هو التَّمكُّن؛ إذ يَلزمُ مِن وَضع شيء على شَخصٍ تَمكُّنه منه، فهذا مما بُنِيَتْ فيه الكِناية على المجاز، وقد صرَّح المحقِّقُون بِجوازه ووُقوعه، واختَلفُوا هل تُبْنى الكنايةُ على الكِناية مع اتِّفاقهم على نُدُور ذلكَ؛ كما إذا قُلتَ: (فُلانٌ كثيرُ الرماد)، وكَنَّيتَ بِذلك عن الكَرَم، ثم جَعلتَ ذلك كِنايةً عنْ كثرة المال. أفادَه بعضُ المحقِّقين مِن شُيُوخنا.

قوله: (وشَدَّتْ به البلاغةُ نِطاقَها) النِّطاقُ بكسر النُّون، وجَمعه: نُطُق، كـ«كِتاب وكُتُب»: شيء يُشبِهُ الإزارَ فيه تِكَّةٌ[4] تلبَسه المرأةُ كما في «المِصباح»، ففي كلامِه استِعارةٌ بالكِناية، حيث شبَّه البلاغةَ التي هي مَلَكةٌ يُقتدَر بها على التَّعبير عن المقصودِ بِلَفظٍ بَلِيغ بامرأة لها نِطاقٌ، وطَوى ذِكر المشبَّه به، وأَثبَت له شيئاً مِن لَوازمه ـ وهو النِّطاقُ ـ تَخييلاً، وهذا كنايةٌ عن تَقوِّي البلاغة به، مِن باب إطلاقِ الملزُوم ـ وهو الشَّدُّ بالنِّطاقِ ـ وإرادةِ اللازم الذي هو القُوَّة؛ إذ يَلزَمُ مِن شدِّ الوسَط بالنِّطاق القُوةُ والشِّدَّة.

ثم إنَّ في كلامِه مِن المحسِّنات البَديعيَّة اللفظيَّةِ: مُراعاةَ النَّظِير[5]، فإن البَلاغة تُناسِب الفصاحةَ. وفيه غيرُ ذلك كما يُعلَم مِن فنِّه.

---

(١) في المطبوع: هذا.

(٢) وقيل: هو سِترٌ يُمدُّ دُونَ السَّقف. وعليه اقتصر الشنواني.

(٣) فيه نظرٌ؛ إذ هذا إنما يكونُ فيما يُنسَب إلى المرأة كالنِّطاق الآتي ذِكرُه، وأما الرِّواق فقد تقدَّم أنه لِلبيت، فإضافتُه إلى المرأة ليست على ما يَنبَغي.

(٤) التِّكَّةُ بالكسرِ: رِباطُ السَّراوِيلِ.

(٥) مُراعاة النَّظير ـ وتُسمى التَّناسب والتَّوفيق والائتِلاف والتَّلفيق أيضاً ـ هي جمعُ أمر وما يُناسِبه لا بالتضادِّ، نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾. وبالقيد يَخرج الطِّباق. «مختصر المعاني» ط. دار تحقيق الكتاب (ص٣٥٧).

المَبعوثِ بالآيات الباهِرةِ والحُجَج، المُنَزَّلِ عليهِ ....

السُّجاعي

قوله: (المبعوثِ) أي: المرسَلِ، نعتٌ لـ«مَن»، مِن النَّعت بالمفرَد بعد النَّعت بالجُملة[(١)]، و(**الآيات**) جمعُ: آية، وهي العَلامةُ؛ أي: العلامات الدالَّة على صِدقِه ونُبوَّته في جميعِ ما جاء به، و(**الحُجَج**) جمع: حُجَّة، كـ«غُرْفة وغُرَف»: الدليل عَقليًّا كان أو نقليًّا، مِن حَجَّه: إذا غَلبه، سُمِّيَ بذلك لأنَّ الخَصْم يَحُجُّ ويَغلِب به.

والمرادُ بـ«الآيات»: القرآنُ، وبـ«الحُجَج» ما عَداه، أو أعَمّ، فالعَطفُ على الأول مُغايِر، وعلى الثاني مِن عَطفِ العامِّ على الخاص.

ويَحتملُ أن يُرادَ بـ«الآيات»: المُعجِزاتُ جميعُها، وكذلك الحُجَج، فيكونُ العطف تَفسيريًّا[(٢)].

وقولُ بعضِهم[(٣)]: (يحتمل أن يرادَ بـ«الآيات»: الأنبياءُ قَبله) فيه نظرٌ ظاهر؛ إذ لا معنًى لِكونه مُرسَلاً بالأنبياء؛ فإنْ جُعلتِ الباءُ بمعنى «مع» كان المعنَى: وَصْفَه بِكونه مرسلاً مع الأنبياء، وليس فيه بَعد التأويل كبيرُ مَدْح، كما لا يَخفى. تأمَّل!

قوله: (**الباهرةِ**) أي: الغالِبة، ولا يخفَى أنَّ «الآياتِ» وإن كان في الأصلِ جمعَ قِلَّة، فالمرادُ به هنا جمعُ الكَثرةِ؛ لأنَّ «أل» سواءٌ كانت جِنسِيةً أو استِغراقيَّة إذا دَخلَتْ على جمعِ القِلَّة أبطلَتْ منه ذلك؛ كما أَجابُوا به عن بيتِ حَسَّان المشهُورِ: [الطويل]

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى[(٤)]

فيكونُ هذا جارياً على الكثير الأفصَحِ مِن وَصفِ جَمع الكثرةِ بالمُفرَد، وصحَّ ذلك لِتأوُّل[(٥)] الجمعِ بِالجَماعة، والمطابقةُ عند النَّحويِّين واجبةٌ ولو معنًى، فسَقَط ما أَطال به بعضُهم هنا.

---

(١) أي: وهو جائزٌ وإن كان قليلاً، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[الأنعام: ٩٢]، وقولُه: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

(٢) أفاده (ش).

(٣) هو الشَّنواني في حاشيَتِه، ويحتمل أن يكونَ قد قاله غيرُه أيضاً.

(٤) قيل: كانَ النابغة الذُّبياني تُضرَب له قُبَّة حمراءُ مِن أدم بِسُوق عُكاظ، فتَأتيه الشعراء فتَعرض عليه أشعارَها، فأولُ مَن أنشَده الأعشى مَيمونُ بن قيسٍ أبو بَصير، ثم أنشده حَسانُ بنُ ثابِت الأنصاريُّ:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعْنَ في الضُّحى ... وأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدةٍ دَمَا

وَلَدْنا بَني العَنْقاء وابنَ مُحرِّقٍ ... فَأَكرِمْ بِنَا خالاً وأكرِمْ بِنَا ابنَمَا

فقالَ له النابغة: أنتَ شاعِر ولكنَّك أقْلَلْتَ جِفانَك وأَسيافَك، وفَخَرْتَ بِمَن وَلَدْتَ ولم تفخَر بِمَن وَلَدَكَ.

وفي رِواياتِ القِصة وثبوتِها من عدمِه كلامٌ طويل. انظر مثلاً: «خزانة الأدب» (٨/ ١٠٦) وما بعدها عند الكلام على الشاهد (٥٩٤).

(٥) قوله: (وصحَّ ذلك لِتَأول ... إلخ) جوابٌ عمَّا يُقال: يَلزم على هذا الأفصَح عدمُ التطابق بين النَّعت والمنعوت، مع =

قرآنٌ عَرَبِيٌّ غيرُ ذي عِوَجٍ، وعلى آلِهِ الهادِينَ، ....

السُّجاعي

قوله: (قرآنٌ عربيٌّ) اعتُرِض بأنَّ فيه غيرَ العربيِّ كـ«إبراهيمَ»[(١)] وكالقِسطاس والسِّجِلِّ»، وأُجِيب[(٢)] بأن المرادَ عربيٌّ باعتِبار التَّراكيب أو الأُسلُوب[(٣)].

فائدةٌ:

ترتيبُ الآيات تَوقيفيٌّ إجماعاً، وأمَّا تَرتيبُ السُّوَر فالجمهورُ على أنه غيرُ تَوقِيفي، وغيرُهم على أنه تَوقِيفيٌّ كما في «الإتقان» للحافِظ السُّيوطي[(٤)].

قوله: (غيرُ ذِي عِوَج) بِكسر العين في المَعاني؛ يُقال: في الدِّين عِوَج، وفي الأمرِ عِوَج، ويُقال في الأجساد كالعَصا: عَوَجٌ - بِفتحها -، وقد تُكسَر كما في «المِصباح».

والمرادُ به: التَّناقُض والاختِلاف؛ شَبَّه الاختِلاف بالعِوَج بِجامع الخَلَل على سَبيلِ الاستعارة المصرّحة.

قوله: (الهادِينَ) جمع: هادٍ، من الهِداية، والمرادُ بها: الدَّلالة بِلُطف[(٥)]، وتُطلَق على الدَّلالة سواءٌ كانت مُوصِلةً أم لا، والأول[(٦)] لا يُسنَدُ إلَّا إليه تعالى[(٧)] كما في: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وهو المنفيُّ عنه ﷺ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، بخلافِ الثاني، فإنه قد أُسنِد إليه ﷺ في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وإلى القرآنِ[(٨)] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

= أنَّ النُّحاة أطبَقوا في باب النَّعت على وُجُوب التَّطابُق بينهما إفراداً وجمعاً من غير تفصيل بين جمعٍ وجمعٍ، ومُحصَّلُ الجوابِ أن المطابقَة عند النحويينَ واجِبةٌ ولو معنًى. «تَقريرات الأنبابي».

(١) قوله: (كإبراهيم) هذا أعجميٌّ، وقولُه: (وكالقِسطاس) هذا فارسيٌّ، ولِذا أعاد الكافَ، وقولُه: (والسِّجِلِّ) هذا رُومي، وكان الأَولى له إعادةُ الكاف. اهـ «أنبابي».

(٢) أُجيب أيضاً بأنَّ الاعتبار بالأعمِّ الأغلبِ ولا عبرةَ بالنادِر، وبأنَّ ما وقع فيه مُعرَّب، أي: أصلُه عجميٌّ لكن استعملَته العربُ على مُقتضى قواعِدها فأُلحق بكلامِها. ثم بعضُ ما أُورد على أنه أعجميٌّ يَحتمل أنه من توافُق اللغات، وأمَّا الاستدلالُ بنحو: «إبراهيم» فلا يتمُّ؛ لأن العَلَم لا نِزاعَ في وُقُوعه في القرآن، وليس الكلامُ فيه، بل في اسم الجِنس الذي وَضَعه غيرُ العرب ثم استَعملَته العرب على ذلك الوضع.

(٣) أي: إنه عربيُّ النَّظم لا المُفردات؛ فإن المُعتبَرَ في كون اللغة فارسيَّةً أو عربيةً هو النَّظم.

(٤) انظر: «الإتقان» (١/ ٢١١) فما بعدها.

(٥) أي: وأمَّا قولُه تعالى: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣] فوارِدٌ على طريقِ التهكُّم.

(٦) أي: المعنى الأول، وهو الدلالةُ المُوصِلة.

(٧) اعتُرِض بنحو: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ٤٣]، ومِن ثَمَّ قال بعضُهم: الهداية إمَّا إرشادٌ وبيان، وإما تَوفيق واصطِفاء.

(٨) أي: وتُسنَد إلى غيرِهما أيضاً.

وأَصْحَابِهِ الذين شَادُوا الدِّينَ، [وسَلَّمَ] وشَرَّفَ وكَرَّمَ.

السُّجاعي

قوله: (وأصحابه) جمع: صَحِبٍ ـ بالكسر ـ، كـ«شَهِدٍ[١] وأشهاد»، لا جمعٌ لـ«صَحْب» ـ بالسكون ـ؛ لأنَّ «فَعْلاً» لا يُجمَع على «أَفْعال» قياساً إلَّا إذا كان معتلَّ العين، كـ«ثَوْب وأَثْواب»، وجمعُ صَحيح[٢] العَين على ذلك شاذٌّ، ولا جمعٌ لِـ«صاحِب» أيضاً؛ لأنَّ «فاعلاً» لم يَثبُت جمعُه على «أفعالٍ»[٣]، كما قاله الجوهريُّ[٤].

قوله: (الذين شادُوا الدِّينَ) بِتَخفيف الدَّالِ من باب «باعَ»، مَصدرهُ الشَّيْدُ كالبَيْع، وهو في الأصل رفعُ البِناء، والمرادُ به هنا: الإظهارُ، فشبَّه إظهارَهم له بِشَيْد البِناء ورَفعِه بِجامع الظُّهور[٥]، واشتَقَّ من الشَّيْد شادَ بمعنى أظهَرَ على طَريق الاستِعارة التَّصريحيَّة التَّبَعِيَّة.

قوله: (وسلَّم[٦] وشَرَّف وكَرَّم) ألفاظٌ مُتقارِبةُ المعنى، وهي بِصيغة الماضي، ويَصِحُّ قِراءتُها بِصيغة الأمرِ[٧]، ومعمولُ كلٍّ محذوفٌ، أي: مَن مرَّ، وهو النبيُّ ﷺ وآلُه، وعلى كل فليستْ مَعطوفاتٍ على الصلاة؛ لأنَّ شرطَ عطف الفِعل على الاسم أن يكون الاسمُ مُشبِهاً لِلفعل؛ بأن يكونَ اسمَ فاعل أو اسم مَفعول، كما صرَّح به في «الخُلاصة» وشُرَّاحُها[٨]. تأمَّل!

فائدة:

قال السيوطيُّ في «الإتقان»: كَثُرَ في الفواصِل التَّضمينُ والإيطاء؛ لأنَّهما ليسا بِعيبَين في النثرِ وإن كانا عيبَين في النَّظم، فالتَّضمينُ: أن يكونَ ما بعد الفاصِلة مُتعلِّقاً بها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ

---

(١) أي: مخفَّفَ «شاهِدٍ» فِراراً من جمع فاعِلٍ على أفعال، وفيه أنه يُحتاج إلى إثباتِ «شَهِدٍ» بالكسر أولاً.

(٢) **قوله: (وجمعُ صحيح . . . إلخ)** أي: ولَنا مَندُوحة عن جعلِ «أصحاب» من قَبِيل الشاذ بِما مرَّ.

(٣) **قوله: (لأنَّ فاعلاً لم يَثبُت جمعُه على أفعال)** في «الدَّلجموني»: وأصحاب جمعُ صاحِب، والقَولُ بِعدم جمعِ فاعِلٍ على أفعالٍ غَفلةٌ عن تصفُّح «الكتاب»، نبَّه عليه العلَّامة القهستاني الحنفي. والمرادُ «كتاب سيبويه». «**تَقريرات الأنبابي**».

(٤) مذهبُ سيبويه والبصريِّين أنه يُجمع عليه سماعاً، وقد ذكَر في «الكتاب» من ذلك صاحِب وأَصحاب وطائِر وأَطْيار وشاهِد وأَشْهاد، ومِن ثمَّ قال بعضُهم: الفاعِل يُجمَع على (أفعال) كما صرَّح به سِيبويه وارتَضاه الزَّمخشري والرَّضي، فما قالُوا في «الأصحاب» إنَّما نَشأ من عدم تَصفُّح «الكتاب».

(٥) **قوله: (بجامع الظُّهور)** أي: ظُهورٍ مُتعلق كلٍّ. «**تَقريرات الأنبابي**».

(٦) **قوله: «وسلَّم»** ساقطٌ من أغلَب مخطُوطات الشَّرح ومَطبوعاتِه التي عِندي، وهو أولَى؛ لِتَقدُّم السلام في قولِه: «والصلاةُ والسلام على مَن مَدت . . . إلخ».

(٧) لِيُنظَر ما هو فاعلُها حينئذٍ؟ أضميرُ المخاطَب بهذا الكتاب، أم ضميرُ ربِّ الأرباب؟

(٨) بالرفع عطفاً على فاعِلِ «صرَّح» المستتِر العائد على ابنِ مالك بقرينة السِّياق، ويَصحُّ جرُّه عطفاً على «الخُلاصة» لكنْ بتأويلٍ لا يَخلو عن تكلُّف، على أنَّ العبارةَ مع الرفع أيضاً لا تخلُو عن حَزازة.

وبعدُ؛

السُّجاعي

لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨]، والإيطاءُ: تكرُّر الفاصِلة بِلفظِها، كقوله تعالى في الإسراء: ﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣]، وخَتَم بذلك الآيتَين بعدها. اهـ[١]

قوله: (وبعدُ) أصلُها: أمَّا بعدُ؛ بِدليل لُزوم الفاء في حيِّزها لِتضمُّن «أمَّا» معنى الشرط[٢]، وإنما لَزمتِ الفاءُ بعدها ولم تَلزَم في بقيَّة أدواتِ الشرط؛ لأنَّها لَمَّا ضَعُفتْ بالنِّيابة تَقَوَّتْ بذلك.

والأصلُ: مهما يكنْ مِن شيء بعدُ، فـ«مَهما» مُبتدأ والاسميَّة لازمةٌ له، و«يَكن» شرطٌ والفاءُ لازمةٌ له[٣]، وهي تامَّةٌ وفاعلُها «شيء» بِجعل «مِن» زائدةً في الإثبات على قولٍ، أو ضميرٌ مُستتر عائدٌ على «مهما»، والمجرورُ بيانٌ لِلجنس.

واعتُرِض الأوَّل: بِخُلُوِّ الخبر عن الرَّابط، وأُجيبَ بأنه مُقدَّر، أي: شيء مَعه.

واعتُرض الثاني: بأنَّ البيانَ يجبُ أن يكونَ أَخصَّ مِن المُبيَّن، وهو هنا مُساوٍ له، وأُجيبَ بأن محلَّ وجوب الخُصوص في البَيان إذا لم يُرَد به التعميمُ، وإلَّا جاز فيه المساواةُ كما هنا، فلِتَضمُّن «أمَّا» معنَى الابتداء والشرطِ لَزِمها الفاءُ اللازمةُ لِفعل الشرط، والاسميَّةُ اللازمةُ لِلمبتدأ؛ إقامةً لِلَّازم ـ وهو الفاء والاسميَّةُ ـ مُقامَ الملزُومِ وهو «مَهما» و«يَكنْ»، ولَمَّا تعذَّر وجودُ الاسميَّة في «أمَّا» أَقامُوا لُصوقَها[٤] مُقامَ الوُجودِ بِالفِعل، وهذا معنَى قَولهم في الجُملةِ[٥].

والعاملُ في «بعد» فعلُ الشرط، أو جَوابُه، وهو أَولى؛ لأنَّه على الأول تكونُ الأوصاف مُعلَّقةً على وُجودِ شيء بقيدِ أن يكون بعد البَسمَلة والحَمدَلة، وعلى الثاني تكون مُعلقةً على

---

(١) «الإتقان في عُلوم القرآن» (٣/ ٣٦٠).

(٢) قوله: (لِتضمن أمَّا معنى الشرط) أي: معنَى أداةِ الشرط وهو التعليقُ، فهذا التضمُّن تَضمنُ إشراب، وهو علةٌ لِمحذوف تقديرُه: وإنما جاءت الفاءُ في حيِّز «أمَّا»، وذلك أنَّ الكلام السابِقَ تَضمَّن أن «أمَّا» تَجيء الفاء في حيِّزها لُزوماً، فعَلَّلَ مجيئها في حيِّزها بِقوله: لِتَضمن أمَّا ... إلخ، وعَلَّل اللزومَ في قوله: وإنما لزمت الفاء ... إلخ، ولزومُ الفاء لها بمعنى عدم انفِكاكها في نوعٍ ما من أنواع جُملةِ جوابها، فإذا لم تكنْ ملفوظةً قُدِّرَتْ. «تَقريرات الأنبابي».

(٣) قوله: (والفاء لازمةٌ له) أي: لِلشرط، والمرادُ أنها لازمةٌ له في غالِب أنواع الجواب المشارِ إليها بِقوله: اسمية طَلبية ... إلخ. «تَقريرات الأنبابي».

(٤) أي: بِالاسم الذي بَعدها وهو «بعدُ» ههنا، أي: وقوعَها قبله بِلا فاصل.

(٥) أي: هذا معنَى قول أهل العلم في هذه المسألة على سَبيل الإجمال لا التفصيل. ووَقع في كثيرٍ من حواشي المتأخِّرين: ... إقامةً لِلَّازمِ وهو الفاء والاسميَّةُ مُقامَ الملزُومِ وهو مَهما ويَكنْ، وإبقاءً لأثره في الجُملة، لكن لما تعذَّر ... إلى أن قال بعضهم: وقولُنا: (في الجملة) يصحُّ أنْ يرجعَ لقولنا: (مقامَ الملزوم)، وذلك لأن الفاء وإن قامت مقامَ الشرط ليست في موضعه حقيقةً ... ويصحُّ أن يرجعَ لقولنا: (وإبقاءً لأثره)؛ وذلك لأن آثار المبتدأ كثيرة ... إلخ كلامِهم. تأمل!

فهذه نُكَتٌ ....

السُّجاعي

وُجود شيءٍ مُطلَق، والتعليقُ على المُطلَق أقرَبُ[١] ـ لِتَحقُّقِه في الخارج ـ من التَّعليقِ على المقيَّد، وإن كان الأمرانِ بِالنظر إلى ما في الخارج مُثبتَين لِتَحقُّق ما عُلِّق عليه فيهما.

ثم إنَّ الواو يَحتمل أن تكونَ نائبةً عن «أمَّا»، وبها ألغز بعضُهم في قولِه: [الوافر]

وما واوٌ لها شَرطٌ يَليهِ جوابٌ قَرْنُه بِالفاء حَتْما؟

وأجاب بعضُهم بِقَوله:

هي الواوُ التي قُرِنَتْ بِـ«بَعْدِ» و«أمَّا» أصلُها، والأَصلُ «مَهما»

ويَحتمل أن تكونَ عاطفةً لِقِصَّة على قِصة، والعاملُ في الظَّرف مَحذوفٌ؛ أي: وأقولُ، والفاءُ زائدة على هذا.

قوله: (فهذه نُكَتٌ) الجملةُ جوابُ الشَّرط الذي نابَتْ عنه «أمَّا».

وهَهنا إشكالٌ وهو: أنَّ جوابَ الشرطِ يَجبُ أن يكون مُستقبَلاً، ووَصفُ الشَّرح[٢] بما ذُكِر مُتقدِّمٌ على زَمنِ الإخبار.

وأُجيبَ بأنَّ الجوابَ محذوفٌ، وهو مُستقبَلٌ، والأصلُ: فأقولُ: هذه ... إلخ.

واعتُرِض بأنه إذا أُضمِر القولُ وَجب حذفُ الفاء كما صرَّح به النُّحاةُ؛ قُلتُ: أجابَ شيخُنا السيدُ البَلِيديُّ[٣] بأنه ليس على تقديرِ القولِ وإن كان القولُ مُراداً من قَولهم: «فهذا شرحٌ» و«هذه نُكتٌ» ونحوِ ذلك؛ إذْ لا يَلزمُ من إرادة شيءٍ بشيءٍ استِعمالُ ذلك الشيء فيه، ولا تَقديرُه مع ذلك الشَّيء. اهـ، فتأمَّل!

والمشارُ إليه بـ«هذه» ما في الذِّهن؛ لِتَنزيله مَنزلةَ المحسوس، فاستَعمَل فيه كلمةَ «هذه» الموضوعةَ لِكل مُشارٍ إليه مَحسوسٍ على سَبِيلِ الاستعارة المُصرّحة؛ تَقدَّمتِ الخُطبةُ على التأليف أو تأخَّرتْ على التَّحقيقِ، وأتى باسمِ الإشارة الموضوع لِلأُمور المُبصَرةِ؛ إشارةً إلى إتقانه هذه المعانيَ حتى صارت لِكمال عِلْمِه بها كأنها مُبصَرة عنده ويَقدِر على الإشارةِ إليها، أو إشارةً إلى

---

(١) قوله: (والتعليق على المُطلق أقرَب ... إلخ) أفهَم هذا أنَّ كلامه في «بَعدُ» في مثلِ هذا المقام مما يَرغَب فيه المتكلِّم في حُصول الجزاء، فيُشعِر بأنه في ضدِّ ذلك تُجعَل مِن مُتعلقات الشرط لِضِدِّ هذا التعليل، لكنْ عَلِمتَ أن تعليلَه لا يَتمُّ في إنتاج دَعواه، فكذا ضِدُّه لِضِدِّها. اهـ «أنبابي».

(٢) في بعض النُّسخ المطبُوعة: الشرط، وهو تَحريف.

(٣) هو محمَّد بن محمَّد الحسني التُّونسي المالِكي المَعروف بالبَلِيدي، وقيل: البُلَيْدي، عالمٌ بالعربية والتَّفسير والقِراءات، مَغربي الأصل، سَكن القاهرة وتُوفِّيَ فيها سنةَ (١١٧٦هـ). مِن كُتبه «حاشية على تَفسير البيضاوي» و«نَيل السَّعادات في عِلم المَقُولات» و«حاشية على شَرح الألفية للأشموني»، والصبان يَنقل منها كثيراً جدًّا.

حَرَّرْتُها على مُقَدِّمَتي المُسَمَّاة ....

السُّجاعي

كمالِ فِطنَةِ الطالب إلى أن بَلَغ مَبلغاً صارتِ المعاني معه كالمبصَراتِ عنده، واستَحقَّ أن يُشارَ له إلى المعقولِ بالإشارة الحِسيَّة، وفي ذلك مبالغةٌ في حثِّ الطالِب على تَحصيلِ المعاني.

ثم اعلَم أنَّ الذهن يَقومُ به المفصَّل كما يَقُوم به المجمَلُ، فلا حاجةَ إلى تقديرِ مُضافٍ هو «مُفصَّل»، وأنَّ أسماءَ الكُتب مِن حَيِّزِ عَلَم الجِنس لا الشَّخص، فيَشمَل جميعَ نُسَخ الكتاب، فلا حاجةَ إلى تقديرِ «نَوع»[١].

و«النُّكَت» جمع نُكْتة، قال في «المِصباح»: النُّكتةُ في الشيء كالنُّقطة، والجمعُ: نُكَت ونِكات؛ مثل: بُرْمَة وبُرَم وبِرام، ونُكاتٌ بِالضم عاميٌّ[٢]. اهـ[٣]

وهي اصطِلاحاً: اللَّطِيفةُ المستخرَجة بِقُوةِ الفِكر، من «نَكَتَ في الأرض»: إذا أثَّر فِيها بقَضيبٍ ونحوه؛ إمَّا[٤] لأنَّ مُستخرِج ذلك المعنى يَنكُتُ[٥] [في] الأرضِ حالةَ إجالةِ الفكرِ فيه؛ لِدِقَّته، أو لأنَّه يُؤثِّر في نَفْس السامِع إذا فَهِمه. اهـ[٦]

قوله: (حرَّرتُها) أي: نقَّحتُها وهذَّبتُها (على مُقدمتِي) أي: لأجلِ شَرح مُقدِّمتي، فـ«على» لِلتَّعليل[٧] مُتعلِّقة بـ«حرَّرتُها»، ولا تَهافُتَ في هذا [المعنى][٨] أصلاً[٩]، ولا حاجةَ إلى تَعلُّقه بمحذوف خِلافاً لِما أطالَ به[١٠] المُحَشِّي[١١].

---

(١) انظر تفصيلَ ذلك في «حاشية البناني على المحلِّي على جمع الجوامع» (١/ ٦).

(٢) أي: لحنٌ، وهو كثيرُ الانتِشار في زَمنِنا هذا.

(٣) أي: كلامُ «المصباح». وسَقط هذا الاختصارُ ـ أعني (اهـ) ـ في بعض النُّسخ المطبوعة.

(٤) أي: سُميت بذلك إما . . . إلخ.

(٥) بضمِّ العين من بابِ «نَصَرَ».

(٦) الاختِصار (اهـ) ثابتٌ في النُّسَخ الخطية دُون المطبوعة.

(٧) قوله: (فعلى للتعليل. . . إلخ) ويَحتمل أن (على) مُتعلقة بمحذوف صفة لـ(نُكت)، أو حال من ضمير (حرَّرتها)، أي: موضوعةً على مُقدمتي، ومعنى وَضعِها عليها جَعلُها مُوضِّحةً لِمَعانيها مُبيِّنةً لأحكامها. «تَقريرات الأنبابي».

(٨) زيادةٌ من بعض النُّسخ الخطية.

(٩) قوله: (ولا تهافتَ في هذا أصلاً) لَمَّا كان المركب الخالي من أصلِ المعنى التركيبي كأنه يَتساقَط قِطعةً قطعةً لِعَدم ارتِباط بَعضِه بِبَعض في المعنى، سُمي مُتهافِتاً. «تَقريرات الأنبابي».

(١٠) قوله: (خِلافاً لما أطال بِه المُحشِّي) هو العَلَّامة الدلجموني، ومُحصَّلُ ما فيه أنَّ في تعلُّق (على مُقدمتي) بـ(نكت) شيئاً؛ لأنَّ النُّكَت لا تَعمل عملَ الفعل فليس صالحاً للعمل، وكذا في تَعلُّقِه بِـ(حررتها) شيء؛ إذ لا معنَى لِـ(حرَّرتُها عليها)، فالأولى تَعلُّقه بِمحذوف أي: وَضعتُها عليها. «تَقريرات الأنبابي».

(١١) ذكَر الأنبابي أن المرادَ به الدَّلجموني، ونَقل مُحصَّل كلامِه في الاعتراض المذكور، وقد رأيتُ مثلَه في كلام الفيشي الآتية ترجمتُه في (ص٥١)، وعبارتُه بحروفِها: قوله: (على مقدمتي) في تعلُّقه بـ«نكت» شيء، وفي تعلُّقِه بـ«حرَّرتها» =

بـ«قَطْرِ النَّدَى، وبَلِّ الصَّدَى»، رَافِعَةٌ لِحجابها، كاشِفَةٌ لِنِقَابِهَا، ....

السُّجاعي

والمقدِّمة ـ بكسرِ الدال ـ مِن «قَدَّمَ» لازماً بمعنى تَقدَّم؛ أي: أمور مُتقدِّمة، أو مُتعدِّياً بمعنى جَعَلَ[١] الغيرَ مُتقدِّماً، وهذا أَولى من فَتحِها مِن «قَدَّمَ» المتعدِّي؛ لِما فيه من إيهامِ أنَّ تقديمَ هذه المسائلِ إنما هو بالجَعلِ دُونَ الاستِحقاق الذاتيِّ، وهو خِلافُ المقصُود.

ثم هي إما مُقدِّمة عِلْم أو مُقدمةُ كتاب، فالأولى: اسم لِما يَتوقَّفُ عليه الشروعُ في مَسائله: مِن بَيانِ حَدِّه وموضوعِه وغيرِهما، والثانيةُ: اسمٌ لِطائفةٍ من كلامِه[٢] قُدِّمت أمامَ المقصود لِارتباطٍ له بها وانتفاعٍ بها فيه[٣]، وليس واحدٌ مِنهما مُراداً هنا، بل المرادُ بها هنا الألفاظُ المَخصُوصةُ الدالَّةُ على المعاني المخصُوصةِ[٤].

قوله: (بِقطر النَّدى) القَطْر ـ بِفتح القاف ـ يُطلَق على المَطَر، وعلى التَّقاطُر بمعنى السَّيَلان.

والنَّدى ـ بِفَتح النُّون مقصوراً ـ يُطلَق على المطر وعلى البَلَل، وعلى ما يَنزِل من السماء، وخَصَّه بعضُهم بما يَنزِل آخرَ الليل؛ كذا في كُتب اللُّغة.

والمناسِبُ جعلُ القَطْر[٥] بمعنى التَّقاطُر، ويَصحُّ إرادةُ كل واحد من مَعاني النَّدى.

وقوله: (وبلِّ الصدى) البَلُّ ـ بالباءِ الموحَّدة واللام المشدَّدةِ ـ مصدر: بَلَلْتُه بالماء بَلًّا من باب قَتَل، فأصلُه: «بَلْلٌ»[٦]، والصَّدى ـ بفتح الصاد والدالِ المهملتَين ـ: العَطَش، والمراد: مُزِيل العَطَش، وقد شبَّه الجهلَ بالعَطَش بجامعِ التَّحيُّر والاحتياجِ إلى زَواله.

قوله: (رافعةٌ) بالرفع صفةُ «نُكت»، وبالنصب حالٌ من ضمير «حرَّرتُها»، و«الحِجاب» ـ بكسر الحاء المهمَلة ـ: المانعُ، وجمعُه: حُجُب؛ ككِتاب وكُتُب، والمرادُ به هنا الصُّعوبة، فشَبَّه الصُّعوبةَ بالحجاب بجامعِ المنعِ من الإدراك، وأَطلقه عليه على سَبِيل الاستِعارة الأصلِيَّة، ويَجوز

= شيء، والأولى تعلُّقه بمحذوف، أي: وضعتُها أو علَّقتُها على ... إلخ. اهـ كلامُه، والفيشي متقدمُ الوَفاة على الدَّلجموني بأكثرَ من قرنٍ، والآلوسي ـ على ما يَظهر ـ يُطلِق عليه في كِتابِه لَفظَ «المحشِّي»، لكنَّ كلامَه ههنا لا إطالةَ فيه كما تَرى.

(١) يصحُّ ضبطُه ماضياً أو مصدراً، والأولُ أنسبُ بما تقدمَ.

(٢) أي: الكتابِ أو المؤلِّف.

(٣) كبيانِ اصطلاحاتِ الكتاب أو رُموزِه أو الداعي إلى التأليفِ ونحوِ ذلك.

(٤) وسمَّاها مُقدمةً لِكونها لِلمبتدئين كالمفتاح لِغيرها من المطوَّلات.

(٥) قوله: (والمُناسِب جعلُ القطر ... إلخ) إذ لا معنًى لإضافته بمعنى القَطر إلى النَّدى بمعنًى مِن مَعانِيه. «تقريرات الأنبابي».

(٦) أي: بتسكين العينِ فأُدغِم، وأمَّا «بَلَلٌ» بالتَّحريك فمصدرٌ آخرُ، وهو لا يُدغَم لِما عُرِف في موضعِه.

مُكمِّلةٌ لِشواهِدها، مُتَمِّمَةٌ لِفَوائِدها، كافيةٌ لِمَن اقتصرَ عليها، ....

السُّجاعي

أن تُشبَّه المقدِّمة بامرأة حسناءَ لها حِجاب بِجامع أن كلًّا مُستحسَن، وطَوى ذِكر المشبَّه به وأثبتَ شيئاً مِن لوازمه وهو الحجابُ على طَريق الاستِعارة بالكِناية، ويقالُ مثلُ هذا في «كاشِفة لِنِقابها» ـ بكسر النُّون ـ، وجمعُه: نُقُب؛ كَكِتاب وكُتُب، وهو شيءٌ تَستُرُ به المرأة وجهَها.

قوله: (مُكملةٌ لِشواهدها) جمع: شاهِد، وهو جُزئيٌّ يُذكَر لِإثبات القاعدة، فلا بُدَّ مِن أن يكونَ مِن كلام الله أو كلامِ رسولِه أو كلامِ مَن يُحتَجُّ بكلامِه من العَرب، والمراد بـ«التَّكميل» هنا أن يأتيَ بِبَقيَّة الشواهد المذكورة في المقدِّمة غالباً، والمثالُ[١] جُزئيٌّ يُذكَر لِإيضاح القاعدة، ولا يُشترَط صحتُه.

قوله: (مُتممةٌ لِفوائدها) الفوائدُ جمعُ: فائِدة، مُشتَقَّة من الفَيْد مصدرَ فادَ من بابِ باعَ؛ أي: أَعطى له عَطِيَّة، وقولُ بعضِهم: (إنها مُشتَقَّةٌ من الفُؤاد)[٢] مُرادُه الأخذُ لا الاشتِقاق المصطلَح عليه؛ إذ الفؤادُ غير صالح لِلاشتِقاق المذكور[٣].

وهي لغةً: ما استُفِيد من عِلْم أو مالٍ أو جاهٍ.

وعُرفاً: المصلَحةُ المُترتِّبةُ على الفِعل مِن حيث إنها ثَمرتُه ونَتِيجتُه.

والمرادُ بها هنا ما يُستَفاد من المتنِ مِن المعاني. والمرادُ بـ«التَّتمِيم» ذِكرُ عِلَل الأحكام والدَّلائلِ[٤]، وبَيانُ ما أهملَه من الشُّروط في بَعض المسائِل.

وفي تَعبير المصنِّف بالفوائِد وبِالوافية وبالكافِيَة مَزيدُ تَحسِين، وهو مِن فنِّ البَديع[٥]؛ إذ هي أسماءُ كُتُب[٦]، الأولُ في المعاني، وما بَعدَه في النَّحو.

---

(١) أتَى بِه وإن لم يُذكَر في كلام المُصنِّف لِكمال اتِّضاح معنى الشاهد، ولكثرةِ اقترانِهما وخَلطِ الطَّلبة بينهما، فاقتَضى المقامُ بيانَ الفرق بينهما، لكنْ كان يَنبغي تقديمُ تعريفِه، ثم يَقول: والمرادُ بِالتكميل هنا ... إلخ. تأمَّل!

(٢) إليه أشارَ الشِّهاب الخَفاجي بقولِه ـ وتظرَّف ـ:

مِـنَ الـفُـؤاد اشـتُـقَّـتِ الـفـائِـدَهْ　　والـنَّـفْـسُ يـا صـاحِ بِـذَا شـاهِـدَهْ

لِـذَا تَـرَى أَفْـئِـدَةَ الـنَّـاسِ قَـدْ　　مـالَـتْ لِـمَـنْ فـي قُـرْبِـهِ فـائِـدَهْ

(٣) فيه نظرٌ ظاهر؛ إذْ ما المانعُ من أن تكونَ في الأصل اسمَ فاعِل من «فَأَدَهُ»: إذا أصاب فؤادَه، سُميت بذلك لانفِعاله لها فَرحاً، أو من «الفُؤاد» لأنها تَحصُل في فؤادِ المستَفيد إذا فَهِمَها وتَثبُت فيه؟

(٤) الظاهرُ عَطفُه على «العِلَل» لا «الأحكام»، وهو مِن عَطفِ المُرادف، أو مِن عطفِ الخاصِّ على العام؛ لأنهم قالُوا: الدليلُ اسمٌ لما يَظهر به المدلُول، والعلَّةُ ما ثبتَ به المعلُول.

(٥) تَبِع فيه الشَّنواني الذي تَبِع العِصامَ في «الفَوائد الضِّيائية»، لكنَّ عبارتهما: وفي دَرجِ أسماء الكُتب بِلا شائِبة تكلفٍ مَزيدُ تَحسينٍ لِلكلام البَليغ. اهـ فساقَا الكلام مَساقَ الوصف مِن غير أن يَجعلَا ذلك نوعاً من فنِّ البَديع، فليُتأمَّل!

(٦) في كونِ هذا مِن مَقصود الشارح نظرٌ؛ ولو صحَّ لَكان الأَولى استِعمالَ كُتُب النحو فقط.

وافيةٌ بِبُغْيَةِ مَنْ جَنَحَ من طُلَّاب عِلم العربية إليها.

واللهُ المسؤولُ أن يَنْفَعَ بها كما نَفَعَ بأصلِها، وأن يُذَلِّلَ لَنا طُرُقَ الخيرات وسُبُلَها؛ ..

السُّجاعي

قوله: (وافِيَةٌ) أي: مُوفِيَة[1]، و«البغية»[2] - بكسر الباء وضمِّها -؛ أي: مَطلوب، و«جَنَح» بمعنَى مالَ، و«طُلَّاب» بضم الطاء وفتح اللام مُشدَّدةً، مثل: كاتب وكُتَّاب، وإضافةُ «عِلم» إلى «العربيَّة» بَيانيَّة[3]، أو مِن قَبيل إضافة العام لِلخاص، و«العربيَّة» مَنسوبةٌ لِلعرب، وهي عِلمٌ يُحترَز به عن الخَلل في كلام العرب، وهو بهذا المعنى يَشمَل اثني عشرَ عِلْماً جمَعها بعضُ أصحابِنا في قولِه: [البسيط]

صَرْفٌ بَيانٌ معانِي النَّحوِ[4] قافِيةٌ ... شِعرٌ[5] عَروضُ اشْتِقاقِ الخَطِّ إنْشاءُ

مُحاضَراتٌ وثانِي عَشْرِها لُغَةٌ ... تِلْكَ العُلُومُ لها الآدابُ أَسْماءُ

ثم صار عَلَماً بِالغَلَبة على عِلْمِ النَّحو.

قوله: (وأن يُذلِّل) أي: يُسهِّل لَنا ... إلخ، و«الطريقُ» و«السَّبيل» مُتَّفِقان في المعنى وفي الوزنِ، وفي الجَمع على «فُعُل» بِضمَّتين، وفي جوازِ تخفيفِ عين الجَمْع بالإسكانِ، والصِّراطُ مِثلُهما إلَّا في الوَزن[6]، ويَجوزُ في الثَّلاثة التَّذكير والتأنيثُ. ذكَره ابنُ هِشام في «شَرح بانَت سُعاد»[7].

---

(١) من الإيفاء بالعهد، أو الايفاء أي: الإتمام؛ وليست (وافية) بمعنى تامة كثيرة كما قيل بدليل تعلق ما بعدها بها.

(٢) أي: التي في قولِه: «وافيةٌ ببغية من جَنح ..»، فتعريفُها لتقدُّم ذِكرِها، وقولُه الآتي: «أي: مطلوب» بالتنكير لموافقةِ اللفظِ الواقع في كلام الشارح، فلا تعارُض ولا اعتراضَ.

(٣) قوله: (وإضافة عِلم إلى العربية بيانِيَّة) فيه أن الإضافة البَيانِيَّة أن يكونَ بين المضاف والمضافِ إليه عمومٌ وخُصوص وَجهي، وما هنا ليس كذلك، بل هي هنا لِلبيان، وهي أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عُموم وخصوص مُطلَق، إلا أن يكونَ جرى على القول بِعَدم الفرق بينهما. وقولُه: (أو مِن قَبيل ... إلخ) فيه أنَّ إضافة العام لِلخاصِّ هي عينُ الإضافة التي لِلبَيان، فلَعلَّ المقصودَ من العطف إفادةُ التخيير في التعبير، وكلُّ ذلك إن ثبَت أنَّ لفظ العربية يُطلَق على العِلم الذي يُحترَزُ بِه عن الخَلل ... إلخ، وإلَّا فالمعنى عِلم اللغة العربية أو العُلوم العربية، فالإضافة لأدنى مُلابَسة، أو على معنَى (مِن). اهـ «أنبابي».

(٤) بالإضافة لِلمُلابَسة على المشهُور في أمثالِه، ويَجوزُ أن يكون مرفوعاً، فما قبله محذوفُ التنوين لِلضَّرورة. ومثلُه يقال في البيت بَعده.

(٥) أي: قَرض الشِّعر.

(٦) أي: وما يَتبعُه من الجَمع على «فُعُل» ومن التَّخفيف، فالمِثليَّةُ إنما هي في واحدٍ فقط من الأوجُه الأربعة، وحينئذٍ لو قال: «والصراط مثلُهما في المعنَى» لكانَ أنسبَ. ولم يتعرَّض البغداديُّ في حاشيتِه لهذا الوجهِ الذي ذكَرناه، واكتَفى بنقلِ فُروقٍ لطيفةٍ بين الثلاثةِ في المعنى.

(٧) عند قولِ الشاعر:

فقُلتُ: خَلُّوا سَبِيلي لا أبَا لَكُمُ

(ص٢٨٧).

إنَّهُ جَوَادٌ كريمٌ، رَؤوفٌ رَحِيمٌ، وما تَوفِيقي إلَّا باللهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وإليه أُنيبُ.

السُّجاعي

قوله: **(إنه جَوادٌ)** بِالكسر استِئنافٌ بَيانيٌّ[1]؛ لأنَّه في جوابِ سُؤال مقدَّر، وبِالفتحِ على تقديرِ اللام عِلَّة لِما مرَّ أو لِمحذوف؛ أي: إنما سألته لأنَّه . . . إلخ. و«الجَواد» بتخفيف الواو: كثيرُ الجُود، وهذا الاسم قد وَرد عن النبيِّ ﷺ[2]، وصحَّ عند أئمَّة الحديث، فلا يُعترَضُ بأنه غيرُ توقِيفي.

قوله: **(رَؤوفٌ)** الرَّأْفة: شِدَّة الرحمة، ويجوزُ قصرُ «رَؤوف» ومَدُّه؛ كما قُرِئ بهما في السَّبْع[3]، و«الكَريم» فسَّره النَّوويُّ بأنه: الذي عمَّ عَطاؤه جميعَ خَلْقِه بلا سَببٍ مِنهم.

قوله: **(وما تَوفِيقي إلَّا بالله . . . إلخ)** التَّوفيقُ: خَلقُ القُدرة على الطاعةِ في العَبد، والمرادُ القُدْرة المُقارِنة لِلفعل، فلا حاجةَ إلى زيادةِ «وتَسهيلُ سَبيل الخير إليه» لإخراجِ الكافِر، والباءُ بمعنى مِن. والتوكُّل: تَفويضُ الأمر إليه تعالى؛ أي: عليه لا على غيرِه تَوكَّلتُ، **(وإليه أُنيب)** أي: أَرجع.

---

(١) الفرقُ بين الاستِئناف البَياني والاستئناف النَّحوي أنَّ الأول كونُ الكلام واقعاً في جواب سؤالٍ مقدَّر نَشأ من الكلام السابق، والثاني كونُ الجملةِ مُستأنفةً لا تعلُّق لها بكلام قبلها أو بحيثُ لم يَسبقها كلامٌ أصلاً.

(٢) كأنه يَعني حديثَ سعدِ بن أبي وَقَّاص رضي الله عنه مرفوعاً: «إنَّ الله جَوادٌ يُحبُّ الجُودَ»، رواه التِّرمذي وغيرُه، وهو حديثٌ صحيح بِمَجموع طُرُقه، وفي حديث أبي ذَر مرفوعاً: «يقول الله تعالى: يا عِبادي كُلُّكم مُذنِب، إلَّا مَن عافيتُ . . . وفي آخِره: ذلك بِأنِّي جَواد ماجِد، عطائي كلامٌ، إذا أَردتُ شيئاً، فإنَّما أَقول له: كُن فيَكون». أخرجه ابنُ ماجه (٤٢٥٧) وأحمد (٢١٣٦٧).

(٣) أي: في جميع المواضِع التي وَردت فيها وهي ١١ آيةً، قَرأ فيها بهمزة دُون واو أَبُو عمرو وحمزةُ والكسائي وشُعبة عن عاصم، وقَرأ الباقُون بالواو.

[الكلمةُ وأقسامُها]

ص ـ الكَلِمَةُ: قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

ش ـ تُطْلَقُ الكلمةُ في اللُّغةِ على الجُمَلِ المُفِيدةِ، كقَولِه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ

السُّجاعي

[الكلمة وأقسامُها]

قوله: (تُطلَقُ الكلمةُ في اللُّغة على الجُمَل المُفِيدة) أي: مجازاً علاقتُه الجزئيَّة، ولا مفهومَ[١] لِقوله: «في اللُّغة»؛ لأنَّ الكلمة تُطلَق لغةً واصطلاحاً مجازاً على الكلام، وحقيقةً على المفرَد، فكلٌّ من النَّحويِّين واللغويين لا يُطلِقُ الكلمةَ حقيقةً إلَّا على اللفظ الموضوع لِمعنًى مفرَد، ولا تُطلَق عنده على الجُمَل المفيدة إلَّا مجازاً، فلا فرقَ في الكلمة حقيقةً ومجازاً بين النَّحويِّين واللغويين؛ ذكَره الشَّنَواني[٢]، وحينئذٍ ففِي كلامِ المصنِّف احتِباكٌ، وهو الحذفُ مِن الأول لِدَلالة الثاني وبالعكس، فقولُه: «تُطلَق الكلمة في اللُّغة» أي: وفي الاصطِلاح مجازاً، وقولُه: «وفي الاصطِلاح على القول» أي: وفي اللُّغة حقيقةً.

وقولُه: «وتُطلقُ الكلمة» أي: باعتِبار لَفظِها «على الجُمَل ... إلخ»، وقولُه: «وفي الاصطِلاح» أي: وتُطلَق الكلمة باعتِبار مَعناها ـ وهو القولُ المفرَد ـ في الاصطِلاح. والمرادُ بـ«الجُمَل» الجِنسُ الصادقُ بالجُملة وبالأكثرِ، والمرادُ بـ«المفيدة» الدالَّةُ على معنًى يَحسُن السكوتُ عليه؛ قال العِصام[٣] في «حواشي ابنِ الحاجب»[٤]: ولا يَظهَر داعٍ إلى تركِ بيانِ المعنى اللُّغَوي لِلكلمة وهو اللَّفظةُ. اهـ، فالكلمةُ لغةً مَعناها اللَّفظةُ.

قوله: (﴿كَلَّآ﴾) أي: لا رُجُوعَ ﴿إِنَّهَا﴾ ـ أي: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾[٥] ـ ﴿كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ أي: مَن حَضَره الموتُ مِن الكُفَّار، ورأى مَقعَدَه من النار، ومَقعَدَه مِن الجَنَّة لو آمَن[٦].

(١) هذا الذي أطالَ به في تَوجيهِ كلام الشارح لا دليلَ عليه، وفيه من التكلُّف ما لا يخفى، وليس من عادةِ المصنِّف ارتِكابُ مثل هذه التَّجوزات في كُتبه ولا سيَّما إذا كانت لِلمُبتدئين كهذا، فالأحسنُ أن يقال: الظاهرُ أن المصنفَ يَذهبُ إلى ما قاله بعضُهم مِن أنَّ الكلمةَ في اللُّغة هي الكلام، ولا تَعرفُ العربُ إطلاقَها على اللَّفظ المفرَد، وإنَّما هو اصطلاحٌ حادثٌ لِلنُّحاة.

(٢) تَقدمتْ ترجمتُه (ص٣٣).

(٣) تقدمتْ ترجمتُه (ص٣٦).

(٤) أراد في حواشي «مُلا جامِي على الكافية».

(٥) أي: وما بعدها.

(٦) هذا تفسيرٌ لِلضمير ﴿هُوَ﴾، وأمَّا تفسيرُ الجُملة فهو أنه قائلٌ هذه الكلمةَ لا مَحالة، فلا يُخلِّيها ولا يَسكُت عنها لاستِيلاء الحَسرةِ والنَّدَم عليه؛ أو أنَّه هو قائلُها ولا فائدةَ له فيها. والله أعلم.

قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارةٌ إلى قَولِه: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾ [٩٩-١٠٠]، وفي الاصطِلاح على القَول المُفرَد.

والمرادُ بالقَولِ: اللفظُ الدَّالُّ ....

السُّجاعي

قوله: (إشارة) أي: هذا إشارةٌ[١].

قوله: (﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾) الجمعُ لِلتَّعظيم، فهو مِن خِطاب الواحد بلفظِ الجَمْع؛ أي: ارجِعْني، وقيل: ﴿رَبِّ﴾ خِطابٌ له تعالى، و﴿ٱرۡجِعُونِ﴾ لِلمَلائكة، وقال السُّهَيلي[٢]: هو قولُ مَن حضَرتْه الشَّياطين وزَبانيةُ العذاب، فاختَلط فلا يَدرِي ما يَقول من الشَّطَط[٣]، وقد اعْتادَ ما[٤] يَقولُه في الحياة مِن رَدِّ الأمر إلى المخلُوقِين. ذكَره في «الإتقان»[٥].

قوله: (﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا﴾) أي: بأنْ أشهدَ أن لا إله إلَّا الله، يكونُ ﴿فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾ أي: في مُقابلةِ ما ضَيَّعتُه من عُمري. أفاده في «الجلالَين»[٦].

قوله: (اللفظُ الدالُّ) أي: ذُو الدَّلالةِ، وهي كونُ الشيء بِحالةٍ يَلزمُ مِن العِلم به العِلمُ بشيء آخَرَ، والأولُ: الدالُّ، والثاني: المَدْلول.

ثم إنَّ الدالَّ إن كان لفظاً فالدَّلالةُ لفظيَّة، وإلَّا فغيرُ لَفظيَّة؛ كدَلالة الخُطُوط والعُقَد[٧].

---

(١) في هذا التَّقدير نظرٌ؛ إذِ المتبادِر أن «إشارةً» منصوبٌ على الحاليَّة، أو المفعوليَّة المُطلقة.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي، حافظ عالم باللغة والسِّيَر، ضرير، وُلد في مالَقة، وعَمِي وعمره ١٧ سنة، نسبتُه إلى سُهَيل (من قُرى مالقة)، من كتبه: «الرَّوض الأُنُف» في شرح «السيرة النبوية» لابن هشام، و«نَتائج الفكر». توفي سنة (٥٨١هـ).

(٣) هو مُجاوَزة القَدْر والتَّباعُد عن الحقِّ، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطٗا﴾ [الجن: ٤].

(٤) في بعض النُّسخ المخطوطة: (وقد اعتاد أمراً . . . إلخ)، وكذلك وَقع في «الإتقان»، ووجودُ (مِن) البَيانية في تتمَّة كلامِه يَدفعه.

(٥) أي: ذكَره السُّيوطي في «الإتقان في عُلوم القرآن» نقلاً عن السُّهَيلي في «الرَّوض الأُنُف».

(٦) أي: السُّيوطي أيضاً في تفسيرِه المُسمى «تفسيرَ الجلالَين»؛ نِسبةً إلى مؤلِّفَيه، وهما الجلالُ المحلِّي الذي فسَّر من أوَّلِ سورة الكهف إلى آخِر الناس، ثم ابتَدأ بِتفسير الفاتحة، وبعد أن أتمَّها اختَرمَتْه المَنيَّة، والجلالُ السُّيوطي الذي فسَّر ما بقيَ، وهو مِن أولِ البقرة إلى آخِر الإسراء.

(٧) جُمع عُقْدة، وهو ما يَعقِده الرجلُ بِأصابعه عند الحساب ونحوِه، وفي «الحامدي على الكفراوي على الآجرُّومية»: العُقَدُ جمعُ عُقْدة، وهي الإفهامُ بعقد الأصابع لأعداد مخصُوصة. اهـ إلا أن الصحيح أن الذي في كلام الكفراوي «العَقد» بالفتح، وهو المصدَر؛ لِعطفِه على الإشارة والكتابة.

ثم هذا التعليقُ الذي ههنا مَأخوذ من «حاشيةِ الشنواني» بِحُروفه، والمحشِّي وإنْ أحال عليه في مواضعَ كثيرة، أَهمل الإحالةَ عليه في مواضع أُخرى كثيرةٍ أيضاً نقلَها منه بعبارتِه كما هي من غير أدنى تصرُّف أو تغيير، وقد قدَّمنا الإشارةَ إلى ذلك في المقدمة.

على مَعْنًى: كـ«رَجُل، وفَرَسٍ».

والمرادُ باللَّفظ: الصَّوتُ المشتمِلُ على بعضِ الحُروف [الهِجائية]؛ ....

السُّجاعي

قوله: (على معنًى ... إلخ) لفظُ «المعنَى» إما مَفْعَل بمعنى المقصِد[١]، فهو اسمٌ لِمكان القَصد استُعمِل بمعنى المقصُود، أو مصدرٌ ميميٌّ بِمعناه كما قيل، أو صيغةُ «مَفعُول»، أصلُه: «مَعْنِيٌّ» كـ«مَرْمِيٍّ»، فخُفِّف، وأصله: مَعْنُويٌ، قُلبت الواو ياء لِاجتِماعهما وسكونِ الأُولى، وأُدغِمَتِ الياءُ في الياء وكُسرت النُّون لِلمُناسبة، وخُفِّف بِحَذف إحدى الياءَين، ثم فُتِحت النونُ، ثم قُلبت الياء ألفاً لِتحركها وانفتاحِ ما قبلها، ثم حَذَفها[٢] عند النونِ[٣]، فَفِيه تَخفيفاتٌ[٤]. اهـ[٥]

وهو اصطِلاحاً يُطلَق على ما يُقصَد بِالفِعل مِن اللَّفظ، وعلى ما يُمكِن أن يُقصَدَ مِن اللَّفظ؛ ذكَرهما السَّيد[٦]، وذكَر الجامِي[٧] معنى ثالثاً يُحتاج فيه إلى نقلٍ وهو: المقصودُ.

قوله: (الصوتُ المشتمِل ... إلخ) الصوتُ عند أهل السُّنَّة[٨]: كيفيةٌ تَحدُث بِمَحضِ خَلقِ الله تعالى من غير تأثير لِتَموُّج الهواء والقَرْع والقَلْع خِلافاً لِلحكماء في زَعمِهم[٩]، والمرادُ هنا باللَّفظ ما يُمكِن أن يُتلفَّظ به، فيَدخل كلماتُ الله؛ إذ شأنها أن يُتلفَّظ بها قطعاً، وتَدخُل الضمائر المستترة كما في نحو: «كُلْ واشْرَب».

---

(١) في بعض النُّسخ المخطوطة: (القصد)، والأول أصحُّ.

(٢) أي: المتكلمُ، أو هو معطوفٌ على (بحذف)، أي: خُفِّف بحذف إحدى الياءَين ثم بحذفِها ـ أي: الألفِ ـ عند النون، لكن هذا لا يخلُو من تكلُّف لفظاً ومعنًى.

(٣) أراد نونَ التنوين.

(٤) أي: بعضُها بِقلب الحرف، وأُخرى بِتغيير حركته، وثالثةٌ بحذفه، ورابعةٌ بإدغامِه؛ إذ المقصود من الكل التَّخفيف. وفي أكثَر النُّسخ الخطيَّة: (ففيه تخفيفان) بِالتثنية، فإن صحَّ فلعلَّ مرادَه به تخفيفُ «مَعْنِيٌّ» إلى «مَعنًى» بحذفِ إحدى الياءَين وقلبِ الأخرى ألفاً، وأما فتحُ النون فبالتَّبعيَّة، والله أعلم.

(٥) كذا في النسخ المخطُوطة، فكأنه ينقل من كتابٍ ما.

(٦) أي: في حواشِي «شرح الشَّمسية» كما صرَّح به الشَّنواني. وهو الشَّريف الجرجاني، عليُّ بن محمدِ بن علي الحَنفي، قال العيني في «تاريخه»: عالِمُ بِلاد الشرق؛ كان علَّامة دهرِه، وكانت بينه وبين الشيخ سَعد الدين التفتازاني مُباحثات ومحاوراتٌ في مجلس تَيمورلنك؛ وله تصانيفُ مُفيدة، منها «التعريفات» و«شرح المواقف للعضد» و«حاشية المطول» و«حاشية الكشاف» لم تتمَّ. تُوفي بشيراز سنة (٨١٦هـ).

(٧) عبدُ الرحمن بن أحمد الجامي، نُور الدين، مُفسِّر، فاضِل، وُلد في جام (من بلاد ما وراء النهر) وانتَقل إلى هراةَ، وتَفقَّه، وصَحِب مَشايخَ الصُّوفية، له «تفسير القرآن» و«شرح فُصوص الحِكَم لابن عربي» و«شرح الكافية لابن الحاجب»، وهو [مِن] أحسَنِ شُروحها، سَمَّاه «الفوائد الضِّيائية»، وغيرُ ذلك. تُوفي سنة (٨٩٨هـ). «الأعلام» (٣/ ٢٩٦).

(٨) عبارةُ السعد في «شرح المقاصد»: والصوتُ عندنا يَحدُث بمحض .... كسائِر الحوادث.

(٩) أي: أنه بسببِ تموُّج الهواء المَعلول لِلقَرع الذي هو إمساسٌ بِعُنف، أو القَلْع الذي هو انفِصالٌ بعُنف، بِشَرط المقاومةِ لإخراج نحوِ القُطن ... إلخ كلامِهم.

سواءٌ دلَّ على مَعْنًى: كـ«زَيد»، أم لـم يَدُلَّ كـ«دَيْزٍ» - مقلوبَ زَيْدٍ - وقد تبيَّن أنَّ كلَّ قولٍ لَفْظٌ، ولا يَنعكِس.

والمرادُ بالمفرَد: ما لا يَدلُّ جُزْؤُهُ على جزءِ مَعناه، وذلك نحوُ: «زيدٌ»؛ فإنَّ أجزاءَه

السُّجاعي

قوله: (سواءٌ دل) أي: بِالوضعِ **(على معنًى . . . إلخ)**.

قوله: (مقلوبَ) بالنصبِ حال، وبالرفع خبرُ مبتدأ محذوف.

قوله: (أنَّ كل قول لفظٌ) أي: أنَّ كل ما يَصدُق عليه «قولٌ» يَصدُقُ عليه «لَفظ»؛ لأنَّ كل ما هو قولٌ فهو لَفظٌ.

قوله: (ولا يَنعكس) أي: عكساً لُغويًّا، وهو أنَّ عكس المُوجبة الكُلِّية مِثلُها[(١)]، لا اصطلاحيًّا لِصحَّته هنا؛ لأنَّ المُوجبة الكُلية تَنعكس مُوجبةً جُزئيَّة. وإنما صرَّح بهذا وإن كان قد تَبيَّن مما سَبق كما قال دَفعاً لِلتوهُّم والغَفلة[(٢)].

قوله: (ما لا يدلُّ) تَبِعَ فيه اصطلاحَ المناطِقة[(٣)]، وأمَّا النُّحاةُ فالمفردُ عِندهم هو: «الملفوظُ بِلَفظ واحد عُرفاً»، والمركَّبُ ضِدُّه[(٤)].

قوله: (ما لا يدلُّ جزؤه . . . إلخ) هذا شاملٌ لِما لا جُزءَ له؛ كباءِ الجر وهمزةِ الاستِفهام، ولِما له جزءٌ لا يَدلُّ كـ«زيد، وأَبْكَم، وعبد الله، والحيَوان الناطِق» أعلاماً، وأمَّا ما يُتوهَّم من دَلالة أجزاء الأعلام الأخيرةِ فإنما ذلك قبل جَعلِها أعلاماً، أمَّا بعد جَعلِها أعلاماً فقد صار دَلالتُها نَسْياً منسيًّا، وصار كل جزءٍ منها كالزايِ من «زَيْد». نصَّ عليه بعضُ المحقِّقين، والمركبُ ما يَدل جُزؤه على جزءِ المعنى؛ كمِثال الشارح. هذا ما حقَّقه أستاذُنا المَلَّوي[(٥)] في «شرح السُّلَّم»، ولِبَعض المناطقة كلامٌ غير هذا، وعليه جرَى الفِيشي[(٦)]، فتأمَّله!

---

(١) أي: (كل لفظ قولٌ)، بِردِّ آخرِ الشيء أوَّلَه.

(٢) أفاده (ش)، وكذلك الذي قبله.

(٣) عبارةُ (ش): هذا التعريفُ للمفرَد باصطِلاح أهل المنطق كما نبَّه عليه سيدُ المحقِّقين علي الجرجاني، ويَدخُل فيه الأعلامُ المركبة نحو: (عبد الله) عَلماً، فهي مفرَد عندهم؛ لأنَّ نظَرهم في المعاني.

(٤) إذ نظرُهم في اللَّفظ من حيث الإعرابُ والبناء، وكلُّ عَلَم مُركب نحو: (عبدُ الله) يَشتَمِل على إعرابَين. (ش).

(٥) هو أحمدُ بن عبد الفتَّاح بن يُوسف المَلَّوي المُجِيري، أبو العبَّاس شِهاب الدين، الشافعيُّ الأزهري، شيخُ الشيوخ في عَصرِه، وإمامُ وَقته في حلِّ المشكِلات، والمُعوَّل عليه في المَعقُولات والمنقولات، مَولده ووفاتُه بالقاهرة، وهو حَمَوي الأصل. له كُتب، منها شَرحان لِمَتن «السُّلم» كبيرٌ وصغير، و«حاشية على شرح القَيرواني لأم البَراهين للسنوسي»، و«حاشِية على شَرح المكودي لِلألفية». تُوفي سنة (١١٨١هـ). انظر: «الأعلام» (١/ ١٥٢).

(٦) هو يُوسف بن محمد بن حُسام الدين الفِيشي المالِكي، مِن كِبار مَشايخ الأزهر الملازِمين لِلتدريس، له مُؤلَّفات، منها =

ـ وهي: الزايُ، والياء، والدَّال ـ إذا أُفرِدَتْ لا تَدُلُّ على شيءٍ مِما يدلُّ هو عَليه، بِخِلافِ قَولِك: «غُلَامُ زيدٍ»؛ فإنَّ كلًّا مِن جُزْءَيْهِ ـ وهُما: الغُلام، وزَيد ـ دالٌّ على جُزْءِ مَعناه؛ فهذا يُسمَّى مركباً، لا مُفْرَداً.

فإن قُلتَ: فَلِمَ لا اشتَرَطْتَ في الكلمةِ الوَضْعَ، كما اشْتَرَطَهُ مَنْ قال: الكلمةُ لفظٌ وُضِعَ لمعنًى مُفردٍ؟

قُلتُ: إنَّما احتاجُوا إلى ذلك لأَخْذِهِم اللَّفظَ جِنْساً للكلمة، واللفظُ يَنقسمُ إلى مَوضوع، ومُهْمَلٍ؛ فاحتاجُوا إلى الاحتِرازِ عن المهمَل بِذِكر الوَضْعِ، ولَمَّا أَخَذْتُ القولَ جنساً لِلكلمة ـ وهو خاصٌّ بِالموضوع ـ أَغناني ذلك عنِ اشتراط الوَضْعِ.

فإن قُلتَ: فَلِمَ عَدَلْتَ عن اللفظِ إلى القَوْلِ؟

قُلتُ: لأنَّ اللفظ جِنْسٌ بعيدٌ؛ ....

السُّجاعي

قوله: (وهي الزايُ ... إلخ) أي: مُسمَّى الزاي وهو «زَه»[1] ... إلخ.

قوله: (قلتُ: إنما احتاجُوا ... إلخ) قال العلَّامةُ الفيشي: يَرِدُ عليه أنَّه اكتفى في التعريف بدَلالة الالتِزام، وهي مَهجورةٌ في التَّعاريف، فالأولى التعبيرُ بـ«لفظ وُضع لِمعنى مفرد». اهـ[2] وفيه نظرٌ؛ إذِ القول معناه اللَّفظُ الموضوعُ، فلا دلالةَ التزاميَّة أصلاً، على أنَّا لو سَلَّمنا وُجودَ الالتزام فالتعريفُ صحيحٌ لا فاسدٌ، ومعنَى قولهم: «إنَّ دَلالة الالتِزام مَهجورةٌ في التعاريف» أن التَّعاريفَ بها تكون غيرَ تامة، بل ناقصةً بِمنزلة الرَّسْم؛ كما ذكَره شيخُنا[3] في «شرح السُّلَّم».

قوله: (بعيدٌ) المرادُ به ما كان كثيرَ الأفرادِ، والقَرِيبُ عكسُه. اهـ «فِيشي»[4].

= «حاشِية على شرح القطر لِلمصنف»، و«حاشِية على شرح شذُور الذهب لابن هشام»، و«حاشِيَة على مختصر الشيخ خليل» في الفِقه. نِسبتُه إلى «فِيشة» من البلاد المصرية، ووفاتُه في القاهرة سنة (١٠٦١هـ).

(١) عبارةُ الفاكهي: والمرادُ بِالمُفرد: ما لا يدلُّ جُزؤُه على جُزءِ مَعناه كزَيدٍ؛ فإن أجزاءَه هي ذواتُ حروفِه الثلاثة التي هي: (ز، ي، د)، وكلٌّ منها لا يَدلُّ على معنًى، وليستْ أجزاؤُه الزَّايَ والياء والدال، خِلافاً لِما في الشَّرْح، بل هذه أسماءُ مُسمَّياتُها لا تدلُّ على مَعنى، إنما يُقال لها: حروفُ المباني، وتُطلَق بإزاءِ حُروف المَعاني التي هي قَسِيمةُ الأسماء والأفعال كما صرَّح به العلَّامة ابنُ أبي شَريفٍ في «حاشِيتِه على المَحلِّي». اهـ وانظر: «حاشية يس على مجيب الندا».

(٢) «حاشية الفِيشي على شرح القطر» (ص٩).

(٣) أي: الملوِي. وانظر: «الشرح الكبير على السلم» (ص٢٢١).

(٤) (ص٩).

لانطِلاقِه على المُهْمَلِ والمستَعْمَلِ، كما ذكَرنا، والقولُ جنْسٌ قريبٌ؛ لاختِصاصِه بِالمُسْتَعْمَل، واستِعمالُ الأجناسِ البَعيدةِ في الحُدُود مَعِيبٌ عند أهلِ النَّظَر.

ص - وهِيَ: اسْمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ.

ش - لمَّا ذكرتُ حَدَّ الكلمة، بَيَّنْتُ أنها جنسٌ تحتَه ثَلاثةُ أنواعٍ: الاسْمُ، والفعلُ، والحرفُ.

السُّجاعي

قوله: (لانطِلاقه) قال الفِيشي: الأَولى لإطلاقِه؛ لأنَّ بابَ الانفِعال لا يكون إلَّا مما فيه عِلاجٌ. اهـ[١]

قُلتُ: والجوابُ عن ذلك مِن وَجهَين:

الأولُ: أنَّا لا نُسَلِّم أن مثلَ ذلك مِن باب الانفِعال حَقيقةً، بل هو مَجازٌ؛ نحوُ: «فُلانٌ مُنقطِعٌ إلى الله تَعالى».

والثاني: سَلَّمنا أنه حَقيقةٌ، لكنْ لا نُسَلِّم كونَه مطاوعاً؛ كما تقول: انطَلَق عمرٌو وانكَمشَ عمرٌو؛ كما أفادَه الدَّمامِيني[٢] على «التَّسهيل».

قوله: (مَعيبٌ) هذا مدفوعٌ؛ فإنَّ[٣] المعيبَ إنما هو الاقتصارُ على الجِنس البَعيد، وأمَّا ذِكرُ الجنسِ البَعيد والفصلِ فهو حدٌّ تامٌّ، ولم يَقُلْ أحد: إنَّه مَعِيب[٤].

قوله: (عند أهلِ النظر) المرادُ بهم عُلَماء المَنطِق.

قوله: (وهي اسمٌ ... إلخ) الضمير راجع لِلكلمة؛ أي: الكلمةُ مِن حيث مَعناها[٥] اسمٌ ... إلخ، وتَقسيمُ الكلمة إلى ما ذُكر مِن تقسيم الكُلِّيِّ ....

(١) السابِق.

(٢) محمَّد بن أبي بَكر المَخزومي القُرَشي، بَدرُ الدين المَعروف بالدَّماميني، عالِم بالشريعة وفُنون الأدب، وُلِد في الإسكندرية، واستَوطن القاهرةَ، ولازَمَ ابن خلدون، وتَصدَّر لإقراء العربية بالأزهر، ثم تحوَّل إلى دمشقَ، ثم إلى اليَمن، ثم انتَقل إلى الهند فمات بها سنة (٨٢٧هـ). مِن كُتبه «تُحفة الغريب» شرح لـ«مُغني اللَّبيب»، و«العُيون الغامِزة» شرح على «الخَزرجية» في العَروض، و«شرح تسهيل الفوائد». «الأعلام» (٦/ ٥٧).

(٣) في بعضِ النسخ: بأنَّ.

(٤) فيه نظرٌ ظاهر؛ فإن ذِكرَ الجنس البعيد والفصلِ حدٌّ ناقص لا تامٌّ، وتَسميتُه بذلك تَكفي في إدراك أنه مَعيب عندهم. انظر: «شرح الكلنبوي على متن إيساغوجي» (ص٢٧)، و«الكليات» لأبي البقاء الكفوي (١/ ٣٩٢).

(٥) عبارة (ش): قوله: (وهي اسمٌ وفعل وحرفٌ) تقسيم، والتقسيم ضمُّ قُيود إلى أمر مُشترك لِتَحصلَ أمور مُتعددة هي أقسام له، فالضميرُ راجع إلى الكلمة باعتِبار المفهوم، ومفهومُها مُنقسِم إليها، بمعنى أنه يَنضمُّ إليه قيدٌ فيَحصل مفهومُ الاسم، ثم قيدٌ آخَرُ فيَحصل مفهومُ الفِعل، ثم آخرُ فيَحصُلُ مَفهوم الحرف. اهـ

والدليلُ على انحصارِ أنواعها في هذه الثلاثة الاستِقراءُ؛ فإنَّ عُلماء هذا الفنِّ تَتَبَّعُوا كلامَ العرب، فلم يَجِدُوا إلا ثلاثةَ أنواع، فلو كان ثَمَّ نَوْعٌ رَابعٌ لَعَثَرُوا على شيءٍ منه.

السُّجاعي

إلى جُزئيَّاته[١]، بِخلافِ تَقسيم الكلامِ إليها، وقد نَظَمْتُ ضابط ذلك فقُلْتُ: [الرجز]

إنْ صَـحَّ إخـبـارٌ بِـمُـقَـسَّـم فَـذَا ... تَـقـسِـيـمُ كُـلِّـيٍّ لِـجُـزْئِـيٍّ خُـذَا

أو لـم يَـصِـحَّ فَـهْـوَ كُـلٌّ قَـدْ قُـسِـمْ ... بِـغَـيْـرِ يـاءٍ أيْ: لِأَجْـزاً قـد عُـلِـمْ

قوله: (فإنَّ عُلماءَ هذا الفَنِّ) أي: كأبي عَمرو، والخَليلِ، وسِيبويه.

و«الفَنُّ»: النَّوع، و«فنُّ كذا» مِن إضافةِ المسمَّى للاسم؛ كـ«شَهر رمضان» و«يَوم الخَميس». اهـ (ش)[٢].

قوله: (كلامَ العرب) قِيل: إنَّ «العرب» اسمُ جنس لِلصِّنف المَعروف من وَلد إسمعيلَ[٣] وقَحطانَ، وقال الشيخُ ابنُ كثير[٤]: المشهورُ أن العَربَ كانُوا قبل إسمَعيلَ، ويقالُ لهم: العرب العارِبة، وهم قَبائلُ مِنهم عادٌ وثَمود وقَحطان وجُرْهُم وغيرهم، وأمَّا العربُ المُستَعرِبة فهُم من وَلَد إسمعيل، وهو أخَذَ العربيةَ مِن جُرهُم. اهـ (ش).

وفي «المصباح»: يُقال: سُمُّوا عَرَباً؛ لأنَّ البِلادَ التي نَزلوها تُسمى العَرَبات، ويُقال: العَرَبُ العاربة الذين تكلَّمُوا بِلِسان يَعْرُبَ بنِ قَحطان، وهو اللِّسان القديمُ، والعرب المُستَعرِبة الذين تكلمُوا بِلسان إسمعيلَ بن إبراهيمَ عليهما السلام، وهي لُغاتُ الحجاز وما وَالاها، و«العُرْبُ» بوزن «قُفْل» لُغة في العَرَب بِفَتحتَين، ويُجمَع العَرَب على «أَعْرُب»؛ مثل: «زَمَن وأَزْمُن»[٥]، وعلى «عُرُب» بِضمَّتين؛ مثل: «أَسَد وأُسُد». اهـ

قوله: (فلو كان ثَمَّ) أي: في كلامِ العرب (لَعثَرُوا به[٦]) من العُثُور، وهو الاطِّلاع، لا من

---

(١) أي: فيصحُّ إطلاق المُقسَّم على كل جزءٍ بِطريق الحقيقة، ولا يَرِدُ أن الواو يُوجب اجتِماع المعطوف والمعطوفِ عليه في الوُجود ليترتَّبَ الحكمُ على المجمُوع؛ لأن ذلك في تقسيمِ الكُل لأجزائه. أفاده (ش).

(٢) اختِصار لِلشَّنواني، وهو أبُو بكرٍ الذي تقدَّمت ترجمتُه في (ص٣٣)، وسيَتكرَّر هذا الاختِصار فيما يأتي كثيراً جدًّا، فليُتنبَّه لِذلك!

(٣) يُكتب بالألف ودونَها تخفيفاً كما هو مُقرَّر في عِلم الخط.

(٤) هو أبو الفِداء إسماعيلُ ابن كثير الدمشقي الحافظُ المؤرِّخ الفقيه المتوفَّى سنة (٧٧٤هـ)، وصاحبُ التَّصانيف المشهورة، كـ«تفسير القرآن العظيم» و«الباعِث الحثيث». والكلامُ المنقول هنا في «البِداية والنهاية» (١/ ١٢٠-١٢١).

(٥) في بعض النُّسخ الخطية: ويُجمَع العرب على «أعراب» مثل: «زمن وأزمان». اهـ والأول هو الذي في «المصباح» وإن كان الثاني أيضاً صحيحاً.

(٦) كذا في جميع النُّسخ الخطيَّة والمطبُوعة، والمعروف في «عثَر» من العُثور تعدِّيه بـ«على» - وسيُصرِّح به المحشِّي نقلاً عن «المصباح» بعد انتِهاء نقلِه من (ش) - كما في قَوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الكهف: ٢١]، أي: أعثرنا =

. . . .

السُّجاعي

العِثار وهو الزَّلَّة[١]؛ قال في «المصباح»: عثَر عليه عَثْراً من باب قتَل، وعُثُوراً: اطَّلع عليه، وأعثَره غيرُه: أعلَمَه به. اهـ

= عليهم غيرَهم، فحُذف المفعول، وقولِه تعالى: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ [المائدة: ١٠٧] أي: فإنِ اطُّلِع على أنَّهما قد خانَا، وأما عثَر بكذا فهو من العِثار. والذي في نُسَخ الشَّرح: لَعثروا على شيء منه.

(١) قاله (ش).

[علاماتُ الاسم]

ص ـ فأَمَّا الِاسْمُ فَيُعْرَفُ: بِـ«أَلْ» كـ«الرَّجُلِ»، وَبِالتَّنْوِينِ كـ«رَجُلٍ»، وَبِالحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءِ «ضَرَبْتُ».

ش ـ لَمَّا بَيَّنْتُ ما انحصرَتْ فيه أنواعُ الكلمةِ الثلاثة، شَرَعْتُ في بَيان ما يَتميَّز به كلُّ واحدٍ منها عن قَسِيمَيْهِ؛ لِتَتمَّ فائدةُ ما ذكرتهُ، فذكرتُ أنَّ لِلاسم ثَلاثَ علاماتٍ: علامةً مِن أوَّله، وهي الألفُ واللام، كـ«الفَرس، والغُلام». وعلامةً مِن آخِره، وهي التنوينُ؛ وهو:

السُّجاعي

قوله: (فأمَّا الاسمُ) الفاء فاءُ الفَصيحة[١]، واقعةٌ في جوابِ شَرطٍ محذوفٍ؛ أي: إذا أردتَ مَعرفةَ كلٍّ من الأقسام فنَقول: أمَّا الاسمُ . . . إلخ؛ أي: ماصدَقاتُه وأفرادُه . . . إلخ[٢].

قوله: (فيُعرَف) أي: يُمَيَّز عن قَسِيمَيه الفِعلِ والحرف . . . إلخ، وإنَّما اقتَصر المصنفُ على هذه؛ لأنَّها أشهَرُ وأكثَرُ استعمالاً من غيرها.

قوله: (بِـ«أل») أي: بِجَميعِ أقسامِها، فدَخَلت الموصولةُ والزائدة، ولا يَرِدُ أنَّ الموصولة تَدخلُ على المضارع شُذوذاً؛ لأنَّ المراد دُخولٌ لا شُذوذَ فيه[٣].

قوله: (وبِالحَديث عنه) أي: وبِصِحَّة الإسناد إلى اللَّفظ[٤].

قوله: (لِتتمَّ فائدةُ . . . إلخ) أفهَم كلامُه أن القِسمةَ فيها فائدةٌ، وهي الحصرُ في الأقسام.

قوله: (علامةً مِن أوَّله . . . إلخ) أي[٥]: على أوَّله وعلى آخِره، أو عند أوَّله وعند آخِره. اهـ (ش)[٦].

---

(١) كذا بالإضافة في هذا الكتاب وفي غالِب عبارات المتأخِّرين، قال الشَّنواني في «حواشي إتحاف المُريد»: وقولُهم: «فاء الفَصيحة» من إضافة الموصوف لِصِفته، أي: الفاءُ المُفصِحة كـ«مَسجِد الجامع»، وذلك قليل، فالأحسنُ أن يقالَ: الفاء الفصيحة بالتركيب التَّوصيفي. اهـ قلتُ: البصريُّون لا يُجوِّزون إضافةَ الصفة إلى المَوصوف، ولا العكسَ، ونحو: «مَسجِد الجامع» مُتأوَّلٌ عندهم، فالتنظير به غيرُ جيِّد، وحينئذٍ فالأقربُ المنعُ من التعبير بِذلك ولا سيَّما في كتابٍ نحويٍّ.

(٢) أفاده الشَّنواني.

(٣) أفاده الشَّنواني أيضاً.

(٤) كلامُ الشارح في الإسنادِ المعنويِّ كما هو ظاهرٌ، وكلامُ المحشِّي ـ الذي اختصرَه مِن (ش) ـ في الإسناد اللَّفظي، فلا يَصحُّ أن يكون هذا تفسيراً لِمُراد الشارح، اللَّهم إلَّا أن يكونَ أراد به زيادةَ هذا القِسم لا تَفسيرَ السابق.

(٥) فسَّره بذلك لأنَّ العلامة خارجةٌ عن حقيقةِ الاسم وليست جزءاً من أوَّلِه؛ ضرورةَ أنَّ العلامةَ غير المُعلم، وإنما تَدخل على أوَّل الاسم أو عند أوَّله.

(٦) أي: باختصار، فإنه نظَّر للأول بقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾، وللثاني بقوله تعالى: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾.

«نُونٌ زائدةٌ، ساكنةٌ، تَلْحَقُ الآخِرَ لَفظاً، لا خَطًّا، لِغيرِ توكيد»، نحو: «زيدٌ، ورَجُلٌ، وصَهٍ، وحِينَئِذٍ، ومُسْلِماتٌ»، فهذه وما أشْبَهَها أسماءٌ؛ بِدَليلِ وُجُودِ التَّنوين في آخِرِها.

وعلامةٌ مَعنويَّةٌ، وهي الحديثُ عنه كـ«قامَ زيدٌ»، فزيدٌ: اسمٌ؛ لأنكَ [قد] حَدَّثْتَ عَنْهُ بالقِيام. وهذه العلامةُ أنْفَعُ العلاماتِ المذكورةِ لِلاسم؛ وبها اسْتُدِلَّ على اسميَّةِ التاءِ في «ضَرَبْتُ»، ألا تَرى أنها لا تَقبَلُ «أل»، ولا يَلحَقُهَا التنوينُ، ولا غَيْرُهما من العلاماتِ التي تُذْكَرُ للاسم، سِوَى الحديثِ عنها فَقَط؟

السُّجاعي

قوله: (نونٌ زائدة) أَخرج الأصليةَ، كنونِ «مُنْكسرة»، وبـ«ساكنة» النونَ الأُولى من نحو: «ضَيْفَن»، وبـ«تَلحَق الآخِرَ» نونَ نحوِ: «انْكسَر»، وبـ«لا خطًّا» النونَ اللَّاحقةَ لِلقوافي، والظاهرُ أنه أراد بالخطِّ أن تُكتبَ بِصُورتها لا بِعِوَضِها[1] مِن الألف، وإلَّا لم يَحتَج لِقَيد «لِغير توكيد» لإخراجِ ﴿لَنَسْفَعًا﴾؛ لأنَّه مكتوبٌ بالألف[2].

ثم اعلَم أنَّ ما خرج بِقَيْدَي السكون ولُحوقِ الآخر يَخرج بقولِه: «لا خطًّا»، فالقَيدان لِتَحقق الماهيَّة لا للاحتراز، لكنْ لَمَّا سَبقَا وأمكن الاحتراز بهما أُسنِد إليهما الاحتِراز.

قوله: (ألا تَرى) مِن «رأى» البَصريَّة تنزيلاً لِلمَعقول مَنزلةَ المحسُوس؛ إشعاراً بأنَّ ذلك المعقول صار أمراً مُحقَّقاً لا شُبْهةَ فيه، أو العِلْميَّة.

---

(١) في بعض النُّسخ: «أو بعوضها»، والظاهر أنه تحريف.

(٢) أي: في المصاحِف وعند بعضِهم، لا مُطلَقاً.

[المعرَبُ والمبني]

ص ـ وهُوَ ضَرْبَانِ: مُعْرَبٌ، وهُوَ: ما يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ، كـ«زَيْدٌ»؛ وَمَبْنِيٌّ، وهُوَ بِخِلَافِهِ: كـ«هَؤُلَاءِ» ....

السُّجاعي

[المعرَب والمبني]

قوله: (وهو ما تَغير) أي: اسمٌ تَغير (آخرُه بِسبب العوامِل)، جمع: «عامِل»، وجمعُ «فاعِل» على «فَواعِل» مَقِيس إذا كان لِغير مذكَّر عاقل؛ كـ«صاهِل وصَواهِل»، بِخِلاف نحو: «فارِس وفَوارِس»، فهو شاذٌّ[(١)].

قوله: (كزيد) يَعني: من نحوِ قولِك: «جاء زيدٌ»، و«رأيتُ زيداً»، و«مَرَرتُ بِزَيدٍ»، لا مُطلقاً، وإلَّا فالأصحُّ عند ابنِ مالك بِناءُ الأسماء قبل التَّركيب، وقيل: مُعرَبة، وقيل: لا مُعرَبة ولا مَبنِيَّة.

قُلتُ:[(٢)] قال بعضُ مَشايِخنا: وهذا الخُلْفُ لَفظي؛ لأنَّ مَن قال: «إنها مُعرَبة» مُرادُه أنها قابلةٌ لِلإعراب، كما أنَّ مَن قال: «إنها مَبنيَّة» مُرادُه أنها قابلة لِذلك، لا أنها مُعربةٌ أو مَبنيَّة حقيقةً؛ لِعدم مقتضِي ذلك، فتأمَّل!

ولم يُرِدِ المصنفُ بيانَ المعرَب والمبنيِّ مِن حيث اتِّصافُهما بالإعراب والبِناء حتى يقالَ: إنَّهما مُشتَقَّان من الإعراب والبناء، والمُشتَقُّ منه سابقٌ على المشتَقِّ، فكان يَنبغي الكلامُ عليهما أوَّلاً، بل أراد بَيانَهما من حيث قَبولُهما الإعراب والبناءَ، وبيانُ ضابطِ القَبول، وذلك لا يَتوقَّف على بَيانِ معنى المشتَقِّ منه.

قوله: (وهو بِخلافِه) أي: مُلتبِسٌ بِخلافِه، ولو عبَّر بِـ«الضِّد» لَكان أَولى؛ لأنَّ الخلافَين قد يَجتمعان؛ كـ«الضَّحِك والقِيام»، بِخلاف الضِّدَّين لا يَجتَمِعان، وأمَّا النَّقِيضان فلا يَجتمِعان ولا يَرتفعان، ولِذا قيل: إنَّ التعبير بالنَّقيض أَولى من التَّعبير بالضِّد؛ لأنَّ الضِّدَّين قد يَرتفِعان؛ إلَّا أن يقالَ: التَّعبيرُ بِذلك أَولى لِصِحَّة ذلك على قولِ مَن يقولُ: إنَّ الأسماء ثلاثةُ أقسام.

قُلتُ:[(٣)] يُمكِن الجواب عن التَّعبير بِالخِلاف بأنَّ مرادَه الخلافُ اللُّغوي، وذلك يَشمَلُ الضِّدَّ والنَّقِيض، فتَدبَّر!

---

(١) أفاده (ش) كالذي بَعده.

(٢) هذا مِن زوائد المحشي القَليلة على ما في كلامِ (ش).

(٣) من زِياداته على كلامِ (ش) أيضاً.

في لُزُومِ الكَسْرِ، وكَذَلِكَ «حَذَامِ، وأَمْسِ» في لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ، وكَـ«أَحَدَ عَشَرَ» وأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الفَتْحِ، وكَـ«قَبْلُ وَبَعْدُ» وأَخَوَاتِهِما في لُزُومِ الضَّمِّ، إِذَا حُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ وَنُوِيَ مَعْنَاهُ، ....

السُّجاعي

قوله: (في لُزوم الكسر) مُتعلِّق بمعنَى الكاف لِبَيانِ وَجهِ الشَّبَه. والهاءُ في «هَؤلاء» لِلتَّنبيه، و«أُولاءِ» اسمُ إشارة بُنِي لِتَضمُّنِه معنى الإشارة الذي هو مِن مَعاني الحُروف[1].

قوله: (وكذلك[2] حذامِ) فَصَله عمَّا قبله لِيَختَصَّ به الخلافُ[3]، والمانِعُ له[4] مِن الصرف العَلَميَّة والعدلُ[5]؛ لأنَّه مَعدولٌ عن حاذِمة، وأصلُه من الحَذْم وهو القَطْع، واعتُبِر العدلُ[6] في هذا الباب حَملاً على ذواتِ الراء في الأعلامِ المُؤنَّثة مثل: «حَضارِ»[7].

قوله: (وأخواتِه) أي: نَظائرِه، وإطلاقُ الأخواتِ عليها استِعارةٌ مُصَرحة؛ لِما بَينهما من التقارُب والتَّماثُل[8].

قوله: (ونُوِيَ معناه) المرادُ بِنيَّة المعنى التقييدُ الحاصل لِلمضاف بالمُضاف إليه، وهو أمرٌ غير مَنطوقٍ به أصلاً، خِلافاً لِمَن فَهِم أن المرادَ بالمعنى معنى اللَّفظ، فأَوْرَد عليه أنه يَلزمُ من نِيَّة المعنى نيةُ اللَّفظ، وبَنى على ذلك أموراً فاسِدة لا قائلَ بها من النُّحاة. وإنما بُنِيَتْ لِشَبهها بأحرُفِ الجواب في الاستِغناء بها عن لفظِ ما بعدها، وقولُ بعضهم: «بُنِيت لأنَّها أشبهتِ الحُروفَ من حيث الافتقارُ؛ لافتِقارها إلى معنَى المحذوف» رُدَّ بأن المقتضِيَ لِلبناء هو الافتِقار إلى الجُمَل لا إلى المفرَدات.

---

(١) قاله (ش)، إلا أن عبارتَه: (وها فيه للتَّنبيه). اهـ وهو الصحيح، ولا يجوز (هاء التنبيه) بالمدِّ كما سيأتي عن الدماميني.

(٢) في أكثر النُّسخ: «وكذا».

(٣) قاله (ش) أيضاً.

(٤) أي: في إحدى لُغتي بني تميم كما سيأتي عن الشارح.

(٥) بل العَلميَّة والتأنيث؛ إذ لا يُعوَّل على العدل مع وُجود غيره.

(٦) انظر تفصيلَ ذلك في «الفوائد الضِّيائية» (١/ ١٠٢).

(٧) في «الكتاب»: هو اسمُ كوكب. اهـ وفي «تاج العَروس»: نجمٌ يَطلع قبل سُهَيْل، فيَظنُّ الناس به أنه سُهَيل، وهو أحدُ المُحلِفَين، والآخر: الوَزْنُ، يُقال: «طَلَعت حَضارِ والوَزنُ»، سُمِّيا مُحلِفَين لاختِلاف الناظِرين لهما إذا طَلَعا، فيَحلف أحدُهما أنه سُهَيل، ويَحلِف الآخر أنه ليس بِسُهَيل. اهـ باختصار.

(٨) زاد (ش): وتفسيرُ الأخوات بما تقدَّم فيه قُصُور؛ لأنه لا يَشمَل إحدى عشرة، فالأَولى تفسيرُها بما يَشمَل ذلك واثنَي عشر واثنتَي عشرةَ. اهـ

وكـ«مَنْ وَكَمْ» في لُزُومِ السُّكُونِ، وهُوَ أَصْلُ البِنَاءِ.

ش - لَما فَرَغْتُ من تَعريف الاسم بِذِكر شيءٍ من علاماتهِ، عَقَّبْتُ ذلك بِبَيانِ انقِسامِهِ إلى مُعْرَبٍ، ومَبْنِيٍّ، وقَدَّمْتُ المُعْرَبَ لأنهُ الأَصْلُ، وأَخَّرْتُ المبنيَّ لأنه الفَرْعُ.

وذكَرْتُ أنَّ المُعْرَبَ هو: «ما يَتَغَيَّرُ آخرُهُ بِسَبب ما يَدخُلُ عليه مِن العَوامل» كزَيد، تَقول: «جاءَنِي زيدٌ»، و«رأَيْتُ زيداً»، و«مَرَرْتُ بزيدٍ»، ألا تَرى أنَّ آخِرَ «زيد» تَغيَّر بالضمةِ، والفتحةِ، والكسرةِ، بِسَبب ما دَخَلَ عليه مِن «جاءَني»، و«رأيتُ»، والباء؟ فلو كان التغيُّرُ في غير الآخِرِ لم يَكن إعراباً، كقَولِك في «فَلْسٍ» إذا صغَّرتَه: «فُلَيْس»، وإذا كَسَّرْتَهُ: «أَفْلُسٌ، وفُلُوس»، وكذا لو كانَ التغيُّر في الآخِرِ، ولكنَّه ليس بِسَبب العَوامل، كقَولِك: «جَلَسْتُ حَيثُ جلسَ زيدٌ»؛ فإنه يَجوزُ لك أن تَقولَ: «حيثُ» بِالضَّمِّ، و«حَيْثَ» بالفَتْحِ، و«حَيْثِ» بالكسر، إلَّا أنَّ هذه الأَوْجُهَ الثلاثةَ ليستْ بِسَبب العوامِل، أَلَا تَرى أنَّ العاملَ واحدٌ، وهو «جَلَس» وقد وُجِدَ معه التغيُّر المذكورُ؟

ولما فَرَغْتُ مِن ذِكر المعرَب ذكَرْتُ المبنيَّ، وأنَّه «الذي يَلزمُ طَريقةً واحدةً، ....

السُّجاعي

قوله: (وكم) بُنِيت لِتَضمنِها معنَى همزة الاستفهام إن كانتِ استِفهاميةً، أو بِالحَمل على «رُبَّ»[1].

قوله: (أصلُ البناء) المرادُ بِالأصالة أن يكونَ بعضُ الأفراد أكثرَ استِعمالاً، أو أغلبَ، أو أرجَحَ في نظرِ الواضع، ويُقابِلُه الفرعُ بهذه المَعاني.

قوله: (جاءني زيدٌ) نَسَب عمَل الرفعِ إلى «جاءني» مع أنَّ العاملَ «جاء» فقط؛ إشارةً إلى أنه لا يَطلُب إلَّا المرفوعَ لِتَضَمُّنه للمَفعول، ويُقالُ مثل ذلك في «رَأيتُ»[2].

قوله: (ألا ترى أنَّ آخِر زيد) مِن «رأى» بمعنى أبصر، تَنزيلاً لِلمعقول مَنزلةَ المحسُوس؛ إشعاراً بأن ذلك المعقولَ أمرٌ مُحقَّقٌ لا شُبهةَ فيه، أو بمعنَى تَعْلَم[3].

قوله: (لم يكن إعراباً) لم يَقُل: «لم يَكن مُعرباً» مع أنَّ الكلام فيه؛ لأنَّه نَفيٌ لِلمُعرب بِنَفي لازِمه، وهو أبلَغُ. اهـ (ش).

---

(١) أي: إن كانت خبريةً و«رُبَّ» للتكثير مثلَها، وقيل: حملاً على «رُبَّ» وإن كانت لِلتقليل؛ لأن الشيءَ يُحمل على نقيضِه كما يُحمَل على نَظيره. وقيل: لِتَضمُّنها معنَى «رُبَّ» التكثيرية، وهذا الأخير أولى؛ لأنَّ «رُبَّ» ثلاثيَّة على المشهور، والشبه اللفظيُّ مخصوصٌ بالأُحاديِّ والثُّنائي الوضع.

(٢) أي: مع إبدال المنصوب بِالمرفوع؛ لِتضمُّنه للفاعل.

(٣) أفاده (ش)، وكذلك ما قبله.

ولا يَتغيَّر آخِرُهُ بسببِ ما يَدْخُلُ عليه»، ثم قَسَّمتُه إلى أربعةِ أقسامٍ: مبنيٌّ على الكَسر، ومبنيٌّ على الفتحِ، ومَبنيٌّ على الضمِّ، ومبنيٌّ على السكونِ.

[١ ـ المبني على الكسر]

ثم قَسَّمتُ المبنيَّ على الكسر إلى قِسمَينِ: قِسمٍ مُتَّفَق عليه، وهو «هؤلَاءِ»؛ فإنَّ جميعَ العَرب يَكسرُون آخِرَهُ في جميع الأحوالِ؛ وقِسمٍ مُخْتَلَفٍ فيه، وهو «حَذَامِ، وقَطَامِ»، ونحوُهما من الأعلام المؤنَّثة الآتيةِ على وزنِ «فَعَالِ»، و«أَمْسِ» إذا أَرَدْتَ بِهِ اليومَ الذي قبلَ يَوْمِكَ.

فأمَّا بابُ «حَذَامِ» ونحوِه: فأهْلُ الحجاز يَبْنُونَه على الكسر مُطْلَقاً؛ فيَقولُون: «جَاءَتْني حذَامِ، ورَأَيْتُ حَذَامِ، ومَرَرْتُ بحذَامِ»، وعلى ذلِكَ قَوْلُ الشاعر:

السُّجَاعي

قوله: (ولا يَتغيَّرُ آخِرُه بِسَببِ ما يَدخلُ عليه) أي: مِن العواملِ، تَفسيرٌ لِقَوله: «طريقةً واحدةً»، فلا يَرِدُ أنَّ بعض المبنيَّاتِ قد لا يَلزَم طريقةً واحدة؛ كما هو واضحٌ. اهـ (ش).

قوله: (مِن الأعلام المؤنثةِ) بَيانٌ لـ«نحوُهما»، لكنْ على حذفِ مُضاف؛ أي: بَقيةِ الأعلامِ المؤنَّثة، فلا يَلزمُ على جَعلِ «مِن» لِلبَيانِ أن يكونَ البيانُ أعَمَّ مِن المبيَّن، ويَجوزُ جَعلُها تَبعيضيَّة؛ لأنَّ ما قبلها بعضٌ لِما بعدها.

وخَرج غيرُ الأعلام مما هو على وَزنِ «فَعال»؛ نحوُ: «كِتاب[١] وكَلام وسَلام».

وفي سَبب بِناء ما ذُكِر أقوالٌ:

أحدُها: شَبَهُه بـ«نَزالِ» وزناً وتعريفاً وعَدلاً وتأنيثاً.

والثاني: تَضمُّنه معنَى هاء التَّأنيث.

والثالث: تَوالي العِلَل، وليس بعد مَنعِ الصَّرف إلَّا البِناء.

والأولُ هو المشهورُ، ذكَره المراديُّ[٢]، ووَجهُ عَلَميَّة «نَزالِ» المؤنثِ أنه عَلَمٌ على صيغةِ «انْزِل».

وبِناءُ ما ذُكر لِشَبهه بما ذُكر لا يُنافي تعريفَهم المبنيَّ بما أشبَه الحرف؛ لأنَّ المشبِه لِلحَرف صادقٌ بالواسِطة كما هنا، وبِدُونها[٣].

(١) في هامش نُسخة خطيَّة: فيه أنه ليس على فَعال بِالفتح. اهـ وفي هامِش أُخرى: الأولى حَذفُه. اهـ والعبارةُ عند الشَّنواني: وخَرج غيرُ العَلَم نحو: سَلام وكَلام.

(٢) «توضيح المَقاصد والمسالك» (٣/١٢١٩-١٢٢٠).

(٣) أفاد جميعَ ما في هذا التعليق الشَّنوانيُّ بتفصيل.

١ - فلَوْلَا المُزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيالِي لَمَا تَرَكَ القَطَا طِيبَ المَنَامِ
إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها فَإِنَّ القَوْلَ ما قَالَتْ حَذَامِ

السُّجاعي

قوله: (فلولا المزعِجاتُ مِن اللَّيالي ... إلخ) أي: المُقلِقاتُ، و«مِن اللَّيالي» بَيانٌ لها، وخبرُ المبتَدأ محذوف؛ أي: مَوجُودةٌ، و«القَطا» جمعُ: قَطاة؛ كـ«حَصاة وحَصاً»؛ طائرٌ مَعرُوف، و«المَنامُ» بِمعنى النَّوْم، و«حَذامِ» امرأةُ الشاعر.

شفاء الصدر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي أَعربَتْ عن باهِرِ قُدرته الشواهِد، وأفصَح عن وافِرِ رَحمته ترادُفُ الصِّلاتِ والعوائِد [في الأصل: الصلاة والعوائد، واقترانُ اللفظَين - بَلْهَ المعنى - يَقتضي أن يكون الصوابُ ما ذكَرناه، وهو جمعُ صِلَة]، سُبحانه تَنزَّه كلامُه القديمُ عن الاتِّصاف بِصفاتِ كلامِ البَشر، فليس بِمُعرَب، ولا مَبنيّ، ولا مُقدَّم، ولا مُؤخَّرٍ [لِيُنظر ما معنى هذا]، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن ارتَفَعتْ رُتبتُه، وتَميَّزتْ عن أحوالِ جَميع الخَلْق حالتُه، وعلى آلِه وأَصحابِه المنتَصِبين لِبَيانِ الهدى، الذين خَفَضُوا الجناحَ لِلطالِبين وهَزمُوا جُيُوشَ العِدَى،

أما بعدُ:

فيَقولُ العبدُ المفتَقِر إلى مَولاه العَلِيّ، عليُّ بنُ عبدِ الرحيم ابن سُلطان بنِ إدريسَ العَدَوِيُّ المالِكي الأزهري، غَفر الله ذُنُوبَه، ومَلأ مِن الرِّضوان ذَنُوبَه [هي الدَّلْو الكبيرة]: هذا ما اشتدَّتْ إليه حاجةُ المبتدئين، وامتدَّت إليه آمالُ الراغِبين، مِن شرحٍ جليلٍ، على أسلوبٍ جَميل، لِشواهد «شرح قطر الندى وبل الصدى»، يُوضِح مَبانِيَها، ويُظهِر مَعانِيَها، يَبلُغ من الإيضاح الغايةَ، ومِن الإفصاحِ النِّهاية، يَنتفع به إن شاء الله المتعلِّمُ، وإنِ استَغنى عن مُراجعَتِه المعلِّم، كَتبتُه حين قِراءتي لِذلك الكتاب، لِجَمعٍ من الطلاب، بِالجامع الأزهرِ، والمعبَد الأنوَر، أواخرَ سنةِ (١٣٢١هـ) وأوائلَ ما بَعدها، وسمَّيتُه «شِفاء الصدر بتوضيحِ شَواهد القطر» [أراد: بتوضيح شواهد «شَرح القَطر»، فتَساهَل في العبارة، وهو غير جيِّد]، وأَسألُ مَن اطَّلع عليه، وتكَرَّم بالنَّظر إليه، أن يَنظُرَ إليه بِعَين الرضا، ويُغضِيَ عن الهَفَوات جَميلَ الإغْضَا [فلا يتكلَّف في إظهارها ويَشتغل بإذاعتِها، وأما تصحيحُ ما فيها بأدبٍ فلا مانعَ منه، بل هو مطلوبٌ]

فَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ كَما أَنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَساوِيَا

وما أُبرئ نَفسي من الزَّلل، وأَستغفِرُ الله مِن الزَّيغ في القَوْل والعَمَل.

شواهد المُعرَب والمَبني

[١] - فَلَولَا المُزْعِجاتُ مِنَ اللَّيالي لَمَا تَرَكَ القَطا طِيبَ المَنامِ
إذا قالَتْ حَذامِ فَصَدِّقُوها فَإنَّ القَولَ ما قالَتْ حَذامِ

مِن الوافر. [وقائلُهما لُجيم بن صَعب، وقِيل: ديسم بن طارق].

فذكَرها في البيتِ مَرَّتين مَكسورةً، مع أنها فاعلٌ.

السُّجاعي

وقولُه[(١)]: «فصدِّقوها» يُروى: «فأنصِتُوها» أيضاً، أي: أَنصِتُوا إليها[(٢)].

شفاء الصدر

(المزعِجات) بضم أوَّله وسكونِ ثانِيه وكسر ثالِثه: المُقْلِقات، جمعُ مُزعِجةٍ كذلك [أي: حالَ كونِه بالضَّبط السابق، وقد يُستغنى عن ذلك؛ لأن «المزعِجات» جمعٌ بالألف والتاء، فمُفرَده ظاهِر].

و(القَطا): جمعُ قَطاةٍ كحصًى وحَصَاة، نوعٌ من الطُّيور. و(المَنامُ) بفتح الميم: النومُ، والطِّيب: اللَّذَّة، و(حذامِ): عَلَمُ امرأةِ الشاعر [وهو بِالذال المعجمة، ووَقع في هذا الموضِع وجَميعِ المواضع الأُخرى المتعلقة بهذا الشاهد بِالزاي، أي: (حزام)، وهو تَصحيف، وسيأتي إنشادُه آخرَ الكتابِ بالذال على الصَّواب]، كانت تُبصِر من مسافةِ ثلاثةِ أيامٍ [تَبع فيه الجرجاويَّ وغيرَه، وقد خَلَط في هذا القَول بين حَذامِ هذه وزَرقاءِ اليَمامة الآتي ذِكرُها]، ولا تُخطِئ في قولٍ تَقُوله، تَبع العدوُّ قومها فانتَبه القَطا مِن وَقعِ الدوابِّ، فمَرَّ على قَومها قِطَعاً قطعاً، فخَرجتْ لهم وأَنشدَتْ:

أَلَا يـا قَـوْمَـنَـا ارْتَـحِـلُـوا فَـسِـيـرُوا فَـلَـوْ تُـرِكَ الـقَـطَـا لَـيْـلاً لَـنَـامَـا

فقال زوجُها ما مَرَّ، فارتَحَلوا واعتَصمُوا بالجَبَل، وإذا بالعدوِّ فلَم يَصِلُوا إليهم.

قولُه: «فلولا»: الفاء بحسَب ما قبلها، (لولَا): حرفُ امتناعٍ لِوجود مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، أي: حرفٌ يدلُّ على امتناع الجواب وانتفائِه لِوجود الشرط، «المزعِجاتُ»: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامةُ رفعه الضمةُ الظاهرة، «مِن اللَّيالي»: (مِن): حرف جر مبني على السكون لا محلَّ له، (اللَّيالي): مجرورٌ بـ(مِن) وعلامةُ جره كسرةٌ مقدرة على الياء للثقل، والجارُّ والمجرور مُتعلق بمحذوف صفة (المزعجات)، [أو بمحذوف حالٍ من الضمير المُستتر في الخَبر، وهذا أسلَم من الأول؛ لامتِناع حذفِ الموصول وبعضِ الصِّلة، إلا أن تُجعلَ اللام في (الواقعة) لِلتعريف لا مَوصولة]، و(مِن) بمعنى في، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً والتقدير: (لولَا المزعجاتُ الواقعةُ في الليالي موجودةٌ)، وجُملةُ المبتدأ والخبر لا محلَّ لها من الإعراب شرطُ (لولا)، «لَمَا»: اللام واقعةٌ في جواب (لولا)، (ما): نافيةٌ حرف مبني لا محلَّ له، «تَرَكَ»: فعل ماض مبني على الفتح لا محلَّ له، «القَطَا»: فاعل (ترك) مرفوع بضمة مُقدرة على الألف لِلتعذر، «طِيبَ»: مفعولُ (تَرَك) منصوب بالفتحة الظاهرة، «المَنامِ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالكسرة الظاهرةِ، مِن إضافةِ الصِّفة لِلموصوف [فيه نظرٌ لا يَخفى؛ إذ إنما يتمُّ هذا لو أنه قال: طَيِّبَ المَنام، وقد تقدَّم عن المُعرِب تفسيرُ (الطِّيب) بِاللَّذَّة لا اللَّذِيذ، فأينَ الصفةُ المُدَّعاة؟]، وجملةُ (لَمَا تَرك . . . إلخ) جوابُ (لولا) لا محلَّ لها.

قولُه: «إذَا»: ظرفٌ لِما يُستقبَل من الزمان مُضمَّن معنى الشرط، مَبنيٌّ على السكون في محلِّ نصبِ

---

(١) هذا إلى آخِره من كلام (ش).

(٢) يُقال: أنصَتَ له وأنصَتَه، كنصَح له ونَصَحه، فكلامُ المحشِّي إنْ كان بياناً للمعنى فلا غُبارَ عليه، وإن كان إشارةً إلى أنه على الحذف والإيصال، فليس على ما يَنبغي.

. . . .

السُّجاعي ــــــــــــــــــــــــــــــ

. . . .

شفاء الصدر ــــــــــــــــــــــــــــــ

بالجواب أو بالشرط [أي: على الخِلاف في ذلك بين النُّحاة، فـ(أو) في كلامِه ليسَت لِلشَّك وإنما لِلتَّنويع]، **«قالتْ»**: (قالَ): فعلٌ ماض مبني على الفتح لا محلَّ له، والتاءُ علامة التأنيث حرفٌ مبني على السُّكون لا محلَّ له، **«حَذامِ»**: فاعلٌ مبني على الكسر في محل رفعٍ، والجملةُ شرطُ (إذَا) في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها على أنَّ ناصبَ (إذا) الجوابُ، ولا مَحلَّ لها على أنَّ ناصبَها الشرطُ، **«فَصدِّقُوها»**: الفاءُ حرفٌ واقع في جوابِ (إذَا)، (صَدِّقُوا): فعلُ أمر مبني على حذفِ النُّون، والواوُ: فاعلٌ مبني على السكونِ في محل رفعٍ، و(ها): مفعولُه في محل نصبٍ، والجُملةُ جوابُ (إذَا) لا محلَّ لها، ويُروى: (فأنصِتُوها)، وإعرابُه كما مرَّ، إلا أنه مِن باب الحذفِ والإيصالِ أي: أنصِتُوا لها [بناءً على أنَّه لا يتعدَّى بنَفسه، والذي في كُتب اللُّغة أنه يقالُ: أنصَتَ له وأنصَتَه، كنَصَح له ونَصَحه]، **«فإنَّ»**: الفاءُ حرفُ تَعليل، (إنَّ): حرف توكيد يَنصب الاسم ويَرفعُ الخبر مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له، **«القولَ»**: اسمها منصوبٌ بالفتحة الظاهِرة، **«ما»**: اسمٌ موصول بمعنَى (الذي) خبرُها مبنيٌّ على السكون في محل رفعٍ، **«قالتْ»**: (قال): فعلٌ ماض مبني على الفتحِ لا محلَّ له، والتاءُ علامةُ التأنيث، **«حَذامِ»**: فاعلٌ مبني على الكسرِ في محلِّ رفع، والجُملةُ صِلةُ الموصول لا محلَّ لها، والعائدُ محذوف تقديرُه: قالَتْه، ويَصحُّ أن تكون (ما) موصولاً حرفيًّا، والمصدرُ المؤوَّل مِن (قال) بها [أي: بـ(ما) المذكورةِ] خبر (إنَّ)، والتقديرُ: فإنَّ القول قولُ حذامِ [أي: مَقُولُها]، وأظهَر في مَقامِ الإضمار لِلتَّفخيم [ولو لم يُظهِر لقالَ: فإن القولَ ما قالَتْه].

والمعنى: فلولَا الأمورُ المُقلِقة الحاصلةُ في جِنس اللَّيالي، لم يَترك هذا الطَّير المسمَّى بالقَطا النَّومَ اللَّذيذَ، إذا قالت حذامِ قولاً فصَدِّقوها فيه أو فاستَمِعُوا لها؛ لأنَّ القول المُعتَدَّ به القولُ الذي قالَته حَذامِ، أو قَولُها.

والشاهد: في (حذامِ) في الموضعَين، حيث بُني على الكسر في لُغة الحِجازيين: أمَّا في الثاني فلِموافقة الرَّويِّ؛ فإنه مكسورٌ، ولِذا أنشَد الشارحُ البيتَ الأول لِبَيان ذلك، وأمَّا في الأول فلِبُعد التَّلفِيق [أي: بأنْ يأتيَ به مرَّةً مُعرباً ومَرةً مبنيًّا]، أو يقالُ: إنَّ الثقة سَمِع الكسرَ فِيهما. تأمَّل!

وإنما بُني (حذامِ) وشِبهُه من الأعلام المؤنثة الآتِيةِ على وَزنِ (فَعالِ) عند الحجازيين مُطلَقاً لِشَبهه بـ(نَزالِ) وَزناً وتعريفاً وتأنيثاً وعَدلاً، وكان البناءُ على حركةٍ لِدفع التقاء الساكنَين، وكانت خُصوصَ الكسرة؛ لأنها الأصلُ في التخلُّص، أما بنُو تميم فالأقلُّ مِنهم يَمنَعه من الصرف مطلَقاً، قيل: لِلعَلميَّة والعدلِ عن (فاعِلة)، وقيل: لِلعَلميَّة والتأنيث، والأكثَرُ منهم يُوافق الحجازيِّين فِيما خُتِم براءٍ، ويُوافِق أقلَّهم فيما لم يُختَم بها.

وافترقَتْ بَنُو تميمٍ فِرقتَينِ؛ فبَعضُهم يُعْرِبُ ذلك كُلَّهُ: بالضم رَفعاً، وبالفتح نَصْباً، وجَرًّا؛ فيقولُ: «جاءَتْنِي حَذَامُ» بالضمِّ، و«رَأَيْتُ حَذَامَ، ومَرَرْتُ بحَذَامَ» بالفتح، وأَكثرُهم يَفْصِلُ بين ما كان آخرُهُ راءً ـ كَوَبَارِ: اسم لِقَبيلة، وحَضَارِ: اسمٌ لِكوكب، وسَفَارِ: اسمٌ لِماء ـ فيَبْنِيه على الكسر، كالحِجازيِّين، وما ليس آخِرُهُ راءً ـ كَحَذَامِ، وقَطَامِ ـ فيُعْرِبُه إعرابَ ما لا يَنصرِف.

وأمَّا «أمْسِ» إذا أرَدْتَ بِه اليومَ الذي قَبْلَ يَومِك، فأَهْلُ الحجاز يَبْنُونَه عَلَى الكسرِ؛ فيَقُولُون: «مَضَى أمْسِ، واعتَكَفْتُ أَمْسِ، وما رأيْتُهُ مُذْ أمْسِ»، بِالكسر في الأحوالِ الثلاثة، قال الشاعرُ:

السُّجاعي

والبيتُ الثاني من الأبياتِ الجارِية مَجرى الأَمثال[١].

قوله: **(نصباً وجرًّا)** أي: حالَ كونه مَنصوباً ومجروراً. اهـ (ش).

قوله: **(اسم لِماء)** في «الصِّحاح»: أنه اسم لِبئر، ولا تَنافِيَ؛ لاحتِمال أنَّ المصنِّفَ أطلقَه على الماء مجازاً، مِن إطلاق الحالّ وإرادةِ المَحلِّ.

قوله: **(فأهلُ الحِجاز)** بِكسر الحاء[٢] المهمَلة؛ قال في «المنهاج»[٣]: وهو مَكَّةُ والمدينة واليَمامةُ وقُراها[٤]. اهـ سُمي بذلك لأنَّه حَجَز بين نَجدٍ والغَوْر، أو غير ذلك كما في كُتُب اللُّغة.

قوله: **(يَبنُونه على الكسر)** أي: بِشروطٍ خَمسة، وقد نَظمتُها فقُلتُ: [الطويل]

إِذَا مـا خَـلا مِـن «أَلْ» ولـم يَـكُ صُـغَّـرَا ... بِـخَـمسِ شُـرُوطٍ فَـابْـنِ «أَمْـسِ» بِـكَـسـرةٍ
ولـيـسَ مُـضـافـاً، ثـم جَـمْـعـاً مُـكـسَّـرَا ... وثـالِـثُـهـا الـتَّـعـيِـينُ، فَـاعْـلَـمْـهُ يـا فَـتَـى

وعِلةُ بِنائه تَضمُّنُه معنَى لامِ التَّعريف، ولِذا لم يُبنَ «غَد»[٥] مع كونِه مَعرفةً؛ لأنَّه لم يَتضمَّنها[٦].

قوله: **(واعتَكفتُ أمسِ)** اعترِضَ بأن المصنِّفَ نَصَّ على أنَّ المستعمَل ظرفاً مبنيٌّ إجماعاً،

---

(١) حتى إن ابنَ عقيل أنشَده في «شرح الألفية» في إثر حكايةِ مذهب سيبويه القائلِ بتَرجيح الفصل في نحوِ: «خِلتَني إيَّاه».

(٢) كان يَنبغي تعليقُ هذا الكلام على أول موضعٍ ذُكرت فيه هذه الكلمة، لا هنا كما لا يَخفى.

(٣) «منهاج الطالبين وعُمدة المُفتِين في الفقه» للنووي رحمه الله. انظر أولَ كتاب الجِزية منه (ص٣١٢).

(٤) في بعض النُّسَخ المطبوعة: وهو مكةُ والمدينةُ وقُراها واليمامةُ. والذي في بعضِها الآخر ـ وهو المُثبتُ هنا ـ هو الموافق لِما في «المنهاج».

(٥) في النُّسخ المطبوعة: «عند» وهو تحريف.

(٦) أي: وإنما يتضمَّنها ما هو حاصلٌ واقعٌ، و«غَد» ليس بِواقع. «الهمع» (٢/ ١٨٧)، و«يس على الفاكهي» (١/ ٤).

٢ - مَنَعَ البَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وطُلُوعُها مِنْ حَيْثُ لَا تُمْسِي
وطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةً وغُرُوبُهَا صَفْرَاءَ كَالوَرْسِ
اليَوْمُ أَعْلَمُ ما يَجِيءُ بِهِ وَمَضى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

فـ«أَمْسِ» في البيت فاعلٌ لِـ«مَضَى»، وهو مكسورٌ كما تَرى.

وافترقَتْ بَنو تَميم فِرقتَين: فمِنهُم مَن أعربَهُ: بالضمة رَفْعاً، وبالفتحةِ مُطلَقاً، فقال: «مَضَى أَمْسُ»، بالضمِّ، و«اعتَكَفْتُ أَمْسَ، وما رأَيْتُهُ مُذْ أَمْسَ»، بِالفتح، قال الشاعرُ:

السُّجاعي

و«أمسِ» في هذا المثال مُستعمَلٌ ظرفاً، لكنْ في دَعوى الإجماع نظرٌ، فقد نَقل الزَّجاج[1] عن بعضِهم أنه كـ«سَحَر».

قوله: (مَنَع البقاءَ تقلُّبُ) «البَقاءَ» بالنصب مَفعولٌ مُقدَّم، و«تَقلُّبُ» فاعلٌ مؤخر، والمراد أن تَغيُّر الزمان مانعٌ من البَقاء في الدُّنيا، وهذا على عادتِهم مِن نِسبةِ الأشياء إلى الزَّمان، وإلَّا فالمُحيِي والمُميتُ هو الله عزَّ وجلَّ، و«طلوعُها» بِالرفع، أي: عطفاً على «تَقلبُ . . . إلخ».

وقولُه: «حمراءَ» بالنَّصب على الحال مِن الضَّمير في «طُلُوعها»، و«الوَرْسُ» نَبتٌ أصفرُ يُزرَع باليَمن ويُصبَغ به؛ قِيل: هو صِنفٌ من الكُرْكُمِ[2]، وقيل: يُشبِهه.

شفاء الصدر

[٢] - مَنَعَ البَقاءَ تَقَلُّبُ الشَّمسِ وطُلُوعُها مِن حيثُ لا تُمسِي
وطُلُوعُها حَمراءَ صافِيةً وغُروبُها صفراءَ كالوَرسِ
تَجرِي على كَبِدِ السَّماءِ كما يَجرِي حِمامُ المَوتِ بالنَّفسِ
اليَومَ أعلمُ ما يَجيءُ به ومَضى بِفَصلِ قَضائهِ أمسِ

من الكامل. [وهي لِتُبَّع بن الأقرنِ، أو لأسقُف نجرانَ. وزاد فيها الشيخُ ههنا بيتاً جعَلَه الثالث، أعني قولَه: تجري . . إلخ، وسيُشير إلى ذلك فيما يأتي].

(البَقاء): الدَّوام وعدمُ الفَناء، والمراد بِتَقلب الشمس انتقالُها من المشرِق إلى المغرب وبِالعكس [أراد انتقالَها من المشرِق إلى المغرِب في أثناءِ النهار، ثم انتقالَها من المغرِب إلى المشرق ليلاً عندما لا تُرى

---

(١) ممَّن حكى ذلك عنه أبو حيان في «التَّذييل والتكميل» (٨/ ١٩)، ووقع في بعض النُّسخ المخطوطة والمطبوعة: «الزجاجي» بالياء، والظاهر أنه صحيح أيضاً؛ فإن الزجاجيَّ تلميذُ الزجاج وإليه نُسب لِملازمتِه له واتِّباعِه، وقد قال السيوطي في «جمع الجوامع»: (أمسِ) لِما يَلِي يَومَك مَبنِيٌّ على الكسر، قالَ الزَّجاج والزَّجاجي: والفتحُ لُغةٌ، وإعرابُه غيرَ مُنصرِف رفعاً ومُطلقاً ومُنصرِفاً لُغةٌ. اهـ

(٢) في «الصحاح»: الكُركُم: الزَّعفران. اهـ وقال ابنُ بَري: قال ابنُ حَمزة: الكُركُم: عُرُوق صُفر مَعروفة، وليس من أسماءِ الزَّعفران.

. . . .

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

لِتَطلعَ من المشرِق مَرَّةً أُخرى، فلا اعتراضَ عليه]، وهذا مُجمَل فصَّله بما بعده، وتَقييدُ الطُّلوع بكونها لا تُمسي وبكونها حمراءَ، والغروبِ بكونها صفراءَ لِبَيان الواقع، لا دخلَ له في مَنعِ البَقاء، وإسنادُ المنعِ إلى التقلُّب وما عُطِف عليه مجازٌ عَقلي من الإسناد إلى السَّبب إن كان الشاعر مُوحِّداً مُعتقِداً أنَّ الذي مَنَع البقاءَ إنما هو الله تعالى، وأنَّه هو المنفَرِدُ بالإحياء، والإماتةِ، والإيجادِ، والإعدام، وحقيقةٌ عَقلية إن كان دُهريًّا [بضم الدالِ نِسبةً للدَّهر بِفتحها على غير القِياس] يُسنِد الأفعال لِلدَّهر وتَغيُّراته، مُعتقداً أن ذلك هو المؤثِّر، فتدبَّر!

و(الوَرْس) بوزن فَلْس: نبتٌ أصفرُ يكون باليَمن تَتخذ منه المرأة طِلاءً لِيَصفُوَ لونها، و(كَبِد السماء): وسَطُها، و(الحِمام) بكسر الحاء المهمَلة: الموتُ، و(العِلم) هنا: الظنُّ، و(يَجيءُ) بمعنًى: يَتحقَّق ويَحصُل، وإضافةُ (فَصل) للقَضاء من إضافةِ الصِّفة لِلموصوف [أي: على جعلِ المراد من الفَصل الفاصِل]، و(القَضاء): الإيجاد لِلأشياء، و(الفَصْل): التَّمييزُ [لكنه هنا بمعنى المُميِّز؛ لِما مرَّ قريباً].

قولُه: «مَنَع»: فعلٌ ماض مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، **«البَقاءَ»**: مفعولُ (مَنَع) مُقدم منصوبٌ بالفتحة الظاهِرة، **«تقلُّبُ»**: فاعله مؤخَّر مرفوع بالضمة الظاهرة، **«الشَّمسِ»**: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة بسببِ الإضافة، وفي محلِّ رفعٍ بِالفاعِلية لِلمصدر، والجملةُ ابتدائية لا محلَّ لها، **«وطُلوعُها»**: الواو حرفُ عطف، (طُلوعُ): معطوف على (تقلبُ) مَرفوع بالضمة، و(ها): مضافٌ إليه مبني على السكون في محل جرٍّ بالإضافة، ورفعٍ بِالفاعِلية لِلمَصدر، **«مِن»**: حرف جر مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، **«حيثُ»**: ظرفُ مكان [الأَولى: اسمٌ مجرور؛ لأن الظرفَ إنما يُقال للمنصوبِ فقط وهو العارِي من (مِن)] مبني على الضم في محلِّ جر بِـ(مِن)، والجارُّ والمجرور مُتعلق بـ(طُلوعُ)، **«لا»**: حرفُ نفيٍ لا محلَّ له، **«تُمسِي»**: فعل مضارع مرفوع بِضمة مُقدَّرة على الياء لِلثِّقل، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى الشمس، والجملةُ في محل جرٍّ بِإضافة (حيث) إليها.

قولُه: «وطُلوعُها»: الواو: حرفُ عطف، (طلوعُ): معطوف على (تقلبُ) مرفوعٌ بضمة ظاهرةٍ، و(ها): مضافٌ إليه في محل جرٍّ بالإضافة، ورفعٍ بِالفاعِلية لِلمَصدر، **«حَمراءَ»**: حالٌ من الضمير المضاف إليه، وشرطُ مجيئِه منه هنا عملُ المضاف فيه الرفعَ، [أي: وقد تقرَّر أن صاحبَ الحال لا يكون مضافاً إليه إلَّا في ثلاثةِ مواضع: أحدُها هذا، وهو أن يَقتضيَ المضافُ العملَ في الحال، ومعناه أن يكون جارياً مَجرى الفعل في كونه مصدراً أو اسمَ فاعل أو نحوَهما]، منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، وفي (حمراء) ضمير مستتر فاعلُه يَعود إلى الشمس، **«صافِيَةً»**: حالٌ من المضاف إليه أيضاً، أو مِن ضميرِ (حمراءَ)؛ فهي حال مُترادفة أو مُتَداخلة، منصوبٌ بالفتحة الظاهِرة، **«وغُروبُها»**: الواو: حرفُ عطف، (غروبُ): معطوف على (تقلبُ) مرفوع بالضمة الظاهرةِ، و(ها): مضافٌ إليه مبني على السكون في محلِّ جر ورفعٍ بالإضافةِ والفاعِلية [الأولُ للأوَّل والثاني للثاني]، **«صفراءَ»**: حالٌ من المضاف إليه الذي قبله العائدِ إلى الشمس، وشرطُ مجيءِ الحال من المضافِ

. . . .

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

إليه هُنا العملُ أيضاً، منصوبٌ بالفتحة، وفي (صفراءَ) ضميرٌ مستترٌ في محل رفعٍ عائدٌ إلى الشمس فاعلُه، «كالوَرسِ»: جارٌّ ومجرور بِكسرة ظاهرة متعلقٌ بمحذوف حال من المضاف إليه، أو مِن فاعلِ (صفراءَ)، فهي مُترادفة أو مُتداخِلة أيضاً.

قولُه: «تجري» (يُوجد هذا البيتُ في بعض النُسخ) [هو كذلك، إلّا أن غالبَ النُّسخ المخطوطة وكلَّ الطبعات الحجريَّة التي اطَّلعنا عليها قد خَلتْ منه، وإنشادُ الشارح لِلأبيات الأربعةِ مع عدمِ الحاجة إليها كلِّها مُستبعَد]: فعلٌ مُضارع مرفوع بضمة مقدَّرة على الياء استثقالاً، والفاعل مُستتر جوازاً تَقديره: هي يَعود إلى الشمس، والجملةُ في محل نصبٍ على الحال من الشَّمس، «على كَبِد»: جار ومجرور مُتعلق بـ(تَجري)، «السماء»: مضافٌ إليه مجرور بكسرةٍ ظاهرة، «كما»: الكاف حرف جر لا محلَّ له، (ما): حرف مَصدري لا محلَّ له، «يَجري»: فعل مضارع مرفوع بضمة مُقدرة على الياء لِلثقل، «حِمام»: فاعلُ (يجري) مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، «الموتِ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «بالنفسِ»: جار ومجرورٌ مُتعلق بـ(يجري)، ومَدخولُ (ما) في تأويلِ مصدر بها مجرور بالكاف، والجار والمجرورُ متعلق بمحذوف صِفة لمصدر محذوفٍ، والتقديرُ: (تجري جَرياً كائناً كجري حِمام) . . . إلخ.

قولُه: «اليومَ»: منصوبٌ على الظَّرفية الزمانية بـ(أَعلَم)، [أو هو مفعول لفعلٍ محذوفٍ يُفسره ما بعده]، وعلامةُ نصبِه الفتحة الظاهرة [ويُروَى بالرفع على أنه مُبتدأ خبرُه الجملة بعده]، «أعلَمُ»: [ويُروى: أجهل] فعلٌ مضارع مرفوعٌ بضمة ظاهرة في آخِره، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديرُه: أنا، «ما»: اسمٌ مَوصول مفعولُ (أعلَم) مبني على السكون في محل نصبٍ على حذفِ مضاف، أي: بعضَ ما [أي: لأنه إنما يَعلم قدرَ ما مضى منه دُونَ ما بَقي]، وفي بعضِ العبارات [أي: عباراتِ الشُّرَّاح والمُحشِّين] أنَّ (أعلَمُ) على تقدير (لا) النافية [لا حاجةَ إلى هذا التقدير الذي هو خلافُ الأصل، بل هو كقولِ زُهير:

وأَعـلَـمُ عِـلْـمَ الـيـوم والأمـسِ قَـبـلـه ولَـكـنَّـنـي عـن عِـلـمِ مـا فـي غَـدٍ عَـمِ]

«يَجيءُ»: فعلٌ مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (ما)، والجملةُ صلةُ (ما) لا محلَّ لها، «بِه»: جار ومجرورٌ مُتعلق بـ(يَجيء)، والباءُ بمعنى (في) [ويَجوز إبقاؤها على مَعناها، أي: ما يأتي به ويُحضِره]، ومفعولُ (أعلمُ) الثاني محذوفٌ تقديره: واقعاً، تأمَّل! [إذا جُعِل (أعلَمُ) بمعنى أعرِف تَعدَّى إلى واحد، ولم يُحتَج إلى تَقدير الثاني]، «ومَضى»: الواو لِلعطف، (مَضَى): فعل ماضٍ مبني على فتح مُقدر على الألف منَع مِن ظُهوره التعذرُ لا محلَّ له من الإعراب، «بِفَصلٍ»: جار ومجرورٌ بالكسرة الظاهرة مُتعلِّق بـ(مَضى)، «قَضائِه»: [تصحَّف في الأصل إلى (فضائله)] مضافٌ إليه مجرور بِالكسرة الظاهرة، والهاء مضافٌ إليه مبني على الكسرِ في محلِّ جَر، «أمسِ»: فاعلُ (مَضَى) مبني على الكسرِ في محلِّ رفعٍ.

٣ ـ لَـقَـدْ رَأَيْـتُ عَـجَـبـاً مُـذْ أَمْـسَـا عَـجَـائِـزاً مِـثْـلَ الـسَّـعَـالِـي خَـمْـسَـا
يَـأْكُـلْـنَ مـا فِـي رَحْـلِـهِـنَّ هَـمْـسَـا لَا تَـرَكَ اللهُ لَـهُـنَّ ضِـرْسَـا
وَلَا لَـقِـيـنَ الـدَّهْـرَ إِلَّا تَـعْـسَـا

السُّجاعي

قوله: (مُذ أمسًا) هو محلُّ الشاهِد، حيث أُعرِب إعرابَ ما لا يَنصرِف، والألفُ لِلإطلاق، و«مُذ» حرف جر بِمَعنى في، و«السَّعالي» ـ بفتح السين المهمَلة ـ جمع: سِعْلاة ـ بِكسرها ـ، وهي

شفاء الصدر

والمعنى: مَنع دوامَ ذِي الرُّوح وعدمَ فنائِه انتقالُ الشمس من المشرقِ إلى المغرب والعكسُ، وطُلوعُها من المكان الذي لا تُمسِي فيه حَمراءَ، وغروبُها صفراءَ تُشبِه النبت المسمَّى بالوَرس، تَجري في وسَطِ السماء جرياً شَبِيهاً بِجَري قابضِ الروح وسُرعةِ تحوُّلِه في أنَّ كلًّا لا رادَّ يَرُدُّه ولا عائقَ يَعُوقُه، واليوم الذي أَحلُّ فيه أظنُّ بعضَ ما يَحصُل فيه من الحوادِث واقعاً، وذلك البعضُ ما له أَمارةٌ تَدلُّ على حُصوله، أمَّا ما لا أَمارةَ على حُصولِه، فلا سبيلَ إلى عِلْمه، ومَضى أمسِ بِقَضائه أي: بإيجاده لِلأشياء المميِّز بين ما قُدِّر وما لم يُقَدَّر؛ بِحُصول الأولِ، وعدمِ حُصول الثاني؛ بِناءً على أن الشاعرَ مُوحِّد، أو الفاصلِ بين ما هو مِن آثار الدَّهر، وما ليس مِن آثاره بِناءً على أنه دُهرِيّ.

والشاهد: في قولِه: (أمسِ) حيث بَناه على الكسر مع أنه فاعلُ (مَضى)، وذلك في لُغة الحجازِيِّين، وساقَ الشارحُ الأبياتَ الأُوَلَ مع أنَّ الشاهد في الأخير لِلتَّنبيه على كسرِ القافية بِما قبل الأخِير، وعلى مَرجع الضمائر بالأولِ، وإنما بُني لِتَضمُّنه معنى حرفِ التعريف، وعلى حركةٍ لِلتخلُّصِ من التِقاء الساكنَين، وكانت كسرةً لأنها الأصلُ في التخلُّص. ويُشترَط لِبنائه عند الحجازِيِّين خمسةُ شُروط:

خُلوُّه مِن (أل) والإضافةِ، وعدمُ تصغيره وتكسيرِه، وأن يُرادَ به مُعيَّنٌ وهو اليومُ الذي يَلِيه يومُك، فإذا اجتمعتْ هذه الشروطُ بُنِيَ على الكسر عندهم مُطلقاً، وبَنو تَميم بعضُهم يُعربه إعرابَ ما لا يَنصرف مُطلقاً لِشِبه العَلَمِية والعدلِ عن (الأمسِ) بـ(أل)، وعلى لُغتِهم جاء (لقد رأيتُ عَجباً . . . إلخ)، وأكثرُهم يُعربه كذلك في الرَّفع فقط، ويَبنِيه على الكسر في غيره عَملاً بالمُوجِبَين؛ وكلُّ هذا إذا لم يكن ظرفاً، أمَّا الظرفُ مع استيفاء الشُّروط، فمَبنيٌّ إجماعاً كما نُقِل عن المصنِّف [وذكره السجاعيُّ ههنا واعترضَه]، أمَّا مع عدمِ استيفاء الشُّروط فمُعرَبٌ إجماعاً، فتأمَّل!

[٣] ـ لـقـد رَأيـتُ عَـجَـبـاً مُـذ أمـسَـا عَـجـائـزاً مِـثـلَ الـسَّـعـالِـي خَـمـسـا
يَـأْكُـلْـنَ مـا فـي رَحْـلِـهِـنَّ هَـمـسـا لا تَـرَكَ اللهُ لَـهُـنَّ ضِـرسَـا
ولا لَـقِـيـنَ الـدَّهـرَ إلَّا تَـعـسَـا

من الرجز.

(العَجَب) بفتحتَين: الأمرُ الذي يُتعجَّب منه، و(العَجائز): جمعُ عَجوز، المرأةُ الكبيرة، ولا تَقُل: عَجُوزة، والعامَّة تقولُه. اهـ «مُختار».

ومِنهم مَن أعربه بِالضمةِ رفعاً، وبَنَاهُ على الكسرِ نَصباً وجرًّا.

السُّجاعي

إناثُ الشَّياطين، وتُسمِّيها العرب غِيلاناً[1]؛ لأنَّها تَغتالُهم؛ أي: تُهلِكهم كما زَعمُوا، أو لأنها تَتلوَّن[2] كلَّ وقتٍ.

قال ابنُ هِشام في «شَرح بانَتْ سُعاد»: ولِلعرب أمورٌ تَزعُمها لا حقيقةَ لها؛ مِنها أن الغُولَ يَتراءَى[3] لهم في الفَلَوات، ويَتلوَّنُ لهم ويُضِلُّهم عن الطَّريق. اهـ[4]

و«العَجائزُ» جمع: عَجُوز، وهي المرأة المُسِنَّة؛ قال ابنُ السِّكيت: ولا يُؤنَّث بالهاء، وقال ابنُ الأنباري: ويُقال أيضاً: «عَجُوزة» بالهاء لِتَحقيق التأنيث، ورُوي عن يونسَ أنه قال: سَمعتُ العرب تقولُ: عَجُوزة بالهاء. اهـ «مِصباح»، و«خمساً» صفة لِعجائز، أو بدلٌ، أو عطفُ بَيان، و«الرَّحْل» بحاء مهملة: وِعاء المتاع، ويُجمع على «أَرحُل»؛ كأَفلُس، و«رِحال»؛ كسِهام، و«الهَمْس» الصوتُ الخفيُّ، و«الضِّرْس» السِّنُّ المعرُوفة.

شفاء الصدر

و(السَّعالـ[ـي]) بِفتح السين المهمَلة: جمعُ سِعْلاة بِكسرها، وهي إناثُ الشَّياطين، وتُسَمِّيها العَرب غِيلاناً؛ قال في «المختار»: والسِّعلاة أخبثُ الغِيلان، وكذا السِّعْلَا[ءُ]، يُمَدُّ ويُقصر، والجمعُ السَّعالَى، وقال: الغُول بالضم من السَّعالِي، والجمعُ: أغْوال وغِيلان، وكل ما اغْتالَ الإنسانَ فأهلَكه فهو غُول. قال المصنف في «شرح بانت سعاد» بعد تَفسير الغُول والسَّعالِي بما مرَّ: سُميت بِذلك لأنها فيما زعمُوا تَغتالُهم، أو لأنها تَتَلَوَّن كلَّ وقت، مِن قولِهم: تَغوَّلتْ عليَّ البلادُ: إذا اختَلفَتْ، ولِلعرب أمورٌ تَزعُمها لا حَقيقةَ لها، منها أن الغُول تتراءَى لهم في الفَلَوات، وتَتلَوَّن وتُضِلُّهم عن الطَّريق. اهـ

و(الرَّحْل): المَسكن [ويحتملُ أنه مركبُ النِّساء وما يَستصحِبنَه من المَتاع، بل هذا أنسَبُ]، و(الهمسُ): الصوت الخَفِيّ، و(الضِّرْس): السِّن، وهو مذكَّر ما دامَ له هذا الاسمُ؛ لأنَّ الأسنانَ كلَّها إناثٌ، إلا الأضراسَ والأنيابَ [أي: والنواجِذ]. اهـ «مُختار»، [وقيل: يُؤنث أيضاً، وأنكره الأصمَعي، وأنشد قولَ دُكَين:

فَفُقِئَتْ عَيْنٌ وطَنَّتْ ضِرْسُ

فقال: إنَّما هو (وطَنَّ الضِّرسُ)، فلم يَفهَمه الذي سَمِعه]. ولعلَّ المرادَ به هنا مُطلَقُ سِنٍّ. و(التَّعْس): الهَلاك.

قولُه: «لَقد»: اللام مُوطئة لِقَسَم محذوف تَقديرُه: والله، [وفيه كلامٌ ذكرناه في التعليق على «سَبيل

(١) جمعُ غُول.
(٢) مأخوذ من التغوُّل وهو الاشتِباه والتلوُّن.
(٣) في بعض النسخ بتأنيث الفِعل، ومثلُه الفِعلان بعده، والأول أصحُّ؛ لِما ذكَروه من أن الغُول مُذكر.
(٤) «شَرح بانت سُعاد» (ص١٧١).

. . . .

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

الهدى» (ش٧٣)]، (قد): حرفُ تحقيقٍ مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له، «رأيتُ»: (رأى): فعل ماضٍ مبني على فتح مُقدر على آخره، مَنع من ظهوره السكونُ العارض كراهةَ توالي أربعِ مُتحركات فيما هو كالكلمةِ الواحدة، لا محلَّ له، والتاء: ضمير المتكلم فاعلٌ مبني على الضم في محلِّ رفع، «عجباً»: مفعولُ (رَأى) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، والجُملة جوابُ القَسَم المحذوف لا محلَّ لها، «مُذ»: حرف جر مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب بِمَعنى (مِن)، «أمسَا»: مجرور بـ(مُذ) وعلامةُ جره الفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ لا يَنصرِف، والمانعُ له من الصرف شَبَهُ العَلَميَّة والعدلُ، والألفُ لِلإطلاق، والجارُّ والمجرور مُتعلق بـ(رَأى)، «عَجائزاً» بِالتنوينِ لِلضرورة: بدلٌ من (عَجباً) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «مِثلَ»: صفة أُولَى لـ(عَجائزَ)، منصوبٌ [أراد: هو منصوب، أي: لفظٌ أو حرفٌ منصوب] بفتحةٍ ظاهِرة، «السَّعالي»: مضاف إليه مجرور بكسرة مُقدَّرة على الياء لِلثقل، وإضافةُ (مِثل) إلى المعرفة لا تُفِيده التعريفَ لِتَوغُّله في الإبهام، «خمسًا»: صفةٌ ثانية لـ(عَجائِز)، منصوبٌ بالفتحة، أي: مَعدُوداتٍ بهذا العَدد.

قوله: «يَأكُلنَ»: فعلٌ مضارع مبنيٌّ على السكون لاتِّصاله بِنونِ النِّسوة في محل رفع، ونُونُ النِّسوة العائدُ إلى العجائز فاعِلُه مبني على الفتح في محلِّ رفع، والجملةُ من الفعل والفاعل في محلِّ نصبِ صفةٌ ثالثة لـ(عجائز)، مِن الوصف بِالجملة بعد الوصف بالمفرَد، كقَوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨]، [ويَجوز أن تكون الجملةُ حالاً من (عجائز) لِتخصُّصها بِالوصف]، «ما»: اسمٌ موصول مفعولُ (يَأكُل) مبني على السكون في محلِّ نَصب، «في»: حرفُ جر مبني على السكونِ لا محلَّ له، «رَحلِهِنَّ»: (رَحْل) مجرور بـ(في) وعلامةُ جره الكسرة الظاهرة، والهاء: مضافٌ إليه مبني على الكسر في محل جرٍّ، والنونُ علامةُ جمعِ النِّسوة، والجار والمجرور مُتعلقٌ بفعل محذوف صلة (ما) لا محلَّ لها من الإعراب، والعائدُ إلى (ما) الضميرُ المستَتر المُنتَقل من الفعل المقدَّر إلى الجار والمجرور، والتقديرُ: (ما ثَبَت في رَحلِهِنَّ)، «هَمسًا»: صفة لِمَصدر محذوفٍ على حذف مُضاف، والتقدير: أكْلاً همساً أي: أكلاً ذا هَمسٍ، فتدبَّر! [ويَجوز كونُه منصوباً بفعلٍ مَحذوف واقع حالاً، والتقدير: يَأكلن يَهمِسْن همساً، ومذهبُ سيبويه والجمهور أنه منصوبٌ على الحال، والتقديرُ: يَأكُلْنَ هامِساتٍ].

«لا»: نافيةٌ دُعائية، «تَرَكَ»: فعل ماض مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، «اللهُ»: [لفظُ الجلالةِ] فاعلُ (تَرَك) مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، «لَهُنَّ»: اللامُ حرف جر، والهاء: ضميرٌ مبني على الضم في محلِّ جر، والنونُ علامةُ جمعِ النِّسوة، والجارُّ والمجرور متعلق بـ(تَرَك)، «ضِرسًا»: مفعولُ (تَرَكَ)، والجملةُ ابتِدائية دُعائية.

قوله: «ولا»: الواو: حرفُ عطف، (لا): حرفُ نفيٍ [أي: مُفيدٌ للدعاء أيضاً، أو هي للتوكيد فقط والدعاءُ مُستفادٌ من العطف قبلَه]، «لَقِينَ»: (لَقِيَ): فعل ماضٍ مبني على فتح مُقدر على آخرِه مَنع من ظُهوره السكونُ العارض كراهةَ تَوالي أربع مُتحركات فيما هو كالكلمةِ الوحدة لا محلَّ له [أو مبني على السكون لاتِّصالِه بالنون المذكورة، على القولَين فيه، وعلى هذا الثاني إعرابُه (يأكُلن) في البَيت قبل السابق، فليتَه

وزَعم الزَّجَّاجيُّ أنَّ مِن العَرب مَن يَبني «أمْس» على الفتحِ، وأنشدَ عليه قولَه: مُذْ أمْسَا؛ وهو وَهَمٌ، والصَّوابُ ما قدَّمناه مِن أنه مُعْرَبٌ غيرُ مُنصرِفٍ.

وزَعم بعضُهم أنَّ «أمسَا» في البيتِ فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتر، والتَّقديرُ: «مُذْ أمْسَى المَسَاءُ».

[٢ ـ المبني على الفتح]

ولَمَّا فَرَغْتُ مِن ذِكر المبنيِّ على الكسرِ، ذكَرتُ المبنيَّ على الفَتحِ، ومَثَّلْتُه بـ«أحَدَ

السُّجاعي

قوله: (وهَم) بفتح الهاء مصدر «وَهِم»؛ كـ«غَلِط» وزناً ومعنى، وأمَّا الوَهْم بإسكان الهاء فمَصدرُ وَهَمْتَ في الشَّيء - بِالفتحِ - مِن باب وَعَدَ: إذا سَبَق إلى قلبِك، وأنتَ تُريد غيرَه. أفادَه في «المِصباح».

قوله: (ذَكرتُ ... إلخ) قال الشَّنواني: الظاهرُ أنَّ عطفَ «مَثَّلتُه بِأحدَ عشر وأخواتِه» تَفسيريٌّ، وكذا يُقال في نظيرِه الآتي[١].

شفاء الصدر

التزم وجهاً واحداً أو أشار إلى الخِلاف]، ونُونُ النسوة العائدُ إلى العجائزِ فاعلُه مبني على الفتح في محلِّ رَفع، «الدهرَ»: ظرفُ زمان منصوب بـ(لَقِيَ)، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرة، «إلَّا»: حرفُ استِثناء مُلغًى، «تِعْسَا»: مفعولٌ به [لِـ](لقي) منصوبٌ بالفتحة، والجملةُ مَعطوفة على ما قبلها دُعائيةٌ أيضاً.

والمعنى: والله لقد أبصرتُ مِن أمسِ أمراً يُتعجَّبُ منه، وذلك أني رأيتُ نِسوةً كِباراً في السِّن مِثلَ الغِيلان في القُبْح، عِدَّتُهن خمسٌ، آكلاتٌ ما ثبَت في مَنزِلهن أكلاً ذا صوتٍ خَفيٍّ، لا أبقى الله لِهؤلاء النِّسوة سِنًّا يُساعِدُهُنَّ على الأكل، ولا لَقِينَ في الزمانِ إلا الهلاكَ.

والشاهد: في قَولِه: (أمس) حيث أُعربَ إعرابَ ما لا يَنصرفُ على لُغةِ بعضِ بَني تميم، وزَعم الزجاجي أنَّ مِن العرب مَن يَبني (أمسِ) على الفتح، وأنشد على ذلك: (مُذ أمْسَا)، قال المصنفُ: وهو وهمٌ، أي: غَلَطٌ، وفي «شرح الأشموني» عن «شرح التَّسهيل»: ومُدَّعاه غيرُ صحيح؛ لامتِناع الفتحِ في مَوضِعِ الرفع، ولأنَّ سيبويه استَشهد بالرجز على أن الفتحَ في (أمسَا) فتحُ إعراب، وأبو القاسم - يعني الزَّجاجيَّ - لم يَأخُذِ البيتَ مِن غير كتابِ سيبويه، فقد غَلِط فيما ذَهب إليه، واستَحقَّ أنْ لا يُعوَّلَ عليه. اهـ

وزَعم بعضُهم أنَّ (أمسَا) في البيت فعلٌ ماض وفاعِلُه مستتر يَرجِع إلى المَساء، و(مُذ) على هذا ليسَ حرفَ جر، بل ظرفُ زمانٍ في محل نصبٍ بـ(رَأى)، وجملةُ (أمسَا) وفاعلِه في محل جر بإضافة (مُذ) إليها، ورُدَّ هذا الزعمُ بأنه لو كان فِعلاً لَكُتِب بالياء لا بِالألف، ويُجابُ بأنه لا يَتوجَّه هذا الرَّدُّ إلا إذا كان كِتابتُه بِالألف مِن القائل أو بِتَعليمٍ مِنه، فتأمَّل!

---

(١) عبارةُ الشنواني بحروفها: وكذا يُقال في نظائِره. اهـ وهي الصَّحيح؛ إذ الآتي بضعةُ نظائر لا نظيرٌ واحد.

عَشَرَ» وأَخَواتِه، تَقولُ: «جَاءَنِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، ورَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، ومَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً» بِفَتحِ الكلمتَين في الأحوالِ الثَّلاثة، وكذا تَقُول في أَخواتِه، إلَّا «اثْنَيْ عَشَرَ»؛ فإنَّ الكلمةَ الأُولى منه تُعرَبُ: بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرًّا، تقولُ: «جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، ورَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، ومَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً».

وإنما لم أَستَثنِ هَذَا مِن إطلاقِ قَولي: «وأخواتِه» لأنَّني سأَذكرُ ـ فيما بَعْدُ ـ أَنَّ «اثنَين» و«اثنتَين» يُعْرَبَانِ إعرابَ المثنَّى مُطلَقاً، وإن رُكِّباً.

[٣ ـ المبني على الضَّم]

ولَمَّا فَرَغْتُ من ذِكر المبنيِّ على الفَتح، ذكَرْتُ المبنيَّ على الضمِّ، ومَثَّلْتُه بِـ«قَبْلُ، وبَعْدُ»، وأشرتُ إلى أنَّ لَهما أَرْبَعَ حالاتٍ:

إحداها: أن يكونَا مُضَافَيْنِ؛ فَيُعْرَبَانِ نَصْباً على الظرفيَّةِ، أو خَفضاً بِـ«مِنْ»، تقول: «جِئتُك قَبْلَ زيدٍ وبَعْدَهُ» فتَنصبُهما على الظَّرفيَّة، و«مِنْ قَبْلِهِ، ومِنْ بَعْدِهِ» فتَخفِضُهما بِـ«مِنْ»، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾

السُّجاعي

قوله: (بِفَتح الكلمتَين) أمَّا بِناءُ الأُولى فلِتَنزيلها منزلةَ صدرِ الاسم، أو لِوُقوع العَجزِ مَوقعَ تاء التأنيث، وكأنَّ البناء يُطلِقونه على ما يَقَع في غير الآخِر، وإلَّا فقد يقالُ: صَدرُ الكلمة وما قبل تاء التأنيثِ لا يَستَحِقَّان البناءَ[1]، وأمَّا بناءُ الثانية فلِتضمُّنِها معنَى واوِ العطف؛ لأنَّ أصل «ثلاثةَ عشَر» مثلاً: ثلاثةٌ وعَشرةٌ، ثم حُذِفت الواو قصداً لِمَزج الاسمين وجَعلِهما اسماً واحداً[2].

قوله: (فإن الكلمة الأُولى منه تُعرَب) لِوُقوع الكلمة الثانيةِ مِنه مَوقعَ النُّونِ في المثنَّى.

قوله: (إحداها) أي: أُولاها، وعَدَل عنه دَفعاً من أول الأمر لِتَوهُّمِ سؤالِ الترجيحِ بلا مُرجِّح[3].

قوله: (أو خفضاً بِـ«من») اختَصَّت بذلك لِكونها أمَّ الباب، ولكلِّ باب أُمٌّ تَختص بِخاصة

(١) أي: ليكونَ المنزل منزلتَهما كذلك. (ش)

(٢) زاد عليه (ش): وقولُك: (قبضت ثلاثةً وعشرة) يَحتمل وجهَين، أحدهما: أنك قبضتَهما دُفعةً واحدة، والثاني: أنك قبضتَهما في دُفعتَين، فلمَّا أرادوا أن يَنصُّوا على المعنى الأول ركَّبوا فقالوا: (قبضتُ ثلاثةَ عشرَ). هذا سبب التركيب.

(٣) قاله (ش).

[الجاثية: ٦]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠]، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ﴾ [القصص: ٤٣].

الحالة الثانية: أن يُحذَفَ المضافُ إليه، ويُنْوَى ثُبوتُ لَفْظِهِ؛ فيُعرَبانِ الإعرابَ المذكورَ، ولا يُنَوَّنانِ لنيَّة الإضافة، وذلك كقولِه:

٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةٍ ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

الروايةُ بخفض «قَبْل» بغيرِ تَنوينٍ، أي: ومِن قبلِ ذلك، فحَذَف «ذلك» مِن اللَّفظ، وقَدَّرَهُ ثابتاً، وقرأ الجَحْدَرِيُّ، والعَقِيليُّ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]

السُّجاعي

دُون أخواتِها، قال الرضيُّ: و«مِن» الداخِلةُ على الظُّروف غيرِ المتصرفة أكثرُها بمعنَى في؛ نحو: جِئتُ مِن قبلك ومِن بَعدِك ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، وأمَّا «جِئتُ مِن عندك»، و﴿هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ﴾ [آل عمران: ٣٨]، فلابتداءِ الغايةِ[١]، وقال ابنُ مالك: إنَّ «مِن» الداخِلةَ على «قَبل وبعد» وأخواتِهما زائدةٌ. اهـ (ش)[٢].

قوله: (كل مَولى قَرابة) المرادُ بالمَولى هنا ابنُ العمِّ؛ قالُوا: والمعنَى: نادَى كلُّ ابنِ عمٍّ قرابةِ قرابَتَه[٣] لِيُعِينوه فيما هو فيه من حُزْنٍ ونازِلة، فما أجابُوه لِدُعائه، وظاهرُ هذا أنَّ «مَولى» مضافٌ لـ«قَرابةٍ»، ومَفعولُ «نادى» مَحذوفٌ، و«مَولى» الثاني بدلٌ من ضمير «عليه» وقُدِّم لِلضَّرورة.

شفاء الصدر

[٤] - ومِن قَبلِ نادى كلُّ مَولى قرابة ... فما عطفتْ مَولًى عليهِ العَواطِفُ

مِن الطويل.

(المولَى) هنا: ابنُ العَم أو مُطلقُ قَريب، و(القَرابة): في الأصل مصدرٌ، وتُطلَق على الأقارِب، و(عَطَفتْ): ثَنَتْ [مخففاً ومُشدداً] وأمالَتْ، و(العواطِف): جمعُ عاطِف [الأولى: جمع عاطِفة، وهي الخَصْلةُ التي تَحمِل الإنسان على الشَّفقة . . . إلخ]، والمرادُ بها الأمورُ المقتضِية لِلحُنُوِّ والشَّفَقة كالمُرُوءة، والصَّدقة، والصِّلة، ولِينِ الكلام، و(المولَى) الأولُ: المنادِي بكسرِ الدال، والثاني: المنادَى بِفتحها.

قولُه: «ومِن قبلِ»: الواو بحسَب ما قبلها، (مِن): حرف جر، (قبلِ): مجرور بـ(مِن) وعلامةُ جره الكسرة الظاهرة، و(قبل) بِلا تنوين لِنِية ثبوتِ لفظِ المضاف إليه، أي: مِن قبلِ ذلك، فحَذف (ذلك) مِن اللفظ وقَدَّره

(١) «شرح الكافية» (١/ ٤٩٥).

(٢) ويس (١/ ٥٩).

(٣) كذا في جميع النُّسخ المخطوطة والمطبوعة، ويُؤيِّده ما سيأتي في كلامِه من جرِّ «قرابةٍ» المذكور وادِّعاء حذف مفعولِ «نادى»، ولولاه لضَرَبنا ههنا على لفظِ «قرابة» الأول كما في قُدمى النُّسَخ المخطوطة.

بالخَفضِ بغير تَنوين، أي: مِن قَبْلِ الغَلَبِ ومِن بَعْدِهِ، فحُذف المضافُ إليه، وقُدِّرَ وُجودُهُ ثابتاً.

الحالة الثالثةُ: أن يُقْطَعا عن الإضافةِ لفظاً، ولا يُنْوَى المضافُ إليه؛ فيُعرَبان أيضاً الإعرابَ المذكورَ، ولَكنهما يُنَوَّنَانِ؛ لأنهما حِينئذٍ اسمانِ تامَّانِ، كسائرِ الأسماءِ النَّكِرات؛ فتَقولُ: «جئتُكَ قَبْلاً وبَعْداً، ومن قَبْلٍ ومِن بَعْدٍ»، قال الشاعرُ:

السُّجاعي

وفي بعض شُروح «التَّسهيل»: أن «قَرابة» مَفعولُ «نادى»، و«العواطِف» فاعلُ «عَطَف»، و«مولًى» مَفعوله، وهو واقعٌ على «قَرابة»، والضمير المجرور بـ«على» عائدٌ على «كُل». اهـ

واعتُرِض بأن صوابَه أن يقولَ: «ذا قَرابةٍ»، كما قال الشاعرُ: [البسيط]

وذُو قَـرابـتِـه فـي الـحـيِّ مَـسـرُورُ[1]

شفاء الصدر

ثابتاً، والجار والمجرور متعلِّق بـ(نادَى)، «**نادَى**»: فعلٌ ماض مبني على فتحٍ مُقدر على الألف مَنع من ظهوره التعذرُ لا محلَّ له من الإعراب، «**كلُّ**»: فاعلُ (نادَى) مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، «**مولًى**» بالتنوين: مضافٌ إليه مجرور بِكسرة مقدرة على الألف مَنع مِن ظهورها التعذرُ، «**قرابةً**»: مفعولُ (نادَى) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، أو بِغير تنوين [أي: مَوْلَى] مضافٌ لِـ(قرابة) [و(قرابة)] مجرورٌ بكسرة ظاهرة في آخِره، ومفعولُ (نادى) على هذا محذوف تقديرُه (قَرابتَه)، «**فما**»: الفاء: حرفُ عطف، (ما): نافيةٌ، «**عَطفتْ**»: (عَطَفَ): فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، والتاءُ علامةُ التأنيث، «**مولًى**» بالتنوين: مفعولُ (عَطَف) مقدم منصوبٌ بفتحة مُقدَّرة على الألف المحذوفةِ لالتقاء الساكنَين، مَنع من ظهورها التعذرُ [وأعرَبه بعضُهم بدلاً من ضمير الغائب في (عليه)، وبعضُهم حالاً منه، والأول أصحُّ وأقيَس]، «**عليه**»: جار ومجرور متعلقٌ بـ(عَطَفَ)، «**العواطفُ**»: فاعلُ (عَطف) مؤخر مرفوع بالضمة، والجملةُ معطوفةٌ على جملةِ (نادَى).

والمعنى: نادى كلُّ قريبٍ أقاربَه مِن قبلِ ذلك لِيُعِينوه فيما حَلَّ به مِن الشَّدائد، فما أمالتِ الأمورُ المقتَضيةُ للعطف والشَّفقة عليه أحداً منهم، وما رَحِمه أحدٌ منهم، ولا أَجابه لِندائه.

---

(١) عجزُ بيت من جُملة أبيات نَسبُوها لِعنبر بنِ لَبيد العُذري، ولها قِصَّة أوردَها الحَريري في «دُرَّة الغوَّاص» (ص ٢٤٩-٢٥٠) عند كلامِه على مسألة المحشِّي هنا فقال: أورد أبو بكر محمدُ بن أبي القاسم الأنباريُّ هذا البيتَ في مَساقِ حكايةٍ هي مِن طُرَف الأعاجيبِ وعِبَر التَّجاريب؛ فرَوى بإسنادِه إلى هِشام بن الكلبيِّ قال: عاش عُبيد بن شرية الجرهميُّ ثلاثمائة سنة، وأدرك الإسلامَ فأسلم، ودَخل على معاويةَ بالشام وهو خليفةٌ، فقال له: حَدِّثني بأعجَبِ ما رأيتَ، فقال: مَررتُ ذات يوم بِقوم يَدفنون ميتاً لهم، فلمَّا انتهيتُ إليهم، اغرَورقتْ عَينايَ بِالدموع، فتَمثَّلتُ بِقول الشاعر:

يـا قَـلـبُ إنَّـك مِـنْ أسـمـاءَ مَـغـرُورُ ... فـاذكُـرْ وهـل يَـنـفَـعَـنْـكَ الـيـومَ تَـذكـيـرُ؟
قـد بُـحـتَ بِـالـحُـبِّ مـا تُـخـفِـيـه مِـن أحـدٍ ... حـتَّـى جَـرَتْ لَـك إطـلاقـاً مَـحـاضِـيـرُ =

٥ - فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

السجاعي

قُلتُ: هذا الاعتِراضُ مَدفوعٌ بأمرَين:

الأولُ: أنَّ هذا لا يَأتي على جرِّ «قَرابة».

الثاني: أنَّه على تَسليمِ المَنع، فالبيت يُحتَجُّ به على أنه يقالُ: «قَرابة» بِلا «ذا»؛ إذ هو مِن كلام العرب، وحِينئذٍ فاقتِصار بعضهم على أنه لا يُقالُ إلَّا: «ذو قرابتِه» مبنيٌّ على المشهُور[1]. تأمَّل!

ثم رأيتُ في كتابِ «المُغرِب»[2] ما يُؤيِّد ذلك، فإنه قال ما نصُّه: قولُهم في الوَقف: لو قال: «على قَرابَتي» تَناولَ الواحدَ والجمعَ، صحيحٌ؛ لأنَّها في الأصل مَصدرٌ؛ يُقال: هو قَرابتي، وهُم قَرابَتي؛ على أن الفصيحَ «ذُو قَرابتي» لِلواحد، و«ذَوَا قَرابَتي» لِلاثنَين، و«ذَوُو قَرابَتي» لِلجَمع. اهـ[3]

قوله: (فساغ لِيَ الشرابُ) أي: سَهُل لي الشرابُ، والواو في قولِه: «وكُنتُ قَبلاً» لِلحال، و«أَغَصُّ» بفتح الهمزة مُضارع غَصَّ مِن باب عَلِمَ؛ أي: أَشرَقُ، و«الفُراتُ» العَذبُ السائِغ،

شفاء الصدر

والشاهد: في (قبلِ) حيث حُذف المضاف إليه، ونُوِيَ لفظُه، فأُعرِب مِن غير تَنوين؛ لأنَّ المَنويَّ كالثابت [وقيل: الأصلُ: ومِن قبلي، فحُذفت الياء وبقيت الكسرةُ دليلاً عليها، فلا شاهدَ فيه].

[٥] - فساغَ لِيَ الشَّرابُ وكنتُ قَبلاً أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُراتِ

مِن الوافر. كان لِلشاعر [وهو يَزيدُ بن الصَّعق] ثأرٌ فأدرَكه، فقاله.

= فَلستَ تَدرِي وما تَدرِي أعاجِلُها أدنَى لِرُشدِكَ أم ما فِيه تأخِيرُ؟
فاستَقدِرِ اللهَ خيراً وارضَيَنَّ بِه فَبَينَما العُسرُ إذْ دارَتْ مَياسِيرُ
وبَينَما المَرءُ في الأحياءِ مُغتَبِطٌ إذْ صارَ في الرَّمسِ تَعفُوه الأعاصِيرُ
يَبكِي الغَرِيبُ عَليهِ لَيس يَعرِفُه وذُو قَرابَتِه في الحَيِّ مَسْرُورُ

قال: فقال لي رجلٌ: أتعرِف مَن يقولُ هذا الشعر؟ قُلتُ: لا، قال: إنَّ قائلَه هذا الذي دَفَنَّاه الساعةَ، وأنتَ الغريبُ الذي يَبكي عَليه ولَستَ تَعرفُه، وهذا الذي خَرَج مِن قبرِه هو أَمَسُّ الناسِ رَحِماً به، وأسرُّهم بموتِه. اهـ

(١) في أكثر النُّسخ الخطية: «على المشهور مبنيٌّ على المشهور»، وضُرب في نُسخة على أول العِبارة، والظاهر أن تكرارَها سهوٌ من النُّسَّاخ.

(٢) هو كتاب «المُغرِب في تَرتيب المُعرِب» لأبي الفَتح ناصِر بن عبد السيد أبي المكارم، بُرهانِ الدين الخوارزمي المُطَرِّزي المتوفى سنةَ (٦١٠هـ)، اختَصر به كتابَه المسمى «المُعرِب»، وقد عُنِيَ فيه بشرح غريبِ الألفاظ الواردةِ في كُتب الفقه الحَنفي، مع تَذييلِه بِذِكر ما وَقع في أصل «المُغرب» من حُروف المعاني وتَصريف كلماتٍ مُتفاوِتة المباني، وشيءٍ مِن مسائل الإعراب بلا إسهابٍ ولا إغراب، كما قال في مُقدِّمته.

(٣) «المُغرب» (ص٣٧٦).

وقرأ بَعضُهم: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ بالخفضِ والتَّنوينِ.

السُّجاعي

ويُروَى: بِالماء الحَميم؛ أي: البارِد، ويُطلَق على الحارِّ، فهو مِن الأضداد، وليس هذا الثاني مُراداً، فالأنسَبُ[1] الفُرات، وهذا كنايةٌ عن تَهنئتِه[2] وراحةِ نَفسِه بِما حَصل له من أخذِه الثأرَ، فإنَّ الشاعر كان له ثأرٌ، فلَمَّا أخذَه أنشد البيت، وهو مِن الوافر. والشاهدُ فيه: نَصبُ «قَبلاً»، فقد حَذف المضافَ إليه، ولم يَنْوِه.

شفاء الصدر

(ساغَ): سَهُل، و(الشرابُ): المراد به الخمرُ، و(أغَصُّ) بفتح الهمزة والغين المعجَمة: أَشرَق، و(الفُرات): العَذْب.

قوله: «فَساغ»: الفاء: بحسَب ما قبلها، وقيل: روايةُ الفاء خطأ [قالَه البغدادي في «الخزانة» بعد أن أنشد أبياتاً خمسةً آخرُها هذا]، وإنما الروايةُ بالواو العاطفةِ على جملةٍ قبل هذا [وهي:

فَنِمْتُ اللَّيلَ إذْ أوقَعْتُ فِيكُمْ قَبائلَ عامرٍ وبَني تَميمِ

ورواية البيت الشاهد: (بالماء الحميمِ)، فلا إشكالَ].

(ساغَ): فعل ماض مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، «لي»: اللام: حرفُ جر، والياءُ: ضمير المتكلم مبني على الفتح في محل جرٍّ بها، والجار والمجرور متعلّق بـ(ساغَ)، «الشرابُ»: فاعلُ (ساغَ) مرفوع بالضمة الظاهرة، «وكُنتُ»: الواو لِلحال، (كنتُ): (كان) فعل ماضٍ ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبرَ، مَبني على فتح مُقدَّر على آخِره، مَنع مِن ظهوره السكونُ العارض كراهةَ تَوالي أربعِ مُتحركات فيما هو كالكلمة الواحدةِ لا محلَّ له من الإعراب، التاءُ: اسمها مبنيٌّ على الضمِّ في محل رفع، وأصلُ (كُنتُ): كَوَنْتُ بِفتحاتٍ، سُكِّن آخرُ الفعل كراهةَ توالي أربع متحركات ... إلخ، ثم قُلبت الواو ألفاً لِتَحركها وانفتاحِ ما قبلها، ثم حُذفت الألف لِدفعِ التقاء الساكنَين، ثم ضُمت الكاف لتدلَّ على أن عين الكلمة واوٌ، «قبلاً»: ظرفُ زمان مُتعلق بـ(كانَ) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «أكادُ»: فعل مضارع من أفعال المقارَبة يَرفع الاسم ويَنصب الخبر، مرفوعٌ بالضمة الظاهرة لِتَجرُّدِه، واسمُه مستتر وجوباً تقديره: أنا، «أَغَصُّ»: فعل مضارع مرفوعٌ لِتَجردِه من الناصب والجازم بِالضمة الظاهرة، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ مِن الفعل والفاعل في محل نصب خبر (أكاد)، والرابطُ الفاعلُ، وجملةُ (أكادُ ... إلخ) خبرُ (كان) في محلِّ نصب، والرابطُ الاسم، وجملةُ (كانَ) واسمِها وخبرها في محلِّ نصب حال من ضمير المتكلِّم المجرورِ باللام، «بالماء»: جار ومجرور متعلق بـ(أغَصُّ)، «الفُراتِ»: صفة (الماءِ) مَجرور بالكسرة الظاهرة.

والمعنى: لَمَّا أدركتُ ثاري سَهُل دخولُ الخمر في حَلقِي مع صُعُوبته، وقد كنتُ في زمانٍ سابق قريباً من أنْ أَشرَقَ بالماء العَذب مع سُهُولة ابتِلاعه، وهذا كِنايةٌ عن راحةِ نَفسِه بأخذ الثَّار.

---

(١) كونُ الحَميم من الأضداد لا يُنتج كون الفُرات هو الأنسبَ، بل الصحيحُ النظرُ إلى الرواية؛ فإنْ صح أنها الحميم بمعنى البارد كما قال جماعةٌ فهو الأنسَبُ لا ما عَدَاه.

(٢) في بعض النُّسخ: تهنئة.

الحالةُ الرابعة: أنْ يُحذَفَ المضافُ إليه، ويُنْوَى مَعناهُ دون لَفظه، فَيُبْنَيان حينئذٍ على الضمِّ، كقراءةِ السبعة: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾.

وقَولي: «وَأَخَوَاتِهما» أردتُ بِه أسماءَ الجهاتِ الستِّ، وأَوَّلُ، ....

السُّجاعي

قوله: (**فيُبنَيانِ حينئذٍ على الضم**) قال الحَوفيُّ[1]: وإنما يُبنَيان على الضمِّ إذا كان المضافُ إليه مَعرفةً؛ أمَّا إذا كان نكرةً، فإنهما يُعرَبان؛ سَواءٌ نويتَ مَعناه أم لا[2].

قال بَعضُهم: ولعلَّ الفَرْقَ أنَّه إذا كان المضاف إليه معرفةً كان مُتَعيِّناً، وهو جُزئيٌّ، فكانَا شَبيهَين بالحُروف في الاحتِياج[3]، بِخلاف ما إذا كان نَكرةً، فلم يُوجَد التَّعيِين، فبَقِيَا على الأصل في الأسماءِ من الإعراب.

قوله: (**السِّت**) بِالجر نعتٌ لِـ«الجهات»، أو بدلٌ، أو عطفُ بَيان، وليس نعتاً لـ«أسماء»؛ لأنَّ أسماءَ الجهات أكثرُ. اهـ (ش).

قوله: (**وأوَّل**) لـ«أوَّل» استِعمالان:

أحدُهما: أن يكونَ صِفةً؛ أي: أفعلَ تفضيلٍ بِمعنى الأسبَقِ، فيُعطى حُكمَ أفعلِ التَّفضيل مِن مَنع الصرف، وعدمِ تَأنيثِه بالتاء، ودُخولِ «مِن» عليه؛ نحو: «هذا أولُ مِن هذَين، ولَقِيتُه عاماً أولَ».

والثاني: أن يكون اسماً، فيكون مَصروفاً؛ نحو: «لَقِيتُه عاماً أولاً»، ومنه: «ما لَه أَوَّلٌ ولا آخِرٌ»؛ قال أبو حيانَ: وفي مَحفوظي أنَّ هذا يُؤنَّث بالتاء ويُصرَف، فيُقال: «له أَوَّلةٌ وآخِرَةٌ» بِالتنوين[4].

شفاء الصدر

والشاهد: في قولِه: (قبلاً) حيث أُعرب ونُوِّنَ لِحَذف المضاف إليه، ولم يُنْوَ لفظُه، ولا مَعناهُ، ويكونُ حينئذٍ نكرةً تامَّةً كسائرِ النَّكرات بمعنى زمانٍ سابِق ومُتقدِّم، ولا يُنوَى تقدُّمٌ على شيء مُعين، بل المرادُ مطلقُ التقدم، فتأمَّل!

---

(١) هو عليُّ بن إبراهيم أبو الحَسن الحَوفي، نَحوي مِن العُلماء باللُّغة والتفسير، من أهل الحَوْف (بمصر)، مِن كُتبه «البُرهان في تفسير القرآن» كبير جدًّا، و«الموضح» في النَّحو، و«مُختَصر كتاب العين». تُوفي سنة (٤٣٠هـ). «الأعلام» (٤/ ٢٥٠).

(٢) يس (١/ ٦٠).

(٣) بعده في غالب النُّسخ الخطية: «إلى مشابهتهما لِلحروف فبقيا ... إلخ»، وقد ضُرب على العبارة في نُسخة، وكُتِب في هامش أخرى: الأولى إسقاط العبارة من عند قولِه: «في الاحتياج» إلى آخِر المَقول.

(٤) انظر: «ارتشاف الضرب» (٥/ ٢٣٣٣).

ودُونُ، ونحوَهُنَّ، قال الشاعرُ:

٦ - لَعَمْرُكَ ما أَدرِي - وَإِني لأوْجَلُ - عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

السُّجاعي

وبَقي له استِعمالٌ ثالِث، وهو: أن يكون ظرفاً؛ كـ«رأيتُ الهلالَ أوَّلَ الناسِ» أي: قَبلهم؛ قال ابنُ هشام: وهذا هو الذي إذا قُطِعَ عن الإضافة بُنِيَ على الضَّم؛ كما أفاده الشيخُ يس[(١)]، وقد نَظمتُ ذلك فقُلتُ: [الطويل]

وَ(أَوَّلاً) امنَعْ صَرْفَه مِثْلَ (أَسْبَقٍ) لِوَصفٍ ووَزْنِ الفِعْلِ يا صاحِ فَاعْلَمَا

وصِفْهُ بِصَرْفٍ إنْ أَتى اسْماً وأَنِّثَنْ ويَجْرِي كـ(قَبْلٍ) إنْ يَكُنْ ظَرْفاً افْهَمَا

قوله: (ودُون) هو ظرفُ مكان اسمٌ لأدنى[(٢)] مكانٍ باعتِبار مكانِ المضافِ إليه؛ كقولِك: «جَلستُ دُونَ زيدٍ»، ثم استُعمل في الرُّتَب المتَفاوِتة[(٣)]؛ كـ«زيدٌ دُونَ عَمرٍو»، ثم في مُطلَق التجاوُزِ عن الحُكم إلى آخَرَ[(٤)]، نحو: «فَعلتُ بِزيد الإكرامَ دونَ الإهانةِ»، أو عن محكومٍ عليه إلى آخَرَ؛ نحوُ: «أكرمتُ زيداً دُونَ عَمرٍو». اهـ (ش)[(٥)].

قوله: (ونحوَهنَّ) منه: «عَلُ، وحَسْب» بسكونِ السين.

قوله: (لَعمرُك ما أدري . . . إلخ) قائله: مَعنُ بن أوس، وكان مُتزوجاً بأختِ صديقٍ له، فطَلَّقها، فأقسم أن لا يُكلِّمَه، فقال قصيدةً من الطويل يَستعطِفُه، أولُها هذا البيتُ، ومنها:

شفاء الصدر

[٦] - لَعَمْرُكَ ما أدري وإِنِّي لَأَوجلُ على أَيِّنا تَغدُو المَنيَّةُ أَوَّلُ

من الطَّويل [وقائله معنُ بن أَوْس].

(العَمْر): بالفتح في القَسَم، وبالفتح والضمّ في غيرِه، فيَتعيَّن هنا الأولُ، أي: الحياةُ والبقاءُ، و(الوَجَل) بفتحتين: الخوف، و(تَغدُو) بالغين المعجَمة أي: تأتي في الغُدْوة، والمراد مُطلَق الإتيان والطُّرُوّ، وبالعين المهملة من العَدْوِ أي: تتعدَّى وتَسطُو، و(المَنِيَّة): الموت.

قوله: «لَعمرُكَ»: اللامُ: لام الابتداء، (عَمْرُ): مبتدأٌ مرفوع بالضمة الظاهرة، والكافُ: مضاف إليه مبني على الفتح في محلِّ جر، والخبرُ محذوف وجوباً تقديره: قَسَمِي، «ما»: نافيةٌ، «أدري»: فعلٌ مضارع مرفوع بضمة مُقدرة على الياء للثقل، والفاعلُ مُستتر وجوباً تقديرُه: أنا، «وإنّي»: الواو حرفُ اعتِراض [ويَجوز أن تكونَ حالية]، (إنَّ): حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، والياء: اسمُها مبني على السكون في محل

(١) في «حواشِي الألفيّة».

(٢) أي: أقرَب.

(٣) أي: في الرُّتبة المَفضولة؛ تَشبيهاً لِلمَعقول بِالمَحسوس.

(٤) في بعض الطبعات: «إلخ» بدلَ «إلى آخرَ»، وهو خطأ من تصرُّف النُّسَّاخ.

(٥) ويس (١/٥٨).

السُّجاعي

إذا أَنْتَ لم تُنْصِفْ أخاكَ وَجَدْتَه على طَرَفِ الهِجْرانِ إنْ كان يَعْقِلُ
ويَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِن أنْ تَضِيمَهُ إذَا لم يَكُنْ عنْ شَفْرةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ

و«المزحَل» بالزاي والحاء المهمَلة: مصدرٌ بمعنى الزُّحُول؛ أي: البُعد؛ أي: لَعمرُك قَسَمي، فهو مُبتدأ خبره مَحذوف، و«أوجَلُ» مُضارع «وَجِلْتُ» بمعنى خِفتُ. كذا يُؤخَذ من «العَيني»[(١)]، واعتُرِض[(٢)] بأنَّ «أوجَل» اسمُ تفضيل لا فِعلٌ.

ومَوضعُ «على أيّنا» نَصبٌ؛ لأنَّه مَفعولُ «أدري»، وجملةُ «وإني لَأوجَلُ» اعتراضٌ، وقيل: «على» مُتعلِّق بـ«تَغْدُو»، و«تَغدُو» بالغين المعجَمة[(٣)] كما ضبَطه العَيني والبُهُوتي[(٤)] والشَّنواني، و«المَنيَّة» فاعِل.

والشاهدُ في «أوَّلُ» حيث بُني على الضم لِقَطعِه عن الإضافة مع نِيَّة معنَى المضاف إليه دُون لَفظِه؛ أي: أولَ كلِّ شيء، أو أولَ الوقتِ، أو أولَ الساعةِ. وحاصلُ المعنى: وبَقائِك أو وَحياتِك ما أَعلَم أيُّنا يكونُ أقدَمَ مِن الآخَر في غُدُوِّ الموتِ عليه، وإني خائفٌ مُترقِّب.

شفاء الصدر

نصبٍ، «لَأوجل»: اللام: لامُ الابتداء، وتُسمى اللامَ المزحلَقةَ، (أوجَلُ): اسمُ تفضيلٍ ليس على بابِه فيما يَظهر [لأن مُراده: وإني لَوَجِلٌ أي: خائفٌ، ولم يُرِد التَّفضيلَ على غيره]، خبرُ (إنَّ) مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، أو فعلٌ مضارع وفاعلُه مُستتر وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ في محل رفع خبر (إنَّ)، «على أيِّنا»: (على): حرف جر، (أيِّ): اسمُ استِفهام مجرورٌ بـ(على) وعلامةُ جره الكسرةُ الظاهِرة، و(نا): مضافٌ إليه مبني على السكون في محل جر، والجارُّ والمجرور متعلق بـ(تَغدُو)، «تَغدُو»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدَّرةٍ على الواو مَنع من ظُهورها الثقلُ، «المنيةُ»: فاعلُ (تَغدُو) مَرفوع بالضمة الظاهرة، وجملةُ (تَغدو ... إلخ) في محل نَصبٍ سَدَّتْ مَسدَّ مفعولَي (أدري) المعلَّقة بالاستفهام، وجملةُ (ما أدري ... إلخ) جوابُ القَسَم، وجملةُ (وإني لَأوجَلُ) اعتِراضيةٌ لا محلَّ لها من الإعراب [أو في محلِّ نَصب حال من فاعلِ (أدري)]، «أولُ»: ظرفُ زمان مُتعلِّق بـ(تَغدُو) مبنيٌّ على الضم في محل نصبٍ.

(١) انظر: «المقاصد النَّحوية» (٣/ ١٣٥١-١٣٥٢).
(٢) وجهُ الاعتراض غير ظاهر، بل احتمالُ الفعلية أقوى.
(٣) وضبَطه بعضُهم بالعين المهملة.
(٤) هو مُحمَّد بن أحمدَ بن علي البُهوتي، الشهير بالخَلْوَتي، المِصري، فقيه حَنبلي، وهو ابنُ أختِ شيخِ الحنابِلة العلّامة منصورِ بن يونس البُهوتي صاحبِ «كشّاف القِناع» و«الرَّوض المُربع» وغيرِهما، له «تحريراتٌ» على «الإقناع» وعلى «المُنتهى» في الفِقه، و«كشفُ اللِّثام عن شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»، و«حاشِية على شرح الأشموني لِلألفيَّة» وغيرُ ذلك. تُوفي سنة (١٠٨٨هـ).

وقال آخَرُ:

٧ - إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ ... لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

السُّجاعي

قوله: (مِن وراءُ وراءُ) بضمِّ الهمزة فِيهما، والثاني تَوكيدٌ للأول.

شفاء الصدر

والمعنى: وحَياتِك ما أعلَم أيُّنا يَسْطُو ويَطرأُ الموتُ عليه قبلَ الآخَر، وإني خائِفٌ مُترقِّب، أي: لا أعلَم جوابَ هذا الاستِفهام.

والشاهد: في قولِه: (أولُ) حيث حُذف المضاف إليه ونُوِيَ معناه فبُنِيَ على الضم، أي: أولَ الآخَر [كذا في الأصل]، وفي عبارة الأصل: [لعلَّه أراد: وفي عبارةِ البغدادي: الأصل:] أولَ أوقاتِ عَدوها [بالعين على الرواية الثانية، و(غُدُوِّها) بالغين على الأُولى]، وبُني (أولُ وقبلُ وبعدُ) وأخواتُها في حالةِ حذف المضاف إليه ونيَّةِ معناه لِشَبهها بأحرفِ الجواب في الاستِغناء عمَّا بعدها، وكان البناءُ على حركةٍ لِدَفع التقاءِ الساكنَين، أو لِلدلالة على طُرُوِّ البناء، وكانت ضمةً جَبراً لِفَوات الإعراب بأقوى الحركات.

[٧] - إذا أنا لم أُومَنْ عليك ولم يَكُنْ ... لِقاؤُك إلَّا مِن وراءُ وراءُ

من الطويل [لِعُتَيِّ بن مالك].

(أُومَن): بضم الهمزة ممدودةً وبِميم مفتوحة، و(اللِّقاء): الملاقاةُ، و(الوَراء): ضدُّ الأمام.

قوله: «إذا»: ظرفٌ للزمان المستقبَل مُضمَّنٌ معنى الشرط، مَبني على السكون في محل نصب بالشرطِ أو الجوابِ، **«أنا»**: نائب فاعل فعلٍ محذوف يُفسِّره المذكورُ، والتقديرُ: (إذا لم أُومَن أنا)، كان مستتراً، فلَما حُذف الفعل بَرَز، والجملةُ من الفعل ونائبِ الفاعل شرطُ (إذا) لا محلَّ لها من الإعراب على أنَّ العامل في (إذا) الشرطُ، وفي محلِّ جر على أنَّ العامل فيها الجوابُ، **«لم»**: حرفُ نفي وجزم وقلب لا محلَّ له، **«أُومَنْ»**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزومٌ بـ(لم) وعلامةُ جزمه السكون، ونائبُ الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ مُفسِّرة لا محلَّ لها من الإعراب، **«عليك»**: جار ومجرورٌ مُتعلق بـ(أُومَن)، **«ولم»**: الواو: حرفُ عطف، (لَم): حرفُ نفي وجزمٍ وقلب لا محلَّ له، **«يَكنْ»**: فعل مضارع مُتصرف من (كان) الناقصةِ [ويَجوز أن يكون مِن (كان) التامة] يَرفَع الاسم ويَنصب الخبر، مجزومٌ بـ(لم) وعلامةُ جزمه السكون، وأصلُه (يكونُ) بالرفع، دَخل الجازم فسُكن آخِر الفعل، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحُذفت الواو لِدَفعِ التقاء الساكنَين فصار: يَكُنْ، **«لِقاؤُك»**: اسم (يَكُن) [أو فاعلٌ على كونها تامة] مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، ومضافٌ إليه مبني على الفتح في محل جر، **«إلَّا»**: أداةُ استثناء [أي: مُلغاة] حرفٌ لا محلَّ له، **«مِن»**: حرف جر لا محلَّ له، **«وَراءُ»**: ظرفُ مكان مبني على الضم في محل جرٍّ بِـ(مِن)، والجارُّ والمجرور متعلق بمحذوف خبر (يكنْ) [على كونها ناقصة، أو بمحذوفٍ حال من الفاعل على كونها تامَّة]، **«وَراءُ»** الثاني: توكيد للأول مبنيٌّ على الضم في محل جر، وجوابُ الشرط إن لم يكنْ في القصيدة فيُقدَّر بِنحو: (فلا خيرَ في صُحبتِك).

والمعنى: إذا لم يَأمَنِّي عليكِ [بكسر الكاف خطاباً لِلمُؤنث على ما يَظهَر] وليُّ أمرِك ولم تَكُن مُلاقاتُكِ

[٤ ـ المبني على السُّكون]

ولَمَّا فَرَغتُ مِن ذِكر المبنيِّ على الضمِّ، ذَكَرْتُ المبنيَّ على السُّكون، ومَثَّلتُه بـ«مَنْ، وكَمْ»، تقولُ: «جاءَني مَنْ قَامَ، ورَأَيْتُ مَنْ قَامَ، ومَرَرْتُ بمَنْ قَامَ»، فتَجدُ «مَنْ» مُلازمَةً لِلسكونِ في الأحوال الثلاثةِ، وكذا تَقُول: «كَمْ مالُكَ، وكَمْ عَبْداً مَلَكْتَ، وبِكَمْ دِرْهَم اشتريتَ؟»، فـ«كمْ» في المثالِ الأول في مَوضِعِ رفعٍ بِالابتداء عند سِيبويه، وعلى الخبريَّةِ عند الأخفشِ، وفي الثاني في مَوضِعِ نصبٍ على المفعُوليَّة بِالفعل الذي بَعدها، وفي الثالث في مَوضِعِ خفْضٍ بِالباء، وهي ساكنةٌ في الأَحوالِ الثَّلاثةِ كما تَرى.

ولَمَّا ذكَرتُ المبنيَّ على السُّكون مُتأخراً، خَشِيتُ مِنْ وَهْمِ مَنْ يَتوهَّم أنَّه خِلافُ الأَصْلِ؛ فدَفعتُ هذا الوهمَ بِقَوْلي: «وهو أَصلُ البِناء».

السُّجاعي

قوله: **(في موضع رفعٍ بِالابتِداء عند سِيبويه)** قال في «المُغني»: ووَجهُه أن الأصلَ عدمُ التقديم والتأخير، وأنهما شَبِيهان بِمعرفتَين تأَخَّرَ الأخَصُّ منهما، ويَتَّجِه عندي جوازُ الوجهَين إعمالاً لِلدَّليلَين[1].

قوله: **(وهو أصلُ البِناء)** أي: لِخِفته، ولِكَونه عدماً، والعدمُ هو الأصلُ في الحادِث، وإنما قُدِّم المبنيُّ على حركة لِشَرفها؛ لِكونها وُجودية، وقُدِّم المبنيُّ على الكسر؛ لأنَّه أبعَدُ الحركات عن الإعراب وأقربُها إلى أصلِ البناء؛ لأنَّه لا يُوهِم إعراباً؛ إذ لا إعرابَ إلَّا مع التَّنوين، أو ما عاقَبَه[2]، ثم المبنيُّ على الفتح؛ لأنَّه أكثَرُ مِن المبني على الضمِّ، ولأنَّه أخفُّ منه.

شفاء الصدر

معي إلا بِغاية السِّر والخَفاء، فلا خيرَ في صُحبتِك.

والشاهد: في قوله: (وَراءُ وَراءُ) حيث بُنِيَا على الضم لِحذف المضاف إليه ونِيَّةِ مَعناه، أي: وراءَ وَلِيِّ أمرِك، فتدبَّر!

(١) «مغني اللَّبيب» (ص٥٨٩)، وقد نَقَله (ش) وعنه أخذه المُحشي.

(٢) أي: مِن لام أو إضافةٍ؛ أراد أنَّ الكسرة لا تكونُ إعراباً إلَّا بِاقتران التَّنوين أو ما يَقُوم مَقامَه بها، وأمَّا الضمةُ والفتحة فقد تكونانِ إعرابَين فيما لا يَنصرِف، مِن غير أن يَصحَبَهما أحدُ الأمرَين المذكورَين، نحو: «جاء عُمرُ، ورأيتُ عُمرَ»، وهذا ظاهر.

[أقسام الفِعل وعلاماتها]

ص - وأَمَّا الفِعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

ماضٍ، وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وبِنَاؤُهُ عَلَى الفَتْحِ، كَـ«ضَرَبَ»، إِلَّا مَعَ وَاوِ الجَماعَةِ، فَيُضَمُّ كَـ«ضَرَبُوا»، أَوِ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَحَرِّكِ، فَيُسَكَّنُ كَـ«ضَرَبْتُ».

السُّجاعي

[الفعلُ وأقسامُه]

قوله: (وأمَّا الفعلُ فثَلاثةُ أقسامٍ) المرادُ بالفِعل جِنسُه الصادقُ بكلٍّ واحدٍ مِن الثَّلاثة، فلا حاجَةَ إلى تَقدير مُضاف(١).

قوله: (ماضٍ) قَدَّمه لأنَّه يدلُّ على زمانٍ واحِد، وهو المُضِيُّ، ثم عَقَّبه بالأمر؛ لأنَّه يَدلُّ على زمن واحدٍ(٢) مُقابِلٍ له بِخِلاف المضارع، فإنه محتَمِلٌ لِلحال والاستقبال، وإن كان التَّحقيقُ أنه حقيقةٌ في الحال مجازٌ في غيره.

قوله: (ويُعرَف) أي: يُمَيَّز عن أخَوَيه . . . إلخ.

قوله: (الساكنةِ) أي: وضعاً، فلا يَضُرُّ تحركُها لِعارض؛ نحوُ: ﴿قَالَتْ اُمَّةٌ﴾ و﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾(٣)، وإنما أُنِّث في الثاني؛ لأنَّ الرُّسل بمعنى الجَماعة؛ تأمَّل!

قوله: (فيُضمُّ) يَحتمل ضمَّ البِناء، وبِه صرَّح في «الشُّذور»(٤)، ويَحتمل خِلافَه، وأنَّ البناء على فتحٍ مُقدر، وهذا هو الأصحُّ، وهو ظاهرُ كلامِه في «التَّوضيح»(٥)؛ قِيل: ولِهذا قال: «فيُضَمّ»، ولم يَقُل: «فيُبْنى». وكذا يُقال في قولِه: «فيُسكن . . . إلخ».

قوله: (المتحركِ) أراد بِه ما يَشمَل المتحركَ بِنَفسه أو بِبَعضه المتَّصلَ بِالفعل؛ كما في: «ضَرَبْنَا زيداً»؛ لأنَّ الحرف المتَّصِل بِالفعل منه مُتحرِّك(٦).

---

(١) أي: أنواعُ الفعل، أو ذُو ثلاثة أقسام مثلاً. انظر: «حواشي الشنواني».

(٢) أي: ولأنه مبنيٌّ كالماضي، ولِقلَّة الكلام عليهما بِالنِّسبة لِلمضارع.

(٣) كُتب عليه في هامش إحدى الطَّبعات: قولُه: «وقالت رُسلهم» الظاهر: وقالتِ امرأة؛ ليكونَ مما حُركت فيه التاءُ لِعارض. اهـ مُصحِّحه. اهـ

(٤) لِيُنظر أين قال ذلك، فإن المعروفَ أن ابنَ هشام لم يتعرَّض لنحو: «ضَرَبُوا» في «الشُّذور» ولا في شرحِه، ولو كان عنده مبنيًّا على الضم ـ كما يقول المحشي ـ لَكانت أقسام المبنيِّ على الضم خمسةً لا أربعةً.

(٥) إذ قال: الماضي، وبِناؤه على الفتحِ كـ(ضَرَبَ)، وأمَّا (ضَرَبْتُ) ونحوُه، فالسكون عارِضٌ أوجبه كراهتُهم تواليَ أربع مُتحركات فيما هو كالكلمة الواحِدة، وكذلك ضمَّةُ «ضَرَبُوا» عارِضةٌ لِمُناسبة الواو. اهـ (١/ ٣٦).

(٦) قاله (ش).

ومِنْهُ: «نِعْمَ، وَبِئْسَ، وَعَسَى، وَلَيْسَ» في الأَصَحِّ.

وأَمْرٌ: ويُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ، مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ المُخاطَبَةِ، وبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ كَـ«اضْرِبْ»، ....

السُّجاعي

قاعدةٌ:

إذا اتَّصل بالفعلِ المُعتَل اللَّام واوُ ضميرٍ: فإنِ انفتَح ما قبلها أو ضُمَّ أُبقيَ على حاله، وإن كُسِر ضُمَّ.

مثالُ الأول: «غَزَوْا» بفتح الزاي، وأصلُه: «غَزَوُوا»، تَحركت الواو الأُولى وانفتَح ما قبلها قُلبت ألفاً، فالتَقى ساكِنان، حُذِفت الألف، أو استُثقِلت الضمةُ على الواو، فحُذِفت فالتقى ساكِنان، حذفت أُولاهُما[1].

ومِثالُ الثاني: «سَرُوا» بضمِّ الراء بِمعنى صارُوا سادةً.

ومِثالُ الثالث: «رَضُوا». ذَكَر ذلك الصرفيُّون، وقد نَظمتُ هذه القاعدةَ، فقُلتُ: [الرجز]

وَاوُ الضَّمِيرِ إنْ بِفِعْلٍ تَتَّصِلْ ... مُعتَلِّ لامٍ فيه تَفصِيلٌ قُبِلْ
فإنْ يَكنْ ما قَبلَها قد فُتِحَا ... أو ضُمَّ فابْقِهِ[2] كما قد وَضَحَا
واضْمُمْه حَتْماً[3] إنْ يَكُنْ ذا كَسْرِ ... كقَوْلِنا: رَضُوا بِكلِ يُسْرِ

قوله: (ويُعرَف بِدَلالتِه على الطلب) أي: بِدلالتِه وضعاً على الطَّلب بِصِيغته، وقَبولِ[4] ياء المخاطَبة؛ نحو: «اضرِبْ وكُفَّ»، فخرَج نحوُ: «تَقومِين»؛ لِعدم دَلالته على الطَّلب، ونحو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ [الصف: ١١]، فإنهما دلَّا على الطَّلب، لكنْ لا بِصِيغتهما[5]، ودَخل ما استُعمل في غير الطَّلب كالإباحة؛ نحوُ: ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ لِدَلالته[6] على الطَّلب بِالصيغة، وخَرج نحو: «لِتَضرِبْ» مما دلَّ على الطَّلَب بغير الصِّيغة، بل بِواسطةٍ كاللَّام، وكذا نحو: «ضرباً زيداً» بمعنَى اضرِب، وخَرج نحوُ: «نَزالِ ودَراكِ»؛ لِعَدم قَبولهما ياءَ المخاطَبة[7].

---

(١) كذا في جميع النُّسخ، والصواب: فحُذف أوَّلُهما.

(٢) بِوَصلِ همزته للضَّرورة.

(٣) في هامِش نُسخة مَخطوطة: في بعض النُّسخ: واضمُمه حقًّا.

(٤) في بعض النُّسخ: «وقبل» على أنه ماضٍ. والأول أصحُّ.

(٥) أي: بل بِوُقوع الخبر مُراداً به الإنشاء.

(٦) الضَّمير عائد على «ما» الموصولة أو «نحو»، وفي بعض النُّسخ: «لِدلالتهما» بضمير التثنية العائدِ على الفعلَين قبلُ.

(٧) وقولُهم: «حَذارِي» بالياء لحنٌ.

إِلَّا المُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ، كَـ«اغْزُ، وَاخْشَ، وارْمِ»، ونَحْوَ: «قُومَا، وقُومُوا، وقُومِي»، فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ.

ومِنْهُ: «هَلُمَّ» في لُغَةِ تَمِيمٍ، و«هَاتِ» و«تَعَالَ» في الأَصَحِّ.

ومُضَارِعٌ: ويُعْرَفُ بِـ«لَمْ»، وافْتِتَاحُهُ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ «نَأَيْتُ»، نَحْوُ: «نَقُومُ، وَأَقُومُ، وَيَقُومُ، وَتَقُومُ». وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ ماضِيهِ رُباعِيًّا، كـ«يُدَحْرِجُ، وَيُكْرِمُ»، وَيُفْتَحُ في غَيْرِهِ كَـ«يَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَسْتَخْرِجُ»، ويُسَكَّنُ آخِرُهُ ....

السُّجاعي

قوله: (إلَّا المعتلَّ فعلى حَذفِ آخرِه) ما لم تتَّصِل به نونُ النِّسوة، وإلَّا بُنيَ على السُّكون، وما لم تُباشِرْه نونُ التوكيد، وإلَّا بُنيَ على الفتح[١].

قوله: (ونحوَ: «قُومَا») بالنصبِ عطفاً على «المعتَلَّ».

قوله: (في لغةِ تميم) أي: في استِعمال لُغتِهم.

قوله: (وافتتاحُه . . . إلخ) مُبتدأ وخبرٌ، بِدليل ما يَأتي في شَرحه.

قوله: (من «نَأيتُ») أي: مِن أحرفِ «نَأَيْتُ»، ويَجمَعها «أَنَيْتُ»[٢] و«نَأتي»، ولو عبَّر بـ«أَنَيْتُ» بمعنى أدركتُ لَكان أولى[٣].

قوله: (رُباعيًّا) الرُّباعي عند النُّحاةِ «ما كانت حُروفُه أربعةً»؛ سواءٌ كانت كلُّها أصولاً؛ كـ«دَحْرَجَ»، أو لا؛ كـ«أكرَم»، وأمَّا عند أهل الصَّرف فهو «ما كانت حُروفُه الأصول أربعةً». وإنما اختَص الضمُّ بهذا والفتحُ بغيره؛ لأنَّ الضم ثَقيلٌ، فاختَص بنوعٍ أقلَّ، والفتح أخفُّ، فاختَص بالأكثرِ؛ تعادُلاً بينهما.

قوله: (ويُفتَح في غيره) أي: قياساً، فلا يُنافي كسرَ الهمزة شُذوذاً[٤] في نحوِ: «إخالُ»،

(١) أفاده (ش)، وكذلك التَّعليق الذي قبله، والتعاليق الثَّمانية التي بَعده بتفصيلٍ كثيرٍ في بعضِها، اللهمَّ إلا النقلَ الذي عن «المصباح» في السابع.

(٢) في بعض النُّسخ: «أتين»، والكل صَحيح.

(٣) أي: مِن جهةِ ما فيه مِن التَّفاؤل بإدراكِ هذه المسائل لا الابتِعاد عنها كما هو مَفهومُ (نَأيت)، أو مِن جهةِ أنَّه أنسَبُ بالنسبة التضعيفِية؛ لأنَّ لِلهمزة موضعاً واحداً، ولِلنون موضعَين، ولِلياء أربعة، ولِلتاء ثمانية؛ فالهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم ومَن معه، ولِلمعظم نفسه، والياء للغائب المذكر مطلقاً، ولجمع الغائبات، والتاء للمخاطب مُطلقاً وللغائبة وللغائبتَين. وهذا أولى، وهو الذي قصَده الشَّنواني بِقوله في آخر كلامِه ههنا: لأن كلَّ حرف ما بعده ضعفُه.

(٤) في إطلاق الشُّذوذِ على مثل ذلك نظرٌ؛ فإن الكسرَ لغةُ قَيسٍ وتميم ورَبيعة، التزمَتْه العرب قاطبةً ما عدَا بني أسدٍ في «إخالُ»، فالحقُّ أن المقصود أنه يُفتَح في اللغة الفُصحى.

مَعَ نُونِ النِّسْوَة، نَحْوُ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، و﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾، ويُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوكِيدِ المُباشِرَةِ لَفْظاً وتَقْدِيراً، نَحْوُ: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾، ويُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ»، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾، ....

السُّجاعي

ومِن الخُماسي ماضي ﴿يَهِدِّيٓ﴾ مِن قولِه تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥]، وماضِي ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ مِن قَوله تعالى: ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، فماضي الأول: «اهْتَدَى»، والثاني: «اخْتَصَم»، لكنْ حَصَل الإدغامُ[١]، فتنبَّه لِلمقام.

قوله: (مع نونِ النسوة) أي: الموضُوعةِ لِلمؤنث، وإنِ استُعمِلت في المذكَّر؛ كقَولِه: [الطويل]

وَيَرْجِعْنَ مِن دارِينَ بُجْرَ الحَقائبِ[٢]

قال في «المِصباح»: وكَسرُ نونِ «النِّسوة»[٣] أفصَحُ مِن ضَمِّها. اهـ

قوله: (المباشِرةِ لفظاً) أي: بِأنْ لم يَفصِل بينها وبَينَه[٤] فاصلٌ مَلفوظٌ به، وقولُه: (وتقديراً) أي: بأنْ لم يَفصِل بينها وبينه فاصِلٌ مُقدَّر، وإنما احتاج لهذا التَّعميم لإخراجِ ما سيأتي، ولم يُقيِّد نونَ النِّسوة بالمباشرة؛ لأنَّها لا تكونُ إلَّا مُباشِرةً، بِخِلاف المؤكِّدة.

قوله: (﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾) أصلُه قبل النَّهي والتأكيدِ: «تَتَّبِعانِ»، فحُذفت نونُ الرَّفع بِالجازم[٥]، ثم أُكِّد بِالنُّون الثَّقيلة، فالتقى ساكِنان: الألفُ والنونُ المدغَمة[٦].

فإن قِيل: إنَّ هذا على حدِّ التِقاء الساكنَين، وهو جائزٌ.

أُجيبَ عنه بأنَّ هذا ليس منه؛ إذ شَرطُه أن يكونَ الأولُ حرفَ لِينٍ والثاني مُدغماً، ويكونَ[٧] في كلمةٍ، وهو هنا في كلمتَين: الفعلِ ونُونِ التوكيد.

---

(١) أي: مع ما يَقتضِيه من نَقلِ الحركة أو التَّحريك والقَلب؛ إذ نُقِلت الفتحةُ في الأولِ مِن التاء إلى الهاء قبلها، ثم قُلبت التاء دالاً وأُدغِمت في الدال بعدها على قراءة (يَهَدِّي) بالفتح، وعلى قراءةِ (يِهِدِّي) بالكسر: حُذفت الفتحة وكُسر ما قبل الحرف المُدغم لِدَفع التِقاء الساكنَين. ومِثلُه يقالُ في الثاني وهو ﴿يَخِصِّمُونَ﴾.

(٢) صدرُه:

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنا خِفافاً عِيابُهُمْ

وهو لأعشى همدان أو لِلأحوَص، والدَّهنا ودارِين: مَوضعان، والعِياب: جمع عَيْبة، وهي وعاءٌ من أدم يكونُ فيه المَتاع.

(٣) أي: النونِ الذي في هذا اللَّفظ وهو «نِسْوة»، لا أنَّ النون الموضوعةَ لِلنسوة والإناث تُكسَر وإنْ أوهم سِياقُه ذلك.

(٤) الضمير عائد على آخِر المضارع. ويَجوزُ أن يَعُودَ على المضارع المفهومِ مِن السِّياق.

(٥) في بعض النُّسَخ: لِلجازم. وكِلاهما صَحيح.

(٦) بعده في «مجيب الندا» (ص٥٣): ولم يجُز حذفُ الألف لئلَّا يلتبس بفعل الواحد، ولا النونِ لِفوات المقصود منها.

(٧) أي: الالتقاء المذكور. وفي بعض النُّسخ: «ويكونان» أي: الأول والثاني، والإفراد أوفَق بقوله بعدُ: وهو هنا .. إلخ.

﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾.

ش - لَمَّا فَرَغْتُ مِن ذِكر علاماتِ الاسمِ وبَيانِ انقِسامِهِ إلى مُعْرَبٍ ومَبْنِيٍّ، وبيانِ انقِسام المبنيِّ منه إلى مَكسورٍ، ومَفتوحٍ، ومَضمومٍ، ومَوقُوف؛ شَرَعْتُ في ذِكر الفِعل، فذَكَرْتُ أنه يَنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: ماضٍ، ومُضارِعٍ، وأمرٍ، وذكَرتُ لِكلٍّ واحدٍ منها علامتَهُ الدَّالَّةَ عليه، ....

السُّجاعي

وكُسِرتِ النُّون المدغَم فيها تَشبيهاً لها بنونِ التَّثنية.

قوله: (﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾) بِالبناء لِلمجهول مُضارع مُضارع «بَلَا يَبْلُو»؛ كـ«نَصَر يَنصُر» مِن البَلاء، وهو الاختِيار، وأصلُه: «لَتُبْلَوُون»[1] بواوَين؛ أُولاهما: لامُ الكلمة، وثانيهما: واوُ الضمير النائبةُ عن الفاعِل، قُلبت الواو ألفاً أو حُذِفت ضمتُها، ثم حُذِف الساكنُ الأول[2] فصار «لَتُبْلَوْنَ»، ثم دَخلتِ النُّون الثقيلة، فحُذِفت نُونُ الرفع لِتَوالي الأمثال الزَّوائد، فلا يَرِدُ نحوُ: «النِّساء جُنِنَّ أو يُجْنَنَّ»، فالتَقى ساكِنان: الواوُ والنونُ المدغمة، فحُرِّكتِ الواوُ بالضمة.

قوله: (﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾) أصلُه قبلَ التَّوكيد والجازم: «تَرْأَيِينَ» بوزنِ «تَفْعَلِينَ[3]»، نُقِلت حركةُ الهمزة إلى الراء، ثم حُذِفت الهمزة، والتَزمُوا ذلك لِكثرة الاستِعمال، فلا يُقال: «يَرْأَى» بالهمز أصلاً إلَّا في الضَّرورة، ولم يُلتَزم الحذفُ في «يَنْأَى»؛ لأنَّه لم يَكثُرْ كثرةَ «يَرَى»، فصار «تَرَيِينَ»، ثم قُلِبت الياء الأُولى ألفاً، أو حُذفَت كسرتها فالتَقى ساكِنان، فحُذِف الأولُ فصار «تَرَيْنَ»، ثم لَمَّا دخلَ الجازمُ وهو «إنْ» المدغَمة في «ما» الزائِدة[4] حُذِفت النُّون، ثم دَخلت النونُ الثَّقيلة فالتَقى ساكِنان هما الياءُ والنُّون المدغَمة، فحُركت الياء بالكسرة فصارَ «إمَّا تَرَيِنَّ»، فالياءُ فيه لِلمؤنثة المخاطبة.

قوله: (﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾) سيَأتي الكلامُ عليها عندَ كلامِ الشارح.

قوله: (علاماتِ الاسم) أي: جِنسِها؛ لأنَّه لم يَذكُرها كلَّها.

قوله: (وموقوفٍ) أي: ساكِنٍ.

(١) الأحسَنُ حذفُ اللام في هذا وفي الذي بَعده؛ لأنه متى دَخلتِ اللام أُكِّد الفِعل معها، فلا يَستقيم حينئذٍ قولُه الآتي: فصار لَتُبلون، ثم دَخلت النونُ الثقيلة . . . إلخ.

(٢) أي: على القولَين.

(٣) في بعض النُّسخ الخَطية: (بوزن تمنعين)، وهو الذي عند الشنواني، وهو مُستبعَد؛ لاختلافِهما في موضِع الحرف المعتلِّ وإن تَشابها في غير ذلك.

(٤) في هامش نُسخة مَخطوطة: الأولى أن يقول: صِلة، ولا يُقال: زائد في القرآن؛ تأدُّباً مع الله تعالى. اهـ

وحُكْمَهُ الثابتَ له: مِن بِناء، وإعرابٍ.

[١ ـ الماضي]

وبدأتُ مِن ذلك بالماضي، فذكَرتُ أنَّ علامتَه: أن يَقبلَ تاءَ التأنيثِ الساكنةَ، كـ«قامَ وقعدَ»، تقولُ: «قَامَتْ، وقَعَدَتْ»، وأنَّ حُكمَه في الأصل البناءُ على الفتحِ كما مَثَّلْنَا، وقد يَخرُج عنه إلى الضمِّ؛ وذلك إذا اتَّصلتْ بِه واوُ الجماعةِ، كقَولِك: «قَامُوا، وقَعَدُوا»؛ أو إلى السُّكون، وذلك إذا اتَّصلَ بِه الضَّميرُ المرفوعُ المتحرِّكُ كقَولِك: «قُمْتُ، وقَعَدْتُ، وقُمْنَا، وقَعَدْنَا، والنِّسوةُ قُمْنَ وقَعَدْنَ».

وتلَخَّصَ مِن ذلك أنَّ له ثَلاثَ حالاتٍ: الضمَّ، والفتحَ، والسكون، وقد بيَّنْتُ ذلك.

[الخِلاف في «نِعمَ، وبِئسَ، وعسَى، وليسَ»]

ولَمَّا كان مِن الأفعال الماضِيَة ما اختُلفَ في فِعليَّتِه نَصَصْتُ عليه، ونَبَّهْتُ على أنَّ الأصحَّ فِعليَّتُهُ، وهو أربعُ كَلمات: «نِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسَى، ولَيْسَ».

فأمَّا «نِعمَ، وبِئسَ» فذَهب الفرَّاءُ وجماعةٌ مِن الكوفيِّين إلى أنهما اسْمَان، واستَدلُّوا على ذلك بِدُخول حَرْفِ الجرِّ عليهما في قولِ بعضِهم ـ وقد بُشِّرَ بِبنتٍ ـ: «واللهِ ما هيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ»، وقولِ آخرَ ـ وقد سار إلى محبُوبتِه على حِمار بَطيءِ السَّير ـ: «نِعْمَ السَّيْرُ عَلى بِئْسَ العَيْرُ».

السُّجاعي

قوله: (وحُكمَه الثابتَ له) أي: وذَكرتُ حُكمَه، فإنَّه ذكر أنَّ الماضيَ مبنيٌّ، وأنَّ الأمر كذلك . . . إلخ، وهذا ظاهرٌ، فلا وجهَ للاعتِراض(١).

قوله: (مِن الأفعال الماضِيَة) العنوانُ يَكفِي فيه الاتِّصافُ به، ولو على قولٍ. اهـ (ش).

ومَعناه أنَّ كونها أفعالاً إنما هو على بَعضِ الأقوال، وهذا كافٍ، فلا يُقال: إنَّها أسماءٌ، أو بَعضُها(٢) على قولٍ.

قوله: (العَير) بفتح العين المهمَلة يُطلَق على الحِمار الوَحشي والأهليِّ، والجمعُ: «أغْيار»؛ مثلُ: «بَيْت وأَبْيات»، ويُقال لِلمُؤنثة: «عَيْرَة»؛ كما في «المصباح»، وتُجمَع(٣) على «عُيُورَة».

---

(١) لِيُنظر ما مَعناه وأيَّ اعتراض يَقصد.

(٢) أي: أسماءٌ، وهو بالرفع، ويَجوز نصبُه عطفاً على اسم «إنَّ» على حدِّ «إنَّ زيداً قائمٌ وعَمراً». هكذا ظهَر لي.

(٣) عبارة «المصباح»: والعَيْر الحمار . . . والجمعُ أعْيار . . . وعُيُورة أيضاً، والأُنثى عَيْرَة.

وأمَّا «ليس» فذهبَ الفارسيُّ في «الحَلَبِيَّات» إلى أنها حرفُ نَفْيٍ بِمَنزلةِ «ما» النَّافيةِ، وتَبِعه على ذلك أبُو بكرِ بنُ شُقَيْر.

وأما «عسَى» فذهب الكُوفيون إلى أنها حرفُ تَرَجٍّ بِمَنزلةِ «لَعَلَّ»، وتَبِعَهم على ذلك ابنُ السَّرَّاج.

والصحيحُ أن الأربعةَ أَفعالٌ، بِدَليل اتِّصالِ تاء التأنيثِ الساكنةِ بهنَّ، كقَولِه عليه

السُّجاعي

قوله: (بِمَنزلة «ما» النافية) و(بمنزلة «لعلَّ»)؛ أي: بِدليل أنهما لا يَدُلَّان على الحَدَث والزمان، فهما حَرفان، وأُجيب: بمنع عدمِ الدَّلالة، ولو سُلِّم فعَدمُ الدلالة عارضٌ، والمُعتبَرُ الدلالة بحسَب الوَضع.

قوله: (أن الأربعة أفعالٌ) والمرفوعُ بعدَ «نِعمَ وبِئسَ» على القولِ بأنهما فِعلان فاعلٌ، وأمَّا على القَول بأنهما اسمانِ، فقال في «البَسيط»[١]: يَنبغي أن يكونَ المرفوع بَعدهما تابعاً لـ«نِعمَ»؛ إمَّا بدلاً، أو عطفَ بيان، و«نِعم» اسم يُرادُ به المَمدوحُ، فكأنَّك قُلتَ: الممدوحُ الرجلُ زيدٌ. اهـ

فـ«نِعم» اسمٌ بمعنَى الممدوح مُبتدأ، و«الرجلُ» بَدل منه أو عطفُ بَيانٍ، و«زيدٌ» خَبر، والقياسُ جرُّ ما بعدهما إن كانا مَجرُورَين، وأمَّا قولُه: «ما هي بِنِعْمَ الوَلد»، فـ«الوَلد» مَرفوع؛ إمَّا على القَطع أو الإتْباع بجعلِ الباءِ زائدة، و«نِعْمَ» مَبنِية؛ لأنَّها تَضمَّنت معنى الإنشاء، وكذا يُقالُ في «العَير» مِن قَوله: «بِئس العَير»، وأمَّا نحوُ: «بِنِعمَ طَيرٍ»[٢] بجرِّ «طَير»، فهو بدلٌ من «نِعْمَ» لا تابعٌ له[٣]، وإلَّا لَزِم إتباعُ «نِعم» بِنكرة. أفاده (ش).

قوله: (تاءِ التأنيث) أي: الدالَّةِ على تأنيثِ الفاعل، أو تَأنيثِ فَرْدِه المقصُود بالحُكم، فدَخل ما إذا كانَ المرفوع ....

(١) اسمُ كتاب من تأليفِ ابن العِلج، يُكثر أبو حيانَ مِن النَّقل عنه في مؤلَّفاته جدًّا، ومن نُقُوله عنه هذا الذي هنا، وبعده: وقوله: «ينبغي» يدلُّ على أنه لم يَقِف على النَّقلِ في إعراب «نعمَ الرجلُ زيدٌ» على قولِ مَن قال بأنَّ «نِعمَ وبئسَ» اسمانِ، والنَّقل عنهُم في إعرابِ ذلك ما نَقَله ابنُ عُصفور. اهـ وكان قد قال قبل ذلك: والطَّريقةُ الأُخرى من ذكر الخلاف فيهما حرَّرها الأستاذُ أبو الحسن بن عُصفور في تَصانيفه المتأخِّرة، قال: لم يَختلِف أحدٌ من النَّحويين البصريِّين والكوفيين في أنَّ «نِعمَ وبئس» من قَولك: «نِعمَ الرجلُ زيدٌ»، و«بِئسَ الرجلُ عمرٌو»، وأشباهِ ذلك فِعلان، وأنَّ الاسم المَرفوعَ بعدهما فاعلٌ بهما، وإنَّما الخِلافُ بين البصريين والكوفيِّين فيهما بعد إسنادِهما إلى الفاعِل . . . إلخ كلامِه. انظر: «التذييل والتكميل» (١٠/ ٧٤-٧٦).

(٢) مِن قول الشاعر:

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ باكِرِ ... بِنِعْمَ طَيْرٍ وشَبابٍ فاخِرِ

(٣) وقيل: هو على الحكاية ونَقلِ الكلمة عن الفِعليَّة إلى جعلِها اسماً لِلَّفظ، كما في قوله ﷺ: «وأنهاكُم عن قِيلَ وقالَ»، والمعنى: صبَّحك الله بكلمةِ نِعمَ منسوبةً إلى الطائرِ المَيمُون.

الصلاةُ والسلام: «مَنْ تَوَضَّأ يومَ الجمعة فَبِها ونِعْمَتْ، ومَن اغتَسَلَ فالغُسْلُ أفْضَلُ»، والمعنى: مَن توضَّأ يومَ الجُمعة فَبِالرُّخصة أخَذَ، ونِعْمَتِ الرُّخصةُ الوضوءُ، وتَقول: «بِئْستِ المرأة حَمَّالَةُ الحطبِ، وليست هندٌ مُفْلِحَةً، وعَسَتْ هندٌ أنْ تَزُورَنَا».

وأمَّا ما استدلَّ به الكوفيُّون فمُؤوَّلٌ على حذفِ الموصوفِ وصِفَته، وإقامةِ مَعمُول الصِّفة مُقَامَها، والتقديرُ: ما هي بِوَلَدٍ مَقُولٍ فيه: نِعْمَ الولدُ، ونِعمَ السيرُ على عَيْرٍ مَقولٍ فيه: بِئسَ العيرُ، فحرفُ الجرِّ في الحقيقة إنما دَخل على اسمٍ مَحذوف كما بيَّنَّا، وكما قال الآخَرُ:

٨ ـ وَاللهِ مـا لَـيْـلِـي بِـنَـامَ صَـاحِـبُـهْ

أي: بِليلٍ مَقولٍ فيه: نامَ صاحبُه.

السُّجاعي

جِنساً. تأمَّل![1]

قوله: (ونِعمَت الرخصةُ) أشارَ بهذا إلى أن الفاعِلَ هُنا هو الضميرُ المستتِر، وهو الرُّخصةُ، لا التاءُ الساكنة خِلافاً للأخفش فيما حُكِيَ عنه؛ أفادَه الفارضيُّ[2] في «شرح الألفيَّة». و«الرُّخْصة» بضم الراء وسُكونِ الخاء وقد تُضمُّ أيضاً: التَّسهيلُ في الأمر والتَّيسير، وجَمعُها: رُخَصٌ؛ كـ«غُرْفة وغُرَف»، ورُخُّصات بفتحِ الخاء وضمِّها وإسكانِها؛ كما في «المصباح».

قوله: (بِلَيلٍ نامَ صاحبُه) أي: بليلٍ مَقُولٍ فيه[3]: نامَ صاحبُه. وما نُقِل عن بَعضِهم من أنَّ «نامَ صاحبُه» اسمُ رجل كـ«تأبَّط شرًّا» فبَعيدٌ؛ كما يَدلُّ عليه قولُه بعد:

ولا مُـخـالِـطِ الـلَّـيـانِ جـانِـبُـه

شفاء الصدر

شاهدا مَبحَث الفِعل

[٨] ـ واللهِ مـا لَـيْـلِـي بِـنـامَ صـاحِـبُـهْ ولا مُـخـالِـطِ الـلَّـيَّـان جـانِـبُـهْ

من الرَّجز.

(١) وانظر لمزيدٍ من التأمُّل: يس (١/ ٧٢).

(٢) هو أبو عبد الله مُحمد بن أحمد الفارضي الحنبلي، شمسُ الدين، عالمٌ بالفرائض، شاعرٌ، من أهل القاهرة، له «تعليقة على البخاري»، و«المنظومة الفارضية» في المَواريث، و«شرحُ ألفيَّةِ ابن مالك». تُوفي سنة (٩٨١هـ).

(٣) الأولى إبقاءُ عبارة الشارح على ظاهرِها؛ لأنه إنما يُحتاج إلى تقديرِ القول إذا لم يُمكن جَعل الجملة صفةً بنفسها كما في قولِه: ما هي بِنِعمَ الولد؛ إذ الجملة إنشائيةٌ، وأمَّا لو أمكن ـ كما هنا ـ فلا حاجةَ إليه، وإذا دار الأمرُ بين تقدير محذوفٍ وعدمِ تقديره فالأصلُ عدم التقدير كما ذكَر المصنف نفسُه في «المغني».

. . . .

السُّجاعي

وهذا البيتُ من الرَّجَز، فالهاءُ ساكنةٌ في «صاحِبُهْ»، واللِّيان بكسر أوَّلِه[1] بمعنى اللِّين، ومُرادُه أنه لم يَحصُل له راحةٌ في نومِه تِلكَ اللَّيلة.

شفاء الصدر

(اللِّيان) بكسر اللام وتخفيفِ الياء المثناة التَّحتية بمعنى: اللِّين.

قولُه: «واللهِ»: الواو: حرفُ قَسَم وجر، ولفظُ الجلالة مُقسَم به مجرورٌ وعلامةُ جره الكسرةُ الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً تقديره: أُقْسِم، «ما»: نافيةٌ تعمل عملَ (ليس) تَرفع الاسم وتنصبُ الخبر [ويَجوز كونُها مهملةً على لغة تَميم، فما بعدها مُبتدأ وخبر]، حرفٌ مبني على السُّكون لا محلَّ له، «لَيلِي»: اسمها مرفوع بضمة مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم، مَنَع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركةِ المناسَبة، وياءُ المتكلم مضافٌ إليه مبني على السكون في محل جر، «بِنامَ»: الباء: حرفُ جر زائد، ومجرورُها محذوفٌ تقديره: ليلٍ، وهو خبرُ (ما) [أي: الحجازيةِ كما تقدم] مَنصوب بفتحة مقدرةٍ على آخِره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجرِّ الزائد، وجملةُ (ما) واسمِها وخبرها لا محلَّ لها من الإعراب جوابُ القَسَم، (نامَ): فعلٌ ماض مبني على الفتح لا محلَّ له، «صاحِبُه»: فاعلُه مرفوع بالضمة الظاهرة، والهاء: مضافٌ إليه مبني على ضم مُقدَّر على آخِره مَنع من ظُهوره السكون العارضُ للشعر، وجملةُ (نامَ صاحبُه) صفةٌ لمجرورِ الباء المحذوف، [فيَجوز كونها في محل نصبٍ وفي محل رفعٍ وفي محل جرٍّ، بناءً على كون «ما» حِجازيةً أو تَميميَّةً في الأول والثاني، وبناءً على الاعتِداد بالباء الجارَّة في الثالِث]، والعائدُ ضميرُ (صاحبُه)، وحَذفُ موصوف الجملة هنا ضرورةٌ؛ إذْ لا يُحذف اختياراً إلا إذا كان بعضَ اسمٍ مُقدَّم مخفوضٍ بـ(مِن) أو (في)، نحو: مِنَّا ظَعَنَ ومِنا أقامَ، أي: مِنَّا فريقٌ ظَعَن وفريقٌ أقامَ، ونحوُ: ما في قَومِها يَفضُلها [مِن قولِ الشاعر:

إنْ قُلتَ: ما في قَومِها لم تِيثَمِ   يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

فاختَصر الكلام] أي: ما في قَومِها أحدٌ يَفضُلُها، «ولا»: الواو: حرفُ عطف، (لا): نافيةٌ حرفٌ لا محلَّ له، «مخالِط»: يحتملُ أنه بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديرُه: أنا، أو: هو، والجملةُ معطوفة على جملةِ (ما ليلِي بنامَ) لا محلَّ لها، وأنه بالجر معطوفٌ على محلِّ جملة (نامَ صاحبُه) الواقعةِ صفةً (ليلٍ) المقدَّرِ، «اللِّيان»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «جانبُه»: فاعلُ (مخالط) مرفوع بالضمة الظاهرة، والهاءُ مضاف إليه مبني على ضم مُقدر على آخِره مَنع من ظهورِه السكونُ العارضُ للشعر، وضميرُ (جانبُه) عائدٌ إلى صاحبِ الليل، والمرادُ بِصاحب اللَّيل نفسُه.

والمَعنى: والله ليس هذا الليلُ ليلاً نامَ فيه صاحبُه، ولا هذا الليلُ ليلاً خالَط جانبُه فيه الفراشَ اللَّيِّن، بل

(١) كتب الشيخ محمد محيي الدين في «سَبيل الهدى»: «اللَّيَان» بفتح اللام ـ مصدرُ لَانَ، مثل اللِّين، تقول: لانَ يَلِين لِيناً ولَيَّاناً، هذا هو المعروف في معاجم اللغة، ولم أجد لِمَا قاله العلَّامة السُّجاعي وجهاً، إلَّا أن يُحمَل على أنه جعله مصدر لَايَنَهُ، وهو بعيدٌ كلَّ البُعد.

[٢ ـ الأمر]

ولَمَّا فرغتُ مِن ذكْر علامات الماضِي، وحُكمِه، وبَيانِ ما اخْتُلِفَ فيه مِنه، ثَنَّيْتُ بالكلام على فِعل الأمرِ، فذَكرتُ أن علامتَه التي يُعرَفُ بها مُركبةٌ مِن مجمُوع شيئَين، وهما: دَلَالَتُهُ على الطَّلَبِ، وقَبولُهُ ياءَ المخاطَبة، وذلك نحوُ: «قُمْ»؛ فإنه دَالٌّ على طلبِ القيام، ويَقبلُ ياءَ المخاطَبة، تقولُ إذا أَمَرْتَ المرأَةَ: «قُومِي»، وكذلك: «اقْعُدْ واقْعُدِي، واذْهَبْ واذْهَبي»، قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ١٩].

فلو دلَّتِ الكلمةُ على الطَّلب ولم تَقبَلْ ياءَ المخاطَبة ـ نحوُ: «صَهْ» بمعنَى اسكُت، و«مَه» بمعنَى اكْفُفْ ـ أو قَبِلتْ ياءَ المخاطَبة ولم تَدُلَّ على الطَّلبِ ـ نحوُ: «أنتِ يا هندُ تَقُومِينَ وتَأكُلِين» ـ لم يَكن فِعْلَ أَمْرٍ.

ثم بَيَّنْتُ أن حُكمَ فعل الأمر في الأصل البناءُ على السكونِ، كـ«اضرِبْ، واذْهَبْ»، وقد يُبنَى على حذفِ آخِره، وذلك إنْ كان مُعتلًّا، نحوُ: «اغْزُ، واخْشَ، وارْمِ»، وقد يُبْنَى على حذفِ النون، وذلك إذا كان مُسْنداً لألِف اثنَين نحوُ: «قُومَا»؛ أو واوِ جَمعٍ نحوُ: «قُومُوا»؛ أو ياءِ مُخاطَبةٍ نحوُ: «قُومِي».

السُّجاعي

قوله: (تَقولُ إذا أمرتَ . . . إلخ) أي: تقولُ ذَلك جارياً على قانُون اللُّغة.

قوله: (﴿وَقَرِّي عَيْنًا﴾) أي: لِتَقَرَّ عينُكِ بِعيسى عليه الصلاةُ والسلام؛ أي: تَسكُن، فلا تَنظُر إلى غيره، و﴿عَيْنًا﴾ تمييزٌ مُحوَّل عن الفاعل؛ كما في «الجَلالَين».

قال في «المصباح»: قَرَّتِ العينُ قُرَّةً بالضمِّ، وقُرُوراً: بَردتْ سُروراً.

قوله: (ومَهْ بِمَعنى اكفُفْ) أشارَ[١] بهذا إلى أنه يَجُوز تَفسير القاصِر بالمتعدِّي وعكسِه، فإنَّ

شفاء الصدر

هو واقفٌ على قَدَمَيه لِشدَّة الهموم والقَلَق، أو واضعٌ جانبَه على ما لا لِينَ فيه، كالأرض الوَعرة ذاتِ الحِجارة.

والشاهد: في (بِنامَ) حيث دَخلت الباء على موصوفٍ محذوفٍ في الحقيقة، والتقديرُ: بِليلٍ نام صاحبُه كما سَبق، فدخولُ حرف الجر على (نامَ) ظاهراً لا يدلُّ على اسمِيَّة (نامَ) كما لا يدلُّ على اسميةِ (نِعْمَ وبِئسَ)، فهُما فِعلان بِدليل اتِّصال تاءِ التأنيث الساكنة بهما لِلكوفيين [الظاهر تعلُّقه بـ(لا يدلُّ)] كما وضَّحه الشارح.

(١) في كونِه قصد هذه الإشارةَ خفاءٌ.

فهذه ثلاثةُ أحوالٍ لِلأمرِ أيضاً، كما أن لِلماضي ثلاثَةَ أحوالٍ.

[الخِلاف في «هَلُمَّ، وهاتِ، وتَعالَ»]

ولمَّا كان بعضُ كلماتِ الأمر مُختلَفاً فيه: هل هو فِعلٌ أو اسمٌ؟ نَبَّهْتُ عليه، كما فَعَلتُ مثلَ ذلك في الفِعل الماضي، وهو ثلاثةٌ: «هَلُمَّ، وهَاتِ، وتَعَالَ».

فأمَّا «هَلُمَّ» فاختَلف فيها العربُ على لُغتَين:

إحداهُما: أن تَلزَمَ طريقةً واحدةً، ولا يَختلفَ لَفظها بحسَب مَنْ هي مُسْنَدَة إليه، فتَقول: «هَلُمَّ يا زيدُ، وهَلُمَّ يا زيدَانِ، وهَلُمَّ يا زَيْدُونَ، وهَلُمَّ يَا هِنْدُ، وهَلُمَّ يا هِنْدَانِ، وهَلُمَّ يا هِنْدَاتُ»، وهي لغةُ أهل الحجاز، وبِها جاء التنزيلُ، قال الله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] أي: ائتُوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠] أي: أَحْضِرُوا شهداءَكم. وهي عندَهم اسمُ فِعل، لا فعلُ أمرٍ؛ لأنها وإن كانتْ دالَّةً على الطلب، لكنَّها لا تقبَلُ ياءَ المخاطَبة.

والثانيةُ: أن تَلحقَها الضَّمائر البارزةُ، بحسَب مَن هي مُسْنَدَةٌ إليه، فتَقولُ: «هَلُمَّ، وهلُمَّا، وهَلُمُّوا، وهَلْمُمْنَ»، بالفكِّ وسُكونِ اللامِ، و«هَلُمِّي»، وهي لغةُ بني تَميم، وهي عند هؤلاءِ فعلُ أمرٍ، لِدَلالتها على الطلبِ وقَبُولِها ياءَ المخاطَبة.

السُّجاعي

«مَهْ» لا يتعدَّى، و«اكفُفْ» مُتعدٍّ؛ كما في «آمينَ» و«استَجِب»، فإنَّ الأول قاصرٌ والثاني متعدٍّ خِلافاً لِمَن مَنع ذلك.

قوله: (وهي عندهم اسمُ فعل) أي: وهي على لُغتِهم اسمُ فعل؛ لأنَّهم استَعمَلُوها على وجهٍ يُعلَم منه أنها اسمُ فِعل. اهـ (ش).

قوله: (بالفكِّ) أي: فَكِّ الإدغام؛ لأنَّ ثانيَ المثلَين قد سَكَن، وفي هذا رَدٌّ على مَن زَعم[(١)] أنَّ الصواب «هَلُمَّنَّ» بفتحِ الميم[(٢)] مع زيادةِ نُونٍ ساكنة[(٣)] مُدغَمة في نُونِ الضمير، وعلى مَن[(٤)]

---

(١) هو الفَرَّاء.

(٢) أي: مُشدَّدةً؛ إذ الأصلُ إبقاء «هَلُمَّ» على حالِها ولا داعيَ للتغيير.

(٣) أي: لِيَقعَ السكونُ الواجب قبل نُون النِّسوة عليها.

(٤) عبارةُ الرضي: «ويُروَى عن بعض العرب ..»، وعبارة المُرادي وغيره: «وحُكي عن أبي عمرٍو أنه سَمع مِن العرب ..»، وكلاهُما أولى من عبارة المُحشِّي.

وقد تبيَّن بما استَشهَدْتُ به مِن الآيتَين أن «هَلُمَّ» تُستَعمَلُ قاصرةً ومُتَعَدِّيَةً.

وأما «هَاتِ» و«تَعَالَ» فعدَّهُما جماعةٌ مِن النحويِّين في أسماءِ الأفعال، والصوابُ أنهما فِعْلَا أمرٍ، بدليلِ أنَّهما دَالَّانِ على الطَّلب، وتَلحَقُهُما ياءُ المخاطبة، تَقول: «هَاتِي» و«تَعالَيْ».

واعلَمْ أن آخِرَ «هَاتِ» مَكسورٌ أبداً، إلَّا إذا كان لجماعةِ المُذكَّرِين فإنه يُضَمُّ؛ فتقولُ: «هاتِ يا زيدُ، وهاتِي يا هِنْدُ، وهاتِيَا يَا زيدَانِ، أو يا هِنْدَانِ، وهاتِينَ يَا هِنْدَاتُ»، كلُّ ذلك بِكسر التاء، وتَقول: «هاتُوا يا قَوْمُ» بِضمها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١].

وأن آخِرَ «تَعَالَ» مفتوحٌ في جميعِ أَحوالِه مِن غير استِثناء، تقولُ: «تَعالَ يا زيدُ، وتَعالَيْ يا هِنْدُ، وتَعالَيَا يا زَيْدانِ، وتَعالَوْا يا زَيدُونَ، وتَعالَيْنَ يا هِنداتُ»، كلُّ ذلك

الشُّجاعي

شَدَّد الميمَ مكسورةً وزاد ياءً ساكِنة قبل نُونِ الإناث[1] فيَقول: «هَلُمِّينَ»، وعلى مَن ضمَّ الميم. تأمَّل!

فإنْ قِيل: كيف يَصحُّ القول باسميَّتها مع لُحوق الضمائرِ البارِزة بها؟

أُجِيب: بأنه مبنيٌّ على القول بأنَّ لُحوق الضمائِر البارِزة لا يَختصُّ بالأفعال كما ذَهَب إليه الفارسي.

قوله: (**فتَقول: هاتِ يا زيدُ . . . إلخ**) أولُ الأمثِلة مبني على حذفِ الياء؛ كـ«ارْمِ» ومَعناه: أَعْطِ، وثانِيها وثالثُها على حذفِ النُّون، وباقِيها على السُّكون؛ لاتصاله بِنُون النسوة، وأصل «هاتُوا»: «هاتِيُوا» استُثقِلت الضمةُ على الياء، فحُذِفت فالتقى ساكِنان: الياء والواو، فحُذِفت الياء لالتِقائهما وضُمَّت التاءُ لمناسبة الواو[2].

قوله: (**تَعالَ يا زيدُ**) أمرٌ من «تَعالى يَتَعالى»، أصلُه الأمرُ لِمَن كان في سُفْلٍ أن يأتي محلًّا مُرتفعاً، ثم استُعمِلت لِمُطلق المجيء كما في كُتب اللغة، فاستِعمالُه في مُطلق المجيء مجازٌ بحسَب الأصل، وإلَّا فقد صار حقيقةً عُرفيةً فيه. وأولُ الأمثِلة مبنيٌّ على حذف آخِره، وهو الألف، وثانِيها وثالثُها ورابعها على حذفِ النُّون، وخامِسها على سكون الياء.

---

(١) أي: محافظةً على ما تَستدعيه النون من ساكنٍ قبلَها. وكُسرت الميم لمناسبة الياء.

(٢) بعده في (ش): لئلَّا تنقلبَ الواو ياءً.

بالفتح، قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ومِن ثَمَّ لَحَّنُوا مَنْ قال:

٩ - تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي

بكسرِ اللام.

السُّجاعي

قوله: (بِالفتحِ) أي: فتحِ اللَّام، ولِهذا[١] صحَّتِ التَّوريةُ في قولِ الشاعر[٢]: [مجزوء الرمل]

أيُّها المُعْرِضُ عَنِّي ... حَسْبُكَ اللهُ تَعالَى[٣]

قوله: (ومِن ثَمَّ لَحَّنُوا ... إلخ) لم يَرتَضِه الزمخشريُّ، وقال: إنَّه قُرِئَ به في الشَّواذ، وإنَّه لُغة، وعليه قولُ الشاعر[٤] ـ وهو أسيرٌ سَمع تغريدَ حمامة شَوَّقَتْه إلى أوطانِه ـ: [الطويل]

أَقُولُ وقد نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ: ... أيا جارَتَا هل تَسْمَعِينَ بِحالِي؟

أيا جارَتَا ما أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنا ... تَعالِي أُقاسِمْكِ الهُمُومَ تَعالِي

وليس مرادُ الزمخشريِّ الاستدلالَ على الكسرِ بهذا الشِّعر؛ لأنَّه شِعرٌ لِمُولَّد لا مِن كلامِ العرب، بل الاستِئناسَ، فاندَفع ما اعتُرِض بِه عليه. أفادَه الشهابُ[٥] في «شِفاء الغَليل[٦]».

شفاء الصدر

[٩] - أيَا جارَتَا ما أنصفَ الدَّهرُ بينَنَا ... تَعالِي أُقاسِمْكِ الهُمُومَ تعالِي

---

(١) لا يَخفى أن الفتح في «تعالَ» معلومٌ، وأن مرادَ المصنف أصالةً بيانُ الفتح في المؤنَّث والمثنى والجمع، وحينئذٍ فتعبيرُ المحشي بِلام التعليل ليس بِذاك.

(٢) هو شمس الدين محمدُ بنُ العَفيف التِّلمساني المَعروفُ بالشابِّ الظَّريف على ما في «الخزانة» لابنِ حجة و«معاهِدِ التنصيص» لِلعباسي وغيرِهما، وقبل البيت:

كانَ ما كانَ وزالَا ... فاطَّرِحْ قِيلاً وقالَا

والروايةُ في «ديوانه» (ص٢١٨):

أيُّها العاتِبُ ظُلماً

(٣) وجهُ التَّورية أنه يحتمِلُ أن يكونَ فِعلاً ماضياً فاعلُه ضمير الجلالة، والجملةُ دعائيةٌ، وأن يكونَ فعلَ أمرٍ لِطلب الإتيان والألفُ لِلإلحاق.

(٤) هو أبو فِراس الحَمداني ابنُ عمِّ سيفِ الدَّولة ممدوحِ أبي الطيِّب. والأبياتُ مَشهورة.

(٥) أي: الخَفاجيُّ صاحبُ الحاشية المشهورة على «تفسير البيضاوي»، المُتوفى سنةَ (١٠٦٩هـ). وقد قال قبل ذلك: وأبو فراس ثقةٌ ممن يُجعلُ ما يقوله بمنزلة ما يَرويه. اهـ وفيه إشارة إلى قول الزمخشري نفسِه بعد إنشاد بيت أبي تمام الذي فيه تعدِّي أظلم ـ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ﴾ ـ: وهو وإنْ كان مُحدَثاً لا يُستشهد بِشِعره في اللغة، فهو مِن عُلماء العربية، فاجعَل ما يَقوله بِمنزلة ما يَرويه، ألا تَرى إلى قول العلماء: الدليلُ عليه بيت الحَماسة، فيَقتنِعون بذلك لِوُثوقهم بِروايته وإتقانِه. اهـ

(٦) بالغين المُعجمة، وهو العطش، أو شِدَّتُه وحَرارتُه.

. . . .

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

من الطويل [وسيأتي قائلُه].

(الإنصافُ): العَدْل، وتَوفِيَةُ الحقوق، وإسنادُ الإنصاف إلى الدهر حقيقةٌ عَقلية على ما هو الظاهرُ مِن أن الشاعر دُهرِي [كيف يكون دُهريًا وهو أبو فراس الحَمداني ابنُ عمِّ سيف الدَّولة ممدوحِ أبي الطيِّب الشاعر؟]، فليُحرَّر مُعتَقَدُه، و(الهُمُوم): جمع هَمٍّ، وهو الحزن، وأَهَمَّه الأمرُ: أَقلقَه وأَحزَنه كما في «المختار»، والمرادُ بالجارة الحَمامة التي سَمِعها تُغرِّد وهو أسيرٌ، ناداها وخاطَبها تنزيلاً لها منزلةَ العاقل. والضميرُ في (بَيْننا) له ولها.

قوله: «أيَا جارتَا»: (أيَا): حرفُ نداء مبني على السكون لا محلَّ له، (جارتَا): منادى منصوب بها، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقدرة على ما قبل الألفِ المنقلِبة عن ياءِ المتكلِّم، مَنع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسَبة لهذه الألِف المنقلِبة عن الياء [فالفتحةُ الظاهرة غيرُ الفتحة المقدَّرة]، والألفُ مُضافٌ إليه مبني على السكون في محلِّ جر، وأصلُه: (أيَا جارَتِيَ) بِكسر الفَوقية وفتحِ التَّحتية [أي: على لغةٍ جائزة في ياء المتكلم، ولم يَجعلْها ساكنةً على اللُّغة الأخرى لأنَّ الانقلاب ألفاً إنما هو لِلمُتحركة لا لِلساكنة]، قُلبت الكسرة فتحةً، ثم قُلِبت الياء ألفاً لِتحركها وانفتاحِ ما قبلها، «ما»: نافيةٌ لا محلَّ لها، «أنصَف»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، «الدهرُ»: فاعلُ (أنصَف) مرفوع بالضمة الظاهرة، «بَيْنَنا»: (بينَ): ظرف مكان متعلِّق بـ(أنصَف)، و(نَا): مضافٌ إليه مبني على السكون في محلِّ جر، «تَعالي»: فعل أمر مبني على حذفِ النون، والياءُ فاعل مبني على السكون في محل رفعٍ، «أُقاسِمْك»: (أُقاسِمْ): فعل مضارع مجزومٌ في جواب الأمر، وعلامةُ جزمه السكون، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنَا، والكاف: مفعولٌ أول لـ(أُقاسِمْ) مبني على الكسر في محلِّ نصب، «الهُمومَ»: مفعولٌ ثانٍ له منصوب بالفتحة الظاهرة، «تَعالِي»: فعلُ أمر مبني على حذف النون، والياءُ فاعل مبني على السكون في محلِّ رفع، والجملةُ مؤكِّدة لـ(تَعالي) الأُولَى.

والمعنى: يا مُجاورتي المُغرِّدةُ من الفَرح والسُّرور ما عَدَل الزمانُ بيني وبينكِ حيث مَنَحَك الفرحَ، وصبَّ على الشاعِر التَّرَح، فإنكِ في سُرُور، وهو مأسورٌ، أَقبِلي إليَّ لِأجل أنْ أَقسِمَ الأحزانَ بيني وبينكِ نِصفَين. والغرضُ مِن ذلك التَّسلِّي.

والشاهد: في قوله: (تعالِي) حيثُ كَسر اللام مع أنَّ الصوابَ الفتح، والكسرُ لحنٌ، وقيل: إنه لُغةٌ وليس بِلَحنٍ.

[٣ ـ المضارِع]

ولَمَّا فَرَغْتُ مِن ذِكر علاماتِ الأَمر وحُكمِه، وبَيانِ ما اخْتُلِفَ فيه منه، ثَلَّثْتُ بذكرِ المضارع؛ فَذَكَرْتُ أن علامتَه أن يَصِحَّ دُخولُ «لَمْ» عَليه، نحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]؛ وذكرتُ أنَّهُ لا بُدَّ أن يكونَ في أولِه حَرفٌ مِن حروفِ «نأيتُ» ـ وهي: النونُ، والألفُ، والياءُ، والتاءُ ـ نحوُ: «نَقُومُ، وأَقُومُ، ويَقُومُ، وتَقُومُ»، وتُسمَّى هذه الأربعةُ «أَحْرُفَ المُضارَعة».

وإنما ذكرتُ هذه الأَحْرُفَ بِساطاً وتَمهيداً لِلحُكم الذي بعدها، لا لِأُعَرِّفَ بها الفعلَ المضارعَ؛ لأنَّا وَجَدْناها تَدخُل في أول الفعلِ الماضي، نحوُ: «أَكْرَمْتُ زيداً» و«تَعَلَّمْتُ المسألَةَ» و«نَرْجَسْتُ الدواءَ»: إذا جَعلتُ فيه نَرْجِساً، و«يَرْنَأْتُ الشَّيْبَ»: إذا خَضَبْتُه .....

السُّجاعي

قوله: (﴿لَمْ يَلِدْ﴾) أصلُه: «لم يَوْلِد»، حُذِفت الواو لوُقوعها بين ياء مَفتوحة وكسرةٍ لازمة؛ أي: والمراد منه نفيُ الأولادِ عنه، وفي: ﴿لَمْ يُولَدْ﴾ نفيُ الوالِدَين عنه، وقولُه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا﴾ أي: مُماثِلاً ومُكافِئاً له؛ قال الجلالُ[١]: ﴿لَّهُۥ﴾ مُتعلق بـ﴿كُفُوًا﴾، وقُدِّم عليه لأنَّه مَحطُّ القصد بِالنَّفي، وأُخِّر ﴿أَحَدٌۢ﴾ وهو اسمُ ﴿يَكُن﴾ عن خبرها رِعايةً لِلفاصلة. اهـ

قوله: (بِساطاً) بِكسر الباء؛ أي: تمهيداً لِلحكم ... إلخ؛ أي: في قولِه: «ويُضم أولُه ... إلخ»[٢].

قوله: (لا لأُعرِّف بها الفعلَ المضارعَ ... إلخ) حاصلُه أنه لم يَذكُر هذه الأحرفَ تَعريفاً للمضارع؛ لِكونها تَدخُل على الماضي أيضاً، أي: تَدخلُ عليه في الصُّورة، فيَلتبِسُ بذلك الماضي بالمضارعِ على المبتَدِئ، وذلك كافٍ في الالتِباس[٣]، فاندَفعَ ما قِيل: إنها بِالمعاني المخصُوصة التي قرَّرها عُلماءُ النَّحو لا تَدخُل على الماضِي[٤]. تأمَّل!

قوله: (نَرجَستُ الدواءَ) بالمدِّ: ما يُداوَى به، والنَّرجسُ بِكسر النُّون على الأشهَر المختارِ[٥]، ويَجوز فتحُها مع كسر الجِيم فيهما، كما في «المِصباح»، ومِمَّا جاء في النَّرجِس

(١) أي: المحلِّي؛ فإنه هو الذي فسَّر آخِر القرآن العَظيم كما تقدَّم ذِكرُه.

(٢) قاله (ش).

(٣) في بعض النُّسَخ: الإلباس.

(٤) انظر: «حواشي الشنواني».

(٥) عبارة «المِصباح»: وهو مُعرَّب ونونُه زائِدة باتِّفاق، وفيها قَولان، أقيَسُهما وهو المُختار واقتَصر الأزهريُّ على ضَبطِه الكسرُ؛ لِفَقد نَفعِل بِفَتح النون ... إلخ كلامِه، وكلامُ غيرِه يُفيد أن المشهورَ فيه الفتح، فليُنظَر!

السُّجاعي

ما وَرد[١] عن عليِّ بن أبي طالِب ـ كرَّم الله وجهَه ـ: شَمُّوا النرجسَ ولو في اليَوم مرَّةً، ولو في الشَّهر مرةً، ولو في الدَّهر مرةً، فإنَّ في القلب حَبَّةً مِن الجُنون والجُذام والبَرَص لا يَقلَعها إلَّا شَمُّ النرجِس.

وقال بُقْراط[٢]: كلُّ شيء يَغذُو الجِسمَ، والنرجسُ يَغذُو العَقل.

وقال الحسَنُ بنُ سَهل[٣]: مَن أدمَن شَمَّ النرجس في الشِّتاء، أَمِنَ مِن البِرْسام[٤] في الصَّيف.

وقال أحدُ ظُرَفاءِ الأُدباء: النرجِس نُزهةُ الطَّرْف، وظَرْف الظَّرْف، وغِذاء الرُّوح، ومادَّة الرّوح.

وقال كِسرى: إني لأستَحي أن أُباضِع ـ أي: أجامِعَ ـ في مجلِس[٥] فيه النرجسُ؛ لأنَّه أشبهُ شيء بِالعُيون الناظِرة، وفيه يَقول الشاعرُ[٦]: [الكامل]

وإذا قَـضَـيْـتَ لَـنـا بِـعَـيْـنِ مُـراقِـبٍ ... في الحُبِّ فَلْيَكُ[٧] مِنْ عُيونِ النَّرجِسِ[٨]

(١) قال ابنُ الجوزي في «الموضُوعات» (٢/ ٦١) بعد أن أوردَه بإسنادِه: هذا حديثٌ موضوع. اهـ وعبارةُ الذهبي في «تلخيصِه» (ص٢٦٩): سَندُه ظُلُماتٌ إلى مالِك، عن رَبيعةَ، عن شُرَيح، عن عليٍّ. اهـ وقال الشوكاني في «الفوائد المجمُوعة» (ص١٩٦): هو مَوضوعٌ، وله طُرُق وألفاظ.

(٢) يُوناني، يُقال له أيضاً: أبقراط، كان رأسَ الأطباء في زَمانه، وهو أولُ مُدوِّن لكتب الطب، ومُخلِّص لِلطب من آثار الفَلسفة وظُلمات الطُّقوس السحرية، نُسبت له الكثير من المؤلفات، وهو صاحبُ فِكرة القَسَم الشَّهير الذي يُقسِمه الأطباء قبل مُزاوَلة مِهنتِهم. توفي سنة (٣٧٧ ق م). انظر ترجمته مثلاً في «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» لابن أبي أصيبعة (ص٤٣) فما بعدها.

(٣) هو الحسنُ بن سَهل بن عبدِ الله السَّرَخسي، أبو محمد، وزيرُ المأمون العباسي، وأحدُ كِبار القادة والوُلاة في عصره، اشتَهر بالذكاء المُفرِط، والأدب والفَصاحة وحُسنِ التوقيعات، والكَرم، وهو والِد بُوران (زوجةِ المأمون)، وكان المأمونُ يُجِلُّه ويُبالغ في إكرامه. توفي سنة (٢٣٦هـ).

(٤) في «تاج العروس»: البِرسام بالكسر: عِلَّة يُهذى فيها ـ نَعوذ بالله منها ـ وهو وَرَمٌ حارٌّ يَعرِض لِلحجاب الذي بين الكَبد والأمعاء، ثم يَتَّصل إلى الدِّماغ. اهـ وفي المعاجم الحديثة كـ«الوسيط»: هو ذات الجَنْب، وهو التهاب في الغِشاء المحيط بِالرئة. اهـ وفي «القانون» لابن سينا: البِرسام فارِسي، والبِر هو الصَّدْر، والسام هو الوَرَم.

(٥) في النُّسخ المخطوطة: في موضع، ولعلَّه أولى.

(٦) هو النجيب بن الدَّباغ المصري، شاعر أديب تُوفي سنة (٦٠٢هـ)، قال السيوطي في «حُسن المحاضرة»: كان له فَضلٌ مَشهور، وشِعرٌ مَأثور.

(٧) أي: ذلك المَقضيُّ، أو ذلك المُراقب، وفي المطبوع: «فلتكُ» أي: تلك العين.

(٨) أنشده ابن أبي حَجلة في «ديوان الصبابة» مع بيتَين قبله هما:

يـا رَب إنْ قَـدَّرتَـهُ لِـمُـقَـبِّـلٍ ... غَـيـري فَـلِـلـمِـسْـواكِ أو لِـلأكْـؤُسِ

وإذا قَـضَـيْـتَ لَـنـا بِـصُـحْـبَـةِ ثـالِـثٍ ... يـا رَبِّ فَـلْـتَـكُ شَـمْـعَـةً فـي الـمَـجْـلِـسِ

باليُرَنَّاء، وهو الحِنَّاءُ؛ وإنما العُمْدَةُ في تَعريفِ المُضارع دُخولُ «لم» عليه.

السُّجاعي

وقال الشاعر(١): [البسيط]

قد أكثَر الناسُ في تَشبيهِهِم أبداً ... لِلنرجِس الغَضِّ بالأجفانِ والحَدَقِ

وما أُشَبِّهُه بالعَينِ إذْ نَظَرَتْ ... لَكِنْ أُشَبِّهُه بالعَينِ والوَرِقِ

اهـ ملخصاً من كِتابَي «الزِّراعة»(٢) و«سُكردان السُّلْطان»(٣)، وزادَ صاحبُ «سُكردان السُّلطان» ـ وهو الشِّهاب بنُ حَجَلةَ(٤) ـ أنه نافعٌ مِن البَلْغَم، ومِن الصُّداع البارِد، ومِن سائِر الأمراض البارِدة(٥).

قوله: (بِاليُرَنَّاء) قال الغَزي(٦) في «حواشِي الجارَبردي»: بضمِّ الياء وفتحِها مَقصوراً مُشدَّدَ النُّون، وبالضم والمدِّ(٧).

قوله: (الحِناءُ) بِكسر الحاء المهمَلة وتشديدِ النُّون وبِالمد(٨). اهـ (ش). ويُنَوَّن إذا خلَا من الإضافة ومِن «أل»؛ لأنَّه مَصروف.

---

(١) هو ـ على ما قال غيرُ واحد ـ مُحمد بن يُوسف التَّلَّعْفَرِي الشَّيبانيُّ، شاعر، نِسبتُه إلى (تَلّ أعفَر) بين سِنجار والمَوصِل، كان مِن شُعراء صاحبِ دمشق المَلك الأشرف، ثم مِن شُعراء صاحب حَلب الملكِ الناصر. تُوفي سنة (٦٧٥هـ). هذا، وقد خلَا «ديوانه» المطبوعُ من البيتَين.

(٢) هو الكتابُ المُسمى «مِفتاح الراحة لأهل الفِلاحة»، طَبَعه المجلِس الوطني للثقافة في الكويت سنةَ (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، بتحقيق الدكتورين: صالحية والعمد، وذكَرا أن مؤلِّفه مجهول من القَرن الثامن الهجري. والكلامُ المنقول هنا في (ص٢٤٨-٢٤٩) منه.

(٣) ألَّفه صاحبه الآتي ذِكرُه سنةَ (٧٥٧هـ) للملك الناصر، وهو كتاب مرتَّب على مقدمة وسبعة أبواب ونتيجة، وغالبُه مبنيٌّ على العدد سبعة، ككلامه على سبع الزهرات المجتمعة في مصر في صَعيد واحد، وفيه حكايات ولطائف وغرائب وغير ذلك.

(٤) في «الأعلام»: أحمدُ بن يَحيى بنِ أبي بكر التِّلمساني، أبو العَبَّاس، شِهابُ الدين، ابنُ أبي حَجَلةَ (ت٧٧٦): عالِمٌ بالأدب، شاعرٌ، من أهل تِلمسان، سَكَن دِمشق، كان حَنفيًّا يَميل إلى مَذهب الحنابِلة، ويُكثِر من الحطِّ على أهلِ الوَحدة وخُصوصاً ابنَ الفارِض، وامتُحِن بِسَببه، له أكثرُ مِن ثَمانين مُصنَّفاً، منها: «ديوان الصبابة» و«منطق الطير» و«حاطب ليل». اهـ باختصار.

(٥) انظر: «سكردان السلطان» (ص١٥١-١٥٢).

(٦) هو مُحمَّد بن قاسم، أبو عبد الله، شَمس الدين الغَزِّي، ويُعرَف بابن قاسِم وبِابن الغَرابيلي، فَقيه شافعي، وُلد ونَشأ بِغَزَّة، وتَعلم بها وبالقاهرة، وتَولَّى أعمالاً في الأزهَر وغيرِه. مِن كُتبه «فتح القريب المُجيب في شرح ألفاظ التَّقريب» يُعرف بـ«شرح ابنِ قاسم على متنِ أبي شُجاع»، و«حاشية على شرح السعد للعزِّي» في التصريف، و«حواشٍ على حاشية الخَيالي على شَرح العقائد النَّسفية». تُوفي سنة (٩١٨هـ).

(٧) الذي في «تاج العروس»: «اليُرَنَّا، واليَرَنَّا، واليُرَنَّاء، واليَرُنَّا، واليَرْنَا، واليُرْنَا، واليُرَنَّى»، وما نقلَه المُحشِّي هنا تبعاً لِلفيشي هو اللُّغات الثلاثةُ الأولى فقط، وهي أشهرُهنَّ.

(٨) قوله: «وبالمد» ساقط من بعض النُّسخ.

ولَمَّا فَرَغتُ مِن ذِكر عَلاماتِ المضارع، شرَعتُ في ذِكر حُكمِه؛ فذكَرتُ أنَّ له حُكمَين: حكماً باعتِبار أوَّلِه، وحُكْماً بِاعتبار آخِره.

فأما حُكمُه باعتِبار أوَّلِه فإنه يُضَمُّ تارةً، ويُفتَح أُخرى:

فيُضمُّ إن كان الماضي أربعةَ أَحْرُف؛ سواءٌ كانت كُلُّها أصولاً، نحوُ: «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ»، أو كان بعضُها أصلاً وبعضُها زائداً، نحوُ: «أَكْرَمَ يُكْرِمُ»، فإنَّ الهمزة فيه زائدةٌ؛ لأن أصلَه: كَرُمَ، ويُفتَح إن كان الماضِي أقلَّ من الأربعةِ، أو أكثَرَ منها؛ فالأولُ نحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ» و«ذَهَبَ يَذْهَبُ» و«دَخَلَ يَدْخُلُ»، والثاني نحوُ: «انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ» و«اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ».

وأما حُكْمُهُ بِاعتبار آخِره فإنه تارةً يُبْنَى على السُّكون، وتارةً يُبْنَى على الفتح، وتارةً يُعْرَب؛ فهذه ثلاثُ حالاتٍ لآخِرِه، كما أنَّ لآخِرِ الماضي ثَلاثَ حالاتٍ، ولآخِرِ الأمرِ ثَلاثَ حالاتٍ.

فأمَّا بِناؤهُ على السُّكون فمَشروطٌ بأنْ يَتَّصلَ به نُونُ الإناثِ، نحوُ: «النِّسْوَةُ يَقُمْنَ»، و﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ومِنه: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ لأنَّ الواو أَصليةٌ وهي واوُ «عَفَا يَعْفُو»، والفِعلُ مبنيٌّ على السكون لاتِّصاله بالنونِ، والنُّونُ فاعلٌ مُضمَر، عائدٌ على المطلَّقات، ووَزنُه: «يَفْعُلْنَ»، وليس هذا كـ«يَعْفُون» في قَولِك: «الرِّجَالُ يَعْفُونَ»؛ لأنَّ تلكَ الواوَ ضميرٌ لجماعة المذكَّرِينَ كالواو في قَولِك: «يَقُومُونَ»، وواوُ الفعل حُذِفت، والنونُ علامةُ الرفع، ووزنُه: «يَفعُونَ»، وهذا يُقال فيه: «إِلَّا أَنْ يَعْفُوا» بِحذفِ نُونِه، كما تقولُ: «إِلَّا أَنْ يَقُومُوا»، وسيَأتي شَرْحُ ذلك كلِّه.

وأمَّا بِناؤه على الفَتح فمَشروطٌ بأن تُبَاشِرَهُ نونُ التَّوكيد لفظاً وتَقديراً، نحوُ: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ١٤]، واحتَرزتُ بِذِكر المباشَرة مِن نحوِ قَولِه تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ

السُّجاعي

قوله: (تارةً) أي: مَرةً مُطلقةً من غير قصدٍ إلى واحدٍ بِعَينه. و«تارةً» كـ«مَرَّةً» يُنصَبان على الظَّرف، أو على المَفعول المطلَق، كما نَقَله (ش).

قوله: (ووزنُه يَفعُونَ) أي: فالمحذوفُ اللَّام؛ لأنَّ الميزان يُحذَف منه ما حُذِف من الموزُون.

﴿ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]؛ فإنَّ الألفَ في الأولِ والواوَ في الثاني والياءَ في الثالِث فاصِلةٌ بين الفعلِ والنونِ، فهو مُعْرَبٌ، لا مَبنيٌّ.

وكذلك لو كانَ الفاصِلُ بَينهما مُقدَّراً كان الفعلُ أيضاً مُعْرَباً، وذلك كقَولِه تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، و﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] مثلُه؛ غيرَ أن نُونَ الرَّفْع حُذِفَتْ تخفيفاً لِتَوالي الأَمثال، ثم التَقى ساكنان، أصْلُهُ قبل دُخولِ الجازم: «يَصُدُّونَنَّكَ»، فلمَّا دخل الجازمُ ـ وهو «لا» الناهيةُ ـ حُذفت النونُ؛ فالتَقى ساكنان: الواوُ، والنون، فحُذِفت الواو؛ لاعتِلالها، ووُجودِ دليلٍ يدلُّ عليها وهو الضمةُ، وقُدِّرَ الفِعلُ مُعْرَباً ـ وإنْ كانت النون مُباشِرَةً لآخِرِهِ لفظاً ـ لِكونها مُنفصلَةً عنه تقديراً، وقد أَشرتُ إلى ذلك كُلِّه مُمثِّلاً.

وأمَّا إعرابُه ففِيما عدَا هذَينِ الموضعَين، نحوُ: «يَقُومُ زيدٌ»، و«لَنْ يَقُومَ زيدٌ»، و«لَمْ يَقُمْ زيدٌ».

السُّجاعي

قوله: (أصلُه قبل دخولِ الجازم يَصُدونَنَّك) فيه نَظرٌ؛ لأنَّه قبل دُخول الجازم ليس فِعلَ طَلبٍ، ولا شِبهَه، وغيرُهما لا يُؤكَّد بالنُّون إلَّا شُذوذاً، فالصوابُ أن أصلَه قبل دُخول الجازم والتوكيد: «يَصُدُّونَكَ» بِنُون واحِدة[1] لِلرفع، فلمَّا دَخل الجازِم ـ وهو «لا» الناهيةُ ـ حُذِفت النُّون، ثم أُكِّد، فالتَقى ساكنانِ الواوُ والنُّون المدغَمة مِن نُونَي التوكِيد، فحُذِفت الواو لاعتِلالها ووُجودِ دَليلٍ عليها وهو الضَّمة[2].

قوله: (وقُدِّر الفعلُ مُعرَباً) فيه نظرٌ؛ لأنَّ الإعرابَ فيه لفظيٌّ، ويُجابُ بأن المراد: وقُدِّر إعرابُه[3].

---

(١) في النُّسخ الخطية: «بنون الواحد»، والتصحيح من الشنواني ومن المطبوع.

(٢) أفاده (ش)، وأصلُه في «مجيب الندا» (ص٥٤-٥٥).

(٣) زاد عليه الشَّنواني: إذ كونُ الفعل معرباً أمرٌ مُحقَّق لا مُقدر مفروض، وإنما المقدر إعرابُه على الخلاف في المراد بالتقدير هنا.

[علامةُ الحرف وحكمُه]

ص - وأَمَّا الحَرْفُ فَيُعْرَفُ: بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ عَلَامَاتِ الِاسْمِ والفِعْلِ، نَحْوُ: «هَلْ، وبَلْ»، ولَيْس مِنْهُ «مَهْمَا، وإِذْمَا»، بَلْ «ما» «ما» المَصْدَرِيَّةُ، و«لَمَّا» الرَّابِطَةُ في الأَصَحِّ.

ش - لَمَّا فرغتُ من القولِ في الاسمِ والفِعل، شَرَعْتُ في ذكرِ الحرف، فَذَكَرْتُ أنه يُعْرَفُ بأنْ لا يَقبلَ شيئاً مِن علامات الاسمِ، ولا مِن علاماتِ الفِعل، نحوُ: «هَلْ» و«بَلْ»؛ فإنَّهما لا يَقْبَلانِ شيئاً من عَلامات الأسماء، ولا شيئاً مِن علاماتِ الأَفعال، ....

السُّجاعي

نوله: (بأن لا يقبلَ شيئاً) أي: لا يَقبل بحسَب اللُّغة[1] شيئاً ... إلخ.

فإن قِيل: إنْ أراد بِعلامات الاسم والفعل ما ذكَره في هذا الكتاب فقطْ، وَرَد عليه أنَّ لَنا كلماتٍ لا تَقبلُها وليست حُروفاً؛ كـ«نزالِ» وأخواتِه وكـ«قَطْ»، وإنْ أراد ما ذكَرَه وما لم يَذكُره فهو إحالةٌ على مَجهول.

وأُجيب باختِيار الأوَّل، ويَكون مِن قَبِيل التَّعريف بالأعمِّ، وذلك جائزٌ عند المتقدِّمين؛ لأنَّه يَستَفيدُ[2] به التمييزَ في الجُملة، أو بِاختيار الثاني ويُقالُ: إنَّ المقصود بِوَضع هذه المقدمة المبتَدِئ، وهو لا يَستقِلُّ بالاستِفادة، بل المُوقِّفُ - أي: المُعلِّم - يُبيِّن له ما لم يَذكُره المصنف، فليس فيه حَوالةٌ على مَجهول، بل المُحالُ عليه أمرٌ ظاهرٌ معلومٌ. تأمَّل!

نوله: (هل) حرفُ استفهام لِطلب التَّصديق، وتَدخُل على الجُملتَين، ولا يُنافي ذلك عَدُّهم لها في بابِ الاشتِغال مما يَختَصُّ بِالفعل؛ لأنَّ ذاك إذا وَقع الفِعلُ في حَيِّزها لا مُطلَقاً[3].

نوله: (وبل) سيَأتي في حُروف العطف عدُّها من حُروفه، وأنَّ معناها الإضرابُ الإبطالي، أو الانتِقالي[4].

نوله: (ما المصدريةُ) احترَز بهذا القَيد عن غيرها، فإن مِنه ما هو اسمٌ باتِّفاق؛ كالنَّكرة الموصُوفة؛ نحوُ: «مَررتُ بِما مُعجِبٍ لَك»، ومِنه ما فِيه خلافٌ.

(١) أي: وإلَّا فلا مانعَ من قبولِه ما ذُكِر عقلاً أو عُرفاً أو نحوَ ذلك.

(٢) أي: المبتَدئُ المفهوم من السياق، وهو مَذكور في كلام الشَّنواني إلا أن المحشيَ اختصرَه ههنا. وفي بعض النُّسخ: يُستفاد.

(٣) انظر: «مجيب النداء» (١/ ٥٦).

(٤) قاله بحروفه الشَّنواني. وكذلك الذي بعده.

فانتَفى أن يكونَا اسمَين، وأنْ يكونَا فِعلَين، وتَعَيَّنَ أن يكونَا حرفَينِ؛ إذ ليس لَنا إلا ثَلاثةُ أقسامٍ، وقدِ انتَفى اثْنانِ، فتَعيَّن الثالثُ.

ولَمَّا كان من الحُرُوفِ ما اخْتُلِفَ فيه: هل هو حَرفٌ أو اسمٌ؟ نَصَصْتُ عليه كما فعَلتُ في الفعل الماضِي وفعلِ الأمرِ، وهو أَرْبَعةٌ: «إِذْمَا»، و«مَهْمَا»، و«ما» المصدريَّةُ، و«لَمَّا» الرَّابِطةُ.

[«إذما»]

فأمَّا «إِذْمَا» فاختَلف فيها سِيبويه وغَيْرُه، فقال سِيبويه: إنها حَرْفٌ بِمَنزلة «إنْ» الشَّرْطِيَّةِ، فإذا قُلتَ: «إِذْمَا تَقُمْ أَقُمْ» فمَعناهُ: إنْ تَقُمْ أَقُمْ، وقال المبَرِّدُ وابنُ السرَّاج والفارسيُّ: إنها ظَرفُ زَمان، وإنَّ المعنَى في المثال: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ، واحتَجُّوا بأنها قبلَ دُخول «ما» كانت اسماً، والأَصْلُ عدمُ التغييرِ، وأُجيبَ بأن التَّغيير قد تَحَقَّقَ قطعاً، بِدليل أنها كانت لِلماضي، فصارتْ لِلمُستقبَل، فدلَّ على أنها نُزِع منها ذلك المعنى البَتَةَ، وفي هذا الجوابِ نَظرٌ لا يَحتَمِله هذا المُختصَرُ.

السُّجاعي

قوله: (فانتَفَى أن يكونَا اسمَين ... إلخ) أي: مع كونِهما مِن الكلمات المفرَدة، فاندَفع الاعتراضُ بالجُملة، فإنه انتَفى عنها الأمرانِ وليست بِحَرفٍ.

قوله: (ما اختُلِف فيه هل هو حَرفٌ) أي: اختُلِف في جوابِ هذا السُّؤال[١].

قوله: (فصارت لِلمُستقبَل) أي: لا بِمعنى أنَّ المستقبَل مَدلولُها؛ لأنَّها بِمنزلة «إنْ»، والاستِقبالُ ليس مَدلولَ «إنْ»، بل حاصلٌ بها. اهـ (ش).

قوله: (ألبتةَ) أي: زال مِن أصلِه لا وَصفِه، وهو الاستِقبال[٢]. والبَتُّ: القَطع؛ يُقال: لا أَفعَلُه ألبتَّةَ لِكل أمر لا رَجعةَ فيه، ونُصِب على المصدر؛ أي: بَتَّه[٣] بَتَّةً والبَتَّةَ[٤].

قوله: (وفي هذا الجواب نظرٌ) قيل: وَجهُه: أنه لا يَلزَم مِن تغير الكلمةِ عن أحد الزَّمانَين إلى الآخَر خُروجُها عن مَعناها بِالكُلية، بِدليل أن الفعل الماضيَ موضوعٌ لِلزمان الماضي، وإذا دَخل عليه «إنْ» صار لِلمُستقبَل؛ نحوُ: «إنْ قام [زيدٌ]»، ولا يَخرج بِذلك عن كونِه فعلاً ماضياً،

(١) زاد (ش): أي: في جواب قول السائل: هل هو حرف أو اسمٌ، ففيه مضافٌ محذوف. تأمل!

(٢) في هامش نُسخة خَطية: المناسبُ أن يقول: وهو المُضيُّ.

(٣) في (ش): بتُّه. وهو أنسبُ؛ لأنه تفسير لقول القائل: لا أفعلُه.

(٤) أفاده (ش)، وكذا قوله في التعليق الآتي: قيل: وجهُه ... إلخ؛ فإنه منقول منه بِحُروفه.

[«مَهْمَا»]

وأمَّا «مَهْمَا» فزَعم الجمهورُ أنها اسمٌ، بِدَليل قَولِه تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فالهاءُ مِن ﴿بِهِۦ﴾ عائدةٌ عليها، والضَّمير لا يَعود إلا على الأسماءِ، وزَعَم السُّهَيْلي وابنُ يَسْعُونَ أنها حَرف، واسْتَدَلَّا على ذلك بِقَول زُهَيرٍ:

١٠ - ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وتَقْرِيرُ الدَّليل: أنهما أَعْرَبا «خَلِيقَة» اسماً لِـ«تَكُن»، و«مِنْ» زائدة؛ فتَعيَّن خُلُوُّ الفعلِ من الضمير، وكونُ «مَهْمَا» لا مَوْضِعَ لها من الإعرابِ؛ إذْ لا يَلِيق بها هَهُنا لو كان لها محلٌّ أن تكونَ إلَّا مُبتدأ، والابتِداءُ هنا مُتعذِّر؛ لِعدم رابِطٍ يَرْبِطُ الجُملةَ الواقعة خبراً له،

السُّجاعي

وأنَّ المضارع موضوعٌ لِلحال والاستِقبال، وإذا دَخل عليه «لم» صار لِلزمان الماضي، ولا يَخرُج بِذلك عن كونِه فعلاً مضارعاً.

قوله: (فالهاء من ﴿بِهِۦ﴾ عائدة عليها ... إلخ) قال الزَّمخشريُّ: عاد عليها ضميرُ ﴿بِهِۦ﴾ وضميرُ ﴿بِهَا﴾ حملاً على اللَّفظ، وعلى المعنَى. اهـ قال المصنِّفُ في «المغني»: والأَولى أن يَعودَ ضمير ﴿بِهَا﴾ لـ﴿ءَايَةٍ﴾. اهـ(١)

قوله: (وابن يَسعون) بِفتح أولِه وبِمُهملتَين(٢).

قوله: (أنها حرف ... إلخ) عبارتُه في «المغني»: «تَأتي حرفاً»، وهو يَدلُّ على أنهما لم يَدَّعِيَا ذلك في جميعِ استِعمالاتِها.

شفاء الصدر

[١٠] - ومَهما تَكنْ عند امرِئٍ مِن خَليقةٍ ... وإنْ خالها تَخفى على الناسِ تُعلَمِ

من الطويل [لِزُهير].

(امرئ): شَخصٍ، و(الخَليقةُ): الطَّبيعةُ والخُلُق، و(خالَها): ظَنَّها، و(الخَفاءُ): ضد الظُّهور.

قولُه: «ومَهمَا»: الواو بحسَب ما قبلها، (مَهمَا): اسمُ شرط جازمٌ لفعلَين: الأولُ فعل الشرط والثاني جوابُه، مبتدأٌ مبني على السكون في محلِّ رفعٍ، **«تَكُنْ»**: فعل مضارع متصرفٌ من (كانَ) التامة على الظاهر بمعنى تُوجَد، فعلُ الشرط مجزومٌ بـ(مهمَا)، وعلامةُ جزمه السكون، والفاعل مستترٌ جوازاً تقديره: هي يَعود

---

(١) «مُغني اللبيب» (ص٤٣٥).

(٢) وهو يُوسف بن يَبقى ابن يَسعون التجيبي الباجِلي، ويُعرف أيضاً بالشنشي، كان أديباً نحويًّا لغويًّا فقيهاً فاضلاً، حسَن الخُلُق، ألَّف: «المِصباح في شرح ما أعتَم من شواهد الإيضاح» وغيرَه. مات في حُدودِ سنة (٥٤٠هـ). انظر: «بُغية الوعاة» (٢/ ٣٦٣)، و«الأعلام» (٨/ ٢٥٦).

وإذا ثَبَت أنها لا مَوْضِعَ لها من الإعرابِ؛ تَعيَّن كونُها حَرْفاً.

والتحقيقُ أن اسمَ «تَكُنْ» مُستتِر، و«مِنْ خَلِيقة» تفسيرٌ لـ«مَهما»، كما أنَّ ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾

السُّجاعي

قوله: (**وإذا ثَبت أنَّها لا مَوضعَ لها . . . إلخ**) اعتُرض بِأنه لا يَلزمُ مِن كون الشيء لا محلَّ له أن يَكونَ حرفاً، بِدليل الجُمَل التي لا محلَّ لها، وأسماءِ الأفعال على الصَّحيح.

وأُجيب: بِاحتِمال أن مُرادَهم أنَّ انتِفاء المَحَلِّيَّة يَستلزمُ الحرفيَّة ما لم يدلَّ الدليلُ على نَفيِها. فتأمَّل![1]

قوله: (**اسمَ «تكن» مستترٌ**) قال في «المغني»: واسمُ «تَكُن» ضميرٌ يَرجع إليها، والظرف

شفاء الصدر

إلى (مهمَا)، وأنَّثه لأنها الخليقةُ في المعنى، «**عِند**»: ظرفُ مكان متعلِّق بـ(تكُنْ) أو بِمَحذوف حال من (خَليقة) على أنه في الأصل صفةٌ لها، فلَمَّا قُدِّم عليها انتَصب على الحال، «**امرئٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملةُ (تكنْ) وفاعلِها في محل رفع خبرُ المبتدأ، «**مِن خليقةٍ**»: جار ومَجرور متعلقٌ بِمحذوف بيانٍ لِـ(مهما) حالٌ منها أو صفة لها، ويحتمل أنَّ (تكنْ) ناقصةٌ والضمير المستتر اسمُها، والظرف مُتعلِّق بمحذوف خبرها، والجملة خبرُ (مهما) أيضاً، والرابطُ على كلٍّ الضميرُ المستتر العائدُ إلى (مهما)، «**وإنْ**»: الواو اعتِراض، (إنْ): حرفُ شرط يَجزم فعلَين، «**خالَ**»: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزمٍ بـ(إنْ) فعلُ الشرط، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (امرئ)، والهاء [أي: (ها)]: مفعولٌ أولُ لـ(خالَ) مبني على السكون في محل نصبٍ، «**تَخفى**»: بفتح التاء والفاءِ فعلٌ مضارعٌ مرفوع بضمةٍ مُقدرة على الألف مَنع من ظهورها التعذرُ، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى (الخليقة)، والجملةُ من الفعلِ والفاعل في محل نصب مفعولٌ ثانٍ لـ(خالَ)، «**على الناس**»: جار ومجرور متعلقٌ بـ(تَخفَى)، «**تُعلَم**»: فعل مضارع مبني للمجهول جوابُ (مهما) مجزوم بها، وعلامةُ جزمه سكونٌ مقدرٌ على آخِره منع من ظهوره حركةُ الرَّوي، ونائبُ الفاعل ضمير مُستتر يَعود إلى (مهمَا)، وجوابُ (إنْ) محذوفٌ لدلالة (تُعلَم) عليه تقديره: تُعلَمْ، وجملةُ (وإنْ خالها . . . إلخ) مُعترِضةٌ بين شرطِ (مهما) وجوابِها.

والمَعنى: مهما كان للإنسان خُلُقٌ، عُلِم ولم يَخفَ، وإنْ ظنَّ أنه يَخفى على الناس، فلا بدَّ مِن أن يَعلَمُوه. وتحريرُ المعنى: أنَّ الأخلاق لا تَخفى، والتَّخلُّقَ لا يَبقى. أفاده شارحُ المعلَّقات [الزَّوزَني].

والشاهد: في (مَهما) حيث استَدلَّ السُّهَيلي وابنُ يَسعُون بهذا البيتِ على أنها تكون حرفاً، وتقريرُ الدليل أنهما أَعرَبا (خليقةٍ) اسماً لـ(تَكُنْ) و(مِن) زائدة، فتَعيَّن خُلُوُّ الفعلِ من الضمير، وكونُ (مهمَا) لا موضعَ لها من الإعراب؛ إذ لو كان لها محلٌّ لكانت مبتدأ، والابتداءُ هنا مُتعذِّر لِعدم رابطٍ يَربط الجملةَ الواقعة خبراً له، وإذا ثَبتَ أنْ لا موضعَ لها من الإعراب تعيَّن كونها حرفاً، والتحقيقُ أنها اسمٌ مبتدأ، والعائدُ موجودٌ كما تقدَّم تقريرُه.

---

(١) أفاده (ش) أيضاً.

تَفسيرٌ لـ﴿ما﴾ في قَولِه تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، و«مَهمَا» مبتدأٌ، والجملةُ خَبَر.

[«ما» المصدريَّة]

وأمَّا «ما» المصدرِيَّةُ؛ فهي التي تُسبَك مع ما بَعدها بِمَصدرٍ، نحوُ قَولِه تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، أي: وَدُّوا عَنَتكم، وقولِ الشاعر:

١١ - يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللَّيالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

أي: يَسُرُّ المرءَ ذَهَابُ اللَّيالي.

وقد اختُلِف فيها؛ فذَهب سِيبويه إلى أنها حرفٌ بِمَنزلة «أنْ» المصدريَّة، وذَهَب الأخفشُ وابنُ السَّرَّاجِ إلى أنها اسمٌ بِمَنزلةِ «الذي» واقِعٌ على ما لا يَعقِل، وهو الحَدَثُ، والمعنى: وَدُّوا الذي عَنِتُّمُوه، أي: العَنَتَ الذي عَنِتُّمُوه، ويَسرُّ المرءَ الذي ذَهَبَهُ اللَّيالي،

السُّجاعي

خبرٌ، وأُنِّث ضميرها لأنَّها الخَليقة في المعنى. اهـ[1] أي: فرِوايةُ المصنف: «تَكن» بِالمثناة الفوقيَّة، وقد رَواه غيره بِالتَّحتية، وجوابُ الشرط قولُه: «تُعلَم»، فهو مجزوم بِسكون مُقدَّر منع من ظهوره اشتغالُ المحل بِحركة الرَّوي؛ لأنَّ القصيدة رَوِيُّها مجرور، وجوابُ الشرط الثاني محذوفٌ، و«الخَلِيقة» الطَّبيعة وزناً ومعنى، و«خالَها» بِمعنى ظَنَّها. وحاصلُ المعنى: مَن أَسَرَّ سَريرةً ظَهَرت عليه.

قوله: (تُسبَك مع ما بَعدها) الأَولى حَذفُه؛ لأنَّ المسبُوك هو ما بَعدها فقط[2].

قوله: (عنتَكم) أي: مَشقَّتَكم.

قوله: (يسرُّ المرءَ ... إلخ) «المرء» مَفعولٌ، و«ما ذَهب» فاعل، و«الذَّهاب» بِفتح الذال المعجَمة.

شفاء الصدر

[١١] - يَسُرُّ المَرءَ ما ذَهَبَ اللَّيالِي وكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَه ذَهَابَا

من الوافر.

(يَسرُّ) بفتح الياء وضمِّ السين: مضارعُ سَرَّه سُروراً: إذا أفرَحه، والمرادُ بِالليالي مُطلَقُ الزمن لِيَشملَ الأيامَ، و(الذَّهاب) بفتح الذال المعجَمة: المُضِيُّ والانقِضاء.

---

(١) «مغني اللبيب» (ص٦١٤-٦١٥).

(٢) ذكَره الشنواني أيضاً، وزاد عليه قبله: الأظهر: فهي التي تُسبك هي وما بعدَها بمصدر. اهـ

أي: الذهابُ الذي ذَهَبَهُ اللَّيالي، ويَرُدُّ هذا القولَ أنه لم يُسمَعْ: «أَعجبَني ما قُمْتَه وما قَعَدْتَه»، ولو صَحَّ ما ذُكِر لَجاز ذلك؛ لأنَّ الأصل أنَّ العائد يَكون مَذكوراً، لا محذوفاً.

السُّجاعي

قوله: (لم يُسمَع . . . إلخ) حاصِلُه أنه إنِ التَزم امتِناعَ ذِكر العائد هنا فهو بَعيد؛ لأنَّه خلافُ الأصلِ، فغايةُ أمرِه الجوازُ لا الامتناع، وإنِ ادَّعى جوازَه فظاهرُ اللغة خِلافه؛ لأنَّه لو كان جائزاً لَنطقُوا بِه ولو مرةً؛ إذ يَبعُد كلَّ البُعد اجتماعُ العرب على تركِ ما هو الأصلُ. اهـ «فِيشي»[1]؛ يَعني: تركَ الأصل لِغيرِ مُوجِب، فلا يَرِدُ نحو: «تَرَى»، فإنهم أجمعُوا على تركِ أصلِه، وهو «تَرْأَى»، كذا قال الشَّنواني، وفيه نظرٌ؛ إذ لم يَتركوه أصالةً، بل نَطقُوا بِه في الشِّعر لِلضرورة؛ إلَّا أن يقال: المرادُ تَركُوه اختياراً. تأمَّل!

شفاء الصدر

قوله: «يَسرُّ»: فعل مضارع مرفوع بضمةٍ ظاهرة، **«المرءَ»**: مفعول مُقدم منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، **«ما»**: مَصدرية حرفٌ لا محلَّ له، **«ذَهَبَ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، **«اللَّيالي»**: فاعلُ (ذهب) مرفوعٌ بضمة مُقدرة على الياء مَنع من ظهورها الثقلُ، و(ذَهَبَ) صِلةُ (ما) مَسبوكٌ بمصدرٍ فاعلُ (يَسرُّ) مُؤخَّر، والتقديرُ: (ذَهابُ اللَّيالي)، **«وكانَ»**: الواو: للحال، (كان): فعلٌ ماض ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبر مبني على الفتحِ لا محلَّ له، **«ذَهابُهنَّ»**: اسم (كان) مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، ومضافٌ إليه مبني على الضم في محل جر بِالإضافة، ورَفع بالفاعليَّةِ لِلمصدر، والنونُ علامةُ الجمع المؤنث حرفٌ لا محلَّ له، وأَتى بـ(هنَّ) التي لا تُستعمَل إلا للعاقل لِلضَّرورة، وإلا فالمقامُ لِلهاء بأن يقولَ: (ذَهابُها) [هذا وَهمٌ؛ فإن «هُنَّ» لا تختصُّ بالعاقل، بل تكونُ له ولغيرِه كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡۚ﴾ للأشهر الحُرُم]، **«له»**: جار ومجرور مُتعلِّق بما بَعده [أي: بـ(ذهاباً)، ويجوز أن يكون حالاً منه]، **«ذهابًا»**: خبر (كان) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة على حذفِ مُضاف، أي: سببَ ذَهابٍ، وإلا فليس ذهابُ الليالي عينَ ذهابِه، والجملةُ في محل نصب على الحال من (المرء)، وأَتى بتلك الحال تعجيباً من حال ذلك المرء؛ لأنه حيث كان يَسرُّه ذهابُ اللَّيالي مع كون ذَهابها مُوجِباً لِذهابه وهَلاكِه، كان مآلُ أمرِهِ سُرورَه بفنائه، وهلاكِ نفسه، والسرورُ بذهاب الزمن وانقضائه ليس عامًّا لكل إنسان، بل خاصٌّ بمتوقِّعِ خيرٍ في زمن آجِل مُعيَّن؛ لأنه يُدْنِيه منه، أمَّا مُتوقعُ شرٍّ في زمن آجلٍ مُعيَّن، فبِالعكس لذلك، وأما غيرُ المتوقع لِواحد مِنهما فلا يُسَرُّ ولا يُساء، وهذا كلُّه لِمَن كان مَطمَح نَظره الدنيا، أمَّا الناظرُ لِلآخرة المتزوِّدُ لها، فيُساء بذهاب كل لَحظة؛ لأنه يُدنِيه من الموت القاطِع مِن اجتناء عظيمِ الخيرات، ويحتمل أن هذا يُسَرُّ بِذَهاب كل لحظة؛ لأنه يُدنِيه لِما أعدَّه الله له مِن النعيم المُقيم، فتأمَّل!

والمعنى: يُفرِح انقضاءُ الزمان ومُضِيُّه الإنسانَ المترقِّبَ خيراً في زمان مُستقبَل، والحالُ أنَّ انقضاء الزمان سَببٌ لانقضاء عُمرِه؛ إذِ استيفاء الآجال بِمُضيِّ الأيام واللَّيالي، فيَؤولُ أمرُه إلى فَرَحِه بانقِضاء أَجَله، وذلك مِن العَجب بِمَكان.

---

(١) (ص٣١).

[«لَمَّا»]

وأما «لَمَّا» فإنها في العربيَّةِ على ثَلاثةِ أقسام:

نافيةٌ بِمَنزلة «لم»، نحوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣] أي: لَمْ يَقْضِ ما أَمَره.

وإيجابيَّةٌ بِمنزلة «إلَّا»، نحو قَولِهم: عَزَمْتُ عليكَ لمَّا فَعَلْتَ كذا، أي: إلَّا فَعلتَ كَذَا، أي: ما أَطلُب مِنك إلَّا فِعْلَ كذَا.

وهي في هذَين القِسمَينِ حرفٌ بِاتِّفاق.

والثالثُ: أن تكونَ رابِطَةً لوجود شيء بِوُجود غيره، نحوُ: «لَمَّا جاءني أكْرَمْتُهُ»؛ فإنها رَبَطَتْ وجودَ الإكرام بِوُجودِ المَجيء، واختُلِف في هذهِ؛ فقال سِيبَويه: إنها حرفُ وُجودٍ لِوجودٍ، وقال الفارسيُّ وجماعةٌ: إنها ظَرْفٌ بمعنى حِين، ورُدَّ بِقَولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ...﴾ [سبأ: ١٤] الآيةَ، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجَتْ إلى عامل يَعمَلُ في محلِّها النَّصبَ؛ وذلك العاملُ إما ﴿قَضَيْنَا﴾ أو ﴿دَلَّهُمْ﴾؛ إذ ليس مَعَنا سِواهُما، وكونُ العامِلِ ﴿قَضَيْنَا﴾ مَردودٌ بأنَّ القائِلين بأنها اسم ....

السُّجاعي

قوله: (فإنها في العربيَّة) أي: في اللُّغة العربيَّة (على ثلاثةِ) أي: مُشتمِلةٌ على ثلاثةٍ، مِن اشتِمال الكلِّ على أجزائه.

قوله: (بمنزلة «لم») أي: في النَّفيِ، والحرفيَّة، والجزمِ، والاختِصاص بِالمضارع.

قوله: (بمنزلة إلَّا) فهي حرفُ استِثناء، والمستثنَى منه محذوفٌ تقديرُه: ما أطلُبُ منك شيئاً إلَّا فِعلَك؛ كذا قاله الرَّضي[1].

قوله: (رابطةً لوُجود شيء بِوُجود غيره) أي: دالَّةً على ارتباط تَحقُّق مَضمونِ الجُملة الثانية بِتَحقُّقِ مَضمونِ الجُملة الأُولى ارتباطَ السَّببيَّة، فتكون شَبيهةً بِحرف الشَّرط[2]، وقد نَظمتُ أقسامَ «لَمَّا» على ما ذكَره في «المغني»، فقُلتُ: [الرجز]

شفاء الصدر

والشاهد: في (ما) فإنها مَصدرية يُؤوَّلُ ما بعدها بِمَصدر، وقد اختُلف فيها: فذَهب سيبويه إلى أنها حرفٌ، وذَهب الأخفش وابنُ السرَّاج إلى أنها اسْمٌ بِمنزلة (الذي) واقعٌ على ما لا يَعقِل، وهو الحَدَثُ، أي: يَسرُّ المرءَ الذهابُ الذي ذَهَبَه اللَّيالي، وهذا القولُ مَردودٌ كما وضَّحه الشارح رحمه الله.

(١) «شرح الكافية» (٢/ ١٤٠- ١٤١).

(٢) قاله (ش).

يَزعُمون أنها مُضافةٌ إلى ما يَلِيها، والمضافُ إليه لا يَعمَل في المضاف، وكونُ العامل ﴿دَلَّمُ﴾ مَردودٌ بأنَّ «ما» النافيةَ لا يَعمَلُ ما بَعدها فِيما قبلها، وإذا بَطَلَ أن يَكون لها عامِلٌ تعيَّن أنْ لا مَوْضعَ لها مِن الإعرابِ، وذلك يَقتَضِي الحرفيَّةَ.

السُّجاعي

«لَــمَّــا» عــلــى ثَــلاثَــةٍ أَقْــســامِ ... نَــفْــيِ مُــضــارعٍ مَــعَ انْــجِــزامِ
وقَــد أَتَــتْ حَــرْفــاً لِــلاسْــتِــثْــنــاءِ ... بِــجُــمــلَــةٍ تَــخْــتَــصُّ بِــاعْــتِــنــاءِ
فــي ذَيْــنِ حَــرفٌ بِــاتِّــفــاقٍ، أَمَّــا ... لِــلــرَّبْــطِ فَــالــخِــلافُ فِــيــهــا جَــزْمَــا
فَــقِــيــلَ: ظَــرفٌ، وَالــصَّــحِــيــحُ أَنَّــهــا ... حــرفٌ أَتَــتْ لِــجُــمْــلَــتَــيــنِ رَبْــطُــهــا[١]
جَــوابُــهــا يَــكُــونُ فِــعــلاً قَــد مَــضَــى ... أَوْ جُــمْــلَــةً إِسْــمِــيَّــةً[٢] يــا مُــرْتَــضَــى
بِــهــا (إذا) مَــقْــرُونَــةً أَتَــتْ وقَــد ... تَــأْتِــي بِــفــاً، لَــكِــنَّ هــذا مُــنْــتَــقَــدْ
وقَــد يَــكُــونُ ذا الــجَــوابُ فِــعْــلَا ... مُــضــارِعــاً. كــفــاكَ «مُــغْــنٍ[٣]» نَــقْــلَا

قوله: (يَزعمُون أنها مضافةٌ إلى ما يَلِيها) هذا صريحٌ في أن مَن يَقولُ بِظرفيَّتها يَجعلُها مضافةً إلى ما بعدها، فلا يَتأتَّى فيها ما قيل في «إذا» كما أفادَه الشنواني، وبِه يَندفِعُ ما لِبَعضِهم من الاعتِراض على المصنِّف، فإنَّ المصنف ثِقةٌ مُطَّلِعٌ ولا يُتكلَّم معه إلَّا بِثَبت.

قوله: (والمضافُ إليه لا يَعمَل في المُضاف) مُرادُه بِالمضاف إليه ما كان غيرَ المضافِ، وذلك صادقٌ بِالمضافِ إليه نَفسِه، وبِما كان مِن تَعلُّقاته مِن فِعل ونحوِه، فاندَفع اعتراضُ الفيشي[٤] وغيرِه بِأنَّ العِلَّة قاصرةٌ، وأنها لا تَمنَع كونَ الفعل الذي في المضافِ إليه[٥] عامِلاً. تدبَّر!

قوله: (وذلك يَقتضِي الحرفيَّة) أي[٦]: في المفرَداتِ التي لم يَدُلَّ الدليلُ على نفيِ حرفيَّتِها، فلا انتِقاضَ بِالجُمَل التي لا محلَّ لها من الإعراب.

---

(١) فيه استِعمال ضمير المؤنث رويًّا، وفيه نظرٌ يُعلَم من عِلم القوافي.

(٢) ضُبط بالرفع في نُسخة خَطية، أي: أو جُملةٌ إسميةٌ، وعليه فهو خبرٌ ثانٍ لقوله: جوابُها.

(٣) أشار به إلى «مُغني اللَّبيب» كما تقدم، وفي بعض النُّسخ: (كفاك مغني)، ويتخرَّج على تقدير المضاف إليه، أو تقدير «أل» التعريف في أوَّله، أو على إجراء الوصل مُجرى الوقف على لغةٍ في المنقوص تأتي في كلام الشارح آخرَ الكتاب.

(٤) (ص٣٢).

(٥) قوله: (إليه) ساقطٌ من النُّسخ الخطية ومن كلام الشَّنواني، ثابتٌ في المطبوع، والمعنى يَقتضيه كما لا يَخفى، وقد كُتب على هامش مخطوطةٍ للكتاب: الأولى في المضاف إليه. تأمل. اهـ

(٦) عبارةُ (ش) بعد كلامٍ له: أورد عليه الجمل . . . وأُجيب بأنه يجوزُ أن يكون مرادُه أن ذلك يَقتضي الحرفيةَ في المفردات . . . إلخ.

[حُكم الحرف]

ص - وجَمِيعُ الحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

ش - لَمَّا فَرَغْتُ مِن ذِكر علاماتِ الحَرْفِ، وبَيانِ ما اخْتُلِفَ فيه منه، ذَكرتُ حُكمَه، وأنه مَبنيٌّ، لا حَظَّ لشيء مِن كَلماته في الإعراب.

[الكلام وصُوَر تأليفه]

ص - والكَلَامُ: لَفْظٌ مُفِيدٌ.

ش - لَما أنهَيْتُ القولَ في الكلمةِ وأَقسامِها الثلاثةِ؛ شَرَعْتُ في تَفسيرِ الكلام؛ فذَكَرتُ أنه عبارةٌ عن «اللَّفظ المُفِيد».

السُّجاعي

[الحرف]

قوله: (وجميعُ الحُروف مَبنيةٌ) أي: كلٌّ واحد منها مَبني لاستِغنائه عن الإعراب؛ لِعَدم قَبوله مَعانيَ مختلِفةً، أي: مَعانيَ طارئةً بِالتركيب، لا المعانيَ الإفرادِية، فلا يَرِدُ أن نَحوَ: «مِن» تَرِدُ لِلابتداء والتَّبعيضِ[1] ونحوِ ذلك؛ لأنَّ هذه مَعانٍ إفراديَّة[2].

قوله: (لا حظَّ) أي: لا نَصيبَ لِشيء من كَلماته في الإعراب، وأمَّا نحوُ قولِ الشاعر[3]:

[الطويل]

أُلامُ[4] على «لَوٍّ» ولو كنتُ عالِماً ... بِأذنابِ «لَوٍّ» لم تَفُتْني أَوائِلُهْ

فالمرادُ لفظُ «لَو»، فصار اسماً[5].

[الكلام]

قوله: (في تفسير الكلام) مأخوذٌ مِن الفَسْر[6]، وهو الكشفُ والإظهار.

قوله: (فذكرتُ أنه عبارةٌ) أي: ذَكرتُ ما يُفِيد ذلك.

---

(١) في بعض النسخ: (أو التبعيض)، وكلٌّ صحيح.

(٢) اختصره المُحشي من الشَّنواني، فانظره إن شئتَ مزيدَ فائدة.

(٣) لم يُسمُّوه. والبيتُ من شواهِد سيبويه، وأذنابُ لَو: أواخِرُها وعَواقِبها. وفي «شرح الشَّواهد الشِّعرية في أُمَّات الكتب النَّحوية» (٢/ ٣٠٥): قاله أبو زُبيد. اهـ وهو وَهم.

(٤) في بعض النسخ: (ألوم)، والصواب الأول.

(٥) أفاده (ش) أيضاً.

(٦) يُقال: فَسَر الشيءَ يَفسِرُه ويَفسُرُه وفَسَّرَه: أبانَه، وبِالفَسْر سُمي شرحُ ابنِ جِني الكبيرُ على ديوان أبي الطيب.

ونَعني بِاللفظ: الصَّوْتَ المشتملَ على بَعضِ الحُروف، أو ما هو في قُوَّةِ ذلك؛ فالأولُ نحو: «رَجُل» و«فَرَس»؛ والثاني: كالضَّمِير المستتِرِ في نحوِ: «اضْرِبْ»، و«اذْهَبْ» المُقَدَّرِ بِقَولِك: «أَنتَ».

ونَعني بِالمفيد ما يَصحُّ الاكتِفاء به، فنَحوُ: «قام زيدٌ» كلامٌ؛ لأنه لفظٌ يَصِحُّ الاكْتِفاءُ

السُّجاعي

قوله: (ونَعني) أي: نُرِيد مَعاشرَ النُّحاة.

قوله: (الصوتَ المشتمِلَ على بعضِ الحُروف) اعتُرض بِنحو واوِ العطف؛ فإنها تُسمَّى لفظاً، ولا يُقال: إنَّ الصوت مُشتمِلٌ على هذا الحرف؛ لأنَّ الشيء لا يَشتمِل على نَفسِه.

وأُجِيب عنه: بِأنَّ الصوتَ فيه جِهة عُموم، وهو كونه صوتاً أعمَّ من أن يكون لفظاً أو لا؛ كما في الأصواتِ الغُفْل، وجِهةُ خُصوص، وهو كونُه لفظاً، فالصوتُ مُشتمِلٌ من جِهة عُمومه ومُشتمَلٌ عليه من جِهة خُصوصه، ومرادُ المصنِّف أن اللَّفظ هنا بِمعنى الملفوظِ لا الرَّمي، فإنه فِعل الرامي، وفِعلُ الشَّخص ليس هو الكلامَ، واللَّفظ لغةً مصدرٌ بِمعنى الرمي؛ أي: من الفَم لا الرَّمي مُطلقاً، وأمَّا «لَفظتِ الرَّحَى الدَّقيقَ» فهو مجازٌ؛ صرَّح بِه في «الأساس»[1]، ثم نَقَله النُّحاة ابتداءً أو بعد جَعلِه بِمعنى الملفُوظ إلى جِنس ما يَتلفَّظُ بِه الإنسان، وهو الصوتُ المعتَمِد على شيءٍ مِن المخارج المعلُومة إنْ صَدر من الإنسان، فدَخَل كلمات الله والملائكةِ والجن؛ إذْ هي مِن جِنسِ ما ذُكِر وإنْ لم يَصدُقْ عليها الصوتُ والاعتِمادُ. والمرادُ بِاعتِماد الصوتِ على المخارج حُصولُه بِواسطَتِها واستِعانتِها.

قوله: (أو ما هو في قُوةِ ذلك) زادَ هذا لإدخالِ الضمائر المستَترة، وإطلاقُ اللَّفظ عليها مجازٌ مشهور عند النُّحاة، أو حقيقةٌ عُرفيَّة عندهم، فجازَ إدخالُه في التَّعريف.

ثم اعلَم أن هذا التعريف إنما هو لِلكلام العَربي، فانْدَفع ما يقالُ: كان عليه أن يَقولَ: «اللَّفظ العَرَبي» لإخراج العَجمي.

وإنما كان الضَّمير المستترُ في قُوَّة ذلك؛ لأنَّه لم يُوضَع له لفظٌ، وإنما عبَّرُوا عنه بِاستِعارة لفظِ [المنفصِل][2] وأَجْرَوا عليه الأحكام اللَّفظيَّة؛ كالإسنادِ إليه والعطف عليه وتَوكيدِه ونحو ذلك.

قوله: (ما يَصحُّ الاكتِفاء بِه) أي: ما يَدلُّ بِالوضع على معنًى يَحسُن سكوتُ المتكلِّم عليه،

---

(١) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (ل ف ظ).

(٢) زيادةٌ من «الشنواني» ـ ومنه يَنقل المحشِّي ـ و«الفوائد الضِّيائية» لِمُلا جامي يَقتضيها السِّياق.

به، ونحوُ: «زيدٌ» ليس بكلام؛ لأنه لفظٌ لا يَصحُّ الاكتفاء به. وإذا كَتبتَ «زيدٌ قائمٌ» مثلاً، فليس بِكلام؛ لأنه وإنْ صحَّ الاكتِفاء به لكنَّه ليس بِلَفظ، وكذلك إذا أَشَرْتَ إلى أَحَدٍ بالقِيام أو القُعودِ فليس بِكلام؛ لأنه ليس بِلَفظ.

ص ـ **وأَقَلُّ ائْتِلَافِهِ مِنِ اسْمَيْنِ، كـ«زَيْدٌ قَائِمٌ»، أَوْ فِعْلٍ واسْمٍ، كـ«قَامَ زَيْدٌ».**

السُّجاعي

بِحيث لا يَصير السامعُ مُنتظِراً لِشيء آخرَ انتظاراً تامًّا بعد فَهم المعنى، وإنما قيَّدناه بِالتام لِيَدخُلَ مجردُ الفِعل والفاعِل في نحو: «ضَرَبَ زيدٌ»؛ فإنه كلامٌ مع أنه يَبقَى انتِظارُ المَفعول بِه ونحوِه، لَكنَّه انتظارٌ ناقص، فدَخل في الكلام ما استَحال معناه؛ لِعدم مَعرِفة أجزائه، وما لم يَقصدْه المتكلم لِنَحوِ نومٍ أو سَهوٍ، وما كان الإسنادُ فيه مَجازيًّا؛ نحو: «أنبت الربيعُ البَقْلَ».

وهل يُشترط في الكلام اتِّحادُ المتكلِّم؟ قيل: نَعم، وقِيل: لا، وصحَّحه ابنُ مالك وأبو حَيان.

قال المصنِّف: والصوابُ أن الجُملة أعمُّ من الكلام؛ إذ شَرطُه الإفادةُ بِخلافِها، ولهذا تَسمَعُهم يَقولون: جُملةُ الشرط وجُملةُ الجَواب وجُملةُ الصِّلة، والأصلُ في الإطلاق الحقيقةُ، وكل ذلك ليس مُفيداً، فليس كلاماً. اهـ[١]

قوله: (ونحو: «زيدٌ» ليس بِكلام) هذا محترَزُ «مُفِيد»، وقولُه: «وإذا كتبتَ زيد . . . إلخ» هو وما بَعده خارِجان بِـ«لفظ»، فهو لفٌّ ونشرٌ غيرُ مُرتَّب.

قوله: (ائتلافِه) أي: اجتِماعه.

لا يُقال: يجبُ تَغايرُ المتألِّف والمتألَّف منه بِالضَّرورة، وإلَّا فلا تألُّفَ، وهنا ليس كذلك؛ لأنَّ الاسمَين نفسُ الكلامِ، لأنَّا نَقولُ: يَكفي في التغايرِ كَونُ الملحوظِ[٢] في الأولِ المجموعَ مِن حيث هو مَجموعٌ، وفي الثاني الأجزاءُ مُفصَّلةً؛ كما أفادَه العلَّامة (سم)[٣] في «شَرح الوَرقات»[٤].

قوله: (كزيدٌ قائم) اعترِض بِأنه ثلاثةُ أسماء، والثالثُ الضمير المستتر، وأُجيبَ بِالمنع؛ لأنَّ الضمير المستتَر في الوصف لَمَّا كان لا يَبرُز في تثنيةٍ ولا جمعٍ، ولا يَختلِف بِتكلُّم ولا خِطاب ولا غَيبةٍ، كان كالعَدم، بِخلافِ المستتِر في الفِعل.

---

(١) «مغني اللَّبيب» (ص٤٩٠). والمسائل الثلاثة المذكورة في هذا التعليق مأخوذة باختصار من كلام الشنواني أيضاً.

(٢) تصحَّفت في بعض النسخ إلى: الملفوظ.

(٣) في بعض النُّسخ: (كما أفاده العلَّامة ابنُ قاسم)، والمرادُ به على الوجهَين العبَّادي.

(٤) «الشَّرح الكبير على الورقات» (١/ ٣٠٦).

ش - صُوَرُ تَأليفِ الكَلامِ سِتٌّ، وذلك لأنه إمَّا أن يَتألفَ مِن اسمَين، أو مِن فعلٍ واسمٍ، أو من جُملتَين، أو من فِعلٍ واسمَين، أو من فِعلٍ وثلاثةِ أسماءٍ، أو مِن فعلٍ وأربعةِ أسماء.

أما ائتِلافُه من اسمَين فلَه أربعُ صُوَر؛ إحداها: أن يكونا مُبتدأ وخبراً نحو: «زيدٌ قائمٌ»، الثانيةُ: أن يكونَا مُبتدأ وفاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر، نحو: «أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ؟»، وإنما جازَ ذلك لأنَّه في قُوةِ قَولِك: «أَيَقومُ الزيدَانِ؟»، وذلك كلامٌ تَامٌّ، لا حاجةَ لَه إلى شيءٍ، فكَذلك هذا، الثالثةُ: أن يَكونَا مُبتدأ ونائباً عن فاعِلٍ سَدَّ مَسَدَّ الخبر، نحوُ: «أَمَضْرُوبٌ الزَّيدانِ؟» لأنه في قُوةِ قَولِك: «أَيُضْرَبُ الزَّيدانِ؟»؛ الرابعةُ: أن يكونَا اسمَ فِعلٍ وفاعِلَه؛ نحو: «هَيْهَاتَ العَقِيقُ»، فهيهاتَ: اسمُ فِعلٍ، وهو بمعنى بَعُدَ، والعَقيقُ: فاعلٌ به.

وأمّا ائتِلافُه من فِعلٍ واسمٍ فلَه صُورَتان؛ إحداهما: أن يكونَ الاسم فاعلاً، نحوُ: «قَامَ زيدٌ»، والثانية: أن يكون الاسمُ نائباً عن الفاعِلِ نحوُ: «ضُرِبَ زَيدٌ».

وأما ائتِلافُه من جُملتَين فلَه صُورتان أيضاً؛ إحداهُما: جُملتَا الشرطِ والجزاء، نحو: «إنْ قَامَ زيدٌ قُمْتُ»، والثانية: جُملتَا القَسَم وجوابِه، نحو: «أَحْلِفُ بالله لَزَيدٌ قائمٌ».

وأمّا ائتلافُه من فعلٍ واسمَين فنحوُ: «كانَ زَيدٌ قائماً».

وأمّا ائتلافُه من فعلٍ وثلاثةِ أسماء فنَحوُ: «عَلِمْتُ زيداً فاضِلاً».

وأمّا ائتِلافُه من فِعلٍ وأربعةِ أسماءٍ فنحوُ: «أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً فَاضِلاً».

السُّجاعي

قوله: (صُوَرُ تأليفِ الكَلام سِتَّةٌ[١]) ظاهِرُه الحصرُ، وبَقِيَ عليه سابعةٌ، وهي تأليفُه مِن اسم وجُملة، نحو: «زيدٌ قامَ أبوه»؛ وثامِنةٌ وهي تأليفُه من حرفٍ واسم، نحو: «ألا ماءَ»؛ فإنَّ هذا كلامٌ مُؤلَّفٌ مِن حرف واسمٍ، وتَمَّ الكلامُ بِذلك حملاً على مَعناه، وهو أتمنَّى، ذكَره المصنفُ في «المغني»[٢]؛ أو اسمٍ وحرفٍ، نحوُ: «يا زيدُ». كذا ذكَره المصنفُ، قال العلّامةُ (سم) في «شَرح الورقات»: والجمهورُ على أنَّ الكلامَ هو المقدَّر مِن الفِعل مع فاعِله، وحرفُ النداء نائبٌ عنه كما نابَتْ «نَعَم» مثلاً عنه في جوابِ «هل قامَ زيدٌ؟» مثلاً[٣].

قوله: (العقيقُ) اسمٌ لِعِدَّة مَواضعَ في الحِجاز وغيره.

(١) في المطبوع: (ست)، وكلاهُما صحيح؛ لِحذف المعدود.

(٢) (ص٤٩٩).

(٣) «الشرح الكبير على الورقات» (١/٣٠٨).

فهذه صُوَرُ التأليف. وأقلُّ ائتلافِه من اسمَين، أو مِن فعلٍ واسم، كما ذكَرتُ.
وما صَرَّحْتُ به ـ من أنَّ ذلك هو أقلُّ ما يتألَّفُ منه الكلامُ ـ هو مُرادُ النَّحويِّين، وعِبارةُ بعضهم تُوهِمُ أنه لا يكونُ إلا من اسمَين، أو مِن فِعل واسم.

السُّجاعي

قوله: **(وعبارةُ بعضهم تُوهِم)** مُرادُه بِه ابنُ الحاجب، فإنه قال: «ولا يَتأتى ذلك إلَّا في اسمَين أو اسمٍ وفِعل». اهـ[١] وقد وَجَّهه شارِحُو كلامه[٢] بِأنَّ الكلام إنما يَتحقَّق بِالإسناد الذي هو رَبْطُ إحدى الكلمتَين بِالأُخرى، وهو [إنما][٣] يَتحقَّق بِالمسنَد إليه والمسنَدِ فقط، وهما إمَّا كلمَتان أو ما يَجري مَجراهُما، وما عدَاهما من الكلماتِ التي ذُكِرت في الكلامِ خارجةٌ عن حَقيقةِ الكلام عارِضةٌ لها. اهـ[٤]

---

(١) «الكافية في النحو» (ص١١).

(٢) عبارة الشنواني: (وقد وجَّهها السَّيد). اهـ وفي «حاشِية الألوسي» على هذا الكِتاب (١/ ١١٢): قد وجَّهها السيدُ في «حاشِية المُتوسط» . . . إلخ كلامِه، ومثلُه عند ابنِ قاسم في «شرح الورقات الكبير» (١/ ٣٠٩)، فظَهر بهذا أن المقصود بالسيِّد في كلامِهم الشريف الجُرجاني لا الرُّكن الأستراباذي أو غيرُه.

(٣) زيادةٌ من النسخ المطبوعة.

(٤) كذا في الأصل، وهي في كلام الشنواني إشارةٌ لانتهاء كلام السيِّد المنقول في تَوجيه عبارة ابن الحاجب.

[الإعراب وأنواعُه]

ص - فَصْلٌ:

أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، ....

السُّجاعي

[أنواعُ الإعراب]

قوله: (فصلٌ) هو كغَيره مِن بَقيَّة التراجِم عِبارةٌ عن الألفاظِ المخصُوصةِ الدَّالَّة على تِلكَ المَعاني المخصُوصةِ، فالمعنَى: هَذه الألفاظُ . . . إلخ[١] فاصِلةٌ ما بَعدها عمَّا قَبلها، أو مَفصُولة عنهما[٢]، وهو خبرٌ لِمَحذوف، أو مُبتدأٌ خبرُه مَحذوف، ولا يُقالُ[٣]: إنه نَكرةٌ فيَحتاج إلى مُسوِّغ؛ لأنَّه صار عَلَماً كما هو ظاهرٌ. ويَجُوز فيه غيرُ ذلك.

قوله: (أنواعُ الإعراب أربعةٌ) أي: الإعرابُ مُطلقاً الشاملُ لإعراب الاسم والفِعل، فاندَفَع ما يُقال: إنْ أراد إعرابَ الاسمِ فثَلاثةٌ، وإنْ أراد إعرابَ الفِعل فثلاثةٌ، وإنْ أراد إعرابَهما فسِتةٌ.

والنوعُ كالصِّنف والضَّرْب والقِسْم مُتقارِبةُ المعنى أو مُتَّحِدة عِندهم[٤]؛ يعني: أنَّ بعض أفراده يُسمَّى بِالرفع، وبعضَها بِالنَّصب، وبعضَها بِالجر، وبعضَها بِالجَزم، فلا حاجةَ إلى إثباتِ كونها أنواعاً مَنطِقيَّة؛ لأنَّ إثبات كونها أنواعاً مَنطقيَّةً يَتوقفُ على إثبات اتِّحاد حقيقةِ أفراد كلِّ نوعٍ، كالضمةِ والواو والألف والنونِ لِلرفع، وهو مُشكِلٌ؛ إذ القَدْرُ المشترَك بين هذه الأربعةِ مَثلاً - وهو مُطلَق اللَّفظ - ليس تمامَ حَقيقتِها، وإلَّا لَكانَ جميع أفراد الأنواعِ الأربعة نَوعاً واحداً. اهـ من «الشَّنواني».

قوله: (رفعٌ) وهو على القولِ بِأنه لَفظيٌّ: الضَّمةُ وما نابَ عنها على وجهٍ مخصوصٍ، وعلى أنه معنَويٌّ: تغييرٌ مخصوصٌ علامتُه الضمةُ وما نابَ عنها[٥]، وسُمي رفعاً لِرفع الشَّفة السُّفلى عند التَّلفُّظ بِه، أو بِعَلامته، وهكذا يُقال في بَقيةِ العلامات، وسُمِّيَ نصباً لانتِصاب الشفتَين عند التَّلفظ بِه، أو بِعلامته، وجرًّا لانجِرار - أي: انخفاضِ - الشَّفةِ السُّفلى عند ما ذُكر، ولأنَّ عاملَ

(١) أي: إلى آخر ما تقدَّم في التعريف، أي: هذه الألفاظ المعيَّنة الدالَّة على تِلك المعاني المخصوصة.

(٢) هكذا بِضمير التثنية في النُّسخ، أي: مفصولةٌ عمَّا قبلها وعمَّا بعدها، ورُبَّما وقع بالإفراد في غير هذا الكتاب، وهو تحريف، أو يكونُ المعنى حينئذٍ: مفصولة عن الألفاظ المذكورة وهي المتقدِّمة والمتأخِّرة.

(٣) أي: على القَول الثاني.

(٤) إن كان الضمير للنُّحاة فلا كلامَ فيه، وإلَّا فإن كان لأهل المَنطق فالأول هو المَذهب.

(٥) بعده في المطبوع: (على وجهٍ مخصوص)، ولم أرَه في شيء مِن المخطُوطات ولا في كلام الشنواني.

في اسْمٍ وفِعْلٍ؛ نَحوُ: «زَيْدٌ يَقُومُ» و«إنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ»؛ وجَرٌّ في اسْمٍ، نَحوُ: «بِزَيْدٍ»، وجَزْمٌ في فِعْلٍ، نَحوُ: «لَمْ يَقُمْ»؛ فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، ويُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، ويُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، ويُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ.

ش ـ الإعرابُ: أَثَرٌ ظاهرٌ، أو مُقَدَّرٌ، ....

السُّجاعي

الجر جَرَّ معنى الفِعل إلى معنى الاسم[1]، وجزماً لأنَّ الجزم القَطعُ، والجازِم كالشيء القاطع لِلحركة أو لِلحَرف.

واعلَم[2] أن لفظَ الرفع والنصبِ والجر مختَصٌّ عند البَصريين بِأنواع الإعراب؛ قال الرضيُّ: الضم والفتح والكسرُ في عبارات البَصريين لا تَقع إلَّا على حركاتٍ غير إعرابيَّة بِنائية[3] أو لا؛ كضمةِ «قُفْل»، ومع قَرينة تقع على حَركات الإعراب، والكوفيُّون يُطلِقون ألقابَ أحدِ النَّوعَين على الآخَر مُطلقاً. اهـ[4]

قوله: (في اسمٍ وفعل) إما صفة لِما قبله، أو خبرُ مَحذوف.

قوله: (نحو: زيدٌ يَقوم) بِرفعِ «نحو» خبرَ محذوفٍ؛ أي: وذلك نحوُ، وبِنَصبه مَفعولَ[5] محذوفٍ؛ أي: أَعني.

قوله: (فيُرفَع بِضمة) نائبُ فاعلِ «يُرفَع» ضميرٌ عائدٌ على اسم وفِعل بِتأويلهما بِـ«ما ذُكر»؛ قال التَّفتازاني: يَجوز أن يكنَى بِاسم الإشارة الموضوع لِلواحد عن أشياءَ كثيرةٍ بِاعتبار كونها في تأويل ما ذُكِر، وما تَقدَّم، كما يُكنَى عن أفعال كثيرة بِلَفظ «فَعَلَ» لِقَصد الاختصار؛ كما تقولُ لِلرجل: «نِعمَ ما فَعَلْتَ»، وقد ذَكر أفعالاً كثيرة وقِصَّةً طَويلة؛ كما تقول له: «ما أَحسنَ ذلك!»، وقد يَقع مثلُ هذا في الضَّمير، إلَّا أنه في الإشارة أشهَرُ وأكثَرُ. اهـ (ش).

قوله: (ظاهرٌ) أي: موجُودٌ، لا مَلفُوظ؛ إذ السكونُ والحذفُ غيرُ مَلفوظ بِهما[6].

قوله: (أو مقدرٌ) أي: مَعدُومٌ مَفروضُ الوُجود. اهـ (ش).

---

(١) هذا علةٌ لِتسمية حرف الجر بذلك، ولا يَظهَر جعلُه علةً لِتسمية التغيير المخصُوص.

(٢) مِن قوله أولَ التعليق: (وهو على القول ...) إلى آخر هذه الفَقرة مأخوذ من «حاشية الشنواني».

(٣) في «الرضيّ»: بِنائيةً كانت كضمةِ حيث.

(٤) «شرح الكافية» (١/ ٧١).

(٥) أي: مفعولاً به، وزاد بعضُهم نصبَه على المفعُولية المُطلقة، أي: أَنحُو نحوَ، وبعضُهم نصبَه بِنزع الخافِض، والتَّقدير: كنَحوِ؛ وما اقتصر عليه المُحشِّي أقربُ الأوجُه الأربعة.

(٦) أفاده (ش) أيضاً.

يَجلبهُ العاملُ في آخِرِ الكلمة؛ فالظاهرُ كالذي في آخِرِ «زيد» في قَولِك: «جَاءَ زَيْدٌ»، و«رَأَيْتُ زيداً»، و«مَرَرْتُ بزيدٍ»؛ والمُقَدَّرُ كالذي في آخِرِ «الفتى» في قَولِك: «جَاءَ الفَتَى»، و«رأيتُ الفَتَى»، و«مَرَرْتُ بالفَتَى»؛ فإنك تُقَدِّرُ في الألفِ الضمةَ في الأول، والفتحةَ في الثاني، والكسرةَ في الثالث؛ لِتَعذُّرِ الحركة فيها؛ وذلك المقَدَّرُ هو الإعرابُ.

والإعرابُ جِنسٌ تَحته أربعةُ أنواع: الرفعُ، والنصبُ، والجرُّ، والجزمُ.

وهذه الأنواعُ الأربعةُ تَنقسمُ إلى ثلاثة أقسام: قِسمٌ يَشتركُ فيه الأسماءُ والأفعال؛ وهو الرفعُ والنَّصبُ، تقولُ: «زيدٌ يَقُومُ» و«إنَّ زَيْداً لن يقومَ»؛ ....

السُّجاعي

قوله: (يَجلبُه العامل) بِضمِّ اللَّام وكسرها؛ لأنَّه من باب «ضَرَب» و«قَتَلَ» كما في «المصباح»، أي: يَطلُبه ويَقتَضِيه[1].

قال المصنفُ في «شَرح الشُّذور»: خرج بِقَولي: «يَجلبُه العامل» نحوُ: الضمةِ في النُّونِ مِن قوله تعالى: ﴿فَمَنُ اوتِىَ كِتَٰبَهُۥ﴾ [الإسراء: ٧١] في قِراءة ورشٍ بِنقل حركةِ همزة ﴿أُوتِىَ﴾ إلى ما قَبلها، وإسقاطِ الهمزة؛ والفَتحةِ[2] في مِثالِ[3] ﴿قَدَ افْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] على قراءتِه أيضاً بِالنقل، والكسرةِ في دالِ ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ في قراءة مَن أتبع الدال اللَّامَ، فإن هذه الحركاتِ وإن كانت آثاراً ظاهرةً في آخِرِ الكلمة، لكنَّها لم يَجلبها عوامِلُ دَخلت عليها، فليسَتْ إعراباً.

وقَولي: «في آخِرِ الكلمة» بيانٌ لِمَحلِّ الإعراب مِن الكلمة، وليس احتِرازاً؛ إذ ليس لَنا آثارٌ يَجلبها العوامِل في غير آخِرِ الكلمةِ حتى يُحترَزَ[4] عنها. اهـ[5]

ولا يَرِدُ عليه: «امرُؤٌ وابنُمٌ»، فإنَّ الصواب قولُ البَصريين: إنَّ الحركة الأخيرةَ هي الإعرابُ، وإنَّ ما قبلها إتباعٌ لها[6].

---

(١) الأولى تفسير الجَلب بالإحضار والإتيان بالشيء كما لا يَخفى. وفي «القاموس»: جلَبَه واجتَلَبَه: ساقَه مِن مَوضع إلى آخرَ.

(٢) معطوفٌ على (الضمةِ) من قوله: (نحوُ: الضمةِ في النُّونِ).

(٣) كذا جاء في جميع النُّسخ المخطوطة والمطبوعة، والذي يَقتضيه السياق: (في دالِ)، وهو الذي في «شرح الشُّذور» لِلمصنف، وغالبُ الظن أن الذي تقدَّم تحريف سببُه عدم ظُهور دالِ «دال» كما يَنبغي في نُسخة الشنواني على ما وقفتُ عليه، إلا أنه لا يَسَعُنا تغييرُه.

(٤) في بعض النُّسَخ المطبوعة: فيُحترزَ.

(٥) «شرح الشُّذور» (ص١٠٥) بِتحقيقنا.

(٦) أفادَ الجميعَ الشَّنواني كالعادة، اللهمَّ إلا ما نقله عن «المصباح» من اللُّغتين في مضارع «جَلَبَ».

وقِسمٌ يَختصُّ به الأسماء وهو الجرُّ، تقولُ: «مَرَرْتُ بزيدٍ»؛ وقِسمٌ يَختَصُّ به الأفعالُ وهو الجزمُ، تَقولُ: «لَمْ يَقُمْ».

ولهذه الأنواع الأربعةِ عَلاماتٌ تَدلُّ عليها، وهي ضَربانِ: علاماتُ أُصولٌ، وعلاماتٌ فروعٌ. فالعلاماتُ الأُصول أربعةٌ: الضمةُ لِلرفع، والفتحةُ لِلنصب، والكسرة للجرِّ، وحذفُ الحركة لِلجزم، وقد مَثَّلْتُها كُلَّها.

والعلاماتُ الفُرُوع مُنحصِرةٌ في سَبعةِ أبواب: خمسةٌ في الأسماء واثْنان في الأفعال، وستَمُرُّ بك هذه الأبواب مُفَصَّلةً باباً باباً.

الشُجاعي

قوله: (يَختصُّ بِالأسماء) و(يَختَصُّ بِالأفعال[١]**)** الباءُ داخِلةٌ فيهما على المقصُورِ عليه[٢].

قوله: (ولهذه الأنواع الأربعةِ علاماتٌ . . . إلخ) هذا لا يُوافِق[٣] ما جرَى عليه مِن أنَّ الإعراب لفظيٌّ؛ إذ الشيءُ لا يكون علامةً على نَفسِه؛ لأنَّ العلامةَ يَجب أن تُغايِرَ صاحبَها.

وقد أُجيبَ عنه بِأنه لا مُنافاةَ بين جعلِ هذه الأشياء إعراباً وجَعلِها عَلاماتِ إعراب، فهي إعرابٌ مِن حيثُ كونُها أثراً جَلَبه العاملُ، وعَلاماتُ إعرابٍ مِن حيثُ الخُصوصُ؛ قال العلَّامةُ الشَّنواني: ولا يَخفى ما فِيه مِن التكلُّف، والمُختارُ والأحسَنُ في الجوابِ عن ذَلك ما قالَه بعضُ المحقِّقِين[٤] مِن أنَّ هذه عبارةُ مَن يَقولُ: «إنَّ الإعراب مَعنويٌّ»، وصارتْ تَجرِي على لِسان مَن يَقُول: «إنَّ الإعرابَ لَفظيٌّ» مِن غير قَصدٍ. اهـ

قوله: (باباً باباً) مَنصُوبان معاً على الحال؛ لِتَأويلِهما بِالمُفرد، أي: «مُفصَّلاً»، كما أنَّ الاسمَين في قَولِك: «هذا حُلوٌ حامِضٌ» خبرٌ لِتأويلِهما بِذلك، أي: مُزٌّ.

أو الأولُ حالٌ والثاني مَعطوفٌ عليه بِعاطف مُقدَّر، أي: باباً فباباً؛ كما في [قولك]: «ادخُلوا رَجلاً رجلاً»؛ أي: رَجلاً فرجلاً، والمعنى: ادخُلوا رَجلاً بعد رَجُل، و«عَلَّمتُه الحسابَ مَثلاً باباً بعد بابٍ»؛ قال السُّيوطي: وهذا هو المختار عِندي؛ لِظُهوره[٥] في بعض التَّراكيب؛

---

(١) كُتب عليه في هامِش إحدى النُّسخ ـ بعد أن جاءت العبارةُ في الشَّرح هكذا: يَختصُّ به الأسماء، ويَختص به الأفعال ـ: قوله: «يختصُّ بالأسماء . . . إلخ» لعلَّه نُسخة، وإلَّا فالذي في الشارح كما تَرى. اهـ مُصحِّحه. اهـ

(٢) أفاده (ش).

(٣) في «الشنواني»: لا يُوافق بظاهرِه.

(٤) لعلَّه يقصد الناصر اللَّقاني، فإنه قد أجاب بِذلك، ونقل جوابَه المذكور الفيشي (ص٣٨). وعبارةُ الشنواني هٰهنا: والمختارُ تبعاً لِجمعٍ من الشيوخ أن هذه عبارة . . . إلخ.

(٥) أي: العاطِف.

. . . .

السُّجاعي

كحديثِ: «لَتَتَّبِعُن سَنَنَ مَن قبلَكم باعاً فباعاً»[١]. اهـ[٢] لكنْ يَرِدُ عليه أنَّ هذا لا يَشمَلُ البابَ الأول، كما أنه يَرِد على مَن قدَّره بـ«قبل» - أي: باباً قبل باب - عَدمُ شُموله لِلباب الأخِير، مع أنَّ المقصود دخولُ الأبواب كلِّها؛ إلَّا أن يُقدَّرَ بـ«مُفارِق»؛ أي: باباً مُفارِقَ باب، بِمعنى أنه مُنفصِل عنه غير مُختلِط بِه، بل كلٌّ باب على حِدَةٍ، فلا يَخرج شيءٌ من الأبواب. اهـ ملخصاً من «الشَّنواني».

وقال الزَّركشيُّ[٣] في حديثِ: «يَذهَب الصالحونَ الأولَ فالأولَ»[٤] على رِواية النَّصب: هل الحال الأولُ أو الثاني أو المجمُوعُ منهما؟ خِلافٌ كالخِلاف في: «هذا حُلوٌ حامِضٌ»[٥]؛ لأنَّ الحال أصلُها الخبر. اهـ[٦]

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٨١٩) والحاكم في «المستدرَك» (١/ ٣٧) عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً وقال: هذا حديثٌ صَحيح على شرطِ مُسلم ولم يُخرجاه بهذا اللفظ. ووافقه الذَّهبي.

(٢) «همع الهوامع» (٢/ ٢٩٧).

(٣) مُحمَّد بن بهادر بن عبد الله الزَّركشي، أبو عبد الله، بدرُ الدين، عالمٌ بِفِقه الشافِعية والأُصول، تُركي الأصل، مِصري المولِد والوفاة، له تَصانيف كثيرة في عِدَّة فُنون، منها «البَحر المحيط» في أُصول الفقه، و«إعلام الساجِد بأحكام المساجد» و«المنثور»، ويُعرف بِقواعد الزركشي في أُصول الفقه، و«التَّنقيح لألفاظ الجامِع الصحيح». تُوفي سنة (٧٩٤هـ).

(٤) جزءٌ من حديث أخرجَه البخاري (٦٤٣٤) من حديث مِرداس الأسلمي ﷺ، وتمامُه: «ويَبقَى حُفالةٌ كحُفالة الشَّعير، أو التَّمر، لا يُبالِيهم الله بالَةً». قال أبو عبد الله: «يُقال: حُفالة وحُثالة». اهـ وأخرجه قبل ذلك (٤١٥٦) بلفظِ: «يُقبض الصالحون»، وعليه كَتب الزركشيُّ ما نقله المحشِّي.

(٥) اعتَرضه الدَّماميني في «مَصابيح الجامع الصحيح» فقال (٨/ ٥٨): نقلُ قولٍ بأنَّ الخبر في نحو: (هذا حلوٌ حامضٌ) هو الثاني لا الأولُ غريبٌ، ولم أَقِف عليه، فحرِّره!

(٦) «التَّنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» (٢/ ٨٥٩-٨٦٠).

[الأسماء السِّتة]

ص - إِلَّا الأَسْماءَ السِّتَّةَ؛ وهِيَ: «أَبُوهُ، وأَخُوهُ، وحَمُوهَا، وهَنُوهُ، وفُوهُ، وذُو مالٍ»؛ فَتُرْفَعُ بالوَاوِ، وتُنْصَبُ بِالأَلِفِ؛ وتُجَرُّ بِاليَاءِ.

ش - هذا هو البابُ الأولُ مما خَرَجَ عن الأصلِ، وهو بابُ الأسماءِ الستة المُعْتَلَّة المُضافةِ، وهي: أَبُوهُ، وأَخُوهُ، وحَمُوهَا، وهَنُوهُ، وفُوهُ، وذُو مالٍ.

السُّجاعي

[الأسماء الستة]

قوله: (إلَّا الأسماءَ الستة) هو وما عُطف عليه من «المثنَّى» وغيرِه مُستثنًى من «اسم وفعل»؛ لأنَّه مرادٌ بِهما العُمومُ بِقرينة الاستِثناء؛ لأنَّ النكرةَ في سِياق الإثبات قد تَعُمُّ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤]؛ أي: الرفعُ بِالضمة ثابتٌ في كل اسمٍ وفِعلٍ، [والنَّصبُ بالفتحة ثابتٌ في كل اسمٍ وفعلٍ][(١)]، والجرُّ بِالكسرة ثابتٌ في كل اسمٍ، والجزمُ بِالسكون ثابتٌ في كل فعلٍ، إلَّا الأسماءَ الستةَ ـ؛ أي: في إحدَى لُغاتها ـ وما عُطِف عليها. اهـ (ش).

قوله: (وهي أبُوه وأخُوه) أي: كُلِّياتُ هذه الأسماءِ وهي: الأب والأخُ . . . إلخ بِالشُّروط، فإنها تُرفَع بِالواو. وما ذَكَره من أنَّ إعرابها بِالحُروف هو المشهُورُ، وهو أسهَلُ المذاهب فيها وأبعَدُها عن التَّكلُّف[(٢)].

قوله: (هذا [هو][(٣)] البابُ الأول) المرادُ بِه هنا وفيما يَأتي النوعُ مِن الألفاظ[(٤)].

قوله: (المعتلةِ) أي: التي أحرُفُ إعرابها أحرُفُ عِلَّة، أو التي لاماتُها أحرُفُ عِلة، لكنَّه على وجهِ التَّغليب؛ لأنَّ لامَ «فُوك» هاءٌ لا حرفُ عِلَّة.

---

(١) ما بين المعقوفَين ساقطٌ في النُّسخ المطبوعة وأكثر المخطوطات، واستِدراكُه من بعض النُّسخ الخطيَّة ومِن «حاشية الشنواني».

(٢) قاله ابنُ مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٤٣) وزاد عليه: لأنَّ الإعراب إنَّما جِيء به لِبيان مُقتضى العامِل، ولا فائدةَ في جعلِ مُقدَّر مُتنازَع فيه دليلاً، وإلغاءِ ظاهرٍ وافٍ بِالدلالة المَطلوبة . . . إلخ كلامِه، وحكى صاحبُ «الهمع» اثني عشر قولاً في إعرابِها، أولُها: المشهورُ وهو ما تقدَّم، والثاني: أنها مُعرَبة بحركات مُقدَّرة في الحروف، وأنها أُتبع فيها ما قبل الآخِر لِلآخِر، قال: وهو مذهبُ سيبويه والفارِسي وجُمهورِ البَصريين، وصحَّحه ابنُ مالك وأبُو حيانَ وابنُ هشامٍ وغيرُهم من المُتأخرين . . . إلخ كلامِه. فظهر أن المشهورَ شيءٌ والأصحَّ شيءٌ آخر.

(٣) زيادةٌ من المطبوع.

(٤) أفاده (ش)، وكذلك الموضِعان اللذانِ بعده.

فإنها تُرفَع بالواو نِيابةً عن الضَّمة، وتُنْصَب بالألف نِيابةً عن الفَتحة، وتُجرُّ بالياء نِيابةً عن الكسرة؛ تَقول: «جَاءَنِي أَبوهُ» و«رَأَيْتُ أَبَاهُ» و«مَرَرْتُ بأَبِيهِ»، وكذلك القولُ في الباقِي.

وشَرطُ إعرابِ هذه الأسماءِ بِالحُروفِ المذكورة ثَلاثةُ أُمُور:

أحدُها: أن تكونَ مُفْرَدةً؛ فلو كانت مُثَنَّاةً أُعْرِبَت بالألف رفعاً، وبالياء جَرًّا ونَصْباً، كما تُعرَب كل تَثنيةٍ؛ تقولُ: «جاءَنِي أَبَوَانِ»، و«رَأَيْتُ أَبَوَيْنِ»، و«مَرَرْتُ بِأَبَوَيْنِ»؛ وإن كانتْ مَجموعةً جمعَ تَكسير أُعربتْ بالحركات على الأصل كقَولِك: «جاءَنِي آباؤُكَ»، و«رَأَيْتُ آبَاءَكَ»، و«مَرَرْتُ بِآبائِكَ»، وإنْ كانت مَجموعةً جمعَ تَصحيح أُعْرِبَت بالواو رفعاً، وبالياء جرًّا ونَصْباً، تَقول: «جاءَنِي أَبُونَ»، و«رأيتُ أَبِينَ»، و«مَرَرْتُ بِأَبِينَ»، ولم يُجمَعْ منها هذا الجمعَ إلا الأبُ والأخُ والحَمُ.

الثاني: أن تَكونَ مُكَبَّرَة؛ فلو صُغِّرَت أُعرِبتْ بالحركات، نحوُ: «جاءَني أُبَيُّكَ»، و«رَأيتُ أُبَيَّك»، و«مَررتُ بِأُبَيِّكَ».

السُّجاعي

قوله: (**فإنها تُرفَع . . . إلخ**) علةٌ لِخُروجها عن الأصلِ.

قوله: (**أن تكون مُفرَدةً**) مُرادُهم بِالمفرَد [هنا غيرُ المضاف، و][1]في بابِ الإعراب غيرُ المثنى والجمعِ، وفي بابِ «لا» غيرُ المضاف والشَّبيهِ بِه، وفي بابِ [المبتدأ و]الخبر غيرُ الجُملة[2].

قوله: (**ولم يُجمَع مِنها هذا الجمعَ . . . إلخ**) فيه نظرٌ؛ فإنه سُمع «أَبُونَ، وأَخُونَ، وهَنُونَ، وذَوُونَ» بِواوَين[3]، قال ابنُ مالك: ولو قِيل في «حَم»: «حَمُونَ» لم يَمتنع، لكنْ لا أعلَم أنه سُمِع[4]، وقال أبو حَيان: يَنبغي أن يَمتنع؛ لأنَّ القياسَ يَأباهُ، وجمعُ «أبٍ» وأخواتِه كذلك شاذٌّ، فلا يُقاسُ عليه، وعن ثَعلب أنه يقالُ في فَم: «فُونَ وفِينَ» قال أبو حَيان: وهو في غاية الغَرابةِ. اهـ[5] (ش).

(١) زيادةٌ من بعض النُّسخ المخطوطةِ. وكذا الموضِع الذي بعده.

(٢) أي: وشبهِها.

(٣) قوله: (بواوين) ساقطٌ من النُّسخ الخطية، إلا واحدةً أُلحِق فيها فيما بين السَّطرين، وفي غالب النسخ: (وذون)، وفي الشَّنواني: (وذوو) وهي أصحُّ؛ لملازمتِه الإضافة.

(٤) «شرح التسهيل» (١/ ٩٨).

(٥) انظر: «التذييل والتكميل» (٢/ ٤١) و(١/ ٣٢٩).

الثالثُ: أن تكونَ مُضافةً، فلو كانتْ مُفردةً غيرَ مُضافة أُعرِبَت أيضاً بالحركات، نحوُ: «هذا أَبٌ»، و«رأيتُ أباً»، و«مَررتُ بِأَبٍ».

ولهذا الشرطِ الأَخير شَرْطٌ، وهو أن يكونَ المضافُ إليه غَيْرَ ياءِ المتكلِّم، فإنْ كان ياءَ المتكلم أُعربَتْ أيضاً بالحركات، لكنَّها تكون مُقدَّرة، تقولُ: «هَذَا أبي»، و«رَأَيْتُ أَبي»، و«مَرَرْتُ بِأَبِي»، فيكونُ آخِرُها مَكسوراً في الأحوال الثَّلاثة، والحركاتُ مُقَدَّرَة فيه، كما تُقدَّرُ في جميع الأسماء المضافةِ إلى الياء، نحوُ: «أَبِي» و«أخِي» و«حَمِي» و«غُلامِي».

واستَغنيتُ عن اشتراطِ هذه الشُّروط لِكَوني لفظتُ بها مُفردةً مُكبرةً، مُضافةً إلى غيرِ ياء المتكلِّم.

وإنما قُلتُ: «وحَمُوها»، فَأَضَفْتُ الحَمَ إلى ضَميرِ المؤنث؛ لأُبيِّنَ أن الحمَ أقاربُ زَوجِ المرأة، كأَبِيه، وعَمِّه، وابنِ عمه، على أنَّه رُبما أُطلِق على أقارِب الزَّوجة.

و«الهَنُ» قيل: اسم يُكْنَى به عن أَسماءِ الأَجناس، كرَجُل وفرَس، وغيرِ ذلك، وقيل: عمَّا يُستقبَح التَّصريحُ به، وقيل: عن الفَرْجِ خاصَّةً.

ص ـ والأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ «الهَنِ» كَـ«غَدٍ».

ش ـ إذا استُعمِل الهَنُ غَيْرَ مُضافٍ كان بالإجماعِ مَنقوصاً، أي: محذوفَ اللام مُعرباً

السُّجاعي

قوله: (أن تكون مضافةً) هذا شرطٌ لِبَيان الواقع بِالنَّظر لـ«ذُو»؛ لِلُزومها الإضافة.

قوله: (أُطلِق على أقارب الزَّوجة) وعليه فيُضاف لِلمذكَّر، فيُقال: «حَمُوه»؛ أي: أقاربُ زَوجتِه.

قوله: (عن أسماءِ الأجناسِ) هو كِنايةٌ عن الأَجناس لا عن أَسمائِها[١]، ويُجاب بِأن الإضافةَ بَيانيةٌ بِناءً على أنَّ الاسم عينُ المسمى، والأحسَنُ أن يُجعَلَ في الكلام حذفُ مُضاف، أي: عن مُسمَّيات أسماءِ الأجناس؛ كما ذكَره الشَّنواني.

قوله: (خاصةً) بِمعنى خُصوصاً، مَنصوبٌ على أنه مَفعولٌ مُطلق بِمحذوف تَقديره: أَخُصُّه خصوصاً، على ما هو المنصوصُ مِن جواز حذفِ عامِل المؤكِّد. اهـ (ش).

قوله: (والأفصحُ استِعمال «هَنٍ» كغدٍ) أي: مَنقوصاً، والمرادُ بِالفَصيح والأفصح الموافِقُ للاستِعمال الكثيرِ[٢] مع قطعِ النَّظرِ عن مُوافَقة القياسِ أو مُخالفتِه، فلا يَرِدُ أنه مخالفٌ لِلقياس في حالة الحذفِ؛ إذِ القياسُ قَلبُ واوه ألفاً لِتَحركها وانفتاحِ ما قبلها لا حَذفُها. اهـ أفادَه (ش).

(١) ما المانعُ أن يكون كنايةً عن اسمِ الجنس، بمعنَى أنه معدُولٌ بِه عن اسمِ الجنس؟
(٢) صفةٌ للاستِعمال، لا خبرٌ ثانٍ عن المراد.

بالحركات كسائر أخواتِه، تقول: «هَذَا هَنٌ» و«رَأَيْتُ هَناً» و«مَرَرْتُ بِهَنٍ» كما تقولُ: «يُعْجِبُني غَدٌ» و«أَصُومُ غداً» و«أَعتَكِفُ فِي غَدٍ».

وإذا استُعمِل مُضافاً فجمهورُ العَرَبِ تَستَعمِله كذلك؛ فتقول: «هَذَا هَنُكَ» و«رَأَيْتُ هَنَكَ» و«مَرَرْتُ بِهَنِكَ» كما يَفعَلون في غَدِكَ، وبَعضُهم يُجْرِيهِ مُجْرَى «أبٍ وأخ»؛ فيُعرِبُه بِالحروف الثلاثةِ، فيَقول: «هَذَا هَنُوكَ» و«رَأَيْتُ هَنَاكَ»، و«مَرَرْتُ بِهَنِيكَ»، وهي لُغةٌ قَليلة، ذكَرها سيبويه، ولم يَطَّلع عليها الفَرَّاءُ، ولا الزَّجَّاجِيُّ، فأَسْقَطاه من عِدَّةِ هذه الأسماء وعَدَّاها خَمْسةً.

السُّجاعي

. . . .

[المثنَّى وجمعُ المذكر السالم ومُلحَقاتُهما]

ص ـ والمُثَنَّى كـ«الزَّيْدَانِ»؛ فَيُرْفَعُ بِالألِفِ، وجَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمَ، كـ«الزَّيْدُونَ»؛ فَيُرْفَعُ بِالوَاوِ، ويُجَرَّانِ ويُنْصَبَانِ بِاليَاءِ، و«كِلَا» و«كِلْتَا» مَعَ الضَّمِيرِ كالمُثَنَّى، وكَذَا «اثْنَانِ، واثْنَتَانِ» مُطْلَقاً، وإِنْ رُكِّبَا.

السُّجاعي

[المثنى وجمع المذكر السالم]

قوله: (والمثنى) أي: وإلّا المثنى، وهو اسمٌ دلَّ على اثنَين اتَّفَقا في الوزنِ والحُروف، بِزيادةٍ أَغنَتْ عن العاطف والمعطوفِ، فخَرج نحوُ: «رَجْلانِ»[١]، فإنه يَدلُّ على واحدٍ، وخَرج نحوُ: «العُمَرَين» في عُمَرَ وعَمرو؛ لِعَدم الاتِّفاق في الوَزنِ، ونحوُ: «العَمْرَين» بِسكون الميم في بَكرٍ وعَمرو؛ لِعدم الاتِّفاق في الحُروف، وخَرج «كِلا، وكِلتا، واثْنانِ، واثْنَتان»؛ إذ لم يُسمَع فيهما: كِلٌ، ولا كِلْتٌ، ولا اثْنٌ، ولا اثْنَة، وخَرج نحوُ: «شَفْعٌ وزَوْج»[٢].

قوله: (السالمَ) بِالنصب صفةَ «جمعَ»؛ أي: السالم مُفردُه من التَّغيير، وبِالجر صفةً لـ«مُذكَّر»؛ لأنَّ المراد بِه المُفرَد المذكَّر لا الجمعُ المذكَّر. اهـ (ش).

قوله: (مع الضميرِ) حالٌ من ضَميرِ «كِلا وكِلتا» المستترِ في الخبر، وهو قولُه: «كالمُثنَّى»، أي: مُصاحبَين لِضمير المثنى مُضافَين إليه، وهما مُلازِمان للإضافة، ولَفظُهما مفردٌ ومَعناهما مُثنى، فلِهذا أُجرِيَا في إعرابهما مُجرَى المفرد تارةً والمثنى أُخرَى، وخُصَّ إجراؤهما مُجرى المثنى بِحالة الإضافةِ إلى المضمَر؛ لأنَّ الإعراب بِالحُروف فرعُ الإعراب بِالحركات، والإضافةُ إلى الضمير فَرعُ الإضافةِ إلى الظاهِر؛ لأنَّ الظاهر أصلُ المُضمَر، فجُعل الفَرعُ مع الفرع والأصلُ مع الأصلِ مُراعاةً لِلمُناسَبة.

قوله: (اثنان) لِلمُثنى المذكر، أو المذكرِ والمؤنَّثِ[٣]، و«اثنَتان» لِلمؤنَّثَين، ومثلُها «ثِنْتان» في لغةِ تميم.

قوله: (وإنْ رُكبَا) أي: إن لم يُركَّبا مع العشرة تركيبَ مَزجٍ، وإن رُكِّبا معها كذلك، فهو عطفٌ على مُقدَّر. اهـ (ش).

---

(١) كُتب عليه في هامش إحدى النُّسخ الخطيَّة: أي: الرجل الماشِي. صح.

(٢) أي: لِعدم الزيادة فيه أصلاً.

(٣) عبارة (ش): للمذكرين والمذكر والمؤنث. اهـ وأرادَا بالثاني حالةَ التغليب.

و«أُولُو» و«عِشْرُونَ» وأَخَوَاتُهُ، و«عَالَمُونَ» و«أَهْلُونَ» و«وَابِلُونَ» و«أَرَضُونَ» و«سِنُونَ» وبَابُهُ، و«بَنُونَ» و«عِلِّيُّونَ» وشِبْهُهُ: كَالجَمْعِ.

ش ـ البابُ الثاني والبابُ الثالثُ مما خَرَج عن الأصلِ: المُثنى كـ«الزَّيْدَانِ» و«العَمْرَانِ»، وجمعُ المذكَّر السالم كـ«الزَّيْدُونَ» و«العَمْرُونَ».

أَمَّا المثنى فإنه يُرفَع بالألف نِيابةً عن الضمة، ويُجَرُّ ويُنصَب بالياء نِيابةً عن الكسرةِ والفَتحة؛ تَقول: «جاءَني الزَّيْدَانِ»، و«رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ».

وحَملُوا عليه في ذلكَ أربعةَ ألفاظٍ: لَفظَين بشرطٍ، ولَفظَين بغير شَرط.

فاللَّفظان اللَّذان بِشرط: «كِلَا» و«كِلْتا»، وشَرْطُهما أن يكونَا مُضافَين إلى الضمير؛

السُّجاعي

قوله: (وأُولو) اسمُ جَمعِ «ذو» بِمعنى أَصحاب(١).

فائِدة:

زادُوا في رَسمِ «أُولُو»(٢) واواً فَرقاً بَينها في حالةِ النَّصب والجرِّ وبين «إلى» الجارَّة، وحُمِلت حالةُ الرفع عليهما، وقيل: فرقاً بينها وبينَ «أَلَوْ» بِالهمزة الداخِلة على «لو»؛ أفادَه الشَّنواني في «شَرحه الكبير على الآجرُّوميَّة»(٣).

قوله: (وعِشرون وأخواتُه) أي: نَظائرُه إلى «تِسعينَ»، بِدُخولِ الغاية.

قوله: (وعالَمون) هو اسمُ جمع لـ«عالَم» بِفتح اللَّام، لا جمعٌ له؛ لأنَّ العالَم عامٌّ؛ إذ هو اسمٌ لِما سِوى الله وصفاتِه، والعالَمين خاصٌّ بِالعقلاء، وليس مِن شأن الجمع أن يكون أَقلَّ دَلالةً من مفرده، وذهب بعضُهم إلى أنه جمعٌ له؛ قيل: مُراداً بِه العُقلاء خاصة، وقيل: مراداً بِه العُقلاءُ وغيرهم. وإنما كان مُلحَقاً بِالجمع على هذا القول؛ لأنَّ مُفرَده ليس بِعَلَمٍ ولا صِفة. اهـ (ش).

قوله: (وأهلُون) جمع أَهْل، وليس بِعَلم ولا صِفةٍ، ولا يَرِد على هذا قولُهم: «الحمدُ لله أهلِ الحمدِ»؛ لأنَّه بِمعنى المستَحِقِّ، والكلامُ في «الأهل» لا بِمَعنى المستَحِق.

قوله: (كالجمعِ) أي: جمعِ المذكر السالِم المستَوفِي لِلشروط، في إعرابِه رفعاً ونصباً وجرًّا.

---

(١) تفسيرٌ لـ(أولو)، ولو شاء تفسيرَ (ذو) لقال كما يقول غيرُه: بمعنى صاحب. وكِلاهما صحيح.

(٢) كُتبت بالألف ـ أي: «أولوا» ـ في بعض الطَّبعات، وكذلك في الموضع الذي قبل هذا، والصحيحُ ما أثبَتناه. فإن قيل: فهو بالألف في التنزيل نحو: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ﴾، قلتُ: خطُّ المصحَف لا يُقاس عليه.

(٣) تقدَّم الكلامُ عليه في (ص٣٣).

تقولُ: «جاءَنِي كِلَاهُما»، و«رَأَيْتُ كِلَيْهِما»، و«مَرَرْتُ بِكِلَيْهِما»؛ فإنْ كانا مُضافَين إلى الظاهِر كانا بالألف على كل حال؛ تقولُ: «جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ» و«رَأَيْتُ كِلا أَخَوَيْكَ» و«مَرَرْتُ بِكِلا أَخَوَيْكَ»، فيكونُ إعرابهما حِينئذٍ بِحركات مُقَدَّرةٍ في الألف؛ لأنهما مَقصُوران كالفَتى والعَصَا، وكذا القولُ في «كِلتا»، تقولُ: «كِلْتَاهُما» رَفعاً، و«كِلْتَيْهِما» جَرًّا ونَصْباً، و«كِلْتَا أُخْتَيْكَ» بالألف في الأحوالِ كلِّها.

واللَّفظان اللَّذانِ بغير شَرط: «اثْنَانِ» و«اثْنَتَانِ»؛ تقولُ: «جاءَنِي اثْنَانِ واثْنَتانِ» و«رَأَيْتُ اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ» و«مَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ»، فتُعربُهما إعرابَ المثنَّى، وإنْ كانا غيرَ مُضافَين، وكذا تُعربهما إعرابَه إذا كانا مضافَين لِلضمير، نحوُ: «اثْنَاهُمْ»، أو لِلظاهر نحوُ: «اثْنَا أَخَوَيْكَ»، أو كانا مُركَّبَين مع العَشرة، نحوُ: «جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ» و«رأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ» و«مَرَرْتُ باثْنَيْ عَشَرَ».

وأمَّا جمعُ المذكَّر السالم فإنَّه يُرفَع بالواو، ويُجرُّ ويُنصَب بالياء، تقولُ: «جاءَنِي الزَّيْدُونَ» و«رأيتُ الزَّيْدِينَ» و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ». وحَمَلُوا عليه في ذلك ألفاظاً:

السُّجاعي

قوله: **(نحو: اثْناهُم، أو لِلظاهر نحو: اثْنا أَخَوَيك)** أشار بِإضافتِه في الأول[١] لِلجَمع، وفي الثاني لِلمثنى، لِما ذكَره في «شَرح اللَّمحة»[٢] مِن أنه لا يَجُوز إضافتُهما إلى ضميرِ تَثنيةٍ[٣]، فلا يُقال: «الرَّجُلان اثناهُما أو اثنَتاهما»[٤]؛ لأنَّ ضمير التثنية نصٌّ في الاثنَين، فإضافةُ الاثنَين إليه مِن إضافةِ الشيء إلى نَفسِه. اهـ[٥]

وكان الأَولى لِلمُصنف أن يَذكُرَ ما يُلحَق بالمثنى كما فَعَل في الجَمع؛ كـ«زَيدانِ» عَلَماً، وهو كالمثنَّى، ويَجوزُ جَعلُه ممنوعاً من الصَّرف لِلعَلَمِية وزِيادة الألف والنُّون.

قوله: **(وأمَّا جمعُ المذكر ... إلخ)** اعلَم أن الذي يُجمعُ هذا الجمعَ اسمٌ أو صِفة[٦]؛

(١) أي: الذي هو الضمير.

(٢) اسمُه «شرح اللَّمحة البَدرية في عِلم العربية»، و«اللمحة البدرية» متنٌ صغير في النحوِ مِن وضع أبي حيانَ الأندلسي.

(٣) قال الشيخ يس عند كلامه على المسألة نقلاً عن شيخه الغنيمي: والذي تحرَّر عندي في تحريرِ المسألة ولم أرَه منقولاً: أنه إن أُريد بالمضاف غيرُ المضاف إليه صحَّت الإضافة مطلقاً؛ لا فرقَ بين المثنَّى وغيره من ضميرٍ وغيره، وإنْ أُريد بالمضاف والمضافِ إليه شيءٌ واحدٌ امتنعت الإضافة مطلقاً ... إلخ. انظر: «حواشي الفاكهي» (١/ ١٣٣).

(٤) أراد أنه لا يقال: «جاء الرَّجُلان اثناهُما أو المرأتانِ اثنَتاهُما» كما هي عبارةُ غيرِه، فتأمل!

(٥) «شَرح اللمحة» (١/ ٣١٢).

(٦) في بعض النُّسخ: اسم وصفة.

منهـا «أُولـو»، قـال الله تعـالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، فـ﴿أُوْلُوا۟﴾: فاعلٌ، وعلامة رَفعه الواو، ....

السُّجاعي

فالاسمُ شَرطُه أن يكون عَلَماً لمذكر عاقلٍ خالياً مِن تاء التأنيث، ومِن التركيب، ومِن الإعراب بِحرفَين.

فخرج غيرُ العلم كـ«رَجُل»، وعَلَمُ المؤنثِ كـ«زَينبَ»، وعَلَمُ غير العاقل كـ«لاحِق» لِفَرس، وما فيه تاءُ التأنيث كـ«طَلْحة»، والتركيبُ المزجيُّ كـ«مَعدِيكَرِب»، وكذا الإسناديُّ كـ«بَرَقَ نحرُه» اتِّفاقاً[1]، ونحوُ: «الزيدَيْن والزيدِينَ» عَلَماً إنْ أُعرِب كلٌّ منهما إعرابَه قبل التسميةِ؛ لاستِلزامه اجتماعَ إعرابَين في كلمةٍ واحدة.

والصفةُ شرطُها أن تكون صفةً لِمذكر عاقِل خاليةً مِن تاء التأنيث، ليستْ مِن باب «أفعلِ فَعلاءَ»، ولا مِن باب «فَعلانِ فَعْلَى»، ولا مما يَستوِي في الوصفِ بِه المذكرُ والمؤنثُ؛ فخَرج ما كان مِن الصفات لِمُؤنث كـ«حائِض»، أو لِمُذكر غيرِ عاقل كـ«سابِق» صفةَ فَرس، أو فيه تاءُ التأنيث كـ«علَّامة»، أو كان مِن باب «أفعلِ فَعلاءَ» كـ«أَحْمَر»، وشذَّ «أَحمَرِين»[2]، أو مِن بابِ «فَعْلانِ فَعْلَى»؛ كـ«سَكْرانَ»، أو يَستوِي فيه المذكرُ والمؤنَّثُ؛ كـ«صَبُور وجَرِيح»، فإنه يُقال: «رجلٌ صَبُورٌ وامرأةٌ صَبُور»، وكذا «جَرِيح».

قوله: (﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾) أي: لا يَحلِفْ ﴿أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ﴾ أي: أصحابُ الغنى، ﴿أَن يُؤْتُوٓا۟﴾ أي: أن لا يُؤتُوا، نَزلت هذه الآية في أبي بكر ﷺ حَلف أن لا يُنفِقَ على مِسطَح ـ وهو ابنُ خالتِه مسكينٌ من المهاجِرين البَدرِيِّين ـ لَمَّا خاضَ في الإفك بعد أن كان يُنفِق عليه، وناسٍ من الصحابة أقسَمُوا أن لا يتصدقُوا على مَن تكلَّم بِشيء من الإفك، فلمَّا سَمعها أبو بكر رضي الله تعالى عنه قال: بلى أنا أحبُّ أن يغفرَ الله لي، وأجرى إلى مِسطَح ما كان يُنفِقه عليه. والحِنْثُ في هذا مَندوبٌ؛ لأنَّ الإنفاقَ عليه مِن مَكارم الأخلاق لِوجوه؛ منها: أنه ذو قَرابة، وصحابيٌّ، وبَدريٌّ؛ كما هو مُقرَّر في مَحلِّه.

قوله: (وعلامةُ رفعه الواو) أي: المحذوفةُ لالتِقاء الساكنَين، ومثلُه الياء في المنصوبِ والمجرورِ الآتي.

---

(١) راجعٌ لِلإسنادي فقط؛ لِجَريان الخِلاف في المزجي.

(٢) أي: في قول حَكِيم الأعوَر:

فـمـا وَجَـدَتْ نِـسـاءُ بَـنـي نِـزارٍ ... حَـلائـلَ أسـوَدِيـنَ وأحْـمَـرِيـنَـا

ولولا أنه أراد الحكايةَ لَقال: وشذَّ أحمَرون.

و﴿أُولِي﴾: مفعولٌ وعلامةُ نصبه الياء، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١]، فهذا مجرورٌ، وعلامةُ جَره الياء.

ومنها «عِشْرُونَ» وأخواتُه إلى «التِّسعِين»، تقولُ: «جاءني عِشْرُونَ» و«رَأَيْتُ عِشْرِينَ» و«مَررتُ بِعِشْرِينَ»، وكذلك تَقولُ في الباقي.

ومِنها «أَهْلُونَ»، قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢]؛ الأولُ فاعِل، والثاني مفعولٌ، والثالث مجرورٌ.

ومنها «وَابِلُونَ» وهو جمعٌ لِوابِلٍ، وهو المَطَرُ الغَزير.

ومنها «أَرَضُونَ» بِتَحريك الراء، ويَجوزُ إسكانها في ضَرورةِ الشعر.

ومنها «سِنُونَ» وبَابه، وهو كل اسمٍ ثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُه وعُوِّض عنها هاءُ التَّأنيث، ألا تَرى أن «سَنَةً» أصلها: سَنَوٌ أو سَنَهٌ؛ ....

السُّجاعي

قوله: (﴿لِأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾) جمعُ: لُبٍّ بِمعنى العقل.

قوله: (الأول فاعل) أي: لأنَّه معطوفٌ على الفاعل، والمعطوفُ له حُكمُ المعطوف عليه.

قوله: (الغزيرُ) بِغين مُعجَمة فزايٍ فراءٍ مُهملة آخرَه، مثل: كَثير لفظاً ومعنى.

قوله: (بتحريكِ الراء) جمع: «أَرْض» بِسكونها.

قوله: (في ضرورةِ الشعر) عبارةُ غيره: «وحُكِيَ إسكانُها».

قوله: (وهو كلُّ [اسمٍ][1] ثُلاثي) أي: جمعُ كل [اسمٍ] ثُلاثي ... إلخ.

قوله: (وعُوِّض عنها هاءُ التأنيث) أي: ولم يُجمَعْ جمعَ تكسير؛ لِيَخرجَ نحو: شاةٍ وشَفة؛ لأنَّهما كُسِّرَا على «شِياه وشِفاه»، فلا يُجمعان بِالواو والنُّون. وخَرج نحو: «تَمرة»؛ لِعدم الحذف، ونحو: «عِدة»؛ لأنَّ المحذوف الفاء، ونحو: «يَدٍ»؛ لِعدم التعويض، ونحو: «اسم وابن»؛ لأنَّ المعوَّض الهمزة.

قوله: (أصلها: سَنَو أو سَنَه) «أو» فيه لِلشكِّ العارِض من الجمع، وإنما جَرَّدُوا هذا الأصل عن الهاء لأجل تَعويض هاء التأنيث؛ إذ لا يُجمَع بين العِوض والمعوَّض، وقد يُذكَر الأصل مَقروناً بِها[2]؛ إذ نِيَّةُ العِوَضيَّة تكون بعد الحذفِ؛ نحوُ ما حُكي مِن «سَنْهة» كـ«جَبْهة». اهـ (ش) مع تَصرُّف.

(١) هذا وما بعده ساقِطان في النسخ المخطوطةِ وفي كلام (ش).

(٢) في بعض النُّسخ الخَطيَّة: بالهاء.

بدليلِ قَولِهم في الجمع بالألف والتاءِ: «سَنَوَات» أو «سَنَهَات»، فلَمَّا حَذفُوا مِن المفرد اللامَ، وهي الواوُ أو الهاء، وعَوَّضُوا عنها هاءَ التأنيث، أرَادُوا في جمع التَّكسير أن يَجعلُوه على صُورةِ جَمع المذكر السالمِ، أَعني مَختوماً بِالواو والنُّون رفعاً، وبالياء والنونِ جرًّا ونَصباً؛ لِيَكون ذلك جَبْراً لِما فاتَه من حذف اللام، وكذلك القَولُ في نظائِرِه، وهي: عِضَةٌ وعِضُونَ، وعِزَةٌ وعِزُونَ، وثُبَةٌ وثُبُونَ، وقُلَةٌ وقُلُونَ، ونحوُ ذلك، قال الله تعالى:

السُّجاعي

قوله: (بدليلِ قَولهم في الجمعِ . . . إلخ) قيل: فيه دَورٌ؛ لأنَّ الجمعَ فرعُ الإفراد، وقد تَوقَّف العِلمُ بِأصالة ذلك الحرفِ في المفرَد على أصالتِه في الجَمع.

وأُجيب بِمنع الدَّور؛ لأنَّ توقُّفَ الفَرعيَّة على ما ذُكر تَوقُّفُ وُجودٍ لا تَوقُّفُ عِلْم، وتَوقُّفُ أصالةِ الحرف على ما ذُكر تَوقُّفُ عِلم لا تَوقف وُجود، فلم تَتَّحد الجهةُ. اهـ (ش).

قوله: (فلما حذفُوا من المفرد اللامَ) إنما حَذَفوها؛ لأنَّهم كرهُوا تعاقُبَ حركاتِ الإعراب على الواو؛ لاعتِلالها، وعلى الهاء؛ لِخفائها. اهـ (ش).

قوله: (عِضَة) أصلُه: «عِضَوٌ» من العُضْو واحدِ الأعضاء؛ أي: مُفرَّقاً، أو «عِضَهٌ» من العَضْه وهو البُهتان، ويُطلَق على السِّحْر.

قوله: (وعِزة) بِكسر العين المهملة وفتحِ الزاي هي الفِرقة من الناس؛ أصلُها: «عِزَوٌ»، وقِيل: «عِزَيٌ» بِالياء. اهـ (ش).

قوله: (وثُبة) بِضمِّ الثاء المثلَّثة وفتحِ الموحَّدة بِمعنى الجماعة، وأصلُها: «ثُبَوٌ»، وقيل: «ثُبَيٌ» [بِالياء][(١)] من ثَبَيْتُ؛ أي: جَمعتُ، فلامُها كالتي قبلها على الأول: واوٌ، وعلى الثاني: ياءٌ، والأولُ أَقوى، وعليه الأكثرُ؛ لأنَّ ما حُذِف من اللَّامات أكثرُه واوٌ[(٢)].

قوله: (وقُلة) بِضم القاف وفتحِ اللَّام مخفَّفةً: عُودان يَلعَب بِهما الصِّبيانُ؛ أصلُها: «قُلَوٌ».

فائدة:

ما كان مِن باب «سَنَة» مفتوحَ الفاء كُسِرتْ فاؤه في الجمع؛ نحو: «سِنِين»، وما كان مكسورَ الفاء لم يُغيَّر في الجمع على الأفصح؛ نحو: «عِزِين»، وما كان مضمومَ الفاء ففِيه وَجهان: الكسرُ والضمُّ؛ نحو: «ثُبِين وقُلِين»، وقد نَظمتُ ذلك فقُلتُ: [البسيط]

فِي الجَمعِ تُكْسَرُ فَا ما كان مُفرَدُهُ ... مَحذوفَ لامٍ ومَفْتُوحاً كنَحْوِ: سَنَهْ[(٣)]

---

(١) زيادة من نُسخة خطية ومن المطبوع على باقي النُّسخ الخطية وكلامِ (ش).

(٢) قاله (ش) أيضاً.

(٣) فيه استعمالُ الهاء المنقلبة عن تاء التأنيث رويًّا، وهو ممنوعٌ كما تقرَّر في القَوافي.

﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧].

ومما حُمِلَ على جمع المذكر السالم في الإعراب «بَنُونَ».

وكذلك «عِلِّيُّونَ» وما أَشبَهه مما سُمِّيَ به مِن الجُمُوع، أَلَا ترى أن عِلِّيِّين في الأصل جمعٌ لِـ«عِلِّيٍّ»؛ فنُقِل عن ذلك المعنى وسُمِّيَ به أعْلَى الجَنَّة، وأُعْرِبَ هذا الإعرابَ نَظراً إلى أصلِه، قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩].

فعلى ذلكَ إذا سَمَّيتَ رجلاً: بـ«زَيدُون» قُلتَ: «هذا زَيْدُونَ»، و«رأيْتُ زَيْدِينَ»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدِينَ»، فتُعرِبُه كما كنتَ تُعرِبُه حين كان جَمعاً.

السُّجاعي

والكسرَ أَبْقِ بِهِ إن مُفرَدٌ كُسِرَا[1] واضْمُمْ أوِ اكسِر لِذي المضمُومِ مِثْلِ: ثُبَهْ

قوله: (﴿جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾) مَفعولٌ ثانٍ[2] لـ«جَعَل» مَنصوب بِالياء؛ أي: جَعلُوه أجزاءً، فقال بعضُهم: سِحر، وقال بَعضُهم: كَهانةٌ، وقال بَعضُهم: أساطيرُ الأوَّلين.

قوله: (﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾) أي: فِرَقاً شتى؛ لأنَّ كل فِرقة تَعتزي إلى غير مَن تَعتزي إليه الأخرى، وهو حالٌ من ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، أو مِن ﴿مُهْطِعِينَ﴾[3] بمعنى مُسرِعين، فيكون حالاً مُتداخِلة، و﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ﴾ مُتعلِّق بِـ﴿عِزِينَ﴾؛ لأنَّه بمعنى مُتفرِّقين، أو بِـ﴿مُهْطِعِينَ﴾؛ أي: مُسرِعين عن هاتَين الجهتَين، أو بِحال مَحذوفة؛ أي: كائِنِين عن اليَمين. اهـ (ش) نقلاً عن السَّمين وغيرِه.

قوله: (وسُمي بِه أعلى الجَنَّة[4]) أُورِد عليه أنه اسمُ كتابٍ جامع لأعمال الخير مِن الملائكة ومُؤمِني الثَّقَلَين؛ بِدليل: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝١٩ كِتَـٰبٌ﴾ [المطففين: ١٩-٢٠].

وأُجيب بِاحتِمال أنه على حذف مضافٍ، أي: مكانُ كتابٍ، و﴿مَا عِلِّيُّونَ﴾ في موضعِ نَصبٍ على إسقاط الخافض؛ لأنَّ «أَدْرَى» بِالهمزة يَتعدَّى لاثنين: الأولِ: بِنفسه، والثاني: بِالباء؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]، فلَمَّا وقعت جملةُ الاستفهام مُعلِّقةً لها كانت في موضع المَفعول الثاني، ودُون الهمزة يَتعدى لِواحد بِالباء، نحو: «دَرَيْتُ بِكذا»، ويكون بِمعنى عَلِم، فيَتعدَّى لاثنَين. اهـ (ش).

---

(١) بألف الإطلاقِ في غير الضَّرب، ولو قال: (إنْ كان مُنكسِراً) لَسَلِم من ذلك.

(٢) أراد: ﴿عِضِينَ﴾ مفعولٌ ثانٍ... إلخ، فتساهل.

(٣) أراد: مِن الضَّمير في ﴿مُهْطِعِينَ﴾ وهو الياء.

(٤) في النسخ المخطوطة: اسم لأعلى الجَنَّة.

[ما جُمِع بألفٍ وتاء]

ص - و«أُولَاتِ»، وما جُمِعَ بِأَلِفٍ وتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، وما سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا، فَيُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ، نَحْوُ: ....

السُّجاعي

[جمع المؤنث السالم]

قوله: (وأُولاتِ) أي: وإلَّا أُولات، وهو اسمُ جمع لا واحدَ له من لَفظه، بل مِن مَعناه، وهو «ذاتٌ»[1]، وهو مُلحَق بِما بَعده، ولعلَّ تقديمَه عليه[2] لِنُطقِهم بإعرابه بِعَينِه[3]. اهـ (ش)، ولم يَتكلَّم عليه المصنفُ في الشَّرح.

فائدةٌ:

زادُوا واواً في «أُولات» فرقاً بينها وبينَ «الَّات»[4] جمعِ: التي؛ فإنها تُكتب بِلامٍ واحدة[5]؛ نبَّه عليه الشَّنَواني في «شرح الآجروميَّة».

قوله: (وما جُمع) «ما» واقعةٌ على الجمع، والمعنَى: والجمع الذي جُمِع؛ أي: تَحقَّقت جَمعيَّتُه بِذلك، وليست واقعةً على المفرَد؛ إذ المفرَد لم يُجمَع بِهما. تأمَّل!.

---

(١) بِالتَّنوين وعدمِه، أما الأولُ فلأن «ذات» اسمٌ مُعربٌ مُنصرف، وأمَّا الثاني فحكايةٌ للحالةِ التي تكونُ عليها في الكلام، إذ لا تَقع إلا مُضافةً، والتنوينُ لا يُجامعُ الإضافة، وهذا الوجهُ أولى، ومِن ثَمَّ وقعَ نحو: «أولاتِ» فيما مَضى عليه. فافهَم!

(٢) أي: على ما بعده، وهو ما جُمع بالألِف والتاء.

(٣) أي: بخلاف «ما جُمع بألف وتاء مَزيدَتَين»؛ فإن الإعرابَ المذكورَ لأفراده وجُزئياتِه لا له. ويَرِد على هذا التعليل عدمُ تقديم مُلحقات جمعِ المذكر عليه، فالأولى ما قاله الألوسي: قدَّمه على المَجموع بألف وتاءٍ لِيتَّصل بالملحَقات قبله وإن لم يَكن مِن نوعِها، ولِئلَّا يَسبقَ للوهم عطفُ قولِه: «وما جُمع» على مدخولِ الكاف مما قبله، وأن قوله: «فيُنصَب» خاصٌ بـ«أُولات»، وهو باطلٌ كما لا يخفى. اهـ «حاشية الألوسي» بتحقيقي (١/ ١٤٠).

(٤) كُتب في بعض النُّسخ المخطوطة وفي النُّسخ المطبوعة بلَامَين، وهو الصحيح فيه كما سيأتي، إلَّا أن كلام المحشِّي على غير ذلك.

(٥) أي: على بعضِ الأقوال، والمشهور كتابتُها بلامَين، ومِن ثَمَّ قال الخُضري بعد حكاية القَول السابق: وفيه نظرٌ؛ لِلفرق بينهما بكتابة «اللات» بلامَين، فإنْ صحَّ كَتبُها بالواو فليَكن لِلحمل على مُذكَّره وهو «أُولُو». اهـ وقال صاحبُ «المطالع النصرية»: حُمِل التأنيث في «أُولاتُ» على التذكير كما في «الشافية» و«شرحها»، وأمَّا قول السُّجاعي في «حواشي القَطر» نقلاً عن الشَّنَواني: (إنهم زادوا واواً في «أُولاتُ» فَرْقاً بينها وبين «اللَّات» ـ اسم جمعِ «التي» ـ فإنه يُكتَب بلام واحدة). اهـ فلا يَظهر، ولا يَتمشَّى إلا على رَسم المُصحف، وعلى قول مَن ذَهَب إلى أن «اللَّات» في غيره يُكتَب بلام واحدةٍ كصاحِب «الهَمْع».

﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾.

ش ـ البابُ الرابعُ مما خَرج عن الأصل: ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتَين كـ«هِنْدَات» و«زَيْنَبَات»؛ فإنه يُنصب بالكسرة نِيابةً عن الفتحةِ، تقول: «رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ والزَّيْنبَاتِ»، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصَّافات: ١٥٣].

فأمَّا في الرفعِ والجر فإنه على الأصلِ، تقولُ: «جاءتِ الهِنداتُ» فتَرفعُه بالضمة، و«مَررتُ بالهنداتِ» فتَجرُّه بِالكسرة.

ولا فرقَ بين أن يكونَ مُسمَّى هذا الجمع مُؤنثاً بِالمعنى كـ«هِند وهِنْدات»، أو بِالتاء كـ«طَلْحَة وطَلَحَات»، أو بِالتاءِ والمعنى جميعاً كـ«فاطِمةَ وفاطِمات»، أو بالألف المقصُورة كـ«حُبْلَى وحُبْلَيَات»، أو الممدُودةِ كـ«صَحْراء وصَحْرَاوات»، أو يكونَ مُسَمَّاه مذكراً كـ«إصْطَبْل وإصْطَبْلَات» و«حَمَّام وحَمامات».

السُّجاعي

قوله: (﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾) ذَهب الجُمهورُ إلى أن ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ مَفعولٌ بِه منصوبٌ بِالكسرة، وغيرُهم[1] إلى أنه مَفعولٌ مُطلَق[2]، مُوجِّهين له بِأن كونه مَفعولاً بِه يَقتضي إيقاعَ الخَلق ـ أي: الإيجادِ ـ عليه، وهو مُستحيلٌ؛ إذ فيه تحصيلُ الحاصِل، ورُدَّ بِأن الإيقاعَ عليه إنما يَقتضي وُجودَ الموقَع عليه حالَ الإيقاع، وهذا تَحصيلٌ بِحُصول مُقارن التَّحصيل[3]، ولا استِحالةَ فيه؛ إنما المستَحيلُ تَحصيلُه بِحُصولٍ سابِق عليه، وذلك غيرُ لازم. تأمَّل! اهـ (ش).

قوله: (و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾) الهمزةُ فيه للاستِفهام، وهمزُ الوصلِ مَحذوف، و﴿ٱلْبَنَاتِ﴾ مَفعول بِه.

قوله: (أن يكون مسمَّى هذا الجمعِ) أي: ما يُطلَق عليه هذا الجَمعُ، فدَخل نحوُ: «طَلحة». . . إلخ.

قوله: (كإصطَبل) محلُّ الدَّوابِّ، وهو عَربي، وقيل: مُعرَّب، وهمزتُه أصليَّة[4] كما في «المصباح».

قوله: (وحمَّام) بِالتشديد واحدُ الحَمَّامات، وهي البُيوت المَعرُوفة، ويَجوز تذكيرُه

---

(١) كالإمام عبد القاهِر الجرجاني والزمخشري وابنِ الحاجب، وصوَّبه الشارحُ في «المغني».

(٢) أي: مُبيِّنٌ للنوع.

(٣) في بعض الطَّبعات: (وهذا يَحصلُ بِحصول مُقارِنٍ لِلتحصيل)، والأول هو الذي في كلام (ش) وفي جميع النُّسخ المخطوطة، والمَعنيانِ على كلٍّ واحد.

(٤) كأنه يَعني على الراجِح، وإلَّا فالخلافُ فيها مشهورٌ بين سِيبويه والمبرد.

وكذلك لا فَرْقَ بين أن يَكونَ قد سَلِمَتْ [فيه] بِنْيَةُ واحدِهِ كـ«ضَخْمَةٍ وضَخْماتٍ»، أو تَغيَّرت كـ«سَجْدَة وسَجَدَات» و«حُبْلَى وحُبْلَيَات» و«صَحْرَاء وصَحْرَاوَات»، ألا تَرى أنَّ الأول مُحرَّكٌ وَسَطُه، والثاني قُلِبَتْ ألفه ياء، والثالثَ قُلِبت همزته واواً؟ ....

السُّجاعي

وتأنيثُه[١]؛ كما في «المصباح»، وأولُ مَن صَنَعه الجنُّ، اتَّخذوه لِسليمان ـ عليه وعلى نبيِّنا أفضلُ الصلاة والسلام ـ حين تَزوَّج بلقيس، فوَجد في ساقَيها شعراً كثيراً، فسألهم عما يُزيله، فبَنَوه له على هذه الصُّورة، واتَّخذُوا لها النُّورَة[٢]؛ كما ذكَره أئمَّةٌ مُفسِّرُون وثِقاتٌ مُؤرِّخون[٣].

قال ابنُ القيم: لم يَدخُلِ المصطفَى ﷺ حمَّاماً قطُّ[٤]، بل رَوى[٥] الحافظُ أبو إسحقَ[٦]: أنه ما دَخل نبيٌّ الحمام أبداً، ولا أكَل ثوماً ولا بصلاً، ولعلَّ سَببَه ما فيه من التَّنعِيم[٧] والتَّرفُّه الذي يَأباه كمالُ الأنبياء. اهـ مُلخصاً من «أحكام الحمَّام»[٨] لِلمُناوي.

قوله: (كضَخمة) بِسكون الخاءِ في المفرَد والجمع؛ أي: عَظِيمة.

---

(١) فيه نظرٌ؛ إذ لو جاز تأنيثه لَما جَعلُوه مُستثنى كما فعلَ المصنف.

(٢) في «المصباح»: النُّورة بضم النُّون: حَجر الكِلس، ثم غَلبت على أخلاطٍ تُضاف إلى الكِلس من زرنيخ وغيره، وتُستعمل لإزالة الشَّعر.

(٣) فيه محاولةُ إثباتِ ذلك، ولكنْ مثلُ هذا مأخَذه الإسرائيليّات، فالجزمُ بِوقوعه ليس بذاك، وقد قال الإمام ابنُ كثير في تفسير سورة النَّمل عند ذِكر قصة سليمان وبلقيس مطوَّلةً: والأقربُ في مِثل هذه السِّياقات أنها مُتلقَّاة عن أهلِ الكتاب، مِما يُوجَد في صُحُفهم، كرِوايات كعبٍ ووَهب ـ سامَحهما الله تعالى! ـ فِيما نَقَلاه إلى هذه الأُمَّة مِن أخبارِ بني إسرائيل، مِن الأوابِد والغَرائب والعجائب، مما كان وما لم يَكُن، ومِمَّا حُرِّف وبُدِّل ونُسخ، وقد أَغنانا الله سُبحانه عن ذلكَ بِما هو أصحُّ منه وأنفعُ وأوضَحُ وأبلَغُ، ولِلّه الحَمدُ والمِنَّة. اهـ

(٤) تتمتُه في «زاد المعاد» (١/١٦٨): ولعلَّه ما رآه بِعَينه، ولم يَصِحَّ في الحمَّام حديثٌ.

(٥) عبارةُ المناوي في كتابه الذي يَنقل عنه المُحشي (ص٢٠): قال ابنُ القيم: «ولم يَدخُلِ المصطفَى حمَّاماً قطُّ، ولا أكَل ثوماً ولا بصلاً، ولعلَّه ما رآه بِعينه، ولم يُحفَظ أنه حَلق رأسه إلا في نُسُك»، بل رَوى الحافظ أبو إسحاق الحربي ... أنه ما دخل نبيٌّ حماماً أبداً، أي: إلا مَن أُوتي مع النُّبوةِ الملكَ وهو سُليمان للحديث المارِّ، ولعلَّ سبَبه ما فيه مِن الترفُّه .. إلخ. فتأمل!

(٦) هو إبراهيمُ بن إسحاق البَغدادي الحَربيُّ، أبو إسحاق، مِن أعلام المُحدِّثين، أصلُه من مَرْو، واشتهر وتُوفي ببغداد، كان حافظاً لِلحديث، عارفاً بِالفقه، بَصيراً بالأحكام، قيِّماً بالأدب، زاهداً، تَفقَّه على الإمام أحمد، وصَنَّف كُتباً كثيرة، منها «غريب الحديث»، و«إكرام الضيف»، و«دلائل النُّبوة»، و«الحمَّام وآدابه». تُوفي سنةَ (٢٨٥هـ).

(٧) كذا في النُّسخ الخطية، وفي المطبوع: (التنعم)، وهو الذي في المطبوع من كتاب المُناوي، وفي الحديث: «إيَّاك والتَّنعيم؛ فإنَّ عبادَ الله ليسوا بِالمتنعِّمين» ويُروى: «إياك والتنعُّم»، فلا إشكالَ.

(٨) هي رِسالةٌ لِلإمام عبد الرؤوف المُناوي الشافعي المتوفى سنة (١٠٣١هـ)، واسمها «النزهة الزَّهية في أحكام الحمَّام الشَّرعية والطِّبيَّة». وتقدَّمت الإشارةُ إلى موضِع النَّقل منه.

ولِذلك عَدَلْتُ عن قول أكثرِهم: جمعُ المؤنث السالم، إلى أنْ قُلتُ: الجمعُ بِالألف والتاء؛ لأعُمَّ جمعَ المؤنَّث وجمعَ المذكر، وما سَلِمَ فيه المفرَد وما تَغير.

وقَيَّدْتُ الألفَ والتاء بِالزيادةِ لِيَخرجَ نحوُ: «بَيْت وأَبْيَات» و«مَيْت وأَمْوَات»؛ فإنَّ التاء فيهما أَصليَّةٌ؛ فيُنصَبان بالفتحة على الأصل، تقولُ: «سَكَنْتُ أبياتاً» و«حَضَرْتُ أمواتاً»، قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وكذلك نحوُ: «قُضَاةٍ» و«غُزَاةٍ» فإن التاء فِيهما وإن كانت زائدةً إلا أنَّ الألفَ فِيهما أصليةٌ؛ لأنها مُنقلِبةٌ عن أصل، ألا تَرى أن الأصل: قُضَيَةٌ وغُزَوَةٌ؛ لأنهما من قَضَيْتُ وغَزَوْتُ؟ فلمَّا تحركتِ الواو والياء وانفتحَ ما قبلهما قُلِبتا ألفَين؛ فلِذَلك يُنصَبان بِالفتحة على الأصل، تَقولُ: «رَأَيْتُ قُضَاةً وغُزَاةً».

السُّجاعي

قوله: (عدلتُ عن قولِ أكثَرِهم) أُجيب عنه: بِأن «جمعَ المؤنَّث السالم» صار اسماً في الاصطلاح للجمع بِألف وتاءٍ مُطلقاً.

قوله: (وقيَّدتُ الألفَ والتاء بِالزيادة لِيَخرجَ . . . إلخ) اعترُض بِأنه لا حاجةَ لهذا القيدِ؛ لأنَّه خارج بِدونه؛ لأنَّ معنى «ما جُمع . . . إلخ»: ما دُلَّ على جمعيَّتِه بِهما، وما ذُكر ليس كذلك.

وأُجيب: بِأن المراد تحقُّق خُروجِ ما ذُكر.

قوله: (قُضاةٍ وغُزاة) أصلُهما[1]: «قَضَيَة وغَزَوَة» ـ بِفتح القاف والغَين ـ؛ كساحِر وسَحَرة، فضَمُّوهما بعد قلب اللّام ألفاً؛ فرقاً بينه وبين المفرَد؛ كـ«فَتاة[2]»، وإنما قَدَّرُوه كذلك؛ لأنَّهم لم يَرَوا جمعاً على هذا الوزنِ في الصَّحيح، والمُعتَلُّ إذا أَشكل أمرُه يُحمَل على الصحيحِ. اهـ (ش).

(١) أي: على قول، وزعم بعض الكوفيين أن أصلَهما: قُضًّى وغُزًّى، ومذهب البصريين انهما على «فُعَلَة»، وأنه بناءٌ اختص به المعتل.

(٢) كذا عند (ش) وبعض النُّسخ، وفي أُخرى: (كقناة)؛ وكِلاهما جائزٌ.

[ما لا يَنصرِف]

ص ـ وما لَا يَنْصَرِفُ، فَيُجَرُّ بِالفَتْحَةِ نَحْوُ: «بِأَفْضَلَ مِنْهُ»، إِلَّا مَعَ «أَلْ» نَحْوُ: «بِالأَفْضَلِ»، أَوِ الإِضَافَةِ نَحْوُ: «بِأَفْضَلِكُمْ».

ش ـ البابُ الخامِس مما خَرج عنِ الأصل: ما لا يَنصَرِف، وهو ما فيه عِلَّتان فرعيَّتان من عِلَلٍ تِسعٍ، أو واحِدَةٌ منها تقومُ مَقامَهما:

السُّجاعي

[ما لا يَنصرف]

قوله: (إلَّا مع «أل») أي: سواءٌ كانت مُعرِّفة أم مَوصولةً؛ نحو: «الشَّافياتُ الحوائمِ»[(١)]، أم زائدةً كـ«اليَزيد»[(٢)]، بِلَفظها أو بَدلِها وهو «أَمْ» في لُغة حِمْيَر.

قوله: (أو الإضافةِ) أي: إلى مذكورٍ أو مُقدَّر؛ كقَوله: «ابدَأْ بِذا مِن أوَّلِ» في روايةِ الكسرِ بِلا تنوينٍ على نِيةِ المضافِ إليه[(٣)]. اهـ (ش).

قوله: (ما فيه عِلَّتان ... إلخ) أي: اسمٌ مفردٌ أو جمعُ تكسير معرَبٌ، تَحقَّق فيه شيئانِ مُسمَّيان بِعِلَّتَي منع الصرف، مُعتَبرَين[(٤)]، فلا يُشكِل بِنَحو: «هِند» إذا صُرف. وإطلاقُ العِلة على كل واحدةٍ مجازٌ أو حقيقةٌ عُرفيةٌ؛ لأنَّ إحدى العِلَّتين غيرُ عِلة مُستقلَّة، بل جزءُ عِلَّة؛ لأنَّ المنع بِمجمُوعِهما.

قوله: (فرعيَّتان) وذلك أنَّ في الفعل فَرعيَّةً عن الاسم[(٥)] في اللَّفظ، وهي[(٦)] اشتِقاقُه من المصدَر، وفرعيَّةً في المعنى وهيَ احتِياجُه إليه؛ لأنَّه يحتاجُ إلى فاعل، والفاعلُ لا يكون إلَّا اسماً، ولا يَكمُل شَبَهُ الاسم بِالفعل بِحيث يُحمَلُ عليه في الحُكم ـ وهو عدمُ الصَّرف ـ

---

(١) من قولِ الفرزدق:

أَبَأْنَا بِهَا قَتلَى وما في دِمائِها ... شِفاءٌ وهُنَّ الشَّافياتُ الحَوائمِ

(٢) أي: في نحوِ قول الشاعر:

رأيتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ .....

وسيأتي.

(٣) كذا عند الشَّنواني أيضاً، والظاهر أنه أراد: على نيَّة لفظِ المضاف إليه، وقد وقعَت العبارةُ على ذلك في نُسخة خَطية لِلسجاعي، واستُدرك قوله: «لفظ» في أُخرى على الهامش وكُتِب عليه (صح).

(٤) كذا في النُّسخ وفي «الشَّنواني»، ومنه يَنقل المحشي كالعادةِ، ويُمكن تخريجُه على أنه حال من ضمير «مُسمَّيان».

(٥) في أغلبِ النُّسخ الخطية: على الاسم.

(٦) في أغلب النُّسخ الخَطية: (وهو) بالتذكير اعتِباراً بالخبرِ وهو (اشتِقاقه).

فالأولُ كـ«فَاطِمَة»؛ فإن فيه التعريفَ والتأنيثَ، وهما عِلَّتانِ فَرعيَّتان عن التَّنكير والتَّذكير. والثاني نحوُ: «مَسَاجِدَ» و«مَصَابِيحَ»؛ فإنهما جَمْعَانِ، والجمعُ فرعٌ عن المفرد، وصِيغتُهما صيغةُ مُنْتَهَى الجموع، ومعنَى هذا أن «مَفَاعِلَ» و«مَفَاعِيلَ» وَقَفَتِ الجموعُ عندهما، وانتَهتْ إليهما فلا تَتَجاوزُهما؛ فلا يُجمَعان مرةً أخرى، بخلافِ غيرهما من

السُّجاعي

إلَّا إذا كانت فيه الفَرعِيَّتان؛ كما في الفِعل، أو واحدةٌ تَقوم مَقامَهما؛ أي: تُفيد فائِدَتَهما، أو تكون في حُكمِهما.

وحاصلُ ما ذكَره المصنِّف من الأقسامِ أحدَ عشرَ[١] صِيغة[٢]: مُنتهى الجُموع، وألفُ التَّأنيث مُطلقاً، وهاتانِ هما ما فيه عِلَّة تَقوم مَقام العِلَّتين، والعَلَميَّة مع التأنيث، أو التركيبِ، أو العُجمةِ، أو الوزنِ، أو العدلِ، أو زِيادة الألف والنُّون، والوَصفيَّةُ مع الثلاثة الأخيرة، بِمعنى أنه إذا اجتَمع الوزنُ أو ما بعده مع العَلَمية أو مع الوَصفيَّة مَنَعَ الصرفَ، وقد نَظمتُ هذه الأقسامَ مُمثِّلاً لها، فقُلتُ: [الرجز]

امْنَعْ لِصَرْفٍ مُنْتَهَى جَمعٍ كَمَا[٣] ... مَساجِدٍ وكالمَصابِيحِ اعْلَمَا
وأَلِفَ[٤] التَّأنيثِ بِالقَصْرِ كَذَا ... بِالمَدِّ كالحُبْلَى وصَحراءَ خُذَا
وعَرِّفَنْ مُؤنَّثاً غيرَ الأَلِفْ ... كزَيْنَبٍ وطَلحةٍ كما عُرِفْ
كذاكَ الاَعْجَمِيُّ والمُرَكَّبُ ... كيُوسُفٍ وبَعْلَبَكَّ يَذْهَبُ
وامْنَعْ لِوَصفٍ أوْ لِتَعرِيفٍ لَدَى ... وَزْنٍ كأَفْضَلٍ وأَحْمَدٌ هَدَى
والعَدْلِ مِثلَ آخَرٍ وعُمَرَا ... وزِدْ كَسَكرانَ وعُثْمانَ اذْكُرَا[٥]

قوله: (فلا يُجمَعان مرةً أُخرى) وأمَّا جمعُ «هَراوَى»[٦] بِفتح الواو ـ مع أنَّه على زِنة صِيغة

---

(١) كذا في جميع النُّسخ، ولا يخفى أن الصوابَ: (إحدى عشرةَ صيغةً) بالتأنيث.

(٢) لو قال: (نوعاً) أو (قِسماً) كما سيقول لاحقاً: (وقد نظمتُ هذه الأقسام) لَكان حسناً.

(٣) «ما» زائدةٌ، كالتي في قولِ الشاعر:

كمَا النَّاسِ مَجرُومٌ عليه وجارِمُ

والأصل: كمَساجدَ، والتنوينُ ضَرورة.

(٤) بالنصبِ مَفعولاً مقدَّماً لـ«خُذَا». ويُمكن فيه غيرُ ذلك.

(٥) كافُ «كسكرانَ» اسمٌ بمعنى مِثل، و«اذكُرَا» بدلٌ من «زِد» على أنَّ «عُثمانَ» معطوفٌ على «سَكران» أو على الكاف، وعلى أنه مفعولُ «اذكُرَا» فالجملةُ عطفٌ على الجُملةِ قبلها.

(٦) الصحيحُ أن هذا غيرُ وارد أصلاً؛ لأنَّ مُرادَهم بعدم جمعه مرةً أخرى عدمُ تكسيرِه، لا تصحيحُه كـ«صَواحبات» و«حَدائدات» ونحوهما.

الجُموع فإنه قد يَجمَعُ، تقول: «كَلْبٌ وأَكْلُبٌ» كـ«فَلْسٍ وأَفْلُس»، ثم تقولُ: «أَكْلُبٌ وأَكالِبُ»، ولا يَجوز في «أَكالِبَ» أن يُجمعَ بَعدَه، وكذا أَعْرُبٌ وأَعَارِبُ؛ فلا يجوزُ في أعارِبَ أن يُجْمَع كما يُجْمَعُ أَكلُب على أَكالِبَ وآصَالٌ على أصائِلَ، فكأنَّ الجمع قد تكرَّر فيهما، فنُزِّل لِذلك مَنزلةَ جَمعَين.

السُّجاعي

مُنتهَى الجُموع ـ على «هَراوات»، فهو شاذٌّ[1]، فلا يَرِدُ نَقضاً[2].

قوله: (كفَلْس) بِفتح الفاء، وهو ما يُتعامَل بِه. ذكَره في «المِصباح».

قوله: (أَعرُبٌ) بِفتح الهمزة جمع: «عَرَب»؛ كـ«زَمَن وأَزْمُن» كما في «المِصباح».

قوله: (وآصالٌ) بِمدِّ الهمزةِ جمعُ «أُصُل» بِضمَّتين جمعِ «أَصِيل»، وهو ما بعد صَلاةِ العصر إلى الغُرُوب[3].

قوله: (فكأنَّ الجَمع قد تكرَّر . . . إلخ) مَعطوفٌ[4] على قولِه: «فلا يُجمَعانِ مَرةً . . . إلخ».

قوله: (فنُزِّلا لِذَلك مَنزلةَ جَمعَين) هذا[5] أحدُ قَولَين، قال الرضيُّ: اعلَم أنَّ الأ كثَرِين على أنَّ قيامَ الجمع الأقصى مَقامَ سببَين لِقُوَّته؛ لِكونه لا نظيرَ له في الآحاد، وقال بعضُهم: لِكونه نهايةَ جمعِ التَّكسير؛ أي: يُجمَع الجمعُ إلى أن يَنتهيَ لهذا الوزن فيَرتدِعُ، ولهذا سُمِّي بِالأقصَى. اهـ[6]

= واعلَم أن ما ذُكر هنا مبنيٌّ على أن مفردَ (هَراوات): (هَراوَى)، ولم يُجعَل مفردُه (هِراوة) لاختِلاف الجمع والواحد في حَركة الأول؛ إذ الهاء في (هَراوَات) مفتوحة، وفي (هِراوَة) مكسورة، هذا ما يُفهم مِن تتبُّع كلامِهم، إلا أنا لم نعثُر على هذا اللفظ المفتوح الفاء في كُتب اللغة، وإنما جاء في بيتٍ أنشده ابن مالك في «شرح التسهيل» ونصَّ على الفتح فيه، مع أنه أنشده قبله الفراء في «مَعاني القرآن» (٢/ ٨١) لأمر آخَرَ ولم يتعرَّض لِضبط (هراوات) أصلاً، فإذا صحَّ ما قاله ابنُ مالك من الفتحِ فليُجعل من تَغيير جمع المؤنث السالم الخارج عن القياس؛ فإنه أسهلُ من غيرِه. والله أعلَم.

(١) الذي ذكَره ابنُ مالك في «شرح التسهيل» وغيرُه من الشُّذوذ في هذه الكلمة هو حذفُ ألفِها الخامسةِ في الجمع، وكان القياسُ قلبَها ياءً فيقال: (هَراوَيات)، فبين الشُّذوذَين بَونٌ كبير، وهذا يُؤيِّد ما ذكَرناه سابقاً من عدمِ ورودِ هذا الحرف أصلاً على ما نحنُ بصدَدِه.

(٢) أفاده الشَّنواني.

(٣) في بعض الطبعات: (إلى المغرب)، والأول هو الواقِع في المخطوطات، وهو الذي في «المصباح»، والمحشِّي ناقلٌ عنه هنا أيضاً وإن لم يُصرِّح بذلك، وهو أَولى من جِهة النظر؛ لإيهام الآخَر أنَّ الغايةَ هي صلاةُ المغرِب لا المغربُ ذاتُه.

(٤) في هامش نُسخة خطيَّة: الظاهر أنه عِلةٌ له لا عطفٌ عليه. تأمل!

(٥) هذا التعليق بما فيه مِن كلام الرضيِّ مَأخوذ من الشنواني بحروفه.

(٦) «شرح الكافية» (١/ ١٠٩ و١١١).

وكذلك «صَحْرَاء» و«حُبْلى» فإن فِيهما التأنيثَ وهو فَرعٌ عن التذكير، وهو تأنيثٌ لازمٌ، فَنُزِّلَ لُزُومُه مَنزلةَ تأنيثٍ ثَانٍ، ولهذا الباب مكانٌ يَأتي شَرحُه فيه إن شاءَ الله تعالى.

وحُكمُه أنْ يُجَرَّ بِالفتحة نيابةً عن الكسرة، حَمَلُوا جَرَّه على نَصبه كما عكسُوا ذلك في البابِ السابِق. تقولُ: «مَرَرْتُ بِفَاطِمَةَ ومَساجِدَ ومَصابِيحَ وصَحْراءَ» فتَفتحُها كما تَفتحُها إذا قُلتَ: «رأيتُ فاطمةَ ومَساجدَ ومَصابيحَ وصَحْراءَ»، قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء: ١٦٣]، ....

السُّجاعي

قوله: (صحراءُ) الصحراء: الأرضُ المُستَوِيةُ في لِين وغِلَظ، أو الفضاءُ الواسع لا نباتَ بِه، وجمعُها «صَحاري»[١] بِفتح الراء وكسرِها[٢] و«صَحراوات».

قوله: (تأنيثٌ لازم) أي: فهُما لا يَنفكَّان عن الكلمة بِحسَب الوَضع، فلا يُقالُ في حَمْراء: «حَمْرٌ»، ولا في حُبْلى: «حُبْلٌ»؛ بِخلافِ تاء التأنيث، فإن بِناءَها على العُرُوض[٣].

قوله: (ولهذا الباب مَكانٌ يَأتي ... إلخ) وإنما ذَكر هذه النُّبذة[٤] هنا لِمُناسبة ما خَرج عن الأَصل.

قوله: (﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾) فيه سِتُّ لُغات[٥]: «إِبراهِيم وإبراهام» وبِهما قُرئ في السَّبع، و«إِبْراهُوم وإِبْراهِم» مُثلثَ الهاء، وقد نَظمتُ هذه اللغاتِ وضَمَمتُ إليها لُغاتِ «يونس» و«يُوسف»، فقُلتُ: [الطويل]

لـقـد جـاءَ (إبـراهِـيـمُ) بِـالـيـاءِ والألِـفْ	وبِالواوِ، والتَّثْلِيثُ في الحَذفِ قَد وُصِفْ
و(يُـونُـسَ) ثَـلِّـثْ ثـالِـثـاً مِـثْـلَ (يُـوسُـفٍ)	مَع الهَمْزِ والإِبْدالِ[٦] فاحْفَظْ كما عُرِفْ

(١) كذا في جميع النُّسخ الخطية، وفي بعض الطَّبعات: «صحارى»، وفي أخرى: «صحار»، وعلى كلٍّ فالاقتِصار على إحداهُما مع قولِه الآتي: «بِفتح الراء وكسرِها» ليس على ما يَنبغي؛ إذ رسمُها دونَ ياء مُخرج لِلفتح، ورسمُها بها مخرجٌ للكسر، إلا أن يُدَّعى حينئذٍ أنه جارٍ على لغةِ مَن يقول: «هذا قاضِي»، ونَعني بالياء غيرَ المعجمة، وأما المنقُوطة من تحتُ فمُخرِجةٌ للفتح. فتحصَّل أن الذي يَرفع الإشكال أن يقالَ: وجمعُها: «صحارى وصحار».

(٢) أي: مع تخفيفِ الياء، فهو حينئذٍ اسمٌ مَنقوص، ويَجوز تشديدُها بأن يُقال: صَحارِيُّ، بل هذا هو الأصلُ.

(٣) قاله الشَّنواني.

(٤) بِضم النون وهي الشيءُ اليسير.

(٥) بَقيت عليه لغةٌ سابعةٌ وهي: «إِبْرَهَم» بِفتح الهاء بِلا ألِف، وهذه اللغاتُ مِن تَصرُّفات العرب في الأسماء الأعجميَّة، وقد حكى السبعةَ في «القاموس»، وأغرَب شارحُه الذي قال: فهي عشرُ لغاتٍ، مع أنَّ المذكورَ سبعةٌ فقط ولم يَزدْ عليها شيئاً.

(٦) راجع للَّفظينِ معاً، فيُقال: يُونُس ويُونِس ويُونَس، ويُؤنُسُ ويُؤنِس ويُؤنَس، بالواو في الثَّلاثة الأولى، وبالهمز في الثلاثة بعدها. ومثلُه: يُوسف في لُغاتِه الستِّ. إلا أن التعبيرَ بالإبدال غيرُ جيِّد؛ لإيهامِه أن الهمزَ هو الأصل.

وقال تَعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَـٰرِيبَ وَتَمَـٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣].

ويُستَثنى مِن ذلك صُورَتانِ: إحداهُما: أن تَدخُلَ عليه «أل»، والثانيةُ: أن يُضافَ، فإنه يُجَر فيهما بِالكسرة على الأصل، فالأُولى نحوُ: ﴿وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والثانيةُ نحوُ: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

وتَمثِيلي في الأصل بِقولي: «بأفضلِكم» أَوْلى من تمثيلِ بَعضِهم بقَولِه: «مَرَرْتُ بِعُثْمانِنَا»؛ فإنَّ الأعلامَ لا تُضافُ حتى تُنكَّرَ، فإذا صار نحوُ: «عُثمانَ» نكرةً زال منه أحَدُ السَّببَينِ المانِعَين له من الصَّرف، وهو العَلَمِية، فدَخل في باب ما يَنصرِف، وليس الكلامُ فيه، بِخلاف «أَفْضَلَ»؛ فإن مانِعَه من الصرف الصفةُ ووزنُ الفِعل، وهما مَوجودان فيه أَضَفْتَهُ أم لم تُضِفْهُ، وكذلك تَمثيلي بِـ«الأفضل» أَوْلى من تمثيلِ بَعضِهم بِقَولِه:

السُّجاعي

قوله: (﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ . . .﴾) الضميرُ في ﴿يَعْمَلُونَ﴾ عائدٌ إلى الجِنِّ، وفي ﴿لَهُۥ﴾ لِسُلَيمان ـ على نَبيِّنا وعليه أفضلُ الصَّلاة والسلامِ ـ، و«المَحارِيب»: جمعُ «مِحراب» وهي أَبنِية مُرتفعةٌ يُصعَد إليها بِدَرَج، و«التَّماثِيل»: جمع «تِمْثال»، وهو كلُّ شيء مَثَّلته بِشيء؛ أي: يَعمَلون له صُوَراً من نُحاس وزُجاج ورُخام، ولم يكنِ اتِّخاذ الصُّوَر حراماً في شريعتِه؛ كما ذكَره الجَلال[١].

قوله: (﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾) أي: تَعديلٍ لِلصورة.

قوله: (فإنَّ الأعلام لا تُضاف حتى تُنكَّر) قال في «اللُّباب»[٢]: وطريقُ تنكير العَلَم أن يُتأوَّلَ بِواحد من الأُمَّة ـ أي: الجماعةِ ـ المُسمَّاةِ به نحو: «هذا زيدٌ ورأيتُ زيداً آخَرَ»، ويكون[٣] صاحبُه قد اشتَهر بمعنًى من المعاني، فتَجعلُه بمنزلة الجِنس الدال على ذلك المعنَى؛ نحوُ قولهم: «لِكُلِّ فِرعونٍ موسًى»، اهـ أي: لِكلِّ ظالمٍ مُبْطلٍ عادلٌ بِحَقٍّ[٤].

قوله: (فدخل في بابِ ما يَنصرف . . . إلخ) ما ذكَره المصنِّفُ مِن التَّفصيلِ ـ وهو أنه إن بَقيَ العِلَّتان ـ كما في مِثال المصنِّف ـ فغَيرُ مُنصرِف، وإلَّا كما في: «مَررتُ بِأحمَدِكُم» لِزَوال العَلَمية بالإضافة فمُنصَرِف ـ هو أحدُ ثلاثةِ مَذاهب، ثانِيها: أن الصرفَ هو التَّنوينُ، ثالثُها: الجرُّ والتَّنوين معاً؛ قال بَعضُهم: وهذا الخِلافُ مما لا ثَمرةَ له.

---

(١) أي: في تفسير الجَلالَين.

(٢) هو كتاب «لُباب الإعراب» للفاضل تاجِ الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفَرايِيني المتوفَّى سنةَ (٦٨٤هـ)، وله شُروح منها شرح الزَّوزني وشرح نُقره كار وشَرح الأقسرائي، ولمُصنِّفه حاشيةٌ عليه.

(٣) كذا في الأصل، والصحيح ما في «اللُّباب» وهو: أو يكون.

(٤) كذا في النُّسخ الخَطية و(ش)، وفي بعض النُّسخ المطبوعة: (عادل حق)، وفي أُخرى: (عادل محق).

١٢ ـ رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً

لأنه يَحتَمل أن يكون قَدَّرَ في «يَزيد» الشِّيَاعَ فصار نكرةً، ثم أدخَل عليه «أل» لِلتعريف؛ فعلى هذا ليس فيه إلَّا وَزْنُ الفعل خاصةً، ويَحتملُ أن يكونَ باقياً على عَلَمِيَّته، و«أل» زائدةٌ فيه كما زَعَم مَنْ مَثَّلَ به.

السُّجاعي

قوله: (رأيتُ الوَليد . . . إلخ) تَتِمتُه:

شَـديـداً بِـأَعـبـاءِ الـخِـلافـةِ كـاهِـلُـهْ

هذا البيتُ مِن الطويل، و«اليَزيدِ» مخفوضٌ لِدُخول «أل» الزائدةِ عليه أو المُعرِّفة(١)، وأمَّا «الوَليدَ» فـ«أل» فيه لِلَمْحِ الصفة، و«مُباركاً» مَفعولٌ ثانٍ لـ«رأى»؛ لأنَّها عِلميَّة؛ كما قاله الرضيُّ(٢)، والمرادُ به الوليدُ بن اليزيد بن عبد الملك بن مروانَ مِن بني أُمَيَّة، و«الأَعباءُ» بفتح الهمزة: جمع عِبْءٍ بكسر العين، وفي آخِره همزةٌ كـ«ثِقْل وأثقال» لفظاً ومعنى، وأراد بِه أُمورَ الخِلافة الشاقَّة، و«الكاهِل»: ما بين الكَتِفَين، وفيه استعارةٌ بالكناية، حيث شَبَّه الخِلافة الشاقَّة بالجسم الذي يَثقُلُ حَملُه، وأثبَت لها الأعباء تَخييلاً.

قوله: (لأنَّه يَحتمل أن يكونَ . . . إلخ) قال بَعضُهم(٣): وفيه نظرٌ؛ لأنَّه وإن كان نكرةً لا يَقبَل «أل»؛ نَظراً إلى أصلِه وهو الفِعل، والفِعلُ لا يَقبَلُ «أل»، بِخلافِ «زيد» إذا نُكِّر. اهـ قال العلَّامةُ الشَّنواني: ولا يَخفَى ما في نَظرِه مِن النَّظَر.

شفاء الصدر

شاهدُ ما خَرج عن الأصلِ في الإعراب

[١٢] ـ رأيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ مُباركاً ... شديداً بِأعباءِ الخِلافةِ كاهلُهْ

من الطويل [لابن ميَّادة].

(شديداً): بِمَعنى قويّ، و(الأَعْباء) بفتح الهمزة ممدوداً: جمع عِبْء بكسر العين آخِرُه همزٌ، كأثْقال وثِقْل لفظاً ومعنى، أراد بها الأمورَ الشاقَّة، و(الخلافة): وِلايةُ الأمور، و(الكاهِل): ما بين الكتفَين، وفي الكلام استِعارة بالكناية، حيث شبَّه الخلافةَ بِشيء له أثقالٌ، كالحِمل [في الأصل: (كالجمل)]،

---

(١) في عبارته تَسامُح؛ فإنه على الثاني مُنصرِف لِزوال إحدى العِلَّتَين ـ وهي العَلَمِيَّة ـ عند قصد التنكيرِ وتقديرِ الشِّياع كما بيَّنه المصنِّف، لا لِدخول «أل».

(٢) عبارةُ الشنواني: (قاله الرضي)، ولم يظهر لي بعد البحث ماذا قال وأين قاله.

(٣) هو الشيخ خالدٌ في «التصريح» (١/ ١٨٦) كما صرَّح به الشَّنواني، وأبهمه المُحشِّي ههنا لعدم تعلُّق الغرض بذِكر اسمه، واستَدركناه خِدمةً لك؛ فإنَّ كل مَحجوب محبوب.

. . . .

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

والصحيح الأول؛ لأنَّ الكلامَ في المحمُول لا الحامِل] بجامع مُطلَق ترتُّب أذًى، وحَذف المشبَّه به، ورَمَز إليه بشيءٍ من لَوازِمه ـ وهو الأعباءُ ـ تخييلاً.

قوله: «**رَأيتُ**»: (رَأى): فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره مَنع من ظهوره السكونُ العارض كراهةَ توالي أربعِ مُتحركات فِيما هو كالكلمة الواحدة، لا محلَّ له من الإعراب، والتاء: ضميرُ المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع، «**الوليدَ**»: مفعولٌ أول لـ(رأى) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «**ابنَ**»: صفةُ (الوليد) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «**اليَزيدِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «**مباركاً**»: مفعولٌ ثانٍ لـ(رأى) منصوب بفتحة ظاهرة، ونائبُ الفاعل ضمير مُستتر جوازاً يَعود إلى (الوليد)، «**شديداً**»: صفةُ (مباركاً) [الصحيح أنه مفعولٌ بعد مفعولٍ، فإذا جعلتَ (رأى) بَصرية كان (مباركاً) و(شديداً) حالَين مُترادفتَين أو مُتداخِلتَين] منصوبٌ بالفتحة، «**بِأعباءِ**»: جار ومجرور متعلقٌ بـ(شَديد)، «**الخِلافة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «**كاهلُه**»: فاعلُ (شديداً)؛ لأنه صفة مشبَّهة، مَرفوعٌ بالضمة الظاهرة، ومُضافٌ إليه مبني على ضمٍّ مُقدرٍ على آخره مَنع من ظهوره السكونُ العارض لأجل الشِّعر.

والمعنى: عَلِمتُ أنَّ الوليدَ بن اليزيد مُتَّصِف بالنَّماء، والخير، والقُوَّةِ على الأُمور الشاقَّة المترتِّبة على الولاية والسَّلْطَنة على المسلِمين، هذا ولقد كَذَب الشاعر؛ فإنَّ الوليد هذا كان فاسقاً مُتهتِّكاً مُولَعاً بالشُّرب والغِناء جباراً عنيداً، تَفاءل يوماً في المُصحَف فخَرج له: ﴿وَٱسْتَفْتَحُوا۟ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٥]، فمَزَّق المصحفَ وأنشَد:

تُــهَــدِّدُ كُــلَّ جَـبَّــارٍ عَـنِــيــدٍ ... فَــهــا أنــا ذاكَ جَـبَّــارٌ عَـنِــيــدُ
إذا مــا جِــئْــتَ رَبَّــكَ يَــوْمَ حَــشْــرٍ ... فَــقُــلْ: يــا رَبِّ مَــزَّقَــنِــي الــوَلِــيــدُ

فلم يَلبَث إلا أياماً حتى ذُبِح وعُلِّق رأسُه على قَصرِه، ثُم على سُورِ بَلَده. نَسألُ الله السلامةَ من شُرُور أنفُسِنا. [تَوقَّف كثيرٌ من أهل العِلم فيما يُنسَب إلى الوليد هذا من رِوايات الكُفر والانحلال من الدِّين، وجَزم بعضُهم بأنها من شَناعات أعدائه أُلصِقت به، وقد قال الذهبيُّ: لم يَصحَّ عن الوَليد كفرٌ ولا زَندقة، بل اشتَهر بالخَمر والتلوط، فخرجُوا عليه لِذلك. اهـ

وعلى كلٍّ فقولُ القائل: (تُهَدِّد) على الخِطاب لِموافقةِ قوله بعدُ: (إذا ما جئتَ . . . إلخ)، ويَجوز أن يكون ماضياً غائباً، أي: تَهَدَّدَ، فإنه يُقال: هَدَّدَه وتَهَدَّدَه].

والشاهد: في (اليَزيد) حيث مَثَّل به بعضُ النحويِّين للاسم الذي لا يَنصرف الذي دَخلتْه (أل) فجُرَّ بالكسرة، وابنُ هشام مثَّل له بِقوله: (بالأفضلِ)، قال: وتَمثيلي أولى؛ لاحتِمال أن يكونَ قدِّر في (يَزيد) الشِّياع، فصار نكرةً، ثم أدخَل عليه (أل) لِلتعريف، فعلى هذا ليس فيه إلا وزنُ الفِعل خاصَّةً؛ لِزَوال العَلَميَّة التي هي أحدُ السَّببَين المانِعَين له مِن الصَّرف، فدَخَل في بابِ ما يَنصرف، وليس الكلامُ فيه، ويَحتمل أن يكونَ باقياً على عَلَمِيَّته، و(أل) فيه زائدةٌ كما زَعَم مَن مثَّل به، تأمَّل!

[الأمثِلة الخَمسة]

ص ـ والأَمْثِلَةَ الخَمْسَةَ، وهِيَ: «تَفْعَلَانِ، وتَفْعَلُونَ»، بِاليَاءِ والتَّاءِ فِيهِما، و«تَفْعَلِينَ»؛ فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وتُجْزَمُ وتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾.

السُّجاعي

[الأمثِلة الخمسة]

قوله: (والأمثِلةَ الخَمسةَ) أي: وإلَّا الأَمثِلةَ الخمسةَ ... إلخ، قال المصنفُ في «شَرح اللَّمحة»: إنَّ تَسمِيَتَها خمسة لاندِراج المخاطبتَين تحت المخاطَبين، وإنَّ الأحسَنَ أن تُعَدَّ ستةً[1]. بل قد تَزيد على ذلك بِكثيرٍ[2] كما يُعلَمُ من «حَواشي الأشموني»[3].

قوله: (فتُرفع بثبوت النُّون) عَبَّر بالثبوت لمقابلة الحذفِ فِيما يَأتي، والمرادُ: بالنُّون الثابِتة، وتُكسر بعد الألف غالباً؛ لأنَّ الساكن إذا حُرِّك فالكسر أَولى، وقُرِئ شاذًّا: ﴿أَتَعِدانُنِي﴾ بضم النُّون[4]، وتُفتَح بعد الواو والياء حَملاً على نُونِ الجمع في الاسم. وقد وَرَد حذفُ النُّون لِغير ناصبٍ وجازم نثراً ونَظماً؛ ففي «الصَّحيح»[5]: «لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حتى تُؤمِنُوا، ولا تُؤمِنُوا حتى تَحابُّوا»، وقال الشاعرُ: [الرجز]

---

(١) زاد بعده (١/ ٣٢٤): أسقطَ الشيخ رحمه الله إدراج الغائِبَتَين تحتَ الغائبَين مع ذِكره لِذلك في التمثيل في الضابط الذي ذَكَره، وعلى هذا فيَنبغي أن تُعدَّ سبعةً على مُقتضى رأيه. اهـ ولعلَّه أراد: إدراج الغائبَتين تحت المخاطَبين. تأمَّل!

(٢) أي: من حيث كونُ الألف والواو علامةً وضميراً، ومِن حيث تغليبُ المُذكر على المُؤنث، أو الحاضِر على الغائب، والعكسِ، ومِن حيث كونُ المُؤنث حقيقيَّ التأنيث أو مَجازِيَّه، وهكذا.

(٣) أراد بها حواشي مَن تقدَّم من شُيوخه ونحوِهم، لا حواشي الصبان المُتداوَلة اليوم، وإن كانت المسألةُ مذكورةً فيها أيضاً.

(٤) الذي في كُتب القراءات والتفسير وغيرهما أنه قُرئ شاذًّا: «أَتَعِدانَنِي» بنونَين أُولاهُما مفتوحة، قَرأ بذلك جماعةٌ منهم الحسنُ وشَيبة وأبو جَعفر بِخلاف عنه، كأنَّهم فرُّوا مِن اجتِماع الكسرتَين والياء، ففتحُوا لِلتخفيف، وقال أبو حاتم: فتحُ النُّون باطِل غَلَط، وقال بعضُهم: فتحُ نُون التثنية لغةٌ رَديئة، وأما قراءةُ الضم فلم نَعثُر عليها، فلْتُنظر!

(٥) أي: «صحيح مسلم» برقم (١٩٤)، قال الإمام النَّووي في شرحِه: هكذا هو في جميعِ الأُصول والرِّوايات: «ولا تُؤمِنُوا» بِحذف النونِ مِن آخِره، وهي لُغةٌ مَعروفة صحيحةٌ. اهـ وبِه ظهر أنَّ الشاهد إنما هو في هذا الحَرف، وأما أولُ الحديث وهو قولُه: «لا تَدخُلون» فقد جاء بالنون على الأكثر خِلافاً لما قاله المحشِّي. نعم، وَقع هذا الحرف محذوفَ النون في «سُنن الترمذي» و«ابن ماجه» و«مُسند أحمد» وغيرها، إلَّا أن ذلك لا يُقال فيه: (الصحيح) كما لا يخفى، اللَّهم إلَّا أن يكونَ مرادُه بالصحيح ـ على ما فيه من البُعد ـ «صحيحَ ابن حِبَّان»؛ فإنه فيه على ذلك أيضاً.

ش ـ البابُ السادس مما خَرج عن الأصلِ: الأمثِلةُ الخَمسة.

وهي: كلُّ فِعل مضارعٍ اتَّصلت به ألفُ الاثنَين نحو: «يَقُومانِ» لِلغائبَيْنِ، و«تَقُومانِ» للحاضِرَيْنِ، أو واوُ الجَمعِ، نحوُ: «يَقُومُونَ» لِلغَائِبِينَ، و«تَقُومُونَ» لِلحاضِرِينَ، أو ياءُ المخاطَبة نحو: «تَقُومِينَ».

وحُكمُ هذه الأمثِلة الخمسة أنها تُرْفَعُ بِثُبوت النونِ نِيابةً عن الضَّمة، وتُجزم وتُنصَب

السُّجاعي

أَبِـيـتُ أَسْـرِي وتَـبِـيـتـي تَـدْلُـكِـي[1]

لَكنَّه غيرُ مَقِيس.

وإذا اجتَمعتْ مع نُون الوِقاية جاز الإثباتُ مع الفَكِّ، والإدغامِ، والحذفُ؛ لأنَّ اجتِماعَ المثلَين مُجوِّز لِلحذف، وأمَّا اجتِماعُ الأمثال فمُوجِبٌ لِلحذف؛ وهل المحذوفُ حينئذٍ نُونُ الرفع أو نُونُ الوقاية؟ قَولانِ. اهـ (ش) مُلخصاً.

قوله: **(وهي كلُّ فِعل . . . إلخ)** هذا ضابطٌ لا تعريفٌ؛ لأنَّه قد صُدِّر بـ«كُلٍّ» التي لِلأفراد، والتعاريفُ لِلحَقائق، أو إنه تعريفٌ ويُجابُ بما أفادَه بعضُ المحقِّقين مِن أنَّ الحدَّ في الحقيقة ما بعد «كُل»، والنُّكتةُ حينئذٍ في تَصدِيره بها إفادةُ صِدقِ الحدِّ على جَميعِ أفرادِ المحدُود، فيَكونُ جامعاً، والظاهرُ انحِصارُ المحدودِ في أفراد الحَدِّ، فيكونُ مانعاً، فتَحصَّل حَدٌّ جامعٌ مانعٌ يَكونُ جمعُه ومَنعُه كالمنصُوص عليه. اهـ، فتَدبَّر!

قوله: **(ألفُ اثنَين)** أي: شَخصَين اثنَين.

قوله: **(نحو: يَقومان)** أي: بالياء التحتيَّة لِلغائبَين.

قوله: **(وتَقومان)** بالتاء الفوقيةِ لِلحاضرَينِ؛ أي: الشَّخصَين المخاطَبين مذكَّرَين كانَا أو مؤنثَين، وتُستعمَل «تَفعَلان» بالفَوقيَّة لِلغائبَتَين أيضاً، ولو كانَا بلفظ ضميرِ الغَيبة، فتقولُ: «هما تَفْعَلان»، تَعني: امرأتَين؛ حَملاً لِلضمير على المُظهَر ورَعياً للمعنى؛ هذا هو الراجحُ، وقال بَعضُهم: تقولُ: «هما يَفْعَلان» بياءٍ تَحتية رَعياً لِلَّفظ. اهـ (ش).

قوله: **(وتَقومون لِلحاضرِينَ)** المرادُ بالحاضِر هنا المخاطَب فقَطْ، لا ما يَشمَلُ المتكلِّم[2].

---

(١) تمامُه:

شَـعْـرَكِ بِـالـعَـنْـبَـرِ والـمِـسْـكِ الـذَّكِـي

ولم يُنسَب لأحد بِعَينِه.

(٢) قاله (ش) أيضاً.

بحذفِها نِيابةً عن السكون والفَتحةِ، تقولُ: «أَنْتُمْ تَقُومُونَ» و«لَمْ تَقُومُوا» و«لَنْ تَقُومُوا»؛ رَفَعْتَ الأوّلَ لِخُلوه من الناصب والجازم، وجَعلتَ علامةَ رفعِهِ النونَ، وجَزَمْتَ الثانيَ بـ«لَمْ»، ونَصَبْتَ الثالث بـ«لَنْ»، وجَعلتَ علامةَ الجزمِ والنَّصبِ حَذْفَ النُّون، قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]، الأولُ جازمٌ ومجزوم، والثاني ناصبٌ ومَنصوب، وعلامةُ الجزمِ والنصبِ الحذفُ.

السُّجاعي

قوله: (﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾) الجازمُ للفعل هو «لم»[1]، وجُملةُ ﴿وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ اعتِراضيَّة بين الشَّرط وجوابِه.

---

(١) أي: والجملة من الجازم والمجزوم في محل جزم فعل الشرط، كما في «الصاوي على الجلالين».

[الفعل المعتلُّ الآخِر]

ص - والفِعْلَ المُضارِعَ المُعْتَلَّ الآخِرِ؛ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَخْشَ»، و«لَمْ يَرْمِ».

ش - هذا البابُ السابع مما خَرَج عن الأصل، وهو الفِعل المعتَلُّ الآخِر، نحوُ: «يَغْزُو» و«يَخْشَى» و«يَرْمِي».

فإنه يُجزمُ بحذفِ آخِره؛ فيَنُوبُ حذفُ الحرفِ عن حَذْفِ الحركةِ، تَقول: «لَمْ يَغْزُ» و«لَمْ يَخْشَ» و«لَمْ يَرْمِ».

السُّجاعي

[الفعل المعتلُّ الآخِر]

قوله: (المعتلَّ الآخِر) بإضافة «مُعتَل» إلى «الآخِر» إضافةً لفظيةً؛ أي: الذي اعتَلَّ آخرُه، فهو من إضافةِ الوَصف إلى فاعِله، فالإضافةُ لَفظيةٌ بدليل[1] وُقوعِه صفةً لِلنَّكرة في نحو: «هذا فِعلٌ مُعتلُّ الآخِر»[2]، وهو ما آخِرُه في اللَّفظ ألفٌ أو واوٌ أو ياء[3].

قوله: (فيُجزم بحذف آخِره)؛ لأنَّ الجازمَ لَمَّا لم يَجِدْ في آخِر الكلمة إلَّا حرفاً مُشابِهاً للحركة حَذَفَه، وقولُ بعضهم: (إن هذه الحُروف حُذفت عند الجازم لا بِه؛ لأنَّ الجازم لا يَحذِف إلَّا ما كان علامةً للرفع، وهذه الأحرُفُ ليست علامةً له) ممنوعٌ؛ إذ لا مانعَ مِن حذف ما ليس عَلامةً للرفع، ولا يَجبُ أن يَتفرَّعَ الجزمُ على الرَّفع.

---

(١) أي: وبدليل اجتِماع الإضافة و«أل» في المُضاف.

(٢) يس (١/ ١٥٠).

(٣) أفاده (ش) أيضاً.

[الإعراب التَّقديري ومواضِعُه]

ص - فَصْلٌ:

تُقَدَّرُ جَمِيعُ الحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: «غُلَامِي والفَتَى»، وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُوراً، والضَّمَّةُ والكَسْرَةُ في نَحْوِ: «القَاضِي»، وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً، والضَّمَّةُ والفَتْحَةُ فِي نَحوِ: «يَخْشَى»، والضَّمَّةُ في نَحوِ: «يَدْعُو ويَقْضِي»، وتَظْهَرُ الفَتْحَةُ في نَحْوِ: «إِنَّ القَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ، ولَنْ يَدْعُوَ».

ش - علامةُ الإعرابِ على ضَربَينِ: ظاهرةٌ، وهي الأَصْلُ، وقد تَقَدَّمَتْ أمثِلَتها، ومُقَدَّرةٌ؛ وهذا الفصلُ مَعقودٌ لِذِكرها.

فالذي يُقَدَّرُ فيه الإعرابُ خمسةُ أنْوَاعٍ:

أحدُها: ما يُقَدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعُها؛ لِكون الحرف الآخِر مِنه لا يقبلُ الحَرَكَةَ لِذاته، وذلك الاسمُ المقصورُ، وهو: الذي آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ نحوُ: «الفَتَى»، تقول: «جاءَ الفَتَى» و«رَأَيْتُ الفَتَى» و«مَرَرْتُ بِالفَتَى»؛ فتُقدَّر في الأول ضمةٌ، وفي الثاني فَتحةٌ، وفي الثالث كسرةٌ، ومُوجِبُ هذا التَّقديرِ أنَّ ذَاتَ الألف لا تَقْبَلُ الحركةَ لِذاتِها.

السُّجاعي

فصلٌ [في الإعراب التقديري]

قوله: (ويُسمَّى الثاني مَقصوراً) قال الرضيُّ: لِكونه ضدَّ الممدُود، أو لِكونه مَمنوعاً من مُطلَق الحركات، والقَصرُ: المنع. والأولُ أَولى؛ لأنَّ نحوَ: «غُلامي» مَمنوعٌ مِن الحركات، ولا يُسمَّى مَقصوراً[1].

قوله: (ألفٌ لازمة؛ نحو: الفَتى) هذا - أعني قولَه: «نحو: الفتى» - قيدٌ مُخرج لِما فيه ألفٌ أو ياءٌ عارِضَتان؛ نحو: «المُقْرَى» اسمَ مَفعول، و«المُقْرِي» اسمَ فاعل من يُقْرِئُ، فإن الهمزة أُبدلت من جِنسِ حركة ما قبلها[2]، لكنه ليس كـ«الفتى»؛ لِعَدم تأصُّل ذلك. على أنَّ إبدال الهمزة المتحركة مِن جِنس حركةِ ما قبلها شاذٌّ، فلا يَرِد. تأمَّل!

قوله: (وفي الثالث كسرةٌ) ما لم يَكُن ممنوعاً من الصَّرف؛ كـ«موسَى»، وإلَّا قُدِّرَتْ فتحةٌ،

(١) «شرح الكافية» (١/ ٩٨).

(٢) في جميع النُّسخ المخطوطة: (من جنس حركتها)، والذي أثبتناه هو ما في النُّسخ المطبوعة و(ش)، وهو الصواب.

الثاني: ما تُقَدَّرُ فيه حَرَكاتُ الإعراب جَمِيعُهَا، لا لِكَون الحرف الآخِرِ منه لا يَقبلُ الحَرَكَةَ لِذاته، بل لأجلِ ما اتَّصلَ بِه، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياءِ المتكلِّم، نحو: «غُلَامِي» و«أَخِي» و«أَبِي»، وذلك لأنَّ ياء المتكلم تَستدعي انكسارَ ما قَبلها لأجلِ المناسَبة، فاشتِغالُ آخِرِ الاسم الذي قبلها بِكَسرةِ المناسبة مَنَعَ من ظهور حركاتِ الإعراب فيه.

الثالثُ: ما يُقَدَّرُ فيه الضمةُ والكسرة فقط للاستِثقال، وهو الاسم المنقُوص، ونَعْنِي به الاسمَ الذي آخِرُهُ ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها كـ«القَاضِي» و«الدَّاعِي».

الرابع: ما تُقدَّرُ فيه الضَّمة والفتحةُ لِلتَّعذرِ، وهو الفعلُ المعتلُّ بالألف، نحو:

السُّجاعي

وكذا يُقالُ في المنقُوص غيرِ المنصَرِف، فتُقَدَّر فيه الضمة والفتحةُ النائِبةُ عن الكسرة لِنِيابتها عن حركة ثقيلةٍ، وتَظهَر الفتحةُ الأَصلِيَّة.

قوله: (**وهو الاسمُ المضاف إلى ياءِ المتكلِّم**) أي: وليس مُثنًّى، ولا مجموعاً جمعَ سَلامة لِمُذكر، ولا مقصوراً، ولا مَنقوصاً، وأمَّا هذه فلا تُغيَّر عن إعرابها المتأصِّل لها.

قوله: (**وهو الاسمُ المنقوصُ**) سُمي بِذلك: إما لِنقص لامِه، أو لأنه نَقَص[1] منه ظهورُ بعضِ الحركات.

قوله: (**ونَعني بِه الاسمَ الذي آخِرُه . . . إلخ**) خَرَج بالاسم ـ والمرادُ به المعرَبُ ـ الفِعلُ، كـ«يَرمِي»، والحَرفُ، كـ«في»، وخَرج ما آخِره غيرُ ياء، وما آخِره ياء غيرُ لازمةٍ، كـ«مَرَرتُ بِأَبِيك»، وخَرج بِقوله: «ياءٌ مكسورٌ ما قَبلها» نحوُ: «لَبَّيْك»، فإيرادُه على المصنِّف سَهوٌ ظاهر.

قوله: (**كالقاضي والداعي**) مثَّل بمثالَين إشارةً لِعدم الفرقِ بين الياء الأصليَّة كياءِ الأول، والمُنقَلبةِ عن واو كياءِ الثاني؛ قال العلَّامة الشَّنواني: اعلَم أن كلام المصنِّف يُوهِم أن الحركاتِ لا تُقدَّر في غير المضاف لِياء المتكلِّم، والمقصورِ والمنقوصِ مِن الأسماء، وليس كذلك، بل تُقدَّر في الأسماء في مَواضعَ. اهـ المرادُ.

قُلتُ: ويُجابُ عنه بأنه إنما تَعرَّض لِما هو الكثيرُ الواقع في الكلامِ، وقد نَظَمتُ ما تُقدَّر فيه الحركاتُ[2]، فقُلتُ: [الطويل]

يُـقَـدَّرُ إعـرابٌ بِـسَـبْـعِ مَـواضِـعِ ... تَـعـذُّرُ اصْـلِـيٌّ كـجـاءَ الـفـتَـى الـعَـلَا

---

(١) بِالبناء للفاعل، ويَجوز أن يكونَ مَبنيًّا لِلمفعول.

(٢) أي: من الأسماء، وأما ما يُقدَّر فيه الحركات من الأفعال فذكَر مِنه (ش) ثلاثةَ مواضع، ثم ذكَر ستةَ مواضعَ يُقدَّر فيها السُّكون، وسِتةً مثلَها يُقدَّر فيها الحُروف، وأعرض المُحشِّي عن جميعِ ذلك اختصاراً، لكنْ ليتَه أشار إلى وجودِها ولو على سَبيل الإجمال.

«يَخْشَى»، تقول: «يَخْشَى زيدٌ» و«لَنْ يَخْشَى عَمْرٌو»، فتُقَدَّرُ في الأول الضَّمةَ، وفي الثاني الفتحةَ؛ لِتعذُّرِ ظهورِ الحركة على الألِف.

الخامسُ: ما تُقَدَّرُ فيه الضمةُ فقط، وهو الفِعلُ المعتلُّ بالواو، نحو: «زيدٌ يَدْعُو»، وبالياء نحوُ: «زيدٌ يَرْمِي».

وتَظهر الفتحة لخفَّتها على الياء في الأسماءِ والأفعال، وعلى الواوِ في الأفعالِ، كقَولِك: «إنَّ القَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ، ولَنْ يَدعُوَ»، قال الله تعالى: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١]، ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾ [الكهف: ١٤].

السُّجاعي

كذا عارِضٌ عندَ الحِكايةِ(١) فَاعْلَمَنْ ... وإسْكانُ تَخفيفٍ كبارِئْكُمْ(٢) تَلا
مُسكِّن إدغامٍ ووَقْفٍ(٣)، وأتبِعَنْ(٤) ... مُجاوَرةً أيضاً وأنشِدْ: مُزَمَّلا(٥)
وزِدْ ثامِناً ما بِالقَوافي مُحَصَّلٌ ... مُخالِفَ(٦) إعرابٍ لِذاكَ تَجَمَّلا

---

(١) قال الشَّنواني: ثانيها: المحكيُّ بـ«مَن» في نحو: «مَن زيداً؟» لِمَن قال: ضربتُ زيداً، و«مَن زيدٌ؟» لِمن قال: قام زيدٌ، «ومَن زيدٍ» لِمَن قال: مَررتُ بِزَيد، على رأي البصريين، وعلى الأصحِّ عندهم في حالةِ الرفع أنها حركةُ حكاية لا إعراب، ووجهُ تقدير إعرابِه اشتغالُ محلِّه بِحركة الحكاية. اهـ

(٢) أشار به إلى قراءة أبي عمرٍو من السبعة: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] بإسكان الهمزة محقَّقةً فيهما؛ إجراءً لِلمُنفصل من كلمتَين مُجرَى المُتصل من كلمةٍ، وزَعم جمعٌ من النحاةِ أنه اختلاسٌ للحركة كما قرأ الدُّوري وليس تسكيناً محضاً، قال أبو حيان: ومَنع المُبرد التسكينَ في حركةِ الإعرابِ، وزَعم أنَّ قراءة أبي عمرو لحنٌ، وما ذهب إليه ليس بِشيءٍ؛ لأنَّ أبا عمرٍو لم يَقرأ إلَّا بِأثر عن رسولِ الله ﷺ، ولغةُ العرب تُوافقه على ذلك، فإنكارُ المُبرد لِذلك مُنكَر، وقال الشاعِر:

فاليومَ أشرَبْ غيرَ مُستحقِبٍ ... إثماً مِنَ الله ولا واغِلِ

... قال: وقد خَلط المُفسِّرون هنا في الردِّ على أبي العباس، فأنشدُوا ما يَدلُّ على التَّسكين مِما ليست حركتُه حركةَ إعراب ... إلخ كلامِه.

(٣) الأول وهو تسكينُ الإدغام كقِراءة السُّوسي: ﴿الرَّحِيم مَّلِكِ﴾ بِإدغام الميمِ في الميم، ويُسمَّى بالإدغام الكبير، وأما الثاني وهو تسكين الوقف فكقَولك: «هذا زَيدْ» بِسكون الدال.

(٤) أي: نحو: ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ بِكسر الدال إتباعاً للام. وقد تكلَّم المحشي على هذه القراءة فيما مضى ونقَلها عن المصنِّف في «شرح الشُّذور».

(٥) من قولِ امرئ القيس في مُعلَّقته:

كأنَّ ثَبِيراً في عَرانينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

والشاهدُ فيه: جرُّ «مُزمَّل» على الجِوار لـ«بِجاد»، وحَقُّه الرَّفعُ لأنَّه نعتٌ لِـ«كبيرُ»، وقيل: جُرَّ لِمجاورته لـ«أُناسٍ» تَقديراً، لا لـ«بِجاد» لِتأخُّره عن «مُزمَّل» في الرُّتبة، والأول أشهر وأصحُّ.

(٦) بِالنصب على المفعوليَّة لـ«مُحصَّلٌ» إن كان اسمَ فاعل، وعلى الحاليَّة مِن ضَميره إن كان اسمَ مَفعول. وعلى الوجهَين أراد به نحو السكونِ العارض بسبب الرويِّ المقيَّد، ولو قال: (ما بِالقريض) لَشمل ما في الحَشو.

[رافِعُ المضارع]

ص - فَصْلٌ:

يُرْفَعُ المُضَارِعُ خَالِياً مِنْ نَاصِبٍ وجَازِمٍ، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ».

ش - أجمَع النَّحويُّون على أنَّ الفعلَ المضارع إذا تجَرَّدَ من الناصب والجازم كان مَرفوعاً، كقَولِك: «يَقُومُ زيدٌ، ويَقْعُدُ عَمْرٌو»، وإنما اختَلفُوا في تحقيقِ الرافِعِ له، ما هو؟

فقال الفَرَّاء وأصحابُه: رافِعُهُ نَفْسُ تَجَرُّدِهِ من الناصِبِ والجازم، ....

السُّجاعي

[رافع المُضارع]

قوله: (فصلٌ يُرفَع المضارع) لم يُقيِّده بالخالي من النُّونَين لِعِلمِه مما تَقدَّم أنه حينئذٍ مَبني، أو أراد: يُرفَع ولو محلًّا.

قوله: (خالياً) حالٌ من «المضارع»، و«مِن ناصب» مُتعلِّقٌ به، ولِكَون اسم الفاعل حقيقةً في المتلبِّس بالفِعل لم يَقُل: «من ناصبٍ يَنصبُه أو جازمٍ[1] يَجزمُه» احترازاً من الناصب أو الجازم المهمَل، نحوُ: «أن تَقرَآنِ»[2] و«لم يُوفُونَ بالجارِ»[3].

وكان الأنسَبُ تأخيرَ الرفع عن النَّصب والجزم؛ لِتَوقُّفه على معرفةِ الناصِب والجازم، إلَّا أنه راعى كونَ الرفع أقوى الحركاتِ[4].

قوله: (فقال الفراءُ وأصحابُه) أي: مِن الكوفيِّين[5].

قوله: (نفسُ تَجرُّدِه) اعتُرِض بأن التجردَ عَدميٌّ والرَّفع وُجوديٌّ، والعَدَميُّ لا يكون عِلةً للوُجودي.

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي (ش): (وجازم)، وهي أوفَق بعبارة المتن، لكنَّ قوله الآتي: (احترازاً من الناصب أو الجازم المهمَل) إنما يُناسِب (أو).

(٢) مِن قولِه:

أنْ تَـقْـرَآنِ عـلـى أسْـمـاءَ ويْـحَـكُـمـا ... مِـنِّـي الـسَّـلامَ وأنْ لا تُـشْـعِـرَا أحَـدَا

والشاهدُ فيه إهمال (أنْ) التي حقُّها نصبُ ما بعدها.

(٣) مِن قول الشاعر:

لـولا فَـوارسُ مِـنْ نُـعْـمٍ وأُسْـرَتُـهـمْ ... يَـوْمَ الـصُّـلَـيْـعـاءِ لـم يُـوفُـونَ بِـالـجـارِ

بإهمال (لم) الجازمة.

(٤) أفاد جميعَ ذلك الشنواني كالعادة.

(٥) أي: ولم يُعبِّر به لئلَّا يُوهِمَ أنه قولُ جميع الكوفيِّين. أفاده (ش).

وقال الكسائيُّ: حُرُوفُ المضارَعة، وقال ثَعلب: مُضارَعَتُهُ للاسم، وقال البَصريُّون: حُلُولُه محلَّ الاسم، قالُوا: ولهذا إذا دَخل عليه نحوُ: «أَنْ ولَنْ ولَمْ ولَمَّا» امتَنع رَفْعُه؛ لأنَّ الاسم لا يَقعُ بعدها، فليس حينئذٍ حالًّا محلَّ الاسم.

وأَصحُّ الأقوالِ الأولُ، وهو الذي يَجرِي على أَلْسِنةِ المُعْرِبِينَ، يَقولُون: مرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ من الناصب والجازم.

ويُفسِدُ قولَ الكسائي أنَّ جُزْءَ الشيء لا يَعْمَلُ فيه، وقولَ ثعلبٍ أن المضارعة إنما اقْتَضَتْ إعرابَه من حيثُ الجملة، ثم يَحْتاجُ كلُّ نوعٍ من أنواع الإعراب إلى عامِلٍ يَقتضِيه، ثم يَلزَم على المذهبَين أن يكونَ المضارع مَرفوعاً دائماً، ولا قائِلَ به.

السُّجاعي

وأُجيب بأنه عبارةٌ عن استِعمال المضارع أولَ أحواله، وهذا أمرٌ وُجودي، أي: مَوجُود ذهناً، وبأن العَدميَّ[1] لا يكون عِلةً لِلوُجودي ليس على الإطلاقِ، بل ذلك مختَص بالأعدام المطلَقة؛ أمَّا المقيَّدةُ بِأمرٍ وُجودي فهي في حُكمِ الوُجودِي كما هنا. تأمَّل!

قوله: (وقال الكسائي) هو مِن الكوفيِّين[2] أيضاً.

قوله: (حلولُه محلَّ الاسم) وإنما ارتَفع لِحُلولِه محلَّ الاسم؛ لأنَّه إذاً يكونُ كالاسم، فأُعْطِيَ أسبقَ إعراب الاسم وأَقْواه وهو الرفعُ.

لا يُقال: صِحَّةُ الحُلول مَحلَّ الاسم مُشترَكَةٌ بينه وبين الماضي، لأنَّا نَقولُ: هو مبنيُّ الأصل، فلا يُؤثِّر فيه العامِلُ[3].

قوله: (مِن حيث الجملةُ) أي: بِقَطع النَّظر عن كونِه مرفوعاً، أو مَنصوباً، أو مجزوماً.

قوله: (ثم يحتاج كل نوعٍ مِن أنواع الإعراب) أي: كالنَّصب والجزمِ.

قوله: (ثم يَلزم على المذهبَين) أي: مذهبِ الكسائي ومَذهبِ ثَعلبٍ.

ولِقائلٍ أن يَقولَ: لا يَلزمُ ما ذُكر؛ لأنَّ عاملَ النصب والجزم أقوى[4]، فعَزَلَ الضعيفَ عن العَمل. اهـ (ش).

---

(١) في هامش نُسخة خَطية: الأولى والظاهر أن يقولَ: وبأن قولهم: العدمي لا يكون . . . إلخ.

(٢) بل هو رأسُ الكوفيِّين، فلا يكاد يَخفى أمرُه، ولو نبَّه على كون ثعلبٍ مِنهم لَكان أولى.

(٣) قاله (ش) بِحروفه.

(٤) في بعض النُّسخ المخطوطة و(ش): قويّ.

ويَرُدُّ قولَ البصريِّين ارتِفاعُهُ في نحو: «هَلَّا يَقُومُ»؛ لأنَّ الاسمَ لا يَقعُ بعد حُرُوف التَّحضِيض.

السُّجاعي

قوله: (**ويَردُّ قولَ البَصريِّين ارتِفاعُه ... إلخ**) أُجيبَ بِأنَّ الرفع ثابتٌ قبل دُخولِ حرفَيِ التَّحضِيض والتَّنفيسِ، فلم يُغيَّر؛ إذ أَثرُ العامل لا يُغيِّره إلَّا أثرُ آخَرَ[1].

(١) كذا في (ش) أيضاً، وعبارةُ «التصريح» وغيره: لا يُغيِّرُه إلا عاملٌ آخر. اهـ وعلى ما هنا فـ«أثرُ» مضافٌ إلى «آخرَ» على حذف الموصوف، أي: أثرُ عاملٍ آخرَ، أو المقصود: «أثرٌ آخرُ» على الوَصفية.

[نواصب المضارع]

ص - ويُنْصَبُ بِـ«لَنْ»، نَحْوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾.

ش - لمَّا انقَضى الكلامُ على الحالةِ التي يُرفَع فيها المضارعُ، ثَنَّى بالكلام على الحالةِ التي يُنْصَبُ فيها، وذلك إذا دَخل عليه حرفٌ من حُرُوفٍ أربعةٍ، وهي: «لَنْ، وكَيْ، وإذَنْ، وأنْ»؛ وبَدأ بِالكلام على «لَنْ» لأنها مُلازِمَةٌ لِلنصب، بخلاف البَواقي، وخَتَمَ بِالكلام على «أنْ» لِطُول الكلام عليها.

[١ - «لَنْ»]

و«لَنْ» حرفٌ يُفِيد النفيَ والاستقبال بالاتِّفاق، ولا يَقتضي تَأبيداً خلافاً للزمخشريِّ

السُّجاعي

[النَّواصِب]

قوله: (ويُنصَب بـ«لنْ») إنما عَمِلتْ لاختِصاصها، وإنما نَصَبت لِشَبَهها بـ«أنْ» من وَجهَين:

أحدُهما: أنها تُخلِّص الفِعل للاستِقبال كما تُخلِّصه «أنْ».

الثاني: أنها نَقيضةُ «أنْ»، فتِلك تُثبِت، وهذه تَنفي ما تُثبِته تلك[1].

قوله: (لأنَّها مُلازمةٌ للنصب) أي: في المشهُور، ولُغةِ الجمهور.

قوله: (يُفيد النفيَ) أي: يدلُّ على نفيِ جزء مَدلولِ المضارع، وهو الحَدثُ.

وقوله: «والاستقبالَ» أي: استقبالَ الجزءِ الثاني من مَدلولِه وهو الزمان، وأمَّا النَّصبُ فهو راجِع إلى اللَّفظ فقط. والمرادُ بالنَّفي الانتِفاءُ[2]، أو هو مَصدرُ المبني لِلمَفعول، كما في «الشَّنواني»[3].

قوله: (للزمخشريِّ) هو محمودُ بن عُمَر، وُلِد سنة سبعٍ وسِتِّين وأَربعمائة، ومات سنةَ ثمانٍ وثلاثِين وخَمسمائة. ذكَره السيوطيُّ في «مُزهِره»[4].

---

(١) قاله (ش) حرفيًّا. وكذلك الذي بعده.

(٢) أي: انتِفاء الحَدث في الزمان المُستقبَل، فالمراد بالنفي الحاصلُ بالمصدر. يس (١/ ١٦١) و(ش).

(٣) قال: والحاملُ على ذلك أن الذي تدلُّ عليه انتِفاء الحدث، لا أنَّ أحداً نَفاه. اهـ قُلتُ (نسيم): فيه نظرٌ؛ لأن «لن» تَنفي الحَدَث كأخواتِها، لِذا يُقال: لا النافية، وتنصبُ المضارعَ كأخواتِها، لِذا يقال: أنْ الناصِبة، فإسنادُ النفيِ إليها حقيقةٌ كإسناد النَّصب، ولا داعيَ للتأويل المذكور.

(٤) (٢/ ٣٩٧).

في «أُنمُوذجه»، ولا تأكيداً، خِلافاً لَه في «كَشَّافه»، بل قولُك: «لَنْ أَقُومَ» مُحْتَمِلٌ لأن تُريدَ بذلك أنَّك لا تقومُ أبداً، وأنك لا تَقومُ في بعض أزْمِنَةِ المستَقبَل، وهو مُوافِقٌ لِقَولِك: «لا أَقومُ» في عَدم إفادة التَّأكيد.

ولا تَقع «لَنْ» للدعاءِ خِلافاً لابن السرَّاج، ولا حُجَّةَ لَه فيما استَدلَّ بِه من قَولِه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، مُدَّعياً أن مَعناه:

السُّجاعي

قوله: (في «أنموذَجه») بضم الهمزة وفتحِ الذال المعجَمة اسم كِتاب له، وأصلُ مَعناه: صُورةٌ تُتَّخذ على [مثالِ][^1] صُورة الشيء لِيُعرَف منه حالُه، وليس بِلَحن خِلافاً لِصاحب «القامُوس»؛ فإنَّه قال: إنَّ «أُنموذَج» لحنٌ، والصوابُ «نَمُوذج» بدون ألفٍ، كما أفادَه الشِّهابُ في «شِفاء الغَليل»[^2].

قوله: (ولا تأكيداً) أي: كاملاً، وهو التأبِيدُ[^3]، ولهذا قال المحقِّق المَحلِّي: والتأبيدُ نهايةُ التَّأكيد. اهـ[^4] فلا تَنافيَ بين كلامَيه في كِتابَيه. ومحلُّ دَلالتها على ما ذُكر عند الإطلاق، فإنْ قُيِّدَ النفيُ فلا تَأبيدَ قطعاً، نحو: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦].

ثم إنَّ القولَ بِالتأبيد والتأكيدِ لم يَنفَرِد به الزمخشريُّ، بل ذُكِر عن غيره، كما في شرحِ المحقِّق المحلِّي على «جَمع الجَوامع»[^5].

قوله: (ولا تقعُ «لن» لِلدُّعاء ... إلخ) هو خِلافُ ما مَشى عليه في «المُغني»[^6]، ودَرَج[^7] عليه العلَّامةُ ابن السُّبكي حيث قال: وتَرِد لِلدُّعاء وِفاقاً لابنِ عُصفور[^8].

قوله: (﴿ظَهِيرًا﴾) هو «فَعِيل» بمعنى فاعِل، أي: مُظاهِراً بمعنى مُعاوِناً، والباءُ في قَوله: ﴿بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ لِلقَسَم كما يُؤخَذ من «الجلالَين».

---

[^1]: زيادةٌ من النُّسخ المخطوطة، وهي في كلام الشهاب أيضاً، وعنه يَنقل المحشِّي.
[^2]: (ص١٨-١٩).
[^3]: في جعلِ التأكيد بمعنى التأبِيد نظرٌ ظاهر، والصَّحيح أنهما نَوعانِ مُختلِفان، ومِن ثَمَّ قال السُّيوطي: ووافَقه على إفادة التأكيد جماعةٌ منهم ابنُ الخباز، بل قال بعضُهم: إن مَنعَه مكابرةٌ، فلِذا اخترتُه دُون التَّأبيد. اهـ
[^4]: «البَدر اللامِع في حلِّ جَمع الجوامع» للمحلي (١/ ٢٩٥).
[^5]: عبارتُه في مبحث الحُروف (١/ ٢٩٦): وقد نُقل التأبيدُ عن غيرِ الزَّمخشري، ووافَقه في التَّأكيد كثيرٌ، حتى قال بَعضُهم: إنَّ مَنعَه مُكابَرة. اهـ
[^6]: (ص٣٧٤).
[^7]: معطوفٌ على جملةِ الصلة.
[^8]: انظر: «جمع الجوامِع في أصول الفِقه» لِقاضي القُضاة تاج الدين عبدِ الوهابِ السُّبكي (ص٣٨).

فاجعَلني لا أكُون؛ لإمكان حَملِها على النَّفي المحضِ، ويَكون ذلك مُعاهَدةً منه لله سُبحانه وتعالى ألَّا يُظاهرَ مُجْرِماً جزاءً لِتِلك النِّعمة التي أنعَم بها عليه، ولا هي مُركبةٌ من «لَا» و«أنْ» فحُذفت الهمزة تخفيفاً، والألفُ لالتِقاء السَّاكِنَين، خلافاً لِلخليل، ولا أصلُها «لا» فأُبدِلَت الألف نُوناً، خِلافاً للفَرَّاء.

[٢ ـ «كَيْ»]

ص ـ وبِـ«كَيْ» المَصْدَرِيَّةِ، نَحوُ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾.

ش ـ الناصبُ الثاني «كَيْ»، وإنَّما تكونُ ناصبةً إذا كانت مَصْدَرِيةً بِمَنزلةِ «أَنْ»، وإنما

السُّجاعي

قوله: (وبـ«كي» المصدَريَّة... إلخ) احترَز بالمصدرِيَّة عن المختصَرة من «كيفَ»، كقَوله:

[البسيط]

كَـي تَـجـنَـحُـون إلـى سِـلْـمٍ ......؟[1]

ومِن «كي» الجارَّة، وهي بمنزلةِ لام التَّعليل معنًى وعملاً، بِخِلاف المصدريَّة، فإنها بِمَنزلةِ «أنْ» المصدريَّة معنًى وعملاً[2].

فائدة:

زَعم الفارسيُّ أنَّ أصلَ «كما» في قولِ الشاعِر[3]: [الطويل]

وطَـرْفُـك إمَّـا جِـئـتَـنـا فَـاحْـبِـسَـنَّـهُ كـما يَـحْـسَـبُوا أنَّ الـهوى حيثُ تَـنْـظُرُ

(كيما) فحُذِفت الياء ونُصِب الفِعلُ بها، وذَهب ابنُ مالك إلى أنها كافُ التَّشبيه كُفَّت بـ«ما»، ودَخلها معنَى التَّعليل فنَصبتْ، وذلك قليلٌ، وعلى هذَينِ يُخرَّج قولُه ﷺ: «كما تَكونُوا يُولَّى عَليكُم»[4].

---

(١) تمامُه:

.... ومـا ثُـئِـرَتْ قَـتْـلاكُـمُ ولَـظَـى الـهَـيْـجـاءِ تَـضْـطَـرِمُ

أي: كيف تَميلون إليها والحالُ هذه؟

(٢) انظر تفصيل ذلك في «الشَّنواني».

(٣) هو عمرُ بن أبي رَبيعةَ. والروايةُ في «ديوانِه»: (فاصرِفنَّه)، وهي المُناسِبة للمعنى. وقيل: إنَّ أبا عليٍّ حرَّف هذا البيت، وإنَّ الصوابَ فيه:

إذا جـئـتَ فـامـنَـحْ طَرْفَ عـيـنِـك غَـيْـرَنـا لِـكَـيْ يَـحْـسَـبُـوا .... الـبـيـتَ

(٤) أخرَجه الدَّيلَمي في «مسند الفردوس» (٤٩١٨) عن أبي بَكرةَ مَرفوعاً، والبَيهقي في «شُعب الإيمان» (٧٣٩١) عن أبي إسحاقَ السبيعي مُرسلاً، قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة»: (ص٢١٠): في إسناده وضَّاع، وفيه انقِطاع.

تكون كذلك إذا دَخلت عليها اللامُ: لَفظاً كقَولِه تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، أو تَقديراً نحوُ: «جِئتُك كي تُكرِمَني» إذا قَدَّرْتَ أن الأصلَ: لِكَي، وأنَّك حَذفتَ اللام استِغناءً عنها بِنِيَّتِها؛ فإن لم تُقدِّرِ اللام كانت حرفَ جر، بِمنزلة اللامِ في الدَّلالةِ على التعليل، وكانتْ «أنْ» مُضمرةً بعدها إضماراً لازماً.

السُّجاعي

وأُجِيب عنه أيضاً: بأنه أعمَل «ما» حَملاً لها على «أنْ»، كما أُهمِلتْ «أنْ» حَملاً على «ما»[1]؛ وبأنَّ حذفَ علامةِ الرفع مِن غير ناصبٍ وجازم لُغةٌ؛ وبأنَّ أصلَها: «كيفَما تكونُوا»، فهي أداةُ شرط. فهذه جُملةُ أجوِبة فاحفَظ لها[2].

قوله: (﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾) في تَمثيلِه بذلك إشارةٌ إلى أنه يَجوز الفَصلُ بين «كيْ» ومَعمُولِها بـ«لا» النافِيَة، ويَجُوز الفَصلُ بـ«ما» الزائدةِ، كقولِ الشاعِر[3]: [الطويل]

أَرَدْتُ لِكَيْما يَعْلَمَ الناسُ أَنَّها ... سَراوِيلُ قَيْسٍ والوُفُودُ شُهُودُ

وبِهما جميعاً، كقَوله: [الطويل]

أردتَ لِكَيْمَا لا تَرَى لِيَ عَثرةً[4]

قوله: (**إذا دَخلتْ عليها اللامُ ... إلخ**) حاصِلُ الكلام عليها: أنَّ «كيْ» إذا تَقدَّمها لامُ التَّعليل لفظاً أو تقديراً فهي ناصبةٌ بِنَفسها، وإن لم يَتقدَّم عليها ما ذُكِر فهي حرفُ تَعليل بمعنى اللَّام، و«أنْ» مُضمَرةٌ بعدها وُجوباً، وإذا جُرِّدت لفظاً فقط من اللَّام جاز أن تكون مَصدريةً، وأن تكونَ حرفَ جر، و«أن» مُقدَّرةٌ بَعدها لا تَظهَر إلَّا في الضَّرورة، وإن تَقدَّمها اللَّامُ وظَهرتْ «أنْ» بعدها تَرجَّح كونها جارةً بمعنى اللَّام، وبَقِي ما إذا تَأخَّرت عنها اللَّام، نحو: «جِئتُ كيْ لِأَقرأَ»، ويَتعيَّن حِينئذ أنها حرفُ جر واللَّامُ تأكيدٌ لها، و«أنْ» مُضمَرة بعدها، ولا يَجوز أن تكونَ هي ناصبةً لِلفَصل بينها وبين الفعل باللَّام، ولا يَجوزُ الفَصلُ بين الناصِب والفِعل بالجارِّ وغيرِه[5]، ولا يَجوز أن تكون زائدةً؛ لأنَّ «كي» لم تَثبُت زِيادتُها في غير هذا الموضِع حتى يُحمَلَ هذا

---

(١) أي: في مثل قولِه السابق: أنْ تقرآنِ ... البيت.

(٢) كذا في النُّسخ.

(٣) هو قيسُ بن سَعدِ بن عُبادة. ويُروى: أردتُ لِكيلَا، بالفصل بـ«لا» الزائدةِ.

(٤) عجزُه:

وَمَن ذا الذِي يُعْطَى الكَمالَ فَيَكْمُلُ؟

وقد أنشَده الشنواني تامًّا كالبيت قبله، وهو لأبي ثَرْوانَ العُكْليِّ.

(٥) عِبارة الشنواني و«الهمع»: ولا بغيره.

[٣ ـ «إِذَنْ»]

ص ـ وبـ«إِذَنْ» مُصَدَّرَةً، وهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ، نَحوُ: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ» و:

إِذَنْ وَاللهِ نَـــرْمِـــيَـــهُـــمْ بِـــحَـــرْبِ

ش ـ الناصبُ الثالثُ «إِذَنْ»، وهي حرفُ جوابٍ وجزاءٍ عند سِيبويه، وقال الشَّلَوبين: هي كذلك في كلِّ مَوضع، ....

الشُّجاعي

عليه. أفادَه الشَّنواني نَقلاً عن «جَمع الجَوامِع[1]» النَّحوِي[2] مع زِيادةٍ.

قوله: (مُتصلٌ أو مُنفصِلٌ بِقَسَم) قد يُقال: لو قال: «متَّصل ولا يَضُرُّ الفصلُ بالقَسم» لَكان أَولى؛ لأنَّه ليس الاتِّصال والانفِصال[3] بالقَسَم كلٌّ منهما شرطاً، فتأمَّل! اهـ (ش).

قوله: (حرفُ جوابٍ وجزاءٍ) قال الدَّمامِيني في «شَرح المغني»: المرادُ بِكونها لِلجواب أن تقعَ في كلامٍ يُجابُ به كلامٌ آخرُ مَلفوظٌ أو مُقدَّر؛ سواءٌ وَقعتْ في صَدرِه أو حَشوِه أو آخِره، ولا تَقعُ في كَلام مُقتضَب ابتِداءً ليس جَواباً عن شيء. والمرادُ بِكونها لِلجزاء أن يكون مَضمونُ الكلام الذي هي فيه جَزاءً لِمَضمُونِ كلام آخَرَ. اهـ

قوله: (وقال الشَّلَوبين ... إلخ) الأَولى التَّعبير بالفاء؛ لأنَّه بيانٌ لِما وَقع في كلام سيبويه، قال الشَّنواني: والشَّلَوبين اسمُه أبو عليٍّ[4]، وهو بِفتح الشِّين المعجَمة وضمِّ اللَّام وفتحها أيضاً، وبَعد الواو حرف يُنطَق به بين الفاء والباء، وهو عَجَميٌّ[5]. اهـ

قوله: (في كل مَوضعٍ) وتكلَّفَ تخريجَ ما خَفِيَ فيه ذلك كالمِثال الآتي، فقال: أي: إنْ كنتَ قُلتَ ذلكَ حَقيقةً صَدَّقتُك.

---

(١) كذا في النُّسخ، والصوابُ كما قال الشنواني: (شرح جمع الجوامع)، أي: «الهمع».
ثم إن الشنوانيَّ لم يَنقُل جميعَ المسألة عن «الهمع» خِلافاً لما يُفيده كلام المُحشِّي، بل قال: تنبيه: يَتحصَّل من كلام ابنِ المصنف ومما نُقل عن «التَّسهيل» وشُروحِه أن كيْ إذا تجرَّدت ... إلى أن قال: لأنَّ كيْ لم تثبُت زيادتُها في غير هذا الموضع فيُحملَ هذا عليه، كذا في «شرح جمع الجوامع» النَّحوي. اهـ، والظاهرُ أنه إنما أخَذ من «الهَمع» آخِرَ مَسألةٍ وهي مِن قوله: ويَتعيَّن أنها حرفُ جرٍّ ... إلخ، كما يُعلم مِن مُقارنة النُّقول.

(٢) أي: الذي ألَّفه السيوطي، واحترَز به عن «جمع الجوامِع» الأُصولي، وهو أشهَرُ، وإليه التبادُرُ عند الإطلاق.

(٣) في المطبوع: أو الانفصال.

(٤) هذه كُنيتُه، واسمه عمرُ.

(٥) الضمير للاسم، أي: والشَّلوبين اسم عَجمي لِذا وَقع فيه الحرف المذكورُ مع أنه ليس من حُرُوف العرب، أو لِصاحِبه، أي: والشلوبين رجلٌ عَجميٌّ من الأندلس لِذا جاء في اسمِه الحرف المذكور.

وقال الفارسيُّ: في الأكثر؛ وقد تَتَمَحَّضُ للجواب؛ بدليلِ أنه يُقال: «أُحِبُّكَ» فتقولُ: «إذاً أَظُنُّكَ صادقاً»؛ إذْ لا مُجازاةَ بها هنا.

وإنما تكونُ ناصبةً بثلاثة شُروطٍ:

الأولُ: أن تكونَ واقعةً في صدر الكلام، فلَو قُلتَ: «زيدٌ إذَنْ»، قُلتَ: «أُكْرِمُهُ» بالرفع.

الثاني: أن يكون الفعلُ بَعدها مُسْتَقبلاً، فلو حَدَّثَكَ شَخصٌ بِحديث فقُلتَ: «إذَنْ تَصْدُقُ» رَفَعْتَ؛ لأنَّ المرادَ به الحالُ.

السُّجاعي

قوله: (وقال الفارسيُّ) هو الصوابُ كما قالَه الدَّماميني.

قوله: (إذ لا مُجازاةَ بها هُنا) أي: لأنَّ ظَنَّ الصِّدق واقعٌ في الحال، ولا يَصلُحُ[1] أن يكونَ جزاءً لذلك الفِعل؛ إذ الشرطُ والجزاء ـ كما قال الرضيُّ ـ إمَّا في المستقبَل أو الماضي، ولا مَدخَلَ لِلجزاء في الحال. اهـ (ش).

قوله: (وإنما تكون ناصبةً بِثلاثةِ شُروط) وإلغاؤُها مع استيفاء الشُّروط لغةٌ لِبَعض العرب. اهـ (ش).

قوله: (واقعةً في صدرِ الكلام . . . إلخ) وإذا وَقعتْ بعد الواو والفاء جاز فيها الوَجهان: الإعمالُ، والإلغاءُ، كما قاله جماعةٌ من النُّحاة، وصَرَّح بعضُهم بأنَّ الإلغاء أكثرُ، وبِه جاء القرآنُ نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، وقُرِئ شاذًّا بالنَّصب فيهما. اهـ (ش)[2].

قوله: (أن يكون الفعلُ بَعدها مُستقبَلاً) قال ابنُ الحاجِب في «شرح المفصَّل»: وإنما لم تَعمَل إلَّا في المستقبَل إجراءً لها مُجرَى النواصِب كلِّها[3]، وقال تِلمِيذُه: الاستِقبالُ شرطٌ في النواصب؛ لأنَّ فِعْلَ الحال له تَحقُّقٌ في الوُجود كالأسماء، فلا تَعمَل فيها[4] عوامِلُ الأفعال. اهـ

(١) في المطبوع وبعض النُّسخ المخطُوطة: (ولا يصح)، والأولُ هو الذي في (ش) وفي غالِب المخطوطات.

(٢) أي: نقلاً من «المغني» كما صرَّح به، والعجبُ أن لِكلام ابن هشام تَتمةً فيها استدراكٌ على هذا القول، وقد نَقَلها الشُّنواني كاملةً وأسقطَها المُحشِّي ههنا، وهي (ص٣٢): والتحقيقُ أنه إذا قِيل: «إنْ تَزُرْني أَزُرْك وإذن أُحسِن إليك»، فإنْ قَدَّرتَ العطفَ على الجواب جزمتَ وبطَل عملُ «إذن»؛ لِوُقوعها حشواً، أو على الجُملتَين جميعاً جاز الرفعُ والنصبُ؛ لِتَقدم العاطِف، وقيل: يَتعيَّن النصبُ لأن ما بعدها مُستأنَف، أو لأنَّ المعطوفَ على الأول أولٌ، ومثلُ ذلك «زيدٌ يَقوم وإذنْ أُحسِن إليه»، إنْ عطَفتَ على الفِعلِية رَفعتَ، أو على الاسميَّة فالمَذهبان. اهـ وانظر تفسيرَه وتمامَه في (ش).

(٣) «الإيضاح في شرح المفصَّل» (٢/ ٢٥٨).

(٤) كذا جاءت العبارة في مختلِف النسخ، وكذلك في (ش) والدُّسوقي والدماميني كِلاهما على «المغني»، وفي «شرح =

الثالث: أن لا يُفْصَلَ بَينهما بفاصِلٍ غيرِ القَسَم، نحوُ: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»، و«إِذَنْ واللهِ أُكْرِمَكَ»، قال الشاعرُ:

١٣ - إِذَنْ واللهِ نَـرْمِـيَـهُـمْ بِـحَـرْبٍ ... يُـشِيـبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الـمَشِيبِ

السُّجاعي

قوله: (بفاصلٍ غيرِ القَسَم) وقد أجازَ بَعضُهم الفصلَ بِغير ذلك، كما أشارَ إلى ذلك بَعضُهم نَظماً بِقوله: [الرجز]

أَعْـمِـلْ «إِذَنْ» إذا أَتَـتْـكَ أَوَّلَا ... وسُقْتَ فِعلاً بَعدَها مُستَقبَلَا

واحذَرْ إذا أَعْمَلْتَها أنْ تَفْصِلَا ... إلَّا بِحَلْفٍ أو نِداءٍ أو بِـ«لا»

وافْصِلْ بِظَرفٍ أو بِمَجْرُورٍ على ... رَأْيِ ابنِ عُصفورٍ رَئيسِ[1] النُّبَلَا

وإنْ تَجِئْ بِحَرفِ عَطْفٍ أَوَّلاً ... فأَحْسَنُ الوَجهَينِ أنْ لا تَعْمَلَا[2]

قوله: (بِحربٍ) الحربُ مُؤنثة سماعاً، كما يُقال عند اشتِداد الأمرِ وصُعُوبةِ الحال: «قامتِ الحربُ على ساقِها»، وقد تُذكَّر لِتَأويلها بمعنى القِتال كما في «المصباح»، وقد ذَكَّرها في البيت حيث قال: «يُشِيب» بالياء التَّحتية؛ نَظراً لِما ذُكر. وهو بِضَم أوَّله مُضارع «أشابَ»، كما قال الشاعر[3]: [المتقارب]

أَشَابَ الصَّغيرَ وأَفْنَى الكَبِيـ ... ـرَ كَرُّ الغَداةِ ومَرُّ العَشِي

قوله: (الطفلَ) بِكسر الطاء وهو الوَلد الصَّغير، ويُطلَق عليه إلى أن يُميِّز، فيُقالُ له بعد ذلك: صَبِيٌّ، ومُراهِق، ونحوُ ذلك؛ وقال بعضُهم: يُقال له: طِفْل إلى أن يَحتَلِم. أفادَه في «المصباح». والمرادُ به هنا مَن لم يَبلُغْ أَوانَ الشَّيْب.

قوله: (المشيبِ) بِفتح الميم، أي: زَمنِ الشَّيب.

شفاء الصدر

شواهِد النَّواصب

[١٣] - إذنْ واللهِ نَرمِيَهم بِحربٍ ... يُشِيبُ الطِّفلَ مِن قبلِ المَشيبِ

مِن الوافر [ونَسَبه بعضُهم لحسَّان بن ثابت رضي الله عنه].

= المفصل» لابن يعيشَ ما نصُّه: قولُ صاحبِ الكتاب: (هو في إحداهُما مُستَقبل، أو في حُكم المُستقبَل فيُنصَب) يُريد أنَّ العوامل الظاهرةَ لا تَعمل في فِعل الحال؛ لأنه يُشبِه الأسماء لِدَوامه، فلم تَعمل فيه عواملُ الأفعال الظاهرة كما لم تَعمَل في الأسماء. اهـ وبهذا يَظهر المعنى المُراد.

(١) بالجر على التَّبعيَّة، ويَجوز رفعُه ونصبُه قطعاً لِلمدح.

(٢) فاعلُه ضميرٌ عائد على (إذنْ)، ويَجوز بِناؤه للمفعول، أي: أن لا تُعمَلَ هي.

(٣) هو الصَّلَتان العَبْديُّ.

ولو قُلتَ: «إذَنْ يَا زيدُ» قُلتَ: «أُكرِمُكَ» بالرفع، وكذا إذا قُلتَ: «إذَنْ في الدَّارِ أكْرِمُكَ» و«إذَنْ يَوْمَ الجمعةِ أكْرِمُكَ»، كلُّ ذلك بِالرفع.

السِّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

(الحربُ) مُؤنَّثة كما يُقال: قامتِ الحربُ على ساقِها: إذا اشتَدَّ الأمرُ، وصعُبَ الخلاصُ منه، وقد تُذكَّر ذهاباً إلى معنَى القِتال كما يقال: حربٌ شَديد، وكما في البيتِ، حيث قال: (يُشِيب) بالمثناة التَّحتية، ولم يَقُل: (تُشِيب) بالفَوقية، وهو بضم أوَّلِه: مُضارع أشابَ، و(الطفلُ): الولد الصغير، ويُطلَق عليه إلى أن يُميِّز، أو إلى أن يَحتَلِمَ، ويكون الطفلُ بِلَفظ واحد لِلمذكر، والمؤنث، والجمعِ، والمرادُ به هنا مَن لم يبلُغ أوانَ الشَّيب، و(المَشِيب) بفتح الميم: زمنُ الشَّيب.

قوله: «**إذنْ**»: حرفُ جواب وجزاءٍ ونَصب لا محلَّ له، «**واللهِ**»: الواو: حرفُ قَسَم وجرٍّ، ولفظُ الجَلالة مُقسَم به مجرورٌ بالكسرة الظاهِرة، والجارُّ والمجرور متعلقٌ بمحذوف وجوباً تَقديره: (أُقسِم). «**نَرمِيَهم**»: (نَرمِيَ): فعلٌ مضارع منصوب بـ(إذنْ) وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرة في آخِره، والفاعلُ مُستتر وجوباً تقديره: نحنُ، والهاء: مفعولُ (نَرمِي) مَبني على الضمِّ في محلِّ نصب، والميمُ علامةُ الجَمع، «**بِحَرب**»: جار ومجرور متعلقٌ بـ(نَرمِي)، «**يُشِيب**»: فعلٌ مضارع مرفوعٌ بضمة ظاهرة، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعودُ إلى (حَرْب)، والجملةُ من الفِعل والفاعل في محلِّ جر صفة (حَرْب)، «**الطِّفلَ**»: مفعولُ (يُشِيب) منصوب بفتحة ظاهرة، «**مِن قَبلِ**»: جار ومجرورٌ مُتعلق بـ(يُشِيب)، «**المَشيبِ**»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالكسرة الظاهرة.

والمعنى: إذنْ - واللهِ - نُصِيب هؤلاء الجماعة بِقتال، مِن صِفةِ ذلك القِتال: أنه يُشيب الرجالَ الذين لم يَبلغُوا زمنَ الشَّيب، بِسبب ما يَحصُل لهم فيه مِن الشَّدائد، والرُّعب، والفزعِ.

والشاهد: في (نَرميَهم) حيث نُصِب بـ(إذنْ) مع الفصلِ بَينهما بالقَسَم، وهو جائزٌ.

[«أنْ» ومواضع إضمارها جوازاً ووُجوباً]

ص - وبِـ«أَنْ» المَصْدَرِيَّةِ: ظَاهِرَةً نَحْوُ: ﴿أَن يَغْفِرَ لِي﴾، ما لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾؛ ومُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ، نَحوُ:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

وبَعْدَ اللَّامِ نَحوُ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾، إلَّا في نَحْوِ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ فَتُظْهَرُ لَا غَيْرُ، ونَحوِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فَتُضْمَرُ لَا غَيْرُ، كَإِضْمارِهَا بَعْدَ «حَتّى» إذَا كانَ مُسْتَقْبَلاً، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وبَعْدَ «أو» الَّتي بِمَعْنَى إِلى، نَحوُ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى

أَوِ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَّا، نَحوُ:

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ واوِ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالفِعْلِ، نَحوُ:

السُّجاعي

قوله: (ظاهرةً) أي: حالَ كونها ظاهرةً، أي: مَذكورةً.

قوله: (ومُضمرةً جوازاً) أي: إضماراً جائزاً، أو ذا جَوازٍ.

قوله: (بعد عاطفٍ) المرادُ به هنا: الواوُ، والفاء، و«ثُمَّ»، و«أو». اهـ (ش).

قوله: (باسم خالصٍ) أي: مِن التأويل بالفِعل؛ احتِرازاً من قَولهم: «الطائرُ فيَغضَبُ زيدٌ الذُّبابُ» برفع «يَغضَبُ» وجوباً؛ لأنَّ الاسم مُؤوَّل بالفعل[1]، فيَصحُّ عطفُ الفعل عليه[2].

قوله: (لَألزَمَنَّك[3]) بِفَتح الهمزة والزايِ مُضارع «لَزِمْتُه» بمعنَى تَعلَّقت به.

قوله: (أو طلبٍ بِالفِعل) لا يَخفى أنه ليس المرادُ بِالطَّلب بِالفِعل الطلبَ بِصِيغة الفعل؛ لأنَّ بعضَ أنواع الطلب ليس بِصِيغة الفِعل، ولعلَّ المصنف أرادَ بالفِعل ما يُقابِل الاسمَ فقط، لا ما يُقابِلُ الاسمَ والحرفَ. اهـ (ش) مُلخصاً.

---

(١) أي: الذي يَطير.

(٢) قاله (ش) أيضاً.

(٣) قوله: «لألزمنك . . . إلخ» ليس ذلك في نُسَخ الشرح بأيدينا. اهـ

﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾، و«لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

ش ـ الناصِبُ الرابعُ «أن»، وهي أُمُّ الباب، وإنَّما أُخِّرَتْ في الذكر لما قَدَّمنا، ولأصالتِها في النَّصب عَمِلتْ ظاهِرَةً ومُضْمَرةً، بِخلاف بَقيَّةِ النواصب؛ فلا تَعمَل إلا ظاهرةً.

مثالُ إعمالِها ظاهرةً قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

[«أن» الزائدة و«أن» المفسِّرة]

وقَيَّدْتُ «أنْ» بِالمصدرية احترازاً من المُفَسِّرة والزَّائِدةِ؛ فإنهما لا يَنصِبانِ المضارِعِ.

فالمُفَسِّرةُ هي: المسبُوقةُ بجملةٍ فيها معنى القَوْلِ دُون حُرُوفِه، نحو: «كَتَبْتُ إليه أن

السُّجاعي

قُلتُ: الظاهر أن مرادَ المصنِّف بِالطَّلب بالفعل الطلبُ مِن غير واسِطة، لا الفِعلُ مُقابِلُ الاسم والحرف؛ احترازاً مما دلَّ عليه لَكنْ بِواسطةٍ، كاسمِ الفعل؛ فإنَّه يَدلُّ على الطَّلَب لكنْ بواسطةِ أنَّ مَعناه الفعلُ، والفِعلُ دالٌّ على الطَّلب. تَدبر!

قوله: (وهي أمُّ الباب) أي: أصلُ النَّواصب؛ قال أبو حيانَ: بِدليل الاتِّفاق عليها والاختِلافِ في «لنْ وإذنْ وكيْ»[1].

قوله: (لِما قدَّمنا) أي: مِن طُولِ الكلامِ عليها.

قوله: (ولأصالتِها) عِلَّةٌ تقدَّمتْ على مَعلولها وهو قولُه: «عَمِلتْ ظاهرةً ... إلخ».

قوله: (فإنهما لا يَنصبان المضارعَ) وجوَّز الأخفشُ إعمالَ الزائدة.

قوله: (فالمفسِّرةُ هي المَسبوقةُ بجملةٍ فيها معنَى القول دُون حُرُوفه) ويُشترَط أيضاً أن يَتأخَّر عنها جُملةٌ، وأن لا تَقترنَ «أنْ» بِجارٍّ، وقد نَظَمتُ ذلك فقُلتُ: [الرجز]

و«أنْ» لِتَفْسِيرٍ أَتَتْ إنْ سُبِقَتْ ... بِجُملةٍ مَعنًى لِقَوْلٍ قد حَوَتْ
خالِيةٍ مِن أحرُفِ القَولِ اعْلَمَا ... ما لم تَكُنْ قد أُوِّلَتْ بِه افْهَمَا
وجُملةٌ عَنها تَأخَّرَتْ ولم ... يَدْخُلْ عَلَيها حرفُ جَرٍّ قد أَتَمّ

(١) قاله (ش).

يَفْعَلُ كذا» إذا أَردتَ به معنَى أيْ.

والزائِدةُ هي: الواقِعةُ بين القَسَم و«لَوْ»، نحوُ: «أُقْسِمُ باللهِ أنْ لَوْ يَأتِيني زيدٌ لأُكْرِمَنَّه».

واشتَرطتُ أن لا تُسْبَقَ المصدريَّةُ بِعِلْمٍ مُطلقاً، ولا بِظَنٍّ في أحدِ الوَجهَين؛ احتِرازاً عن المخفَّفة مِن الثَّقيلة.

[حالات «أن» المصدريَّة باعتبار ما قبلها]

والحاصلُ أنَّ لـ«أنِ» المصدَرية باعتِبارِ ما قبلها ثَلاثَ حالاتٍ:

إحداها: أن يَتقدَّم عليها ما يَدُلُّ على العِلْمِ؛ فهذه مخفَّفَةٌ من الثقيلةِ لا غيرُ.

السُّجاعي

وقد قُلتُ أيضاً: [الطويل]

تُـفَـسِّـرُ «أنْ» مَـهـمَـا أتَـتْ بـعـد جُـمـلـةٍ ... بِـهـا الـقَـولُ مَـعـنًـى دُونَ لـفـظٍ تَـقَـرَّرَا

وخـالِـيـةً مِـن حَـرفِ جَـرٍّ وبَـعـدهـا ... أَتتْ جُملةٌ أيضاً عنِ «المُغنِ»[1] فاذْكُرَا

ولا تُفسِّر في الأكثَر إلَّا مَفعولاً مُقدَّراً، نحو: ﴿وَنَدَيْنَهُ أَن يَإِبْرَهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٤]، أي: نادَيْناه بلفظٍ هو قولُ: يا إبراهيمُ، وقولِك: «كَتَبتُ إليه أن يَفعَلُ كذا» بِرفع «يَفعلُ»، أي: كتبتُ إليه شيئاً هو «يَفعَلُ كذا»، أي: هذا اللَّفظ.

وقد تُفسِّر المَفعولَ به الظاهرَ، نحوُ: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨-٣٩]، فقولُه: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ تفسيرٌ لـ﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾، وهو مَفعولُ ﴿أَوْحَيْنَآ﴾، والتَّفسيرُ في المِثال المذكور في الشَّرح لِمُتعلَّق «كتبتُ»، وهو الشيءُ المَكتوبُ، لا لِنَفسِ «كَتبتُ»[2]. وقِس عليه نَظائرَه، فتأمَّل!

قوله: (والزائدةُ هي الواقعةُ بَين القَسَم و«لو» . . . إلخ) اقتَصر عليه ردًّا على مَن قال: إنَّها في ذلك لِرَبطِ الجواب بالقَسَم، فلا يُنافي ما ذكَرَه في «المغني» مِن وُقوعها كثيراً بعد «لَمَّا»، ومِن وُقوعِها بعد «إذا»، وبينَ الكاف ومَجرورِها[3]. تدبَّر!

قوله: (ما يَدلُّ على العِلم) أي: سَواءٌ كان[4] بِلفظِه أم لا؛ نحوُ: التَّحقُّق، والتَّيقُّن، والانكِشاف، والظُّهور، والنَّظَر الفكري، كما قاله الرضيُّ[5]، وسَواء كان مُثبَتاً أم منفيًّا، نحو:

---

(١) أي: «مُغني اللبيب». فحَذف المضافَ إليه وعوَّض منه «أل»، ثمَّ الياءَ لِلوزن واكتفى بِالكسرة قبلها.

(٢) انظر تفصيلَه في «حاشية الشنواني».

(٣) انظر: «المغني» (ص٥٠-٥١).

(٤) في بعض الطبعات: سواء كانت، والصحيح ما أثبتناه.

(٥) «شرح الكافية» (٤/ ٣٢).

ويَجبُ فيما بعدها أمران: أحدُهما: رَفْعُه، والثاني: فَصْلُه منها بحرف من حُروف أربعةٍ، وهي: حرفُ التنفيس، وحرفُ النفي، وقَدْ، ولَوْ؛ فالأولُ نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، والثاني نحوُ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، والثالثُ نحوُ: «عَلِمْتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ زيدٌ»، والرابعُ نحوُ: ﴿أَن لَّوْ يَشَاءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وذلك لأنَّ قبله: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْئَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ ومَعناه ـ فيما قاله المفسِّرُون ـ: أَفَلَم يَعلَم، وهي لُغَةُ النَّخَع وهَوَازن، قال سُحَيْمٌ:

١٤ ـ أَقُولُ لَهُمْ بِالشِّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي: أَلَمْ تَيْأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ؟

السُّجاعي

«ما عَلِمتُ أنْ يقومُ زيدٌ»، كما اقتَضاه كلامُهم[1] على نحوِ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]. اهـ (ش).

قوله: (أحدُهما رفعُه) أي: إن كان مُضارعاً مُعرباً، وخَلَا مِن ناصبٍ وجازم، فخَرَج نحوُ: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، و«عَلِمْتُ أنْ لم تَقُمْ[2]»، ولن تَقُومَ». اهـ (ش).

قوله: (والثاني فصلُه منها بِحَرفٍ . . . إلخ) مشروطٌ بأمورٍ أشارَ لها ابنُ مالك بِقوله: [الرجز]

وإنْ يَكُنْ فِعْلاً ولم يَكُنْ دُعَا ولم يَكُنْ تَصْرِيفُه مُمتَنِعَا
فالأَحسَنُ الفَصْلُ بِقَد أو نَفيٍ اَوْ تَنْفِيسٍ اَو لَو وقَلِيلٌ ذِكرُ لو

قوله: (حرفُ التنفيس) المرادُ به هنا السينُ و«سَوفَ». اهـ (ش).

قوله: (لغة النَّخَع) بفتح النُّون والخاء المعجمَتَين، قبيلةٌ باليَمن[3] يُنسب إليها إبراهِيم النَّخَعي، كما في «المِصباح».

قوله: (سُحَيم) بالتَّصغير.

قوله: (بِالشِّعب) بكسر الشين المعجَمة: الطَّريق، وقيل: الطَّريقُ في الجبل، والجمعُ: شِعابٌ. اهـ «مِصباح».

قوله: (يأسِرُونني) بكسر السين المهمَلة مُضارعُ «أسَرَه»، كـ«ضَرَبَه يَضرِبُه». ذكَره في «المِصباح».

قوله: (زَهدَم) اسم فَرس، وفارسُه يقالُ له: فارِسُ زَهْدَم، والشاهدُ في البَيت: جَعلُ «يَيأَس»

شفاء الصدر

[١٤] ـ أقولُ لَهم بِالشِّعبِ إذ يَأسِرونَني: ألم تَيأَسوا أنّي ابنُ فارِسِ زَهدمِ؟

(١) عبارة (ش): كما اقتضاه إطلاقُهم وكلامُهم . . . إلخ.
(٢) كذا في النُّسخ المخطوطة و(ش)، وفي المطبوع: (يقم) بالياء، وكلاهما صحيح، لكن الأول أوفَقُ بما بعده.
(٣) عبارةُ «المصباح»: قبيلةٌ من مذحج . . . إلخ، ومذحج باليمن، لِذا تصرَّف المحشي في النَّقل.

أي: ألم تعلَموا، ويُؤَيِّدُهُ قراءةُ ابن عبَّاس: «أفلَم يَتبيَّن»، وعن الفَرَّاء إنكارُ كون يَيْأس بمعنى يَعْلَم، وهو ضَعيف.

الثانيةُ: أن يَتقدَّمَ عليها ظَنٌّ، فيَجوزُ أن تكون مخففةً مِن الثقيلة، فيكونُ حُكمُها كما

السُّجاعي

بِمعنى يَعلَم، وليست هنا «أن» مُخففةً، وإنَّما هي مُثقَّلة[١]. اهـ «دَلجموني».

قوله: (الثانية أن يَتقدَّمَ عليها ظنٌّ) أي: لفظٌ أُريد بِه الظنُّ؛ سَواءٌ كان بلفظِ الظَّنِّ أو لَفظِ العِلْم أو غيرِهما، ومما يَدلُّ على أنَّ العِلم قد يُستعمَل لِلظنِّ قَولُ طرفةَ: [الطويل]

وأعلَمُ عِلماً لَيسَ بِالظنِّ[٢] أنَّه ... إذا ذَلَّ مَولَى المرءِ فَهوَ ذَليلُ

اهـ مِن «الشَّنواني».

شفاء الصدر

[من الطويل، وهو لِسُحَيم بن وَثِيل اليَربوعي، أو بعضِ أولادِه على ما قيل].

(الشِّعْب) بكسر الشين المعجَمة: الطَّريق، و(يَأسِرونني) بكسر السين: مضارعُ أَسَرَ بفتحِها من باب (ضَرَب)، مِن الأَسْر، وهو الشَّدُّ بالإِسار بوزن الإِزار، ويُسمَّى بالقِدِّ بِكسر القاف، وهو سَيْرٌ يُقَدُّ مِن جِلد غير مَدبُوغ، ومنه سُمِّي الأسير، وكانوا يَشُدُّونه بالقِدِّ، فسُمِّيَ كلُّ أَخِيذ أسيراً وإن لم يُشَدَّ به كما في «المُختار»، [ويُروى: (يَيْسِرُونني) من اليَسر وهو قِمار العرب بالأزلام، وذلك أنه لما وقع عليه الأسرُ استَهموا واستقسمُوا عليه بِالقِداح لِيأخذَه من يخرج له]. و(تَيأسوا): مضارع يَئِس بمعنى عَلِم، و(الفارِس): راكبُ الفرس، وقيل: أو البغلِ أو الحمارِ، [وعليه قولُ الشاعر:

وإنِّي امرُؤٌ لِلخَيلِ عِندي مَزِيَّةٌ ... على فارِسِ البِرذَونِ أو فارِسِ البَغلِ]

وعلى الأولِ فيُقال لِراكب البَغْل: بَغَّال، وراكبِ الحمار: حَمَّار، و(زَهدَم): اسمُ فَرس، بفتح الزاي والدالِ بَينهما هاء ساكنة.

قولُه: «أقولُ»: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، والفاعل مستتر وجوباً تَقديره: أنا، «لَهُم»: جار ومجرور متعلق بـ(أقولُ)، والميمُ علامةُ الجمع، «بِالشِّعب»: جار ومجرور متعلقٌ بِـ(أقولُ) أيضاً، «إذْ»: ظرفُ زمان مبنيٌّ على السكون في محل نصب بـ(أقولُ)، «يَأسِرونَني»: فعلٌ مضارع مرفوع بثبوت النون، والواوُ: فاعل في محل رفع، والنونُ الثانيةُ للوقاية حرفٌ، والياء: مفعولٌ مَبني على السكون في محلِّ نصب، والجملةُ

---

(١) أي: مع أنها مَسبوقة بعِلم، ولا إشكالَ في ذلك؛ إذ مرادُهم أنَّ المخففة لا تَقع إلَّا بعد العِلم، لا أنه لا يقع بعده إلا هي.

(٢) وجهُ الاستشهاد ـ على ما يظهرُ لي ـ أنه وصف العلم بكونه ليس ظنًّا، فدلَّ على أن منه ما يكون كذلك، ولولا ذلك لم يَحتج للاحتِراز عنه، وفي هذا الاستدلال خفاءٌ ونظر؛ إذ إنك تقول: (قال فلانٌ صدقاً ليس بالكذب) مع أنَّ الصدق لا يكون كذباً والكذبَ لا يكون صِدقاً، وكذلك نحوُ: (فلانٌ يفعلُ فِعلاً ليس بالقول)، وإنما هذا مِن أساليبهم في المبالغة وتوكيدِ المَعنى، والله أعلم.

ذكَرنا، ويَجوز أن تكونَ ناصبةً، وهو الأرْجَحُ في القياس والأكْثَرُ في كلامِهم؛ ولِهذا أجمعُوا على النصب في قَولِه تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ١-٢]، واختَلفوا في قَولِه تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١] فقُرئ بالوجهَين.

الثالِثةُ: أن لا يَسبِقها عِلْم ولا ظَنٌّ، فيَتعيَّنُ كونها ناصبةً، كقَولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ [الشعراء: ٨٢].

وأمَّا إعمالُهَا مُضْمَرَةً فعلى ضربَين؛ لأن إضمارَها إما جائزٌ، أو واجبٌ.

[١ ـ الإضمار الجائز]

فالجائزُ في مسائلَ:

السُّجاعي

قوله: (ويجوز أن تكونَ ناصبةً) إن لم يُنزَّل الظنُّ مَنزلةَ العِلم، فعُلِم أن التَّعويلَ في كونِ «أنْ» ناصبةً أو مُخفَّفةً بعد أفعالِ الشكِّ أو اليَقينِ[(١)] على اعتِبار المعنى دُونَ اللَّفظ. اهـ (ش).

قوله: (وهو الأرجحُ في القِياس) أي: لأنَّ التَّأويل خِلافُ الأصل.

قوله: (فالجائزُ في المسائل) «أل» في «المَسائل»[(٢)] لِلجنس، فتُبطِلُ معنَى الجمعيَّة[(٣)]، أو أراد بِالجمعِ ما فوقَ الواحد؛ لأنَّه لم يَذكُر إلَّا مَسألتَين[(٤)] على ما يَأتي.

شفاء الصدر

في محل جر بِإضافة (إذْ) إليها، «أَلَم»: الهمزة: حرفُ استِفهام، (لم): حرفُ نفي وجزم وقلبٍ مبني على السكون لا محلَّ له، «تَيأسُوا»: فعلٌ مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامةُ جَزمه حذف النون، والواوُ: فاعل مبنيٌّ على السكون في محل رفع، «أنِّي»: (أنَّ): حرف توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، وياءُ المتكلِّم: اسمُها مبني على السُّكون في محلِّ نَصب، «ابنُ»: خبرُها مرفوع بالضمة، «فارسِ»: مُضاف إليه مجرور بالكسرة، «زهدم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، ومدخولُ (أنَّ) في تأويل مصدر بها سَدَّ مسدَّ مَفعولَي (تَيأسُوا)، والتقدير: (ألم تيأسُوا كوني ابناً لِفارس زَهدم؟) [وجملةُ (ألم تَيأسُوا) مقولُ القَول في محلِّ نصب].

والمعنى: أقولُ لِمَن أسرني وأَخَذني قهراً بالطريق وقتَ أسرِهم لي: ألم تَعلَموا كوني ابناً لِلرجل الشُّجاع الذي يَركب الفرس المسمَّى بِزَهدم؟ وإذا عَلِمتُم ذلك، فلا يَلِيق لَكم [لعلَّه تصحيف عن (بِكُم)] أسرِي [أو ضمَّن (يَلِيق) معنَى (يَحِقُّ)].

والشاهد في البيت: مجيءُ (تيأسُوا) بمعنى تَعلمُوا عند النَّخع وهَوازِنَ.

---

(١) في المطبوع: (واليقين)، والأول أصحُّ.
(٢) كُتب عليه في إحدى النُّسَخ المطبوعة: قولُه: «أل في المسائل . . . إلخ» الذي في الشرح: «مَسائل» بدون «أل». اهـ
(٣) أي: ويَبقى معنى الجِنس، كمَن قال: والله لا أشتري العَبِيدَ، يَحنث بشراء الواحد، أو والله لا أتزوج النساءَ، يَحنث بتزوج واحدة. والمسألة مُفصَّلةٌ في كُتب الأصول.
(٤) في المطبوع: لأنَّه لم يَذكُر الجائزَ إلَّا في مَسألتَين.

إحداها: أن تَقعَ بعد عاطفٍ مَسبوقٍ باسمٍ خالصٍ من التَّقدير بالفِعل، كقَولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قِراءة مَن قرَأ من السبعة بِنصب ﴿يُرْسِلَ﴾، وذلك بِإضمار «أنْ»، والتقديرُ: أو أن يُرْسِلَ،

السُّجاعي

قوله: (أن تقعَ بعد عاطفٍ) أي: ذاتُ أن تقعَ... إلخ ففِي الكلام حذفُ مُضاف؛ لأنَّ المسألةَ ليست هي الوُقوع. تأمَّل!

قوله: (﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾) تَحتمِل «كان» النُّقصانَ، والتَّمام، والزيادةَ:

فعلى الأوَّل: خبرُها إما ﴿لِبَشَرٍ﴾، و﴿وَحْيًا﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿يُكَلِّمَهُ﴾ وهو الله؛ أي: مُوحِياً، أو مِن مَفعوله وهو الضمير المنصوبُ، فمَعناه: مُوحًى إليه، ﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ بِتَقدير: أو مُوصِلاً بكسر الصاد، أو بفتحها، أي: مُوصَلاً إليه، وإمَّا ﴿وَحْيًا﴾ والتَّفريغُ[1] في الأخبار[2]، أي: ما كان تَكليمُهم إلَّا إيحاءً، أو إيصالاً من وَراءِ حجاب، أو إرسالاً، وجَعل ذلك تكليماً على حذفِ مضاف، والتَّقدير: تكليمَ وحيٍ، أو تكليمَ إرسال، و﴿لِبَشَرٍ﴾ على هذا تبيينٌ، فيَتعلق بمحذوفٍ تَقديره: إرادتي لِبشر، أو أعنِي، ويُقدَّر هذا الثاني متأخِّراً عن الجار والمجرور؛ لأنَّ «أعني» يَتعدَّى بِنفسه، وتَقديرُه مؤخراً لا يَمنَع من إدخال اللَّام على مَفعولِه المتقدِّم، كما في قَولِك: «لِزَيدٍ ضَربتُ».

وعلى التَّمام والزيادةِ فالتَّفريغُ في الأحوال المُقدَّرة في الضَّمير المُستترِ في ﴿لِبَشَرٍ﴾[3].

والمرادُ بِالوحي في الآية الإلهامُ أو الرُّؤيا في المنام؛ لأنَّ رُؤيَا الأنبياء وَحيٌ كما وَرَد، والمرادُ بِالتَّكليم من وراءِ حِجابٍ أن يُسمِعَه الله كلاماً مِن غير أن يُبصِرَ السامعُ مَن يُكلِّمه، وليس المرادُ حجابَ الله تعالى[4]؛ لأنَّه لا يَجُوز عليه تعالى ما يَجوز على الأجسامِ مِن الحِجاب ونحوِه، والمرادُ بِإرسال الرسولِ إرسالَ المَلَك إلى النبيِّ ﷺ فيُوحِي إليه. هذا حاصلُ ما نَقله الشَّنواني عن «المُغني» وحَواشِيه.

وقال صاحبُ «الكشَّاف»[5]: إنَّ ﴿مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ مُتعلِّق بِمُضمَر، والتقديرُ: إلَّا مُوحِياً أو

---

(١) في بعض النُّسخ المطبوعة والخطيَّة: والتفريع، وكذا في الموضع الذي بعده، وهو تَصحيف.

(٢) أي: أخبارِ «كان».

(٣) أي: بناءً على ما تقرَّر من أنَّ الجار والمجرور إذا وقع خبراً يَنتقل الضمير الذي كان في مُتعلَّقه إليه.

(٤) عبارةُ الشُّمنِّي (٢/٢١٧): وفي «الشِّفاء» أن ما يُذكَر من الحِجاب فهو في حقِّ المخلوق لا في حقِّ الخالق، فهم المَحجوبون، والباري جلَّ اسمُه مُنزه عمَّا يَحجبه؛ إذ الحجب إنما يُحيط بمقدَّر محسوس.. إلخ.

(٥) كذا في جميع النُّسخ، والصحيحُ: وقال صاحبُ «الكَشْف»، أي: «كَشف الكشَّاف»، وهو سِراج الدين عمر بن عبد الرحمن الفارسي القَزويني المُتوفى سنة (٧٤٥هـ)، ولو قال: (وقال صاحبُ الكَشف على الكشاف) كما قال =

و«أنْ» والفعلُ مَعطوفٌ على ﴿وَحۡيًا﴾ أي: وحْياً أو إرسالاً، و«وَحْياً» ليس في تقديرِ الفعلِ، ولو أَظْهَرْتَ «أنْ» في الكلام لجازَ، وكذا قولُ الشاعر:

السُّجاعي

مُكلماً من وراء حِجاب، و﴿وَحۡيًا﴾ مصدرٌ في مَوضع الحالِ، وليس الجارُّ مُتعلقاً بقولِه: ﴿أَن يُكَلِّمَهُ﴾؛ لأنَّه قبل حرفِ الاستِثناء، فلا يَعمَلُ فِيما بعدَه. اهـ

قوله: (معطوفٌ[1] على ﴿وَحۡيًا﴾) ولا يَصحُّ عطفُه على ﴿أَن يُكَلِّمَهُ﴾؛ لأنَّه فاسدٌ كما قالَه بعضُ المحقِّقين[2]، قال: لأنَّه يَلزَمُ منه نفيُ الرُّسل، أو نفيُ المرسَلِ إليهم؛ لأنَّ المعنى يَصير [عليه]: وما كان لِبَشر أن يكلِّمَه الله أو أن يُرسلَ[3] رَسولاً. اهـ أفاده (ش).

قوله: (قولُ الشاعر) أي: الشَّخصِ الشاعر، وإنَّما أَوَّلناه بذلك؛ لأنَّه مِن كلام مَيْسُون بفتحِ الميم فمُثنَّاةٍ تَحتية ساكنة، فسِينٍ مُهمَلة، غيرَ مُنصرِف لِلعَلَميَّة والتأنيث، تزوَّجها مُعاوية رضي الله عنه ونَقَلها من البَدْو إلى الشام، فكانت تُكثِر الحنينَ إلى آبائِها، والتذكُّرَ إلى مَسقطِ رَأسها، فسَمِعها ذاتَ يوم تُنشِد: [الوافر]

لَبَيتٌ تَخفِقُ الأَرْواحُ[4] فِيه ... أَحَبُّ إليَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ
ولُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْني ... أَحَبُّ إلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ
وأَكْلُ كُسَيْرةٍ في كِسْرِ بَيْتِي ... أَحَبُّ إليَّ مِن أَكْلِ الرَّغِيفِ
وأَصْواتُ الرِّياحِ بِكُلِّ فَجٍّ ... أَحَبُّ إليَّ مِن نَقْرِ الدُّفُوفِ
وكَلْبٌ يَنْبَحُ الطُّرَّاقَ دُونِي ... أَحَبُّ إلَيَّ مِن قِطٍّ أَلُوفِ
وخِرْقٌ مِن بَني عَمِّي نَحِيفٌ ... أَحَبُّ إليَّ مِن عِلْجٍ عَنِيفِ

وفي نُسخة: من عِجل عَلِيفِ.

= الشَّنواني ولم يَختصر العبارة لَسَلِم من ذاك التَّصحيف.

واعلَم أن للإمام أبي الحَسن عليِّ بن الحُسَين الباقوليِّ كتاباً سمَّاه «كَشف المُشكِلات وإيضاح المُعضِلات في إعراب القُرآن وعِلَل القِراءات»، والنصُّ المنقولُ هنا ثابتٌ في (ص١٢٠٤) من كتابِه المذكور باختِلاف يَسير، وأغلبُ الظنِّ أنه مأخوذ من كلام أبي عليٍّ في كتابِه «الحُجَّة للقُرَّاء السبعة»، إلا أنه ليس مقصودَ الشنواني والمحشِّي؛ لِما نَقلناه من لفظِ الأول، وبين وَفاتي الزمخشري والباقُولي خمسُ سِنين فقط.

(١) كذا في مخطوطاتِ هذا الكتاب ومَخطوطات «شرح القطر» أيضاً، وفي (ش): (عطف)، وفي المطبوعات: (معطوفان).

(٢) قوله: (كما قاله بعض المحقِّقين) ليس في كلامِ (ش)، وإنما فيه: (... لأنه فاسد، قال) أي: صاحبُ «الكشف» المذكور؛ إذ الكلام ما زالَ له خلافاً لِما يُوهمه صنيعُ المُحشِّي من تَوزيع كلامِه على تعليقَين مُنفصِلَين.

(٣) كذا في «الحجَّة» ونُسخة خَطية، وفي غالب النُّسَخ و(ش): (أو لا أن يرسل)، وفي المطبوع: (أو لا يرسل).

(٤) في بعض النُّسَخ: الأرياح، وهو تحريفٌ. ومثلُه قوله الآتي: والأرواح بالواو.

١٥ ـ ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

تقديرُه: ولُبسُ عباءةٍ وأن تَقَرَّ عيني.

السُّجاعي

فقال رضي الله عنه: ما رَضيتِ[(١)] حتى جَعلتِني عِجلاً عَلِيفاً.

و«الأَرْواح» بالواو جمع رِيح[(٢)]، و«المُنيف»: العالي، و«العَباءة» بالمدِّ: نوعٌ مَعروف من الأَكسِية، و«الشُّفوف» بضم الشينِ لا بفتحِها جمعُ شَفٍّ بفتحِ الشين وكسرِها، وهو الثوبُ الرَّقيق، و«كِسر البيت» بكسرِ الكاف[(٣)]: شُقَّةُ الخِباء التي تَلي الأرضَ من حيث يُكسَر جانِباه، و«الفَجُّ»: الطَّريقُ الواسِع، و«الدُّفُوف» بضم الدال جمع: دُفٌّ بضمها وفتحِها، وهو الآلةُ التي يُضرَب بها، و«الخِرْق» بكسر الخاء المعجَمة: السَّخِيُّ[(٤)]، و«النَّحِيف»: الهَزيل، و«العِلْج»: الرجلُ من كُفَّار العَجَم، و«العَنِيف»: الذي لا رِفْقَ فيه، و«العِجْل»: ولدُ البَقرة، و«العَلِيف» بفتح أولِه: الذي يُعْلَف[(٥)] ولا يُرسَل لِلرَّعي. وقد ثَبت البيتُ الذي ذكَره المصنِّف في بعض النُّسَخ بالواو عطفاً على قوله: «لَبيتٌ»، وهو الصوابُ، وفي بَعضها: باللّام، وليس بِصحيح كما نَبَّه عليه المصنفُ في «شرحِ بانت سُعاد»[(٦)]. اهـ (ش) ملخصاً[(٧)].

شفاء الصدر

[١٥] ـ ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ

من الوافر [لِمَيسُون كما قال المُحشِّي].

(اللُّبس) بضمِّ اللام وسكونِ الباء: مصدرُ لَبِسَ بكسر الباء مِن باب (تَعِبَ)، و(العباءَة) بِفتحِ العين المهمَلة والباء الموحَّدة والمدِّ: كِساءٌ غَليظ من صُوف، و(تَقرّ) بفتح التاء الفَوقية والقاف المكسورة أو المفتوحةِ: مُضارع قَرَّتِ العينُ، كـ(ضَرَب وتَعِب)، والمصدرُ: القُرَّة والقُرُور بِضم القاف فيهما، أي: بَرَدَت سُروراً، فهو مأخوذٌ من القَرِّ بفتح القافِ أي: البَرْدِ بسكون الراء، أي: إنَّ العين باردةٌ لِلسُّرور، وقيل: مأخوذٌ مِن القَرارِ أي: السُّكونِ، فمعنى قَرَّت عينُه: سكَنت حركتُها عن التَّلَفُّت لِغير ما سَرَّها؛ لِحصول غَرضِها،

---

(١) بِكسر التاء على أنه خِطابٌ لها، ويَحتملُ أنه بالتاء الساكِنة على أنها غائبةٌ عنه. وعلى الوجهَين يَجري «جَعلتني».

(٢) قال ابنُ هشام في «شرح الكعبية»: وفي العَرب مَن يَقول: «أَرْياح» كراهِية الاشتِباه بِجَمع «رُوح»، كما قال الجميع: «أَعْياد» كراهيةَ الاشتباه بجمعِ «عُود»، وقولُ الحَريري: إنَّ الأرياحَ في جمع رِيح لَحنٌ، مردودٌ، وقولُ الجوهري: الرِّيح واحدةُ الرِّياح والأرياح، وقد يُجمَع على «أَرْواح» يَقتضِي أنَّ الأرياحَ هو الكثير، وليس كذلك، وإنَّما الكثيرُ «أَرْواح».

(٣) وجاء فيه الفتحُ أيضاً.

(٤) أي: الكريم الجواد، سُميَ بذلك لأنه يَتخرَّق في السخاء، أي: يَتَّسع فيه.

(٥) عبارة (ش) وبعض النسخ الخطية: (يعتلف).

(٦) (ص١٣٧).

(٧) قوله: (ملخصاً) ساقط من بعض الطبعات.

الثانيةُ: أن تقعَ بعد لام الجر؛ سَواءٌ كانت لِلتَّعليل كقَولِه تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، وقَولِه تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ① لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ١-٢]،

السُّجاعي

قوله: **(بعد لامِ الجر)** هي المعرُوفةُ عِندهم بلامِ «كيْ».

قوله: (﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾) قال المصنِّفُ في «شرح الشُّذور»: فإنْ قُلتَ: ليس فتحُ مكةَ عِلةً لِلمَغفرة؛ قُلتُ: هو كما ذكَرتَ، ولكنَّه لم يُجعَل علةً لها، وإنما جُعِل علةً لاجتِماع الأُمورِ الأربعة لِلنبيِّ ﷺ وهي: المغفِرةُ، وإتمامُ النِّعمة، والهدايةُ إلى الصِّراط المستَقيم، وحُصولُ

شفاء الصدر

وهو كنايةٌ عن الفَرَح والسُّرور أي: تَفرَح وتُسَرّ، و(الشُّفوف) بضم الشين المعجَمة: جمعُ شِفٍّ بكسر الشين وفتحِها، وهو الثَّوب الرَّقيق الذي يُرى ما تحتَه.

قولُه: «ولُبسُ»: الواو: حرفُ عطف، (لُبسُ): مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، **«عَباءةٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة مِن إضافةِ المصدر لِمَفعُوله، **«وتَقرَّ»**: الواو: حرفُ عطف، (تَقرَّ): فعل مضارع منصوب بـ(أنْ) مُضمرةً جوازاً بعد الواو، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرة، **«عَيني»**: فاعلُ (تَقرَّ) مرفوعٌ بِضمة مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم، مَنع من ظُهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسَبة، وياء المتكلِّم: مضافٌ إليه مبنيٌّ على السُّكون في محلِّ جر، (وتَقرَّ) في تأويلِ مصدر بـ(أنْ) المضمَرة معطوفٍ على (لُبس)، والتقدير: (ولبسُ عباءةٍ وقُرورُ عَيني)، **«أحبُّ»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، ولا يُقالُ: المبتدأ هنا مُثنًّى والخبرُ مُفرد، ولا يَجوز الإخبار بالمفردِ عن المثنى لِعدم المطابَقة؛ لأنَّا نَقول: (أحبُّ) أفعَلُ تفضيلٍ مجردٌ من (أل) والإضافةِ، وهو عند التجرُّد يَلزَم الإفرادَ والتذكيرَ كما قال ابنُ مالك:

وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيراً وأَنْ يُوَحَّدَا

فالبيتُ نظيرُ قولِه تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨]، وفي (أحبُّ) ضمير مُستتر وجوباً تقديره: هو يَعود إلى اللُّبس والقُرور باعتِبار ما ذُكِر، نائبُ فاعل به في محل رفع؛ لأنه مبنيٌّ من الفعل المبني لِلمَجهول سماعاً [إذ المراد: أكثرُ مَحبوبيَّة]، والجملةُ مِن المبتدأ والخبر معطوفةٌ على جُملةِ:

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْوَاحُ فِيهِ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

«إليَّ»: جار ومَجرور متعلق بـ(أحبّ)، **«مِن لُبس»**: جار ومجرور بالكسرة الظاهرةِ مُتعلق بـ(أحبّ) أيضاً، **«الشُّفوفِ»**: مُضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة من إضافةِ المصدر لِمَفعُوله.

والمعنى: ولُبسُ كساءٍ غَليظ من صُوف مع سُروري وفَرحي أحبُّ إليَّ مِن لُبس الثِّياب الرَّفيعة الثَّمينة مع استيلاء الهُموم.

والشاهد: في (تقرَّ) حيث نُصِب بـ(أنْ) مُضمرةً جوازاً لِوُقوعه بعد عاطفٍ مَسبُوقٍ باسمٍ خالِص من التَّأويل بالفعل، وهو (لُبس).

أو لِلعاقِبة كقَولِه تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ [القصص: ٨]، واللامُ هنا ليستْ لِلتعليل؛ لأنهم لم يَلتقِطُوه لِذلك، وإنما التَقطُوه لِيَكونَ لهم قُرَّةَ عينٍ، فكانتْ عاقبَته أن صارَ لهم عَدوًّا وحزناً؛ أو زائدةً، كقَولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فالفِعلُ في هذه المواضع منصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً، ولو أُظهِرَتْ في الكلام لجازَ، . . .

السُّجاعي

النَّصر العَزيز، ولا شكَّ أن اجتماعَها له عليه الصلاة والسلام حَصَل حينَ فَتحَ الله عليه مَكة. وإنَّما مَثَّلتُ بهذه الآية؛ لأنَّه قد يَخفى التعليلُ فيها على مَن لم يَتأمَّلْها. اهـ[(١)]

فإنْ قُلتَ: كيفَ قال الله تعالى: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢]، مع أنه ﷺ سَيِّدُ المعصُومِين؟

قُلتُ: قال الحافظُ السُّيوطي: إنَّ أحسنَ ما يُجاب بِه عن هذه[(٢)] أنَّه كنَّى بِالمغفرة عن العِصْمة، أي: لِيَعصمَك الله تعالى عن الذَّنب فيما تقدَّم مِن عُمرِك وفيما تأخَّرَ، وقد نَصَّ غيرُ واحدٍ على أن المغفرةَ والعَفْوَ والتوبةَ جاءت في القُرآن والسُّنة في مَعرِض الإسقاط والتَّرخيص، وإنْ لم يَكُن ذنبٌ، ومنه: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٤٣]، «**عفَا الله لكمْ عن صَدقة الخَيل والرَّقيق**»[(٣)]، ﴿فَإِذۡ لَمۡ تَفۡعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [المجادلة: ١٣]، ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ وَعَفَا عَنكُمۡۖ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أي: رَخَّص لكم. اهـ[(٤)]

قوله: (أو لِلعاقِبة) وتُسمَّى لامَ الصَّيرُورة، وفي الآية استِعارة تَبعيَّة، حيث قدر تشبيهَ ترتُّبِ نحو العَداوة والحزنِ على نحوِ الالتقاط بِتَرتُّب العِلَّة الغائية ـ أي: الباعثةِ عليه ـ كالمَحبَّة والتَّبنِّي، بجامعِ مُطلَق الترتُّب الأعمِّ مِن الطَّرَفين، فالترتُّبُ الثاني مُتعلقٌ بِمعنى اللام، فقدر استِعارة الترتُّبِ الكُلِّي المشبَّه به للترتُّب الكُلي المشبَّه، فسَرَى التَّشبيهُ لِمعنى اللام الذي هو الترتُّبُ الجُزئي، فاستُعِير لفظُ اللَّام، واستُعمِل في الترتُّب الجُزئي، والعداوةُ والحُزنُ قَرينة[(٥)].

قوله: (أو زائدةً) هي الواقعةُ بعد فِعل مُتعدٍّ، وفائدتُها التَّوكيد. اهـ (ش).

---

(١) انظر: «شَرح الشذور» (ص٥١٨).

(٢) أي: الآيةِ أو المسألةِ، وفي بعض النُّسخ: (عن هذا) أي: الأمرِ أو الإشكال أو نحوِ ذلك؛ والأول أولى لأن عبارتَه في «الحاوي»: أحسَنُ ما يُجاب به عن الآيةِ الكرِيمة.

(٣) جزءٌ من حديث أخرَجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٨٤) وابن ماجه في «السُّنن» (١٧٩٠) وغيرُهما عن عليٍّ رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «قد عَفَوتُ لكم . . . إلخ».

(٤) زاد بعده: وقد أَلَّفتُ في ذلك مُؤلَّفاً سمَّيته: «المُحرَّر في قوله تعالى: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾». انظر: «الحاوي للفتاوي» للسيوطي (١/ ٣٨٢).

(٥) انظر تفصيلَ ذلك في (ش).

وكذا بعد «كي» الجارَّةِ.

ولو كان الفعلُ الذي دَخَلتْ عليه اللامُ مقروناً بـ«لا» وجَبَ إظهارُ «أنْ» بعد اللام: سواءٌ كانتْ «لا» نافيةً كالتي في قَولِه تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ﴾ [النساء: ١٦٥]، أو زائدةً كالتِي في قَولِه تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي: لِيَعلمَ أَهْلُ الكتاب.

ولو كانت اللامُ مَسبوقةً بكَوْنٍ ماضٍ مَنفيٍّ وَجب إضمار «أنْ»؛ سَواء كان المُضِيُّ في اللفظ والمعنَى، نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ﴾ [الأنفال: ٣٣]، أو في المعنى فقط، نحوُ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وتُسمَّى هذه اللامُ «لَامَ الجُحُودِ».

السُّجاعي

قوله: (وكذا بعد كيْ) هكذا في بعضِ النُّسَخ، والصوابُ إسقاطُه؛ لِما قدَّمه مِن أنها مُضمَرةٌ بعد «كيْ» إضماراً لازماً، قال الشَّنواني[1]: قد يُقال: التشبيهُ راجعٌ لِما قبل «لو». اهـ تأمَّل!

قوله: (وجب إظهارُ «أنْ» بعد اللَّام) وذلك لِيَقعَ الفصلُ بين المتماثِلَين وهما اللامُ ولامُ «لا»؛ لأنَّهم لو قالُوا: «جئتُ لِلا تَغضبَ» كان في ذلك قَلَقٌ في اللَّفظ. اهـ (ش).

قوله: (مَسبوقةً بكونٍ ماضٍ . . . إلخ) عِبارتُه في «المُغني»: هي الدَّاخلةُ في اللَّفظ على الفِعل مَسبوقةً بـ«ما كان» أو بـ«لم يَكُن» ناقِصتَين مُسندَتَين لِما أُسنِد إليه الفعلُ المقرُونُ باللام. اهـ[2]

قوله: (وتُسمَّى هذه اللامُ لامَ الجُحُود) قال النَّحاسُ[3]: والصوابُ تَسميتُها لامَ النفيِ؛ لأنَّ الجَحدَ في اللغة إنكارُ ما تَعرِفه لا مُطلَقُ الإنكار، ذكَره في «المغني»[4]، وأجابَ ابنُ قاسِم[5] بأنَّ: النَّحويِّين صار عرفُهم أن الجَحْدَ مُطلَق النَّفي، والاصطِلاحُ لا يُعترَض عليه بِاللُّغة.

---

(١) أي: بعد أن قال ما تقدَّم.

(٢) «مُغني اللَّبيب» (ص٢٧٨).

(٣) هو أبو جَعفر، أحمدُ بن محمد النَّحوي المِصري، أخذ عن الأخفش الأصغر والمبرِّد، وغيرِهما، له «إعراب القرآن»، و«معاني القرآن»، و«الكافي في العربية»، و«شرح المعلَّقات» وغيرها. مات سنة (٣٣٨هـ) وذلك أنه جَلس على دَرج المقياس بالنِّيل يُقطِّع شيئاً من الشِّعر، فسَمِعه جاهلٌ فقال: هذا يَسحَر النِّيلَ حتى لا يزيدَ، فدَفعه بِرِجله، فغَرِق. انظر: «بُغية الوعاة»: (١/ ٣٦٢).

(٤) (ص٢٧٨-٢٧٩).

فائدة: قال الشيخُ يس في «حواشي الألفيَّة» (٢/ ٢٣٩): سمَّى الجمهورُ هذه اللامَ لامَ الجُحود، ونازَع في ذلك صاحبُ «نَقع الغُلَل» ابنُ ميمون القُرطبي العبدري [ت: ٥٦٧هـ] وقال: الجحدُ نفيُ الحق، ومَعاذَ الله أن يقالَ ذلك فيما وَرد في النَّفي من قِبَله تعالى، والصوابُ أن تُسمَّى لامَ النَّفيِ، قاله ابنُ هشام في شَرحه، ونَسَب في «المغني» المُنازَعةَ للنحَّاس. اهـ

(٥) هو ابنُ قاسم العبَّادي المرموزُ له مِراراً بـ(سم) في هذا الكتاب وغيرِه، وقد تقدَّمتْ ترجمتُه.

وتَلَخَّصَ أنَّ لـ«أَنْ» بعد اللام ثَلَاثَ حالاتٍ: وُجُوبُ الإِضمار، وذلك بعدَ لَامِ الجُحُودِ، ووُجُوبُ الإظهار، وذلك إذا اقترَنَ الفِعلُ بـ«لا»، وجَوَازُ الوجهَين، وذلك فيما بَقِيَ، قال الله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢].

[٢ ـ الإضمار الواجب]

ولما ذَكَرْتُ أنها تُضْمَر وُجُوباً بعد لام الجُحُود، استَطْرَدْتُ في ذِكر بَقِيَّة المسائل التي يَجِبُ فيها إضمارُ «أَنْ»، وهي أَربعٌ:

السُّجاعي

قوله: (﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾) قال الزمخشريُّ في «نُكَت الأعراب»[١]: فإنْ قُلتَ: ما محلُّ ﴿أُمِرْنَا﴾؟ قُلتُ: النَّصبُ عطفاً على محلِّ قولِه: ﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٧١]، على أنهما مَفعولان[٢]، كأنَّه قِيل: قُل هذا القولَ، وقل: أُمِرنا لِنُسلِم، فإنْ قُلتَ: ما معنى اللَّام في ﴿لِنُسْلِمَ﴾؟ قلتُ: هي تعليلٌ لِلأمر بمعنى: أُمِرنا وقِيل لَنا: أسلِمُوا لأجلِ أن نُسلِم. اهـ (ش).

قوله: (استَطردتُ في ذِكر بَقِيَّة المسائلِ ... إلخ) قال في «المِصباح»: استَطرَد له في الحربِ: إذا فرَّ منه مَكِيدةً، ثم كَرَّ عليه، فكأنه اجتَذبه مِن مَوضِعه الذي لا يَتمكَّن منه إلى موضِع آخَرَ[٣] يَتمكَّن منه، وقولُهم: وَقع ذلك على وَجهِ الاستِطراد كأنَّه مأخوذٌ من ذلك، وهو الاجتِذاب؛ لأنَّك لم تَذكُرْه في مَوضعه، بل مَهَّدتَ له مَوضعاً ذكرتَه فيه. اهـ

ووجهُ الاستِطرادِ هُنا: أنَّ كلامَه في إضمار «أنْ» بعد اللَّام[٤]، فذِكرُه لِغيرها ليس في محلِّه، لَكنه ذكَره لِمُناسبة [وُجوبِ][٥] الإضمار، وهذا ظاهرٌ، فلا اعتِراضَ على المصنِّف.

---

(١) هو كتاب «نُكت الأعراب في غَريبِ الإعراب»، أشار بعضُهم إلى نُسختَين أو ثلاث من نُسخه المخطوطة في بعضِ المكتبات، وحقَّقه الدكتور محمد أبو الفتوح شريف ونشَره سنة ١٩٨٢ عن دار المعارف بالقاهرة، وهو ـ كما ذكَر محقِّقه ـ انتخابٌ لمواضعَ وآيات من القرآن الكريم تناوَلها بالإعراب والتوجيه النحويِّ والصرفيِّ وغيرِهما، وغالبُ ما فيه مذكور في «الكشَّاف» بحُروفه، فإما أنه مُستَلٌّ منه، وإما أن «الكشاف» مَبنيٌّ عليه. وعلى كلٍّ فالنصُّ المنقولُ ههنا مَوجود في «الكشاف» بلَفظه. انظر: «نُكت الأعراب» (ص١٦٢-١٦٣)، و«الكشَّاف» (٢/ ٣٧). والله أعلم.

(٢) عبارة «الكشاف»: على أنهما مَقولان.

(٣) قوله: (آخر) ليس في النسخ الخطيَّة ولا في «المصباح» الذي يَنقل منه.

(٤) ما المانعُ من أن يقال: إن كلامَه في إضمار «أنْ» مطلقاً، فلا استطرادَ في فعلِه؟ بل هذا هو المتبادِر. ثم رأيتُ اعتراضَ الشنواني على القول بالاستطراد ههنا، والظاهرُ أن المحشِّيَ يُشير إليه بقوله لاحقاً: (فلا اعتراضَ على المصنِّف) مع ضعفِ توجيهِه وجوابِه كما علمتَ.

(٥) هذا الحرف من زيادات النُّسخ المطبوعة.

إحداها: بعد «حَتَّى». واعلَم أنَّ لِلفعل بعد حتى حالتَينِ: الرفعُ، والنصبُ.

فأما النصبُ فشَرطُه كونُ الفِعل مُستقبلاً بِالنسبة إلى ما قَبلها؛ سواءٌ كان مُستَقبلاً بِالنسبة إلى زَمن التكلُّم أو لا؛ فالأولُ كقَولِه تعالى: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]؛ فإنَّ رُجوع موسى عليه الصلاةُ والسلام مُسْتقبَلٌ بالنسبةِ إلى الأمرَينِ جميعاً، والثاني كقَولِه تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]؛ لأنَّ قَول الرسولِ وإن كان ماضياً بالنسبةِ إلى زَمَن الإخبار، إلَّا أنه مُسْتَقبَل بالنِّسبة إلى زِلزالِهم.

ولـ«حتَّى» التي يَنْتَصِبُ الفعل بعدها مَعنَيانِ؛ فتارةً تكون بمعنى كَيْ، وذلك إذا كان ما قَبلها عِلَّةً لِما بَعدها، نحو: «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ»، وتارةً تَكون بمعنَى إلى، وذلك

السُّجاعي

قوله: (إحداها بعد حتى) أي: ذاتُ وُقوعِ المضارع بعد «حتَّى»(١).

قوله: (فشرطُه كونُ الفِعل مُستقبَلاً) لأنَّ نصبَه بإضمارِ «أنْ»، وهي تُخلِّص الفعلَ للاستِقبال.

قوله: (إلى الأمرَين جميعاً) هما قولُهم: ﴿لَن نَّبۡرَحَ﴾ ... إلخ، وعُكوفُهم، أي: إقامتُهم على عِبادة العِجل الذي صنَعه السامِري، واعتُرِض التَّمثيل بهذه الآية باحتِمال أنها مِن القِسم الثاني، نيكونُ فيها الوَجهان؛ إذ العُكوفُ ورُجوعُ موسى ماضِيان بالنِّسبة إلى زَمنِ نُزول الآية، لكنَّ الرجوعَ مُستقبَلٌ بِالنِّسبة إلى العُكوف.

وأُجيب: بأنَّ المنظورَ إليه في هذه الآية حِكايةُ كلامِهم وعِبارتُهم الصادِرة منهم، ورُجوعُ موسى مُستقبَلٌ بِالنِّسبة إلى زمنِ التَّكلم المحكيِّ(٢) بِخلاف الآية الثانية، فإنه ليس فيها حكايةٌ لِكلامٍ آخَر، بل هو إخبارٌ مِن الله، فنظر فيه لِزَمن النُّزول؛ لأنَّه زمنُ التكلُّم بِالنِّسبة إليه. اهـ مِن «الشَّنواني».

قوله: (﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ ... إلخ) أي: أُزعجُوا إزعاجاً شديداً مُشبَّهاً بِالزَّلزَلة مما أصابَهم مِن الأهوال إلى ما ذُكر(٣).

قوله: (أَسلِم حتى تدخلَ الجنة) التمثيلُ صحيحٌ؛ لأنَّ الأمر بالإسلامِ سَببٌ له، والإسلامُ سببٌ لِدُخول الجَنَّة، والمرادُ من السَّبب ههنا ما يكون مُفضِياً إلى المسبب المقصودِ في الجُملةِ، وإنْ لم يكن مُستلزِماً له. اهـ (ش).

---

(١) قاله (ش). وكذلك الذي بعده.

(٢) كذا في النُّسخ وعبارةُ (ش): ورجوعُ موسى مُستقبل بالنسبة إلى المحكيِّ، مُستقبَلٌ بِالنسبة إلى زمنِ التكلم بالمَحكيِّ؛ لأنه المُعتبرُ في المحكيِّ. اهـ

(٣) عبارة (ش): بما أصابهم من الأهوال والأفزاع إلى ما ذُكِر. اهـ أي: من أُمور ذلك اليَوم العظيم.

إذا كان ما بَعدها غايةً لِما قبلها، كقَولِه تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وكقَولِك: «لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وقد تَصلُح لِلمَعنَيَين معاً، كقَولِه تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، يَحتمِلُ أن يَكونَ المعنى: كَيْ تَفيءَ، أو: إلى أن تَفيءَ.

والنَّصبُ في هذه المواضِع وما أشبَهها بـ«أَنْ» مُضمرةً بعدَ «حتى» حَتْماً، لا بـ«حتى» نَفسِها؛ خِلافاً للكوفيِّين؛ لأنها قد عَمِلتْ في الأسماء الجرَّ، كقَولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، فلو عَمِلَتْ في الأفعال النصبَ لَزم أن يكونَ لَنا عاملٌ واحِدٌ يَعمَل تارةً في الأسماء وتارةً في الأفعال، وهذا لا نَظيرَ له في العَربيَّة.

وأمَّا رَفْعُ الفعلِ بعدها فلَهُ ثَلاثةُ شُروطٍ:

الأول: كونُه مُسَبَّباً عمَّا قبلها، ولهذا امتَنعَ الرفع في نحو: «ما سِرْتُ حتى أَدخُلَ البلدَ»؛ لأن انتِفاءَ السير لا يكون سبباً لِلدخُول، وفي قَولِك: «سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»؛ لأنَّ السَّير لا يكونُ سبباً لِطُلوعها.

الثاني: أن يكونَ زَمَنُ الفعلِ الحالَ لا الاستِقبالَ، على العكس من شَرطِ النَّصب، إلا

السُّجاعي

قوله: (وهذا لا نظيرَ له) أي: لا نظيرَ له مع اتِّحاد الجِهة واتِّحادِ المعنى، فلا تَرِدُ «أيّ» الشَّرطيَّة في نحو: «أيَّ رجلٍ تَضرِبْ أضرِبْ»، فإنها عَملتِ الجزمَ في الفِعل، والخفضَ في الاسمِ، لكنْ لاختِلاف الجِهة؛ إذ جَزمُها بِجهة شرطيَّتِها وجرُّها بِجهةِ الإضافة، ولا تَرِدُ اللّامُ حيث جَرَّتِ الأسماءَ في نحو: «لِزَيدٍ»، وجَزَمتْ في نحو: ﴿لِيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧]؛ لاختِلاف المعنى؛ إذ الجازِمةُ طَلبيَّةٌ، بخلاف الجارَّة، فكأنهما شَيئانِ[١]. تأمَّل!

قوله: (امتَنع الرفعُ في نحو: ما سِرتُ . . . إلخ) وكما امتَنع الرفعُ لِما ذُكر يَمتنعُ النصبُ لِعدم الاستِقبال، والجرُّ[٢]؛ لأنَّه ليس بِغاية، فهو تركيبٌ فاسدٌ كما قاله بعضُ المحقِّقين مِن مَشايِخنا.

نعم، يَجُوز النصبُ إن أردتَ حكايةَ الحال الماضيةِ، بأنْ قَدَّرتَ أنَّ السيرَ هو الذي يَقع أولاً ويَعقبُه ما بَعده. فتأمَّل!

---

(١) أخذه من الشَّنواني باختِصار.

(٢) في إدخال الجر ههنا نظرٌ؛ فإن الكلامَ في «ما سرتُ حتى أدخلَ البلد»، فما بعد «حتَّى» فعلٌ، والأفعالُ لا يدخُلها الجرُّ.

أنَّ الحال تارةً يكونُ تحقيقاً، وتارةً يَكون تقديراً؛ فالأولُ كقَولِك: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا» إذا قُلتَ ذلك وأنتَ في حالةِ الدُّخول، والثاني كالمثالِ المذكور إذا كان السير والدُّخولُ قد مَضيَا، لَكنَّك أردتَ حكاية الحالِ، وعلى هذا جاءَ الرفعُ في قَولِه تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] لأنَّ الزِّلْزالَ والقولَ قد مَضيَا.

الثالثُ: أن يكونَ ما قبلها تامًّا، ولهذا امتَنَعَ الرفعُ في نحوِ: «سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا» وفي نحوِ: «كانَ سَيْرِي حتَّى أَدْخُلَهَا» إذا حُمِلت «كان» على النُّقْصان، دُون التَّمامِ.

السُّجاعي

قوله: (تحقيقاً) بأن يكونَ معمُولها واقعاً حين التكلُّم حَقيقةً. وقولُه: «أو تقديراً» أي: بِطَريق التقديرِ والحكايةِ[1].

قوله: (ولكنَّك أردتَ حكايةَ الحال) ومَعنَى حِكاية الحالِ أن يُفرَضَ الفعلُ الواقعُ في الماضي واقعاً زمنَ الإخبارِ، فيُخبَر عنه بِالفعل الحال نظراً إلى أنَّك لو أخبرتَ عنه وقتَ حُصوله لَكان بهذه العِبارة.

قوله: (جاء الرفعُ في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾) قال ابنُ الحاجِب: مَن رَفَع لفظَ ﴿يَقُولُ﴾ في الآية فعلى أنَّ الإخبار بِوُقوع شيئَين: أحدُهما الزِّلزال، والثاني القَول، والخبرُ الأول على وجهِ الحقيقة، والثاني على حِكاية الحال، والمرادُ مع ذلك الإعلامُ بأمرٍ ثالث وهو تَسبُّب القول عن الزِّلزال، ومَن نَصَب فعلى إرادةِ الإخبار بإرادةِ شيء[2] واحدٍ وهو الزِّلزال، وبِأنَّ شيئاً آخَرَ كان مُترقَّباً وُقوعُه[3] لِيكونَ مُستقبَلاً، وإلَّا لو قَدَّره واقعاً لَكان حالاً على وجهِ الحكايةِ.

قوله: (امتَنع الرفعُ في نحو: سَيرِي ... إلخ)؛ لأنَّ ما بعدها مُستأنَفٌ، فيَبقى المبتدأُ قبلها بِلا خَبر[4].

قوله: (على النُّقْصان ... إلخ)؛ لأنَّه على الأولِ يَصير اسمُ «كان» لا خبرَ له؛ لأنَّ ما بعد «حتَّى» مُستأنَف، وأمَّا على الثاني فيَجُوز الرفع؛ لأنَّ ما قبل «حتَّى» حينئذٍ مُستقِلٌّ بِنفسه.

---

(١) قاله (ش)، وكذلك الذي بَعده.

(٢) كذا في غالب النُّسخ، وفي طبعتَين: فعلى إرادة الإخبار بشيء، وفي (ش) والدماميني والدُّسوقي: فعلى إرادة الإخبار بِوقوع شيء.

(٣) بعده في (ش): عند حُصول الزلزال ... انتهى وذلك الدليل ... وإنما قدَّر القول مترقَّباً في قراءة النصب لِيَكونَ مستقبلاً ... إلخ، فكلامُ ابن الحاجب تمَّ عند قوله: (انتهى)، وما بَعده من كلام الشَّنواني، أو قُل: مِن كلام الدَّماميني في «شرح المغني» (١/ ٤٦٤-٤٦٥) وإن لم يُصَرِّح (ش) بِنسبتِه إليه. وبِهذا يُعرف ما في كلام المحشِّي من إيهام كونِ جميع الكلام لِابن الحاجب.

(٤) أفاده (ش)، وكذا ما بعدَه.

المسألةُ الثانية: بعد «أو» التي بِمَعنى «إلى» أو «إلّا»؛ فالأولُ كقَولِك: «لَألْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حقِّي» أي: إلى أن تَقضِيَني حقِّي، وقال الشاعرُ:

١٦ ـ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

والثاني كقَولِك: «لَأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ»، أي: إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ، وقَولِ الشاعرِ:

السُّجاعي

قوله: (**لَأستَسهِلَنَّ الصَّعبَ ... إلخ**) «المُنى» جمع: مُنْيَة، وهو ما يَتمنَّاه الإنسانُ، و«الآمالُ» جمعُ: أَمَل، وهو الرَّجاء، والمراد هنا المَأمُولات، و«انقِيادُها»: حُصُولها.

والشاهدُ في قولِه: «أو أُدرِكَ»، فإنه مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً، و«أو» عاطفةٌ لِلمَصدر المنسبِك مِن «أنْ» على مَصدرٍ مَأخوذ مما تَقدم، والتَّقدير: لَيَكُونَنَّ استِسهالٌ مني لِلصَّعب، أو إدراكٌ لِلمنى.

وإنما احتاجُوا(١) إلى هذا التَّأويل لِيُفرقُوا بين «أو» التي تَقتَضي مُساواةَ ما قبلها لِما بَعدها في الشكِّ، وبين «أو» التي تَقتَضِي مُخالفةَ ما قبلها لِما بَعدها في ذلك. فافهَم!

شفاء الصدر

[١٦] ـ لَأستَسهِلَنَّ الصَّعبَ أو أُدركَ المُنَى فـمـا انـقـادتِ الآمـالُ إلَّا لِـصـابـرِ

من الطويل.

(استَسهل الشيءَ): عدَّه سهلاً، و(الصَّعب): العَسير، و(المُنى): جمع مُنْيَة [في الأصل: أمنية] كمُدًى ومُدْيَة، وهي: ما يَتمنَّاه الإنسان، و(انْقادت): حَصلتْ، و(الآمالُ): جمع أَمَل وهو: الرَّجاء، والمراد بالآمال: المأمُولات، مِن إطلاق المتعلَّق بالكسر وإرادةِ المُتعلَّق بِالفتح، و(الصابِر): الحابِس نفسَه عند [أراد: عن] الجَزَع.

قوله: «لَأستسهِلنَّ»: اللام: مُوطئة لِقَسم محذوفٍ تَقديره: والله [الصحيحُ أنها لام جواب القَسَم، والتقدير: والله لَأستسهِلنَّ الصعب ... إلخ]، (أستسهلنَّ): فعلٌ مضارع مبني على الفتح لاتِّصاله بنون التوكيد الثقيلة في محلِّ رفعٍ [أي: على قولٍ، والمشهور أن المُضارع مع إحدَى النُّونين ـ أعني نونَ التوكيد ونونَ الإناث ـ ليس له محلٌّ رفع أبداً، وله مَحلٌّ نصبٍ وجزم]، ونونُ التوكيد حرفٌ مبني على الفتح لا محلَّ له مِن الإعراب، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنا، **«الصعبَ»**: مفعولٌ به لـ(أستَسهِل) منصوبٌ بِالفتحة الظاهرة، **«أو»**: حرفُ عطفٍ بمعنى (إلى)، **«أُدركَ»**: فعل مضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرةً وُجوباً بعد (أو)، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرة، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنا، **«المُنى»**: مفعولُ (أُدرك) منصوبٌ بِفتحة مقدَّرةٍ على الألف لِلتعذُّر، و(أُدرك) في تأويل مصدرٍ بـ(أنْ) المضمَرة معطوفٍ بـ(أو) على مَصدرٍ مأخوذ من الفعلِ المتقدِّم، والتقديرُ: (لَيكونن استِسهالٌ مني لِلصعب أو إدراكٌ لِلمُنى)، وجُملةُ (لأستسهلنَّ) جوابُ القَسم

(١) نَقل (ش) هذا التعليلَ عن ابنِ الناظم. انظر: «شرح الألفية» (ص٤٨٠).

١٧ - وكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أوْ تَسْتَقِيمَا

أي: إلَّا أن تَستقيمَ فلا أكْسِر كُعُوبَهَا، ولا يَصحُّ أن تكونَ هنا بِمَعنَى إلى؛ لأنَّ الاستِقامةَ لا تكونُ غايةً لِلكسر.

السُّجاعي

قوله: (وكنتُ إذا غَمزتُ . . . إلخ) «الغَمْزُ» بالغين المعجَمة والزاي: الجَسُّ بِاليد، و«القَناةُ»: الرُّمح إذا رُكِّب فيه السِّنان، وجمعُها: «قَناً»، مثلُ: «حَصاة وحَصًى»، و«قِناءٌ» بوزن جِبال، و«قَنَواتٌ وقُنُوٌّ» على وزنِ «فُعُول»، كما في «المصباح»، و«كُعُوب الرُّمح»: النَّواشِز، أي: المرتَفِع في أطراف الأنابيب جمع: أُنبوبة، وهي ما بين كل عُقدتَين من القَصَب، والمعنى المرادُ: مَن لم يَصلُح له المُلايَنة تَولَّيناه بِالمخاشَنة، إلَّا أن يَستقِيم.

شفاء الصدر

المقدَّر لا محلَّ لها، «فَما»: الفاء: للتعليل حرفٌ، (ما): حرفُ نفي، «انقادتِ»: فعلٌ ماض مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، وعلامةُ [الـ]تأنيث حرفٌ مبني على السكون، وحُرِّك بالكسر للتخلُّص مِن التقاء الساكنَين، «الآمالُ»: فاعلُ (انْقاد) مرفوع بالضمة الظاهرة، «إلَّا»: أداةُ استثناء مُفرَّغ، «لِصابِرٍ»: جار ومجرور متعلقٌ بـ(انْقاد).

والمعنى: والله لَأَعُدَّنَّ كلَّ أمرٍ مُتعسِّر سهلاً بالصبر حتى أَبلُغَ ما أتمنَّاه؛ لأنَّه ما حَصلتِ الأمورُ التي يُرجى حُصولها إلا لحابِسٍ نفسِه عن الجزع.

والشاهد: في قولِه: (أُدرِك) حيث نُصب بـ(أنْ) مضمَرةً وجوباً بعد (أو) التي بمعنَى إلى، وهي التي يَنقضي الفعلُ الذي قبلها شيئاً فشيئاً، ويحتملُ أن تكون (أو) في البيت بمعنَى إلَّا [مِمن جوَّزه السُّيوطي، وهو بَعيد]، وهي التي يَنقضي الفعلُ الذي قبلها دُفعةً واحدة، ويحتمل أن تكونَ (أو) فيه بِمَعنى لامِ التَّعليل، [أي: بمعنى (حتَّى) التي بمعنى (كيْ)، وفيها خلافٌ]، وهي التي يكونُ الفعلُ الذي بعدها عِلةً للفعل الذي قَبلها، فتدبَّر!

[١٧] - وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَومٍ كَسَرتُ كُعُوبَها أو تَستَقِيمَا

من الوافر [لِزياد الأعجَم].

(الغَمز): الهزُّ والجَسُّ باليد، و(القَناة) بِوزن الحَصاة: الرُّمح، و(الكُعُوب): جمع كَعب وهو من القَصب: الأُنبُوبة بين العُقدتَين، ومِن الرُّمح: الطَّرف من الجهتَين، و(الاستِقامة): الاعتِدال، وفي الكلام استِعارة تَمثيلية، حيث شبَّه الشاعر حالَه إذا أخذ في إصلاحِ قومٍ اتَّصفوا بالفسادِ، فلا يَكُفُّ عن حَسمِ الموادِّ التي يَنشأ عنها الفسادُ إلا أن يَحصُلَ صلاحُهم، بِحاله إذا غَمَز رمحاً مُعوَجًّا وعَصَره وهَزَّه، فيَكسرُ ما ارتفع مِن أطرافه مما يَمنع اعتِدالَه، ولا يُفارِق ذلك إلا أن يَعتدلَ، بِجامع مطلَقِ الإصلاح في كلٍّ، وادَّعى أن الحالة المشبَّه [كذا في الأصل] مِن جنس الحالة المشبَّه بها، ثم استُعير اللفظ الدالُّ على الحالة المشبَّهِ بها للحالة المشبَّه.

المسألةُ الثالِثة: بعد فاء السببيةِ إذا كانتْ مَسبُوقةً ....

السُّجاعي

وقال الدَّماميني: فيه استعارةٌ تَمثِيلية، حيث شبَّه حالَه إذا أَخذ في إصلاحِ قومٍ اتَّصفُوا بالفساد، فلا يَكفُّ عن حَسمِ الموادِّ التي يَنشأُ عنها فَسادُهم، إلَّا أن يحصُلَ صلاحُهم، بِحاله إذا غَمز قناةً مُعوَجَّة، حيث يَكسر ما ارتَفع من أطرافها ارتِفاعاً مانِعاً من اعتِدالها، ولا يُفارِق ذلك إلَّا أن تَستَقِيم. اهـ

قوله: (بعد فاءِ السَّببية) هي التي قُصِد بها كونُ ما قبلها سَبباً للفِعل الذي بعدها، ولا بُدَّ أن تكونَ لِلعطف أيضاً، واحتَرز بِفاء السَّببيَّة مِن الفاء التي هي لِمُجردِ العطف، نحوُ: «ما تَأتِينا فتَحَدِّثنا» بمعنى: فما تُحدِّثنا، فهو شَريكُ المعطوف عليه في النَّفيِ الداخلِ عليه فيُرفَع، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، فالفاءُ هنا عاطفةٌ، والفِعلُ الذي بعدها داخلٌ في سِلك النَّفي السابقِ، وكأنه قِيل: ولا يُؤذَن لهم فلا يَعتذِرُونَ.

شفاء الصدر

قولُه: «وكنتُ»: (كان): فعل ماضٍ ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبر، مَبني على فتح مقدَّر على آخِره مَنع مِن ظهورِه اشتغالُ المحل بالسكون العارضِ كراهةَ توالي أربعِ مُتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لا محلَّ له، والتاءُ: اسمُها مبني على الضم في محلِّ رفع، **«إذَا»**: ظرفٌ لِلزَّمان المستقبل مضمَّن معنَى الشرط مبنيٌّ على السكون في محل نصب بالشرط أو الجوابِ، **«غَمزتُ»**: (غَمَز): فعلٌ ماضٍ مبني على فتح مقدر ... إلخ ما سَبَق في (كنتُ)، والتاء: فاعلٌ مبني على الضم في محل رفعٍ، والجملةُ شرطُ (إذَا)، **«قَناةَ»**: مفعولُ (غَمَز) منصوب بالفتحة الظاهرة، **«قومٍ»**: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، **«كَسرتُ»**: (كَسر): فعل ماض مبني على فتحٍ مقدر ... إلخ ما سَبَق أيضاً، والتاءُ: فاعلٌ مبني على الضم في محلِّ رفع، والجملةُ جوابُ (إذَا) لا محلَّ لها من الإعراب، وجملةُ (إذا ... إلخ) في محلِّ نصب خبر (كان)، **«كُعوبَها»**: مفعولُ (كَسَر) منصوب بالفتحة الظاهرة، ومضافٌ إليه مبني على السكون في محلِّ جر، **«أو»**: حرفُ عطف [بمعنى إلَّا]، **«تَستقيمَا»**: فعل مُضارع منصوب بـ(أنْ) مُضمرةً وجوباً بعد (أو)، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرة في آخِره، والألفُ لِلإطلاق، والفاعل مستترٌ جوازاً تقديرُه: هي يَعود إلى قَناة، والفعلُ في تأويل مصدر بـ(أنْ) المضمَرة معطوف على مَصدر متصيَّدٍ من الفِعل السابِق، والتقديرُ: (حَصل مِنِّي كسرٌ لِكُعوبها أو استِقامةٌ مِنها).

والمعنى: أنَّ الشاعر إذا أرادَ إصلاحَ قوم اتَّصفوا بالفساد لا يَرجِعُ عنهم إلَّا إذا استَقامُوا، وإلا كَسَرهم وأتلفَهم، كما أنه إذا أراد إصلاحَ رُمحٍ مُعوَجٍّ لا يَرجِعُ عنه إلا إذا استَقام واعتَدل، وإلا كَسَرَه. [وقيل: مَعناه: أنه إذا هجَا قوماً أبادَهم بِالهجاء وأهلَكهم، إلا أن يتركُوا سَبَّه وهجاءَه، والأبيات قبله تُؤيِّد هذا المعنى].

والشاهد: في قولِه: (تَستقِيم) حيث نُصب بـ(أنْ) مضمَرةً وجوباً بعد (أو) التي بمعنى إلَّا، ويَحتمل أن تكونَ بِمَعنى إلى [قد ردَّه المصنِّف ههنا بِقوله: ولا يَصحُّ أن تكونَ هنا بِمَعنى إلى؛ لأنَّ الاستقامة لا تكونُ غايةً لِلكسر. اهـ والذي يَظهر أن الكسرَ والاستقامةَ لم يَرِدَا على محلٍّ واحد، بل الأول للكعُوب الناشزة،

بِنَفْي مَحْضٍ، أو طلَبٍ بِالفعل.

فالنَّفيُ كقَولِه تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقَولِك: «ما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا»، واشتَرطنا كَوْنَهُ مَحْضاً احتِرازاً مِن نحوِ: «ما تَزَالُ تَأْتِينا فتُحَدثُنا» و«ما تَأْتِينا إلا فتُحَدِّثُنا»؛ فإنَّ مَعناهُما الإثباتُ، فَلِذلك وَجب رفعُهما، أمَّا الأولُ فلأنَّ «زال» لِلنفي، وقد دَخل عليها النفيُ، ونَفْيُ النَّفْيِ إثْباتٌ؛ وأمَّا الثاني فلانْتِقاضِ النفيِ بـ«إلَّا».

وأما الطَّلبُ فإنه يَشمَلُ الأمرَ، كقَولِه:

١٨ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا ... إلى سُلَيْمانَ فَنَسْتَرِيحَا

السُّجاعي

واحتَرزتُ[1] بِقَولي: (أن تكونَ لِلعَطف أيضاً) مِن جعلِها لِمُجرد السببِية لا لِلعطف أيضاً، ويُقدَّر الفعل الذي بعدها مُستأنفاً، أي: مَبنيًّا على مبتدإٍ مَحذوف، فإنه يَجب الرفعُ لِخُلُوِّ الفِعل من الناصبِ والجازم، فتَقول: «ما تَأتِيني فأُكرِمُكَ» بمعنَى: فأنا أُكرِمُك لِكَونك لم تَأتِني، وذلك إذا كنتَ كارهاً لإتيانِه، والفَرقُ بين هذا الوجهِ والذي قَبله: أنَّ الوجه الأول يَشمَلُ النفيُ فيه ما قبل الفاءِ وما بعدها، وهذا الوجهُ انصَبَّ النفيُ فيه إلى ما قبل الفاءِ خاصَّةً دُون ما بعدها؛ لأنَّك لم تَجعَلِ الفاءَ لِلعطف. هكذا أفادَه المصنِّف في «شرح الشذور»[2]، فانظُرْ تَمامَه فيه فإنَّه حسَنٌ.

قوله: (محضٍ) أي: خالصٍ مِن مَعنى الإثباتِ.

قوله: (أو طلبٍ بِالفعل) تَقدَّم الكلامُ عليه.

قوله: (يا ناقُ) أي: يا ناقَتي، فهو مُرخَّم، و«العَنَق» بِفتحتَين: نَوعٌ من السَّير، وهو منصوبٌ على أنه نابَ عن المصدر، أو صفةُ مَصدر محذوفٍ، أي: سيراً عَنَقاً، و«الفَسِيح» الواسِع.

شفاء الصدر

والثاني لِلقَناة، فما ذكَره المُعرب ممُكِن ولا إشكالَ فيه]، وأنْ تكونَ بمعنى لامِ التعليل [فيه نظيرُ ما مرَّ، وقد قال الصبان: ويَظهر صِحة تقدير (حتَّى) بِمَعنيَيها أيضاً في هذا البَيت، فتدبَّر! اهـ]، فتأمَّل!

[١٨] - يا ناقُ سِيري عَنَقاً فَسِيحَا ... إلى سُليمانَ فَنَستَرِيحَا

مِن الرجز [لأبي النَّجم العِجْلي الراجِز].

(الناقة): الأُنثى من الإبِل، و(العَنَق) بفتحتَين: نوعٌ من السَّير فَسِيحٌ، فوصفُه بِفَسِيحٍ - أي: واسعٍ - وصفٌ كاشِف، أو على تجريدِ عَنَق مِن بعضِ مَعناه.

---

(١) في نُسخة خطية: (وخرج)، وكُتب عليها: لعل الأولى (واحترزتُ) لِيناسبه ما بعده.

(٢) انظر: «شرح الشُّذور» (ص٥٢٥-٥٢٦).

والنَّهْيَ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١]،

السُّجاعي

والشاهدُ[١] في قَوله: «فنستَريحَا»، فإنه منصوبٌ بفتحةٍ ظاهرة والألفُ لِلإشباع. كذا قِيل.

قُلتُ: الأقرَبُ جعلُها لِلتَّثنية[٢]، والضمير عائدٌ لَه ولِناقته، أي: أَستَريح أنا وأنتِ.

قوله: (والنَّهيَ) شرطُه عدمُ النَّقض بـ«إلَّا» قبل الفاء، وإلَّا وجب الرفعُ، نحوُ: «لا تَضرِبْ إلَّا عمراً فيَغْضَبُ»، فإن نُقِض بعدها لم يَمتَنِع النصبُ، نحو: «لا تَضرِبْ زيداً فيَغضبَ عليك إلَّا تأدِيباً». أفادَه في «شَرح الشُّذور»[٣] بزيادة[٤].

قوله: (﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾) أي: [لا][٥] تَطغَوا فيما رَزقناكُم بأن تَكفُرُوا النِّعمةَ، ﴿فَيَحِلَّ﴾: بِكسر الحاء أي: يَجِب، وبِضمها[٦] أي: يَنزِل، أي: لا يَكن مِنكُم طُغيانٌ، فحُلولُ غضبِي[٧].

شفاء الصدر

قولُه: «يا ناقُ»: (يا): حرفُ نداء مبني على السكون لا محلَّ له، (ناق): مُنادًى مُرخَّم (ناقة)؛ فيَصحُّ في القاف الضمُّ والفتح على لُغةِ مَن لا يَنتظِر أو مَن يَنتظر، فعلى الأول مَبنيٌّ على الضم الموجُود، وعلى الثاني على ضمِّ التاء المحذوفةِ في محلِّ نَصبٍ [راجع لِلاثنَين]، **«سِيرِي»**: فعلُ أمر مبني على حذفِ النون، والياء: فاعلٌ مَبني على السكون في محل رفع، **«عَنَقاً»**: صفةُ مصدر محذوفٍ أي: سيراً عَنقاً [فيه نظر؛ لأن العَنَقَ سيرٌ مخصوص، فالأولى أن يكون مفعولاً مطلقاً حُذف عامله، أو نائباً عن المفعول المطلَق على حدِّ: قعَد القُرفُصاءَ]، **«فَسِيحَا»**: صِفة له منصوبٌ بالفتحة، **«إلى»**: حرفُ جر، **«سُليمانَ»**: مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ لا يَنصرف، والمانعُ له من الصرف العَلَمية والعُجمة [وقيل: العَلَميَّة وزيادةُ الألف والنون، والأولُ هو الصحيح؛ لأنَّ الزيادة فرعٌ عن مَعرفة الاشتقاق، وهي مُنتفِيَة ههنا]، والجارُّ والمجرور مُتعلق

---

(١) هذا من زَوائده على كلامِ (ش).

(٢) هذا وهمٌ غَريب؛ فإن فعلَ المتكلم لا يَرفعُ إلَّا الضمير المستتر وجوباً، وألفُ التثنية إنما تدخُل مع المخاطَب أو الغائب. لا يقال: لعلَّه أراد «فتستريحا» بالتاء؛ لأنه مخالِف للرواية المنقولة، ولأنه يحتاج إلى توجيه جعلِ المتكلم نفسَه مخاطَباً، والإمساكُ عنه دليلٌ على عدمِ إرادته وقصدِه.

(٣) (ص٥٢٩).

(٤) قوله: (بزيادة) متعلِّق بمحذوف، والتقدير مثلاً: (أفاده في شرح الشذور ونقلتُه بزيادة)، لكنْ في جواز مثلِ هذا التركيب مع هذا المعنَى نَظر.
ثم هذه الزيادة التي قصَدها ليست مِن عنده، وإنما هي مِن كلامِ (ش)، فلو أشارَ إلى ذلك بنَقل الكلامَين ونِسبةِ كلٍّ لِقائلِه لَكان أولى.

(٥) سقط هذا الحرف من النُّسخ المطبوعة، واستدراكُه من النسخ الخطيَّة و(ش).

(٦) هي قِراءةُ الكِسائي من السَّبعة، والتي قبلها قِراءة الباقِين.

(٧) أخذَه من الشَّنواني. وكذا الموضِعان بعده والفائدةُ في ذيلِ الثاني.

والتَّحضيضَ، نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠]، والتمنيَ، نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، والتَّرجِّيَ، كقولِه تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] في قراءةِ بعضِ السَّبعة ....

السُّجاعي

قوله: (**والتحضيضَ**) أي: الطَّلبَ بحثٍّ وإزعاجٍ، أي: الطلبَ المتأكِّدَ.

قوله: (﴿**لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ**﴾) أي: هلَّا تُؤخِّرني إلى أجلٍ قريب، أي: لِيَكُنْ مِنك تأخيرٌ فتصَدُّقٌ[١] مني وكَوني مِن الصالِحين.

قال بعضُهم: والظاهرُ أنَّ «لَولا» في أمثال هذه تكونُ لِمُجرد التمنِّي، فيكونُ التقديرُ: «ليتَك أخَّرتَني ... إلخ». وأصلُ «أَصَّدَّقَ»: أَتَصَدَّقَ، فقُلِبت التاء صاداً وأُدغِمت الصادُ في الصاد، وقد قُرِئ شاذًّا بهذا الأصل.

فائدة:

قَرأ بعضُ السَّبعة[٢] بِجَزمِ «أَكُنْ» عَطفاً على محلِّ «أَصَّدَّق»؛ لأنَّ المعنى: إنْ أخَّرتَني أَصَّدَّقْ، فهو مِن العَطف على المعنَى كما في «المغني»[٣].

قوله: (﴿**فَأَطَّلِعَ**﴾ **في قراءةِ ... إلخ**) لا يخفَى[٤] أن المقصودَ مِن ذِكر هذه الآياتِ التَّمثيلُ لِما ذُكر، ويَكفي فيه وُجود الاحتِمال، فلا يُنافي احتمالَ أن يكونَ النصبُ في جوابِ الأمر مِن قولِه: ﴿ٱبۡنِ لِي﴾، أو عَطفاً على ﴿ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ على حَدِّ: [الوافر]

شفاء الصدر

بـ(سِيري)، «**فنَستريحَا**»: الفاء: لِلسَّببية والعَطف، (نَستريحَا): فعل مضارعٌ منصوب بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً بعد الفاء، وعلامةُ نَصبه الفتحة الظاهرة، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديرُه: نحنُ، والألفُ لِلإطلاق، والفعلُ في تأويلِ مَصدر بـ(أنْ) المضمَرة معطوفٍ بِالفاء على مصدر مُتصيَّدٍ من الكلام السابق، والتَّقديرُ: (لِيَكُن منكِ يا ناقةُ سيرٌ واسِعٌ فاستِراحةٌ لنا).

والمعنى: يا ناقةُ سِيري سيراً سريعاً إلى سليمانَ وجِدِّي في ذلك؛ لأنه إنْ حَصل ذلك حَصلتِ الراحةُ لي ولَكِ.

والشاهد: في (نَستريحَا) حيث نُصِب بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً لِوُقوعه بعد فاءِ السَّببية جواباً للأمر.

---

(١) في غالبِ النُّسخ الخَطية: (فتصديق)، وهو تحريف.

(٢) عِبارةُ المصنِّف في «المغني» ـ وعنه يَنقُل المحشِّي كما صرَّح به آخِر المسألة ـ: (قَرأ غيرُ أبي عمرٍو). اهـ وهي أحسَنُ مما هنا؛ لأنَّ قوله: (بعض السبعة) يُوهم أنه قراءة الأقلِّ لا الأكثر.

(٣) زاد فيه: ويُقال له في غير القُرآن: العَطفُ على التَّوهُّم.

(٤) خالَف في هذا الموضع الشَّنواني الذي اعتَرض الإتيانَ بهذه الآية وقال: لا حجَّة فيها لِما ذكره في «المغني» ... ونَقل الوجهَين اللذَين هنا.

بنصبِ «أَطَّلِعَ»، والدعاءَ كقَولِه:

١٩ - رَبِّ وَفِّـقْـنِـي فَـلَا أَعْـدِلَ عَـنْ سَـنَـنِ الـسَّـاعِـيـنَ فـي خَـيْـرِ سَـنَـنْ

السُّجاعي

ولُـــبْـــسُ عَـــبَـــاءَةٍ وتَـــقَـــرَّ عَـــيْـــنِـــي

ونحوِ ذلك، فتأمَّل!

قوله: (من نَصب[1]) احتَرز بِه عن قِراءة الرفعِ، فليست مِما نحنُ فيه.

قوله: (ربِّ وَفقني . . . إلخ) أي: يا ربِّ وَفِّقني حتى لا أَميلَ عن طَريقةِ السَّاعِين في خيرِ طَريقة. و«السَّنَنُ» بفتح السين والنُّونِ في الموضِعَين[2].

شفاء الصدر

[١٩] - رَبِّ وفِّــقْــنِــي فَــلا أعــدِلَ عــن سَــنَــنِ الــسَّــاعِــيــنَ فــي خَــيْــرِ سَــنَــنْ

مِن الرَّمَل.

(التَّوفيق): خَلْق قُدرةِ الطاعة في العَبد [هذا قول الإمام الأشعري، وقال إمام الحرَمَين: هو خلقُ نفسِ الطاعة، ورُجح بكونِ القُدرة على الطاعة مُتحقِّقةً في كل مكلَّف]، و(العُدُولُ عن الشيء): المَيْلُ عنه والانصرافُ، و(السَّنَن): بفتحتَين وبضمَّتين وبضم ففتحٍ: الطَّريق [وأصلُه: نهجُه وجهتُه].

قولُه: «رَبِّ»: مُنادى حُذف منه حرفُ النداء منصوبٌ بفتحة مُقدرة على ما قبل ياءِ المتكلم المحذوفةِ لِلتخفيف، مَنع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركةِ المناسَبة، وياءُ المتكلم المحذوفة لِلتخفيف مُضاف إليه في محلِّ جر، [«وَفِّقني»]: (وَفِّق): فعلُ دعاءٍ مَبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، [وهو أمرٌ في الحقيقة وسُمِّيَ دُعاء تأدباً]، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديرُه: أنتَ، والنونُ للوقاية حرفٌ، والياءُ: مفعولُ (وَفِّق) مبني على السكون في محل نصبٍ، «فلا أعدلَ»: الفاء: لِلسَّببية والعطفِ حرفٌ، (لا): حرفُ نفي، (أعدلَ): فعل مضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً بعد الفاء، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرة، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنا، و(لا أعدلَ) مُؤولٌ بمصدرٍ مَعطوف بالفاء على مصدرٍ مَأخوذٍ من الفِعل السابق، والتقدير: (لِيَكُنْ منك تَوفيقٌ لي يا ربِّ فعَدمُ عُدولٍ مِنِّي)، «عن سَنَنِ»: جار ومجرور متعلق بـ(أعدلَ)، «الساعِينَ»: مضاف إليه مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوحِ ما بعدها نيابةً عن الكسرة؛ لأنه جمعُ مذكر سالم، والنونُ عِوضٌ عن التنوينِ في الاسم المفرَد، وفاعلُ (الساعِين) مُستتر جوازاً تقديره: هم يَعود إلى (أل) الواقعةِ على الأشخاص، وفي الحقيقة المضافُ إليه (أل) الموصولةُ، و(ساعِين) صِلة، «في خير»: جار ومجرور متعلِّق بـ(الساعِين)، «سَنَنْ»: مضاف إليه مجرور بكسرة مُقدرة على آخِره مَنع من ظهورها السكونُ العارضُ للشِّعر.

والمعنى: يا ربِّ اخلُق فيَّ قُدرةً على طاعتِك، فإذا حَصل منك ذلك تَفضُّلاً وإحساناً تَسبَّبَ عنه أني لا أمِيلُ ولا أنصرف عن طريقِ السَّالِكين في خيرِ طَريق.

والشاهد: في قولِه: (أعدلَ) حيث نُصب بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً بعد فاءِ السببية جَواباً للدعاء.

---

(١) كذا في جميع النُّسخ، والذي في نُسخ الشَّرح: (في قراءةٍ بعضِ السبعة بنصب . . . إلخ) كما هو ظاهِر.

(٢) ومَعناه: الطريق.

والاستِفهامَ، كقَولِه:

٢٠ ـ هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُوَ أَنْ تُقْضَى، فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ للجَسَدِ؟

السُّجاعي

والشاهِدُ: نَصبُ «فلا أَعْدِلَ» في جَوابِ الدُّعاء.

قوله: **(والاستفهامَ)** أي: سواءٌ كان بحرفٍ، نحوُ: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أو بِاسمٍ، نحوُ: «مَن يَدعُوني فأَستَجِيبَ لَه؟»[١].

قوله: **(هل تعرفونَ لُباناتي . . . إلخ)** «اللُّبانات» بِضم اللّام جمعُ: لُبانة، وهي الحاجَة.

والشاهِدُ في «فَأرجُوَ». و«يَرتدَّ» عطفٌ على «أَرجُوَ»[٢].

شفاء الصدر

[٢٠] ـ هل تَعرِفُون لُباناتِي فأَرجُوَ أن تُقضَى فيَرتَدَّ بعضُ الرُّوحِ لِلجسدِ؟

من البَسيط.

(اللُّبانات) بضمِّ اللام وتخفيفِ الباء الموحَّدة: جمعُ لُبانة كذلك، وهي: الحاجةُ، و(يَرتَد): يَرجع، والمراد بالروح كما قيل: الشِّفاء لا التي اشتَهر الخلافُ فيها، وإنما قال: بعضُ الروح؛ لأنَّ الارتِداد مُرتَّبٌ على الرجاء، وقد لا يَتحقَّقُ المَرجُوُّ.

قولُه: «هل»: حرفُ استِفهام مبني على السكون لا محلَّ له، **«تعرفُون»**: فعلٌ مضارع مرفوع بِثبوت النون، والواوُ: فاعل مبني على السكون في محل رفعٍ، **«لُباناتي»**: مفعولُه منصوب بفتحة [بل بكسرة؛ لأنه جمعُ مُؤنث سالم ونصبُه إنما يكونُ بِالكسرة] مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم، مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحلِّ بِحركة المناسَبة، وياءُ المتكلم: مُضافٌ إليه مبني على السكونِ في محلِّ جر، **«فأَرجُوَ»**: الفاء: لِلسببية والعطفِ، (أَرجوَ): فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً بعد الفاء، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرة، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنا، و(أَرجوَ) في تأويل مصدرٍ بـ(أنْ) المضمرة معطوفٍ بِالفاء على مصدر مُتصيَّدٍ مِن الكلام السابق، والتقدير: (هل يَحصُل معرفةٌ مِنكم لحاجاتي فرجاءٌ مِني لِقضائها؟)، **«أنْ»**: حرف مصدرِيٌّ ونصب [الصواب: حرفٌ مصدريٌّ ناصبٌ، أو حرفُ مَصدريَّة ونصبٍ]، **«تُقضَى»**: فعل مضارع مبني لِلمجهول منصوبٌ بفتحة مقدرة على الألف مَنع من ظهورها التعذرُ، ونائبُ الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي يَعودُ إلى (لُبانات)، ومَدخولُ (أنْ) المذكورةِ في تأويلِ مصدر بها مفعول (أرجُو)، والتقدير: (فأرجُوَ قَضاءَها)، **«فيَرتَدَّ»**: الفاء: حرفُ عطف [مُفيدٌ لِلسَّببية أيضاً]، (يَرتدَّ): فعل مضارع معطوفٌ على (أرجوَ)، وقيل: مَعطوف على (تُقضى) واستُظهِر، تأمل! مَنصوب بالفتحة الظاهرةِ، **«بعضُ»**: فاعلُ (يَرتدَّ) مرفوع بالضمة الظاهرة، **«الروحِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرةِ الظاهرة، **«لِلجَسد»**: جار ومجرور بالكسرة متعلق بـ(يرتدَّ).

---

(١) قِطعة من حديث النُّزول الذي أخرجه البخاري (١١٤٥) ومُسلم (١٧٧٢) من حديث أبي هُريرة ﷺ.

(٢) كذا قال شيخُ الإسلام في «الدُّرَر السَّنية» (٢/ ٨٩٣)، ويجوزُ أن يكون معطوفاً على «تُقضى».

والعَرْضَ، كقَولِه:

٢١ - يا ابْنَ الكِرَامِ ألَا تَدْنُو فتُبْصِرَ ما ... قَدْ حَدَّثُوكَ؛ فَما رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

السُّجاعي

قوله: (والعرضَ) مَأخوذٌ من قولِك: عَرَضَ فُلانٌ حاجتَه على فُلانٍ: إذا أظهَرها عليه وأبرَزَها عليه[1]، فيكونُ معناه الطلبَ على سَبِيل الرِّفق بِحَسَب مَعُونة المَقام. اهـ (ش).

قوله: (يا ابن الكرام ... إلخ) «حدَّثُوك» أي: حَدَّثوك به[2].

والشاهدُ في قولِه: «فتَبصِرَ» حيث نُصِب في جوابِ العَرْض، وهو «ألَا»، و«راءٍ» مُبتدأ خبرُه «كمَن سَمِعَا»، أي: كمَن سَمِعَه[3]، وألفُه لِلإطلاق، أي: ليس الرائِي المشاهِدُ كالشاهِد بِما حدَث مِن غيرِ رُؤية، ولا حاجَةَ لادِّعاء القَلبِ في البَيت، فتَأمَّل!

شفاء الصدر

والمعنى: هل تَعرِفُون حاجاتي التي أَرُوم قَضاءَها، فيَتسبَّب عن مَعرفتِكم رَجائي قضاءَها الذي يَعقبُه رجوعُ بعض الرُّوح لِلجسد، وبُرْءُ الجِسم من الأَسْقام، وإن لم يَبلُغْ في الشفاء حَدَّ التَّمام.

والشاهد: في قوله: (فأرجُوَ)؛ فإنه منصوب بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً بعد فاءِ السببية جواباً للاستِفهام.

[٢١] - يـا ابـنَ الـكِـرامِ ألا تَـدنُـو فـتُـبـصِـرَ مـا ... قـد حَـدَّثـوك فـمـا راءٍ كـمَـن سَـمِـعـا

من البَسيط. (الكِرام): جمعُ كَريم، و(تَدنو): من الدُّنُوِّ، وهو: القُرْب، و(الإبصارُ): الرُّؤية بالعَين.

قولُه: «يا ابنَ»: (يا): حرفُ نداء، (ابنَ): منادًى منصوب بالفتحةِ الظاهرة، **«الكرامِ»**: مضافٌ إليه مجرورٌ بالكسرة الظاهرة، **«ألَا»**: بفتحِ الهمزة وتخفيف اللام: أداةُ عَرْضٍ بِسكون الراء، وهو الطلبُ بِلِينٍ ورِفق، حرفٌ مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، **«تَدنُو»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو مَنع من ظهورها الثقل، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، **«فتُبصرَ»**: الفاء: لِلسببية والعطفِ، (تُبصرَ): فعل مضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً بعد الفاء، وعلامةُ نصبِه الفتحة الظاهرةُ، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، و(تُبصرَ) في تأويل مصدرٍ بـ(أنْ) المضمرة معطوفٍ بالفاء على مصدر مأخوذٍ من الكلام السابق، والتقديرُ: (ألَا يَحصُلُ منك دُنوٌّ فإبصارٌ)، **«ما»**: اسمٌ موصول مفعولُ (تُبصر) مبنيٌّ على السكون في محل نصب، **«قد»**: حرفُ تحقيق، **«حَدَّثوك»**: (حدَّث): فعل ماض مبني على فتح مُقدر على آخِره مَنع من ظهورِه اشتغالُ المحل بالضمِّ العارض لِمُناسبة الواو، والواوُ: فاعل مبني على السكون في محلِّ رفعٍ، والكاف: مَفعولُه مبني على الفتح في محلِّ نصب، والجملةُ صلةُ الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، والعائدُ محذوفٌ تقديره: حدَّثُوكَه، والأصل: (حدَّثُوك به)، حُذف الجار ثم الضميرُ، فلم يُحذَف إلا بعد نصبِه [أي:

(١) عبارة (ش): (وأبرزها لديه)، وهي أنسَب، ولا سيَّما مع تكرار (عليه) على الأول.

(٢) وقدَّره بعضُهم: حدَّثوكَه، وهو أولى من تقدير المحشِّي هنا؛ لأنَّ العائد المجرور لا يُحذف إلَّا بشروط لم تتحقَّق هَهنا، بخلاف العائد المنصوب.

(٣) تبع قولَ العيني: (والعائد محذوف تقديره: سمعه)، والصحيح أن العائد هو الفاعل ولا تقدير.

واشترطْتُ في الطَّلب أن يكونَ بالفعل احتِرازاً من نحو قَولِك: «نَزالِ فَنُكرِمَكَ» و«صَهْ فَنُحَدِّثَكَ» [بالنصبِ] في جَوابِ اسمِ الفعل؛ فإنه لا يَجوزُ؛ خِلافاً لِلكسائي في إجازةِ ذلك

السُّجاعي

قوله: (احترازاً . . . إلخ) خَرج به أيضاً الطَّلبُ بلفظِ الخَبر، نحوُ: «حَسْبُكَ الحَديث فيَنامُ الناسُ»، وعن[1] الطَّلب بالمصدَر، نحو: «سَعياً فنَزُورَكَ»، لكنْ قال المصنِّف في تَعليقه[2]: الحقُّ أنَّ المصدرَ الصَّريح إذا كان لِلطَّلب يَنصبُ[3] ما بعده، قال: ويَنبغي أن يُقيَّدَ الخلافُ باسمِ الفِعل خاصَّةً، ما لم يَظهَر نَقلٌ بِخلافه. اهـ (ش).

قوله: (خِلافاً للكسائي) اسمُه[4] عليُّ بن حمزةَ، ولُقِّب بذلك لأنَّ الناس كانُوا يُجالِسُون مُعاذَ بن مُسلِم الهَرَّاء[5] في الثِّياب الفاخِرة، وكان هو يُجالِسه في كِساءٍ، فقِيل له: الكِسائي؛

شفاء الصدر

لِيكون حذفُه قياسيًا، وفيه أن (حدَّث) يتعدَّى بنفسِه، فلا حاجةَ لِدعوى الحذف]، فتَدبَّر! «فما»: الفاء: لِلتعليل حرفٌ، (ما): نافيةٌ حجازية تَرفع الاسم وتَنصب الخبر [ويجوز أن تكونَ مُهملة، فما بعدها مبتدأٌ وخبر]، «راءٍ»: اسمها مرفوع بها، وعلامةُ رفعه ضمةٌ مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنَين، مَنع من ظهورها الثقلُ، وأصلُه: (رائِيٌ)، استُثقلت الضمة على الياء فحُذفت، فالتَقى ساكِنان: الياءُ والتنوين، فحُذفت الياء لِدفع التقاء الساكنَين، فصار: (راءٍ)، «كمَنْ»: الكاف: حرفُ تشبيه وجرٍّ، (مَن): اسم موصولٌ مبني على السكون في محل جرٍّ بالكاف، والجارُّ والمجرور متعلقٌ بمحذوف تقديره: كائناً خبرُ (ما) مَنصوب بالفتحة، «سَمِعَا»: فعل ماض مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (مَن)، والجملةُ صلةُ الموصول لا محلَّ لها، والألفُ لِلإطلاق.

والمعنى: أَطلُب منكَ يا ابنَ الكِرام أن تَقربَ مِنَّا حتى تُعايِنَ الأمرَ الذي حدَّثوك به؛ لأنَّ السامع بالخبرِ ليس كالمُعايِنِ المُشاهِد له، فالتَّشبيهُ مَقلوب [أي: لأن العادةَ نفيُ مُشابهة الأدنى للأعلى، كقولهم: (ليس الخبرُ كالمُعايِنةِ)، أي: هو دُونها وليس مثلَها، وكذلك إذا قلتَ: (ما زيدٌ كعمرو)، أي: بل هو أقلُّ منه منزلةً، وقد ذكَر أربابُ المعاني أن الأصلَ في نحو الكاف دخُولُها على المُشبَّه به، وعلَّل بعضُهم ذلك بأن المُشبَّه مُخبَر عنه بِلُحوق غيرِه، مَحكومٌ عليه، فلو دَخَلت الكافُ عليه لامتَنع الإخبارُ عنه، فإذا اعتُبر هذا مع علُوِّ منزلة المُشبَّه به في الصفة المقصودةِ وكونِه أولى بأن يُلحَقَ به غيرُه أنتج ما ذكَرناه].

والشاهد: في قولِه: (تُبصرَ)، حيث نُصب بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً؛ لِوُقوعه بعد فاءِ السببية في جَواب العَرض.

---

(١) كذا في (ش)، فإما أنه على توهُّم التعبير باحترز فيما مضى، وإما على عطفِهِ على كلام المصنف، أي: احترازاً من نحو . . . وعن الطلب بالمصدر . . . إلخ.

(٢) عبارةُ (ش): (في التعليقة). وفي تَرجمة المصنِّف في «بُغية الوعاة» (٢/ ٦٨): وله تَعليق على ألفيَّة ابن مالك.

(٣) ضُبط في نُسخةٍ مَخطوطة بالبناء لِلمفعول أي: يُنصَبُ، وهو مُحتمَل.

(٤) كان يَنبغي تعليقُ هذه الفائدة عند أول ذِكر له، وذلك عند الكلامِ على رافع الفِعل المضارع.

(٥) هو مِن نُحاة الكوفة المتقدِّمين، وإليه يُنسَب وَضعُ عِلم الصَّرف.

مُطلَقاً، ولابنِ جِني وابنِ عُصفُور في إجازتِه بعد «نَزَالِ» و«دَرَاكِ» ونحوِهما مِما فِيه لفظُ الفِعل، دُون «صَهْ» و«مَهْ» ونحوِهما مما فيه معنَى الفعل دُون حُروفِه، وقد صَرَّحْتُ بهذه المسألةِ في المقدِّمة في بابِ اسمِ الفعل.

المسألةُ الرابعة: بعد واوِ المَعيَّة، إذا كانتْ مَسبوقةً بما قَدَّمْنا ذِكرَه، مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا

السُّجاعي

ماتَ بالريِّ سنةَ تسعٍ وثمانين ومائةٍ، وقِيل: سنةَ اثنتَين وثمانينَ، وقِيل: سنةَ اثنتَين وتِسعين. ذكَره في «المزهِر»[(١)].

قوله: (ابنِ جني) هو أبو الفَتح عُثمانُ بن جِني الموصِلي النَّحويُّ، قَرأ على أبي عليٍّ الفارسيِّ، وكان أبوه جِني مملوكاً روميًّا لِسُليمانَ بن فَهدٍ الأَزْدِي، وُلِد بالموصِل قبل الثَّلاثين والثَّلاثمائة، ووَفاتُه في صفرَ سنةَ اثنتَين وتِسعينَ وثِلاثِمائة.

قال ابنُ خَلِّكان: و«جِني» بكسر الجيم[(٢)] وتَشديدِ النُّون بعدها ياءٌ، وقال الدَّماميني: بإسكانِ الياء، وليس مَنسوباً، وإنما هو مُعرَّب. اهـ (ش).

قال السُّيوطيُّ في «المزهِر»: وكان هو ـ أي: ابنُ جِني ـ وشَيخُه أبو علي الفارسيُّ مُعتَزِلِيَّين[(٣)].

قوله: (مما فيه لفظُ الفِعل) «مِن» بَيانِيَّة لكنْ على حذفِ مُضاف، أي: مِن بَقِيَّة ما فيه لَفظُ الفِعل، ومِثلُه قولُه: مِمَّا فيه معنى الفِعل دُون حُرُوفه. اهـ (ش).

قوله: (بعد واو المَعيَّةِ إذا كانت مَسبوقةً بِما قَدَّمنا ذِكرَه) قال أبو حيانَ: ولا أَحفظُه جاء بعد الواو في الدُّعاء، ولا العَرض، ولا التَّحضيضِ، ولا الرَّجاء، ولا يَنبغي أن يُقدَمَ على ذلك إلَّا بِسَماع. اهـ[(٤)]

والمَعِيَّة هنا مَعيَّةُ فِعلَين، بِخلاف النَّصب بعد واو المعيَّة، فإنها معيَّةُ اسمٍ كما في «الهَمع».

قوله: (﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ﴾) قال في «شرح الشُّذور»: المعنى أَنَّكم تُجاهِدُون ولا تَصبِرون، وتَطمَعون أن تَدخلُوا الجنةَ، وإنما يَنبَغي لَكم الطمعُ في ذلك إذا اجتَمع مع جِهادِكم الصبرُ

(١) (٢/ ٣٨٠) و(٢/ ٣٩٣) وفيه قول رابعٌ وهو: سنة ثلاث وثمانين.

(٢) أي: التي بين الجيمِ والكاف، وهي الكافُ العَجَمية.

(٣) «المزهِر» (١/ ١٤).

(٤) نقَله الشنواني، وهو في «الارتِشاف» (٤/ ١٦٨٠).

نُكَذِّبَ بِآيَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] في قراءةِ حمزةَ وابنِ عامِر وحَفصٍ، وقال الشاعرُ:

٢٢ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ؟

السُّجاعي

على ما يُصِيبُكم فيه، فيَعلَمُ الله حينئذٍ ذلك واقعاً منكم، والتَّقديرُ: بل حَسِبتُم[1] أن تَدخلُوا الجنةَ وحالتُكم هذه الحالةُ. اهـ[2]

فالمنفيُّ حينئذٍ عِلمُ الله بِوُقوعِ الصبر مُصاحِباً للجهاد، ونفيُ عِلم الله تعالى بهذا المعنى صَحيحٌ؛ لأنَّ عِلْمَ غيرِ الواقع واقِعاً جهلٌ تعالى الله عنه.

قوله: (ألم أكُ جارَكم ... إلخ) محلُّ الشاهدِ «يكونَ»، حيث نُصِب بِتَقدير «أنْ»؛ لِوُقوع الفعل بعد واوِ المصاحَبة الواقِعةِ بعد الاستفهام، و«المودَّة»: المَحبَّة، و«الإخاء» بكسر الهمزة: مَصدرُ آخاهُ بالمد بِمعنى الأُخُوَّة والصَّداقة.

شفاء الصدر

[٢٢] ـ أَلم أَكُ جارَكم ويَكونَ بَيني وبَينكُمُ المودَّةُ والإخاءُ؟

من الوافِر [وقائلُه الحُطيئة].

(الجارُ) يُطلَق كما في «المصباح» على مَعانٍ مِنها المُجاوِر في السَّكن، والشَّريك في العَقار، والناصِر، والحَليف، و(المودَّة): المحبَّة، و(الإخاء) بكسر الهمزة والمدِّ: مصدرُ آخاهُ بالمد: إذا اتَّخذه أخاه.

قولُه: «ألَم»: الهمزة للاستفهام التَّقريري، وهو حملُ المخاطَب على الإقرار بالحُكم الذي يَعرِفه من إثباتٍ كـ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]، والبيتِ، أو نفيٍ نحوُ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦]، (لم): حرفُ نَفيٍ وجزم وقلبٍ مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له، «أكُ»: فعلٌ مضارع مُتصرف من (كان) الناقِصة يَرفَع الاسم ويَنصب الخبر، مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمِه السكون على النونِ المحذوفة لِلتخفيفِ، واسمُه مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «جارَكُم»: خبر (أكُ) منصوب بالفتحة الظاهرة، ومضافٌ إليه مبني على الضم في محل جر، والميمُ: علامةُ الجمع حرفٌ، وأصلُ (أكُ) قبلَ دخول الجازم: (أكُونُ) بالرفع، حُذِفت الضمة للجازم، فالتَقى ساكنان، فحُذفت الواو لِدَفع التقائهما، ثم حُذفت النون تخفيفاً، والحَذفان الأوَّلان واجِبان، والثالثُ جائزٌ، «ويَكونَ»: الواو لِلمَعية والعَطف، (يكونَ): فعل مضارع مُتصرف من (كان) الناقصة يَرفع الاسم ويَنصب الخبر، منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرةً وُجوباً بعد الواو، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرة، «بَيني»: ظرفُ مكان منصوبٌ بفتحة مُقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم، مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة مُتعلقٌ بمحذوف خبر (يكونَ) مقدَّم، والتقدير: حاصِلَتَين [كذا في الأصل، والقياس: حاصِلَين؛ لأن التغليبَ لِلمذكَّر]، والياء: مضافٌ إليه مبنيٌّ على السكون في محل جرٍّ، «وبَينَكم»: الواو: حرفُ عطف، (بينَ):

---

(١) كذا في الأصل، والذي في «شرح الشُّذور»: بل أحسبتُم.

(٢) «شرح الشُّذور» (ص٥٣٤-٥٣٥).

وقال آخَر:

٢٣ - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمُ

السُّجاعي

قوله: (لا تنهَ عن خُلُق . . . إلخ) «الخُلُق» بضم اللّام[1]: مَلَكةٌ يَصدُر بها الأفعالُ عن النَّفسِ بِسُهولة مِن غير تَقدُّم فِكر ولا رَوِيَّة، و«عارٌ» خبرُ محذوفٍ، أي: ذلك عارٌ عليك، و«عَظيم» صِفتُه، و«إذا فَعلتَ» مُعترِض بينهما، والعارُ: ما يَلزم منه عَيبٌ أو سَبٌّ.

شفاء الصدر

معطوفٌ على (بَينَ) الأولِ منصوب بالفتحة الظاهِرة، والكاف: مضافٌ إليه مبني على الضم في محل جر، والميمُ: علامةُ الجمع حرفٌ، «المودَّةُ»: اسمُ (يكونَ) مؤخَّر مرفوع بالضمة الظاهرة، «والإخاءُ»: الواو: حرفُ عطفٍ، (الإخاءُ): معطوفٌ على (المودَّة) مَرفوع بالضمة الظاهرة، ومَدخولُ (أنْ) المضمَرة في تأويل مصدرٍ بها مَعطوفٍ بالواو على مصدر مَأخوذٍ من الكلام السابق، والتقدير: (ألم يَحصُل كَوني جاراً لكم وكَونُ المودَّة والإخاءِ بَينَنا؟).

والمعنى: ألم يَثبُتْ كَوني جاراً لكم، وكونُ المحبَّةِ والأُخُوَّة بَيني وبينكم؟ أي: أَقِرُّوا أيُّها المخاطَبون بما تَعهَدُونه من إثباتٍ أو نَفي.

والشاهد: في قولِه: (يَكونَ) حيث نُصب بـ(أنْ) مُضمرةً وجوباً بعد واوِ المعيَّة، لِوقوعه بعد الاستِفهام. هذا، وفي نصبِ المضارع بعد الاستِفهام التقريريِّ كلامٌ، فليُراجَع! [وحاصلُه: أنَّ الاستِفهام التَّقريريَّ يَتضمَّن ثُبوتَ الفعل، فلا يُنصَب جوابُه؛ لِعَدم تَمحُّضِ النفيِ، وما وَرَد منه منصوباً فلِمُراعاة صُورة النفي وإن كان تالياً تقريراً، أو لأنه جوابُ الاستِفهام].

[٢٣] - لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتَأتِيَ مِثلَه عارٌ عليكَ إذا فَعلتَ عَظيمُ

من الكامِل [وهو لأبي الأسوَد الدُّؤَلي].

(النهيُ): طلبُ الكفِّ عن الشيء، و(الخُلُق) بضمَّتين: السَّجِيَّة كما في «المصباح»، وقال الإمامُ الرازي: هو مَلَكة تَصدر بها الأفعالُ من النفس بِسُهولة من غير تقدُّمِ فِكر ولا رَوِيَّة [في الأصل: رؤية]، و(الإتيانُ): الفِعل، و(العار): ما يَلزم منه مَسَبَّة.

قولُه: «لا تنهَ»: (لا): ناهيةٌ، حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب، (تنهَ): فعل مضارع مجزومٌ بـ(لا) وعلامةُ جزمِه حذفُ الألفِ، والفتحةُ قبلها دليلٌ عليها، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، «عن خُلقٍ»: جار ومجرور مُتعلقٌ بـ(تنهَ)، «وتأتِيَ»: الواو: واوُ المعية والعطف، (تأتيَ): فعل مضارعٌ منصوب بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً بعد الواو، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، «مِثلَه»: مفعولُ (تأتي) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، ومضافٌ إليه مبني على الضم في محل جرٍّ، ومدخولُ (أنْ) المضمَرة في تأويلِ مصدر بها معطوفٍ بالواو على مصدرٍ مأخوذٍ من الكلام السابِق، والتقديرُ: (لا يَحصل منك نهيٌ عن خُلُق وإتيانُه)، «عارٌ»: خبر مبتدأ محذوفٍ تقديره: (ذلك عارٌ) مرفوعٌ بالضمة، والجملةُ في قُوَّة التعليل لِما قبلها،

---

(١) أي: وضمِّ الخاء، ويَجوز تسكينُ اللام أيضاً. ويَحتملُهما البيت.

وتقولُ: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبُ اللَّبَنَ»، فتَنصبُ «تَشرَب» إن قَصَدتَ النَّهيَ عن الجمع بَينهما، وتَجزِمُ إن قصَدتَ النهيَ عن كل واحدٍ مِنهما، أي: لا تَأكُلِ السمك

السُّجاعي

والشاهدُ في قوله: «وتأتِيَ».

قوله: (إن قصدتَ النهيَ عن الجمعِ بينهما) وقد ذَكر الأطباءُ[1] أنَّ الجمعَ بين اللَّبَن والسَّمك يُوَلِّد أمراضاً رَديئةً مُزمِنة سَريعاً، مثل: الجُذام، والبَرَص، والفالِج[2]، والقُولَنج[3].

قوله: (إن قَصدتَ النَّهيَ عن كلِّ واحدٍ منهما) اعتَرَضه الدمامينيُّ بأنه لا مُوجِبَ لِتَعيُّنِ أن يكونَ النهيُ عن كلِّ واحد مِنهما على كلِّ حالٍ، ولا مانعَ أن يكونَ المرادُ النهيَ عن الجمعِ بَينهما.

وأجاب الشُّمنِّي[4]: بِأنَّ معنى قَولهم: والنَّهي عن كلِّ واحد منهما، أي: ظاهراً، فلا يُنافي ذلك احتِمالُ النهيِ عن الجَمع بينهما[5].

شفاء الصدر

«عليكَ»: جار ومجرور متعلق بمحذوفٍ صفة أُولى لِـ(عار)، **«إذا»**: ظرفٌ لِلزمان المستقبل مُضمَّن معنى الشرط مبنيٌّ على السكون في محل نصب بِالشَّرط أو الجوابِ، **«فعلتَ»**: فعل ماض مبني على فتحٍ مُقدر على آخره مَنع من ظُهوره السكون العارض كراهةَ تَوالي أربعِ مُتحركات فيما هو كالكلمة الواحدةِ لا محلَّ له من الإعراب، وتاءُ المخاطَب: فاعلٌ مبني على الفتح في محل رفع، والجملةُ من الفعل والفاعِل شرطُ (إذا)، وجوابُها محذوف تقديرُه: (فذلك عارٌ عليك)، **«عظيمٌ»**: صفةٌ ثانية لـ(عارٌ) مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، وجملةُ (إذا فعلتَ) مُعترِضةٌ بين الصفة والموصوف.

والمعنى: لا تَطلُب من غيرِك الكفَّ عن أمرٍ قَبيح، وتَفعل مِثلَه؛ لأنَّ ذلك عارٌ عليك عظيمٌ إذا فَعلتَه.

والشاهد: في قولِه: (وتَأتِيَ) حيث نُصب بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً بعد واوِ المعيَّة بعد النهي.

---

(١) فيه إشارةٌ إلى أن القولَ السابق ليس مِن وضع النحاةِ كما يذكُر بعض المُعاصِرين، وإنما هو منقولٌ عن الأطبَّاء القُدامى، ووجهُه أن كِلَيهما بارد رطبٌ على الجسم، واجتماعُ رَطبين باردَين مما يُؤذي الجسم، وأنَّ كِلَيهما مما يُفسِد الأسنان، وقد ذَكر الجاحظ أن أهل الزُّط (مِن الهند) يَجمعون بين السَّمك واللبن، ولا يُؤثر فيهم، كما تَجمَع العربُ بين التَّمر واللبن، فظهر أن مردَّ ذلك إلى اختلاف الأُمَم. أفاده بعضُ الفُضلاء.

(٢) ذكَر ابن أبي أُصيبعة في «عُيون الأنباء في طبقات الأطباء» (ص٢٥٣) أنَّ إصابةَ الجاحظ بِالفالج كانت بِسبب جَمعِه بين السَّمك واللبن، مع أنَّ ابن ماسويه نَهاه عن ذلك في ذلك اليوم حين اجتَمعا. وهذا غريبٌ.

(٣) بضمِّ القاف وفتحِ اللامِ، وهو وَجَعٌ في المِعَى المُسمَّى القُولون يَعسُر معه خُروجُ ما يَخرُج بِالطَّبع، وهو فارسيٌّ مُعرَّب؛ لأنَّ القاف والجيمَ لا تَجتمِعان في كلمةٍ واحدة عربيَّة. وبِالقُولُون سُمي المرضُ في زَمانِنا.

(٤) هو أحمد بن مُحمد الشُّمني، أبو العباس، تَقيُّ الدين، مُحدِّث مُفسر نَحوي، وُلد بالإسكندرية، وتعلَّم ومات في القاهرة، وقد لازَمه السيُوطي وقرأ عليه، وأثنى عليه كثيراً في ترجمتِه. مِن كُتبه «شَرح المغني لابن هشام» و«مُزيل الخفا عن ألفاظِ الشِّفا»، و«كمالُ الدِّراية في شرح النقاية» في فقه الحَنفية. تُوفي سنة (٨٧٢هـ).

(٥) نقل الاعتراضَ وجوابَه الشنواني. وانظُر: «المُنصف من الكلام» (٢/ ١٧٥).

ولا تَشْرَبِ اللبنَ، وتَرفعُ إنْ نهيتَ عن الأول وأَبَحْتَ الثانيَ، أي: لا تَأكلِ السَّمكَ ولكَ شُرْبُ اللَّبن.

السُّجاعي

قوله: (ولَك شُرب اللَّبنِ) كذا في «شَرح التسهيل» لابنِ مالِك[1]، وقال ابنُه بَدرُ الدِّين: إنَّ معنى الرفع كمَعنى النصبِ[2]، ولَكنَّه بِتقديرِ: وأنتَ تَشربُ اللَّبنَ[3]، فكأنه قَدَّر الواوَ لِلحال، لا لِلعَطف ولا لِلاستِئناف. اهـ (ش).

---

(١) «شرح التسهيل» (٤/ ٣٦).

(٢) لم يَقُل ذلك، وإنما قال: قال ابُن السَّراج: الواوُ تَنصب ما بعدها . . . وإنَّما تكونُ كذلك إذا لم تُرِدِ الاشتراكَ بين الفِعل والفِعل، وأردتَ عطفَ الفِعل على مَصدرِ الفِعل الذي قبلها، كما كان في الفاء، وأضمَرتَ (أنْ)، وتكونُ الواوُ في هذا بِمَعنى «مع» فقط. ولا بُدَّ مع هذا الذي ذكَره مِن رِعاية ألا يكونَ الفِعل بعد الواو مبنيًّا على مُبتدأ محذوف، لأنه متَى كان كذلك وجب رَفعُه، ومِن ثَمَّ جاز فيما بعد الواو في نَحو: «لا تَأكُلِ السمكَ وتَشرب اللَّبن» ثلاثةُ أوجُه:

الجزمُ: على التَّشريك بين الفِعلَين في النَّهي.

والنَّصبُ: على النَّهي عن الجَمع.

والرَّفعُ: على ذلك المَعنى . . . إلخ كلامِه. قال الشيخ زكريًّا (٢/ ٨٩٨): قولُه: «والرَّفعُ على ذلك المَعنى» أي: وهو بناءُ الفعل بعد الواو على مُبتدأ محذوف، . . وتوهم ابنُ هشام أن قول الشارح: «ذلك المعنى» مُشارٌ به إلى معنى النصب . . ومَنشأ توهُّمه غفلتُه عن أن ذلك يُشار به للبَعيد لا لِلقريب. اهـ باختصار.

(٣) «شرح ابن الناظم» (ص٤٨٦).

[جوازمُ المضارع]

ص - فَإِنْ سَقَطَتِ الفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وقُصِدَ الجزَاءُ جُزِمَ، نَحوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾، وشَرْطُ الجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ «إِنْ لَا» مَحَلَّهُ، نَحْوُ: «لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ»، بِخِلَافِ «يَأْكُلْكَ».

وَيُجْزَمُ أَيْضاً بِـ«لَمْ»، نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، و«لَمَّا» نَحوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾، وبِاللَّامِ و«لَا» الطَّلَبِيَّتَيْنِ، نَحوُ: ﴿لِيُنفِقْ﴾، ﴿لِيَقْضِ﴾، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾.

ويَجْزِمُ فِعْلَيْنِ: «إِنْ، وإِذْمَا، وأَيٌّ، وأَيْنَ، وأَنَّى، وأَيَّانَ، ومَتَى، ومَهْمَا، ومَنْ، ومَا، وحَيْثُمَا»، نَحوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

وَيُسَمَّى الأَوَّلُ شَرْطاً، والثَّانِي جَوَاباً وجَزَاءً. وإِذا لَمْ يَصْلُحِ الجَوابُ لِمُبَاشَرَةِ الأَدَاةِ قُرِنَ بِالفَاءِ، نَحوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، أَوْ بِـ«إِذَا» الفُجائِيَّةِ، نَحوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

السُّجاعي

[الجوازِم]

قوله: (فإنْ سَقطتِ الفاءُ) أي: لم تُوجَد، والسُّقوطُ بهذا المعنى لا يَستَدعِي سَبْقَ وُجود[1].

قوله: (بعد الطَّلب) أي: ولو بِلَفظ الخبرِ، أي: الطلبِ بِأنواعه السابِقة.

قال بعضُ المحقِّقين[2]: ويَنبغي أن يُستَثنى منه «لو» التي لِلتَّمني في قولِه تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، ووَجهُه أنَّ إشرابَها معنى التَّمني طارِئٌ عليها، فَلِذلك لم يُسمَعِ الجزمُ بعدها. اهـ

قوله: (أو بـ«إذا» الفُجائيَّة) صرَّح المصنِّف في «المغني» بأنَّ «إذا» الفُجائية قد تَنُوبُ عن الفاء، يعني: وهي حينئذٍ لا تُجامِعها، وإنَّما تُجامِعها إذا كانت مُقوِّيةً ومُؤكِّدة لها لا نائبةً عنها، فلا تَنافِيَ بين قَولِ مَن قال: إنها تُجامِعها، وقولِ مَن نفى ذلك. تأمَّل!

---

(١) أفاده (ش).

(٢) عبارةُ (ش): وفي تعليقِ ابن هشام: قال السفاقسي في إعرابه، وأظنُّه مِن كلام أبي حيَّان . . . إلخ كلامه. قلتُ (نسيم): هو كذلك، فقد ذكر المسألةَ بالتفصيل في «البَحر المحيط» (٢/ ٩٢-٩٣).

ش ـ لَمَّا انقَضى الكلامُ على ما يَنصِبُ الفعلَ المضارع، شَرَعْتُ في الكلام على ما يَجزمُه؛ والجازمُ ضَرْبان: جازمٌ لِفعلٍ واحد، وجازمٌ لِفعلَين.

[١ـ ما يجزم فِعلاً واحداً]

فالجازمُ لِفعلٍ واحدٍ خمسةُ أمورٍ:

أحدُها: الطَّلَبُ، وذلك أنَّه إذا تَقدَّم لَنا لفظٌ دالٌّ على أمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ، أو غيرِ ذلك من أنواع الطَّلب، وجاء بَعده فعلٌ مُضارع مُجرَّد من الفاء وقُصِدَ به الجزاءُ؛ فإنه يكونُ مجزوماً بِذلك الطلبِ؛ لِما فيه من مَعنَى الشرط، ونَعنِي بِقصد الجزاء أنك تُقدِّرُه مُسَبَّباً عن ذلك المتقدِّم، كما أنَّ جزاءَ الشرط مُسَبَّبٌ عن فِعل الشَّرط، وذلك كقَولِه تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، تَقدَّم الطَّلَبُ وهو ﴿تَعَالَوْا﴾، وتأخَّر المضارع المجردُ مِن الفاء وهو ﴿أَتْلُ﴾ وقُصِدَ به الجزاءُ؛ إذ المعنى: تعالَوْا فإن تَأْتُوني أَتْلُ عليكم؛ فالتِّلَاوةُ عليهم مُسَبَّبةٌ عن مَجيئِهم، فَلِذلك جُزِم، وعلامةُ جزمِه حَذفُ آخِره ـ وهو الواو ـ وقولِ الشاعرِ:

السُّجاعي

قوله: (جازمٌ لفعل واحد) أي: استِقلالاً، فلا يُنافي جَزمَه لأكثرَ بِالتبعيَّة في عطفِ نحوِ: «لا تَشتُمْ زيداً وتَضربْ بكراً وتخاصِمْ عمراً».

قوله: (وجازمٌ لِفعلَين) أي: غالباً، فلا يُنافي ما صرَّح به كثيرٌ مِن النُّحاة مِن أنَّ الشرط الواقعَ حالاً لا يَحتاج إلى الجزاء، نحو: «زيدٌ وإنْ كثُر مالُه بَخيلٌ». أفادَه الشَّنواني.

قوله: (من أنواعِ الطَّلب) خَرج به النفيُ، فلا يَجوزُ الجزمُ في جَوابه.

قوله: (فإنه يكون مجزوماً بِذلك الطَّلب) مَذهبُ الجمهور: أنه مَجزومٌ بِشرطٍ مُقدَّر بعد الطَّلب مَدلولٍ عليه بذلك الطَّلَبِ، وقِيل غير ذلك.

قوله: (مِن معنَى الشَّرط) أي: لِما تَضمَّنه مِن معنَى «إنْ» الشرطيَّة كما في «المغني»[1].

قوله: (إذ المعنى: تعالَوا فإن تأتُوا أتلُ ... إلخ) قال المصنِّف في «شَرح الشُّذور»: ولا يَجوز أن يُقدِّر «فإن تَتَعالَوا»؛ لأنَّ «تَعالَ» فعلٌ جامدٌ لا مضارعَ له ولا ماضيَ، حتى تَوهَّم بعضُهم أنه اسمُ فِعلٍ[2].

---

(١) (ص٢٩٨).

(٢) «شرح الشُّذور» (ص٥٨٤).

٢٤ - قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

السُّجاعي

قوله: (قِفا نَبك . . . إلخ) هذا صدرُ بيت لامرئ القيس، عَجُزُه: [الطويل]

بِسِقْطِ اللِّوى بَينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

شفاء الصدر

شَواهد الجَوازم

[٢٤]- قِفَا نَبكِ مِن ذِكرَى حَبِيبٍ ومَنزلِ بِسِقطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فحَوملِ

من الطَّويل [لامرئ القَيس الكِندي كما سيأتي].

(قِفا): أمرٌ من وَقَف يَقِف وَقْفاً ووُقُوفاً: سَكَن، و(نَبكِ): مضارعُ بَكى بُكاً يُمَدُّ ويُقصر، فالبكاءُ بالمد الصوتُ، وبالقصر الدُّمُوع وخروجُها كما في «المُختار»، و(ذِكرى): بكسر الذال وفتح الراء آخرُه ألفٌ مَقصورة بمعنى تَذكُّر، و(السِّقْط): بِتثليث السين وتسكينِ القاف: طَرفُ الرمل الدَّقيقُ، و(اللِّوى) بكسر اللام والقصرِ: الرَّملُ المُعوجُّ المُلتَوِي، وفَسَّر في «المختار» سِقطَ الرمل ولِوَى الرمل بمنقطَع الرَّمل، وفي «شرح شواهد الرضي»: السِّقط ما تَساقَط من الرَّمل، واللِّوى: ما التَوى من الرَّمل، وسِقطُ اللِّوى: حيث يَسترِقُّ [بالراء أو بالدال] الرملُ [أي: حيث يَذهب مُعظمُه ويَبقى شيءٌ مِن لِينه قبل أن ينقطعَ]، فيخرجُ منه إلى الجَدَد [بالتحريك، وهو: وجهُ الأرض وما استَوى منها وأصحرَ]، وإنما وَصف المنزلَ بذلك لأنَّهم كانوا لا يَنزلُون إلَّا في صَلابةٍ مِن الأرض لِتكونَ أثبتَ لأوتادِ الأبنيةِ والخِيام، وأمكَنَ لِحَفر النُّؤيِّ [على فُعُول، جمعُ نُؤْيٍ وهي الحُفرة تُحفَر حول الخِباء لئلَّا يَدخُلَه ماءُ المطر]، وإنما يكون ذلك حيث يَنقطِع الرملُ ويَرِقُّ. اهـ، فتدبَّر.

و(الدَّخولُ) بِوزن رَسُول: موضعٌ، و(حَومَل) وِزان (جَعفر): موضِعٌ آخَرُ.

وهذا البيت أولُ مُعلَّقةِ امرئ القيس. قيل: راهَقَ ولم يَقُلْ شِعراً، فقال أبوه: هذا ليس ابني؛ إذ لو كان كذلك لَقال شِعراً، ثم قال لاثنَين مِن خاصَّته: خُذَاه واذهَبا به إلى مكانٍ كذا فاذبَحاه، وائتِياني بِدمه، فمَضَيَا به حتى وَصَلَا إلى المحلِّ المُعيَّن، فشَرعا لِيَذْبحاه فبَكى، وقال البيتَ إلى آخِر القَصيدة، فرَجعَا به إلى أبِيه، وقالَا: هذا أشعَرُ مَن على وَجه الأرض، قد وَقَف واستَوْقَف، وبَكى واسْتَبْكى، ونَعى الحبيبَ والمنزِلَ في نِصف بيتٍ، فقامَ إليه واعتَنَقه وقبَّله، وقال: أنتَ ابني حقًّا. هذا، ومع كونِه أتى بما ذُكر في نِصف بيتٍ عذبِ اللَّفظ سَهْلِ السَّبْك، لم يَتَّفِق له في ذلك [لعلَّه: ذلك في] النِّصف الثاني، بل أتى فيه بِمَعانٍ قَليلةٍ في ألفاظٍ غَريبة.

قولُه: «قِفَا»: فعلُ أمر مبنيٌّ على حذفِ النون، والألفُ: فاعلٌ مبني على السكون في محلِّ رفع، فهو خِطابٌ لِصاحبَيه، وأصلُه: (اِوْقِفَا) حُذِفت الواو حملاً على حذفِها في المضارع، وحُذِفَتْ فيه لوقوعها بين عَدُوَّتَيها، وحُذفت الهمزة استِغناءً عنها، [الصحيحُ أن أصلَه: يَوْقِفان، فحُذفت النونُ لِلبناء، والواو لِما ذكر، والياءُ للاستغناء عنها، ولم يُؤتَ بالهمزة أصلاً لِعدم الحاجة]، «نَبكِ»: فعل مضارع مجزومٌ لِعدم وُجود الفاء فيه، وقَصدِ الجزاء وتَقدُّمِ الطلب، والجازمُ عند الجمهور شرطٌ مُقدَّر، وقيل: لَفظُ الطَّلب، وقيل: لامٌ

وتقولُ: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ»، و«هَلْ تَأْتِينِي أُحَدِّثْكَ؟»، و«لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ».

ولو كان المتقدم نَفياً أو خبراً مُثْبَتاً لم يُجزَم الفعلُ بعدَه؛ فالأولُ نحوُ: «ما تَأْتِينا تُحَدِّثُنا» بِرفع «تُحدثنا» وجوباً، ولا يَجُوز لك جَزمُه، وقد غَلطَ في ذلك صاحبُ

السُّجاعي

محلُّ الشاهد في قولِه: «قِفا نبكِ»، والألفُ فيه يَحتمِل أن تكونَ لِلتَّثنية حقيقةً، بأنْ يكونَ خاطَبَ رَفِيقَين له، أو خطابٌ لِلواحد وثَنَّى لأنَّ العرب تُخاطِب الواحدَ مُخاطبةَ الاثنين، والعِلَّةُ في هذا أنَّ أَقَلَّ أعوانِ الرَّجُل في إبِله ومالِه اثنانِ، فجَرى كلامُ الرجل على ما أَلِف مِن صاحِبَيه، ويَحتمل أن تكون بدلاً مِن نُون التوكيد إجراءً لِلوصل مُجرَى الوقف، فعلى أنه مُثنًّى يكون مبنيًّا على حذف النُّون، والألفُ فاعل، وعلى أنها بدلٌ من النُّون يَكون مبنيًّا على الفتح لاتِّصاله بنونِ التوكيد المنقَلِبة ألفاً.

و«ذِكرَى» بِكسر الذال وفتحِ الراء آخِرُه ألفٌ مَقصورة، أي: مِن أجلِ تَذكُّر، وقولُه: «بِسِقْط» صفةٌ لـ«مَنزِل»، أو مُتعلِّق بِقوله: «قِفَا»، وهو بتثليثِ السين: مُنقطَع الرَّمْل حيث يَستَدِقُّ طَرَفُه، و«اللِّوى» بكسر اللام والقَصر: حيث يَلتَوي الرملُ، و«الدَّخول» بفتح الدال المهمَلة بِوَزن «رَسُول»: اسمُ موضع، و«حَوْمل» بفتح الحاء المهملة والميمِ وإسكان الواو بينهما: موضعٌ آخَرُ.

والمعنى: قِفَا وأَعِيناني، أو قِفْ وأَعِنِّي على البُكاء لأجلِ تَذكُّري حبِيباً فارَقْتُه ومنزلاً خرجتُ منه بِمُنقطِع الرَّمل الملتَوِي بين هذَين الموضِعَين.

شفاء الصدر

مُقدَّرة، وعلامةُ جزمه حذفُ الياء، والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: نحنُ، «مِن»: حرفُ جر وتعليل مبني على السكون لا محلَّ له، «ذِكرَى»: مجرورٌ بـ(مِن) وعلامةُ جره كسرة مقدرةٌ على الألف لِلتعذُّر، والجارُّ والمجرور متعلِّق بـ(نَبكِ)، «حَبيبِ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «ومَنزِلِ»: الواو: حرفُ عطف، (مَنزِلِ): معطوفٌ على (حَبيبِ) مجرورٌ بالكسرة الظاهرة، «بِسقطِ»: جار ومجرور مُتعلق بـ(قِفَا)، أو بمحذوف صِفة (مَنزِلِ)، ويَحتمل غير ذلك، والباءُ بمعنى (عِند)، «اللِّوى»: مضافٌ إليه مَجرور بكسرة مُقدرة على الألف مَنع مِن ظهورها التعذر، «بَينَ»: ظرفُ مكان مُتعلق بـ(نَبكِ) على الظاهر، أو بمحذوف صفة لِـ(سِقط)، أو حالٌ منه على ما قِيل [هذا أولى لِكونه معرفة]، «الدَّخُولِ»: مضاف إليه مجرور بالكَسرة الظاهرة، «فحَومَلِ»: بالفاء العاطفة، ورُوِيَ بالواو العاطفة، مَعطوفٌ على (الدَّخولِ) مجرورٌ بالكسرة الظاهرة، والفاءُ بمعنى الواو؛ لأنَّ (بينَ) لا تُضافُ إلا لِمُتعدِّد، أو الكلامُ على حذفِ مُضاف، أي: بين أماكِن الدَّخُول.

والمعنى: قِفَا يا صاحبَيَّ وأَعِيناني على البُكاء لأجل تَذكُّري حَبيباً فارقتُه، ومَنزلاً خَرجتُ منه عند طَرَفِ الرَّمل المُعوَجِّ المُلتَوِي بين الدَّخُول وحَومَلٍ.

والشاهد: في قولِه: (نَبكِ) حيث لم تُوجَد فيه الفاءُ وقُصِد به الجزاء، وتَقدَّمه الطلبُ، فجُزِمَ.

«الجُمَل»، والثاني نَحوُ: «أنتَ تأتِينا تُحدِّثُنا» برفع «تُحدِّثُنا» وجوباً باتِّفاق النحويِّين.

وأما قولُ العرب: «اتَّقى الله امْرُؤٌ [و] فعلَ خَيْراً يُثَبْ عليهِ» بالجزم؛ فوَجهُه أنَّ «اتَّقى الله» و«فَعَلَ» وإن كانا فعلَين ماضِيَين ظاهرُهما الخبرُ، إلا أنَّ المرادَ بهما الطلبُ، والمعنى: لِيَتَّقِ الله امرؤٌ ولْيَفْعل خيراً، وكذلك قولُه تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٠-١٢] فجزمُ ﴿يَغْفِرْ﴾ لأنه جَوابٌ لِقَولِه تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾؛ لِكونه في معنَى: آمِنُوا وجاهِدُوا، وليس جواباً لِلاستِفهام؛ لأنَّ غُفرانَ الذُّنوب لا يتسبَّبُ عن نفسِ الدَّلالة، بل عن الإيمان والجِهاد.

السُّجاعي

قوله: (**والمعنى: لِيَتقِ الله امرُؤ وليَفعَل . . . إلخ**) قال العلَّامة الشَّنواني: الظاهرُ أن «لِيَفعلْ» تفسيرٌ لِـ«فَعَلَ خيراً»، ويَرِدُ عليه: أنه صفةٌ لِلنكرة قبله، ويَمتنِع في الصفة أن تكونَ طَلبيَّةً، فكان على الشارح أن لا يَذكُرَ «فَعَل خيراً» كما فَعَل غيره، أو يَذكُرَه ولا يُفسِّره بما يَدلُّ على الطَّلب، أو يَذكُرَه ويَعطفَه على «اتَّقى» كما في بعض النُّسخ.

والجوابُ: أنَّ «فَعَلَ» ليس صفةً للنكرة قبلَه، وإنما هو لِطَلب[1] فِعل الخير مِن المرء، ولو سُلِّمَ فهو صفةٌ على إضمارِ القول، ويَجوز في الطَّلبيِّ أن يكونَ كذلك. اهـ

قوله: (**لِكَونه في معنَى آمِنُوا وجاهِدوا**) ويُؤيِّدُه قراءةُ ابن مَسعود: «آمِنُوا بالله ورَسُولِه وجاهِدُوا»[2]، وإنما جِيء به على لفظِ الخبر؛ لِلإيذان بِوُجودِ[3] الامتِثال، وكأنه امتُثِل، فكأنه يُخبِر عن إيمان وجهادٍ مَوجُودَين، وهذا كما يَقول الدَّاعي: «غَفَر الله لك، ويَغفِرُ الله لك»؛ جَعَل المغفرة لِقُوَّة الرجاء كأنها مَوجُودةٌ.

قوله: (**وليس جواباً للاستِفهام؛ لأنَّ غُفرانَ . . . إلخ**) هذا إشارةٌ لِرَدِّ مَن ذَهَب[4] إلى ذلك، وقد أجاب عنه المصنفُ في غيرِ هذا الكتاب[5] بأنه مِن قَبِيل تَنزيل السَّبب ـ وهو الدَّلالةُ على الإيمان والجهاد ـ مَنزلةَ المُسبَّب وهو امتِثالُ الإيمان والجهادِ.

واعتُرِض بأنَّ الدَّلالة لا تُفْضِي إلى الامتِثال، بِدَليلِ أنه ﷺ أرشَد كثيراً إلى الإيمان، فلم يَهتَدُوا فَضلاً عن الامتِثال.

---

(١) في (ش): وإنما هو مستأنَفٌ لِطلب . . . إلخ.

(٢) انظر: «مُعجم القراءات» لِلخطيب (٩/ ٤٤٣).

(٣) في بعض النسخ: (بوجوب)، وكذلك وقع هذا الحرف بالدال والباء في كُتب التفسير وغيرِها.

(٤) عبارة (ش): إشارةٌ إلى الرد على مَن ذهب.

(٥) انظر: «المُغني» (ص٥٢٢).

ولو لم يُقْصَد بالفعل الواقعِ بعد الطَّلب الجزاءُ امتنع جَزْمُهُ، كقَولِه تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فـ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ مَرفوعٌ باتِّفاق القُرَّاء، وإن كان مسبوقاً بالطلب وهو ﴿خُذْ﴾؛ لِكونه ليس مَقصوداً به معنَى: إنْ تَأْخُذْ منهم صدقةً تُطهِّرهم، وإنما أُرِيد: خُذْ مِن أموالهم صدقةً مُطَهِّرةً؛ فـ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ صفةٌ لِـ﴿صَدَقَةً﴾، ولو قُرِئ بالجزم على معنَى الجزاء لم يَمتنِع في القياس، كما قُرِئ قولُه تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى﴾ [مريم: ٥-٦] بالرفع على جَعلِ ﴿يَرِثُنِى﴾ صفةً لـ﴿وَلِيًّا﴾، وبالجزم على جَعلِه جزاءً لِلأمر، وهذا بخلافِ قَولِك: «ائْتِنِي برَجُلٍ يُحِبُّ الله ورَسُولَه»، فإنه لا يَجوز فيه الجزمُ؛ لأنَّك لا تُريدُ أن محبةَ الرجل لله ورَسولِه مُسَبَّبةٌ عن الإتيانِ به، كما تُرِيد في قَولِك: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ» بِالجزم؛ لأنَّ الإكرام مُسَبَّبٌ عن الإتيان، وإنَّما أَردتَ: ائْتِنِي بِرجُلٍ مَوصوفٍ بِهذه الصفة.

واعلَم أنه لا يَجوز الجزمُ في جوابِ النَّهي إلا بِشرطِ أن يَصحَّ تقديرُ شَرْطٍ في مَوضِعِه

السُّجاعي

وأُجِيب: بِتَسلِيم ما ذُكر، لكنَّ الغَرَضَ ههنا بيانُ المتعلّق على أيِّ وجهٍ كان، ومَعلومٌ أنَّ الدَّلالة تُفضِي إلى الامتِثال في الجُمْلة.

قوله: (ولو قُرِئ . . . إلخ) أي: في السَّبعِ، فلا يُنافي أنه قُرِئ كذلك شُذوذاً، فاندَفع اعتِراضُ الدَّلجموني.

قوله: (﴿يَرِثُنِى﴾ بالرفعِ على جَعلِ «يَرثني» صفة . . . إلخ) وهو أَقوَى من الجزم؛ لأنَّه سَأل وَلِيًّا هذه صِفتُه، والجزمُ لا يُحصِّل هذا المعنى.

قال الدَّماميني: وقيل: الجزمُ أولى، والرفعُ محمولٌ على الاستِئناف لا على الصِّفة؛ لِئلَّا يَلزمَ أنه لم يُوهَب له ما طَلب؛ لِمَوت يَحيى في حياةِ زكريا عليهما الصَّلاة والسلام. والمرادُ بِالإرث إرثُ الشَّرع والعِلمِ لا إرثُ المال؛ لأنَّ الأنبياءَ عليهم الصلاة والسلام لا يُوَرِّثون.

و«مِن» في قولِه: ﴿مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ لِلتَّعدية؛ لأنَّه يُقال: وَرِثَه ووَرِث منه، وقيل: لِلتَّبعيض؛ لأنَّ آل يَعقوبَ لم يكونُوا كلُّهم أنبياءَ ولا عُلَماء[1].

قوله: (إلَّا بشرطِ أن يَصحَّ . . . إلخ) سَكت عن شرطِ الجَزم بعد غير النَّهي، وشَرطُه صِحةُ حُلولِ «إنْ تَفعَلْ» مَحلَّه مع صِحَّة المعنى، تقولُ: «أَسلِم تَدخُلِ الجنةَ» بخلافِ «أَسلِمْ تَدخُلُ النارَ»، وقِسْ عليه.

---

(١) أفاده مفصَّلاً الشنواني. وكذا ما بعده، وما بعده.

مقروناً بـ«لا» النافيةِ، مع صِحةِ المعنى، وذلك نحوُ قَولِك: «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ»، و«لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ تَسْلَمْ»؛ فإنه لو قِيل في مَوضِعهما: «إنْ لا تَكْفُرْ تدخُلِ الجَنَّةَ»، و«إنْ لا تَدْنُ مِن الأَسدِ تَسْلَمْ» صَحَّ، بخلاف «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ» و«لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ»؛ فإنه مُمتنِعٌ؛ فإنه لا يصحُّ أن يُقالَ: «إنْ لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّار»، و«إنْ لا تَدْنُ مِن الأَسدِ يَأْكُلْكَ»، ولهذا أَجمَعتِ السبعةُ على الرفع في قَولِه تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]؛ لأنه لا يصحُّ أن يُقالَ: «إن لا تَمنُنْ تَستَكثِر»، وليس هذا بِجوابٍ، وإنَّما هو في موضعِ نَصبٍ على الحال من الضَّمير في ﴿تَمْنُن﴾؛ فكأنَّه قِيل: ولا تَمنُن مُستكثِراً، ومعنَى الآية أنَّ الله تعالى نَهى نَبيَّه ﷺ عن أنْ يَهَبَ شيئاً وهو يَطمَع أن يَتَعَوَّضَ من الموهوب له أكْثَرَ مِن الموهُوب.

فإنْ قُلتَ: فما تَصنَعُ بِقراءة الحسَن البَصري: «تَسْتَكْثِرْ» بالجزم؟

قُلتُ: يحتمل ثلاثةَ أَوْجُهٍ:

أحدُها: أن يكون بَدلاً من ﴿تَمْنُن﴾، كأنه قيل: لا تَستكثِرْ، أي: لا تَرَ ما تُعْطِيه كثيراً.

والثاني: أن يكونَ قَدَّرَ الوقفَ عليه لِكونه رأسَ آيةٍ، فسَكَّنه لأجل الوقفِ، ثم وَصَلَه بِنِيَّة الوقف.

والثالث: أن يكون سَكَّنه لِتَناسُب رُؤوس الآيِ؛ وهي: ﴿فَأَنذِرْ﴾، ﴿فَكَبِّرْ﴾، ﴿فَطَهِّرْ﴾، ﴿فَٱهْجُرْ﴾.

الثاني: مما يَجزم فِعلاً واحداً: «لم»، وهو حرفٌ ....

السُّجاعي

قوله: (نهى نَبيَّه ﷺ ... إلخ) وهو خاصٌّ به ﷺ، فإنَّ الله تعالى اختارَ له أشرَفَ الآداب وأحسَنَ الأخلاقِ، أو هو نَهيُ تَنزيهٍ لا نهيُ تحريمٍ له ولأُمَّتِه.

قوله: (بدلاً مِن ﴿تَمْنُن﴾) نُوزِع في البَدليَّة بِاختِلاف مَعنيَيْهما، وعدمِ دَلالةِ الأول على الثاني.

وأجاب (سم) بأنَّ: اختِلاف مَعنيَيهما لا يَمنع البَدليَّة مُطلقاً؛ إذ بدلُ الاشتِمال مُغايِرٌ في المعنى لِلمُبدَل منه.

يَنْفِي المضارعَ ويَقْلبهُ ماضياً، كقَولِك: «لمْ يَقُمْ، ولَمْ يَقْعُدْ»، وكقَولِه تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

الثالثُ: «لَمَّا» أختُها، كقَولِه تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [عبس: ٢٣]، ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨].

وَتُشَارِكُ «لم» في أربعةِ أُمُور، وهي: الحرفيَّةُ، والاختِصاصُ بالمضارع، وجَزْمُه، وقَلْبُ زمانِه إلى المُضِيِّ.

وتُفارِقها في أربعةِ أُمُور؛ أحدُها: أن المنفيَّ بها مُسْتَمِرُّ الانتِفاء إلى زمنِ الحال،

السُّجاعي

قوله: (**يَنفي المضارعَ**) أي: حَرف يدلُّ على انتِفاء حَدَثِ المضارِع، وقولُه: (**ويَقلبُه**) أي: يَقلِب مَعناه[١].

قوله: (﴿**لَمْ يَلِدْ**﴾) أي: لم يَلِد أحداً، فالمَفعولُ محذوف، وأصلُه: يَوْلِد، حُذفت الواو لِوُقوعها بين ياء مَفتوحة وكسرةٍ لازمةٍ، وهو نفيُ الأولادِ[٢] عنه تعالى، وثَبتَت الواو في ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾؛ لأنَّها لم تَقَعْ بين ياءٍ مفتوحة وكسرةٍ؛ لأنَّ قبلها ضمةٌ وبعدها فَتحة، وهو نفيٌ لِلوالدَين عنه، أي: لم يَلِدْه أحدٌ.

قوله: (**«لَمَّا» أختُها**) وهي النافيةُ، واحتَرَز بذلك من الوُجوديَّة[٣]، والتي بمعنى «إلَّا».

قوله: (﴿**لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ**﴾) أي: لم يَفعَلِ الذي أمَره به ربُّه، فـ«ما» موصولٌ، والعائدُ محذوفٌ:

فيُقدَّر متصلاً؛ لأنَّ «أمرَ» يَتعدَّى بِنَفسه[٤]، ولا يقالُ: يَلزمُ عليه اتصالُ الضمير مع اتِّحاد الرُّتبة، وهو ممنوعٌ؛ لأنَّ محلَّ المنعِ في الملفوظِ بِه لا المقدَّر؛ لِزوال القُبْح اللَّفظي.

أو يُقدَّر منفصلاً، ولا يُقال: إنَّ العائد المنفصلَ مُمتنِع حذفُه؛ لأنَّ محلَّه إذا حَصَل اللَّبسُ، ولا لَبْسَ هنا. أفاده (ش).

قوله: (**إلى زَمنِ الحالِ**) أي: حالِ التكلُّم، وهو مرادُ مَن قال: إنها لاستِغراق النَّفيِ وامتِدادِه، وأمَّا «لم» فيَجوزُ انقِطاعُ نَفيِها دُون الحال، نحو: «لم يَضرِب زيدٌ أمسِ لَكنَّه ضَرَبَ اليومَ»[٥].

---

(١) أو زمانَه.

(٢) هكذا بالإضافة عند (ش) أيضاً، والأولى: (نفيٌ للأولاد)، نظيرَ قوله الآتي: (نفيٌ للوالدَين). وهو كذلك في نُسخة خَطية.

(٣) أي: التي هي حرفُ وجود لِوجود، وهي التي تَقتَضي جُملتين وُجِدت ثانِيتهما عند وُجود أُولاهما، نحوُ: لَمَّا جاءَني أكرمتُه.

(٤) أي: للثاني كما في (أمرتُك الخيرَ).

(٥) أفاده (ش) أيضاً.

بخلافِ المنفيِّ بـ«لم»؛ فإنه قد يكون مُستمِرًّا، مثل: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، وقد يكون مُنقطِعاً، مثلُ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]؛ لأنَّ المعنى أنَّه كان بَعد ذلك شيئاً مَذكوراً، ومِن ثَمَّ امتَنع أن تقولَ: لَمَّا يَقُمْ ثُمَّ قامَ؛ لِما فِيه من التناقُض، وجاز: لم يَقُمْ ثم قامَ، والثاني: أن «لَمَّا» تُؤْذِنُ كثيراً بِتَوقُّعِ ثُبوت ما بعدها، نحو: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] أي: إلى الآنَ ....

السُّجاعي

قوله: (وقد يكونُ مُنقطِعاً، مثل: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ ... إلخ) أي: لم يَكن شيئاً ثُمَّ كان.

اعتَرض ابنُ السُّبكي[١] شيخَه أبا حيان كابنِ مالِك في تمثيلِهما لانقِطاع النَّفيِ بهذه الآية بأنَّ: النفيَ لم يَنقطِعْ أصلاً، كقولِك: «لم يَقُمْ زيدٌ أَمسِ»؛ والتَّحقيقُ أن النفيَ الذي نَتكلَّم في انقِطاعِه هو نفيُ الحدث المحكومِ بِنَفيه، فإذا كان مُقيَّداً بِظرف فاتِّصالُه باستِغراق النفيِ لِلظَّرف، كقولِك: «لم يَقُمْ زيد أمسِ»، فهذا نفيٌ مُتَّصل، وأمَّا القيامُ فيما بعدُ فلا تَعرُّضَ في النفيِ[٢] إليه لا بِنَفيٍ ولا بإثبات، بِخِلاف النفي الذي لم يَتقيَّدْ بِظرف؛ فإنه يَستغرِق الأوقاتَ التي لا غايةَ لها إلى[٣] زَمنِ النُّطق. اهـ المرادُ.

قوله: (ومِن ثم امتَنع «لَمَّا يَقُم ثم قامَ» لِما فِيه مِن التَّناقُض) أي: لأنَّ[٤] امتِدادَ النَّفيِ واستِمرارَه إلى زمنِ التكلُّم يَمنَع من الإخبار بأنَّ ذلك المنفيَّ المستَمرَّ نفيُه وُجِد في الماضي.

نعم، الإخبارُ بأنه سيَكونُ في المستقبَل صَحِيح.

قوله: (﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾): ﴿بَل﴾ حرفُ عَطف، و﴿يَذُوقُواْ﴾ مجزومٌ بـ﴿لَمَّا﴾، و﴿عَذَابِ﴾ مَفعولٌ به منصوبٌ بِفتحة مُقدرة على ما قبل ياءِ المتكلم المحذوفة تخفيفاً[٥].

قوله: (إلى الآن) أي: إلى زمنِ التكلُّم، أي: استَمرَّ نفيُ الذَّوْقِ إلى الحال، وإن ذَوقَهم لِلعذاب مُتوقَّعٌ ثبوتُه، أي: مُنتظَرٌ حُلُوله بهم، والتَّوقُّعُ ثابتٌ في نفس الأمر سواءٌ كان مِن غيرِهم أو مِنهم؛ لأنَّهم يَعتقِدُون أنَّ عدم الإيمان مُوجِب لِذلك، وإن أنكَرُوه عِناداً[٦].

---

(١) هو أحمدُ بن علي بن عبد الكافي، أبو حامِد، بهاءُ الدين السُّبكي، المتوفَّى سنة (٧٧٣هـ)، وكلامُه المذكور في كتابِه «عَروس الأفراح في شرح تَلخيص المِفتاح».

(٢) كذا في «الشَّنواني» أيضاً، والصحيحُ ما في «العروس» (١/ ٤٢) وهو: في اللَّفظ.

(٣) في المطبوع مِن «عَروس الأفراح»: إلَّا، والمُناسبُ للمعنى هو الأول.

(٤) هذا التَّعليل إلى آخِره للدماميني كما صرَّح به (ش) والفاكهي والشيخ خالد وغيرُهم عند نقلِه، فليت المحشِّيَ فَعل مثلَهم؛ لئلَّا يُظنَّ أنه من كلامِه هو فيُنسبَ الشيءُ لغير أهلِه.

(٥) قاله (ش).

(٦) عبارة (ش): (على أن مِنهم مَن يعتقده في نفسه حقًّا.. إلخ). وزاد على الوجهَين ثالثاً، فانظره إن شئتَ.

لم يَذُوقُوه وسوف يَذُوقُونه، و«لَم» لا تَقتَضي ذلك، ذَكَر هذا المعنى الزمخشريُّ، والاستِعمالُ والذوقُ يَشهَدانِ به، والثالث: أن الفِعلَ يُحْذَفُ بعدها، يُقال: هل دَخلتَ البَلَدَ؟ فتقول: قارَبْتُها ولَمَّا، تُريد: ولَمَّا أدخُلْها، ولا يجوزُ: قاربتُها ولَم، والرابع: أنها لا تَقترِنُ بحرف الشَّرط، بِخلاف «لم»، تقولُ: إنْ لم تَقُمْ قُمتُ، ولا يَجوز: إنْ لَمَّا تَقُمْ قُمتُ.

الجازِم الرابع: اللامُ الطَّلَبية، وهي الدالَّةُ على الأمر، نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، أو الدعاءِ، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

السُّجاعي

قوله: (ما ذاقُوه) أي: ما ذاقَ الكفارُ العذاب، والذَّوقُ هو قُوَّةٌ إدراكيَّة[1] لها اختِصاصٌ بِإدراكِ لَطائفِ الكلام ووُجُوهِ مَحاسِنِه الخَفيَّة. ذكَره السعدُ التَّفتازاني[2].

قوله: (ولا يَجوز قاربتُها ولم) وأمَّا نحوُ قولِه: [الكامل]

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ التي اسْتُودِعْتَها يَوْمَ الأعازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ[3]

أي: وإن لم تَصِلْ، فهو ضَرورةٌ، فلا يَرِدُ نَقضاً. والأعازِب يُروَى بالعين المهمَلة وبالزاي، وبِالغَين المعجَمة والراء المهمَلة بِمعنى التباعُد[4]. اهـ (ش).

قوله: (أنها) أي: «لَمَّا» (لا تَقترنُ بِحرف الشرط) أي: بأداةِ شرطٍ، فالحرفُ ليس بِقَيدٍ. اهـ (ش).

قوله: (اللَّامُ الطلبيَّة وهي الدالَّةُ على الأمر) أي: الدالةُ على ذلك وضعاً؛ لِيَدخلَ ما إذا استُعمِلت مع مَصحوبِها في الخبر، نحوُ: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، وقولِه: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، أي: فيَمُدُّ[5] ونَحمِلُ، أو في التَّهديد نحوُ: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾

---

(١) هذا تفسيرٌ لِلذَّوق الذي هو من الأحوال المتعلِّقة بالمعاني، ولا يُناسب البتَّة إيرادُه بعد الذَّوقِ الذي هو حاسَّة من الحَواسِّ الخمس، وإيهامُ أنه تفسيرٌ له. فالصوابُ أن يَنقُلَ تعريفَ السَّعد لِلذَّوق في «شرح التلخيص» حين قال: وهي قوَّةٌ منبثَّةٌ في العَصب المفرُوش على جِرْم اللِّسان، زاد في «شرح العقائد»: يُدرك بها الطُّعوم . . . إلخ.
ثم إني رَجعتُ إلى «حاشية الشنواني» التي اختَصرها المحشِّي في كتابِه هذا فوجدتُ عبارتَه: قولُه: (والاستعمال والذوقُ يَشهدان به) الذَّوق على ما ذكَره التفتازاني في «شرح المفتاح»: قوةٌ إدراكيَّة . . . إلخ، فتأمَّل كيف وَهِم السجاعيُّ عليه رحمة الله وعلَّق الكلام بغير موضِعه بِسبب وُرود لفظ الذَّوق في موضعَين مُتقاربَين مع اختِلاف المعنى.

(٢) أي: في «شرح المفتاح» كما تقدَّم نقلُه عن (ش).

(٣) نُسِب البيتُ لإبراهيمَ بن هَرمة، وهو مِن أواخِر من يُحتَجّ بِشِعرهم.

(٤) أراد أنه اسمُ موضع مشتقٌّ من معنى التَّباعُد.

(٥) في جميع النُّسخ: (فيمدد) بفكِّ الإدغام، وهو سهوٌ.

الجازِم الخامسُ: «لا» الطَّلبيَّةُ، وهي الدالَّةُ على النَّهيِ، نحوُ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، أو الدعاءِ، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فهذه خلاصةُ القَول فيما يَجزم فِعلاً واحداً.

[٢ ـ ما يجزم فِعلَين]

وأما ما يَجزِم فِعلَين فهو إحْدَى عَشْرَةَ أداةً، وهي:

«إنْ» نحوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣].

و«أَيْنَ» نحوُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

السُّجاعي

[الكهف: ٢٩]، وأمَّا: ﴿لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ [النحل: ٥٥]، فتُجعَلُ اللّامانِ[١] فيه لِلتَّعليل، فيكونُ ما بعدهما مَنصوباً، أو التَّهديدِ فيَكون مجزوماً.

والفَرقُ بين الأمر والدُّعاء: أنَّ الأمرَ طلبُ الأعلى من الأدنى، والدُّعاءُ عكسُه، وهذا خِلافُ الراجِح في الأُصول، فإنَّ الراجحَ فيها أن كلَّ ذلك يُسمَّى أمراً إن كان المطلُوبُ فِعلاً، ونهياً إن كان المطلُوبُ تَرْكَ فِعل، ولعلَّ المصنِّف إنما لم يَجْرِ على هذا تأدُّباً[٢].

قوله: (الدالةُ على النهي) أي: وَضعاً وأصالةً؛ لِيَدخُلَ ما إذا استُعمِلت في التَّهديد، كقولِك لِوَلدك أو عبدِك: «لا تُطِعْني». وخَرج بالطلبِيَّة الزائدةُ والنافِية، وقد سُمع الجزمُ بِـ«لا» النافية إذا صَلَح قبلها «كيْ»، نحوُ: «جِئتُه لا يَكنْ له عَليَّ حُجَّةٌ»[٣].

قوله: (وأمَّا ما يَجزمُ فِعلَين) أي: لفظاً أو محلًّا، ولعلَّه أراد بالثاني ما يَشمَلُ الجُملةَ ولو اسميَّةً، بِقَرينة تَمثيلِه فيما سيأتي بالجُملة الاسميَّة.

قوله: (إنْ) لم يحتَج إلى تَقييدها بِالشَّرطيَّة لِلاحتِراز عن النافِية والزائدة وغيرِهما؛ لأنَّها إذا أُطلِقَت تَنصرِف إلى الشَّرطية، وأيضاً فالأَمثِلةُ قرينةٌ على ذلك.

قوله: (﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾) «أينَ» اسمُ شرطٍ جازمٌ في محل نصبٍ على الظَّرفيَّة المكانية خبرُ «تَكون»، والواوُ اسمُها في محل رفعٍ بها، و«يُدرِك» جوابُ الشَّرط، والكافُ مَفعوله، والميمُ علامةُ الجمع، و«الموتُ» فاعِلُه.

---

(١) عبارةُ (ش) ـ وهي أيضاً في الصَّبان والدسوقي وغيرِهما ـ: فيحتمل اللامان فيه التَّعليل . . . والتهديد. وفي بعض النُّسخ الخَطية: (فتجعل اللامات) وهو تحريف.

(٢) عبارة الشنواني: ويحتمل أنه جارٍ على ذلك، وإنما عبَّروا بذلك تأدباً.

(٣) قاله (ش). وكذلك التَّعليقات الثلاثة التي بعده.

و«أيٌّ» نحوُ: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

و«مَنْ» نحوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

و«ما» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

و«مَهْمَا» كقولِ امرئِ القَيس:

٢٥ ـ أَغَرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ؟

السُّجاعي

قوله: (﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾) أي: عاجلاً أو آجلاً. اهـ (ش).

قوله: (﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾) ﴿ما﴾ مَفعولٌ مُقدم لـ﴿تَفْعَلُوا﴾، وهي شَرطيَّةٌ جازِمة له، و﴿مِنْ﴾ لِلتبعيض مُتعلِّقة بِمحذوف؛ لأنَّها صفةٌ لاسم الشرط[١]، والمعنى: أيَّ شيءٍ تَفعلُوا من الخَيرات، فـ﴿خَيْرٍ﴾ مفردٌ وَقع مَوقعَ الجمع، ويُخرَّج على هذا ما جاءَ مِن هذا التركيب، نحوُ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، وهذا المجرورُ هو المبيِّن لاسم الشرط؛ لأنَّ فيه إبهاماً مِن جهة عُمومه، و﴿يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ مجزومٌ جوابُ الشَّرط، ولا بُدَّ مِن مجازٍ في الكلام، فإمَّا أن يكونَ عبَّر بالعِلْم عن المُجازاة على فِعلِ الخير، كأنه قيل: يُجازِكم، وإمَّا أن تُقدَّر المجازاةُ بَعد العِلْم، أي: فَيُثِبْكم[٢] عليه. هذا حاصلُ ما ارتَضاه السَّمين في إعرابِه[٣].

قوله: (أَغرَّكِ مِني أنَّ حبكِ . . . إلخ) المعنى: قد غَرَّك ـ أي: خَدَعكِ ـ مني كونُ حُبِّك قاتِلي، وكونُ قَلبي مُطيعاً لكِ بحيث مهما تَأمُريه بشيء يَفعَلْه. و«يَفعلِ» مَجزوم وحُرِّك لأجل الرَّوي، وقد بَسطتُ الكلامَ على هذا البيتِ في شَرحي لِلقَصيدة[٤] التي هو مِنها، وهي لامرِئ القيس.

شفاء الصدر

[٢٥] ـ أغَرَّكِ منِّي أنَّ حُبَّكِ قاتِلي وأنَّكِ مهما تَأمُري القلبَ يَفعلِ؟

من الطويل [وهو لامرئ القَيس من مُعلَّقته كالسابِق].

(الغُرور): الخِداع، و(قاتِلي): مُذلِّلي، من القَتل بمعنى التَّذليل.

قوله: «أغرَّكِ»: الهمزة: لِلاستِفهام [الإنكاري أو التقريري] حرفٌ، (غرَّ): فعل ماضٍ مبني على الفتح

(١) عبارة (ش): فهي مُتعلقة بمحذوف، لأنَّها صفةٌ لاسم الشرط، ويَضعُف جعلُها حالاً. اهـ

(٢) في المطبوع: (يثبكم)، وفي بعض النُّسخ الخطية: (فيثيبكم)، وفي أُخرى: (فيثيبه) كما في «الدُّر المصون».

(٣) انظر: «الدُّر المصون» (٢/ ٣٢٨).

(٤) تقدَّم ذِكره في مؤلَّفاته، واسمُه «فتحُ الملك الجَليل بشرح قصيدة امرئ القيس الضِّلِّيل».

و«مَتَى» كقولِ الآخَر:

٢٦ - مَتَى أَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُونِي

قوله: (متى أضعِ العِمامة) صَدرُ هذا: [الوافر]

أنا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايَا

«الثَّنايا»: جمعُ ثَنِيَّة، وهي العَقَبة، وفُلانٌ طلَّاع الثَّنايا، أي: رَكَّابٌ لِصِعاب الأُمور، أي:

لا محلَّ له من الإعراب، والكافُ: مفعولٌ مُقدم مبني على الكسر في محل نصبٍ، «مِنِّي»: جار ومجرور متعلِّق بـ(غرَّ)، ونونُ الوقاية حرفٌ، «أنَّ»: حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، «حُبَّكِ»: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، ومضافٌ إليه مبني على الكسر في محل جرٍّ بالإضافة، وفي محل نصبٍ بِالمفعُولية، والفاعلُ محذوفٌ أي: (حبِّي إيَّاكِ)، «قاتِلِي»: خبر (أنَّ) مرفوعٌ بضمة مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم، مَنَع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وياءُ المتكلم مُضافٌ إليه مبني على السكون في محلِّ جرٍّ، وفاعلُ (قاتِل) ضميرٌ مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (حُبّ)، ومَدخولُ (أنَّ) في تأويل مصدر بها فاعل (غرَّ) مؤخَّر، والتقدير: (أغرَّكِ مني قتلُ حُبِّكِ إيَّايَ)، «وأنَّكِ»: الواو: حرفُ عطف، (أنَّ): حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، والكافُ: اسمها مبني على الكسر في محلِّ نصب، «مهمَا»: اسمُ شرط جازم لِفعلَين، الأولُ فعلُ الشرط والثاني جزاؤه، مبتدأٌ مَبني على السكون في محل رفعٍ، [الصحيح أنه مفعول مُطلَق منصوبٌ بـ(تَأمُري)، والتقديرُ: أيَّ أمرٍ تأمُرِي القلبَ يَفعَل]، «تَأمُري»: فعلُ مضارع مجزومٌ بـ(مَهما) فعلُ الشرط، وعلامةُ جزمِه حذفُ النون، والياءُ: فاعلٌ مَبني على السكون في محل رفعٍ، «القلبَ»: مفعولُ (تَأمُري) منصوب بالفتحة الظاهرة، «يَفعَلِ»: فعلٌ مُضارع مجزومٌ بـ(مهمَا) جوابُ الشرط، وعلامةُ جزمه سكونٌ مُقدَّر على آخِره مَنع من ظهوره الكسرُ العارض لأجل الرَّوِيِّ، [وفاعِلُه ضميرٌ مُستتر فيه وجوباً تقديرُه: هو، يَعود على القَلب]. وجملةُ الشرطِ أو الجوابِ أو هما خبرُ المبتدأ في محلِّ رفع، والعائدُ محذوف تقديره: بِه، أو يَفعله، وجملةُ المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (أنَّ)، ومَدخولُ (أنَّ) في تأويل مصدرٍ مِن الكَون العام بها معطوفٍ على فاعلِ (غرَّ)، والتقديرُ: (وكونُكِ مهمَا . . . إلخ).

والمعنى: قد خَدَعكِ كونُ حبِّكِ مُذلِّلي، وكونُ قلبي مُطيعاً لك ومُنقاداً بحيث إنْ تَأمُريه بأيِّ شيء يَفعلْهُ. فتدبَّر [أيُّها القارئ] وراجع شُرَّاحَ القَصيدة.

والشاهدُ في البيت: جزمُ (مَهما) فعلَين.

[٢٦] - أنا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايَا   مَتَى أضعِ العِمامَةَ تَعرِفُوني

من الوافِر [وهو لِسُحَيم بن وَثِيل اليَربوعي صاحبِ الشاهد (١٤)].

(جَلا) أي: كشَف، و(طَلَّاع) أي: ركَّاب، و(الثَّنايا): جمع ثَنِيَّة وهي: الأمرُ الصَّعب [أراد أنها في الأصل: الطَّريق في الجبل، وكنَّى بها هنا عن الأمر الصَّعب]، والمراد: مُقتحِم الشدائد والأُمور الصَّعبة، والمراد بـ(العِمامة): عِمامةُ الحرب، وهي: البَيْضةُ أو المِغْفَرة [يقال: (مِغفَر) و(مِغفَرة)، والأول أكثر، فلعلَّ

. . . .

السُّجاعي

أنا ابنُ رجلٍ جَلَا الأُمورَ، أي: كَشَفها، فقَولُه: «جَلا . . . إلخ» صفةٌ لِمَوصوف محذوف، وقولُه: «متى أَضعِ العِمامة . . . إلخ» قال ابنُ يَعقوبَ[1] في «شرح التَّلخيص»: يَحتمل: متى أَضعْ على رأسي عمامةَ الحرب ـ وهي البَيضةُ أو المِغْفَرُ ـ تَعرِفوني وشَجاعتي، ويَحتمل: متى أضعِ العِمامةَ عن وجهِي الساترةَ له عرَفتُموني ولا تَجهلُوا وَجهي لِشُهْرَتي[2]، وفي هذا البيت كلامٌ طَويل مَبسُوطٌ في شروح «التَّلخيص[3]».

شفاء الصدر

دخول التاء غيرُ مقصود وإن كان صحيحاً في ذاته، وقد يكون المرادُ: متى أَطرح العمامةَ وأنزعها عن رَأسي فلا أَستتِر بها تَعرفوني لِشُهرتي، وسيَأتي عن الشَّيخ].

قولُه: «أنا»: ضميرٌ منفصلٌ مُبتدأ مبني على السكون في محلِّ رفع، «ابن»: خبرٌ مرفوع بالضمة الظاهرة، «جلَا»: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدَّر على الألف مَنع من ظهوره التعذرُ لا محلَّ له، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديرُه: هو يَعود إلى (رَجل) مُقدَّر بعد (ابن) مضافٍ إليه، والجملةُ مِن الفعل والفاعل في محل جر صفةِ (رجل) محذوف، وحذفُ الموصوف بالجملة هنا ضرورةٌ؛ إذْ لا يُحذَف اختياراً إلا إذا كان بعضَ اسمِ مجرورٍ بـ(مِن) أو (في) نحو: (مِنَّا ظعَن) [من قولهم: مِنَّا ظَعَن ومِنَّا أقامَ]، و(فِينا سَلِم) [من قولهم: فِينا سَلِمَ وفِينا هَلَكَ، فهما قَولان اثنانِ لا واحد]، أي: رجلٌ ظعَنَ، ورجلٌ سَلِمَ، [أو فريقٌ ظعَن وفريقٌ سَلِم]، ومفعولُ (جَلا) محذوفٌ تقديرُه: الأمورَ، وقيل: (جلَا) عَلَمٌ مَنقول من الفِعل وَحده أو مع ضميره المستترِ، [وعلى الأول فهو مَجرور بفتحة مُقدَّرة بسبب التعذرِ على الألف نِيابةً عن الكسرة؛ لأنه غيرُ مُنصرف لِلعَلَميَّة ووزنِ الفِعل، وعلى الثاني فهو مجرور بكسرةٍ لم تَظهر بِسبب الحِكاية]، ورُدَّ بأنَّ (جلَا) ليس اسماً لأبي الشاعر ولا لَقباً له، وإنما (ابنُ جَلا) في اللُّغة الرجل المعروفُ المشهور الذي لا يُنكَر، فلا يَختصُّ بأحدٍ، بل يَجوزُ لكل أحدٍ أن يقول لِلتمدُّح: أنا ابنُ جلَا، وقيل [والقائل ابنُ الحاجب]: (جَلاً) [منوَّناً] اسمٌ نكرة بمعنى انحِسار الشعر عن مُقدَّم الرأس، بمعنَى أنَّه ملازمٌ لهذا الأمرِ الدالِّ على الشَّجاعة أو الكرم، [وقيل: الأصل: (جَلاء) بالمد بمعنى ظُهور، فقُصر]، «وطلَّاعُ»: والواو: حرفُ عطف، (طَلَّاعُ): معطوفٌ على (ابن) مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، «الثَّنايَا»: مضافٌ إليه مجرور بكسرة مُقدرة على الألفِ مَنع مِن ظهورها التعذرُ، «متَى»: اسمُ شرط جازمٌ لِفعلَين مبني على السكون في محل نصبٍ بـ(أَضعْ) [أو بـ(تَعرِفُوني)] على الظَّرفية الزمانية، «أَضَعِ»: فعل مضارعٌ مجزوم بـ(متى) فِعلُ الشرط، وعلامةُ جزمه سُكون مُقدر على آخره منع مِن ظهوره الكسرُ العارض للتخلُّص من التقاء الساكنَين، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنَا، «العِمامَةَ»: مفعولٌ منصوب بالفتحة

---

(١) هو أبو العبَّاسِ أحمدُ ين محمد ابن يعقوبَ المَغربي المتوفى سنةَ (١١٢٨هـ)، له «شَرح تلخيص المِفتاح» المسمَّى «مَواهب الفتَّاح»، وانظُر كلامَه في كتابِه المطبوعِ ضِمن «شُروح التَّلخيص» (٣/ ١٩١).

(٢) هنا انتَهى النقل عن ابن يعقوبَ.

(٣) في بعض النُّسخ المخطوطة والمطبوعة: (في شرح التَّلخيص)، والصحيحُ الأول.

و«أيَّانَ» كقَولِه:

٢٧ - فَأَيَّانَ ما تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

السُّجاعي

قوله: (فأيَّان ما تَعدِلْ به الريحُ ... إلخ) «أيَّانَ» اسمُ شرط جازمٌ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفية، و«ما» زائدة، و«تَعدِلْ» فِعلُ الشرط، و«تَنزِلِ» جوابُه، وكَسرُه عارضٌ(١).

شفاء الصدر

الظاهرة، «تَعرِفُوني»: فعل مضارع مجزومٌ بـ(متى) جوابُ الشرط، وعلامةُ جزمِه حذفُ نونِ الرفع، والواوُ فاعل مبني على السكون في محل رفعٍ، ونونُ الوقاية حرفٌ، والياء: مفعولٌ به مبنيٌّ على السكون في محل نصبٍ.

والمعنى: أنا ابنُ رجل كَشف الأُمورَ ومُقتحِمٌ لِصعابها، إنْ أضَع على رأسي عِمامةَ الحرب في وقتٍ من الأوقات تَعرِفُوا شَجاعتي ونِكايَتي للأعداء، وإني أهلٌ لِلسِّيادة والإمارة، وقال بعضُ المحقِّقين: المرادُ بوضع العمامة إزالتُها عن الرأس؛ لأنَّ الذي يَعرفُه إنما رَآه مكشوفَ الرأس في الحُروب لِكثرة مُباشرتِه إيَّاها، فإذا رأى العِمامةَ جَهِله.

والشاهد فيه: جزمُ (متَى) لِفعلَين.

[٢٧] - إذا النَّعجةُ العَجفاءُ باتتْ بِقَفرةٍ فأيَّانَ ما تَعدِلْ به الرِّيحُ تَنزِلِ

منَ الطويل [وهو من قصيدة لأميَّة بن أبي عائِذ في «شرح أشعار الهُذَليِّين»].

(النَّعجة): الأُنثى من الضَّأن، والجمعُ: نَعَجات ونِعاجٌ، والعرب تَكني عن المرأة بالنَّعجة. قاله في «المِصباح»، و(العَجفاء): الهَزيلة، و(القَفْرة): مَفازةٌ [أراد: المَفازةَ] لا نباتَ فيها ولا ماءَ، و(تَعدل): تتوسَّط، و(الرِّيح): مُؤنثةٌ، وهي الهواء المسخَّر بين السماء والأرض، وأصلُه: رِوْحٌ، قُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، والجمعُ: أرْواح ورِياح، بِقلب الواو ياءً كالمفرد، ومِن العَرب من يَقول: أرْياح.

فائدة: الرِّياح الأُصولُ أربعٌ:

إحداها: الشَّمال بفتح الشين، وتَأتي مِن جهة شَمالِ مَن استَقبل مَطلِعَ الشمس، وتُسمَّى البَحْرِيَّة؛ لأنها يُسارُ بِها في البحر على كلِّ حال.

والثانية: الجَنُوب، وتَأتي مِن جهةِ يَمين مَن استَقبل مطلعَ الشمس، وتُسمَّى القِبْليَّة [نسبةً إلى القِبلة].

والثالثة: الصَّبا بفتح الصاد المهمَلة، وتَأتي من جِهة مَطلع الشمس، وتُسمَّى القَبُول بفتحِ القاف [لأنها تَستقبِل الدبور أو تَستقبل الكعبة].

والرابعة: الدَّبُور [التي تَهُبُّ من دُبُر الكعبة]، وتأتي من جهة الغربِ، وتُسمى الغَرْبِيَّة.

وما أتى منها مِن بين مَهبِّ رِيحَين يقال لها: (النَّكباء)، فإن خرجتْ من بين الجنوبِ والشَّرق قيل لها: (أَزْيَب) بوزن أَحْمَر، وإن خرجتْ مِن بين الشمال والغَرب قيل لها: (جِرْبِيا[ء]) بِجيم وموحَّدة مكسورتَين

(١) أفاده (ش).

و«حَيْثُمَا» كقَولِه:

٢٨ - حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً في غَابِرِ الأزْمانِ

السُّجاعي

قوله: (حيثما تَستقِمْ) أي: في أيِّ زمنٍ، فـ«حيثُ» هنا لِلزمان كما صرَّح به المصنِّف في «المغني»[(١)]، و«النَّجاح»: الظَّفَر بالمقصُود، و«الغابِر» بالغين المعجَمة والباءِ الموحَّدة يُطلَق على المستقبَل وهو المراد هنا، ويُطلَق على الماضي.

شفاء الصدر

بَينهما راءٌ ساكنة، وبعد الموحدة مُثناة تحتية مفتوحة فألفٌ [فهمزةٌ، وقَصرُها في النظم الآتي لِلوزن]، وإنْ خرجتْ مِن بين الشَّمال والشَّرق قيل لها: (صابِيَة)، وإنْ خَرجتْ مِن بين الجَنُوب والغرب قيل لها: (هَيْفٌ) بفتحِ الهاء وسُكونِ المثناة التحتية بعدها فاءٌ، وقد نَظَم ذلك بعضُهم فقال:

صَبـاً ودَبـورٌ والـجَـنُـوبُ شَـمـائِـلٌ بِـشَـرقٍ وغَـربٍ والـتَّـيـمُّـنِ والـضِّـدِّ
ومِـن بَـيـنـهـا الـنَّـكـباءُ أَزْيَـبُ جِـرْبِـيَـا وصـابِـيـةٌ والـهَـيْـفُ خـاتِـمـةُ الـعَـدِّ

قولُه: «إذَا»: ظرفٌ لِلزمان المستقبَل مُضمَّن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصبٍ بِشرطه أو جَوابِه، **«النَّعجةُ»**: فاعلٌ فعلٍ محذوف يُفسره المذكور تقديره: باتتْ، والجملةُ شرطُ (إذا)، **«العَجفاءُ»**: صِفة (النعجة) مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، **«باتتْ»**: (بات): فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي يَعودُ إلى (النعجة)، والتاءُ علامةُ التأنيث حرفٌ، فـ(بات) تامة بمعنى حَلَّ، والجملةُ مُفسرة لا محلَّ لها، **«بِقَفرةٍ»**: جار ومجرور متعلقٌ بـ(باتَ)، **«فأَيَّانَ»**: الفاء: واقعةٌ في جواب (إذا)، (أيَّانَ): اسمُ شرط جازم لفعلَين مبني على الفتح في محل نصب على الظرفيَّة الزمانية مُتعلق بـ(تعدل)، [وقِيل: بـ(تَنزل)]، **«ما»**: زائدةٌ، **«تَعدِلْ»**: فعلٌ مُضارع مجزوم بـ(أيَّان) فِعل الشرطِ وعلامةُ جزمه السكون، **«بِه»**: جارٌّ ومجرور متعلق بـ(تَعدِل)، وضميرُ (به) لِلزمن المستفاد من (أيَّان)، والباءُ بمعنى (في)، [أو هو لِلنعجة، وذُكِّر لتأويلها بالحيوان مثلاً، وحينئذٍ فمعنى (تَعدِل): تُمِلْ، لا تتوسَّط كما تقدَّم]، **«الرِّيحُ»**: فاعلُ (تَعدِل) مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، **«تَنزِلِ»**: فعلٌ مضارع مجزوم بـ(أيَّان) جواب الشرط وعلامةُ جزمه سكونٌ مقدر على آخِره مَنع مِن ظهوره الكسرُ العارض لأجل الرَّويِّ، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى (النَّعجة)، وجملةُ الشرط وجوابِه جوابُ (إذا) لا محلَّ لها.

والمعنى: إذا حَلَّتِ النعجةُ الهزيلة بأرضٍ لا نَباتَ بها ولا ماء، فإنْ تَتوسَّطِ الريح في أيِّ وقتٍ من الأوقات تَنزِل تلك النَّعجةُ فيه، فتدبَّر!

والشاهد: في قوله: (أيَّان) حيث جَزمتْ فِعلَين.

[٢٨] - حيـثُـمـا تَـسـتـقِـمْ يُـقـدِّرْ لـك الـلَّـ ـهُ نَـجـاحـاً فـي غـابِـرِ الأزمـانِ

من الخفيف.

(الاستِقامة): الاعتِدالُ وحُسنُ السُّلوك، و(يُقدِّر): يُهيِّئ، و(النَّجاحُ): الظَّفَر بالمقصود، و(الغابر) بالغين

---

(١) أي: مؤيِّداً قولَ الأخفش بمجيئها للزمان، لكن قال الدَّماميني: وما المانعُ مِن كونها هنا لِلمكان؟

و«إِذْمَا» كقَولِه:

٢٩ ـ وإِنَّـكَ إِذْمَـا تَـأْتِ مـا أَنْـتَ آمِـرٌ ... بِـهِ تُـلْـفِ مَـنْ إِيَّـاهُ تَـأْمُـرُ آتِـيَـا

السُّجاعي

قوله: (إذما تَأتِ . . . إلخ) «تَأتِ» و«آتِيَا» مِن الإتيانِ بالمثنَّاة الفوقية، ويُروى بَدلَهما: «تَأْبَ وآبِيَا» بالموحدة من الإباءِ، وهو الامتِناع، و«تُلفِ» مِن أَلْفَى: إذا وَجَد. اهـ (ش).

شفاء الصدر

المعجمة: يُطلَق على الزمان المستقبَل، وهو المرادُ هنا، وعلى الماضي، فهو مِن أسماء الأَضْداد، و(الأزْمان): جمعُ زَمَن كأَسباب وسَبَب، وهو: المُدَّة القابِلةُ لِلقِسمة.

قوله: «حيثُما»: (حيثُ): شرطٌ جازم لِفعلَين مبني على الضم في محلِّ نصبٍ على أنه ظرفُ مكانٍ أو زمانٍ [وهو اختيارُ المصنف في «المغني»] مُتعلقٌ بـ(تَستقم) [أو بالجواب الذي هو (يُقدِّر)]، و(ما): زائدةٌ حرفٌ، كذا قِيل، والمشهورُ أنَّ (حيثُما) اسمُ شرط جازمٌ مبنيٌّ على السكون في محل نصبٍ ظرفٌ لـ(تَستقِم)، **«تَستقِمْ»**: فعلٌ مضارع مجزوم بـ(حيثُما)، فعلُ الشرط وعلامةُ جزمه السكون، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، **«يُقدِّرْ»**: فعلٌ مضارع مجزوم بها جوابُ الشرط، وعلامةُ جزمه السكونُ، **«لكَ»**: جار ومجرورٌ مبني على الفتح في محل جر مُتعلِّق بـ(يُقدِّر)، **«اللهُ»**: [لفظُ الجلالة] فاعلُه مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، **«نَجاحاً»**: مفعوله مَنصوب بالفتحة الظاهرة، **«في غابرِ»**: جارٌّ ومجرور بالكسرة متعلِّق بـ(يُقدِّر) أو بمحذوف صفة لـ(نجاحاً)، **«الأزمانِ»**: مضافٌ إليه مجرورٌ بالكسرة الظاهرة، مِن إضافةِ الصفة لِلموصوف أي: في الأزمانِ الغابِرة.

والمعنى: إنْ تَعتدِلْ ويَحسُنْ سُلوكُك في أيِّ زمان، أو في أيِّ مكان، يُهيِّئْ لك الله سبحانَه وتعالى ظَفَراً وفَوزاً بِمَقصودك فيما بَقِيَ مِن عُمرِك.

والشاهد: في (حيثُما) حيث جَزمتْ فِعلَين.

[٢٩] ـ وإنَّـكَ إذمـا تَـأتِ مـا أنـتَ آمِـرٌ ... بِـه تُـلْـفِ مَـن إيَّـاهُ تـأمُـر آتِـيَـا

من الطويل .

(تَأتِ) و(آتيَا) بالتاء الفَوقية: من الإتيان وهو الفِعلُ [يقال: أتى هذا الأمرَ بمعنى فَعَله]، و(تُلفِ) بالفَوقية المضمُومةِ والفاء، من أَلْفَى بِمعنى: وَجَد.

قوله: «وإنَّك»: الواو: بحسَب ما قبلها، (إنَّ): حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر مبني على الفتح لا محلَّ له، والكافُ اسمُها مبني على الفتحِ في محل نَصب، **«إذما»**: حرفُ شرط جازمٌ لِفعلَين مبني على السكون لا محلَّ لَه، **«تأتِ»**: فعلٌ مضارع مجزومٌ بـ(إذمَا) فعلُ الشرط، وعلامةُ جزمه حذفُ الياء، والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها، والفاعلُ مُستتر وجوباً تقديره: أنتَ، **«ما»**: اسمُ مَوصول مبني على السكون في محل نصب مَفعول (تأتِ)، **«أنتَ»**: ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفعٍ، وحرفُ خطاب مَبني على الفتح لا موضعَ لَه من الإعراب، **«آمِرٌ»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، **«به»**: جار ومجرور متعلقٌ بـ(آمِرٌ)، وجملةُ المبتدأ والخبر لا محلَّ لها من الإعراب صِلةُ الموصول، والعائدُ ضميرُ (به)، **«تُلفِ»**: فعلٌ مضارع

و«أنَّى» كقولِه:

٣٠ - فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ ....

السُّجاعي

قوله: (أنى تأتِها تَستجرْ بها تجدْ) «تَأتِ» فعلُ الشرط، و«تَستَجِرْ» بدلٌ منه، و«تَجِدْ» جوابُه، وتمامُ البيتِ: [الطويل]

.... حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا[1]

و«الجَزْل»: العَظيم، و«تَأَجَّجا» بفتحِ التاء: صفةُ «ناراً»، والألفُ لِلإطلاق، والأصلُ: «تتأجَّج»[2]، أي: تتوقَّد.

شفاء الصدر

مجزوم بـ(إذما) جوابُ الشرط، وعلامةُ جَزمه حذفُ الياء، والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، «مَن»: اسمٌ موصول مفعولٌ أولُ لـ(تُلفِ) مبني على السكون في محل نصبٍ، «إيَّاهُ»: مفعول مقدم لـ(تآمرُ) مبني على السكون في محل نصبٍ، وحرفٌ دال على الغَيْبة لا محلَّ له، «تآمُرُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، والجملة صلة (مَن) لا محلَّ لها، والعائدُ ضمير (إيَّاه)، «آتيًا»: مفعول ثانٍ لـ(تُلفِ) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، وجملة (إذما ... إلخ) خبرُ (إنَّ) في محل رفع.

والمعنى: وإنَّك إنْ تَفعلِ الشيءَ الذي أنتَ آمرٌ غيرَك بِفعله تَجِدْ مَن تأمرُه بالفعل فاعلاً له، ورُوي: (تأْبَ وآبِيًا) بِالباء الموحَّدة من الإباء، وهو الامتِناع.

والشاهد فيه: جزمُ (إذما) لِفعلَين.

[٣٠] - فأصبحتَ أنَّى تأتِها تَستجِرْ بها تَجِدْ حطباً جَزلاً وناراً تأجَّجا

[قولُه: (حطباً ... إلخ) مِن بيت آخرَ كما فصَّلناه على كلام المُحشي].

---

(١) هذا مِن بيت آخرَ أنشَده سِيبويه، وهو:

مَتى تَأتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأجَّجا

وهو لعُبَيد الله بن الحُر كما في «الخزانة»، وأنشد أيضاً لِلبيدٍ:

فأصبَحتَ أنَّى تَأتِها تَلْتَبِسْ بِها كِلا مَركَبَيْها تحتَ رِجلِكَ شاجِرُ

ويُروَى: «تَشتجِرْ بها»، و«تَبتئِس بها»، فما في كلام المُحشي وغيره تلفيقٌ.

(٢) اختُلف في توجيه قوله: «تأجَّجا»؛ فقيل: الألفُ مُبدلة من نونِ التوكيد الخفيفة، والأصلُ: تتأجَّجَنْ، فالضميرُ المستتر لِلنار المؤنثة ولهذا أُنِّثَ الفعل، وقيل: الفعلُ ماضٍ والألف للتثنية، يَعني النارَ والحطب، وقيل: الألف للإطلاق وضمير المذكر عائد للحطب، وقيل: ذكَّر الفعل على تأويل النار بالوَقود أو اللَّهب أو الشهاب؛ لأنَّ المُذكر يَغلب المؤنَّث. وما ذكَره المحشي هنا خارجٌ عن هذه الأقوال؛ لأنه جَعل الألف للإطلاق مع حُكمه بمضارَعة الفعل، وحينئذٍ يقال له: فما وجهُ النصب في تتأجَّج؟.

فهذه الأدواتُ التي تَجزِم فِعلَين، ويُسمَّى الأولُ مِنهما شرطاً، ويُسمَّى الثاني جَوَاباً، وجزاءً.

السُّجاعي

قوله: (**ويُسمَّى الأول منهما شرطاً**) أي: لأنَّه شرطٌ لِتَحقُّق الثاني.

قوله: (**جزاءً وجواباً**) أي: يُسمَّى جزاءً؛ لأنَّه يُبتنَى على الأول ابتِناءَ الجزاء على الفِعل، وهو حقيقةٌ اصطلاحيَّة، فقَولُ بعضِهم: «إنه مجازٌ» صحيحٌ بِاعتبار اللغة، وقولُه: «وجواباً» أي: تَشبِيهاً له بِالجواب بعد السُّؤال.

شفاء الصدر

من الطويل.

(تَستَجِر): مضارعُ استَجار أي: طَلب الحِفظَ، و(الجَزْل) بفتح الجيم وسكونِ الزاي: العَظيمُ الغَلِيظ، و(التأجُّج): الاشتِعال والتَّوقُّد.

قوله: «فأصبحتَ»: الفاء: بحسَب ما قبلها، (أصبَح): فعل ماضٍ ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبر مبني على فتح مُقدَّر على آخِره مَنع من ظهوره السكونُ العارض كراهةَ توالي أربعِ مُتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لا محلَّ له من الإعراب، وتاءُ المخاطَب اسمُها مبني على الفتح في محل رفع، **«أنَّى»**: اسمُ شرط جازِم لِفعلَين مبني على السكون في محلِّ نصبٍ على أنه ظرفُ مكانٍ مُتعلِّق بـ(تأتِ)، **«تَأتِها»**: فعلٌ مضارع مجزوم بـ(أنَّى) فِعلُ الشرط، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياء، والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديرُه: أنتَ، و(ها): مفعولُه مبني على السكون في محل نصبٍ، **«تَستجِر»**: فعلٌ مضارع بدلُ اشتِمال مِن (تأتِ)، وبدلُ المجزوم مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه السكون، والفاعلُ مُستتر وجوباً تقديره: أنتَ، **«بِها»**: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بـ(تَستجِر)، والضَّميران عائدان إلى قبيلةٍ مَعلومةٍ بين الشاعر والمخاطَب، **«تَجِدْ»**: فعل مضارع مجزوم بـ(أنَّى) جوابُ الشرط، وعلامةُ جزمه السكونُ، بمعنَى تَلْقَ وتُصادِفْ، فلِذا تَعدَّى لواحد، والفاعلُ مُستتر وجوباً تقديره: أنتَ، **«حَطباً»**: مفعولُه مَنصوب بالفتحة الظاهرة، **«جَزلاً»**: صفةُ (حطباً) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، **«وناراً»**: الواو: حرفُ عطف مبني على الفتح لا محلَّ له، (ناراً): معطوفٌ على (حطباً) مَنصوبٌ بالفتحة الظاهرة، **«تأجَّجا»**: يحتمل أنه فعلٌ مضارع مرفوعٌ بضمة مُقدرة على آخِره منع من ظُهورها الفتحةُ العارِضة لأجل ألفِ الإطلاقِ [فيه نظيرُ ما في كلام المُحشِّي، وقد بيَّناه]، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هي يَعودُ إلى (ناراً)، وألفُ الإطلاقِ حرفٌ، وأصلُه: تَتأجَّجُ، حُذفت إحدى التاءَين، والجملةُ في محل نصب صفة لـ(ناراً)، ويحتمل أنه فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، والفاعلُ مُستتر يَعود إلى (ناراً)، والألفُ للإطلاق أيضاً، ولم يَلحَقِ الفعلَ علامةُ التأنيث لِلضَّرورة، [أو لأنَّ النار قد تُذكَّر، أو لأنه أوَّلها بالشِّهاب أو اللَّهب، أو الفاعلُ بعضُ المذكور، أي: اشتَعل أحدُهما]، والجملةُ صفةُ (ناراً) أيضاً، ويحتمل أنه فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، والألفُ لِلتثنية فاعلٌ مبني على السكون في محل رفع عائدٌ إلى حَطب ونار، وإسنادُ التأجُّج إلى الحطب مِن حيث إنه سَببٌ، والجملةُ على هذا صفة (حَطباً وناراً)، والتذكيرُ بِالنظر لِلحطب، تأمَّل! والجملةُ مِن (أنَّى) وشرطِها وجوابها خبرُ (أصبَح) [في محل نصبٍ].

[اقترانُ جُملة الجواب بالفاء]

وإذا لم تَصلُح الجملةُ الواقعةُ جَواباً لأنْ تَقَعَ بعد أداةِ الشرط، وَجَب اقترانُها بالفاء، وذلكَ إذا كانت الجملةُ اسمِيةً، أو فِعلية فِعْلُها طَلبيٌّ، أو جامدٌ، أو مَنفيٌّ بـ«لَنْ»، أو «ما»، أو مَقْرُونٌ بـ«قَدْ»، أو حرفِ تَنفيسٍ، نحوُ قَولِه تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾

السُّجاعي

قوله: (وَجب اقترانُها بِالفاء) وتُحذَف لِلضرورة، وأجازَ الكوفيون حذفَها اختياراً. اهـ (ش).

قوله: (إذا كانت الجُملةُ اسميَّة ... إلخ) وقد نَظَم بعضُهم ذلك فقالَ: [الكامل]

إسْـمِـيَّـة طَـلَـبِـيَّـة وبِـجَـامِـدٍ ... وبِـمـا وقَـد وبِـلَـنْ وبِـالـتَّـنْـفِـيـسِ

قوله: (أو منفيٌّ بـ«لن») أي: إنْ كان مضارعاً[1].

قوله: (أو «ما») أي: إن كان مُضارعاً أو ماضِياً، نحوُ: «إنْ زُرتَني فَما أُهِينُك»، و«إنْ زُرتَني فَما ضَرَبتُك»، ومثلُ الماضي المصدَّرِ بـ«ما» الماضي المُصدَّرُ بـ«لا»، نحوُ: «إن زُرتَنِي فَلا ضَرَبْتُك[2]»، كما أفادَه الرَّضي[3].

قوله: (أو مقروناً بـ«قَدْ») أي: إنْ كان الفِعل ماضياً، كما ذكَره الرضيُّ[4].

قوله: (أو حرفِ تنفيس) أي: سَوف والسِّين، كما قاله الرَّضي[5].

قوله: (﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ ... إلخ﴾) التَّحقيقُ كما في الباب الخامِس من «المغني» أنَّ الجواب في نحوِ هذا مَحذوفٌ، فإنه قال: إنَّ نحوَ قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ

شفاء الصدر

والمعنى: فَصِرتَ إنْ تأتِ هذه القبيلةَ في أيِّ مكانٍ منها تَطلُب منها الحفظ والأمانَ مِن الجوع والبَرد، تَلْقَ وتُصادف حطباً عظيماً مُعَدًّا لإيقاد النار فيه، وناراً مُشتَعِلة ومُتَّقِدةً، فيَحصلُ مَطلوبُك مِن الاستِدفاء، والقِرى، وكان مِن عادةِ كُرماء العرب أن يُوقِدُوا النارَ بالليل على مكانٍ عالٍ لِيَراها الضالُّ عن الطريق والجائعُ والبَردان، فيَأتي إليها لِيَسألَ عن الطَّريق ويَأكُلَ ويَتدفَّأَ، وإذا كان حطبُ النار كثيراً، كان أتَمَّ في إظهار ضَوئِها مِن بُعدٍ، فيُؤتَى إليها من كل فَجٍّ عَميق، وهذا دليلٌ على عِظَم كَرمِ أصحابِها.

والشاهد في البيت: جزمُ (أنَّى) لِفعلَين.

---

(١) قاله (ش)، وكذلك ما بعده مع اختِلافٍ في المِثالَين.

(٢) تتمَّته عند الرضي: «ولا شتَمتُك»، وهو الصوابُ، ولا يجوز الاقتصارُ على الفعل الأول كما فَعل المُحشِّي؛ لِوجوب تكرار «لا» إذا دخلتْ على الماضي كما تقرَّر في محلِّه.

(٣) انظر: «شرح الكافية» (٤/ ١١١).

(٤) انظُر لهذا ولِلذي بعده: المصدَرَ السابق.

(٥) نَقله (ش)، وكذا ما قبله وما بعده.

[الأنعام: ١٧]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ﴿وَمَن يُقَاتِلْ

السُّجاعي

لَءَاتٍ﴾ [العنكبوت: ٥] يكون الجواب فيها محذوفاً؛ لأنَّ الجواب مُسبَّب عن الشرط، وأجلُ الله آتٍ سواءٌ وُجد الرجاءُ أم لم يُوجَد، والأصلُ: فَلْيُبادِرِ العملَ فإنَّ أجلَ الله آتٍ(١).

قوله: (﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ ... إلخ﴾) يَجوز في «تَرَ» أن تكونَ بَصريةً، فـ﴿أَنَا۠﴾ توكيدٌ لِياء المتكلِّم، و﴿أَقَلَّ﴾ حال، وأن تكون عِلميَّةً، فـ﴿أَنَا۠﴾ ضميرُ فَصل(٢)، و﴿أَقَلَّ﴾ مَفعولٌ ثان، ولا يَجوزُ على الأول أن يكونَ فصلاً؛ لأنَّ شرطَه أن يقعَ بين مُبتدأ وخبر، أو ما أصلُه المبتَدأ والخبر، و﴿مَالًا﴾ و﴿وَلَدًا﴾ تمييزٌ، وقُرِئ برفع «أقل»(٣) فيكونُ خبراً عن «أنا»، والجملةُ في محل نصبٍ: إمَّا على الحاليَّة، أو المَفعوليَّة، وجوابُ الشرط قولُه: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّىٓ﴾(٤).

قوله: (﴿فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾)(٥) ضَمَّنه معنى تُحرَمُوه، فعَدَّاه لاثنَين؛ أولُهما: قائمٌ مقامَ الفاعل، والثاني: الهاءُ، وإلَّا فهو يتعدَّى لِواحِد. أفاده (ش).

قوله: (﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ ... إلخ﴾) «الإيجافُ»: سرعةُ السَّير، و«الرِّكاب»: الإبل، و«مِن» زائدةٌ، أي: خَيْلاً(٦).

قوله: (﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾) اعتُرض جَعلُ قوله: ﴿فَقَدْ سَرَقَ ...إلخ﴾ هو الجوابَ بأنه يَقتضي(٧) تقديمَ سَرقة أخٍ له؛ لأنَّ الماضيَ بـ«قد» مُحقَّقٌ مَعنى، فلا يصحُّ أن يكونَ جواباً لشرط مُستقبَلٍ.

وأجابَ بعضُهم(٨) عن ذلك: بأن الجزاءَ على قِسمَين: أحدُهما: أن يكون مَضمُونه مُسبَّباً عن مَضمونِ الشرط، والثاني: أن لا يكونَ مَضمونُ الجزاء مسبباً عن مَضمونِ الشرط، وإنما

(١) «مغني اللبيب» (ص٨٥٠).
(٢) أي: أو توكيدٌ أيضاً كما يُفهم من كلام الشَّنواني الذي تصرَّف فيه المُحشِّي بالتقديم والتأخير والاختصار.
(٣) قَرأ بذلك عيسى بن عُمَر.
(٤) أفاد جميعَه الشَّنواني كما أشرنا إليه سابقاً.
(٥) بتاء الخطاب لِما ذكرناه مِراراً من أنها القراءة السائدة في زمانهم، ولا يضرُّ تغييرها في المتن.
(٦) والمعنى كما في «النَّسفي»: فما أوجفتُم على تَحصِيله وتَغنِيمه خيلاً ولا رِكاباً ولا تَعبتُم في القِتال عليه.
(٧) عبارة (ش): إن قلتَ: جعلُ ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ جواباً مردودٌ بأن ذلك يقتضي ..إلخ. وبينهما ما لا يخفى.
(٨) هو ابنُ الحاجب كما صرَّح به (ش). وانظُر: «الأمالي» (١/ ٢٢٤).

﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٤].

ويَجُوزُ في الجملة الاسمية أنْ تَقترِنَ بـ«إذا» الفُجائِيَة كقَولِه تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وإنما لم أُقَيِّدْ في الأصلِ «إذا» الفُجائيةَ بالجملة الاسْمِيَّة لأنها لا تَدخُل إلا عليها، فأَغْناني ذلك عنِ الاشتِراط.

السُّجاعي

يكونُ الإخبارُ به مُسبَّباً، نحو: إن تُكرِمْني فقد أكرمتُكَ أمس، أي: إنَّ إكرامك لي سَببٌ لِأنْ أُخبِرَ بأني قد أكرَمْتُك أمسِ[1]. اهـ[2] وما في الآية مِن هذا القَبِيل، فلا إشكالَ. فتأمَّل!

قوله: (﴿فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ﴾) مَعطوفان على فِعل الشرط، والفاءُ في ﴿فَسَوْفَ﴾ جوابُ الشرط[3]، وقُدِّم قولُه: «يُقتَل» لأنها درجةُ شَهادة، وهي أعظَمُ من غَيرِها[4].

قوله: (أن تقترنَ بـ«إذا» الفُجائية) أي: بثلاثةِ شُروط: أن تكونَ غيرَ طَلبيَّة، فخَرج نحوُ: «إنْ أطاعَ زيدٌ فسَلامٌ عليه»، وأن لا يَدخُلَ عليها أداةُ نفي؛ احتِرازاً من نحوِ: «إنْ يَقُمْ زيدٌ فما عَمرٌو قائمٌ»، وأنْ لا يَدخلَ عليها «إنَّ»، فخَرجَ: «إنْ لم يَقُمْ زيدٌ فإنَّ عمراً لم يَقُمْ[5]»، فتَتعَيَّن الفاء في ذلك، قال أبُو حيان: النُّصوصُ مُتضافِرة[6] في الكُتب على الإطلاق في الرَّبط بـ«إذا»، لَكنَّ السماع إنما وَرَد في «إنْ» وحدها، فيُحتاجُ في إثبات ذلك في غير «إنْ» مِن الأدواتِ إلى سَماع؛ قال: وكذلك جاءَ جوابُ «إذَا» بـ«إذَا» الفُجائيةِ، قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨]. اهـ (ش) مُلخصاً.

(١) والمعنى: إنِ اعتددتَ عليَّ بإكرامِك إيَّاي، فأنا أيضاً أقول: فقد أكرمتُك، أي: فأنا أيضاً أعتدُّ عليك بإكرامي إيَّاكَ. كذا تتمتُه في (ش) والصبان وغيرهما.

(٢) كذا في النُّسخ، والصوابُ إسقاطُه كما هي عبارة (ش)؛ إذ الكلامُ ما زال لِلدماميني الذي يَنقل عن ابن الحاجب بالمعنى.

(٣) أراد أنها رابطةٌ لِلجواب، فتَسامح.

(٤) انظر تتمتّه في «الشنواني».

(٥) في أكثر المخطوطات: فإنَّ عمراً قائمٌ. وهو أشبَهُ بالمراد.

(٦) في المخطوط: (مُتظافرة) بالظاء المُشالة، وهما لُغتانِ كما قال ابنُ مالك في كتاب «الاعتِضاد» وغيرُه، يُقال: (تَضافَر القومُ، وتَظافَروا) خِلافاً للسعد الذي لحَّن الثانية في «شَرح العَضُد».

[النَّكرة والمعرِفة]

ص - فَصْلٌ:

الِاسْمُ ضَرْبَانِ: نَكِرَةٌ، وهُوَ ما شَاعَ في جِنْسٍ: مَوْجُودٍ كَـ«رَجُلٍ»، أَوْ مُقَدَّرٍ كَـ«شَمْسٍ»، ومَعْرِفَةٌ، وهِيَ سِتَّةٌ:

السُّجاعيّ

فصل [في النكرة والمعرفة]

قوله: (ما شاع في جِنس) لم يُرِدْ بِالجِنس ما هو مصطلَحُ أهلُ المِيزان؛ بِدليل تَمثيله، بل ما يَعُمُّ الصنف والنوعَ وغيرَهما. وأراد بالجِنس الموجُودِ أفرادَ المفهُومِ الحاصلةَ في نَفْس الأمر؛ سواءٌ كانت مما له تَحقُّق في الأعيانِ أو لا، وبِالجنس المُقدَّر أفرادَ المفهومِ التي لا حُصولَ لها في نَفسِ الأمر مما فُرِضَ صِدقُه عليها، وأمَّا الجنسُ فلا يُتصوَّر فيه شياعٌ؛ لأنه شيءٌ واحد ولا حُصُولَ له في الخارج إلَّا في ضِمْنِ أَفراده على نِزاعٍ كبير في مَحلِّه، وأمَّا الحصولُ الذِّهني فهو ثابتٌ لِسائر الأجناسِ. اهـ (ش).

قوله: (كرجلٍ) أي: كهذا الاسم، فإنه شائعٌ في زيدٍ وعمرٍو وبكر . . . إلخ[1].

قوله: (أو مُقدَّرٍ) أي: شاع[2] في أفرادِ مفهومٍ كُلي غيرِ مَوجُود[3] في الخارج؛ كشَمس، فإنه شائعٌ في أفرادِ مَفهومِ الكوكب النَّهاريِّ، غيرَ أنه لم يُوجَد إلَّا فَرْدٌ.

---

(١) قاله (ش). وكذا ما بعده.

(٢) كذا في النُّسخ، ولعل المراد: أي شائع.

(٣) في (ش): موجودة.

[الضَّمير]

الضَّمِيرُ، وهُوَ ما دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، وهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ، كالمُقَدَّرِ وُجُوباً في نَحْوِ: «أَقُومُ» و«نَقُومُ»، أَوْ جَوَازاً في نَحْوِ: «زَيْدٌ يَقُومُ»؛ أَوْ بَارِزٌ، وهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ ....

السُّجاعي

[الضمير]

قوله: (الضميرُ) فَعِيل بمعنى مُضْمَر على حدِّ «عَقَّدْتُ[١] العَسلَ فهو عَقِيد»، أي: مُعَقَّد، ويقالُ له: مُضْمَر، وهو مِن «أضمَرتُه» أي: أَخفَيْتُه؛ لأنَّ حُروفه غالباً مَهمُوسة ـ والهمسُ فيه خَفاءٌ ـ وهي: التاء، والكاف، والهاء. ويُسمِّيه الكوفيُّون كِناية ومَكنِيًّا[٢].

قوله: (وهو ما دلَّ على مُتكلِّم) أي: اسمٌ دلَّ وضعاً ... إلخ؛ لأنَّ الدالَّ إذا أُطلِق يَنصرِف للدالِّ بالوضع، فخَرج قولُ مَن اسمه زيد: «زيدٌ ضَرَبَ»، وقولُك لِزيد: «يا زَيدُ افعَل كذا»، وقولُك لِزيدٍ الغائب: «زيدٌ فَعل كذا»؛ فإنَّ زيداً في هذه الأمثِلة قد أُطلِق على المتكلِّم والمخاطَب والغائب لكنْ لا بِالوضع، وصرَّح بَعضُهم[٣] بأنَّ الأسماء الظاهرةَ مَوضوعةٌ للغائب، فأَخرَجها بِقَيدِ تقدُّم الذِّكر، والمرادُ بالمتكلِّم شخصٌ يَحكي به عن نَفسه كـ«أنا»، فخَرج لفظُ «مُتكلم»، وبِالمخاطَب شخص يُوجَّه إليه الخِطاب كـ«أنتَ»، فخَرَج لفظُ «مُخاطَب»، وبِالغائب شخصٌ غيرُ مُتكلم ولا مخاطَبٍ بالمعنى المذكُور.

واعلَم أنه لا يَرِدُ على حدِّ الضمير الكافُ من «ذلك»؛ لأنها حرفٌ دالٌّ على الخِطاب لا على المخاطَب[٤]. فتدبَّر!

قوله: (مستترٌ وجوباً) أي: استِتاراً واجباً، أو ذا وُجوبٍ[٥].

قوله: (وهو إمَّا مُتصلٌ) أي: بِعامله، (أو مُنفصل) أي: عن عامِله.

---

(١) كذا في النُّسخ المخطوطة والمطبوعة و(ش)، وهو لغةٌ في هذا الحَرف، يقال: (عقَّدتُ العسل تعقيداً فهو مُعقَّد)، لكنْ لا يخفى أنه غيرُ مرادٍ هنا؛ لأن المقصود تنظيرُ (أضمرتُه فهو مُضْمَر وضَمِير) بِفعلٍ من الباب ذاتِه، أعني (أفعَل فهو مُفعَل وفَعِيل)، لا من غيرِه، وحينئذٍ فالصواب: «أَعْقَدْتُ العَسلَ فهو عَقِيد» أي: مُعْقَد، كما هي عبارةُ غيرِه. اللَّهمَّ إلَّا أن يكون المحشِّي تَساهَلَ، أو أراد مجرَّدَ التنظير في وُقوع فَعِيل بمعنى المفعُول من المَزِيد.

(٢) أفاده وما بعده الشَّنواني بتفصيل.

(٣) في (ش): وصرَّح الجامي والعصام.

(٤) زاد عليه (ش): فهي حرفٌ دال على معنًى ولا دلالةَ [له] على الذات البتةَ ... إلخ.

(٥) قاله (ش). وكذا المواضع الستةُ التي بَعده، على تفصيلٍ في بعضِها.

كَتَاءِ «قُمْتُ»، وكافِ «أَكْرَمَكَ»، وهَاءِ «غُلَامِهِ»، أَوْ مُنْفَصِلٌ كـ«أَنَا» و«أَنْتَ»، و«هُوَ» و«إِيَّايَ».

وَلَا فَصْلَ مَعَ إِمْكَانِ الوَصْلِ، إِلَّا في نَحْوِ: الهَاءِ مِنْ «سَلْنِيهِ» بِمَرْجُوحِيَّةٍ، و«ظَنَنْتُكَهُ» و«كُنْتَهُ» بِرُجْحَانٍ.

ش - يَنقَسم الاسمُ بِحسَب التَّنكير والتعريفِ إلى قِسمَين: نكرةٍ، وهي الأَصلُ، ولهذا قَدَّمتُها، ومَعرفةٍ، وهي الفرعُ، ولِهذا أَخَّرْتُهَا.

فأما النكرةُ فهي عِبارةٌ عما شاعَ في جِنسٍ مَوجودٍ أو مُقَدَّرٍ؛ فالأولُ كـ«رَجُلٍ»؛ فإنه موضوعٌ لِما كان حَيواناً ناطقاً ذَكَراً، فكُلَّما وُجِدَ من هذا الجنس واحِدٌ فهذا الاسمُ صادِقٌ

السُّجاعي

قوله: (كتاءِ «قُمت») بالحركاتِ الثَّلاث.

قوله: (وكافِ «أكرمك») بِفَتحها لِلمخاطَب وكسرِها لِلمُخاطَبة.

قوله: (كـ«أنا») مذهبُ البَصريين أن الاسمَ هو الهمزة والنُّون، والألفُ زائِدة، وذَهب الكوفيُّون إلى أن الاسمَ مجموعُ الثَّلاثة.

قوله: (وأنت) مَذهب البصريِّين أنَّ الضمير هو «أَنْ»، والتاءُ حرفُ خِطاب.

قوله: (وهو) مذهبُ البَصريين أنه بِجُملته ضَمير، وكذلك «هي»، وأَمَّا «هُما وهُم وهُنَّ» فكَذلك عند أبي عليٍّ، وقِيل غير ذلك.

قوله: (وإيَّاي) الصحيحُ أنَّ «إيَّا» هو الضَّمير، واللَّواحِقُ حُروف تُبيِّن المعنى المراد، فكلٌّ منها يَدلُّ على المراد بِشَرطِ اقتِرانه باللَّواحِق، وإلَّا لم[1] يَصدُقِ التعريف؛ لأنَّ «إيَّا» بِدون اللَّواحق لا يَدلُّ على مُتكلِّم أو مخاطَب أو غائب[2]. تأمَّل!

قوله: (ولا فصلَ ... إلخ) أي: لا يَجُوز ذلك بحسَب اللُّغة والمعنى المقصُود[3].

قوله: (وهي الأصلُ[4]) أي: لأنها الأُولى، والمعرفةُ طارئةٌ عليها؛ قيل: لأنَّك لا تَجِدُ معرفةً إلَّا ولها اسمٌ نَكرة؛ لأنَّ الشيءَ أولَ وُجوده تَلزمُه الأسماء العامَّةُ كـ«ذَكَر وإنسان»، ثم تَعرضُ له الأسماءُ الخاصةُ كالأعلام والكُنى والألقابِ. ذكَره في «شرح الجامِع».

(١) في بعض النسخ: وإن لم، وهو تحريف.

(٢) كذا نَقَله (ش) عن شيخِه.

(٣) قاله (ش).

(٤) في جميع النُّسخ المخطوطة: لأنها الأصل.

عليه، والثاني كـ«شَمْس»؛ فإنها موضوعةٌ لِما كان كوكباً نهاريًّا يَنْسَخُ ظُهُورُهُ وُجُودَ الليل؛ فحَقُّها أن تصدُقَ على متعدِّد كما أن رَجلاً كذلك، وإنما تخَلَّفَ ذلك من جِهة عدمِ وُجود أَفْرادٍ له في الخارِج، ولو وُجِدَتْ لَكان هذا اللفظ صالحاً لها؛ فإنه لم يُوضَعْ على أن يكون خَاصًّا كـ«زَيد وعَمرو»، وإنما وُضِعَ وَضْعَ أسماءِ الأَجناس.

وأما المَعرفةُ فإنها تَنقسِم ستةَ أقسامٍ؛

القسمُ الأول: الضَّمير، وهو أَعْرَفُ الستةِ، ولهذا بَدأْتُ به، وعَطَفْتُ بقيةَ المعارف عليه بِـ«ثُمَّ».

وهو عِبارةٌ عمَّا دَلَّ على مُتكلمٍ كـ«أَنَا»، أو مُخاطَبٍ كَـ«أَنْتَ»، أو غائِبٍ كـ«هُوَ».

ويَنقسِم إلى بارِز ومُستتِر؛ لأنه لا يَخلُو: إمَّا أن يكونَ له صورةٌ في اللفظ أو لَا، **فالأولُ**: البارزُ كتاء «قُمْتُ»، **والثاني**: المُستتِر كالمقَدَّرِ في نحو قَولِك: «قُمْ».

ثم لِكلٍّ من البارِز والمستتِرِ انْقِسامٌ باعتِبار.

[أقسامُ المستتِر]

فأمَّا المستترُ فيَنقَسِم ـ باعتِبار وُجُوب الاستِتار وجَوازِه ـ إلى قِسمَين: واجبِ الاستِتار، وجائِزِه.

السُّجاعي

قوله: (يَنسخ) أي: يُزيل ظُهورَه . . . إلخ[1].

قوله: (**لأنه لا يَخلُو إما أن يكونَ له صورةٌ في اللَّفظ**) أي: هيئةٌ في اللَّفظ، أي: التَّلفُّظ[2]، وإنما له صُورةٌ في العقل، ويَجوز أن يُرادَ باللَّفظ الملفوظُ به. اهـ (ش).

---

(١) عبارة (ش): قوله: (ينسخ ظهوره وجود الليل) أي: يُزيل ظُهوره وجود الليل. اهـ وهي سالمةٌ مما وَقع هنا من تفسير الفعل وحده بالجُملة.

(٢) بعده في النسخ المطبوعة: (اعتُرض بأنه لا صُورةَ له في اللَّفظ وإنما له صورةٌ في العقل . . . إلخ)، وهذا من المواضع المُشكِلة، والذي تحرَّر لي في ذلك أن هذه الزيادةَ مُقحمةٌ من بعضِهم على كلام المُحشِّي وليست منه، وأما ما بقي بعد ذلك فهو كلامُه الذي أخذه بالحرف من (ش)، وغالبُ الظنِّ أن الشنواني رحمه الله قد وَهم فيه؛ إذ ظَنَّ أنَّ الكلامَ في المستتر وأنَّ المصنفَ قال: (لا يخلو إما أن لا يكونَ له صورة في اللفظ) فأردَفه بقوله: وإنما له صورةٌ في العقل، كما فعَل الشيخ يس حينَ كتب مثلَ ما هنا على قول الفاكهي: وهو ـ أي: المُستتر ـ ما ليس له صورةٌ في اللفظ. والله أعلم.

ونَعني بِواجب الاستِتار: ما لا يُمكنُ قيامُ الظاهرِ مَقامَهُ، وذلك كالضَّمير المَرفوع بالفعل المضارِع المَبدوءِ بالهمزة كـ«أَقُوم»، أو بِالنون كـ«نَقُوم»، ألَا تَرى أنَّك لا تقولُ: «أَقُومُ زيدٌ» ولا تقولُ: «نَقُوم عمرٌو»؟

ونَعني بالمُستتر جوازاً: ما يُمكن قيامُ الظاهر مَقامَهُ، وذلك كالضَّميرِ المرفوع بِفِعل الغائِب، نحو: «زيدٌ يَقوم»، ألا تَرى أنه يَجوز لكَ أن تَقولَ: «زيدٌ يَقومُ غلامُهُ»؟

[البارز متَّصل ومنفصل]

وأمَّا البارزُ فإنه يَنقسِم ـ بحسَب الاتِّصال والانفِصال ـ إلى قِسمَين: مُتصلٍ، ومُنفصل؛ فالمتصلُ هو: الذي لا يَستَقلُّ بنفسه، كتاءِ «قُمْتُ»، والمنفصِلُ هو: الذي يَستقلُّ بنفسه، كـ«أنَا، وأَنْتَ، وهُوَ».

ويَنقسِم المتَّصلُ ....

السُّجاعي

قوله: (ما لا يُمكن قيامُ الظاهر مَقامَه) مُرادُه بالظاهرِ هنا ما يَشمَلُ المنفصِلَ، فيُوافقُ ما عبَّر به هو وغيرُه من أنه لا يَخلُفُه الظاهرُ ولا الضَّميرُ المنفصل. اهـ (ش).

قوله: (ما يُمكن ... إلخ) قد اعتَرضه في «تَوضيحه» بأنَّ الاستِتار في نحو: «زيد قامَ» واجبٌ، فإنه لا يُقال: «قام هو» على الفاعِليَّة، وأمَّا «زيدٌ قام أَبُوه» أو «ما قام إلّا هو»، فتَركيبٌ آخَر؛ قال: والتحقيقُ أن يُقالَ: يَنقسِم العاملُ إلى ما لا يَرفع إلّا الضميرَ كـ«أقوم»، وإلى ما يَرفَعُهما كـ«قامَ». اهـ[١]

ورَدَّه (سم): بأنه قد فُسِّر المستَتر جوازاً بما يَخلُفه الظاهِر أو الضميرُ المنفَصِل، لا بِما يَجوز إبرازُه على الفاعِلِيَّة، وإنما يُعترَضُ لو فُسِّرَ بهذا. فتأمَّل!

قوله: (والمنفصِل هو الذي يَستَقِل بِنفسه) أي: هو الضميرُ الذي يَصِحُّ عند الفُصحاء أن يُتلفَّظ به مِن غيرِ أن يكونَ مُتَّصلاً بكلمةٍ أُخرى[٢].

قوله: (وأنتَ) الضَّمير عند البَصريين «أنْ» مِن «أنتَ» إلى «أَنتُنَّ»[٣].

---

(١) «أوضح المسالك» (١/ ٨٨).

(٢) عبارةُ (ش): قوله: (فالمتصل هو الذي لا يستقل بنفسه) أي: ضميرٌ لا يَصحُّ عند الفصحاء ... إلخ، فليُنظر لِم أخذه المحشِّي وغيَّر فيه وجَعله تعريفاً لِلمُنفصل مع أن المتَّصل هو المذكور أولاً في الشرح؟

(٣) عبارةُ النُّسخ المخطوطة: الضمير عند البَصريين أن مِن أنت، لا أنت.

ـ بحسَب مَواقِعه في الإعراب ـ إلى ثلاثةِ أقسام: مَرفوعِ المحلِّ، ومَنصوبِه، ومَخفوضِه، فمَرفوعُه كتاءِ «قُمْتُ» فإنه فاعِلٌ، ومنصوبُهُ ككاف «أَكْرَمَكَ» فإنه مفعولٌ، ومَخفوضُه كهاءِ «غُلَامِهِ» فإنه مُضاف إليه.

ويَنقَسِم المنفصِل ـ بِحسَب مَواقعه في الإعراب ـ إلى مَرفوعِ الموضع، ومَنصوبِه؛ فالمرفوعُ اثنَتا عَشْرَةَ كلمةً: «أنَا، نَحْنُ، أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُما، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ»، والمنصوب اثْنَتا عَشْرَةَ كلمةً أيضاً: «إِيَّايَ، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُما، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُما، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ»؛ فهذه الاثنَتا عشْرَةَ كلمةً لا تَقع إلا في محل النَّصب، كما أنَّ تِلك الأُوَلَ لا تَقع إلا في محلِّ الرفعِ، تقولُ: «أنَا مُؤْمِنٌ» فأنا: مبتدأ، والمبتدأُ حُكمُه الرفع، و«إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ» فإيَّاك: مفعولٌ مُقدم، والمفعولُ حُكمه النصب.

ولا يجوزُ أن يُعْكَسَ ذلك، فلا تقولُ: «إِيَّاي مُؤْمِنٌ» و«أَنْتَ أَكْرَمْتُ»، وعلى ذلك فَقِس الباقيَ.

وليس في الضَّمائر المنفصِلة ما هو مَخفوضُ الموضِع؛ بِخلاف المتَّصلةِ.

[فصلُ الضمير ممتنِع إذا تأتَّى وصلُه إلا في صُورتَين]

ولَما ذَكَرْتُ أن الضَّمير يَنقسمُ إلى مُتصلٍ ومُنفصل، أشَرْتُ بعد ذلك إلى أنَّه مَهْما أمْكَنَ أن يُؤْتَى بالمتصل فلا يَجوزُ العُدولُ عنه إلى المنفَصِلِ؛ لا تقولُ: «قامَ أنا» ولا: «أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ» لِتَمكُّنك مِن أن تقولَ: «قُمْتُ» و«أَكْرَمْتُكَ»، بِخلاف قَولِك: «ما قَامَ إِلَّا أَنَا، وما أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ»؛ فإن الاتصالَ هنا مُتَعَذِّر؛ لأنَّ «إِلَّا» مانعةٌ منه؛ فلِذلك جِيء بالمنفصِل.

ثم استَثْنيْتُ مِن هذه القاعِدة صُورتَين يَجوز فيهما الفَصْلُ مع التمكُّنِ مِن الوَصل.

السُّجاعي

قوله: (بحسَب مَواقِعه من الإعرابِ) أي: بِقَدْر مَواقعه من الإعراب، و«المَواقِع» جمعُ: مَوقِع، أي: أماكِن؛ أي: أنواع مَواقع؛ لأنَّ المبنيَّ يَقع فيها[1].

قوله: (صُورتَين) أي: مَسألتَين.

---

(١) قاله (ش). وكذا الثلاثةُ بعده.

وَضابِط الأُولى: أن يكونَ الضميرُ ثانيَ ضَمِيرَيْنِ أوَّلُهما أعْرَفُ من الثاني، وليس مَرفوعاً، نحو: «سَلْنِيهِ» و«خِلْتُكَهُ»، يجوزُ أن تقولَ فيهما: «سَلْنِي إيَّاهُ» و«خِلْتُكَ إِيَّاهُ».

وإنما قُلنا: إنَّ الضميرَ الأولَ في ذلك أعرَفُ؛ لأنَّ ضَميرَ المتكلم أَعْرَفُ من ضمير المخاطَب، وضميرَ المخاطب أعْرَفُ من ضَمِيرِ الغائب.

وضابطُ الثانيةِ: أن يكون الضميرُ خَبَراً لـ«كانَ» أو إحدَى أخواتها؛ سواءٌ كان مَسبوقاً بِضمير أم لا؛ فالأولُ نحو: «الصَّدِيقُ كُنْتَهُ»، والثاني نحوُ: «الصَّدِيقُ كانَهُ زيدٌ»، يَجوز أن تقولَ فِيهما: «كُنْتَ إِيَّاهُ» و«كانَ إيَّاهُ زيدٌ».

واتَّفقُوا على أن الوصلَ أَرْجَحُ في الصُّورة الأُولى إذا لم يَكن الفِعل قَلْبِيًّا، نحوُ: «سَلْنِيهِ» و«أَعْطِنيهِ»، ولِذلك لم يأتِ في التنزيل إلَّا به، كقَولِه تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

واختَلفُوا فيما إذا كان الفِعل قلبيًّا، نحوُ: «خِلْتُكَهُ» و«ظَنَنْتُكَهُ»، وفي بابِ «كان»، نحوُ: «كُنْتَهُ» و«كانَهُ زيدٌ»؛ فقال الجمهور: الفَصْلُ أَرْجَحُ فِيهنَّ، واختارَ ابنُ مالكٍ في جميع كُتبه الوَصْلَ في بابِ «كانَ»، واختَلف رأيُه في الأفعال القلبيَّةِ؛ فتارةً وافَقَ الجمهور، وتارةً خالَفَهم.

السُّجاعي

قوله: (أن يكونَ الضَّمير) أي: الذي يَجوزُ انفِصاله مع إمكان اتِّصالِه.

قوله: (سَلْنِيه) أي: استَعطِنيه، فهو مِن «سَأل» بمعنى استَعطى لا بِمَعنى استَفهَم(١).

قوله: (أن يكون الضميرُ) أي: الذي يَتأتَّى اتِّصاله **(خبراً لـ«كان» أو إحدَى أَخواتها)**، وهذه تُفارِق ما قَبلها مِن جهةِ أنه لا يُشترَط أن يكونَ عاملُ الضمير الذي يَجوزُ فيه الوَجهان عاملاً في ضمير آخَرَ؛ كما ذكَره المصنِّف، وإذا كان عاملاً في ضمير آخَرَ فلا بُدَّ وأن يكونَ مرفوعاً، والمسألةُ السابِقة لا بُدَّ وأن لا يكونَ الضَّمير الأولُ مَرفوعاً. اهـ (ش).

قوله: (نحو: الصَّديق كُنته) يَجوز في «الصَّدِيق» الرفعُ والنصبُ على حدِّ «زيدٌ ضَربته»(٢).

قوله: (واختار ابنُ مالك في جَميع كُتُبه الوصل) كأنَّ وَجْهَه(٣) أنَّ الأصل الاتِّصالُ. اهـ (ش).

---

(١) أي: لأنَّ هذا إنما يتعدَّى إلى الثاني بـ(عن).

(٢) أفاده (ش).

(٣) عبارةُ الشَّنواني: قوله: (واختار ابنُ مالك في جَميع كُتُبه الوصلَ في باب «كان») وجهُه . . . إلخ. فتأمل ما بينهما.

[العَلَم]

ص ـ ثُمَّ العَلَمُ، وهُوَ: إمَّا شَخْصِيٌّ كـ«زَيْدٍ»، أَوْ جِنْسِيٌّ كـ«أُسَامَةَ»، وإمَّا اسْمٌ كما مَثَّلْنَا، أَوْ لَقَبٌ كـ«زَيْنِ العَابِدِينَ، وقُفَّةَ»، أَوْ كُنْيَةٌ كـ«أَبي عَمْرٍو، وأُمِّ كُلْثُومٍ».

ويُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الاسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً، أَوْ مَخْفُوضاً بِإِضَافَةٍ إِنْ أُفْرِدَا كـ«سَعِيدِ كُرْزٍ».

ش ـ الثاني مِن أنواعِ المَعارِف: العَلَمُ، وهو «ما عُلِّقَ على شيءٍ بِعينه غَيْرَ مُتناولٍ ما أَشْبَهَهُ».

السُّجاعي

[العلم]

قوله: (شَخصيٌّ) نِسبة إلى الشخصِ باعتِبار كونه مُعيَّناً مَعلوماً، كـ«زَيد»، فإنه وُضِع لِلذات المشخَّص باعتِبار كونه مُعيَّناً مَعلُوماً. اهـ (ش).

قال في «المصباح»: الشَّخصُ: سَوادُ الإنسان تَراه مِن بُعد، ثم استُعمِل في ذاته؛ قال الخطَّابي[١]: ولا يُسمَّى شَخصاً إلَّا جِسمٌ مُؤلَّف له شُخُوص وارتِفاع. اهـ[٢]

قُلتُ: ولهذا يَمتنِعُ أن يقالَ في أسماء الله: إنَّها أعلامٌ شَخصيَّة؛ لاستِحالة الجِسميَّة والتألُّف عليه.

قوله: (جِنسيٌّ) نِسبة إلى الجِنس، بِأنْ يكون مَوضوعاً لِلجنس والماهيَّةِ المُعيَّنة باعتِبار تَعيُّنِه[٣].

قوله: (كما مثَّلنا) أي: والاسمُ كما مَثَّلْنا[٤] به مِن «زَيد وأُسامة» وما أشبَهه.

قوله: (وقُفَّة) هي القَرْعة اليابِسة، والقُفَّة ما يُتَّخذ من خُوص كهَيئةِ القَرعة تَضَعُ فيه المرأةُ القُطنَ ونحوَه، وجمعُها قُفَف، مثل: «غُرْفَة وغُرَف». اهـ «مِصباح».

قوله: (وهو ما عُلِّق على شيء بِعَينه غيرَ مُتناوِل . . . إلخ) المرادُ بِتَعليقه على الشيء تَخصيصُه به بحيث يُفهَم منه عند الإطلاقِ، وهو معنَى الوَضع، وإنما عَبَّر بِـ«عُلِّق» دُون «وُضِع» لِيَشملَ العَلَمَ المنقولَ.

---

(١) هو أبو سُليمان حَمد بن محمد البُستيُّ، الفقيه المحدِّث، صاحبُ «مَعالم السُّنن» و«غريب الحديث» و«شرح البُخاري». تُوفي سنةَ (٣٨٨هـ).

(٢) أي: كلامُ صاحب «المصباح».

(٣) قاله وما بعده الشَّنواني، وكذلك التَّعليقان الآتيانِ بعد كلامه على «قُفَّة».

(٤) في (ش): ما مثَّلنا.

وينقسِم باعتِبارات مُختلِفة إلى أقسامٍ مُتعدِّدةٍ:

فينقسِم ـ بِاعتبار تَشَخُّصِ مُسَمَّاه وعدمِ تَشَخُّصِه ـ إلى قِسمَين: عَلَمِ شَخْصٍ، وعَلَمِ جنسٍ؛ فالأولُ كـ«زَيد وعَمرو»، والثاني كـ«أسامَةَ» للأسد، و«ثُعالَةَ» لِلثعلب، ....

السُّجَاعي

قوله: (كأُسامة للأسد) أي: عَلَم لِلأسد؛ أي: وُضع لِماهيَّته المتَّحِدة في الذِّهن باعتِبار كونها مُتعيِّنةً مَعلُومة.

فائدة:

الأسدُ أشرَفُ الحيَوانات المتوحِّشة؛ لأنه مُنزَّلٌ منها مَنزلةَ المَلِك، وجَمعُهُ: أُسُود، وأُسُد بضمَّتَين، وأُسْد بضم فسكون، وآسادٌ بالمد، وأُسْدان، ومَأْسَدة. وله أسماءٌ تَزيد على السِّتِّمائة؛ أفرَدها السُّيوطي بِتَأليف[1].

قال أرسطو: والأسدُ أنواعٌ، رأيتُ نوعاً منه يُشبِه وجه الإنسان، وجَسَدُه شديدُ الحُمرة، وذَنَبه يُشبِه ذَنَب العقرب، ونَوعٌ على شكلِ البَقر له قُرُون سُود نحوُ شِبر، وأمَّا السَّبُع المعروف فهو حَيوان لا تَضع الأُنثى منه إلَّا جرواً واحداً، تَضَعُه لحمةً لا حِسَّ فيه ولا حَركة، فتَحرُسه ثلاثةَ أيام، ثم يأتي أبوهُ بعد ذلك فيَنفخ فيه المَرَّةَ بعد المرَّة حتى يَتحرَّكَ ويَتنفسَ وتَنفرِجَ أعضاؤه وتَتشكَّل صُورتُه، ثم تأتي أُمُّه فتُرضِعه، ولا تَنفتح عيناهُ إلَّا بعد سبعةِ أيام مِن تَخلُّقه؛ قيل: ويَمكُث في بَطنِ أُمِّه سبعةَ أشهُر، ولِذا سُمي سَبُعاً، ولا تَلِدُ الأُنثى أكثَرَ من سَبعةِ أولاد.

ورَوى أبو نُعَيم في «الحِلية» عن ثَورِ بن يزيدَ[2] قال: بَلَغني أنَّ الأسد لا يَأكُل إلَّا مَن أتى مَحْرَماً[3]. اهـ مُلخصاً من «مُختَصر حياة الحيوان»[4] لِلسُّيوطي.

قوله: (وثُعالةَ لِلثَّعلب) أي: وُضِع لِماهيَّته المتَّحدة في الذِّهن باعتِبار كونها مُتعيِّنةً مَعلومة[5].

---

(١) في «كَشف الظنون» أن اسمَه «نِظام اللسد في أسماء الأسد»، ونَقل عنه قولَه: وقد تتبَّعتُ كُتب اللغة، فجمَعتُ منها: خمسَمائةِ اسم، ثُم وَقفتُ، والتَقطتُ من «الزنبيل المدون» لابنِ خالَوَيه أكثَرَ مِن مِائة وخَمسين أُخرى، وأفردتُها بِتَأليف سَمَّيته: «نظام اللَّسَد». اهـ كلامُ صاحبِ «الكشف»، والكتابُ المذكور من مَراجع الزَّبيدي في «التاج»، واللَّسَد: الرَّضع.

(٢) في المطبوع وبعض النُّسخ المخطوطة: زيد، والصواب الأول. انظر: «الحلية» (٦/ ٩٥).

(٣) رأيتُه مضبوطاً في بعض الكُتب هكذا: (مُحَرَّماً)، وهو بعيدٌ جدًّا؛ إذ كلُّنا ذاك الرجل، فأين فائدةُ الحَصر؟

(٤) اسمُه: «ديوان الحيوان»، وكتابُ «حياة الحيوان الكبرى» لأبي البَقاء الدَّميري المتوفى سنةَ (٨٠٨هـ).

(٥) قاله (ش) أيضاً.

السُّجاعي

فائدة:

«ثُعالة» بِوزن «نُخالة» اسم لِلثعلب، ومِن أَمثالهم: «أَرْوَغُ مِن ثُعالة»؛ قال الشاعر[1]: [مجزوء الكامل المرفَّل]

فـاحْـتَـلْـتُ حِـيـنَ صَـرَمْـتِـنِـي ... والـمَـرْءُ يُـعْـجَـبُ[2] لا مَـحـالَـهْ
والـدَّهْـرُ يَـلْـعَـبُ بِـالـفَـتَـى ... والـدَّهْـرُ أَرْوَغُ مِـن ثُـعـالَـهْ
والـمَـرْءُ يَـكْـسِـبُ مـالَـهُ ... بِـالـشُّـحِّ يُـورِثُـه كَـلالَـه
والـعَـبْـدُ يُـقْـرَعُ بِـالـعَـصـا ... والـحُـرُّ تَـكْـفِـيـهِ الـمَـقـالَـه[3]

وفي «القاموس»: الثَّعلب الأُنثى[4]، أو الذَّكرُ ثَعلب وثُعلُبان بالضم[5]، والأُنثى ثَعْلَبة، والجمعُ: ثَعالِبُ وثَعالٍ. اهـ

وهو سَبُع جبانٌ مُستضعَفٌ، إلَّا أنه ذو مَكْرٍ وخَديعةٍ مُفرط الخُبْث والحِيلة، يَتَماوَت إذا جاع، ويَنفُخ بَطْنَه ويَرفَع قوائمه، فيُظَنُّ أنه قد ماتَ، فإذا اقترب منه حيوانٌ وَثَب عليه وصادَه، وحِيلتُه هذه لا تَتِمُّ على كلبِ الصَّيد، وقد ألغز الصَّلاحُ الصَّفدِي[6] فيه فقالَ: [مجزوء الرمل]

عَـجَـبِـي مِـن حَـيَـوانٍ ... لَـم يَـزَلْ بِـالـصَّـيْـدِ يُـطْـلَـبْ[7]
فِـيـهِ مَـكْـرٌ وخِـداعٌ ... وهْـوَ بِـالـتَّـصْـحِـيـفِ يُـغْـلَـبْ

---

(١) في «اللِّسان» (ح و ل): وأنشد ابنُ بَري لأبي دُواد يُعاتب امرأتَه في سَماحتِه بِمالِه: حاولتُ حينَ صَرَمتِني ... إلخ الأبيات الثلاثة الأُولى دُون الرابع. وأنشَد الأربعةَ الجاحظُ في «البيان والتبيين» من غير نِسبة.

(٢) كذا في جميع النُّسخ مخطوطِها ومطبوعِها، والمعروف: (والمرءُ يَعجز) من العَجز.

(٣) أخَذ هذا البيتَ الأخيرَ مِن قول الصَّلتان الفهمي:

الـعَـبْـدُ يُـقْـرَعُ بِـالـعَـصـا ... والـحُـرُّ تَـكْـفِـيـه الإشـارَهْ

أو قولِ يَزيد بن مُفرِّغ أو قولِ مالِك بن الريب. انظر: «البَيان والتبيين» للجاحظ (٣/ ٣٧).

(٤) بعده في النسخ المطبوعة: (ويُطلق على الذكر)، وكنتُ كتبتُ عليه: قوله: (ويُطلَق على الذَّكر) مِن مَفهومِ كلامِ «القاموس» لا مَنطوقِه. اهـ ثم رأيتُ إسقاطَ الزيادة أصلاً لعدم ثبوتِها فيما بين يديَّ من مخطوطات الكِتاب.

(٥) أي: في أوَّله وثالثِه.

(٦) هو خَليل بن أيبك بن عبد الله الصَّفدي، صلاحُ الدين، أديبٌ، مُؤرخ، كثير التَّصانيف المُمتعة، وهو من تلامِذة أبي حيان، وُلِد في صفد بِفلَسطين، وتَعلَّم في دمشق، وقد أُولع بالأدب وتراجِم الأعيان، من كُتبه: «الوافي بِالوفيات» و«نُصرة الثائر على المَثَل السائِر»، و«تَمام المُتون في شرح رسالة ابن زَيدون». تُوفي سنةَ (٧٦٤هـ).

(٧) يَجوز فيه البِناءُ لِلمفعول والبناءُ للفاعل؛ فالأولُ على أنه مطلوبٌ لفَروِه ونحوِه، والثاني على أنه يَصيد الأرانب ونحوَها. والأول أوفَقُ بالقافية المقيَّدة؛ لِتَفادي السِّناد، ولأجل ذلك ضبَطنا الفعل في البيتِ بعده بضم أوله أيضاً.

و«ذُؤالَة» لِلذئب؛ فإنَّ كُلًّا من هذه الألفاظ يَصْدُقُ على كل واحدٍ من أفْرَادِ هذه الأجناسِ، تَقولُ لكلِّ أسدٍ رأيتَه: هذا أُسامةُ مُقْبِلاً، وكَذا البَواقي، ويَجوز أن تُطْلِقَها بإزاء صاحبِ هذه الحَقيقة مِن حيث هو؛ فتقولُ: «أسامَةُ أَشْجَعُ من ثُعَالَةَ»، كما تقولُ: «الأسدُ أشجعُ مِن الثَّعلب» ....

السُّجاعي

اهـ مُلخصاً مِن «مختصَر حياةِ الحيوان» للسُّيوطي، ومِن خَطِّه نَقَلتُ.

قوله: (وذُؤالَة) بِذال مُعجمة مضمومةٍ فهَمزٍ، عَلَمُ جنس للذئب؛ أي: وُضِع لِماهيَّتِه المتَّحدة في الذِّهن باعتبار كونها مُتعيِّنة مَعلومةً، وسُمِّي بذلك لِخفة مَشْيِه؛ لأنَّ الذُّؤالة[1] المشيُ الخَفيف. اهـ (ش).

قوله: (يَصدُق على كل واحدٍ مِن أفراد ... إلخ) اعلَم أنَّ عَلَمَ الجنس موضوعٌ لِلماهيَّة مع التَّعيين ـ أي: لِلحقيقة ـ مِن حيث هي هي، أي: لا بِقَيد الفرديَّة؛ واسمَ الجنس موضوعٌ للماهيَّة مِن حيث هي هي، أي: لا بِقَيدِ التَّعيين والإفراد، فالفارقُ بينهما أن التَّعيين جزءٌ مِن الموضوع له في عَلَم الجنس دُون اسمِه، فأمَّا إطلاقُه على الفَردِ كما في عِبارة المصنِّف فهو حقيقةٌ؛ بِناءً على أنَّ الحقيقة تُوجَد في ضِمنِ الأفراد، أو مجازٌ بأنْ يُشبَّه الفردُ بِعَلَمِ الجنسِ بِجامع التَّعيين[2].

قوله: (بإزاء صاحِبِ هذه الحقيقة) بِزيادة (صاحِب). اهـ (ش). وإنما احتاج إلى زيادةِ «صاحِب» لِيُغايِرَ ما قبله، فإنَّ القولَ الذي قبله إطلاقُ[3] عَلَم الجِنس على الفرد، وظاهرُ هذا الثاني كالأول حيث جَعَله بإزاء صاحبِ الحقيقة، وهو الفردُ مِن أفرادِها. و«إزاء» بوزن كِتاب؛ أي: بِمقابل، والمراد أنه يُطلَق على الحَقيقة.

قوله: (فتقول: أسامةُ أَشجعُ ... إلخ) هذا التفريعُ غيرُ مُناسب؛ لأنَّ الحقيقةَ نَفْسَها لا تُوصف بالشَّجاعة ولا غيرِها، وإنما يُوصَف بِذلك الأفرادُ، ولهذا قال العلَّامتان الشَّنواني ويس[4]: لا يخلُو عن خفاءٍ جَعلُ الشَّجاعة لِلماهيَّة بِدُون الملاحظة لِلأفراد.

قِيل: ولو عبَّر بالجُرأة لَكان أولى؛ لأنَّ الشَّجاعة إنما تُطلَق على ذِي العقل؛ قُلتُ: تفسيرُ أهلِ اللغة الجُرأةَ بالشجاعة يَقتَضِي عدمَ الفَرقِ، فتأمَّل!

---

(١) المعرُوف أن المشيَ الخفيفَ مع مَيسٍ أو السريعَ اسمُه الذَّألان. ثم رأيتُ عبارة (ش) في المخطوط وهي: (لأن الذَّألان)، فلعلَّ التصرف ههنا مِن بعض النُّسَّاخ.

(٢) انظر لشيء من الاستزادة: «حواشي العَدَوي على شرح الشُّذور» (١/ ٢١٠-٢١١).

(٣) كذا جاءت العبارةُ في جميع النُّسخ.

(٤) انظر: «حواشي الفاكهي» (١/ ٢١٧).

أي: صاحبُ هذه الحقيقةِ أَشْجَعُ من صاحبِ هذه الحَقيقة، ولا يَجوزُ أن تُطلِقها على شَخْصٍ غائبٍ؛ لا تقولُ لِمَن بَينك وبينه عهدٌ في أسدٍ خاصٍّ: ما فَعَلَ أُسامةُ؟

وبِاعتِبار ذاته إلى مُفرد ومركَّب؛ فالمفردُ كـ«زيد وأسامةَ»، والمركَّبُ ثلاثةُ أقسام:

مركَّبٌ تركيبَ إضافةٍ كـ«عَبد الله»، وحُكمُه أن يُعْرَبَ الجزءُ الأولُ من جُزْأَيه بِحسَب العوامل الداخِلةِ عليه، ويُخفضَ الثاني بِالإضافة دائماً.

السُّجاعي

قوله: **(أي: صاحبُ هذه الحقيقة أشجعُ)** لا يَصِحُّ هُنا أن يقالَ: إنَّ لفظ «صاحب» زائدٌ لِما تقدم مِن أن الحقيقة لا تُوصَف بِما ذُكر، وهذا أيضاً إنما يُناسِب الإطلاقَ الأوَّلَ في كَلامه.

قُلتُ: ويُمكِن أنه أشارَ بهذا إلى بَيانِ ما يَقع في عبارة القَوم من التَّسمُّح في إطلاقِ الشَّجاعة أو الجُرأةِ على الحقيقة؛ يعني: أنَّه إذا وَقع في عبارتهم وَصفُ الحقيقة بما ذُكر، إنما يكون مُرادُهم فرداً من أفرادِها؛ تأمَّل!

قوله: **(ولا يَجوز أن تُطلِقَها على شخصٍ غائِب)** قد عَلِمتَ مما تقدَّم أن عَلَمَ الجِنس مَوضوعٌ لِلماهيَّة مع التَّعيين، وكأنَّ الشارح فَهِم تبعاً لِبَعضهم: أن هذا التعيينَ يَرجِع لِلمخاطب، وهو خِلافُ الصواب، بل التَّعيين راجعٌ لِلواضع، وحينئذٍ فلا مانِعَ من الإطلاق المذكُور، على أنَّ ما ذُكر مُعيَّن عند المخاطَب كما يدلُّ له قولُه: لِمَن بَينك وبينه عَهدٌ في أسدٍ خاصٍّ، وقد قال المحقِّق المَحلِّي: واستِعمالُ عَلَم الجنس أو اسمِه مُعرفاً، أو منكراً، في الفَرد المعيَّن أو المبهَم، مِن حيث اشتِمالُه على الماهيَّة[١] حَقيقيٌّ. اهـ[٢] فتَدبَّر في المقام، فإنه صَعبُ المَرام.

قوله: **(إلى مفردٍ ومركب)** إطلاقُ التركيب على ما ذُكر إنما هو باعتِبار الأَصل، لا بَعد جَعْلِه عَلَماً، كما هو ظاهرٌ؛ إذ جُزؤُه لا يَدلُّ على جُزءِ معناه الآنَ[٣].

قوله: **(ويُخفَض الثاني بالإضافةِ)** أي: بِسَببها، فلا يُنافي أن المضافَ إليه مجرورٌ بِالمضاف. ويُعطَى الثاني حُكمَهُ ما لو كان مُفرداً؛ فيُصرَفُ في نحو: «أبي بكرٍ»، ويُمنَع منه في نحو: «أبي هريرةَ» رضي الله تعالى عنهما.

---

(١) قال العطَّار: خرَج بهذه الحيثيَّة استِعمالُه فيه من حيث خُصوصِه؛ فإنَّه مجازٌ؛ لأنَّ الخاص من حيث خُصوصُه يُغايِر العامَّ مِن حيث عُمومِه.

(٢) «شرح جمع الجوامع» (١/ ٢٢٧).

(٣) أفاده (ش). وكذا الذي بَعده.

ومُركَّب تركيبَ مَزْجٍ كـ«بَعْلَبَكَّ وسيبَوَيْهِ»، وحُكمُه أن يُعربَ بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً وجرًّا، كَسائر الأسماء التي لا تَنصرِف، هذا إذا لم يَكن مختوماً بـ«وَيْهِ» كبَعْلَبَكَّ، فإن خُتِم بها بُنِيَ على الكسر كـ«سِيبَوَيْهِ».

ومركَّبٌ تركيبَ إسنادٍ، وهو ما كان جُملةً في الأصلِ كـ«شابَ قَرْنَاها»، وحُكمُه أن

السُّجاعي

قوله: (و[مركبٌ][1] تركيبَ مَزج) المزجُ هو الخَلْط؛ أي: تركيبَ مَمزوجٍ[2]، وهو كل كلمتَين نُزِّلت ثانيتُهما مَنزلةَ تاء التأنيث مما قَبلها؛ أي: في لُزُومه لحالة واحِدة، فيَدخلُ نَحوُ: «مَعدِيكرب وسِيبَويه»، ولا يَرِدُ عليه شيءٌ[3]، فتدبَّر!

قوله: (كبَعلبَكَّ) عَلَمٌ لِبَلدة مُركب من «بَعْل» وهو اسمُ صَنم، و«بَكّ» وهو اسمُ صاحِب هذه البَلْدة؛ جُعلا اسماً واحداً من غير أن يُقصَدَ بَينهما نِسبةٌ إضافيةٌ أو إسناديَّة أو غيرُهما[4].

قوله: (وحُكمُه أن يُعرَبَ بِالضمة رفعاً ... إلخ) وتُسكَّن الياءُ في «مَعدِيكرب» ونَحوِه في الأحوال الثَّلاثة؛ لِوُقوعها الآنَ حَشواً، وحُكِي عن بَعضهم فتحُها في حالةِ النصب.

قال الزمخشريُّ: «مَعدِي» مَأخوذ مِن عَدَاه أي: تَجاوَزَه، و«الكربُ» الفَساد؛ وكأنه قيل: عَدَاه الفَسادُ، وفيه شُذوذٌ[5]، وهو إتيانُه على «مَفعِل» بالكسر مع أنه مُعتَلُّ اللام، والمعتَلُّ اللام يَأتي على «مَفْعَل» بِالفتح؛ كـ«المرمَى والمَغزَى». أفاده يس.

قوله: (ومركب تركيبَ إسناد) وهو[6] ما تَركيبُه قبل العَلَمِيَّة، وتركيبُ المزج هو الذي تركيبُه لِلعَلَمِيَّة.

قوله: (ومركب تركيبَ إسناد) كـ«شاب قَرْناها»، وحُكمُه أن العوامِلَ لا تُؤثِّر فيه شيئاً، بل يُحكَى على ما كان له قبلُ. اهـ (ش).

---

(١) سَقط هذا الحرفُ من النُّسخ الخَطية، وسَقط مع الواو مِن النُّسخ المطبوعة، وهو ثابتٌ في كلام (ش)، ويَقتَضيه قولُه الآتي: (وهو كل كلمتَين ... إلخ)؛ إذ التعريفُ لِلمُركب لا للتركيب، فمِن ثَمَّ استدركتُه على ما تَرى.

(٢) ضبطتُه هكذا ولم أجعَله من بابِ الوصف لأنَّ التركيبَ ليس هو الممزُوج، ولِيُوافقَ ما قبله في إعرابِه وما بعده في كونه تفسيراً له.

ثم إن قوله هذا: (تركيبَ مَمزوج) من زياداتِه القَليلة على كلام الشَّنواني، ولم يَظهر لي بعد التأمل سببُ الإتيان به، أو وجهُ التعبير به وإخراجُ الإضافة التي في كلامِ المصنِّف عن ظاهِرها مع صحَّتِها.

(٣) أي: بخلاف قولِ من قال: ونُزل ثانيهما منزلةَ تاء التأنيث في فتحِ ما قبلها وجَرَيانِ حَركاتِ الإعراب عليها.

(٤) قاله (ش).

(٥) قد يُقالُ: لا شُذوذ؛ لأنَّ أصله: مَعْدِيّ بِالتَّشديد، فخُفف.

(٦) صدَّره (ش) بقوله: (قيل)، ثم قال في آخِره: ولك أن تقولَ: لا نُسلِّم الحصر الذي ذكره في المركب المزجي؛ لِجواز أن يُنقلَ أولاً إلى معنى جِنسي.

العواملَ لا تُؤثِّر فيه شيئاً، بل يُحْكَى على ما كانَ عليه مِن الحالة قبل النَّقْل.

[الاسم والكُنية واللقب]

ويَنقَسِم إلى اسمٍ وكُنْيَة ولَقَبٍ، وذلك لأنَّه إن بُدِئ بـ«أبٍ» أو «أمٍّ» كان كُنيةً، كأبي بكرٍ

السُّجاعي

قوله: (وإلى اسم وكنيةٍ ولقب) قال الرضيُّ: ولَفظُ «اللَّقب» في القديم كان في الذَّمِّ أشهرَ منه في المدحِ، و«النَّبْزُ» في الذم خاصَّةً، والكُنيةُ عند العرب يُقصَد بها التَّعظيم، فالفرقُ بينها وبين اللَّقب معنًى أن اللقب يُمدَح الملقَّب به أو يُذمُّ بمعنى ذلك اللَّفظ، بِخلاف الكُنية، فإنه لا يُعظَّم المكنَّى بمعناها، بل بِعدم التَّصريح بالاسم، فإنَّ بعض النُّفُوس تَأْنَفُ أن تُخاطَبَ باسمها، وقد يُكنَى الشخصُ بِالأولاد الذين لَه، كـ«أبي الحَسَن» لأمير المؤمِنين ـ رضي الله تعالى عنه ـ، وقد يُكنَى في الصِّغَر تَفاؤلاً أن يعيشَ حتى يَصيرَ له ولدٌ اسمُه ذلك. اهـ[1]

قوله: (إن بُدئ بأبٍ أو أمٍّ ... إلخ) زاد الرضيُّ والإمامُ فخرُ الدين الرازي: أو «ابنٍ» أو «بِنتٍ»، كـ«ابنِ آوَى» و«بِنْتِ وَرْدان[2]». وتَعريفُ الكُنية شاملٌ لِما يكون من ذلك بالغَلَبة.

ولا يَخفى أنَّ ما صُدِّر بـ«أبٍ أو أُمٍّ» قد يُشعِر بِرفعة المسمَّى أو ضَعَتِه، فيَصدُق عليه حدُّ اللَّقب، فيكون بَينهما عمومٌ وخُصوص من وجه، فيَجتَمِعان في نحو: «أبي الخَيْر وأبي لَهب»، ويَنفَرد اللقبُ في نحو: «كُرْز»، والكُنيةُ في نحو: «أبي بَكر»، ولا مانعَ من ذلك.

وظاهرُ كلامهم أنَّ ما أَشعر بما ذُكر لَقبٌ، وما صُدِّر بما ذُكر كُنيةٌ، وإنْ وَضَعه الأبوانِ أو نحوُهما ابتِداءً، كائناً ما كان، والظاهرُ أن ما وُضِع ابتداءً اسم مُطلقاً[3]، وأنَّ ما استُعمِل في ذلك المسمَّى بعد وَضْعِ الاسم إنْ كان مُشعِراً بمدحٍ كـ«شَمس الدين» فيمَن اسمُه محمد، أو ذمٍّ كـ«أنفِ النَّاقةِ» فيمَن اسمه ذلك، أو كان مُصدَّراً بـ«أبٍ»؛ كـ«أبي عبد الله» فيمَن اسمُه ذلك، أو «أمٍّ»؛ كـ«أمِّ عبدِ الله» فيمَن اسمُها عائشة، فالأول: لَقبٌ، والثاني: كُنية، وعلى هذا يَصِحُّ ما حَكاه ابن عرفةَ[4] فيمَن اعترَض عليه أميرُ إفريقِيَّة ....

---

(١) نقله الشنواني عنه بحروفه. انظر: «شرح الكافية» (٣/ ٢٦٤-٢٦٥).

(٢) هي حشرةٌ كالخُنفساء حمراءُ اللَّون، أكثرُ ما تُوجد في الحمَّامات والأمكِنة القَذِرة. قاله مُحقق «شرح الكافية» لِلرضي.

(٣) قوله: (والظاهرُ أن ما وُضع ابتداءً اسم مُطلقاً) من كلام الشيخ (يس)، وهو ساقطٌ من كلام المُحشي في جميع النُّسخ الخَطية؛ إذ جاء فيها: (... كائناً ما كان، وأن ما استُعمل ... إلخ)، اللَّهم إلا واحدةً جاء فيها: (كائناً ما كان، والظاهرُ أنه اسمٌ، وأنَّ ما استُعمِل ... إلخ).

(٤) المرادُ به ـ على ما يَظهر ـ محمد ابن محمد بن عَرفة الورغمِّي، أبو عبد الله، إمامُ تونسَ وعالمُها وخَطيبها في عَصره، تولَّى إمامةَ الجامع الأعظم وخطابَتَه والفَتوى، مِن كُتبه «المُختصر الكبير» في فِقه المالِكية، و«المُختصر الشامل» في التوحيد، و«المَبسوط» في الفِقه، و«الحُدود» في التَّعاريف الفِقهية. تُوفي سنةَ (٨٠٣هـ).

وأمِّ بكرٍ وأبي عَمرٍو وأُمِّ عمرٍو، وإلا ؛ فإن أَشْعَر بِرفعة المسمَّى كزَين العابدين، أو ضَعَتِهِ ـ كفُفَّة، وبَطَّة، . . . .

السُّجاعي

في تكنِيَتِه[١] بأبي القاسم مع النَّهيِ عنه، فأجاب عنه: بأنه اسمُه لا كُنيَتُه، واستُحسِنَ[٢] مِنه هذا الجوابُ. اهـ (ش) ملخصاً.

قوله: (وإلّا فإنْ أَشعَر بِرفعة . . . إلخ) أي: باعتِبار مَفهومِه الأصليِّ، فإنَّ ذلك قد يُقصَد تَبعاً؛ قاله السيدُ[٣]، وأرادَ بِذلك ـ كما قال ـ أنَّ إشعارَ اللقب بالمَدح إنما هو مِن جِهة أنَّ لَه مفهوماً آخَرَ يُلاحَظ في الجُملةِ، ويَلتفِتُ الذِّهنُ إليه وإنْ لم يَكن مَقصوداً عند الإطلاقِ، بل المَقصودُ هو المعنى العَلَميُّ، وهو الذاتُ التي وُضِع لها، حتَّى لو لم يَكُن لِلعَلَم مَفهومٌ آخَرُ غيرُ عَلَمي لم يُتصوَّرْ فيه إشعارٌ، فاندَفع ما يَرِدُ على ظاهِرِ التعريفِ مِن أنه إذا اشتَهر زيدٌ بِصِفةِ كمالٍ كما اشتَهر حاتمٌ بِالجُود، فإنه يُشعِر بِذلك الكمال، فيَلزَمُ أن يكون لَقباً، والتِزامُه بعيدٌ.

نعم، إذا سُمِّيَ شَخصٌ آخَرُ بـ«زَيد» بعد ذلك الاشتِهار لا مانعَ مِن كونِه لَقباً. وبهذا يُعلَم وجهُ التَّعبير بـ«أَشعَر» دون «وُضِع»، ودُون «دَلَّ»؛ لأن العَلَم إنما وُضِع لِتَعيين الذات. والمرادُ إشعارٌ قَويٌّ بِحيث يُقصَد عادَةً. اهـ يس[٤].

قوله: (أو ضَعَتِه) بِفتح الضاد المعجَمة وكسرِها، والهاءُ عِوَضٌ مِن الواو[٥]؛ قالَه الجوهريُّ. اهـ (ش).

قوله: (وبَطَّة)[٦] قال في «المِصباح»: البَطُّ من طيرِ الماء، الواحِدةُ «بَطَّة»؛ مثل: «تَمْر وتَمْرَة»، ويَقعُ على الذَّكر والأُنثى. اهـ

---

(١) كذا في النُّسخ، والذي في (ش): تكنيه، وهي أقربُ؛ إذ العادةُ في مِثلِه الاعتِراضُ على فعلِ المرء لا على فعلِ غيرِه. وفي «يس على الفاكهي» (١/ ٢١٩): . . . فيمَن اعترض على أمير إفريقية. والله أعلَم بالصواب.
ثم إني رأيتُ بعد ذلك في «شرح ابن ناجي التَّنوخي ـ تلميذِ ابن عرفةَ السابقِ ـ على متنِ الرسالة» (١/ ٣٩٠) ما نصُّه: ودخل الشيخُ الفقيه القاضي أبو القاسم بن زَيتون على سُلطان بلده أمير إفريقية المستنصِر بالله أبي عبد الله ابن الأمير أبي زكريًا، فقال له: لمَ تسمَّيتَ بأبي القاسِم . . . إلخ القصَّة.

(٢) بِالبناء للمفعول على ما يَظهر؛ لِقول التنوخي: (واستَحسنَ هذا الجوابَ أهلُ عَصرِه). ويحتملُ أنه للفاعل.

(٣) بعده في (يس): (في حواشي الأصول). اهـ وأراد بِه حواشي السيِّد الشريف على «شرح العضد لمُختصر ابن الحاجب الأُصولي». انظر: (١/ ١٨) منه.

(٤) «حواشي الفاكهي» (١/ ٢١٨)، وهو أيضاً كاملاً في «حواشي الشنواني»، فنِسبتُه إليه أولى لِتقدُّمِه.

(٥) أي: التي هي فاءُ الكلمة.

(٦) فسَّرها بعضُهم بالدَّبَّة وهو ظرفٌ يُعمَل على شَكلِ البَطة من الحيوان لِلزيت ونحوِه. وعلى كلٍّ فالتَّلقيبُ بِه لِرجل عظيم البَطنِ.

وأنفِ الناقة ـ فلقَبٌ، وإلا فاسمٌ، كزيد وعَمرٍو.

وإذا اجتَمع الاسْمُ مع اللَّقب وَجَبَ ـ في الأفصَح ـ تقديمُ الاسم وتأخيرُ اللَّقب، ثم إنْ كانا مُضافَين كـ«عبد الله زَينِ العابدِين»، أو كان الأولُ مفرداً والثاني مُضافاً كـ«زَيد زَين العابدِين»، أو كانَ الأمر بالعكس كـ«عَبد الله قُفَّة»؛ وَجب كونُ الثاني تابِعاً للأول في إعرابِه: ....

السُّجاعي

قوله: (وأنفِ الناقة) هو لَقبُ جعفرِ بن قُرَيْعٍ تَصغير «قَرْع»[1] بفتح القاف وسُكون الراء وبالعين المهمَلة، وهو[2] أبو بَطنٍ مِن سَعد بن زيدِ مَناةَ، ذَبح أبُوه جَزُوراً وقَسَمها بين نِسائه، فبَعثَتْه أمُّه إلى أبِيه، ولم يَبْقَ إلَّا الرأسُ، فقال له: شأنَكَ[3] به، فأدخل يَده في أنفِها[4] وجَعل يَجُرُّه، فلُقِّب به، وكانُوا يَغضَبُون منه، فلَمَّا مدَحهم الحُطيئةُ بِقوله: [البسيط]

قَـوْمٌ هُـمُ الأنْـفُ والأذْنـابُ غَـيْـرُهُـمُ ... ومَـنْ يُـسَـوِّي بِـأَنْـفِ الـنـاقَـةِ الـذَّنَـبـا؟!

صار اللقب مَدحاً. والنِّسبةُ إليه «أَنْفِي»[5]؛ كذا قال مَكِّي[6]. اهـ (ش).

قوله: (وجب في الأفصَحِ تَقديمُ الاسمِ وتأخيرُ اللَّقب) أي: لأنَّ اللقبَ أشهَرُ؛ إذ فيه العَلَمِيَّةُ مع شيءٍ مِن مَعنى النَّعت، فلو أُتِيَ به أولاً لأَغنَى عن الِاسم؛ ذكَره الرضيُّ[7].

وقد يَتقدَّم اللَّقبُ في غير الأفصَحِ على الاسمِ، نحوُ: «بأنَّ ذا الكلبِ عَمراً»[8].

واعلَم أنه لا يجبُ تَأخيرُ اللَّقب إلَّا مع الاسمِ، نحو: «هذا زَيدٌ زَينُ العابِدِين»، ولا تَرتيبَ بين الكُنية وغيرِها.

---

(١) ويحتملُ غير ذلك، كأن يكون تصغيرَ أقرَعَ ترخيماً.

(٢) أي: قُريع، كما في «الصِّحاح» وغيرِه، لا ابنُه جعفر كما يُوهم سياقُه.

(٣) الشأنُ: الحال، أي: تَصرَّفْ فيه، والوجه في هذا الحرفِ النصبُ أي: الْزَمْ شأنَك به، ويَجوز الرفع بالابتداء والخبرُ «به»، أي: شأنُك مُتعلِّق به.

(٤) الضمير راجع للناقةِ أو للذَّبيحة، ولو قال: (في أنفِه) فأعاده على الرأس لَكانَ أولى.

(٥) أي: على مُقتضى القياس في النسبِ إلى المركب الإضافي من كونه إلى صدرِه.

(٦) هو أبو محمد مَكِّي بن أبي طالِب القَيْسِي، مُقرئ عالِم بالتفسير والعربية، مِن أهل القَيروان، طاف في بعضِ بِلاد المَشرق، وعاد إلى بَلده، له كُتبٌ كثيرة، منها «مُشكِل إعراب القرآن»، و«الكشفُ عن وُجوه القراءات وعِلَلها»، و«التَّبصرة في القراءات السَّبع». تُوفي بِقُرطبة سنة (٤٣٧هـ).

(٧) انظر: «شرح الكافية» (٢/ ٢٤٠).

(٨) تمامُه:

.... خيرَهم حَسَباً ... بِـبَـطْـنِ شِـرْيـانَ يَـعْـوِي حَـوْلَـه الـذِّيـبُ

وهو لِجَنوب أُختِ عَمرو ذي الكلب.

إمَّا على أنه بَدَلٌ منه، أو عطفُ بَيانٍ عليه، [ويَجوز أيضاً قطعُه عن التبعيَّة إمَّا بِرفعه خبراً لِمُبتدأ محذوف، أو بِنَصبِه مفعولاً لِفِعل محذوف، ويَجيءُ أيضاً في المفردَين ذلك خِلافاً لِجُمهور البَصريِّين]، وإن كانَا مفردَين ـ كـ«زيد قُفَّة، وسَعيد كُرْز» ـ فالكوفيُّون والزجاجُ يُجِيزون فيه وجهَين؛ **أحدُهما**: إتباعُ اللَّقب لِلاسم كما تقدَّم في بَقيَّة الأقسام، **والثاني**: إضافةُ الاسم إلى اللَّقب، وجُمْهورُ البصريين يُوجِبون الإضافةَ، والصحيحُ الأوَّلُ، والإتباعُ أَقيَسُ من الإضافةِ، والإضافةُ أكثَر.

السُّجاعي

قوله: (إمَّا على أنه بَدَلٌ منه) أي: بدلَ كل مِن كلٍّ، (أو عطفُ بيانٍ عليه) لِكَونه أشهَرَ. اهـ (ش).

قوله: (وإنْ كانَا مُفردَينِ) قَضِيَّةُ كلامه ـ بل صَريحهُ[1] ـ امتِناعُ الإضافة إذا كان الأولُ مُفرداً والثاني مُركباً، والوجهُ خِلافُه وِفاقاً للرضي حيث قال: وإنْ كانَا مُفردَين أو أولُهما جازَ إضافةُ الاسم إلى اللقبِ. اهـ[2] وذلك لأنَّ المضافَ إليه يَجُوز أن يكون مُركباً؛ كـ«غُلام عبدِ الله»، بِخلافِ المضاف. اهـ (ش).

قوله: (كُرز) بِضَم الكاف[3]، ومَعناه في الأصل: خُرْجُ الراعِي[4]، ثم نُقِل ولُقِّب به، ويُطلَق على اللَّئيم وعلى الحاذِق[5].

قوله: (إضافةُ الاسمِ إلى اللَّقب) أي: على تأويلِ الأولِ بِالمسمَّى، والثاني بالاسمِ.

قوله: (والإتباعُ أَقيَسُ من الإضافةِ) أي: لأنه لا يَحتاجُ إلى تَأويلٍ، بِخلاف الإضافة كما تَقَدَّم[6].

---

(١) قول (ش): «صريحُه» لا يُنافي قولَه سابقاً: «قضيةُ كلامه»، فالإتيانُ بـ«بل» التي للاستِدراك غيرُ مناسب، وإنما يُؤتى بها في نحوِ: ظاهرُ كلامه بل صريحُه . . . إلخ.

(٢) «شرح الكافية» (٢/ ٢٣٩).

(٣) أي: مع تسكين الراء.

(٤) أي: وِعاؤه الذي يَحمِل فيه زادَه ومَتاعه.

(٥) قوله: (ويُطلَق على اللَّئيم وعلى الحاذِق) من زياداته على كلام الشنواني، وفي كُتب اللغة أنَّ الذي بمعنى اللَّئيم وبمعنى الحاذق إنما هو كُرَّز كـ«سُكَّر». انظر مثلاً: «الصحاح» و«اللِّسان» و«التاج».

(٦) أفاده (ش)، وكذلك ما قبله وما بعده.

[الإشارة]

ص - ثُمَّ الإِشارَةُ، وهِيَ: «ذَا» لِلْمُذَكَّرِ، و«ذِي وذِهْ، وتِي وتِهْ، وتَا» لِلْمُؤَنَّثِ، و«ذَانِ وتَانِ» لِلْمُثَنى: بالأَلِفِ رَفْعاً، وبِاليَاءِ جَرًّا ونَصْباً، و«أُولَاءِ» لِجَمْعِهِما. والبَعِيدُ بِالكَافِ مُجَرَّدَةً مِنَ اللَّامِ مُطْلَقاً، أَوْ مَقْرُونَةً بِهَا، إِلَّا في المُثَنَّى مُطْلَقاً، وفِي الجَمْعِ في لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ «هَا» التَّنْبِيهِ.

ش - الثالثُ من أنواع المعارِف: اسمُ الإشارة.

ويَنقسِمُ - بِحسَب المشارِ إليه - إلى ثلاثةِ أقسام: ....

السُّجاعي

[الإشارة]

قوله: (ثم الإشارةُ) يُعبَّر عنها أيضاً بـ«اسمِ الإشارة»، فالمتكلِّمُ مُخيَّرٌ في التَّعبير، وعرَّفه المصنِّف في «شرح الشُّذور» فقال: «هو ما دلَّ على مسمًّى وإشارةٍ إليه»؛ تَقولُ مُشيراً إلى زيد مثلاً: «هذا»، فيَدلُّ لفظُ «ذا» على ذاتِ زيد، وعلى الإشارةِ لِتلك الذاتِ. اهـ[١]

قوله: (وهي) أي: الإشارةُ (ذا) مَذهبُ البَصريين أن «ذا» ثلاثيُّ الوَضع، بِدَليلِ تَصغيرِه على «ذَيَّا»، وهل المحذوفُ العينُ أو اللام؟ وهل الألفُ مُنقلبةٌ عن ياء والمحذوفُ ياء، أو عن واوٍ والمحذوفُ واو؟[٢] وهل وزنه «فَعَل» بِتَحريك العين وهو الأظهَرُ؛ لأن الانقِلاب عن المتحرِّك أَولى، أو «فَعْل» بإسكانها؛ لأنه الأَصلُ؟ في ذلك كلِّه خِلافٌ بينهم، ومَذهبُ الكوفيِّين أنَّ ألف «ذا» زائِدة. اهـ (ش).

قوله: (لِلمثنَّى) أي: لِلاثنَين، والمعنَى: مَوضوعَين لِلاثنين حالَ كونهما بالألِف في الرَّفع، وبالياء في الجرِّ والنَّصب، ولَفظُ «جرًّا ونصباً» في كلامِه مَنصوبانِ على الظرفيَّة، والمعنى: ويُعرَبان بالياء وقتَ جَرٍّ، فحُذِف المضاف وأُقِيم المضاف إليه مُقامَه؛ كقولِك: «جِئتُكَ العَصْرَ»[٣]، لا على نَزعِ الخافِض؛ لأنَّه غيرُ مَقِيس؛ كما في (ش).

والأصحُّ أن «ذانِ وتانِ» مَبنِيَّان لِقِيام عِلَّة البِناء فِيهما كالمفرَد. والكلامُ على هذا مَبسُوطٌ في المُطوَّلات.

---

(١) «شرح الشُّذور» (ص٢٨٠).

(٢) عبارةُ (ش): وهل الألفُ مُنقلبةٌ عن ياء والمحذوفُ ياء فيكون من باب حيّ، أو عن واوٍ والمحذوفُ ياء فيكون من باب طَوَيتُ؟

(٣) عبارةُ (ش): كقولهم: جئتُك صلاةَ العصر وقُدُومَ الحاجِّ.

ما يُشارُ بِهِ لِلمفرد، وما يُشارُ بِهِ لِلمثنى، وما يُشارُ به لِلجَماعة، وكلٌّ مِن هذه الثلاثة يَنقسِم إلى مُذكَّر ومُؤنث.

فَلِلمُفرد المذكر لفظةٌ واحدةٌ، وهي «ذَا».

ولِلمُفردة المؤنَّثة عشرةُ ألفاظٍ: خمسةٌ مَبدوءةٌ بِالذال، وهي: «ذِي وذِهِي» - بالإشباع - و«ذِهِ» بالكسر، و«ذِهْ» بالإسكان، و«ذاتُ» وهي أَغْرَبُهَا، وإنما المشهورُ استعمالُ «ذات» بِمَعنى صاحِبة، كقَولِك: «ذَاتُ جَمالٍ»، أو بمعنى التي في لُغةِ بعض طيِّئ، حَكى الفراءُ: «بِالفَضْلِ ذُو فَضَّلكُم اللهُ بِهِ، والكرامةِ ذاتُ أَكْرَمَكم اللهُ بَهْ»، ....

السُّجاعي

قوله: (ما يُشارُ بِه لِلمُفرد) استِعمالُ «المفرَد» وما عُطِف عليه في المعنَى كما هنا قَليلٌ، والغالبُ استِعمال ذلك في اللَّفظ كـ«زَيْد وهِنْد» ونحوِ ذلك[١]. اهـ (ش).

والمرادُ: المُفرَد ولو حُكماً؛ لِيَدخُلَ نَحوُ: «ذا الجَمْع» و«ذا الفَرِيق»، وقال المصنِّف في حَواشي «الألفيَّة»[٢]: وقد يُشارُ بِها إلى الاثنَين؛ نحو: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وإلى الجَمع؛ كقَوله: [الكامل]

وسُؤالِ هذا النَّاسِ كَيفَ لَبِيدُ؟[٣]

قوله: (ذِي) بِكَسر الذَّال ثم ياءٍ ساكِنة مُنقَلبةٍ عن أَلِفِ «ذَا».

ثم إنَّ «ذِي» وما عُطِف عليه خبرٌ واحِد؛ لِيَصِحَّ الحملُ على قَولِه: «وهي» العائدِ إلى «خَمسة»، فيَكونُ العطف مُتقدِّماً على الحملِ؛ كما في قَولِك: «البيتُ سَقْفٌ وجُدْرانٌ». اهـ (ش).

قوله: (وذاتُ) بِالضَّم.

قوله: (وهي أَغرَبُها) أي: الغَريبةُ منها، فأفعَلُ التَّفضيل ليس على بابِه.

قوله: (بِالفَضل ذُو فَضَّلكم ... إلخ) «بِالفَضل» مُتعلِّقٌ بِمحذوف؛ أي: أَسأَلُكم بِالفَضل، و«الكَرامةِ» مَعطوف عليه، و«ذاتُ» بِالضم صِفَةٌ لِلكرامة، وكأنه يُشِير إلى قولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: ٧١]؛ قاله المُوضِّح في «الحَواشي»[٤].

(١) أي: وأما في المعنى فالغالبُ استِعمال: الواحد والاثنَين والجماعة والذَّكر والأنثى. هكذا قال (ش).
(٢) هو من كُتبه الضائعة، لكن قد نقَل الشيخُ يس في حواشِيه على «الألفية» أيضاً أغلبَ ما فيه.
(٣) صدرُه:

ولَقَدْ سَئِمتُ مِنَ الحَياةِ وطُولِها

وهو لِلَبِيد بن ربيعةَ العامِري رضي الله عنه.
(٤) كذا في (ش). ومثلُه الذي بعده.

أي: التي أكْرَمكم الله بها؛ فلَها حِينئذ ثلاثةُ استِعمالات. وخَمسةٌ مبدوءةٌ بالتاءِ، وهي: «تِي، وتِهِي» - بالإشباع - و«تِهِ» بالكسر، و«تِهْ» بالإسكان، و«تَا».

ولِتثنية المذكَّر: «ذَانِ»، بالألف رفعاً، كقَولِه تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، و«ذَيْنِ»، بالياء جرًّا ونصباً، كقَولِه تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩].

ولِتثنيةِ المؤنَّث: «تَانِ»، بِالألف رفعاً، كقَولِك: «جاءَتْني هَاتَانِ»، و«هاتَيْنِ»، بالياء جرًّا ونصباً، كقَولِه تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

ولِجَمع المذكر والمؤنث: «أُولَاءِ»، قال تَعالى: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]،

السُّجاعي

قوله: (أي: التي أكرَمَكُمُ اللهُ بِها . . . إلخ) أشارَ بهذا إلى أنَّ أصلَ «بَهْ»: بِها، فنُقِلت فتحةُ الهاء إلى الباء، فسُكِّنَت وحُذِفَت الألف.

قوله: (فلها حِينئذٍ ثَلاثةُ استِعمالاتٍ) الإشارةُ بها، وبِمَعنى صاحِبة، وبِمَعنى «التي».

قُلتُ: بقيَ لها استِعمالٌ رابعٌ، وهو جَعلُها اسماً مُستقِلًّا؛ نحوُ: «ذاتُ الشَّيء»؛ بِمَعنى حَقيقتِه وماهيَّتِه، وقد صارَ استِعمالها بمعنى نَفسِ الشيء عُرفاً مَشهوراً حتى قال الناسُ: «ذاتٌ مُتميِّزةٌ» و«ذاتٌ مُحدَثةٌ»، ونَسبُوا إليها على لَفظها من غير تَغييرٍ، فقالُوا: «عَيبٌ ذاتِيٌّ» بِمَعنى جِبِلِّيٌّ وخِلْقيّ[1]، وفي القُرآن العزيز: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ أي: بِبَواطنها وخَفِيَّاتها، والصُّدورُ يُكنَى بها عن القُلُوب، فالكَلمة عَربيَّة، ولا التِفاتَ إلى مَن أنكر كونَها عَربيَّة، وخَطَّأ عُلماءَ الكلام في قَولهم: «الصِّفات الذاتيَّة» مع أنهم مُصِيبُون في ذلك. أفاده في «المصباح».

قوله: (﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾) ذَكَّر الإشارةَ مع أنَّ المشارَ إليه: اليَد والعصا، وهما مُؤنَّثتان؛ نَظراً للخبر وهو ﴿بُرْهَـٰنَانِ﴾، فإنه مُذكَّر[2].

قوله: (﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾) اعتَرَضه بعضُهم بأن هذا مِن الموصُولات، فالتَّمثيلُ به سَهوٌ، وصَوابُه: ﴿إِنَّ هَذَينِ[3] لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]. اهـ (ش).

---

(١) بالكسر نِسبة إلى الخِلقة، أو الفتحِ نِسبةً إلى الخَلْق، لا بِالضم نِسبةً إلى الخُلق.

(٢) أفاده (ش).

(٣) كذا في مخطوطات الكتاب و«حاشية الشنواني»، وهي قراءةُ أبي عَمرو، وقد ذكَرنا فيما كتَبناه على «شرح القَطر» و«شرح الشُّذور» أنها هي القراءةُ التي كانت مُتداوَلةً في زَمن الشارح وفي القُرون التي بعده قبل أن يَستقرَّ الأمرُ على روايةِ حفصٍ في أكثرِ البُلدان، ووَقع في غالب الطَّبَعات: (إن هَذانِ)، وليس بصحيح؛ لأن الفرضَ أن التَّمثيل لِلمجرور أو المنصوبِ لا لِلمرفوع.

وقال تعالى: ﴿هَٰؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ [هود: ٧٨]، وبَنو تَميم يَقولُون: «أُولَى»، بالقَصْرِ، وقد أشَرْتُ إلى هذه اللغة بما ذكرتُه بعدُ مِن أن اللام لا تَلحَقُه في لُغةِ مَنْ مَدَّهُ.

[مَراتب المُشار إليه وحالات امتِناع اللام]

ثم المشارُ إليه إمَّا أن يكون قريباً، أو بعيداً.

فإنْ كان قريباً جِيءَ باسم الإشارة مُجَرداً من الكاف وجوباً، ومَقْرُوناً بـ«ها» التَّنبيهِ جَوازاً؛ تقولُ: «جاءَني هذا» و«جاءَني ذا». ويُعلَمُ أنَّ «ها» التنبيهِ تَلحَق اسمَ الإشارة بما ذكَرتُه بعدُ من أنها إذا لَحقتْه لم تَلحقْه لامُ البُعْدِ.

وإنْ كان بعيداً وَجب اقترانُه بالكاف: إمَّا مُجردةً مِن اللامِ، نحوُ: «ذاكَ»، أو مَقرُونةً بها، نحو: «ذَلِك».

السُّجاعي

قوله: (بِالقصر) صرَّح ابنُ يعيشَ بأنَّ إطلاقَ «القصر والمدِّ» على غيرِ الأسماء المتمَكِّنة فيه تَسَمُّح[1].

قوله: (ومَقرُوناً بِـ«ها» التَّنبيه) قال الدَّماميني: «ها» المذكورُ ليس بعد أَلِفه همزةٌ، وإنما هو عَلَمٌ على الكَلمة المُركبة من هاءٍ فألفٍ، ثم نُكِّر وأُضِيف إلى «التَّنبيه» لِيَتَّضِحَ المرادُ به؛ كقَوله: [الطويل]

عَلَا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ[2]

ولا يَصحُّ[3] أنْ يُضبَطَ بهمزةٍ بعد الأَلِف؛ إذ ليس لَنا هاءٌ تكونُ لِلتَّنبيه أصلاً. اهـ يس[4] و(ش).

قوله: (وإنْ كان بَعيداً وَجَب اقترانُه بِالكاف) اعلَم أنه قد يُستَعارُ لِلقريب لِعَظمة المُشِير، نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]؛ ولِعَظمة المُشارِ إليه، نحوُ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الشورى: ١٠]؛ ويُستَعار للبَعيد المجرَّدُ لِحِكاية الحال، نحوُ: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[5]

---

(١) خالفَ ههنا الشَّنواني الذي فرَّق بين قولهم: (مقصور) وقولهم: (تُقصر الكلمة) أو (بالقصر)؛ فانظره إن شئتَ.

(٢) تمامُه:

بِأَبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتَينِ يَمانِ

وهو لِرجل من طَيئ.

(٣) قد جوَّزه الرضي وتَبِعه عليه كثير من المحشِّين المتأخِّرين، والأولى اجتنابُه.

(٤) «حواشي الفاكهي» (١/ ٢٢٥).

(٥) الحقُّ أن موضعَ قوله: (ويُستعار للبعيد المجرد . . . إلخ) إنما هو بعد قولِه الآتي: (أعظم منزلة منه عندهن)، وهكذا جاء عند يس، أي: يُستَعار (ذلك) ونحوه لِلقريب كما في الآيات الثلاثة، ويُستَعار (هذا) ونحوُه لِلبَعيد نحو: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ﴾؛ ولعلَّ الخَلَطَ من النُّسَّاخ.

وتَمتَنِعُ اللامُ في ثلاث مَسائلَ:

إحداها: المثنَّى، تقولُ: «ذَانِكَ، وتَانِكَ»، ولا يُقال: «ذَانِ لِكَ»، ولا «تَانِ لِكَ».

الثانيةُ: الجمعُ في لُغة مَنْ مَدَّهُ، تقول: أُولئِكَ، ولا يَجوزُ «أُولاءِ لِكَ»، ومَنْ قصَرَهُ قال: «أُولالِكَ».

الثالثةُ: إذا تَقَدَّمتْ عليها «ها» التَّنبيهِ، تَقول: «هذَاكَ»، ولا يَجوزُ «هذَالِكَ».

السُّجاعي

[القصص: ١٥]، ونحوُ: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] بعد أن قُلْنَ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] والمَجلِسُ واحدٌ؛ لأنَّه كان عِندها أعظمَ مَنزلةً منه عِندهنَّ؛ وقد يَتعاقَبان مُشاراً بِهما إلى ما وَلِياه؛ كقَولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ﴾ [آل عمران: ٥٨]، ثم قال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]. كذا في «الجامِع»[1]. اهـ يس[2].

---

(١) أي: «الجامع الصغير» في النَّحو لِلمصنِّف، والمنقولُ منه هو آخِرُ مَسألة، أعني من قوله: (وقد يتعاقبان ... إلخ)، لا كلُّ الفَقرة. انظر: (ص٢٧) منه.

(٢) (١/٢٢٣).

[الموصُول]

ص - ثُمَّ المَوْصُولُ، وهُوَ: «الَّذِي، والَّتِي، واللَّذَانِ، واللَّتَانِ» - بالأَلِفِ رَفْعاً، وبِاليَاءِ جَرًّا ونَصْباً - ولِجَمْعِ المُذَكَّرِ: «الَّذِينَ» - بِاليَاءِ مُطْلَقاً - و«الأُلَى»، ولِجَمْعِ المُؤَنَّثِ: «اللَّائِي، واللَّاتِي»، وبِمَعْنَى الجَمِيعِ: «مَنْ، ومَا، وأَيٌّ»، ....

السُّجاعي

[الموصول]

قوله: (ثم الموصولُ) أي: الاسميُّ؛ بِقرينة أنَّ الكلام في أقسامِ المعارِف[1]، وأمَّا المَوصولُ الحَرفيُّ فهو خَمسةٌ على الأصحِّ، نَظَمها بعضُهم بِقَولِه[2]: [الطويل]

وهَاكَ حُرُوفاً بِالمَصَادِرِ أُوِّلَتْ ... وذِكْرِي لَها خَمْساً أَصَحُّ كما رَوَوْا

وها هِيَ «أَنْ» بِالفَتْحِ «أَنَّ» مُشَدَّداً ... وزِيدَ عَليها «كَيْ» فَخُذْها و«ما، ولَوْ»[3]

قوله: (وبِالياء جرًّا ونصباً) أي[4]: ويُستعمَلان أو يُعرَبان بالألفِ رفعاً وبِالياء . . . إلخ.

قوله: (ولِجَمعِ المذكَّر) أي: جماعةِ الذُّكور.

قوله: (بالياء مُطلقاً) أي: مُلتبِساً بالياء حالَ كونِه مُطلقاً عن التَّقييد بِحالَتَي الجر والنَّصبِ، أي: في أحوالِه كُلِّها؛ لِبنائه عند أكثرِ العَرب على الفَتح[5].

قوله: (والأُلى) مَقصوراً بِوَزن «العُلَى»، ويُكتَب بِغير واو كما قاله المصنفُ في «شَرح اللَّمحة»، بِخِلاف الإشارِيَّة[6].

قوله: (ولِجَمعِ المؤنَّث) أي: جَماعةِ المؤنث.

قوله: (وبِمَعنَى الجَمِيع) حالٌ مما بَعده؛ أي: حالَ كونه مُلتبِساً بمعنى كلِّ واحدٍ مِن الصِّيَغ المذكورةِ؛ لِكَونه مَوضوعاً له. اهـ (ش).

---

(١) قاله (ش).

(٢) في بعض النُّسخ المخطوطة: جمَعَها بعضُهم في قَوله.

(٣) وزاد بعضُهم همزةَ التسويةِ فإنها تُؤوَّل أيضاً بالمصدر كالخمسةِ المذكورةِ، ومِن ثَمَّ غيَّر بعضُهم البيتَين فقال:

وهَاكَ حُرُوفاً بِالمَصَادِرِ أُوِّلَتْ ... وذِكْرِي لَها سِتًّا أَصَحُّ كما رَوَوْا

وها هِيَ (أَنْ) بِالفَتْحِ (أَنَّ) وهَمْزَةٌ ... لِتَسْوِيةٍ مَعْ (كَيْ) فَخُذْها و(ما) و(لَوْ)

وهذا مِن مَحفوظي القديم، وغالبُ الظنِّ أني أنا مَن قاله في أوائِل الطَّلب.

(٤) انظُر ما المانعُ من أن يكونَ التقدير على الأصل: كائنَين بالألف في الرَّفع . . . إلخ؟

(٥) أفاده (ش)، وكذا الاثنانِ قبله.

(٦) أي: لالتباسِها بـ«إلى» الجارَّة لَولا تلك الواو؛ لأنها مجرَّدةٌ مِن «أل» مِثلها.

و«أَلْ» فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ والمَضْرُوبِ، و«ذُو» في لُغَةِ طَيِّئٍ، و«ذَا» بَعْدَ «مَا» أَوْ «مَنْ» الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ.

وصِلَةُ «أَل» الوَصْفُ، وصِلَةُ غَيْرِهَا: إِمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ....

السُّجاعي

قوله: (و«أل» في وصفٍ [صريحٍ][1]) أي: مع وَصفٍ صريح، الوَصفُ: ما دلَّ وَضعاً على حَدَثٍ مُعيَّن وصاحبِه، والصَّريحُ: الخالِص لِلوَصفيَّة[2]. اهـ (ش).

وذكَر ابنُ عَقيل والمُرادِي أنَّ «أل» لِمَن يَعقِل وغَيره، قال ابنُ الناظم: ويَلزمُ في ضَميرها اعتِبارُ المَعنى؛ نحوُ: «جاءَ الضاربُ والضَّاربةُ والضاربانِ»[3]. قال الرضيُّ: وكان حَقُّ الإعراب أن يَدُورَ على المَوصول، فلَما كانتْ «أل» الاسميَّةُ في صُورة الحرفيَّة، نُقِلَ إعرابها إلى صِلَتِها عارِيَّةً كما في «إلَّا» الاستِثْنائيةِ بمعنى «غَيْر». اهـ[4]

قوله: (وصِلة «أل» الوَصف) أي: المَذكورُ آنفاً، وهو فِعلٌ في صُورةِ الاسم، ولِهذا عَمِل[5] بِمَعنى الماضي كالمجرَّد عن «أل»، وقد تُوصَلُ «أَلْ» بِالمضارع قَليلاً أو اضطِراراً، نحوُ: [البسيط]

ما أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[6]

ومَحلُّ قِلةِ وَصلِها بالمضارع أن تكونَ الصِّلةُ مُباشِرةً لِلمَوصول، وإلَّا فَنحوُ: «يُعجِبُني الصائِمُ ويَعتَكِفُ[7]» كثيرٌ. وأمَّا الماضِي فلا يكونُ صِلةً إلَّا في مَسألةِ العَطف، نحو: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٢-٣]. اهـ (ش).

قوله: (خبريةٌ) أي: لفظاً ومعنًى، قال المصنِّفُ في «أوضَحه»: مَعهودةٌ[8] إلَّا في مَقام

---

(١) زيادة من النُّسخ الخَطية.

(٢) أي: بأن لم تَغلِب عليه الاسميَّة.

(٣) زاد: كأنَّك قُلتَ: الذي ضَرَب والتي ضَرَبتْ، واللَّذان ضَرَبا. انظر: «شَرح الخلاصة» (ص٥٨-٥٩).

(٤) «شرح الرضيِّ على الكافية» (٣/ ١٤).

(٥) ولهذا أيضاً عُطِف عليه الفِعلُ في نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾[الحديد: ١٨].

(٦) تمامُه:

وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

وهو للفرزدق همَّام بن غالِب في هجاءِ رجل من بَني عذرة، كان قد فضَّل جريراً عليه وعلى الأخطَل النصرانيِّ في مجلِس عبد الملك بنِ مَروان.

(٧) تقديرُه: يُعجِبُني الذي يَصوم ويَعتكِف.

(٨) يجوز فيه الرفعُ لِلدُّخول على كلامِه هنا، والنصبُ على حكايةِ كلامِه هناك بِحروفه؛ إذ عبارتُه ثَمَّ: (وشرطُها: أن تكون خبريةً، معهودةً ... إلخ).

ذَاتُ ضَمِيرٍ طِبْقِ الْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِداً، وقَدْ يُحْذَفُ نَحوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾، ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾، ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾؛ أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ ومَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعَلِّقَانِ بِـ«اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفاً.

السُّجاعي

التَّهويل والتَّفخِيم، فيَحسُن إبهامُها؛ فالمعهودةُ كـ«جاءَ الَّذي قامَ أبُوه»، والمُبهَمةُ نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]. اهـ[١]

ولا يَرِدُ على كونها خبريةً قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]؛ لأنَّ الصِّلةَ جوابُ القَسَم وهي خبريَّة، وأمَّا جُملةُ القَسَم وإنْ كانت إنشائيةً فليست مَذكورةً لِذاتها، بل لِتَقويةِ الجُملة وتأكيدِها. اهـ (ش) مُلخصاً.

والحُكمُ عليها بِالخبريَّة إنَّما هو بِحسَب الأصل، وإلَّا فهي لا تَحتمِلُها الآنَ؛ إذْ لا حُكمَ فيها.

قوله: (ذاتُ ضمير) أي: لِلموصول لِيَربطَ الجُملةَ بِه، وقد يَخلُفه الظاهِر، نحوُ: [الطويل]

سُعادُ التي أَضْناكَ حُبُّ سُعادَا[٢]

أي: حُبُّها.

قوله: (طِبْقِ) أي: مُطابِق لَه في إفرادِه وتَثنيتِه وجَمعِه، وتَذكِيره وتَأنيثِه. والمرادُ بِالمطابَقة المذكُورة ما يَشمَل مُطابقةَ اللَّفظ والمعنى حيث يَجوزُ الأمرانِ، أو يَتعيَّنُ أحدُهما، كما في المَبسُوطاتِ.

قوله: (يُسمَّى عائِداً) لِعَودِه إلى الموصُول[٣].

قوله: (وقد يُحذَف) أي: ذلك الضميرُ العائِدُ.

قوله: (مُتعلِّقان بِاستَقرَّ . . . إلخ) وقد نَظمتُ الفرقَ[٤] بين الظَّرفِ اللَّغْو والمستقرِّ، فقُلتُ:

[الرجز]

---

(١) «أوضح المسالك» (١/ ١٦٤).

(٢) تمامُه:

وإعراضُها عنكَ استَمرَّ وزادَا

ولا يُعرف قائلُه.

(٣) قاله (ش)، وكذلك الذي قبله، والذي بعده.

(٤) أي: على أقوى القولَين فيهما، وعليه اقتَصر الدمامينيُّ وغيرُه، وقيل: اللغوُ ما ذُكر عاملُه ولا يكون إلَّا خاصًّا، والمُستقرُّ ما حُذِف عاملُه: عامًّا كان ـ ولا يكونُ إلَّا واجبَ الحذفِ ـ أو خاصًّا: واجبَ الحذف نحوُ: «يومَ الجُمعة =

ش ـ البابُ الرابعُ من أنواع المعارِف: الأسماءُ الموصولةُ، وهي: المُفتقِرة إلى صِلَةٍ وعائِدٍ.

[الموصولات الخاصّة والمُشتَرَكة]

وهي على ضَربَين: خَاصَّةٍ، ومُشترَكة.

فالخاصةُ: «الذي» لِلمذكَّر، و«التي» لِلمؤنث، و«اللَّذَانِ» لِتثنِية المذكَّر، و«اللَّتَان» لِتثنية المؤنث، ويُستعمَلان بالألف رفعاً وبالياء جرًّا ونَصْباً، و«الأُلى» لِجمع المذكَّر،

السُّجاعي

الظَّرْفُ لَغْوٌ إنْ يَكُنْ مَخْصُوصَا ... بِعامِلٍ لَقد أتَى مَنْصُوصَا
ومُسْتَقَرٌّ إنْ يَكُنْ قَدْ عَمَّا ... واحْذِفْ لِهذا دُونَ ذاكَ حَتْمَا

قوله: (وهي المفتَقِرةُ إلى صِلةٍ وعائِد) أي: المفتَقِرةُ دائماً كما هو المُتبادِرُ؛ لِتَخرجَ النكرةُ الموصوفةُ بِجُملةٍ واحدة، فإنها إنما تَفتَقِر إليها حالةَ وَصفها بها فقط، وخَرج بِقَولِه: «وعائِدٍ» ـ وهو الضَّميرُ العائد، أو ما يَقوم مَقامَه ـ نحوُ: «إذْ» و«إذا» مما يَفتقِرُ دائماً إلى جُملةٍ لكنْ لا يَفتقِرُ إلى عائِد، ومِن ذلك ضَميرُ الشَّأن. اهـ (ش).

قوله: (خاصَّة ومُشتركة) أي: خاصَّة في مَعنى وُضِعت له، ومُشتَركة في مَعانٍ[1].

قوله: (الذي لِلمُذكَّر) أي: الواحدِ حَقيقةً أو حُكماً؛ لِيَدخُلَ نحوُ: «جاءَ الجَمعُ ـ أو الفَريقُ أو الركبُ ـ الذي فَعَلَ كذا»[2]، ولو عَبَّر بـ«المفرَد العالِم[3]» لَكان أولى؛ لِيَدخُلَ ما إذا أُطلِقَ عليه تَعالى؛ إذِ التَّذكير مُستَحِيلٌ عليه تعالى، فلا يُوصَف بِه[4].

قوله: (والتي لِلمؤنَّث) أي: لِلمُفرَد المؤنَّث، وتُستعمَلُ لِلعاقِلة وغيرِها؛ فالأولُ كقَوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، والثاني نحوُ: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]. اهـ (ش).

قوله: (واللَّذانِ لِتَثنيةِ المذكَّر، واللَّتانِ لِتَثنيةِ المؤنَّث) أي: لِلمُثنَّى المذكَّر، والمُثنَّى المؤنثِ[5].

= صُمتُ فِيه»، أو جائِزَه نحوُ: «زيدٌ على الفَرَس» أي: راكِبٌ. وسُمِّيَ اللَّغو لَغواً لِخُلُوِّه من الضَّمير في المُتعلَّق، والمُستقَر مُستقَرًّا ـ أي: مُستقَرًّا فيه ـ لاستِقرار الضَّمير فيه. أفاده الصبان.

(١) قاله (ش). (٢) قاله (ش) أيضاً.

(٣) في المطبوع وبعض المخطُوطات: (بالمفرد العام)، وهو تحريف.

(٤) انظر: «مجيب الندا» و«حاشيته» (١/ ٢٢٨).

(٥) أي: فراراً من إيهام كونِهما تثنيةً حقيقةً مع أنهما على صُورة المثنَّى فقط. انظر: «هداية مجيب الندا» للشنواني.

وكذَلك «الَّذِين»، وهو بالياء في أحوالِه كلِّها، وهُذَيلٌ وعُقيلٌ يَقولُون: «اللَّذُونَ» رفعاً، و«الَّذين» جرًّا ونَصْباً، و«اللَّائِي» و«اللَّاتِي» لِجَمع المؤنَّث، ولَك فيهما إثباتُ الياءِ وتركُها.

والمشترَكة: «مَنْ، ومَا، وأَيٌّ، وأَلْ، وذُو، وذَا»؛ فهذه الستة تُطلَقُ على المفرَد والمثنَّى والمجموع، المذكَّرِ مِن ذلك كلِّه والمؤنث، تقولُ في «مَنْ»: «يُعجِبُني مَنْ جاءَكَ، ومَنْ جاءَتْكَ، ومَنْ جاءَاكَ، ومَنْ جاءَتاكَ، ومَن جاؤُوكَ، ومَنْ جِئْنَكَ»، وتقولُ في «ما» لِمَن قال: «اشْتَرَيْتُ حِماراً، أو أتَاناً، أو حِمارَيْنِ، أو أتانَيْنِ، أو حُمُراً، أو أُتُناً»: «أَعجبَني ما اشْتَرَيْتَهُ، وما اشْتَرَيْتَها، وما اشْتَرَيْتَهُما، وما اشْتَرَيْتَهُمْ، وما اشْتَرَيْتَهُنَّ»، وكذلك تَفعَلُ في البواقِي.

[الكلام على «أل» و«ذو» و«ذا»]

وإنما تكونُ «أل» مَوصولةً بِشرطِ أن تكونَ داخلَةً على وَصفٍ صريح، لِغَير تَفضيلٍ، وهو ثلاثةٌ: اسمُ الفاعل كالضارب، واسمُ المفعول كَالمَضرُوب، ....

السُّجاعي

قوله: (وهُذَيل وعُقَيل) بِالتَّصغير فيهما.

قوله: (أتاناً) بفتح الهمزةِ، قال في «المصباح»: «الأَتانُ» الأُنثَى من الحَمير، قال ابنُ السِّكِّيت: ولا يُقال: أَتانَةٌ، وجمعُ القِلَّة: «آتُنٌ» مثلُ: «عَناقٌ[1] وأَعْنُقٌ»، وجمعُ الكثرةِ: «أُتُنٌ» بِضمَّتَين. اهـ

قوله: (أو حُمُراً) بِضمَّتين جمعُ: «حِمار»؛ كـ«كِتاب وكُتُب».

قوله: (وما اشتَرَيتَهم) الأولى[2]: «وما اشتَريتَها»؛ لأنه جمعٌ لِغَير العاقل، إلَّا أن يكونَ نَزَّلها مَنزلةَ العاقِل لِوَصفٍ قام بها مما يَتَّصِف بِه العُقَلاءُ كالإدراكِ[3].

قوله: (اسمُ الفاعل ... واسمُ المَفعول) أي: المرادُ بهما الحُدوثُ، فإنْ أُريد بِهما الثُّبوتُ كـ«المُؤمِن [والكافر] والصانِع» كانتْ «أل» الدَّاخلةُ عليهما حرفَ تَعريف؛ كما في «المُطوَّل»[4].

---

(١) العَناق كما في «المصباح»: الأُنثى مِن وَلد المَعز قبل استِكمالها الحَوْل.

(٢) بل: الصواب؛ إذ ما ذكَره الشارح لا يحتمِل التأويل إلَّا على تكلُّف ظاهر.

(٣) الإدراك: بُلوغُ العِلم أقصى الشيء، وحينئذ لا يَظهر وجهُ حصول الإدراك للحُمُر.

(٤) قاله يس (١/ ٢٣٤). وانظر: «المطول» (ص٨٢ ـ ٨٣) عند قول «التَّلخيص»: جمع الأمير الصاغةَ. وهو مذكورٌ في «المختَصر» أيضاً، انظر: «مختصر المعاني» (ص٩٠) طبعة دار تحقيق الكتاب.

والصفةُ المُشَبَّهَة كالحَسَن؛ فإذا دَخلتْ على اسم جامِد كالرجل، أو على وَصْفٍ يُشبِه الأسماءَ الجامِدةَ كالصاحِب، أو على وصفِ التفضيل كالأفضَل والأعلى؛ فهي حرفُ تعريفٍ.

وإنما تكُون «ذُو» مَوصولةً في لغة طيّئ خاصةً، تقول: «جاءَني ذُو قامَ»، وسُمِعَ من كلام بَعضِهم: «لا وذُو في السَّماءِ عَرْشُهُ»، وقال شاعِرُهم:

السُّجاعي

قوله: (**والصِّفةُ المشبَّهةُ . . . إلخ**) رَجَّح المصنِّف في بَعض كُتُبه[1] أنَّ «أل» الداخِلةَ على الصِّفة حَرفُ تَعريف.

شفاء الصدر

شواهد المَوصول

[٣٠/م] ـ نَحنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحَا يَومَ النُّخَيلِ غارةً مِلحاحَا

من الرَّجز [وهو لأبي حَرْبٍ الأعلَم مِن بني عُقَيل، وهو شاعرٌ جاهلي].

هذا البيتُ موجودٌ في بعض النُّسخ [ولم أرَه في التي عندي].

(صبَّحوا) بفتحِ الباء الموحَّدة المشددة؛ أي: أتَوا صَباحاً، والصباح عند العرب من نِصفِ اللَّيل الآخِرِ إلى الزوال، والمساءُ مِن الزَّوال إلى آخِر نِصف الليل الأوَّل، وذِكر الصباح بعد (صبَّحوا) للتأكيد، أو على تجريدِ (صبَّحوا) عن بعضِ معناه، فيُراد منه أتَوا، و(اليومُ): أولُه طلوعُ الفجر الثاني إلى غروبِ الشمس، و(النُّخَيل) بضم النونِ وفتحِ الخاء المعجَمة تصغيرُ نَخْل: موضعٌ بالشام كانت به وَقعةٌ، و(الغارَةُ): اسمُ مصدرِ أغارَ الهجومَ، و(المِلحاحُ) بكسر الميم، المرادُ به: شديدُ الإيذاء [في «الخزانة»: هو مِن «أَلَحَّ المَطَرُ»: إذا دام. اهـ فكأن شِدَّة الإيذاء من لوازِمها]، وهو في الأصلِ كما قال بعضُهم: القَتب الذي يَعقِر غارِبَ البَعير [الذي في كُتب اللغة أنه يقال: «قَتَبٌ مِلحاحٌ» كما يقال: «رَحْلٌ مِلحاحٌ، وسَرجٌ مِلحاحٌ، ورَجُلٌ مِلحاحٌ»، فهو وصفٌ، لا اسم لِلقَتب كما تُوهمه عبارتُه]، تدبَّر!

قولُه: «نحنُ»: ضميرٌ مُنفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفعٍ، **«اللَّذُون»**: خبر المبتدأ مبني على الواو أو النون في محلِّ رفعٍ جِيءَ به على صُورةِ المُعرَب، **«صَبَّحوا»**: (صَبَّح): فعل ماض مبني على فتح مقدرٍ على آخِره مَنع من ظُهوره الضمُّ العارض لِمُناسبة الواو لا محلَّ له من الإعراب، والواوُ: فاعل مبني على السكون في محل رفع، والجملةُ صِلةُ الموصول، والعائدُ الواو، **«الصَّباحَا»**: منصوبٌ على أنه ظرف زمان متعلِّق بـ(صبَّحوا)، وألفُه لِلإطلاق، **«يومَ»**: ظرفُ زمانٍ متعلقٌ بـ(صبَّحوا) أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة، **«النُّخَيل»**: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، **«غارةً»**: مفعولٌ لأجله، أو حالٌ مِن فاعلِ (صَبَّح) بتأويله بِمُغِيرِين، منصوب بالفتحة الظاهرة، وعامِله (صبَّح)، **«مِلحاحَا»**: صفةُ (غارة) باعتبار أنها هُجومٌ

(١) انظر «المغني» مثلاً.

٣١ـ فَـإِنَّ الـمـاءَ مـاءُ أَبـي وجَـدِّي وبِـئْـرِي ذُو حَـفَـرْتُ وذُو طَـوَيْـتُ

وإنما تكونُ «ذَا» مَوصُولةً ....

السُّجاعي

قوله: (وبِئرِي ذُو حَفَرتُ . . . إلخ) «الحَفْر» مَعرُوف، و«الطَّيُّ»: بناءُ البِئر بِالحجارة.

والشاهدُ في «ذُو» حيث جاءتْ مَوصولةً بمعنَى «التي»؛ أي: التي حَفَرتُها والتي طَويتُها، وزَعَم ابنُ عُصفور أنه ذكَّر البِئرَ على مَعنَى القَلِيب[1]. اهـ (ش).

والبيتُ من بَحر الوافِر.

شفاء الصدر

[أو لِعَدم اعتِبار تأنيث المصدر؛ لأنَّه في تأويلِ (أنْ) والفعل، أو لأنَّه بمعنى النِّسبة، أي: ذاتَ إلحاحٍ، كقَوله تَعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ أي: ذاتُ انفِطار]، منصوبٌ بالفتحة الظاهِرة.

والمعنى: نحن الشُّجعان الذين أتَوا الأعداءَ في وقتِ الصباح يومَ النُّخَيل؛ أي: في الواقِعة المُسمَّاةِ بذلك، لأجلِ الهجومِ الشَّديدِ الإيذاء، أو حالَ كونِنا مُغِيرين عليهم فاتِكِين بهم فَتكاً شديدَ الإيذاء.

والشاهد: في (اللَّذون) حيث جاء بالواو في حالةِ الرفع على لُغةٍ قليلةٍ، والكثيرُ الإتيانُ بالياء مُطلقاً.

[٣١]ـ فـإِنَّ الـمـاءَ مـاءُ أَبـي وجَـدِّي وبِـئْـرِي ذُو حَـفَـرْتُ وذُو طَـوَيْـتُ

مِن الوافر [لِسِنان بن الفَحل الطائي].

(البئرُ): مُؤنثة جمعها في القِلَّة: أَبْؤُر كأَفْلُس، وأَبْآر وزن «أَفعال»، ومن العرب مَن يَقوله: آبارٌ بوزن «أعْفال» على القَلْب المكاني، وفي الكثرة: بِئارٌ كَكِتاب [الأولى «كجِبال»؛ لِمُقابلة الجمع بالجمع]، و(طيُّ البئرِ): بِناؤها بِالحجارة.

قوله: «فإنَّ»: الفاءُ للتعليل، (إنَّ): حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، **«الماءَ»**: اسمُها منصوبٌ بالفتحة الظاهِرة، **«ماءُ»**: خبرها مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، **«أبي»**: مضافٌ إليه مجرورٌ بكسرة مُقدرة على ما قبل ياءِ المتكلم مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسَبة، وياءُ المتكلم: مضافٌ إليه مبني على السكون في محلِّ جر، **«وجَدِّي»**: الواو: حرفُ عطفٍ، (جدِّي): معطوفٌ على (أبي) مجرورٌ بكسرة مُقدرة . . . إلى آخِر ما سَبق في (أبي)، **«وبِئرِي»**: الواو: حرفُ عطف أو استئنافٍ، (بئر): مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامةُ رفعه ضمة مقدرةٌ على ما قبل ياءِ المتكلم مَنع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركةِ المناسَبة، وياءُ المتكلم: مضاف إليه مبني على السكون في محل جرٍّ، و**«ذُو»**: اسمٌ موصول بمعنى (التي) خبرُ المبتدأ مبنيٌّ على السكون في محل رفعٍ، **«حَفرتُ»**: (حَفر): فعل ماض مبني على فتح مقدَّر على آخِره مَنع من ظهوره السكونُ العارض كراهةَ تَوالِي أربع متحركات فيما هو كالكلمةِ الواحدة، لا محلَّ له من الإعراب، وتاءُ المتكلم: فاعلٌ مَبني على الضم في محلِّ رفعٍ، والجملةُ مِن الفعل والفاعلِ صلةُ الموصُول لا محلَّ لها، والعائدُ مَحذوف تقديره: حفَرتُها أو حفرتُه بِاعتبار معنى (ذُو) أو لفظِه، **«وذو»**: الواو حرفُ عطف، (ذُو): معطوف

(١) أي: فتكون «ذو» من الخاصِّ لا مِن المشترك.

بشرط أن يَتقدَّمها «ما» الاستِفهاميةُ، نحوُ: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]، أو «مَنْ» الاستِفهاميةُ، نحوُ قَولِه:

٣٢ - وقَصِيدَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ غَرِيبَةٍ قَدْ قُلْتُها لِيُقالَ: مَنْ ذَا قالَها؟

السُّجاعي

قوله: (**بِشَرطِ أنْ يَتقدَّمَها . . . إلخ**) ويُشترَط أيضاً عدمُ إلغاءِ «ذَا»، والمرادُ بإلغائها أن تُجعلَ مع «ما» أو «مَن» اسماً واحداً مُستفهَماً به، ويَظهَرُ أثرُ الأمرَين في البَدل مِن اسمِ الاستِفهام وفي الجواب، فتَقولُ عند جَعلِك «ذا» مَوصولاً: «ماذا صَنعتَ: أَخَيْرٌ أم شرٌّ؟» بالرفعِ على البَدليَّة مِن «ما»؛ لأنه مُبتدأٌ و«ذا» خَبرُه، أو بِالعَكس، وجُملةُ «صَنعتَ» صِلتُه، وتقولُ عند جَعلِهما اسماً واحداً: «ماذا صَنَعتَ: أَخَيْراً أم شرًّا؟» و«مَن ذا أكرمتَ: أَزَيْداً أم عَمراً؟» بِالنَّصب على البَدليَّة مِن «ماذَا» أو «مَنْ ذا» لأنه مَنصوبٌ على المَفعوليَّة مُقدَّماً، وكذلك تَفعَلُ في الجَواب كما في قولِه تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]؛ قُرِئَ في السَّبع بِرَفع «العَفْو» ونَصبِه[1]، فتأمَّل!

قوله: (**وقصيدةٍ تأتي . . . إلخ**) مِن بَحر الكامل، وهي «فَعِيلة» بمعنى مَفعُولة؛ لأنَّ الشاعر

شفاء الصدر

على (ذُو) الأُولى مبني على السكون في محل رفعٍ، «**طَويتُ**»: إعرابُه كإعرابِ (حَفرتُ)، والجملةُ صِلةُ (ذُو) الثانية، والعائدُ محذوفٌ نظيرَ ما مر.

ثمَّ إنْ كان المراد بالماء ماءَ البئر المذكور: **فالمعنى**: فإنَّ ماءَ هذه البئر مملوكٌ لأبي وَرِثَه عن أبيه، وهذه البئرُ بِئري التي قد زِدتُ في حَفرِها، والتي حدَّدتُ بِناءَها؛ وإنْ كان المراد به غيرَ ماء البئر المذكورِ: **فالمعنى**: فإنَّ هذا الماء المعهود بيننا ماءُ أبي وَرِثه عن أبيه، وهذه بِئري التي أَنشأتُ حَفرَها وأنشأتُ بِناءَها، فليُحرَّر!

ثم بعد كَتْبِي هذا وجدتُ في كلام بعضهم أنَّ الأَولى عطفُ (بِئري) على (أبي)، فيَكون مجروراً لا مُبتدأً خبرُه ما بعده، ولا خبراً لمحذوف، و(ذُو) صِفتُه، وهو يُفِيدُ المعنى الأول، وفي «شرح شواهد الرَّضي»: سببُه اختِصام حيَّينِ مُتجاوِرَين في ماء مِن مِياهِهم، وقد صرَّح الشاعرُ بما أريد [غصبُه] عليه فقال: هو ماءٌ مَوروثٌ عن الأسلاف، وحِمًى معروفٌ لي سَلَّمه الناسُ لَنا على مرِّ الأيام، وبئرٌ تَولَّيتُ استِحداثَها وحفرَها وطَيَّها. اهـ

الشاهد: في (ذُو) حيث جاءت اسماً موصولاً عند طيِّئٍ، والمشهورُ عندهم لُزومُها الواوَ وإفرادُها وتذكيرُها وإنْ وقعتْ على جمعٍ أو مُثنًّى أو مؤنثٍ كما في البيت.

[٣٢] - وقَصِيدَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ غَرِيبَةٍ قَدْ قُلْتُها لِيُقالَ: مَن ذَا قالَها؟

مِن الكامل [للأعشى مَيمونِ بن قَيس].

---

(١) قرأ أبو عمرو بالرفع، والباقون بالنصب.

أي: ما الذي أنزَل ربُّكم؟ ومَنِ الذي قالَها؟

فإنْ لم يَدخلْ عليها شيءٌ من ذلك فهي اسمُ إشارة، ولا يَجوزُ أن تكونَ موصُولةً، خِلافاً للكوفيِّين، واستَدلُّوا بقولِه:

السُّجاعي

يَقصِدُ تَحسينَها وتَهذِيبَها، ولا تُسمَّى الأبياتُ قصيدةً حتى تكونَ عَشرةً، وقيل: حتى تُجاوزَ سبعةً، وما دُون ذلك[1] يُسمَّى قِطعةً.

شفاء الصدر

(القَصيدةُ): فَعِيلةٌ بمعنى مَفعُولة من القَصد؛ لأنَّ الشاعر يَقصِد تَهذيبَها، وفي اصطِلاح العَروضيِّين: سبعةُ أبياتٍ فأكثرُ مِن بحرٍ واحد مُستويةٌ في عدد الأجزاء، وفي جَوازِ ما يَجوز، وامتِناعِ ما يَمتنع، ولُزومِ ما يَلزم، والثلاثةُ فما فوقُ إلى السبعة تُسمَّى قِطعةً، [وفي المسألة أقوال أُخَر].

قوله: «وقَصيدةٍ»: الواو: واوُ (رُبَّ) حرف، (قَصيدةٍ): مجرور بـ(رُبَّ) [مضمرةً] بعد الواو، وعلامةُ جره الكسرة الظاهرة [في محل رفع مُبتدأ، وإن شئتَ قلتَ:] مبتدأٌ مرفوع بضمة مُقدرةٍ على آخره منع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرفِ الجر الشَّبيهِ بالزائد، **«تأتي»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء لِلثقل، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى (قَصيدة)، والجملةُ صفةٌ أُولى لـ(قَصيدة) في محل جر أو رفعٍ باعتِبار اللفظِ أو المحلِّ، **«الملوكَ»**: مفعولٌ ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة، **«غَريبة»**: بالجر والرفعِ صفةٌ ثانية لـ(قصيدة) على اللفظِ أو المحلِّ، مِن الوصفِ بالمفرد بعد الوصف بِالجملة كقَوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، أو بالنصبِ حالٌ من فاعلِ (تَأتي)، **«قد»**: حرفُ تحقيق مبني على السكون لا محلَّ له، **«قلتُها»**: (قال): فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخِره منع من ظهوره السكون العارضُ كراهةَ توالي أربعِ مُتحركات فيما هو كالكلمة الواحِدة لا محلَّ له، والتاءُ: ضميرُ المتكلم فاعلٌ مَبني على الضم في محل رفعٍ، و(ها): مَفعولُه مبني على السكونِ في محل نصب، والجملةُ في محلِّ رفع خبر المبتدأ، والعائدُ مفعولُ (قال)، **«لِيُقالَ»**: اللام: حرفُ تعليل وجر، (يقالَ): فعل مضارع مبني للمجهول منصوبٌ بـ(أنْ) مُضمرةً جوازاً بعد اللام، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرة، **«مَن»**: اسم استِفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفعٍ، **«ذا»**: اسم موصول خبرُه مبني على السكون في محل رفعٍ، **«قالَها»**: (قال): فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (ذا)، و(ها): مفعولُ (قال) مبنيٌّ على السكون في محل نصب عائدٌ إلى (قَصيدة)، وجملةُ (قال) مِن الفعل والفاعل صلةُ (ذا) لا محلَّ لها، وقولُه: (مَن ذا قالها) مقصودٌ لَفظُه نائبُ فاعل (يُقال)، و(يقالَ) في تأويل مصدر بـ(أنْ) المضمَرة مجرورٍ باللام، والجار والمجرور مُتعلق بـ(قُلتُ)، والتقدير: (لِقَولِ الناس: مَن ذا قالَها؟).

والمَعنى: رُبَّ قصيدةٍ غريبةٍ ليس لها نظيرٌ تَصلُ إلى الملوك لِتُتلَى بين أيدِيهم، قد قلتُها وأحكمتُها لِيَقولَ من يَسمَعها مُتعجباً لِما احتَوت عليه من المحاسِن: مَن الذي قال تِلك القصيدةَ الفَريدةَ؟ [أي: فيُقال: قالها الأعشى، فيَحصلُ له الفخرُ بذلك].

---

(١) أي: بشرط مجاوزَته البيتَين.

٣٣ ـ عَدَسْ! ما لِعَبَّادٍ عَليكِ إمارةٌ أَمِنْتِ، وهَذَا تَحمِلِينَ طَلِيقُ

قالُوا: «هذا» مَوصولٌ مُبتدأ، و«تَحمِلِين» صِلتُهُ، والعائدُ محذوفٌ، و«طَلِيق» خبرُه، والتقديرُ: والذي تَحْمِلينَهُ طَليقٌ.

السُّجاعي

قوله: (عَدَسْ ما لِعبَّادٍ ... إلخ) مِن الطويل، و«عَدَس» بفتح العين والدال وسكونِ السين المهمَلات اسمُ صوتٍ يُزجَر به البَغْلُ، والإتيانُ بضمير المؤنَّث في البيت إمَّا لِكَونِ المزجُور أُنثى، أو على إرادةِ الدابَّة بِناءً على أنه مُذكَّر، و«إمارة» بِكسر الهمزة، أي: حُكمٌ.

وقولُه: «أَمِنْتِ ... إلخ» يُروَى بَدلَه: «نَجوْتِ»، و«طَلِيق» أي: مُطلَقٌ من السِّجن[1].

والشاهدُ في «هذا»، حيث جاءتْ مَوصولةً على رأيِ الكوفيِّين، و«عَبَّاد» المذكور ملكُ سِجستانَ[2]، وكان الشاعرُ قد هجَاه، فلمَّا سَجَنه وأطالَ سَجْنَه كَلَّمُوا[3] فيه معاويةَ[4]، فبعَث إليه فأخرَجه، وقُدِّمَت إليه بَغْلَتُه فنفَرتْ، فقال: عَدَسْ ... إلخ. اهـ (ش) مُلخَّصاً.

شفاء الصدر

والشاهد: في قولِه: (ذا) حيث جاءت موصولةً لِوجود شرط مَوصُوليَّتها عند البَصريين، وهو تقدُّمُ (ما) أو (مَن) الاستِفهاميَّتين، أما الكوفيُّون فلا يُشتَرط [عندهم] في كونها موصولةً ذلك كما سيَأتي.

[٣٣] ـ عَدَسْ، ما لِعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجوتِ وهذَا تَحمِلِينَ طَليقُ

مِن الطويل [لِيَزيد بن مُفرِّغ الحِميَري].

(عَدَسْ): اسمُ صوتٍ يُزجَر به البغلُ، و(الإمارة) بِكسر الهمزة: الحُكم، و(الطَّلِيق): الأسير الذي أُطلِق عنه إسارُه، وخُلِّيَ سبيلُه كما في «المختار»، و(عَبَّاد) المذكُور: مَلِك سجستانَ، وكان الشاعرُ قد هَجاه وأكثرَ مِن هَجوِه حتى كتَبه على الحِيطان، فلمَّا ظَفر به ألزَمه مَحْوَه بأظفاره، ففَسدتْ أنامِله، ثم سَجَنه وأطال، فكلَّموا فيه مُعاويةَ، فأمر بإخراجه، فلمَّا خرج قُدِّمتْ له بغلةٌ لِيَركبَها، فنَفرتْ فقالَ: (عَدَس ... إلخ).

قوله: «عَدَسْ»: اسمُ صوت يُزجر به البغلُ، مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب [على المشهُور، زاد بعضُهم: وفاعلُه مُستتر فيه وجوباً تقديره: أنتِ لِلبغلة. اهـ وهو مُقتضى جعلِهم اللفظَ المذكورَ زجراً، أي: بِمَعنى: انزَجِري، على أنه قد نصَّ غيرُ واحد على أنَّ هذه الأصواتَ لا ضميرَ فيها بِخِلاف أسماءِ الأفعال. فليُحرَّر!]، «ما»: نافيةٌ حرف لا محلَّ له من الإعراب، «لِعبادٍ»: جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق بمحذوف تقديره: كائنةٌ خبر مُقدم، «عليكِ»: جار ومجرور متعلق بـ(إمارةٌ) أو بما تعلَّق به الخبر،

---

(١) أو: مِن القيد.

(٢) وهو عبَّاد بن زِياد ابن أبيه.

(٣) الواو عائدةٌ على غير مذكور في الكلام، لكنَّه يُفهم من السياق، أي: كلَّمه الناسُ، أو أهلُه وأصحابُه ونحو ذلك. ووَقع في بعض النُّسخ (كلمه)، وليس بشيء.

(٤) عبارة (ش): (فكلَّموا فيه معاوية أخَا عباد). وهو وهم؛ إذ معاويةُ أخو زياد، فهو عمُّ عبَّاد.

وهذا لا دَليلَ فيه؛ لِجواز أن يكونَ «ذا» لِلإشارة، وهو مُبتدأٌ، و«طَلِيق» خَبرهُ، و«تَحْمِلين» جملةٌ حالية، والتَّقدير: وهذا طَليقٌ في حالةِ كونِه مَحمولاً لك، ودُخولُ حرفِ التَّنبيه عليها يدلُّ على أنها لِلإشارة، لا مَوصولةٌ.

فهذا خُلاصَةُ القولِ في تَعْدَاد الموصولات: خاصِّهَا، ومُشتَرِكِها.

[صِلة الموصول]

فأمَّا الصِّلةُ فهي على ضَرْبَين: جملةٌ، وشِبهُ جملةٍ، والجملةُ على ضربَين: اسميةٌ، وفِعليةٌ، وشَرْطُها أمرانِ:

أحدُهما: أن تكونَ خبريَّةً، أعني مُحتمِلةً لِلصدق والكذب؛ فلا يَجوزُ «جاءَ الذي اضْرِبْهُ»، ولا «جاءَ الذي بِعْتُكَهُ» إذا قَصَدْتَ بِه الإنشاءَ، بِخلافِ «جاءَ الذي أَبُوهُ قائمٌ» و«جاءَ الذي ضَرَبْتُهُ».

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

«إمارةٌ»: مُبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، ويَجوز أن يكونَ فاعلاً بالجار والمجرور، وهو (لِعباد) لاعتِماده على النَّفي، «نَجوتِ» - وفي روايةٍ: (أَمِنتِ) بكسر التاء فيهما؛ لِكون المزجُور أنثى، أو مذكراً وأُريدَ الدابَّةُ -: فعلٌ ماضٍ مبني على فتح مُقدَّر على آخره مَنع من ظهوره السكونُ العارض كراهةَ تَوالي أربعِ مُتحركات فيما [هو] كالكلمة الواحِدة لا محلَّ له، والتاءُ: فاعلٌ مبني على الكسر في محلِّ رفع، والجملةُ مُستأنَفة، «وهذا»: الواو للاستِئناف أو العطفِ، (هذا): اسمٌ موصول مُبتدأٌ مبني على السكون في محلِّ رفع، «تَحملينَ»: فعلٌ مُضارع مرفوع بثبوت النون، والياءُ فاعلٌ مبني على السكون في محل رفعٍ، والجُملةُ صِلةُ الموصولِ لا محلَّ لها، والعائدُ محذوف تقديرُه: تَحمِلِينَه، «طليقٌ»: خبر المبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة، وهو صفةٌ مُشبَّهة، فاعلُه مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعُود إلى (هذَا)، هكذا قال الكوفيُّون محتجِّين بهذا البيتِ على جعلِ (ذا) مَوصولةً مِن غير تقدُّمِ (ما) ولا (مَن) الاستفهامِيَّتَين، ولا حُجَّةَ لهم فيه؛ لِجواز أن يكونَ (ذا) اسمَ إشارة - بدليلِ دُخول (ها) التنبيهِ عليه - مبتدأً، و(طَليقٌ) خبره، وجملةُ (تَحمِلين) حالٌ من ضمير الخبر، والتقديرُ: وهذا طليقٌ في حالِ كونه مَحمولاً لكِ، أو جملةُ (تَحمِلِين) خبر أولُ، والعائد محذوفٌ، و(طَليق) خبرٌ ثانٍ. راجع «يَس على الفاكهي».

والمعنى: انزَجِري أيَّتُها البَغلة، ولا تَنفري! فما لهذا المَلِك المسمَّى بِعَباد حُكمٌ وتَسلُّطٌ عليك؛ لأنكِ نَجوتِ منه، وهذا - يَعني نفسَه - مُطلَق ومُخرَجٌ من السِّجن حالَ كونِه محمولاً لك.

والشاهد: في قوله: (هذا) حيث جاءتْ مَوصولةً من غير تقدُّمِ (ما) ولا (مَن) الاستِفهامِيَّتَين على مذهبِ الكوفيِّين.

والثاني: أن تكونَ مُشتَمِلةً على ضميرٍ مُطَابِقٍ لِلموصولِ: في إفرادِه، وتَثنِيته، وجَمْعِه، وتذكيرِه، وتَأنيثِه، نحوُ: «جاءَ الذي أكرمْتُهُ»، و«جاءتِ التي أكرَمتُهَا»، و«جاءَ اللَّذَانِ أكرمتُهما»، و«جاءَتِ اللَّتَانِ أكرمتُهما»، و«جاءَ الذِين أكرَمتُهم»، و«جاءَ اللَّاتي أكرَمتُهُنَّ».

[حذفُ العائد]

وقد يُحذَف الضَّميرُ؛ سواءٌ كان مرفوعاً، نحوُ قَولِه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] أي: الذي هو أشَدُّ؛ أو مَنْصُوباً، نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، قرأ غيرُ حمزةَ والكسائي وشُعْبَة: ﴿عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاءِ بِحذْفها؛ أو مخفوضاً بالإضافة كقولِه تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] أي: ما أنتَ

السُّجاعي

قوله: (﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ...إلخ﴾) اعلَمْ أنَّ «أيًّا» تَكونُ لِلعاقل ولِغيره، ومُضافةً لفظاً أو تَقديراً؛ قال المصنِّف: ولا تُضافُ لِنكرة خِلافاً لابنِ عُصفور، ولا يَعمَلُ فيها إلَّا مُستقبَلٌ مُتقدِّم، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] خِلافاً لِلبَصريِّين[١].

ولها أربعُ حالات، تُعرَب في ثلاثٍ منها وهي: ما إذا أُضيفت وذُكِر صَدرُ صِلتِها؛ نحوُ: «يُعجِبُني أيُّهُم هو قائمٌ»، أو ذُكر صدرُ صِلَتِها ولم تُضَفْ؛ نحو: «يُعجِبُني أيٌّ هو قائمٌ»، أو لم تُضَف ولم يُذكَر صَدرُ صِلتها؛ نحوُ: «يُعجِبُنِي أيٌّ قائمٌ»، وتُبْنَى في الرابِعة على الضمِّ تَشبيهاً لها بِالغايات، وهي ما إذا أُضِيفت لَفظاً وكان صَدرُ صِلَتِها ضَميراً محذوفاً؛ كما في الآية[٢]، وبَعضُهم أَعربها مُطلَقاً، وأوَّلَ قِراءةَ الضم في الآية على الحِكاية. و﴿ثُمَّ﴾ في الآية لِلعطف على جَوابِ القَسَم، واللامُ لِتَأكيدِ العطف على جوابِ القَسَم.

قوله: (أي: الذي هو أشدُّ) أشارَ إلى أنَّ ﴿أَشَدُّ﴾ أفعَلُ تفضيل خبرُ مُبتدإٍ محذوف، والمبتَدأ وخبرُه جملةٌ اسميَّة صِلةُ الموصُول[٣].

قوله: (أو مَخفوضاً بِالإضافة) أي: بِسَبَبِها، والسَّببُ أعمُّ من العامل، والأعمُّ لا يَلزمُ أن يَصدُقَ بِأخصَّ مُعيَّن، أو الإضافةُ بمعنى المضافِ، فلا يُنافِي ما صَحَّحه المصنِّفُ مِن أنَّ المضافَ إليه مَجرورٌ بالمُضاف. اهـ (ش).

قوله: (﴿مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾) أي: ما أنتَ صانِعُه أو حاكمٌ بِه. اهـ (ش).

---

(١) «أوضح المسالك» (١/ ١٥١-١٥٢).

(٢) «مُجيب الندا» (ص١٩٠-١٩١).

(٣) قاله (ش).

قاضِيهِ، وقولِ الشاعر:

٣٤ـ سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ ما كُنْتَ جاهِلاً ... ويَأْتِيكَ بِالأَخْبارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

أي: ما كُنْتَ جاهِلَهُ.

أو مَخفوضاً بالحرف، نحوُ قَولِه تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه، وقَولِ الشاعر:

السُّجاعي

قوله: (ستُبدي[١]) أي: ستُظهِرُ، وقولُه: «مَن لم تُزَوِّد» أي: مَن لم تَسْأَلْهُ عنها[٢].

قوله: (ما كنتَ جاهلَه) قد يُقال: كيف جاز حَذفُه مع أنه مَعمولٌ لِمَعمولِ فعلٍ ناقصٍ؟ ذكَره الفِيشي[٣].

قُلتُ: هذا مَدفوعٌ بأنَّه لا مانعَ مِن ذلك، وعلى تَسليمِ ما قاله فالتَّمثيلُ إنما هو بِالنَّظر لاسمِ الفاعل دُونَ نَظرٍ لِغير ذلك، فتأمَّله!

قوله: (أي: منه) إنما قَدَّره مجروراً لا مَنصوباً؛ لأنَّ ما استقَرَّ مَشروباً لِغيرهم لا يكونُ

شفاء الصدر

[٣٤]ـ سَتُبدِي لكَ الأيامُ ما كنتَ جاهلاً ... ويَأتِيكَ بالأخبارِ مَنْ لم تُزَوِّدِ

مِن الطويل [لِطَرفةَ بن العبد البَكري في مُعلَّقتِه].

(ستُبدِي): ستُظهِر، بضم التاء من أَبْدَى، و(الأيام): جمعُ يوم، المرادُ به مُطلَق الزمنِ، و(الجهلُ): عدمُ العِلم، و(الأخبارُ): بفتح الهمزة جمعُ خَبَر، و(تُزوِّد): بضم التاء وفتحِ الزاي وكسر الواو مُشدَّدةً؛ أي: تَسأل، والظاهر أنه مضارعُ زَوَّدته بمعنى أعطيته زادَ السَّفر لِجَلب الأخبار.

وقوله: «ستُبدي»: السين: حرف تَنفيس، (تُبدِي): فعل مضارع مرفوع بضمة مُقدرة على الياء للثقلِ، «لك»: جار ومجرور متعلِّق بـ(تُبدي)، «الأيَّامُ»: فاعلُ (تُبدِي) مرفوعٌ بِالضمة الظاهِرة، «ما»: اسمٌ موصول مفعولُ (تُبدِي) مبني على السكون في محل نصبٍ، «كُنتَ»: (كان): فعلٌ ماضٍ مبني على فتح مُقدرٍ على آخِر[ه] منع مِن ظهوره السكونُ العارض كراهةَ توالي أربع مُتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، ناقصٌ يَرفع الاسم ويَنصب الخبر لا محلَّ له، والتاءُ: اسمُ (كانَ) مَبني على الفتح في محل رفعٍ، «جاهلاً»: خبرُها منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، والجملةُ صلةُ (ما)، والعائد محذوفٌ تقديره: جاهلَه، وهذا في محلِّ جرٍّ بالإضافة، وفي محل نصبٍ لِكونه مفعولَ اسم الفاعل، وفاعلُه مستترٌ فيه جوازاً يَعود إلى موصوفٍ محذوف، «ويأتيكَ»: الواو: حرف عطف، (يَأتي): فعلٌ مُضارع مرفوع بضمة مُقدَّرة على الياء مَنع من ظُهورها الثقل،

---

(١) بعده في بعض النُّسخ: (لك الأيام)، والأولى إسقاطُه كما في باقِيها.

(٢) أو: مَن لم تشترِ له متاعَ المسافر وتُرسله لِيَبحثَ عنها.

(٣) (ص٨١).

. . . .

السُّجاعي

مَشروباً لهم[١]. كذا قِيل، قال بَعضُهم: يُمكِن أن يُقالَ: المرادُ يَشرَبُون جِنسَه، فلا يَلزَم ما ذُكر.

وأشارَ الشارحُ بهذا إلى أنه لا يُحذَف المجرور إلَّا إن كان الجارُّ مماثلاً لِما جَرَّ الموصولَ لفظاً ومعنى، أو معنًى فقط، فالأولُ نَحوُ: «مَرَرتُ بِالذي مَرَرتَ بِه»، والثاني نحوُ: «حَلَلتُ في الذي حَلَلْتَ به»، فإنْ كانَا مُختلِفَينِ في اللَّفظ والمعنى لم يَجُزْ ذلك؛ نحوُ: [الطويل]

وهُــوَّ[٢] عــلــى مَــنْ صَــبَّــهُ اللهُ عَــلْــقَــمُ

أي: عليه، ونحوُ: «مَرَرتُ بِالذي فَرِحْتَ به»؛ كما أفادَه الحفيدُ[٣].

ولا يَرِدُ على هذا ما قالُوه في نحوِ قولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] حيثُ حُذف الضَّمير المجرُورُ مع انتِفاء جرِّ الموصولِ؛ لأنَّ ما قالُوه شَرطٌ لِلحذف القِياسيِّ لا الجائزِ، والحذفُ الواقعُ في الآيةِ جائزٌ غيرُ قِياسيّ.

شفاء الصدر

والكافُ: مفعولٌ مُقدَّم لـ(يَأتي) مَبني على الفتح في محل نصبٍ، «بِالأخبار»: جار ومجرورٌ متعلِّق بـ(يَأتي)، «مَن»: اسمٌ موصول فاعلُ (يَأتي) مُؤخر مَبني على السكون في محل رفعٍ، «لم»: حرفُ نفيٍ وجزم وقَلبٍ، «تُزوِّد»: فعلٌ مُضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السكونُ، وحُرِّك بالكَسرِ لأجل الرَّوِيّ، والفاعلُ مُستتر وجوباً تقديره: أنتَ، والجملةُ صِلةُ (مَن) لا محلَّ لها من الإعراب، [و]العائد محذوفٌ تَقديره: تُزوِّده، وجملةُ (يَأتِيك . . . إلخ) معطوفةٌ على جملةِ (ستُبدي . . . إلخ)، وهي ابتِدائيةٌ لا محلَّ لها.

والمعنى: ستُظهِر لكَ الأيام المستقبَلة ما لا تَعلَمُه مِن الحوادث، ويَنقُلُ إليك الأخبارَ مَن لم تُعطِه زادَ السفر لِجَلبِها.

والشاهدُ فيه: قولُه: (جاهلاً) حيث حَذف منه الضميرَ العائد إلى (ما) الموصولةِ المجرورَ بالمضاف، وهو جائزٌ. [وفيه شاهد آخر، وهو حذفُ العائد في (مَن لم تُزود)].

---

(١) أي: ولِمشاكلتِه ما قبله.

(٢) بتشديد الواو على لُغة همدان ليستقيمَ الوزن. وهذا عجز بيت صدرُه:

وإنَّ لِـســانِـي شُـهْـدةٌ يُـشْـتَـفَـى بِـهـا

ولم يُسمَّ قائلُه.

(٣) أي: حفيدُ المصنف، وهو: أحمدُ بن عبد الرحمنِ بنِ عبد الله ابنِ هشام، شهابُ الدين ابنُ تَقي الدين ابنِ العلّامةِ جمالِ الدين، اشتغل كثيراً، وفاق في العربية وغيرها، له حاشية على «التوضيح» لِجَده. مات بدمشق سنةَ (٨٨٥هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٣٢٢). وكلامُه المنقول هنا في «حاشية التوضيح» (١/ ١٠٥-١٠٦).

٣٥ـ نُـصَـلِّـي لِـلَّـذِي صَـلَّـتْ قُـرَيْشٌ ... وَنَـعْـبُـدُهُ وإنْ جَـحَـدَ الـعُـمُـومُ

أي: نُصلِّي لِلذي صَلَّتْ له قُريش.

وفي هذا الفَصْلِ تَفاصِيلُ كثيرةٌ لا يَلِيقُ بها هذا المختصَر.

وشِبْهُ الجُملة ثلاثةُ أشياءَ: الظرفُ، نحوُ: «الذي عِنْدَكَ»، والجارُّ والمجرور، نحو: «الذي في الدَّارِ»، والصفةُ الصريحة، وذلك في صِلةِ «أل»، وقد تَقدمَ شَرْحُه.

السُّجاعي

قوله: (جَحَد العُمومُ) أي: أنكرَه عُمُومُ الناس.

قوله: (تَفاصيلُ) هو مِن جُمُوع الكثرة، ففائِدةُ وَصفِه بـ«كَثيرة» دَفعُ تَوهُّم أنه أُريد القِلَّة، أو أنه أفادَ كثرةَ ما استُفِيد بِجَوهرِ اللَّفظ. انتهى. نَقله الفِيشي[1].

شفاء الصدر

[٣٥] ـ نُـصَـلِّـي لِـلَّـذِي صَـلَّـتْ قُـرَيْـشٌ ... ونَـعـبُـدُه وإنْ جَـحَـدَ الـعُـمُـومُ

مِن الوافر.

(قُريش): هو على الصَّحيح فِهْرُ بن مالكِ بن النَّضْر وبَنُوه، فكل مَن لم يَكن مِن وَلده فليس قُرَشيًّا، وإنما سُمي قُريشاً تصغيرَ قِرْش لِشِدته؛ تشبيهاً بِدابَّة مِن دوابِّ البحر يُقال لها: القِرْش، تَأكلُ دوابَّ البحر وتَقهَرُها، وقيل: أصلُ القَرْش الجَمع، وتَقرَّشوا: إذا اجتَمَعُوا، وبذلك سُميتْ قُريش. اهـ [أي: الكلام المنقول، والغالبُ أنه من «المِصباح»]، وقُريش إنْ أُريد به الحيُّ صُرِف، وإنْ أُريد به القبيلةُ مُنِع، و(العِبادة): الخُضوع والتذلُّل، و(الجُحود): الإنكار.

قوله: «نُصلِّي»: فعلٌ مُضارع مرفوع بضمة مُقدرة على الياء للثقل، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: نحنُ، «لِلذي»: اللام: حرفُ جر، (الذي): اسمٌ مَوصولٌ مبني على السكون في محل جرٍّ باللام، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بـ(نُصلِّي)، «صَلَّت»: (صلَّى): فعلٌ ماضٍ مَبني على فتح مُقدَّر على الألف المحذُوفة لالتِقاء الساكنَين، مَنَع مِن ظُهوره التعذر لا محلَّ له، والتاءُ: علامةُ التأنيث، «قُرَيش»: فاعلُ (صلَّى) مرفوعٌ بالضمة الظاهِرة، وصَرفُه لِلضرورة؛ إذ هو عَلَمٌ على القَبِيلة، بِدليل تاءِ التأنيث، والجُملةُ صِلةُ (الذي)، والعائدُ محذوفٌ تَقديره: له، «ونَعبُده»: الواو: لِلعطف، (نَعبُد): فعلٌ مُضارع مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، والفاعلُ مُستَتِرٌ وجوباً تقديره: نحنُ، والهاء: مَفعولٌ مَبني على الضم في محلِّ نصب، والجملةُ مَعطوفةٌ على جُملة (نُصلِّي)، «وإنْ»: الواو: حرفُ عطف، (إنْ): حرفُ شرط يَجزم فِعلَين، «جَحَد»: فعلٌ ماض مَبني على الفتح في محلِّ جزم بـ(إنْ) فعلُ الشرط، «العُمومُ»: فاعلُ (جَحَد) مرفوعٌ بِالضمة الظاهرة، [ومفعوله محذوف تقديره: أُلوهيَّته، أو نحو ذلك]، وجوابُ الشرط محذوفٌ تَقديره: نُصلِّ ونَعبُدْ، والجُملةُ الشرطية مَعطوفةٌ على أُخرى مَحذوفة، والتَّقدير: إنْ صلَّى وعَبد العُموم، والغَرَضُ التَّعمِيم.

---

(١) (ص٨٢) والعبارةُ عنده: أفاد كثرة غير ما .... إلخ، وهي أوضح.

وشَرْطُ الظَّرْفِ والجار والمجرورِ أن يكونَا تامَّين؛ فلا يَجوز: «جاءَ الذي بِكَ»، ولا «جاءَ الذي أَمْسِ»؛ لِنُقْصانهما، وحَكى الكسائيُّ: «نَزَلْنا المَنْزِلَ الَّذِي البارِحةَ» أي: الذي نَزَلْناهُ البارحةَ، وهو شاذٌّ.

وإذا وَقع الظرفُ والجار والمجرورُ صلَةً كانَا مُتعلِّقَين بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، تقديرُه: استقَرَّ، والضميرُ الذي كانَ مُستتِراً في الفعل انْتَقَلَ مِنه إليهما.

السُّجاعي

قوله: (أن يَكونَا تامَّينِ) قال أبُو حيانَ: ضابِطُ التامِّ أن يكونَ تَعلُّقُهما بِالكَون العام يَحصُلُ بِه فائدةٌ، وضابِطُ الناقصِ أن يكونَ تَعلُّقُهما بِالكَون العامِّ لا يَحصُلُ بِه فائدةٌ[1].

قوله: (البارِحةَ) هي اسمٌ لِلَّيلة الماضِية.

قوله: (تَقديرُه استَقرَّ) أي: مَثلاً، فيَصحُّ تقديرُ ما كان بِمَعناه مِن نحوِ: «حَصَلَ» و«ثَبَتَ» و«وُجِدَ» مِمَّا سَمَّوه كوناً عامًّا؛ أي: لا يَخلُو منه فِعلٌ[2].

شفاء الصدر

والمَعنى: نُصلِّي ونَعبُدُ المولى خالقَ العبادِ الذي صلَّى له وعبَده قُريشٌ؛ لِكونه يَستحِقُّ العبادةَ؛ جَحده الناسُ وأنكَرُوه أم لا.

والشاهد: في قَوله: (صلَّت قريش) حيث حَذف العائدَ المجرور إلى الموصولِ [أراد: حيث حَذف العائدَ إلى الموصول المجرورَ]؛ لاستِيفاء شَرطِه، وهو جَرُّه بِما جَرَّ الموصول.

---

(١) انظر: «حواشي الشنواني».

(٢) بعده في (ش): أو أراد بـ«استقر» الفعلَ العامَّ لا خصوصَ تلك المادَّة.

[ذُو الأداة]

ص - ثُمَّ ذُو الأَدَاةِ، وهِيَ «أَلْ» عِنْدَ الخَلِيلِ وسِيبَوَيْهِ، لَا اللَّامُ وَحْدَهَا، خِلَافاً لِلأَخْفَشِ. وتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحْوُ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾، و«جَاءَ القَاضِي»؛ أَوْ لِلْجِنْسِ كـ«أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ»، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾؛ أَوْ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾، أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ: «زَيْدٌ الرَّجُلُ».

ش - النوعُ الخامسُ من أنواعِ المعارِف: ذُو الأداةِ، نحو: الفَرَس والغُلَام.

والمشهُورُ بين النَّحويِّينَ أن المُعَرِّف «أل» عند الخَليل، واللامُ وحدَها عند سِيبويه، ونَقَلَ ابنُ عُصْفُورٍ الأولَ عن ابنِ كَيْسَان، والثانِيَ عن بَقِيَّةِ النحويِّين، ونَقَله بَعضُهم عن الأخفَش؛ وزَعَم ابنُ مالِك أنه لا خِلافَ بين سيبويه والخليلِ في أنَّ المعرِّفَ «ألْ»، قال: وإنَّما الخِلافُ بينهما في الهمزة: أزائِدةٌ هي أم أَصلِيَّةٌ؟ واستَدلَّ على ذلك بِمَواضعَ أَوْرَدَها مِن كلام سِيبَويه.

وتَلَخَّص في المسألة ثلاثةُ مذاهبَ:

أحدُها: أنَّ المعرِّفَ «أل» والألفَ أصلٌ، الثاني: أنَّ المعرِّفَ «أل» والألفَ زائدةٌ،

السُّجاعي

[ذو الأداة]

قوله: (ثم ذُو الأداةِ) أي: أداةِ التَّعريف[1].

قوله: (وهي «أل» عِند الخليل وسِيبويه) أي: في أَحدِ قَولَيه، وقولُه الآخَر: أنَّها اللام وَحدَها، وهو المشهُورُ بين النُّحاة عن سِيبويه[2].

قوله: (وتَكون لِلعهدِ) أي: لِتَعريف ذِي العَهد؛ أي: الشيءِ المعهُود، ففي كلامِه حَذفُ مُضافَين.

قوله: (أَو لِلجنس) أي: أو لِتعريف الجِنس[3].

قوله: (﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾) وفُسِّر ضعفُه بأنه لا يَتمالَك عن شَهوتِه. اهـ فِيشي[4].

(١) أي: فأَطلَق لِشهرتها وأَمنِ اللَّبس.

(٢) قاله (ش) كالذي قبله واللَّذينِ بعده.

(٣) لم يُقدِّر «ذي» هنا لأن الجنسَ ليس مصدراً كالعهد في الأول.

(٤) (ص٨٣).

الثالثُ: أنَّ المعرِّفَ اللامُ وَحدَها. والاحتِجاجُ لِهذه المذاهِبِ يَستَدعِي تَطوِيلاً لا يَلِيقُ بِهذا الإِملاء.

[«أل» عهديَّة وجِنسية واستِغراقيَّة]

وتَنقسِمُ «أل» المُعَرِّفَةُ إلى ثَلاثةِ أَقسام؛ وذلك أنها إمَّا لِتَعريف العَهدِ، أو لِتَعريف الجِنس، أو لِلاستِغراقِ.

فأمَّا التي لِتَعريف العَهد فتَنقَسِمُ قِسمَين؛ لأنَّ العَهدَ إمَّا ذِكْرِيٌّ، وإمَّا ذِهْنِيٌّ، فالأولُ كقَولِكَ: «اشْتَرَيْتُ فَرساً ثم بِعْتُ الفَرَسَ» أي: بِعتُ الفَرسَ المذكُورَ، ولَو قُلتَ: «ثم بِعتُ فَرساً» لَكانَ غيرَ الفَرس الأوَّلِ، ....

السُّجاعي

قوله: (بِهذا الإملاء) مَصدر «أَمْلى»؛ قال في «المصباح»: «أَملَلْتُ الكتابَ على الكاتِب إملالاً»: أَلقَيْتُه عليه، و«أَمْلَيْتُه عليه إملاءً»، والأُولى لغةُ الحِجاز وبني أَسَد، والثانية لغةُ بني تَميم وقَيْس، وجاءَ الكتاب العزيزُ بِهما، ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥]. اهـ

قوله: (ثلاثةِ أقسام ... إلخ) هذا مَبنيٌّ على ما هنا مِن أنَّ التي لِتَعريفِ العهد قِسمانِ[1]، وقد ذَكر في «المغني» أنَّها ثلاثةُ أقسام، ونَصُّه فيه: وهي عَهديَّة وجِنسيَّة، وكلٌّ منهما ثَلاثةُ أقسام، فالعهديةُ: إمَّا أن يكون مَصحوبُها مَعهوداً ذِكريًّا، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [المزمل: ١٥] الآيةَ، أو معهوداً ذِهنيًّا؛ نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو مَعهوداً حُضوريًّا؛ نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. والجِنسيَّة: إمَّا لاستِغراق الأفرادِ، أو لاستِغراق خَصائِص الأفرادِ، أو لِتَعريفِ الماهيَّة. اهـ مُلخصاً[2].

قوله: (لَكانَ فرساً غير الأول[3]) هذا إشارةٌ لِلقاعِدة المشهُورةِ في ذلك، ونَظَمها الجَلالُ السُّيوطي في أَلفيَّته «عُقُودُ الجُمَان» بِقَوله: [الرجز]

---

(١) لا يَخفى أن جعلَ العهدية قسمَين هنا لا يُنتج انقسامَ «أل» إلى الأقسامِ الثلاثة المذكورة، بل الصوابُ أن يُقالَ: هذا مبني على ما هنا مِن أنَّ التي للاستغراق قسمٌ مُستقِلٌّ عن التي لِلجنس، وقد أدرجَها فيها في «المغني» فكانت الأقسامُ اثنَينِ فقط، ونصُّ كلامه فيه: (وهي نوعان: عَهدية وجِنسية، وكلٌّ مِنهما ثلاثةُ أقسام ... إلخ). على أن المحشِّي تابعٌ في عبارتِه الشنوانيَّ كالعادة.

(٢) انظر: «مُغني اللبيب» (ص٧٢-٧٣).

(٣) كذا في النُّسخ و(ش)؛ وعبارةُ الشارح المُتداوَلة: (لكانَ غيرَ الفرس الأول)، والخطبُ في مثلِه هيِّن.

قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]، والثاني كقَولِك: «جاءَ القاضِي» إذا كان بَينَك وبَين مُخاطَبِك عَهْدٌ في قاضٍ خاصٍّ.

وأمَّا التي لِتَعريفِ الجِنس فكقَولِكَ: «الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ المَرْأَةِ»؛ إذا لم تُرِدْ به رَجلاً بعَينِه، ولا امرأةً بِعَينِها، وإنما أرَدْتَ أن هذا الجنسَ مِن حَيثُ هو أَفْضَلُ مِن هذا الجنسِ مِنْ حَيث هُوَ، ولا يَصحُّ أنْ يُرادَ بهذا أنَّ كُلَّ واحِدٍ مِن الرجال أفضلُ مِن كُلِّ واحِدةٍ مِن النساء؛ لأنَّ الواقِعَ بِخِلافه، وكذلكَ قَولُك: «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينارُ والدِّرْهَمُ»، وقولُه تَعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

السُّجاعي

ثُمَّ مِنَ القَواعِدِ المُشْتَهِرَهْ ... إذا أَتَتْ نَكِرَةٌ مُكَرَّرَهْ

تَغايَرَا وإنْ يُعَرَّفْ ثانِي ... تَوافَقَا كذَا المُعَرَّفانِ

شاهِدُهُ الذِي رَوَيْنا مُسْنَدَا: ... لَنْ يَغْلِبَ اليُسْرَيْنِ عُسْرٌ أَبَدَا(١)

وقد تكلَّم في شرحِها على هذا بِما يَشفِي الغَليل ويُبرِئ العليلَ، فراجِعْه إنْ شئتَ.

قوله: (﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾) أي: صِفَةِ نُور الله تعالى في قَلْبِ المؤمِن، ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ أي: طاقةٍ غيرِ نافِذة، أو الأُنْبُوبة في القِنديل، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ أي: سِراجٌ، وهو الفَتيلة المَوقُودة(٢)، ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ هي القِنْدِيل، ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا﴾ حالَ كونِ النُّور فيها ﴿كَوْكَبٌ دِرِّيءٌ(٣)﴾؛ أي: مُضيءٌ، بكسر الدال وضمِّها من الدَّرْءِ بمعنى الدَّفع؛ لِدَفعه الظلام، وبِضَمِّها وتَشديدِ الياء مَنسوبٌ إلى «الدُّر» اللُّؤلؤ(٤). أفاده في «الجلالَين».

قوله: (الرجلُ خيرٌ(٥) مِن المَرأةِ) لا يَخلُو عن خفاءِ جَعلُ الأفضليَّة بِالنَّظر إلى نفسِ الماهيَّة بِدُون الملاحَظة لِلأفراد. اهـ (ش).

---

(١) بعدها في «عُقود الجُمان».

وَنَقَضَ السُّبكيُّ ذِي بِأَمثِلَهْ ... وقالَ: ذِي قاعدةٌ مُستَشكَلَهْ

ثم تكلَّم عليها في الشَّرح (ص٢٠) وأجاب عنها.

(٢) كذا في نُسخ، وفي أخرى: المُوقَدة.

(٣) على زِنة «فِعِّيل»، كـ«سِكِّينٍ وسِكِّيت»، وهي قراءةُ أبي عمرٍو والكسائي، وبالضم على زِنة «فُعِّيل»، وهو بناء نادرٌ جدًّا، وهي قراءةُ شُعبةَ وحمزة. وقرأ الباقُون: «دُرِّيٌّ» على النَّسب كما نَقل المُحشِّي.

(٤) في النُّسخ الخطية: (الدر واللؤلؤ)، وفي بعضِ الطَّبعات: (الدر أي اللؤلؤ)، وفي أُخرى كما أثبَتناه، وهو الذي في «الجلالَين».

(٥) الذي في «الشَّرح»: (الرجل أفضلُ من المرأة)، فإذا ثبَت المثالُ على ما ذكرَه المُحشِّي فإما أن يُقال: تَساهَل =

و«أل» هذه هي التي يُعَبَّرُ عنها بالجنسيَّةِ، ويُعبَّر عَنها أيضاً بالتي لِبَيانِ الماهِيَّة، وبالتي لِبَيانِ الحقيقةِ.

وأمَّا التي لِلاستِغراق فعلى قِسمَين؛ لأنَّ الاستِغراقَ إمَّا أن يَكونَ بِاعتِبار حَقيقةِ الأَفْرادِ، أو بِاعتِبارِ صِفاتِ الأَفْراد، فالأولُ نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أي: كلُّ واحِدٍ مِن جِنسِ الإنسان ضَعيفٌ، والثاني نحوُ قَولِك: «أَنْتَ الرَّجُلُ» أي: الجامِعُ لِصِفاتِ الرِّجالِ المَحْمُودة.

وضابِطُ الأُولى: أنْ يَصِحَّ حُلُولُ «كلٍّ» مَحلَّها على جهةِ الحقيقة؛ فإنَّه لو قِيلَ: «وخُلِقَ كلُّ إنسان ضَعيفاً» لَصحَّ ذلك على جِهةِ الحَقيقة.

وضابِطُ الثانية: أن يَصِحَّ حُلولُ «كل» مَحلَّها على جِهةِ المَجاز، فإنه لو قِيلَ: «أَنْتَ كُلُّ رَجُل» لَصحَّ ذلك على جِهة المبالَغة، كما قال عليه الصلاةُ والسلام: «كُلُّ الصَّيْدِ في جَوْفِ الفَرَا»، وقولِ الشاعِر:

السُّجاعي

قوله: (بِاعتِبارِ حَقيقةِ الأفرادِ) أي: بِأنْ أُريد الجنسُ في ضِمن أفرادِه، على نِزاعٍ في ذلك مَذكُورٍ في مَحلِّه.

قوله: (أو بِاعتِبار صفاتِ الأفرادِ) أي: أُرِيد به جميعُ صِفاتِ أَفرادِه، والمرادُ أنه أُريد الحَقيقة مُلاحَظاً فيها الصِّفاتُ. تأمَّل!

قوله: (كلُّ الصَّيد في جَوفِ الفَرَا) بِالقَصر، وجَمعُه: «فِراء» بِالكسر والمَدِّ؛ مثل: «جَبَل وجِبال»، وهذا مَثَلٌ؛ قال السُّهَيلي: الصَّحيحُ[١] أنَّ النبيَّ ﷺ قاله لابن حَرب[٢] يَتألَّفُه بِذلك، وأصلُه أن جَماعةً ذَهبُوا إلى الصَّيد، فَصاد أحدُهم ظَبْياً والآخَرُ أَرنباً والآخَرُ حمارَ وحشٍ، فتطاوَل الأوَّلان على مَن اصطادَ حِمارَ الوَحش، فقال لهما[٣]: كلُّ الصَّيد . . . إلخ؛ أي: الذي

= في التعبير بالأفضليَّة فيما يأتي لأن الخيريَّة والأفضليَّة واحدٌ أو كالشيء الواحِد، أو يقالَ: كان يَنبغي أن يُعبِّرَ بالخيريَّة، أو يُعلِّق الكلامَ بقول الشارح: (وإنما أردتُ أن هذا الجنسَ مِن حيث هو أفضَلُ . . . إلخ)، وهو صنيعُ الشنواني، والفرضُ أن المحشِّيَ ناقلٌ لكلامِه.

(١) عبارةُ السهيلي في «الرَّوض الأُنف» عند كلامه على أبيات أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ـ واسمُه على المشهور المُغيرة ـ: ولأبي سُفيانَ هذا قال النبيُّ ﷺ: «أنتَ يا أبا سفيانَ كما قِيل: كلُّ الصَّيدِ في جَوف الفَرا»، وقيل: بل قالَها لأبي سفيانَ بنِ حَرب، والأولُ أصحُّ. اهـ فما ذكَره المحشي هنا غيرُ صحيح.

(٢) أي: لأبي سُفيان بن حرب والدِ معاويةَ رضي الله عنهما.

(٣) أي: الثالثُ الذي اصطاد الحمار، بِدليل السياق وقولِه فيما يأتي: «الذي ظفرتُ»، لا النبيُّ ﷺ؛ فإنه إنما قاله لأبي سُفيان مُتمثِّلاً به فقط، والكلامُ الآن في قائلِه الأول.

٣٦ - لَيسَ عَلى اللهِ بِمُستَنكَرٍ أَنْ يَجمَعَ العالَمَ في واحِدِ

السُّجاعي

ظَفرتُ به يَشتمِلُ على ما ظَفِرتُما به، وذلك أنه ليس فيما يَصِيدُه الناس أعظمَ مِن حِمار الوحش، ثم اشتَهر هذا المثلُ في كلِّ حاوٍ لِغيره وجامِعٍ له. أفادَه الشَّنواني بِخَطه، ومِنه نَقلتُ.

قوله: (ليس على الله بِمُستَنْكَر) بفتحِ الكافِ؛ أي: بِمُنْكَر.

وقولُه: «أن يجمَعَ العالم» أي: صِفاتِه، «في واحد» أي: شَخصٍ واحِد، وهذا البيت لأبي نُوَاس بضم النُّون وتخفيفِ الواو كما ضبَطه المصنفُ في «شرح بانتْ سعاد»[١]، وذلك أنه لَمَّا بَلغ هارونَ الرشيدَ كثرةُ أفضالِ الفَضلِ البَرمكي وفَرْط إحسانِه في زَمانه، غارَ عليه[٢] غَيْرةً أَفْضَتْ بِه إلى الأمر بِحَبسِه، فكَتَب إليه أبو نُواسٍ هذه الأبيات: [السريع]

قُولَا لِهارُونَ إمامِ الهُدَى عِنْدَ احتِفالِ المَجلِس الحاشِدِ:
أَنتَ على ما بِكَ مِن قُدْرَةٍ فَلستَ مِثلَ الفَضلِ بِالواجِدِ
لَيس على اللهِ .... إلخ

وقوله: «مثلَ» مَفعولٌ مُقدم لِقوله: «الواجد»؛ أي: إنَّ هارُون مع قُدرته لا يَجِدُ مثلَ الفَضل، فأَمر هارونُ بإطلاقه وخَلَعَ عليه، و«الاحتِفالُ» هو الاجتِماع، و«الحاشِد» بالشِّين المعجَمة: الجامِع. أفادَه الشنواني مِن خَطِّه[٣].

شفاء الصدر

شاهدًا المُعرَّف بالأداة

[٣٦] - ليسَ على اللهِ بِمُستَنكَرٍ أَنْ يَجمَعَ العالَمَ في واحِدِ

مِن السَّريع [لأبي نُواس كما قال المُحشِّي].

(المستَنكَر) بِمُثناة فوقية وكافٍ مَفتوحتَين بينهما نونٌ ساكنة: المُنكَر المُستغرَب، و(العالَم) بِفتح اللام: ما سِوى الله تعالى.

قولُه: «ليس»: فعلٌ ماضٍ ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبر، مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له مِن الإعراب، «على اللهِ»: جارٌّ ومجرور بالكسرة الظاهرة مُتعلِّق بـ(مُستنكَر)، «بِمُستنكَر»: الباء حرف جر زائدٌ، (مُستنكَر): مَجرور بالباء وعلامةُ جرِّه الكسرة الظاهرة، وهو خبرُ (ليس) مُقدمٌ، منصوبٌ بفتحة مقدرةٍ على آخِره مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرفِ الجر الزائِد، «أنْ»: حرف مصدري ونصبٍ، «يَجمعَ»: فعل مضارعٌ

---

(١) أما ضمُّ النون فنَعَم، وأما تخفيفُ الواو فلا؛ إذ عبارتُه على ما في النُّسخ: وهو بِنون مَضمومة بعدها واوٌ، لا همزةٌ كما يَقول بعض مَن لا معرفةَ له؛ لأنه مِن ناسَ يَنُوسُ: إذا تَحرَّك، لُقِّب بذلك لأنه كان ذا ذُؤابةٍ تَنُوس على ظَهرِه. اهـ

(٢) كذا في الأصل و(ش)، والصواب: غارَ منه.

(٣) في نُسخة: أفاده الشنواني ومِن خطه نقلتُ.

[«أم» الحميريَّة]

ص - وإبْدَالُ اللَّامِ مِيماً لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

ش - لُغةُ حِمْيرَ إبدالُ لامِ «أَلْ» ميماً، وقد تكلَّم النبي ﷺ بِلُغتِهم، إذ قال: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفرِ»، وعليه قولُ الشاعِرِ:

٣٧ - ذَاكَ خَلِيلِي وذُو يُوَاصِلُنِي ... يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

السُّجاعي

قوله: (حِمْيَرِيةٌ) مَنسوبة إلى «حِمْيَر» بِوَزن «دِرْهَم»، وهم قَومٌ من العرب[1]، وقد وَرد في حديثٍ[2] رَواه البَزار[3]: «حِمْيَر رأسُ العرب ونابُها»؛ أي: عُمْدَتُهم ومِن أَشَدِّهم، وقد جَزمَ ابنُ حجر بأنه حديثٌ مُنكَر[4].

قوله: (ليس مِن امبِرِّ امصِيامُ ... إلخ) في هذا دليلٌ على أنها غيرُ مختَصَّة بالأسماء التي لا تُدغَم لامُ التَّعريف في أوَّلها؛ نحو: «غُلام»؛ إذ هي في الحديث داخِلةٌ على النَّوعَين؛ خِلافاً لِمَن خصَّها بذلك، لَكنْ لعلَّ ذلك هو الأكثرُ في كلامِهم؛ تأمَّل!

شفاء الصدر

منصوب بـ(أنْ)، وعلامةُ نصبِه فتحة ظاهرة، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديرُه: هو يَعود إلى الله، «العالَمَ»: مفعولُ (يجمعَ) منصوب بالفتحةِ الظاهرة على حذفِ مضاف؛ أي: صِفاتِ العالَم، «في واحِدِ»: جار ومجرور بالكسرة مُتعلق بـ(يَجمعَ)، ومدخولُ (أنْ) في تأويلِ مصدر بها اسم (ليس) مُؤخر، والتقديرُ: (جمعُ الله العالَمَ).

والمعنى: ليس جمعُ الله صفاتِ العالمِ الكماليَّةَ، وخِصالَه الممدوحةَ في شخصٍ واحد، مُنكَراً عليه تعالى ومُستغرَباً؛ لأنه على كلِّ شيء قديرٌ.

وأورد: الشارحُ هذا البيتَ لِلدلالة على صِحَّةِ قولهم: (أنتَ كلُّ رجلٍ) على سَبيلِ المبالغة، بمعنى أنه اجتَمع فيك ما تَفرَّق في غَيرك مِن الكَمالات.

[٣٧] - ذاكَ خَلِيلِي وذُو يُواصِلُنِي ... يَرْمِي وَرائِي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

مِن المنسرح [ونَسبه بعضُهم لبُجَير بن عَنَمةَ الطائي].

(الخَليل): الصَّديق، و(المُواصَلة): ضِدُّ المقاطَعة، و(السَّهم): واحدٌ من النَّبْل [لو أسقط (مِن) وأضاف، أو أبقاها وعرَّف الأول، لكانَ أفضلَ]، و(السَّلِمة): بفتح السين المهمَلة وكسرِ اللام: الحَجَر، والجمعُ: سِلام بِوزن كِتاب.

---

(١) من اليَمن. ويجوز في (حِمير) الصرف باعتباره حيًّا، وعدمُه باعتبارها قبيلة، كنظائره.

(٢) أي: في أثناءِ حديث، إذ المذكور قطعةٌ منه.

(٣) أي: وغيرُه كالرامَهرمزي في «الأمثال»، وابن عساكِر في «تاريخ دِمشق».

(٤) أي: وإن قال الهيثمي: إسنادُه حَسن.

. . . .

السُّجاعي ـــ

. . . .

شفاء الصدر ـــ

قولُه: «**ذاكَ**»: اسمُ إشارة مبتدأ مبني على السكون في محلِّ رفع، وحرفُ خِطاب مبني على الفتح لا محلَّ له، «**خَليلـ[ـي]**»: خبر أولُ مرفوع بضمةٍ مقدرة على ما قبل ياء المتكلم مَنع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركةِ المناسبة، والياءُ: مضافٌ إليه مبني على السكون في محلِّ جر، «**وذُو**»: الواو: حرفُ عطف، (ذُو): اسمٌ موصول بمعنَى (الذي) معطوفٌ على (خَليل) مبني على السكون في محلِّ رفع، «**يُواصِلُني**»: فعلٌ مضارعٌ مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (ذُو)، ونونُ وقايةٍ حرفٌ، وضميرٌ متكلم مفعولٌ به لـ(يُواصِل) مبتي على السكون في محلِّ نَصب، والجملةُ مِن الفِعل والفاعل صلةُ (ذو) لا محلَّ لها، والعائدُ الضمير المُستتر، «**يَرمِي**»: فعل مضارعٌ مرفوع بضمة مقدرةٍ على الياء لِلثقل، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديرُه: هو يَعود إلى (ذاكَ)، والجملةُ من الفِعل والفاعل خبرٌ ثانٍ، «**وَرائي**»: ظرفُ مكان مُتعلِّق بـ(يَرمي) منصوبٌ بفتحة مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم مَنع مِن ظهورها حركةُ المناسبة، وياءُ المتكلم مضافٌ إليه مَبني على السكون في محلِّ جَر، «**بِامسَهم**»: جار ومجرور متعلِّق بـ(يَرمي) أيضاً، «**وامسَلِمَه**»: الواو: حرفُ عطف، و(امْسَلِمه): معطوفٌ على (امْسَهمِ) مجرورٌ، وعلامةُ جره كسرةٌ مقدرة على آخِره، مَنع مِن ظهورها السكونُ العارض لأجل الشِّعر.

والمعنى: ذاك الرجلُ صَديقي والذي يُواصلني ظاهراً، يَقصدُ إذايَتي بأنواعِ الأذى باطناً، ويَسعى في ذلك، فقولُه: (يَرمي ورائي . . . إلخ) كنايةٌ عن قَصدِ إذايَتِه وسَعيِه فيها بأنواعِ الأذى. ويَحتمل أنه مدحٌ، [أي: ذاك الرجل المَمدوحُ صَديقي، والذي يُواسِيني بِماله، يَحميني من العَدوِّ، ويَرمِيهم مِن وَرائي بِالسَّهم والحِجارة]، فتدبَّر!

والشاهد: في قولِه: (امسَهم وامسَلِمه) حيث أبدل لامَ (أل) فيهما ميماً، والأصلُ: السَّهم والسَّلِمة، وذلك في لُغةِ حِمْيَر.

[المضاف لِمعرِفة]

ص ـ والمُضَافُ إلَى واحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وهُوَ بِحَسَبِ ما يُضَافُ إلَيْهِ، إلَّا المُضَافَ إلَى الضَّمِيرِ فَكَالعَلَمِ.

ش ـ النوعُ السادسُ مِن المَعارفِ: ما أُضِيفَ إلى واحِدٍ مِن الخمسة المذكُورة، نحوُ: «غُلَامِي، وغُلَام زَيْدٍ، وغُلَام هذَا، وغُلَامُ الَّذِي في الدَّارِ، وغُلَام القَاضِي».

وَرُتْبَتُهُ في التَّعريف كرُتبةِ ما أُضِيفَ إليه؛ فالمضافُ إلى العَلَمِ في رُتبةِ العَلَم، والمضافُ إلى الإشارة في رُتبةِ الإشارةِ، وكذا الباقِي، إلا المضافَ إلى المضمَر؛ فليس في رُتبةِ المضمَر، وإنَّما هو في رُتْبةِ العَلَمِ.

والدليلُ على ذلك أنَّك تَقُول: «مَرَرْتُ بِزَيدٍ صاحِبِكَ»، فتَصِفُ العَلَمَ بالاسم المضافِ إلى المضمَرِ؛ فلَو كان في رُتبةِ المضمَر لَكانتِ الصِّفةُ أَعْرَفَ من الموصُوفِ، وذلك لا يَجُوزُ على الأصَحِّ.

السُّجاعي

[المضاف إلى مَعرفة]

قوله: (وهو بِحَسَب ما يُضافُ) بِفَتح السين؛ أي: بِقَدْرِ تَعريف ما يُضافُ إليه[١].

قوله: (ما أُضِيف إلى واحدٍ مِن الخمسة المَذكورة) أي: إضافةً مَعنويةً، وليس المضافُ مُتوَغِّلاً في الإبهام، ولا واقعاً موقعَ نَكرة، بِخلاف الذي إضافتُه لَفظيَّةٌ؛ نحو: «جاءَ ضارِبُ زيدٍ الآنَ أو غداً»، وبِخِلاف الواقع مَوقعَ نَكرةٍ، كـ«جاء زيدٌ وَحدَه»، وبِخلافِ المُضافِ المتوغِّل في الإبهامِ كـ«غَيْر» و«مِثْل» إذا أُرِيد بهما مُطلَقُ المُغايَرة والمُماثَلة لا كمالُهما؛ لأنَّ صفاتِ المخاطَب المشتمِلَ هو عليها مَعلُومةٌ، فإذا أُرِيد كمالُها لِشَخصٍ أو ثُبوتُ أَضدادها كلِّها لِشَخص فقد تَعيَّن. اهـ (ش).

قوله: (والدليلُ على ذلكَ أنَّك تَقُول . . . إلخ) قال الشَّنواني: لَك أن تقولَ: لا دَلالةَ في ذلك؛ لِجَواز كونِ «صاحبك» بَدلاً[٢] لا نَعتاً.

قوله: (وذلك لا يَجُوز) أي: لأنَّ الحِكمة تَقتضِي أن يَبدأَ المتكلِّمُ بِما هو أَعْرَفُ، فإنِ اكتفى به المخاطَبُ فذاكَ، ولم يَحتَجْ إلى نعتٍ، وإلَّا زاد مِن النَّعت ما يُزادُ به المخاطَبُ مَعرفةً. اهـ (ش).

---

(١) قاله (ش).

(٢) أي: أو عطفَ بيانٍ كما قال الفيشي.

[المبتَدأ والخبر]

ص - بابٌ:

المُبْتَدَأُ والخَبَرُ مَرْفُوعَانِ، كَـ«اللهُ رَبُّنَا» و«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا».

ش - المبتدأُ هو: «الاسمُ المُجَرَّدُ عن العَوامِلِ اللَّفظِيَّةِ لِلإسنادِ».

فـ«الاسمُ» جِنْسٌ يَشمَلُ الصَّرِيحَ كـ«زَيد» في نحوِ: «زيدٌ قائِمٌ»، والمؤوَّلَ في نحوِ:

السُّجاعي

بابُ المبتَدأ والخبر

يُقرأ بِتنوين «باب» وتركِه[١] على أنه مُضافٌ إلى ما بَعده، وجَمعُهما[٢] في باب واحدٍ؛ لِتَلازُمِهما غالباً.

قوله: (هو الاسم . . . إلخ) مُرادُه بالاسم ما قابَل الفِعلَ والحرفَ، لا ما قابَل الصِّفةَ، فدَخَل الأعلامُ المَنقولةُ نحوُ: «زيدٌ قائمٌ»، ونحوُ[٣]: «لا إلهَ إلَّا الله كلمةُ الإخلاصِ»، أي: هذا اللَّفظُ.

قوله: (المجرد عن العَواملِ اللَّفظيَّة) اعتُرِض قولُه: «المجرد» بِأنه يَقتضي سَبْقَ وُجودِها؛ كما أنَّ قولَك: «زيدٌ مُجرَّدٌ مِن ثِيابِه» يَقتضي ذلك، وأُجِيب: بأنه قد يُنزَّلُ الإمكانُ مَنزلةَ الوُجُود.

واللامُ في «العوامِل» لِلجنس، فبَطَلَ معنَى الجمعيَّة؛ أي: المبتدأُ اسمٌ مُجرَّدٌ عن ماهيَّة العامِلِ اللَّفظيِّ، فاندَفع ما اعتُرِض بِه هنا.

وقَيَّدَ العوامِلَ بِاللفظيَّة؛ لأنَّ المبتدأ لم يَتجرَّد إلَّا عنها دُون المعنَويَّة.

قوله: (لِلإسناد) أي: إسنادِ غيره إليه، وإسنادِه إلى غيرِه كما يُعلَم مِن كلامِه؛ قال العلَّامة الشَّنواني: والتَّعريفُ المذكورُ مَنقوضٌ بـ«غير» مِن نحوِ قَولِه: [المديد]

غَـيْـرُ مَـأْسُـوفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ ... يَـنْـقَـضِـي بِـالـهَـمِّ والـحَـزَنِ[٤]

(١) فيه نظرٌ ظاهر؛ إذ قولُه: (المبتدأ والخبر مرفوعان) جُملةٌ مستقلةٌ، فكيف يُضافُ إليها ما قبلها؟ فمِن ثَمَّ اقتصر الآلوسيّ على التنوين.

(٢) مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده، ويجوز أن يكون المراد: (وجَمَعَهما) أي: المصنفُ. إلَّا أن الأول أولى، لأنه لم يَنفرد بذلك، بل هو فِعلُ غيره أيضاً.

(٣) إنما يَدخل هذا لو قال: (المراد بالاسم الحقيقيُّ أو الحُكميُّ)، لا بأن يُرادَ بالاسم ما قابل الفعلَ والحرف.

(٤) البيت لأبي نُواس الحسن بن هانئ، وهو ليس ممن يُحتج بكلامِه، فالاعتِراضُ به إنما يتمُّ بمَعُونة التسليم بصحَّة تركيبِه وجوازِه عِندهم.

﴿وَأَن تَصُومُوا﴾ في قَولِه تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ فإنه مُبتدأ مُخْبَرٌ عنه بـ﴿خَيْرٌ﴾.

وخَرج بـ«المجرَّد» نحوُ: «زيدٌ» في «كانَ زيدٌ عالِماً»؛ فإنَّه لم يَتجرَّدْ عَن العوامِلِ اللفظيَّة، ونحوُ قَولِكَ في العَدد: «واحِد، اثْنان، ثَلاثة»؛ فإنها وإنْ تَجرَّدتْ لَكنْ لا إسنادَ معها. ودَخل تحتَ قَولِنا: «للإسناد» ما إذا كان المبتدأُ مُسنَداً إليه ما بعدَه، نحوُ: «زيدٌ قائِمٌ»، وما إذا كان المبتَدأ مُسنَداً إلى ما بَعده، نحوُ: «أقائمٌ الزَّيْدَانِ؟».

والخبرُ هو: «المُسْنَدُ الذي تَتِمُّ به مع المبتَدأ فائِدةٌ».

فخَرج بِقَولي: «المسنَدُ» الفاعلُ في نحوِ: «أقائمٌ الزَّيْدانِ؟»؛ فإنه وإن تَمَّتْ بِه مع المبتَدأ الفائدَةُ، لَكنَّه مُسنَدٌ إليه، لا مُسْنَدٌ، وبِقَولي: «مع المبتَدأ» نحوُ: «قامَ» في قَولِك: «قامَ زَيدٌ».

وحُكْمُ المبتَدأ والخبر الرَّفْعُ.

السُّجاعي

فإنها مُبتَدأ ولم يُسنَدْ إليها ما بَعدها ولا أُسنِدَتْ لِما بَعدها، وإنما أُسنِد إلى «مَأسُوف»؛ تأمَّل! اهـ

قُلتُ: يُمكِن الجواب بِأنَّه لَمَّا كان «مَأسوف» مُضافاً إليه المبتدأُ، كان في مَعنى المبتَدأ. تدبَّر!

قوله: (يَشمَل الصريحَ) المُرادُ بِالصَّريح هنا اسمٌ ظاهِر لا يَحتاج في كونه اسماً إلى تأويلٍ، والمرادُ بِالمؤوَّل خِلافُه، فليس المرادُ بِالصريح ما قابَل الكِنايةَ[1] كما هو ظاهِرٌ.

قوله: (وخَرج بِالمجرَّد) أي: بِالمجرَّد لِلإسناد.

قوله: (مُسنَداً إليه ما بَعده) أي: غالباً، فلا يَرِدُ ما إذا تَقدَّم الخبرُ، أو استَعمَل[2] (بَعْدَ)[3] في حَقيقتِها ومَجازِها؛ لأنَّها في التَّأخُرِ بَعديَّةٌ حقيقيَّة، وفي التَّقدُّمِ بَعديةٌ تَقديريَّة من حيث الرُّتْبة؛ لأنَّ رُتبةَ الخبرِ مُتأخِّرةٌ عنِ المبتدأ. أفاده (ش).

قوله: (الذي تَتِمُّ به مع المبتَدأ فائِدةٌ) أي: شأنُه ذلك، ولو بِحسَب الأصل؛ لِيَدخُلَ نحوُ: «النارُ حارَّةٌ» مِما هو مَعلومٌ ضَرورةً؛ بِناءً على الصَّحيح مِن أنه لا يُشترَط تَجدُّدُ الفائِدة، ويَدخل

---

(١) أي: ذهاباً إلى مُصطلَح أهل الأصول. أفاده (ش).

(٢) أي: الشارحُ.

(٣) في المخطوط: البَعدية.

[وُقوع المبتدأ نكرةً]

ص ـ ويَقَعُ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ، نَحْوُ: «ما رَجُلٌ في الدَّارِ»، و﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾، و﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾، و«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ».

ش ـ الأصلُ في المبتَدأ أنْ يَكونَ مَعرفةً، لا نَكِرَةً؛ لأنَّ النكرةَ مَجهولةٌ غالباً، والحكمُ على المجهولِ لا يُفِيدُ، ويَجوز أن يكونَ نكرةً إن كان عامًّا أو خاصًّا؛ فالأولُ كقَولِك: «ما رَجُلٌ في الدَّار»، وكقَولِه تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦١-٦٤]، فالمبتدأ فيهما عامٌّ؛

السُّجاعي

نحوُ: «شِعرِي شِعْري»، فإنَّ المعنى: شِعْرِي الآنَ هو شِعْرِي الذي تَعهَدُونه لم يَتغيَّر. ودَخَل بِزيادة قولِنا: «بحسَبِ الأصل» خَبرُ المبتدإِ الثاني، فإنَّ بِهِ تَتِمُّ الفائدة قبل جَعلِ جُملتِه خبراً عن الأوَّل.

قوله: (لأنَّ النَّكرةَ مَجهولةٌ غالباً، والحكمُ على المَجهول . . . إلخ) أُورِد عليه أنَّ هذه العِلَّةَ تَطَّرِد في الفاعِل، ولم يَقُولُوا: إنَّ الأصلَ فيه أن يَكُونَ مَعرفةً؛ قال بعضُ المحقِّقين[١]: جُمهورُ النُّحاةِ على أنَّه يَجب أنْ يكونَ المبتَدأُ مَعرفةً أو نكرةً فيها تَخصِيصٌ؛ لأنَّه محكومٌ عليه، والحُكمُ على الشيء لا يكونُ إلَّا بعد مَعرفتِه، والفاعلُ قد تَخصَّص بِالحكم المُقَدَّم عليه، فلا يُشترَطُ فيه تَعريفٌ أو تخصيصٌ آخَرُ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه إذا تَخصَّص بِالحكم كان بِغير الحكم غيرَ مُخصَّص، فيَلزمُ الحكمُ على الشَّيءِ قبل مَعرفَتِه.

والجوابُ أن النَّكرةَ تَصير بِتَقديم الخبر[٢] في حُكم المخصُوصِ قبل الحُكمِ، وذلك أنَّ القَصْدَ مِن اشتِراط التَّعريف والتَّخصيص في المحكومِ عليه إصغاءُ السامِع إلى كلامِ المتكلِّم؛ لأنَّ تنكيرَه يُنفِّرُ السامعَ مِن استِماع الحديث، فيُخِلُّ بِالغَرض وهو الإفهامُ، وعند تَقديم الحُكمِ لا يَنفرُ السامعُ مِن استِماع آخِرِ الكلام، بل يُصغِي إليه حَقَّ الإصغاء، فبَعد ذلك لو ذَكَر المحكومَ عليه مجهولاً لا يُخِلُّ بِالغَرَض؛ لأنَّ الغرضَ قد حَصَل بِاستِماع الحَديث، فثبَت أن تقديمَ الحكم يَجعَلُ المحكومَ عليه في حُكمِ المُعَيَّن، فلا حاجةَ إلى تَعريفٍ أو تخصيصٍ. كذا أفادَه (سم)[٣] بِخَطِّه.

قوله: (إن كان عامًّا) أي: إمَّا بِذاتِه؛ كأسماء الشرطِ والاستِفهام، أو بِغيرِه؛ كالنَّكرة في حَيِّز الاستِفهامِ الإنكارِيِّ. اهـ (ش).

---

(١) هو الهندي في «حواشي الكافية» كما صرَّح به (سم)، والكلامُ إلى آخِره له.

(٢) في بعض النسخ: (الحكم)، والأول هو ما في كلام (سم) وغيرِه.

(٣) انظر: «الآيات البيِّنات على شرح المحلي لجمع الجوامع» (٣/ ٢٥٠).

لِوُقوعه في سِياقِ النَّفيِ والاستِفهام، والثاني كقَولِه تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقَولِه عليه الصلاةُ والسلام: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ في اليَوْمِ واللَّيْلَةِ»، فالمبتَدأ فيهما خاصٌّ؛ لِكَونه مَوصُوفاً في الآية، ومُضافاً في الحديثِ.

وقد ذكَر بَعضُ النُّحاة لِتَسويغِ الابتِداء بِالنكرة صُوَراً، وأَنْهاها بعضُ المتأخِّرين إلى نَيِّفٍ وثلاثينَ مَوضعاً، وذَكَر بعضُهم أنَّها كُلَّها تَرجع لِلخُصوص والعُموم، فليُتأمَّل ذلك!

السُّجاعي

قوله: (﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ﴾) هذا هو المَشهورُ عِند الجُمهور مِن أنَّ المسوِّغَ في هذه الآية لِلابتداء بِالنَّكرة هو الوَصفُ، وقال ابنُ الحاجِب: إنما مُصَحِّحُها كونُها في معنَى العُموم؛ لأنَّه في معنًى: كلُّ عبدٍ مُؤمِن. اهـ[1]

قوله: (إلى نَيِّف وثلاثِينَ ... إلخ) قال الأُشموني: والذي يَظهَر انحصارُ ما ذكَرُوه في خمسةَ عشر أمراً، ثم ذكَرها في شرحِه على «الخُلاصة»[2]، وقد نَظَمتُها فقُلتُ: [الوافر]

بِـذِي الـتَّـنْـكِـيـرِ فَـابْـدَأْ عِـنـدَ عَـشْـرٍ ... وخَـمْـسٍ مِـثْـلَ حَـسْـنَـا قـد أُجِـيـدَتْ
عُـمُـومٌ واخْـتِـصـاصٌ أو كـوَصْـفٍ ... وعَـطْـفٌ والـحَـقِـيـقـةُ قَـد أُرِيـدَتْ
وإعـمـالٌ ومَـعـنَـى الـفِـعْـلِ فَـاعْـلَـمْ ... وبـعـدَ (إذا) مُـفـاجَـأةٍ أُنِـيـبَـتْ
ولامِ الإبـتِـدَا[3] أو لَـفْـظِ (لَـولَا) ... و(كَـمْ) أَيْـضـاً وإبْـهـامٌ أُعِـيـدَتْ
كَـذَلِـكَ إنْ أَتَـى الإخـبـارُ خَـرْقـاً ... لِـعـادَةٍ أو جَـوابٌ قـد أُفِـيـدَتْ
وفـي بَـدْءٍ لِـذاتِ الـحـالِ حَـقّـاً ... فَذِي قَطْعاً بِالأُشْمُونِي[4] أُنِيطَتْ

وأَمثِلةُ ما ذُكِر في الشرحِ المَذكور، فراجِعْه!

قال الشَّنواني: والمرادُ بِالنَّيِّف ما كان مِن مَرتبةِ الآحاد، وهو مُشدَّدُ الياء، ويُخفَّف، وهو واويُّ العين من «نافَ يَنُوفُ»: إذا زاد، وفي «الصحاح» و«القامُوس»: وكل ما زادَ على العَقد فهو نَيِّفٌ حتى يَبلُغَ العقدَ الثاني. اهـ[5]

والمرادُ بـ«العَقد» ما كان مِن مَرتَبةِ العَشَرات، أو المِئِينَ، أو الأُلُوف. اهـ[6]

قوله: (فليُتأمَّل) أَمرُه بِالتأمُّل يَحتمل أن يكونَ المقصودُ بِه التَّوصِيةُ على الاعتِناء بذلك؛ لِمَا

(١) انظر: «الإيضاح شَرح المفصل» (١/ ١٨٤)، و«الأمالي» (٢/ ٥٨٣) وما بعدها.
(٢) انظر: «مَنهج السالِك» (١/ ٩٦-٩٨).
(٣) بِقطع الهمزة لأجل الوزن. ويَجوز إبقاؤها على الوصل، فيكون في الجُزء القطعُ، وهو صالح في بحر الوافر.
(٤) بنقلِ ضمة الهمزة إلى اللام قبلها لِلوزن، وبتخفيف ياء النسب آخِرَه.
(٥) أي: كلامُ «الصِّحاح» و«القاموس».   (٦) أي: كلامُ الشنواني.

[روابِطُ الخبر بالمبتدأ]

ص ـ **والخَبَرُ جُمْلَةً لَهَا رَابِطٌ، كَـ«زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، و﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، و﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾، و«زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، إِلَّا في نَحوِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.**

ش ـ أي: ويَقعُ الخبرُ جُملةً مُرتبِطةً بالمبتدأ بِرابِطٍ من رَوابِطَ أربعةٍ:

أحدُها: الضميرُ، وهو الأصلُ في الرَّبْطِ، كقَولِك: «زيدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، فزيدٌ: مبتدأ أوّل، وأبُوه: مُبتدأ ثانٍ، والهاء مُضافٌ إليه، وقائمٌ: خبرُ المبتدأ الثاني، والمبتدأُ الثاني وخَبرُه خبرُ المبتَدأ الأول، والرابطُ بَينهما الضَّميرُ.

الثاني: الإشارةُ، كقَولِه تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فلباسُ: مبتدأ، والتقوَى: مُضاف إليه، وذلك: مبتدأ ثانٍ، وخيرٌ: خبرُ المبتدأ الثاني، والمبتدأُ الثاني وخبرُه خبرُ المبتَدأ الأول، والرابِطُ بَينهما الإشارةُ.

السُّجاعي

في رُجوعِ كثير منها إلى ذلك مِن الخَفاء، وأن يكونَ المَقصودُ بِه التَّنظيرَ[١] فيه؛ لِما يَلزَمُ مِن التكلُّف الكبيرِ في رُجوعِها إلى ما ذُكر في كثيرٍ مِن المواضِع كما لا يَخفى على المتأمِّل المُتتبِّع، والأولُ أَوْفَقُ بِجزمِه في المتنِ بِما ذكَره ذلك البَعض. اهـ (ش).

قوله: (ويقع الخبر جملةً) وإنّما جازَ أن يكونَ جُملةً لِتَضمُّنِها الحكمَ المطلُوبَ مِن الخبر، كتَضمُّنِ المفردِ له.

قوله: (مرتبطةً بالمبتدأ بِرابِط) قال الرضيُّ: إنّما احتاجَتْ إلى الضَّمير؛ لأنَّ الجُملةَ في الأصلِ كلامٌ مُستَقِل، فإذا قُصِد جَعلُها جزءَ الكلام، فلا بُدَّ مِن رابِطة تَربطُها بِالجُزء الآخَر، وتِلك الرابطةُ هي الضمير؛ إذ هو الموضوع لِمِثل هذا الغَرضِ، فَمِن ثَمَّ قِيل في بَعضِ الأخبار: إنَّ الظاهرَ قام مَقامَ الضَّمير. اهـ[٢] (ش).

قوله: (وهو الأصلُ في الرَّبطِ) إذْ هو مَوضوعٌ لِمِثل هذا الغَرَض، ولهذا يُربَطُ بِه مَذكوراً ومحذوفاً.

قوله: (الثاني الإشارة) أي: إلى المبتَدأ.

قوله: (و﴿ذَٰلِكَ﴾ مُبتدأ ثانٍ) هذا أحدُ احتِمالَين، ويحتملُ أن يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ بَدلاً أو بياناً، فالخبرُ مُفرَدٌ لا جُملة.

---

(١) أي: تضعيفَه بأن فيه نظراً.

(٢) «شرح الكافية» (١/ ٢٣٨).

الثالثُ: إعادةُ المبتدأ بِلَفظِه، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]؛ فالحاقةُ: مبتدأ أول، وما: مُبتدأ ثانٍ، والحاقةُ: خبرُ المبتدأ الثاني، والمبتدأُ الثاني وخَبرُه خبرُ المبتَدأ الأول، والرابطُ بَينهما إعادةُ المبتدأ بِلَفظه.

الرابع: العُمُوم، نحوُ: «زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، فزيد: مبتدأٌ، ونِعمَ الرجلُ: جُملة فِعْلِية خبرُه، والرابطُ بينهما العُمُوم، وذلك لأنَّ «أل» في «الرَّجل» لِلعُموم، وزيدٌ فَرْدٌ مِن أفرادِه؛ فدَخَل في العُموم؛ فحَصَل الرَّبْطُ.

وهذا كُلُّه إذا لم تَكُنِ الجُملةُ نَفْسَ المبتَدأ في المعنى، فإن كانتْ كذَلك لم يَحْتَجْ إلى رابِط، كقَولِه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]؛ فهو: مبتدأ، والله أحدٌ: مُبتدأ

السُّجاعي

قوله: (إعادةُ المبتَدإِ بِلَفظه) أي: ومَعناه؛ قال في «المغني»: وأكثرُ وُقوع ذلك في مَقام التَّهويل والتَّفخِيم؛ نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ . . . إلخ﴾ [الحاقة: ١]، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧][١].

قوله: (الرابعُ العُموم، نحوُ: زيدٌ نِعْمَ الرَّجلُ)[٢] أي: بِالنسبة لِلمُبتدأ، بِأنْ يَشتَمِلَ الخَبرُ على ما يَصدُقُ عليه، فالمرادُ بِالعُمُوم صِدقُه عليه.

قوله: (فإن كانتْ كذَلك) أي: نَفْسَ المبتَدإِ في المَعنى.

اعتُرِض بأنه إذا أَراد[٣] به المفهومَ، فلا يَصِحُّ لِعدم الفائِدة، أو الخارجَ فكلُّ خبرٍ كذلك لِيَصحَّ الحَملُ، وقد يُختارُ الثاني ونَمْنَع أن كلَّ خبرٍ كذلك؛ إذِ الجُملةُ في «زيدٌ يَقُوم أَبُوه» مَضمُونُها إسنادُ القِيام إلى الأب، وهو غيرُ زيد مَفهوماً وخارجاً لَكنها تُؤَوَّل بِمُفرَد صادقٍ على المُبتدأ، أي: قائمُ الأب؛ ويُدفَع بأن المرادَ بِكَونها نفسَ المبتَدإِ أنها وَقعت خبراً عن مُفرَد مَدْلُولُه جُملةٌ، هذا مرادُ المصنِّف وغيرِه بِما ذُكر. والنَّفْسُ المرادُ بها هنا ذاتُ الشَّيء. أفاده (ش).

قوله: (كقَولِه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾) أي: إذا قُدِّر ﴿هُوَ﴾ ضميرَ شأنٍ دُون ما إذا قُدِّر ﴿هُوَ﴾ ضميرَ المسؤُول عنه وهو الله تعالى، فيَكون الخبر مفرداً، فليس مِن هذا البابِ، وذلك لأنَّهم قالُوا لِلنبيِّ ﷺ: صِفْ لَنا رَبَّك، فنَزلتْ سُورةُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فـ﴿هُوَ﴾ مبتدأ،

(١) «مغني اللَّبيب» (ص٦٥٠).

(٢) لا يَخفى أنه كان يَنبغي حذفُ المثال والاقتصارُ على قولِه: (الرابع العموم أي: بالنسبة للمبتدأ).

(٣) عبارة (ش): قال شيخُ شيخنا: إن أراد . . . إلى قوله: أي: قائم الأب. انتهى. وبه يُعلم أن قولَه الآتي: ويُدفع إلى آخرِه من كلام (ش).

وخبرُه، والجُملة خبرُ المبتدأ الأوَّل، وهي مُرتبِطةٌ به؛ لأنها نَفسُهُ في المعنَى؛ لأنَّ «هو» بمعنَى الشأن، والجملةُ هي نَفسُ الشأن، وكقَولِه: «أَفْضَلُ ما قُلْتُهُ أنا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لا إلهَ إِلَّا اللهُ».

[وُقوع الخبر شبهَ جُملة]

ص ـ وظَرْفاً مَنْصُوباً، نَحْوُ: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾، وجَارًّا ومَجْرُوراً، كـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، وتَعَلُّقُهُما بـ«مُسْتَقِرٌّ» أَوِ «اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفَيْنِ.

ش ـ أي: ويَقعُ الخبر ظَرْفاً مَنصوباً، كقَولِه تَعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وجارًّا ومجروراً، كقَولِه تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وهما حِينئذٍ مُتعلِّقان بِمَحذوف وجوباً تَقديرُه: مُستقِرٌّ أو استَقَرَّ، والأولُ اختِيارُ جُمهورِ البَصريِّين، وحُجَّتُهم أن المحذوفَ هو الخبرُ في الحقيقةِ، والأصلُ في الخبر أنْ يكونَ

السُّجاعي

و﴿ٱللَّهُ﴾ خبر، و﴿أَحَدٌ﴾ خبرٌ بعد خَبر، أو بدلٌ بِناءً على حُسْنِ إبدالِ النَّكرة مِن المعرفة إذا استُفِيد منها ما لم يُستَفَدْ مِنَ المبدَل منه؛ كما ذكَره الرَّضي(١).

قوله: (والجُملةُ هي نفسُ الشَّأن) لأنها مُفسِّرةٌ له، والمفسِّرُ عينُ المفسَّر، أي: الشأنُ اللهُ أحدٌ.

قوله: (ويَقع الخبرُ ظَرفاً . . . إلخ) أي: يقعُ الخبر في الظاهر ظَرفاً زمانيًّا أو مكانيًّا، وأمَّا في الحقيقةِ فالخبرُ هو مُتعلَّقُ الظرف، وقَيَّد بِقَوله: «منصوباً» لِئلَّا يُتوهَّمَ أنه لا يقعُ خَبراً ما دام مَنصوباً، ولِيَحترِزَ به عن الرَّفع، فإنَّ فيه تفصيلاً طويلاً، ولِذا لم يَتعرَّض له هنا.

قوله: (﴿وَٱلرَّكۡبُ . . . إلخ﴾) جمعُ: راكِب في المعنَى دُون اللَّفظ(٢). اهـ (ش).

قوله: (وهما حينئذٍ) أي: حينَ إذ يَقعان خبراً، والظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ سَدًّا مَسَدَّه. ومحلُّ وُجوبِ حذفِه إنْ كان مِن الأفعال العامَّة(٣)؛ أي: مِمَّا لا يَخلُو عنه فِعلٌ.

قوله: (تقديرُه مُستقِرٌّ) أي: مَثلاً، فمِثلُه ما كان بِمعناه مِن نحوِ: «حاصِلٌ، وكائِن».

قوله: (هو الخبر) وهو الصَّحيحُ، ومُقابِلُه: أنَّ المذكورَ هو الخبر، وقِيل: هما معاً.

---

(١) انظر: «شرح الكافية» (٢/ ٣٨٧).

(٢) أي: إنه اسمُ جمعٍ لا جمعُ تكسير.

(٣) في نُسخة: العادية، وفي أخرى: التامة، وكلاهما تَحريف.

اسماً مُفرَداً، والثاني اختيارُ الأخفش، والفارسيِّ، والزمخشرِيِّ، وحُجَّتُهم أنَّ المحذوفَ عاملٌ النصبَ في لَفظِ الظرفِ ومحلِّ الجارِّ والمجرور، والأصلُ في العامِلِ أن يَكونَ فِعلاً.

ص - ولَا يُخْبَرُ بِالزَّمانِ عَنِ الذَّاتِ، و«اللَّيْلَةَ الهِلَالُ» مُتَأَوَّلٌ.

ش - يَنقسِمُ الظَّرفُ إلى: زَمانيٍّ ومَكانِيٍّ، والمبتدأُ ....

السُّجاعي

قال شيخُ الإسلام[1]: والخُلْف[2] لفظيٌّ؛ إذ القائلُ بأنه المحذوفُ نَظَرَ إلى العامل الذي هو الأَصلُ، وهو مُقَيَّدٌ بِقَيدٍ لا بُدَّ مِن اعتِبارِه، والقائلُ بأنَّه المذكورُ نَظرَ إلى الظَّاهِرِ الملفوظِ به، وهو مَعمولٌ لِعامِلٍ لا بدَّ مِنِ اعتِباره، والقائلُ بأنَّه مَجموعُهما نَظَر إلى المعنى المقصُودِ، واختارَه مُحقِّقُ الحَنَفيَّة الكمالُ بنُ الهُمَام ونَجمُ الأئمَّة الرَّضي. اهـ[3]

وقال المصنفُ في «المغني»: والحقُّ عِندِي أنه لا يَترجَّح تقديرُه اسماً ولا فِعلاً، بل بِحَسَب المعنى[4]، وهو ظاهرُ كلامِه في المتن والشَّرح.

قوله: (ولا يُخبَر بِالزَّمان عن الذَّات) أي: ولا يُخبَر باسمِ الزمان - مَنصوباً كان أو مجروراً بـ«في» أو مَرفُوعاً - عن اسمِ الذَّات، كما لا يَكونُ حالاً منه، ولا صفةً، فالمرادُ بِاسم الزمان أعمُّ مِن الظَّرفِ اصطِلاحاً. اهـ (ش).

قوله: (متأوَّلٌ) بفتح الواو المشدَّدة؛ أي: مَصروفٌ عن ظاهِره بِتَقدير حَذفِ مُضافٍ هو اسمُ مَعنًى، والتَّقديرُ: «طُلوعُ الهِلالِ أو رُؤيتُه ... إلخ»، فهو في الحَقيقةِ مِمَّا أُخبِر فيه بِاسمِ الزَّمان عن المعنى.

وذَهب جمعٌ مِنهم الرضيُّ إلى أنه لا تأويلَ في نَحوِ: «اللَّيلةَ الهلالُ»؛ لأنَّ الذاتَ فيه أَشبَهتِ اسمَ المعنَى في الحُدوث وَقتاً دون وَقتٍ، فأفاد الإخبارُ عنه. وجَرَى عليه ابنُ مالك.

قال الرضيُّ: ويَكون ظرفُ الزَّمان خبراً عن اسمِ معنًى بِشَرطِ حُدُوثه، ثم إنْ كان المعنَى واقعاً في جَميعِه أو أكثَرِه: فإنْ كان اسمُ الزمان مَعرفةً جاز رَفعُه ونَصبُه اتِّفاقاً؛ نحو: «صِيامُكَ يومُ الخَميسِ» بِالرَّفع والنَّصب، والنَّصبُ هو الغالِب، وإنْ كان نكرةً نحو: «مِيعادُك يومٌ

---

(١) أي: زكريَّا الأنصاري المتوفَّى سنةَ (٩٢٦هـ) رحمة الله عليه.

(٢) أي: الخِلافُ. وكذلك وقع في المطبوع من «الدُّرَر السنية».

(٣) انظر: حاشيةَ شَرح ابن الناظم على ألفيَّة والِده المُسمَّاة «الدُّرَر السنية على شرح الألفية» للشيخ زكريَّا الأنصاري (١/ ٢٩٤)، وآخرُ العبارة فيها: وكان شيخنا الإمام العلَّامة الكمال بن الهُمام يَختاره تبعاً للرضي.

(٤) «مُغني اللبيب» (ص٥٨٤).

إلى: جَوهَرٍ، كزيد وعَمْرو، وعَرَضٍ كالقِيام والقُعود، فإن كان الظرف مَكانيًّا صحَّ الإخبارُ

السُّجاعي

أو يَومانِ»، ونحوُ: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبا: ١٢]، فأوجبَ الكوفيونَ الرَّفعَ، وجَوَّز البَصريُّون معه النصبَ والجرَّ بـ«في».

وإنْ كان المعنى واقعاً في بَعضِه(١)؛ نحوُ: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩]، و«مِيعادُك يَومٌ أو يَومانِ» جاز الوَجهان؛ أي: الرفعُ والنَّصب اتِّفاقاً في المعرفة والنكرةِ، والنَّصبُ أجْوَدُ(٢)، ثُمَّ قال الرضيُّ: واعلَم أنَّ اليومَ إذا وَقع خبراً عن لَفظَيِ الجُمعة والسَّبت جاز نَصبُه على ضعفٍ؛ لِكَونهما في الأصل مَصدرَين، فمَعنَى «اليوم الجُمعة أو السَّبت»؛ أي: الاجتِماعُ أو السُّكونُ، والأولى رَفعُه لِغَلبة الجُمعة والسَّبت في معنَى اليَومَين(٣)، وكلَفظَيِ الجُمعة والسَّبت كلُّ ما يَتضمَّن عَمَلاً؛ كـ«العِيد والفِطْر والأضحى والنَّيْرُوز»، فإنَّ في العِيد معنى العَوْدِ، وفي الفِطر معنى الإفطار، وفي الأَضحَى معنى التَّضحِية، وفي النَّيروز معنى الاجتِماع، وكذا قولُك: «اليومُ يومُك»؛ لأنه على معنَى: شأنُك وأمرُكَ الذي تُذكَر بِه، بِخِلاف لفظِ «الأحَد» وما بَعده من أيامِ الأُسبوع، فلا يَجوزُ فيه إلَّا الرفعُ؛ لأنَّ ذلك لا يَتضمَّن عَملاً، وإنما هو بمعنَى الأيام، واليومُ لا يكونُ في اليَوم، وأجازَ الفَرَّاء وهِشام النصبَ فيها أيضاً؛ لِتَأويلِهما اليومَ بالآنَ؛ كما يُقالُ: «أنَا اليومَ أفعَلُ كذَا»؛ أي: الآنَ، فمَعنَى «اليومَ الأحَد»؛ أي: الآنَ الأحد، والآنَ أعمُّ مِن الأَحَد، فيَصِحُّ أن يكونَ ظرفَه؛ قال أبو حيانَ: مُقتضَى قَواعدِ البصريِّين في غيرِ أسماء الأيَّامِ من الشُّهُور ونحوِها الرفعُ فقط؛ نحوُ: «أولُ السنةِ المحرَّم». اهـ (ش) مُلخصاً.

قوله: (إلى جَوهرٍ) أي: إلى اسمِ جَوهرٍ، والمرادُ بالجوهَر هنا الذاتُ، لا ما اشتَهر استِعمالُه فيه في الألفاظِ مما يُقابِل الصُّورةَ، فيُقال: هذا اللفظُ يَدلُّ بِصُورته لا بِجَوهَرِه ومادَّتِه. اهـ (ش).

قوله: (فإنْ كان الظرفُ مَكانيًّا صحَّ الإخبارُ ... إلخ) إذا أُخبِر باسمِ المكان عن اسمِ الذَّات نُظِر: فإنْ كان غيرَ مُتصرِّف؛ نحوُ: «زيدٌ عِندَك»، فلا كلامَ في امتِناع رَفعِه، وإن كان مُتصرِّفاً:

فإنْ كان نكرةً جاز رفعُه ونَصبُه عند البَصريِّين؛ نحو: «المسلِمونَ جانِبٌ والمشرِكُون جانبٌ»، و«نحنُ قُدَّام وهم خَلف»، والمشهُورُ عند الكوفيِّين وُجوبُ الرفع إلَّا إن عُطِف عليه؛

(١) أي: غيرِ الأكثر.

(٢) انظر: «شرح الكافية» (١/ ٢٤٩).

(٣) «شرح الكافية» (١/ ٢٥٤).

به عنِ الجوهَر والعَرَضِ، تقول: «زيدٌ أمَامكَ، والخيرُ أمَامَكَ»، وإن كان زمانيًا صحَّ الإخبارُ به عن العَرَضِ دونَ الجوهر؛ تقولُ: «الصَّوْمُ اليَوْمَ» ولا يَجوز: «زيدٌ اليَوْمَ»؛ فإنْ وُجِدَ في كلامِهم ما ظاهِرُهُ ذلك وَجَبَ تأوِيلُه، كقَولِهم: «الليلةَ الهِلَالُ»، فهذا على حَذفِ مُضاف، والتقديرُ: الليلةَ طُلُوعُ الهلالِ.

[المبتدأ الذي له مرفوعٌ سدَّ مسدَّ الخبر]

ص - ويُغْنِي عَنِ الخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ، نَحوُ: «أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى؟» و«مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

ش - إذا كان المبتدأُ وَصفاً مُعتمِداً على نفيٍ أو استفهامٍ، اسْتَغْنَى بِمَرفوعه عن الخبرِ، تقولُ: «أقائمٌ الزَّيدانِ؟» و«ما قائمٌ الزَّيدانِ»؛ فالزيدانِ: فاعلٌ بالوصْفِ، والكلامُ مُسْتَغْنٍ عن الخَبرِ؛ لأنَّ الوصفَ هنا في تأويلِ الفِعل، ألا تَرى أنَّ المعنى: أيَقُومُ الزيدانِ، وما يَقُومُ الزيدانِ؟ والفِعلُ لا يَصحُّ الإخبارُ عنه، فكَذلك ما كان في مَوْضِعه.

السُّجاعي

نحوُ: «القومُ يَمينٌ وشمالٌ»، فيَجُوزُ فيه النصبُ.

أو مَعرفةً نحو: «زيدٌ خَلْفَك»، فالنَّصبُ راجِح، والرفعُ مَرجوحٌ، وخَصَّه الكوفيُّون بِالشِّعر، أو بِما هو اسمُ مكانٍ؛ نحوُ: «داري خَلْفُ دارِك». اهـ (ش).

قوله: (ويُغني عن الخَبر) بمعنى أنه يَكفِي كِفايَته بأن يكونَ مع الوَصف كلاماً كما كان الخبرُ مع المبتدإِ كلاماً، لا بِمعنَى أنَّ لِهذا الوصف خبراً محذوفاً، وهذا مُغْنٍ عنه وسادٌّ مَسَدَّه، خِلافاً لِبَعضهم.

قوله: (أقاطنٌ قومُ سَلمى ... إلخ) أشارَ بالتَّمثيل إلى أنه لا فَرْقَ في الوصفِ بَين اسم الفاعل واسمِ المَفعول، وكذا الصفةُ المشبَّهة؛ نحوُ: «أحَسَنٌ أخُوكَ؟»، واسم التَّفضيل؛ نحوُ: «ما أفْضَلُ مِنك أحدٌ»، والمنسوبُ جارٍ مَجرَى الوصف؛ نحو: «أَقُرَشِيٌّ أبُوكَ[١]؟». اهـ (ش).

ومعنَى البَيت: هل قَومُ المحبوبة سَلمى - بفتح السِّين - مُقِيمون، أم نَوَوْا ظَعناً - بفتح الظاءِ المعجَمة والعين[٢] المهمَلة -؛ أي: رَحِيلاً، فإن رَحَلُوا فعَجيبٌ عيشُ - أي: مَعيشةُ أو حياةُ - مَن أقام وتَخلَّف عَنهم؛ قال الشَّنواني: والظاهرُ أنَّ العطف في «أم نَوَوا» مِن عَطف الفِعليَّة. اهـ

(١) في (ش) وبعض النسخ الخَطية: أبواك.

(٢) عطفٌ على (الظاء) أو على (فتح)؛ إذ يقال: ظَعَنَ ظَعَناً وظَعْناً، وقُرئ بِهما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾، لكن المُتَعيِّن في البيت هو الأول، ولأجل ذلك اقتصر عليه مُعرِب الشواهدِ ههنا.

وإنما مَثَّلْتُ بـ«قَاطِنٍ ومَضرُوبٍ» لِيُعلمَ أنه لا فَرْقَ بين كونِ الوَصْفِ رافِعاً لِلفاعل، أو لِلنائبِ عنِ الفاعِل.

ومِن شَواهِد النفيِ قولُه:

٣٨ـ خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما ... إِذَا لم تَكُونَا لِي على مَنْ أُقاطِعُ

السُّجاعي

قوله: (خَلِيلَيَّ ما وافٍ . . . إلخ) أي: يا خَليليَّ ما أنتُما وافِيانِ بِعَهدي وصُحبَتي إذا لم تكونَا لي على مَن أُقاطِعه وأَهجُره(١).

شفاء الصدر

شواهدُ المبتدأ والخبر

[٣٨]ـ خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما ... إذا لم تَكُونا لِي عَلى مَنْ أُقاطِعُ

من الطويل.

(العَهد): الميثاق بين الصاحبَين، و(الوفاءُ به): العمل بِمُقتضاه وعدمُ الغَدر، و(المقاطَعة): المهاجَرة، والمرادُ بها هنا: الهَجْر [فالاشتراك مُهمَل].

قولُه: «خَليليَّ»: مُنادًى حُذف منه حرف النداء، منصوبٌ بالياء المفتوحِ ما قبلها تحقيقاً المكسورِ ما بعدها تقديراً نِيابةً عنِ الفتحة؛ لأنه مثنًّى، والنونُ المحذوفة للإضافة عِوضٌ عن التَّنوين في الاسمِ المفرَد، والأصلُ: يا خَلِيلَيْنِ لي، وحُذِفت اللام للتخفيف، وأُدغِم الياء في الياء، وياءُ المتكلم: مضافٌ إليه مبني على الفتح في محلِّ جر، «ما»: نافِيةٌ، «وافٍ»: مبتدأٌ مرفوع بضمة مقدرةٍ على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنَين منع مِن ظُهورها الثقل، «بِعهديَ»: الباء: حرفُ جر، (عَهدي): مجرور بالباء وعلامةُ جره كسرةٌ مقدرة على ما قبل ياءِ المتكلم مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وياءُ المتكلم: مضافٌ إليه مبني على الفتح في محلِّ جرٍّ، «أنتُما»: (أنْ): ضميرٌ مُنفصل فاعلُ (وافٍ) سدَّ مَسَدَّ الخبر، مبني على السكون في محل رفعٍ، والتاء: حرفُ خطابٍ، والميم: حرفُ عِماد، والألفُ: حرفٌ دالٌّ على التَّثنية، «إذا»: ظرفٌ لِما يُستقبَل من الزمان مُضمَّنٌ معنى الشرط، خافضٌ لِشرطه منصوبٌ بِجَوابه على ما اشتَهر، والتحقيقُ [كما في «المغني»] أنه منصوبٌ بِشرطه، وليس خافِضاً له [بالإضافة، فلا يَرِد أنَّ المضاف إليه لا يَعمل في المضاف]، «لم»: حرفُ نَفي وجزمٍ وقلب، «تكونَا»: فعلٌ مُضارع مُتصرف مِن (كان) الناقصةِ يَرفع الاسم ويَنصب الخبر مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمِه حذف النون، والألف: اسمُها مبنيٌّ على السكون في محلِّ رفع، «لِي»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بمحذوفٍ خبر (تكونَا)، وجملةُ (لم تكونَا لي) شرطُ (إذا)، وجَوابُها محذوفٌ يَدل عليه ما قبله؛ أي: (فما أنتُما وافِيانِ بِعَهدي)، «على»: حرفُ جر، «مَن»: اسمٌ موصول مبني على السكون في محلِّ جر بـ(على)، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بما تعلَّق به الخبر، وقال بعضُهم: (لي) مُتعلق بِمحذوف خبر (تكونَا) أو حالٌ مِن اسمها، (وعلى مَن) خبرُ (تكونَا) أو خبرٌ ثانٍ. اهـ

---

(١) قاله (ش)، وكذلك الذي بعده.

ومِن شَواهدِ الاستِفهام قولُه:

٣٩ ـ أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا

السُّجاعي

....

شفاء الصدر

وفي «العَيني» أنَّ (لي) مُتعلِّق بـ(تكونا) واللام للتعليل، (وعلى مَن) هو الخبر، فتدبَّر! «أُقاطعُ»: فعل مضارعٌ مرفوع بضمة ظاهرة، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنَا، والجُملةُ صِلةُ (مَن)، والعائدُ محذوفٌ أي: أُقاطِعُه.

والمعنى: يا صاحبَيَّ إذا لم تكونَا مُساعِدَين لي على مَن أهجُرُه، فما أنتُما وافِيان بِميثاق المودَّةِ والصُّحبة الذي بيْنَنا.

والشاهد: في (أنتُما)، حيث سَدَّ مَسدَّ الخبر؛ لِكونه مرفوعَ وصفٍ وَقع مبتدأً، واعتَمَد على نفيٍ.

[٣٩] ـ أَقـاطِـنٌ قَـومُ سَـلْـمَـى أم نَـوَوْا ظَـعَـنَـا؟ إِنْ يَـظْـعَـنُـوا فـعَـجِـيـبٌ عَـيْـشُ مَـنْ قَـطَـنَـا

من البَسيط.

(القاطِن): المُقيم، مِن قَطَن بالمكان قُطوناً من باب قَعَدَ: إذا أقام به، و(الظَّعَنُ) بِفتحتَين: الرَّحِيل، و(العَيشُ): الحياة.

قوله: «أَقاطِنٌ»: الهمزة: حرفُ استفهام، (قاطِنٌ): مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، «قومُ»: فاعلُ (قاطنٌ) سدَّ مسدَّ الخبر [لأنه مع الوَصف في قُوَّة الفعل، فلِذلك حَسُن عطفُ الفِعل وفاعله عليهما بـ(أم) المُعادِلة كما سيأتي، وهو] مَرفوعٌ بضمة ظاهرة، «سَلمَى»: مضاف إليه مجرور بفتحة مُقدرة على الألف منع مِن ظهورها التعذرُ، نيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ لا يَنصرف، والمانعُ له مِن الصرف ألفُ التأنيث المقصورةُ، «أم»: حرفُ عطف، «نوَوْا»: (نَوى): فعلٌ ماض مبني على فتحٍ مُقدَّر على آخره منع من ظهوره الضمُّ المحذوفُ لِلثقل العارض على الياء المحذُوفة لالتقاء الساكنَين لِمُناسبة الواو [مُتعلِّق بالضم؛ إذ هو علَّةٌ له، فليتَه قدَّمه إلى موضِعه هناك]، لا محلَّ له من الإعراب، والواوُ: فاعلٌ مبني على السكون في محل رفعٍ، وأصلُه: (نَوَيُوا)، استُثقلت الضمة على الياء فحُذفت، فالتقى ساكنان: الواوُ والياء، فحُذفت الياءُ لِدفع التِقائهما، [ويجوز أن يقالَ: تَحركت الياء في (نَوَيُوا) وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، ثم حُذفت الألِفُ لالتقاء الساكنَين]، فصار [على الوجهَين]: (نَوَوْا) بفتح الواو الأولى وسُكون الثانِيَة، «ظَعنًا»: مفعولُ (نَووا) منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملةُ معطوفةٌ على جملةِ (قاطنٌ قومُ) من عَطف الفِعلية على الاسمية، «إنْ»: حرفُ شرط جازمٌ لِفعلَين، «يَظعنُوا»: فعلٌ مضارع مجزوم بـ(إنْ) فعلُ الشرط، وعَلامةُ جزمه حذفُ النون، والواوُ: فاعلٌ مبني على السكون في محل رفع، «فعَجيبٌ»: الفاء: واقعةٌ في جواب الشرط، (عجيبٌ): خبرٌ مُقدم مرفوع بضمة ظاهرة، «عيشُ»: مبتدأ مُؤخر مرفوع بالضمة، والجملةُ في محل جزمِ جوابُ الشرط، «مَن»: اسمٌ موصول مضاف إليه مبنيٌّ على السكون في محلِّ جر، «قَطَنَا»: فعل ماض مبني على الفتح لا محلَّ له، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (مَن)، والألفُ لِلإطلاق، والجملةُ صِلةُ (مَن) لا محلَّ لها. [وفي «العيني»:

[تعدُّد الخبر]

ص - وقَدْ يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾.

ش - يَجوز أن يُخْبَرَ عن المبتدأ بِخبرٍ واحدٍ، وهو الأصلُ، نحو: «زيدٌ قائِمٌ»، أو بأكثرَ، كقَولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]، وزَعم بعضُهم أنَّ الخبر لا يَجُوز تَعدُّدُه، وقَدَّرَ لِما عدَا الخَبَرَ الأولَ في هذه الآية مُبتَدآتٍ، أي: وهو الوَدُودُ، وهو ذُو العَرْشِ.

وأَجمعُوا على عَدم التعدُّدِ في مثلِ: «زيدٌ شاعِرٌ وكاتِبٌ»، وفي نحوِ: «الزيدَانِ شاعِرٌ وكاتِبٌ»، وفي نحوِ: «هذا حُلْوٌ حامِضٌ»؛ لأن ذلك كُلَّهُ لا تَعدُّدَ فيه في الحقيقةِ: أمَّا الأولُ فلأنَّ الأولَ خبرٌ، والثانيَ مَعطوفٌ عليه، وأمَّا الثاني فلأنَّ كلَّ واحدٍ من الشَّخصَين مُخْبَر عنه بخبرٍ واحد، وأمَّا الثالثُ فلأنَّ الخبرَينِ في معنَى الخبر الواحِد؛ ....

السُّجاعي

قوله: (وقَدَّر لِما عدَا ... إلخ) رُدَّ بأنه تَكلُّفٌ لا داعيَ إليه؛ لأنَّ الخبر حُكمٌ، والحُكمُ يَجُوز تَعدُّدُه كما في الصِّفات، وقولُه: «في هذه الآية» ليس بِقَيدٍ.

قوله: (كاتبٌ وشاعر) الكِتابةُ تُقال في العُرف لإنشاء النَّثْر، والشعرُ لِلنَّظم، فمَعنى «كاتِب»: ناثِر، ومعنَى «شاعِر»: ناظِم؛ يَعني: أنه يَنثُر الكلامَ ويَنظمُه. اهـ (ش).

قوله: (فلأن الخبرَين في مَعنى الخَبر الواحِد) اعتُرِض[١] بأنهما حينئذٍ يَكونانِ بِمَنزلة المفرَد، فيَلزمُ خُلُوُّ كل مِنهما على انفِراده من الضَّمير، فيَلزمُ خُلُوُّ الخبر المشتَقِّ مِن الضَّمير.

وأُجِيب بأنَّ في كل منهما ضميراً استَحَقَّه المجموعُ، وهو ضميرُ المبتدأ، وليس في واحدٍ

شفاء الصدر

فإنْ قُلتَ: لِمَ لا تجعل (فعجيبٌ) مبتدأ؛ لأنَّ وُقوع النكرة بعد فاء الجزاءِ مُسوِّغ لِلابتداء، نحوُ: «إنْ مضَى عَيرٌ فعَيرٌ في الرِّباط»؟، قُلتُ: لِفساد المعنى على هذا التَّقدير؛ لأنَّ المعنى على الإخبار عن عيشِ مَن أقام بعد أُولئك بأنه عيشٌ عَجيب، لا العكسُ، فافهَم. اهـ].

والمعنى: هل قومُ المحبوبة سَلمى مُقِيمُون أم قَصدُوا الرحيل؟ فإنْ رَحلُوا فعيشُ مَن أقام بعدهم وتَخلَّف عنهم عَجيبٌ!

والشاهد: في قولِه: (قومُ)، حيث سَدَّ مَسدَّ الخبر؛ لكونه مرفوعَ وصفٍ وَقع مُبتدأ، واعتَمد على استِفهام.

---

(١) عبارةُ (ش) - والمُحشِّي يَنقل من كلامِه كعادتِه -: فإن قُلتَ ... إلخ.

إذ المعنى: هذا مُزٌّ.

[تقدُّم الخبر على المبتدأ]

ص ـ **وقَدْ يَتَقَدَّمُ، نَحوُ: «في الدَّارِ زَيدٌ» و«أَيْنَ زَيدٌ؟».**

ش ـ قد يتقدَّمُ الخبرُ على المبتَدأ: جَوازاً، أو وجوباً.

فالأولُ: نحوُ: «في الدَّارِ زيدٌ»، وقَولِه تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ [القدر: ٥]، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾ [يس: ٣٧]، وإنما لم يُجْعَلِ المقدَّمُ في الآيتَين مبتدأً والمؤخَّرُ خبراً لأدائِه إلى الإخبارِ عَن النَّكرة بِالمعرفة.

السُّجاعي

مِن الخبرَين بِخُصوصه ضميرٌ، وإنْ لَزِم خُلُوُّ المشتَقِّ مِن الضَّمير؛ لِجواز ذلك إذا لم يُسنَد إلى شيء.

قوله: (إذ المعنى هذا مُزٌّ) يعني: أن المَزازة كيفيَّةٌ مُتوسِّطةٌ بين الحَلاوة والحُمُوضة الصِّرْفة، وليس في الرُّمان طَعمُ الحَلاوة وطَعمُ الحُمُوضة؛ إذ هما ضِدَّان لا يَجتَمِعان، وإنما الموجُودُ فيه طَعمٌ بَينَ بينَ، ولا شكَّ أن هذا معنًى يُغايِر معنَى: «زيدٌ كاتِبٌ شاعِرٌ» من أنه جامعٌ بين الصِّفتَين؛ إذ كلٌّ مِن الصفتَين الصِّرفتَين مَوجُود فيه؛ فليُتأمَّل!. اهـ «اللقاني»[1]، والميمُ مِن «مُز» مَضمُومة.

قوله: (﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾) ﴿سَلَٰمٌ﴾ بمعنى التَّسلِيم؛ أي: تسليمُ الملائكة على المؤمِنِين، وتَسليمُ بَعضِهم على بعض، ولَمَّا كان السلامُ يَكثُر وُقوعُه في تِلك الليلة سُمِّيت اللَّيلة سلاماً؛ كما يُسمَّى الرجل صَوْماً إذا كان يُكثِر مِن ذلك، فـ﴿هِيَ﴾ مبتدأ، و﴿سَلَٰمٌ﴾ خبرٌ، و﴿حَتَّىٰ﴾ مُتعلِّقةٌ بـ﴿سَلَٰمٌ﴾؛ أي: الملائكةُ مُسلِّمة إلى مَطلعِ الفجر، وقيل: مُتعلِّقة بـ﴿تَنَزَّلُ﴾، ولَمَّا كانت هذه الجُملة ـ أعني: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ ـ مُتَّصِلةً[2] بالكلام، لم تَعُدْ أجنبيةً حتى يَلزمَ الفصلُ بين العامِل والمعمُول على هذا القولِ الثاني؛ تأمَّل[3]!

قوله: (﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾) ﴿ءَايَةٌ﴾ خبرٌ مُقدم، و﴿لَّهُمُ﴾ صفتُها أو مُتعلِّق بـ﴿ءَايَةٌ﴾؛ لأنها بمعنَى علامة، و﴿ٱلَّيۡلُ﴾ مبتدأٌ، ومَنعُ أبي حيان أن يكونَ ﴿لَّهُمُ﴾ صفةً لا وَجهَ له.

---

(١) هو محمَّد اللَّقاني المالكي، ناصِر الدين، أبو عبد الله، فقيه، أصولي، صَرفي، مِن آثاره: «حاشية على شرح جمع الجوامِع للمحلي» في أصولِ الفقه، و«حاشِية على شرح السَّعد لِتصريف الزنجاني»، و«حاشية على أوضحِ المسالك». تُوفي سنة (٩٥٨هـ). «مُعجم المؤلِّفين» (١١/ ١٦٧) بِزيادة عليه.

(٢) في بعض النُّسخ الخطية: متعلقة.

(٣) أي: في كلام (ش) إن أردتَ المزيدَ.

والثاني: كقَولِكَ: «في الدَّارِ رَجُلٌ» و«أَيْنَ زيدٌ؟»، وقَولِهم: «على التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً»، وإنما وَجب في ذلك تَقديمُه لأنَّ تَأخيرَه في المثالِ الأوَّل يَقتضِي التِباسَ الخبرِ بالصِّفة؛ فإنَّ طَلَبَ النكرةِ الوصفَ لِتَختَصَّ به طلبٌ حَثِيثٌ، فالتُزِم تقديمُه دفعاً لهذا الوَهم، وفي الثاني إخراجَ ما له صَدْرُ الكلامِ ـ وهو الاستِفهامُ ـ عن صَدْرِيَّتِهِ، وفي الثالث عَوْدَ الضَّمِير على متأخِّرٍ لفظاً ورُتْبَةً.

[حذف المبتدأ والخبر]

ص ـ وقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ، نَحوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾ أَيْ: عَلَيكُمْ، أَنْتُم.

ش ـ قد يُحذَف كلٌّ من المبتَدأ والخبر لِدَليلٍ يَدلُّ عليه.

السُّجاعي

قوله: (وعلى التمرة مثلُها زُبداً) كنايةٌ عن كَثرةِ زُبْد خُلِط بالتَّمرة[١].

قوله: (إخراجَ ما له صدرُ الكلام ـ وهو الاستِفهامُ ـ عن صَدريَّتِه) قال الرضيُّ: وإنما كانَ لِلشرط والاستِفهام والعرض والتَّمني ونحوِ ذلك مما يُغيِّر معنَى الكلام مَرتبةُ الصَّدر؛ لأنَّ السامع يَبنِي الكلامَ الذي لم يُصدَّرْ بِالمُغَيِّر على أصلِه، فلو جُوِّز أن يجيءَ بعده ما يُغيِّرُه لم يَدْرِ السامعُ إذا سمع بِذلك المغيِّر أهو راجعٌ إلى ما قبله بِالتَّغيِير، أو مُغيِّر لِما سيَجيء بعدُ مِن الكلام، فيَتشوَّشُ لِذلك ذِهْنُه. اهـ[٢]

قوله: (وقد يُحذف كلٌّ مِن المبتدأ والخبر) المرادُ بِحذفه عدمُ الإتيان به اكتفاءً بِفَهمِه من القَرينة، وهذا صادقٌ بِحذفهما معاً؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطلاق: ٤]، أي: فعِدَّتُهن ثلاثةُ أشهُر، فحُذفتْ هذه الجملةُ لِدَلالة ما قبلها وهو: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾. اهـ (ش)[٣].

والأولى تقديرُ الخبر محذوفاً في الآية فقط[٤]؛ أي: كذَلك؛ لأنه لا يُقدَّر الأكثرُ مع إمكانِ تَقديرِ الأقل.

قوله: (لِدَليلٍ يَدلُّ عليه) إمَّا حاليٌّ، كقَولك عند شَمِّ طِيب: «مِسكٌ»، وعند سماعِ تكبيرٍ:

(١) أفاده الشَّنواني أيضاً.

(٢) «شرح الكافية» (١/ ٢٥٧)، والمُحشي ناقلٌ له عن (ش).

(٣) تتمةُ كلامِه: وبِحذف أحدِهما وبقاءِ الآخَر. اهـ ولو ذكره المُحشِّي لكان أحسنَ.

(٤) تقييدٌ للخبر، أي: الأولى تقدير الخبر فقط دُون المبتدأ. وهذه الجملةُ إحدى زَوائِده القَليلة على كلام الشَّنواني.

فالأولُ نحو قَولِه تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢] أي: هي النارُ، وقَولِه تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٠] أي: هذه سُورةٌ.

السُّجاعي

«أذانٌ»؛ فـ«مِسكٌ وأذانٌ» خَبران لِمَحذوفَين، والتقديرُ: المشمومُ مِسكٌ والمَسمُوع أذانٌ؛ أو مَقاليٌّ، نحوُ: «مَريضٌ» في جوابِ «كيف زَيدٌ؟»، فـ«مريضٌ» خبرُ محذوف[1].

قوله: (أي: هذه سورة ... إلخ): أجاز الزمخشريُّ أن تكونَ مبتدأً، و﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ صفتُه، والخبر محذوف؛ أي: فيما أوحَينا إليك سورةٌ أنزلناها، وقُرئ بالنصب[2] على حدِّ: «زيداً ضَربتَه»، ولا محلَّ لِـ﴿أَنزَلْنَاهَا﴾؛ لأنها مُفسِّرة لِلمُضمَر، فكانت في حُكمِه، أو[3] اتلُ سورةً، و﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ صفةٌ.

واعلَم أنه إذا دارَ الأمرُ بين كونِ المحذوف مبتدأً وكونِه خبراً، فالأَولى كونُ المحذوف المبتَدأ عند الواسِطي[4]؛ لأنَّ الخبر مَحطُّ الفائِدة، وعند العبدي[5] الأَولى كونُه الخبر؛ لأنَّ التجوُّزَ في آخِر الجُملة أسهَلُ.

فإن قِيل: قد تَقرَّر أنه لا بُدَّ في الحذف مِن استِحضار المحذوف؛ ضرورةَ أنه لا حَذْفَ إلَّا مع قيام القَرينة المرشِدة إلى المحذوفِ، وإذا كان كذلكَ فكيف جازَ في كلامٍ واحد أن يُقدَّرَ المُسنَدُ تارةً والمسنَدُ إليه أُخرى على وُجُوه مُختلِفة؟

أُجيب: بأنَّ ذلك جائزٌ[6] باعتِبار القرائِن، فباعتبار كل قَرينةٍ يَتعيَّن محذوفٌ.

وإذا دارَ الأمرُ بين كون المحذوفِ فِعلاً والباقي فاعلاً، وكونِه مُبتدأً والثاني خبراً، فالثاني أَولى. اهـ (ش) مُلخصاً.

---

(١) أفاده (ش).

(٢) قرأ بذلك عيسى بن عمر ومجاهد وابنُ مُحيصن وجماعةٌ.

(٣) في بعض النُّسخ الخطيَّة: (أي)، والصوابُ الأول؛ لأن هذا الوجه غيرُ ما تقدَّم كما لا يَخفى.

(٤) هو القاسمُ بن القاسم بن عمر، أبو محمد الواسِطي النَّحوي اللُّغوي، كان أديباً فاضلاً، نحويًّا لغويًّا انتقل إلى حَلب فأقام بها يُفيد النحوَ واللغة وفنون العِلم إلى أن ماتَ سنة (٦٢٦هـ). صنَّف «شرح اللمع»، و«شرح التصريف المُلوكي» وغيرهما. «البُغية» (٢/ ٢٦٠-٢٦١).

(٥) كذا وَقع هنا بالباء الموحدة، ومِثله مراراً في «الارتشاف» و«الهمع»، وجاء في «بغية الوعاة» (١/ ٢٩٨): أحمد بن بكر .. العيدي، أبو طالب، أحدُ أئمة النُّحاة المشهورين، قال ياقوت: كان نحويًّا لُغويًّا، قَيِّماً بالقياس، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، وروى عن أبي عُمَرَ الزاهد، وعنه القاضي أبو الطيب الطبري، وله «شرح الإيضاح»، و«شرح كتاب الجَرمي»، اختلَّ عقله في آخرِ عُمره وتوفي سنةَ (٤٠٦هـ).

(٦) في المطبوع: جاز.

والثاني كقَولِه تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: دائمٌ، وقَولِه تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠] أي: أمِ الله أعْلَمُ.

وقد اجتَمع حذفُ كلٍّ مِنهما وبَقاءُ الآخَر في قَولِه تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]؛ فسَلام: مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: سَلَامٌ عليكم، وقَوْمٌ: خبر حُذِفَ مبتدؤُه، أي: أنتُم قومٌ.

ص - ويَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ قَبْلَ جَوَابَيْ «لَوْلَا» والقَسَمِ الصَّرِيحِ، والحَالِ المُمْتَنِعِ كَوْنُهَا خَبَراً، وبَعْدَ واوِ المُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ، نَحوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، و«لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ»، و«ضَرْبِي زَيداً قَائِماً»، و«كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ».

ش - يَجب حذفُ الخبر في أَربعِ مَسائلَ:

إحداها: قبل جوابِ «لَوْلَا»، نحوُ قَولِه تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبا: ٣١]،

السُّجاعي

قوله: (﴿وَظِلُّهَا﴾ أي: دائمٌ) استُشكِل بأنَّ الظلَّ إنما يكونُ لِما تَقَعُ عليه الشمسُ، ولا شمسَ في الجَنَّة، وأُجِيب بأن ظِلَّ الجنة من نُورِ قَناديلِ العرش، أو مِن نُورِ العرش؛ لِئلَّا تُبهر أبصارهم، فإنه أعظَمُ مِن نُورِ الشَّمس. أفاده في «فَتح الرحمن»[١]. وقد يُقال: لا حاجةَ إلى ذلك؛ لِما ذكَرَه الفُقَهاء[٢] مِن أنَّ الظِّلَّ أمرٌ وُجوديٌّ يَخلُقُه الله تعالى، فلا يَتوقَّف وُجودُه على شَمسٍ. تأمَّل!.

قوله: (في أربع مسائلَ) أي: على المشهورِ، وقد قيل بِحَذفه في غيرِ ذلك، لَكنه لَمَّا لم يَكُن مَشهوراً مع وُجُودِ الخلاف فيه تَرَكَه.

قوله: (أحدُها) الظاهرُ: «إحداها»، وحيثُ عَبَّر بـ«أحدُها» فكان الظاهرُ أن يقولَ فيما بَعدَه: الثاني، الثالث، الرابع. اهـ (ش).

قوله: (لولا) أي: الامتِناعيَّةِ، وتَرَكَ هذا القيدَ لأنَّ التحضِيضيَّة لا يُتوهَّم دُخُولها في ذلك؛ لأنها لا يَلِيها إلَّا الفعلُ ظاهراً أو مُقدَّراً. ومَحلُّ وُجوب حذفِ الخبر المذكور إذا كان كَوناً مُطلَقاً، فإن كان كَوناً خاصًّا جازَ الحذفُ والذِّكرُ إن دلَّ عليه دليلٌ، نحوُ: «لَولا أنصارُ زيدٍ حَمَوْه ما سَلِمَ»، وإن لم يُوجَدِ الدَّليلُ وَجب الذكرُ وامتَنع الحذفُ، وقال الجمهورُ: لا يُذكَر الخبرُ بعد «لولا»، وأوجبُوا جَعْلَ الكونِ الخاصِّ مُبتدأً[٣]. وأَمثِلةُ ذلك في المبسُوطات.

---

(١) «فتح الرحمن بكشف ما يَلتبِس في القرآن» لِشيخ الإسلام زكريَّا. انظر: (ص٤٧٤) عند الكلام على قوله تعالى: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ﴾.

(٢) أي: في باب أوقاتِ الصلاة.

(٣) أي: فيقالُ في المثال المتقدم: لولا حمايةُ أنصار زيدٍ له ما سَلِم.

أي: لولا أنتم صَدَدْتُمُونَا عن الهدى؛ بِدَليلِ أنَّ بعده: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم﴾ [سبأ: ٣٢].

الثانيةُ: قبل جوابِ القَسَم الصَّريح، نحوُ قَولِه تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] أي: لَعَمرُك يَميني، أو قَسَمِي. واحترزتُ بِالصَّريح عن نحوِ: «عَهْدُ الله»؛ ..

السُّجاعي

قوله: (أي: لولا أنتم صددتمونا بدليل ... إلخ) هذا لا يَأتي على ما رجَّحَه في «الأوضح»[(١)] مِن أنَّ الخبرَ بعد «لولا» إذا كان كَوْناً خاصًّا ودلَّ عليه قَرينةٌ جاز إثباتُه وحَذفُه، ولا على مَذهبِ الجُمهور؛ لأنَّهم أوجبُوا كونَ الخبر بعد «لولا» كَوناً عامًّا كما تقدَّم. اهـ (ش).

قوله: (﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ ... إلخ﴾) هو قَسَمٌ بِحياة المخاطَب وهو النبيُّ ﷺ في الآيةِ، وقيل: لُوط، قالت الملائكةُ له ذلك، و﴿سَكْرَتِهِمْ﴾ أي: عَماوَتهم[(٢)] وشِدَّةِ غُلْمَتِهِم[(٣)] التي أزالتْ عُقُولهم، ومعنَى ﴿يَعْمَهُونَ﴾: يَتحيَّرُون، أي: فكيف يَسمعُون نُصحَكَ؟ و«عَمْر» مصدرٌ مَحذوفُ الزوائِد، والأصل: تَعمِيرُك، ففيه زِيادتان: التاءُ والياء، فحُذِفَتا، وهو بالفتح والضم مَعناه البَقاء، ولا يُستعمَلُ مع اللام إلَّا مفتوحاً؛ لأنَّ القَسَمَ مَوضعُ التَّخفيف لِكثرة استِعماله كما أفادَه الرضيُّ[(٤)].

قوله: (واحترزتُ بالصَّريح مِن نحو: عهدُ الله) فإنْ قُلتَ: بين هذا التَّفصيل وحُكم الفُقهاء مُنافاةٌ، حيث قالُوا: إن كلًّا من «لَعَمْرُك» و«عَهدُ الله» كنايةُ قَسَم لا يَنعقِد به اليَمينُ إلَّا بِالنِّيةِ، قالُوا: والمرادُ بِالعمر البقاءُ والحَياةُ، وإنما لم يَكن صريحاً لأنه يُطلَقُ مع ذلك على العِبادات والمفرُوضات، قالُوا: والمرادُ بِعَهد الله إذا أُريد به اليَمينُ استِحقاقُه لإيجاب ما أَوجبَه علينا وتَعبَّدَنا به، وإذا أُريد به غيرُه العباداتُ[(٥)] التي أُمِرْنا بها، أجابَ العلَّامة (سم)[(٦)] بأنه يُمكِن الجمعُ بينهما بأنَّ مُرادَ اللُّغويِّين بِصَراحة العمر إشعارُه بالحَلِف مُطلقاً وإن لم يُعتَدَّ به شرعاً إذا حُمِل على العبادات، ومُرادُ الفُقهاء بِنَفيِ صَراحتِه نَفيُ كونه يَميناً مُعتَدًّا به شرعاً على الإطلاق.

والحاصلُ أنه إذا لم يُرَدْ بِه البقاءُ والحياة لم يَخرُج عن الحَلِف، إلَّا أنه لا يُعتَدُّ به شرعاً،

(١) «أوضح المسالك» (١/ ٢٢١).

(٢) هكذا في جميع النُّسخ، وعبارة (ش): أي: غوايَتهم، والأول أنسَب.

(٣) بضم أوله، وهو هَيَجان الشَّهوة وغَلَبتُها.

(٤) انظر: «شرح الكافية» (١/ ٢٨٤).

(٥) في أكثر النُّسخ المطبوعة: (وإذا أريد به غير العبادات)، والأول هو الصحيح.

(٦) أي: ابن قاسم كما في بعض النسخ. وعبارةُ (ش): (قال شيخنا رحمه الله تعالى). وقد عُلم بتتبُّع كلامِه أنه هو المراد بذلك.

فإنَّه يُستعمَل قَسَماً وغيرَه، تقولُ في القَسَم: «عهدُ اللهِ لأفْعَلَنَّ»، وفي غَيرِه: «عهدُ اللهِ يَجبُ الوَفاءُ بِهِ»؛ فَلِذَلك يَجُوز ذِكرُ الخبر، تقولُ: «عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ».

الثالثة: قبل الحالِ التي يَمتَنع كونها خبراً عن المبتدأ، كقَولِهم: «ضَرْبِي زيداً قائماً»، أصلُه: ضَربي زيداً حاصلٌ إذا كانَ قائماً، فحاصِلٌ: خبر، وإذا: ظرفٌ لِلخبر مُضافٌ إلى «كانَ» التامَّة، وفاعلُها مُستتِرٌ فيها، عائدٌ على مَفعولِ المصدر، وقائماً: حالٌ منه، وهذهِ الحالُ لا يَصِحُّ كونُها خبراً عن هذا المبتدَأ؛ فلا تقولُ: ضَرْبِي قائمٌ؛ لأنَّ الضربَ لا يُوصَفُ بِالقيام، وكَذلك: «أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً»، و«أَخْطَبُ ما يَكونُ الأمِيرُ قائماً»، تَقديرُه: حاصلٌ إذا كانَ مَلتوتاً، أو قائماً، وعلى ذَلك فَقِسْ.

الرابِعةُ: بعد واوِ المُصاحَبة الصَّريحة، كقَولِهم: «كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه»، أي: كلُّ رجلٍ مع ضَيعتِه مَقْرُونانِ؛ والذي دلَّ على الاقتِران ما في الواوِ مِن مَعنَى المَعيَّة.

السُّجاعي

فليُتأمَّل! وقد ذكَر بعضُهم أنَّ عَهْدَ الله إيحاؤُه، ومنهُ: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ﴾ [طه: ١١٥]، وكلامُه الذي يُوحِيه إلى عِباده من إطلاق المصدَر على المَفعول، وعليهما فعَهدُ الله مَصدرٌ مُضافٌ لِلفاعل صُورةً ومعنًى، أو صُورةً فقط، وقد يَكونُ عهدُ الله مِن قَولِك: «عاهَدْتُك[1]» أي: أقسَمتُ بِعَهدِك، فهو مُضافٌ لِلمَفعُول. فليُتأمَّل!.

قوله: (فإنه يُستعمَلُ قَسَماً وغيرَه) عِبارةُ الشاطبي[2]: فإنه ليس بِصَريحٍ في القَسَم، بل هو مُحتمِلٌ قبل الإتيان بالجوابِ، ظاهِرُ المعنَى في القَسَم. اهـ (ش).

قوله: (شُربي السَّويقَ) هو ما يُعمَلُ مِن الحِنْطة والشَّعير. اهـ «مِصباح».

قوله: (وأخطبُ) أي: أشدُّ أكوانِ، وأفعَلُ التفضيل بعضُ ما يُضافُ إليه، فيَلزمُ أن يكونَ أكوانُ الأمير كلُّها مُتَّصفةً بِالخُطب[3]، وأَخطَبُه كونُه إذا كان قائماً، ومثلُ هذا في كلام العربِ كثيرٌ عند قَصدِهم المُبالَغةَ. تأمَّل!

قوله: (وضَيعتُه) بضاد مُعجَمة: الحِرفةُ والصِّناعة. اهـ «مصباح».

---

(١) في بعض النُّسخ: عاهدت.

(٢) أي: أبي إسحاقَ صاحبِ «الموافَقات» و«الاعتِصام»، والعبارةُ في شرحه على «ألفيَّة ابن مالك» المسمَّى: «المقاصِد الشافية» (٢/ ١٠٩-١١٠).

(٣) عبارةُ (ش): بِالخُطبة.

[النواسِخ]

ص - بَابٌ:

النَّواسِخُ لِحُكْمِ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: «كانَ، وأَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وظَلَّ، وبَاتَ، وصَارَ، ولَيْسَ، وما زَالَ، وما فَتِئَ، وما انْفَكَّ، وما بَرِحَ، وما دَامَ»؛ فَيَرْفَعْنَ المُبْتَدَأَ اسماً لَهُنَّ، ويَنْصِبْنَ الخَبَرَ خَبراً لَهُنَّ، نَحوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾.

ش - النَّواسِخُ: جَمعُ ناسِخ، وهو في اللُّغة مِن النَّسْخ بمعنى الإزالةِ، يُقال: نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ: إذا أزالَتْه، وفي الاصطِلاحِ: ما يَرفَعُ حكمَ المبتَدأ والخبرِ؛ وهو ثلاثةُ

السُّجاعي

باب النَّواسخ

«البابُ» مُنوَّن، أي: هذا بابٌ.

قوله: (ثلاثةٌ) أي: مِن حيث عَملُها، وأمَّا مِن حيثُ الفِعليةُ والحرفيَّة فنوعانِ فقط.

قوله: (وما زال) أي: ماضِي «يَزالُ» كـ«خافَ يَخافُ»، لا ماضِي «يَزِيلُ» بِفَتح الياء، ولا ماضِي «يَزُول» فإنهما تامَّان: الأولُ مِنهما مُتعدٍّ إلى واحد ومَعناه: ماز يَمِيزُ، ومَصدَره «الزَّيْل» بفتح الزايِ، والثاني قاصِر ومَعناه: انتقَل، ومَصدرُه «الزَّوال». وقد نَظمتُ الفرقَ بين الثلاثة فقُلتُ: [الطويل]

لِـزالَ[1] أَتَـى رَفْـعٌ ونَـصْـبٌ مُـحَـقَّـقٌ   إذا كـان ذا مـاضِـي يَـزالُ كـيَـعْـلَـمُ
خِلافَ الـذِي مـاضِـي يَـزُولُ لِـنَـقْـلِـهِ[2]   ومـاضِـي يَـزِيـلُ امْـتـاز مَـعـنـاهُ يُـفْـهَـمُ

قوله: (وما فَتِئ) بكسر التاء وفَتحِها، والمشهُورُ الأول. اهـ «نَبتيتي»[3].

ثم لا يخفى أنَّ في عِبارة المصنِّف تَسمُّحاً؛ لأنه يُوهِمُ الاختِصاصَ بـ«ما» مِن بين حُروفِ النَّفي، ولَعلَّه لم يَذكُر ذلك اتِّكالاً على الشَّرح.

قوله: (نَسختِ الشمسُ ... إلخ) قد عَلِمتَ مما تَقدَّم أنَّ الظلَّ أمرٌ وُجوديٌّ، وحِينئذٍ لا حاجةَ إلى ما اعترَضُوا به وأطالُوا فيه.

---

(١) في بعض النسخ: بزال.

(٢) في طبعة: لنقلةٍ.

(٣) هو عليُّ بن عبدِ القادر النَّبتيتي، عالمٌ بالميقات والحِساب، مِن أهل نَبتيت بِشرقية مصر، له كُتب ورسائلُ في فُنون شتَّى، منها «شرح الرَّحبيَّة» في الفرائض، و«فتح ربِّ البَرية» في النحو، و«القول الوافي في شرح الكافي» في العروض، و«الدُّرَر الجَوهرية» حاشِية على شرح الشيخ خالِد للأزهريَّة، توفي نحو (١٠٦٥هـ). «الأعلام» (٤/ ٣٠١).

أنواعٍ: ما يَرفعُ المبتدأَ ويَنصِب الخبرَ، وهو «كانَ» وأخواتُها؛ وما يَنصِبُ المبتدأَ ويَرفَع الخبرَ، وهو «إنَّ» وأخواتها؛ وما يَنصبُهما معاً، وهو «ظَنَّ» وأخواتُها.

ويُسَمَّى الأولُ مِن مَعمُولَيْ بابِ «كان» اسماً وفاعلاً، ويُسمَّى الثاني خبراً ومَفعولاً، ويُسمَّى الأولُ مِن مَعمُولَي باب «إنَّ» اسماً، والثاني خبراً، ويُسمَّى الأولُ مِن مَعمُولَي باب «ظَنَّ» مَفعولاً أولاً، والثاني مَفعُولاً ثانياً.

السُّجاعي

قوله: (اسماً وفاعلاً) الأولُ حقيقةٌ والثاني مَجازٌ، وهذه تسمِيةٌ اصطِلاحيَّة خالِيةٌ عن المَعنى؛ إذِ المرفوعُ إنما هو لِلمَعنى[1] الذي وُضِع لَه حقيقةً، والخبرُ في الحقيقة خبرُ اسمِها، فلا حاجةَ إلى تَقديرِ مُضاف أي: خبرَ اسمِها؛ لِما عَلِمتَ مِن أنَّ هذه التَّسمِيةَ اصطِلاحيَّة.

(١) في «الشنواني»: إنما هو اسمٌ للمعنى.

[«كانَ» وأخواتُها]

والكلامُ الآنَ في بابِ «كانَ»، وألفاظُه ثلاثَ عَشْرَةَ لفظةً، وهي على ثَلاثةِ أقسامٍ:

ما يَرفع المبتدأ ويَنصِبُ الخبرَ بِلا شَرطٍ، وهي ثمانيةٌ: «كانَ، وأمسى، وأصبَح، وأَضحى، وظَلَّ، وباتَ، وصارَ، وليس».

وما يَعمَل هذا العملَ بِشرطِ أن يَتقدَّمَ عليه نَفْيٌ أو شِبهُه، وهو أَربعةٌ: «زالَ، وبَرِحَ، وفَتِئَ، وانْفَكَّ»؛ فالنَّفيُ نحوُ قَولِه تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، و﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وشِبهُه هو النَّهيُ والدُّعاء؛ فالأولُ كقَولِه:

٤٠ - صَاحِ شَمِّرْ، ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ ... تِ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

السُّجاعي

[«كان» وأخواتها]

قوله: (﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾) الواوُ اسمُ «يَزال»، و﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ خبرُه.

قوله: (﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾) ﴿نَّبْرَحَ﴾ مُضارعُ «بَرِحَ»، واسمُه مُستتِرٌ وُجوباً، و﴿عَٰكِفِينَ﴾ خبرٌ، والضَّمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ راجعٌ إلى العِجل على حذفِ مُضافٍ أي: على عِبادتِه.

قوله: (صاحِ ... إلخ) هو مِن الخفيف، و«صاحِ» مُرخَّمُ صاحِبي على غيرِ قِياس، و«شمِّر»

شفاء الصدر

شواهد «كان» وأخواتِها

[٤٠] - صاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

مِن الخفيف.

(شَمِّر) أي: استَعِدَّ للموت، و(النِّسيانُ): التَّرك، و(الضَّلال): مصدر ضَلَّ الرجلُ عن الطريق يَضِلُّ مِن باب (ضَرَبَ): إذا زَلَّ عنها، ولم يَهتَدِ إليها، فالمرادُ بِالضلال: الزَّللُ، و(المُبِين): الظاهر، مِن أَبانَ اللازم.

قولُه: «صاحِ»: منادًى مُرخمُ (صاحبِ) على غير قِياس؛ لأنه ليس بِعَلَم، ومِن شُروط المنادى المرخَّم الخالي من التاء أن يكون عَلَماً، مبنيٌّ على ضم الياء المحذوفةِ لِلترخيم على لغةِ مَن يَنتظر، أو على ضمِّ الحاء على لُغةِ مَن لا يَنتَظر في محلِّ نصب، [أو الأصل: (صاحِبي)، فَرُخم بحذفِ الكلمة الثانية، ثم أدركَه ترخيمٌ آخَرُ بعد ذلك، فهو منصوبٌ بفتحة مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم منَع مِن ظُهورها اشتغالُ المحل بالحركة المناسبة، وياءُ المتكلِّم مضاف إليه، وعليه فيكون فيه شُذُوذان: كونُه غيرَ عَلَم، وكونُه مضافاً]، **«شَمر»:** فعل أمر مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له من الإعرابِ، والفاعلُ مستتر وجوباً تَقديره: أنتَ، **«ولا»:** الواو: حرفُ عطف، (لا): ناهيةٌ، **«تزَلْ»:** فعل مضارع مجزوم بـ(لا)، وعلامةُ جزمِه السكون مُتصرِّف من

والثاني كقَولِه:

٤١ ـ أَلا يَا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ عَلى البِلَى ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ

السُّجاعي

أي: اجتَهِد أي: يا صاحِبي اجتَهد واستَعدَّ لِلموت ولا تَنْسَ ذِكره؛ فإنَّ نِسيانَه ضَلالٌ ظاهِر. والشاهدُ في قولِه: «لا تَزَل».

قوله: **(ألا يا اسلَمي . . . إلخ)** هو مِن الطويل، وهو مِن قصيدة طَويلة، والبيتُ المذكور هو أوَّلُها، ومِنها[1]:

شفاء الصدر

(زالَ) الناقصةِ يَرفع الاسم ويَنصب الخبر، واسمه مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، **«ذاكرَ»**: خبرُه منصوب بالفتحةِ الظاهرة، **«الموتِ»**: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملةُ معطوفةٌ على جملةِ (شَمِّر)، **«فنِسيانُه»**: الفاء: حرفُ تعليل، (نِسيانُ): مبتدأٌ مرفوع بالضمة الظاهرة، والهاء: مضافٌ إليه مبني على الضم في محل جرٍّ، **«ضلالٌ»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، **«مُبينٌ»**: صفةُ (ضلال) مرفوعٌ بِضمة ظاهرة في آخِرِه.

والمعنى: يا صاحبُ [أو: يا صاحِبي] استعِدَّ للموت، واستَمِرَّ على ذِكره بِقلبك ولسانك؛ لأن تركَه زَلَلٌ عن طَريقِ الرَّشاد ظاهرٌ.

والشاهد: في قولِه: (تَزَلْ)، حيث رَفع الاسم ونصب الخبر لِتقدُّم شبهِ النفي ـ وهو النهيُ ـ عليه؛ إذ شرطُ عَمله وأخواتِه كـ(كانَ) [أي: عملاً مثلَ عملِ (كانَ)] تقدُّمُ النفي أو شِبهِه.

[٤١] ـ أَلَا يـا اسْـلَـمِي يـا دارَ مَـيَّ عـلـى الـبِـلَـى وَلا زالَ مُـنْـهَـلًّا بِـجَـرْعـائِـكِ الـقَـطْـرُ

من الطويل [لذي الرُّمَّة غَيْلان].

(السَّلامة): الخَلاص من العُيوب، و(البِلَى) بالكسر والقصر، وقد يُفتح مع المدِّ: الفَناء والاضمِحلال، [ومن الممدُود قولُ العجّاج:

والـمَـرءُ يُـبْـلِـيـهِ بَـلاءَ الـسِّـرْبـالْ كَـرُّ الـلَّـيـالِـي واخْـتِـلافُ الأَحْـوَالْ

وأما البَلاءُ من الابتِلاء فمعنًى آخرُ]. و(المُنهَلّ) بضم الميم وسكونِ النون وفتح الهاء وتشديدِ اللام: السائِلُ بِشِدَّة، و(الجَرعاء) بِوزن الحمراء: الأرضُ ذات الرمل التي لا تُنبِت، و(القَطر): المَطَر.

قولُه: «ألا»: حرفُ استِفتاح وتنبيهٍ، **«يا»**: حرفُ تنبيه مؤكِّدٌ لِما قبله، أو حرفُ نداء والمنادَى محذوف؛ أي: يا هذه، [وهذا الوجه الثاني أَولى؛ لئلّا يتوالى حرفان لمعنى واحد]، **«اسلَمي»**: فعلُ أمر مَبني على حذف النون، والياء: فاعلٌ مبني على السكون في محل رفع، **«يا دارَ»**: (يا): حرفُ نداء، (دارَ): منادى مَنصوب بالفتحة الظاهرة، **«مَيَّ»**: مضاف إليه مجرورٌ بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ لا يَنصرف، والمانعُ له مِن الصَّرف العَلَمية والتَّأنيث، [أو مجرور بالكسرة الظاهرة منوناً على أنه منصرف؛ لِما يأتي في باب الممنوع من الصرف]، **«على»**: حرفُ جر بمعنى (مِن)، **«البِلَى»**: مجرور بـ(على)، وعلامةُ جره كسرةٌ مُقدرة

---

(١) أنشَدهما لكثرة دورانِهما في كتب النَّحو، الأول في بابِ الترخيم والثاني في باب التثنيةِ وغيرِه.

وما يَعمَلُه بِشَرْطِ أن يتقدَّمَ عليه «ما» المصدَريةُ الظرفيَّةُ، وهو: «دامَ»، كقَولِه تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مُدَّةَ دوامِي حَيًّا، وسُمِّيَتْ «ما» هذه مَصدريةً؛ ....

السُّجاعي

لـهـا بَـشَـرٌ مِـثْـلُ الـحَـريـرِ ومَـنْـطِـقٌ رَخِـيـمُ الـحَـواشِـي لا هُـراء ولا نَـزْرُ

وعَـيْـنـانِ قـال الله: كُـونَـا فـكـانَـتـا فَعُولانِ[1] بِالألْبابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ

قال في «القاموس»: وإذا وَلي (يا) ما ليس بِمُنادًى كالفِعلِ في ﴿أَلَا يَا ٱسْجُدُواْ﴾ - أي: وفي نحوِ: «ألا يا اسلَمِي» - والحرفِ في نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، والجُملةِ الاسميَّة نحوُ: [البسيط]

يـا لَـعْـنَـةُ اللهِ والأقْـوامِ كُـلِّـهِـم والـصَّـالِـحِـينَ عـلى سَـمْـعانَ مِـنْ جـارِ

فهي لِلنداء، والمُنادَى مَحذوف؛ أو لِمُجرَّدِ التَّنبيه لِئَلَّا يَلزمَ الإجحافُ بحذف الجُملة كلِّها؛ [أو] إنْ وَلِيَها دعاءٌ أو أمرٌ فَلِلنِّداء، وإلَّا فَلِلتَّنبيه. اهـ

و«ألَا» حرفُ استِفتاح، و«اسلَمي» فعلُ أمرٍ، و«ميّ» اسمُ امرأة وليس مُرخَّمَ «مَيَّة» كما قِيل، و«البِلَى» مكسور مقصور المرادُ به الاندِراس والفَناء، أي: اسلَمي وإن كنتِ قد بَلِيتِ. و«مُنهلًّا» بضم الميم وسكون النون وتشديدِ اللام أي: مُنسكِباً، و«الجَرعاءُ» بِالمد: رَمْلَةٌ مُستَوِية لا تُنبِت شيئاً، و«القَطْر» المَطَر؛ وقد اعتُرِض على الشاعر حيث لم يَحتَرِس؛ لأنَّ دوامَ المطر يُخرِّب

شفاء الصدر

على الألف مَنع من ظهورها التعذرُ، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بـ(اسلَمي)، «ولا»: الواو: حرفُ عطف، (لا): نافيةٌ [في اللفظ] دُعائيةٌ [مِن جِهة المعنى]، «زالَ»: فعل ماض ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبر لا محلَّ له، «مُنهلًّا»: خبر (زال) مُقدم منصوب بالفتحة الظاهرة، والمرادُ انهِلالٌ غيرُ مُضِرٍّ بِقرينةِ الدعاء لها بِقول: اسلَمي، «بِجَرعائِكِ»: جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلِّق بـ(منهلًا)، ومُضافٌ إليه مبني على الكسر في محل جر، «القَطرُ»: اسم (زال) مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملةُ (لا زالَ ... إلخ) دُعائية معطوفة على دُعائية مِثلِها، وهي قولُه: اسلَمي.

والمعنى: سَلِمتِ يا دار مَحبوبتي ميَّ مِن الفَناء والاضمِحلال، واستَمَرَّ المطرُ سائلاً فيما اكتَنفكِ مِن الأرض ذاتِ الرملِ التي لا تُنبِت، فدعَا الشاعرُ لهذه الدار بالخَلاص من الحوادِث التي تُفنِيها، وباستِمرار سَيَلان المطرِ في الأرض التي حَوْلَها؛ حتى تصيرَ خَضِرةً رَطْبةً.

والشاهد: في قَول[ه]: (زال)، حيث رَفع الاسم ونصب الخبر لِتَقدُّمِ شِبه النفي عليه، وهو الدُّعاء.

---

[1] (١) بالرفع خبرَ مبتدأ محذوف، أي: هُما فَعُولانِ، أو نعتاً لـ«عينانِ»، و«كان» قبله تامَّةٌ غير مُحتاجة إلى الخبر، فكأنَّه قال: وعَينانِ قال الله: احدُثَا فحَدَثَتا، أو اخرُجا إلى الوُجود فخَرجَتَا. وللبيت قصةٌ مشهورة.

لأنها تُقَدَّر بالمصدَرِ، وهو الدَّوامُ، وظرفيةً؛ لأنها تُقَدَّر بالظرفِ، وهو المُدَّةُ.

[توسُّط الخبر وتقدُّمه]

ص - وقَدْ يَتَوَسَّطُ الخَبَرُ، نَحوُ:

فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وجَهُولُ

ش - يَجوزُ في هذا البابِ أنْ يَتوسَّطَ الخبرُ بينَ الاسمِ والفِعلِ، كما يَجُوزُ في باب

السُّجاعي

الدار، وأُجيب بأنه قدَّم الاحترِاسَ في قوله: «اسلَمي»، وبأنَّ «ما زال» تَقتضي مُلازَمةَ الصفة لِلموصوف مُذْ كان قابلاً لها على حسَب قابلِيَّتِها[1]، فالمرادُ طَلب المطرِ في أوقاتِ الحاجَة[2]. والشاهدُ في قولِه: «ولا زالَ» حيث عَمل لِوُجُود النَّفي. قاله الحافظُ السيوطيُّ[3]. وقد ضَمَّن بعضُهم[4] نِصفَ هذا البيتِ حيثُ قال: [الطويل]

إِلَيكِ اشْتِياقِي يا كُنافَةُ زائِدٌ ... فَما لي غَناءٌ عَنْكِ كَلَّا ولا صَبْرُ
فلا زِلْتِ أَكْلِي كُلَّ يَومٍ ولَيْلَةٍ ... ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرعائِكِ القَطْرُ[5]

قوله: (لأنها تُقدَّرُ بِالمصدر) أي: تُقدَّر هي وصِلتُها بالمصدرِ، وعِندي أن المُقدَّر بالمصدرِ إنَّما هو الصِّلة، فليُتأمَّل!. اهـ شَنواني بِخطِّه.

قوله: (لأنها تُقدَّر بِالظرف) قال العلَّامة الشَّنواني: صوابُه: «لأنها نائبةٌ عن الظَّرف»، فَتَدبَّر. اهـ

(١) في غالِب النُّسخ المخطوطة و(ش): (على حسَب ما قبلها)، و(قبل) حينئذٍ فعلٌ ماضٍ لا ظرفٌ، بِشهادةِ المعنى وبِدليل قول الشنواني بَعده: فإن كان قَبِلَها متصلةَ الزمان دامَت له كذلك، نحو: «ما زال زيدٌ عالماً»، وإن قَبِلها في أوقاتٍ دامت له كذلك نحو: «ما زال زيدٌ يُعطي الدراهم». اهـ فيؤُول المعنى إلى: (على حسَب قابليَّتها) كما في باقي النُّسخ.

(٢) هذا جواب ابن عُصفور، ونصُّه: وذلك أنَّه عَهِد دار ميَّة في خصبٍ لِسُقيا المطر لها في أوقات الحاجة إليه، فدَعا لَها بأنْ لا تزالَ على ما عَهِدَها عليه مِن انهِلال القطر بجَرْعائها وقتَ الحاجة إليه.

(٣) في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٦١٩-٦٢٠).

(٤) هو شِهابُ الدين أحمدُ المنصوري، وديوانُه مطبوع.

(٥) أخذهما عبد السلام الشطي فزاد فيهما وقال:

إِلَيكِ اشْتِياقِي يا كُنافَةُ زائِدٌ ... وقد طالَ مِنكِ البُعدُ والصَّدُّ والهَجرُ
فَما لي سِواكِ في الشِّتاءِ مُؤانِسٌ ... وما لي غَناءٌ عنكِ كلَّا ولا صَبرُ
فَلا زِلتِ أكلِي كلَّ يَومٍ ولَيلةٍ ... وفي سائرِ الأحيانِ ما دامَ لي عُمرُ
ولا زِلتِ في داري عَشِيًّا وبُكرةً ... ولا زالَ مُنهَلًّا بِجَرعائِكِ القَطرُ

الفاعِلِ أن يتقدَّمَ المفعولُ على الفَاعِلِ، قال الله تَعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢]، وقَرأ حَمزةُ وحَفْص: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بِنصبِ «البرَّ»، وقال الشاعرُ:

٤٢ - سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَواءً عالِمٌ وجَهُولُ

السُّجاعي

قُلتُ: لا حاجةَ إلى هذا؛ فإنَّ معنَى تَقدِيرِها بِه تأويلُ ما هي فيه بِالظَّرفِ، فتَأمَّل!

قوله: (سَلِي إن جَهِلْتِ الناسَ عنَّا . . . إلخ) هو مِن قصيدة من الطَّويل لِلسَّموأل اليَهودي، وأوَّلُها:

إذا المَرْءُ لم يَدنَسْ مِنَ اللُّؤمِ عِرْضُهُ ... فَكُلُّ رِداءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

وإنْ هو لم يَحْمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَها ... فَلَيْسَ إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبِيلُ

شفاء الصدر

[٤٢] - سَلِي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عَنَّا وعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَوَاءً عالِمٌ وجَهُولُ

من الطويل. [لِلسمَوأل كما لِلمُحشي].

(سَلي): معناه استَعلِمِي، و(الجَهل): خلافُ العِلم، والمرادُ بالجَهول: الجاهِل [فالمبالغةُ غير مَقصودة].

قوله: «سَلي»: فعلُ أمرٍ مبني على حذفِ النون، والياء: فاعلٌ مبني على السكون في محل رفع، «إنْ»: حرفُ شرط جازم لِفعلَين، «جَهلتِ»: (جَهِل): فعلٌ ماض مبني على فتحٍ مقدر على آخِره مَنع مِن ظهوره السكونُ العارض كراهةَ تَوالي أربعِ متحركات فيما هو كالكلمة الواحدةِ، في محلِّ جَزم بـ(إنْ) فعلُ الشرط، والتاءُ: فاعلُ (جَهِلَ) مبني على الكسر في محل رفع، ومفعولُه مَحذوف؛ أي: حالَنا وحالَهم، وجوابُ الشرط محذوفٌ يَدلُّ عليه ما قبله، «الناسَ»: مفعولُ (سَلِي) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «عنَّا»: جار ومَجرور مبني على السكون في محل جر مُتعلق بـ(سَلِي)، «وعَنهمُ»: الواو: حرفُ عطف، (عَنهمُ): جارٌّ ومجرور معطوف على الجار والمجرور قبله، والميمُ علامةُ الجمع، والواو: لِلإشباع، «فليس»: الفاء: لِلتَّعليل، (ليس): فعل ماضٍ ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبرَ مبني على الفتح لا محلَّ له، «سَواءً»: خبره مُقدم منصوب بالفتحة الظاهرة، «عالِمٌ»: اسمُ (ليس) مؤخر مَرفوع بالضمة الظاهِرة، «وجَهولُ»: الواو: حرفُ عطف، (جهولُ): معطوفٌ على (عالِمٌ) مرفوع بالضمة الظاهرة، و(سَواء) اسمُ مصدر بِمَعنى الاستِواء، فلِذا صحَّ الإخبارُ به وهو مفرَدٌ عن (عالِم وجَهول) وهما اثْنانِ.

والمعنى: إن جَهلتِ حالَنا وحالَ الذين خطَبُوكِ بعدنا فمِلْتِ إليهم، فاستَعلِمي من الناس عنَّا وعنهم؛ لأنَّ العالِمَ بِالشيء والجاهلَ به ليسا مُستَوِيَين.

والشاهدُ في البيت: قولُه: (فليس . . . إلخ)، حيث وسَّط الخبرَ بين (ليس) واسمها، وهو جائزٌ عند الجُمهور، والبيتُ حُجَّةٌ على مَن مَنع ذلك.

وقال الآخرُ:

٤٣ - لا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دَامَتْ مُنَغَّصةً لَـذَّاتُـهُ بِـادِّكـارِ الـمَـوْتِ والـهَـرَمِ

السُّجاعي

و«اللُّؤم»: اسمٌ لِخِصال مَذمُومة، و«الضَّيم» المراد به هُنا الصَّبرُ على المكارِه، وقد كان هذا الشاعرُ خَطَب امرأةً وخَطَبها غيرُه أيضاً، فخاطبَها بهذه الأبياتِ أي: إنْ جَهِلتِ حالَنا فَسَلِي الناسَ عنَّا وعن هَؤلاءِ الذين خَطَبُوك، حتَّى تَعلَمِي حالَنا وحالَهم، فليس العالِمُ بِشيء والجاهلُ به سَواءً، فمَفعولُ «جَهلتِ» محذوفٌ كما أشَرْنا إليه. والشاهدُ فيه تقديمُ خبرِ «ليس» على اسمِها.

قوله: (لا طِيبَ لِلعَيش . . . إلخ) هو مِن البَسيط، و«طِيبَ» بِكسر الطاء اسمٌ لِما تَستَطِيبُه[1]

شفاء الصدر

[٤٣] - لا طِيبَ لِلعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً لَـذَّاتُـهُ بِـادِّكـارِ الـمَـوْتِ والـهَـرَمِ

من البَسيط.

(الطِّيب): اللَّذَّة، و(العَيش): الحياة، و(مُنغَّصة): أي: مُكَدَّرة، و(اللَّذَّات): جمع لَذَّة، وهي: ما تَستطِيبه النفس وتَشتَهيه، و(ادِّكار) أي: تذكُّر، وأصلُه: اذْتِكار، قُلبت التاء دالاً مُهملة، ثم قُلبت الذال المعجَمة دالاً مُهملة، ثم أُدغِمت الدالُ في الدال، و(الهَرَم) بفتحتَين: الكِبَر بكسر الكاف وفتحِ الباء.

قوله: «لا»: نافيةٌ لِلجنس تعملُ عملَ (إنَّ) تَنصب الاسم وتَرفعُ الخبر، «طِيبَ»: اسمها مبني على الفَتح في محل نصبٍ، «لِلعيش»: جار ومجرور مُتعلق بمحذوف خبر (لا)، [ويجوز أن يكون متعلقاً بصفةٍ لاسمها، والخبرُ محذوف]، «ما»: مصدرية ظَرفية، «دامَتْ»: (دامَ): فعلٌ ماض ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبر مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له، والتاءُ: علامةُ التأنيث، «مُنغَّصةً»: خبر (دام) مقدَّمٌ مَنصوب بالفتحة الظاهرة، «لَذَّاتُه»: اسمها مؤخَّر مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، ومُضافٌ إليه مَبني على الضم في محل جرٍّ؛ أي: لا طِيبَ حاصلٌ لِلعيش مُدَّةَ دوامِ اللذات مُنغَّصةً، [فالظرفُ مُتعلق بالكَون المَنفِيِّ]، «بِادِّكارِ»: جار ومجرور متعلِّق بـ(مُنغَّصة)، «الموتِ»: مضافٌ إليه مجرور بِالكسرة الظاهرة بالإضافة [أي: متلبِّساً بالكسرة بواسطة الإضافة، فالباءان مختلفان معنًى]، وفي محلِّ نصب على المفعوليَّة لِلمصدر، وفاعلُه محذوفٌ؛ أي: بادِّكار الإنْسان الموتَ، «والهَرَمِ»: عاطفٌ ومَعطوف على (الموتِ) مجرور بالكسرة الظاهرة.

والمعنى: لا لَذَّةَ لِلحياة مُدَّةَ دَوام تكدُّرِ لَذَّاتها بِتذكُّرِ الموت والكِبَر.

والشاهد: في قولِه: (ما دامتْ مُنغصةً لَذاتُه)، حيث وسَّط الخبر بين (دامَ) واسمِها، وهو جائزٌ عند الجُمهور خِلافاً لابن مُعطٍ، والبيتُ حجةٌ عليه، وله أن يقولَ: (لَذَّاته) تنازَع فيه (دام) و(مُنغَّصة)، فأعمَلْنا الثانيَ وأضمَرْنا في الأول مَرفوعَه، وعلى هذا فاسمُ (دام) ضميرٌ مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى (لذاته) وإن كان مُتأخراً لفظاً ورتبةً؛ لجواز ذلك في باب التنازُع، [أو يقالُ: اسم (دام) ضميرٌ مستتر تقديره: هي يعود على العيش مُؤوَّلاً بالحياة، وعليه فلا حاجةَ لدعوى التنازُع]، و(لَذاتُه) نائبُ فاعل (مُنغَّصة)، وليس

---

(١) مضارعُ «استَطابه» أي: عدَّه طيِّباً، ويجوز تركُ إعلاله لأنه يقال: «استَطْيَبَهُ» أيضاً.

وعن ابنِ دُرُسْتُوَيْهِ أنه منعَ تقديمَ خبرِ «ليس»، ومَنَعَ ابنُ مُعْطٍ في «ألفيَّته» تقديمَ خبرِ «دامَ»، وهما مَحْجُوجانِ بما ذكَرنا من الشَّواهِد وغيرِها.

ص ـ وقَدْ يَتَقَدَّمُ، إلَّا خَبَرَ «دَامَ ولَيْسَ».

ش ـ لِلخَبر ثلاثةُ أحوالٍ:

أحدها: التأخيرُ عن الفِعل واسمِه، وهو الأَصْلُ، كقَولِه تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

الثاني: التَّوسُّطُ بين الفِعل واسمِه، كقَولِه تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقد تقدَّمَ شَرحُ ذلك.

والثالثُ: التقدُّمُ على الفِعل واسمِهِ، كقَولِك: «عالِماً كَانَ زيدٌ»، والدَّليلُ على ذَلك قولُه تعالى: ﴿أَهَٰؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، فإيَّاكم: مفعولُ «يَعبُدون»، وقد تَقَدَّمَ على «كان»، وتَقَدُّمُ المعمُولِ يُؤْذِنُ بِجَواز تَقدُّمِ العامِلِ.

ويَمتنِع ذَلك في خَبَرِ «ليس» و«دامَ».

فأمَّا امْتِناعُهُ في خبرِ «دامَ» فبِالاتِّفاق؛ لأنَّك إذا قُلتَ: «لا أَصْحَبُكَ ما دامَ زيدٌ

السُّجاعي

النَّفسُ، وقولُه: «مُنغَّصةً» أي: مُكَدَّرةً، و«اللَّذَّة» ما يَلْتَذُّ به الإنسانُ، وقولُه: «بادِّكار» أي: بِتَذَكُّر، وأصلُه: «بِاذْتِكارٍ»، فقُلِبت التاء دالاً مُهمَلة، ثم قُلِبت الذال المعجَمة دالاً مُهمَلةً، فأُدغمتِ الدالُ في الدال، والمعنَى: لا طِيبَ لِعَيشِ ابن آدم ما دامَتْ لَذَّاته مُنغَّصةً بِذِكر الموت والهَرَم. والشاهدُ في قولِه: «مُنغَّصة»، حيث قُدِّم ـ وهو خبر لها ـ على اسمِها.

واعتُرِض بأنَّ هذا غيرُ مُسلَّم؛ لاحتِمال أنَّ «لَذَّاته» مَرفوعٌ نِيابةً عن فاعلِ «مُنغَّصة»، واسمُ «دام» مُستتِرٌ فيها على طريقِ التّنازُع في السَّببي المرفوعِ. كذا قِيل.

قُلتُ: لم يُبالِ المصنِّف بِذلك لِكَونه بعيداً، ومع بُعدِه فيُحتمَل أنه لا يَرى ذلك، تَأمَّل!

شفاء الصدر

نائبُ فاعله ضميراً مستتراً يعود إلى (لَذَّاته) كما يَلزَم ذلك على إعراب الجُمهور، بل يَلزَم على ما قاله الجمهور محذورٌ، وهو الفصلُ بين العامل ـ وهو: (مُنغَّصة) ـ ومَعموله ـ وهو: (بِادِّكار) ـ بأجنَبي وهو (لَذَّاته)، وحينئذٍ فلا شاهدَ في البيت، [وإذا وَرَد الاحتمال بطَل الاستدلال، فالأَولى الاستِشهاد على ذلك بقول الشاعر:

مـا دام حـافـظَ سِـرِّي مَـن وَثِـقـتُ بِـهِ ... فـهُـوَ الَّـذي لَـسْـتُ عـنـهُ راغِـبـاً أبـدَا

وقد ذكَره الشارح وتكلَّم عليه في «تَخليص الشواهد» فانظُره إن شئتَ]. تأمَّل!

صَدِيقَكَ»، ثم قَدَّمْتَ الخبرَ على «ما دامَ» لَزِمَ مِن ذلك تقديمُ مَعمولِ الصِّلةِ على الموصُول؛ لأنَّ «ما» هذهِ مَوصولٌ حَرْفِيٌّ يُقَدَّرُ بِالمصدر كما قَدَّمْناه، وإنْ قَدَّمتَه على «دامَ» دُون «ما» لَزِمَ الفَصْلُ بين الموصُول الحرفيِّ وصِلَتِهِ، وذلك لا يَجُوز؛ لا يُقالُ: «عَجِبْتُ مِمَّا زيداً تَصْحَبُ»، وإنما يَجُوز ذلك في الموصُولِ الاِسْمِي، غيرِ الألفِ واللام؛ تقول: «جاءَنِي الَّذِي زيداً ضَرَبَ»، ولا يَجُوزُ في نحو: «جاءَ الضَّارِبُ زيداً» أن تُقَدِّمَ زيداً على ضارِبٍ.

وأمَّا امتناعُ ذلك في خبرِ «ليسَ» فهو اختيارُ الكوفيِّين، والمبرِّدِ، وابنِ السرَّاج، وهو الصحيحُ؛ لأنه لم يُسمَعْ مثلُ: «ذاهباً لَسْتُ»، ولأنَّها فِعْلٌ جامدٌ، فأَشبهت «عَسَى»، وخَبَرُها لا يتقدَّم بِاتِّفاقٍ؛ وذَهَب الفارسيُّ وابنُ جِني إلى الجوازِ، مُستدِلِّين بقَولِه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وذلك لأنَّ ﴿يَوْمَ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿مَصْرُوفًا﴾، وقد تقدَّم على ﴿لَيْسَ﴾، وتَقَدُّمُ المعمولِ يُؤْذِنُ بجواز تَقَدُّمِ العامل، والجوابُ: أنهم تَوَسَّعُوا في الظرُوف ما لَمْ يَتَوَسَّعُوا في غيرها. ونُقِلَ عن سِيبويه القولُ بالجوَاز، والقولُ بالمَنعِ.

[مُرادفات «صار»]

ص - وتَخْتَصُّ الخَمْسَةُ الأُوَلُ بِمُرَادَفَةِ «صَارَ».

ش - يجوزُ في «كانَ، وأَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وظَلَّ» أن تُستعمَلَ بِمعنى «صَارَ»، كقَولِه تعالى: ﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا ۝ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا ۝ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٥-٧]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، وقال الشاعِر:

السُّجاعي

قوله: (والجوابُ أنهم تَوسَّعوا ... إلخ) هذا الجوابُ يَقتَضِي جَوازَ تَقديم خبرِ «ليس» عليها إذا كانَ ظَرفاً، وقد أَطلقُوا مَنْعَه، فالأَولى أن يُجابَ بأنَّ ﴿يَوْمَ﴾ مَنصوبٌ بِفِعل مُقدَّر، أي: يَعرفون يومَ[1]، كما أفاده الفاكِهي[2].

(١) و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ جملةٌ حاليَّة مُؤكِّدة أو مُستأنَفةٌ. وأُجيب أيضاً بأنَّ ﴿يَوْمَ﴾ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وفَتحتُه بناءٌ لإضافتِه إلى الجُملة، و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ خبرُه.

(٢) «مجيبُ الندا» (ص٢٤٧)، وهذا الجواب واحدٌ من أجوبةٍ ثلاثةٍ لابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٥٤)، فالأَولى نِسبتُه إليه لا للفاكهي.

٤٤ ـ أَمْسَتْ خَلاءً وأمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْها الَّذِي أَخْنَى على لُبَدِ

السُّجاعي

قوله: (أَمْسَتْ خَلاءً ... إلخ) أي: صارتِ البَلَدُ[1] خَلاءً، و«احتَملُوا» أي: ارتَحلُوا، و«أَخنَى عليها» بِالخاء المعجَمة أي: أهلَكها، و«لُبَد» بضم اللام وفتحِ الباءِ الموحَّدة: آخِرُ نُسُور لُقمانَ كما في «القامُوس»، ولُقمانُ هذا هو لُقمانُ بنُ عادٍ الأُولى، كان سَيِّدَ عادٍ، سَأل الله طُولَ العُمر، فعُمِّر عُمْرَ سبعةِ أَنْسُر، فصار يَأخذ الفَرْخَ من النُّسُور فيَعيشُ عنده ثَمانينَ سنةً، فلمَّا مات السابعُ مات. ذكَر ذلك ابنُ العِماد[2] في «شرح البُردة».

شفاء الصدر

[٤٤] ـ أمسَتْ خَلاءً وأمسَى أهلُها احتُمِلُوا أخنَى عليها الذي أخنَى على لُبَدِ

من البَسيط [للنابغة الذُّبياني].

(الخَلاء) بالمدِّ: المكان الذي لا أنيسَ به، و(احتُملُوا) بِالبناء للمجهول؛ أي: حُمِلُوا على الأَسِرَّة إلى المقابر، وقال البغداديُّ: واحتَملوا: حَمَلُوا جِمالهم وارتَحلُوا. اهـ فحرِّر!

و(أخنَى عليها) أي: أتى عليها وأهلَكها، و(لُبَد) بضم اللامِ وفتحِ الباء مُنصرف آخِرُ نُسُور لُقمانَ [قال صاحبُ «الخزانة»: ولُقمان هو مِمَّن آمَنَ بِهُود عليه السلام، وهَلَكَ قَوْمُه لِكفرهم به عليه السلام ... وسَلِم هُود ومَن آمَن مَعه ... وأمَّا لُقمان المَذكور في القُرآن فهو غيرُه، قال صاحبُ «الكشَّاف»: هو لُقمانُ بن باعُوراء ابن أختِ أيُّوبَ أو ابن خالَتِه]، كان لُقمانُ سيِّدُ عادٍ سَأل الله طُولَ العُمر، فعُمِّرَ عُمرَ سَبعة أَنْسُر، فلمَّا مات السابعُ ماتَ، وكان النسرُ يَعيش عِنده ثَمانين سنةً، وسُبْحانَ المنفرِدِ بِوجوب البَقاء.

قوله: «أَمسَتْ»: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة لالتقاءِ الساكنَين، مَنع من ظهورِه التعذرُ لا محلَّ له، يَرفع الاسم ويَنصب الخبر، واسمُه مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى الدَّار، والتاء: علامةُ التَّأنيث، **«خَلاءً»**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرةِ، **«وأَمسَى»**: الواو: حرف عَطف، (أمسَى): فعلٌ ماض مبني على فتح مُقدر على الألف مَنع مِن ظهوره التعذرُ، يَرفع الاسم ويَنصب الخبر لا محلَّ له، **«أهلُها»**: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، ومضافٌ إليه مَبني على السكون في محل جر، **«احتُمِلوا»**: (احتُمِل): فعلٌ ماض مبني للمَجهول مبني على فتحٍ مُقدر [على] آخِره مَنع من ظهورِه الضم العارضُ لِمناسبة الواو لا محلَّ له، والواوُ: نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع، والجملةُ من الفعل ونائبه خبرُ (أمسَى)، وجملةُ (أمسَى) واسمِها وخبرها معطوفةٌ على جملةِ (أمسى) الأُولى من عطفِ العِلَّة على المعلول، **«أخنَى»**: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف لِلتعذر لا محلَّ له، **«عليها»**: جار ومجرور مُتعلقٌ بـ(أخنى)، **«الذي»**: اسمٌ موصول فاعلُ (أخنى) مبني [على] السكون في محلِّ رفع، **«أخنى»**: فعل ماض مبنيٌّ

---

(١) كذا في جميع النُّسخ، والمعروف في البَلد أنه مُذكر، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾ وقولِه: ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾، لكنْ في «المصباح» ما نصُّه: البَلد يُذكر ويُؤنث. اهـ ولعلَّه باعتبار البُقعة أو الأرض أو نحوِهما.

(٢) هو صاحبُ «شَذَرات الذهب في أخبار مَن ذهب» أبو الفلاح عبدُ الحيِّ بنُ أحمد ابنُ العِماد العَكري الحَنبلي، وُلد في صالحِيَّة دمشق، وأقام في القاهرة مُدَّةً طويلة، ومات بمكة حاجًّا سنة (١٠٨٩هـ).

وقال الآخَرُ:

٤٥ ـ أَضْحَى يُمَزِّقُ أثْوَابِي ويَضْرِبُنِي أبَعْدَ شَيْبِيَ يَبْغِي عِنْدِيَ الأدَبا؟

السُّجاعي

قوله: (أضحَى يُمزِّق ... إلخ) «الأدَب» بالتَّحريك: رِياضةُ النَّفس ومَحاسِنُ الأخلاق كما في «المصباح».

شفاء الصدر

على فتح مقدَّر على الألف لِلتعذر، وفاعلُه مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (الذي)، والجملةُ صِلة الموصول لا محلَّ لها، والعائد الضمير المستتر، «على لُبَد»: جار ومجرور متعلقٌ بـ(أخنى) الثاني، وجملةُ (أخنى عليها ... إلخ) عِلةٌ لِلجملة قبلها.

والمعنى: صارت هذه الدارُ أرضاً لا أنيسَ بها؛ لأنَّ أهلَها أمسَوا مَحمُولِين إلى المقابر؛ لأنه أتَى عليهم وأَهلَكهم الذي أتى على النَّسْر المسمَّى بِلُبَد وأَهلَكَه.

والشاهد: في (أمسى) الأولِ، حيث أتى بمعنى صارَ، ولا شاهدَ في الثاني؛ لِكَون الخبر فيه ماضِياً، و(صار) وما بِمعناها لا يكون خَبرُهما ماضياً. [ويُروى البيتُ:

أَضحَتْ خَلاءً وأَضْحى أهلُها .....

والكلامُ على الروايَتين واحدٌ].

[٤٥] ـ أضحى يُمَزِّقُ أثوابِي ويَضربُني أبعدَ شَيبيَ يَبغِي عنديَ الأدَبا؟

من البَسيط [ونسَبه جماعةٌ لامرأة من بَني هِزَّانَ يقال لها: أم ثواب].

(التَّمزيق): التَّقطيع، [و](الأثواب): جمع ثَوْب وهو ما يُلبَس، و(الشَّيب) بفتح الشين: ابيِضاضُ الشعر المسوَدِّ، و(يَبغِي): يَطلُب، و(الأدَب) بفتحتَين: رياضةٌ لِلنفس محمودةٌ يَتخرج بها الإنسان في فضيلةٍ مِن الفضائل كما في «المصباح».

قولُه: «أضحى»: فِعل ماض ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبر مبنيٌّ على فتح مُقدر على الألف للتعذر لا محلَّ له، واسمُها مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى مَعلومٍ بين المتكلم وسامِعِه، «يُمَزق»: فعل مضارع مرفوع للتجرد بالضمة، والفاعلُ مستتر جوازاً أيضاً، والجملةُ من الفعل والفاعل في محل نصب خبر (أضحى)، «أثوابِي»: مفعولُ (يُمزق) منصوبٌ بِفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وياءُ المتكلِّم: مضافٌ إليه مبني على السكونِ في محل جرٍّ، «ويَضربني»: الواو للعطف، (يَضرِبُ): فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعلُ مستتر جوازاً أيضاً، والنون: لِلوقاية، والياء: مفعولُه مَبني على السكون في محل نَصبٍ، والجملةُ مَعطوفة على جُملة (يُمزِّق)، «أَبَعْدَ»: الهمزة: للاستِفهام، (بعدَ): ظرف زمان منصوبٌ بالفتحة مُتعلق بـ(يَبغِي)، «شَيبيَ»: مضاف إليه مجرورٌ بكسرة مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وياءُ المتكلم: مضافٌ إليه مبني على الفتح في محل جر، «يَبغِي»: فعل مضارع مرفوع بِضمة مُقدَّرة على الياء منع مِن ظهورها الثقلُ، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هو أيضاً، «عِنديَ»: ظرفُ مكان منصوبٌ بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم مَنع مِن

[التامُّ والناقص]

ص ـ وغَيْرُ «لَيْسَ وفَتِئَ وزَالَ» بِجَوَازِ التَّمام، أي: الاسْتِغْناءِ عَنِ الخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾.

ش ـ أي: ويَختصُّ ما عدَا «فَتِئ وزالَ وليس» مِن أفعال هذا الباب بِجَواز استِعمالِه تامًّا، ومعنى التَّمام: أن يَسْتَغْنِيَ بالمَرفوع عن المنصُوب، كقَولِه تَعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقال الشاعرُ:

٤٦ ـ وبَاتَ وبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العائِرِ الأَرْمَدِ

وما فَسَّرْنَا به التَّمامَ هو الصَّحيحُ، وعن أكثر البَصريِّين أنَّ معنَى تمامِها دَلالَتُها على

السُّجاعي

قوله: (أن يستغني بالمَرفُوع) ويُسمَّى فاعِلاً حَقيقةً.

قوله: (وبات وباتَتْ ... إلخ) هو من المتقارِب، مِن قَصيدة لامرئِ القَيس بنِ عانِس بالنُّون[1] قبل السِّين المهمَلة، صَحابيٌّ[2] رضي الله عنه، وأوَّلُها:

شفاء الصدر

ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة متعلقٌ بـ(يَبغي)، وياءُ المتكلم: مضافٌ إليه مبني على الفتح في محل جر، [وفي رواية: (مِنِّيَ)]، «الأدبَا»: مفعولُ (يَبغِي) مَنصوبٌ بالفتحة الظاهرة، والألفُ: لِلإطلاق.

والمعنى: صار هذا الرجل يَقطَع ما أَلبسُه من الأثواب، ويَضرِبُني، أيَطلُب مني بعد أن ابيَضَّ شَعرِي المسوَدُّ الأدبَ؟! فتدبَّر!

والشاهد فيه: (أضحى)، حيث أتى بمعنَى صار.

[٤٦] ـ تَطاوَلَ لَيلُكَ بِالإثْمِدِ ... ونامَ الخَلِيُّ ولَم تَرقُدِ
وباتَ وباتَتْ لَهُ لَيلَةٌ ... كَلَيلَةِ ذِي العائِرِ الأرمدِ
وذلكَ مِن نَبَإٍ جاءَنِي ... وخُبِّرتُه عن بَنِي الأسوَدِ

من المتقارب [لامرئ القيس بن عانس أو بن حُجر كما علَّقناه على كلام المُحشي].

(١) ويقال: عابِس بالباء، وهو المشهور. وقال المصنف في «تخليص الشواهد» (ص ٢٤٣-٢٤٤): إن البيت لامرئ القيس بن حُجر، قال: هذا هو الثابت في كتاب «أشعار الشعراء الستة». اهـ والبيتُ في «ديوان امرئ القيس الكِندي» (ص ٥٣).

(٢) له ترجمةٌ في «أُسد الغابة» و«الإصابة» وغيرهما.

الحَدث والزمان، وكذلك الخلافُ في تَسمِيَةِ ما يَنْصِبُ الخبر ناقصاً، لم سُمِّيَ ناقصاً؟ فعلى ما اخْتَرناه سُمِّيَ ناقصاً لِكَونه لم يَكْتَفِ بالمَرفُوع، وعلى قَولِ الأكثَرِين لأنه سُلِبَ الدلالةَ على الحَدث وتجرَّدَ للدَّلالة على الزَّمان، والصَّحيحُ الأولُ.

السُّجاعي

تَـطَـاوَلَ لَـيْـلُـكَ بِـالأَثْـمُـدِ ... ونَـامَ الـخَـلِـيُّ ولـم تَـرْقُـدِ

وبات وباتتْ ... إلخ، وقولُ العَيني تَبعاً لِلزمخشريِّ: (إنَّ «لَيلُك» فيه التِفاتٌ من التَّكلُّم إلى الخِطاب) مَردودٌ[١] بأنَّ ذلك ليس التِفاتاً، بل تجريدٌ؛ إذ لم يَقَع التَّعبيرُ قبله بِطَريق التَّكلم. و«الأَثْمُد» بفتح الهمزةِ وسُكونِ الثاء المثلَّثة وضَمِّ الميمِ وفي آخِرِه دالٌ مُهمَلة، وهو اسمُ مَوضِع، وقد رُوِيَ[٢] بِكَسر الهمزة والميمِ كـ«الإِثْمِد» وهو الحَجَر الذي يُكتَحَل به، و«الخَلِيُّ» بفتح الخاء وكسرِ اللام وتَشديدِ الياء، وهو الخالي عنِ الهُمُوم والأَحزانِ، و«الشَّجِي» خِلافُه، ومنه المثلُ: «ويلٌ لِلشَّجيِّ من الخَليِّ»[٣]، و«العائِر» بِعين مُهمَلة وهمزةٍ بعد الألف، وهو القَذَى تَدمَعُ له العينُ، ويُقال: هو نَفسُ الرَّمَد، فعَلى هذا يكون الأرمَد صفةً مُؤكِّدةً. والشاهدُ في قَولِه: «وباتَتْ له لَيلةٌ» حيث رَفع «لَيلةٌ» على الفاعِلِيَّة بـ«باتَتْ»، أي: أقامَتْ له لَيلة.

شفاء الصدر

(تَطاوَل اللَّيل) كِنايةٌ عن: السَّهر، وعدمِ الراحة فيه، و(لَيلُكَ) فيه تجريدٌ أو التِفات، والأصل: ليلي، فعبَّر بالكاف عن ياء المتكلم، و(الأثمُد) بفتحِ الهمزة وسكونِ [الثاء] المثلَّثة وضمِّ الميم آخِره دالٌ مُهملة: اسمُ موضع، و(الخَلِيّ): الخالي من الهموم والأحزان، و(العائر) بعينٍ مُهملة وهمزةٍ بعد الألف آخِره راء مُهملة يُطلق على: القَذى تَدمَع له العينُ، وعلى الرَّمَد، وعلى هذا فالأرمَد صفة مؤكدةٌ، وعلى الأول مُؤسِّسة، و(النَّبأ): الخبر، وليس في نُسَخٍ يُظَنُّ بها الصِّحة إلا البيتُ الوسَط.

قوله: «تَطاولَ»: فعل ماض مبني على الفتح لا محلَّ له، **«لَيلُكَ»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، ومضافٌ إليه مبني على الفتح في محل جر، **«بالأَثمد»**: جار ومجرور بالكسرة مُتعلِّق بـ(تطاول)، **«ونام»**: الواو: حرفُ عطف، (نامَ): فعل ماضي مبني على الفتح لا محلَّ له، **«الخليُّ»**: فاعلُه مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، **«ولم»**: الواوُ: حرفُ عطف، (لم): حرفُ نفي وجزم وقلب، **«تَرقدِ»**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامةُ جزمِه السكون، وحُرِّك بالكسرة لأجل الرويِّ، والفاعلُ مُستتر وجوباً تقديره: أنتَ.

قوله: «وباتَ»: الواو: حرفُ عطف، (باتَ): فعل ماضٍ تام؛ أي: مُستَغنٍ عن الخبر، وفاعلُه مستتر

---

(١) التعبيرُ بهذا غيرُ جيد؛ إذ إنَّ في الالتِفات مذهبَين، أحدُهما للسَّكاكي المُكتَفي بِمُخالفة التَّعبير مُقتضَى الظاهِر، وقد ذكَر البيت في «المفتاح» ونصَّ على أن فيه التِفاتاً، فإذا أُجري عليه كلامُ الزمخشريِّ والعينيِّ كان صحيحاً.

(٢) ممن ذكَره ياقوت في «مُعجم البلدان» (١/ ٩٢) وأنشدَ البيتَ، وفاتَ الزبيديَّ في «التاج».

(٣) ويقال أيضاً: «ما يَلقى الشَّجي مِن الخَلِي»، يُضرَب فِيمَن يُسيء مساعدةَ أخِيه على شَأنه وهو على ذَلِك يَعذلُه. «المستقصى».

. . . .

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

جوازاً تقديره: هو يَعود إلى المتكلِّم، وفيه التفاتٌ مِن الخِطاب إلى الغَيبة، [والجملةُ من الفعل والفاعل مَعطوفةٌ على جملةِ (ونام)]، «وباتَت»: الواو: حرفُ عطف، أو لِلحال [أي: والحالُ أن بَيتُوتَته كانت شديدةً]، (باتَ): فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، إمَّا ناقص بمعنى صارَ على قولِ الزمخشري، والتاءُ: علامة التأنيث، «له»: جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف خبرها مُقدَّم، «ليلةٌ»: اسمها مُؤخر مرفوع بالضمة، وإمَّا تامٌّ، فيكون (له) متعلقاً بمحذوف حالاً مِن (ليلة) مُقدماً، و(ليلة): فاعلُه مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، «كلَيلةِ»: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة (لَيلة)، «ذي»: مضافٌ إليه مجرور بالياء نِيابةً عن الكسرة؛ لأنه مِن الأسماء الخَمسة، [وهو في الأصل صفةٌ لِموصوف محذوف تقديره: كلَيلةِ الرَّجُل ذي العائِر]، «العائِر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرةِ، «الأرمَد»: صفة (ذي) مجرورٌ بكسرةٍ ظاهرة.

قولُه: «وذلك»: الواو: لِلعطف أو للاستِئناف، (ذا): اسمُ إشارة مبتدأٌ مبني على السكون في محل رفع، واللامُ لِلبُعد حرف، والكاف: حرفُ خطاب، «مِن نَبأ»: جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، (ومِن): لِلتعليل، «جاءَني»: (جاءَ) فعل ماضٍ مَبني على الفتح لا محلَّ له، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (نبأ)، والنونُ للوقاية، والياء: مَفعول مبني على السكون في محل نصبٍ، وجُملة (جاءني) صفة (نبأ) في محل جرٍّ، وفيه التفاتٌ مِن الغيبةِ إلى التكلُّم، «وخُبِّرته»: الواو: حرف عطف، (خُبِّر): فعل ماض مبني للمجهولِ مَبني على فتح مقدرٍ على آخِره منع مِن ظُهوره السكونُ العارض كراهةَ تَوالي أربعِ مُتحركات فيما هو كالكلمة الواحِدة لا محلَّ له من الإعراب، والتاءُ: ضميرُ المتكلم نائبُ فاعل مبنيٌّ على الضم في محلِّ رَفع، والهاءُ: مفعولٌ ثانٍ مَبني على الضمِّ في محل نصبٍ، «عن»: حرفُ جر، «بَني»: مجرورٌ بـ(عن)، وعلامةُ جرِّه الياء ـ المكسورُ ما قبلها تحقيقاً المفتوحُ ما بعدها تقديراً ـ نِيابةً عن الكسرة؛ لأنه مُلحَق بجمع المذكَّر السالم، «الأسودِ»: مُضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والأصلُ: (بَنِين لِلأسود)، حُذفت اللام للتخفيف، والنونُ للإضافة، وفي «العيني» وغيرِه: (أبي الأسود) بدلَ (بني الأسوَد)، وهو مِن الأسماء الخمسة، وجملةُ (وخُبِّرته) عطفٌ على جُملة (جاءني)، أو حاليَّة.

والمَعنى: تَطاوَل ليلي في المكان المسمَّى بالأثمد، ونامَ الخالي مِن الهُموم والأحزان، ولم أَنَم، وأَقَمتُ ليلاً ونَزلتُ به، وأقامتْ لي ليلةٌ أو: وصارتْ لي ليلةٌ تُشبِه لَيلةَ الأرمَدِ في انتِفاء الراحة في كلٍّ، وذلكَ مِن أجل خبرٍ وَصَلني وخَبَّرَنيه الناسُ عن أبي الأسوَد. والمرادُ أنه لم يَحصُلْ له راحةٌ في لَيلته؛ بِسَبَب وُصول هذا الخبر إليه، وهو خبرُ قَتلِ أبي الأسوَد [أو غيرِه؛ فإن في الجزمِ بأن المراد به ذلك عسراً].

والشاهِد: في (بات) في الموضعَين [من البَيت الثاني]، حيث جاءت تامَّةً بِمَعنى أقام ونَزل ليلاً، على ما تقدَّم في الثانية، والأظهَرُ نُقصانُها.

[خصائِص «كان»]

ص ـ و«كانَ» بِجَوَازِ زِيَادَتِها مُتَوَسِّطَةً، نَحْوُ: «ما كانَ أَحْسَنَ زَيْداً!».

ش ـ تَرِدُ «كان» في العربيَّة على ثلاثةِ أقسام:

ناقصةً؛ فتَحتاجُ إلى مرفوعٍ ومَنصوب، نحوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

وتامَّة؛ فتَحتاج إلى مرفوعٍ دُون مَنصوب، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وزائِدة، فلا تَحتاج إلى مَرفوعٍ ولا إلى منصوبٍ.

وشَرْطُ زيادتها أَمرانِ؛ أحدُهما: أن تكونَ بِلفظ الماضِي، والثاني: أن تكونَ بين شَيئَين مُتلازِمَين ليسَا جارًّا ومجروراً، كقَولِكَ: «ما كانَ أَحْسَنَ زيداً!» أصلُهُ: ما أَحْسَنَ زيداً؛ فزِيدتْ «كانَ» بين «ما» وفِعل التعجُّب.

ولا نَعني بزيادتها أنها لم تَدُلَّ على معنًى البتَّةَ، بل أنَّها لم يُؤتَ بها لِلإسناد.

ص ـ وحَذْفِ نُونِ مُضَارِعِهَا المَجْزُومِ، وَصْلاً: إِنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ، ولَا ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ.

ش ـ تختصُّ «كان» بأمورٍ: مِنها مَجيئُها زائدةً، وقد تَقَدَّمَ، ومِنها جوازُ حَذْفِ آخِرِها، وذلك بِخمسةِ شروطٍ، وهي: أن تكونَ بلفظِ المضارع، وأن تكونَ مجزومةً، وأن لا تكون مَوْقُوفاً عليها، ولا مُتصلَةً بِضميرِ نصبٍ، ولا بِساكنٍ، وذلك كقَولِه تَعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] أصلُه: أَكونُ، فحُذِفت الضمةُ للجازم، والواوُ لِلساكنَين، والنونُ لِلتخفيف؛ وهذا الحَذفُ جائِزٌ، والحَذفان الأَوَّلانِ واجِبان.

ولا يَجوزُ الحذفُ في نحوِ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [البينة: ١] لأجل اتِّصال الساكنِ بها، فهي مَكسورةٌ لأجلِه، فهي مُتَعاصِيةٌ على الحذف لِقُوَّتها بِالحركة، ولا في نحوِ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه»؛ لاتِّصال الضَّمير المنصوبِ بها، والضمائرُ ....

السُّجاعي

قوله: («إن يَكُنْه فلنْ تُسلَّط عليه») قاله ﷺ لِعمرَ رضي الله عنه[1] لَمَّا طلب أن يَقتُلَ ابنَ صَيَّاد حين أُخبِرَ بأنَّه الدَّجال، وقال بَعده: «وإنْ لا يَكُنه فلا خيرَ لك في قَتلِه».

---

(١) انظر: البخاري (١٣٥٤) ومسلم (٧٣٥٤).

تَرُدُّ الأشياء إلى أُصُولها؛ ولا في الموقُوف عليها، نَصَّ على ذلك ابنُ خَروفٍ، وهو حَسَنٌ؛ لأن الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دخَله الحذفُ حتى بَقِيَ على حرفٍ واحدٍ أو حرفَين وَجَب الوَقْفُ عليه بهاءِ السَّكت، كقَولِك: عِهْ ولَمْ يَعِهْ، فـ«لَمْ يَكُ» بِمَنزلة «لم يَعِ»، فالوَقفُ عليه بإعادةِ الحرف الذي كان فيه أَوْلى من اجتِلاب حَرفٍ لم يَكُنْ.

ولا يُقال: يَلزمُ مِثلُه في «لم يَعِ»؛ لأنَّ إعادةَ الياء تُؤَدِّي إلى إلغاءِ الجازِم، بِخلافِ «لم يَكُنْ»؛ فإنَّ الجازم إنما اقتَضى حذفَ الضمة، لا حذفَ النونِ كما بيَّنَّا.

ص - وحَذْفِهَا وَحْدَهَا مُعَوَّضاً عَنْهَا «مَا» في مِثْلِ: «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ»، ومَعَ اسْمِهَا في مِثْلِ: «إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ» و«الْتَمِسْ ولَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ».

ش - مِن خَصائص «كانَ» جوازُ حذفِها، ولها في ذلك حالَتان: فتارةً تُحذَفُ وَحْدَها ويَبقى الاسمُ والخبرُ، ويُعَوَّضُ عنها «ما»، وتارةً تُحذَف مع اسمِها ويَبقَى الخبر، ولا يُعَوَّضُ عنها شيءٌ.

فالأولُ: بعد «أنْ» المصدريَّة في كل موضعٍ أُريد فيه تعليلُ فِعلٍ بفعلٍ، كقَولِهم: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ»، أصلُه: انطَلقتُ لأنْ كُنْتَ منطلقاً، فَقُدِّمَتِ اللام وما بَعدها على الفعل؛ لِلاهتمامِ به، أو لِقَصد الاختِصاص، فصارَ: لِأَن كُنْتَ مُنطلقاً انطلقتُ، ثم حُذِفَ الجارُّ اختصاراً كما يُحذَف قياساً من «أنْ»، كقَولِه تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] أي: في أنْ يَطَّوَّفَ بهما، ثم حُذِفَتْ «كان» اختِصاراً أيضاً، فانفَصلَ الضمير، فصار: أنْ أَنْتَ، ثم زِيدَت «ما» عِوَضاً، فصار: «أنْ ما أَنْتَ»، ثم أُدْغِمَتِ النونُ في الميم، فصار: «أَمَّا أَنْتَ»، وعلى ذلك قولُ العَباس بن مِرْدَاس:

السُّجاعي

قوله: (تَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولها) أي: أُصولِها المستعمَلة، فلا يَرِدُ أنهم لم يَرُدُّوا الياءَ في نحوِ: «يَدُك ودَمُك» لأنه أصلٌ غيرُ مستعمَل.

قوله: (العباس بن مِرداس) هو صَحابيٌّ جَليل[1] أَسْلَم قبل فتحِ مَكَّةَ بِيَسير.

(١) وأمُّه الخَنساء الشاعرة.

٤٧ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أصلُه: لِأَنْ كُنْتَ، فَعُمِلَ فيه ما ذكَرنا.

والثاني: بعد «إنْ» و«لو» الشرطيَّتَين، مثالُ ذلك بعد «إنْ» قولُهم: «المَرْءُ مَقْتُولٌ بِما قَتَلَ بِهِ، إنْ سَيْفاً فَسَيْفٌ، وإنْ خنْجَراً فخِنجرٌ»، و«النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأعْمالِهِم؛ إنْ خَيْراً فخيرٌ، وإنْ شَرًّا فشرٌّ»، وقال الشاعرُ:

السُّجاعي

قوله: (أبا خُراشةَ ... إلخ) «خُراشة» بِخاء مُعجَمة مَضمومة وبعضُهم يَكسِرها، كُنيةُ شاعِر صحابي اسمُه خُفاف بمعجَمة مَضمومة وفاءَين خفيفتَين ابن نَدْبَة بنون مَفتوحةٍ على المشهور، ثم مُوحَّدةٍ بينهما مُهمَلة، وهي أُمُّه، و«النَّفَر» الرَّهْط، و«الضَّبُع» بالضَّاد المعجمة والباء الموحَّدة بوزنِ «عَضُد» المرادُ به هنا السَّنَة المُجدِبة، وفيه إيهامٌ بالحيوان المعرُوف، و«تَأكُلهم» استِعارة تَبَعية لـ«تَستأْصلهم»، وقال ابنُ الأعرابي: الضَّبع هنا الحيوانُ المَعرُوف، وإذا ضَعُفُوا عاثَت فيهم الضِّباعُ، وفي «شرح الدمامِيني لِلمغني»: ويَحتملُ أن يكونَ ما بعد الفاء جوابَ شَرطٍ مُقدَّر، و«أنْ» مَصدريَّة، والمعنَى: لا تَتعزَّزْ علي لِأنْ كنتَ ذا نَفَرٍ، فإنْ فَخَرتَ بِذلك فَخَرتُ أنا بِمِثله؛ فإنَّ قَومِي لم تَستأصِلْهُم الشَّدائدُ، فحَذف المسبَّبَ الذي هو الجَوابُ في الحَقيقة، وأقام السَّببَ مُقامَه. اهـ[١]

قال الشُّمُنّي: ولا يَخفَى ما فِيه مِن التَّعسُّف. اهـ (ش) بِخَطِّه.

قوله: (وإن خِنجراً) بفتح الخاء المعجَمة والجيمِ وكَسرُهما لُغةٌ[٢]، وهو السِّكِّين الكَبير[٣] كما في «المصباح».

شفاء الصدر

[٤٧] - أبا خُراشةَ أمَّا أنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قوميَ لم تأكُلهم الضَّبُعُ

مِن البَسيط.

(أبو خُراشَةَ) بضم الخاء المعجمة وكسرِها وتخفيف الراء بعدها ألفٌ فشِينٌ مُعجمة [كنيةُ شاعِرٍ من قَيس، وهو خُفَاف بنُ نَدْبة ﷺ]، و(النَّفَر): الجَماعة، و(الضَّبُع) بِفتح الضاد المعجَمة وضمِّ الموحَّدة، إمَّا السَّنَة المجدِبة على سَبيل المجاز، والأكلُ تَرشِيح، أو على سبيل الحقيقة، وإمَّا الحيوانُ المعرُوف؛ لأنَّ القومَ إذا ضعُفوا عاثَتْ فِيهم الضِّباعُ، وعلى كلٍّ فالكلامُ كِنايةٌ عن عَدم ضعفِ قومِ الشاعر وكثرتِهم.

---

(١) وقال الدماميني في «شرح التسهيل»: وفَهِم ابنُ الحاجب البيتَ على وجه آخَرَ، فقال: مَعناه أنه يَمدح أبا خراشة، أي: إنَّا بِخير، لا تَأكُلنا السِّنُون، ولا يَضُرُّنا ضارٌّ؛ لأجلِ أن كنتَ ذا نفر، يَعني: إنَّا بِنِعمة ما دُمتَ في نِعمة.

(٢) وفيه لُغة ثالثة كـ(دِرهَم)، وهي المشهورة في أيَّامنا.

(٣) جاء بالوصف مذكراً لأن الغالب في السِّكين التذكير وإن كان يَجوز تأنيثُها.

٤٨ ـ لا تَـقْـرَبَـنَّ الـدَّهْـرَ آلَ مُـطَـرِّفٍ إنْ ظـالِـمـاً أبـداً وإنْ مَـظْـلُـومَـا

أي: إنْ كان ما قَتَلَ به سيفاً فالذي يُقْتَلُ به سَيْفٌ، وإن كان عَمَلُهم خيراً فجزاؤُهم خيرٌ، وإن كُنْتَ ظالماً وإنْ كنتَ مَظلوماً.

السُّجاعي

قوله: (لا تَقربنَّ الدهر) بِالنَّصبِ على الظَّرفيَّة أي: في الدَّهرِ، «آل مُطرِّفٍ» بِضَم الميم وفتحِ الطاء المهمَلة وتَشديدِ الراء مَكسورةً.

شفاء الصدر

قوله: «أبَا»: منادًى حُذف منه حرفُ النداء منصوبٌ بالألف نيابةً عن الفتحة؛ لأنَّه مِن الأسماء الخَمسة، **«خُراشَةَ»**: مضافٌ إليه مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ لا يَنصرف للعَلَمية والتأنيث، **«أمَّا»**: (أنْ): حرفٌ مصدري، و(ما): عِوضٌ عن (كانَ) المحذوفةِ التي هي صلةُ (أنْ) المصدريَّةِ، **«أنتَ»**: اسمُ (كان) المحذوفةِ مبنيٌّ [على] السكون في محلِّ رفع، وحرفُ خطابٍ مَبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، **«ذَا»**: خبرُها منصوب بالألف نيابةً عن الفتحة؛ لأنه مِن الأسماءِ الخمسةِ، **«نفرٍ»**: مضافٌ إليه مجرورٌ بالكسرة، و(كان) في تأويلِ مصدر بـ(أنْ) مجرورٍ بلام مَحذوفةٍ تقديره: لِكَونِك، والجار والمجرورُ مُتعلق بـ(افتَخرتَ) محذوفاً، وأصلُ التركيبِ: افتَخرْتَ عليَّ لِأَنْ كُنتَ ذا نَفرٍ، فقُدِّمت اللام وما بعدها على الفِعل لِلاهتِمام أو لِلحصر، ثم حُذِفت لامُ التعليل؛ لأنَّ حذفَ الجار مع (أنْ) مُطَّرد، ثم حُذِفتْ (كان) اختِصاراً، فانفَصل الضميرُ، ثم زِيدتْ (ما) عِوَضاً عن (كانَ)، ثُم أُدغِمتِ النونُ في الميم لِتَقارُب مَخرجَيهما، ثم حُذِفت جملةُ (افتخرتَ) لِدلالة الكلام عليها؛ أي: (لِكَونك ذا نفرٍ افتَخرتَ عليَّ)، **«فإنَّ»**: الفاءُ لِلتعليل، (إنَّ): حرفُ توكيدٍ يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، **«قَومِيَ»**: اسمُها مَنصوب بفتحة مُقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم مَنع مِن ظُهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسَبة، ومُضافٌ إليه مبنيٌّ على الفتحِ في محل جرٍّ، **«لم»**: حرفُ نفيٍ وجَزم وقَلب، **«تَأكُلهم»**: (تأكل): فعلٌ مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السكون، والهاء: مفعولٌ مُقدَّم مبني على الضم في محلِّ نصبٍ، والميمُ: علامةُ الجمع، **«الضبُع»**: فاعلٌ مُؤخر مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، والجملةُ مِن الفعل والفاعلِ خبرُ (إنَّ)، وجملةُ (إنَّ) واسمِها وخبرها تعليلٌ لِمَحذوف لِلعِلم به، والتقديرُ: لا تَفتَخِر عليَّ فإنَّ . . . إلخ.

والمعنى: يا أبا خُراشةَ لأنْ كنتَ صاحبَ جماعة كثيرِين أقوياءَ، عزيزاً فِيهم، افتَخرتَ عليَّ؟ لا تَفتَخِرْ بِذلك عليَّ، فإني أيضاً عزيزُ قومٍ كَثيرين أقوياءَ لم تُهلِكْهم السِّنونَ المجدِبة، أو لم تَأكُلهم الضِّباعُ لِضَعفِهم.

والشاهد في البيت: حذفُ (كان) وَحدَها مُعوَّضاً عنها (ما) بعد (أنْ) المصدَريَّة.

[٤٨] ـ لا تَـقْـرَبَـنَّ الـدَّهْـرَ آلَ مُـطَـرِّفٍ إنْ ظـالِـمـاً أبـداً وإنْ مَـظْـلُـومَـا

من الكامل [لِليلى الأخيليّة].

(مُطرِّف): بضم الميم وفتحِ الطاء المهملة مخفَّفةً وكسرِ الراء مُشدَّدةً، [و(آلُ مُطرِّف) قومٌ مِن بني عامر، وهم قومُ ليلى].

قوله: «لا»: ناهيةٌ، **«تقربنَّ»**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتِّصاله بنون التوكيد الثقيلةِ في محل جزمٍ

ومثالُه بعد «لَوْ» قولُه عليه الصلاةُ والسلام: «الْتَمِسْ ولَوْ خاتماً مِنْ حَدِيدٍ»، وقولُ الشاعرِ:

٤٩ - لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولَوْ مَلِكاً ... جُنُودُهُ ضاقَ عَنْها السَّهْلُ والجَبَلُ

أي: ولو كانَ ما تَلتَمِسُ خاتماً من حديدٍ، ولو كان الباغِي مَلِكاً.

السُّجاعي

قوله: (لا يَأْمَن الدَّهرَ . . . إلخ) يَحتمل[1] أن تكونَ «لا» ناهِيةً، فما بعدها مَجزومٌ وكُسِر لالتِقاء الساكنَين، ويَحتمل أن تكونَ «لا» نافِيةً فَالفعل مرفوعٌ، و«الدهرَ» منصوبٌ على الظَّرفيَّة أو

شفاء الصدر

بـ(لا)، ونونُ التوكيد: حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب، والفاعلُ مُستتر وُجوباً تقديره: أنتَ، «الدهرَ»: ظرفُ زمان منصوب بـ(تَقرَب)، «آلَ»: مفعولُه مَنصوب بالفتحة الظاهرة، «مُطرِّف»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرةِ الظَّاهرة، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازم لِفِعلَين، «ظالماً»: خبرُ (كان) المحذوفةِ مع اسمِها، و(كان) فعلُ الشرط في محل جزمٍ، «أَبداً»: ظرفُ زمانٍ منصوبٌ بفعلِ الشرط أو بـ(ظالماً)، أي: إنْ كنتَ ظالماً في وقتٍ مِن الأوقات، وقال بعضُهم: مُتعلقٌ بـ(تَقرب)، فتأمل! «وإنْ»: الواو: حرفُ عطف، (إنْ): حرفُ شرطٍ جازمٌ لِفعلَين، «مظلومَا»: خبر لـ(كان) المحذوفةِ مع اسمها، و(كان) المحذوفةُ فعلُ الشرطِ في محل جزمٍ، وجَوابُ (إنْ) [في الموضعَين] محذوفٌ يُعلَم مِما قَبله؛ أي: فلا تَقربَنَّ آلَ مُطرِّف.

والمعنى: إنْ كنتَ ظالماً في وقتٍ مِن الأوقات أو كنتَ مَظلوماً، فلا تَقربنَّ في جميعِ زَمانِك آلَ مُطرِّف واجتَنِبْهم [أي: لأنَّ فارِسَهم صِنديد، وبأسَهم شَديد].

والشاهد في البيت: حذفُ (كان) واسمِها بعد (إنْ) الشَّرطِية، وإبقاءُ الخبر. هذا، ورَأيتُ في «ديوان الحماسة» و«شَرحه» [للخَطيب التبريزي] ما نَصُّه:

لا تَغزُوَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ ... لا ظالِماً أَبَداً ولا مَظْلُومَا

نَهَتْهُ ـ أي: ليلى الأخيَلِيَّةُ ـ عن غزوِهم على كلِّ حال، وانتَصب (ظالماً) على الحالِ؛ أي: لا تَقْصِدهم طامعاً فيهم ومُحارِباً لهم، أي: لا مُبتَدِئاً ولا مُنتقِماً؛ لأنك لا تُدرِكُ ثأرَك منهم، ولا تَقدِر على الانتِصاف منهم. اهـ

[٤٩] ـ لا يَأمَنِ الدَّهرَ ذُو بغيٍ ولو مَلِكاً ... جُنودُه ضاق عنها السَّهلُ والجَبلُ

من البسيط.

(البَغي): الظُّلم، و(الجُنود): جمعُ جُنْدٍ، الأعوانُ والأنصار، و(السَّهْل): خلافُ الجَبَل.

قولُه: «لا»: حرفُ نفيٍ [الأولى: حرفُ نهيٍ؛ لِما كتَبناه على كلام المُحشِّي من أن المعروف في الفعلِ بعدَها الجزم]، «يَأمنُ»: فعلٌ مضارع مرفوعٌ للتجرد، وعلامةُ رَفعه الضمة الظاهرة، [وعلى الروايةِ المعروفة: مَجزوم بـ(لا) الناهية، وعلامةُ جَزمه السكون، وكُسر لالتِقاء الساكنَين]، «الدهرَ»: منصوبٌ على الظرفية بـ(يَأمَن)، «ذُو»: فاعلٌ مرفوع بالواو نيابةً عن الضمة؛ لأنه مِن الأسماء الخمسة، «بَغيٍ»: مضافٌ إليه مجرورٌ

(١) المعرُوف فيها أنها ناهِية، ولِذا اقتَصر عليه الشارح في «التَّخليص» وغيرُه، وكونُها لِلنفي يحتاج لِسماع.

. . . .

السُّجاعي

المَفعوليَّة، أي: لا يَأمَن في الدَّهر الحوادِثَ، أو لا يَأمَن غَدَراتِ الدهرِ صاحِبُ بَغي وظُلمٍ، و«الجُندُ» بضم الجِيم: الأنصارُ والأعوانُ، والجَمع: أَجْنادٌ، و«السَّهلُ»: خلافُ الجَبَل.

فائدةٌ:

وَرد في حديثٍ صَحيح: «لا تَسبُّوا الدَّهرَ فإنَّ الله هو الدَّهرُ»[1]، وقد أَخذ بعضُهم بِظاهِره فأثبَت الدَّهر من أسمائِه تعالى، وجَعل مَعناه الأزليَّ الأبديَّ، وأَوَّلَ بعضُهم الحديثَ بأنه على حَذفِ مُضاف أي: خالِقُ الدَّهر أو مُقَلِّبُه، قال المُنذِري[2]: معنَى الحديث أنَّ العرب كانُوا إذا نَزَل بِأحدِهم مَكروهٌ يَسُبُّ الدهر مُعتَقِداً أنَّ الذي أصابَه فِعلُ الدَّهرِ، فكان هذا كاللَّعن لِلفاعل، ولا فاعلَ لِكلِّ شيءٍ إلَّا الله، فنَهاهم عن ذلك. أفاده المُناوِي في «شرح الجامِع الصغير»[3].

شفاء الصدر

بكسرة ظاهرةٍ، ومفعولُ (يأمَنُ) محذوفٌ؛ أي: (لا يأمَن في الدهرِ ذُو البغي الحوادثَ)، [أو المفعول: (الدهرَ) كما ذكَره المُحشِّي أحدَ احتِمالَين، وذكرهما الشارح في «تخليص الشواهد» وزاد: أو لا يَكُن ذا أمنٍ في الدَّهر، فلا حاجةَ لِمفعول]، «ولو»: الواوُ: لِلحال أو لِلعطف، (لو): حرفُ شرط غيرُ جازم، «مَلِكاً»: خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، والأصلُ: ولو كان الباغي مَلكاً، وجملة (كان .. إلخ) شرطُ (لَو) لا محلَّ لها من الإعراب، وجوابُها محذوفٌ [تقديره: فلا يَأمن]، وجملةُ (ولو .. إلخ) في محل نصب حال أو معطوفةٌ على مُقدَّر؛ أي: إن لم يَكُنِ الباغِي مَلِكاً ولو ... إلخ، «جُنودُه»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، ومضافٌ إليه مبني على الضم في محلِّ جرٍّ، «ضاقَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له، «عنها»: جار ومجرورٌ مُتعلق بـ(ضاقَ)، «السَّهلُ»: فاعلُه مرفوع بالضمة الظاهرة، «والجبلُ»: عاطفٌ ومعطوفٌ على (السَّهل) مرفوعٌ بالضمة، وجملةُ الفِعل والفاعل في محلِّ رَفع خبر المبتدأ، والرابطُ ضميرُ ﷺ، وجُملةُ المبتدأ والخبر صفةُ (مَلِكاً)، والرابطُ ضميرُ (جُنوده).

والمعنى: لا يَأمنُ في الدهر الحوادثَ صاحبُ الظُّلم إنْ كان غَيرَ مَلِك، بل ولو كان الظالم مَلكاً أعوانُه ضاقَ عنها ولم يَسَعْها السهلُ والجبلُ لِكَثرتها.

والشاهد: في قولِه: (ولو مَلكاً)، حيث حُذِفت (كان) واسمُها بعد (لو)، وبَقيَ الخبر.

---

(١) أخرجه مُسلم (٥٨٦٦) عن أبي هُرَيرة ﷺ مرفوعاً.

(٢) عبدُ العظيم بن عبدِ القَويِّ، أبو محمد، زكيُّ الدين المُنذري، عالمٌ بالحديث والعربية، مِن الحُفَّاظ المُؤرِّخين، تَولَّى مَشيخة دار الحديث الكاملية بالقاهِرة وانقَطع بها نحوَ عِشرين سنةً، عاكفاً على التَّصنيف والتَّخريج والإفادةِ والتَّحديث. له «التَّرغيب والتَّرهيب» و«مُختصَر صحيح مُسلم» و«مُختصر سُنن أبي داود»، وغيرُ ذلك. تُوفي بمصر سنةَ (٦٥٦هـ). انظر: «الأعلام» (٤/ ٣٠).

(٣) «فيض القدير» (٦/ ٣٩٩ و٤٠٣). وذكَره أيضاً الأمير الصنعاني في «التَّنوير شرح الجامِع الصغير» (١١/ ١٠٤) وزاد عليه: وقد بقيَ هذا شائعاً في أَلسِنة الناس من المسلِمين وفي أَشعارهم، وهي سُنَّة جاهليَّة.

[الأحرُف المشبَّهات بـ«ليس»]

ص ـ و«مَا» النَّافِيَةُ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ كَـ«لَيْسَ»، إِنْ تَقَدَّمَ الاِسْمُ، ولَمْ يُسْبَقْ بِـ«إِنْ»، ولَا بِمَعْمُولِ الخَبَرِ، إِلَّا ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً، ولا اقْتَرَنَ الخَبَرُ بِـ«إِلَّا»، نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

ش ـ اعلَم أنَّهم أَجْرَوْا ثلاثةَ حُرُوفٍ من حُرُوف النفي مُجْرَى «ليس»: في رفعِ الاِسم، ونصبِ الخبر، وهي: «ما، ولا، ولاتَ»، ولِكلٍّ منها كلامٌ يَخصُّها.

[«ما» الحجازية]

والكلامُ الآنَ في «ما» وإعمالِها عَمَلَ ليس، وهي لغةُ الحجازيِّين، وهي اللغةُ القَويمةُ، وبها جاء التنزيلُ، قال الله تَعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ﴾ [المجادلة: ٢].

ولإعمالها عِندهم ثلاثةُ شُروطٍ: أن يَتقدَّمَ اسمُها على خبرها؛ وأنْ لا تَقترنَ بـ«إنْ» الزائِدة؛ ولا خَبَرُهَا بـ«إلَّا»؛ فلِهذا أُهمِلت في قَولِهم في المَثَل: «ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ» لِتَقدم الخبر؛ وفي قولِ الشاعر:

٥٠ ـ بَنِـي غُـدَانَـةَ مـا إِنْ أَنْـتُـمُ ذَهَـبٌ ولا صَرِيفٌ، ولكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

السُّجاعي

[الأحرُف المشبَّهة بـ«ليس»]

قوله: (ما مُسيءٌ مَن أَعتب) الهمزةُ في «أعتَبَ» لِلسَّلب كما في «المصباح»، والمعنَى: ليس مَن أزالَ الشَّكْوَى مُسِيئاً، وقال النَّبتِيتي[١]: المُعتِبُ الذي عادَ إلى مَسرَّتِك بعد ما أَساءَك[٢]. اهـ

قوله: (بني غُدانةَ . . . إلخ) أي: يا بَني غُدانةَ بِضم الغَين المعجمة وتَخفيفِ الدَّال المهمَلة،

شفاء الصدر

شواهد ما حُمِل على «ليس»

[٥٠] ـ بَنِـي غُـدانَـةَ مـا إن أنـتـمُ ذهـبٌ ولا صَـرِيـفٌ ولـكـن أنـتـمُ الـخَـزَفُ

(١) تقدمت ترجمتُه باختصار.

(٢) كذا في غالب النُّسخ، ومثلُه في (ش)، وفي بعضِها: (ساءَك)، وهو الصحيح؛ إذ لا يُعرف (أساءه الشيءُ)، ولا عبرة بحكايةِ «المعجَم الوسيط» له.

لِوُجود «إنْ» المذكورة، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]؛ لاقترانِ خبرها بـ«إلَّا».

وبَنُو تَميم لا يُعْمِلُونَ «ما» شيئاً، ولو استوفَتِ الشُّروطَ الثَّلاثةَ؛ فيَقولُونَ: ما زيدٌ قائمٌ، ويَقرؤُون: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾.

السُّجاعي

وبعد الألِف نُونٌ، وهم حَيٌّ مِن بني يَربُوع، وقولُه: «ولا صَريفٌ» بِفتحِ الصاد المهملة وكسرِ الراء وسكونِ الياء ثم فاءٍ، هو الفِضَّة، و«الخَزَف» هو الطِّين المعمُول آنيةً قبل أن يُطبَخ.

قوله: (ويَقرؤُون: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾) لعلَّ المراد أنَّ هذا مُقتضَى لُغتهِم(١)، لا أنهم يَقرَؤُون ذلك حَقيقةً؛ لأنَّ القرآنَ سُنَّة مُتَّبَعة فلا تَجوز مُخالَفته وإنْ وافَقَ لُغةَ العرب؛ نَعم إنْ بَلَغهُم هذا عن النبي ﷺ كان جائزاً ومَقرُوءاً به حَقيقةً، فتدبَّر!

شفاء الصدر

من البَسيط.

(غُدانةٌ) بضم الغين المعجمة وفتح الدال مُخفَّفةً وبعد الألف نون [حيٌّ مِن بني يَربوع كما لِلمُحشي]، و(الصَّريف): الفِضَّة، و(الخَزَف) بفتحتَين: الطِّين المعمُول آنيةً قبل أن يُطبَخ، وهو الصَّلْصال، فإذا شُوِيَ فهو الفَخَّارُ كما في «المصباح».

قوله: «بَني»: منادًى حُذِف منه حرف النداء منصوبٌ بالياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوحِ ما بعدها تَقديراً؛ لأنه مُلحَق بجمع المذكر السالم، «غُدانة»: مُضاف إليه مجرور بالفتحة نِيابةً عن الكسرة؛ لأنه لا يَنصرِف لِلعَلَمية والتأنيث، «ما»: نافِيةٌ مُهمَلةٌ، «إنْ»: زائدةٌ [أي: لِتوكيد النفي، وكَفَّت (ما) عن العمل]، «أنتُم»: (أنْ): ضمير منفصلٌ مُبتدأ مبني على السكون في محل رفعٍ، والميم: علامةُ الجمعِ، والواو: لِلإشباع، «ذَهبٌ»: خبر مرفوعٌ بالضمة، «ولا»: الواو: لِلعطف، (لا): حرفُ نفيٍ، «صَريفٌ»: عطفٌ على (ذهب) مرفوع بالضمة، «ولكنْ»: الواو: حرفُ عطف، (لكنْ): حرفُ استِدراك وابتِداء، «أنتُمْ»: ضمير منفصل مُبتدأ في محل رفع، وحرفُ خِطاب، وعلامةُ جمعٍ، «الخَزَفُ»: خبرٌ مرفوع بالضمة، والجملةُ مَعطوفة على جملةِ (ما إنْ أنتم ذهبٌ).

والمعنى: يا بَني غُدانةَ أنتُم لا تُشبَّهون بالذهب ولا بِالفِضة؛ لِرفعتهما وشَرفِهما، ولكنْ تُشبَّهُون بالخزَف في الخِسَّةِ والضَّعة، وقِلَّةِ المَنفعة.

والشاهد: في قوله: (ما)، حيث أُهمِلت لاقتِرانها بـ(إنْ) الزائِدة.

---

(١) استَشكله أيضاً الآلوسي وكتبتُ عليه هُناك: لعلَّ الجواب عن ذلك قولُ سيبويه في «الكتاب»: وبَنو تميم يَرفعونها إلا من دَرى كيف هي في المصحَف. اهـ وفسَّره ابن مالك في «شرح التسهيل» بقوله: مُعظم القرآن حِجازي، والتَّميميون يتعبَّدون بِتلاوته كما أُنزل، ولِذلك لا يقرأ أحد منهمْ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾ بالرفع إلا مَن جهل كونَه منزلاً بالنصب. اهـ وعبارةُ الزمخشري: ومَن قرأ على سَلِيقته من بني تميم قرأ: بشرٌ بالرفع، وهي قراءةُ ابن مَسعود. اهـ

[«لا» النافية]

ص - وكَذَا «لَا» النَّافِيَةُ في الشِّعْرِ، بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا، نَحوُ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا

ش - الحَرْفُ الثاني مِما يَعمل عَمَلَ «ليس»: «لا»، كقولِه:

٥١ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيَا

السُّجاعي

قوله: (في الشِّعر) اعتَمَد بَعضُهم عَمَلَها مُطلقاً.

قوله: (تعزَّ ... إلخ) هو من الطويل، أي: تَصبَّرْ، أمرٌ من «تَعَزَّى يَتَعَزَّى»، و«الوَزَر» بِفتح الواو والزايِ المعجَمة آخِرُه راء مُهمَلة: المَلجَأ، و«الواقِي»: الحافِظ. والشاهدُ في الشَّطرَين، وقِيل: لا شاهدَ في الأولِ؛ لاحتِمال أن يكونَ قَولُه: «على الأرضِ» خبراً و«باقياً» حالٌ.

شفاء الصدر

[٥١] - تَعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقِيَا ... ولا وَزَرٌ مِمَّا قضى اللهُ واقِيَا

من الطويل.

(التَّعزِّي): التَّصبُّر، و(الوَزَرُ) بفتحتَين: المَلجَأ، و(الواقي): الحافِظ.

قوله: «تعزَّ»: فعلُ أمر مبني على حذفِ الألف والفتحةُ قبلها دليلٌ عليها، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديرُه: أنتَ، «فلا»: الفاء: لِلتعليل، (لا): نافيةٌ للجنسِ بِقرينةٍ خارِجية، تَعملُ عملَ (ليس) ترفع الاسم وتَنصب الخبر، ورُبما ظنَّ كثيرٌ من الناس أنَّ (لا) العاملةَ عملَ (ليس) لا تكونُ إلَّا نافيةً لِلوَحدة، وليس كذلك، نبَّه على ذلك في «المُغني»، «شيءٌ»: اسمُها مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، «على الأرض»: جار ومجرور متعلق بـ(باقياً)، «باقيًا»: خبرُ (لا) منصوبٌ بالفتحة، وجملةُ (فلا شيءٌ .. إلخ) عِلةٌ لِقَوله: (تعزَّ)، «ولا»: الواو: حرفُ عطف، (لا): نافيةٌ للجنس تَعملُ عملَ (ليس)، «وَزَرٌ»: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، «مِمَّا»: جارٌّ ومجرور مبني على السكونِ في محل جرٍّ مُتعلقٌ بـ(واقياً)، «قضى»: فعلٌ ماضٍ مبني على فتح مقدرٍ على الألف مَنع من ظُهوره التعذر لا محلَّ له، ولفظُ الجلالة: فاعلُه مرفوع بالضمة، والجملةُ صِلةُ (ما) لا محلَّ لها، والعائدُ مَحذوف؛ أي: قضاهُ الله، [ويحتمل أنَّ (ما) مَصدرية و(قضى الله) صِلتُها، وهي وصِلَتُها في موضع مصدرٍ مَجرور بـ«مِن»، أي: مِن قضاءِ الله]، «واقيًا»: خبرُ (لا) منصوبٌ بالفتحة، وجُملةُ (لا وزرٌ ... إلخ) مَعطوفةٌ على الجملة قَبلها.

والمَعنى: اصبِر على ما أصابَك، فإنه لا يَبقَى شيءٌ على وجه الأرض، وليس هناك أحدٌ يَلتجِئ إليه الشخصُ، فيَحفَظه مما قضاه الله وقَدَّره.

والشاهد: في (لا) في الموضعَين، حيث عَمِلت عملَ (ليس)، وجَعلُ (لا) الأُولى مُهملةً وما بعدها مبتدأ وخبراً، و(باقياً) حالاً من ضمير الخبر بَعيدٌ، ومُوجِبٌ لِلتَّلفيق، تدبَّر!

ولإعمالها أَربعةُ شُروط: أن يَتقدَّمَ اسمها، وأنْ لا يَقترنَ خَبَرُها بـ«إلَّا»، وأن يكونَ اسمُها وخبرها نَكرتَين، وأن يكونَ ذلك في الشِّعر، لا في النثرِ؛ فلا يَجوزُ إعمالُها في نحو: «لا أَفْضَلُ مِنْكَ أَحَدٌ»، ولا في نحوِ: «لا أَحَدٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ»، ولا في نحوِ: «لا زيدٌ قائِمٌ ولا عَمْرٌو»؛ ولِهذا غُلِّطَ المتنبِّي في قَولِه:

٥٢ - إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الأذَى ... فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوباً ولا المالُ باقِيَا

السُّجاعي

قوله: (غُلِّط المتنبِّي) هو أَبُو الطَّيِّب أحمدُ بن الحُسَين، الشاعرُ المُجِيد[(١)]، وُلِد بالكوفة سنةَ ثلاثٍ وثلاثِمائةٍ، وإنما قِيل له: المتنبِّي لأنه ادَّعى النُّبُوَّةَ[(٢)] وتَبِعَه خَلقٌ كثيرٌ، ثم إنَّه أَسَرَه لُؤلؤةُ أَميرُ حِمص وسَجَنه زَمناً طويلاً فتابَ وكذَّب نَفْسَه فِيما ادَّعاه، وقيل: أُطلِق عليه ذلك لأنَّه قال: [الخفيف]

أَنـا فـي أُمَّـةٍ تَـدارَكَـهـا الـلَّـ ... ـهُ غَـرِيـبٌ كـصـالِـحٍ فـي ثَـمُـودِ

وقُتِل بالقربِ مِن النُّعمانِيَّة[(٣)] في شهرِ رمضانَ سنةَ أربعٍ وخَمسِين وثَلاثِمائة. اهـ مُلخصاً من «تهذِيب الأسماء واللُّغات» لِلنووي[(٤)].

قوله: (إذا الجودُ ... إلخ) «الجُود» بالضم: الكَرَم، و«الأذَى» مَصدرُ «أَذِيَ» كـ«تَعِبَ» بِمعنَى المكرُوه، والمعنَى: أنَّ الإعطاءَ إذا لم يَكن خالصاً من إتباعِه بِالمَكاره فلا يُفِيد صاحبَه اكتسابُ الثَّناء عليه، ومالُه غيرُ باقٍ، وهذا إشارةٌ لِقَوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

شفاء الصدر

[٥٢] - إذا الـجُـودُ لـم يُـرزقْ خـلاصـاً مِـن الأذى ... فـلا الـحـمـدُ مكـسـوبـاً ولا الـمـالُ بـاقِـيـا

من الطويل.

(الأذَى): المكرُوه، و(الجُود) بضم الجيم: الكَرم والإعطاء.

قوله: «إذا»: ظرفٌ للزمان المستقبَل مُضمَّنٌ معنى الشَّرط في محل نصبٍ بالشرط أو الجواب، **«الجُودُ»**: نائبُ فاعل فعلٍ محذوف يُفسِّره المذكور، والجُملةُ شرطُ (إذا)، **«لم»**: حرفُ نفيٍ وجزم وقلبٍ، **«يُرزَق»**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمِه السكون، ونائبُ الفاعل ضمير مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعُود إلى (الجود)، والجملةُ مُفسِّرة لا محلَّ لها من الإعراب، **«خَلاصاً»**: حالٌ من نائب الفاعل المستتر

(١) بضم الميم من الإجادة، لا بِفَتحِها من المَجْد.

(٢) كذا قال غيرُ واحد، ولكنْ لم يَثبتْ شيءٌ من ذلك.

(٣) بَلدة بين واسِط وبغداد.

(٤) (٢/ ٢٨٤).

وقد صَرَّحْتُ بالشَّرطين الأخيرَين، ووَكَلْتُ معرفَةَ الأوَّلَيْنِ إلى القِياس على «ما»؛ لأنَّ «ما» أَقْوَى من «لا»، ولهذا تَعمَل في النَّثرِ، وقد اشتَرطتُ في «ما» أن لا يَتقدَّمَ خَبَرُها، ولا يَقترنَ بـ«إلَّا»، فأمَّا اشتراط أن لا يَقترنَ الاسمُ بـ«إنْ»؛ فلا حاجةَ له هنا؛ لأنَّ اسمَ «لا» لا يَقترِنُ بـ«إنْ».

[«لاتَ»]

ص - و«لَاتَ» لَكِنْ في الحِينِ، ولَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا، والغَالِبُ حَذْفُ المَرْفُوعِ، نَحْوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

السُّجاعي

قوله: (لكنْ في الحِين) أي: في لَفظه على ما اقتَضاه كلامُه هنا، أو المرادُ بِه اسمُ الزَّمان، وهو ظاهرُ عِبارته في «الأوضَح»(١)، وكذا ابنُ مالِك في «التَّسهيل»(٢).

قوله: (﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾) الواوُ لِلحال، و«لا» نافِيةٌ بمعنَى ليس، والتاءُ زائدةٌ لِتَأكيد النَّفي والمبالغةِ فيه، و﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ خبرُها ومُضافٌ إليه.

شفاء الصدر

مُؤوَّل باسمِ فاعل؛ أي: خالصاً، [الأظهرُ أنه مفعولٌ ثانٍ لـ(يُرزق)، والمفعولُ الأول هو نائبُ الفاعل، وعلى هذا إعرابُ الجماعة، وبه يُنادي المعنى]، «مِن الأذى»: جار ومجرور بِكسرة مُقدرة على الألف للتعذر مُتعلِّق بـ(خَلاصاً)، «فلا»: الفاءُ واقعةٌ في جواب (إذا)، (لا): نافيةٌ تَعمل عمل (ليس) تَرفع الاسم وتَنصب الخبر، «الحمدُ»: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، «مَكسوباً»: خبرها منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، والجملةُ جوابُ (إذا) لا محلَّ لها، «ولا المالُ باقيًا»: الواوُ حرفُ عطفٍ، والباقِي كسابِقه، والجملةُ عطفٌ عليه.

والمعنى: إنَّ الإعطاءَ إذا لم يكن خالصاً مِن إتْباعه بالمكرُوه، فلا يُفِيد صاحبَه الثناءَ عليه، ومالُه غير باقٍ، وهذا إشارةٌ لِقوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

والشاهد: في (لا) في الموضعَين، حيث أعمَلها المتنبِّي عملَ (ليس) في معرفةٍ، وهو غَلطٌ كما قال: الشارح؛ لاشتِراط تنكيرِ مَعمولَيها، وذَهب بعضهم إلى جواز عملِها في معرفةٍ مُستدلًّا بقوله:

[وحَلَّتْ سَوادَ القَلبِ] لا أنا باغِياً سِواها [ولا في حُبِّها مُتراخِيَا]

وتَردَّد [رأيُ] ابنِ مالك في هذا الوارِد؛ فأجازَ في «التسهيل» القياسَ عليه، وأنها تَعملُ في معرفة، وعليه فكلامُ المتنبِّي ليس بِغَلط، وتأوَّلَه في «شرح الكافية» بِما يُعلَم مِن المطوَّلات.

(١) نصُّها: وعملُها واجبٌ، ولَه شَرطان: كونُ مَعمُوليها اسمَيْ زَمان . . . إلخ. «أوضح المسالك» (١/ ٢٨٧).

(٢) عبارتُه: وتُكسَع [أي: لا النافية] بالتاء، فتَختَصُّ بالحِين أو مُرادِفه. «تسهيل الفوائد» (ص٥٧).

ش ـ الثالثُ مِمَّا يَعملُ عملَ «ليس»: «لَاتَ»، وهي «لا» النَّافِيَةُ، زِيدَتْ عليها التاءُ لِتأنيثِ اللفظ، أو لِلمبالغةِ.

وشرطُ إعمالِها: أن يكونَ اسمُها وخبرُها لفظَ الحِين، والثاني: أن يُحذفَ أحَدُ الجزأين، والغالبُ أن يكونَ المحذوفُ اسْمَها، كقَولِه تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، والتقديرُ ـ والله أعلَم ـ: فَنادَى بَعضُهم بعضاً أنْ: ليس الحينُ حِينَ فِرارٍ. وقَدْ يُحذَف خبرها ويَبقى اسمُها، كقراءةِ بعضهم: ﴿وَّلَاتَ حِينُ﴾ بِالرفع.

السُّجاعي

قوله: (لِتَأنيثِ اللَّفظ) أي: لفظِ «لا»، (أو لِلمُبالغة) في النَّفي، أو لَهُما.

قوله: (كقِراءة بَعضِهم) أي: شُذوذاً، كما قُرِئ كذلك بالجرِّ، وخُرِّج[1] على أنَّ «لاتَ» حَرفُ جرٍّ [جارٌّ] لأسماءِ الزَّمان خاصَّةً، ففِي الآية ثلاثُ قِراءاتٍ[2]: ثِنْتان[3] شاذَّتان.

(١) خرَّجه على ذلك الفراءُ وردَّه ابن هشام.

(٢) أي: بالنظرِ إلى إعرابِ (حين)، فلا يُعارضه وجودُ قِراءات أُخرى شاذَّة في تاءِ (لات).

(٣) أي: منها، أي: من الثلاث.

[«إنَّ» وأخواتها]

ص ـ الثَّانِي: «إِنَّ وأَنَّ» لِلتَّأْكِيدِ، و«لكِنَّ» لِلاسْتِدْرَاكِ، و«كَأَنَّ» لِلتَّشْبِيهِ أَوِ الظَّنِّ، و«لَيْتَ» لِلتَّمَنِّي، و«لَعَلَّ» لِلتَّرَجِّي أَوِ الإشْفَاقِ أَوِ التَّعْلِيلِ؛ فَيَنْصِبْنَ المُبْتَدَأَ اسْماً لَهُنَّ، ويَرْفَعْنَ الخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ.

ش ـ الثاني من نَواسخِ المبتَدأ والخبرِ: ما يَنصِبُ الاسمَ ويَرفَعُ الخبرَ؛ وهو ستةُ أحرفٍ:

«إنَّ، وأَنَّ»، ومَعناهما التوكيدُ، تقولُ: زيدٌ قَائِمٌ، ثم تُدْخِلُ «إنَّ» لتأكيدِ الخَبَرِ وتقريرِه؛ فتَقول: إنَّ زيداً قائمٌ، وكذَلك «أنَّ»، إلَّا أنها لا بُدَّ أن يَسبِقَها كلامٌ، كقَولِك: بَلَغَني أو أَعجبَني، ونحو ذلك.

و«لَكِنَّ»، ومَعناها الاسْتِدْرَاكُ، وهو: تَعْقِيبُ الكلام بِرَفع ما يُتوهَّم ثُبوتُه أو نَفيُه،

السُّجاعي

[«إنَّ» وأخواتها]

قوله: (لِلتَّأكيد) أي: مَوضُوعانِ لِلتَّأكيد، وهو تَقوِيةُ المعنى في ذِهنِ السَّامع.

قوله: (ما يَنصبُ الاسمَ ويَرفعُ الخَبر) وقد وَرَد المبتدأُ بعد «إنَّ» مَرفوعاً في قولِه ﷺ: «إنَّ مِن أشدِّ الناس عذاباً يومَ القِيامة المُصَوِّرُون»[1]، وقد أُجِيبَ عنه بِأجوبةٍ؛ منها: أنَّ اسمها ضميرُ شأنٍ مَحذوفٌ، ومنها: أنَّ «مِن» زائدةٌ في الإثباتِ على رأيِ الكسائي، واعتُرِض بِمُخالَفتِه لِكلام الجُمهور، وبأنَّ عذابَ مَن أشرَك بالله أشدُّ مِن المصوِّر، قُلتُ: وأقرَبُ مِن هذا كلِّه أن تُجعَلَ «مِن» لِلتَّبعيض، فتكونُ اسماً لـ«إنَّ» كما قال الزمخشريُّ في قولِه تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]: إذا كانتْ ﴿مِن﴾ لِلتَّبعيض فهي في مَوضعِ المَفعولِ به، و﴿رِزْقًا﴾ مَفعولٌ لأجلِه ... إلخ.

قوله: (أو نَفيُه) اعتُرِض بأنه لا يُوجَدُ له مِثالٌ؛ لأنَّ كلَّ مِثالٍ فُرِض كان داخِلاً في الأول، فنَحوُ: «ما زيدٌ شُجاعٌ» يُوهِم ثُبوتَ عدمِ الكَرم، فتَقولُ: «لَكنَّه كريمٌ»، وأُجِيب بأنَّ المعطوف

(١) حديثٌ صحيح أخرجه البُخاري (٥٩٥٠) ومُسلم (٥٥٣٧) عن عبد الله بن مَسعود رضي الله عنه بلفظ: «إنَّ أشدَّ الناس»، قال الحافظُ في «الفتح» (١٠/ ٣٨٣): ووَقع عند مُسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش: «إنَّ مِن أشدِّ الناس»، واختلفتْ نُسَخه؛ ففي بعضِها «المُصوِّرين» وهي لِلأكثر، وفي بَعضها: «المُصوِّرون» وهي لأحمدَ عن أبي معاويةَ أيضاً، ووُجِّهت بأن (مِن) زائدةٌ واسمَ (إنَّ) (أشدّ)، ووَجَّهها ابنُ مالك على حذفِ ضميرِ الشأن، والتقديرُ: إنَّه من أشدِّ الناس ... إلخ.

يُقال: زيدٌ عالم، فيُوهِم ذلك أنه صالِحٌ؛ فتَقُول: لكنَّه فاسِقٌ، وتقول: ما زيدٌ شجاعٌ، فيُوهِم ذلك أنه ليس بِكريم؛ فتقولُ: لكنَّه كريم.

و«كأنَّ» لِلتَّشبيه، كقَولِك: كأنَّ زيداً أسدٌ، أو الظنِّ، كقَولِك: كأنَّ زيداً كاتِبٌ.

و«ليتَ» لِلتمنِّي، وهو: طلبُ ما لا طَمَعَ فيه، كقولِ الشَّيخ:

٥٣ـ .... لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً

أو ما فيه عُسْرٌ، كقولِ المُعْدِمِ الآيِس: ليتَ لي قِنطاراً من الذَّهب.

السُّجاعي

محذوفٌ، والتَّقديرُ: أو ثُبوتِ ما يُتوهَّم نَفيُه، فحُذِف المعطوف وأُبقِيَ مَعمولُه والمعطوفُ عليه «رفع»، والاعتِراضُ مَبنيٌّ على أنَّ المعطوف «نَفيُ» والمعطوفَ عليه «ثُبوته»، وهو غيرُ صَحيح، كذا ذكَره الفِيشي، قُلتُ: والذي يَظهَرُ أنَّه لا حاجةَ إلى هذا كُلِّه؛ إذْ لا داعيَ إلى تَقدير ثُبوت في المِثال المذكُور؛ إذ يَصحُّ أن يقالَ في قَولِنا: «ما زيدٌ شُجاعٌ»: إنه يُوهِم نفيَ الكرم عنه، وهذا كافٍ في ذِكرِه وإن صحَّ تقديرُ الثُّبوت بالمعنى الذي قالَه، وهذا واضِحٌ من كلامِ الشَّارح، فأيُّ داعٍ إلى ارتِكاب التَّطويل، والقالِ والقِيل؟ فتأمَّل!

قوله: (**المعدِم**) أي: الفَقِير، (**الآيِس**) بالمدِّ أي: المُحتاج.

شفاء الصدر

شواهد «إنَّ» وأخواتِها

[٥٣]ـ[.... لـيـتَ الـشَّـبـابَ يَـعـودُ يـومـاً

هذا قطعةٌ من بيتٍ مشهور من الوافر، وهو:

أَلا لـيـتَ الـشَّـبـابَ يَـعُـودُ يَـومـاً   فَـأُخـبِـرَه بِـمـا فـعـلَ الـمـشِـيـبُ

قائلُه: أبو العَتاهية.

الإعراب: «**ألا**» أداةُ استِفتاح لا محلَّ لها، «**ليتَ**» حرفُ تمنٍّ ونصبٍ، «**الشبابَ**» اسمُ (ليت) منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة، «**يَعُود**» فعل مضارع مرفوعٌ بالضمة، وفاعلُه مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعودُ إلى الشباب، وجملةُ (يعودُ) في محل رفع خبر (ليت)، «**يوماً**» ظرفُ زمان منصوبٌ على الظرفيَّة مُتعلق بـ(يَعود)، «**فأُخبرَه**» الفاء فاءُ السَّببية، (أخبرَ) فعلٌ مضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً بعد فاءِ السببية، وفاعلُه مُستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنا، والهاءُ ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعولُ (أُخبِر) مبني على الضمِّ في محلِّ نصب، و(أنْ) وما دخلتْ عليه في تأويل مصدرٍ مَعطوف على مصدرٍ مُتَصيَّد من الكلام السابق، والتقدير: ليت عَوْدَ الشباب فإخبارَه حاصِلانِ، و«**بِما**» الباء حرف جر، و(ما) اسمُ مَوصول بمعنى الذي، مَبني على السكون في محل جر بِالباء، والجار والمجرور متعلق بـ(أُخبِر)، و«**فَعَل**» فِعل ماضٍ، و«**المشيبُ**»

و«لعلَّ» للتَّرجِّي، وهو طَلَبُ المحبُوب المُسْتَقْرَبِ حُصولُهُ، كقَولِك: لعلَّ الله يَرحَمُني، أو لِلإشفاق، وهو: تَوَقُّعُ المكروهِ، كقَولِك: لعلَّ زيداً هالِكٌ، أو لِلتعليلِ، كقَولِه تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤] أي: لكي يَتذكرَ؛ نَصَّ على ذلك الأخْفَشُ.

[حالاتُها مع «ما»]

ص - إنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ «مَا» الحَرْفِيَّةُ، نَحوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، إلَّا «لَيْتَ»، فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ.

ش - إنما تَنْصِبُ هذه الأدواتُ الأسماءَ وتَرفعُ الأخبارَ بشرطِ أن لا تَقترنَ بهنَّ «ما» الحرفيةُ؛ فإن اقترنتْ بهنَّ بَطَلَ عَمَلُهنَّ، وصَحَّ دخولُهنَّ على الجملة الفِعليَّة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، وقال الشاعرُ:

السُّجاعي

قوله: (الإشفاق) مصدرُ «أشفَقْتُ عليه» بمعنى: خِفتُ عليه.

قوله: (﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾... إلخ﴾) ﴿إِنَّمَا﴾ الأُولى[1] لِقَصرِ الصِّفةِ على الموصوف، كقَولِك: «إنما يَقومُ زيدٌ»، فالمُوحى إليه عليه الصلاةُ والسلام مَقصورٌ على التَّوحيد كما أنَّ القِيامَ في المثالِ المذكُور مَقصورٌ على زيدٍ، و﴿أَنَّمَا﴾ الثانيةُ[2] لِقَصرِ الموصُوفِ - وهو ﴿إِلَٰهُكُمْ﴾ - على الصِّفةِ وهي الوَحدانيَّة. اهـ (ش) بِخَطه.

شفاء الصدر

فاعلُه، وجملةُ (فَعل المشيبُ) لا محلَّ لها صلةُ الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بـ(فعَل)، والتقدير: فأُخبرَه بالذي فَعلَه المشيبُ.

والمعنى: أنه يتحسَّر على شَبابِه الماضي، ويَأسَف على ما صار إليه، مُتمنِّياً أن يعودَ إليه شبابُه لِيُحدِّثَه عمّا يُلاقِيه من أوجاعِ الشَّيخوخة وآلامِها ونحوِ ذلك.

والشاهد في قَولِه: (ليت الشبابَ يَعود)، حيث دلَّت (ليت) على التَّمني، وعَملت في الاسم - وهو (الشباب) - النصبَ، وعَمِلتْ في الخبر الرفع. اهـ مِن «مَعالم الاهتدا» بِزيادة يَسيرة].

---

(١) الأولى أن يقول: «المكسورة»، ويقول في الثانية: «المفتوحة»؛ إذ باختلافِهما فتحاً وكسراً لم يبقَ هناك أُولى وثانية.

(٢) أي: المفتوحةُ كما تقدَّم.

٥٤ - فَوَاللهِ ما فارَقْتُكُمْ قالِياً لَكُمْ ولكِنَّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقال الآخر:

٥٥ - أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدَا

السُّجاعي

قوله: (فوالله ما فارقتُكم . . . إلخ) في التَّمثيل بِهذا لـ«ما» الكافَّة نظرٌ؛ لأنَّ «ما» مَوصُولة لا كافَّةٌ، بِدَليل عَوْدِ الضَّمير المستتر في «يُقضَى» عليها، ودُخولِ الفاء بعدها.

قوله: (أَعِد نظراً . . . إلخ) غَرضُ الشاعر هجاءُ عبدِ قَيس بأنه يَفعَل في الحِمار الفَعْلَةَ الشَّنْعاء[1].

شفاء الصدر

[٥٤] - فوالله ما فارَقتُكم قالِياً لكم ولكِنَّ ما يُقضَى فسوف يكونُ

من الطويل [ونَسبه بعضُهم للأفوَه الأودي].

(قالياً) أي: مُبغِضاً.

قولُه: «فوالله»: الفاء: بحسَب ما قبلها، والواوُ: حرف قَسَم وجر، (الله): [لفظُ الجلالة] مُقسَم به مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقٌ بـ(أُقسِم) المحذوفِ وجوباً، «ما»: نافيةٌ، «فارقتُكم»: (فارَق): فعلٌ ماضٍ مبني على فتح مُقدر على آخِره منع من ظهورِه السكونُ العارض كراهةَ توالي أربع مُتحركات فيما هو كالكلِمة الواحدة لا محلَّ له من الإعراب، والتاءُ: فاعلٌ مبني على الضم في محل رفع، والكافُ: مفعولٌ مبني على الضم في محلِّ نصب، والميمُ: علامةُ الجمع، والجملةُ جوابُ القَسَم لا محلَّ لها من الإعراب، «قالياً»: حالٌ من التاء منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «لَكُم»: جار ومجرور متعلِّق بـ(قالياً)، والميمُ: علامة الجمع، «ولكنَّ»: الواو لِلعطف، (لَكنَّ): حرفُ استدراك يَرفع الاسم ويَنصبُ الخبر، «ما»: اسمٌ موصولٌ اسمُ (لكنَّ) مَبني على السكون في محل نصب، «يُقضى»: فعل مضارع مبني لِلمَجهول مرفوع بضمة مُقدَّرة على الألف لِلتعذر، ونائبُ الفاعل ضمير مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (ما)، والجملةُ صِلتُها لا محلَّ لها، «فسَوف»: الفاء زائدةٌ في خبر (لكن) لِما في اسمِها من العُمُوم، (سوف): حرفُ تَسويف، «يكونُ»: فعل مضارع متصرِّف من (كان) التامَّة، وفاعلُه مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (ما)، والجملةُ في محل رفع خبر (لَكنَّ).

والمعنى: أُقسِم بالله ما فارقتُكم في حال كوني مُبغِضاً لَكم، ولكنَّ الأمر الذي يَقضِيه الله تعالى ويُقدِّره، يَحصُلُ لا محالةَ.

واستَشهد: الشارحُ رحمه الله بهذا البيت على أن (لكنَّ) مَكفوفةٌ عن العمل بـ(ما) الزائدةِ، وهو سهوٌ منه؛ فإنَّ (ما) اسمٌ موصول بِدليل رُجوع ضميرَي (يُقضَى ويكونُ) عليها، ودخولِ الفاء بعدها، و(لكنَّ) عاملة كما تَقرَّر.

[٥٥] - أعد نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلَّما أضاءتْ لك النارُ الحِمارَ المُقيَّدا

---

(١) في بعض النُّسخ: الفَعلة الفاحشة.

ويُسْتَثْنَى منها «لَيْتَ»؛ فإنها تكونُ باقيةً مع «ما» على اختِصاصِها بالجُملة الاسميَّة؛ فلا يُقال: لَيتَما قامَ زيدٌ؛ فلِذلك أَبْقَوْا عَمَلَها، وأجازُوا فيها الإهْمالَ حملاً على أخواتها، وقد رُوِيَ بالوَجهَين قولُ الشاعِر:

٥٦ - قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

السُّجاعي

قوله: (قالتْ: ألا ليتما . . . إلخ) هو لِلنَّابغة الذُّبْياني من بحرِ البَسيط[1]، وقَبله:

شفاء الصدر

من الطويل [للفرزدق].

قوله: «أَعِدْ»: فعلٌ أمر مبني على السكون لا محلَّ له، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، «نظراً»: مفعولُه منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «يا عبدَ»: (يا): حرفُ نداء، (عبدَ): منادًى منصوب بالفتحة الظاهرة، «قيسٍ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «لَعلَّما»: (لعلَّ): حرفُ تَرَجٍّ، (وما): حرفٌ زائدٌ كافٌّ (لَعلَّ) عن العمل، «أضاءتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له، وعلامةُ تأنيثٍ، «لَكَ»: جار ومجرور مُتعلق بـ(أضاء)، «النارُ»: فاعلُه مَرفوع بالضمة، «الحِمارَ»: مفعولُه منصوب بالفتحة، «المقيَّدَا»: صفةُ (الحِمار) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، والألفُ: للإطلاق.

والمعنى: أَعِد نظرَك يا عبدَ قيس ثانياً، فلَعلَّك تَتحقَّق أن ذلك الحمارَ المربُوطَ أتانةٌ [كذا في الأصل، وهي لغةٌ قليلة، وفي «الصِّحاح»: الأتانُ: الحِمارة، ولا تقُل: أتانة. اهـ قالَ ابنُ الأثيرِ: وقد جاء في بعضِ الحدِيث]، فتُبادِر إليها وتَقضي منها وَطرَك، فإن نظرَك الأول لم يُثبِت كونَ ذلك الحمار أتانةً لِعدم الإضاءة إذْ ذاك، وأمَّا الآنَ فقد حَصلَت الإضاءةُ بِسبب النار، [ولمَّا لم يُذكر لفظ الأتان في البيت قال بعضُهم: فيه إشكالٌ؛ لأنَّ المذكورَ في البيتِ إنَّما هو الحمارُ الذي هو الذكَرُ، دونَ الأتانِ التي هي الأُنثى، إلَّا أنْ يقالَ: إنَّ لفظَ الحمارِ يُقال بِالاشتراكِ المعنويِّ على الذَّكر والأُنثى، والأَولى أنَّهُ يَهجوهُ بالسَّرقةِ، يَقُول: أَعِدْ نظرَك فلَعلَّكَ تَرى العيرَ المربوطَ من ضِياءِ النارِ، فتَسرقُهُ. اهـ وفي بعض شُروح «الكافية»: المعنى أنهم أهلُ ذِلَّة وضعف، لا يأمَنون مَن نَظر فيهم ليلاً، فقيَّدوا الحمار وقلَّلوا لهب النار، ولِضعف النار قال: أَعِد نظراً يا عبد قيس؛ فقد وَصفهم بالجُبن والبخل؛ أما الجُبن فبِتَقييدِ حِمارهم لئلَّا يُسرقَ، ولو كانُوا أهل صَوْلة لَما أقدَم السارق عليهم، وأمَّا البُخل فبِإضعاف لَهب النار لئلَّا يعلُوَ فيَراه الضيفُ فيَقصده. اهـ].

والشاهد: في (لعلَّ)، حيث بَطَل عملها لاقترانها بـ(ما) الزائِدة.

[٥٦] - قالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   إلى حمامَتِنا أو نِصفُهُ فقَدِ

من البسيط [لِلنابغة كما قال المحشي].

(فقَد) أي: حسْبُ بمعنَى كافٍ.

قولُه: «قالتْ»: فعلٌ ماض مبني على الفتح لا محلَّ له، والتاءُ علامةُ التأنيث، والفاعلُ مستتر جوازاً

(١) في أكثرَ من نُسخة: (من بحرِ الطويل)، وهو وَهم.

برَفْعِ «الحمَام» ونصبِه.

وقَوْلِي: «ما الحَرفيَّة» احترازٌ عن «ما» الاسميَّة، فإنها لا تُبْطِلُ عملَها، وذلك كقَولِه

السُّجاعي

واحْكُمْ كحُكْمِ فَتاةِ الحَيِّ إذْ نَظَرَتْ ... إلى حَمامٍ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ

وبَعده:

فحَسَّبُوهُ فأَلْفَوْهُ كما ذَكَرَتْ ... سِتًّا وسِتِّينَ[1] لم تَنْقُصْ ولم تَزِدِ

فكَمَّلَتْ مِئةً فيها حَمامَتُها ... وأَسْرَعَتْ حِسْبَةً في ذَلك العَدَدِ

شفاء الصدر

تقديره: هيَ يَعود إلى (زرقاء اليمامة)، ولفظُ مَقُولها:

لَيْتَ الحَمامَ لِيَهْ ... إلى حَمامَتِيَهْ

أو نِصْفَهُ قَدِيَهْ ... تَمَّ الحَمامُ مِيَهْ

قيل: وكانت تُبصِر مَسيرةَ ثلاثةِ أيام، وقِصَّتُها أنها كان لها قَطاةٌ، ومرَّ بها سِربٌ مِن القَطا بين جبلَين، فقالت ما ذُكر، ثم إنَّ القَطا وقَع في شبكة صيَّاد فعُدَّ، فإذا هو سِتةٌ وسِتون، فإذا ضُمَّ إليه نصفُه مع قطاتها حَصل مائة.

«ألَا»: حرفُ استِفتاح وتَنبيه، **«ليتَما»**: (ليت): حرفُ تمنٍّ يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، و(ما): زائدةٌ، [وجملةُ (ألا ليتَما ... إلخ) في محل نصب مَقُول القَول]، **«هذا»**: (ها): حرفُ تَنبيه، و(ذا): اسمُ إشارة اسمُ (ليت) مبني على السكونِ في محل نصب، **«الحمامَ»**: بالنصب بدلٌ أو عطفُ بيانٍ مِن (ذا) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، **«لنا»**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خَبر (ليت)، والتقدير: ثابتٌ لَنا، **«إلى»**: حرف جر، **«حمامتِنا»**: مجرورٌ بـ(إلى) وعلامةُ جره الكسرةُ الظاهرة، ومضافٌ إليه مبني على السكون في محل جر، والجارُّ والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكِنِّ في الخَبر العائدِ إلى (الحمام)، والتقدير: ثابتٌ لَنا في حالِ كونه مَضمُوماً إلى حمامَتِنا، ورُوي أيضاً (الحمامُ) بالرفع، فاسمُ الإشارة مبتدأ في محل رفع، و(الحمامُ) بدلٌ أو عطف بيان منه، (ولنا): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، فعلى هذا كفَّتْ (ما) (ليتَ) عن العمل، **«أو»**: حرفُ عطف بمعنى الواو، **«نصفَه»**: بالنصب أو بالرفع مَعطوفٌ على اسم الإشارة باعتِبار وَجهَيه، ومضافٌ إليه مبني على الضم في محلِّ جر، **«فقَدِ»**: الفاء: زائدةٌ لِتزيين اللفظ، أو واقعةٌ في جوابِ شرط مُقدَّر، و(قد) بمعنى حسبُ خبر لمبتدأ محذوف، مبنيٌّ على السكون في محل رفع، وحُرِّك بالكسرة لأجل الرَّوي، أو مرفوع بِضمة مُقدَّرة على ما قبل ياءِ المتكلم ... إلخ، والتقديرُ: (وذلك قَدِي أي: حَسْبِي).

والمعنى: قالتْ زَرقاءُ اليمامة حين مرَّ عليها سِربٌ مِن الحَمام: ليتَ هذا الحمامَ ونِصفَه لنا، حالَ كون ما ذُكر مضموماً إلى حمامَتِنا، لِيَتِمَّ الحمامُ المملوكُ لَنا مائةً، وذلك كافٍ.

الشاهد: في (ليتَ)، حيث دَخلت عليها (ما) الزائدةُ، وجاز فيها الإعمالُ والإهمالُ.

---

(١) في (ش): (تسعاً وتِسعين)، وهي رواية الديوان والأكثرين، والمراد حينئذ مجموعُ الحمام الطائر ونِصفه، وهو أوفَق بما في البيت بعده.

تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، فـ«ما» هنا: اسْمٌ بمعنى الذي، وهو في مَوضِع نصبٍ بـ«إنَّ»، و﴿صَنَعُوا﴾: صِلة، والعائدُ مَحذوف، و﴿كَيْدُ سَاحِرٍ﴾: الخبرُ، والمعنى: إنَّ الذي صنعوهُ كَيْدُ ساحِرٍ.

ص - كـ«إنْ» المَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً.

ش - معنَى هذا أنه كما يَجوز الإعمالُ والإهمالُ في «لَيْتَمَا»، كذلك يَجوزُ في «إنَّ» المكسورةِ إذا خُفِّفَتْ، كقَولِك: «إنْ زيدٌ لَمُنْطَلِقٌ»، و«إنْ زَيداً مُنْطَلِقٌ»، والأرجَحُ الإهمالُ، عكسَ «ليتَ»، قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، . . .

السُّجاعي

والمعنى: كُنْ حَكيماً كفتاةِ الحيِّ وهي زَرقاءُ اليَمامة، قيل: وكانت تُبصِر من مَسيرةِ ثَلاثة أيام، وقِصَّتُها أنها كانت لها قَطاةٌ، ثم مَرَّ بها سِربٌ مِن القَطا بين جَبَلَين، فقالتْ: [مَشطور البسيط]

لَيْتَ الحَمَامَ لِيَهْ ... إلى حَمَامَتِيَهْ
ونِصْفَهُ[1] قَدِيَهْ ... تَمَّ الحَمَامُ مِيَهْ

فنُظِر فإذا القَطا قد وَقَع في شبكةِ صيَّاد فعَدَّه فإذا هو سِتٌّ وستُّون قَطاةً، ونِصفُها ثلاثٌ وثَلاثون قَطاةً، فإذا ضُمَّ ذلك إلى قَطاتها كانت مِئةً. ووَصَفَ الحَمامَ بِصِفة[2] الجمع وهو شِراع بالشِّين المعجَمة[3] أو بِالسين المهمَلة جمع سَريع ككِرام جمع كَريم، ومَعناهُ: قاصِدة إلى الماء، ووَصَفَه بِصفة الإفراد وهو وارِد الثَّمَد بِفَتح المثلَّثة والميم: الماء القَليل، و«حَسبوه» من الحِساب وهو العَدُّ، وقَولُه: «فقدِ» أي: فحَسْبُ، وحَرَّك الدال لِلضَّرورة، والخطابُ في قولِه: «واحكُمْ» لِلنُّعمان بن المُنذِر يَعتَذِر إليه بهذه القَصيدة، أراد: كُنْ حَكيماً بِنَصب الرَّأي في أمري ولا تَقبَل مِمَّن سَعى بي إليكَ، وكُن كفَتاة الحيِّ . . . إلخ.

قوله: (﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا﴾) ﴿كُلٌّ﴾ مُبتدأ، واللامُ لامُ الابتداء، و«ما» زائدةٌ، و﴿جَمِيعٌ﴾ خبرُ المبتدأ، و﴿مُحْضَرُونَ﴾ نَعتُه، وجُمِع على المعنى. قالَه في «شرح التوضيح»[4].

قوله: (﴿وَإِن كُلًّا . . إلخ﴾) «إنْ» مخفَّفة من الثَّقيلة، و﴿كُلًّا﴾ اسمُها، واللامُ في ﴿لَّمَّا﴾ لامُ

(١) في المخطوط: أو نصفه. وقد ذكر غيرُ واحد من الشُّراح أن أو هنا بمعنى الواو.
(٢) في المخطوط: بِصيغة.
(٣) في «الشّنواني»: من شرعت الدوابُّ في الماء: دخلتْ، والثاني أمدحُ في حِدَّة البصر وأبلَغ في إصابتِها.
(٤) «التَّصريح بمضمون التوضيح» للشيخ خالد الأزهري (١/ ٣٢٦).

قرأ الحِرْمِيَّانِ وأبو بَكر بِالتَّخفيف والإِعمال.

ص ـ فأَمَّا «لَكِنْ» مُخَفَّفَةً فَتُهمَلُ.

ش ـ وذلك لِزوال اختِصاصِها بِالجُملة الاسميَّة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فدَخلتْ على الجُملتَين.

[تخفيف «أنَّ»]

ص ـ وأَمَّا «أَنْ» فَتعْمَلُ، ويَجِبُ ـ في غَيْرِ الضَّرُورَةِ ـ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً ـ إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ ـ بِـ«قَدْ» أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ «لَوْ».

ش ـ وأَمَّا «أَنَّ» المفتُوحةُ فإنَّها إذا خُفِّفَتْ بَقِيَتْ على ما كانَتْ عليه مِن وُجوبِ الإعمال، لكنْ يَجبُ في اسمها ثلاثةُ أُمورٍ: أن يكون ضَميراً لا ظاهراً، وأن يَكونَ بمعنَى الشَّأن، وأن يكونَ محذوفاً.

ويَجبُ في خَبرِها أن يكونَ جُملةً لا مُفرداً، فإنْ كانتِ الجملةُ اسميةً أو فِعليةً فعلُها جامدٌ، أو مُتصرِّفٌ وهو دُعاءٌ، لم تَحتَجْ إلى فاصِلٍ يَفصِلُها منْ «أنْ».

السُّجاعي

الابتِداء، و«ما» مَوصوفةٌ(١) خبرُ ﴿إنْ﴾، و﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ جوابُ لِقَسم محذوفٍ، وجُملةُ القَسَم وجوابِه سَدَّت مَسَدَّ الصِّفة، والتَّقديرُ: وإنْ كُلًّا لَخَلْقٌ مُوفًّى عَملَه.

قوله: (قرأ الحِرميَّان) تَثنية حِرْمِيٍّ(٢) منسوبٌ إلى الحَرَم، والمرادُ بهما نافعٌ وابنُ كثير، فالأولُ إلى حَرَم المدينة والثاني إلى حَرَم مكَّةَ، وأبُو بكر المرادُ به شُعبةُ أحدُ راوِيَي عاصِم، وقولُه: «بِالتَّخفيف» أي: تَخفيفِ ﴿إنْ﴾ و﴿لَمَا﴾ بِالنَّظر لِلحِرْمِيَّين، وبِتَخفيفِ ﴿إنْ﴾ وتَشديدِ ﴿لَمَّا﴾ بِالنَّظر لأبي بَكر، وهي ـ أعني ﴿لَمَّا﴾ المشدَّدةَ في قولِه تعالى: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ـ بِمعنى «إلَّا» الاستِثنائية، وفي ﴿لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ جازمةٌ محذوفٌ فِعلُها، والتَّقديرُ: لَمَّا يُهمَلُوا أو لَمَّا

---

(١) أي: نكرة ناقصة. وفي بعض النُّسخ المخطوطة: (وما موصولة .. وجُملةُ القَسَم ... مسدَّ الصِّلة)، والصحيحُ الأول، بِدليل بقيَّة كلامه.

(٢) هكذا ضَبطُه؛ لِما ذكره أئمَّةُ اللغةِ من أنَّ النسبَ في الناس إلى الحَرَم: حِرْمِيٌّ، فإذا كان في غير الناس قالُوا: ثَوبٌ حَرَمِيٌّ، وذلك لِلفرق الذي يُحافظون عليه كثيراً ويَعتادُونه في مثلِ هذا. انظُر مثلاً: «الصِّحاح» و«المِصباح المنير» و«المحكَم». وكان على المُحشي التنبيهُ إلى ذلك؛ فإن إطلاقَ أنه مَنسوب إلى الحَرَم يُوهم أنه على القِياس.

مثالُ الاسميَّة قولُه تَعالى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، تقديرُه: أنه الحمدُ لله، أي: أنَّ الأمرَ والشأنَ؛ فخُفِّفت «أنَّ» وحُذِف اسمُها، ووَلِيَتْها الجملةُ الاسمية بلا فاصِلٍ.

ومثالُ الفِعلية التي فِعلُها جامدٌ: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، والتَّقديرُ: وأنهُ عسى، وأنَّهُ ليس.

ومثالُ التي فِعلُها مُتصرفٌ، وهو دُعاءٌ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءةِ مَن خَفَّفَ «أنْ» وكَسَرَ الضاد.

فإن كان الفعلُ مُتصرفاً، وكان غيرَ دعاء، وجبَ أن يُفْصَلَ من «أنْ» بواحدٍ من أربعة، وهي: «قَدْ» نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ﴾ [الجن: ٢٨]، وحرفُ التَّنفيس نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، وحرفُ النفي نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، و«لَوْ» نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [الجن: ١٦].

ورُبَّما جاء في الشِّعر بِغير فَصْلٍ، كقَولِه:

٥٧ - عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ، فَجادُوا ... قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

السُّجاعي

يُتركُوا؛ هذا عند ابنِ الحاجب، قال المصنفُ في «المغني»: والأولى أن يُقدَّر: لَمَّا يُوَفَّوا، أي: إنَّهم إلى الآنَ لم يُوَفَّوْها وسيُوَفَّوْنَها، بِدليل أنَّ بَعدَه ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(١).

أمَّا باقِي القُرَّاء فابنُ عامر وحفصٌ وحمزةُ يُشدِّدُونهما، وأبو عَمرٍو والكسائيُّ يُشدِّدان «إنَّ» ويُخفِّفان «لَما»، فتأمَّل!

قوله: (﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ . . . إلخ﴾) يُتأمَّل في التَّمثيل بِذلك لِلمُخفَّفة مع أنه لم يَتقدَّمْ عليها ما يَدلُّ على اليَقين، إلَّا أن يُقالَ: اشتراطُ تَقدُّمه أغلبيٌّ كما في «التَّصريح». اهـ يس(٢).

قوله: (علمُوا أن يُؤمَّلون . . . إلخ) هو مِن الخفيف، و«يُؤمَّلون» مَبني للمَفعول مُضارعُ

شفاء الصدر

[٥٧] - عَلِمُوا أن يُؤَمَّلُونَ فَجادُوا ... قَبلَ أن يُسأَلُوا بِأَعظَمِ سُؤْلِ

من الخَفيف.

(يُؤَمَّلون) بالبناء للمجهُول مِن التَّأميل؛ أي: يُرجَوْنَ، و(جادُوا): تَكرَّمُوا، و(السُّؤْل) بضم السينِ المهمَلة: المسؤُول والمطلُوب.

---

(١) «مغني اللبيب» (ص٣٧١).

(٢) (٢/٣٣). وانظر: «التصريح» (٢/٣٦٦).

وربما جاء اسمُ «أنْ» في ضَرُورةِ الشعر مُصَرَّحاً به غيرَ ضَميرِ شأنٍ؛ فيأتِي خَبَرُها حينئذٍ مفرداً، وجملةً، وقد اجتَمَعَا في قَولِه:

٥٨ - بِـأَنْـكَ رَبِـيـعٌ وغَـيْـثٌ مَـرِيـعٌ وأَنْـكَ هُـنـاكَ تَـكُـونُ الـثِّـمـالَا

السُّجاعي

«أَمَّلَه تَأمِيلاً»، أي: يُرْجَوْنَ، و«جادُوا» أي: تكرَّمُوا، وقولُه: «بِأعظَم» مُتعلِّق به، و«يُسألُوا» مَبني للمَفعول أيضاً، و«السُّوْل» بضم السين المهمَلة وبالهمز وتَركِه بمعنى السُّؤَال[1]، والمعنى: عَلِمُوا أنَّ الناس يَرجُون مَعروفَهم فلم يُخَيِّبُوا رَجاءَهم، بل جادُوا قبل سُؤالهم لهم بِأعظَمِ ما يَسألُه السائِلُون. والشاهدُ في قولِه: «أن يُؤمَّلُون» حيث كانت «أنْ» مخفَّفةً مِن الثَّقيلة ولم يُفصَلْ بينها وبين مَعمُولها بِفاصِل.

قوله: (كقوله: بأنْك ربيعٌ ... إلخ) أي: كقولِ القائل أو الشَّخصِ؛ لأنَّ البيتَ لِجَنُوب أختِ عَمرٍو ذي الكَلب، مِن قصيدةٍ مِن المتقارب تَرثِي بها أخاهَا، والجارُّ مُتعلِّق بِقَولها قبله:

شفاء الصدر

قوله: «عَلِموا»: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره منع مِن ظهوره الضمُّ العارض لِمُناسَبة الواو لا محلَّ له من الإعراب، والواو: فاعلٌ مبني على السكون في محل رَفع، [والألف التي في الخطّ لِلفرق بين الواو التي هي ضميرٌ وبين الواو التي هي لامُ الكلمة كواو (يَدعُو)]، «أنْ»: مُخفَّفة من الثقيلة تَنصب الاسم وترفع الخبر، واسمُها ضمير الشأن محذوفاً أو ضميرُ القوم المحدَّث عنهم، «يُؤمَّلُون»: فعلٌ مضارع مَبني للمجهول مرفوعٌ بثبوت النون، والواوُ: نائبُ فاعل مبني على السكونِ في محل رفع، والجملةُ في محل رفع خبر (أنْ) المخفَّفة، ومَدخولُها في تأويل مصدر بها سَدَّ مَسَدَّ مفعولَي (عَلِم)، «فجادُوا»: الفاء: حرفُ عطف، (جادُوا): فعل ماضٍ وفاعِله، والجملةُ عطفٌ على جملةِ (عَلِموا)، «قبلَ»: ظرف زمان مَنصوب بالفتحة الظاهرة متعلقٌ بـ(جادَ)، «أنْ»: حرف مصدريّ ونصب، «يُسألوا»: فعلٌ مضارع مبني للمجهول منصوبٌ بـ(أنْ)، وعلامةُ نصبه حذفُ النون، والواوُ: نائبُ فاعل في محل رفع، [وهو المفعولُ الأول، والمفعولُ الثاني محذُوف]، ومَدخولُ (أنْ) في تأويلِ مصدر بها مضافٍ إليه، والتقديرُ: قبل سُؤالِ الناس لهم، «بأعظمِ»: جار ومجرور متعلق بـ(جادَ)، «سُؤلِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرةِ الظاهرة.

والمعنى: عَلِموا أنَّ الناس يَرجُون مَعرُوفَهم، فلم يُخَيِّبُوا رَجاءَهم، ولم يُحوِجُوهم للسؤال، بل تكرَّموا عليهم قبل السؤال، وبَذلُوا لهم أعظمَ ما يَسألُه السَّائلون.

والشاهد: في قوله: (أن يُؤمَّلُون)، حيث وقع خبرُ (أنْ) المخفَّفةِ من الثَّقيلة جملةً فِعليةً فِعلُها مُتصرف غيرُ دعاء، ولم يُفصَل بَينهما بفاصلٍ، وذلك قليلٌ.

[٥٨] - بِـأَنْـك رَبِـيـعٌ وغَـيْـثٌ مَـرِيـعٌ وأَنْـك هُـنـاك تَـكُـونُ الـثِّـمـالَا

من المتقارب [لِجَنُوب بنت العَجْلان كما للمحشي].

---

(١) الأولى: بمعنى المسؤُول؛ إذ المتبادِر من (السؤال) المصدر، وليس هو المرادَ ههنا.

. . . .

السُّجاعي

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شَمالَا

وبذلك صحَّ الاستِشهادُ به على المخفَّفة؛ لأنها لا بُدَّ أن يَتقدَّمَ عليها لفظٌ دالٌّ على اليَقين. و«المُرمِلُون» الفُقراء، و«الأفق» أي: الناحِية، و«الشَّمالَا» بِفتح الشين هي الرِّيح التي تَهُبُّ مِن

شفاء الصدر

(الرَّبيع) عند العرب رَبيعان، رَبيعُ الشُّهور ورَبيعُ الأزمنة، وهو المرادُ هنا، فربيع الشُّهور شَهْران بعد صَفر، ورَبيع الأزمِنة رَبيعان؛ الرَّبيع الأول: وهو الذي تَأتي فيه الكَمْأة والنَّوْر [بفتح النون وهو الزَّهرُ أو الأبيضُ منه]، والربيعُ الثاني: وهو الذي تُدرِك فيه الثِّمارُ [أي: الخَريفُ عندنا، قال الأزهريُّ: وإنَّما سُمي فصلُ الخريف خَريفاً؛ لأنَّ الثِّمارَ تُختَرَفُ فيه، وسَمَّتْه العربُ رَبيعاً؛ لِوُقوع أولِ المَطر فيه]، و(مَرِيع) بفتح الميم إنْ أُريد من الغَيث الكَلأ، أي: خَصِيب، وبضمِّها إنْ أُريد منه المطر [لِيُنظر مَن سبَقه إلى هذا؛ فإنَّ المعروفَ في البيت الفتحُ فقط]، و(الثِّمال) بكسر المثلَّثة: الغِياث.

قولُه: «بأنْك»: الباء: حرفُ جر، (أنْ): مخفَّفة من الثقيلة، والكافُ اسمُها مبني على الفتح في محل نصبٍ، **«رَبيعٌ»**: خبرها مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، ومجرورُ الباءِ كونٌ عام مُؤوَّلٌ بـ(أنْ)؛ أي: بِكَونِك ربيعاً، والجار والمجرور مُتعلقٌ بـ(عَلِم) في بيتٍ قَبله، وهو:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شَمالَا

«وغيثٌ»: الواو: حرفُ عطف، (غيثٌ): عطفٌ على (رَبيع) مرفوع بالضمة، **«مَريع»**: صفتُه مرفوع بالضمة، **«وأنْك»**: الواو: حرفُ عطف، (أنْ): مخفَّفةٌ من الثقيلة، والكافُ اسمُها مبني على الفتح في محل نصب، **«هُناك»**: (هُنا): اسمُ إشارة للزمان المذكور في قولِه: (إذا اغبرَّ . . . إلخ) مبنيٌّ على السكون في محل نصبٍ بـ(تكون) على الظَّرفية الزمانيَّة، [أو متعلقٌ بِمَحذوف منصوبٍ على الحال من ضمير المخاطَب]، والكافُ: حرفُ خطاب، **«تكونُ»**: فعل مضارعٌ ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبر مرفوعٌ بِالضمة الظاهرة، واسمُه مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، **«الثِّمالا»**: خبرُ (تكون) منصوبٌ بِفتحة ظاهرة، والألفُ: لِلإطلاق، وجملةُ (تكون) واسمِها وخبرها في محلِّ رفع خبر (أنْ) المخفَّفة، ومَدخولُها في تأويلِ مصدر معطوفٍ على المجرورِ بالباء، والتقديرُ: وكَونِك الثِّمال.

والمعنى: لقد عَلِمَ الضيفُ والفُقراء بأنَّك كالرَّبيع والغَيث في كثرةِ الانتفاع، وبِكَونِك وقتَ اغبِرار الأُفق وهُبُوبِ الشَّمال المُغيثَ والمُجيبَ لِلسَّائِلين.

والشاهد: في قولِه: (أنْ) في الموضِعَين، حيث خُفِّفت وصُرِّح بِاسمها فيهما لِلضَّرورة، وأُخبِر عن الأُولى بِمُفرَد، وعنِ الثانية بِجُملة.

[وقد رُوِي البيتُ هكذا:

بِأنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ المُغِيثَ لِمَنْ يَعْتَرِيكَ وكُنْتَ الثِّمالَا

وحِينئذٍ لا شاهدَ فيه].

[«كأن» المخفَّفة وشروط إعمالِها]

ص ـ وأَمَّا «كَأَنْ» فَتعْمَلُ، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الفِعْلُ مِنْهَا بِـ«لَمْ»، أَوْ «قَدْ».

ش ـ إذا خُفِّفَتْ «كأنَّ» وَجب إعمالُها، كما يَجبُ إعمالُ «أنْ»، ولكن ذِكْرُ اسمها أكثرُ مِن ذِكرِ اسم «أنْ»، ولا يَلزمُ أن يكونَ ضميراً، قال الشّاعر:

٥٩ - ويَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

يُروى بِنصبِ «الظَّبْيَة» على أنها الاسمُ، والجملةُ بَعدها صفةٌ، والخبرُ محذوفٌ، أي:

السُّجاعي

ناحِيَة القُطب، وهو مَنصوبٌ على الحال مِن فاعِل «هَبَّتْ»، وهو الرِّيح؛ لِكون ذلك مَعلوماً من السِّياق. و«الغَيْث» المَطَر، وقوله: «مَرِيع» بفتح الميم وكسرِ الراء وسكونِ الياء أي: كثيرُ الإنباتِ[1]، و«الثِّمالَا» بِكسر المثلَّثة مَعناه: الغِياث، ومِنه قولُ بعضِ أعمامِه[2] ﷺ في مَدحِه: [الطويل]

ثِمالُ اليَتامَى عِصْمَةٌ لِلأَرامِلِ[3]

قوله: (ويوماً تُوافِينَا ... إلخ) هو من الطَّويل، و«تُوافينا» بِضم أوَّله: مِن المُوافاة وهي

شفاء الصدر

[٥٩]- ويوماً تُوافينا بِوجهٍ مُقسَّمٍ كأنْ ظبيةٍ تعطُو إلى وارقِ السَّلم

من الطويل [لابن صُرَيم اليَشكُري على ما قال سيبويه وغيرُه، وقيل: هو لأرقم اليشكري، وقال ابنُ بري: هو لِباغت بن صريم، ويُقال: لِعلباء بن أرقم اليشكري قاله في امرأته، وهو الصحيح، وبعده:

ويوماً تُريد مالَنا مع مالَها فإنْ لم نُنِلْها لم تُنِمْنا ولَم تَنَمْ

فقُلتُ لَها: إلّا تَناهَي فإنَّني أخُو الشَّرِّ حتى تَقرَعِي السِّنَّ مِن نَدَمْ]

(المُوافاة): الإتيانُ، و(المُقسَّم) بِضم الميم وفتحِ القاف وشَدِّ السِّين المهمَلة المفتوحةِ: الحَسنُ الجَميل، و(تَعْطُو) بِفتحِ التاء الفوقية وسكونِ العين المهمَلة: تَتناوَل، و(الوارِق) اسمُ فاعل: وَرَقَ الشَّجر يَرِقُ كوَعَدَ يَعِد؛ أي: صارَ ذا وَرَقٍ مثل: أَوْرَق [وهذا الثاني أكثر]، و(السَّلَم) بفتحتَين: شَجَر العِضاهِ له شَوكٌ.

(١) المشهورُ أن الغيثَ في الأصل: المطر، وأرادت به هنا ما يُنبت مِن العُشب والكلأ، والمَريع: الخَصيب.

(٢) هو أبو طالب، قال ابنُ سَلام في «الطَّبقات» (١/ ٢٤٤): وكان أبو طالب شاعراً جيِّدَ الكلام، وأبرَعُ ما قال قصيدتُه التي مَدَح فيها النبيَّ ﷺ ... إلخ. ووقع في النُّسخ المخطوطة: (ومنه قول بعض عماته) وهو خطأ.

(٣) صدرُه:

وأبيَضَ يُستَسقَى الغَمامُ بِوَجهِهِ

كأنْ ظبيةً عاطِيةً هذه المرأةُ؛ فيَكون مِن عكسِ التَّشبيه، أو كأنْ مكانَها ظبيةً، على حقيقةِ التَّشبيه. ويُروَى بِرفعها على حذفِ الاسم، أي: كأنَّها ظَبْيةٌ.

وإذا كان الخبر مفرداً، أو جُملةً اسميَّةً، لم يَحتجْ لِفاصل؛ فالمفردُ كقَولِه: «كَأَنْ ظَبْيَةٌ» في رواية مَنْ رَفع، والجُملةُ الاسمية كقَولِه:

السُّجاعي

المُقابَلةُ بِالإحسان والمجازاةُ الحَسَنةُ، و«مُقسّم» بِضَم الميم وفتحِ القاف وتَشديدِ السِّين المهمَلة أي: بِوَجه مُحسن أي: جَميل، و«تَعْطُو» أي: تَتَناول وتَأخُذ لِتَرعى، مِن «عَطَا يَعْطُو عَطْواً»، وكأنه ضمَّنه معنى تَمِيل، أي: تَميلُ في مَرْعاها إلى كذا، فلِذَلك عدَّاه بـ«إلى»، قال بعضُهم: العاطِية التي تَتَناولُ أطرافَ الشَّجر في رَعْيِها، والراء مَكسورةٌ في قولِه: «وارِق» بمعنَى مُورِق أي: كثير الوَرَق، و«السَّلَم» بِفتحتَين: شَجَرٌ من شَجرِ العِضاه، جمع سَلَمة.

شفاء الصدر

قوله: «ويوماً»: الواو: لِلعطف أو للاستِئناف، (يوماً): ظرفُ زمان متعلق بما بَعده منصوب بالفتحة، «تُوافِينا»: (تُوافِي): فعلٌ مضارع مرفوع بضمَّة مُقدرة على الياء للثقل، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى محبوبةِ الشاعر، و(نا): مفعولٌ مبني على السكون في محلِّ نَصب، «بِوجه»: جارٌّ ومجرور بكسرةٍ ظاهرة متعلقٌ بـ(تُوافي)، «مُقسَّم»: صفةُ (وجه) مجرورٌ بالكسرة الظاهرة، «كأنْ»: مخفَّفة مِن الثقيلة تَنصب الاسم وترفع الخبر، «ظَبيةً»: بالنصب اسمُها، «تَعطُو»: فعلٌ مُضارع مرفوع بضمة مُقدَّرة على الواو للثقل، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هي يعودُ إلى (ظَبية)، والجملةُ في محل نصب صفة (ظَبْية)، وخبرُ (كأنْ) محذوف تقديره: هذه المرأةُ، فالكلامُ مِن عكس التَّشبِيه [بِجَعل الظَّبية في محلِّ المُشبَّه، والمرأةِ في مَحلِّ المُشبَّه به] لِلمبالغة في حُسْنِ المرأة، «إلى وارِق»: جار ومجرورٌ متعلق بـ(تَعطُو)، وضَمَّنَ (تَعطُو) مَعنى تَمِيل فعدَّاه بـ(إلى)، وقال الدماميني؛ أي: تَتطاولُ إلى الشَّجر لِتَتناولَ منه، كذا في «القاموس». اهـ «السَّلَم»: مضافٌ إليه من إضافة الصفة للموصوف مجرورٌ بكسرة مُقدرة على آخره مَنع مِن ظهورها السكونُ العارضُ لِأجل الشِّعر.

والمعنى: وتأتي إلينَا هذه المحبوبةُ في وقتٍ مِن الأوقات بِوَجهٍ جَميل، كأنَّ ظبيةً تَمِيلُ إلى الشَّجر المُورِقِ الذي له شَوكٌ هذهِ المحبوبةُ في الحُسنِ والجمال، فنَستمتِعُ بِحُسنِها وجَمالها.

والشاهد في البيت: مجيءُ اسم (كأنْ) المخفَّفة ظاهراً؛ لِعَدم وجوب كونِه ضميراً، ورُوِي أيضاً برفع (ظَبية) على حذفِ الاسم وإبقاءِ الخبر، والتقديرُ: كأنَّها ـ أي: هذه المرأةَ ـ ظَبيةٌ على حقيقةِ التَّشبيه، وفيه على هذه الرواية شاهدٌ على أنه إذا جاءَ خبر (كأنْ) المخفَّفة مُفرداً لا يَحتاج لِفاصل بَينهما، ويُروَى: (ظبيةٍ) بالجر أيضاً على جعلِ (أنْ) زائدةً بين الكاف ومجرورِها، والجارُّ والمجرور مُتعلقٌ بمحذوفٍ حال مِن فاعل (تُوافي)، [والتَّشبيه حينئذٍ على حقيقتِه أيضاً]، ولا شاهدَ فيه هُنا حِينئذٍ.

تنبيه: تَشبيهُ الآدمِيِّين بِالظِّباء إنما هو مِن حيثُ استِحْسانُها من جِنْسِ الوَحش، لا مِن حيث إنها أحسنُ مِن الآدميِّ في نفسِ الأمر؛ إذ الآدميُّ أحسَنُ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، فتأمَّل!

٦٠ـ كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ

وإن كان فِعلاً وَجب أن يُفْصَلَ منها، إما بِـ«لَمْ» أو «قَدْ»؛ فالأولُ كقَولِه تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقولِ الشاعر:

السُّجاعي

قوله: (كأن ثَدياهُ حُقَّان) هو عجزُ بيت مِن الهَزَج وصدرُه:

ونَـحْـرٍ مُـشْـرِقِ الـلَّـوْنِ

ويُروى: وصَدرٍ مُشرِقٍ . . . إلخ.

وعليهما فالضَّميرُ في «ثَدياه» يَرجِع إلى النَّحر أو الصدر لكنْ على حَذفِ مُضاف[1] أي: ثَدْيا صاحبِه، والواوُ فيه واوُ (رُبَّ) كما ذكَرَه أكثرُ النُّحاة، وقال ابنُ هِشام: إنه مَرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ تَقديرُه: ولها وجهٌ، «مُشرِق اللونِ» أي: مُضيئُه، و«حُقَّانِ» مُثنى حُقَّةٍ[2] بِحذف التاء أي: كحُقَّين في الاستِدارة والصِّغَر. أفاده العَيني[3].

شفاء الصدر

[٦٠] ـ وصَـدرٍ مُـشْـرِقِ الـلَّـوْنِ كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ

من الهَزَج.

(مُشرِق) بضم الميم وكسرِ الراء: مُضيء، و(الثَّدْي) معروفٌ، يُذكَّر ويُؤنَّث، فيقال: هو الثَّديُ وهي الثَّديُ، والجمع: أَثْدٍ وثُدِيٌّ، وأصلُهما: أَفْعُلٌ وفُعُولٌ، مثلُ: أَفْلُسٍ وفُلُوسٍ، وربما جُمع على ثِداءٍ، مثل: سَهْم وسِهامٍ، و(الحُقُّ) ويُقال أيضاً: حُقَّة بضم الحاءِ وتشديدِ القاف فيهما: وِعاءٌ مِن خشب.

قوله: «وصدرٍ»: الواو: واوُ (رُبَّ)، (صدرٍ): مجرورٌ بـ(رُبَّ) مُقدَّرةً بعد الواو، وعلامةُ جره الكسرةُ الظاهرة، وهو مبتدأ مرفوع بضمة مُقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الشبيهِ بالزائد، «مُشرقٍ»: صفة (صدرٍ) مَجرور بالكسرة الظاهرة، «اللَّون»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «كأنْ»: مخفَّفة من الثَّقيلة، واسمُها ضميرُ الشأن أو ضميرُ الصدر محذوفاً، «ثَدْياه»: مبتدأٌ مرفوع بالألف نيابةً عن الضمة؛ لأنه مُثنًّى، والهاءُ: مضاف إليه عائد إلى (الصَّدر) مبني على الضم في محل جر، «حُقَّان»: خبر

---

(١) قد يقال: إنما يُحتاج لِلمضاف مع النَّحر لا مع الصَّدر؛ لأنَّ الثديَين من الصدر، فتَجوز إضافتُهما إليه.

(٢) كذا بالتاء في المخطوط، وهو الصواب؛ فإن الكلامَ منقول عن العيني كما سيُصرَّح به في آخره، وعبارةُ العيني بحروفها في «المقاصد النَّحوية»: قوله: «حُقَّان»: تثنيةُ حُقَّة بحذف التاء، كما قالُوا: خُصْيَان. اهـ أي: وهو تثنية (خُصية) بالتاء. ووقع في المطبوع: (مثنى حق بحذف التاء)، على أن الجار والمجرور متعلِّق بحال من (حق)، وهو خطأ.

ثم كلامُ العيني مبنيٌّ على أن الحُقَّ لا يُستعمَل إلا مؤنثاً بالتاء، والصحيح خلافُه، ومنه قولُ عَمرو بن كلثوم في مُعلقته:

وثَـدْيـاً مِـثْـلَ حُـقِّ الـعـاجِ رَخْـصـاً حَـصـانـاً مِـنْ أَكُـفِّ الـلَّامِـسِـيـنـا

(٣) «المقاصد النَّحوية» (٢/ ٧٧٠).

٦١ ـ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إلى الصَّفا أَنِيسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سامِرُ

السُّجاعي

قوله: (كأنْ لم يَكُن بين الحَجُون . . . إلخ) بفتحِ الحاء المهمَلة بعدها جِيم بِوَزنِ «رَسُول»: جبلٌ مُشرِف بِمَكة. اهـ «مصباح»، و«الصَّفا» بِالقَصر: موضعٌ بِمكة، وقولُه: «يَسمُرْ» بضم الميم أي: يُحدِّث، والسامِر: المُحدِّث.

شفاء الصدر

المبتدأ مرفوع بالألف؛ لأنه مُثنى، والنونُ عِوضٌ عن التنوين في الاسم المفرَد، وجملةُ المبتدأ والخبر خبرُ (كأنْ)، وجملةُ (كأنْ) واسمها وخبرِها خبرُ المبتَدأ، والرابطُ ضميرُ (ثَدْياه).

والمعنى: ورُبَّ صدرٍ مُضيءِ اللون، كأنِ الثَّدْيان الكائِنان [هكذا في الأصل، فكأنَّه جاء بـ(كأن) مخفَّفةً ولم يُعمِلها، وإلا لقالَ: كأنَّ الثَّديَين الكائِنَين] فيه حُقَّان في الاستِدارة والصِّغَر.

والشاهد: في قوله: (كأنْ ثَدياه حُقَّان)، حيث وَقع خبرُ (كأنْ) المخفَّفة جملةً اسمية، ولم يَفصِل بينهما فاصلٌ؛ لِعَدم الاحتِياج إليه. ويُروَى أيضاً: (ثَديَيْه) بالنَّصب، فاسمُها مذكورٌ على القليل، والكثيرُ حَذفُه.

[٦١] ـ كأنْ لم يَكنْ بينَ الحَجُونِ إلى الصَّفا أنيسٌ ولم يَسمُرْ بِمكَّةَ سامِرُ

من الطويل [وهو للحارثِ بن مُضاض الجُرهُمي يَقُوله حين أجلَتْهُم خُزاعةُ عن مَكَّة].

(الحَجُون) بوزن رَسُول: جبل مُرتفع بمكة، و(الصَّفا) بالقصر: موضعٌ بها أيضاً، و(الأَنِيس): الذي يُستأنَس به، و(يَسمُر) بضم الميم: مُضارعُ سَمَرَ من باب (نَصَرَ)؛ أي: حدَّث بالليل، فهو سامِر.

قولُه: «كأنْ»: مخفَّفة من الثَّقيلة تَنصب الاسم وتَرفع الخبرَ حرفُ تشبيه، واسمُها ضميرُ الشأن محذوف، **«لم»**: حرفُ نفيٍ وجزم وقلب، **«يَكنْ»**: فعل مضارع متصرف من (كان) الناقصةِ يَرفع الاسم ويَنصب الخبرَ مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمِه السكون، **«بين»**: ظرفُ مكان متعلق بمحذوف خبر (يكن) مُقدم، **«الحَجُون»**: مُضافٌ إليه مجرور بالكسرة، **«إلى الصَّفا»**: جار ومجرور بِكسرة مقدرة على الألف لِلتعذر مُتعلق بما تعلَّق به الخبر، أو بـ(يَكنْ)، أو بِمَحذوف حال من (الحَجُون)، أي: مُنتَهياً إلى الصفا، أو (إلى) بمعنى مع، فالمعنى بين الحَجُون مع الصَّفا، أي: والصَّفا، فإضافةُ (بين) إلى مُتعدِّد في المعنى، أو التَّقدير: (بين أماكن الحَجُون مع الصفا)، فتأمَّل وحَرِّر! **«أَنِيسٌ»**: اسم (يكن) مُؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملةُ في محل رفع خبر (كأنْ)، **«ولم»**: الواو: حرفُ عَطف، (لم): حرفُ نفيٍ وجزم وقلب، **«يَسمُرْ»**: فعل مضارع مجزومٌ بـ(لم) وعلامةُ جزمه السكون، **«بمكةَ»**: الباء حرف جر، (مكة): مجرور بالباء وعلامةُ جره الفتحة نِيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ لا يَنصرف، والمانعُ له من الصرف العَلَمية والتأنيثُ، والجار والمجرور مُتعلق بـ(يَسمُر)، **«سامرٌ»**: فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملةُ معطوفة على خبر (كأنْ).

والمَعنى: كأنه لم يكنْ أحدٌ يَستأنِس به الإنسان، ويَسكُن إليه قلبُه بين المكان المسمَّى بالحَجُون والمكانِ المسمَّى بِالصَّفا، وكأنْ لم يُحدِّثْ بمكة المكرمةِ مُحدِّثٌ ليلاً، [ومقصودُه التحزُّن على مُغادرتهم بلادَهم وإجلائِهم عنها، فيقول: إنَّنا بعد أن فارَقناها صِرْنا غُرباءَ عنها وكأنَّنا لم تَسكُن بِقاعِها، ولم نَجتَمِع في نَوادِيها].

والشاهد: في قولِه: (كأن لم يكنْ . . . إلخ)، حيث وقع خبرُ (كأنْ) جملةً فعلية، وفُصل بينهما بـ(لم).

والثاني كقَوله:

٦٢ - أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِ

أي: وكأنْ قد زالَت، فحذفَ الفِعْلَ.

السُّجاعي

قوله: (أَزِفَ التَّرحُّل ... إلخ) «أَزِف» بالزاي ثم الفاء، ويُروَى: (أَفِدَ) بالفاء المكسورة والدالِ المهمَلة، وكِلاهما فعلٌ ماض بمعنى قَرُبَ ودَنا، و«الرِّكاب» بكسر الراء وتَخفيفِ الكاف: الإبلُ التي يُسارُ عليها، ولا واحدَ لها مِن لَفظها بل مِن مَعناها، وهي راحِلةٌ، والجَمعُ (رُكُب) مثل: (كِتاب وكُتُب)، و«تَزُل» بِضَم الزاي مُضارِعُ «زالَ يَزُولُ» بِمعنى ذَهَب كما في «العَيني»[1].

شفاء الصدر

[٦٢]- أَزِفَ التَّرحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكأنْ قَدِ

من الكامل [للنابغة الذُّبياني].

(أَزِف) بكسرِ الزاي بعدها فاءٌ، ويُروَى: (أَفِدَ) بِكسر الفاء بعدها دالٌ مُهملة، وكِلاهما بمعنى: قَرُبَ، و(الترحُّل): السَّفَر، و(الرِّكاب) بكسر الراء وتخفيفِ الكاف: الإبلُ، الواحدةُ راحِلة من غير لَفظها، و(تَزُل) بفتح التاء الفَوقية وضمِّ الزاي: تَنتقِل، و(الرِّحال): جَمعُ رَحْلٍ، يُطلَق في الأصل على مَسكنِ الشَّخص في الحَضر، ثم أُطلِق على مَتاع المسافِر، والبيتُ يَحتملُهما بِجعل الباء على الأوَّل بِمعنى (مِن) [أي: وأمَّا على الثاني فهي بمعنى التَّعدِيَة].

قولُه: «أَزِف»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، «الترحلُ»: فاعلٌ مرفوع بالضمة الظاهرة، «غيرَ»: مَنصوبٌ على الحال من مصدرِ الفِعل قبله، أو مِن الترحُّل، وفي «شرحِ شواهد ابن عقيل» لِلشيخ قُطَّة [العَدَوي المصري، محمَّد بن عبد الرحمن المتوفَّى سنة (١٢٨١هـ)، كان مُصحِّحاً بدار الطباعة المصرية ببولاق، واسم شَرحه: «فتحُ الجليل»، وهو مطبوعٌ بِهامش «شرح شواهد ابن عَقِيل» لِلشيخ عبد المنعِم الجِرجاوي]: و(غيرَ) استِثنائية، وانتصابُها عن تمامِ الكلام ما ذهبَ إليه المغاربةُ، وقال جماعةٌ: على التشبيهِ بظرف المكان، وقال الفارسيُّ: على الحال، والظاهرُ هنا الأوَّلان، إلى أن قال: والظاهرُ أن الاستثناء مُتَّصل؛ لأن المستَثنى منه ـ وهو: (أُزُوف الترحُّل) المفهومُ من (أَزِف) ـ أعمُّ مِن أن يكونَ مع تَبريز الرِّكاب، وسَبقها بالأمتِعة كما هي العادةُ من تَبريز دوابِّ المسافر بأمتعتِه قبل خروجه، أو مع عدم تبريزها، والمستثنى ـ وهو عدمُ زَوال الركاب بها ـ هو عينُ الصورة الثانية، فهو مِن جِنس المستثنى منه؛ لِدُخوله تحت عُمومه، ولكن الحقّ أنه مُنقطِع، فإنَّ عدم زَوال الركاب ليس مِن جِنس (أُزُوف الترحُّل) تأمَّل! اهـ «أنَّ»: حرف توكيدٍ يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، «رِكابَنا»: اسمُها منصوب بالفتحة الظاهرة، ومضافٌ إليه مبني على السكونِ في محل جر، «لَمَّا»: حرف نفيٍ وجَزم وقلب، «تَزُل»: فعل مضارع مجزوم بـ(لَمَّا)، وعلامةُ جزمِه السكون، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هي يَعود للركاب، «بِرحالِنا»: جار ومجرور متعلق بـ(تزل)، ومضافٌ

(١) «المقاصد النَّحوية» (١/١٥٨).

[توسُّط أخبارِهنَّ]

ص - وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ، إِلَّا ظَرْفاً أو مَجْرُوراً، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾.

ش - لا يَجوزُ في هذا الباب توسُّطُ الخبرِ بين العامل واسمِهِ، ولا تقديمُهُ عليهما كما جازَ في باب «كَانَ»، لا يُقالُ: إنَّ قائمٌ زيداً، كما يُقال: كان قائماً زيدٌ، والفَرقُ بينهما أنَّ الأفعال أمْكَنُ في العَمل مِن الحروف، فكانَت أحْمَلَ لأن يُتَصَرَّفَ في مَعمُولها، وما أحْسَنَ قولَ ابن عُنَين يَشكو تأخُّرَهُ:

٦٣ - كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ، ولَمْ يُجِزْ ... لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا

ويُستثنى مِن ذَلك ما إذا كان الخبرُ ظرفاً، أو جارًّا ومجروراً؛ فإنه يَجُوزُ فيهما أن يَتوسطَ؛ لأنهم قد يَتوسَّعون فيهما ما لم يَتَوسَّعُوا في غيرِهما، قال الله تَعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦].

السُّجاعي

قوله: (﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾) أي: قُيوداً ثِقالاً، جمعُ «نِكْل» بِكسرِ النون. اهـ «جلالَين».

شفاء الصدر

إليه مبني على السكون في محل جر، والجملةُ في محلِّ رفع خبر (أنَّ)، ومَدخولُها في تأويل مصدر بها مضافٍ إليه مُستثنًى بـ(غير)، والتقدير: غيرَ عدمِ زَوال الركابِ، «وكأنْ»: الواو: حرفُ عطف، (كأنْ): مخففة من الثقيلة حرفُ تشبيه يَنصب الاسم ويَرفع الخبرَ، واسمُها ضَمير الشأن أو الرِّكاب مَحذوف، «قد»: حرفُ تحقيق، والتنوينُ عِوَض عن الياء حرفٌ أيضاً [لعلَّه أراد التنوينَ المنقلِبَ عن ياء الإشباع على قولِ ابنِ معزوز، وهو المُسمَّى بِتَنوين الترنم، وفيه أنه لا ترنُّم في البيت؛ إذ إنما أنشَده الشارح على الأصلِ - وهو الإشباعُ - لِأجل قضيَّةٍ أُخرى]، وخبرُ (كأنْ) محذوفٌ تقديره: زالتْ، فـ(زال): فعل ماض مبني على الفتح لا محلَّ له، والتاءُ علامة التأنيث، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هي يَعودُ إلى الركاب، والجملةُ خبر (كأنْ) في محل رفع.

والمَعنى: قَرُب سفرُنا، لكن إبِلنا لم تَنتقل مِن مَساكِنِنا، أو لم تَنتقل بِأمتعة السَّفر، وكأنها لِتَصميمنا [أي: عزمِنا] على السفر قد انتقَلت.

والشاهد: في قولِه: (وكأن قدِ)، حيث وَقع خبر (كأن) المخففة جُملة فعليةً محذوفة لِلعلم بها [قوله: (محذوفةً لِلعلم بها) شاهدٌ آخرُ كتَنوين التَّرنم في رِواية، ولا مدخلَ له في الاستشهاد الذي قَصده الشارح هنا، فالأولى إسقاطُه]، وفُصِل بَينهما بـ(قد).

[٦٣] - كَأَنِّيَ مِن أخبارِ (إنَّ) ولم يُجِز ... له أحدٌ في النَّحوِ أن يَتقدَّما

بعده:

عَسَى حَرفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي ... إِلَيكَ فَأُضحِيْ فِي عُلاكَ مُقَدَّمَا

واسْتَغْنَيْتُ بِتَنبيهِي على امتناعِ التوسُّط في غيرِ مسألةِ الظرفِ والجار والمجرور عن التَّنبيه على امتِناع التقدُّم؛ لأن امتِناعَ الأسْهَل يَستَلزِمُ امتناعَ غيره، بِخلافِ العكسِ.

ولا يَلزَمُ من ذِكري تَوسيطَهم الظرفَ والمجرورَ أن يَكونُوا يُجِيزون تقديمَه؛ لأنَّه لا يَلزمُ من تجويزِهم في الأسهَلِ تجويزُهم في غيرِه.

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

وجوابُه:

إذا كُنْتَ ظَرْفاً يا ابْنَ عُنينٍ أَوْجَبَتْ   لَكَ النَّاسُ تَقْدِيماً عَلَيْهِم مُحَتَّمَا

[ابنُ عُنين - المتوفَّى بدمشقَ سنةَ ٦٣٠ هـ - هو قائل البيتَين السابقَين، إلا أنه بتخفيف النونِ على زِنة المصغَّر، وبيتُ الجواب لا يَستقيم إلا بتشديدِها مع منعِه الصرفَ، أو مع نقلِ فتحة الهمزة إلى التَّنوين قبله، فتأمَّل!]

من الطويل.

(الأخبارُ) بِفتح الهمزة جمع: خَبَر، و(يُجِز) بضم أولِه وكسرِ ثانيه: مِن أجاز، و(النَّحو): الفَنُّ المَعلوم.

قولُه: «كأنَّ»: حرفُ تشبيه يَعمل عملَ (إنَّ) يَنصب الاسمَ ويَرفع الخبر، والياء: اسمُها مبني على الفتح في محلِّ نصبٍ، **«مِن أخبارِ»**: جار ومجرورٌ بالكسرة مُتعلِّق بمحذوف خبر (كأنَّ)، **«إنَّ»**: مقصودٌ لَفظُها مضافٌ إليه مجرورٌ بكسرة مُقدرة على آخِره، مَنع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركةِ البناء الأصلي، أو مبنيٌّ على الفتح في محلِّ جرٍّ، **«ولم»**: الواوُ لِلاستئناف، وقيل: للحال، (لم): حرفُ نفي وجزمٍ وقلب، **«يُجِز»**: فعلٌ مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمِه السكون، **«لَه»**: جار ومجرور مبني على الضمِّ في محل جر مُتعلق بـ(يُجِز)، **«أحدٌ»**: فاعلُه مرفوع بالضمة الظاهرة، **«في النحوِ»**: جار ومجرور مُتعلق بمحذوف صِفة (أحدٌ)؛ أي: باحثٌ في النَّحو، [أو مُتعلِّق بـ(يُجِز) كسابِقِه، وهو أولى]، **«أنْ»**: حرفُ مصدري ونصب، **«يتقدَّما»**: فعل مضارع منصوب بـ(أنْ)، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة، والألفُ: للإطلاق، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (الخبرِ) المفهوم من قولِه: (مِن أخبار)، وكذا ضميرُ (له) [هلَّا قيل حينئذٍ: إنَّ ضمير (يتقدَّمَ) عائدٌ على الضمير المَجرور باللام، وضمير (له) المذكورُ هو العائدُ على (الخبر)]، ومدخولُ (أنْ) في تأويل مصدر بها مفعولُ (يُجِز)؛ أي: تَقدُّمَه، وجملةُ (ولم يُجِز ... إلخ) استِئنافيةٌ أو حاليةٌ إشارة لِوَجه الشَّبه. تأمل!

والمَعنى: كأني في لُزوم التأخر خبرٌ مِن أخبار (إنَّ)، وذلك أنَّ خبر (إنَّ) لم يُجِزْ أحدٌ مِن النَّحويِّين تَقدُّمَه إذا كان غيرَ ظرفٍ وجار ومجرورٍ.

وأنشَدَه: الشارحُ لِبيان ذلك.

[مواضعُ كسر همزة «إنَّ»]

ص - وَتُكْسَرُ «إِنَّ» في الِابتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾، وبَعْدَ القَسَمِ، نَحْوُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، والقَوْلِ نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، وقَبْلَ اللَّامِ، نَحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾.

ش - تُكسَرُ «إنَّ» في مَواضعَ:

أحدُها: أن تقعَ في ابتداءِ الجُملةِ، كقَولِه تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

السُّجاعي

قوله: (وتُكسر «إنَّ» في الابتِداء) أي: في ابتِداءِ الكلام، قال أبو حَيان: وليس وُجوبُ كسرِها مجمَعاً عليه، فقد ذَهب بعضُ النَّحويِّين إلى جوازِ الابتِداء بـ«أنَّ» المفتوحة أولَ الكلامِ، فتقُول: «أنَّ زيداً قائمٌ عِندي»(١).

قوله: (﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾) مِثالٌ لِلابتِداء الحقيقيِّ، قال الشيخُ يس: وقد يُتوقَّف فيه لِسَبقِ البَسمَلة عليه، وخُصوصاً على القول بأنَّ البَسملة آيةٌ مِن كل سُورة. اهـ(٢)

قُلتُ: ويُمكن الجوابُ باحتِمال أنه جارٍ على القول بأنها ليست آيةً مِن كلِّ سُورة، وهذا كافٍ، فتأمَّل!

قوله: (﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾) الواو لِلعَطف إن كان ﴿حمٓ﴾ مُقسَماً به بِإضمارِ حَرف القَسَم، لا لِلقَسَم حتى لا يَلزَمَ اجتماعُ قَسَمَينِ على شيءٍ واحد، وإلَّا فلِلقَسَم، وجوابُ القَسَم: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، لا قَولُه: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ خِلافاً لِبَعضهم؛ لأنَّ الأولَ هو السابِق.

قوله: (﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾) قال يس: الظاهرُ أنَّ مَقُولَ القولِ ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ إلى قَوله: ﴿حَيًّا﴾(٣)، والتعبيرُ بـ«قال»(٤) إما بِاعتِبار ما سبَق في قَضائه، أو بِجَعل المحقَّقِ وُقوعُه كالواقِع، وقيل: أكملَ الله عَقلَه واستَنبأه طفلاً. اهـ(٥)

قوله: (﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾) مثالٌ للابتِداء الحُكمِيِّ؛ لِتَقدُّمِ «ألَا» الاستِفتاحيَّة عليها. ومِن

---

(١) «التذييل والتكميل» (٥/ ٦٩). (٢) «حواشي الفاكهي» (٢/ ٣٦).

(٣) أي: الثانية، أي: التي في قوله: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣].

(٤) الذي في «الكشاف» و«البيضاوي» وغيرهما أنه عبَّر بـ(جعلني نبيًّا) بالماضي... إلخ، ولا يَظهر ما قاله المُحشي هنا تبعاً لـ(يس).

(٥) «حواشي الفاكهي» (٢/ ٣٧).

الثاني: بعد القَسَم، كقولِه تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الدخان: ١-٣]، ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [يس: ١-٣].

الثالث: أن تقعَ مَحكيَّةً بِالقول، كقولِه تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

الرابعُ: أن تقعَ اللامُ بَعدها، كقولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فكُسِرتْ بعدَ «يَعلَمُ» و«يَشهَدُ»، وإنْ كانت قد فُتِحَتْ بعد «عَلِمَ» و«شَهِدَ» في قَولِه تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، وذلك لِوُجود اللام في الأَوَّلَينِ دُون الآخِرَين.

[اللام المزحلَقة]

ص - وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى ما تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ «إِنَّ» المكْسُورَةِ، أَوِ اسْمِهَا، أَوْ ما تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الخَبَرِ، أَوِ الفَصْلِ، وَيَجِبُ مَعَ المخَفَّفةِ إِنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ المَعْنَى.

ش - يَجوزُ دُخولُ لامِ الابتداء بعدَ «إنَّ» المكسورةِ على واحدٍ مِن أَربعة: اثنَين

السُّجاعي

الابتِداء الحُكميِّ قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾ [يونس: ٦٥]؛ فـ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ... إلخ﴾ ليس مَحكيًّا؛ لِفساد المعنى؛ لأنَّ ذلك ليس مِن مَقولِهم؛ لأنه لا يَحزُنُه قَولهم ذلك، وكونُه مِن مَقُولهم على جِهة السُّخرية فيَحزنُه خِلافُ الظاهرِ لا قَرينةَ عليه. اهـ يس[1].

قوله: (﴿يسٓ... إلخ﴾) قال في «الكشَّاف»: عنِ ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنهما: مَعناه: يا إنسانُ في لُغة طَيِّئٍ، والله أعلَم بِصِحَّتِه، وإن صحَّ فوَجهُه أن يكونَ أصلُه: يا أُنَيسِين، فكثُر النِّداء به على أَلسِنَتهم حتى اقتَصرُوا على شَطرِه، كما قالُوا في القَسَم: «مِ الله» في «ايمُن الله».

قوله: (﴿ٱلۡحَكِيمِ﴾) أي: ذي الحِكمة، أي: لأنه دَليلٌ ناطِقٌ بِالحكمة كالحيِّ، أو لأنه كلامُ حَكيم فوُصِف بِصفة المتكلِّم به.

قوله: (﴿تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾) أي: تَخُونُون أنفُسَكم بالجِماع ليلةَ الصِّيام، وهذا كان في ابتِداء الإسلامِ، ثم نُسِخ.

(١) (٢/٣٧-٣٨).

مُتأخرَين، واثنَين مُتوسطَين؛ فأما المتأخِّران فالخبرُ نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد: ٦]، والاسمُ نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦]، وأمَّا المتوسِّطان فمَعْمُول الخبر، نحو: «إنَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكلٌ»، والضميرُ المسمَّى عند البَصريِّين فَصْلاً وعند الكوفيِّين عِمَاداً، نحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥-١٦٦].

وقد يكونُ دخولُ اللام واجباً، وذلك إذا خُفِّفَتْ «إنَّ»، وأُهْمِلَتْ، ولم يَظهر قَصدُ الإثبات، كقَولِك: «إنْ زيدٌ لَمُنْطَلِقٌ»، وإنما وَجبتْ هُنا فرقاً بينها وبينَ «إنْ» النافِية كالتي في قَولِه تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا﴾ [يونس: ٦٨]، ولِهذا تُسمَّى اللامَ الفارِقَةَ؛ لأنَّها فرَقَت بين النَّفي والإثبات.

فإنِ اختلَّ شرطٌ من الثَّلاثة كان دُخولُها جائزاً، لا واجباً، لِعَدم الالتباس، وذلك إذا شُدِّدَتْ، نحو: «إنَّ زيداً قائمٌ»، أو خُفِّفَت وأُعمِلَتْ، نحو: «إنْ زيداً قائمٌ»، أو خُفِّفَتْ وأُهملتْ وظهرَ المعنَى، كقولِ الشاعر:

السُّجاعي

قوله: (المسمَّى عند البَصريِّين فَصلاً) أي: لأنه فَصَل بين كون ما بعده نَعتاً وكونِه خبراً؛ لأنَّك إذا قُلتَ: «زيدٌ القائمُ» جاز أن يكونَ «القائم» خبراً عن زيدٍ، وأن يكونَ صِفةً له، فلَمَّا أَتيتَ بِضمير الفَصل تَعيَّن كونُه خبراً لا صفةً.

قوله: (وعند الكوفِيِّين عِماداً) قال الرضيُّ: سَمَّوْه بِذلك لِكونه حافظاً لِما بَعده حتى لا يَسقُط عن الخبريَّة، كالعِماد في البيت الحافِظ لِلسَّقف عن السُّقوط. اهـ[1] ولا محلَّ له من الإعراب، ولِذا قِيل: إنه حرفٌ، وعن الخَليل أنه اسمٌ، قال في «الكافِيَة»: [الرجز]

وما لِذَا مَحَلُّ إعْرابٍ وإنْ ... تَجْعَلْه ذا حَرْفِيَّةٍ فَهْوَ قَمِنْ

وقيل: له محلٌّ مِن الإعراب كما هو مَبسُوطٌ في المطوَّلات.

---

(١) «شرح الكافِية» (٢/ ٤٥٦).

٦٤ - أَنَا ابنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ ... وإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

السُّجاعي

قوله: (**أنا ابنُ ... إلخ**) هو مِن الطويل لِلحَكم بن حكيم المُلقب بِالطِّرِمَّاح، ومَعناه الطويلُ(١)، وقيل: سُمِّي بذلك لِزَهْوِه، و«أُباة» بضم الهمزة: جمعُ آبٍ بمعنى مُمتنِع، كـ«قاضٍ وقُضاة»، و«الضَّيْم» الظُّلْم، و«مالِك» الأول اسمُ أبي القَبيلةِ، والثاني القَبِيلةُ، ولهذا قال: «كانتْ» بِتأنيث الفِعل وصَرفِه مُراعاةً لِلحيِّ، و«كِرام المعادِن» أي: الأصولِ. والشاهدُ فيه حذفُ لامِ الابتداء لِوُجود القَرينة عليها؛ لأنَّ الكلام مَدحٌ والنَّفيُ يَقتضي الذمَّ، و«مِن آلِ مالك» قال العَيني: هو بدلٌ مِن قَولِه: «أنا ابنُ(٢) أُباةِ الضَّيم». اهـ ويَجُوز جعلُه في موضِع الحال.

شفاء الصدر

[٦٤] ـ أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ مِن آلِ مالِكٍ ... وإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المَعادِنِ

من الطويل [للطِّرماح كما لِلمُحشي].

(أُبَاة): جمع آبٍ كقُضاة وقاضٍ، مِن أبى إباءً: امتَنع، و(الضَّيْم): الظُّلم، و(الآلُ): الأقارب، و(مالِك) الأول: اسمُ أبي القَبيلةِ، والثاني اسمُ القَبيلة، ولِذا أتى بِعلامة التأنيثِ، وصَرفه لِلضرورة، و(الكِرامُ): جمعُ كريم، و(المعادِن): جمعُ مَعدِن بفتحِ الميم وكسرِ الدال فيهما، المرادُ بها: الأُصُول.

قوله: «**أنا**»: ضمير مُنفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «**ابنُ**»: خبر مرفوع بضمة ظاهرة، «**أُباةِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «**الضيمِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «**مِن آلِ**»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ، «**مالِكٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «**وإنْ**»: الواو: حرفُ عطف، (إنْ): مخففة من الثقيلة مُهملة، «**مالِكٌ**»: مبتدأٌ مرفوع بالضمة الظاهرة، «**كانت**»: (كانَ): فعل ماضٍ ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبر، مَبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، والتاء: علامةُ التأنيث، واسمُها مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى (مالِك) الثاني، «**كرامَ**»: خبر (كان) منصوبٌ بالفتحة، «**المعادِنِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، [وجملة (كانت ... إلخ) في موضعِ رفع خبر المبتدأ وهو (مالك)]، وجملةُ (وإنْ مالك ... إلخ) عطف على جملة (أنا ابنُ ...).

والمعنى: أنا ابنُ الجماعة الذين يَمتنِعون من ظُلمِ الناس [أي: لهم] وإساءَتهم، وأنا مِن أقارب الرجلِ العظيم مالِك أبي قَبيلتنا، وقَبيلتُنا مَعدودةٌ من الأُصول الطَّيِّبة النَّفِيسة.

والشاهد: في قولِه: (وإنْ مالك كانتْ)، حيث تَرك لامَ الابتِداء بعد (إنْ) المخفَّفة المهمَلة الفارقةَ بينها وبين (إنْ) النافية؛ لِعَدم التباس المخفَّفة بِالنافية هنا؛ لِظُهور المقصودِ مِن الإثبات بِقَرينة المدح.

---

(١) وهو أيضاً: العالِي النَّسَبِ المَشهورُ المُرتَفِعُ الذِّكْر، والطِّرِمَّاح أيضاً: الطامِحُ في الأمرِ، وهو دليل على أن مِيمه زائدةٌ وأنه «فِعِمَّال» كما ذَهب إليه ابنُ القطاع وغيرُه.

(٢) كذا في النُّسَخ، والصواب: (بدلٌ من قوله: ابن ... إلخ)، كما هي عبارةُ العيني (٢/ ٧٥٢).

[«لا» النافِيَة لِلجنس]

ص ـ وَمِثْلُ «إنَّ»: «لَا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، لكِنَّ عَمَلَهَا خَاصٌّ بالنَّكِرَاتِ المتَّصِلَةِ بِها، نَحوُ: «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ»، و«لَا عِشْرِينَ دِرْهَماً عِنْدِي». وَإنْ كانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شِبْهِهِ بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ في نَحْوِ: «لَا رَجُلَ» و«لَا رِجَالَ»، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الكَسْرِ في نَحْوِ: «لَا مُسْلِماتِ»، وَعَلَى اليَاءِ في نَحوِ: «لَا رَجُلَيْنِ» و«لا مُسْلِمِينَ».

ش ـ يَجري مَجرَى «إنَّ» ـ في نَصبِ الاسم ورفعِ الخبر ـ «لا» بثلاثةِ شروط:

أحدُها: أن تكونَ نافيةً لِلجنس.

والثاني: أن يَكونَ مَعمُولاها نكرتَين.

والثالث: أن يكونَ الاسم مُقدَّماً، والخبر مؤخراً.

فإنِ انْخرَمَ الشرطُ الأولُ: بِأنْ كانت ناهيةً، اخْتَصَّتْ بالفعل وجَزَمَتْهُ نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو زائدةً لم تَعمَل شيئاً، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾

السُّجاعي

[«لا» النافية للجنس]

قوله: (لا النافِيةُ لِلجنس) أي: لِصفتِه وحُكمِه، وإلَّا فالجنسُ لا يُنفَى، وإسنادُ النَّفي إليها[1] مجازٌ مِن إسناد ما لِلشيء إلى آلَتِه، وتُسمَّى «لا التَّبرئةِ»، قال الدَّماميني: كأنه مأخوذٌ مِن قولِك: «بَرَّأتُ فُلاناً من كذا» إذا نَفَيْتَه عنه، فهي مُبرِّئة لِلجِنس أي: نافيةٌ له، وإطلاقُ المصدَر عليها لِقَصدِ المُبالَغة[2] كما في «زيدٌ عَدْلٌ».

قوله: (خاصٌّ بالنَّكرات) أي: ولو صُورةً، فدَخل نحوُ: لا أبَا له، ولا غُلامَي له، ولا مُسلِمِي له، فاللامُ زائدة، واسمُها مُضافٌ لِلضَّمير، وهي[3] نكرةٌ في الصُّورة.

---

(١) في المطبوع وبعض النُّسخ المخطوطة: (وإسناد النفي إليه)، والمقصود في العبارَتين بالضمير المجرور (لا) النافية، ولا يجوز رجُوع الضمير إلى الجنس وإن تبادَر ذلك مِن الكلام؛ لأن الكلام في (لا) التي سُميت نافيةً ـ مع أن النافيَ إنما هو المتكلِّم ـ لكونِها آلةَ ذلك النَّفي. نعم، إعادةُ الضمير على لا مذكَّراً بعد وصفها بالنافية ليس على ما يَنبغي.

(٢) فيه نظرٌ ظاهر؛ إذ لم يُطلق المصدر عليها على سبيلِ الوصف به حتَّى يصحَّ ذلك، بل إنما يُقال: (لا التبرئةِ) بالإضافة كما يُقال: فاء السببيَّةِ ولامُ الابتداء، وهي من إضافةِ الدالِّ لِلمدلول كما صرَّح به الصبان وغيرُه، فلا وجهَ للقول بالمبالغةِ وحملِها على (زيدٌ عدلٌ).

(٣) كذا بضمير المؤنث، فكأنه أراد: والمَذكورات.

[الأعراف: ١٢]، أو نافيةً للوَحْدَة عَملتْ عملَ «ليس»، نحوُ: «لَا رَجُلٌ في الدَّار، بَلْ رَجُلانِ».

وإنِ انخرَم أحدُ الشرطَين الأخيرَين لم تَعمَل شيئاً، ووَجب تكرارُها، مثالُ الأول: «لا زيدٌ في الدار، ولا عَمْرٌو»، ومِثالُ الثاني: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

[حالات اسمِها إعراباً وبناءً]

وإذا اسْتَوْفَتِ الشُّروطَ فلا يخلُو اسمُها: إما أنْ يكونَ مضافاً، أو شَبيهاً به، أو مُفْرَداً.

فإن كان مُضافاً أو شبيهاً به ظهرَ النصبُ فيه، فالمضافُ كقَولِك: «لَا صاحبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ»، و«لا صاحبَ جُودٍ مَذْمُومٌ»؛ والشَّبيهُ بالمضافِ: ما اتَّصل به شيءٌ من تمامِ مَعناه: إمَّا مرفوعٌ به، نحو: «لا قَبيحاً فِعْلُهُ ممدُوحٌ»، أو مَنصوبٌ به، نحوُ: «لا طَالِعاً جَبَلاً حاضِرٌ»، أو مخفوضٌ بِخافض يَتعلَّق به، نحوُ: «لا خيراً مِنْ زيدٍ عِندنا».

وإن كان مُفْرداً ـ أي: غيرَ مضافٍ ولا شَبيهٍ به ـ فإنه يُبْنى على ما يُنصَب به لو كان مُعْرَباً، فإن كان مُفرداً أو جمعَ تكسير بُنِيَ على الفَتح، نحو: «لا رَجُلَ» و«لا رِجالَ»، وإن كان مثنًّى أو جمعَ مذكر سالماً فإنه يُبنى على الياء كما يُنصَب بالياء، تَقولُ: «لا رَجُلَيْنِ» و«لا مُسْلِمِينَ عِنْدي»، وإن كان جمعَ مؤنث سالماً بُنيَ على الكسر، وقد يُبنَى على الفتح، نحوُ: «لا مُسْلِماتَ في الدار»، وقد رُوِيَ بالوجهَين قولُ الشاعِر:

السُّجاعي

قوله: (﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾) أي: ما يَغتالُ عُقولَهم[١]، ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ بفتح الزايِ وكَسرها[٢] مِن «نَزفَ الشاربُ وأَنْزَفَ» أي: يَسكرُون، بخلاف خمرِ الدُّنيا. ذكَره في «الجلالَين».

قوله: (ما اتَّصلَ بِه شيء) إنْ أُريد بالشيءِ اللَّفظُ صحَّ وَصفُه بالاتصال، لكنَّه ليس تَمامَ المعنى، وأُجيب بأنه على تَقديرِ مُضاف أي: مُفهِمٌ تمامَ مَعناه، وبأنهم قد يَصِفُون الألفاظ بصفاتِ مَعانِيها، وإن أُريد به المعنى، ففي وَصفِه بالاتِّصال الذي هو العَمل تَجوُّزٌ. أفاده بَعضُهم.

---

(١) أي: يَذهب بها ويُهلِكها، ومنه الاغتيالُ المعروف اليومَ.

(٢) أي: مع ضم الياء فيهما، وهما قراءتان سبعيَّتان.

٦٥ - لا سَابِغَاتٍ ولا جَأْوَاءَ باسِلَةً   تَقِي المَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

السُّجاعي

قوله: (لا سابِغات . . . إلخ) هو من البَسيط، و«السابِغات» جمعُ سابِغة بمعنى الدُّرُوع الواسِعة[1]، و«لا جَأْواء» بفتح الجيم وسكونِ الهمزة وفتحِ الواو مَمدوداً، يُقال: كتيبةٌ جَأْواءُ أي: يَعلُوها السَّوادُ لِكَثرة الدُّروع، و«الباسِلة» صفةٌ له أي: شُجْعان، مِن البَسالة وهي الشَّجاعةُ، و«تَقي المَنُون» أي: تَرُدُّ الموتَ، «لَدى استِيفاء . . . إلخ» أي: عند استِكمال الأعمار. أفاده العَيني[2].

شفاء الصدر

شاهدَا «لا» النَّافيةِ للجنس

[٦٥] - لا سابِغاتٍ ولا جَأواءَ باسِلةً   تَقي المَنُونَ لدى استِيفاءِ آجالِ

من البسيط.

(سابِغات): جمع سابِغة؛ أي: واسِعة [وقد غلب استعمالُها في الدِّرع، فصارت كالأبطَح]، و(جَأْواء) بِوزن حَمراء: الجماعةُ يَعلُوها الجَأْوُ [كذا في «الصبان» أيضاً، والذي في كُتب اللغة الجَأَى، والجُؤْوَةُ، والجُؤْوَةُ] أي: السَّوادُ؛ لِكثرة الدُّرُوع، و(باسلةً) من البَسالة وهي: الشجاعة، و(تَقي المنونَ) أي: تَرُدُّ الموت، و(الاستِيفاء): الاستِكمال، و(الآجالُ): جمعُ أَجَل وهو: مُدَّة الشيء [أي: مُدَّةُ تعمير الإنسان في الحياة، أو آخرُ مُدةِ التعمير، والمراد هنا الأول بقرينةِ قوله: استِيفاء].

قوله: «لا»: نافية للجنس تَعمل عملَ (إنَّ)، «**سابغات**»: اسمها مبني على الكسر أو الفتح في محل نصبٍ، «**ولا**»: الواو حرفُ عطف [أي: للجُمَل]، (لا): نافيةٌ لِلجنس تَنصب الاسم وتَرفع الخبر، [ويَجوز أن تكون زائدةً مؤكدةً، و(جاواء) منصوبٌ بالعطف على محلِّ اسم «لا» الأُولى، ولم يُنوَّن لكونه غيرَ مصروف لألف التأنيث]، «**جأواءَ**»: اسمها مبنيٌّ على الفتح في محل نصبٍ، «**باسلةً**»: صفةُ (جَأواءَ) يجوز فِيه النصب والرفع، «**تَقي**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مُقدرةٍ على الياء منع مِن ظهورها الثقلُ، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هي يعود إلى (سابغات)، فالجملةُ خبرُ (لا) الأولى، أو إلى (جَأواء)، فالجملةُ خبرُ (لا) الثانية، ويُقدَّر خبرٌ لِما ليست الجملةُ خبراً له، [هذا مَبني على القول بأنَّ الكلام حينئذٍ جملتان، فيَنبغي تقدير خبر لكل منهما على حِدَة، لكن الصحيح أن ذلك غير مُتعيِّن، بل يَجوز أن يكون خبرهما واحداً، وهو في البيت قوله: (تقي المنون)]، «**المنونَ**»: مَفعولُ (تَقِي) إنْ فُسِّر بـ(تَرُدّ)، ومنصوبٌ بِنزع الخافض إن فُسِّر بـ(تَحفَظ) منصوب بالفتحة الظاهرة، «**لَدَى**»: ظرف زمانٍ هنا على الظاهر [أي: لا ظرفُ مكان] منصوبٌ بفتحة مقدرةٍ على الألف لِلتعذر مُتعلِّق بـ(تَقي)، «**استِيفاء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «**آجالٍ**»: مضافٌ إليه مجرور بكسرة ظاهرة.

---

(١) ظاهرُه أنه وصفٌ غَلبَت عليه الاسميَّة، واستِعمالُه دُون الموصُوف في كلام العرب كثيراً جدًّا يُؤيِّده، وبَعضُهم يَجعلُه صفةً لِموصوف محذوف أي: دُروع سابِغة، والأولُ أقرَب.

(٢) «المقاصد النَّحوية» (٢/ ٨١٥-٨١٦).

[العطفُ على اسم «لا» ونعتُه]

ص - وَلَكَ في نَحْوِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» فَتْحُ الأَوَّلِ، وفي الثَّانِي: الفَتْحُ، والنَّصْبُ، والرَّفْعُ، كَالصِّفَةِ في نَحوِ: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ»؛ وَرَفْعُهُ، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ؛ وإِنْ لَمْ تتكَرَّرْ «لَا»، أَوْ فُصِلَتِ الصِّفَةُ، أو كانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ؛ امْتَنَعَ الفَتْحُ.

ش - إذا تكرَّرتْ «لا» مع النَّكرة جازَ في النَّكرة الأُولى الفتحُ والرفعُ؛ فإن فَتَحْتَ فلَك في الثانية ثلاثةُ أوجُه: الفتحُ، والنَّصبُ، والرفعُ؛ وإنْ رَفَعْتَ فلَك في الثانِية وَجهانِ: الرفعُ، والفتحُ، ويَمتنعُ النصب.

فتَحَصَّلَ أنه يَجوزُ فتحُ الاسمَين؛ ورَفعُهما، وفَتحُ الأول ورفعُ الثاني، وعكسُه، وفَتحُ الأول ونَصبُ الثاني، فهذه خَمسةُ أوجه في مجمُوع التركيب.

فإنْ لم تَتكرَّر «لا» مع النَّكرةِ الثانية؛ لم يَجُزْ في الأُولى الرفعُ؛ ولا في الثانِية الفتحُ؛ بل تقول: «لَا حَوْلَ وَقُوَّةً، أو قُوَّةٌ» بفتح «حَوْل» لا غيرُ، ونصبِ «قوَّة» أو رَفعِها، قال الشاعرُ:

السُّجاعي

قوله: (وفي الثاني الفتحُ والنَّصب ... إلخ) أمَّا الفتحُ فعلى أنَّ «لا» الثانِيَةَ عاملةٌ كالأُولى عَمَلَ «إنَّ»، وأمَّا الرَّفعُ فعلى أنها عامِلةٌ عَمَلَ «ليس»، أو أنها مُهمَلَةٌ وما بعدها مُبتدأ وخبرٌ، أو مَعطوفٌ على محلِّ «لا» مع اسمِها؛ فإنَّ محلَّهما رفعٌ بالابتِداء عند سِيبويه، وأمَّا النصبُ فبِالعطف على محلِّ اسم «لا»، وتكونُ «لا» الثانيةُ زائدةً بين العاطِف والمعطُوف. تأمَّل!

شفاء الصدر

والمعنى: لا دُروعَ واسعة، ولا رجالَ بأسلحةٍ يَعلُوها السوادُ لِكثرة دُروعها، لها قُوةٌ وشجاعة تحفظُ الإنسان مِن الموت لَدى استِكمال عُمره، وهذا إشارةٌ إلى آيةِ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

والشاهد: في (سابِغات)، حيث رُوي بِالكسرة [غيرَ مُنون] والفتحِ [وهو المُختار؛ لأنها الحركة التي يستحقُّها المُركب].

٦٦ - فَـلَا أَبَ وابْـنـاً مِـثْـلُ مَـرْوانَ وَابْـنِـهِ

ويَجوز «فلَا أَبَ وابْنٌ».

وإنْ كان اسمُ «لا» مُفرداً، ونُعِتَ بِمُفرد، ولم يَفْصِلْ بَينهما فاصلٌ - مثل: «لا رَجُلَ ظريفٌ في الدَّارِ» - جاز في الصفةِ: الرفعُ على موضعِ «لا» مع اسمها؛ فإنَّهما في موضعِ

السُّجاعي

قوله: (فلا أبَ وابناً . . . إلخ) هو من الطَّويل، والمرادُ به مَدحُ مروانَ المَلِك، وابنِه [و] هو عبدُ المَلِك، وتمامُه:

إذا هـــو بِـــالــمَـــجْـــدِ ارْتَــدَى وتَــأَزَّرَا

شفاء الصدر

[٦٦] - فـلا أبَ وابـنـاً مِـثـلُ مـروانَ وابـنِـه   إذا هـو بِـالــمـجـدِ ارتـدَى وتـأزَّرَا

من الطويل.

(المجدُ): العِز والشَّرف، و(ارتَدَى): لبس الرِّداء، بالمد، وهو الثوب الذي يَستُر النصفَ الأعلى، مُذكر ولا يجوز تأنيثُه، جمعُه أَرْدِية كسِلاح وأسلِحة، و(تأزَّر)؛ أي: لَبِس الإزارَ، ثوبٌ يَستُر النصفَ الأسفلَ، يُذكر ويُؤنَّث [ظاهرُه أنه يُذكَّر ويؤنث بلفظ واحدٍ، وهو كذلك عند أئمَّة اللغة، إلا أنَّ قوله:] فيُقال: هو الإزارُ، وهي: الإزارةُ [يَدفعُه، مع أنه صحيح أيضاً]، جمعُه في القِلَّة: آزِرَة [كحِمار وأحمِرة]، وفي الكثرةِ: أُزُر بِضمتَين [كحِمار وحُمُر]، والمرادُ بالارتِداء والتأزُّر: الاتِّصافُ بِالمَجد.

قوله: «فَلا»: الفاء بحسَب ما قبلها، (لا): نافيةٌ لِلجنس تَنصبُ الاسمَ وتَرفع الخبر، **«أبَ»**: اسمُها مبني على الفتح في محل نصب، **«وابناً»**: الواو: حرف عطف، (ابناً): معطوفٌ على محل (أبَ) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، [ويَجوز رفعُه باعتبار العطفِ على موضعِ (لا) واسمها؛ لأنَّ موضعَهما رفعٌ بالابتداء كما سيأتي، والأولُ أشهر؛ لأنَّ العطف على اللَّفظ أكثرُ، وهو الأصلُ]، **«مثلَ»**: إمَّا صفةُ (أبَ وابناً)، والخبر مَحذوف، فهو إمَّا مرفوعٌ أو منصوب باعتِبار المحل أو اللَّفظ، وإمَّا خبرٌ؛ فهو مرفوعٌ فقط، ولا حذفَ، وإفرادُ (مِثل) على الوَجهَين مع تَعدُّد الموصوف أو المخبَرِ عنه؛ لأنه مفرَد مُضاف، فيَصدُق بالمتعدِّد، أو لأنَّه يُستعمَل بِلَفظ واحد في الواحِد والأكثر، مُذكَّراً أو مؤنثاً، فيقال: هو وهي وهُما وهم وهنَّ مِثلُه، وفي التنزيل: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧]، **«مروانَ»**: مُضاف إليه مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ لا ينصرف، والمانعُ له من الصرف العَلَمية وزيادةُ الألف والنُّون، **«وابنِه»**: الواوُ: حرفُ عطف، (ابنِ): معطوفٌ على (مَروان) مجرور بالكسرة، والهاء: مضافٌ إليه مبني على الكسرة في محلِّ جر، **«إذا»**: ظرفٌ للزمان الماضي هنا كما قيل، مضمَّنٌ معنى الشرط في محل نصبٍ بِالشرط أو الجوابِ، **«هو»**: فاعلُ فِعلٍ محذوف تقديرُه: ارتَدى، وأُفرِد الضميرُ العائد إلى مَروان وابنِه باعتبار المذكور، ثم أُجريَ الضمير في (ارتَدى . . . إلخ) على لفظِ (هو) مفرداً، [ويجوز عَودُه على ابنِه؛ لأن مجدَ الابن مجدُ الأب، ولا عكسَ]، والجملةُ مِن الفعل المحذوف والفاعلِ شرطُ (إذا)، **«بِالمجد»**: جار ومجرور مُتعلق بـ(ارتدى) المحذوف، **«ارتَدى»**: فعل ماض

الابتداء، والنَّصبُ على موضِعِ اسمها؛ فإنَّ موضعَه نصبٌ بـ«لا» العاملةِ عملَ «إنَّ»، والفتحُ على تَقدير أنَّك رَكَّبْتَ الصفَةَ مع الموصوف كتَركيبِ «خمسةَ عَشَرَ»، ثم أدخلتَ «لا» عليهما.

فإن فَصَلَ بَينهما فاصلٌ، أو كانتِ الصفةُ غيرَ مُفردةٍ، جازَ الرفع والنصبُ وامتَنع الفتحُ؛ فالأولُ نحوُ: «لا رَجُلَ في الدارِ ظريفٌ، وظريفاً»، والثاني نحو: «لَا رَجُلَ طَالِعاً جَبَلاً، وطالعٌ جَبَلاً».

السُّجاعي

و«مثلَ» بالنصب صفةٌ لِما قبلَه، فالخبر محذوفٌ، أو بِالرفع على أنه خبرٌ، و«المَجْد» الكَرَم، و«ارتَدَى» أي: لَبِس الرِّداء، و«تَأَزَّر» أي: لَبِس الإزارَ، والارتِداء والاتِّزار مَثَلان لِما أَحْرَزاه مِن صِفةِ الكَرم. والشاهدُ فيه ظاهرٌ.

شفاء الصدر

مبني على فتح مُقدرٍ على الألف للتعذر لا محلَّ له، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديرُه: هو، والجملةُ مُفسرة لا محلَّ لها، «وتَأَزَّرا»: الواو: حرف عطفٍ، (تأزَّر): فعلٌ ماض مبني على الفَتح لا محلَّ له، والفاعل مُستتر جوازاً تقديره: هو، والألفُ: للإطلاقِ، والجملة عطفٌ على ما قبلها، وجوابُ (إذا) محذوف يدلُّ عليه ما قبله [أي: فلا أبَ وابناً يُماثِلهما]، وفي «شرح شواهد الرضي» [المسمى بـ«الخزانة» نقلاً عن أبي عليٍّ في «المسائل البصريَّة»]: العاملُ في (إذا) معنَى المماثَلة، جعلتَه خبراً أو وصفاً، وإنْ شئتَ جعلتَ العامل في (إذا) الخبرَ إذا أضمرتَه. اهـ

والمعنى: إذا ارتَدى مروانُ وابنه بالمجدِ والكرم وائتَزرا بِذلك، فلا أبَ وابناً يُشبِهُهما، وأراد بالارتِداء الاتِّصاف بالمجد ظاهراً، وبالتأزُّر الاتِّصافَ به باطناً [لعلَّ مَبناه على كون الإزار ساتراً للعورة التي تُستر غالباً ولا تُبدى]. وحاصلُ المعنى المراد أنَّ مروانَ وابنَه اتَّصَفَا بِخِصال المجد ظاهراً وباطناً، فأدركَا منه حظًّا وافراً، ولم يَقتصِرَا على الظاهِر أو الباطِن.

والشاهد: في قولِه: (فلا أبَ وابناً)، حيث رُوِيَ (ابن) بالنصبِ والرفع كما في «الفاكهي»، خِلافاً لِظاهر الشارح [أي: الذي يُفيد أن الرفع جائزٌ فقط مِن غير سَماع]؛ لِعدم تكرُّرِ (لا) معه، والوَجهان جائزان.

[«ظنَّ» وأخواتها]

ص ـ الثَّالِثُ: «ظَنَّ، وَرَأَى، وَحَسِبَ، وَدَرَى، وَخَالَ، وَزَعَمَ، وَوَجَدَ، وعَلِمَ» القَلْبِيَّاتُ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ، نَحوُ:

رَأَيْــتُ اللهَ أَكْــبَــرَ كُــلِّ شَــيءٍ

ويُلْغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ، نَحوُ:

السُّجاعي

[«ظنَّ» وأخواتها]

قوله: (ظَنَّ) أي: بمعنى الرُّجحان أو اليَقِين، لا بِمعنى اتَّهَم، وإلَّا تَعَدَّتْ لِمَفعولٍ واحدٍ.

قوله: (ورأى) بِمعنى عَلِم أو ظنَّ، لا من الرَّأيِ[1] وإلَّا تَعدَّت لِمَفعولَين تارةً كـ«رَأى أبو حنيفةَ كذا حَلالاً»، وإلى واحد تارةً هو مصدرُ ثانِيهما مُضافاً إلى أوَّلِهما كـ«رأى أبو حَنيفةَ حِلَّ كذا»، كما أنَّ عَلِم قد تُستعمَل هذا الاستِعمالَ كما صرَّح بِه الرضي.

قوله: (ودرَى) بمعنى عَلِم، والأغلَبُ تَعدِّيها لِواحد بالباء، فإنْ دَخل عليها همزةُ النَّقل تَعدَّت إلى واحدٍ بِنَفسها، وإلى آخَرَ بِالباء، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]، وتَتعدَّى إلى ثَلاثةِ مفاعيلَ بعد الاستِفهام في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٣]، فالكافُ مَفعول أولُ، والجُملةُ الاستِفهاميَّة سَدَّتْ مَسدَّ المَفعولَين الباقِيَين.

قوله: (وخالَ) بمعنى ظَنَّ، وبِمَعنى عَلِم وهو قَليل.

قوله: (وزَعَم) بمعنى الرُّجحان، وهو قولٌ مَقرونٌ باعتِقادٍ صحَّ أم لا كما قاله السِّيرافي، وقد تُستعمَل في القول مِن غير نَظرٍ لِذلك، كـ«زَعَم سِيبويه كذا» أي: قال، فإنْ كانت بمعنى تكَفَّلَ[2] تعدَّتْ إلى واحد بِنَفسِها تارةً وبِالحرف أُخرى، أو بِمَعنى سَمِنَ أو هَزَلَ[3] فهي لازمةٌ.

قوله: (ووَجد) بمعنَى عَلِم، لا بِمعنى أصابَ وإلَّا تعدَّتْ لِواحد، ولا بِمعنى استَغنَى أو حَزِنَ أو حَقَد، وإلَّا كانت لازمةً.

قوله: (ويُلْغَين برجحان) قال الحَفيدُ[4]: إنما جاز إلغاءُ هذه الأفعال دُون غيرها لأنها

(١) في بعض النُّسَخ: لا بمعنَى الرأي.

(٢) وهي التي أُخذ منها الوصف في قوله تعالى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ﴾ أي: كَفِيل.

(٣) من الهُزال لا الهَزْل.

(٤) تقدَّم أنه حفيدُ ابن هشام الأنصاري صاحِب الشرح. وكلامُه هذا في «حاشية التوضيح» لجدِّه (١/ ٢١٩-٢٢٠).

القَوْمُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ . . . .

وبِمُساوَاةٍ إنْ تَوَسَّطْنَ، نَحوُ:

وفـي الأَرَاجِيـزِ خِلْـتُ اللُّـؤْمُ والـخَـوَرُ

وإنْ وَلِيَهُنَّ «مَا» أو «لَا» أَوْ «إنِ» النَّافِيَاتُ؛ أَوْ لَامُ الابْتِدَاءِ أَوِ القَسَمِ؛ أَوِ الِاسْتِفْهامُ، بَطَلَ عَمَلُهُنَّ في اللَّفْظِ وُجُوباً؛ ويُسَمَّى ذَلِكَ تَعْلِيقاً، نَحوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾.

ش - البابُ الثالث مِن النَّواسِخ: ما يَنصب المبتدأ والخبر معاً، وهو أفعالُ القُلوب.

وهو «ظَنَّ»، نحوُ: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، و«رَأَى»، نحو:

السُّجاعي

ضَعيفةٌ، ووَجهُ ضَعفِها أن معانِيَها قائمةٌ بِجارحةٍ ضَعيفة وهي القلبُ، ثم يَنضَمُّ إلى ذلك إمَّا تأَخُّرُها عن المَفعولَين، أو تَوسُّطها بينهما، والعاملُ إذا تأخَّر عن المعمُول ولو كان قويًّا يَحصُلُ له نوعُ ضعفٍ، بِدليلِ «لِزيد ضَربتُ» وامتِناع «ضَربتُ لِزيد»، فجاز إلغاؤها، ولا كذَلك غيرُها من الأفعال. اهـ وبِه يُعلَم جوابُ ما يقالُ: لِمَ ضَعُفَتْ هذه الأفعالُ بِما ذُكر حتى أُبطِل عملُها بِخلافِ «كان» وأخواتِها؟. اهـ يس(١).

قوله: (بِرُجحان) محلُّ ذلك ما لم يُؤكَّدِ العامل المتأخِّر أو المتوسِّطُ بِمَصدرٍ مَنصوب، وإلَّا فلا يَحسُنُ الإلغاءُ، قال الرضيُّ: وتأكيدُ الفِعل المُلغَى بمصدرٍ منصوبٍ قبيحٌ؛ إذِ التوكيدُ دليلُ الاعتِناء بحالِ ذلك العامِل، والإلغاءُ ظاهرٌ في تركِ الاعتِناء به، فبينَهما شِبْهُ التَّنافي. اهـ(٢)

قوله: (أو الاستِفهامُ) إطلاقُه يَشمَلُ الاستفهامَ بـ«هل» وفيه خِلافٌ. واستُشكِل تَعلُّقُ الفِعل بالاستِفهام في نحوِ: «عَلِمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟»؛ لاستِحالة الاستِفهام عمَّا أَخبر أنه عَلِمَه، وأُجِيب بأن هذا الاستِفهام صُورِيٌّ لا حَقيقي، والمعنَى: عَلِمتُ الذي هو عِندَك مِن هذَين، أو أنَّ في الكلام حذفَ مُضافٍ أي: جوابَ هذا الكلامِ، فتأمَّل!

قوله: (وهو أفعالُ القُلوب) أي: الأفعالُ التي مَعناها قائمٌ بِالقُلُوب، فالمرادُ بالأفعالِ الأفعالُ الاصطِلاحية، فلا يَرِدُ أنَّ التَّحقيق أنَّ العِلْم والظَّنَّ مِن الكيفيَّات لا مِن الأفعالِ. اهـ مِن خطِّ الشَّنواني.

قوله: (﴿مَثْبُورًا﴾) أي: هالِكاً أو مصروفاً عن الخَير. اهـ «جلالَين».

(١) (٢/٥٥).

(٢) «شرحُ الرضي على الكافية» (٤/١٥٨).

﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، وقولِ الشاعِر:

٦٧ ـ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

السُّجاعي

قوله: (﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ﴾) أي: يَظنُّونَ العذابَ ﴿بَعِيدًا﴾ أي: غيرَ واقع، ﴿وَنَرَىٰهُ﴾ أي: نَعلَمُه ﴿قَرِيبًا﴾ أي: واقعاً لا محالةَ.

قوله: (رأيتُ الله . . . إلخ) هو مِن الوافر، و«مُحاوَلةً وجُنوداً» مَنصوبانِ على التَّمييز، أي: مِن حيثُ المحاولةُ، أي: القُدْرة.

شفاء الصدر

شواهدُ «ظنَّ» وأخواتِها

[٦٧] ـ رأيتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شيءٍ مُحاولةً وأكثرَ[هُم] جُنودَا

من الوافر [لخِداش بن زُهير، وهو شاعر جاهلي، وقيل: مُخضرَم].

(المحاوَلة): القُدرة، و(الجُنُود): جمع جُنْد بمعنى الأنصار.

قوله: «رأيتُ»: (رَأى): فعلٌ ماض مبني على فتح مقدرٍ على آخره منع مِن ظهورِه السكونُ العارض كراهةَ توالي أربع مُتحركات فِيما هو كالكلمة الواحدة لا محلَّ له، والتاءُ: ضميرُ المتكلم فاعلٌ مبني على الضم في محل رفع، ولَفظُ الجلالة منصوبٌ على التعظيم مفعولٌ أولُ لِـ(رأى) منصوب بالفتحة الظاهرة، «أكبرَ»: مفعول ثانٍ له منصوب أيضاً، «كلِّ»: مُضاف إليه مجرور بالكسرة، «شَيءٍ»: مضاف إليه مجرورٌ بالكسرة، «محاولةً»: تمييزٌ مَنصوب بالفتحة وعاملُه (أكبرَ)، «وأكثرَهم»: الواوُ: حرف عطف، (أكثرَ): معطوف على (أكبر) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، والهاء: مضافٌ إليه مبنيٌّ على الضم في محل جرٍّ، والميم: علامةُ الجمع، «جُنودَا»: تمييز منصوبٌ بـ(أكثر)، والتَّمييزان مُحوَّلان عن مَفعولَين بعد دخولِ الناسخ، وعن مُبتدأين قبل دُخوله، والأصلُ: محاولةُ الله أكبرُ وجنودُ الله أكثرُ، فحُذِف المضاف فيهما، وأُقِيم المضاف إليه مُقامَه، فأُعطِيَ إعرابَه، فصار: اللهُ أكبرُ واللهُ أكثرُ، فحَصل إبهامٌ في النسبة، فأُتي بِالمضاف المحذوف لِتفسيرها وجُعِل تَمييزاً، [والباعثُ على ذلك أن ذِكرَ الشيء مُبهَماً ثم ذِكرَه مُفسَّراً يكون أرسخَ في النَّفس].

والمعنى: تَيقَّنتُ أن الله تعالى أعظمُ كلِّ شيء مِن جِهة القُدرة؛ لأنه ما شاءَ الله كان بِخلاف غَيره، فقُدرتُه كالعدم، وتَيقَّنتُ أيضاً أنَّ الله تعالى أكثرُ كل شيءٍ مِن جهة الأنصار، ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١].

والشاهد في البيت: تعدِّي (رأى) إلى مفعولَين لِمَجيئها بمعنى اليَقين.

و«حَسِب»، نحو: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النور: ١١]، و«دَرَى»، كقولِه:

٦٨ - دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ ... فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ

السُّجاعي

قوله: (دُريتَ الوَفي . . . إلخ) التاء نائبُ فاعلٍ سادَّةٌ مَسدَّ المَفعول الأول، و«الوَفي» مَفعولُه الثاني، وهو صفةٌ مُشبَّهة، و«العهدُ» بالرفع على الفاعِلِيَّة، وبِالنصب على التَّشبيه بالمَفعول به، وبِالجرِّ على الإضافة، و«عُرو» مُنادًى مُرخَّم بحذفِ التاء، وقولُه: «فاغتَبِط» جوابُ شرطٍ مُقدَّر[1]، أي: إنْ دُريتَ فاغتَبِط، والغِبطةُ: تَمَنِّي مثلِ حال المغبُوطِ[2] من غير إرادةِ الزَّوال، بِخلافِ الحسَد. و«بِالوفاء» مُتعلِّق بِما بعده[3]. اهـ

شفاء الصدر

[٦٨] - دُرِيتَ الوَفِيَّ العهدِ يا عُروُ فاغتَبِطْ ... فإنَّ اغتِباطاً بِالوفاءِ حَميدُ

من الطويل.

(العَهد): المَوثِق، و(الاغتِباط): من الغِبْطة، وهي تمنِّي مثلِ ما للغير من الكَمالات مِن غير أن تُريدَ زوالَها عنه، وإلَّا كان حسداً، وهو حرامٌ، والغِبْطةُ جائزةٌ، و(حَمِيد) بمعنى: محمُود.

قوله: «دُريتَ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على فتحِ مقدرٍ . . إلى آخِر ما سَبق في (رأيتُ)، والتاء: ضميرُ المخاطب نائبُ فاعلٍ سدَّ مسدَّ المفعول الأولِ في محل رفع، «الوَفيَّ»: صفةٌ مُشبَّهة مفعول ثانٍ منصوب بالفتحةِ، «العهد»: مرفوعٌ فاعلُه [على تقدير: العهدُ منه، أو عهدُه]، أو منصوبٌ على التَّشبيه بالمفعول به، أو مجرورٌ بإضافة (الوفيَّ) إليه، وعلى الآخِرَين فالفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هو [وقيل: أنتَ] يَعود إلى موصوفٍ محذوف؛ أي: الشخصَ الوفيَّ، «يا عُرْو»: (يا): حرفُ نداء، (عُرو): منادًى مُرخم (عُروة)، فيَصحُّ فتح الواو وضمُّها، مبني على الضم المحذوفِ أو المذكور في محلِّ نصبٍ، «فاغتَبِط»: الفاء: واقعةٌ في جواب شرط مُقدَّر؛ أي: وإذا كنتَ كذلك فاغتَبط [أو هي سَببية، وهو أولى لِعدم التقدير]، و(اغتَبِط): فعلُ أمر مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، والفاعل مستتر وجوباً تقديرُه: أنتَ، ومفعوله محذوفٌ؛ أي: اغتَبِط غيرَك في وفائه بالعَهد، والمرادُ من الأمر بالاغتِباط بالوفاء لازمُه، وهو طلبُ الاستِمرار عليه؛ إذ هو مُتَّصِفٌ به، فكيف يُؤمَرُ بِتحصِيله؟! وفي «الخُضري»: والظاهرُ أنَّ المراد: فلْيَغبطك غيرُك، وأنه دعاءٌ له بِدوام اغتِباط الغير له كِنايةً عن دوامِ أوصافه الحَميدة. اهـ فتدبَّر!، «فإنَّ»: الفاء: حرفُ

---

(١) لا داعيَ لهذا التقدير والتكلُّف، بل الفاء سببيةٌ وما بعدها مستأنَفٌ.

(٢) لكن تفسيرُها بِذلك هنا غيرُ مناسِب، فالصواب تفسيرُ الاغتِباط بالتبجُّح بِالحال الحسَنة والفرحِ بِالنِّعمة كما هو أحدُ معانيه. انظر مثلاً: «لسان العرب» لابن منظور: (غ ب ط).

(٣) هذا غيرُ ظاهر، ولعلَّه أخذه من قول العينيّ: (و«اغتِباطاً» اسمُ «إنَّ»، وخبرُه قوله: «حميد»، وقولُه: «بالوفاء» يَتعلَّق به)؛ إذ يَحتملُ عودةَ الضمير على آخر مذكور وهو «حَميد»، إلا أن بقيَّة كلامِه المأخوذةَ من «تخليص الشواهد» لِلمصنف ـ وهي قولُه: ولا شكَّ أنَّ الوفاء بِالعهد من فَضلِ الله سُبحانه ورَحمتِه بِعَبده، فالاغتِباطُ به واجبٌ أو مَندوب؛ لِوُرود الأمر به ـ تدلُّ على أنه متعلقٌ بـ«اغتِباطاً».

و«خَالَ»، كقَولِه:

٦٩ - يُـخَـالُ بِـهِ رَاعِـي الـحَـمُـولَـةِ طـائِـرَا

السُّجاعي

قوله: (راعي الحَمولة) «راعي» نائبُ فاعِل «يُخالُ»، وهو مَفعولُه الأول، ومَفعولُه الثاني «طائراً». اهـ (ش). فـ«يُخال» بضم أوَّله، والأظهَر[1] ما ذكَره الدَّلجموني من أنه بِفتح أوَّله والباءُ زائدةٌ في المَفعول الأوَّل، و«راعي» فاعِل، و«طائراً» مَفعوله الثاني، و«الحَمُولة» بفتح الحاء المهمَلة: البَعيرُ الذي يُحمَل عليه، وقد يُستعمَل في الفَرس والبَغل والحِمار، وقد تُطلَق الحَمولة على جماعةِ الإبلِ كما في «المصباح»، و«الحُمُولة» بِالضم: الأَحْمال.

شفاء الصدر

تعليل، (إنَّ): حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، «اغتِباطاً»: اسمها منصوب بفتحة ظاهرة، «بِالوفاء»: جار ومجرور متعلق بـ(اغتِباط)، «حميدُ»: خبرُ (إنَّ) مرفوع بالضمة.

والمعنى: عَلم الناس أنك يا عُروةُ مُستمِرٌّ على الوفاء بِالعهد، وإذا كان الأمرُ كذلك فليَغبِطك غَيرك [ظاهرُه أن «اغتَبِط» مطاوِعٌ لـ«غَبَطَ»، وهو كذلك في اللُّغة، إلا أنَّ ما تقدَّم له في الإعراب مخالِفٌ لهذا المعنى، والصحيحُ فيه إن شاء الله ما ذكَرناه على كلام المُحشّي]، فإنَّ الاغتِباط بِوَفاء العهد أمرٌ محمود.

والشاهد: في قولِه: (دُرِيتَ الوفي)، حيث جاءتْ (دَرَى) بمعنى عَلِم، ونَصَبتْ مفعولَين كما عَلِمتَ.

[٦٩] ـ يـخـالُ بِـه راعِـي الـحَـمُـولـةِ طـائِـراً

شطر بيت من الطويل [لِلنابغة الذُّبياني كما قال سيبويه عند إنشاده، وصدرُه:

وحَـلَّـتْ بُـيُـوتـي فـي يَـفـاعٍ مُـمَـنَّـعٍ

و(اليَفاع) بالفَتح: المَوضع العالي].

(الحَمولة) بالفتح: الإبلُ التي تَحمل، وكذا كلُّ ما احتَمل عليه الحيُّ مِن: حِمارٍ وغيرِه؛ سَواءٌ كانت عليه الأحمالُ أو لم تكنْ، و(فَعُول) تَدخُله الهاء إذا كان بمعنى مفعولٍ بها. قاله في «المختار»، و(الطائرُ) معروفٌ، جمعُه طَيْر كصاحِب وصَحْب.

قولُه: [«وحلَّت»: الواو بحسَب ما قبلها، و(حلَّ) فِعل ماض، والتاء لِلتأنيث، «بيوتي»: فاعلُ (حلَّ) ومُضاف إليه، و«في يَفاعٍ»: جارٌّ ومجرور مُتعلّق بـ(حلَّ)، و«ممنَّع»: صفةٌ لـ(يَفاعٍ) مَجرورة مِثلُه]، «يخالُ»: فعلٌ مضارع [مَبني لِلمجهول] مَرفوع بالضمة الظاهرة، [ويُروى: (تَخالُ) مبنيًّا للفاعِل المخاطَب]، «بِه»: الباء حرف جر زائدٌ [الصوابُ أنه أصليٌّ مُتعلق بـ«يُخال»، أو بِمَحذوف حال مِن (راعِي الحمُولة)]، والهاء: مفعولٌ أولُ مبني على الكسرِ في محلّ جر بالباء، وفي محلّ نصبٍ على المفعُولية، [بل هو اسمٌ مجرور بالباء لا غيرُ]، وكأنَّ الضميرَ راجعٌ لِفَرس يَصِفه الشاعر بِسُرعة الجري كما قاله بعضُهم، [الصَّحيح أنه لِليَفاع كما

(١) لا يَخفى أن هذا الأظهَر غير ظاهر. وانظر ما كتَبناه على إعراب البيت.

و«زَعَمَ»، كقَولِه:

٧٠ - زَعَمَتْنِي شَيْخاً، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

و«وَجَدَ»، كقَولِه تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، و«عَلِمَ»، كقَولِه تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠].

السُّجاعي

قوله: (زَعمتني شيخاً ... إلخ) هو مِن الخفيف، وياءُ المتكلم مَفعولٌ أول، و«شَيخاً» المَفعولُ الثاني، و«يَدِبُّ» بِكَسر الدال المهمَلةِ من بابِ «ضَرَبَ يَضرِبُ» أي: يَدرُج في المشي دَرْجاً رُوَيداً.

شفاء الصدر

تقدَّم، وسيَأتي في المعنى توضيحُه]، «راعِي»: فاعلُ (يَخالُ) [بل نائبُ فاعِله] مرفوعٌ بِضمة مُقدرة على الياء لِلثِّقَل، [وعلى روايةِ: (تَخالُ) هو مَفعوله، وإسكانُه ضَرورةٌ؛ والقياسُ إظهارُ فَتحتِه لِخِفتها]، «الحَمولةِ»: مُضاف إليه مجرورٌ بالكسرة الظاهرة، «طائرًا»: مفعولُ (يَخال) الثاني مَنصوب بالفتحة.

والمعنى: يَظنُّ راعي الإبل مثلاً هذا الفرسَ طائراً؛ لِسُرعةِ جَريِه، [هذا مجردُ تخمينٍ منه رحمه الله، والمعنى الصَّحيح: أنه في مكان بَعيد عن أن يُنالَ؛ لأنه مُرتفع شَديد البُعد؛ حتى إنَّ الناظر إليه لَيَظُنُّ راعي رَكائبِه - أو الإبلَ التي استَحقَّتْ أن يُحمَلَ عليها - طائراً، كأنه ضرَب هذا مثلاً لِعِزَّة قومِه وامتِناعِهم على مَن يُريدُهم بِسوء].

والشاهد فيه: نصبُ (يخال) مَفعولَين؛ لأنها بمعنى يَظنُّ.

[٧٠] - زَعَمَتْنِي شيخاً ولستُ بِشيخٍ ... إِنَّمَا الشَّيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبَا

من الخفيف.

(الشَّيخ): مَن طَعن في السِّن، و(يَدِبُّ) بكسر الدالِ المهملة: مُضارع دَبَّ مِن باب ضَرَبَ، و(دَبيباً) أيضاً؛ أي: يَمشي مُتمَهِّلاً.

قولُه: «زعمَتْني»: (زعم): فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له [وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود على تلك الزاعِمة]، والتاء: لِلتأنيث، والنون: للوقاية، والياء: مفعولٌ به أولُ لـ(زَعَم) مَبني على السكون في محل نَصب، «شيخاً»: مفعول ثانٍ منصوب بالفَتحة، «ولستُ»: الواو للحال، (ليس): فعل ماض مبني على فتحٍ مُقدر على آخره مَنع مِن ظهوره السُّكونُ العارض كراهةَ توالي أربعِ مُتحركات فِيما هو كالكلمة الواحِدة، ناقصٌ يَرفع الاسمَ ويَنصب الخبر، لا محلَّ له من الإعراب، والتاء: اسمها مبني على الضمِّ في محل رفعٍ، «بشيخٍ»: الباء حرف جر زائدٌ، (شيخٍ): مجرور بها وعلامةُ جرِّه الكسرة الظاهرة، وهو خبرُ (ليس) منصوبٌ بفتحة مقدرة على آخره مَنع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرفِ الجر الزائد، والجملةُ في محل نصبٍ على الحال من ياءِ (زَعمتْني)، «إنَّما»: أداة حصرٍ [وأصلُها (إنَّ) المكفوفة و(ما) الكافَّة]، «الشَّيخُ»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، «مَن»: اسم موصولٌ مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ،

[الإلغاء والتَّعليق]

ومِن أحكامِ هذه الأفعالِ أنه يَجوزُ فيها الإلغاءُ والتَّعليق.

فأمَّا **الإلغاءُ** فهو عبارةٌ عن «إبطالِ عَملها في اللفظ والمحلِّ»؛ لِتوسُّطِها بين المفعولَين، أو تَأخُّرِها عنهما.

مِثالُ توسُّطِها بينهما قولُكَ: «زَيداً ظَنَنْتُ عَالِماً» بِالإعمال، ويَجوز: «زيدٌ ظَننتُ عالِمٌ» بالإهمال، قال الشاعرُ:

٧١ - أَبِالأَرَاجِيزِ يا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ؟

فـ«اللُّؤْمُ»: مُبتدأ مؤخَّر، و«في الأَراجِيز»: في مَوضع رَفع؛ لأنه خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وأُلغيتْ «خِلْتُ» لِتَوسُّطِها بَينهما، وهل الوَجهانِ سواءٌ، أو الإعمالُ أَرجحُ؟ فيه مَذهَبان.

السُّجاعي

قوله: (أَبِالأَراجِيز ... إلخ) هو مِن البسيط، والهمزةُ لِلتَّوبيخ والإنكار، و«الأَراجِيز» جمعُ أُرجُوزة بمعنى الرَّجَز[1]، أي: الأبياتِ المنظُومةِ من الرَّجَز، و«اللُّؤمُ» بِضم اللام وبِالهمز: أن يَجتمِعَ في الإنسان الشُّحُّ ومَهانةُ النَّفس ودَناءةُ الآباء، وقد بالَغ الشاعر حيث جعَل المَهجُوَّ ابناً

شفاء الصدر

«يَدِبُّ»: فعل مضارعٌ مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (مَن)، والجملةُ صِلةٌ، والعائد الضمير المستتر، «دبيبًا»: مفعولٌ مُطلَق عامله (يَدبُّ) منصوب بالفتحة الظاهرةِ.

والمعنى: ظنَّتْني هذه المرأة كبيراً في السِّن، والحالُ أني لستُ كبيراً فيه، إنما الكبير مَن يَمشي مشياً خفيفاً لَيِّناً، وأنا لستُ كذلك.

والشاهد فيه: مجيءُ (زَعَم) بمعنى ظنَّ، ونصبُه مفعولَين.

[٧١] - أبِالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني وفي الأراجيزِ خِلتُ اللُّؤمُ والخَورا؟!

من البسيط.

(الأَراجِيز): جمعُ أُرْجوزة؛ أي: الأبياتُ المنظُومة من بحر الرجز، ولعلَّ المراد بها الأبياتُ المنظومة مُطلقاً، و(اللؤمُ) بضم اللام بعدها همزةٌ ساكنة: اجتماعُ الشُّح ومَهانةِ النفس، ودَناءةِ الآباء، وبالَغ الشاعر في ذمِّ المهجُوِّ، حيث جَعله ابنَ اللُّؤم إشارةً إلى أن ذلك طبيعةٌ فيه لا يَزُول، كما أن انتِساب الابن لأبيه لا يَزُول، و(تُوعِد): مضارع أَوْعَدَ في الشر، ويقالُ في الخير: وَعَدَ، و(الخَوَر) بفتح الخاءِ المعجَمة والواوِ، آخِرُه راء مُهملة: الضَّعف.

(١) الأظهر أن يقالَ: جمع أُرجوزة من الرجز.

ومثالُ تَأَخُّرِها عنهما قولُكَ: «زيدٌ عالِمٌ ظَنَنْتُ» بِالإهمال، وهو الأرجَحُ بالاتِّفاق، ويجوزُ: «زيداً عالِماً ظَنَنْتُ» بِالإعمال، قال الشاعرُ:

٧٢ - القَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ، فَإِنْ يَكُنْ ... ما قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وخَابُوا

السُّجاعي

لِلُّؤْم إشارةٌ إلى أنَّ ذلك طَبِيعةٌ فيه، و«الخَوَرُ» بفتح الخاء المعجَمة والواو، في آخِره راءٌ مُهملة: الضعفُ، والمعنى: أَتُوعِدني بالأراجيزِ وفيها اللُّؤمُ والضَّعف؟

شفاء الصدر

قوله: «أبالأراجيز»: الهمزةُ: للاستفهام التَّوبيخي، (بالأراجيز): جار ومجرور متعلِّق بـ(تُوعِد)، «يا ابنَ»: (يا): حرفُ نداء، و(ابن): منادًى مَنصوب بالفتحة الظاهرة، «اللؤمِ»: مُضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة [وجملةُ النِّداء اعتِراضية]، «تُوعِدني»: فعلٌ مضارع مرفوع لِلتجرد بالضمة الظاهرة، ونونُ وقايةٍ، ومفعولٌ به مبني على السكون في محل نصبٍ، والفاعل مستترٌ وجوباً تقديره: أنتَ، «وفي»: الواو: للاستئناف، وقيل: للحال، (في): حرفُ جر، «الأراجيز»: مجرور بـ(في) وعلامةُ جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مُقدَّم، «خِلتُ»: نعل وفاعل مُلغاةٌ [أي: الكلمةُ أو نحوُها]، و«اللُّؤمُ»: مبتدأٌ مُؤخر مرفوع بضمة ظاهرة، «والخَوَرُ»: الواو: حرفُ عطف، (الخَوَر): معطوفٌ على (اللؤم)، وجملة (خلتُ) مُعترضة بين المبتدأ والخبر [لا محلَّ لها].

والمعنى: أتُوعدني بالأبيات المنظومةِ مِن بحرٍ مِن الأبحُر المعلُومة يا ابنَ اللُّؤم، وفي هذه الأبياتِ اللُّؤمُ والضعف فِيما أظنُّ؟ يعني: وفي أبياتِك صِفاتُك، فتَدبَّر!

والشاهد: في (خِلتُ)، حيث أُلغِيَتْ لِتَوسُّطها بين مَفعولَيها، ولو أُعمِلتْ لجاز، [وعليه فتَقول: (في الأراجيز) جارٌّ ومجرور مُتعلق بمحذوف مفعول ثانٍ لـ(خلتُ)، و(اللؤمَ) مفعولٌ أول مَنصوب بالفتحة، و(الخورَا) معطوفٌ عليه مَنصوب بالفتحة كذلك]. وهل الإعمالُ حِينئذ أرجحُ أو الوَجهانِ سواءٌ؟ خِلافٌ.

[٧٢] - القَومُ في أثرِي ظَننتُ فإنْ يَكن ... ما قد ظَننتُ فقد ظَفرتُ وخابُوا

من الكامل.

(القومُ): الرجال دُون النساء، ورُبما دَخل النساءُ فيه على سبيلِ التَّبَع، اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِن لفظه، يُذكر ويؤنَّث. أفاده في «المختار»، وراجِعه ففيه زيادةٌ، و(الإثْر) بكسر الهمزة وسكون المثلَّثة أو بفتحتَين [وكِلاهما جائزٌ هنا عَرُوضاً]: العَقِب، و(الظَّفَر) بفتحتَين: الفَوز، و(الخَيْبة) عكسُه.

قوله: «القومُ»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، «في أثري»: جار ومجرور بكسرةٍ مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم مَنع مِن ظُهورِها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة مُتعلِّق بمحذوف خَبر المبتدأ، ومضافٌ إليه مبني على السكون في محلِّ جر، «ظننتُ»: فعلٌ وفاعل مبني على الضم في محلِّ رفعٍ، و(ظَنَّ) مُلغاة، والجملة استِئنافية، «فإنْ»: الفاء عاطفةٌ، (إنْ): حرفُ شرط جازم لفعلَين، «يكنْ»: فعل مضارع تامٌّ مجزوم بـ(إنْ) فعلُ الشرطِ، وعلامةُ جزمه السكون، «ما»: اسمٌ موصول فاعلُ (يَكنْ) مَبني على السكون في محل رفع، «قد»: حرفُ تحقيق، «ظننتُ»: (ظنَّ): فعل ماضٍ مبني على فتح مُقدر على آخِره مَنع من ظهوره السكونُ العارض

فـ«القومُ»: مُبتدأ، و«في أثري»: في موضعِ رَفع على أنه خبرُه، وأُهمِلت «ظَنَّ» لِتأخُّرها عنهما.

ومتى تَقَدَّمَ الفعلُ على المبتدأ والخبرِ مَعاً، لم يَجز الإهمالُ؛ لا تقولُ: ظَنَنْتُ زيدٌ قَائِمٌ، بالرفع، خِلافاً للكوفيِّين.

وأمَّا التَّعليقُ فهو عبارةٌ عن «إبطالِ عَملها لَفظاً، لا مَحلًّا»؛ لاعتراضِ ما لَهُ صَدْرُ الكلامِ بينها وبين مَعْمُولَيْها، والمرادُ بما له صَدْرُ الكلام «ما» النافيةُ، كقَولِك: «عَلِمْتُ ما زيدٌ قائمٌ»، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]؛ فـ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾: مبتدأ، و﴿يَنطِقُونَ﴾: خبرُه، وليسا مَفعولاً أولاً وثانياً؛ و«لا» النافيةُ، كقَولِك: «عَلِمْتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عَمْرٌو»، و«إنِ» النافيةُ كقَولِه تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، أي: ما لَبِثتُم إلا قليلاً؛ ولامُ الابتداء نحوُ قَولِك: «عَلِمْتُ لَزيدٌ قائِمٌ»، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ ولامُ القَسَم، كقول الشاعر:

السُّجاعي

قوله: (و«لا» النافيةُ) أي: إذا وَقعتْ في جوابِ قَسَم كما في «المغني»[(١)]، وقيل: لها الصدرُ مطلَقاً، وقيل: ليس لها مُطلقاً.

شفاء الصدر

كراهةَ تَوالي أربعِ مُتحركات فِيما هو كالكلمة الواحدة لا محلَّ له من الإعراب، والتاء: فاعلٌ مبني على الضم في محلِّ رفع، والجملةُ صِلة الموصول، والعائدُ محذوف هو المفعولُ الأول لـ(ظَنَّ) الثانية، والثاني محذوفٌ، والتَّقدير: ظنَنتُه حاصِلاً، فتَبصَّر! «فقَد»: الفاءُ واقعةٌ في جوابِ (إنْ)، (قد): حرفُ تحقيق، «ظَفرتُ»: (ظَفر): فعلٌ ماضٍ مبني على فتحِ مُقدر ... إلخ ما سَبَق، والتاءُ: فاعلٌ، والجملةُ في محل جزمِ جوابُ الشرط، «وخابُوا»: الواوُ: لِلعطف، (خاب): فعل ماض مبني على فتح مُقدر على آخِره مَنع مِن ظُهوره الضمُّ العارضُ لِمُناسبة الواو، والواوُ: فاعلٌ مَبني على السكون في محل رفع، والجملةُ مَعطوفةٌ على ما قبلها [في محلِّ جزمٍ مثلَها].

والمعنى: ظننتُ أني مُتقدِّم على القوم الأعْداء، وهم في عَقِبي، فإن يكنِ الذي قد ظَنَنتُه واقعاً فقد نِلتُ مَقصُودي، ولم يَنَلْ هؤلاء القومُ مَقصودَهم.

والشاهد: في (ظننتُ) الأولى، حيث ألغِيت لِتَأخرها عن المفعولَين، ولو أُعمِلَت لجاز، ولكنَّ الإهمال أرجَحُ اتِّفاقاً، أمَّا الثانيةُ فناصبةٌ مَفعولَين كما مرَّ.

---

(١) (ص٣٢٣) وغيرها.

٧٣ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

السُّجاعي

قوله: (ولقد عَلمتُ لَتأتين ... إلخ) هو مِن الكامِل، واللامُ تُسمَّى لامَ جواب القَسَم،

شفاء الصدر

[٧٣] ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

مِن الكامل.

(المَنِيَّةُ): الموتُ، والجمعُ المَنايَا، و(الطَّيْش): الانحِرافُ والعُدول، يقال: طاشَ السَّهمُ عن الهَدَف؛ أي: عَدَل، وبابُه باعَ كما في «المختار»، و(السِّهام): واحدُها سَهْم، وهو: واحدٌ مِن النَّبْل، وفي الكَلام استِعارة بالكِناية، حيث شُبِّهتِ المنايا بإنسانٍ له سِهام يُجِيد رَمْيَها، بِجامع انتِفاء الخَلاص مِن كلٍّ، واستُعِير اسمُ المشبَّه به لِلمُشبَّه، وحُذِف، ورُمِز إليه بِشيء مِن لَوازمه، وهو السِّهام، والمذكورُ في مُعلَّقة لَبِيد بدلَ الشَّطر الأول:

صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا

ويُروى: (فأَصَبْنَه)، والهاء ضميرُ وَلدِ البَقَرة، ونُونُ النِّسوة في (صادفْنَ) و(أصبْنَها) عائدةٌ إلى الذئاب، وضميرُ (منها) و(أصبْنَها) عائدٌ إلى البقرة، والمعنى: صادفتِ الذئابُ مِن تِلك البَقرة غفلةً، فأَصَبنَ البقرةَ بافتِراس وَلدِها؛ أي: وَجدَتْها غافِلة عن وَلدها فاصطادتْه كما يُعلَم ذلك مِن شَرْحِها، فراجِعه!

قولُه: «ولقد»: الواو: حرفُ قَسم وجر [المَعروف أنها لِلعطف أو لِلاستِئناف، والقَسَمُ إنما هو بعدها، والتَّقدير ـ كما قال صاحبُ «الخزانة» ـ: ولقد عَلِمتُ واللهِ لَتأتينَّ مَنيَّتي]، والمُقسَم به محذوف؛ أي: اللهِ، والجارُّ والمجرور مُتعلق بـ(أُقسِم) المحذُوفةِ وجوباً، واللامُ لامُ جوابِ القَسَم [أو لامُ الابتداء مفيدةً معنى التوكيد، ولامُ الجواب ستَأتي]، (وقد): حرفُ تحقيقٍ، **«عَلمتُ»**: فعلٌ وفاعل، والجملة جواب القَسَم لا محلَّ لها مِن الإعراب، **«لَتأتِيَنَّ»**: اللامُ: لامُ جوابِ قَسَم ثانٍ محذوف [تقدَّم ما فيه]؛ أي: أُقسِم باللهِ، [وقد علَّقتْ (عَلِم) عن العمل في اللَّفظ دُون المحلِّ]، (تَأتينَّ): فعلٌ مضارع مبني على الفتح لاتِّصاله بِنُون التوكيد الثقيلةِ في محلِّ رفع، ونونُ التوكيد حرفٌ لا محلَّ لها من الإعراب، **«مَنيَّتي»**: فاعلُ (تَأتي) مرفوعٌ بضمة مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم مَنع من ظهورها اشتِغال المحل بحركة المناسَبة، وياءُ المتكلم مضافٌ إليه مبنيٌّ على السكونِ في محل جر، والجملةُ من الفعل والفاعل في محلِّ نصبِ سَدَّتْ مَسدَّ مفعُولَي (عَلِم)، لا جُملةُ القَسَم المقدَّرة وجَوابِه؛ لأنَّ العِلم إنما تعلَّق بمضمُون الجواب فقط، فهي التي في محل نصبِ سَدَّت مسدَّ المفعُولَين، ولا يَرِدُ أن جملةَ الجواب لا محلَّ لها؛ لِجواز أن يكون لها محلٌّ بِاعتبار التَّعليق، ولا يكونَ لها باعتِبار الجواب، أو يُخصِّصُ قولُهم: «جملةُ الجواب لا محلَّ لها» بِما إذا لم يَتَسلَّط عليها عاملٌ. قاله الصَّبان، [وعبارتُه: جوابُ القَسَم مع الفِعل المُقدَّر ـ وهو أُقسِم ـ في محلٍّ نَصبِ سَدَّ مَسدَّ المَفعولَين، وقولُهم: (جوابُ القَسَم لا محلَّ له) إذا لم يُضَمَّ إلى غيره كما هنا ... ولِقائل أن يقولَ: العِلم إنَّما تَعلَّق بِمَضمون ... إلخ، فبين الكلامَين ما لا يَخفى]، وقال بعضُهم: (لَتأتِيَنَّ) جوابُ (عَلِمتُ) المنزَّلِ مَنزلةَ القَسَم، وعليه فلا يُقدَّرُ قَسمٌ بعد (عَلِمتُ)، **«إنَّ»**: حرفُ توكيد يَنصب الاسم، ويَرفع الخبر، **«المَنايا»**:

والاستِفهامُ، كقَولِك: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قائمٌ»، وكذلك إذا كانَ في الجملة اسمُ استِفهام؛ سواءٌ كان أحَدَ جزأَيِ الجملة، أو كان فَضْلَةً؛ فالأولُ نحوُ قَولِه تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ٧١]، والثاني كقَولِه تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]؛ فـ﴿أَىَّ مُنقَلَبٍ﴾: منصوبٌ بـ﴿يَنقَلِبُونَ﴾ على المصدريَّة؛ أي: يَنقلبون أيَّ انقلابٍ، و﴿يَعْلَمُ﴾ مُعَلَّقة عن الجملة بأسْرِها؛ لِما فيها من اسم الاستفهام وهو ﴿أَىَّ﴾؛ ورُبما توهَّمَ بعض الطلبة انتصابَ ﴿أَىَّ﴾ بـ﴿يَعْلَمُ﴾، وهو خطأ؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام، فلا يَعملُ فيه ما قَبله.

وإنما سُمي هذا الإهمالُ تعليقاً؛ لأنَّ العاملَ في نحوِ قَولِك: «عَلِمْتُ ما زيدٌ قائمٌ» عاملٌ في المحلِّ، وليس عاملاً في اللَّفظ، فهو عاملٌ لا عامل، فَشُبِّهَ بِالمرأة المُعَلَّقة التي هي لا مُزَوَّجة ولا مُطَلَّقةٌ، والمرأةُ المعلَّقةُ: هي التي أَساءَ زوجُها عِشْرَتَها.

الشُّجاعي

و«المَنِيَّةُ» فاعِل، وقال بعضُهم: «لَتأتِينَّ» جوابُ «عَلمتُ» المُنزَّلِ مَنزلةَ القَسَم؛ إذ المقصودُ التَّوثُّق، وهو يَحصُل بذلك، والمنزَّلُ مَنزلةَ الشيء بِمَثابته، فتكونُ اللام لِلقَسَم، واعتُرِض جعلُ هذا من التَّعليق مع أنَّ جوابَ القَسَم لا محلَّ له مِن الإعراب، وأُجِيب بأن القَسَم وجَوابَه معاً في محلِّ مَفعولَي «عَلِمتُ»، والذي لا محلَّ له هو جوابُ القَسَم وَحده، و«تَطِيش» بِفتح التاء مُضارِع «طاشَ» مِن بابِ «باعَ»، قال في «المصباح»: طاشَ السَّهمُ عن الهدفِ طَيْشاً: انحرَف عنه فلَم يُصِبْه، فهو طائِش. اهـ والمرادُ أن مَنِيَّتَه لا بُدَّ منها؛ لأنَّ المنايَا لا بُدَّ مِن حُصُولها.

قوله: (على المصدريَّة) اعتُرِض بأنَّ الأولى «على المَفعولِيَّة المطلَقة»، وأُجِيب بأنَّ «أيًا» بِحسَب ما تُضافُ إليه، وهي هنا مُضافةٌ إلى مَصدرٍ. أفاده (ش).

شفاء الصدر

اسمُها منصوب بفتحة مقدرة على الألف لِلتعذُّر، «لا»: حرفُ نفيٍ، «تَطيشُ»: فعل مضارع مرفوعٌ بِضمة ظاهرة، «سِهامُها»: فاعل مرفوع بضمة ظاهرة، ومُضافٌ إليه مبنيٌّ على السكون في محلِّ جر، والجملةُ مِن الفعل والفاعل خبرُ (إنَّ)، والعائدُ ضميرُ (سِهامها)، وجُملةُ (إنَّ المَنايا ... إلخ) عِلةٌ لِقَوله: (عَلِمتُ ... إلخ) [لا محلَّ لها].

والمعنى: والله لقد تَيقَّنتُ أنَّ مَوتي آتٍ لا مَحالةَ؛ لأنَّ المنايا لا مُخلِّصَ مِن هُجُومها، ولا بُدَّ مِن حُصولها.

والشاهد: في قولِه: (علمتُ)، حيث عُلِّقت عن العمل؛ لِوُجُود لامِ القَسَم بعدها؛ [أي: لأنَّ ما له صدرُ الكلام لا يصح أن يعملَ ما قبله فيما بعده].

والدليلُ على أنَّ الفِعلَ عاملٌ في المحلِّ أنه يَجوزُ العطفُ على محلِّ الجُملة بالنَّصب، كقول كُثَيِّر:

٧٤ - وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكَى ... ولا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فعطف «مُوجِعَاتِ» بالنَّصب على محلِّ قَولِه: «ما البُكى» الذي عُلِّقَ عن العَمَلِ فيه قولُه: «أَدْرِي».

السُّجاعي

قوله: (كقول كُثَيِر) بضم الكاف وفتحِ المثلثة، أحدُ عُشَّاق العَرب المشهُورِين، وإنما قِيل له: كُثَيِّر لأنه كان حَقيراً شديدَ القِصَر، وكان شديدَ التَّعصُّب لآل أبي طالِب، و«عَزَّة» بفتح العين المهمَلة وتَشديدِ الزاي صاحبتُه، وله معها حكاياتٌ مشهورةٌ، تُوفي رَحمه الله سنةَ خمسٍ ومائة في اليَوم الذي مات فيه عِكرمةُ مولَى ابن عبَّاس، فصُلِّي عليهما جميعاً وقال الناسُ: مات أَفقَهُ الناس وأَشعَرُ الناس.

شفاء الصدر

[٧٤] - وما كُنتُ أدرِي قبلَ عَزَّةَ ما البُكَا ... ولا مُوجِعاتِ القَلبِ حتَّى تَولَّتِ

من الطويل.

(عَزَّة) بِفتح العين المهمَلة وتَشديدِ الزاي المفتوحة: اسمُ مَحبوبة الشاعر، و(البُكاء) بالمد: الصوتُ، وبِالقصر: الدُّمُوع وخروجُها، و(المُوجِعات) بكسر الجيم: المُؤلِمات، و(تَولَّت): أَعرضتْ، أُريد به: ماتتْ.

قولُه: «وما»: الواو: بحسَب ما قبلها، (ما): حرفُ نفيٍ، «كنتُ»: (كان): فعل ماض ناقص مبني على فتح مقدرٍ على آخِره، منع مِن ظهوره السكون العارض كراهةَ توالي أربعِ متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لا محلَّ له، والتاء: اسمُها مبني على الضم في محل رفع، «أَدرِي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مُقدرة على الياء مَنع مِن ظهورها الثقلُ، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ في محل نصب خبر (كان)، والرابطُ فاعلُ (أدري)، «قبلَ»: ظرفُ زمان متعلق بـ(أدري) منصوبٌ بالفتحة، «عزةَ»: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ لا يَنصرف، والمانعُ له من الصَّرف العَلَمية والتأنيث، «ما»: اسمُ استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفعٍ، «البُكا»: خبره مرفوع بضمة مُقدرة على الألف منع من ظهورها التعذرُ، والجملةُ في محل نصب سَدَّتْ مسدَّ مفعولَي (أدري) المعلَّقةِ عن العمل في اللَّفظ بالاستِفهام، «ولا»: الواو: حرفُ عطف، (لا): حرفُ نفي مهمَلٌ [أو قُل: حرفٌ زائد لِتأكيد النَّفي]، «مُوجِعاتِ»: معطوف على محلِّ جملةِ (ما البُكا) مَنصوبٌ بالكسرة؛ لأنه جمعُ مُؤنث سالم، «القلبِ»: مُضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «حتَّى»: حرفُ ابتِداء [الصحيحُ أنه حرفُ غايةٍ وجرٌ]، «تولَّت»: (تولَّى): فعل ماضٍ مبني على فتح مُقدر على الألف المحذوفةِ لالتقاء الساكنَين، مَنع من ظهوره التعذرُ، والتاء: علامةُ التأنيث، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هي يَعودُ إلى (عَزَّة) [والمصدرُ المؤولُ من (أنْ) المُقدرة قبل (تولَّت) مع ما بَعدها في محلِّ جر بـ(حتى)؛ والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بالنَّفي الذي دلَّ عليه (ما) في قولِه: (ما كنت أدري)].

. . . .

السُّجاعي ________________________________

. . . .

شفاء الصدر ________________________________

والمعنى: وما كنتُ أَعلَم قبل موتِ مَحبوبَتي عزةَ جوابَ ما البكاء، وما كنتُ أعلَم أيضاً مُؤلِمات القلب ما هي حتى ماتتْ، فعَلِمْتُ ذلك.

والشاهد: في قوله: (مُوجِعات)، حيث نُصب عطفاً على محلِّ جُملة (ما البُكا) المعلّقةِ لـ(أدري) عن العمل، فدلَّ على أنَّ الأفعال المعلَّقة عن العَمل في اللَّفظِ عامِلةٌ في المحَلِّ.

[الفاعل]

ص - بابٌ:

الفاعِلُ مَرْفُوعٌ، كـ«قَامَ زَيْدٌ» و«ماتَ عَمْرٌو»، ولَا يَتَأَخَّرُ عامِلُهُ عَنْهُ، وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ، بَلْ يُقَالُ: قَامَ رَجُلَانِ وَرِجَالٌ ونِسَاءٌ، كما يُقَالُ: قَامَ رَجُلٌ، وَشَذَّ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ»، «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟».

وتَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ إِنْ كانَ مُؤَنَّثاً، كـ«قَامَتْ هِنْدٌ» و«طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَيَجُوزُ الوَجْهَانِ في مَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ، نَحوُ: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾،

السُّجاعي

باب الفاعِل ... إلخ

(بابٌ) بِالتنوين، أي: هذا بابٌ أو نحوُه.

قوله: (مرفوعٌ) أي: على المشهور، وجاء نَصبُه ورَفعُ المَفعول نحوُ: كَسَرَ الزجاجُ الحَجَرَ، وجَعله ابنُ الطَّراوة قِياساً مُطرداً[١]، وادَّعى بعضُهم أن الزُّجاجَ هو الفاعِلُ والحجرَ هو المَفعولُ اعتِباراً باللفظ، وإنْ كان المعنى بِخِلافه، ويُؤيِّده ما قيل: إنَّه مِن القَلب، وأنَّ الإعرابَ أبداً على حسَب العلَامةِ التي تكُون في المعرَبِ. اهـ يس[٢].

قوله: (كقام زَيدٌ) أي: رفعِ «زيدٌ» مِن «قام زيدٌ».

قوله: (وتَلحقُه عَلامةُ تَأنيث) أي: دالَّةٌ على تأنيثِ الفاعِل، لا الفِعلِ؛ إذ لا يُوصَف بِذلك.

قوله: (إنْ كان مُؤنثاً) أي: حَقيقيَّ التَّأنيث، أي: تأنيثاً مَعنويًا، إمَّا لفظاً أيضاً أو لا، ولا يَرِدُ عليه ما لا يَتميَّز مُذكَّره مِن مُؤنَّثه نحوُ: «بُرغُوث» فإنه لا يُؤنَّث وإن أُريد بِهِ مؤنثٌ كما ذكَره أبو حَيان، وذكَر أنَّ ما فيه تاءُ التَّأنيث ولا يَتميَّز مُذكرُه من مُؤنَّثه نحو: «نَملة» مُؤنثٌ وإنْ أُرِيد به مذكرٌ، وقد نَظَم بَعضُهم[٣] ضابطاً حَسَناً فقالَ: [الرجز]

مـا فـيـه تَـا الـتَّـأنِـيـثِ حَـيْـثُ يُـعْـلَـمُ   تَـذكِـيـرُهُ تَـذكِـيـرُهُ مُـحَـتَّـمُ

---

(١) أي: إذا فُهم المعنى نحوُ: «أكل الخبزُ زيداً» و«ركب الفرسُ عمراً».

(٢) (٢/ ٦٠)، وتتمتُه فيه: ألا ترى أن ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ مِن ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ إنَّما تُعرب على حسَب حركتها، لا على حسَب الأصل؟

(٣) هو الشيخ يس العُلَيمي كما صرَّح به في «حواشِي الفاكهي» (٢/ ٦٤) والعجبُ من المُحشِّي رحمه الله كيف لم يُصرِّح باسمِه مع كثرة الإحالةِ إليه، ومع استِحسانِه للأبيات؟ اللهمَّ إلا أن يكون قد أخذَها من مكان آخرَ ولم يَعرف أنها له.

وفِي الحَقِيقِيِّ المُنْفَصِلِ، نَحْوُ: «حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ»، وَالمُتَّصِلِ في بَابِ «نِعْمَ، وَبِئْسَ» نحْوُ: «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، وَفِي الجَمْعِ، نَحْوُ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾، إلَّا جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكَمُفرَدَيْهِما نَحْوُ: «قَامَ الزَّيْدُونَ»، وَ«قَامَتِ الهِنْدَاتُ»، وَإِنَّما امْتَنَعَ في النَّثْرِ «ما قَامَتْ إلَّا هِنْدٌ»؛ لِأَنَّ الفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ، كَحَذْفِهِ في نَحْوِ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾، وَ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾، وَ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ.

ش ـ لَمَّا انقَضى الكلامُ في ذِكر المبتَدأ والخَبر، وما يتعلَّق بهما مِن أبوابِ النواسِخ، شَرَعْتُ في ذكر بابِ الفاعل، وما يَتعلَّق بِهِ مِن باب النائِب، وبابِ التنازع، وما يَتعلَّق بِهِ وبباب المبتَدأ والخَبرِ وهو بابُ الاشتِغالِ.

السُّجاعي

كطَلحةٍ والتَّاءُ لَيسَتْ تُعتَبَرْ	إلَّا إذا مَيَّزَ[1] أُنْثَى أو ذَكَرْ[2]
وحيثُ لم يُمَيِّزُوا كَنَمْلَهْ	فأَنِّثِ الكُلَّ وحَرِّرْ نَقْلَهْ
واحْكُمْ بِتَذكِيرِ الَّذي تَجَرَّدَا	مِن تاءِ تَأنِيثٍ سِوَى ما وَرَدَا
مُؤَنَّثاً فاحْرِصْ على اتِّباعِ	فَذاكَ مَقْصُورٌ على السَّماعِ
هذا إذَا كانَ مَجازِيَّهُمَا	أمَّا إذَا كانَ حَقِيقِيَّهُمَا
فإنْ تَمَيَّزَا فَأَنِّثْ إنْ يُرَدْ	مُؤَنَّثٌ واعْكِسْ كهِنْدٍ وأُدَدْ
أمَّا إذا التَّمْيِيزُ صارَ ساقِطَا	فذَكِّرِ الكُلَّ فَهاكَ الضَّابِطَا

قوله: (شَرعتُ) أي: أَخذتُ وتَلبَّستُ.

قوله: (وبابِ التَّنازع) بالجرِّ عطفاً على (بابِ النائب)، ووَجهُ تَعلُّقه بِباب الفاعل أنَّ الفعلَ فيه مُقدَّمٌ على المعمُول، وذلك المعمولُ قد يكونُ فاعلاً كما يكونُ غيرَ ذَلك، قُلتُ: ولَعلَّه إنما قَدَّمَ بابَ الاشتِغال على التَّنازع؛ لأنَّ الاشتِغالَ لَمَّا تَعلَّق بِباب الفاعل والمبتَدأ حَصل له مَزيَّة عليه، ولأنَّ المبتَدأ قد تَقدَّم وهو أحدُ طَرفَي ما له تَعلُّقٌ به، وذكَر بعده الفاعِل، فلا يُناسِبُ إلَّا ذِكره بعدهما. تأمَّل!

قوله: (وما يَتعلَّق بِهِ) معطوفٌ على قولِه أولاً: «وما يَتعلَّق به»، والضميرُ[3] عائدٌ على

---

(١) بالبناء للفاعل اعتباراً لتذكير التاء بعد تأنيثه، ويجوز بناؤه للمفعول بمعونة القرينة، أي: إلا إذا مُيِّز بالتاء المذكورة.

(٢) في النُّسخ الخطيَّة: وذَكر.

(٣) أي: فِيهما.

[حدُّ الفاعل ومحترزاته]

اعلَم أنَّ الفاعل عِبارةٌ عن «اسم صَريحٍ، أو مُؤوَّلٍ به، أُسْنِدَ إليه فِعلٌ، أو مُؤوَّلٌ به، مُقدَّمٌ عليه بالأَصالة، واقعاً منه، أو قائماً به».

مثالُ ذلكَ «زيدٌ» من قَولِك: «ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً»، و«عَلِمَ زيدٌ»، فالأول: اسمٌ أُسْنِدَ إليه فعلٌ واقعٌ منه، فإن الضربَ واقعٌ من زيدٍ، والثاني: اسمٌ أُسنِد إليه فعلٌ قائمٌ به، فإنَّ العِلم قائمٌ بِزيد.

وقَولي أولاً: «أَوْ مُؤَوَّل به» يَدخُل فيه نحوُ: ﴿أَن تَخْشَعَ﴾ في قَولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، فإنه فاعلٌ مع أنه ليسَ بِاسم، ولكنَّه في تأويلِ الاسم، وهو الخُشوع.

وقَولي ثانياً: «أو مُؤَوَّلٌ به» يَدخُل فيه: ﴿مُّخْتَلِفٌ﴾ في قَولِه تعالى: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]، فـ﴿أَلْوَٰنُهُۥ﴾: فاعلٌ، ولم يُسْنَد إليه فعلٌ، ولكنْ أُسند إليه مُؤولٌ بالفعل، وهو ﴿مُّخْتَلِفٌ﴾، فإنه في تأويلِ: يَختَلِفُ.

السُّجاعي

الفاعل(١)، وقَولُه: «وبِباب المبتدأ» مَعطوف على الضَّمير المجرُور(٢)، ووَجهُ تعلُّقِ الاشتِغال بِباب المبتدإِ والخبر أنَّ الاسمَ السابِقَ يَكون مبتدأً خبرُه ما بَعده، ووَجهُ تَعلُّقِه بِباب الفاعل أنه يكونُ فاعلاً لِفعلٍ محذوفٍ يُفسِّره المذكورُ. تَدبَّر!

قوله: (أنَّ الفاعل) أي: اصطِلاحاً.

قوله: (اسمٍ صريح أو مُؤوَّل به) الصريحُ والمؤوَّلُ بِه لِلإدخال لا لِلإخراج كما هو ظاهِرٌ، فافهَم!

قوله: (أُسند إليه فعلٌ) أي: الفِعلُ المصطَلحُ عليه.

قوله: (واقعاً منه) الضَّمير في قولِه: «واقعاً» عائدٌ على الفِعل بِاعتبار مَدلولِه وهو الحَدَث، ففِي الكلام مِن أنواعِ البَديع الاستِخدامُ، وهو ذِكرُ الشيء بِمَعنًى وإعادةُ الضمير عليه بِمعنًى آخَرَ.

---

(١) أو على باب الفاعل.

(٢) فيه أن هذا إنما يتمُّ لو كانت العبارةُ: (وما يتعلَّق به وبابِ المبتدأ)، وأمَّا مع تكرار باء الجر فالعطفُ إنما هو لِشِبه الجُملة على شبهِ الجُملة قبلَها.

وخَرج بِقولي: «مُقَدَّمٌ عليه» نحوُ: «زيدٌ» من قَولِك: «زيدٌ قامَ»، فليس بفاعل؛ لأنَّ الفعلَ المُسْنَدَ إليه ليس مُقَدَّماً عليه، بل مُؤخراً عنه، وإنما هو مُبتَدأ، والفعلُ خبره.

وخَرج بِقولي: «بالأصالة» نحوُ: «زيدٌ» من قَولِك: «قائِمٌ زيدٌ»؛ فإنَّه وإنْ أُسنِد إليه شيءٌ مُؤوَّلٌ بِالفعل، وهو مُقَدَّم عليه، لكنْ تقديمُه عليه لَيس بِالأصالة؛ لأنه خَبَر؛ فهو في نِيَّة التأخِير.

وخَرج بِقَولي: «واقعاً منه ... إلخ» نحوُ: «زيدٌ» من قَولِك: «ضُرِبَ زيدٌ»؛ فإنَّ الفعل المُسْنَدَ إليه واقعٌ عليه، وليس واقعاً مِنه ولا قائماً به.

وإنما مَثَّلتُ الفاعلَ بـ«قامَ زيدٌ»، و«ماتَ عَمْرو» لِيُعْلَمَ أنه ليس معنَى كونِ الاسم فاعلاً أنَّ مُسَمَّاهُ أَحْدَثَ شيئاً، بل كونُه مُسْنَداً إليه على الوجهِ المذكُور، ألا تَرى أن عَمراً لم يُحْدِث الموتَ، ومع ذلك يُسَمَّى فاعلاً؟

[أحكامُ الفاعل]

وإذا عَرَفْتَ الفاعِلَ، فاعلَمْ أنَّ له أحكاماً.

أحدُها: أن لا يتأخَّرَ عامِلُه عنه؛ فلا يَجوزُ في نحو: «قامَ أخَواك» أن تقولَ: أَخَواكَ قامَ، وقد تضمَّن ذلكَ الحدُّ الذي ذكَرناهُ، وإنما يُقالُ: أَخَواك قامَا، فيكون «أَخواك» مُبتدأ، وما بَعده فِعلٌ وفاعل، والجملةُ خَبر.

والثاني: أنَّه لا يَلحَق عامِلَه علامةُ تَثنيةٍ ولا جمعٍ؛ فلا يُقال: «قامَا أخَواكَ» ولا «قامُوا إخوَتُكَ» ولا «قُمْنَ نِسْوَتُكَ»، بل يُقالُ في الجميع: «قامَ» بالإفراد، كما يُقال: «قامَ أخُوكَ»؛ هذا هو الأكثرُ، ومِن العرب مَن يُلْحِقُ هذه العَلاماتِ بالعامل: فِعْلاً كانَ، كقَولِه

السُّجاعي

قوله: (وخَرج بِقَولي: مُقدَّم عليه نحوُ: «زيدٌ» مِن قولِك: زيدٌ قام ... إلخ) أي: لأنَّ المسنَدَ هو الفِعلُ وَحده كما هو صريحُ كلامِ السَّعد، لا أنَّ الفِعل مُسندٌ إلى ضَميره وهما مُسنَدان إلى زيدٍ، ومِثلُه شِبهُه، ولو سُلِّم فإسنادُ الجُملة يَتضمَّن إسنادَ الفعل في ضِمنِها، بل هو المقصودُ بِالإسناد، فيَصدُق أنه أُسنِدَ إليه فِعلٌ أو ما في تَأويله، فيُحتاجُ إلى إخراجِه، ولو سُلِّم فهو لِدَفع التوهُّم، فدَعوى أنَّ ذلك كلامٌ ظاهرِي مَمنوعٌ. اهـ يس[1]، ومُرادُه ردُّ اعتِراض الدَّماميني.

قوله: (أحكاماً) جمع حُكمٍ بِمعنى مَحكوم بِه.

---

(١) (٢/٥٩).

عليه الصلاة والسلام: «يَتَعاقَبُونَ فِيكُم مَلائكةٌ باللَّيل ومَلائِكةٌ بالنَّهار»، أو اسماً كقَولِه عليه الصَّلاةُ والسلام: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟»، قال ذلك لَمَّا قال له وَرَقةُ بن نَوْفَلٍ: وَدِدْتُ أن أكونَ معكَ إذ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، والأصلُ: أَوَمُخْرِجُويَ هُمْ، فقُلِبتِ الواو ياءً، وأُدغِمتِ الياءُ في الياء، والأكثرُ أن يقال: يَتعاقَبُ فيكم مَلائكةٌ، أوَمُخْرِجِيْ هم ـ بِتخفيف الياء.

السُّجاعي

قوله: (يَتعاقبون فِيكم مَلائكةٌ . . . إلخ) اعتُرِض بأنَّ هذا مُختصَرٌ من حديثٍ طَويل رَواه البُخاري[1] وغَيرُه ولَفظُه: «إنَّ لِلَّهِ مَلائكةً يَتعاقبون فِيكم، مَلائكةٌ . . . إلخ»، فعَليه الواوُ ضميرٌ. ومعنَى «يَتَعاقبُون»: تأتي طائِفةٌ عَقِبَ طائِفة ثم تَعُود الأُولى عَقِب الثانِيَة.

قوله: (أوَمُخرِجِيَّ هم) بِفَتح الواو لأنها لِلعَطف، وقُدِّمت همزةُ الاستِفهام لِصَدارتها، وقيل: الهمزةُ في مَحلِّها، والمعطوفُ عليه محذُوف، والتَّقدير: أَمُعادِيَّ ومُخرِجِيَّ هم؟ والهمزةُ لِلاستفهامِ الإنكاري.

قوله: (ورقةُ بن نَوفَل) هو ابنُ عمِّ خَديجةَ رضي الله تعالى عنها، ماتَ قبل الرِّسالة على الصَّحِيح، فليس بِصَحابيٍّ[2] رحمه الله تعالى.

قوله: (وَدِدتُ أن أكونَ . . . إلخ) لَعلَّ ما ذكَره المصنِّف رِوايةٌ لِبَعضهم أو رِوايةٌ بالمعنى، وإلَّا فَالذي في «البُخاري» وشُرُوحِه: يا لَيتَني فيها جذعاً، يا لَيتَني أكونُ حَيًّا إذ يُخرِجُك قَومُك، فقال ﷺ: «أوَمُخرِجي» . . . إلخ.

قوله: (والأصلُ: أَوَمُخرِجُويَ هم) أي: الأصلُ الثاني، أمَّا الأولُ [فـ]: أوَمُخرِجُوني، سَقطتِ النُّونُ لِلإضافة فصار: مُخْرِجُويَ.

قوله: (فقُلِبت الواوُ ياءً وأُدغِمت . . . إلخ) وكُسِرت الجيمُ لِلمُناسبة، و«مُخرِجِيَّ» اسمُ فاعل مُضاف لِياء المتكلِّم مبتدأ، و«هُم» فاعلٌ سَدَّ مَسدَّ الخبر[3]. ويَجوز ـ كما في شُرُوح

(١) (٣٢٢٣) بلفظ: «الملائكة يتعاقبون ملائكةٌ . . .» قال الحافظ: وتسامح أبو حيان في عزوه للبزار.

(٢) وقال الحافظ في «الإصابة»: ذكره الطَّبريُّ والبَغويُّ وابنُ قانِع وابنُ السَّكَن وغيرُهم في الصَّحابة . . . ثم ساق آثاراً في ذلك تُقوِّي صُحبتَه تارةً وتُضعِّفُها أخرى.

(٣) لعلَّه يُريد: مع تخفيف الياء في (مُخرجي)، وقد قال الدماميني: ولا يَجوز أن يكون «مخرجيَّ» مُبتدأ، و«هم» فاعلاً؛ لأن «مُخرجِيَّ» جمعٌ، والوصفُ وما بَعده إذا تَطابقَا في غير الإفراد كان الأولُ خبراً مُقدماً، قاله ابنُ الحاجب، قُلتُ: بِناؤه على المَشهور، وأمَّا على لُغة «يَتعاقبون» فلا يَمتنِع، أمَّا لو كان «مُخرِج» مفرداً وأُضيف إلى ياء المتكلم، لَتعيَّنَ إعرابُ «هم» فاعلاً به على رأيِ مَن يُجيز كونَ مرفوع الوصف المُبتدأ ضميراً مُنفصِلاً، كابنِ الحاجب، وابنِ مالك، ومِنهم مَن يَمنَع مثلَ هذا التركيب أصلاً، ومَحَلُّ بَسطِه كُتبُ العربيَّة. اهـ وبهذا ظهر ما في كلام المُحشِّي من عدم تحريرٍ للمسألة.

[إلحاق تاء التأنيث]

والثالثُ: أنَّه إذا كانَ مُؤنثاً لَحِق عامِلَهُ تاءُ التأنيثِ السَّاكنةُ إنْ كان فِعلاً ماضياً، أو المتحركةُ إن كان وصفاً؛ فتقولُ: «قَامَتْ هِنْدٌ»، و«زيدٌ قائِمَةٌ أُمُّهُ».

ثم تارةً يكونُ إلحاقُ التاء جائزاً، وتارةً يكون واجِباً؛ فالجائزُ في أربعِ مَسائلَ:

إحداها: أن يكونَ المؤنثُ اسماً ظاهراً مجازيَّ التأنيثِ، ونَعنِي به ما لا فَرْجَ له، تقول: «طَلَعَت الشَّمْسُ»، و«طَلَعَ الشَّمْسُ»، والأولُ أرْجَحُ، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧]، وفي آيةٍ أخرى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

والثانية: أن يكونَ المؤنثُ اسماً ظاهراً حقيقيَّ التأنيثِ، وهو مُنفصِل من العامل بِغير «إلَّا»، وذلك كقَولِك: «حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ»، ويَجوزُ: «حَضَرَ القَاضِيَ امْرَأَةٌ»، والأولُ أفْصَحُ.

والثالِثةُ: أن يكونَ العامِلُ «نِعمَ» أو «بِئسَ»، نحوُ: «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ» و«نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدٌ».

والرابِعة: أن يكونَ الفاعِل جَمْعاً، نحو: «جَاءتِ الزُّيُودُ» و«جَاء الزُّيُودُ»، و«جاءت الهُنُودُ» و«جاء الهُنُودُ»؛ فمَن أنَّثَ فَعلَى معنَى الجَماعة، ومَن ذَكَّرَ فَعلَى معنَى الجَمعِ،

السُّجاعي

«البُخاري»[١] ـ جعلُ «هُم» مبتدأً خبرُه «مُخرِجِيّ»، ولا يَجوز العكسُ؛ لأنه يَلزمُ عليه الإخبارُ عن النَّكِرة بِالمعرفة[٢]. تأمَّل!

قوله: (أن يكونَ الفاعل جَمعاً نحوُ: جاءتِ الزيودُ... إلخ) المرادُ بِالجمع ما يَدلُّ على جَماعةٍ؛ لِيَدخُلَ فيه اسمُ الجمعُ واسمُ الجِنس.

فائدةٌ حَسَنة:

قال ابنُ جِني: إذا أَنَّثتَ الجمعَ أعدتَ إليه الضَّميرَ مُؤنثاً، وإذا ذكَّرته أعدتَه إليه مُذكَّراً؛ تَقُول: «قامَتِ الرِّجالُ إلى أخواتِها»، و«قامُوا إلى أَخَواتِهم». اهـ يس[٣].

قوله: (وجاءت الهنودُ) لم يُعتبَر التأنيثُ الحقيقِيُّ الذي كان في المفرَدِ؛ لأنَّ المجازيَّ الطارئَ أزالَ حُكمَ الحقيقيِّ كما أزالَ التَّذكيرَ الحقيقيَّ في «رِجال». اهـ يس[٤].

---

(١) انظر مثلاً شرحَ الدماميني «مصابيح الجامع» (١/ ٤٣).

(٢) ولا يُعترَض بأن (مُخرجيَّ) اسمُ فاعل مضافٌ إلى الياء كما صرَّح به سابقاً، والمضافُ إلى معرفة معرفةٌ؛ لأنا نقول: إضافتُه لفظيَّة لا تُفيد التعريف.

(٣) (٢/ ٦٧)، وفيه: (إخوتها) و(إخوتهم)، والكلامُ له من أول التعليق لا من أول الفائدة فقط.

(٤) السابق.

ويُسْتَثْنى مِن ذلك جمعَا التَّصحيحِ، فإنه يُحْكم لهما بِحُكم مُفرَدَيهِما؛ فتقولُ: «جاءتِ الهِنْدَاتُ» بالتاء لا غيرُ، كما تَفعلُ في «جاءت هندٌ»، و«قامَ الزَّيْدُونَ» بترك التاء لا غيرُ، كما تَفعَل في «قامَ زيد».

والواجبُ فيما عَدا ذلك، وهو مَسألَتانِ:

إحداهما: المؤنثُ الحقيقيُّ التأنيثِ الذي ليسَ مَفْصُولاً ولا واقِعاً بعد «نِعمَ» أو «بِئسَ»، نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥].

الثانية: أن يكونَ ضميراً مُتصلاً، كقَولِك: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ».

وكان الظاهرُ أن يَجوزَ في نحوِ: «ما قَامَ إلَّا هِنْدٌ» الوَجهانِ، ويَترجَّحَ التأنيثُ، كما في قَولِك: «حَضَرَ القَاضِيَ امْرَأَةٌ»، ولكنَّهم أَوْجَبُوا فيه تَرْكَ التاء في النثر لأنَّ ما بعد «إلَّا» ليس الفاعِلَ في الحَقيقة، وإنَّما هو بَدلٌ من فاعِلٍ مُقَدَّرٍ قبل «إلَّا»، وذلك المقدَّر هو المستَثنَى منه، وهو مُذَكَّر، فلِذَلك ذُكِّرَ العامل، والتقديرُ: ما قامَ أحَدٌ إلا هِندٌ.

[مواضِع حذف الفاعل]

وهذا أحدُ المواطِنِ الأربعةِ التي يَطَّرِدُ فيها حَذْفُ الفاعِلِ.

السُّجاعي

قوله: (ويُستثنَى مِن ذلك جَمعَا التَّصحيح) أي: اللَّذان حَصَل فِيهما شُروطُ ذَيْنِك الجَمعَين، فلا يُنافي ما صَرَّح به بعضُهم مِن جَواز الوَجهَين في «أَرَضِين وعِزِين وسِنِين»، ومِن جَوازهما في نحوِ: «جاءَ البَنُونَ»؛ لأنه لَمَّا تَغيَّر فيه بناءُ الواحد بِحذف هَمزتِه، شابَهَ الجمعَ المكسَّرَ لفظاً، فأُعطِيَ مِن أحكامه حَظًّا، فجازَ إلحاقُ التاء بِفعلِه كما قال تعالى: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، وبِهذا يَنحَلُّ قولُ بعضِهم مُلغِزاً في ذلك: [الطويل]

أَيَا فاضِلاً قد حازَ كُلَّ فَضِيلَةٍ ... ومَن عِندَهُ حَلُّ العَوِيصِ يُرادُ
أَبِنْ جمعَ تَذكيرٍ يَجِيءُ مُصَحَّحاً ... وفي فِعلِه تاءُ الإناثِ تُزادُ

قوله: (ليس الفاعلَ في الحقيقة) أي: بل بِحسَب الظاهِرِ؛ إذْ هو في الحَقيقةِ بَدلٌ كما سيُصرِّح به، فلا تَنافيَ بين كلامَيه كما هو ظاهِرٌ، خِلافاً لِما ذكَره الدلجموني.

قوله: (وهذا أحدُ المواطِن الأربعةِ ... إلخ) وقد زِيدَ عليها مَواضعُ، ونَظَمتُ الجميعَ فقُلتُ: [الطويل]

لَقد جاءَ حَذْفُ الفاعِلِ اعْلَمْ بِستَّةٍ ... بِفاعِلِ فِعْلٍ لِلجَماعَةِ يُذْكَرُ
مُؤَنَّثُه أيضاً وفاعِلِ مَصْدَرٍ ... تَعَجَّبْ أَبِنْ واسْتَثْنِ حَقًّا فتُشْكَرُ

والثاني: فاعِلُ المصدر، كقَولِه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥] تقديره: أو إِطْعامُهُ يَتيماً.

والثالث: في بابِ النِّيابة، نحوُ: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤] أصلُه ـ واللهُ أعلَم ـ: وقَضَى اللهُ الأَمْرَ.

والرابع: فاعلُ «أَفْعِلْ» في التعجبِ إذا دلَّ عليه مُقَدَّمٌ مِثلُه، كقَولِه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: وأَبْصِر بهم، فحُذِف «بِهم» من الثاني لِدلالة الأولِ عليه، وهو في مَوضعِ رَفعٍ على الفاعِليَّة عند الجُمهُور.

[مسائلُ في تقديمه وتأخيره]

متن ـ والأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ: جَوَازاً نحوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ وَ:

كَما أَتَى ربَّه مُوسَى عَلَى قَدَرِ

ووُجُوباً نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ وَ«ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ المَفْعُولِ كـ«ضَرَبْتُ زَيْداً» و«ما أَحْسَنَ زَيْداً!» وَ«ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى»، بِخِلَافِ نَحوِ: «أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الكُبْرَى». وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى العَامِلِ: جَوَازاً نَحْوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾، وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾.

السُّجاعي

وحالَينِ لِلتَّفْصِيلِ قَامَا مَقامَهُ ... كما (رَجُلٌ) في بَيْتِ شعرٍ يُكَرَّرُ
وزِيدَ عَليها أنْ يُؤَخَّرَ فاعِلٌ ... معَ السَّبْقِ لِلْفِعْلَينِ وهوَ مُقَرَّرُ

وأشرتُ بقَولي: «وحالَين لِلتَّفصيل ... إلخ» إلى ما ذكَره السُّيوطي عن ابنِ هِشام في قول الشاعِر: «فتلَقَّفَها رَجلٌ رَجلٌ»[1] مِن أنَّ أصلَه: فتَلقَّفها الناسُ رجلاً رجلاً، فحُذِف الفاعِل، فلَمَّا أُقِيمَا مُقامَه جُعِلَا كشيءٍ واحِد، فهَذان حالانِ لِلتَّفصيل قامَا مَقامَ الفاعل، وأَشرتُ بقولي: «وزِيد عليها أن يُؤخَّرَ فاعِل ... إلخ» إلى ما حُذِف فيه الفاعلُ مِن نحوِ: «ما قامَ وقَعدَ إلَّا زيدٌ» إذا قَدَّرتَ «زيداً» فاعلاً بِأحدهما؛ فإنه يكون فاعِلُ الآخَر مَحذوفاً لِدَلالة ذلك عليه، ولا يُقدَّر ضميراً لأنه إن قُدِّر قبل «إلَّا» فسَد المعنَى، ولا يُقدَّر بعدها لأنها مَشغُولةٌ عنه، فتأمَّل!

قوله: (﴿ٱلنُّذُرُ﴾) جمعُ نَذير.

(١) أنشد صاحبُ «التاج» ـ وقبله بعضُ العروضيِّين ـ:

كُرةٌ طُرِحتْ بِصَوالجةٍ ... فتَلقَّفها رجلٌ رجلُ

وإذَا كَانَ الفِعْلُ «نِعْمَ» أَوْ «بِئْسَ» فَالفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِـ«أَلِ» الجِنْسِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾، أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ، نَحْوُ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ، نَحْوُ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾.

ش ـ الفِعلُ والفاعلُ كالكلمة الواحِدة؛ فحَقُّهما أن يتَّصِلَا، وحَقُّ المفعولِ أنْ يأتيَ بَعدهما، قال الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]. وقد يتأخَّر الفاعلُ عن المفعول، وذلك على قِسمَين: جائزٌ، وواجبٌ.

فالجائزُ كقَولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، وقَولِ الشاعر:

٧٥ ـ جاءَ الخِلافَةَ أو كانَتْ لَهُ قَدَراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسى علَى قَدَرِ

السُّجاعي

قوله: (إمَّا مُعرَّف بـ«أل» الجِنسيَّة) خَرَج ما فِيه «أل» وليسَتْ مُعرِّفةً نحوُ: «الله» و«الَّذي». اهـ يس[١].

قوله: (﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾) لا يُقالُ: إنَّ ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ جمعُ «مُتَّقٍ»، واللامُ في اسم الفاعل مَوصولةٌ لا مُعرِّفة؛ لأنَّا نَقول: اسمُ الفاعل إذا كان بِمَعنى الثُّبوت تكونُ «أل» فيه مُعرِّفةً، وإنما تكونُ مَوصولةً إذا كان بمعنَى الحُدُوث. أفاده يس[٢].

قوله: (﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾) أي: العِلمَ[٣] والنُّبوَّة، لا المال؛ إذِ الأنبياءُ لا يُورِثُون.

قوله: (جاء الخلافةَ ... إلخ) فاعلُ «جاء» ضميرُ المَمدُوح، و«قَدَراً» أي: مُقدَّرةً مِن غير

شفاء الصدر

شواهِد الفاعِل ونائبه

[٧٥] ـ جاءَ الخِلَافَةَ أو كانَتْ لَهُ قَدَراً ... كَما أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

من البسيط [لِجَرير يمدَح سيِّدنا عمرَ بن عبد العزيز ﷺ].

(جاءَ) و(أتى) يُستعمَلان لازمَين بمعنَى: حَضَر، ومُتعدِّيَين بمعنى: وَصَل كما هنا، و(الخِلافة): وِلايةُ الأمر، و(القَدَر) بفتحتَين: الموافِقُ أو المُقدَّر بِلا كسبٍ وسَعيٍ.

قولُه: «جاءَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى عمرَ بنِ عبد العزيز، «الخِلافةَ»: مفعولُه منصوب بالفتحة، «أو»: حرفُ عطف بمعنى الواو أو بَل، «كانتْ»: (كانَ): فِعل ماض مبني على الفتح لا محلَّ له، والتاءُ علامةُ التأنيث، واسمُ (كان) مستتر جوازاً

---

(١) (٢/ ٧٤).

(٢) انظر: السابق.

(٣) بالنصب مفعولاً ثانياً لـ«ورِث» أو بدلَ اشتمالٍ على حدِّ «سَلَبْتُ زيداً ثَوْبَه». انظر: «تاج العروس» مثلاً.

فلو قِيل في الكلام: «جاءَ النُّذُرُ آلَ فِرْعَوْنَ» لَكان جائزاً، وكذلك لو قِيلَ: «كما أتى

السُّجاعي

سَعي، قال ابن عُصفور: ويَحتمل أن تكونَ «أو» لِلشَّك، كأنَّه شَكَّ هل الممدوحُ نالَ[1] الخِلافة لَمَّا أرادها وطلَبها، أو قُدِّرتْ له مِن غير طلبِ اعتِناءً من الله تعالى بِه؟ والكافُ في «كما» لِلتَّشبيه، و«ما» مَصدريَّة، والجُملةُ في محلِّ نَصب على أنها صفةٌ لِمَصدرٍ مَحذوف، والتَّقديرُ: أتَى الخِلافةَ إتياناً كإتيان مُوسى بنِ عِمرانَ صلواتُ الله على نَبيِّنا وعليه وسَلامُه، و«على قدرٍ» مُتعلِّق بِقوله: «أتَى»، و«على» بِمعنى الباء، والبيتُ لِجرير في مدحِ عُمَر بنِ عبد العزيز ﷺ مِن قَصيدة من البَسيط، وقَبله:

أَصْبَحتَ لِلْمِنْبَرِ الـمَعْمُورِ مَجْلِسُهُ ... زَيْـنـاً وزَيـنَ قِـبـابِ الـمُـلـكِ والـحُـجَـرِ

ومِنها:

إنَّـا لَـنَـرْجُـو إذا مـا الـغَـيْـثُ أخْـلَـفَـنَـا ... مِـنَ الـخَـلِـيـفـةِ مـا نَـرْجُـو مِـنَ الـمَـطَـرِ

هَـذِي الأَرامِـلُ قَـدْ قَـضَّـيْـتَ حـاجَـتَـهـا ... فَـمَـنْ لِـحـاجَـةِ هَـذا الأَرْمَـلِ الـذَّكَـرِ؟

فلَمَّا سمع عمرُ بن عبد العزيز ﷺ هذا قال: يا جريرُ! والله وُلِّيتُ هذا الأمرَ وما أملِكُ إلَّا

شفاء الصدر

تقديرُه: هي يَعود إلى (الخِلافة)، «لَه»: جار ومجرور متعلِّقٌ بـ(قدَراً) [أو بمحذوف حال منه؛ لأنه في الأصل صفةٌ له تقدَّمت عليه]، و«قدراً»: خبرُ (كان) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، وجملةُ (كان . . . إلخ) مَعطوفةٌ على جملةِ (جاء)، «كما»: الكاف: حرفُ تشبيهٍ وجر، (ما): مَصدريةٌ، «أتَى»: فعل ماض مبني على فتحٍ مُقدر على الألف للتعذر لا محلَّ له، «رَبَّه»: مفعولُ (أتى) مُقدَّم منصوب بالفتحة الظاهرة، والهاء: مضافٌ إليه مَبني على الضم في محل جرٍّ، «موسى»: فاعلُه مُؤخَّر مرفوع بضمة مُقدرة على الألف للتعذر، و(أتى) في تأويل مصدر بـ(ما) مضافٍ إلى الفاعل مجرورٍ بالكاف، والتقديرُ: كإتيانِ مُوسى، والجارُّ والمجرور متعلِّقٌ بمحذوف صفة لِمَصدر محذوف، والتَّقدير: جاء الخلافة مجيئاً كائناً كإتيانِ مُوسى، «على قَدَر»: جار ومجرور مُتعلقٌ بـ(أتَى)، [الظاهرُ أنه متعلِّق بمحذوف حال من فاعلِ (أتى) وهو مُوسى].

والمعنى: وَصل سيِّدُنا عمرُ بن عبد العزيز ولايةَ الأمر، وكانت مُوافِقةً له ولائقةً به، أو بل كانتْ مُقدَّرةً له مِن غير سَعيٍ وتَعَبٍ منه، كإتيانِ سيِّدنا موسى بنِ عِمران لِمُناجاة ربه، فإن ذلك مُوافِقٌ له ولائقٌ به أو مُقدَّر له مِن غير سَعيٍ منه.

والشاهد: في قولِه: (كما أتى ربَّه موسى)، حيث قدَّم المفعولَ على الفاعل جوازاً، فعاد ضميرُ (رَبه) على مُتأخر لفظاً مُتقدمٍ رُتبةً، وهو جائزٌ.

---

(١) في عبارتِه تأخيرُ الفِعل عن «هل» وفصلُه عنها، وقد جوَّزه الكسائي، والجُمهور على مَنعِه، فعليه يُقال: كأنَّه شَكَّ هل نالَ الممدوحُ . . . إلخ، بل يَنبغي أن يقول: كأنَّه شَكَّ أنالَ الممدوحُ . . . إلخ، بهمزة الوَصل لا بغيرِها.

مُوسى رَبَّهُ»، وذلك لأنَّ الضَّمير حينئِذٍ يكونُ عائداً على متقدِّم لفظاً ورُتبةً، وذلك هو الأصْلُ في عَوْدِ الضمير.

والواجبُ كقَولِه تَعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وذلك لأنه لو قُدِّمَ الفاعلُ هنا فقيل: «ابْتَلَى رَبُّهُ إبراهيمَ» لَزِمَ عَوْدُ الضمير على متأخِّر لفظاً ورُتبةً، وذلك لا يَجوز؛ وكذلك نحوُ قَولِك: «ضَرَبَني زيدٌ»، وذَلك أنه لو قِيل: «ضَربَ زيدٌ إيَّايَ» لزم فَصْلُ الضمير مع التمَكُّن من اتِّصاله؛ وذلك أيضاً لا يَجوزُ.

وقد يَجبُ تأخيرُ المفعُول في نحوِ: «ضَرَبَ مُوسَى عيسَى»؛ لانتِفاء الدلالةِ على فاعليَّة أحدِهما ومَفعوليَّةِ الآخَر؛ فلَو وُجِدَتْ قرينةٌ مَعنويةٌ نحو: «أَرْضَعَتِ الصُّغرى الكُبْرَى»، و«أَكل الكُمَّثْرَى موسَى»؛ أو لَفظيةٌ كقَولِك: «ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى» و«ضَرَبَ مُوسَى العاقِلَ عيسَى»، جاز تقديمُ المفعولِ على الفاعِلِ وتَأخيرُهُ عنه؛ لانتِفاءِ اللَّبس في ذلك.

واعلَمْ أنَّه كما لا يَجوزُ في مِثلِ: «ضَرَبَ مُوسَى عيسَى» أن يَتقدَّمَ المفعولُ على الفاعل وَحدَه، كذلك لا يَجوز تَقديمُه عليه وعلى الفِعل، لِئلَّا يُتوهمَ أنه مُبتَدأ، وأن الفعل مُتَحمِّلٌ لِضميره، وأنَّ «موسَى» مَفعولٌ.

السُّجاعي

ثَلاثمائة، فمِائةٌ أخذها عبدُ الله[1]، ومِائةٌ أخذَتْها أمُّ عبد الله، يا غلامُ أعطِه المائةَ الباقِيةَ، فقال: والله يا أميرَ المؤمِنين إنها لأَحبُّ مالٍ كَسَبتُه. ثم خَرَج. اهـ مِن «شرح الشَّواهد»[2].

قوله: (قرينةٌ مَعنويَّة نحوُ: أرضعَت ... إلخ) فالعقلُ يُدرِكُ أنَّ المرضعَ الكُبرى، وأنَّ مُوسَى هو الذي أكلَ الكمَّثْرَى. اهـ[3]

قوله: (وأكلَ الكُمَّثرى) قال في «المصباح»: الكُمَّثرى بفتح الميم مُشدَّدةً في الأكثَر، وقال بَعضُهم: لا يَجوز إلَّا التخفيفُ، الواحدةُ: كُمَّثْراة، وهو اسمُ جِنس يُنوَّنُ كما تُنَوَّنُ أسماءُ الأجناسِ[4]. اهـ

قوله: (أو لَفظيَّةٌ كقَولِك: ضربَتْ مُوسى ... إلخ) فإنْ قُلتَ: القَرينةُ أمرٌ يَدلُّ لا بِالوَضع، والتاءُ مَوضوعة لِتأنيث المسنَد إليه، فكيف تكونُ التاءُ قَرينةً لفظيَّةً؟ قُلتُ: يُمكن أن يقالَ: إنَّ التاء مَوضوعةٌ لِتَأنيث المسنَدِ إليه لا لِتأنيثِ هذا المسنَد إليه بِخُصُوصِه. فتأمَّل! اهـ مِن خَطِّ (ش).

---

(١) أي: ابنُه، وأم عبد الله المذكورةُ بعدُ زوجُه.

(٢) أي: للعَيني. انظر: (٢/٩٤٨).

(٣) كذا في النُّسخ.

(٤) العبارة في المخطوط: وهو اسم جنس مُنون كما في تنوين أسماءِ الأجناس. والأول هو الواقعُ في «المصباح».

ويجوزُ في مثل: «ضَرَبَ زيدٌ عمراً» و«ضربتُ عمراً» أنْ يَتقدَّمَ المفعولُ على الفِعلِ، لِعدم المانع مِن ذلك، قال الله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠].

وقد يكونُ تَقديمُه واجِباً، كقَولِه تَعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] فـ﴿أَيًّا﴾: مفعولٌ لِـ﴿تَدْعُوا۟﴾ مُقدمٌ عليه وُجوباً؛ لأنه شَرْطٌ، والشرطُ له صَدْرُ الكلام، و﴿تَدْعُوا۟﴾: مجزومٌ به.

[فاعلُ «نِعمَ» و«بِئس»]

وإذا كان الفِعلُ «نِعْمَ» أو «بِئس» وَجب في فاعلِه أن يكون اسماً مُعَرَّفاً بالألف واللام، نحوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، أو مُضافاً لِما فِيه «أل»، كقَولِه تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، أو مُضمَراً مُسْتَتِراً مُفَسَّراً بِنكرة بَعده مَنصوبةٍ على التَّمييز، كقَولِه تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] أي: بِئس هو ـ أي: البَدَلُ ـ بدلاً.

وإذا استَوفَتْ «نِعمَ» فاعِلَها الظاهرَ، أو فاعِلَها المضمَرَ وتمييزَه، جِيءَ بالمخصُوص

السُّجاعي

قوله: (أو مُضمراً مُستتِراً) أي: وُجوباً، فلا يَبرُز في تَثنيةٍ ولا جمعٍ خِلافاً لِلكوفيِّين، ونحوُ: «نِعمَا رَجُلَينِ» و«نعمُوا رجالاً» شاذٌّ، وذَلك من أحكام هذا الضَّمير. ومِنها أنَّه لا يُتبَع بِشيءٍ مِن التَّوابع لِشَبهه بِضَميرِ الشَّأن في قَصْدِ إبهامه تَعظيماً لِمَعناه، وأمَّا نحوُ: «نِعْمَ هُم قَوماً أنتُم» فشاذٌّ، وأمَّا التَّمييز فيَجُوز وَصفُه نحوُ: «نِعمَ رَجلاً صالحاً زيدٌ». نقَله أبو حَيان عنِ «البَسيط»(١). اهـ يس(٢).

قوله: (منصوبة على التَّمييز) يُشترط أن تكونَ نكرةً عامةً، فلو قلتَ: «نِعمَ شمساً هذه الشمسُ» لم يَجزِ؛ لأنَّ الشمس مُفرَدةٌ في الوُجود، ولو قُلتَ: «شمسُ هذا اليَوم» جاز. قاله ابنُ عُصفور، وفيه نظرٌ. اهـ يس(٣).

قوله: (﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾) يُؤخَذ منه جَوازُ الفَصلِ بين الضَّمير والتَّمييزِ بِالظَّرف، وهو كذلكَ، ولا يُفصَل بينهما بِغيره لِشِدَّة احتياجِ الضمير لِلتَّمييز. اهـ يس(٤) فإنْ قُلتَ: قد وَرد في

(١) أي: لابن العِلج كما تقدم.
(٢) (٢/٧٥).
(٣) (٢/٧٥).
(٤) السابِق.

بالمدح أو الذَّم، فقيل: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ» و«نِعْمَ رجلاً زيدٌ»؛ وإعرابُه: زيدٌ: مُبتَدأ، والجُملةُ قبله خَبر، والرابطُ بينهما العُمومُ الذي في الألِف واللام.

ولا يجوزُ بِالإجماع أن يَتقدَّمَ المخصوصُ على الفاعِل، فلا يُقال: «نِعْمَ زيدٌ الرَّجُلُ»، ولا على التَّمييزِ خِلافاً لِلكوفيين، فلا يُقالُ: «نِعْمَ زيدٌ رَجُلاً»؛ ويَجوزُ بالإجماع أن يَتقدَّمَ على الفِعل والفاعل، نحوُ: «زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، ويَجوز أن تَحذفَه إذا دلَّ عليه دليلٌ، قال الله تَعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤] أي: هو، أي: أيوبُ.

السُّجاعي

الحديثِ: «إنَّ إبليسَ لَمَّا يَجيء له بعضُ أولادِه ويَقولُ له: ما تَركتُ حتى فَرَّقتُ بين الرجلِ وامرَأتِه، يُدْنِيه منه ويَقولُ: نِعْمَ أنتَ»[1]، فأَينَ ذلك التَّمييزُ الملتزَم والمخصُوصُ؟ أُجيب بأنَّ الحديثَ مُخرَّجٌ على أنَّ فاعلَ «نِعمَ» ضميرٌ مُستتر فيها مُميَّزٌ بِنكرةٍ مَحذوفة يَدلُّ عليها السِّياق، أي: نِعْمَ فاتِناً أو نِعْمَ شَيطاناً، و«أنتَ» هو المخصوصُ بِالمَدح، لكنْ ذَكر المصنِّف في «مُغنيه»[2] أنَّ حذف التَّميِيز شاذٌّ في بابِ «نِعْمَ». أفاده (ش).

---

(١) جزء من حديث مَرفوع أخرجه مُسلم (٧١٠٦) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) (ص٨٣١).

[النائبُ عن الفاعل]

ص - بَابُ النَّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ:

يُحْذَفُ الفَاعِلُ فَيَنُوبُ عَنْهُ في أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَما اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ، أَوْ مَجْرُورٍ، أَوْ مَصْدَرٍ.

وَيُضَمُّ أَوَّلُ الفِعْلِ مُطْلَقاً، ويُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوِ: «تُعُلِّمَ»، وَثَالِثُ نَحْوِ: «انْطُلِقَ»، ويُفْتَحُ ما قَبْلَ الآخِرِ في المُضَارِعِ، وَيُكْسَرُ في الماضِي. وَلَكَ في نَحْوِ: «قَالَ وَبَاعَ» الكَسْرُ مُخْلَصاً، وَمُشَمًّا ضَمًّا، وَالضَّمُّ مُخْلَصاً.

ش - يَجوز حذفُ الفاعل: إما لِلجَهل به، أو لِغَرَضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ؛ فالأولُ كقَولِك: «سُرِقَ المَتَاعُ» و«رُوِيَ عن رَسول الله ﷺ» إذا لم يُعْلَم السارقُ والراوي؛ والثَّاني كقَولِهم: «مَنْ طابَتْ سَرِيرتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ»؛ فإنَّهُ لو قِيل: «حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ» اخْتَلَّتِ السَّجْعَة، والثالِث كقَولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [المجادلة: ١١]، وقولِ الشاعِر:

السُّجاعي

باب النائِب عن الفاعِل

قوله: (يَجوز حذفُ الفاعل إمَّا لِلجهل به) قابَله بِالغَرض اللَّفظيِّ والمعنَويِّ فأَشعرَ أنَّه لا يَدخُل تحتَ الغَرَض، وهو كذَلك. ثم تَعليلُ الحذفِ بِالجهل نَظَرَ فيه المصنِّفُ بأنَّ الجهل إنما يَقتَضي أنْ لا يُصرَّحَ باسمِ الفاعِل لا أن يُحذَفَ، وإنما يَقتَضي إبهامَه نحوُ: «ضَرَبَ إنسانٌ» و«قَتَلَ حيوانٌ»، وأُجِيب بأنه لَمَّا لم يَكُنْ في ذِكرِه مُبهماً فائدةٌ تَركُوه رأساً. أفاده يس[1].

قوله: (مَن طابَتْ سَرِيرَتُه) قال في «الصِّحاح»: «السِّرُّ»: الذي يُكتَم، والجمعُ: الأَسْرار، و«السَّرِيرَة» مِثلُه، والجمعُ: السَّرائِر. اهـ و«السِّيرة» بِكسر السين: الطَّريقة.

قوله: (﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ﴾) أي: تَوسَّعُوا ﴿فِي ٱلْمَجْلِسِ﴾[2]؛ أي: مَجلسِ النبيِّ ﷺ أو الذِّكرِ حتى يجلسَ مَن جاءَكم، وفي قراءةٍ: ﴿ٱلْمَجَٰلِسِ﴾، ﴿فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْۖ﴾ في الجَنَّة،

---

(١) (٢/٧٦-٧٧).

(٢) بالإفراد بدليل بقيَّة كلامِه، وهي قراءةُ مَن عدَا عاصماً من السَّبعة، ومِنهم أبو عمرو بن العلاء رحمه الله، و«تَفسيرُ الجلالَين» مبنيٌّ على قراءتِه لأنها هي التي كانت سائِدةً في ذلك الزَّمان.

٧٦ ـ وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لم أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

السُّجاعي

﴿وَإِذَا قِيلَ ٱنشِزُواْ﴾[1] أي: قُومُوا إلى الصَّلاة وغيرِها، ﴿فَٱنشِزُواْ﴾، وفي قِراءةٍ بِضم الشِّين فِيهما[2]. اهـ «جَلالَين».

قوله: (وإن مُدَّت الأيدِي . . . إلخ) مِن الطَّويل، و«بِأعجَلِهم» خبر «أَكُنْ» أي: عَجِلَهم، و«أجشَعُ» مُبتدأ خبرُه «أعجَل»، وهو من الجَشَع بالجِيم والشين محرَّكَتين: الحِرصُ على الأكلِ، قال الجَوهريُّ: هو أَشَدُّ الحِرص.

شفاء الصدر

[٧٦] ـ وإن مُـدَّتِ الأَيـدِي إلـى الـزَّادِ لـم أكُـن بِـأعْـجَـلِـهـم إذ أجـشَـعُ الـقَـومِ أعـجَـلُ

من الطويل [لِلشَّنفرى الأزدي].

(الزادُ): الطعامُ، و(أعجَلُ) في الموضعَين: أفعلُ تفضيلٍ على غير بابِه، بِقرينة المدح، أي: [عَجِل] بمعنى: مُسرِع، [وقيل: أعجَل الثاني على بابِه من التفضيل]، وكذا أجشَع على غير بابه [والذي في «الخزانة» وغيرِها أنه على بابِه، وهو الظاهر، بدليل الإضافة والمعنى]، مِن الجَشَع بفتحتَين: شِدَّةُ الحِرص على الأكل [وغيرِه، قال الأصمعي: قُلتُ لأعرابيٍّ: ما الجَشَع؟ قال: أسوأُ الحِرص، فسألتُ آخرَ فقال: أن تَأخُذَ نَصيبَك، وتَطمعَ في نَصِيب غيرِك]، وفي العبارة قَلبٌ [أي: لأن المقصود الحكمُ على العَجِلِ بالجَشَع لا العكسُ، ولا يَخلو مِن نظر]، والأصلُ: إذِ الأعجَلُ الأجشَع [أي: العَجِلُ الجَشِع، تأمل!].

قوله: «وإنْ»: الواو: بحسَب ما قبلها، (إنْ): حرفُ شرط يجزم فعلَين، **«مُدَّتْ»**: (مُدَّ): فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح في محلِّ جزم بـ(إنْ) فعلُ الشرط، والتاءُ: علامةُ التأنيث مبني على السكون وحُرِّك بالكسر للتخلُّص من التِقاء الساكنَين، وأصلُ (مُدَّت): مُدِدَتْ بكسر الدال الأُولى وفتحِ الثانية، حُذفت حركةُ الأُولى فسكنتْ ثم أُدغِمت الدالُ في الدال، **«الأيدِي»**: نائبُ فاعل (مُدَّ) مرفوع بضمة مُقدرة على الياء لِلثقل، **«إلى الزادِ»**: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(مُدَّت)، **«لم»**: حرفُ نفي وجزمٍ وقَلب، **«أكنْ»**: فعلٌ مضارع ناقصٌ مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمِه السكونُ، واسمُ (أكن) مُستتر وجوباً تقديرُه: أنا، **«بِأعجَلِهم»**: الباء: حرفُ جر زائد، (أعجَلِ): مجرور بالباء وعلامةُ جره الكسرة، وهو خبرُ (أكنْ) منصوب بفتحةٍ مُقدرة على آخره مَنع مِن ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائِد، والهاء: مضافٌ إليه مبني على الكسرِ في محلِّ جر، والميمُ علامةُ الجمع، و(لم) في تأويل فعلٍ مجزوم بـ(إنْ) جواب الشرط، وذلك الفعلُ رافعٌ لِفاعل مأخوذٍ من (أَكُنْ)، والتقدير: وإن مُدَّت الأيدي يَنْتَفِ كوني عَجِلاً، وعبارةُ بَعضهم: والجملةُ ـ يعني جُملةَ (لم أكنْ . . . إلخ) ـ في محلِّ جزمِ جوابُ الشرط. اهـ، فتدبَّر! **«إذْ»**: حرفُ تَعليل [مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له]، **«أَجشَعُ»**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، **«القومِ»**: مُضاف إليه مجرورٌ بالكسرة، **«أَعجلُ»**: خبرٌ مَرفوع بالضمة، والجملة عِلَّةٌ لِلنَّفي.

---

(١) بِكسر الشين فيه وفي الذي يَليه بدليل بقيَّة كلامِه أيضاً، وهي قراءةُ أبي عَمرو.

(٢) قَرأ بالضم نافعٌ وابنُ عامر وحفصٌ عن عاصم، وقَرأ الباقُون بِالكسر.

فحُذِفَ الفاعِلُ في ذلك كُلِّه؛ لأنَّه لم يتعلَّق غَرَضٌ بِذِكره.

وحيث حُذِفَ فاعلُ الفعل فإنَّك تُقِيمُ مُقامَه المفعولَ به، وتُعْطِيه أحكامَه المذكورةَ له في بابِه، فتُصيِّرُه مَرفوعاً بعد أن كانَ مَنصوباً، وعُمْدةً بعد أن كانَ فَضْلَةً، وواجبَ التَّأخير عنِ الفِعل بعدَ أن كانَ جائزَ التَّقديم عليه، ويُؤَنَّثُ له الفِعلُ إنْ كان مؤنثاً، تَقولُ في ضَرَبَ زيدٌ عَمراً: «ضُرِبَ عَمْرٌو»، وفي ضَرَبَ زيدٌ هنداً: «ضُرِبَتْ هِنْدٌ».

[نِيابةُ غيرِ المفعول وشُرُوطُها]

فإن لم يَكُن في الكلام مفعولٌ به ناب الظرفُ، أو الجارُّ والمجرورُ، أو المصدرُ، تقولُ: سِيرَ فَرْسَخٌ، وصِيمَ رَمَضانُ، ومُرَّ بِزَيْدٍ، وجُلِسَ جُلُوسُ الأَمِير.

ولا يَجوزُ نِيابةُ الظَّرف والمصدرِ إلا بثلاثة شُروط:

أحدُها: أن يكونَ مُخْتَصًّا، فلا يجوزُ: «ضُرِبَ ضَرْبٌ، ولا صِيمَ زَمَنٌ، ولا اعْتُكِفَ

السُّجاعي

قوله: (ويُؤَنَّثُ له الفِعل . . . إلخ) ولا يَرِدُ نحو: «مُرَّ بِهِندٍ» لأنَّ القائم مَقامَ الفاعِل لَفظاً ـ أعني الجارَّ والمجرورَ مِن حيثُ هو[1] ـ ليس بِمُؤنث، ولِذا لم يَستَثْنِه. اهـ يس[2].

قوله: (أو المصدرُ) أي: أو نائب[3] المصدرُ، ومِثلُه اسمُه. وخَرَج بِهِ وَصفُه، فلا يُقالُ في سِيرَ سَيرٌ حَثِيثٌ: «سِيرَ حَثِيثٌ»، بل يَجبُ نَصبُه، وأجازَه الكوفيُّون.

قوله: (أن يكون مختصًّا) أي: كلُّ واحدٍ مِن الثَّلاثة، والمُتصرِّفُ مِن الظُّرُوف ما استُعمِلَ

شفاء الصدر

والمعنى: وإن مُدَّت أيدِي القوم إلى الطَّعام لِأكلِهِ لم أُسرع بِمَدِّ يَدي؛ لأنَّ المسرعَ في ذلك هو الحريصُ على الأكل، والحِرصُ على الأكل وصفٌ ذَميم لا يَلِيقُ الاتصافُ به.

والشاهد: في قوله: (مُدَّت)، حيث بُنِي للمجهول، وحُذِفَ الفاعل لِغَرض مَعنوِيٍّ، وهو عَدمُ تَعلُّق غرضِ الشاعر بِذِكره؛ إذ ليس الغرضُ إسنادَ الفِعل إلى فاعلٍ مَخصوص، بل إلى أيِّ فاعلٍ كان.

---

(١) عبارةُ الشيخ يس ـ ومِن قبلِه السَّعد في «شرح العِزي» وعنه نُقل هذا التَّعليل ـ: (من حيث هو هو)، وهي أصحُّ؛ لأنَّ (هُوَ) الأوَّلَ مُبتدأ و(هُوَ) الثَّاني خَبرُه، والضميران عائدانِ معاً على الجار والمجرور، أي: من حيثُ إن الجار والمجرور موصوفٌ فقط بِكونه جارًّا ومجروراً مِن حيثُ المَجموع؛ لأنه حينئذٍ مُركَّب، والمُركَّب لا يكونُ مُفرداً ولا مُثنًّى ولا مَجموعاً. ويجوز أن يعودَ الأول لِلنائب والثاني لِلجار والمجرُور، أي: إنَّ النَّائب الَّذي هو مَجموع الجارِّ والمَجرور من حيثُ كونُه عبارةً عن ذلك المَجموع، لا يكون مُثنًّى . . . إلخ.

(٢) (٢/٧٨).

(٣) في بعض النُّسخ المطبوعة: باب، وفي أُخرى: ناب، وكلاهُما تحريف.

مَكانٌ»؛ لِعَدَمِ اختصاصِها، فإن قُلتَ: ضُرِبَ ضَرْب شَدِيدٌ، وصِيمَ زمنٌ طَوِيلٌ، واعْتُكِفَ مكانٌ حَسَنٌ، جاز؛ لِحُصول الاختِصاصِ بِالوصف.

الثاني: أن يكونَ مُتَصَرِّفاً، لا مُلازِماً لِلنَّصب على الظرفيَّة أو المصدَريَّة، فلَا يَجوزُ: «سُبْحَانُ اللهِ» بالضَّم على أنْ يكونَ نائباً مَنابَ فاعِل فِعلِه المقَدَّرِ، على أنَّ تقديرَه: يُسَبَّحُ سُبْحانُ اللهِ، ولا «يُجاءُ إذا جاءَ زيدٌ» على أنَّ «إذا» نائبةٌ عن الفاعِلِ؛ لأنَّهما لا يَتَصَرَّفانِ.

الثالثُ: أن لا يكونَ المفعولُ به مَوجوداً، فلا تقولُ: «ضُرِبَ اليَوْمُ زيداً» خِلافاً للأخفَش والكوفيِّين، وهذا الشرطُ أيضاً جارٍ في الجارِّ والمجرورِ، والخلافُ جارٍ فيه أيضاً، واحتَجَّ المجيزُ بقراءةِ أبي جعفرٍ: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، وبِقول الشاعر:

السُّجاعي

في الظَّرفية وغيرِها، والمختَصُّ منها ما اختَصَّ بِعَلَمِيَّة أو إضافةٍ أو غيرِهما، والمتصرِّفُ مِن المجرورِ أنْ[١] لا يَلزمَ الجارُّ له وَجهاً واحداً في الاستِعمال، كـ«مُذْ»[٢] و«رُبَّ»، وأنْ لا يكونَ المجرورُ به في مَوضعِ الصِّفة أو الحال، وما خُصَّ[٣] بِقَسَم أو استِثناء، والمتصرِّفُ من المصادرِ ما فارَق النَّصبَ على المَصدريَّة، والمختَصُّ ما اختَصَّ بِنَوعٍ ما مِن الاختِصاص، كتَحدِيدِ العَدد، أو كونِه اسمَ نوعٍ.

قوله: (خِلافاً لِلأخفش) فإنه أجازَ إنابةَ غير المَفعول بِشَرطِ تَقدُّمِ النائب كما في البَيتِ، لا تَأخُّرِه[٤] كما في الآية، وأجاز الكوفيُّونَ ذلك مُطلقاً.

فائِدة:

إذا أُطلِق «الأخفَش» فهو سَعيدُ بنُ مَسْعَدةَ[٥] شيخُ الجَرميِّ، وتِلميذُ سِيبويه، وهو الأوسَطُ.

قوله: (أبي جَعفر) هو من العَشرة.

---

(١) كذا في الأصل، ومُقتضى السياق: ما لا يلزمُ . . . إلخ.

(٢) تمثيلٌ لما يلزمُ وجهاً واحداً لا لِضدِّه.

(٣) الظاهرُ أنه معطوفٌ على قوله: «مُذ»، وعبارةُ (ش): (والمتصرف هو الذي لا يَلزم الجارُّ له وجهاً واحداً في الاستعمال، كمذ ورب والكافِ وما خُصَّ بقسم أو استِثناء) اهـ، لكنْ في كلامِ المحشِّي ههنا فصلٌ غريبٌ بقوله: (وأنْ لا يكونَ المجرورُ به في مَوضعِ الصِّفة أو الحال)، وهو أيضاً من كلامِ الشَّنواني وعبارتُه: يُشترط أن لا يكونَ حرف الجر مُتعلقاً بمحذوف حالاً أو صفةً، وأن لا يكونَ علةً نحو: خُرِج لإكرام عمرٍو.

(٤) في بعض النُّسخ: أو تأخره، وهو خطأ؛ لأنَّ السياقَ لا يُساعدُه، وإن كان للأخفش قَولان في المسألة.

(٥) أبو الحَسن. وهو المرادُ أيضاً عند إطلاق هذه الكُنية.

٧٧ - وَإِنَّمـا يُـرْضِـي الـمُـنِـيـبُ رَبَّـهُ   مـا دَامَ مَـعْـنِـيًّـا بِـذِكْـرٍ قَـلْـبَـهُ

فأُقيم ﴿بِمَا﴾ و«بِذكر» مع وُجودِ ﴿قَوْمًا﴾ و«قَلبَهُ».

وأُجيبَ عن البيت بأنه ضَرورةٌ، وعن القِراءة بأنها شاذَّة، ويَحتمِل أن يكونَ القائمُ مَقامَ الفاعل ضميراً مُستتراً في الفِعل عائداً على الغُفرانِ المفهُومِ من قَولِه تعالى: ﴿قُل

السُّجاعي

قوله: (وإنما يُرضي . . . إلخ) هو من الرَّجز، و«المُنِيبُ» الراجعُ إلى عِبادة رَبِّه، و«مَعنِيًّا» أصلُه: مَعنُوياً، قُلبتِ الواو ياءً لاجتِماعها ساكنةً مع الياء، ثم أُدغِمتْ فيها، ثم قُلِبت الضَّمة كسرةً لِلمُناسبة.

قوله: (وعن القِراءة بأنها شاذَّةٌ) مَبنيٌّ على أنَّ الشاذَّ ما وراءَ السَّبعة، وهو اختيارُ طائفة مِن الفُقهاء والأُصوليِّين، وذَهب كَثيرونَ إلى أنَّ الشاذ ما وراءَ العَشرة، فلا تكونُ على هذا شاذَّةً.

شفاء الصدر

[٧٧] - وإنَّـمـا يُـرضِـي الـمُـنِـيـبُ رَبَّـهُ   مـا دامَ مَـعـنِـيًّـا بِـذِكـرٍ قَـلـبَـهُ

من الرَّجز.

(المُنيب) بِضمِّ أوله وكسر ثانيه من الإنابة وهي: الرُّجوع إلى الله تعالى بِفِعل الطاعات وتَركِ المعاصي، و(مَعنيًّا): اسمُ مفعولٍ من عُنِي بِحاجته يُعنَى على ما لم يُسَمَّ فاعِله، فهو بها مَعْنِيٌّ على مفعولٍ، أي: شُغِل، وأصلُه: مَعنُويٌ، اجتَمعت الواوُ والياء، وسَبقت إحداهُما بالسكون، فقُلِبت الواو ياءً وأُدغِمت الياء في الياء، وقُلبت الضمة كسرةً لِمُناسبةِ الياء.

قولُه: «وإنَّما»: الواو: بحسَب ما قبلها، (إنما): أداةُ حَصر، **«يُرضِي»**: فعل مضارع مرفوع للتجرد بِضمة مقدرةٍ على الياء لِلثقل، **«المُنيبُ»**: فاعلُه مرفوع بالضمة، **«ربَّه»**: منصوبٌ على التعظيم بـ(يُرضي)، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهِرة، والهاء: مضافٌ إليه مَبني على الضمِّ في محلِّ جر، **«ما»**: مَصدرية ظرفيةٌ، **«دام»**: فعل ماضٍ ناقصٌ يَرفع الاسم ويَنصب الخبر [في الأصل: (ينصب الاسم ويرفع الخبر)، وهو سهوٌ من أحدِهم]، واسمُها مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (المُنيب)، **«مَعنيًّا»**: خبرها منصوب بالفتحة، **«بِذكرٍ»**: جار ومجرور في محلِّ رفع نائب فاعل (مَعنيًّا)، **«قَلبَه»**: مفعولٌ [بـ(معنيًّا)]، ومضافٌ إليه مبنيٌّ على الضم في محلِّ جر، ومدخولُ (ما) في تأويل مصدرٍ بها مَجرور بِظرف مُقدَّر [مُتعلق بـ(يُرضي)]، والتقدير: (مُدَّةَ دَوامِ المُنيب مَعنيًّا بِذكرٍ).

والمعنى: إنما يُرضِي المُقبِلُ على العِبادة والتقوى، والمُعرِضُ عن الشَّهوات والهَوى المَولى جلَّ وعلا مُدَّةَ دَوامِه شاغلاً بِالذكر قَلْبَه؛ أي: لا يُرضِيه إلَّا في هذا الوقتِ.

والشاهد: في قولِه: (بِذكرٍ)، حيث ناب مَنابَ الفاعل مع وُجودِ المفعول به، وهو ضرورةٌ عند البصريين المانِعِين إنابةَ غير المفعول به مع وُجوده، وجائزٌ عند الأخفش والكوفيِّين المُجوِّزين ذلك، لكنْ عند الأخفش بِشَرط تقدمِ النائب [على] المفعولِ به كما هنا.

﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟﴾ [الجاثية: ١٤]، أي: لِيُجْزَى الغَفرانُ قوماً، وإنما أُقيمَ المفعولُ به، غايةُ ما فِيه أنه المفعولُ الثاني، وذلك جائزٌ.

وإذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقِيمَ شيءٌ مِن هذه الأشياء مُقَامَه، وَجب تَغييرُ الفعلِ: بضم أَوَّله ماضياً كان أو مضارعاً، وبِكَسرِ ما قبل آخِره في الماضي، وبِفَتحِه في المضارع؛ تقولُ: ضُرِبَ، ويُضْرَبُ، وإذا كان الفعلُ مُبتَدأً بِتاءٍ زائدة أو بهمزةِ وَصْلٍ شارَكَ في الضم ثانِيه أولَه في مَسألة التاء، وثالِثُه أَوَّلَه في مَسألةِ الهمزة؛ تقولُ في تَعَلَّمْتُ المسألةَ: «تُعُلِّمَتِ المسألَةُ» بضم التاء والعينِ، وفي انْطَلَقْتُ بزيدٍ: «أُنْطُلِقَ بزيدٍ» بِضم الهمزة والطاءِ، قال الله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، إذا ابتُدِئَ بِالفعل قِيل: «أُضْطُرَّ» بِضم الهمزةِ والطاء، قال الهُذَلي:

٧٨ - سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

السّجاعي

قوله: (قال الهُذَلي) أي: الشاعرُ المنسوب لِهُذَيل، بِضم أَوَّلِه: قَبيلةٌ مِن العرب.

قوله: (سَبَقُوا هَوَيَّ ... إلخ) هو من قَصيدةٍ طَويلة من الكامل، رَثى بها بَنِيهِ الخَمسة، وقد كانُوا ماتُوا في طاعُون، وأصل «هَوَيَّ»: هَوايَ، و«أعنقُوا» أي: تَبع بَعضُهم بعضاً[1]، «فتُخرِّمُوا» أي: اختَرَمَتْهم المنيَّةُ واحداً واحداً، وقولُه: «ولِكلِّ جنب مَصرَع» أي: ولِكل شخصٍ مَكانٌ يُصْرَعُ فيه.

شفاء الصدر

[٧٨] - سَبَقُوا هَوَيَّ وأعنقُوا لِهَواهم ... فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصرعُ

من الكامل [لأبي ذُؤيب الهُذلي كما أشار إليه الشارح].

(هَوَيَّ) بِفتح الهاء والواوِ وتَشديدِ الياء أصلُه: هَوايَ، قُلِبت الألفُ ياء، وأُدغِمتِ الياءُ في الياء على لُغةِ هُذَيل، ولا تُقلَب الألفُ ياءً عند غيرهم كما قال ابنُ مالك:

وأَلِفاً سَلِّمْ وفي المَقْصُورِ عَنْ ... هُذَيلٍ انْقِلابُها ياءً حَسَنْ

والمرادُ بالهَوى في الموضِعَين: الموتُ [أو المرادُ بالأول ما كان يَرجوه لهم مِن بَقائِهم والاستِمتاعِ بهم]، و(أعنَقُوا): من الإعناق وهو: الإسراعُ، والمرادُ بـ(الجَنْب): الإنسان، و(المصرَع): المَوت [أو مكانُه].

قوله: «سَبقُوا»: (سَبق): فعل ماضٍ مبني على فتح مقدرٍ على آخره مَنع من ظهوره الضمُّ العارض لِمُناسَبة الواو لا محلَّ له من الإعراب، والواو: فاعلٌ مبني على السكون في محل رفع، «هَويَّ»: مفعولُ (سَبق)

(١) الذي في كُتب اللغة أنه بمعنى أسرَعوا.

وإذا كانَ الفِعلُ الماضِي ثلاثيًّا مُعْتَلَّ الوَسَطِ ـ نحوُ: قال وباعَ ـ جازَ لكَ فيه ثلاثُ لُغاتٍ؛ إحداها ـ وهي الفُصْحَى ـ: كَسْرُ الأول؛ فتُقلَب الألف ياءً.

الثانية: إشْمَامُ الكسرِ شيئاً من الضَّم؛ تَنبيهاً على الأصل، وهي لغةٌ فَصيحةٌ أيضاً.

الثالثةُ: إخْلَاصُ ضم أوَّلِه؛ فيَجبُ قلبُ الألف واواً؛ فتقولُ: «قُولَ وبُوعَ»، وهي لُغةٌ قليلةٌ.

السُّجاعي

قوله: (إشمامُ الكسر شيئاً من الضَّم ... إلخ) أشار بهذا إلى أنَّ المرادَ بالإشمام هنا[١] إشرابُ الكسرةِ شَيئاً مِن صَوتِ الضمة، ولا تُغيِّر الياء، وبِه قَرأ الكسائيُّ وهِشامٌ[٢] مِن السَّبعة في ﴿قِيلَ﴾ و﴿وَغِيضَ﴾ [هود: ٤٤].

شفاء الصدر

منصوبٌ بفتحة مقدرةٍ على الألف المنقلبة ياءً، مَنع من ظهورها التعذرُ، ومُضافٌ إليه مبني على الفتح في محل جر، «وأعنقُوا»: الواو: حرفُ عطف، وإعرابُ (أعنقُوا) كإعرابِ (سَبقُوا)، «لِهواهُم»: اللام: حرف جر، و(هوًى): مجرور بها وعلامةُ جره كسرة مقدرةٌ على الألف لِلتعذر، والهاءُ: مضاف إليه مبنيٌّ على الضم في محل جرٍّ، والميمُ: علامةُ الجمع، والواوُ: للإشباع، والجار والمجرور مُتعلق بـ(أعنقُوا)، وجملةُ (أعنقوا) معطوفٌ على جملةِ (سَبقُوا) لِلتفسير، «فتُخُرِّموا»: الفاء: حرفُ عطف، (تُخُرم): فِعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مُقدرٍ ... إلخ ما تقدَّم في (سَبقُوا)، والواو: هنا نائبُ فاعلٍ مبني على السكون في محل رفع، والجملةُ عطفٌ على ما قَبلها، «ولِكلٍّ»: الواوُ: لِلاستئناف [ويَجوز أن تكون حاليةً، والجملةُ بعدها في محلِّ نصب حال من نائبِ فاعِل (تُخُرِّموا)]، (لِكُلٍّ): جار ومجرور مُتعلق بمحذوف خبر مُقدَّم، «جنبٍ»: مُضاف إليه مجرورٌ بالكسرة، «مَصرعُ»: مبتدأ مؤخر مَرفوع بالضمة الظاهرة.

والمعنى: سَبق موتُ أولادي الخمسةِ مَوتي، فأخذتْهم واستأصلَتْهُم المَنيَّةُ واحداً بعد واحدٍ، والموتُ عامٌّ لكل نَفس؛ وفيه إشارةٌ إلى آية: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

والشاهد: في قولِه: (تُخُرِّمُوا)، حيث بُدئ بتاء زائدة، وبُني للمجهول، فشارك ثاني حُرُوفه أوَّلَها في الضم على القاعِدة. [وفيه شاهد آخرُ في قوله: «هَوَيَّ» على لُغةِ هُذيل كما تقدم، إلا أن البيت مَسُوق للاستشهاد على الأول فقط].

---

(١) أي: بِخلاف الإشمام في بابِ الوقف؛ فإنه هناك: الإشارةُ بالشفتَين إلى الضمة دون تَصويت.

(٢) هو هِشام بن عمَّار بن نُصَير السلمي، أبو الوليد، قاضٍ، مِن القُرَّاء المشهورِين وأحدُ راوِيَي ابن عامر، مِن أهل دمشق، قال الذَّهبي: خَطيبها ومُقرئها ومُحدِّثها وعالِمها، وتُوفي فيها سنةَ (٢٤٥هـ).

[الاشتِغال]

ص - بَابُ الاشْتِغَالِ:

يَجُوزُ في نَحْوِ: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» أَوْ «ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أَوْ «مَرَرْتُ بِهِ» رَفْعُ زَيْدٍ بِالِابْتِدَاءِ؛ فَالجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةَ الحَذْفِ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ، وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ في نَحْوِ: «زَيْداً اضْرِبْهُ» لِلطَّلَبِ؛ وَنَحْوُ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَفِي نَحْوِ: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوِ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ وَ«مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ» لِغَلَبَةِ الفِعْلِ، وَيَجِبُ في نَحْوِ: «إِنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ» وَ«هَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ» لِوُجُوبِهِ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» لِامْتِنَاعِهِ، وَيَسْتَوِيَانِ في نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ» لِلتَّكَافُؤِ.

وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾، وَ«أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ؟».

السُّجاعي

باب الاشتِغال

هو في اللُّغة التَّلهِّي عن الشَّيء، فكأنَّ العامل تَلهَّى عن المعمُول بِضَميره، وسيَأتي مَعناهُ اصطِلاحاً في كلامِه.

قوله: (وأزيدٌ ذُهِب به؟) قال (سم): تركَ المصنِّفُ رحمه الله شَرْحَ قولِه: «وأزيدٌ ذُهِبَ بِه؟»، وحاصِلُه أنَّه ليس مِن هذا البابِ؛ لامتِناع عَمَلِ الفِعل المذكُورِ النصبَ في الاسمِ السابِقِ لو سُلِّط عليه، فيَلزمُ فيه الرَّفعُ على الابتِداء، أو بِفِعل مُضمَرٍ تَقديرُه: «أَذْهِبَ زيدٌ ذُهِبَ به؟». اهـ

فإنْ قُلتَ: لا يَنحصِرُ المناسِبُ في «أُذهِبَ»، فليُقدَّر هنا مُناسِبٌ آخَرُ يَنصِبُه مثلُ «يُلابِسُ» أو «أَذْهَبَ زيداً» على صِيغة المعلُوم، فيكون تَقديرُه: زيدٌ يُلابِسه الذهابُ أو يُلابِسه أحدٌ بالذهاب[1].

قُلنا: المرادُ بِالمُناسِب ما يُرادِف الفِعلَ أو يُلازِمه مع اتِّحاد المسنَد إليه، والاتِّحادُ فيما ذكَرتَه مَفقودٌ. قاله الجامِي[2].

(١) عبارةُ الجامي: أزيداً يُلابِسه الذهابُ به، أو يُلابِسه أحدٌ بالذهاب به.

(٢) انظر: «الفَوائد الضيائية» (١/ ٣٠٥ - ٣٠٦).

ش ـ ضابِطُ هذا الباب: أن يَتَقَدَّمَ اسمٌ، ويَتَأَخَّرَ عنه فِعلٌ عامِلٌ في ضَميره، أو في اسمٍ عاملٍ في ضَميرِه، ويكونُ ذلك الفعلُ بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمُول وسُلِّطَ على الاسْمِ الأول لَنَصَبَهُ.

مثالُ ذلك: «زَيداً ضَرَبْتُهُ»؛ ألَا ترى أنَّك لو حَذَفْتَ الهاء وسَلَّطْتَ «ضَرَبْتُ» على «زَيد» لَقُلتَ: «زيداً ضَرَبْتُ»، ويكون «زيداً» مفعولاً مقدَّماً؟

وهذا مِثالُ ما اشتَغل فيه الفِعلُ بِضمير الاسم، ومِثالُه أيضاً: «زَيداً مَرَرْتُ بِهِ»؛ فإنَّ الضَّمير وإنْ كان مجروراً بالباء إلا أنَّه في مَوضعِ نصبٍ بالفعل.

ومثالُ ما اشتَغل فيه الفعلُ بِاسْمِ عاملٍ في الضمير، نحوُ قَولِك: «زيداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ»؛ فإن «ضَرَبَ» عاملٌ في الأخ نَصباً على المفعوليَّة، والأخَ عاملٌ في الضميرِ خَفْضاً بالإضافة.

إذا تَقَرَّرَ هذا فنَقول: يَجوزُ في الاسم المتقدم أن يُرْفَعَ بالابتداء، وتَكونُ الجملة بَعده في محل رفعٍ على الخبرية، وأن يُنْصَبَ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ؛ فلا مَوضعَ لِلجُملة حينئذٍ؛ لأنها مُفَسِّرَة.

السُّجاعي

قوله: (أن يتقدَّم اسمٌ) أرادَ بِه الجنسَ، فيَشمَلُ الواحدَ والأكثرَ، قال الرضيُّ: وقد يَتوالى اسمانِ مَنصُوبان لِمُقدَّرَين أو أكثرَ، نحو: «زيداً[1] أخاهُ ضَرَبتُه» أي: أهنتُ زيداً ضَربتُ أَخاهُ، و«زَيداً أخاهُ غلامَه ضَربتُه» أي: لابستُ زيداً أَهَنْتُ أخاه ضَربتُ غُلامَه. اهـ[2] وعُلِم مِنه أن محلَّ الجوازِ إن كان الناصِبُ المقدَّر مُتعدِّداً بِعَدد المشغُول عنه، فلو كان الناصِبُ لِلأكثَر فِعلاً واحداً مُقدَّراً امتَنع إلَّا عند الأخفَش كما بَيَّنه الشاطِبي. اهـ يس[3].

قوله: (ويتأخرَ عنه فعلٌ ... إلخ) لم يَقُل: «عاملٌ» لِيَشمَلَ الاسم؛ لأنَّ فيه تَفصيلاً، وهو أنه إنْ كان وَصفاً ـ بأنْ كان اسمَ فاعل أو مَفعولٍ أو مِن أمثِلة المُبالَغة ـ عَمِلَ، وإلَّا فلا، ويُشترَط أن يكونَ صالحاً لِلعَمل فيما قبلَه بِاعتِبار ذاتِه. وخَرج بتأخُّرِ الفعل ما إذا تَقدَّم نحوُ: «ضَربتُه زيداً»؛ لأنَّ العاملَ لم يَتأخَّرْ، والاسمَ الذي عاد إليه الضميرُ لم يَتقدَّم، بل إنْ نُصِب «زيد» فهو بدلٌ مِن الهاءِ، وإنْ رُفِع فهو مُبتدأ خبرُه ما قَبله.

---

(١) في الأصل: زيدٌ، والتصحيح من «شرح الرضي على الكافية» وهو مُقتضى السياق أيضاً. نعم عبارة الرضي (أزيداً) وكذلك في المثال الآتي، إلا أن المحشيَ غيَّرها على ما يَظهر، ولا مانعَ منه.

(٢) «شرح الكافية» (١/ ٤٤٩).

(٣) (٢/ ٨٢). وانظر: «المقاصِد الشافية» (٣/ ٧٩).

وتَقديرُ الفعل في المثالِ الأول: ضَرَبْتُ زيداً ضَربتُه، وفي الثاني: جاوَزتُ زيداً مررتُ به، ولا تُقدر «مَرَرْتُ» لأنه لا يَصِلُ إلى الاسمِ بِنفسه، وفي الثالث: أَهَنْتُ زيداً ضَربتُ أخاه، ولا تُقدِّر «ضربتُ»؛ لأنَّك لم تَضرِبْ إلَّا الأخ.

[حالاتُ الاسم المشغُول عنه]

واعلَم أنَّ للاسم المتقدِّم على الفِعل المذكور خمسَ حالاتٍ؛ فتارةً يترجَّح نصبُه، وتارةً يجب، وتارةً يترجَّحُ رفعُه، وتارةً يَجبُ، وتارة يَستوي الوَجهان.

فأمَّا ترجيحُ النصب فَفي مسائلَ:

مِنها: أن يكونَ الفعلُ المذكورُ فعلَ طَلَبٍ ـ وهو: الأمرُ، والنَّهي، والدُّعاءُ ـ كقَولِك: «زيداً اضْرِبْهُ»، و«زيداً لا تُهِنْهُ»، و«اللَّهم عَبْدَكَ ارْحَمْهُ».

وإنما يترجَّحُ النصبُ في ذلك لأنَّ الرفعَ يَستلزِمُ الإخبارَ بالجملة الطَّلبيَّة عن المبتدأ، وهو خِلافُ القياسِ؛ لأنها لا تَحتمِل الصدقَ والكذب.

وَيُشْكِلُ على هذا نحوُ قَولِه تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]،

السُّجاعي

قوله: (جاوزت زيداً مَررتُ به . . . إلخ) اعتُرِضَ بِأن مفهومَ المُرور بِزيد مثلاً هو مُحاذاتُه وقتَ السَّير، لا مُجاوَزتُه كما في قَولِه(١): [الوافر]

أَمُـرُّ عـلـى الـدِّيـارِ دِيـارِ لَـيـلـى ... أُقَـبِّـلُ ذا الـجِـدارَ وذا الـجِـدارَا

وأُجِيب عنه بأن المُرُورَ المعدَّى بالباء يُفِيد المجاوَزةَ، بِخلاف المعدَّى بـ«على» فإنه يُستَفادُ مِنه المُحاذاةُ كما في البيتِ، تأمَّل!

قوله: (فعلَ طَلبٍ) أي: بِنَفسه أو بِغَيره، لا فرقَ بين طلب الفِعل والتَّرك، والمرادُ الطَّلبُ ولو بِصِيغةِ الخبرِ نحوُ: «زيدٌ غفرَ اللهُ لَه» أو «لا يُعَذِّبُه اللهُ».

قوله: (لأنها لا تَحتملُ الصِّدقَ والكذبَ) هذا ناشِئٌ عن التِباسِ الخَبر المُقابِلِ لِلإنشاء بِخَبرِ المبتدأ، وهو ممنوعٌ؛ لِتَصرِيحهم بِوُقُوع الظَّرف خبراً في نحوِ: «أزَيدٌ عِندَك؟» مع أنه لا يَحتَمِلُ الصدقَ والكذب.

---

(١) هو قيسُ بن المُلوَّح صاحبُ ليلى، وبعد البَيت:

ومـا حُـبُّ الـدِّيـارِ شَـغَـفْـنَ قَـلـبـي ... ولَـكِـنْ حُـبُّ مَـن سَـكَـن الـدِّيـارَا

وهما بَيتان لا ثالثَ لهما.

فإنه نظيرُ قَولِك: «زيداً وعَمْراً اضْرِبْ أخَاهُمَا»، وإنما رُجِّحَ في ذلك النصبُ لِكون الفعل المشغُول فعلَ طَلَبٍ، وكذلك قولهُ تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [النور: ٢]، والقُرَّاءُ السبعةُ قد أجمعُوا على الرَّفع في الموضِعَين.

وقد أُجيب عن ذلك بأنَّ التقديرَ: مما يُتْلى عليكُم حُكمُ السارق والسارقة، فاقطَعُوا أيديَهما؛ فـ«السارقُ والسارقة»: مبتدأ ومعطوفٌ عليه، والخبر محذوف، وهو الجارُّ والمجرور، و«اقطَعُوا»: جملة مُستأنَفة؛ فلم يَلزَمِ الإخبارُ بالجملة الطلبيَّة عن المبتدأ، ولم يَستَقِمْ عملُ فعلٍ من جملةٍ في مُبتدأ مخبرٍ عنه بِغيره من جُملةٍ أخرى، ومثلُه: «زيدٌ فَقيرٌ فأعْطِهِ» و«خالدٌ مَكْسُورٌ فلا تُهِنْهُ»، وهذا قولُ سِيبويه، وقال المبرِّدُ: «أل» موصولةٌ بمعنى الذي، والفاءُ جِيءَ بها لتدلَّ على السَّببِيَّة، كما في قَولِك: «الذي يَأتِيني فَلَه دِرهمٌ»، وفاءُ السَّببية لا يَعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تَقدَّمَ أن شَرْطَ هذا الباب أنَّ الفِعلَ لو سُلِّط على الاسم لَنَصَبه.

السُّجاعي

قوله: (﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾) لَمَّا كانَتِ السَّرقةُ تُفعَل بِالقُوَّة ـ والرَّجُلُ أقوى مِن المرأة ـ قُدِّمِ السارِقُ، والزِّنا يُفعَل بالشَّهوة والمرأة أكثرُ شَهوةً[١] قُدِّمتْ[٢].

قوله: (جملةٌ مُستأنَفة) أي: فالفاءُ استِئنافيَّةٌ لا عاطِفة؛ لِئلَّا يَلزمَ عطفُ الإنشاءِ على الخَبر.

قوله: (ولم يَستقِم ... إلخ) يَعني: إذا تَقرَّر أنَّ السارقَ والسارِقةَ والزَّانيةَ والزاني مُبتدَآن خبرُهما محذوفٌ، وجُملة ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾[٣] مُستأنَفة، خرَجت الآيَتان عن بابِ الاشتِغال، ولو جُعِلَتا منه لَلَزِم عليه أن يَعملَ فِعلٌ وهو ﴿اقْطَعُوا﴾[٤] ـ مع أنه مِن جُملةٍ مُستأنَفة ـ في جزءِ جُملةٍ قبلَها وهو المبتَدأ، أعنِي «السارق والسارقة، والزَّانِية والزاني» وهو مُمتنعٌ؛ لأنَّ شرطَ الاشتِغال أن يكونَ الفِعلُ المشتَغِلُ بِالضمير بحيث لو لم يَشتَغِلْ به عَمِل في الاسمِ السابِق؛ هذا تَوضيحُ ما ذكَره الشارِح، وهو تَوجيهُ كلام سِيبويه في الآيتَين، ووَجَّهَه المبردُ بِجَعلِ الفاء لِلسَّببيَّة، وما بعد فاء السَّببيَّة لا يَعمَل فيما قبلها، وهو تَوجِيهٌ لَفظِيٌّ، وما قبله تَوجيهٌ مَعنوِيٌّ. تَدبر!

(١) هذا أحدُ الأقوال في الآية، وقيل: لأنَّ الزنا في ذلك الزمان كان في النِّساء أكثرَ، حتى كان لَهنَّ راياتٌ تُنصَب على أبوابِهن لِيَعرِفَهُنَّ مَن أراد الفاحشة، وقيل: لِكون الداعِية فيها أوفرَ، ولولا تَمكينُها منه لم يَقع، وقيل: لأنَّ الزِّنا مِن المرأة أقبَحُ؛ فإنَّه يَترتب عليه فسادُ الأنساب، وإلحاقُ الدَّنَس والعار بِزَوجها وأهلِها، وافتِضاحُ أمرها بِالحَمل، وقيل: قُدِّمت لِئلَّا يَمتنعوا عن إقامة الحَدِّ عليها بِدَعوى ضَعفها، والشَّفقة عليها والرِّفق بها؛ لأنها من القَوارِير.

(٢) كذا جاءت العبارةُ في الأصل. ولا يَخفى ما فيه من قُبح العطف.

(٣) أي: و﴿فَٱجْلِدُواْ﴾.

(٤) أي: و(اجلدُوا) كما تقدم.

ومنها: أن يكونَ الاسم مُقترناً بعاطفٍ مَسبوقٍ بجملةٍ فِعلية، كقَولِك: «قامَ زيدٌ وعَمْراً أكْرَمْتُهُ»، وذلك لأنكَ إذا رَفعتَ كانت الجُملة اسميةً، فيَلزمُ عطفُ الاسمية على الفِعليَّة، وهما مُتخالِفان، وإذا نصبتَ كانت الجملة فِعليةً؛ لأنَّ التقديرَ: وأكرمتُ عمراً أكرمتُه، فتكون قد عطفتَ فعليةً على فِعليةٍ، وهما مُتناسِبان، والتَّناسُبُ في العطف أولى من التخالُف؛ فلِذلك رُجِّحَ النصب، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: ٤-٥]، أجمعُوا على نَصبِ (الأنعام) لأنها مَسبوقةٌ بالجُملة الفِعلية وهي: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾.

ومنها: أن يَتقدَّمَ على الاسم أداةٌ الغالبُ عليها أن تَدْخُلَ على الأفعالِ، كقَولِك: «أزيداً ضَرَبْتَهُ؟»، و«ما زيداً رَأَيْتُهُ»، قال تَعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤].

وأمَّا وُجوبُ النصب ففِيما إذا تقَدَّمَ على الاسم أداةٌ خاصَّةٌ بِالفعل، كأدواتِ الشرط والتَّحْضِيضِ، كقَولِك: «إنْ زيداً رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ»، و«هَلَّا زيداً أكْرَمْتَهُ»، وكقَولِ الشاعر:

٧٩ ـ لا تَـجْـزَعِـي إنْ مُـنْـفِـساً أَهْـلَـكْـتُـهُ ... فَـإِذَا هَـلَـكْـتُ فَـعِـنْـدَ ذَلِـكِ فَـاجْـزَعِـي

السُّجاعي

قوله: (لا تَجزَعي ... إلخ) هو مِن الكامل، و«الجَزَع» خِلافُ الصَّبر، و«المُنفِس» بِضَم الميم وكسرِ الفاء: النَّفِيسُ مِن المال[1]، والخِطابُ لِزَوجته حيث لامَتْه على كَثرةِ الإنفاق والكَرَم؛ لأنَّه نزَل به إخوانٌ فذَبَح لهم أربعَ قَلائصَ[2]، فالكافُ في «ذَلكِ» مَكسورةٌ. أي: لا تَجزَعي على ما أُتلِفُه من المال النَّفيسِ؛ فإني أُحَصِّلُ لك أمثالَه، ولَكنِ اجزَعي إذا مِتُّ؛ فإنَّك لا تَجِدِين[3] مِثلِي.

شفاء الصدر

شواهدُ الاشتِغال والتنازُع

[٧٩] ـ لا تَـجْـزَعِـي إن مُـنْـفِـساً أهـلَـكْـتُـهُ ... وإذَا هَـلَـكْـتُ فَـعِـنْـدَ ذلـكِ فَـاجْـزَعِـي

مِن الكامل [لِلنَّمر بن تَولب].

(الجَزَع) بفتحتَين: ضدُّ الصَّبر، يُقال: جَزِعَ الرجلُ مِن باب تَعِبَ: إذا ضَعُفَ عن حملِ ما نَزَل به، ولم يَجِد صبراً، و(المُنْفِس) بضم فسكون فكسر: المال النَّفيس، و(الإهلاك): الإفناءُ، و(الهَلاك): الفَناء والموت.

(١) يُتنافَس في تحصيله.
(٢) واشتَرى لهم زِقَّ خَمر.
(٣) في المخطوط وبعضِ الطبعات: لا تجدي.

وأمَّا وجوبُ الرفع ففِيما إذا تقدَّمَ على الاسم أداةٌ خاصَّةٌ بِالدُّخول على الجُملة

السُّجاعي

قوله: (وأما وجوبُ الرفعِ ... إلخ) ليس هذا القِسمُ من مَسائلِ الباب كما في «التَّوضيح»؛ لأنَّ مِن شرطِه أن يَصحَّ تأثرُ السابقِ بِالعامل، وما اختَصَّ بِالابتِداء لا يَصحُّ تقديرُ الفِعل بَعده، وما لَه صدرُ الكلام يَمنَع عملَ ما بعده فيما قَبله، ولِذا لم يَذكُره ابنُ الحاجِب، قال ابنُ هشام: أصابَ ابنُ الحاجب كلَّ الإصابةِ حيثُ لم يَذكُر هذا القِسمَ؛ لأنَّه لم يَدخُلْ تحت ضابِط

شفاء الصدر

قوله: «لا»: ناهيةٌ [جازمة]، «تَجزَعي»: بفتح أولِه وثالثِه وسكون ثانيه فعلٌ مضارع مجزومٌ بـ(لا)، وعلامةُ جزمه حذفُ النون، والياء: فاعلٌ مبني على السكون في محل رفعٍ، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازم لفعلَين، «مُنفساً»: منصوبٌ على الاشتغال بِعاملٍ مَحذوف وجوباً هو فعلُ الشرط، والتقدير: إنْ أهلكْتُ مُنفِساً، «أهلَكتُه»: (أهلَك): فعلٌ ماض مبني على فتح مُقدر على آخِره مَنع من ظهوره السكونُ العارض كراهةَ توالي أربعِ حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والتاءُ: ضمير المتكلم فاعلٌ مبني على الضم في محل رفع، والهاءُ: مفعولٌ مَبني على الضم في محلِّ نصب، والجملةُ مُفسِّرة لا محلَّ لها من الإعراب، وراجعِ «المغني» في مَبحث الجملة المفسِّرة، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ يَدلُّ عليه ما قبله؛ أي: فلا تَجزَعي، «وإذا»: الواو: حرفُ عطف [للجُمل، والروايةُ المشهورة: (فإذا ..)، بِفاء العطف، وقال البغدادي: ولم أرَ في جميع الطُّرق من رَوى بالفاء بدلَ الواو إلا العينيَّ .. إلخ كلامِه واعتراضِه]، (إذا): ظرفٌ لِلزمان المستقبل مُضمَّن معنى الشرط مبنيٌّ على السكونِ في محل نصبٍ بالشرط أو الجوابِ، «هَلكتُ»: فعلٌ وفاعل، والجُملة شرطُ (إذا)، «فعِند»: الفاءُ واقعة في جواب (إذا)، (عند): ظرفُ زمان هنا متعلق بـ(اجزَعي)، وهو في المعنى تَوكيدٌ لـ(إذا) على أنَّ ناصبها الجواب، فتدبَّر! «ذلك»: (ذا): اسمُ إشارة راجع لِلهلاك المأخوذ مِن (هَلكتُ) مُضافٌ إليه مبني على السكون في محل جر، واللامُ: لِلبُعد، والكاف: حرفُ خِطاب لِلمؤنث مبني على الكسر، «فاجزَعي»: الفاء: زائدة، واختار بَعضهم أنها فاءُ الجزاء [لِـ(إذا)]، وفاء (فعِند) زائدةٌ [وقيل: كلاهُما رابطةٌ للجواب، والتكرارُ لبُعد العهد، كما كُرِّر العامل في قولِه:

لَـقـد عَـلِـمَ الـحـيُّ الـيَـمـانُـونَ أنَّـنـي إذا قُـلْـتُ: أمَّـا بَـعْـدُ أنّـي خَـطِـيـبُـهـا]

(اجزَعي): فِعلُ أمر مَبني على حذفِ النون، والياء: فاعلٌ مبني على السكون في محل رفع، والجملةُ جواب (إذا) لا محلَّ لها مِن الإعراب.

والمعنى: لا يَكن عندكِ أيَّتها المرأة عدمُ صبر، ولا تَخافي الفَقر إذا أفنيتُ المالَ النفيسَ بالإنفاق، وإذا أنا متُّ حُقَّ لك عدمُ الصبر، فالمدارُ على الرِّجال لا على كنزِ الأموال كما قيل:

إذَا سَـلِـمَـتْ رَأسُ الـرِّجـالِ مِـنَ الأذَى فَـمـا الـمـالُ إلَّا مِـثْـلَ قَـصِّ الأظـافِـرِ

والشاهد: في قولِه: (مُنفساً) حيث وَقع بعد أداةٍ خاصَّةٍ بالفعل، فوَجب نصبُه بعامِل مُقدَّر كما مر.

[ويُروى البيت: (إنْ مُنفسٌ) بالرفع، وهو حينئذٍ على إضمار فعلٍ رافعٍ لـ(منفسٌ)، أي: إنْ هَلَك مُنفسٌ، أو أُهلِكَ مُنفِسٌ].

الاسميَّة، كـ«إذا» الفُجائيَّة، كقَولِكَ: «خَرَجْتُ فإذَا زيدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»؛ فهذا لا يَجوزُ فِيه النصبُ؛ لأنَّه يَقتَضي تقديرَ الفعلِ، و«إذا» الفُجائيةُ لا تَدخُلُ إلا على الجُملةِ الاسميَّة.

وأمَّا الذي يَستَوِيانِ فيه فضابِطُه: «أن يَتقدَّمَ على الاسم عاطفٌ، مَسْبُوقٌ بِجُملةٍ فِعلية، مُخْبَرٍ بها عن اسْمٍ قَبلها»، كقَولِكَ: «زيدٌ قَامَ أَبُوهُ، وعَمْراً أَكْرَمْتُهُ»، وذلك لأنَّ «زيدٌ قام أبوه» جملة كُبْرَى ذاتُ وجهَينِ، ومعنى قَولي: «كُبْرَى» أنها جملةٌ في ضِمْنِهَا جملة، ومعنَى قَولي: «ذاتُ وجهين» أنها اسميَّةُ الصَّدْرِ، فِعليَّةُ العَجُزِ، فإن راعَيْتَ صَدْرَها رَفعتَ «عمراً»؛ وكنتَ قد عَطَفْتَ جملةً اسميةً على جملةٍ اسمية، وإن رَاعَيْتَ عَجُزَها نَصَبتَه، وكنتَ قد عَطفتَ جملةً فِعلية على جملةٍ فِعليَّة؛ فالمُناسَبَة حاصِلةٌ على كِلا التَّقدِيرَين، فاستَوى الوَجهان.

وأما الذي يَترجَّحُ فيه الرَّفْعُ فما عَدا ذلك، كقَولِكَ: «زيدٌ ضَرَبْتُهُ»، قال الله تَعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [النحل: ٣١]، أَجمعتِ السَّبعةُ على رَفعِه، وقُرِئ شاذًّا بالنصب، وإنما يترجَّحُ الرفع في ذلك لأنه الأصلُ، ولا مُرجِّحَ لِغَيره.

وليس مِنه قَولُه تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]؛ لأنَّ تقديرَ تَسْلِيط الفعل على ما قبله إنما يكونُ على حسَب المعنَى المراد، وليس المعنَى هنا أنهم فَعلُوا كلَّ

الشجاعي

الاشتِغال. اهـ وأُجِيب عنه بأنَّ مَعنى قولِهم في ضابِطه: لو سُلِّطَ عليه لَنَصَبه: لو خَلا من الموانِع ووُجِّه إليه، ومِن جُملةِ المَوانع الأدواتُ المختَصَّةُ بالجُملة الاسميَّة، تأمَّل!

قوله: (وعمراً أكرمتُه) أي: في دارِه، فالرَّابطُ محذوفٌ، أو إنَّ هذا مُجردُ مِثال، فاندَفع الاعتراضُ بأنَّ الجُملةَ المعطوفةَ على الخبر لا يَصِحُّ جعلُها خبراً؛ لِعَدَمِ اشتِمالِها على الضَّمير.

قوله: (اسميَّةُ الصَّدر فِعليَّةُ العَجز) الاسمُ[1] الناصب لِلمَفعول بِه كالفِعل، نحوُ: «زيدٌ ضاربٌ عَمراً وبَكراً أكرمتُه»، بِخلاف ما إذا لم يَنصِب المَفعولَ بِه نحوُ: «زيدٌ قائمٌ غلامُه وبَكرٌ أكرمتُه»؛ لأنَّ مُشابَهةَ الفِعل غيرُ تامَّة. اهـ يس[2].

قوله: (وقُرِئ شاذًّا) أي: قُرآناً شاذًّا، فهو صفةٌ لِمَصدر مَحذوف[3].

قوله: (وليس المعنَى ... إلخ) قال الجامِي: قولُه: ﴿فِي الزُّبُرِ﴾ إنْ كان مُتعلِّقاً بـ«فعلُوا» فَسَد

(١) عبارةُ يس: اسم الفاعل ... إلى أن قال: وانظر حكمَ اسم الفعل والمصدر.

(٢) (٢/٩١).

(٣) تَبع في هذا التخريج الفيشيَّ، والأظهَرُ أنه حال على ما يَتبادر منه، والتقدير: قُرئ ذلك المحكيُّ حالةَ كونِه شاذًّا.

شيءٍ في الزُّبُر، حتى يَصحَّ تَسليطُه على ما قبله، وإنما المعنى: وكلُّ شيءٍ مَفعولٍ لهم ثابتٌ في الزُّبُرِ، وهو مُخالِفٌ لِذَلك المعنى؛ فالرَّفعُ هنا واجبٌ، لا راجحٌ، والفِعلُ المتأخرُ صفةٌ لِلاسم؛ فلا يَصحُّ له أن يعملَ فيه.

وليس مِنه «أزيدٌ ذُهِبَ به؟»؛ لِعَدم اقتضائِه النصبَ مع جوازِ التَّسلِيط.

السُّجاعي

المعنى؛ لأنَّ صَحائفَ أعمالِهم ليستْ مَحلًّا لِفِعلِهم؛ لأنَّهم لم يُوقِعُوا فيها فِعلاً، بل الكِرامُ الكاتِبُون أَوقعُوا فيها كِتابةَ أفعالِهم؛ وإنْ كان صفةً لـ﴿شَىۡءٍ﴾ - مع أنَّه خِلافُ ظاهرِ الآيةِ - فاتَ المعنى المقصُود؛ إذِ المقصودُ أنَّ كلَّ شيءٍ هو مَفعولٌ لهم كائنٌ في صُحُف أعمالِهم، فالرَّفعُ لازمٌ على أن يكونَ «كل شيءٍ» مُبتدأ والجُملةُ الفِعليَّة صفةٌ لـ﴿شَىۡءٍ﴾، والجارُّ والمجرور في محلِّ الرَّفعِ على أنه خبر المبتَدأ تقديرُه: كلُّ شيءٍ مَفعولٍ لهم ثابتٌ في الزُّبُر، بحيث لا يُغادِرُ صَغيرةً ولا كبيرةً إلَّا أحصاها. اهـ[١]

قوله: (صفةٌ لِلاسم) قال الشَّنواني: يُريد ﴿كُلُّ﴾، ولا يَتعيَّن، بل يَجوز أن يكونَ صفةً لـ﴿كُلُّ﴾ أو لـ﴿شَىۡءٍ﴾ كما في «المغني»[٢].

---

(١) «الفوائد الضِّيائية» (١/ ٣٠٧).

(٢) «مُغني اللبيب» (ص٥٦٣).

[التنازُع]

ص - بَابٌ في التَّنَازُعِ:

يَجُوزُ في نَحوِ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً» إعْمَالُ الأَوَّلِ، وَاخْتَارَهُ الكُوفِيُّونَ؛ فَيُضْمَرُ في الثَّانِي كُلُّ ما يَحْتَاجُهُ، أَوِ الثَّانِي، وَاخْتَارَهُ البَصْرِيُّونَ، فَيُضْمَرُ في الأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ، نَحْوُ:

٨٠ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ . . . . . .

السُّجاعي

باب التنازُع

هو لغةً: التَّخاصُم والاختِلاف.

قوله: (جَفَوني . . . إلخ) عَزاه ابنُ الناظم لِبَعض الطائيِّين. والشاهدُ فيه ظاهرٌ، وهو مِن الطَّويل، و«جَفَوني» من الجَفاء وهو الإعراض، يُقالُ: «جَفَوتُ الرجلَ جَفاءً» ولا يُقالُ: «جفَيْتُه»، و«الأَخِلَّاء» جمعُ خَليل كـ«حَبِيب وأَحِبَّاء»[١] وهو الصَّدِيق[٢]، وتَمامُ البيتِ:

. . . . إنَّني   لِغَيرِ جَميلٍ مِن خَليلِيَ مُهمِلُ

و«الجَمِيل» الشيءُ الحَسَن، و«مُهمِل» اسمُ فاعِلٍ أي: تارِك.

شفاء الصدر

[٨٠] - جَفَوني ولَم أَجفُ الأَخِلَّاءَ إنَّني   لِغَيرِ جَميلٍ مِن خَليلِيَ مُهمَلُ

من الطويل.

(الجَفاء): الإعراضُ، يقال: جَفوتُه أَجفُوه جَفاءً، و(الأخِلَّاء): جمعُ خَليل وهو: الصَّديق، و(الجَمِيل): الحَسَن، و(مُهمِل): اسمُ فاعل من الإهمال أي: التَّرْك.

قوله: «جَفَوْني»: (جفَا): فعلٌ ماض مبني على فتحٍ مُقدر على آخِره، مَنع من ظُهوره الضم المحذوفُ لِلثقل العارضُ على الواو المحذوفةِ لالتِقاء الساكنَين لِلمُناسبة، [كأنَّه مُتعلِّق بـ(العارض)، ولا يَخفى حينئذٍ ما في الكلام من الفَصل القَبيح]، لا محلَّ له من الإعراب؛ إذ أصلُه: جفَوُوني بواوَين: أُولاهُما مَضمومة، وثانِيهما [أي: ثانيتُهما] ساكنةٌ، استُثقلت الضمةُ على الواو، فحُذِفت الضمة، فسَكنت الواو ثم حُذِفت لالتِقاء الساكنَين، [ويُمكن أن يقالَ: تَحركت الواو الأُولى وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفاً، ثم حُذفت لملاقاتها الساكنَ بعدها وهو واوُ الفاعل]، فصار (جَفَوْني) بفتح الفاءِ وسكونِ الواو، وهي: الفاعلُ، مبنيٌّ على السكون

(١) كذا وقع في إحدى الطبعات، والذي في النُّسخ المخطوطة: (ككريم وكُرَماء)، وجاء مثلُه في طبعة أخرى وكُتب عليها في الهامش: المناسبُ التنظير بِحَبيب وأحبَّاء وطَبيب وأطِبَّاء.

(٢) سمِّي بذلك لأن محبَّته تتخلَّل القلب، أو لأنها لا خَلَلَ فيها.

وَلَيْسَ مِنْهُ:

كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

لِفَسَادِ المَعْنَى.

ش - يُسمَّى هذا البابُ بابَ التَّنازُع، وبابَ الإعمالِ أيضاً.

وضابطُه: أن يتقدمَ عامِلانِ أو أكثرُ، ....

السُّجاعي

قوله: (وبابَ الإعمال) أي: بِكسرِ الهَمزة.

قوله: (عامِلانِ) ذَكر في «التَّصريح» أنَّهما لا بُدَّ أن يَكونَا مَذكورَين، وأنَّه لا تَنازُعَ بين مَحذوفَين، ولا بين محذوفٍ ومَذكور(١).

قوله: (أو أكثرُ) كذا في عِبارةِ ابن عُصفور، قال المصنفُ في الحواشِي: وهو يُوهِمُ أنه سُمِع في أكثرَ مِن ثَلاثة، وليس كذلك، فالأولى أن يقولَ: «عامِلانِ أو ثلاثةٌ»، لكنْ قال

شفاء الصدر

في محل رفع، والنونُ: لِلوقاية، والياء: مفعولٌ مبني على السكون في محل نَصب، «ولم»: الواو: حرفُ عطف، (لم): حرفُ نفي وجزم وقلب، «أجفُ»: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه حذفُ الواو والضمة قبلها دليلٌ عليها، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا، «الأخِلاءُ»: تَنازَعه (جَفَا) و(أَجفُ)، فالأول يَطلُب رَفعَه على الفاعِليَّة، والثاني يَطلُب نَصْبَه على المفعُوليَّة، فعَمِل فيه الثاني النصبَ لِقُربه على مختارِ البصريين، وعَمِل الأولُ في ضَميره، ولم يُحذَفْ لأنه عُمْدة، واغتُفِر عَوْدُه على مُتأخر لفظاً ورُتبة لذلك، ولو أُعمِل الأول لَقيل: جَفاني ولم أَجْفُهُم الأَخلاءُ بالرفع، والجملةُ عطفٌ على الجملة قبلها، «إنَّني»: (إنَّ): حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، والنونُ لِلوقاية، والياءُ: اسمُها مبني على السُّكون في محل نصب، «لِغير»: جار ومجرور مُتعلق بِـ(مُهمل)، «جميلٍ»: مُضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «مِن»: حرف جر، «خَليلِيَ»: بتخفيف الياء مجرورٌ بـ(مِن) وعلامةُ جره كسرةٌ مقدرة على ما قبل ياء المتكلم مَنع مِن ظُهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وياءُ المتكلم: مضافٌ إليه مبني على الفتح في محل جر، والجارُّ والمجرور مُتعلق بمحذوف صِفة (غيرِ جميل) أو حالٌ منه [لِيُنظر ما مُسوِّغ مجيء الحال من النكرة؟]، و(خَليل) مُفرد مضاف فيَعُمُّ [وجعلَه بعضُهم مثنًّى، والصواب الأول]، «مُهمِلُ»: خبر (إنَّ) مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملةُ في قُوَّةِ التَّعليل لِلنفي في قولِه: (ولم أجفُ).

والمعنى: أعرَض عني الأصدقاء، ولم أُعرِضْ عَنهم؛ لأنِّي تاركٌ غيرَ الشيء الحسنِ الحاصِلَ منهم.

والشاهد: في قولِه: (الأَخِلاءُ)، حيث تَنازَعه (جَفَا) و(أَجفُ)، وأُعمِل الثاني على مُختار البصريِّين، وأُضمِر في الأول مَرفوعُه.

---

(١) انظر: «التَّصريح» (١/ ٤٨٢) ويس (٢/ ٩٣) وعنه نَقل المُحشي.

ويتأخَّر معمولٌ أو أكثرُ، ويكون كلٌّ من المتقدِّم طالباً لِذلك المتأخِّر.

مِثالُ تَنازُعِ العامِلَين مَعمولاً واحداً قولُه تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾ [الكهف: ٩٦]،

السُّجاعي

الدَّمامِيني في «شَرح التَّسهيل»: أنشد الشيخُ نجمُ الدين[١] في «شَرح الحاجِبيَّة» شاهِداً على تَنازُعِ أكثرَ مِن ثلاثةٍ قولَ الحَماسيِّ[٢]: [الطويل]

طَلَبْتُ فلَمْ أُدرِكْ بِوَجْهِيْ ولَيْتَنِي فَقَدْتُ[٣] فلَم أبْغِ النَّدَى عِند سائِبِ

اهـ يس[٤].

قوله: (ويَتأخرَ معمولٌ أو أكثَرُ) هذا شامِلٌ لِلظَّاهر والمُضمَر، نحوُ: «ما ضَربتُ وشَتَمتُ إلَّا إيَّاكَ»[٥] و«قُمْتُ وقَعدتُ بِك»؛ خِلافاً لِظاهِر عِبارة ابنِ الحاجب؛ فإنها تُفِيدُ إخراجَ المضمَر. وعُلِم من قولِه: «ويَتأخَّر ... إلخ» أنه لا يَقعُ في مُتقدِّم؛ إذِ المتقدِّمُ يَأخُذه الأولُ قبل وُجود الثاني، فلا يُمكِنُ الثانيَ تنازُعٌ فيما أخذَه الأولُ.

قوله: (ويَكونُ كل مِن المتقدِّم ... إلخ) خَرج به نَحوُ: «أتاكَ أتاكَ اللَّاحِقُون»[٦]؛ لأنَّ الثانيَ تأكيدٌ لِلأوَّل، فلَم يَطلُبِ الثاني المعمولَ أصلاً.

قوله: (﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾) فأعملَ الثانيَ، ولو أعمَلَ الأولَ لَقالَ: أُفرِغْه. و«القِطْر» النُّحاسُ المُذاب.

---

(١) في «يس»: (الشيخ نجمُ الدين سعيد)، قال السيُوطي في «بُغية الوعاة» (١/ ٥٩١): سعيدٌ العجمي، المَشهورُ بِالنَّجم سعيد، شارحُ «الحاجِبية»، لم أقف له على ترجمة، وشرحُه هذا كبير ـ ويقال له: الشَّرْح السَّعيدي ـ جَعَله شَرحاً لِلمتن والشرحِ الذي عليه لِلمُصنف، وفيه أبحاثٌ حَسنة. اهـ بزيادة الجملة المُعترِضة من «كَشف الظنون».

(٢) هو محمد بن بشير الخارجي.

(٣) هكذا وَقع في النُّسخ المطبوعة وأغلبِ النُّسخ المخطوطة، ووَقع في بعضِها بِلفظ «الحماسة» وهو: (قعدتُ)، وعليه أنشده يس و(ش) الذي نقل شرحَه من التَّبريزي، ووَقع في بعضِ النُّسخ: (بعد سائبِ) بدلَ (عند سائب)، وعليهما أنشده السُّيوطي الذي قال في «الأشباه والنَّظائر»: وقال بعضُهم ... وقد تنازَع أربعة عوامِلَ مَعمولاً واحداً وهو «النَّدى»، فتأمَّل، قال الشيخُ جمالُ الدين بن هشام: اجتَمع في هذا البيت تنازُعٌ بين اثنَين، وتنازُعٌ بين ثلاثةٍ، وتَنازُعٌ بين أربعةٍ، فقد تنازَعَ (طلبتُ) و(لم أدرِك) في (بِوجهي)، وقد تنازَعا و(لم أبغِ) في (النَّدى)، وقد تنازَع الثلاثة و(قَعدتُ) في الظَّرف، فهذه اتِّفاقيَّة غريبة. انتهى. ففي قولِه: (معمولاً واحداً) وهو (النَّدى) نظرٌ، بل المَعمول الواحد قولُه: (بعد) كما قرَّره الشيخُ جمالُ الدين رحمةُ الله عليه والمُسلِمِين أجمَعِين. اهـ قُلتُ: كأنَّ القائلَ الأول يَروي البيتَ: «فقدتُ» كما رَواه المُحشِّي ههنا، فالنظرُ إنما هو في تَغييرِه روايةَ بيت «الحماسة» لا في وجهِ الاستِدلالِ به.

(٤) (٢/ ٩٤).

(٥) هلَّا قال: «ما لُمتُ وعاتبتُ إلَّا إياك»، فِراراً من مُواجهةِ القارئ بِما يَكره. لا يُقال: خيرٌ مِنه «ما مَدَحتُ وأكرَمتُ إلَّا إيَّاك»؛ لِعدم صِدقِه غالباً، ولإيهامِه التقصيرَ في فعلِ الخيرات.

(٦) قطعةٌ من بيتٍ سيأتي في كلام الشارح في بابِ التوكيد.

وذلك لأن ﴿ءَاتُونِي﴾ فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ يَحتاجُ إلى مَفعول ثانٍ، و﴿أُفْرِغْ﴾ فعلٌ وفاعل يَحتاج إلى مَفعولٍ، وتَأَخَّرَ عنهما ﴿قِطْرًا﴾، وكلٌّ مِنهما طالبٌ له.

ومثالُ تنازُع العامِلَين أكْثَرَ من مَعمولٍ: «ضَرَبَ وأكْرَمَ زيدٌ عَمْراً».

ومِثالُ تنازُع أكثرَ من عامِلَين مَعمُولاً واحداً: «كمَا صَلَّيْتَ وبارَكْتَ وتَرَحَّمْتَ على إبْراهِيمَ»، فـ«على إبراهيمَ» مطلوبٌ لِكل واحدٍ من هذه العواملِ الثلاثة.

ومثالُ تَنازُع أَكْثَرَ مِن عامِلَين أكْثَرَ من معمولٍ قولُه عليه الصلاةُ والسلام: «تُسَبِّحُونَ وتُحَمِّدُونَ وتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثلاثاً وثَلاثِينَ»؛ فـ«دُبُرَ» منصوبٌ على الظَّرفيَّة، و«ثلاثاً وثلاثِين» منصوبٌ على أنه مفعولٌ مطلَق، وقد تَنازَعهما كلٌّ من العوامِل الثَّلاثةِ السابقةِ عليهما.

إذا تَقرَّر هذا فنَقولُ: لا خِلافَ في جواز إعمال أيِّ العامِلَين أو العواملِ شِئْتَ، وإنما الخلافُ في المختار: فالكوفيُّون يَختارُون إعمالَ الأول لِسَبْقِهِ، والبَصريُّونَ يَختارون إعمالَ الأخير لِقُرْبِهِ.

فإن أَعْمَلْتَ الأول أضمَرتَ في الثاني كلَّ ما يَحتاج إليه مِن مَرفوع ومنصوب

السُّجاعي

قوله: (ورحَّمتَ على إبراهيمَ ... إلخ[1]) «رَحَّم» بِالتَّشديد، قال الشِّهابُ الخَفاجي في «شِفاء الغَليل»: «رحَّم عليه»: دعَا لَه بِالرَّحمة، و«تَرَحَّم عليه» غيرُ فَصِيحة، قاله الفراءُ كما في «الذَّيل»[2]. قال في «القاموس»: الرَّحمةُ ـ وتُحَرَّك ـ: الرِّقَّة والمغفرة والتعطُّف، والفِعلُ كـ«عَلِمَ»، و«رَحَّمَ عليه تَرحيماً وتَرحَّم» والأُولى الفُصْحى، والاسم: الرُّحْمَى. اهـ لكنْ لا يَخفى أنَّ التَّشديد لا يُناسِب هنا؛ إذ معنَى «رَحَّمَ عليه» دَعا له بِالرَّحمة، فالمُتعيِّن «رَحِمْتَ» بكسر الحاء مُخففةً كما في شُرُوح «الدَّلائل»، أي: ورَحِمته.

قوله: (دُبُر) «الدُّبُر» بضمَّتَين ـ وسكونُ الباء تَخفيفٌ[3] ـ خِلافُ القُبُل مِن كلِّ شَيء، ومِنه يُقالُ لآخِرِ الأمر: «دُبُرُه»، والمرادُ هنا عَقِب كلِّ صلاةٍ ... إلخ.

(١) يَنبغي إسقاطُ قوله: (إلخ) خلافاً لِما في المطبوع.

(٢) أي: لِلصَّغاني. وهنا انتَهى كلامُ الشهاب. انظر: «شفاء الغليل» (ص١٠٨).

(٣) كذا وَقع في بعض الطبعات، وهي عبارةُ «المصباح»، ولها نظائرُ عنده كالسُّبْع والرُّبْع وغيرِهما، وفي بعضٍ آخر: (وسكون الباء تخفيفاً)، وفي المَخطوطات: (وسكون الباء) دُون زيادةٍ عليه، ونَقلها على ذلك بعضُ الفُقهاء عن «المصباح» أيضاً.

ومجرورٍ، وذلك نحوُ: «قَامَ وقَعَدَا أَخَوَاكَ» و«قَامَ وضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ» و«قَامَ ومَرَرْتُ بهما أَخَوَاكَ»، وذلك لأنَّ الاسم المتنازَعَ فيه ـ وهو «أَخَواك» في المِثال ـ في نِية التقديم، فالضميرُ وإنْ عاد على متأخِّر لفظاً لكنه مُتقدمٌ رُتبةً.

وإن أعملتَ الثانيَ: فإنِ احْتَاجَ الأولُ إلى مَرفوعٍ أضمرتَه، فقُلتَ: «قَامَا وقَعَدَ أَخَوَاكَ»، وإنِ احتاجَ إلى منصوب أو مخفوض حَذَفْتَه، فقُلتَ: «ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي أَخَوَاكَ» و«مَرَرْتُ ومَرَّ بِي أَخَوَاكَ»، ولا تَقُلْ: «ضَربتُهُما» ولا «مَرَرْتُ بهما»؛ لأنَّ عَوْدَ الضميرِ على ما تأخر لفظاً ورُتبةً إنما اغْتُفِرَ في المرفوعِ لأنه غيرُ صالحٍ لِلسُّقوطِ، ولا كذلك المنصوبُ والمجرور.

وليس مِن التنازع قولُ امرئِ القيس:

٨١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

السُّجاعي

قوله: (وليس مِن التَّنازُع ... إلخ) هذا رَدٌّ لِما استَدلَّ بِه الكوفيُّون على أَولَوِيَّة إعمالِ الفِعل الأول بِقَوله: «كَفاني ولم أَطلُب ... إلخ»، [أي:] فهذا ليس مِن بابِ التَّنازع أصلاً، فسَقَط استِدلالُهم به.

شفاء الصدر

---

[٨١] ـ ولو أنَّ ما أسعَى لِأدنَى مَعِيشةٍ ... كَفانِي ولم أطلُبْ قَليلٌ مِن المالِ

من الطَّويل.

(السَّعيُ): العمل، و(أدنى المَعِيشة): أقل ما يُتعيَّش به.

قولُه: «ولَو»: الواو: بحسَب ما قبلها، (لو): حرفٌ يَدل على امتناعِ الجواب لامتِناع الشرط، «أنَّما»: كافٌّ ومَكفوف، «أَسعى»: فعلٌ مضارع مرفوعٌ بِضمة مُقدرة على الألف لِلتعذر، والفاعل مُستتر وجوباً تقديره: أنا، ومَدخولُ (أنَّ) في تأويل مصدر بها فاعل لِفعل مَحذوف، والتقدير: (لو ثَبت سعيِي)، أو مبتدأ والخبر محذوف يُقدر مقدماً أو مؤخراً، والتقدير: (ولو ثابتٌ سَعيِي)، أو (ولو سَعيِي ثابتٌ)، أو مبتدأٌ لا خبرَ له كما وضَّحُوا ذلك عند قولِ ابن مالك:

وَهْيَ في الاخْتِصاصِ بِالفِعْلِ كـ(إنْ) ... لَكِنَّ (لو) (أَنَّ) بِها قد تَقْتَرِنْ

وعلى كلٍّ فالجُملة شرطُ (لو) لا محلَّ لها من الإعراب. هذا هو الأظهَرُ والأسهل، وفي «الصبان» جعلُ (ما) مصدريَّة، قال: و(أنَّ) داخلةٌ على مجموعِ (ما) وصِلَتها المؤوَّلِ بالمصدر، لا على (ما) فقطْ حتى يَرِدَ أنَّ الحرف المصدريَّ لا يَدخُل على مِثْلِه. اهـ، وعلى هذا فخَبرُ (أنَّ) محذوف [عبارةُ غيره: و(أنَّ) وما دخلتْ عليه في تأويلِ مَصدر مُبتدأ لا يَحتاجُ إلى خبرٍ؛ لاشتِمال صِلَتها على المسنَد والمُسنَد إليه. وانظُر ما المانع من جعل الخبر (لِأدنى مَعيشةٍ)]، وفي «الدُّسوقي على المغني»: يحتمل أنَّ (ما) موصولةٌ اسميَّة أو حَرفية؛

وذلك لأن شرطَ هذا البابِ أن يكونَ العامِلانِ مُوجَّهَيْنِ إلى شيءٍ واحد كما قَدَّمْنا، ولو وُجِّهَ هنا «كَفاني» و«أَطلُب» إلى «قليل» فَسَدَ المعنى؛ ....

السُّجاعي

قوله: (فسَد المعنى) لا يَخفى أنَّ ما ذكَره من الدَّليل لا يُنتِج فَسادَ المعنى، إلَّا أن يُرادَ فَسادُ المعنَى المُراد، والأَولى أن يقولَ: لِتَناقُض المعنى حينئذٍ كما قرَّرَه غيرُه وأَنتَجه دَليلُه. اهـ مِن خَطِّ الشَّنواني، وعِبارةُ الفارِضي[1]: احتجَّ الكوفيُّون بِقَول الشاعر:

ولـــو أنَّ مـــا أَسْـــعَـــى لِأَدْنَـــى ... إلـــخ

شفاء الصدر

أي: (ولو أنَّ الذي أسعاه) [أي: والأصل: أسعى له، فحُذف الجار وأُوصِل العامل، وفيه أن (أسعى) قد تعدَّى باللام لـ(أدنى) فكيف يُعدَّى بها لغيره ثانيةً؟]، أو (ولو أنَّ سَعيِي)، ويَحتمل أنها كافَّة. اهـ فتدبَّر جدًّا، «لأدنى»: اللامُ حرفُ جر، (أدنى): مجرور باللام، وعلامةُ جره كسرة مقدرةٌ على الألف لِلتعذر، والجارُّ والمجرور مُتعلقٌ بـ(أسعى)، «مَعيشةٍ»: مُضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهِرة، «كَفاني»: (كفَى): فعلٌ ماضٍ مبني على فتحٍ مُقدر على الألف مَنع مِن ظُهوره التعذر لا محلَّ له، والنونُ: لِلوقاية، والياءُ: مفعولٌ مبني على السكون في محلِّ نصبٍ، «ولم»: الواوُ: حرفُ عطف، (لم): حرفُ نفي وجزمٍ وقلب، «أطلُبْ»: فعلٌ مضارعٌ مجزوم بـ(لم) وعلامةُ جزمه السكونُ، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنا، ومَفعولُه محذوف تقديره: المُلْك، «قَليلٌ»: فاعلُ (كفَى) مرفوعٌ بالضمة الظاهِرة، «مِن المال»: جار ومجرور مُتعلِّق بِمحذوف صِفة (قَليل)، أو مُتعلقٌ بـ(قليل) كما قِيل [ولا يَخفى بُعدُه]، وجملةُ (كَفاني قليلٌ) جوابُ (لو) لا محلَّ لها، وجُملةُ (لم أطلُبْ) معطوفةٌ على الجوابِ.

والمعنى: ولو كان سَعيِي لِقَليل من المال؛ لَمَنَعني ما وجدتُه مِنه عن السَّعي، ولم أطلُب المُلْكَ.

والشاهد: في قوله: (كَفاني ولم أطلُبْ)، حيث لا يَصحُّ أن يكونَا مُتنازِعَين في (قليل)، فأُعمل الأولُ، وأُهمل الثاني، وعَمِل في ضمير الاسم المذكور وحُذِف لأنه فَضْلةٌ على مختارِ الكوفيِّين كما استَدلُّوا بهذا البيت على مختارِهم، مِن حيث إنَّ قائِلَه ـ وهو: امرؤُ القيس ـ أفصَحُ شُعراء العرب، فلا يَتكلَّم إلا بالمختار الفَصيحِ، وذلك أنه لو كان الفِعْلان مُتنازِعَين لَتَناقَض المعنى؛ لأنَّ (لو) تَدلُّ على امتناعِ الجواب لامتِناع الشرط، فإذا كان ما بعدها مُثبَتاً انتَفى، نحوُ: (لو جاءني أكرمتُه)، فانتَفى الإكرامُ وهو الجوابُ لانتِفاء المجيء وهو الشَّرطُ، وإذا كان مَنفيًّا صار مُثبَتاً، نحو: (لو لم يُسِئ لم أُعاقِبْه)، فالمعنَى هنا على ثُبُوت المُعاقَبة، وهي الجزاءُ، لِثُبوتِ الإساءة، وهي الشرطُ. إذا تَقرَّر هذا فقولُه: (أنما أسعى لأدنى مَعيشة كفاني قليلٌ) مَنفيٌّ لِكونه قبل دُخولِ (لو) مُثبتاً، فالمعنَى: انتفى سَعيِي لِأدنى معيشةٍ؛ أي: لِلقليل من المال، وانتَفى كفايةُ القَليل من المال؛ إذ نَقِيضُ السَّعي والكِفاية انتِفاؤُهما، وقولُه: (ولم أطلُب) معطوفٌ على الجواب، وهو مُثبَت لِكَونه قبل دخول (لو) مَنفيًّا، فالمعنى: أطلُبُ القليلَ من المال، وهذا مُناقِضٌ لِقَوله: (انتفى سَعيِي

(١) تقدَّمت ترجمته (ص٩٠).

لأن «لو» تدلُّ على امتِناعِ الشيء لامتِناع غيره، فإذا كان ما بَعدها مُثْبَتاً كان مَنْفِيًّا، نحو:

السُّجاعي

فقالُوا: أَعمَل الأولَ مع إمكانِ إعمالِ الثاني، وأجابَ البَصريُّون بِأنَّ هذا ليس مِن التَّنازُع لِفَسادِ المعنى، وذلك أن مَدخُولَ «لو» إنْ وَقع مُثبَتاً كان مَنفيًّا، وعكسُه، وجوابها كذلك، ولا شَكَّ أن الشرطَ هنا مُثبَتٌ والجوابُ كذلك، فمَعناهُما النَّفيُ لِما ذُكِر، والتَّقديرُ: «انتَفَى سَعيِي لِأدنَى مَعيشةٍ فلم يَكفِنِي قَليلٌ مِن المال»، وقولُه: «ولم أَطلُب» مَعطوفٌ على الجواب، وهو مَنفيٌّ، فمَعناه الإثباتُ؛ لِما تَقدَّم مِن القاعِدة؛ لأنَّ المعطوفَ على الجواب حُكمُه حُكمُ الجواب في القاعِدة المذكُورة، ومتَى كان مُثبَتاً لَزِم مخالَفتُه لِما عُطِف عليه؛ لأنَّ المعطوفَ عليه مَعناه: لم يَكفِنِي قليلٌ مِن المال، والمعطوفَ هنا مَعناه: أَطلُبُ قَليلاً، وهذا مُتناقِضٌ؛ لأنَّه لا يَطلُبُ مالاً يَكفِيه، فمَفعولُ الثاني ليس ضميرَ القَليل، بل التَّقدير: لم أَطلُب الملكَ أو المجدَ، وقال الشَّلَوْبِين: إنْ قُدِّرَتِ الواوُ لِلحال جازَ كونُه من التَّنازُع؛ لأنَّ «لم أطلُب» يَصيرُ مَنفيًّا على بابِه، فيَصيرُ المعنى: انتَفى سَعيِي لِأدنى معيشةٍ فلَم يَكفِنِي قليلٌ مِن المال ولم أطلُبْه، وكذا إن جُعِلتِ الواوُ لِلاستِئناف، وفي كِلَيهما نَظرٌ؛ لأنَّ الواوَ الحاليَّةَ أو الاستِئنافيةَ غيرُ عاطِفة، فلا يكونُ بين عامِلَي التَّنازُع ارتِباطٌ. انتهت.

قوله: (لأن «لو» تدلُّ ... إلخ) أي: تَدلُّ على امتناعِ الجزاءِ وانتِفائِه لامتِناعِ الشَّرط وانتِفائه غالباً، يَعني أنَّ الجزاء مُنتَفٍ بِسَببِ انتِفاءِ الشَّرط، هذا هو المشهُورُ بين الجُمهور، واعتَرَضه ابنُ الحاجب(١)، وردَّ اعتِراضَه السَّعدُ في «شرح التَّلخيص»(٢).

شفاء الصدر

لِلقَليل من المال)؛ إذ المعنى واحدٌ، وقد أثبت أحدَهما ونَفَى الآخَر، وإذا لَزِم من التنازُع التناقُض تعيَّن أن يكونَ مَفعولُ (طَلب) محذوفاً تقديرُه: المُلكَ، ولا تَنازُعَ، ومُقتضَى قاعدةِ (لو) أنه طالِبٌ للمُلك، وهو كذلك، بِدليلِ قولِه بعد هذا البيت:

ولَكِنَّما أَسعَى لِمَجدٍ مُؤثَّلٍ وقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثالِي

وكذا لا يَصحُّ أن يكونَ مِن باب التنازُع بِجعل الواو استِئنافيةً؛ إذ شرطُ التنازع الارتِباطُ بين المتنازِعَين، والاستِئنافُ يُزيل الارتباطَ، ولأنَّه لا فائدةَ في الإخبار بِعَدم الطلب، ولا بِجَعلها للحال؛ لأنه لا فائدةَ في التَّقيِيد بهذه الحال، ولا بِجَعلها لِلعطف على مجمُوعِ الشرطِ والجزاء؛ لِما يَلزم عليه [مِـ]ـما مَرَّ على جعلِها لِلاستئناف. هذا، نَعم يَلزَم على توجيه البَصريين وتقديرِ مفعولٍ لـ(أطلُب) الفصلُ بين (كَفاني) ومَعموله

---

(١) أي: بِما حاصلُه أنَّ الأول سببٌ والثانيَ مُسبَّب، والمُسبَّب قد يكون أعمَّ من السَّبب، كالإشراق الحاصِل منَ النار والشَّمس، قال: فالأولى أن يقالَ: لانتِفاء الأول لانتِفاء الثاني؛ لأنَّ انتِفاءَ المُسبَّب يدلُّ على انتِفاء كلِّ سَببٍ، قال: كقَوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾، فالتَّعدُّد مُنتفٍ لأجل امتِناع الفسادِ.

(٢) انظر: «مختصر المعاني» (ص١٤٢).

«لو جاءَنِي أكْرَمْتُه»، وإذا كان مَنفيًّا كان مُثْبَتاً، نحو: «لو لَمْ يُسِئ لم أُعاقِبْه»، وعلى هذا فقولُه: «أنَّ ما أسعَى لأدْنَى مَعِيشة» منفيٌّ؛ لِكونه في نَفسه مثبتاً، وقد دَخل عليه حرفُ الامتِناع، وكلُّ شيءٍ امتَنع لِعِلة ثَبَت نقيضُه، ونَقيضُ السعي لأدنى مَعيشة عدمُ السَّعي لأدنى مَعيشةٍ، وقولُه: «ولم أطلُب» مُثْبَتٌ، لِكونه منفيًّا بـ«لم»، وقد دَخل عليه حرفُ الامتناع، فلو وُجِّه إلى «قليل» وَجب فيه إثباتُ طلبِ القليل، وهو عينُ ما نَفاهُ أولاً، وإذَا بَطَلَ ذلك تعيَّن أن يكونَ مفعولُ «أطلُب» محذوفاً، وتقديرُه: «ولم أَطلُبِ المُلْكَ»، ومُقتضى ذلك أنه طالبٌ لِلملك، وهو المرادُ.

فإن قِيل: إنما يَلزمُ فسادُ جَعلِه مِن باب التنازع لِعَطْفِك «لم أطلُب» على «كَفاني»، ولو قدَّرتَه مُسْتَأنفاً كان نفياً محضاً غيرَ داخِلٍ تحتَ حُكم «لو».

قُلتُ: إنما يَجوز التنازُعُ بشَرْطِ أن يكونَ بين العامِلَين ارْتِبَاطٌ، وتقديرُ الاستِئناف يُزِيل الارتِباط.

السُجاعي

. . . .

شفاء الصدر

بِأجنبي، إلا أنْ يُقالَ: رُبما يَقع مثلُ هذا في كلام البُلَغاء دُون فَساد المعنى. راجِع «يس على الفاكهي» و«الصَّبان» إنْ أردتَ الزيادةَ وما في بعضِ ذلك.

[المفاعِيل]

ص - بَابٌ:

المَفْعُولُ مَنْصُوبٌ.

ش - قد مَضى أن الفاعلَ مرفُوع أبداً؛ واعلَم الآنَ أن المفعولَ مَنصوبٌ أبداً، والسببُ في ذلك أنَّ الفاعلَ لا يَكونُ إلا واحداً، والرفعُ ثقيلٌ، والمفعولُ يكونُ واحداً فأكثرَ، والنصبُ خفيفٌ، فجَعلُوا الثقيلَ لِلقليل، والخفيفَ لِلكثير؛ قصداً للتعادُلِ.

ص - وهُوَ خَمْسَةٌ.

السُّجاعي

باب المَفعول منصوب

بِتنوين «باب» على ما تَقدَّم مَرَّاتٍ، وأبهم الناصبَ لِيَجريَ على كلِّ الأقوال، والصَّحيحُ أنه الفِعلُ وشِبهُه، لا الفاعلُ، ولا مَجمُوعُ الفِعل والفاعِل، ولا مَعنَى المَفعوليَّة.

قوله: (لا يكونُ إلَّا واحداً) أي: لا يكونُ لِلفِعل الواحِد إلَّا فاعلٌ واحدٌ، وأمَّا: «فتَلقَّفها رجلٌ رجل»[(١)] فقد تَقدَّم أنَّ الاسمَين فيه في معنَى اسمٍ واحِد، أي: تَلقَّفها الناسُ.

قوله: (والرفعُ ثقيلٌ) أي: لأنَّه بِالضمةِ التي هي أثقَلُ الحركات، وبِالواو التي هي أثقَلُ الحُروف، وأمَّا الألفُ فليس رَفعاً أصليًّا، بل نَصبٌ[(٢)] أصليٌّ، على أنَّ غَلَبَةَ الثِّقَل[(٣)] تكفي.

قوله: (والمَفعولُ يكون واحداً فأكثرَ) أي: يكونُ واحداً فأكثرَ لِفِعلٍ واحِد.

قوله: (والنصبُ خَفيفٌ) أي: لأنَّ علامتَه فَتحةٌ[(٤)]، وهي أخَفُّ الحركات.

قوله: (وهو خمسةٌ) الضَّمير راجعٌ إلى المَفعولِ المرادِ به الجِنسُ، فلِهذا أخبرَ عَنه بـ«خَمسة»، وصحَّ الإخبارُ بِالجمع عنِ المفرَد؛ لأنَّ المقصودَ التَّقسيمُ، فهو نَظيرُ «الكَلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»، فاندَفع ما تُوُهِّم مِن أنَّ إرادةَ الجنس لا تُصحِّح الإخبارَ، وإلَّا جازَ «الرَّجُلُ ثلاثةٌ» و«الرَّجُلُ القائِمونَ[(٥)]»، ووَجهُ الدفع أنَّ عدم الصِّحة هنا لِعَدم إرادةِ التَّقسيم، ألا تَرى إلى صِحَّة «الرَّجُلُ ثلاثةٌ عَربيٌّ ورُومِيٌّ وهِندي» لإرادتِه؟ فتَدبَّر! اهـ يس[(٦)].

---

(١) تقدَّم الكلام فيه في الصفحة (٣٥٣).

(٢) خبرُ مبتدأ محذوف، أي: بل هو نصبٌ ... إلخ.

(٣) أي: بِأن يُوجدَ في أغلب الأنواع لا في جميعِها.

(٤) انظر لِم لم يَقل: (الفتحة) بِالتعريف.

(٥) في «يس»: قائِمون.

(٦) (٢/١٠١).

ش - هذا هو الصَّحيحُ، وهي: المفعولُ به كـ«ضَرَبْتُ زيداً»، والمفعُولُ المطلَقُ، وهو المصدَرُ، كـ«ضَرَبْتُ ضَرْباً»، والمفعولُ فِيه، وهو الظَّرفُ، كـ«صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ» و«جَلَسْتُ أَمَامَكَ»، والمفعُولُ لهُ، كـ«قُمْتُ إِجْلالاً لَكَ»، والمفعولُ مَعه، كـ«سِرْتُ والنِّيلَ».

ونَقَصَ الزَّجَّاجُ منها المفعولَ معه، فجَعَله مفعولاً بِه، وقَدَّرَ «سِرْتُ وجَاوَزْتُ النيلَ».

ونَقَصَ الكُوفيون منها المفعولَ له، فجعلُوه مِن باب المفعُول المطلَقِ، مثلَ: «قَعَدْتُ جُلوساً».

وزاد السِّيرافي سادساً، وهو المفعولُ مِنه، نحوُ: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾

السُّجاعي

قوله: (الصحيحُ[١]) مُقابِلُه ما سيَأتي مِن أنها أربَعةٌ أو سِتَّة.

قوله: (المَفعولُ به) الضميرُ في «بِه» عائدٌ إلى «أل»، وكذا «المَفعولُ فيه ولَه ومعه»، كذا قال بعضُهم، واعتُرِض بأنه لو كان كذلك لَمَا جازَ حذفُ اللامِ وتَنكيرُ المَفعول، مع أنه يُستعمَل مُنكراً فيُقال: «مَفعولٌ بِه ومعه ... إلخ»، فالتَّحقيقُ أنه راجعٌ إلى مَوصوفٍ محذوف أي: شيءٌ مَفعولٌ بِه، و«أل» ليست مَوصولاً لِعَدم قَصدِ الحُدُوث بِالصِّفة. أَفاده عصامٌ[٢]، قال الشيخُ يس: ولا يَبعُد ـ كما قال السَّيدُ الصَّفويُّ[٣] ـ أنَّ أمثالَ هذه العِبارةِ صارت كالعَلَم، فلا يَقتَضي الضميرُ مَرجِعاً. والباءُ في «به» إمَّا لِلسَّببيَّة فتَتعلَّق بالفِعل، أو لِلصِّلة يَعني لِلتَّعدية فتَتعلَّق بِما تَضمنَتْه مِن معنَى التعلُّق. اهـ[٤] فتَأمَّله؛ فإنَّ جعلَها لِلسَّببية غيرُ ظاهر.

قوله: (ونقَص الزَّجَّاجُ منها المَفعولَ) «نَقَصَ» يَتعدى بِنَفسه إلى المَفعُول[٥]، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٤]، وهو أفصَحُ مِن «نَقَّصَ» بِالتَّشديد.

قوله: (وزاد السِّيرافي) اسمُه الحسنُ بن عبد الله[٦]، وُلِد قبل السَّبعِينَ[٧] ومِائتَين، ومات

---

(١) في النُّسخ الخطيَّة: على الأصح.

(٢) تقدمت ترجمتُه. وكلامُه هذا بتفصيلٍ في «شرح الكافية» (١/ ٩٣).

(٣) هو السيد عيسى بن محمَّد أبو الخير قُطب الدين الإيجي، المعرُوف بالصَّفوي، مُتصوف من الشافعية، هِندي الموطن، جاوَر بمكة سنينَ، ثم استَوطَن مصر، له كُتب منها «مختصر النهاية لابن الأثير»، و«شرح الغُرة» في المنطق، و«شرح الكافية لابن الحاجب» في النَّحو، قال ابن العماد: كان مِن أعاجِيب الزمان. تُوفي سنةَ (٩٥٣هـ). انظر: «الأعلام» (٥/ ١٠٨).

(٤) يس (٢/ ١٠٢).

(٥) أراد: إلى جنسِ المفعول، فلا يُنافي أنه يتعدَّى لمفعولَين كما في الآية الآتية.

(٦) أبو سَعيد.

(٧) رجَّح بعضُ المعاصِرين أن قولَ السيوطي هذا مُصحَّف عن (التسعين)؛ لِقول ابنِ السيرافي يوسفَ الذي في «وَفيات الأعيان» وغيرها: «ومولِده قبل التسعين والمائتَين»، ولِقولهم: كان له من العمر ٨٤ سنةً حين وفاتِه.

[الأعراف: ١٥٥] لأنَّ المعنَى: مِن قَومه.

وسمَّى الجوهريُّ المستَثنَى «مَفعولاً دونَهُ».

السُّجاعي

بِبغدادَ في رجب سنة ثمانٍ وستينَ وثَلاثمائة. اهـ «مُزهر»[(١)].

قوله: (الجوهريُّ) هو إسماعيلُ بنُ حَمَّاد[(٢)] صاحبُ «الصِّحاح»، ماتَ في حُدود الأربَعِمائة. اهـ «مُزهِر».

قوله: (مَفعولاً دُونَه[(٣)]) مُرادُه به المستَثنى؛ إذ مَعنَى «جاء القومُ إلَّا زيداً»: جاؤُوا دُون زيدٍ.

(١) أراد «المزهر» فتساهَل بِحذف لام التَّعريف.
(٢) وكُنيَتُه: أبو نَصر.
(٣) في المخطوطاتِ وبَعضِ الطبعات: المفعولَ دُونه.

[المفعول بِه]

ص ـ المَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفاعِلِ، كَـ«ضَرَبْتُ زَيداً».

ش ـ هذا الحدُّ لابنِ الحاجِب رَحمه الله، وقد استُشكِل بِقَولِك: «ما ضَرَبْتُ زيداً»، و«لا تَضْرِبْ زيداً»؛ وأجابَ بأنَّ المراد بالوُقوع إنما هو تَعلُّقُه بما لا يُعْقَلُ إلّا به، ألا تَرى أن «زيداً» في المثالَينِ مُتعلِّقٌ بِـ«ضَرَبَ»، وأنَّ «ضَرَب» يَتوقَّف فَهمُه عليه أو على ما قام مَقامَه من المتعلِّقات؟

السُّجاعي

قوله: (وهو ما وَقعَ عليه . . . إلخ) أي: اسمُ ما وَقع؛ إذ «زيدٌ» مَثلاً لا يَقع عليه فِعلُ الفاعِل وهو مَفعولٌ بِه، والشَّخص المسمَّى به وَقع عليه ذلك وليس مَفعُولاً به؛ لأنَّ أبحاثَ النُّحاة لا تَعلُّقَ لها بِالأعيانِ الخارجيَّة، بل بِالألفاظِ مِن حيثُ الإعرابُ والبِناءُ؛ وقيل: لا حاجَةَ إلى تقديرِ الاسم؛ لأنَّهم يُجرُون صِفاتِ المدلُولات المطابِقة على دَوالِّها.

قوله: (كضَربتُ زيداً) أي: «زيداً» مِن «ضَربتُ زيداً».

قوله: (تعلقُه) أي: المَفعولِ، وقولُه: «بما» أي: بِفعل، والضَّميرُ في «يُعقَل» عائدٌ على الفِعل، وفي «بِه» عائد على المَفعول كما يُؤخَذ من كلام المصنِّف بعدُ؛ خِلافاً لِما في «حاشِية الدلجموني». تأمَّل!

والمرادُ تعلُّقُه بِه من غيرِ واسِطة، فخَرَج المجرورُ مِن نحوِ: «مَررتُ بِزيد»؛ فإنه ليس مَفعولاً اصطِلاحاً.

[المنادَى]

ص - ومِنْهُ المُنَادَى.

ش - أي: ومِن المفعولِ به المنادَى، وذلك لأنَّ قولَكَ: «يا عَبْدَ اللهِ» أَصْلُهُ: أدْعُو عبدَ الله؛ فحُذِفَ الفعلُ، وأُنِيب «يَا» عنه.

ص - **وإنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافاً كَـ«يَا عَبْدَ اللهِ»، أَو شِبْهَهُ كَـ«يَا حَسَناً وَجْهُهُ» و«يَا طَالِعاً جَبَلاً» و«يَا رَفِيقاً بِالعِبَادِ»، أَو نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ، كَقَوْلِ الأَعْمَى: «يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي».**

ش - يَعني أن المنادَى إنما يُنصَب لَفظاً في ثلاثِ مَسائلَ:

إحداها: أن يكونَ مضافاً، كقَولِك: «يا عبدَ اللهِ» و«يا رَسُولَ الله»، وقولِ الشاعِرِ:

السُّجاعي

قوله: (ومنه المنادى) أي: وهو المطلوبُ إقبالُه، أي: المسؤولُ إجابتُه، بِذكر الملزُوم وإرادةِ اللازِم، فلا يَرِدُ نحوُ: «يا ألله»، وأمَّا نحوُ: ﴿يَٰجِبَالُ﴾ [سبأ: ١٠] و﴿يَٰٓأَرْضُ﴾ [هود: ٤٤] فمِن بابِ الاستِعارة بِالكناية، ونِداؤُها تَخييلٌ، وطلبُ الإقبالِ فيها ادِّعائيٌّ، وذلك أنه لَمَّا شَبَّه الجَبَلَ بِالحيوان المميِّز في الانقِياد لِلأمر، أثبت له طَلبَ الإقبال ادِّعاءً، ثم استَعمل النِّداءَ الموضوع لِطَلبِ الإقبال الحقيقيِّ في الادِّعائيِّ. ولا يَخرُج عن التَّعريف نحوُ: «يا زيدُ لا تُقبِلْ» فإنه منهيٌّ عن الإقبالِ لا مَطلوبُه، ونحوُ قولِ أحد المُتعانِقَين لِصاحِبه: «يا فلانُ»؛ لأنَّ الأول مَطلُوبُ الإقبال لِسَماع النَّهي، ومَنهيٌّ عن الإقبال بعد تَوجُّهِه، فاختَلفتِ الجِهَتانِ، ولأنَّه مطلوبُ الإقبال حُكماً لِكَونِه مَسؤولَ الإجابةِ، وعن الثاني بِأنه مِن باب الاستِعارة[1]، أو لأنَّ المقصُودَ طَلبُ الإقبال إمَّا حُدوثاً أو بَقاءً. اهـ يس مُلخَّصاً[2].

قوله: (ويا طالعاً جَبلاً) فِيه أنَّه إنْ لم يُعتبَر اعتِمادُه على مَوصوف مُقدَّر لم يَصِحَّ عَملُه، وإنِ اعتُبر كان مُفرَداً مَعرفةً ويَجبُ تَعريفُ الطَّالع، اللَّهمَّ إلَّا أن يُفرَّق بين المنعوتِ المذكورِ والمقدَّر كما أفادَه بَعضُهم.

---

(١) قولُه: (وعن الثاني بأنه مِن باب الاستعارة) ساقطٌ من النُّسخ الخطية عندي.

(٢) انظر: «حواشي الفاكهي» (٢/ ١٠٤).

٨٢ - أَلَا يَـا عِـبَـادَ اللهِ قَـلْـبِـي مُـتَـيَّـمٌ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلَا

السُّجاعي

قوله: (ألا يا عبادَ . . . إلخ) هو مِن الطَّويل، و«المتيَّم» هو الذي تَيَّمَه الحُبُّ أي: ذَلَّلَه.

قوله: (وأَقبَحِهِم فِعلَا) كذا وَقَع في النُّسخ، وهو تَحريفٌ كما في «شرح شَواهد ابن الناظِم»(1)، وصوابُه: «وأقبَحِهم بَعلَا» أي: زَوجاً، بِدليل ما بعده وهو قَولُه:

يَـدِبُّ عـلـى أَحْـشـائِـهـا كـلَّ لَـيْـلَـةٍ . . . إلـخ

شفاء الصدر

شواهدُ المُنادى

[٨٢] - ألا يـا عِـبـادَ اللهِ قَـلْـبِـي مُـتَـيَّـمٌ بِـأحـسـنِ مَـن صـلَّـى وأقـبَـحِـهِـم بَـعـلَا

من الطويل [ونَسبه بعضُهم للأخطل النَّصراني].

(المُتيَّم): اسمُ مَفعول مِن تَيَّمَه الحبُّ، أي: ذَلَّله وعبَّده، أي: جَعَله ذليلاً وعَبْداً، و(البَعْل) بالموحَّدة: الزَّوج، ووَقع في نُسَخ الشارح: (فِعْلَا) بالفاء، وهو تحريف، [ورأيتُ في بعضِها: (بَعلَا) على ما صحَّحه الشيخ، وفي أُخرى: (وأجملِهم فِعلَا)، والحقُّ أنَّ الحكمَ على بعض ذلك بالتحريف أو التصحيف صعبٌ ولا يُجاوز التَّخمين].

قولُه: «ألَا»: حرف استِفتاح وتنبيهٍ [لا عملَ له]، **«يا عبادَ»**: (يا): حرفُ نداء، (عبادَ): منادًى منصوبٌ بالفَتحة الظاهِرة، **«الله»**: [لفظُ الجلالة] مُضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، **«قَلبي»**: مبتدأ مرفوع بِضمة مُقدرةٍ على ما قبل ياء المتكلم مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم: مضاف إليه مبني على السكونِ في محل جرٍّ، **«مُتيَّم»**: خبرُ المبتدأ مَرفوع بالضمة الظاهرة، **«بِأَحسنِ»**: جار ومجرور بالكسرة [لأنه مُضافٌ] مُتعلقٌ بـ(مُتيَّم)، **«مَن»**: اسمٌ مَوصول مضاف إليه مَبني على السكون في محل جرٍّ، **«صلَّى»**: فعلٌ ماضٍ مبني على فتح مُقدر [على] الألفِ لِلتعذر لا مَحلَّ له من الإعراب، والفاعلُ مُستتر جوازاً تَقديره: هو يَعودُ إلى (مَن)، وأفرَده مُراعاةً لِلَفظ (مَن)، والجملةُ صلةٌ لا محلَّ لها، **«وأَقبحِهم»**: عاطفٌ ومعطوفٌ على (أَحسنِ) مجرور بالكسرة [لإضافتِه أيضاً، فلا نظرَ لمنع الصرف فيه وفيما قبله]، ومضافٌ إليه مبني على الكسر في محل جرٍّ، والميم: علامةُ الجمع، والضمير عائد إلى (مَن)، وجَمَعَه باعتبار مَعناها، **«بعلًا»**: تمييزٌ مَنصوب بـ(أقبَح)، وهو مُحوَّل عن المضاف، والأصلُ: وأَقبَح بَعْلِهم [فيه أنه لا معنى له حينئذٍ كما هو ظاهر]، فحُذف (بَعل) المضافُ وهو مضاف إليه أيضاً، فصار (بِأَقبَحِهم)، فوَقع إبهامٌ في النسبة، فأُتِيَ بالمضاف وجُعِل تمييزاً.

والمعنى: أُنبِّهكم يا عبادَ الله بأن قَلبي مُذلَّل بأحسنِ شخصٍ صَلَّى لله تعالى، مُتزوِّجٍ بِأقبحِ زَوجٍ، ومُرادُ الشاعر مدحُ امرأةٍ، وذمُّ زَوجِها.

والشاهد: في قولِه: (عِبادَ)، حيث نُصِب لأنه منادًى مضاف.

---

(1) لم يَظهر لي المقصود به، فليُنظر!

الثانية: أن يَكونَ شَبِيهاً بِالمضافِ، وهو «ما اتَّصَلَ به شيءٌ مِن تَمامِ مَعناهُ»، وهذا الذي بِه التَّمامُ إمَّا أن يكونَ اسماً مَرفوعاً بالمنادَى كقَولِك: «يـا مَـحْمُوداً فِعلُه»، و«يا حَسَناً وَجْهُهُ»، و«يا جَمِيلاً فِعْلُهُ»، و«يا كَثِيراً بِرُّهُ»؛ أو مَنصوباً به، كقَولِك: «يا طَالِعاً جَبَلاً»؛ أو مَخفوضاً بخافض مُتعلِّقٍ بِه كقولِك: «يا رَفِيقاً بالعِبَادِ»، و«يا خَيْراً مِنْ زيدٍ»؛ أو مَعطوفاً عليه قبلَ النِّداء كقَولِك: «يا ثَلاثَةً وثَلاثِينَ» في رَجلٍ سَمَّيْتَه بِذلك.

السُّجاعي

وأما قولُ العلَّامة الفِيشي: إنَّ «أقبح» بِمعنى أحسَنَ، فلم أرَه [لِغيره][1] في كُتب اللُّغة المشهُورة بعد التتبُّع، فلا اعتِمادَ على ما ذكَره، خُصوصاً مع مخالَفتِه لِما في «شرح الشَّواهد»، فتأمَّل! ثم رأيتُ في «مُختصَر حَياة الحيوان» ما نَصُّه: وقال الأخطلُ يَصِف جاريةً وبَعْلَها: [الطويل]

ألا يـا عِـبـادَ الله قَـلـبـي مُـتَـيَّـمٌ ... بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وأَقْبَحِهِم بَعْلَا
يَـنـامُ إذا نـامـتْ عـلـى عُـكـنـاتِـهـا ... ويَـلْـثَـم فـاهـا كـالـسُّـلافـةِ أو أحْـلَـى
يَـدبُّ عـلـى أحْـشـائِـهـا كُـلَّ لَـيـلـةٍ ... دَبِيبَ القَرَنْبَى باتَ يَعْلُو نَقاً سَهْلَا

و«العُكنات» جمع عُكْنة بضم العين المهمَلة بوزن غُرْفة، وهي طَيَّات البَطن الحاصِلةُ من السِّمَن، و«القَرَنْبَى» بفتحِ القاف والراء وسكونِ النون مَقصُورةً: دُوَيبَّة طَويلةُ الرِّجلَين مثلُ الخُنفساء أكبرُ منها بِيَسِير، ومِن أمثالِهم: «أَلْزَقُ مِن القَرَنْبَى»[2]، وبهذا تَبيَّن صحةُ ما في «[شرحِ][3] شواهد ابنِ الناظم»، وأنَّ ما ذكَره الفِيشي غيرُ صحيح.

قوله: (وهو ما اتَّصل به شيءٌ ... إلخ) المرادُ به ما اتَّصل به شيءٌ مُتعلِّقٌ بِه على أنه فاعلٌ، أو مَفعولٌ، أو مُتعلِّق به[4]. اهـ (ش).

قوله: (سميتَه بِذلك) فيه إشارةٌ إلى أنه لا بدَّ مِن كونه عَلَماً، وبِذلك صرَّح بعضُهم، قال المصنف: ويَمتنع إدخالُ «يا» على ثلاثِين خِلافاً لِبَعضِهم. وإن ناديتَ جماعةً هذه عِدَّتُها: فإنْ كانت غيرَ مُعيَّنة نَصبتَهما أيضاً، وإن كانت مُعيَّنةً ضَممتَ الأول وعرَّفتَ الثاني بـ«أل» ونَصبتَه

---

(١) زيادةٌ من بعض النُّسخ المخطوطة.

(٢) في «مَجمع الأمثال»: القَرَنْبى والجُعَل يَتبَعان الرجلَ إذا أراد الغائِطَ ... يُضرَب هذا المَثَل للرجل إذا لَزِق به مَن يَكرهُهُ فلا يَزال يَهرُب منه.

(٣) زيادة من النسخ الخطية، وقد تقدم في كلامه ما يشهد لها.

(٤) كذا في النُّسخ، ولعلَّه أخذه من كلام (ش) في غير حاشِيته على هذا الكتاب؛ فإني لم أرَ هذه العبارة ولا ما يُشبِهها فيها. ثم لعلَّه أراد بالنَّوع الثالث المجرورَ المتعلِّق بالمنادى نحو: يا رَؤُوفاً بِالعباد.

الثالثة: أن يكونَ نَكرةً غيرَ مَقصودةٍ، كقَولِ الأعمَى: «يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي»، وقولِ الشاعِر:

٨٣ - أَيَا راكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغاً نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ: أَنْ لَا تَلَاقِيَا

السُّجاعي

أو رفعتَه، إلَّا إن أعدتَ معه «يا»، فيَجبُ ضَمُّه وتَجريدُه مِن «أل»، ومَنَع ابنُ خروفٍ إعادةَ «يَا».

قوله: (أيا[1] راكباً . . . إلخ) قاله عبدُ يَغُوثَ[2] بعدما أُسِر يومَ الكُلاب نائحاً به على نَفسِه، وهو مِن بحرِ الطَّويل؛ والشاهدُ في «أيَا راكباً»، حيث نَصَب «راكباً» لأنَّه منادًى مُفرد نكرة لم يَقصِد بها معيناً، وأصلُ «إمَّا»: إنْ ما، فأُدغِمت النُّون في الميم، و«عرَضتَ» أي: أَتيتَ العَرُوضَ وهي مَكةُ والمدينة وما حولَهما، و«نَداماي»: جمع نَدْمان بمعنى النَّدِيم، وهو شَرِيب[3] الرجلِ الذي يُنادِمُه، و«مِن نَجرانَ» أي: مِن أهلِها، وهي اسمُ بَلدةٍ من بلاد همدانَ مِن اليَمَن، قال البَكريُّ[4]: سُميت باسم بانِيها[5] نجرانَ بنِ زيد بن يَشجب بن يَعرُب بن قَحطانَ، و«لا» لِنَفي الجنسِ، و«تَلاقِيَا» اسمُه، وخبرُه محذوف أي: لَنا، والجملةُ في محل المَفعُول[6]. اهـ شيخ الإسلام مع زيادةٍ[7].

شفاء الصدر

[٨٣] - أَيَـا راكِـبـاً إمَّـا عَـرَضْـتَ فـبـلِّـغـاً نَـدامـايَ مِـن نَـجـرانَ أنْ لا تَـلاقِـيَـا

من الطويل [لعبد يَغوث بن وَقّاص الحارثي].

(عرَضتَ) بفتح الراء: أتيتَ العَرُوضَ بفتح العين، المرادُ به هنا: اليَمنُ، وإنْ كان يُطلَق أيضاً على مكةَ والمدينةَ، [وقيل: (عرضتَ) بِمَعنى تَعرَّضتَ]، و(النَّدامَى): جمعُ نَدْمان، وهو: الذي يُنادِم الشخص على الشُّرْب، و(نجرانُ): بَلدةٌ مِن بِلاد اليمن.

قوله: «أيا راكباً»: (أيَا): حرفُ نداء، (راكباً): منادًى منصوب بالفتحة الظاهرة، ورُوي: (فَيَا راكباً) [وإعرابُه ظاهر]، «إمَّا»: أصلُه: (إنْ ما) أُدغمَتِ النون في الميم، (إنْ): شَرطيةٌ تَجزم فِعلَين، (ما): زائدةٌ، «عَرضتَ»: (عرَض): فعل ماض مبني على فتح مُقدر على آخره منع من ظهورِه السكونُ العارض كراهةَ توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، في محلِّ جزم بـ(إنْ) فعلُ الشرط، والتاء: فاعل مبني على الفتح

(١) في المطبوع: (فيا)، مع أن المحشيّ قال فيما سيأتي: والشاهد في أيا راكباً.

(٢) ابن وَقّاص الحارثي، مِن شعراء قَحطان، وفارسٌ من فرسانها.

(٣) أي: الذي يَشرب معه. والعبارةُ في مطبوع «الدُّرر السنية»: شريك الرجل . . . إلخ.

(٤) في كتابه «مُعجَم ما استعجم من أسماء البِلاد والمواضع».

(٥) عبارةُ البَكري: سُميت بنجران بن زيد . . . وهو أول مَن نزلها.

(٦) أي: الثاني لـ«بَلِّغن».

(٧) انظر: «الدُّرر السَّنية» للشيخ زكريا (٢/ ٧٩٩-٨٠٠). والزيادةُ في تفسير «نَجران».

ص - والـمُـفْرَدُ الـمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ، كَـ«يَا زَيْدُ»، وَ«يَا زَيْدَانِ»، و«يَا زَيْدُونَ»، و«يَا رَجُلُ» لِمُعَيَّنٍ.

ش - يَستحِقُّ المنادى البِناءَ بِأمرَين: إفْرَادِهِ، وتَعْريفِهِ. ونَعني بإفرادِه أن لا يكونَ مُضافاً ولا شَبيهاً به، ونَعني بِتَعريفه أن يكُون مُراداً به مُعَيَّنٌ؛ سَواءٌ كان مَعرفةً قبلَ النداء كزَيد وعمرو، أو مَعرفةً بعد النداء - بِسَبب الإقبالِ عليه - كرَجُل وإنْسان تُريدُ بهما مُعيَّناً، فإذا وُجِد في الاسم هذانِ الأمرانِ استَحقَّ أن يُبْنَى على ما يُرْفَع به لو كان مُعْرَباً؛ تَقول:

السُّجاعي

قوله: (ويا زيدانِ ويا زَيدونَ) إنْ قِيل: العَلَم إذا ثُنِّيَ أو جُمِع لَزِم فيه اللامُ، فكيف صَحَّ فيه ما ذُكِر؟ قِيل: صحَّ لِقيامِ «يا» مَقامَ اللامِ في إفادة التَّعريف، ولو استُعمِل مع اللام هنا لَزِم اجتِماعُ أداتَيْ تَعريف. أفاده (ش) ويس[1].

شفاء الصدر

في محل رفع، «فبلِّغن»: الفاء: واقعةٌ في جواب الشرط، (بَلِّغ): فعلُ أمر مبني على سكونٍ مُقدَّر على آخرِه، مَنع مِن ظُهوره الفتحُ العارض لأجل نونِ التوكيد الخفيفةِ، لا محلَّ له من الإعراب، [وأسهَلُ منه أن يقالَ: مبني على الفتحِ لاتِّصاله بالنون]، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، ونونُ التوكيد حرف، والجملةُ مِن الفعل والفاعل في محل جزمِ جوابُ الشرط، «نَداماي»: مفعولٌ به أولٌ لـ(بَلِّغ) منصوبٌ بفتحة مُقدرة على الألف لِلتعذُّر، وياء المتكلِّم: مضاف إليه مبني على الفتح في محل جرٍّ، «مِن»: حرف جر، «نجرانَ»: مجرور بـ(مِن)، وعلامةُ جره الفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسم لا يَنصرف، والمانع له مِن الصَّرف العَلَمية وزيادةُ الألف والنونِ، أو التأنيثُ [لأنه عَلَمٌ على بَلدة، والأول أولى؛ لأنا لا نَعلم هل لحظُوا فيه البُقعة أو المكان؟]، والجار والمجرور متعلِّقٌ بِمحذوف حال من (النَّدامى)، والكلامُ على حذفِ مُضاف؛ أي: أهلِ نجرانَ [الصواب أنه لا حذفَ؛ لأنه خلافُ الأصل، ولا دليلَ عليه؛ إذ تصحُّ نِسبةُ الشخص إلى المكان من غير توسُّط شيء، كما يُقال: فلان من مكَّةَ]، «أنْ»: مخفَّفة من الثقيلة [لأنَّ التبليغَ فيه معنى العِلم]، تَنصب الاسم وتَرفع الخبر، واسمُها ضمير الشأن محذوفٌ، «لا»: نافيةٌ لِلجنس تَعمل عملَ (إنَّ)، «تَلاقِيَا»: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والألفُ: للإطلاق، وخبرُ (لا) محذوف تقديره: لَنا، وجملةُ (لا) واسمِها وخبرها خبرُ (أنْ) المخفَّفة في محل رفع، ومَدخولُ (أنْ) في تأويل مَصدرٍ بها مفعول ثانٍ لـ(بلِّغ)، والتَّقدير: (بَلِّغ النَّدامى عدمَ التَّلاقي).

والمعنى: أيا راكباً إنْ أتيتَ اليَمن فبَلِّغ أصحابي الذين كانُوا يُنادِمونني ويُجالِسُونني على الشَّراب حالَ كونهم مِن أهل نجرانَ، عدمَ اجتِماعِنا. قال الشاعرُ ذلك لَمَّا أُسِر وأيْقَن بِالموت.

والشاهد: في قولِه: (راكباً) حيث نُصب؛ لأنه منادًى مُفرَد نكرة لم يُقصَد بها مُعيَّن. هذا ما اشتَهر.

---

(١) انظر: «حواشي الفاكهي» (٢/١٠٨).

«يا زيدُ» بالضمِّ، و«يا زيدَانِ» بالألف، و«يا زيدُونَ» بالواوِ، قال الله تَعالى: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا﴾ [هود: ٣٢]، ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠].

[المُنادى المُضاف لياء المتكلم]

ص - فَصْلٌ:

وَتقُولُ: «يا غُلَامِ» بِالثَّلَاثِ، وبِاليَاءِ فَتْحاً وَإِسْكَاناً، وَبِالأَلِفِ.

ش - إذا كان المنادَى مُضافاً إلى ياء المتكلِّم كـ«غُلامِي»، جازَ فيه سِتُّ لُغَات:

إحداها: «يا غُلامِيْ»، بإثبات الياءِ الساكنة، كقَولِه تعالى: ﴿يَٰعِبَادِىَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨].

الثانية: «يا غُلَامِ» بِحذفِ الياءِ الساكِنة، وإبقاءِ الكَسرة دليلاً عليها، قال الله تَعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

الثالثةُ: ضَمُّ الحرف الذي كان مَكسوراً لأجلِ الياء، وهي لغةٌ ضَعيفةٌ، حَكَوا مِن كلامِهم: «يا أُمُّ لا تَفْعَلي» بِالضم، وقُرِئَ: ﴿قُلْ رَبُّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] بِالضَّم.

الرابعةُ: «يا غُلَامِيَ»، بفتحِ الياء، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣].

السُّجاعي

فصلٌ: وتقول: يا غُلام ... إلخ

قوله: (ضمُّ الحرف الذي كان مَكسوراً) أي: فحُذف كلٌّ مِن الكسرة والياء، ثم عُومِل مُعاملةَ الاسم المفرَد، قال في «التَّوضيح»: وإنما يُفعَلُ ذلك فيما يَكثُر فيه أنْ لا يُنادَى إلَّا مُضافاً[1]، قال شارحُه: كـ«الأُمِّ والأبِ والرَّبِّ» حملاً لِلقليل على الكَثير، بِخلاف «يا عَدُوِّي»، فلا يَجوزُ «يا عَدُوُّ» بِحَذف الياء وضمِّ الواو، أي: لأنَّ نِداءَه مُضافاً إلى الياء لم يَكثُر. اهـ[2] فهو مبنيٌّ على الضم كالمفرَد كما صرَّح به الأُشموني، ولا وَجْهَ لِتوَقُّف بعضِ مَشايخِنا في ذلك مُوجِّهاً له بأنه يَلتبِسُ بالمفرَد؛ لِما عَلِمْتَ مِن أنَّ هذا مخصوصٌ بِما كثُر فيه أن لا يُنادَى إلَّا مُضافاً، فلا يَحصُل حينئذٍ إلباسٌ، تأمَّل!

---

(١) «أوضَح المسالك» (٣/ ٣٨).

(٢) «التَّصريح» (٢/ ٢٣٣-٢٣٤) باختصار.

الخامسةُ: «يا غُلَامَا»، بِقَلب الكسرةِ التي قبل الياء المفتُوحة فَتحةً؛ فتَنقلِبُ الياء ألفاً لِتَحركها وانفتاحِ ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

السادسةُ: «يا غُلَامَ»، بِحذفِ الألف، وإبقاءِ الفَتحة دليلاً عليها، كقولِ الشاعر:

٨٤ - وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ ما فاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّي

السُّجاعي

قوله: (فتَنقلبُ الياء ألفاً) قال العلَّامة الشيخُ يس: والظاهرُ أن الألفَ اسمٌ؛ لأنَّها مُنقَلِبة عن اسم، ويَنبغي أن يُحكَمَ بأنها مُضافٌ إليها، وأنها في محل جرٍّ، بل قد يُدَّعَى أنَّ هذه الألفَ ياءُ المتكلم، غايةُ الأمرِ أنها تغيَّرت صِفتُها، ويَنبغي أن يكونَ نَصبُ «يا غلامَا» بفتحةٍ مُقدَّرة، والفتحةُ الظاهِرةُ لأجلِ الألف المنقلِبَة عن ياءِ المتكلِّم[1].

قوله: (ولستُ براجعٍ ... إلخ) هو مِن الوافِر، والهمزةُ في «لوَ اني» محذوفةٌ لِنَقل حركتِها إلى الواو قَبلَها. وحاصِلُ المعنى: أن ما فاتَ لا يَعُود بِكلمة التَّلهُّف، ولا بِكلمةِ التَّمني، ولا بِكلمة «لو».

شفاء الصدر

[٨٤] - ولَسْتُ بِرَاجِعٍ ما فاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَ انِّي

من الوافر.

(الراجع): المُعِيد، و(اللَّهْف) بسكون الهاء: مصدرُ لَهِفَ من باب فَهِمَ: الحزنُ والتَّحسُّر، وقولُهم: (يا لَهف) كلمة تحسُّرٍ، وليس القَصد حقيقةَ النداء، وكذا (لَيتَني فعلتُ كذا) و(لو أنِّي فَعلتُ كذا ما حَصَل كذا) للتحسُّر.

قولُه: «ولَستُ»: الواو: بحسَب ما قبلها، (ليس): فعل ماضٍ ناقص يَرفع الاسم ويَنصبُ الخبر، مبني على فتحٍ مقدرٍ على آخِره منع مِن ظهوره السكونُ العارض كراهةَ توالي أربع مُتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لا محلَّ له، والتاءُ: اسمها مبنيٌّ على الضمِّ في محل رفع، «بِراجعٍ»: الباءُ: حرفُ جر زائد، (راجع): مجرورٌ بها، وعلامةُ جره الكسرة، وهو خبرُ (ليس) مَنصوب بفتحةٍ مقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركةِ حرفِ الجر الزائِد، و(راجِع) اسمُ فاعل فاعلُه مستتر جوازاً تقديره: هو يَعودُ إلى موصوفٍ محذوف تَقديره: بِشخصٍ راجعٍ مثلاً على ما يَظهَر لي مِن كلامهم في مَبحَث وجوبِ استتار الضمير وجَوازِه، وإنْ قال الشيخ الجرجاوي في نحوِ: (أنا ضاربٌ وأنتَ قائمٌ): الفاعلُ مُستتر وجوباً تقديره: أنا وأنتَ، وفي بعضِ المواضع يقولُ في نحوِ الأول: مُستتر جوازاً تقديرُه: أنا، فليُحرَّر!. ثم رأيتُ في «يس على التصريح» عنِ الغنيمي بعد كلامٍ ما نَصُّه: ويحتمل أنَّ فِيه - أي: (هيتُ) - ضميراً مستتراً تَقديره:

(١) «حواشي مُجيب النداء» (٢/١٠٩).

أي: بِقولي: يا لَهْفَ.

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

أنا جوازاً، فإنْ قُلتَ: (أنا) حيث يَستتر إنما يكون وجوباً لا جَوازاً، قلتُ: ذلك ممنوعٌ، ألا تَرى لِقولك: أنا قائمٌ، وأنتُما قائمان، ففي كلٍّ ضمير مُستتِرٌ جوازاً تقديره: (أنَا) في الأول، و(أنتُما) في الثاني، فإنْ قُلتَ: مِن أين لك أنَّ الضمير في (قائم) و(قائمان) تقديرُه: أنتَ وأنتما، بل هو مُستَتر تقديره: (هو) عائد على موصوفٍ محذوف تقديرُه: أنا رجلٌ قائمٌ هو، وأنتُما رَجُلان قائِمان هما؟ قلتُ: قال الأندلسيُّ: الضمائرُ الراجعةُ إلى المبتدأ لا بُدَّ أن تكونَ على وَفقِ مَن تَعُود إليه: غائبٌ لِغائب، ومخاطَبٌ لمخاطب، ومُتكلم لمتكلم، نحوُ: أنا أَخرُج، وأنتَ تَخرج، وكذلك التثنيةُ والجَمع على أيِّ إعرابٍ كان. انتهى، وهو بِعُمومه شاملٌ لِنَحو: أنا قائم. اهـ المرادُ من كلام الغنيمي، ثم رأيتُ في «السُّجاعي على ابن عقيل» ما ظَهَر لي ناقلاً له عن بعضِ المحقِّقِين، فلِلَّه الحمدُ. «ما»: اسمٌ موصولٌ مفعولُ (راجع) مبني على السكون في محل نصب، «فاتَ»: فعلٌ ماض، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (ما)، والجملةُ صلة لا محلَّ لها، والعائدُ ضَميرُ الفاعل، «مني»: جار ومجرور متعلق بـ(فاتَ)، والنونُ: للوقاية، «بِلَهف»: الباء حرفُ جر، والمجرور محذوف تقديره: قَولي، والجارُّ والمجرور متعلق بـ(راجِع)، (لَهفَ): منادًى حُذف منه حرف النداء منصوبٌ بِفَتحة مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً المحذوفة للتخفيف، مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وياءُ المتكلم المنقلبةُ ألفاً المحذوفةُ مُضاف إليه في محلِّ جر، و(بِلَهف) [صوابُه: و(لهفَ)]: مقولُ القَول المقدَّر في محل نَصب، «ولا»: الواو: حرفُ عطف، (لا): نافيةٌ [مُراده أنها زائدةٌ لِتأكيد النفي؛ إذ النفيُ قد استُفِيد من العطف بالواو، ويقالُ مثلُه في (لا) الآتيةِ]، «بِلَيت»: الباء: حرف جر، والمجرورُ محذوفٌ؛ أي: قَولي، والجار والمجرور مَعطوفٌ على الجار والمجرور المتقدِّم، (ليتَ): حرفُ تمنٍّ يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، والاسمُ والخبر مَحذوفان؛ أي: لَيتَني فَعلتُ كذا، والجملةُ في محل نصب مَقُول القول، [وقال بعضُهم: التقدير: ولا بِقولي: لَيتني، فجَعله كالأوَّل، وفيه نظر]، «ولا»: الواو: حرف عطفٍ، و(لا): نافيةٌ، «لوَ انّي»: بنقلِ حركةِ الهمزة إلى الواو، (لو): حرفُ امتناع الجوابِ لامتناع الشرط، (أنَّ): حرفُ توكيد يَنصبُ الاسم ويَرفع الخبر، والياءُ اسمها في محل نصب، والخبرُ مَحذوف تقديره: فَعلتُ، ومَدخولُ (لو) [في الأصل: ومدخول أل] في تأويل مَصدر بها فاعل لِفِعل محذوف، أو مبتدأً والخبرُ مَحذوف، أو لا خبرَ له، وعلى كلٍّ فالجُملة شرطُ (لو) لا محلَّ لها، وجوابُها محذوفٌ تقديرُه: ما حَصَل كذا مثلاً، والجملةُ مِن (لو . . إلخ) في محل نصب مَقُول قول محذوف مَجرورٍ بالباء معطوف على الجار والمجرور السابق أيضاً، والتقدير: بِقَولي: لو . . . إلخ.

والمعنى: ولستُ بِمُعيدٍ ما فات مني بِكلمة التحسُّر، ولا بِكلمة التَّمني، ولا بِكلمةِ (لو).

والشاهد: في قولِه: (لَهف)، حيث إنَّه مُنادى مضافٌ إلى ياء المتكلم المنقَلِبة ألفاً، وأصلُه: (يا لَهفيَ)، قُلبت الكسرة فتحةً، والياء ألفاً لِتَحركها وانفتاحِ ما قبلها، وحُذِفَتْ لِلتخفيف.

وقَولي: «وَتَقُولُ: يا غُلامُ بالثلاثِ» أي: بضمِّ الميم وفَتحِها وكسرِها، وقد بَيَّنْتُ تَوجيهَ ذلك.

ص ـ ويَا أَبَتِ، وَيَا أُمَّتِ، وَيَا ابْنَ أُمَّ، وَيَا ابْنَ عَمَّ: بِفَتْحٍ، وَكَسْرٍ، وَإِلْحَاقُ الأَلِفِ أَوِ اليَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وَللآخِرَيْنِ ضَعِيفٌ.

ش ـ إذا كان المنادَى المضافُ إلى الياءِ أباً أو أمًّا، جاز فيه عَشرُ لُغات: السِّتُّ المذكورةُ، ولُغَاتٌ أَرْبَعٌ أُخَرُ:

إحداها: إبدالُ الياء تَاءً مَكسُورةً، وبِها قَرأ السَّبعةُ ما عدا ابنَ عامرٍ في: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢-٤٥].

الثانيةُ: إبدالُهَا تاءً مفتوحةً، وبها قرأَ ابن عامرٍ.

الثالثةُ: يَا أبَتَا، بالتاءِ والألفِ، وبها قُرِئ شاذًّا.

الرابعة: يا أبَتِي، بِالتاء والياءِ.

وهاتانِ اللُّغتان قَبيحَتان، والأخيرة أَقْبَحُ من التي قَبْلَها، ويَنبغي أن لا تَجُوزَ ....

السُّجاعي

قوله: (وقد بَيَّنتُ توجيهَ ذلك) فيه أنه لم يُبيِّن تَوجيهَ الضمِّ، وقد يُقالُ: بَيَّن وَجهَه بِالسَّماع كما تَقدَّم. اهـ (ش).

قوله: (إبدالُ الياء تاءً مكسورةً) أي: تاءَ تأنيثٍ. وما ذكَره المصنفُ هو مَذهبُ البَصريينَ، قالُوا: والدليلُ على أنها بَدلٌ منها أنَّهم لا يَجمَعُون بَينهما. وإنما أُبدِلت تاءَ تأنيث لأنَّها تَدلُّ في بعض المواضِعِ على التَّفخيمِ كما في «عَلَّامة ونَسَّابة»، والأبُ والأمُ مَظِنَّةُ التَّفخِيم، ودليلُ كونها لِلتَّأنيث انقِلابُها في الوقف هاءً؛ وقال الكوفيُّون: هي لِلتَّأنيث، والإضافةُ بعدها مُقدَّرة، أي: فليستْ بَدلاً، ورُدَّ بأنه لو كان الأمرُ كما قالُوا لَسُمِعَ: «يا أبَتِي» و«يا أُمَّتِي» أيضاً. أفادَه (ش).

واعلَم أنَّ كلًّا مِن «يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ» منصوبٌ ـ لأنَّه معرَب؛ فإنه مِن أقسام المُضاف ـ بِفَتحةٍ مُقدَّرة على ما قبلَ الياء[1]، مَنع مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ لأجل التاءِ؛ لاستِدعائِها فتحَ ما قبلها، لا على التَّاء؛ لأنَّها في مَوضِع الياء التي يَسبِقُها إعرابُ المُضافِ إليها. اهـ يس[2].

(١) كذا في النُّسخ الخَطية و«يس»، وفي المطبوع: (التاء)، وكِلاهُما صحيح، إلا أن الأول أقرَب؛ لأنه ناظرٌ إلى الأصل تقليلاً لِلأقسام وجمعاً لِلنظائر تحت نوعٍ واحد.

(٢) (٢/ ١١٠).

إلّا في ضَرورةِ الشِّعر.

وإذا كان المُنادى مُضافاً إلى مُضافٍ إلى الياءِ - مثل: «يَا غُلَامَ غُلَامِي» - لم يَجُزْ فيه إلا إثباتُ الياء مَفتوحةً أو ساكنةً، إلّا إنْ كان «ابنَ أم»، أو «ابنَ عَم»؛ فيَجوز فيهما أرْبَعُ لُغاتٍ: فتحُ الميم، وكَسْرُها، وقد قَرأتِ السبعةُ بِهما في قَولِه تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤].

والثالثةُ: إثباتُ الياء، كقَولِ الشاعِر:

٨٥ - يَـا ابْـنَ أُمِّـي وَيَـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي ... أنْـتَ خَـلَّـفْـتَـنِـي لِـدَهْـرٍ شَـدِيـدِ

السُّجاعي

قوله: (إلّا في ضَرورةٍ ... إلخ) مِثلُه في «الأوضَح»[1]، وظاهِرُ كلام الرضيِّ عَدمُ اختِصاصِ ذَلك بِالشِّعر، ويُؤيِّده أنه قُرِئ[2]: ﴿يَا أَبَتِي إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [مريم: ٤٥]، وفي «المُرادي»: وأجازَ كثيرٌ من الكوفيِّين الجمعَ بَينَهما في الكلام، ونَظيرُه قِراءةُ أبي جعفرٍ: ﴿يا حَسْرَتَاي﴾، فجَمَع بين العِوَض والمعوَّض. اهـ يس[3].

قوله: (يا ابنَ أُمي) هو مِن الخَفيف، قاله الشاعرُ يَرثِي بِه أخاهُ، والشاهدُ فيه ظاهرٌ، و«شُقَيِّق» تَصغيرُ «شَقِيق» لِلتَّرخيم[4] كما في «العَيني».

شفاء الصدر

[٨٥] - يـا ابْـنَ أمِّـي ويـا شُـقَـيِّـقَ نَـفـسِـي ... أنـتَ خَـلَّـيْـتَـنِـي لِـدَهْـرٍ شَـدِيـدِ

من الخفيف [لِحَرملةَ بن المُنذِر المَعروفِ بأبي زبيد الطائي].

(شُقَيِّق) بضم الشين وفتح القاف الأولى وتشديدِ الياء مكسورةً: تصغيرُ شَقِيق بوزن عَظِيم، وهو: مَعروف، و(خَلَّيتَني) [على روايةِ سيبويه]: تركتَني، [ورواية الشارح هنا: (خَلَّفْتَنِي)، وهي بِمَعناها].

قولُه: «يا ابنَ»: (يا): حرفُ نداء، (وابن): منادًى منصوب بالفتحة [لأنه مُضاف]، «أمِّي»: مُضاف إليه مجرور بكسرة مُقدرة على آخره مَنع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وياءُ المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «ويا شُقَيق»: الواو: حرفُ عطف، (يا): حرفُ نداء، (شُقيق): منادى

---

(١) عبارةُ الفاكهي: (وإلحاقُ الألف أو الياء للأولين قبيحٌ ... وسبيلُ ذلك الشعر)، وعبارةُ «التوضيح» (٣/ ٣٩): ورُبما جُمع بين التاء والألف ... وسبيلُ ذلك الشعر ... والدليلُ على أن التاء في «يا أبتِ» و«يا أمتِ» عِوضٌ من الياء أنهما لا يَكادان يَجتمعان. اهـ فلم يتعرَّض في الثاني لضرورةٍ ولا لِغيرها. تأمل!

(٢) تبعَ فيه الفيشيَّ، فَلْيُنظر مَن الذي قَرأ بذلك؟

(٣) (٢/ ١١١). وانظر: «المرادي» (٢/ ١٠٩٢).

(٤) يلزمُ منه أن يكونَ مخففَ الياء على زِنة «فُعَيْل» كما يُصغَّر الثلاثي المجرَّد، وهو وهمٌ؛ فإنه مُشدَّدُ الياء وإلا انكسَر البيتُ، فالتَّصغير فيه ليس لِلترخيم، إلا أنه يُفيد التعطُّف والتحبُّب.

والرابعةُ: قَلبُ الياء ألفاً، كقَولِه:

٨٦ ـ يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

وهاتانِ اللُّغتان قَلِيلَتانِ في الاستِعمال.

السُّجاعي

قوله: (يا ابنةَ عمَّا ... إلخ) هو مِن الرَّجز، و«اهجَعي» أمرٌ من «هَجَعَ» بِفتحتَين يَهْجَعُ[1] [هَجْعاً و][2] هُجُوعاً بمعنى نامَ باللَّيل، فهو خاصٌ بِنَومِ الليل كما قاله ابنُ السِّكيت، ولعلَّ[3] المرادَ هنا لازمُه وهو السُّكوتُ؛ فإنَّ النَّوم يُلازمه السكوتُ، وذلك لأن مَقصُودَه نهيُ ابنةِ عَمِّه ـ وهي امرأتُه أمُّ الخيار ـ عن لَومِها إيَّاه على صَلَع رأسِه وهو ذَهاب شعرِه، وهذا مِن قصيدةٍ لأبي النَّجم أولُها:

شفاء الصدر

منصوب بالفتحة، «نفسِي»: مضاف إليه مجرور بكسرة مُقدرة على آخره مَنع مِن ظهورها حركةُ المناسبة، وياء المتكلم: مضافٌ إليه في محل جرٍّ، [والجملةُ الندائية عطفٌ على الجملة الندائية قبلها لا محلَّ لها من الإعراب]، «أنتَ»: (أنْ): ضميرٌ مُنفصل مبتدأ مبنيٌّ على السكون في محل رفع، والتاءُ: حرفُ خطاب، «خلَّيتَني»: (خلَّى): فعل ماضٍ مبني على فتحٍ مُقدر على آخرِه كراهةَ توالي أربع مُتحركات فِيما هو كالكلمة الواحدة لا محلَّ له، وضميرُ المخاطب: فاعلٌ في محل رفع، ونونُ الوقاية حرفٌ، والياء: مفعولٌ مَبني على السكون في محل نصب، والجملةُ خبرُ انمبتدأ في محلِّ رفع، والرابطُ الفاعل، «لِدَهر»: جار ومجرور متعلق بـ(خلَّى)، «شَديدِ»: صفة، وهو مجرورٌ بكسرة ظاهرة.

والمعنى: يا أخي لأبٍ وأمٍّ أنتَ متَّ مثلاً وتركتَني بعدك لِزمان حوادثُه صعبةٌ [أي: وقد كنتَ مُعيناً لي عليه ورُكناً أستنِد إليه، فأوحشتَني بالفراق وعدم التَّلاق].

والشاهد: في قولِه: (يا ابنَ أمي)، حيث ثَبتتِ الياء في (أمِّي) الذي أُضيف إليه (ابن) المنادَى، وهو قليلٌ، بل قيل: ضَرورةٌ.

[٨٦] ـ يـا ابْـنَـةَ عَـمَّـا لا تَـلُـومِـي واهْـجَـعِـي فـلَـيـسَ يَـخـلُـو عنـكِ يَـومـاً مَـضـجَـعِـي

من الرَّجز [لأبي النَّجم العِجلي كما قال المحشِّي].

(اللَّوم): التَّعنيف، و(اهجَعي): أمرٌ مِن (هَجَع يَهجَع هُجُوعاً) من باب خَضَعَ؛ أي: نام بالليل، المرادُ به هنا السُّكوت عن اللَّوم، فَذِكر (اهجَعي) توكيدٌ، و(المَضجَع) بفتح الميم والجيم مَوضِع الضُّجُوع؛ أي: وضعِ الجَنب بالأرض.

---

(١) بالفتح، ولعلَّه سكتَ عن ضبطِه مع تعرُّضِه لِضبط ماضِيه اعتماداً على اشتِهاره من قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧].

(٢) زيادةٌ من نُسخة مخطوطة.

(٣) في بعض النُّسخ المخطوطة: وجعل.

[أحكامُ تابع المُنادى]

ص ـ فَصْلٌ:

وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُوناً بِـ«أَلْ»، مِنْ نَعْتِ المَبْنِيِّ ....

السُّجاعي

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ(١)

فصل: ويَجري ما أُفرد ... إلخ

قوله: (مِن نعتِ المبني ... إلخ) هذا بيانٌ لـ«ما» مِن قَولِه: «ما أُفرِد ... إلخ»، وهذا

شفاء الصدر

قوله: «يا ابنةَ»: (يا): حرفُ نداء، (ابنةَ): منادًى منصوب بالفتحة [لأنه مضاف]، «عمَّا»: مضاف إليه مجرور بِكسرة مُقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم المُنقلبة ألفاً مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسبة، والألفُ مُضاف إليه في محل جرٍّ، «لا»: ناهيةٌ، «تَلُومي»: فعلٌ مضارع مجزوم بـ(لا)، وعلامةُ جزمِه حذف النون، والياء: فاعلٌ في محل رفعٍ، «واهجَعي»: الواوُ: حرفُ عطف، (اهجعِي): فعلُ أمر مبني على حذفِ النون، والياء: فاعل في محل رفعٍ، والجملةُ معطوفةٌ على الجملة الابتِدائية [المنفيةِ] قبلها، «فليس»: [هذا شروعٌ في إعرابِ ما أنشدَه المصنفُ زائداً على كلام الشارح، وهو قولُه:

فَلَيْسَ يَخْلُو عَنْكِ يَوماً مَضْجَعِي]

الفاءُ: فاءُ الفَصيحة أفصحَت عن شرطٍ مُقدر؛ أي: إذا امتَثلتِ فليس ... إلخ، وأشار بعضُهم إلى أنها للاستِئناف، [وأظهَر منهما أن تكونَ للتعليل كما هو ظاهرٌ]، (ليس): فعلٌ ماضٍ ناقص لا محلَّ له، اسمها: ضميرُ الشأن [أو (ليس) مُهملة بمعنى (ما) النافية]، «يَخلُو»: فعلٌ مضارع مرفوع بِضمة مُقدرة على الواو لِلثِّقل، «عنكِ»: جار ومجرور مبني على الكسر في محل جر مُتعلقٌ بـ(يَخلُو)، «يوماً»: ظرفُ زمان مُتعلق به أيضاً، «مَضجَعي»: فاعلُ (يخلُو) مرفوعٍ بضمة مُقدرة على آخره لاشتغالِه بحركة المناسبة، وياء المتكلم: مضافٌ إليه في محل جر، وجملةُ (يَخلُو ... إلخ) خبرُ (ليس) في محل نصبٍ، وجُملةُ (ليس ... إلخ) جوابُ (إذَا)، أو مُستأنَفة على ما مرَّ، [أو لا محل لها تَعليلية كما مرَّ أيضاً].

والمعنى: يا بنتَ عَمِّي لا تُعنِّفِيني واسكُتي عن ذلك، وإذا امتَثلتِ فلا يَخْلُو مكان وضعِ جَنبي بِالليل عنكِ في وقتٍ مِن الأوقات. تأمَّل!

والشاهد: في قولِه: (يا ابنةَ عَمَّا)، حيث ثَبتَت الألفُ المنقلبة عن ياء المتكلم في (عمَّا) الذي أُضيف إليه المنادَى وهو (ابنة)، وذلك قليلٌ، بل ضرورةٌ.

(١) يُروى: الأقرَع، ووُجد كذلك في بعض النُّسخ، ومَعنياهُما واحد.

وَتَأْكِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ المَقْرُونِ بـ«أَلْ»، عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّداً عَلَى مَحَلِّهِ، وَنَعْتُ «أَيٍّ» عَلَى لَفْظِهِ. وَالبَدَلُ وَالنَّسَقُ المُجَرَّدُ كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً.

ش ـ هذا الفَصلُ مَعقودٌ لأحكام تابعِ المنادَى.

والحاصلُ: أنَّ المنادَى إذا كان مَبنيًّا، وكان تابِعُه نعتاً، أو تأكيداً، أو بَياناً، أو نَسَقاً بالألف واللام ـ وكان مع ذلك مفرَداً، أو مُضافاً وفيه الألفُ واللام ـ جازَ فيه الرفعُ على لَفظِ المنادى، والنَّصبُ على مَحلِّهِ، تقولُ في النَّعتِ: «يا زيدُ الظَّرِيفُ» بِالرفع، و«الظريفَ» بالنصب، وفي التأكيد: «يا تَميمُ أَجْمَعُونَ» و«أَجمعِينَ»؛ وفي البَيان: «يا سَعِيدُ كُرْزٌ»، و«كُرْزاً»، وفي النَّسَق: «يا زيدُ والضَّحَّاكُ»، و«والضَّحَّاكَ»، قال الشاعرُ:

السُّجاعي

يَقتَضي ـ كما قال الفاكهيُّ ـ أنَّ الصُّوَرَ ثمانيةٌ حاصِلةٌ مِن ضربِ الأقسام الأربَعة التي اشتَمل البَيانُ عليها في القِسمَين اللَّذَين اشتَمل عليهما المُبَيَّنُ، قال الشيخُ يس: وما اقتَضاه كلامُه مُشكِلٌ؛ لأنَّ التأكيد المعنويَّ لا يَتأتَّى فيه أن يكونَ مُضافاً مَقروناً بـ«أل»، وكذا عطفُ البَيانِ، وأمَّا عطفُ النسَق فيُتصَوَّرُ فيه أن يكون مُضافاً مَقروناً بـ«أل» نحوُ: «يا زيدُ والضارب الرَّجُل»، فتَكونُ الصُّوَرُ التي يَجوز فيها الأمرانِ سِتةً لا ثمانيةً[1]. اهـ[2] وحِينئذ فالأولى جعلُ الصُّوَر الدَّاخلةِ في كلامِ المصنِّف سِتةً، والصُّورتانِ المذكورَتانِ خارِجتان منه لِعَدم تأتِّيهما، وهذا ظاهرٌ لا غُبارَ عليه، وأمَّا قَولُ بَعضهم جواباً عنه: إنَّ قولَه: «وتَأكيده» بِالرَّفع عطفاً على «ما أُفرِد . . . إلخ»، فهو غيرُ ظاهِرٍ مِن كلام المصنِّف، ولِذا لم يُعوِّلِ الفاكِهيُّ على نحوِ ذلك، تأمَّل!

قوله: (وتأكيدِه) أي: المعنويّ، وأطلَقه اعتِماداً على اشتِهارِ أمرِ اللَّفظيِّ، فقد عُلِمَ أنَّ حُكمَه حُكمُ الأولِ حتى كأنَّه هو. اهـ يس[3].

قوله: (على لفظِه) مُتعلِّق بـ«يَجري».

---

(١) في أكثر النُّسخ المخطوطة: (ستة لا خمسة)، وهي عبارة الشيخ يس، إلا أن المُثبتَ وهو (ثمانية) أصحُّ؛ لأنَّ المحشِّيَ بصدد مُناقشةِ ما في المتن، وما ذكَره يس إنما هو في مَعرض الردِّ على الفاكهي الذي جَعل الأوجه الجائزةَ خمسةً فقط.

(٢) (١١١/٢).

(٣) السابق.

٨٧ ـ يا حَكَمُ الوارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ

رُوِيَ برفع «الوارِث» ونَصْبِه، وقال الآخَرُ:

٨٨ ـ فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا

السُّجاعي

قوله: (يا حَكَمُ الوارث . . . إلخ) قال في «الصِّحاح»: «الحَكَم» بِالتَّحريك: الحاكِم، وفي المَثَل: «في بَيتِه يُؤتى الحَكَمُ».

قوله: (وقال آخَر: فما كَعبُ . . . إلخ) هو مَدحٌ لِعُمرَ بنِ عبد العزيز ﷺ، وقَبلَه:

يَعُودُ الفَضْلُ مِنكَ على قُرَيْشٍ وتَفْرُجُ عَنْهُمُ الكُرَبَ الشِّدَادَا

وهما مِن الوافر، و«الفَضْل» هو الإِحسانُ، و«قُرَيش» هي القَبِيلة المشهُورة، و«تَفرُجُ» بضم الراء بِمعنى تكشِف، و«الكُرَب» جمع كُرْبة بضم الكاف فِيهما، أي: الغَمَّ والحُزن، و«ابنُ مامةَ» و«ابنُ أروَى» مِن أجوادِ[1] العرب المشهُورِين.

شفاء الصدر

شواهد تَوابِع المُنادى

[٨٧] ـ يا حَكَمُ الوارِثُ عَن عبدِ المَلِك

مِن الرجز [لِرؤبة في مدح الحَكَم بن عبد الملك].

(حَكَم): بفتحتَين: عَلَم، (الوارِث): اسمُ فاعِلِ وَرِثَ الشيءَ يَرِثُه بِكسر الراء فيهما.

قولُه: «يا حَكَمُ»: (يا): حرف نداء، (حكمُ): مُنادى مبني على الضم في محل نصب، «الوارِث»: بالرفع صفةُ (حَكم)، وصفةُ المنصوب محلًّا منصوب، وعلامةُ نصبِه فتحة مُقدرة على آخره مَنع مِن ظُهورها اشتغالُ المحلِّ بِحركة الإتباع، وبالنصبِ صفةُ (حَكَم) على المحل، منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «عن»: حرفُ جر بمعنى مِن أو بَعْدَ، «عبدِ»: مجرور بها، وعلامةُ جرهِ الكسرةُ، «المَلِك»: مضافٌ إليه مجرور بكسرة مُقدَّرة على آخره مَنع من ظهورها السكونُ العارِض للشعر، والجار والمجرور مُتعلق بـ(الوارث).

والمعنى: يا حكم الوارثُ الملكِ أو المالِ مِن وَالِدِه عبدِ الملك.

والشاهد: في (الوارِث)، حيث رُوِيَ فيه الرفعُ والنصب؛ لأنه تابعٌ لِمُنادى مفرد.

[٨٨] ـ فَما كَعبُ بنُ مامةَ وابنُ أروَى بِأكرمَ مِنكَ يا عُمَرَ الجَوادَا

من الوافر [لجرير].

(كعبُ بن مامةَ) هو: كعبٌ الإيادِيُّ [بكسر الهمزة نِسبةً لقبيلة إياد، لا بِفَتحِها على أنه جمعُ جمعِ (يَد) وهي المعروف، وعلى إضافة الأول للثاني كما قد يُتوهَّمُ ولا سيَّما لِجُوده]، مِمن انتَهى إليه الجُودُ في الجاهلية، آثَر رَفيقَه على نفسِه بالماء حتى مات عطشاً ونَجَّى رَفيقَه، وفيه يقولُ الشاعر:

---

(١) في بعض النُّسخ المخطوطة والمطبوعة: (مِن أجود)، وهو محتمَل لَولا قولُه: المشهورِين.

والقَوافي مَنصُوبة، وقال آخَرُ:

السُّجاعي

قوله: (والقوافي مَنصوبةٌ) جمع (قافِيَة)، والمرادُ بها هنا الكلماتُ الأخيرة من الأبيات كما هو مَذهبُ الأخفشِ، لا ما اختارَه الخليلُ[1] من أنها مِن المحرَّك قبل الساكنَين إلى الانتِهاء، فتَكونُ في البيت المذكور مِن واوِ «الجَوادَا»، ومثلُ ذلك لا يُوصَف بِنَصبٍ؛ إذ هو بعضُ الكلمة، فتأمَّل!

شفاء الصدر

يَجُودُ بِالنَّفسِ إذ ضَنَّ البَخِيلُ بِها والجُودُ بِالنَّفسِ أَقصَى غايةِ الجُودِ

و(مامةُ): أبوه، و(ابنُ أَروى) قيل: المراد به عُثمان بنُ عفَّان ﷺ [فيه نظر؛ إذ يَبعدُ تَسوية جريرٍ لِعمر ابن عبد العزيز بعثمان]، ويُروى: (سُعْدى) بضم السين مكان أروى، وابنُ سُعدى هو: أوسُ ابن حارثةَ الطائي كان سيداً مُقدَّماً، وكان معاصراً لحاتمِ الطائي الجوادِ المشهور، وسُعدَى أمُّه، وأراد بـ(عمرَ) ابنَ عبد العزيز ﷺ، و(الجَواد): الكريم.

قوله: «فَما»: الفاء: بحسَب ما قبلها، (ما): نافيةٌ حِجازيةٌ تَعملُ عملَ (ليس)، «كعبُ» بغير تنوين على القاعِدة المشهورة: اسمُها مرفوع بالضمة، «ابنُ»: صفةُ (كعب) مَرفوع بالضمة، «مامةَ»: مُضاف إليه مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه لا يَنصرِف للعَلَمية والتأنيث، «وابنُ»: عاطفٌ ومعطوفٌ على (كعب) مرفوعٌ بالضمة، «أَروى»: مضافٌ إليه مجرور بفتحةٍ مُقدرة على الألف مَنع من ظهورها التعذر نِيابةً عن الكسرة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف لِلعَلَمية والتأنيث؛ لأنه اسمُ امرأة كما في «المختار»، «بأجوَدَ»: الباء حرفُ جر زائد، (أجودَ): مجرور به وعلامةُ جره الفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسم لا يَنصرف لِلوَصفيَّة ووزنِ الفِعل، وهو خبر (ما) منصوب بفتحة مُقدرة على آخره مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركةِ حرفِ الجر الزائد، ويَحتمل أن تكونَ (ما) تَميميةً [ويُؤيِّده أن قائله جرير وهو تَميمي]، وما بعدها مُبتدأ وخبر، وأخبر بـ(أجوَد) عن مُثنًى؛ لأنه أفعلُ تَفضيل يُخبَر به عن الواحدِ وغَيرِه بلفظ واحد، «مِنك»: جار ومجرور مُتعلق بـ(أجودَ)، «يا عمرَ»: الرواية بفتحِ الراء كما في «التصريح» و«الأشموني»، (يا): حرف نداء، (عمرَ): منادى مَبني على ضمٍّ مُقدر على آخِره مَنع مِن ظهوره اشتِغالُ المحل بالفتح العارضِ لأجل مُناسبةِ الألف المحذوفة لالتِقاء الساكنَين، بناءً على جَواز إلحاقِها في غير النُّدبة، والاستِغاثةِ، والتعجب، كما قال الصبان وغيرُه، في محل نصبٍ، ولعلَّ حذفَها في الخطِّ تَبعٌ لِحَذفها في اللفظ، تأمَّل! [ويُروى: (يا عمرُ) بالضم على الأصلِ في المُنادى]، «الجوادَا»: صفةُ (عمرَ) على المحلِّ مَنصوب بالفتحة الظاهرة، وألفُه: لِلإطلاق.

والمعنى: ليس كعبُ ابنُ مامةَ وأوسُ بنُ حارثةَ المشهُوران بالكرم عند العرب، أكرمَ منك يا عمرَ بن عبد العزيز الكريم.

والشاهد: في (الجواد)، حيث يَجُوز فيه الرفعُ والنصب؛ لأنه صفةٌ لِمنادى مفرَد، لكنْ يَتعيَّن النصب فيه كما رُوِيَ؛ لأنَّ القَوافيَ منصوبةٌ.

---

(١) أي: وغيرُه من العَرُوضيِّين وهو الراجح.

٨٩ - أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرَا ... فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

وقال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبا: ١٠]، وقُرِئ شاذًّا: ﴿وَٱلطَّيْرُ﴾.

وهذه أمثِلةُ المفرَد، وكذلك المضافُ الذي فيه «أل»، نحوُ: «يا زيدُ الحَسَنُ الوَجْهِ، والحسَنَ الوَجْهِ»، وقال الشاعِر:

السُّجاعي

قوله: (ألا يا زَيدُ ... إلخ) هو مِن الوافر، و«خَمَر» بِفتح الخاء المعجَمة وفتحِ الميم كما وَجدتُه بخطّ الشَّنَواني[١]، وفي «القاموس»: الخَمَر بالتَّحريك: ما واراك مِن شَجرٍ وغيرِه. اهـ فالمعنى: لقد جاوَزْتُما المحلَّ المستُورَ بالأشجارِ وغيرِها من الطَّريق.

قوله: (وقُرِئ شاذًّا: ﴿وَٱلطَّيْرُ﴾) أي: بِالرفع، والرفعُ هو مختارُ الخَليل وسيبويه، وقَدَّرُوا النصبَ في الآية عَطفاً على ﴿فَضْلًا﴾[٢] مِن قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾.

شفاء الصدر

[٨٩] - ألا يــا زيــدُ والــضَّــحَّــاكُ سِــيــرَا ... فَــقــد جــاوَزْتُــمــا خَــمَــرَ الــطَّــرِيــقِ

من الوافر.

(الخَمَر) بفتحتَين: ما واراكَ مِن شَجرٍ وغيرِه.

قوله: «ألَا»: حرف استفتاحٍ وتنبيهٍ، «يا زيدُ»: (يا): حرفُ نداء، (زيد): منادًى مبني على الضم في محل نصب، «والضَّحَّاك»: الواو: للعطف، (الضَّحاك): بالرفع والنصبِ معطوفٌ على (زيد) مراعاةً للفظ والمحلِّ كما مرَّ في (يا حكمُ الوارث)، «سِيرَا»: فعل أمر مبني على حذفِ النون، والألف: فاعل، «فقد»: الفاء: لِلتعليل، (قد): حرفُ تحقيق، «جاوزتُما»: فعلٌ وفاعل وحرفُ عماد وحرفٌ دالٌّ على التثنية، «خَمرَ»: مفعول منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «الطريقِ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

والمعنى: يا زيدُ والضحاك سِيرَا آمِنَين من المخاوِف؛ لأنكما قد تعدَّيتُما المحلَّ المستور بالأشجار ونحوِها، الذي يَختفي فيه القُطّاع واللُّصوص، وقد نَبَّهتُكما على ذلك. [أو المقصود: تَنبَّها وجِدًّا في السَّير؛ لأنكما جاوزتُما المحلَّ المستُور بالأشجار وغيرها مِن الطريق، وصِرتُما عُرضةً لأن يَراكما مَن يَطلبُكما].

والشاهد: في قولِه: (الضَّحاك)، حيث يَجوز رَفعه ونصبه؛ لأنه نَسَقٌ بِالألف واللام على أنَّه [هكذا في الأصل] مُنادى مفرَد.

(١) وأغرب الفَحام في «شرح الشواهد» فقال: (الجَمزُ) بالجيم والزاءِ المعجمةِ: ضربٌ من السيرِ أشدُّ من العَنَق، وقد جَمَزَ البَعيرُ يَجمِزُ جَمْزاً كـ(ضَرَبَ يَضرِبُ ضَرْباً) ... ثم قال: و(الضحاكُ) عطف على (زيدُ)، وفيهِ الشاهِدُ حيثُ يجوزُ فيه الأمرانِ، ولا يخفَى أن الاستشهادَ بالبيتِ مع عدمِ ضَبطِ الروايةِ مما لا فائدةَ له، ويُمكنُ حَملُهُ على التمثيلِ لا الاستِشهاد.

(٢) وقيل: معطوفٌ على محل ﴿جِبَالُ﴾، وقِيل: هو مفعول لمحذوف، أي: وسخَّرنا له الطيرَ.

٩٠ ـ يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنْسِ

يُروَى بِرَفع «الضامِر» ونَصْبِهِ.

فإن كان التابعُ من هذه الأشياء مُضافاً، وليس فيه الألفُ واللام؛ تعيَّن نصبُه على المحلِّ، كقَولِك: «يا زيدُ صَاحِبَ عَمرٍو»، و«يا زيدُ أَبَا عَبْدِ الله»، و«يا تَميمُ كُلَّكُم» أو «كُلَّهُمْ»، و«يا زيدُ وأَبا عَبدِ الله»، قال الله تَعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦].

السُّجاعي

قوله: (يا صاحِ يا ذا الضامِرِ ... إلخ) هو مِن الرَّجز[(١)]، أي: يا صاحِبِي، و«الضَّامِر» أي: المهزُول، و«العِيسُ» بكسر أوَّله وسُكون ثانِيه[(٢)]: إبلٌ بِيضٌ في بَياضها ظُلمةٌ خَفيَّة[(٣)]، جمعُ عَيْساء بالمدِّ، فهو كـ«بِيض وبَيْضاء» لَفظاً ومعنى[(٤)].

قوله: (كلَّكم أو كلَّهم) أي: لأنه إذا جِيءَ مع تابعِ المنادَى بِضميرٍ جاز أن يُؤتَى بِلَفظِ الغَيبة نظراً للأصل، وبِلَفظ الخطاب لِكَون المنادَى مُخاطَباً في المعنى، وإنما لم يَجُز أن يَقولَ المسمَّى بزيد: زيدٌ ضَربتُ[(٥)]؛ لأنَّه ليس فيه دَليلُ التكلم، وهنا وُجِد[(٦)] دَليلُ الخِطاب وهو «يَا». اهـ يس[(٧)].

شفاء الصدر

[٩٠] ـ يا صاحِ يا ذَا الضَّامِرُ العِيسِ

من الكامل.

كما يُعلَم من «شرح شَواهد الرَّضي» [أي: حينَ أنشد شيئاً من بحر الكامل ذكَر أنه بعد هذا البيت، وإلَّا فالبغداديُّ لم يُصرِّح باسمِ بحر الشاهد، وهو لابن لَوذان السَّدوسي كما في «كتاب سِيبويه»]، لكنْ [استدراكٌ على ما نقلَه عن البَغدادي في الكتابِ المذكور] قال البَغدادي: [العَنْسُ] بِفتح العين وسُكون النونِ: الناقة الصُّلبة الشَّديدة، وتمامُه:

والرَّحْلِ والأَقْتابِ والحِلْسِ

---

(١) الصحيحُ أنه مِن الكامل كما في «شِفاء الصدر».

(٢) تَبِع في ضَبطه وتفسيرِه الفيشيَّ، وهو تصحيف، والصواب «العَنْس» بفتح العين المهملة وسكونِ النون، وهي الناقة الصُّلبة الشَّديدة كما سيَنقله المُعرب عن البغدادي.

(٣) في أغلب النُّسخ المخطُوطة: ظُلمة خَفيفة.

(٤) فيه تساهلٌ لا يخفى؛ فإن البيضاء غيرُ العَيساء معنًى كما قدَّمه صراحةً.

(٥) أي: بدلَ: أنا ضربتُ.

(٦) عبارةُ الشيخ يَس: وهذا وُجد فيه.

(٧) (٢/١١٢).

وإنْ كان التابعُ نَعتاً لـ«أيٍّ» تعيَّن رَفعُه على اللَّفظ، كقَولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [الحج: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [التحريم: ١].

وإنْ كان التابع بدلاً، أو نَسَقاً بغير الألفِ واللام؛ أُعْطِيَ ما يَستَحقُّه لو كانَ مُنادًى، تقولُ في البَدَل: «يا سَعِيدُ كُرْزُ» بضم «كُرز» بِغير تَنوينٍ كما تقولُ: «يا كُرْزُ»، و«يا سعيدُ أَبَا عبدِ اللهِ» بالنصب، كما تقولُ: «يا أبا عبدِ الله»؛ وفي النَّسَق: «يا زيدُ وعَمْرُو» بالضمِّ، و«يا زيدُ وأبا عبدِ الله» بالنصبِ، وهكذا أيضاً حُكمُ البَدل والنَّسَق لو كان المنادَى مُعْرَباً.

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

بعطفِ (الرَّحل) على (العيس) بتأويلِ الضامِرِ بِالمتغيِّر، و(الرَّحْل): كلُّ شيء يُعَدُّ لِلرحيل، و(الأَقْتاب) جمع قَتَب بالتحريك: رَحْلٌ صغير على قَدْر السَّنام، و(الحِلْس) بكسر الحاء المهملة: كِساءٌ يُجعَل على ظهرِ البعير تحت رَحلِه، والجمعُ أَحْلاس. اهـ بِتصرف [لعلَّ منه استِبدالَ (العيس) بـ(العنس) عند الكلام على عطف (الرَّحل)]، فتَدبَّر! (الضامِر): المهزُول الخفيف اللَّحم، ويُقال: ناقة ضامِرٌ وضامِرة، و(العِيس) بالكسر: الإبلُ البِيضُ التي يُخالِط بياضَها شيءٌ من الشُّقرة، واحدُها أَعْيَسُ، والأنثى عَيْساء بَيِّنةُ العَيَس بِفَتحتَين [مُصحَّحاً]، ويقال: هي كرائمُ الإبل. قالَه في «المختار».

قوله: «يا صاحِ»: (يا): حرفُ نداء، (صاح): منادى مرخم (صاحب) على غير قياس؛ لأنه ليس بِعَلَم، مبني على ضمِّ الحرفِ المحذوف للترخيم وهو [الباءُ]، في محل نصبٍ على لغةِ مَن يَنتظره ويَجعله كأنه موجودٌ، فيَقرأه بكسرِ الحاء، أو مبني على كسرِ الحاء في محل نصبٍ على لُغةِ مَن لا يَنتظر المحذوفَ، وإن جعلتَ أصلَه: (يا صاحِبي) كان فيه شُذُوذان: كونُه غيرَ عَلَم، وكونُهُ مضافاً، فالأولُ أولى، «يا ذا»: (يا): حرف نداء، (ذا): اسمُ إشارة مُنادى مبني [على] ضم مُقدرٍ على آخِره منع مِن ظهوره سكونُ البناء الأصليِّ في محل نصبٍ، «الضامِرِ»: بالرفع صفةُ (ذا)، وصفةُ المنصوب محلًّا منصوب، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مُقدرة على آخِره منع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بِحركة الإتباع للضم المقدَّر في (ذا)، وبالنصب صفةُ (ذا) على المحل منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «العِيسِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة مِن إضافةِ الصفة المشبَّهة إلى مَرفُوعها.

والمعنى: يا هذا الصاحبُ، الذي إبلُه البِيضُ مهزولةٌ قَليلةُ اللَّحم [أو الذي ناقتُه الصلبةُ هَزيلة].

والشاهد: في قولِه: (الضامِر)، حيث رُوِي بالرفع والنصب؛ لأنه مضافٌ فيه (أل) تابعٌ لِمنادى مُفرد.

تَنبيه: التعبيرُ بالرَّفع فيما رُوِيَ فيه وَجهانِ أو جازَا فيه مِن باب التَّساهل، وإلا فليس هناك رفعٌ كما يُعلَم مِن الإعراب السابِق [إن أراد: ليس هناك رفعٌ في الأول المنادَى وَرد عليه أنه لم يَقُل أحدٌ برفعه، بل صرَّحوا بِبنائه على الضم، وإن أراد: ليس هناك رفعٌ في النعتِ ونحوِه كـ(الضحَّاك) في البيت وَرَد عليه أنه مرفوعٌ حقيقةً إتباعاً لِلفظ المُنادى؛ لأنه يُشبِه المرفوع من حيثُ عروضُ الحركة، اللهم إلا أن يقالَ ـ كما قال الصبان ـ: المُتَّجه وِفاقاً لِبعضهم أنَّ ضمةَ التابع إتباعٌ لا إعرابٌ ولا بِناء. اهـ ويُؤيِّده كلامه في قوله: (يا حَكم الوارث)، لكنْ يَرِد عليه حينئذٍ أن في استِخراج هذا من الإعراب السابِق خفاءً ودِقَّة. تأمَّل!].

ص - ولَكَ في نَحوِ: «يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ» فَتْحُهُمَا، أَوْ ضَمُّ الأَوَّلِ.

ش - إذا تكرَّر المنادَى المفرَدُ مُضافاً، نحوُ: «يَا زيدُ زيدَ اليَعْمَلَاتِ» جازَ لكَ في الأول وَجهان:

أحدُهما: الضمُّ، وذلك على تَقديرِه مُنادى مُفرداً، ويكونُ الثاني حِينئذٍ:

إما مُنادًى سَقَطَ منه حَرفُ النداء، وإما عَطْفَ بيانٍ، وإمَّا مَفعولاً بتقدير: أَعْني.

والثاني: الفتحُ، وذلك على أنَّ الأصلَ: «يَا زيدَ اليَعْمَلَاتِ زيدَ اليَعْمَلَاتِ»، ثم اخْتُلِفَ فيه: فقال سِيبويهِ: حُذِفَ «اليَعملات» من الثاني لِدَلالة الأولِ عليه، وأُقْحِمَ «زيد» بين المضافِ والمضاف إليه؛ وقال المبرِّدُ: حُذِف «اليَعمَلات» من الأولِ لِدلالة الثاني عليه؛ وكلٌّ مِن القَوْلَين فيه تخريجٌ على وَجهٍ ضَعيف: أمَّا قولُ سِيبويه ففيه الفَصْلُ بين المتضايِفَين وهما كالكلمةِ الواحدة، وأمَّا قول المبرِّدِ ففيه الحذفُ من الأولِ لِدَلالة الثاني عليه؛ وهو قليلٌ، والكثيرُ عكسُه.

السُّجاعي

قوله: (يا زيدُ زَيدَ اليَعمَلات) هذا بعضُ بيتٍ من مَشطور الرَّجز، وهو بِتَمامِه:

يــا زيــدُ زَيْــدَ الــيَــعْــمَــلاتِ الــذُّبَّــلِ

وبَعده:

تَــطــاوَلَ الــلَّــيْــلُ عَــلــيــكَ فــانْــزِلِ

و«اليَعمَلات» جمعُ يَعْمَلة بفتحِ المثنَّاة التَّحتية أوَّلَه والميمِ بعد العين الساكِنة، وهي الناقةُ النَّجيبة المَطبُوعة على العمل، والجَمَلُ: يَعمَلٌ، قال في «القامُوس»: ولا يُوصَفُ بهما، إنما هما اسْمان، و«الذُّبَّل» الضَّوامِر، جمعُ ذابِل كـ«رُكَّع» جمعِ «راكِع». اهـ (ش).

قوله: (فتحُهما) لم يَقُل: «نَصبُهما» مع كونِهما مُعرَبين؛ لِيكونَ الكلام جارياً على كلِّ الأَقوال. اهـ يس[1].

قوله: (وهو مُقحَم) أي: الثاني زائدٌ بين المُضاف والمُضاف إليه، وإنما حُذِف تَنوينُ الثاني

شفاء الصدر

[٩٠/م] يــا زيــدُ زيــدَ الــيَــعْــمَــلاتِ الــذُّبَّــلِ تَــطــاوَلَ الــلَّــيــلُ عــلــيــكَ فــانــزِلِ

من الرَّجز [لِعبد الله بن رَواحة رضي الله عنه، قالَهما في غَزوة مُؤتة لزيد بن أرقمَ رضي الله عنه].

(اليَعمَلات): جمعُ يَعْمَلةٍ بفتح الياء والميم بينهما عينٌ مهملة ساكنة فيهما، وهي: الناقة النَّجيبة

(١) (٢/١١٣).

. . . .

السُّجاعي

مع أنَّه لا مُقتضِيَ لِحذفه؛ لأنَّه لَمَّا تكرَّر المُضافُ بِلفظه وحركتِه، صار كأنَّ الثانيَ هو الأولُ، والتأكيدُ اللَّفظي في الأغلَب حُكمُه حكمُ الأول، وحركتُه حركةٌ إعرابيَّة أو بِنائيةٌ[1].

وفي هذه المسألة الفَصلُ بين المُتضايِفَين بغير الظَّرف، قالُوا: وهو جائزٌ فيهما[2] خاصَّةً. فتأمَّل!

شفاء الصدر

المطبُوعة على العمل، والجملُ يَعْمَل، من قَولهم: رجلٌ عَمِلٌ بكسر الميم أي: مَطبُوع على العَمل، و(الذُّبَّل) بضم الذال المعجَمة وفتحِ الباء المشدَّدة: جمعُ ذابِلة وهي: الضَّوامِر [مِن طُول السَّفر]، وأُضِيف زيدٌ إلى اليَعمَلات؛ لأنه كان يَحدُو لها عند السَّيْر.

قولُه: «يا زيدُ»: (يا): حرفُ نداء، (زيد): مُنادى يجوز فيه الضم فهو في محلِّ نصب؛ لأنه مفرد عَلَم، وعلى هذا فالثاني إمَّا مُنادى حُذف منه حرفُ النداء منصوبٌ بالفتحة الظاهرة [أي: لِكونه مضافاً]، أو عطفُ بيانٍ، أو بدل، أو توكيدٌ تابِعه على المحل، أو معمولٌ لمحذوف تقديره: أعني، فهذه خمسةُ أوجُه، وعلى كلٍّ فـ«اليَعمَلات»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالكسرة الظاهرة، وتعريفُ (زيد) الأول بالعَلَمية أو النِّداء، والثاني بالإضافة؛ إذ لا يُضاف حتى يُنكَّر، ويَجُوز فيه [أي: في الأول] النصبُ، واختُلِف في تَوجيهِه على ثلاثةِ أقوال:

الأولُ: وهو مذهبُ سيبويه: أنه مُنادى مضاف إلى ما بعد الثاني منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، والثاني مُقحَم بين المضاف والمضافِ إليه، وعلى هذا يكون نصبُ الثاني على التوكِيد كما قاله بعضُهم.

الثاني: وهو مذهبُ المبرد: أنه مُضاف لمحذوفٍ دلَّ عليه المذكورُ، و(زَيد) الثاني مُضاف إلى المذكور، ونَصبُه على أحدِ الأوجُه الخَمسة المتقدِّمة.

الثالثُ: وهو مَذهبُ الأعلم: أنَّ الاسمَين رُكِّبا تركيبَ (خمسةَ عشر)، وفَتحةُ الأول فتحةُ بنيةٍ، وفتحةُ الثاني فتحةُ بِناء، ومجموعُهما مُنادى مضاف إلى (اليَعملات) منصوبٌ بفتحة مقدرة لحركةِ البناء التركيبي على الاسم الثاني. أفادَه الخُضري، وقيل: المجموعُ منادًى مضافٌ مبني على ضم مُقدَّر على آخره منع مِن ظهوره اشتِغال المحل بحركة البناءِ الأصلي في محلِّ نصبٍ. اهـ فتأمَّل! «الذُّبَّل»: نعتُ (اليَعمَلات) مجرور بالكسرة، «تطاوَل»: فعل ماضٍ، «الليل»: فاعلُه مرفوعٌ بالضمة، «عَليك»: جار ومجرور مُتعلق بـ(تطاوَل)، «فانزِل»: الفاء: فاءُ الفَصيحة، (انزل): فعلُ أمر مبني على السكون لا محلَّ له، وحُرك بالكسرِ لأجلِ الرَّوي.

---

(١) كذا جاءت العبارةُ في جميع النُّسخ مخطوطةً ومطبوعة، والعبارة الصحيحةُ كما في «شرح الرضيِّ على الكافية» (١/ ٣٨٦): وحركتُه حركتُه، إعرابيةً ـ كانت ـ أو بنائيةً.

(٢) هكذا بالتثنية في النُّسخ، فكأن الضمير عائدٌ على المُتضايِفَين المذكورَين، ولعلَّه أراد (فيها) بالإفراد ـ لِيوافقَ قول (ش) والشيخ يس: قالُوا: ولا يجوز الفصل بين المتضايفَين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصَّةً. اهـ ـ فتحرَّفت الكلمة.

. . . .

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

والمعنى: يا حاديَ الإبل القويَّةِ المطبُوعة على العمل الضوامِر، تَطاوَل الليلُ عليك، وأنتَ سائر، وإذا كان الأمرُ كذلك، فانزِلْ لِتَستريح أنتَ والإبلُ مِن مَشقَّة السَّير، [والذي في «الخزانة»: رُوِيَ: (هُدِيتَ) بدلَ (عليك)، وهو المُناسِب، أي: انزِل عن راحِلَتك واحْدُ الإبلَ؛ فإنَّ الليل قد طال وحَدث لِلإبل الكلالُ فنَشِّطها بالحداء، وأَزِل عنها الإعياء. اهـ، وهو أنسبُ].

والشاهد: في قولِه: (يا زيدُ زيدَ اليَعمَلات)، حيث تكرَّر المنادى [المفرد] حالَ الإضافة، فجازَ في الأول الضمُّ والنصبُ [أراد به ما يَشمَل الفتح، وكذلك ما بعده]، وتَعيَّن في الثاني النَّصب كما مرَّ.

[التَّرخيم]

ص - فَصْلٌ:

وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ المُنَادَى المَعْرِفَةِ، وَهُوَ: حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفاً؛ فَذُو التَّاءِ مُطْلَقاً، كَـ«يَا طَلْحَ، وَيَا ثُبَ»، وَغَيْرُهُ: بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وَعَلَمِيَّتِهِ وَمُجَاوَزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ، كَـ«يَا

السُّجاعي

فصلٌ في التَّرخيم

هو لغةً: تَرقيقُ الصَّوت وتَليينُه.

قوله: (المعرفةِ) المرادُ بها في المؤنَّث بالتاء المعيَّن؛ لِيَشملَ النكرةَ المقصُودةَ نحوُ: «يا شا، ويا جاري»[(١)] لِمُعيَّنَين. اهـ (ش).

قوله: (وهو) أي: ترخيمُ المنادَى.

قوله: (تخفيفاً) أي: لمجرَّدِ التَّخفيف، لا لِعِلَّة أخرى مُفْضِيةٍ إلى الحَذف المستلزِم لِلتَّخفيف، فعلى هذا يكونُ التَّعريف مخصوصاً بِترخيم النداء، ويُعلَم منه ترخيمُ غيرِ المنادى بالمُقايَسة. ومُرادُه بِالحذف لِلتَّخفيف ما لم يَكُنْ له مُوجِبٌ، فيَخرُج الحذفُ في بابِ «عصاً وقاضٍ»؛ لأنَّ الحذفَ فِيهما لِعِلَّة، وكذا نَحوُ: «أبٍ» أصلُه: أَبَوٌ فحُذِفت الواو؛ لأنَّها لو بَقِيتْ ساكنة لَفاتَ الأمرُ المطلوبُ مِن الإعراب، ولو تَحرَّكت لحصل الثقلُ، فحَذفُها لِعِلَّة تَصريفيَّة، ويَخرُج حذفُ لام «يَدٍ ودَمٍ»؛ لأنَّه واجبٌ، قال الرضيُّ: يَعنُون بِالحذف لِلتَّخفيف ما لم يَكُنْ له مُوجِبٌ كما كان في بابِ «قاضٍ وعصاً»، وإلَّا فكلُّ حذفٍ لا بُدَّ فيه من تَخفيفٍ، ويَقُولون فيه أيضاً: حذفٌ بلا عِلَّة وحذفُ الاعتِباط، مع أنه لا بدَّ في كل حذفٍ مِن قصدِ التَّخفيف وهو العِلَّة، فهذا اصطِلاحٌ مِنهم. اهـ[(٢)]

قوله: (مُطلقاً) أي: سواءٌ كان عَلَماً أم لا، ثُلاثيًّا أم لا. اهـ «فاكهي»[(٣)]. أشارَ بِه إلى أنه

---

(١) الأول ترخيمُ «شاة»، والثاني ترخيمُ «جارِية» بدليل قولِ الشنواني بعدُ: فلا يُرخَّم نحوُ قول الأعمى: «يا جاريةُ خُذي بِيَدي» لغير مُعيَّنة. اهـ والأولُ مأخوذٌ من قول العرب: «يا شَا ارْجُنِي»، أي: أَقِيمي في البيت، وهو زَجْرٌ لها عن السَّرْح والانبعاثِ، والثاني مأخوذٌ من قول العَجَّاج:

جـاريَ لا تَـسـتـنـكِـري عَـذِيـري

ووقَع في النُّسخ المطبوعة وبعضِ النُّسخ الخَطية: «يا شا ويا جار»، والصحيح ما ذكرناه.

(٢) «شرح الكافية» (١/ ٣٩٣).

(٣) «مجيب الندا» (ص٣٧٧).

جَعْفُ»: ضَمًّا، وَفَتْحاً.

ش - مِن أَحكامِ المنادَى التَّرخيمُ، وهو: حَذفُ آخِره تخفيفاً، وهي تَسمِيَةٌ قَديمةٌ، ورُوِي أنه قِيل لابنِ عباس: إن ابنَ مسعودٍ قَرأ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فقال: ما كان أشْغَلَ أهلَ النارِ عن التَّرخيم! ذكَرهُ الزمخشري وغيرُه، وعن بَعضِهم أنَّ الذي حَسَّن الترخيمَ هنا أنَّ فيه الإشارةَ إلى أنهم يَقتَطِعون بعضَ الاسم؛ لِضَعفِهِم عن إتمامِه.

وشَرْطُه: أن يكونَ الاسمُ مَعرفةً؛ ثم إنْ كان مختوماً بالتاء لم يُشترَطْ فيه عَلَميَّةٌ ولا زِيادةٌ على الثَّلاثة؛ فتَقول في ثُبَةٍ - وهي الجَماعة -: «يا ثُبَ» كما تقولُ ....

السُّجاعي

أرادَ بِالإطلاق عدمَ اشتِراط ما يَخصُّ المجرَّد، لا أنه لا يُشترَط فيه شيءٌ أصلاً، فلا يُنافي أنه يُشترَطُ فيه كغيرِه أن يكونَ مَعرفةً ... إلى آخِر ما تقدَّم.

قوله: (ضمًّا وفتحاً) مَنصوبانِ على الحال، أي: حالَ كونه ضمًّا أي: ذا ضمٍّ، وهو أولى من نَصبِهما على نزعِ الخافِض؛ لأنَّه سَماعي.

قوله: (تَسمِيةٌ قَديمة) يُريدُ أن العرب قد تكلَّمتْ به، وقولُه: «رُوي ... إلخ» استِدلالٌ على كونها تَسمِيةً قَديمة، ومحلُّ الاستِدلال قولُه: «ما كان أشغلَ أهل النارِ عن التَّرخيم ... إلخ»، «ما» تَعجُبيَّةٌ، و«كان» زائدةٌ، و«أشغَلَ» فعلٌ ماض، وفاعِلُه مُستتر فيه عائدٌ على «ما»، أي: شيءٌ عظيمٌ - وهو ما هُم فيه مِن العِقاب - أَشغَلهم[1] عن التَّرخيم، وفي نُسخةٍ: «ما كان أغنَى أهلَ النار عن التَّرخيم!»، وعلى كلٍّ فهو استِبعادٌ مِن ابن عبَّاس لذلك؛ لأنَّ الترخيم إنما يكونُ في مَقام الانبِساط ونحوِه؛ لأنَّه لِتَحسينِ اللفظ، ومَحلُّهم ليس محلَّ ذلك، وقد أشار الشارحُ إلى جَوابِ هذا بِقَوله: «وعن بَعضِهم أنَّ الذي حَسَّن ... إلخ»، وحاصِلُه أنهم لم يَقصدُوا بِذلك تَبسُّطاً ولا غيرَه، وإنما هم لِشِدَّة ما هم فيه عَجَزُوا عن إتمامِ الكلمة.

فائدة:

أنكَر بعضُهم[2] وُرودَ حذفِ بَعضِ حُروف الكلمة المسمَّى بِالاقتِطاع في القُرآن الشريف، ورُدَّ عليه بِالقراءة المتقدِّمة، وبِأنَّ بعضَهم جَعَلَ منه فَواتحَ السُّوَر على القول بأنَّ كلَّ حرفٍ منها مِن اسمٍ مِن أسمائِه تعالى. أفادَه في «الإتقان»[3].

---

(١) الفصيحُ: شغَلهم. وأما (أشغل) الذي في المقولة ففعلُ تعجب، فلا يُعترَض به.

(٢) عبارةُ السيوطي: أنكر ابنُ الأثير.

(٣) (٣/٢٠٢).

في عائشةَ: «يا عائِشَ»، وإن لم يكن مختوماً بالتاء فلَه ثَلاثةُ شروطٍ؛ أحدُها: أن يكون مبنيًّا على الضمِّ، والثاني: أن يكونَ عَلَماً، والثالثُ: أن يكونَ مُتجاوِزاً ثَلاثةَ أَحْرُف، وذلك نحو: «حَارِث، وجَعْفَر»، تقولُ: «يا حَارِ»، و«يا جَعْفَ»، ولا يَجوزُ في نحوِ: «عبد الله» و«شَابَ قَرْنَاهَا» أن يُرَخَّما؛ لأنهما ليسَا مَضمُومَين، ولا في نَحوِ: إنسان مَقصوداً به مُعَينٌ؛ لأنه ليس عَلَماً، ولا في نحوِ: «زَيد» و«عَمرٍو» و«حَكَم» لأنها ثُلاثيَّة، وأجاز الفراءُ الترخيمَ في «حَكَم» و«حَسَن» ونحوِهما مِن الثُّلاثيَّات المحركةِ الوَسَط، قياساً على إجرائِهم نحوَ: «سَقَر» مُجْرَى «زَينبَ» في إيجابِ منعِ الصرف، لا مُجْرَى «هندٍ» في إجازةِ الصرف وعَدَمِه، وإجرائِهم «جَمَزَى» ـ لِحَركة وسَطه ـ مُجرَى «حُبَارَى» في إيجابِ حذفِ أَلِفه في النَّسب، لا مُجْرَى «حُبْلَى» في إجازة حذفِ أَلِفِه وقلبِها واواً.

السُّجاعي

قوله: (عائشةَ) بالهمزة، وإبدالُها ياءً لحنٌ، وأمَّا «عيشة» فهي مُولَّدة كما نُقِل عن الجوهريِّ، لكنْ ذَكَر ابن فارس أنها لغةٌ رَديئة.

قوله: (قِياساً على إجرائِهم نحوَ: سَقر مُجرى ... إلخ) قيل: الفَرقُ أن حركة الوسَط ثَمَّةَ اعتُبِرت في حذفِ حرفٍ زائِد على الكلمة وهو التَّنوينُ، وهَهنا في حَذفِ حرفٍ أصليٍّ، وأيضاً ليس الحذفُ هَهنا وارداً على حرفٍ بِعَينه[١]، فهو مَظِنَّةُ الالتِباس. اهـ يس[٢].

قوله: (وإجرائِهم جَمَزَى ... إلخ) «الجَمَزَى» بِفتحِ الجيم والميم والزاي بعدها أَلِفٌ مِن الأوصاف[٣]، يُقالُ: «حِمارٌ جَمَزَى» أي: سَريعٌ، وحاصِلُ التَّوجيه أنهم أجرَوا «جَمَزى» لِتَحرُّك وسَطِه مُجرَى الخُماسيِّ وهو «حُبارَى» في حَذفِ ألِفِه، ولم يُجْرُوه مُجرَى الرباعيِّ كـ«حُبلَى» في إجازةِ حذفِ أَلِفِه أو قلبِها واواً؛ فإنه يَجوز في «حُبلى» هذانِ الوَجهان كما قال في «الخُلاصة»:

[الرجز]

وإنْ تَـكُـنْ تَـرْبَـعُ ذا ثـانٍ سَـكَـنْ ... فـقَـلْـبُـهـا واواً وحَـذْفُـهـا حَـسَـنْ

قوله: (حُبارى) بضم أوَّلِه، قال في «المصباح»: هو طائرٌ مَعروفٌ على شَكلِ الإِوَزَّة، بِرأسه وبَطنِه غُبْرةٌ[٤]، ولَونُ ظَهرِه وجَناحَيه كلَونِ السُّمَانَى غالباً، والجمعُ: «حَبابِير[٥] وحُبارَياتٌ». اهـ

---

(١) أي: لأنه يَختلف باختِلاف الاسم المحذُوف منه.

(٢) (٢/١١٥).

(٣) وهو ضربٌ من العَدْو أيضاً، يقال: جَمَزَتِ النَّاقةُ تَجمِز جَمَزَى: إذا أسرعتْ.

(٤) هي اللَّونُ الشَّبيه بالغبار.

(٥) الصحيحُ أنه جمع حَبُّور، كما أن الحَبارير جمع حُبْرُور وحِبْرِير، والثلاثةُ من أسماء فرخِ الحُبارى.

وأشَرْتُ بِقَولي: «كَيَا جَعْفُ ضمًّا وفتحاً» إلى أن الترخيمَ يَجوزُ فيه قَطْعُ النَّظرِ عن المحذُوف، فَيُجعلُ الباقي اسْماً برأسه فتَضُمُّه، وتُسمَّى: لغةَ مَن لا يَنتظِر، ويَجوزُ أن لا تَقطَعَ النظرَ عنه، بل تَجعلُه مُقدَّراً، فيَبقى على ما كان عليه، وتُسمَّى: لُغةَ مَن يَنتَظِر.

السُّجاعي

وفي «مختصَر حياة الحَيَوان»: الحُبارى طائرٌ لِلذكر والأُنثى، والواحِدِ والجمع، وألِفُه لِلتأنيث؛ إذ لو لم تَكُنْ له لانصَرفتْ، والجمعُ: حُبارَياتٌ، وهي مِن أشدِّ الطَّير طَيراناً، وهي طائرٌ كبيرُ العُنُق رَماديُّ اللَّون، في مِنقاره بعضُ طُولٍ، لَحمُه بين لحمِ الدَّجاج ولحمِ البَطّ، وهو أخفُّ مِن لَحمِ البَط؛ لأنَّه بَرِّيٌّ، وهو مِن أكثرِ الطَّير حِيلةً في تَحصِيل الرِّزق، ومع ذلك يَموت جُوعاً، ورَوى أبو داودَ والترمذي عن سَفينةَ قال: أكلتُ مع رسول الله ﷺ لَحم الحُبارَى[١]. اهـ[٢] مُلخَّصاً ومِن خطِّه نَقلتُ.

قوله: (إلى أنَّ الترخيم يَجوز فيه قطعُ النَّظر ... إلخ) ليس في كَلامِه ما يَظهَر منه جَريانُ اللُّغتين في كل ما رُخِّم، فلا يُنافي أنه لا يَجوزُ التَّرخيم إلَّا على نِيَّةِ المحذوف فيما فيه لَبسٌ: عَلَماً كان أو صفةً، فتَقولُ في نحوِ: «مُسْلِمة وحارِثة وحَفْصة»: يا مُسلمَ ويا حارثَ ويا حَفصَ بِالفتح؛ لئلَّا يَلتبسَ بِنِداءِ مذكرٍ لا ترخيمَ فيه، فإنْ لم يُخَفْ لَبسٌ جاز كما قال في «الخُلاصة»: [الرجز]

والْتَزِمِ الأَوَّلَ في كـ«مُسْلِمَهْ» وجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ في كـ«مَسْلَمَهْ»

تأمَّل!

قوله: (فيَبقى على ما كانَ عليه) أي: الأكثرُ والغالِبُ فيه ذلك، فلا يُنافي أنَّهم صَرَّحُوا بِاستِثناء صُورتَين مِن ذلك؛ الأُولى: ما كان مُدغَماً في المحذوف وهو بعد ألف، فإنه إنْ كان له حركةٌ في الأصل حرَّكتَه بها، نحوُ: «مُضارّ ومُحاجّ» فتقولُ فِيهما: «يا مُضارِ ويا مُحاجِ» بِالكسر إن كانَا اسمَيْ فاعل، وبِالفتح إنْ كانا اسمي مَفعول، ونحوُ: «تَحاجّ» تقولُ فيه: «يا تَحاجُ» بِالضم؛ لأنَّ أصلَه: تَحاجُجٌ، وإن كان أصليَّ السكون حركتَه بِالفتح نحوُ: «أَسْحارّ» اسم بَقْلة؛ فإنَّ وزنَه «أَفْعالٌ» بِمِثلَين أولُهما ساكنٌ لا حَظَّ له في الحركة، فإذا سُمي به ورُخِّم على هذه اللغة قيل فيه: «يا أَسْحارَ» بالفتح؛ لأنَّه أقربُ الحركات إليه[٣]؛ الثانِيةُ: ما حُذِف لأجل واوِ الجمع،

---

(١) قال الترمذي بعد رِوايته: هذا حديثٌ غريب لا نَعرِفه إلا من هذا الوجه، وقال الحافظ في «التَّلخيص»: إسنادُه ضعيف، ضَعَّفه العقيلي وابنُ حِبان.

(٢) أي: من «مختصَر حياة الحَيَوان» للسُّيوطي.

(٣) أي: لأنه حركةُ الحاء.

فتقولُ على اللُّغة الثانيةِ في جَعفر: «يَا جَعْفَ» بِبَقاءِ فتحة الفاء، وفي مالِك: «يَا مَالِ» ببقاءِ كسرة اللام، وهي قِراءةُ ابن مسعود، وفي مَنصورٍ: «يَا مَنْصُ» بِبَقاء ضمَّة الصاد، وفي هِرَقْل: «يَا هِرَقْ» بِبَقاء سُكون القاف.

وتقولُ على اللغة الأُولى: «يَا جَعْفُ، ويَا مَالُ، ويَا هِرَقُ» بِضَمٍّ أَعجازِهنَّ، وهي قِراءةُ أبي السرار الغَنَوِي، و«يا مَنْصُ» باجتِلاب ضمةٍ غيرِ تِلك التي كانت قبل التَّرخيم.

ص ـ ويُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: «سَلْمَانَ، وَمَنْصُورٍ، وَمِسْكِينٍ» حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحْوِ: «مَعْدِي كَرِبَ» الكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ.

ش ـ المحذُوفُ لِلتَّرخيم على ثلاثةِ أقسام:

أحدُها: أن يكونَ حرفاً واحداً، وهو الغالِبُ كما مَثَّلْنا.

والثاني: أن يكونَ حرفَينِ، وذلك فيما اجتمَعَتْ فيه أربعةُ شروطٍ: **أحدُها**: أن يكونَ ما قبل الحرفِ الأخير زائداً، **الثاني**: أن يكون مُعتَلًّا، **الثالث**: أن يكون ساكناً، **الرابع**:

السُّجاعي

كما إذا سُمِّيَ بنحوِ: «قاضُونَ ومُصْطفَونَ» مِن جُمُوع مُعتلِّ اللام؛ فإنه يقالُ في تَرخِيمِه: «يا قاضِي ويا مُصطفَى» بِرَدِّ الياء في الأولِ والألفِ في الثاني؛ لِزَوالِ سببِ هذا الحذفِ. هذا مَذهبُ الأكثَرين، واختارَ في «التَّسهيل» عدمَ الردِّ. اهـ من «الأُشموني»[1].

قوله: (وفي هِرَقل) بكسر الهاء وفتحِ الراء وسكونِ القاف، وهو غيرُ مُنصرف لِلعَلَمية والعُجمة، وحُكي فيه: «هِرْقِل» بسكون الراء وكسرِ القاف، ولَقبُه قَيْصَر. اهـ شَيخ الإسلام في «شَرح البخاري»[2]، وهو مَلِكُ الرُّوم، ومات على كُفرِه كما في شُرُوح[3] «البُخاري».

قوله: (أبي السرار) بالراء المخفَّفة. اهـ بخطِّ (ش)، و«الغَنَوي» بالغين المعجَمة. اهـ فِيشي[4].

قوله: (أن يكون مُعتلًّا) أي: حرفَ عِلة، ولو عَبَّر بِه لَكان أولى؛ لأنَّ المعتلَّ ما فيه حرفُ عِلَّة، كذا بخطِّ (ش)، ويُمكن الجوابُ[5] بأنَّ الضمير في «يكون» راجعٌ للاسم الذي يَجتمِعُ فيه الشروطُ لا لِلحَرف. تأمَّل!

---

(١) أي: باختصار. انظر: «مَنهج السالك» للأشموني (٢/ ٤٧٣-٤٧٤).

(٢) اسمُه «مِنحة الباري بِشَرح صَحيح البُخاري». انظر: (١/ ١٠٩) منه.

(٣) في طبعةٍ: (كما في شرح) بالإفراد. وسقط قوله: (وهو ملك ... إلخ) مِن بعض النُّسخ المخطوطة أصلاً.

(٤) (ص١٣٤).

(٥) لا يَخفى ضعفُ هذا الجواب وبُعده عن سِياق كلام الشارح، كما لا يَخفى أيضاً ضعفُ اعتراض الشنواني؛ فإنَّ حرف العلة كما يُسمَّى بذلك يُسمى أيضاً مُعتلًّا.

أن يكونَ قبله ثلاثةُ أحرُفٍ فما فوقَها، وذلك نحوُ: «سَلْمَان، ومَنْصُور» و«مِسْكِين» عَلَماً، تقول: «يا سَلْمُ، ويا مَنْصُ، ويا مِسْكُ»، قال الشاعرُ:

٩١ - يَا مَرْوُ! إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ

السُّجاعي

قوله: (يكونَ قبله ثلاثةُ أحرُفٍ فما فوقَها) أي: لِئلَّا يَلزَمَ مِن حذفِ حرفَين منه عدمُ بَقائه على أقلِّ أبنِية المعرَب. اهـ «جامي»[1].

قوله: (يا مَروُ إنَّ مطيَّتي ... إلخ) هو مِن الكامل، لِلفرَزدق يُخاطِب به مَروانَ بنَ عبد الملِك[2]؛ والشاهدُ فيه تَرخيمُه بحذف الألفِ والنُّون، وتمامُه:

تَرْجُو الحِبَاءَ ورَبُّهَا لم يَيْأَسِ

و«الحِباء» بكسرِ الحاء وبِالباءِ الموحَّدة والمدِّ: العَطاءُ[3]، و«رَبُّها» أي: صاحبُها، أي: وصاحِبُ المطيَّة غيرُ آيِس مِن حِبائك.

شفاء الصدر

شواهِد التَّرخيم

[٩١] - يَا مَرْوُ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ وربُّهَا لم يَيْأَسِ

من الكامل [للفَرزدق كما في «الكتاب» وأشار إليه المُحشِّي].

(المطيَّة): فَعِيلةٌ بمعنى مَفعُولة، واحدةُ المَطايا، وقال الأصمعي: المَطيَّة التي تَمُطُّ في سيرها، قال: وهو مأخوذٌ مِن المَطْوُ، وهو: المدُّ في السَّير. اهـ «مختار» بتصرف، و(محبوسة): مِن الحبس وهو: المنع، و(ترجُو): تأمُل أو تُريد، مِن الرَّجاء، و(الحِباء): بكسر الحاء المهمَلة والمدِّ: العَطاء، و(الرَّب): الصاحِب، و(اليأس): القُنُوط، وعدمُ اليأس كنايةٌ عنِ الرجاء، فقولُه: (وربُّها لم ييأس) تَوضيح [فيه نظر ظاهرٌ؛ لأن الرجاء مُسنَدٌ للمطيَّة، وعدمَ اليأس مُسنَد لِربِّها، فلم يتوارَدَا على محلٍّ واحد حتَّى يكونَ الثاني توضيحاً للأول، اللهمَّ إلا أن يُؤوِّل الإسناد الأول ويُلغى حُكمُه بأن يقالَ: أسند الرجاءَ لها ومرادُه نفسُه، إلا أنَّ رَونقَ البيت وبهاءَه حينئذٍ يتلاشَيانِ كما لا يَخفى].

قوله: «يا مروُ»: (يا): حرفُ نداء، (مروُ): منادى مبنيٌّ على ضم النون المحذوفةِ مع الألف قبلها للترخيم في محلِّ نَصب على لغةِ مَن يَنتظر المحذوف، وعليه فالواو مَفتوحة، أو مبنيٌّ على ضم الواو في محل نصبٍ على لغةِ مَن لا يَنتظِر، وأصلُه (مَروان)، «إنَّ»: حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، «مطيَّتي»:

---

(١) «الفوائد الضِّيائية» (١/ ٢٧٩).

(٢) في طبعتَين: (مروان بنَ الحكم). وهو الصواب.

(٣) وأسند الرَّجاءَ إلى الناقةِ لإفادةِ أنَّ جُودَه بلغَ في الظهورِ إلى حيثُ لا يخفَى على أحدٍ حتى الحيواناتِ العُجمِ، وهذا أحسنُ ممَّا قالهُ العينيُّ ومَن تَبِعَهُ أنَّهُ أسندَهُ إليها مجازاً وأرادَ نَفْسَهُ. أفاده بعضُهم.

يريد يا مَرْوَانُ، وقال الآخَر:

٩٢ ـ قِفي فَانْظُرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ

يُريد: يا أَسْماءُ.

ويَجبُ الاقتصارُ على حذفِ الحرفِ الأخيرِ في نحوِ: «مُخْتَارٍ» عَلَماً؛ لأن المُعْتَلَّ أصليٌّ؛ لأنَّ الأصلَ: ....

السُّجاعي

قوله: (قِفي فانظُرِي ... إلخ) نِصفُ بيتٍ من الطويل.

قوله: (لأن المعتلَّ أصلي) أي: لأنَّ حرفَ العِلَّة أصلي؛ لأنَّ المنقلِبَ عن حرفٍ أصليٍّ أصليٌّ. اهـ (ش).

شفاء الصدر

اسمها منصوبٌ بفتحة مُقدرة على آخِره مَنع مِن ظهورها حَركةُ المناسبة، وياءُ المتكلم مضاف إليه في محل جرٍّ، «مَحبوسة»: خبرُ (إنَّ) مرفوعٌ بالضمة، «ترجُو»: فعلٌ مضارع مرفوع بضمة مُقدرة على الواو لِلثقل، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى (المَطيَّة)، وإسنادُ الرجاء إلى المطية مَجازٌ عَقلي، وحَقُّه أنْ يُسنَدَ إلى صاحبها، والجملةُ خبر ثانٍ في محل رفعٍ، أو حالٌ مِن نائبِ فاعل (مَحبوسة) العائدِ إلى المطيَّة في محلِّ نصب، «الحِباء»: مفعولُ (ترجُو) منصوبٌ بالفتحة، «وربُّها»: الواو: للحال أو للعطف، (رَبُّ): مبتدأٌ مرفوع بالضمة، و(ها): مضافٌ إليه في محل جر، «لم»: حرفُ نَفي وجزم وقلبٍ، «يَيأسِ»: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السكونُ، وحُرِّك بالكسر لأجل الرَّوي، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (رَبّ)، والجملةُ من الفِعل والفاعل خبرُ المبتدأ، وجملةُ المبتدأ والخبر في محلِّ نصب على الحال من فاعلِ (تَرجُو)، أو عطفٌ على جملة (تَرجو).

والمعنى: يا مروانَ بنَ عبد المَلك [بل: يا مَروانَ بنَ الحَكَم، وهو جدُّ مروانَ المذكور] إنَّ مَطيَّتي ممنوعةٌ من السَّير، وصاحِبُها مُؤمِّلٌ عَطاءَك [ولم يَيأس منه].

والشاهد: في قولِه: (مَرو)، حيث رُخِّم بِحذف الآخِر وما قبله، وهما النونُ والألف؛ لاستيفائه شروطَ حذفِهما.

[٩٢] ـ قِفِي فانْظُرِي يا أَسْمُ هل تَعرِفِينَه؟

نصفُ بيت من الطويل [لِعمر بن أبي رَبيعةَ المخزومي من رائيَّتِه المشهورة التي أوَّلُها قولُه:

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أنتَ غادٍ فَمُبْكِرُ ... غَداةَ غَدَتْ أم رائحٌ فَمُهَجِّرُ؟

وعجزُ البيت المستشهد بصدره قولُه:

أَهَذا المُغِيرِيُّ الذي كان يُذْكَرُ؟].

(قفي): أمرٌ مِن وَقَفَ يَقِفُ، وِزانَ وَعَد يَعِد، وأصلُ المضارع: يَوْقِفُ، حُذفت الواو لِوُقوعها بين

مُخْتَيِرٌ أو مُخْتَيَرٌ، فأُبدِلتِ الياء ألفاً، وعنِ الأخفش إجازةُ حذفِها تَشبيهاً لها بالزائدةِ، كما شبَّهُوا ألفَ «مُرامَى» في النَّسب بِألفِ «حُبارى» فحَذَفُوها، ....

السُّجاعي

قوله: (مُختيِر) يَعني بكسرِ الياء إنْ كان اسمَ فاعل، وقولُه: (أو مختيَر) يَعني بفتحِها إن كان اسمَ مَفعول.

قوله: (كما شبَّهُوا ألف مرامَى) بفتح الميمِ بَعدها ألفٌ[1]، أشارَ بهذا إلى أنَّ ما قاله الأخفشُ له نظيرٌ، قال (سم): وحاصلُه أن حُبارَى في حالِ النَّسبِ تُحذَف ألفُه لِكونها زائدةً، فشبَّهُوا بِه ألفَ «مُرامَى» التي هي أصليَّة فحَذفُوها فقالُوا: «مَرامِيّ» كما قالُوا: «حُبارِيّ». اهـ.

شفاء الصدر

عَدوَّتَيها وهما الياء المفتوحةُ والكسرة، وحُمِل على المبدوء بالياء المبدوءُ بِغيرها، والأمر على حذوِ المضارع، واستُغني عن الهمزة في الأمر بِتَحرُّك ما بعدها.

قوله: «قِفِي»: فعلُ أمرٍ مبني على حذف النون، والياء: فاعلٌ في محل رَفع، **«فانظُري»**: الفاء: للعطف، (انظُري): فعلُ أمر مبني على حذف النون، والياء: فاعلٌ في محل رفع، **«يا أَسم»**: (يا): حرفُ نداء، (أَسم): منادًى مَبني على ضم الهمزة المحذوفة مع ما قبلها للترخيم، أو على ضمِّ الميم الموجودة في محل نصبٍ، فيَجوز في الميم الفتحُ والضم على لغةِ مَن يَنتظِر ومَن لا يَنتظر، والأصلُ: (أَسماء)، **«هل»**: حرفُ استفهام، **«تَعرِفينه»**: فعلٌ مضارع مرفوع بِثُبوت النون، والياءُ: فاعلٌ في محل رفع، والهاء: مفعول مَبني على الضم في محل نصب، والجملةُ مِن الفِعل والفاعل في محل نصب مَفعول لـ(انظُري) المتعدِّي لِواحد بحرف الجر، فالجملةُ حلَّت محلَّ الجار والمجرور، والجار مُلاحَظ، وقد عُلِّق بالاستِفهام؛ سواءٌ كان النظر قلبيًّا أو بصريًّا، والأولُ يَتعدَّى بـ(في)، والثاني بـ(إلى)، وقد يَتعدَّى هذا بِنفسه كما يُعلَم من «المصباح» و«المختار»، فتأمَّل وحَرِّر!

[وإعرابُ عَجزه: **«أهذا»**: الهمزةُ لِلاستفهام، و(هذا) مبتدأ، **«المغيريُّ»**: خبرُه، **«الذِي»**: صفة لـ(المُغيري) أو خبرٌ بعد خبر، **«كانَ»**: فعل ماضٍ ناقص، واسمها ضمير مستتر جوازاً، و**«يُذكَر»**: فعل مضارع مبني للنائب، وفيه ضمير مستتر نائب عن فاعله، وجملة (يُذكَرُ) خبر (كان)، و(كان) واسمُها وخبرها صلةُ الموصول].

والمعنى: قِفِي يا أسماءُ وتأمَّلي في جوابِ هذا الاستِفهام، [وكان الشاعر لَقيَ مَحبوبتَه ومعها صاحِبَتُها، فسألتِ الأُولى الثانيةَ عنه بعدما تغيَّر حالُه بسبب ما يُعانِيه من سُرى الليل ونحوِه، وذلك على طَريقتِه، فإنه كثيراً ما يَتغزَّلُ بنفسه، زَعماً منه أن المخدَّراتِ يَعشقْنَه لِحُسنه وجمالِه، وقد عِيب عليه في ذلك].

والشاهد: في قوله: (أَسم)، حيث رُخِّم بِحذف آخِره وما قبله، وهما الهمزةُ والألف لِما مرَّ.

---

(١) لم يُبيِّن أيَّ ميم يَقصد في كلامه، كما لم يُبيِّن معنى الكلمة، فلم نَستفِد كثيرَ شيء بِتعليقه، وفي «الرضي»: أنها «مُرامًى» بضم الميم مقصوراً مصروفاً اسمَ مفعول «راماه بالسهم»، وهو مصدرٌ مِيمي وظرف أيضاً.

وفي نحو: «دُلَامِصَ» عَلَماً؛ لأن الميم وإن كانت زائدةً بدليلِ قَولِهم: «دِرْعٌ دُلَامِصٌ» و«دِرْعٌ دِلَاصٌ»، ولكنَّها حَرفٌ صَحيحٌ، لا مُعْتَلٌّ، وفي نَحوِ: «سَعِيد، وعِمَاد، وثَمُود»؛ لأنَّ الحَرفَ المعتَلَّ لم يُسْبَقْ بِثَلاثةِ أحرف، وعنِ الفَراء إجازةُ حَذفِهِنَّ، وأَنشَد سِيبويه:

٩٣ ـ تَـنَـكَّـرْتِ مِـنَّـا بَـعْـدَ مَـعْـرِفَـةٍ لَـمِـي

أي: يا لَمِيسُ؛ فحَذفُوا السِّينَ فقط.

وفي نحوِ: «هَبَيَّخٍ، وقَنَوَّر»؛ لأنَّ حرف العِلة مُحرَّكٌ.

السُّجاعي

قوله: (وفي نحو: دُلامِص) «الدُّلامِص» بضمِّ الدال المهمَلة أي: البَرَّاق كما في «القاموس»، وفيه أيضاً: دِرعٌ دِلاصٌ ككِتاب: مَلساءُ لَيِّنة، وهذا ـ أعني قولَه: «وفي نحوِ ... إلخ» ـ معطوفٌ على قولِه: «في نحوِ: مُختار» أي: ويجبُ الاقتصارُ على حذفِ الحرفِ الأخيرِ في نحوِ: «دُلامِص».

قوله: (تنكَّرتِ مِنَّا بعد ... إلخ) هو مِن الطويل.

قوله: (أي: يا لَمِيس) بفتح اللام وكسرِ الميم بعدها ياءٌ ساكنةٌ، وفي آخِره سِين مُهمَلة: اسمُ امرأة.

قوله: (هَبيَّخ) بفتح الهاء والباء الموحَّدة وتَشديدِ الياء المثناة مَفتوحةً أيضاً، وبالخاءِ المعجَمة، يُطلَق على الأحمَقِ، وعلى مَن لا خيرَ فيه، وعلى الغُلام الناعِمِ كما في «القاموس».

قوله: (وقَنَوَّرٍ) بفتح القافِ والنونِ وتَشديدِ الواو مَفتوحةً، يُطلَق على الضَّخْمِ الرَّأس، وعلى الشَّرِس الصَّعْب مِن كل شيءٍ كما في «القاموس».

شفاء الصدر

[٩٣] ـ تَـنَـكَّـرْتِ مِـنَّـا بـعـدَ مَـعـرِفـةٍ لَـمِـي وبـعـدَ الـتَّـصـابِـي والـشَّـبـابِ الـمُـكَـرَّمِ

من الطَّويل [وقد أنشد سِيبويه صدرَه مَنسوباً إلى أوسِ بن حُجر، وهو كذلك].

(التنكُّر): التغيُّر، و(المعرفة): العِلم، و(التَّصابي): الشَّوْق، و(الشَّباب): حَداثةُ السِّن، وهو: ما قبل الشَّيب.

قولُه: «تنكَّرتِ»: (تنكَّر): فعل ماض، والتاء: فاعلٌ مبني على الكسرِ في محل رفع، «مِنَّا»: جار ومجرورٌ متعلق بـ(تنكَّر)، «بعد»: ظرفٌ له أيضاً منصوبٌ بالفتحة، «معرفةٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «لَمِي»: منادًى حُذف منه حرف النداء مبني على ضم السين المفتوحة للترخيم، أو على ضمٍّ مُقدر على الياء مَنع مِن ظُهوره الثقل في محل نصب، والأصلُ: (يا لَميسُ)، «وبعد»: الواو: لِلعطف، (بعد): ظرفٌ مَعطوف على (بعدَ) الأول منصوب بالفتحة، «التَّصابي»: مُضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء لِلثقل، «والشَّبابِ»: عاطف ومعطوفٌ على (التصابي) مجرورٌ بكسرة ظاهرة، «المكرَّم»: صِفةُ (الشَّباب) مجرورٌ بالكسرة.

والثالثُ: أن يكونَ المحذوف كلمةً بِرَأسها، وذلك في المركبِ تَرْكِيبَ مَزْجٍ، نحوُ: «مَعْدِي كَرِبَ» و«حَضْرَمَوْتَ»، تقولُ: «يا مَعْدِي»، و«يا حَضْرُ».

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

والمعنى: يا لَميسُ تغيَّرتِ علينا بعد المعرِفة والشَّوق والشَّباب المُعظَّم، [وأنكرتِنا في الكِبر والشَّيخوخة بعد المعرِفة التي كانت بينَنا زمنَ الشباب، أراد أنه تغيَّر في عَينِها عمَّا كانت تَعرِفه عليه، فأَنكرَتْه].

والشاهد: في قولِه: (لَمِي)، حيث رُخِّم بِحذف السين فَقط، ولا يَجوزُ حذفُ الياء معها؛ لِعَدم استيفائه شروطَ حَذفِهما معاً.

[الاستِغاثة]

ص ـ فَصْلٌ:

وَيَقُولُ الـمُسْتَغِيثُ: «يَا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ» بِفَتْحِ لَامِ الـمُسْتَغَاثِ، إِلَّا في لَامِ المَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ «يَا»، نَحْوُ: «يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو»، و«يا قَوْمِ لِلْعَجَبِ العَجِيبِ».

ش ـ مِن أقسام المُنَادى: المستَغاثُ.

وهو: «كلُّ اسْمٍ نُودِيَ لِيُخَلِّصَ مِن شِدَّة، أو يُعِينَ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّة».

ولا يُستعمَلُ لَه مِن حُروف النِّداءِ إلا «يا» خاصَّةً، والغالِبُ استِعمالُه مَجروراً بِلامٍ مَفتوحة، وهي مُتعلِّقةٌ بـ«يا» عند ابنِ جِني؛ لِما فِيها من معنَى الفِعل، وعند ابنِ الضائِع

السُّجاعي

فصلٌ في المستَغاث والمندُوب

قوله: (يا لَلَّهِ . . . إلخ[1]) هو مَنصوبٌ بِفتحةٍ مُقدَّرة مَنع من ظُهورها اشتِغالُ المحلِّ بِحركة حرفِ الجر الزائِد، وإنما قُلنا: إنَّه مَنصوب؛ لأنَّ المستغاثَ شَبيهٌ بالمُضاف؛ لِتَركُّبه مع اللام، ولهذا كان مَبنيًّا على ضم مُقدَّر في حالةِ حذفِها نحو: يا زيدًا، كذا ذكَره بعضُ مَشايِخنا نقلاً عن ابنِ قاسم.

قوله: (بِفتحِ لام المُستَغاث) أي: فرقاً بين المستَغاث والمستَغاث له، ولِوُقُوعِ المستَغاثِ مَوقعَ الضَّمير الذي تُفتَح لامُ الجرِّ مَعه.

قوله: (إلَّا «يَا») ذَكر بَعضُهم أنَّ «يا» لِلمُنادى البَعيد أو كالبَعيد، فيَلزمُ أنْ لا يُستَغاث بِالقريب إلَّا إنْ كان كالبَعيد، أو يُقالُ: الاستِغاثة كالبُعدِ لاحتِياجها إلى مَدِّ الصَّوت؛ لأنَّه أعوَنُ على إسراعِ الإجابةِ المُحتاجِ إليها. اهـ يس[2].

قوله: (والغالِب استِعمالُه مجروراً . . . إلخ) مِن غيرِ الغالِب حَذفُ اللام على ما سيَأتي في كلامِه.

قوله: (وهي مُتعلِّقة بِـ«يا» عِند ابنِ جِني . . . إلخ) رُدَّ بأنَّ «يا» لا تَعمَلُ في المجرُور، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه عَمِل[3] في الحالِ في نحوِ قولِه: [الطويل]

---

(١) الأولى إسقاطُ (إلخ) كما في بعض النُّسخ.

(٢) «حاشية الفاكِهي» (٢/ ١١٧).

(٣) قوله: «لأنه عمل . . . إلخ) انظر ما مَرجع الضمير، ولعلَّه الحرف الشَّبيه بـ«يا»، وهو في البَيت «كأنَّ» فتأمَّل. اهـ

وابنِ عُصفور بِالفعل المحذُوف، ويُنْسَبُ ذلك إلى سِيبويه، وقال ابنُ خَروف: هي زائدةٌ فلا تتعلَّق بِشيء؛ وذِكْرُ المستَغاث له بَعدَه مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصلِ، وهي حرفُ تعليلٍ، وتَعَلُّقُها بفعلٍ محذوف، وتَقديرُه: أَدعُوك لِكذا، وذلك كقَولِ عمرَ رضي الله عنه: «يَا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ» ـ بفتح اللام الأُولى وكسرِ الثانية ـ.

وإذا عَطَفْتَ عليه مُستغاثاً آخَرَ؛ فإن أَعَدْتَ «يَا» مع المعطوف فَتَحْتَ اللامَ، قال الشاعرُ:

٩٤ ـ يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ازْدِيَادِ

السُّجاعي

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ رَطْباً ويابِساً لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالِي

قوله: (بِالفعلِ المحذُوف) وإنما تَعدَّى بِاللام مع أنه يَتعدَّى بِنَفسه لِتَضمُّنِ الفِعل معنَى الالتِجاء في نحوِ: «يا لَزيد»، والتعجُّبِ في نحو: «يا لَلعجبِ»؛ أو لأنه ضَعُف بالتِزام حذفِه فقُوِّيَ بِتَعديتِه باللام، وهذه اللامُ ليست بِزائدةٍ مَحضةٍ ولا مُعَدِّية محضةٍ كما صرَّح به ابنُ هشامٍ. أفادَه الدمامِيني.

قوله: (مَكسورةٍ دائماً) أي: في الأسماءِ الظاهِرة، وأمَّا المضمَرُ فتُفتَحُ معه إلَّا مع الياءِ نحوُ: «يا لَزيدٍ لَكَ».

قوله: (كقَولِ عُمرَ) أي: لَمَّا طعَنَه اللَّعينُ المَجوسي غُلامُ المُغيرةِ، قال: «يا لله لِلمسلِمين». ذكَره الدمامِيني.

قوله: (يا لَقومي ... إلخ) هو مِن الخَفيف، و«العُتُوُّ»: التكبُّر.

شفاء الصدر

شواهِد المُستَغاث

[٩٤] ـ يا لَقومي ويا لأَمثالِ قَومِي لِأُناسٍ عُتُوُّهُم في ازدِيادِ

من الخفيف.

(الأُناس) بالضم: أصلُ الناس كما في «المُختار»، و(العُتوُّ): بضم العين المهملة والتاءِ الفوقية وتَشديدِ الواو: مُجاوَزة الحدِّ في الاستِكبار.

قولُه: «يا لَقومي»: (يا): حرفُ نداء واستغاثة، واللام: حرف جرٍّ زائدٌ، (قَومي): مجرور بها، وعلامةُ جره كسرة مُقَدرة لاشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو منادًى مُستغاثٌ به منصوب بفتحة مُقدرة مَنع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بالحركة المقدرة التي جَلَبها حرفُ الجر الزائدُ، وقيل: اللام: حرفُ جر أصليٌّ مُتعلِّق بحرف النِّداء لِما فيه مِن معنى الفعل، أو بِالفعل المحذوف الذي نابتْ عنه (يا) بِتَضمينه معنى فعلٍ يَتعدَّى

وإن لم تُعِدْ «يا» كَسَرْتَ لامَ المعطوفِ، كقَولِه:

٩٥ - يَـا لَـلْـكُـهُـولِ وَلِـلـشُّـبَّـانِ لِـلْـعَـجَـبِ

السُّجاعي

قوله: (يا لَلكُهول . . . إلخ) عجزُ بيت صدرُه:

يَـبْـكِـيـك نـاءٍ بَـعِـيـدُ الـدارِ مُـغْـتَـرِبٌ[1]

شفاء الصدر

باللام كـ(أَلتجِئ)، وقيل: اللامُ بَقيَّةُ (آل)، والأصل: (يا آلَ قَومِي)، وعلى كلٍّ ياءُ المتكلم: مضاف إليه مبني على السكون في محل جرٍّ، «ويا لَأمثال»: الواوُ: حرفُ عطف، واللام: حرفُ جر زائدٌ، و(أمثالِ): مجرور باللام وعلامةُ جرِّه كسرة ظاهرة، وهو مُنادًى مُستغاث به منصوب بفتحة مُقدرة على آخِره مَنع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الزائد، فلا يَتعلَّق بِشيء، وقيل: حرفُ جر أصليٌّ . . . إلخ ما سَبَق، «قَومي»: مضافٌ إليه مَجرور بكسرة مُقَدرة على آخره مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلِّم: مضاف إليه في محل جرٍّ، «لِأناس»: اللام: حرف جر، وهي لامُ المستَغاث له، وتكون مكسورةً، ولامُ المستغاث مفتوحة ما لم يتكرَّرِ المستغاث، ولم تُعَدْ معه (يا)، (أناسٍ): مجرور باللام، وعلامةُ جره كسرة ظاهرة، والجار والمجرور متعلق بـ(يا)، أو بالفِعل الذي نابتْ عنه (يا)، أو بِمحذوف حال من المستغاث؛ أي: مَدعُوِّين لأناسٍ، وعلى كلٍّ فالكلام جُملة واحدةٌ، أو بفعلٍ محذوف مُقدَّر بعد المستَغاث، وعليه فالكلامُ جُملتان، «عُتوُّهم»: مُبتدأ مرفوع بالضمة، ومضافٌ إليه في محل جر، والميم: علامةُ الجمع، «في ازدِياد»: جار ومجرور متعلِّق بِمحذوف خبر، والجملةُ في محل جر صِفة (أُناس).

والمعنى: أدعُو قَومي وأمثالَهم مُستغيثاً بهم؛ لأجلِ أُناس مجاوزتهم الحدَّ في التكبر في زيادةٍ عَظيمة، فيُخَلِّصُونني من شَرِّهم.

والشاهد: في قولِه: (ويا لَأمثالِ)، حيث إنه مُستَغاث معطوفٌ على مُستغاثٍ، وأُعِيدتْ معه (يا)، ففُتِحت لامُه.

[٩٥] - يَـبْـكِـيـكَ نـاءٍ بَـعِـيـدُ الـدَّارِ مُـغْـتَـرِبٌ   يـا لَـلْـكُـهـولِ ولِـلـشُّـبَّـانِ لِـلْـعَـجَـبِ

من البسيط.

(النائِي): البَعيد، و(المغتَرِب): الغريب، و(الكُهُول): جمع كَهْل وهو: مَن جاوَز الثَّلاثين، ووخَطَه الشَّيب [أي: خالَطه]، و(الشُّبَّان): جمع شابٍّ خِلاف: الكَهْل، و(العَجَب) بِفتحتَين: الأمرُ الذي يُتعجَّب منه.

قوله: «يَبكيك»: (يَبكي): فعلٌ مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والكافُ: مفعول مقدم مبني على الفتح في محل نصبٍ [زاد بعضُهم: على تقدير حرف الجر، أي: يَبكي عليك، والصحيحُ إبقاؤه على ظاهِره؛ لأنَّ (بكى) مِما يَتعدَّى بِنفسه وبِالحرف]، «ناءٍ»: فاعلٌ مؤخر مرفوع بضمة مُقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء

---

(١) «يس على الفاكِهي» (٢/ ١١٨).

ولِلمُستَغاث استِعمالانِ آخرانِ:

أحدُهما: أن تُلْحِقَ آخِرَهُ ألفاً؛ فلا تَلْحَقُه حِينئِذٍ اللامُ مِن أوّله، وذلك كقَولِه:

٩٦ - يَـا يَـزِيـدَا لآمِـلٍ نَـيْـلَ عِـزٍّ ... وَغِـنًـى بَـعْـدَ فَـاقَـةٍ وَهَـوَانِ

السُّجاعي

وهو من البَسيط.

قوله: (يا يَزيدَا ... إلخ) هو مِن الخفيف أيضاً[1]، و«يَزيدَا» مبنيٌّ على ضم مقدَّر كما

شفاء الصدر

الساكنَين لِلثقل، وهو اسمُ فاعل فاعِله مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى موصوفٍ محذوف؛ أي: شَخصٌ ناءٍ، «بعيدُ»: صفتُه مرفوعٌ بالضمة، «الدارِ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة مِن إضافة الصِّفة المشبهة إلى فاعلها، «مُغترب»: صفة ثانية مرفوعٌ بِضمة مقدرةٍ على آخره منع مِن ظُهورها اشتغالُ المحل بالحركة العارِضة لأجل الشِّعر [لا يَخفى بُعدُه وأنه لا دليلَ عليه، والصحيحُ ما سيأتي وهو قوله:] ويَحتمل أنْ يُرفَع بالضمة الظاهرة، ويكون بين العَروض والضَّرب تَخالُفٌ في حركة الإعراب [أي: ولا مانعَ منه، بل إنه هو الأصلُ؛ إذ لم تُقصد التَّقفِية ولا التصريعُ]، وقِيل: إنَّ الشَّطرَ الأولَ مُحرَّفٌ عن:

يَـبْـكِـي كـنـاءٍ بَـعِـيـدِ الـدارِ مُـغْـتَـرِبِ

[أي: بإشباع كسرةِ الباء من غيرِ تنوين؛ لِيتوافقَ العروضُ والضرب، أو بالتنوينِ إن لم تُقصد التَّقفِية]، فليُحرَّر!

وفاعِلُه مُستتر أيضاً، «يا لَلكهول»: (يا): حرفُ نِداء واستِغاثةٍ، واللام: حرفُ جر زائدٌ، (الكُهول): مجرور بها وعلامةُ جره كسرةٌ ظاهرة، وهو منادى مُستغاث منصوب بفتحة مُقدَّرة على آخره مَنع من ظهورها الحركةُ المجلُوبة لِحَرف الجر الزائد، أو هي حرفُ جر أصلي ... إلى آخِر ما تقدَّم، «ولِلشُّبانِ»: عاطف ومعطوفٌ على (الكُهول)، وإعرابُه كإعرابه، «لِلعَجَبِ»: اللام: لامُ المُستَغاث له حرفُ جر، (العَجَب): مجرور باللام، وعلامةُ جَره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور مُتعلِّق بـ(يا)، أو بفعل محذوف، أو بمحذوف حال كما تقدَّم في نظيره.

والمَعنى: يَبكِي عليك الغريبُ الذي لا قرابةَ بَينك وبَينَه البعيدُ دارُه عن دارك، ويُسَرُّ لِمَوتك القريبُ [هذا زائدٌ على ما في البيت، والأولى إسقاطُه والاكتفاءُ بالأول؛ فإنه مما يَحصُلُ به المقصودُ وهو العَجبُ]، فأدعو الكهولَ والشبان مُستغِيثاً بهم؛ لأجلِ هذا الأمر الذي يُتعجَّبُ منه.

والشاهدُ: في قولِه: (ولِلشبان)، حيث إنه مُستغاث معطوفٌ على مُستغاث، ولم تُعَدْ معه (يا)، فكُسِرتْ لامُه.

[٩٦] - يـا يَـزِيـدَا لِآمِـلٍ نَـيـلَ عِـزٍّ ... وغِـنًـى بـعـدَ فـاقـةٍ وهَـوانِ

من الخَفيف.

---

(١) أي: كالذي قبل السابِق. ووقع في النُّسخ الخَطية الكلام على «يا لَلكهول» قبل الكلام على «يا لَقومي» على خلاف ترتيب الشَّرح، وعليه فسببُ الإتيان بـ«أيضاً» ظاهِر.

والثاني: أن لا تُدْخِلَ عليه اللامَ من أوَّله، ولا تُلْحِقَهُ الألفَ مِن آخِرِه، وحينئذٍ يَجْرِي عليه حُكْمُ المنادى، فتَقولُ على ذلك: «يَا زيدُ لِعَمْرٍو» بِضمِّ «زيد»، و«يَا عَبْدَ الله لِزَيدٍ» بِنصبِ «عبد الله»، قال الشاعِرُ:

٩٧ - أَلَا يَـا قَـوْمُ لِـلْـعَـجَـبِ الـعَـجِـيـبِ وَلِـلْـغَـفَـلَاتِ تَـعْـرِضُ لِـلأَرِيـبِ

السُّجاعي

تقدَّم، منَع من ظُهورِه اشتغالُ المحلِّ بِحركة المناسَبة، واللامُ في «لآمِلٍ» لامُ المستَغاث له، وهو بِالمد اسمُ فاعلٍ مِن الأَمَل وهو الرَّجاء، و«الفاقَةُ» الفَقْر، و«الهَوان» الذُّل.

قوله: (ألا يا قَوم ... إلخ) هو مِن الوافر، و«ألا» حرفُ تَنبيهٍ، و«يا» حرفُ نِداء، و«قومُ» مُنادى، وهو مَحلُّ الشاهد، حيث تَرك فيه الألفَ واللام جميعاً؛ إذِ القياسُ: «يا لَقومٍ» أو «يا قَوْمَا»، فحُذِفت منه ياءُ المتكلم وأُبقِيَت الكَسرةُ، أو جُعِل كالمنادى المطلَق فيُضَمُّ نحوُ: «يا زيدُ لِعمرٍو»، وعليه اقتَصر المُرادِي.

شفاء الصدر

(آمِل) بالمد وكسرِ الميم: اسمُ فاعلِ أَمَلَ كنَصَر: راجٍ، و(نَيْل) بفتح النون: مصدرُ نالَ، و(العِزُّ): ضدُّ الهَوان، أي: الذلّ، و(الغِنى) ضدُّ الفاقة، أي: الفَقرِ.

قولُه: «يا يزيدَا»: (يا): حرفُ [نِداء] واستغاثة، (يزيدَا): منادى مُستغاث مبني على ضم مُقدر على آخِره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسَبة، والألفُ ألفُ الاستِغاثة، «لآمِلٍ»: اللام: حرفُ جر، (آمِل): مجرورٌ بها مُستغاث له، وعلامةُ جره كسرةٌ ظاهرة، والجار والمجرور مُتعلق بـ(يا)، أو بمحذوفٍ كما مرَّ، وفاعلُ (آمِل) مُستتر يعود إلى موصوف مَحذوف، «نيلَ»: مفعوله منصوبٌ بفتحة، «عزٍّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة من إضافةِ المصدر لِمفعوله بعد حذف الفاعل، «وغنًى»: عاطفٌ ومعطوف على (عِز) مَجرور بكسرة مُقدرة على الألف المحذوفةِ لالتقاء الساكنين مَنع مِن ظهورها التعذرُ، «بعدَ»: ظرفُ زمان مُتعلق بـ(نَيل)، أو بمحذوفٍ صفة (عز وغنى)، «فاقةٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «وهوانٍ»: عاطفٌ ومعطوف على (فاقةٍ).

والمعنى: أدعُوك يا يزيدُ مُستغيثاً بك لرجلٍ راجٍ إدراكَ العِز والغنى، بعد الذلّ والفَقر.

والشاهد: في قولِه: (يا يزيدَا)، حيث لَحقت آخرَه ألفٌ، فلم تَلحَق أولَه اللام [لأنَّ الألف عِوضٌ عنها، ولا يُجمع بين العوض والمُعوَّض منه].

[٩٧] - أَلَا يَـا قَـومُ لِـلـعَـجَـبِ الـعَـجِـيـبِ ولِـلـغَـفَـلاتِ تَـعْـرِضُ لِـلأَرِيـبِ

من الوافِر.

(العَجَب) بفتحتَين: الأمرُ الذي يُتعجب منه، وكذا العَجِيب والعُجَاب بالضم والتخفيف، فإن قُصِد المبالغة شُدِّد، و(الغَفَلات): جمع غَفْلة، وهي: غَيبة الشيء عن بالِ الإنسان وعَدمُ تَذكره [أي: الإنسانِ] له، وقد استُعمل فيمن تَركه إهمالاً وإعراضاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١]. يُقال: غَفَلتُ عن الشيء من باب قَعَد غُفُولاً، وغَفْلةً بوزن تَمْرة، وغَفَلاً بوزن سَبَب كما في «المصباح»، و(تَعرِضُ) وِزانَ تَضرِبُ؛ أي: تَحُلُّ وتَنزِل، و(الأريب): العالِم بالأمور.

. . . .

السُّجاعي

وقولُه: «تَعرِض» بكسر الراء مُضارعُ «عَرَضَ» من بابِ «ضرَب» أي: تَحُلُّ وتَأتي، «لِلأرِيب» أي: لِلعالِم بالأمور.

شفاء الصدر

قوله: «ألا»: حرف استفتاحٍ وتنبيه، «يا قوم»: (يا): حرف نداء واستغاثة، (قوم): منادى مستغاث منصوب بفتحة مُقدرة على ما قبلَ ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً، مَنع من ظُهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وياءُ المتكلم المحذوفةُ للتخفيف: مضافٌ إليه في محل جر، ويحتمل أن يكون مبنيًّا على الضم في محل نصبٍ، ولا إضافةَ، «لِلعَجب»: اللامُ حرف جر، (العَجبِ): مجرور باللام وعلامةُ جره الكسرة، والجار والمجرور مُتعلق بـ(يا)، أو بمحذوفٍ كما مر، «العَجيب»: صفةُ (العَجب) مجرور بالكسرة، ويَظهر جواز كونه توكيداً لفظيًّا [لما تقدم من أن (العَجَب) و(العَجِيبَ) بمعنًى، وقد نصُّوا على جواز الاختلاف اليَسير بين المؤكَّد والمؤكِّد دَفعاً لِلتَّكرار كما في ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾]، «ولِلغَفَلات»: عاطفٌ ومعطوف على (لِلعَجب)، «تَعرِضُ»: فعل مضارعٌ مرفوع بالضمة، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود (لِلغَفلات)، والجملةُ في محل جر صِفة لها، أو نصب حال منها [لأنَّ (أل) في (الغَفَلات) لِلجنس، فاحتَمل اللفظ التعريفَ والتنكير]، «لِلأريب»: جار ومجرور متعلِّق بـ(تَعرض)، ولعل عَطْفَ (للغفلات) على (لِلعَجب) لِلتفسير.

والمعنى: أُنبهكم يا قوم وأدعوكم مُستغيثاً بكم؛ لأجل الأمر الذي يُتعجَّب منه لِغرابته، وهو عُرُوض الغفلات، ونُزولُها بالشخص العالِم بالأمور ذي العقل الكامل لِتَعرفوا ذلك، فتَعجبُوا، فالغرض مِن الاستغاثة هنا التعجبُ لا حَقيقتُها، فتدبر!

والشاهد: في قولِه: (يا قوم)، حيث إنه منادًى مُستغاث، ولم تَدخُل عليه اللام من أوَّلِه، ولم تَلحَقْه ألفٌ مِن آخِره، [فتحصَّل أن المُستغاثَ يَجوز استعمالُه على ثلاثةِ أوجُه، الأولُ: أن يكون مَجروراً بلام مفتوحة. الثاني: أن تكونَ في آخِره ألفٌ عِوضٌ عنها. الثالث: أن يكون خالياً مِنهما، فافهَم!].

[النُّدْبة]

ص ـ والنَّادِبُ: «وَا زَيْدَا، وَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَا، وَا رَأْسَا»، ولَكَ إِلْحَاقُ الهَاءِ وَقْفاً.

ش ـ المندوبُ هو المنادى المُتَفَجَّعُ عليه أو المتوجَّعُ مِنه. فالأولُ كقَولِ الشاعر يَرثِي عمرَ بن عبد العزيز رضي الله عنه:

٩٨ ـ حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً، فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

السُّجاعي

قوله: (والنادِبُ ... إلخ) النُّدبة لغةً: البُكاءُ على الميِّتِ وتَعديدُ مَحاسِنِه، وعُرفاً: نداءُ المتوجَّع منه أو المتفجَّع عليه، وهي مِن كلامِ النِّساء غالباً، وتَكون بـ«يا» أو «وَا». اهـ شيخ الإسلام[1].

قوله: (وا أَميرَ المؤمِنينَا) «وا» حرفُ نُدبةٍ، و«أميرَ» مَندوبٌ مَنصوب مُضاف إلى «المؤمِنِين»، وهو مجرورٌ بِالياء لا مبنيٌّ على الفتح؛ لأنَّه غيرُ مَندوبٍ، وألفُ النُّدبة لا تَقتضي البِناءَ إلَّا إذا لحقتِ المنادَى حَقيقةً، لا ما اتَّصل بِه مِن مُضافٍ إليه أو شِبهِه.

قوله: (وا رَأسَا) هو مثلُ: «يا غُلامَا»؛ إذِ الأصلُ: «وا رَأسِي»، قُلِبت الياءُ ألفاً، فهو مَنصوبٌ بِفَتحةٍ مُقدَّرة. اهـ دَلجموني.

قوله: (المتفجَّعُ عليه) أي: المتحزَّن عليه.

قوله: (يَرثي عمرَ ... إلخ) أي: يَذكر مَحاسِنَه بعد مَوتِه.

قوله: (حُملتَ أمراً ... إلخ) هو مِن البَسيط، ومُرادُه بذلك أمرُ الخِلافة، وقولُه: «يا عمرَا» «يا» حرفُ نِداء، و«عُمرَا» منادًى مبني على ضمٍّ مُقدَّرٍ مَنع من ظُهورِه حَركةُ مُناسَبةِ الألف، وقِيل: إنه مبنيٌّ على الفتحِ، قال بَعضُ شُيوخنا: ولا يَظهَرُ له وجهٌ. تأمَّل!

شفاء الصدر

شاهِدا المَندوب

[٩٨] ـ حُـمِّـلْـتَ أمراً عَـظـيـماً فـاصْـطَـبَـرتَ لـهُ وقُـمْـتَ فِـيـهِ بِـأمْـرِ اللهِ يـا عُـمَـرَا

من البَسيط [الجرير].

(الأمرُ العظيم): الخِلافة، و(الاصطِبار): تكلُّف الصَّبرِ.

قوله: «حُمِّلتَ» بضم الحاء المهملة وتشديدِ الميم المكسُورة: (حُمِّل): فِعل ماض مبني لِلمجهول لا محلَّ له، وتاءُ المخاطب: نائبُ فاعل في محل رفعٍ سد مسدَّ المفعول الأول، «أمراً»: مفعوله الثاني منصوبٌ

(١) «الدُّرر السَّنية» (٢/ ٨٢٢).

والثاني كقَولِ المتنبِّي:

٩٩ ـ وَا حَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ

ولا يُسْتَعمَلُ فيه مِن حُروف النِّداء إلا حَرفانِ: «وا»، وهي الغالِبَةُ عليه والمُخْتَصَّةُ به، و«يا»، وذلك إذا لم يَلْتَبِسْ بِالمنادى المَحْض.

وحُكمُه حُكمُ المنادَى؛ فتَقولُ: «وا زَيْدُ» بِالضم، و«وا عَبْدَ اللهِ» بالنصبِ، ولَكَ أن

السُّجاعي

قوله: (شَبِم) بِكسر الباء الموحَّدة أي: بارِد.

قوله: (وحُكمُه حُكم المنادى . . . إلخ) يَعني: إذا وَقع المندوبُ على صُورةِ قِسمٍ مِن أقسامِ

شفاء الصدر

بالفتحة، [«عظيماً»: صفتُه منصوبٌ بالفتحة الظاهرة]، «فاصطَبرتَ»: الفاء: لِلعطف، (اصطَبر): فعل ماض، والتاء: فاعل مبني على الفتح في محل رفع، والجملة عطفٌ على ما قبلها، «لَه»: جار ومجرور متعلق بـ(اصطَبر)، «وقُمتَ»: الواو: حرف عطف، (قام): فعل ماض، وتاء المخاطب: فاعلٌ في محل رفع، والجملةُ عطفٌ على الجُملة قبلها، «فيه بأمرِ»: مُتعلقان بـ(قمتَ)، ولفظ الجلالة: مضاف إليه مجرورٌ بالكسرة، «يا عمرَا»: (يا): حرفُ نداء ونُدبة، (عُمرَا): منادى مندوبٌ مبني على ضم مقدَّر على آخره مَنع مِن ظهوره اشتغالُ المحل بحركة المناسبة في محل نصبٍ، وألفُ النُّدبة حرف.

والمعنى: حُمِّلتَ الخلافة على المسلمِين، وهي أمرٌ عظيمُ الشأن، فتكلفتَ الصبر وحبسَ النفس على شؤونها، وقُمتَ فيها بأمر الله ممتثلاً لِما أمرك بِه ونَهاك عنه يا عمرَ بن عبد العزيز. قيل: وكان أشدَّ الناس خوفاً من الله تعالى.

والشاهد: في قولِه: (يا عُمرَا)، فإنه مندوبٌ مُتفجَّع عليه.

[٩٩] ـ وا حَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ

نصفُ بيت من البَسيط [عجُزُه:

وَمَنْ بِجِسْمِي وحالِي عِنْدَهُ سَقَمُ].

(الحَرُّ) بِالفتح: خِلاف البَرد، يُقال: حَرَّ اليومُ والطعامُ يَحَرُّ من باب تَعِبَ، وحَرَّ حَرًّا وحُروراً: مِن بابَي ضَرَبَ وقَعَدَ لُغةٌ، والاسمُ الحَرارةُ فهو: حارٌّ. اهـ «مصباح»، و(شَبِم) بِكسر الباء أي: بارِد.

قولُه: «وا حرَّ»: (وا): حرفُ نداء ونُدبة، (حرَّ): مُنادى مندوب منصوب بالفتحة، «قَلباهُ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بكسرة مُقدرةٍ على ما قبل ياء المتكلم المحذوفةِ لِدَفع التقاء الساكنين، مَنع مِن ظُهورها اشتِغالُ المحل بحركةِ المناسَبة، وياءُ المتكلم المحذوفةُ: مُضافٌ إليه في محل جر، وفُتِحت الباء لِمُناسبة ألفِ النُّدبة، والهاء: لِلسكت حرفٌ تَلحَق المندوب وقفاً، وتُحذَف وَصلاً، وإنما لَحِقت هُنا للضرورة، وأصلُها السكونُ، وهي هنا مُحركةٌ للضرورة بالضم تَشبيهاً بهاء الضمير، أو بِالكسر على أصلِ التخلُّص من التقاء الساكنَين، «مِمَّن»: (مِن): حرف جر، و(مَن): اسمٌ موصول في محل جر بـ(مِن)، والجارُّ والمجرور متعلق بـ(وَا) لِما

تُلْحِقَ آخِرَهُ الألفَ؛ فتقولَ: «وا زَيْدَا، وا عَمْرَا»، ولَك إلحاقُ الهاء في الوَقفِ فتَقولُ: «وا زَيْدَاهْ، وا عَمْرَاهْ»، فإن وَصَلْتَ حَذَفْتَهَا، إلَّا في الضَّرورة فيَجوزُ إثباتُهَا كما تَقدَّمَ في بيت المتنبِّي. ويَجوز حينئذٍ أيضاً ضَمُّها تشبيهاً بهاء الضَّمير؛ وكَسْرُهَا على أصل التِقاءِ السَّاكِنَين.

وقَولي: «والنادبُ» مَعناه: ويَقولُ النادبُ.

السُّجاعي

المُنادى، فحُكمُه في الإعراب والبِناء مِثلُ حُكم ذلك القِسم؛ فإنْ كان مُفرداً مَعرفةً ضُمَّ، وإن كان مُضافاً أو شَبِيهاً به نُصِب، ولا يَلزمُ مِن ذلك جَوازُ وُقوعِه على صُورةِ جَميعِ أقسام المُنادى، فيَرِدُ أنه لا يقعُ نَكرةً؛ لأنَّه لا يُندَبُ إلَّا المعرفةُ، فلا يُقالُ: «وا رَجُلَا». اهـ (ش)[1]. وأشارَ بِقَوله: «حُكمه حُكمُ المنادى» إلى أنَّه في المعنى ليس بِمُنادًى، وهو كذلكَ؛ إذ لم يُطلَبْ بِحرفٍ مَخصُوص نائبٍ مَنابَ «أدعُو». اهـ يس[2].

شفاء الصدر

فيها من معنى الفعل أو مُتعلق بـ(حرَّ)، «قلبُه»: مبتدأ مرفوع بالضمة، ومُضاف إليه في محل جر، «شَبِمُ»: خبر المبتدأ، والجملةُ صلةُ الموصول لا محلَّ لها، والعائدُ ضمير (قلبه).

والمعنى: أتوجَّع وأتحزنُ على حرارةِ قَلبي؛ أي: على قَلبي الحارِّ مِن الرجل الذي قلبُه بارِد، فتَأمل!

والشاهد: في قولِه: (وا حَرَّ قَلباهُ)، فإنه مَندوبٌ مُتوجَّع منه [ولم يَقصد الشارح إلى غيرِ ذلك من مثلِ إثباتِ هاء السكت وصلاً وتحريكِها للضرورة، حتَّى يُعترضَ تمثيلُه بالبيت، على أنه سيُصرِّح بكون الأمرينِ ضرورةً ويُحيل على هذا البيت، فكأنه قصَد الاختصارَ بفعلِه هذا، فافهَم!].

---

(١) وأصلُه في «حواشي الفاكهي» لِلحمصي.

(٢) (٢/١١٩) والعبارةُ عنده: إذ لم يُطلب إقبالُه بحرف... إلخ.

[المفعول المطلَق]

ص ـ والمَفعُولُ المُطْلَقُ، وَهُوَ: المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كَـ«ضَرَبْتُ ضَرْباً»، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ«قَعَدْتُ جُلوساً». وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كَـ«ضَرَبْتُهُ سَــوْطــاً»، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾، ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾؛ وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾.

ش ـ لَمَّا أَنْهَيْتُ القولَ في المفعُول به وما يتعلَّقُ به مِن أحكامِ المنادى، شَرَعْتُ في الكلامِ على الثاني من المفاعِيل، وهو المفعُولُ المطلَق.

وهو عبارةٌ عن: «مَصدرٍ، فَضْلَةٍ، سُلِّط عليه عاملٌ مِن لَفظه أو مِن مَعناهُ».

فالأولُ نحوُ قَولِه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، والثاني نحوُ

السُّجاعي

المَفعولُ المطلق

سُمي بِذَلك لأنه لم يُقيَّد بأداةٍ كما قُيِّد غيرُه من المفاعِيلِ، نحو: «المَفعول به» . . . إلخ.

قوله: (وهو المَصدر) أي: الصَّريحُ، فلا يَجوز أن يَقعَ «أنْ» والفعلُ في موضعِ المصدر، فلا يَجوزُ «ضَربتُه أن أضرِبَه»؛ لأنَّ «أنْ» تُخلِّص الفِعلَ لِلاستِقبال، والتَّأكيدُ إنما يكونُ بِالمصدرِ المُبْهَم. وأُورِد على الحَدِّ نَحوُ: «كرِهتُ كراهَتي»؛ فإنَّ المنصوبَ مَفعولٌ به[1]، وأُجيبَ بِأنَّ الكراهةَ لها اعتِباراتٌ: كونُها بِحَيث قامتْ بِفعلِ الفاعلِ المذكورِ واشتُقَّ منها فِعلٌ أُسنِد إليه، وكونُها بحيثُ وَقع عليها فِعلُ الكراهةِ، فإذا ذُكِرتْ بعد الفِعل بالاعتِبار الأوَّلِ نحوُ: «كَرِهتُ كراهةً» فهي مَفعولٌ مُطلقٌ، أو بِالاعتِبار الثاني نحو: «كَرِهتُ كراهتِي» فمَفعولٌ بِه. اهـ يس[2].

قوله: (﴿رَغَدًا﴾) بفتحتَين أي: رِزقاً واسعاً.

قوله: (﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾) أي: كلَّمه بِذاتِه لا بِتَرْجمان بأنْ أمَرَه بِالتَّكليم لِمُوسى، فهو مِن قَبِيل التأكيد اللَّفظي كما صرَّح به ابنُ جني، خِلافاً لِبَعضِهم حيث قال: إنه ليس مِن التَّأكيدِ اللَّفظي، وإنما كان هذا مِنه؛ لأنَّه يَرفعُ المجاز وتَثبُت الحقيقةُ بِه؛ إذِ التأكيدُ لا يَأتي في المَجاز[3]، . . . .

(١) في النُّسخ المخطوطة: فإن المفعول مَنصوب به. والأولُ أصحُّ، وهو الذي في كلام الشيخ يس.

(٢) (٢/ ١٢٢).

(٣) في طبعة: (لا يأتي إلا في المجاز). وهو خطأ. ثم إنَّ قول المحشِّي: وإنما كان هذا منه . . . إلخ، غيرُ مفهوم، =

قولِك: «قَعَدْتُ جُلوساً»، و«تَأَلَّيْتُ حَلْفَةً»، قال الشاعرُ:

١٠٠ ـ تَـأَلَّـى ابْـنُ أَوْسٍ حَـلْـفَـةً لَـيَـرُدُّنِـي ... إلـى نِـسْـوَةٍ كَـأَنَّـهُـنَّ مَـفَـائِـدُ

السُّجاعي

وأمَّا قولُ الشاعِرِ(١): [الطويل]

بَـكـى الـخَـزُّ مِـن رَوحٍ وأنـكـر جِـلْـدَهُ ... وعَجَّتْ عَجيجاً مِن جُذامَ المَطارِفُ(٢)

فهو نادرٌ لا يُقاسُ عليه، وإجراءٌ لِلمَجاز مُجرَى الحقيقة مُبالغةً. والشاهدُ في البيت قولُه: «وعَجَّت ... إلخ» فإنَّ «المطارِف» جمع مُطْرَف(٣) وهو ثوبٌ مِن خَزٍّ له أعلامٌ أُسنِد إليه العَجُّ مجازاً، وقد أكَّده بـ«عَجِيجاً»، وقد صرَّح السعدُ بأنَّ التأكيدَ اللَّفظيَّ يَرفَعُ المجازَ نحوُ: «قَطَع اللصَّ الأميرُ الأميرُ» وأقرَّه السيدُ. اهـ يس(٤) مع تَوضيحٍ وبيانٍ لِعِبارته(٥).

قوله: (حلفةً)(٦) بِكَسرِ الحاء(٧) وسُكونِ اللام.

قوله: (تَأَلَّى ابنُ ... إلخ) هو مِن الطَّويل، و«مَقايد» بميم فقافٍ(٨) فألفٍ فياءٍ بعدها أي:

شفاء الصدر

شاهدُ المَفعول المُطلَق

[١٠٠] ـ تَـأَلَّـى ابـنُ أوسٍ حَـلْـفَـةً لَـيَـرُدُّنِـي ... إلـى نِـسْـوةٍ كـأَنَّـهـنَّ مَـقَـايِـدُ

من الطويل [لزيد الفوارس].

= ويُناقضُ في ظاهرِه المعنى الذي أراده الشيخُ يس وعبارتُه: قولُه: (مؤكد لِعامله) أي: مُقرِّر لِمَعناه، وفائدتُه دَفعُ تَوهُّم السَّهو أو التجوُّز، وعليه حُمل قولُه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، أي: كلَّمه بِذاته .. فهو مِن قَبِيل التأكيد اللَّفظي كما صرَّح به ابنُ جني خِلافاً لِلأُبَّذِي حيث قال: إنَّه ليس من التأكيد اللفظي، بل مِمَّا يُعنَى به البَيانُ؛ لأنه يَرفع المجازَ ويُثبِت الحقيقةَ، ولِذا لا يَأتي التأكيدُ في المجاز، وقولُه: (بكى الخزُّ ..) نادرٌ لا يُقاس عليه، وإجراءٌ لِلمَجاز مُجرَى الحقيقة مُبالَغةً. ويَرُدُّه أن السعدَ صرَّح بأنَّ التأكيدَ اللَّفظي يَرفَعُ المجازَ نحوُ: قَطع اللصَّ الأميرُ الأميرُ، وأقرَّه السيدُ. اهـ

(١) هي حميدة بنت النُّعمان بن بَشير تقولُه في زوجِها رَوح الآتي ذِكرُه قبل أن يُطلِّقَها.

(٢) روايةُ سيبويه: (نبَا الخز عن رَوحٍ)، وهو رَوحُ بن زِنباع، وكان سيِّدَ جُذام، وأحدَ وُلاة فلسطين أيامَ يَزيد، فهي تَذكر تَمكُّن رَوح عند السُّلطان ولُبسَه الخَزَّ، وأنه لم يَكُن أهلاً لِذلك، فالخزُّ يَنبُو عن جِلدِه ويُنكِره، كما تَضجُّ المَطارِفُ حين تَلبَسُها جُذامُ.

(٣) بضم الميم، وتُكسرُ للتخفيف، وحكى ابنُ الأثير في «النِّهاية» فتحَها أيضاً.

(٤) في المطبوع: (سم)، والصوابُ ما أثبتناه. وانظر: «حواشي مُجيب الندا» (٢/ ١٢٢).

(٥) قد نَقَلنا لك عبارتَه فيما مَضى، وهي أوضحُ من عبارة المُحشِّي، فتنبَّه!

(٦) أي: التي في مثالِ المصنف وهو: (تألبتُ حلفةً).

(٧) المعروفُ أنها بالفتح للمرة. ومِثلُه التي في البيت الآتي.

(٨) انظر كلامَ المُعرب فإن فيه زيادةً.

وذلك لأن الألِيَّة هي الحَلِفُ، والقُعُودَ هو الجُلوس.

واحتَرزتُ بِذِكر الفَضْلةِ عن نحوِ قَولِك: «كلامُكَ كَلامٌ حَسَنٌ»، وقولِ العَرب: .....

السُّجاعي

مُقيَّداتٌ كما يُؤخَذ من قولِ «الصحاح»: وهَؤلاء جِمال مَقايِيد أي: مُقيَّدات. اهـ لكنَّ الشاعر حَذَف إحدَى ياءَيْ «مَفاعِيل»، وهو جائزٌ.

قوله: (لأنَّ الألِيَّة) بفتحِ الهمزة وكسرِ اللام وتَشديدِ الياء، قال في «المِصباح»: «الألِيَّةُ»: الحَلِف، والجمعُ: «ألايَا» مثلُ: «عَطِيَّة وعَطَايَا». اهـ

قوله: (واحتَرزتُ بِذِكر الفَضلة ... إلخ) لم يَذكُر ما خَرج بِالمصدر وهو الجُملةُ، فلا تَقع

شفاء الصدر

(تألَّى): حَلَف، و(حَلفةً): الظاهر أنه بِفتح الحاء المرةُ من الحَلِف كما وَجدتُه مَضبوطاً بالقَلم، وكما هو قاعدةُ (فَعلَة) لِلمرة:

و(فَــعْــلَــةٌ) لِــمَــرَّةٍ كَــجَــلْــسَــةْ

و(النِّسوةُ) بكسر النونِ وضمِّها: اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لَفظه، بل مِن معناه وهو: امرأةٌ، و(مَقايِد) بميم فقافٍ فألف بعدها ياء، وأصلُه: مَقايِيد بِياءَين؛ أي: مُقيَّدات، أفاده السُّجاعي، وضبَطه البَغدادي بالفاء والهمز بعد الألف جمع (مِفأَد) بكسرِ الميم وفتح الهمز، وهي: المِسعَر والسَّفُّود [أي: ما تُسعَّر به النار وتُحرك من حديدٍ أو خشب].

قوله: «تألَّى»: فعل ماضٍ مبني على فتح مُقدر للتعذر لا محلَّ له، «ابنُ»: فاعله، «أوسٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «حَلفةً»: مفعول مُطلَق لـ(تألَّى) على حدِّ (جلستُ قعوداً)، «لَيردُّني»: اللام: واقعةٌ في جوابِ القسم، (يَردُّ): فعل مضارع مرفوع بالضمة [وكان حقُّه أن يؤكَّد بالنون على مذهبِ الجُمهور]، والفاعل مُستتر جوازاً يعود إلى (ابن أوس)، والنون: للوقاية، والياء: مفعولُه في محل نصب، [ورُوي أيضاً بِكسر اللام وفتحِ الدال، على نصبِ الفِعل بـ«أنْ» مُضمرةً على أنها لامُ (كي)، والجملةُ سدَّتْ مسدَّ جواب القَسم، أو الجوابُ محذوف لِدلالة ما ذُكر عليه]، «إلى نِسوةٍ»: جار ومجرور مُتعلق بـ(يردُّ)، والجملةُ جواب القَسم لا محلَّ لها، «كأنَّهن»: (كأنَّ): حرفُ تشبيه ينصب الاسم ويَرفع الخبر، والهاء اسمه في محل نصب، والنونُ: علامةُ جمعِ النِّسوة، «مَقايِد»: خبرُ (كأنَّ) مرفوع بالضمة، والجملةُ صفة (نِسوة) في محل جرٍّ، والعائدُ هاءُ (كأنَّهنَّ).

والمعنى: حَلَف ابنُ أوس حَلِفاً واحِداً، لَيُرجِعَنِّي إلى نِسوةٍ كأنهن مُقيَّدات في تقارُب الخُطا؛ لِكِبَرهن في السن، وعلى ضبطِ البغدادي يكون المعنى: حَلَف هذا الرجل حَلْفةً؛ لَيأسِرَنِّي ثم يَمتَنَّ علي، فيَردَّني على نسوة كأنهن مَساعِير؛ لاحتِراقِهنَّ وَجداً بي وغَمًّا عليَّ، ففعلتُ أنا بِه مثلَ ما هَمَّ بِه فيَّ. انتهى كلامُه.

والشاهد: في قوله: (حَلفةً)، فإنه مفعولٌ مُطلق عاملُه مِن معناه، وهو (تألَّى).

«جَدَّ جِدُّهُ»؛ فكلامٌ الثاني وجِدُّهُ: مَصْدَرَان سُلِّطَ عليهما عاملٌ من لَفظِهما ـ وهو الفِعلُ في المثال الثاني، والمبتدأُ في المثال الأولِ؛ بِناءً على قول سيبويه: إنَّ المبتدأ عاملٌ في الخبر ـ وليسَا مِن بابِ المفعُول المطلَق في شَيء.

[ما يُنصَب عليه مِن غير المصدر]

وقد تُنصَبُ أشياءُ على المفعُولِ المطلَقِ و[إنْ] لم تَكُن مَصدراً، وذلك على سَبيلِ النِّيابة عن المصدرِ، نحوُ: «كُلّ» و«بَعض» مُضَافَيْنِ إلى المصدرِ، كقَولِه تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، والعَدَدِ نحوُ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فـ﴿ثَمَٰنِينَ﴾: مفعول مُطلَق، و﴿جَلْدَةً﴾: تمييزٌ، وأسماءِ الآلاتِ نحوُ: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً، أو عَصاً، أو مِقْرَعَةً.

السُّجاعي

مَفعولاً مُطلَقاً، وما قالَه ابنُ الحاجب مِن أنَّ الجُملة المحكِيَّة بِالقول مَفعولٌ مُطلَق رَدَّهُ في «المغني»[1]. اهـ يس[2].

قوله: (جَدَّ جِدُّه) بِفَتح الجيم وكسرِها أي: اجتَهد اجتِهادُه، والأصلُ: «جَدَّ زيدٌ جِدًّا»، ثم قُصِد المُبالغةُ في وَصفِه بالجِدِّ، فأُسنِد إلى الجدِّ مَجازاً لِلمُلابَسة بينهما. اهـ (ش) وهو صُدُورُه منه.

قوله: (نحوُ: كلٌّ وبَعض مُضافَين إلى المصدَر) يُوهِم كلامُه هُنا كـ«الأوضَح» اختِصاصَه بِكَلِمَتي «كُل وبَعض»، وليس كذلك، بل المرادُ ما دلَّ على كُلِّيَّة أو جُزئيةٍ، فدَخَل «ضَربتُه جَمِيعَ الضَّربِ» و«غايةَ الضَّربِ»، ونحوُ: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤] ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٣٩].

قوله: (وأسماءِ الآلات) يُشتَرطُ في نِيابةِ الآلةِ أن تَكونَ آلةً لِلفِعل عادةً، فلا يَجوزُ «ضَربتُه خَشَبةً أو عَمُوداً». اهـ (ش).

قوله: (أو عصاً) العصَا مَقصورةٌ، ولا يُقالُ: عَصاةٌ، قال ابنُ السِّكيت نَقلاً عن الفَرَّاء: أولُ لحنٍ سُمِع: (هذه عَصاتي)، وبعدَه:

لَعَلَّ لَها عُذرٌ وأنتَ تَلُومُ

والصوابُ: (عذراً) بالنَّصب. اهـ (ش). وتُكتَب بالألف، وكَتْبُها بِالياء خَطأ.

(١) (ص٥٣٨-٥٣٩).
(٢) (٢/١٢٢).

وليس مِما يَنوبُ عن المفعولِ المطلَقِ صِفتُه، نَحوُ: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥]، خِلافاً لِلمُعرِبين، زَعمُوا أن الأصلَ: أَكْلاً رَغَداً، وأنه حُذِف الموصوفُ ونابَت صِفتُه مَنَابَه فانتصبتِ انتِصابَه، ومَذهبُ سيبويه أنَّ ذلك إنما هو حالٌ مِن مَصدرِ الفعلِ المفهوم منه، والتقديرُ: فكُلَا حَالَةَ كونِ الأكل رَغَداً؛ ويَدلُّ على ذلك أنهم يَقولُون: «سِيرَ عليه طَوِيلاً»، فيُقِيمُون الجارَّ والمجرور مُقَامَ الفاعل، ولا يَقولُون: «طَويلٌ» بالرفع؛ فدلَّ على أنه حالٌ، لا مَصدرٌ، وإلا لجازتْ إقامتُه مُقَامَ الفاعِل؛ لأنَّ المصدرَ يَقومُ مقامَ الفاعل باتِّفاق.

السُّجاعي

قوله: **(إنما هو حالٌ مِن مَصدرِ الفِعل . . . إلخ)** عِبارةُ «المغني»: والمنصوبُ حالٌ من ضَميرِ مَصدرِ الفِعل، والأصلُ: فَكُلَاه، أي: فَكُلَا الأكلَ[١].

(١) «مغني اللَّبيب» (ص٨٥٦).

[المفعول له]

ص ـ والمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ: المَصْدَرُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتاً وَفَاعِلاً؛ كـ«قُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ». فَإِنْ فَقَدَ المُعَلِّلُ شَرْطاً جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾،

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ
فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

السُّجاعي

المَفعول له

قال السَّيد[1]: المَفعولُ له سَببٌ حامِلٌ لِلفاعِل على الفِعلِ، ويَنقَسِمُ إلى قِسمَين: أحدُهما: عِلَّة غائيَّة لِلفِعل كالتَّأديب لِلضرب، الثاني: ما ليس كذلك كالجُبن لِلقُعُود، والأولُ يَكونُ بِحسَب تَعقُّلِه عِلةً لِلفِعل، وبِحسَب وُجودِه في الخارج مَعلُولاً له، والقِسمُ الثاني يكونُ بِحسَب وُجودِه في الخارج عِلةً لِلفِعل. اهـ[2] وأشار بِقَولِه: «والأولُ بحسَب تَعقُّله عِلَّة للفعل . . . إلخ» إلى الجوابِ عن الإشكالِ في نحوِ: «ضَربتُه تأديباً» فإنَّ الضربَ سببٌ لِلتَّأديب وعلةٌ له، فكيف يكونُ التَّأدِيبُ عِلَّةً لِلضَّرب، وحاصِلُ الجوابِ أنَّ التأديب عِلةٌ لِلضَّرب بِحسَب التَّعقُّلِ، والضربَ عِلَّةٌ لِلتَّأديب بحسَب الوُجود الخارجيِّ، فالجِهتان مُختلِفَتان، تأمَّل!

قوله: (وهو المصدرُ) لا يَرِدُ عليه «أمَّا العَبِيدَ فذُو عَبِيد» بِنَصب «العَبيدَ»؛ لأنَّه مُؤَوَّلٌ كما في المطوَّلات[3].

قوله: (شارَكه) أي: قد شارَكه، فالجملةُ حال مِن «المعلِّل»، والرابطُ فاعلُ «شارَك»، وهو ضميرٌ عائِد إلى المعلِّل، والضميرُ المنصوبُ عائدٌ على الحَدَث كما أشارَ إليه الفاكهي، ويَجوزُ أن تكونَ الجُملة نَعتاً لـ«حَدَثٍ»، والرابطُ على هذا ضَميرٌ في «شارَك» عائدٌ على الحَدَث، والمنصوبُ عائدٌ على المعلِّل.

والظاهرُ أنَّ معنَى تَشارُكِهما في الزَّمان كَونُ أولِ زمانِ المصدَر يَعقُبُ آخِرَ زَمانِ الفِعل. اهـ يس[4]. والحاصِلُ أن شُروطَ النَّصب خَمسةٌ كما في «الخُلاصة» وشُروحِها، وقد نَظَمتُها فقُلتُ:

[الرجز]

---

(١) أي: الشريفُ الجرجاني في حاشيته على «شرح الكافية» للرضيّ.
(٢) «حواشي شرح الكافية» (١/ ١٩٢).
(٣) «يس» (٢/ ١٢٩).
(٤) (٢/ ١٢٩-١٣٠).

ش ـ الثالثُ من المفاعيلِ: المفعولُ له، ويُسمَّى المفعولَ لأجلِه، ومِن أجلِه.

وهو: «كلُّ مصدر مُعَلِّل لحدثٍ مُشارِكٍ له في الزمانِ والفاعل»، وذلك كقَولِه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]؛ فـ«الحذر»: مَصدر ذُكِر عِلَّةً لجعل الأَصابع في الآذان، وزَمنُهُ وزمنُ الجَعل واحدٌ، وفاعِلُهما أيضاً واحدٌ، وهم الكافِرُون، فلَمَّا استُوفِيَت الشُّروطُ انتَصَب.

فلو فَقَد المعلِّلُ شرطاً مِن هذِه الشُّروط، وَجَب جَرُّه بِلامِ التَّعليل.

فمِثالُ ما فَقَد المصدريَّةَ قولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]؛ ....

السُّجاعي

والمَصْدَرُ القَلْبِيُّ أنْ[1] قَدِ اتَّحَدْ ... وَقْتاً وفاعِلاً، وعِلَّةً[2] وَرَدْ
يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَه في نَحوِ: دِنْ ... لله طاعةً تَكُنْ مِمَّنْ أَمِنْ

قوله: (ويُسمَّى المَفعولَ لأجلِه ... إلخ) وقَدَّمه[3] على المَفعول فيه؛ لأنَّه أدخَلُ منه في المَفعوليَّة، وأقرَبُ إلى المَفعول المطلَق بِكَونه مَصدراً، وذكَره ابنُ الحاجب بعد المَفعول فيه؛ لأنَّ احتياجَ الفعل إلى الزَّمان والمكانِ أَشَدُّ مِن احتياجِه إلى العِلَّة. اهـ يس[4].

قوله: (﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾) قال في «المُغني»: زَعَمَ عَصْرِيٌّ[5] أنَّ ﴿مِنَ﴾ مُتعلقةٌ بِـ﴿حَذَرَ﴾ أو بـ﴿ٱلْمَوْتِ﴾، وفيهما تقديمُ مَعمولِ المصدر، وفي الثاني أيضاً تقديمُ مَعمول المُضافِ إليه على المُضاف، وحامِلُه على ذلك أنه لو عَلَّقه بـ﴿يَجْعَلُونَ﴾ وهو في مَوضعِ المَفعول له لَزِم تَعدُّد المَفعول لَه مِن غير عَطفٍ إذا[6] كان ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ مَفعولاً له، وقد أُجيب بِأنَّ

(١) بفتحِ الهمزة على أنها مَصدرية لا بكسرها شرطيَّةً، وهي مجرورةٌ بلام تعليل مُقدرة، أي: لِأنْ قد اتَّحد، أي: لِاتِّحادِه.

(٢) بالنصب حالاً من ضمير «وَرَد»، ووَقع في النسخ المطبوعة وبعض النُّسخ الخطية: «وقتاً وعِلةً وفاعلاً وَرَد»، ولا يَخفى فسادُه.

(٣) الحقُّ أن يعلَّق هذا الكلام بقوله: (والمفعول له)، لا بقوله: (ويُسمى ... إلخ)؛ إذ هذه علةٌ لتقديم ذِكره لا لِتسميته. والذي أوقعَ المحشِّيَ في هذا السَّهو قولُ يس: (المفعول له) ويُسمى المفعول لأجله ومِن أجله، وقدَّمه ... إلخ.

(٤) (٢/١٢٩).

(٥) أي: مُعاصرٌ له، وزاد بعده: (في تفسيرٍ له على سُورتي البقرة وآل عِمران). وقد ذكَر الشُّمني والأمير أنَّ المراد به الشيخ بَهاء الدين بن عَقيل صاحبُ «شرح الألفية»، قال في «الأعلام»: له: «التَّعليق الوجيز على الكتاب العزيز» تفسير، لم يُكمله.

(٦) كذا في النُّسخ، والذي في «المغني»: إذ، وهو الصحيح.

فإنَّ المخاطَبِينَ هم العِلَّةُ في الخَلْق، وخُفِض ضميرهم باللام لأنه ليس مَصدراً؛ وكذلك قولُ امرئ القَيس:

السُّجاعي

الأول تَعليلٌ لِلجَعلِ مُطلقاً، والثاني له مُقيَّداً بِالأولِ، والمطلَقُ والمقيَّدُ غَيْرانِ(١)، فالمُعلَّل(٢) مُتعدِّدٌ في المعنَى وإنِ اتَّحدَ في اللَّفظ. اهـ(٣)

قوله: (فإنَّ المخاطَبِين همُ العِلة ... إلخ) في هذه العِبارةُ حَزازةٌ(٤)، قال الجَلال الدَّوَّاني(٥): اعلَم أنَّ الله تعالى راعَى الحكمةَ فيما خَلَق وأمَر [به](٦)، وأَوْدَع فيها المنافعَ، ولكنْ لا شيءَ منها باعِثٌ له على الفِعل، وإنْ كانت مَعلومةً(٧) له تعالى، كما أنَّ مَن يَغرِس غَرْساً لأجلِ الثَّمرة يَعلَم تَرتُّبَ المنافع الأُخَر على ذلك الغَرْس كالاستِظلالِ به والانتِفاع بأَغصانِه وغيرِ ذلك، والباعِثُ له على الغَرس هو الثَّمرةُ لا غيرُ، فجَمِيعُ تلك الفوائدِ والمصالح بِالنِّسبة إليه تَعالى بِمَنزلة ما سِوَى الثَّمرةِ بِالنِّسبة إلى الغارِس، والآياتُ والأحاديث المُوهِمة بِالعِلَل والأغراضِ مُؤوَّلةٌ بِتلك الحِكَم والمصالِح. إذا تَيقَّنتَ ذلك عَلِمتَ أنَّ ما قاله شارحُ «المقاصد»(٨) مِن أنَّ الحقَّ [أنَّ](٩) تعليلَ بعضِ الأفعالِ ـ سِيَّما الأحكامَ الشرعية ـ بالحِكَم والمَصالح ظاهرٌ(١٠)، كإيجابِ الحُدود والكفارات وتحريمِ المُسكِرات وما أشبَه ذلك، وأمَّا تعليلُه(١١) بأنَّه لا يَخلُو فِعلٌ مِن أفعاله مِن غَرَضٍ فمَحلُّ بحثٍ، وكلامٌ غير مَنخُول ـ أي: غيرُ مُستقيم(١٢) ـ؛ فإنه إنْ أراد بِالتَّعليل جَعْلَ تِلك الحِكَم عِلَّةً غائيةً باعِثةً، فلا شيءَ مِن أفعالِه وأحكامِه تعالى مُعلَّلٌ بهذا المعنى، وإنْ أَرادَ تَرتُّبَها على الأفعالِ والأحكامِ، فَكلُّ أفعالِه وأحكامِه تَعالى كذلك، غايةُ الأمر

---

(١) تثنيةُ «غَيْر»، وقد قال المصنف في الكتاب ذاتِه (ص٦٧١): إنَّ قولَهم: «غَيْرانِ» و«أغيار» ليس بِعربي.

(٢) بِالفتح اسمَ مفعول كما هو ظاهر.

(٣) «المغني» (ص٧٠٤-٧٠٥).

(٤) بفتح المُهملة والمُعجمتَين، من الحَزّ وهو القَطع، وهي كالحزَّاز: كلُّ ما حزَّ في القَلب وحَكَّ في الصَّدر، أراد أنَّ في العبارةِ ما يُقلِق.

(٥) نِسبة إلى «دَوَّان» كـ«شَدَّاد»، موضع بأرضِ فارس. وكلام الدَّواني في «شرح العقائد العَضُدية» (ص١٠٥ - ١٠٦).

(٦) زيادةٌ من المطبوع.

(٧) في بعض المطبوعات: «معلولةً». وهو تحريف.

(٨) هو السعدُ التفتازاني.

(٩) زيادةٌ من كلام السعد وكلام الدواني يَقتضيها السِّياق.

(١٠) خبرُ (أنَّ) التي زِدناها سابقاً.

(١١) كذا في جميع النُّسخ، وهو تحريفٌ، والصوابُ ـ وهي عبارةُ (ش) ـ: وأما تعميمُه.

(١٢) يقال: نَخَله يَنخُله نَخْلاً: إذا صَفَّاه، ونَخَل الدَّقيقَ: غَربَلَه، واسمُ ما يُنخلُ منه النُّخالة، وشيءٌ غيرُ مَنخول، أي: غيرُ مصفًّى تَشوبه شوائبُ من غيره.

٨١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

فـ«أدنى»: أفعلُ تَفضيل، وليس بمصدَر؛ فَلِهذا جاء مَخْفوضاً باللام.

ومثالُ ما فَقَد اتِّحادَ الزمان قولُه:

١٠١ ـ فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

السُّجاعي

أنَّ بَعضَها مِما يَظهَرُ عَلينا[1]، وبَعضَها مما يَخفى إلَّا على الراسِخين في العِلم المُؤيَّدِين بِنُور مِن الله تعالى. اهـ مِن خطِّ (ش)[2].

قوله: (**فجئتُ وقد نضَت . . . إلخ**) هو مِن الطويل، مِن قصيدةِ امرئ القيس التي أوَّلُها:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِ

شفاء الصدر

شواهِد المَفعول له

[٨١] ـ ولَو أنَّ ما أسعَى لِأدنَى مَعِيشَةٍ كَفانِي ولم أطلُبْ قَليلٌ مِن المالِ

تقدَّم الكلامُ عليه في شواهِدِ التنازُع [انظر: (ص٣٧٨)].

والشاهد: فيه هُنا قولُه: (لأدنَى)؛ فإنه اسمٌ ذُكر عِلةً لِلسعي، وليس بمصدرٍ، بل أفعل تَفضيل، فلِذلك خُفِض باللام وجوباً، ولم يُنصَب.

[١٠١] ـ فَجِئتُ وقد نَضَتْ لِنَومٍ ثِيابَها لَدَى السِّترِ إلَّا لِبسةَ المُتَفَضِّلِ

من الطويل.

(نَضَتْ): بتخفيف الضاد من النَّضْوِ وهو: الخَلْع، يُقال: نَضَوْتُ الثوبَ أنضُوه من باب عَدَا: خَلعتُهُ، و(السِّتر) بكسر السين: السِّتارة، و(لِبسَة) بِكسرِ اللام وسكونِ الباء المراد بها: اللِّباس، [وأصلُه: هيئةُ لُبس الثَّوب كما للمُحشي]، و(المُتفضِّل) بكسر الضاد المشدَّدة: هو الذي يَبقى في ثوبٍ واحد، وبِعبارة [أُخرى أو أوضحَ] هو اللابسُ ثوباً واحداً إذا أرادَ الخِفة في العمل.

قولُه: «فَجِئتُ»: الفاء: بحسَب ما قبلها، (جاء): فعل ماض، والتاءُ: فاعلٌ مبني على الضم في محل رفعٍ، وأصلُ (جئتُ): (جَيَأْتُ) بِفتحات، سُكِّن آخرُ الفعل كراهةَ توالي أربع مُتحركات، وقُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، وحُذِفت الألف لالتقائها ساكنةً مع آخِرِ الفِعل، وكُسِرت الجيم لِتدلَّ على أن عين الكلمة ياءٌ، «**وقَد**»: الواوُ للحال، (قد): حرفُ تحقيقٍ، «**نَضَتْ**»: فعلٌ ماض مبني على فتح مُقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنَين، مَنَع من ظهوره التعذر لا محلَّ له، وعلامةُ تأنيثٍ، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى محبوبته، والجملةُ في محل نصب على الحال من فاعلِ (جاء)، «**لِنومٍ**»: جار ومجرور مُتعلق

---

(١) كذا وقع في كلام الدَّواني وفي جميع الكُتب التي نَقَلتْه عنه، ويُمكن تخريجُه على التَّضمين.

(٢) ونَقله كلَّه «يس على الفاكهي» (٢/ ١٣١). وهذه المسألةُ من قضايا العقيدة، فلتُطلَب في كُتب أهل السُّنة والجَماعة.

فإنَّ النومَ وإن كان عِلةً في خَلْعِ الثياب، لكنَّ زَمَنَ خَلْعِ الثوبِ سابِقٌ على زَمنِه. ومِثالُ ما فَقَدَ اتِّحادَ الفاعلِ قولُه:

السُّجاعي

وتمامُه:

لَـدَى الـسِّـتْـرِ إلَّا لِـبْـسَـةَ الـمُـتَـفَـضِّـلِ

قوله: «نَضَتْ» هو بتخفيفِ الضاد المعجَمة، قال الجوهريُّ: «نَضَى ثَوبه» أي: خَلَعَه، وأنشد البيتَ ثم قال: ويَجُوز عندي تَشدِيدُه لِلتَّكثير[١]، و«لَدى السِّتر» أي: عند السِّتارة، فهو بِكَسر السين، و«اللِّبسة» بِكسر اللام أي: هَيئةُ لِباس المتفضِّل، وهو الذي يَبقَى في ثوبٍ واحد، وقال ابنُ فارس: «المتفضِّل» المتوشِّحُ بِثَوبِه، و«الفُضُل»[٢] بِضمَّتين الذي عليه قَميصٌ ورِداء وليس عليه إزارٌ ولا سَراوِيلُ[٣]، والمعنى: جِئتُ إليها في حالةٍ قد أَلْقَتْ ثِيابَها عن جَسَدِها لأجل النَّوم، ولم يَبْقَ عليها إلَّا لِبسةُ المتَفضِّل، وهو الثوبُ الواحد الذي يُتوشَّح به، وقولُه: «ثِيابَها» بالنَّصب مَفعولُ «نَضَت». والشاهدُ في قَوله: «لِنَومٍ» حيث جَرَّه باللَّام؛ لأنَّ النومَ لم يُقارِن نَضْوَها ثِيابَها.

شفاء الصدر

بـ(نَضَتْ)، «ثيابَها»: مفعولُ (نضتْ) منصوب بفتحة، ومضافٌ إليه في محل جر، «لدَى»: ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر مُتعلق بـ(نضَت)، أو بمحذوف حال من فاعلِه؛ أي: (واقفةً أو مُنتظرةً)، «السِّترِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «إلَّا»: أداةُ استثناء، «لِبسَةَ»: منصوبٌ بها على الاستثناء، وعلامةُ نصبِهِ الفتحة، «المتفضِّلِ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة.

والمعنى: أَتيتُ المحبوبة حالَ خَلعِ ثِيابها لِلنوم، ولم يَبقَ عليها إلا ثوبٌ واحد تَتوشَّح به، وقد وقفتْ عند الستارة مُنتظرةً إتياني. [وإنما خَلعتِ الثياب لِتُرِيَ أهلها أنها تُريد النوم، أو لِحاجة أخرى في نفسِها على ما هي عادةُ كثيرٍ من النِّساء].

والشاهد: في قوله: (لِنَوم)، فإنه وإن كان اسماً ذُكِر علةً لِلنَّضو [أي: واتَّحد فاعلُهما]، ولكنَّ وقتَ النَّضوِ سابقٌ على وقتِ النوم، فلَمَّا اختلَفَا في الوقت جُرَّ باللام وجوباً.

---

(١) ومَصدره حينئذٍ (التَّنضِية)، كما يقال: سمَّاه تَسميةً وزكَّاه تَزكيةً، وأما مصدر المخفَّف فـ(النَّضْوُ) كما قال شارح الشواهد هنا وعبَّر به المُحشي فيما يأتي، ووَهِم بعض العصريِّين فجَعل مصدرَه (النَّضّ).

(٢) عبارةُ ابن فارس: «ورجلٌ فُضُل ... إلخ»، والذي في «الصِّحاح»: وتَفضَّلت المرأةُ في بَيتها، إذا كانت في ثوبٍ واحد ... والمَرأةُ فُضُلٌ بالضم مِثالُ جُنُب، وكذلك الرجلُ. اهـ ونقلُها أولى؛ لأن الكلام في وصف المرأة، والعبارةُ الأُولى تُوهم اختصاصَ الرجل بالوصف المذكور دُونَها.

(٣) «مُجمل اللغة» لابن فارس (٣/ ٧٢٢).

١٠٢ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

السُّجاعي

قوله: (وإني لَتعرُوني . . . إلخ) هو مِن قَصيدةٍ مِن الطويل أوَّلُها:

شفاء الصدر

[١٠٢] - وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ كما انتفضَ العُصفورُ بَلَّلَهُ القَطرُ

من الطويل [لأبي صَخر الهُذَلي].

(تَعرُوني) أي: تَغشاني وتَنزِلُ بي، مِن عَرَاه الشيءُ مِن باب عَدَا؛ أي: غَشِيَه، و(الهِزةُ) بالكسر: النَّشاط والارتياح، وبالفتح: التحركُ والاضطِراب، ولعلَّه الأظهر هنا، و(انتَفض): تحرَّك، و(العُصفور) بضم العين: طائرٌ مَعروف، والأنثى: عُصفُورة، و(بَلَّله): نَدَّاه [مِن التَّندِية] كثيراً. قال في «المختار»: بَلَّه نَدَّاه، وبابه رَدَّ، وبَلَّله شُدِّد لِلمُبالغة. اهـ و(القَطْر): المَطر.

قولُه: «وإنِّي»: الواو: بحسَب ما قبلها، (إنَّ): حرف توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، والياءُ اسمها في محل نَصب، «لَتَعرُوني»: اللام: لامُ الابتداء [مُزحلَقة]، (تعرُو): فعل مضارع مرفوع بضمةٍ مُقدرة على الواو للثقل، والنونُ: للوقاية، والياء: مفعولُه في محل نَصب، «لِذِكراك»: اللامُ: حرفُ جر، (ذكرَى): مجرورٌ باللام وعلامةُ جره كسرة مُقدَّرة على الألف لِلتعذر، والجار والمجرور مُتعلقٌ بـ(تعرُو)، والكاف: مضافٌ إليه من إضافةِ المصدر لمفعوله في محل جر ونَصبٍ باعتبار الإضافة والمفعوليَّة، والفاعلُ مَحذوف؛ أي: لِذكر إياك [كذا في الأصل، والأول حينئذٍ مُنوَّن، فكأنه أراد بيان العملِ في المفعول فقط مع إبقاء الفاعل محذوفاً، ويحتملُ أنه أراد: (لِذكري إياكِ)، بإظهار الفاعل المقدَّر، فسَقطت الياء من الرَّسم، وهذا أَولى، وهو تقدير الشارحِ في «شرح الشُّذور» وتقديرُ غيرِه أيضاً]، «هزةٌ»: فاعلُ (تعرُو) مرفوعٌ بالضمة، والجملةُ في محل رفع خبر (إنَّ)، والعائدُ مفعولُ (تعرُو)، «كما»: الكاف: حرفُ جر، (ما): مَصدريَّة، «انتَفض»: فعلٌ ماض، «العُصفورُ»: فاعله، وصِلة (ما) في تأويل مصدر بها مجرورٍ بالكاف، والجارُّ والمجرور مُتعلق بمحذوف صفة (هَزَّة) على فتح الهاء، أو صِفة (انتِفاض) مُقدر على كسرِها [بِناءً على اختِلاف معنَيَي (هِزَّة) و(هَزَّة) كما تقدَّم]، «بَلَّله»: فعل ماض ومفعولٌ مقدم في محل نصبٍ، «القَطرُ»: فاعل مؤخر، والجملةُ في محل نصبٍ على الحال من (العُصفور)، بتقدير: (قَد) عند الجُمهور [ويجوز أن تكونَ الجُملة صفةً لِلعصفور لأن لامه لِلجنس].

والمعنى: وإنِّي لَيَنزل بي ويَغشاني لأجل تذكُّري إيَّاكِ تحركٌ واضطرابٌ كتَحرُّكِ واضطرابِ العصفور، أو نشاطٌ وتحرك واضطرابٌ كتحركِ واضطرابِ العصفور ونَشاطِه في حال تبليلِ المطر له، فيكونُ على كسر الهاء فيه احتِباك، وهو الحذفُ مِن الأول لِدلالة الثاني والعكس، والتقديرُ: هِزَّة وانتفاضٌ كما انتَفض العصفور واهتَزَّ.

والشاهد: في قولِه: (لِذكراكِ)، فإنه وإن كان اسماً ذُكر عِلَّةً لِلعُرُوِّ، لكن فاعلهما مختلِفٌ، ففاعل العُروِّ الهزة وفاعِلُ [ا]لذِّكرَى المتكلمُ كما عُلِم، فلمَّا اختلفَا في الفاعل جُر باللام وجوباً.

فإنَّ الذكرى هي عِلَّةُ عُرُوِّ الهِزَّة، وزَمنُهما واحد، ولكنِ اختَلف الفاعل، ففاعِلُ العُرُوِّ هو الهِزَّة، وفاعلُ الذكرى هو المتكلِّم؛ لأنَّ المعنى: لِذِكري إيَّاك؛ فلمَّا اختلَف الفاعلُ خُفِضَ باللام، وعلى هذا جاء قولُه تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]؛ فإنَّ «تَرْكَبُوها» بتقديرِ: لِأَنْ تَركبوها، وهو عِلةٌ لِخلق الخَيل والبِغال والحمير، وجِيءَ به مَقروناً باللام لاختِلاف الفاعل؛ لأنَّ فاعلَ الخَلق هو الله سُبحانه وتَعالى، وفاعلَ الركوب بَنو آدم، وجِيءَ بِقَولِه جلَّ ثناؤه: ﴿وَزِينَةً﴾ منصوباً؛ لأنَّ فاعل الخَلقِ والتَّزيين هو الله تعالى.

السُّجاعي

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهرِ بَيْنِي وبَيْنَها ... فلَما انْقَضى ما بَيْنَنا سَكَنَ الدَّهْرُ
فيا حُبَّها زِدْنِي جَوًى كُلَّ لَيْلةٍ ... ويا سَلْوةَ الأَيَّامِ مَوعِدُكِ الحَشْرُ
ويا هَجرَ لَيلى قد بَلَغْتَ بِيَ المَدَى ... وزِدْتَ على ما ليس يَبْلُغُهُ الهَجْرُ
وإِنِّي لَتعرُوني .... إلخ
هَجرتُكِ حتى قِيل: لا يَعْرِفُ الهَوَى ... وزُرْتُكِ حتى قِيلَ: ليس لَه صَبْرُ
أَمَا وَالذي أَبكَى وأَضْحَكَ والذي ... أَماتَ وأَحْيَا والذِي أَمْرُهُ أَمْرُ
لَقد تَرَكَتْنِي أَحْسُدُ الوَحْشَ أَنْ أَرَى ... أَلِيفَيْنِ مِنها لا يَرُوعُهُما النَّفْرُ

قولُه: «تَعرُوني» أي: تَغشانِي، و«ذِكْراك» بِكسر الذالِ المعجَمة مَصدرٌ مُضافٌ لِمَفعولِه، والفاعلُ مَحذوف أي: لِذِكري إِيَّاكِ، و«هِزَّةٌ» بالرفع فاعلٌ، وهو بِكسر الهاء: النَّشاط والارتِياح كما ذكَره الشيخُ خالد[1]، وفي «الشَّواهد الكبرى» لِلعَيني أنه بِفَتحها وتَشديدِ الزاي أي: رِعْدةٌ، ويُروَى: «فَتْرةٌ»؛ والكافُ في قولِه: «كما» لِلتَّشبيه، و«ما» مَصدريَّةٌ أي: كانتِفاض العُصفورِ بضم أوَّله، وجُملةُ «بَلَّله القَطرُ» ـ أي: المَطرُ ـ حالٌ منه بِتَقديرِ «قد» أي: قد بَلَّلَه القطرُ[2].

والشاهدُ في قَولِه: «لِذِكراكِ»؛ حيث جَرَّه باللام لاختِلاف الفاعِل كما ذكَره الشارح، وذكَر الحافظُ السُّيوطي في «شرح بَديعيَّته»[3] أنَّ في البيت احتِباكاً، وهو الحذفُ مِن الأول لِدَلالة الثاني وبِالعكس، والتَّقديرُ: وإنِّي لَتَعرُوني لِذِكراك هِزَّةٌ وانتِفاضٌ كما انتَفضَ العُصفور واهتَزَّ . . . إلخ.

(١) «التَّصريح» (١/ ٥١٣).
(٢) «المقاصد النَّحوية» (٢/ ١٠٦).
(٣) اسمُها «نَظم البَديع في مدحِ خير شَفيع» وهي قصيدةٌ مِيميَّة، وبيتُ الاحتِباك فيها:
يا خاتِمَ الرُّسْلِ وهْوَ المُبتدَا، وغدا ... خيرُ النَّبِيِّين طُرًّا في احتِباكِهِم

[المفعُول فيه]

ص ـ والمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ: مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى «فِي»؛ مِنِ اسْمِ زَمَانٍ كَـ«صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ، أَوْ حِيناً، أَوْ أُسْبُوعاً»، أَوِ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، وَهُوَ: الجِهَاتُ السِّتُّ: كَـ«الأَمَامِ، وَالفَوْقِ، وَاليَمِينِ» وَعَكْسِهِنَّ، وَنَحْوُهُنَّ: كَـ«عِنْدَ، وَلَدَى»؛ وَالمَقَادِيرُ: كَـ«الفَرْسَخِ»؛ وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ، كَـ«قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ».

ش ـ الرابعُ من المفعُولات: المفعولُ فيه، وهو المُسَمَّى ظَرْفاً، وهو: كلُّ اسمِ زمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنَى «في»، كقَولِك: صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيس، وجَلَسْتُ أَمَامَكَ.

السُّجاعي

المَفعول فيه

قوله: (وهو الجِهاتُ السِّت) أي: أسماؤُها، ففي الكلامِ حَذفُ مُضاف، أو المرادُ بِالجهات أسماؤُها، مِن تَسمِيَةِ الدالِّ باسم المدلُولِ، قال يس: والمُتَّجِه أنَّ الجهاتِ صارتْ حقيقةً في أسمائِها(١).

قوله: (وعَكسِهِنَّ) بِالجَر.

قوله: (ونَحوُهنَّ) بِالرَّفع عطفاً على «الجِهاتُ»، أي: ونحوُ الجهاتِ الست، ويَجوز جرُّه(٢) بِالعطف على «أمام». اهـ يس(٣).

قوله: (كعندَ) لا تَقع إلَّا منصوبةً على الظَّرفيَّة أو مخفوضةً بـ«مِن»، وفيها أَلغَز الحريريُّ بِقَوله: «وما منصوبٌ على الظَّرف، ولا يَخفضُه سِوى حَرف؟»(٤)، وقولُ العامَّة: «ذَهبتُ إلى عِنده» لحنٌ. قاله في «المغني»(٥).

قوله: (ولَدى) قِيل: هي لُغةٌ في «لَدُن»، والصَّحيحُ أنها مُرادِفةٌ لـ«عند» كما في «المُغني».

---

(١) «حواشي الفاكِهي» (٢/ ١٣٥).

(٢) كلام الشارح الآتي جارٍ على هذا الوجه في أوله، وعلى الوجه الذي قبله في آخره، فليُنظر!

(٣) (٢/ ١٣٥).

(٤) كُتب في طبعةٍ على صورةِ الشعر، وهو خطأ.

(٥) (ص٢٠٦)، وسَبَقه إليه الحريريُّ الذي قال في «دُرة الغواص»: ويقُولون: «ذهبتُ إلى عِنده»، فيُخطِئون فيه؛ لأنَّ «عند» لا يَدخل عليه مِن أدوات الجر إلا «مِن» وحدَها، ولا يقع في تصاريف الكلام مجروراً إلا بها، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وإنَّما خُصَّت «مِن» بذلك لأنها أمُّ حُروف الجر، ولِأُمِّ كل باب اختِصاصٌ تَمتاز به وتَنفرد بِمَزيَّته. اهـ

وَعُلِمَ مما ذكرتُه أنه ليسَ من الظُّروف ﴿يَوْمًا﴾ و﴿حَيْثُ﴾ مِن قَولِه تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]، وقَولِه تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ فإنهما وإنْ كانا زماناً ومكاناً، لكنَّهما ليسَا على معنَى «في»، وإنما المرادُ أنهم يَخافُون نَفْسَ اليَوم، وأنَّ الله تعالى يَعلَم نفسَ المكانِ المستحِقِّ لِوَضعِ الرسالة فيه؛ فلِهذا أُعرب كلٌّ منهما مفعولاً به، وعاملُ ﴿حَيْثُ﴾ فعلٌ مقدَّر دَلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، أي: يَعلَم حيث يجعلُ رسالتَه.

السُّجاعي

قوله: (وإنما المراد أنهم يَخافون نفسَ اليوم . . . إلخ) هذا مبنيٌّ على تَصرُّف «حيث»، وهو كَما في «التسهيل» نادرٌ، فلا يَنبَغي تخريجُ التَّنزيلِ عليه، ولِهذا قال الدَّماميني: ولو قِيل: إنَّ المرادَ يَعلَم الفَضْلَ الذي هو في مَحَلِّ الرِّسالة لم يَبعُد، وفيه إبقاءُ «حيثُ» على ما عُهِد لها مِن ظَرفيَّتِها، والمعنَى: أنَّ الله تعالى لنْ يُؤتِيَكم مثلَ ما أُوتي رُسُلُه من الآياتِ؛ لأنَّه يَعلَم ما فِيهم مِن الطَّهارة والفَضلِ والصَّلاحيَة لِلإرسال، ولَستُم كذلك. اهـ واعترُض بأنَّه بَعيد؛ لأنَّه يَقتضِي حَذْفَ المَفعول والموصولِ الذي هو صِفتُه وبعضِ صِلةِ ذلك الموصولِ، ولأنَّ المعنَى أنه يَعْلَم نَفسَ المكان المستحِقَّ لِلرسالة لا شيئاً فيه.

قوله: (أُعرِب كلٌّ مِنهما مَفعولاً بِه . . . إلخ) قال في «البَحر»: ما أَجازُوه هنا مِن أنَّه مَفعولٌ بِه على السَّعة أو مَفعولٌ بِه على غير السَّعة تَأباه قواعدُ النَّحو؛ لأنَّ النُّحاةَ نَصُّوا على أنَّ الظَّرفَ الذي يُتوسَّعُ فيه لا يكونُ إلَّا مُتصرفاً، وإذا كان كذلكَ امتَنع نصبُ «حيث» على المَفعولِ بِه: لا على السَّعة ولا على غيرِها، والذي يَظهَر لي إقرارُ «حيث» على الظَّرفية المجازيَّة على تَضمينِ ﴿أَعْلَمُ﴾ معنى ما يَتعدَّى إلى الظرف، فيكونُ التَّقدير: الله أنفَذُ عِلماً حيث يَجعلُ رِسالَته، أي: هو نافذُ العِلْم في الموضعِ الذي يَجعَلُ فيه رِسالتَه، فالظَّرفيةُ مجازٌ. اهـ[1] واعتَرضَه بَعضُهم بأنه يَقتضِي أنه أنفَذُ في هذا المَكان دُون غَيره، وأُجِيب بِأنَّه إنما جاءَ مِن حيث مَفهومُ الظرفِ، فيُترَك هذا المفهومُ لِقِيام الدَّليل على خِلافِه، قُلتُ: لم يَظهَر مِن عِبارتِه الاقتِضاءُ المذكور، فالاعتِراضُ لا وَجهَ له، فتأمَّل!

قوله: (وعامِلُ ﴿حَيْثُ﴾ فعلٌ . . . إلخ) سَكت عن ناصبِ ﴿يَوْمًا﴾ لِظُهور أنَّه ﴿نَخَافُ﴾. اهـ يس[2].

(١) «البَحر المحيط في التفسير» لأبي حيَّان (٤/ ٦٣٨).

(٢) (٢/ ١٣٤). والصحيح أن كلام الشيخ يس في آية أخرى ذكرها الفاكهي، والناصب فيما نحن فيه هو ﴿نَخَافُ﴾.

وأنه ليس مِنها أيضاً نحو: ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ مِن قولِه تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]؛ لأنَّه وإنْ كان على معنَى «في» لكنَّه ليس زَماناً ولا مكاناً.

واعلَم أن جميعَ أسماء الزمان تَقبَلُ النَّصبَ على الظَّرفيَّة، لا فَرْقَ في ذلك بين المختَصِّ منها والمعدودِ والمُبْهَم، ونَعني بالمختَصِّ ما يَقعُ جواباً لِـ«مَتى»، كيَوم الخميس، وبِالمعدُود ما يَقعُ جَواباً لـ«كَمْ»، كالأسبُوعِ والشَّهر والحَوْلِ، وبالمُبْهَمِ ما لا يَقع جواباً لِشيء مِنهما، كالحِينِ، والوَقْتِ؛ وأنَّ أسماءَ المكان لا يَنتَصبُ منها على الظرفيَّة إلا ما كان مُبْهَماً. والمُبْهَمُ ثلاثةُ أنواعٍ:

السُّجاعي

قوله: (إلَّا ما كان مُبهماً) لأنَّ أصلَ العوامل الفِعلُ، ودَلالتُه على الزَّمان أقوَى مِن دَلالتِه على المكان؛ لأنَّه يَدلُّ على الزَّمان تَضمُّناً، وعلى المكانِ التِزاماً، فلمَّا كانت دَلالتُه على المكانِ ضَعيفةً لم يَتعدَّ إلى كلِّ أسمائِه، بل إلى المبهَم مِنها؛ لأنَّ في الفِعل دَلالةً عليه في الجُملة، وإلى المختَصِّ الذي صِيغَ مِن مادَّة العامل؛ لِقُوةِ الدَّلالة عليه حِينئذٍ. اهـ «أشموني»(١)، قال في «المُغني»: ومِن الوَهمِ قَولُ الزمخشريِّ في ﴿فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾ [يس: ٦٦] وفي ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] وقولُ ابنِ الطَّراوة في قَولِ الشاعرِ: [الكامل]

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(٢)

وقولُ جَماعةٍ في «دَخلتُ الدارَ أو المسجِدَ أو السُّوقَ»: إنَّ هذه المنصوباتِ ظُروفٌ، وإنما يكونُ ظَرفاً مَكانيًا ما كان مُبهَماً، ويُعرَفُ بِكونه صالحاً لِكلِّ بُقعةٍ كـ«مَكانٍ، وناحِيَة، وجِهة، وجانِب، وأمام، وخَلْف»، والصَّوابُ أنَّ هذه المواضعَ على إسقاطِ الجارِّ تَوسُّعاً، والجارُّ المقدَّر «إلى» في ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا﴾، و«في» في البَيتِ، و«في» أو «إلى» في الباقِي، ويَحتمل أنه ضَمَّن «استبِقُوا» معنى تَبادَرُوا(٣)، وقد أُجيز الوَجهانِ في ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾، ويَحتمل ﴿سِيرَتَهَا﴾ أن يكونَ بَدلاً من ضميرِ المَفعول بَدلَ اشتِمال، أي: سنُعِيدها(٤) طَريقتَها. اهـ(٥)

---

(١) (١/ ٢٢٠-٢٢١)، وهو في الأصلِ لابنِ الناظم في «شرح الخُلاصة» (ص٢٠٢)، فنسبتُه له أولى.

(٢) صدرُه:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ

وهو لساعِدة بن جُؤيَّة الهُذَلي يَصف رُمحاً. واللَّدن: اللَّيِّن الناعم، ويعسل: يَشتد اهتزازه ويَضطرب، شبَّه أطراف الرُّمح عند اهتزازه باضطِراب الذِّئب في الطريق.

(٣) كذا في النُّسخ المخطوطة وفي «المغني»، وفي المطبوع: بادروا.

(٤) في الأصل: سنعيد. والصواب ما أثبتُّه نقلاً من «المغني».

(٥) «المغني» (ص٧٤٩-٧٥٠).

أحدُها: أسماءُ الجهاتِ الستِّ، وهي الفَوْقُ، والتحتُ، والأَعلى، والأسفَلُ، واليَمِين، والشِّمال، وذاتُ اليَمين، وذات الشِّمال، والوراءُ، والأَمام، قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]، ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩].

وقَولي: «وعَكسهنَّ» أشرتُ به إلى الوَراء والتَّحت والشِّمال.

وقَولي: «ونَحوِهنَّ» أشرتُ به إلى أنَّ الجهاتِ وإن كانت سِتًّا، لكنَّ ألفاظها كثيرةٌ.

ويَلحَقُ بِأسماء الجهاتِ: ما أشبَهَها في شِدَّة الإبهام والاحتِياج إلى ما يُبيِّن مَعناها، كـ«عِنْدَ، ولَدَى».

الثاني: أَسماءُ مَقاديرِ المِساحات كـ«الفَرْسَخِ، والمِيلِ، والبَرِيدِ».

الثالثُ: ما كان مَصُوغاً من مَصدرِ عامِله، كقَولِك: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زيدٍ»، فالمجلِسُ: مُشتَقٌّ من الجُلُوس الذي هو مَصدرٌ لِعامله وهو «جَلَستُ»، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]، ولو قُلتَ: «ذهبتُ مجلِسَ زيدٍ» أو «جَلستُ مَذْهَبَ عَمرٍو» لم يَصحَّ؛ لاختِلاف مَصدرِ اسم المكان ومَصْدرِ عامِلِه.

السُّجاعي

قوله: (وذاتُ اليَمين وذاتُ الشِّمال) الإضافةُ فيهما نَظيرُها في «سَعِيد كُرْزٍ»، وكذا «ذاتَ مرةٍ» أي: في القِطعة التي يُقالُ لها: مَرَّة، أي: وَقت. اهـ من خط (ش).

قوله: (﴿كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾) أي: مِن المخلُوقِين حتى يَنتهيَ إلى الله تعالى. اهـ (ش).

قوله: (﴿تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾) أي: نَهرَ ماءٍ كان انقَطع. اهـ (ش).

قوله: (﴿تَزَاوَرُ﴾) بِالتَّشديد والتخفيفِ[١] أي: تَميلُ، وقولُه: ﴿ذَاتَ ٱلْيَمِينِ﴾ أي: ناحِيَته، وقولُه: ﴿تَّقْرِضُهُمْ﴾ أي: تَتركهم وتَتجاوَزُ عنهم فلا تُصِيبُهم. اهـ (ش).

قوله: (مجلِسَ زيدٍ) بِكسر اللام؛ لأنَّ المرادَ به المكانُ، وكذا تُكسَرُ إذا أُريد به الزَّمان، فإنْ أُريد به المصدر فُتِحتْ كما يُعلَم مِن فنِّ التَّصريف.

قوله: (مَذهَب) بفتح الهاء مُطلقاً[٢].

(١) قرأ الكوفيون بالتَّخفيف، والباقي عدا ابنَ عامر بالتشديد، وقرأ هو: «تَزْوَرُّ» على وزن «تَحمرُّ».

(٢) اي: ظرفاً للزمان أو المكان، أو مصدراً.

[المفعُول معه]

ص - والمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ: اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى المَعِيَّةِ، مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ، كَـ«سِرْتُ وَالنِّيلَ»، وَ«أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

ش - خَرج بِذِكر «الاسم» الفعلُ المنصوبُ بعد الواوِ في قَولِك: «لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَن»؛ فإنه على معنَى الجمع، أي: لا تَفْعَلْ هذا مع فِعلِك هذا، ولا يُسمَّى مفعولاً معه؛ لِكونِه ليس اسماً، والجملةُ الحاليَّةُ في نحوِ: «جاءَ زيدٌ والشَّمْسُ طالِعةٌ»، فإنه وإنْ كان المعنَى على قَولِك: «جاءَ زيدٌ مع طُلُوعِ الشَّمس»، إلَّا أنَّ ذلكَ ليس بِاسمٍ، ولكنَّه جُملة.

وبِذكر «الفَضْلة» ما بعد الواوِ في نحوِ: «اشْتَرَكَ زَيدٌ وعَمرٌو» فإنه عُمْدَةٌ؛ لأنَّ الفِعل لا يَسْتغنِي عنه، لا يُقال: «اشْتَرَكَ زيدٌ»؛ لأنَّ الاشتِراكَ لا يَتأتَّى إلا بين اثنَين.

السُّجاعي

المَفعول معه

قوله: (﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾) قال المصنِّفُ في «شرح الشذور»: أي: فأَجمِعُوا أمرَكم مع شُركائِكم، فـ﴿شُرَكَآءَكُمْ﴾ مَفعول معه لاستِيفائه الشُّروطَ الثلاثةَ، ولا يَجوزُ على ظاهِرِ اللَّفظ أن يكونَ مَعطوفاً؛ لأنَّه حِينئذٍ شريكٌ له في مَعناه، فيكونُ التقديرُ: أَجمِعُوا أمرَكم وأجمِعُوا شُركاءَكم، وذلك لا يَجوز؛ لأنَّ «أجمَعَ» إنما يَتعلَّق بِالمعاني دُون الذَّوات، تقولُ: «أجمَعتُ رأيي» ولا تقولُ: «أجمَعْتُ شُركائي». وإنَّما قُلتُ: «على ظاهِرِ اللَّفظ»؛ لأنَّه يَجوزُ أن يكون مَعطوفاً على حذفِ مُضاف أي: وأَجمِعُوا أمرَ شُركائِكم، ويَجوزُ أن يكون مَفعولاً لِفِعلٍ ثُلاثي مَحذوف[1] أي: واجمَعُوا شركاءَكم بِوَصلِ الألفِ، ومَن قَرأ[2]: ﴿فَاجْمَعُوٓا۟﴾ بِوَصلِ الألف صحَّ العطفُ على قِراءتِه من غيرِ إضمار؛ لأنَّه مِن «جَمَعَ»، وهو مُشترَكٌ بين المَعاني والذواتِ؛ تَقولُ: «جَمَعتُ أمري» و«جَمَعْتُ شُركائي»، قال الله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٠]، ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢]، ويَجوزُ على هذه القِراءة أن يكونَ مَفعولاً معه، ولَكنْ إذا أَمكنَ العطفُ فهو أَوْلى؛ لأنَّه الأصلُ. اهـ[3]

(١) فتكون الواو لعطف الجُمَل.

(٢) كالزُّهري والأعمَش وعاصم الجَحدَري.

(٣) «شرح الشُّذور» (ص٤٢٩-٤٣٠).

وبِذِكر الواو ما بعد «مَع» في نحوِ: «جاءَنِي زيدٌ مع عَمرٍو»، وما بعد الباءِ في نحوِ: «بِعْتُكَ الدَّارَ بِأَثاثِها».

وبِذكر إرادة التَّنصيص على المَعِيَّةِ نحوُ: «جاءَ زيدٌ وعَمرٌو» إذا أُرِيد مجرَّدُ العطفِ.

وقَولي: «مَسبُوقةٍ . . .إلخ» بَيانٌ لِشرط المفعُول معه، وهو أنه لا بُدَّ أن يكون مَسبُوقاً بِفِعل، أو بما فيه معنى الفِعل وحُروفُه؛ فالأول كقَولِك: «سِرْتُ والنيلَ»، وقَولِ الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، والثاني كقَولِك: «أنا سائِرٌ والنِّيلَ».

ولا يجوزُ النصبُ في نحوِ قَولِهم: «كلُّ رَجلٍ وضَيْعَتُه» خِلافاً لِلصَّيمَرِي؛ لأنك لم تَذكُرْ فِعلاً ولا ما فيه معنَى الفِعل.

وكذلكَ لا يَجوزُ: «هذَا لَكَ وأَبَاكَ» بِالنصبِ؛ لأن اسمَ الإشارة وإنْ كان فيه مَعنَى الفِعل وهو «أُشِيرُ»، لكنَّه ليس فيه حُروفُه.

[حالاتُ الاسم الواقعِ بعد الواو المذكُورة]

ص ـ وقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ، كَقَوْلِكَ: «لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ»، ومِنْهُ: «قُمْتُ وَزَيْداً» وَ«مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً» عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَتَرَجَّحُ في نَحْوِ قَوْلِكَ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كَالأَخِ»، وَيَضْعُفُ في نَحْوِ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

ش ـ لِلاسمِ الواقعِ بعد الواو المسبُوقةِ بِفِعلٍ أو ما في مَعناه حالاتٌ:

إحداها: أن يَجبَ نَصبُهُ على المفعُولِيَّة، وذلك إذا كان العطفُ مُمتنِعاً لِمانعٍ مَعنويٍّ أو صناعيٍّ، فالأولُ كقَولِك: «لا تَنْهَ عن القَبيحِ وإِتْيَانَهُ»، وذلك لأن المعنَى: لا تَنهَ عن القَبيحِ وعنْ إتيانِه، وهذا تناقُضٌ. والثاني كقَولِك: «قُمْتُ وزيداً» و«مَررتُ بكَ وزيداً»؛

السُّجاعي

قوله: (لِلصَّيْمَري) بفتحِ الميم نِسبةً إلى «صَيْمَرَة» بَلدةٍ صَغيرة مِن بِلاد العَجَم[1] كما في «المِصباح».

قوله: (وأباكَ) بِالموحَّدة.

قوله: (وهو أُشِير) هذا معنَى «ذا»، وأمَّا حرفُ التَّنبيه فمَعناه أُنَبِّه، ومعنَى «لَك» استَقرَّ.

قوله: (وهذا تناقُضٌ) لِقائل أن يقولَ: لا تَناقُضَ على تقديرِ العطف، وإنما يَلزمُ عليه عدمُ

(١) بين خوزستان وبلاد الجَبَل.

أمَّا الأولُ فلأنه لا يجوزُ العطفُ على الضَّمير المرفوعِ المتَّصلِ إلا بعد التوكيد بِضميرٍ مُنفصِل، كقولِه تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]؛ وأمَّا الثاني فلأنَّه لا يَجوزُ العطفُ على الضَّمير المخفُوضِ إلَّا بإعادةِ الخافض، كقَولِه تَعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢].

ومِن النَّحويِّين مَنْ لم يَشترِطْ في المسألتَين شيئاً؛ فعلى قَولِه يَجوزُ العَطف؛ ولِهذا قُلتُ: «على الأصحِّ فيهما».

والثانِية: أنْ يَترجَّحَ المفعولُ معه على العَطفِ، وذلك في نحوِ قَولِك: «كُنْ أنتَ وزيداً كالأخِ»، وذلك لأنكَ لو عَطفتَ «زيداً» على الضَّمير في «كُنْ» لَزِم أن يكون زيدٌ مأموراً، وأنتَ لا تُريدُ أن تأمُرَه، وإنما تُريدُ أن تَأمُرَ مخاطبَك بأنْ يكونَ معه كالأخِ، قال الشاعرُ:

السُّجاعي

الفائِدة؛ لأنَّ المعطوفَ بمعنى المعطوفِ عليه، وقد يُقال: إنَّ مُرادَه بِالتناقُض أنه مُناقِضٌ لِلمَعنى المراد لِلمُتكلم؛ إذ مُرادُه النَّهيُ عن القَبيح مع إتيانِك إيَّاه كما في قولِ الشاعِر: [الكامل]

لا تَـنْـهَ عَـن خُـلُـقٍ وتَـأتِـيَ مِـثْـلَـهُ

وليس مُرادُه النهيَ عن الإتيان[1] بالقَبيح مُطلَقاً. اهـ من خط (ش).

وعلَّل الدمامينيُّ الامتناعَ هنا بِعدم الفائِدة؛ لأنَّ «لا تَنْهَ عن القَبِيح» مَعناه: لا تَنْهَ عن إتيانِ القَبِيح؛ لأنَّ النَّهيَ إنما يكونُ عن الأفعالِ، فيكونُ قولُك بعد ذلكَ: «وإتيانَه» مُستغنًى عنه، وهو مِن عَطفِ الشَّيءِ على نَفسِه، ثم قال: وهذا لا يَنهَضُ مانعاً، بِدَليل: ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٦]. اهـ وكلامُ الشارح أظهَرُ منه.

قوله: (وأنتَ لا تُريد أنْ تَأمُرَه) لِقائلٍ أن يَقولَ: فيكون حينئذٍ مُناقِضاً لِغَرض المتكلِّم ومُرادِه، فيَكونُ نظيرَ ما تقدَّم في قَولِه: «لا تَنهَ عن القَبيح وإتيانَه»، فهَلَّا كان النصبُ على المَفعول معه واجباً، وما الفرقُ بَينهما؟ وقد يُفرَّق بأنَّ المعنى هنا على العَطفِ صحيحٌ، ولا نُسلِّم أنه مُناقِضٌ لِمُراد المتكلم؛ لِجواز إرادتِه مع ذلك المعنَى أو بِدونه، غايتُه أنَّ ذلك المعنى أرجَحُ في الإرادة، فلِذلك كان العطفُ جائزاً وإن كان النَّصبُ أرجحَ، فتأمَّل! اهـ مِن خط (ش).

---

(١) في المطبوع: «وليس مراده النهيَ عن النَّهي عن الإتيان»، بِتكرار قوله: «عن النهي»، وقد وُجد كذلك في نُسخة خَطية إلا أنه ضُرِب على المكرَّر للدلالة على إسقاطه.

١٠٣ - فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

السُّجاعي

قوله: (فكونُوا أنتمُ وبَني . . . إلخ) هو مِن الوافِر، أرادَ بهم الإخوةَ، والمعنَى: كونُوا أنتُم مع إخوَتِكم مُتوافِقِين مُتَّصِلِين اتصالَ بَعضِكم بِبَعضٍ كاتِّصال الكُليتَين وقُربِهما من الطِّحال، والمرادُ الحثُّ على الائتِلاف والتَّقارُب، وضَرب لهم مثلاً بِقُرْبِ الكُليتَين من الطِّحالِ، أفاده العَيني.

و«الكُليَتَين» تثنيةُ «كُلْية» بِضم الكاف، قال الأزهريُّ: الكُليَتان لِلإنسان ولِكُلٍّ حَيوان: لَحمَتان حَمراوانِ لازِقتانِ بِعَظم الصُّلبِ، وهُما مَنبَت زَرعِ الوَلَد، و«الطِّحال» بكسر أوَّلِه من الأمعاء، ويُقال: هو لِكُلِّ ذي كَرِش إلَّا الفرسَ فلا طِحالَ له، ويُجمَعُ على «طِحالات وأَطْحِلة» كـ«لِسان وألسِنة»، وعلى «طُحُل» كـ«كِتاب وكُتُب». ذكَره في «المِصباح»[1].

شفاء الصدر

شاهد المَفعول مَعه

[١٠٣] - فَكُونُوا أَنتُمُ وبَنِي أَبِيكُم مَكَانَ الكُلَيَتينِ مِن الطِّحالِ

من الوافر.

(الكُليَتان): لِكل حيوانٍ تَثنيةُ كُلْية بضم الكاف، ولغةُ أهل اليَمن الكُلْوَة بالضم أيضاً، وهما: لَحمتان حَمراوان لازِقَتان بعظم الصُّلْب عند الخاصِرَتين، وهما مَنبتُ زَرع الولد، و(الطِّحال) بِوزن (كِتاب): من الأمعاء مَعرُوف، يقال: هو لِكل ذي كَرِش إلا الفرسَ، وجمعُه (طِحالاتٌ) و(أَطْحِلة) كأَلسِنَة، و(طُحُل) ككُتُب كما في «المصباح»، [وانظر ما علَّقناه على هذا الكلام الذي نَقله المُحشِّي].

قوله: «فكونُوا»: الفاء: بحسَب ما قبلها، (كونُوا): فعلُ أمرٍ مُتصرف مِن (كان) الناقصة يَرفع الاسم ويَنصب الخبر مبنيٌّ على حذفِ النون، والواو: اسمها في محلِّ رفع، «أنتُمُ»: (أنْ): ضميرٌ مُنفصل توكيدٌ للواو في محل رفعٍ، والتاءُ: حرفُ خِطاب، والميم: علامةُ الجمع، والواو: للإشباعِ، «وبَني»: الواو: واوُ المعيَّة، (بَني): مفعولٌ معه منصوب بـ(كونُوا)، وعلامةُ نصبِه الياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوحُ ما بعدها تقديراً؛ لأنه مُلحَق بجمعِ المذكر السالم، «أَبيكُم»: (أبي): مضافٌ إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الخَمسة [وهو مُضاف]، والكافُ: مضاف إليه في محل جر، والميم: علامةُ الجمع، «مكانَ»: ظرفُ مكان مُتعلِّق بمحذوف خبر (كونُوا)، «الكُليتَين»: مضافٌ إليه مجرور بالياء؛ لأنه مثنًّى، والنونُ عِوَض عن التنوين في الاسم المفرد، «مِن الطِّحال»: جار ومجرور مُتعلقٌ بـ(مكانَ) [لاشتِماله على رائحة الفِعل]، أو بمحذوف صِفة (الكُليتَين)، وقيل: صفةُ (مكان)، ويحتمل أن يكون خبراً ثانياً [أي: لِـ(كان)، ولا يَخفى بُعدُه]، ويحتملُ أن يكون حالاً [أي: من (الكُليتَين)]. اهـ تأمَّل!

---

(١) راجعٌ للتفسيرَين كليهما، ويَرِدُ عليه أمرانِ: الأول: أن الطِّحالَ لحمةٌ سوداءُ عَريضة، في بطنِ الإنسان وغيرِه، عن اليسار، لازقةٌ بِالجَنب، فتفسيرُه بأنَّه مِن الأمعاء ليس على ما يَنبَغي. الثاني: أنهم نصُّوا على أنه لا يُكسَّر على غير (طُحُل).

وقد استُفِيد من تَمثيلي بـ«كُنْ أنتَ وزيداً كالأخِ» أنَّ ما بعد المفعُول معه يكونُ على حَسَبِ ما قبله فقَطْ، لا على حسَبِهما، وإلا لَقُلْتُ: كالأخوَينِ. هذا هو الصَّحيحُ، ومِمَّنْ نصَّ عليه ابنُ كَيْسانَ، والسماعُ والقياسُ يَقتَضِيانِه، وعن الأخفش إجازةُ مُطابَقتِهما قياساً على العطفِ، وليس بالقويِّ.

والثالثةُ: أن يَترجَّح العطفُ ويَضعُفَ المفعولُ معه، وذلك إذا أَمكنَ العطفُ بِغيرِ ضَعفٍ في اللَّفظ، ولا ضَعفٍ في المعنى، نحوُ: «قام زيدٌ وعَمرٌو»؛ لأنَّ العطفَ هو الأصلُ، ولا مُضعِّفَ له، فيَترجَّحُ.

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

والمعنى: كونوا أنتُم مع إخوتِكم مُتوافِقِين مُتَّصلِين اتصالَ بعضكم بِبعض كاتصالِ الكُليتَين، وقُربِهما من الطحال، والمرادُ الحَثُّ على الائتِلاف والتقارُب، وضَرَب لهم مثلاً بِقُرب الكُليتَين من الطِّحال. أفادَه العيني. اهـ سُجاعي.

والشاهد: في قوله: (وبَني)، حيث يَترجح أن يكون مفعولاً معه على العطفِ على الضَّمير؛ لأن العطف يَقتضي أن يكون البَنُونَ مَامورِين مع أنه خلافُ المقصود؛ إذ المقصودُ أمرُ المخاطَبين بأن يكونوا مع البَنِينَ مكانَ الكُليتَين، أفاده الشارح وغيرُه، وبُحِث في هذا التعليل بأنه يُنتِج التعيُّنَ لا الرُّجحانَ، وإلى التعيُّن مال أبُو البَقاء، وتَبِعه صاحبُ «التَّصريح».

[الحال]

ص - بَابُ الحَالِ:

السُّجاعي

بابُ الحال

كذا في بَعض النُّسَخ، وفي بَعضها: «والحال»، فيَكونُ معطوفاً على «المَفعول به» على الأصحِّ في المعطُوفات إذا تكرَّرت، أو على «المَفعول معه» على مُقابِله؛ أي: والحال مَنصوبٌ، وهو لغةً ما عليه الإنسانُ من خير وشرٍّ، يُذكَّر ويؤنَّث فيُقال: «حالٌ» و«حالةٌ»[١]، ويُجمَع على «أحْوالٍ» كـ«مالٍ وأَمْوالٍ»، وعلى «أَحْوِلة»، ومِن الدَّليل على التَّأنيثِ قولُ الفَرزدق: [الطويل]

عـلـى حـالـةٍ لَـو أنَّ فـي الـقَـومِ حـاتِـمـاً عـلـى جُـودِهِ لَـضَـنَّ بِـالـمـاءِ حـاتِـمِ

و«حاتم» فيه مخفوضٌ بدلاً من الهاء في «جُودِه»[٢]، ولم يَجعَلِ الجوهريُّ الحالَ والحالةَ بمعنًى، بل جعَلَهما من بابِ «تَمْر وتَمْرة»، وهو غَريبٌ، وقد يُقالُ في الحالة: «آلَة» بِهمزةٍ مَكانَ الحاء، ذَكَر ذلك[٣] المصنِّفُ في «شرح بانَتْ سُعاد»، وتَأنيثُه معنًى أفصحُ مِن تَذكيرِه، وذلك بِأَنْ تُؤنِّثَ الفِعلَ المُسنَدَ إليها أو الوَصفَ أو تُذكِّرَه كما يُقالُ: «أَعجبَتْكَ حالُ فُلانٍ وأَعجبَك حالُ فُلانٍ»، قال الشاعرُ[٤]: [الطويل]

إذا أَعـجَـبَـتْـكَ الـدَّهـرَ حـالٌ مِـنِ امْـرِئٍ فَـدَعْـهُ وواكِـلْ أَمْـرَه[٥] والـلَّـيـالِـيَـا

ويُقال[٦]: حالٌ حَسَنٌ وحالةٌ حَسَنةٌ.

---

(١) عادتُهم أنهم إذا قالُوا: (يُذكر ويُؤنث) فإنهم يَقصدُون اللفظَ الواحد، كما يَقولون مثلاً: (السبيلُ: الطريق، كلاهُما يذكر ويُؤنث)، أي: بلفظٍ واحد، فيُقال: (هذا طريقٌ) و(هذه طريقٌ)، وأما مع اختِلاف اللفظ فلا يُقال ذلك، وإنما يُقال: هذا اللفظ يُذكَّر ويُؤنث، ويُؤنث بالتاء فيقال: كذا. ولو قال كما قال المصرِّح مثلاً: (ويَجوز فيها التَّذكير والتأنيث لَفظاً ومعنًى) لأصاب.

(٢) انظر: «شرح الشُّذور» لِلمصنف (ص٧٢٨).

(٣) الإشارةُ إلى جميع ما تقدَّم من تَعريف الحال لغةً إلى آخِر الكلام.

(٤) هو زُهيرُ بنُ أبي سُلمى، أو مُويلِك بن قابِس العَبدي، أو أُفنُون التَّغلبي.

(٥) المشهورُ في رواية البيت: وواكِل حالَه، أي: فوِّضه وسلِّم أمرَه.

(٦) لم يَظهر وجهُ الإتيانِ به والإطالةِ بإعادةِ ذِكره بعد أن قدَّمه قريباً بأبسطَ مما هنا. ثم رأيتُ العبارة في «يس على الفاكهي» (٢/ ١٤١)، فالظاهر أن المحشِّيَ لم يُوفَّق في دَمجها بكلام ابن هشام.

وهُوَ: وَصْفٌ، فَضْلَةٌ يَقَعُ في جَوابِ «كَيْفَ»، كـ«ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً».

ش ـ لَمَّا انتهى الكلامُ على المفعُولات شَرَعْتُ في الكلامِ على بَقيَّة المنصُوبات؛ فمِنها الحالُ، وهو عبارةٌ عمَّا اجتمَع فيه شُروط: أحدُها: أن يكون وَصْفاً، والثاني: أن يكون فَضْلةً، والثالثُ: أن يكونَ صالحاً لِلوُقوع في جَواب «كيفَ»، وذلك كقَولِك: «ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً».

فإنْ قُلتَ: يَرِدُ على ذِكر الوصف نحوُ قَولِه تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١]؛ فإن ﴿ثُبَاتٍ﴾ حالٌ، وليس بِوَصف، وعلى ذِكر الفَضْلةِ نحوُ قَولِه تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]؛ وقولِ الشاعر:

١٠٤ ـ لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

السُّجاعي

قوله: (وهو وَصفٌ ... إلخ) هو ما دلَّ على حَدَثٍ مُعيَّنٍ وذاتٍ مُبهَمة، وذلك اسمُ الفاعِل واسمُ المَفعول والصفةُ المشبَّهةُ وأمثلةُ المُبالغة وأفعَلُ التَّفضِيل. اهـ يس[1].

قوله: (يَقعُ في جوابِ كيف) أي: يَصِحُّ أن يقعَ في جَوابها، وذلك بِأنْ يكونَ مَذكوراً لِبيانِ الهَيئةِ، أي: لِلدَّلالة على الحال الثابِتةِ لِلفاعِل حين صُدُورِ الفِعل عنه، أو لِلمَفعولِ حِينَ وُقُوعِ الفِعلِ عليه، أو لَهما[2].

قوله: (ضَربت اللِّص) بِكسر اللامِ وضمِّها[3] أي: السارقَ.

قوله: (﴿مَرَحًا﴾) قال في «المصباح»: «مَرِحَ مَرَحاً» فهو مَرِحٌ مثل: فَرِحَ فَرَحاً فهو فَرِحٌ وزناً ومعنًى، وقيل: هو أشَدُّ الفَرَح، وفي «تفسيرِ الجَلال[4]»: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ أي: ذا مَرَح بِالكِبر والخُيَلاء، ﴿إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ﴾ أي: تَثقُبَها حتى تَبلُغَ آخِرَها بِكِبْرِك، ﴿وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا﴾ المعنَى أنك لا تَبلغُ هذا المبلغَ فكيفَ تَختالُ؟!

قوله: (ليس مَن مات ... إلخ) البَيتان من الخَفيف، ولفظُ «مَيت» في الجميع مخفَّفٌ ما

شفاء الصدر

شَواهد الحال والتَّمييز

[١٠٤] ـ ليسَ مَن ماتَ فاستَراح بِمَيْتٍ ... إنَّما المَيْتُ ميِّتُ الأحياءِ

(١) (٢/١٤١).
(٢) يس (٢/١٤١) كالسابق. (٣) وفتحِها أيضاً.
(٤) كذا في النُّسَخ، وأراد به تفسير الجلالَين للجَلال المحلِّي والجلالِ السيوطي الذي أتمَّه مِن بَعده، فكأنه أفرد لِكون القائلِ أحدَهما فقط، أو باعتِبار مُبتدِئ وضعِه فإنه أولى بالاسمِ.

إِنَّمَا الـمَـيْـتُ مَـنْ يَـعِـيـشُ كَـئِـيـبـاً ... كَـاسِـفـاً بَـالُـهُ قَـلِـيـلَ الـرَّجَـاءِ

السُّجاعي

عدَا «مَيِّت الأحياءِ»، وهما لُغتانِ، و«الكَئِيبُ» الحَزِين، و«كاسِفاً بالُه» أي: مُتغيِّراً حالُه، و«الرَّجاء» بالمدِّ: الأَمَلُ، وكلامُ بَعضِهم يَقتضي أنه بِالخاء المعجَمة حيث فسَّره بِسَعة الحال، وهو خِلافُ المشهور الموجُودِ في غالِب النُّسَخ مِن أنه بِالجيم.

شفاء الصدر

إِنَّـمَـا الـمَـيْـتُ مَـن يَـعـيـشُ كـئـيـبـاً ... كَـاسِـفـاً بَـالُـهُ قـلـيـلَ الـرَّجَـاءِ

مِن الخَفيف [لعَدِيِّ بن الرَّعْلاء].

لفظُ (مَيْت) في الجميعِ مُخفَّف إلَّا (مَيِّت الأحياء)، وهما لُغتان، إلا أنَّ الكثير فيمَن خرَجتْ رُوحُه التخفيف، وفِيمَن ستَخرُج رُوحُه التَّشديد، و(الكَئِيب): الحَزِين، و(الكاسِف): المتغيِّر، و(البالُ): الحال، و(الرَّجاءُ) بِالجيم وبالمد: الأَمَل.

قولُه: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص يَرفع الاسم وينصب الخبر، وأصلُه (لَيِسَ) بِكسر الياء فسُكِّنت استثقالاً، ولم تُقلَب ألفاً؛ لأنها لا تَتصرَّف مِن حيث استُعمِلتْ بِلفظ الماضي لِلحال. قاله في «المختار»، وقال في «المغني»: (ليس) فعلٌ لا يَتصرَّف، وَزنُه (فَعِلَ) بالكسر ثم التُزِم تخفيفُه، ولم نُقدِّره (فَعَلَ) بِالفتح؛ لأنه لا يُخفَّف، ولا (فَعُلَ) بالضم؛ لأنه لم يُوجد في يائيِّ العين إلا في (هَيُؤَ)، وسُمع (لُستُ) بضم اللام، فيَكون على هذه اللغة كـ(هَيُؤَ). اهـ «مَن»: اسمٌ موصول في محل رفع اسم (ليسَ)، «مات»: فِعل ماض فاعله مستتر يَعود إلى (مَن)، والجملةُ صلة لا محلَّ لها، «فاستَراح»: الفاء لِلعطف، (استراح): فعلٌ ماض، وفاعلُه مُستتر يَعود إلى (مَن) أيضاً، والجملةُ عطفٌ على الصِّلة، «بِمَيتٍ»: الباء: حرف جر زائد، (ميتٍ): مجرور بالباء، وعلامةُ جره كسرةٌ ظاهرة، وهو خبر (ليس) منصوبٌ بفتحة مُقدرة على آخره مَنع مِن ظهورِها اشتغالُ المحل بحركةِ حرف الجر الزائد، [«إنَّما»: أداةُ حصر، وإن شئتَ قلتَ: كافٌّ ومكفوفٌ، «الميتُ»: مُبتدأ مرفوع بالضمة، «ميِّتُ»: خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالضمة أيضاً، وهو مُضاف، «الأحياءِ»: مضافٌ إليه مجرورٌ وعلامةُ جَرِّه الكسرة الظاهرة]، «إنَّما»: كافٌّ ومكفوفٌ، «الميْتُ»: مبتدأ مرفوع بالضمة، «مَن»: اسم موصول في محل رفع خبره، «يَعيشُ»: فعل مضارعٌ مرفوعٌ للتجرد بالضمة، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هو يَعُود إلى (مَن)، والجملةُ صِلتُها لا محلَّ لها، «كئيباً»: حالٌ من فاعلِ (يَعيش) منصوبٌ بالفتحة، «كاسِفاً»: حالٌ ثانية من فاعلِ (يعيش) أيضاً، فهي مُترادِفة، أو من فاعلِ (كئيباً) المستترِ العائد إلى (مَن)، فهي مُتَداخلة، «بالُه»: فاعلُ (كاسفاً) مرفوع بالضمة، ومضافٌ إليه في محل جر، «قليلَ»: حال ثالثةٌ من فاعلِ (يَعيش) أو فاعلِ (كئيباً)، وهي مُترادِفة أو مُتداخِلة، «الرجاءِ»: مضاف إليه من إضافة الصفة المشبَّهة إلى فاعِلها مجرورٌ بالكسرة.

والمعنى: ليس مَن خَرجت روحُه فاستَراح مِن هُموم الدنيا وأكدارِها مَيتاً؛ أي: لا يَنبغي أن يُعَدَّ مَيتاً، إنما الذي يَنبغي عَدُّه مَيتاً ميتُ الأحياء، وهو مَن يَعيش حزيناً مُتغيراً حالُه قليلَ الأمل.

والشاهد: في قوله: (كَئيباً) وما بعده من الأحوال، حيث إنه لا يَصحُّ الاستِغناء عنها وإسقاطُها لِتوقُّفِ المعنى عليها، فالمرادُ بالفَضلة في تعريف الحال ما ليس رُكناً في الإسناد لا ما يَصحُّ إسقاطُه.

فإنه لو أسقط ﴿مَرَحًا﴾ و«كئيباً» فَسَدَ المعنى، فيَبطُلُ كونُ الحال فَضلةً، وعلى ذِكر الوُقُوعِ في جوابِ «كيف» نَحوُ قَولِه تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠].

قُلتُ: ﴿ثُبَاتٍ﴾ في معنى مُتفرِّقِين، فهو وصفٌ تقديراً، والمرادُ بِالفَضلة ما يقعُ بعد تَمام الجُملة، لا ما يَصِحُّ الاستِغناءُ عنه، والحَدُّ المذكور لِلحال المبيِّنة لا المؤكِّدة.

[شرطُها وشرطُ صاحبِها]

ص - وَشَرْطُها التَّنْكِيرُ.

ش - شرطُ الحال: أن تكونَ نكرةً، فإنْ جاءتْ بلفظِ المعرِفة وجب تأويلُها بِنكرة، وذلك كقَولِهم: «ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ»، و«أَرْسَلَهَا العِرَاكَ»، وقِراءةِ بعضِهم: ﴿لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] بفتح الياء وضمِّ الراء، وهذه المواضعُ ونحوُها مُخَرَّجةٌ على زيادةِ الألف واللام، وكقَولِهم: «اجْتَهِدْ وَحْدَكَ»، وهذا مُؤَوَّلٌ بما لا إضافةَ فيه، والتقديرُ: اجتَهِد مُنفرِداً.

السُّجاعي

قوله: (فهو وصفٌ تَقديراً ... إلخ) فقَولُه في المتنِ: «وصفٌ» أي: ولو تَقديراً؛ لِيَدخلَ مثلُ ما ذُكِر، ويَدخلَ الجُملة وشِبهُها؛ فإنها في تأويلِ الوَصف.

قوله: (كقَولهم: ادخُلوا الأوَّلَ فالأولَ) أي: مِن كلِّ ما عُرِّف بـ«أل».

قوله: (العِراكَ) بكسر العين المهمَلة مَصدرُ «عارَكَ»، يُقال: «أَوْرَد إبِلَه العِراكَ» إذا أوردَها جَميعاً الماءَ، مِن قَولهم: «اعتَرَكَ القَومُ»: إذا ازدَحمُوا في المَعْرَك[1]، أي: مُعترِكةً.

قوله: (بفتح الياء وضمِّ الراء) و«الأعز» بالرفع فاعلٌ، وهي قِراءةٌ شاذَّةٌ[2].

وأُجِيب عنها بأنَّ «أل» زائدةٌ، وقد قُرِئ شاذًّا: ﴿لَنُخْرِجَنَّ﴾ بِنُون العَظمة، ونَصبِ ﴿ٱلْأَعَزَّ﴾ على المَفعولِ به، و﴿ٱلْأَذَلَّ﴾ على الحالِ، وقُرِئ[3]: ﴿لَيُخْرَجَنَّ﴾ بِضم الياء مبنيًّا للمَفعول ورفعِ ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ على النِّيابةِ، ونَصبِ ﴿ٱلْأَذَلَّ﴾ حالاً كما في «إعراب السَّمين»[4].

قوله: (وكقَولهم: اجتَهِد وَحدَك) أي: مِن كلِّ ما عُرِّف بِالإضافة.

---

(١) هو موضعُ العِراك.

(٢) حَكاها الكسائي والفرَّاء.

(٣) أي: شاذًّا أيضاً.

(٤) «الدُّر المَصون» للسَّمين الحلبي (١٠/ ٣٤٢) وما بعدها.

ص ـ وصاحِبِهَا: التَّعْرِيفُ، أَوِ التَّخْصِيصُ، أَوِ التَّعْمِيمُ، أَوِ التَّأْخِيرُ، نَحْوُ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾، ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾،

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ

ش ـ أي: وشرطُ صاحبِ الحال واحدٌ مِن أُمورٍ أربعةٍ:

الأول: التعريفُ، كقَولِه تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، فـ﴿خُشَّعًا﴾ حالٌ من الضَّمير في قَولِه تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ﴾، والضَّميرُ أعْرَفُ المعارِف.

والثاني: التَّخصيصُ، كقَولِه تعالى: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، فـ﴿سَوَآءً﴾ حالٌ من ﴿أَرْبَعَةِ﴾، وهي وإنْ كانت نَكرةً، لكنها مخصَّصةٌ بالإضافة إلى ﴿أَيَّامٍ﴾.

والثالث: التَّعميمُ، كقَولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، فجُملةُ ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ حالٌ من ﴿قَرْيَةٍ﴾، وهي نكِرةٌ عامة لِوُقوعها في سِياق النَّفي.

والرابع: التأخيرُ عن الحال، كقَولِ الشاعر:

١٠٥ ـ لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ يَـلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَـلُ

السُّجاعي

قوله: (وصاحِبِها التَّعريفُ) أي: وشَرطُ صاحبِها التَّعريفُ[1] ... إلخ.

قوله: (لِمَيَّةَ مُوحشاً طَللُ ... إلخ[2]) هذا صدرُ بيتٍ مِن مجزُوِّ الوافرِ[3] لا مِن الكامل خِلافاً لِبَعضهم، وعَجزُه[4]:

شفاء الصدر

[١٠٥] ـ لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ يَـلُـوحُ كَـأَنَّـه خِـلَـلُ

(١) وهو حينئذ معطوفٌ على الضَّمير المجرور بالإضافة في قَوله سابقاً: «وشرطُها التنكير»، وقد مرَّ في بابِ المفعول معه أنَّ الأصحَّ عدمُ جَواز العطف على الضَّمير المجرورِ مِن غير إعادة الجارِّ.

(٢) يَنبغي إسقاطُ قوله: (إلخ)؛ لقولِه بعدُ: (هذا صدرُ بيتٍ)؛ فإنه لا يصحُّ إلا بذلك كما هو ظاهرٌ.

(٣) في المطبوع: من بحر الوافر.

(٤) ظاهرُه وظاهرُ صَنيع الآلوسي حين أتَيَا بعجُزه أن المصنف أنشدَه في المتن والشرح ناقصاً، أعني أنه اقتَصر على صدرِه فقط، وهو الذي رأيتُه في بعض النُّسخ الخطيَّة للشرح، ووَقع في أُخرى تامًّا، أعني على ما أنشده المُحشِّي، وعلى الأولِ فيَحتملُ ـ على بُعد ـ أن يكون قطعةً من بيتٍ من الوافر الوافي؛ إذ هو عند بعضِهم: =

السجاعي

يَلُوحُ كأنَّه خِلَلُ

قولُه: «لِمَية» بفتح الميم وتَشديد الياءِ: اسمُ امرأة، والجارُّ والمجرور مُتعلقٌ بِمَحذوف خبر عن قَولِه: «طَلَل»، وهو بِفَتحتَين: ما ظَهَر مِن آثار الدِّيار، و«يَلُوح» أي: يَتلألأُ، و«الخِلَل» بكسر الخاء المعجَمة: جَمعُ «خِلَّة»، قال الجوهري: الخِلَّة بالكسر: واحدةُ خِلَلِ السُّيُوف، وهي بَطائنُ كانت تُغشى بها أجفانُ السُّيُوف مَنقُوشةٌ بِالذَّهب وغيرِه، وتُطلَق أيضاً على سُيُورٍ تُلبَس ظُهُورَ القَوس. أفاده العَيني.

شفاء الصدر

من الوافر [لِكُثيِّر].

(المُوحِش): القَفر الذي لا أنيسَ به، و(الطَّلَل) بفتحتَين: ما شَخَص وارتفع من آثار الديار، و(يَلُوح): يَلمع ويُضيء، و(الخِلَل): جمع خِلَّة بِكسر الخاء فِيهما: بَطائن مَنقُوشة بالذهب أو غيرِه تُغطَّى بها أجفانُ السيوف.

قولُه: «لِمَيَةَ»: اللام: حرف جر، (مَيَّة): مجرور باللام وعلامةُ جره الفتحة نِيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسم لا يَنصرف للعَلَمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلقٌ بمحذوف خبر مُقدم، «مُوحشاً»: حال من (طَلل) مقدمٌ عليه منصوبٌ بالفتحة، «طَلَل»: مبتدأ مؤخرٌ مرفوع بالضمة، والجملةُ ابتدائية، «يَلُوح»: فعل مضارع مرفوع للتجرد بالضمة، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هو يَعودُ إلى (طَلَل)، والجملةُ صفة له في محل رفع، «كأنَّه»: (كأنَّ): حرفُ تشبيه يَعمل عملَ (إنَّ)، والهاءُ اسمه في محلِّ نصب، «خِلَل»: خبره مَرفوع بالضمة، والجملةُ صفةٌ أخرى لـ(طَلَل) في محل رفع، أو حالٌ من ضميرِ (يَلُوح) في محل نصب [هذا الوجهُ أقوى وأظهَر، والأول بَعيد].

والمعنى: لِمَحبوبتي ميةَ شيء مُرتفِع من آثار دارِها لا أنيسَ به، يُضيء كأنَّه بَطائنُ مَنقوشةٌ بِالذهب أو غيرِه غُشِّيَ بها أجفانُ سُيُوف.

والشاهد: في قولِه: (مُوحشاً)، فإنه حال من (طَلَل) وهو نكرةٌ، وسوَّغ مجيءَ الحال من النكرة تأخيرُها عن الحال، ويحتمل أن المسوِّغ الوصفُ بجملةِ (يَلوح)، وجعلُه حالاً من (طَلل) مبني على قولِ سيبويه بجواز مجيءِ الحال من المبتدأ بناءً على قولِه بِجواز الاختِلاف بين عاملِ الحال وصاحبِها، فالعاملُ في المبتدأ الابتِداء، والعاملُ في الحال هنا الاستِقرارُ الذي تَعلَّق به الظرف، والجمهورُ يَمنَعون مجيء الحال من المبتدأ بناءً على عدمِ جواز الاختلاف المذكور، ووُجوبِ اتحاد عامل الحال وصاحبِها، ويُعرِبون (مُوحشاً) حالاً من ضَمير الظرف، والعاملُ على هذا واحدٌ، وهو الاستِقرار. تأمَّل!

= لـمـيَّـة مـوحِـشـاً طَـلَـلٌ قـديـمُ عَـفـاهُ كـلُّ أسـحَـمَ مُـسـتـدِيـمُ

ومِمن أنشَده على ذَلك ابنُ جني في «التَّمام في تفسير أشعار هُذيل»، والزمخشري في «المفصَّل»، والرَّضي في «شرح الكافية»، ولعلَّهما بيتانِ وإن كانَا لشاعرٍ واحد.

فـ«مُوحِشاً» حالٌ من «طَلَل» وهو نَكرةٌ؛ لِتأخيره عن الحالِ.

السُّجاعي

قوله: (فمُوحشاً حالٌ مِن طَلل) إنَّما يَأتي على جوازِ مجيءِ الحال من المبتدأ، وأمَّا على مَنعِه ـ وهو الصَّحيح ـ فإنَّ صاحبَ الحال هو الضميرُ المنتَقِل إلى الظَّرف، ووَجهُ المنعِ كما أفادَه العيني أنَّ العاملَ في الحالِ هو العاملُ في صاحِبها، والعاملُ في صاحِبِها هو الابتِداءُ، والحالُ فَضلةٌ، والابتِداءُ لا يَعمَلُ في الفَضَلات.

قال العلَّامةُ الشيخُ يس: وظاهرُ مَذهبِ سِيبويه مجيءُ الحال مِن المُبتدأ، وحَكى السَّعدُ الخلافَ في الخبر وغيرِه يُؤوِّل ذلك بِالفاعل والمَفعول، فـ«جالساً» في نحوِ: «زيدٌ في الدارِ جالساً» حالٌ من ضَميرِ الظرفِ المستقرِّ[١] فيه، وهو فاعلٌ معنًى، أو حالٌ من «زَيد»، وهو وإنْ كان مُبتدأً صورةً إلَّا أن معنَى الكلام: استَقَرَّ وحصَل زيدٌ في الدار، فهو فاعلٌ معنًى، والفِعلُ العامل في زيدٍ وإن لم يَكُنْ مُقدَّراً في الكلام؛ لأنَّه مُبتدأٌ، لَكنه مفهومٌ مِن الكَلام، وهذا أقرَبُ إلى مَعنويَّةِ الفاعِل حَقيقةً، و﴿شَيۡخًاۖ﴾ في ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾ [هود: ٧٢] حالٌ من ﴿بَعۡلِي﴾ وهو مَفعولٌ معنى؛ لأنَّ التَّقدير: أُنبِّه على بَعلي أو أُشِير إلى بَعلي، وجَرَى على هذا ابنُ الحاجب فقال في «كافِيَته»: الحالُ ما يُبيِّن هيئةَ الفاعل أو المَفعول بِه لَفظاً أو معنًى، نحو: «ضربتُ زيداً قائماً»، و«زيدٌ في الدَّار قائماً»، و«هذا زيدٌ قائماً». اهـ[٢] ويَرِدُ عليه مَجيئُها من المُضاف إليه، فلَعلَّه لا يُثبِته، وأمَّا مجيئُها من المجرورِ بِالحرفِ فراجعٌ إلى المَفعول معنًى. اهـ[٣]

---

(١) عبارة يس: (المستتر)، وكِلاهما جائز.

(٢) «الكافية» (ص٢٤).

(٣) يس (٢/١٤٣).

[التَّمييز]

ص ـ والتَّمْيِيزُ، وهُوَ: اسْمٌ، فَضْلَةٌ، نَكِرَةٌ، جَامِدٌ، مُفَسِّرٌ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ.

ش ـ مِن المنصُوبات: التَّمييزُ، وهو ما اجتَمع فيه خَمْسَةُ أُمُورٍ: أحدُها: أن يكون اسماً، والثاني: أن يكونَ فَضْلةً، والثالث: أن يكونَ نكِرَة، والرابع: أن يكونَ جامداً، والخامسُ: أن يكونَ مُفَسِّراً لِما انبَهَم من الذَّوات.

السُّجاعي

التَّمييز

قوله: (والتَّمييزُ) بالرفع عطفاً على «المَفعولُ به»، أو على «الحال» كما مرَّ، وهو في الأصل مَصدرٌ بِمَعنى المميِّز، ثم صار حقيقةً عُرفيَّةً في ذلك.

قوله: (مِن الذَّواتِ) أي: المذكُورةِ أو المقدَّرة، فالمذكورةُ نحوُ: «رِطْلٌ زَيتاً»، والمقدرةُ نحو: «طابَ زيدٌ نَفْساً»؛ فإنه في قُوةِ قولِنا: طاب شيءٌ مَنسوبٌ إلى زيد، و«نَفْساً» يَرفع الإبهامَ عن ذلك الشيءِ المُقدَّر فيه.

وخَرج بِقَوله: «مُفسر . . . إلخ» البَدلُ؛ فإن المبدَلَ منه في حكم التَّنحِيَة، فهو ليس بِمُفسِّر لِلإبهام عن شيءٍ، بل هو تَركُ مُبهَم وإيرادُ مُعَيَّن، وخَرج به أيضاً نحوُ: «رأيتُ عيناً جارِيةً»؛ فإنَّ المرادَ الإبهامُ الذي في المعنى مِن حيث الوضعُ له، و«جارِيةً» وإن رَفع الإبهامَ عن قَوله: «عيناً» لَكنه ليس بِحسَب الوَضع، بل نَشأ في الاستِعمال بِاعتِبار تَعدُّدِ الموضوع له، وخَرَج به أيضاً أوصافُ المبهَماتِ نحوُ: «هذا الرَّجُلُ»؛ فإنَّ «هذا» مَثلاً إمَّا موضوعٌ لِمفهومٍ كليٍّ بِشَرطِ استِعماله في الجُزئيَّات، أو لِكل جُزئيٍّ جُزئي منه، ولا إبهامَ في هذا المفهومِ الكُلي ولا في واحدٍ واحد مِن جُزئيَّاته، بل الإبهامُ إنما نَشَأ من تَعدُّدِ الموضوعِ له أو المستَعمَل فيه، ووَصفيَّتُه بِالرَّجُل تَرفَع هذا الإبهامَ، لا الإبهامَ الواقعَ في الموضوعِ له مِن حيث إنه مَوضوعٌ له، وخَرج به أيضاً عطفُ البَيان في مِثلِ قولِك: «رَأيتُ أبَا حَفصٍ عُمَرَ»؛ فإنَّ كل واحدٍ مِن أبي حَفصٍ[1] وعُمرَ مَوضوعٌ لِشخصٍ مُعيَّن لا إبهامَ فيه، لكنْ لَمَّا كان عُمرُ أَشهرَ منه زال بِذِكره الخَفاءُ الواقِعُ في أبي حَفصٍ لِعَدم الاشتِهار، لا الإبهام الوَضعِي. اهـ مِن خط (ش)[2].

قوله: (أن يكون جامِداً) أي: غالباً، فقد يكونُ مُشتقًّا.

---

(١) في طبعة: (أبا حفص) على الحكاية. ومثلُه في الموضع الآتي.

(٢) والكلامُ من عند (وخرج بقوله: مفسر البدل) . . . إلى آخرِ الفقرةِ لِمُلَّا جامي في «الفوائد الضيائيَّة».

فهو مُوافقٌ للحالِ في الأُمورِ الثلاثة الأُوَل، ومُخالفٌ لَه في الأمرَين الأخيرَين؛ لأنَّ الحالَ مُشتَقٌّ مُبيِّن لِلهَيئات؛ والتَّمييز جامدٌ مُبيِّنٌ لِلذَّوات.

ص - وأَكْثَرُ وُقُوعِهِ بَعْدَ المَقَادِيرِ، كَـ«جَرِيبٍ نَخْلاً» ....

السُّجاعي

قوله: (فهو مُوافقٌ لِلحال) يُوهِمُ أنَّ الحالَ لا يكونُ إلَّا اسماً كالتَّمييز، وليس كذلك؛ إذ الحالُ تُخالِفُه في وُقوعِها جُملةً كـ«جاء زيدٌ والشَّمسُ طالعةٌ»، وجارًّا ومَجروراً نحوُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦٓ﴾ [القصص: ٧٩]، وظَرفاً نحوُ: «رَأيتُ الهِلالَ بين السَّحابِ». اهـ بخط (ش).

قلتُ: ويُجابُ عنه بِما يُفهِمه كلامُ الدَّماميني الآتي مِن أنَّه اسمٌ تأويلاً، فتدبَّر!

قوله: (لأنَّ الحال مُشتَقٌّ مُبيِّنٌ لِلهَيئات) قال المصنفُ[١]: المرادُ بِالهيئة الصُّورةُ والحالةُ المَحسُوسةُ المشاهَدة كما هو المُتبادِر، وحينئذٍ يَخرُج مِثلُ: «تَكلَّمَ صادقاً» و«ماتَ مُسلِماً» و«عاشَ كافراً»، وإنْ أرادُوا الصفةَ فالتَّعبير بها أوضحُ لِمَقصودِهم، لكنْ يَخرُج عنه مِثلُ: «جاء زيدٌ والشَّمسُ طالِعةٌ» و«جاء زيدٌ وعَمرٌو جالسٌ». اهـ قال الدَّماميني: هما في معنًى: جاء مُقارِناً طُلوعَ الشمس وجُلوسَ عمرٍو، فبِحَسَب التَّأويل لا يَخرُجان؛ لأنَّهما حِينئذٍ مُبيِّنان لِلصفة. اهـ[٢]

وقال السَّيدُ زكيُّ الدين[٣]: إذا قُلتَ: «آتِيك وزيدٌ قائمٌ»، فإنَّ الحالَ لم تُبيِّن هيئةَ الفاعِل ولا المَفعولِ، وإنما هي بَيانٌ لِلزَّمان الذي هو لازِمُ الفاعل أو المَفعولِ، وقد اشتَهر التَّعبيرُ عن اللازِم بِالملزُوم[٤]، فكأنه بيَّن ذاتَيْهِما. اهـ

قوله: (بعد المقادِير) أي: ما يُقدَّر بِه الشيءُ أي: يُعرَفُ به قَدْرُه. اهـ (ش).

قوله: (كجَرِيبٍ نخلاً) الجَرِيبُ في الأصل اسمٌ لِلوادي، ثم استُعِير لِلقِطعة المتميِّزة مِن الأرض، وجَمعُها أَجْرِبة وجُرْبانٌ بالضم، ويَختَلف مِقدارُها بحسَب اصطِلاح أهلِ الأقالِيم،

(١) أي: في «حواشي التَّسهيل» كما قال الدَّماميني ويس.

(٢) مِن «شرح الدَّماميني على المغني». انظر: «المنصف» لِلشمني (٢/ ١٦٣).

(٣) كذا وَقع في جميع النُّسخ، وفي «يس على الفاكهي» (٢/ ١٥٠) - ومنه يَنقل المُحشي -: وقال السيد ركن الدين، زاد الشُّمنِّي: (في شرحه الكبير على كافية ابن الحاجب). اهـ والمرادُ به حسن بن محمد بن شَرف شاه الحُسَيني الأستَراباذي، رُكن الدين المتوفَّى سنةَ (٧١٥هـ)، كانَ عالمَ الموصِل في عصرِه، وتُوفي بها، مِن كُتبه «شرح مُختصر ابن الحاجب الأصولي»، و«شرح الحَماسة»، و«البَسيط» ويُسمى «الشَّرح الكبير»، وهو شَرح مُطوَّل على «الكافية لابن الحاجب»، وهو واحد من شُروح ثلاثة له عليها، ثانيها «الشرح الصغير» وهو مُختصر للأول، والثالث بينهما واسمُه «الوافية»، ويُعرَف بين الدارِسِين بـ«المتوسِّط»، وللسيِّد الشريف حاشيةٌ عليه ناقصةٌ أتمَّها ولدُه.

(٤) كذا في جميع النُّسخ، ومثلُه في «يس»، والذي في «الشُّمني على المُغني» - ومنه يَنقل الشيخ يس -: وقد اشتهرت العبارة عن الملزوم باللازم. اهـ وهي أصحُّ وأشبه بالمُراد.

ثم إنه قد وقع في هذا الموضع من المطبُوع: (اهـ). والصوابُ تأخيرُ ذلك لِنهاية الكلام كما في النُّسخ المخطوطة.

وَ«صاعِ تَمْراً» وَ«مَنَوَيْنِ عَسَلاً»؛ وَالعَدَدِ نَحْوُ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ إِلَى ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾، وَمِنْهُ تَمْيِيزُ «كَمْ» الاسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ: «كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ؟»، فَأَمَّا تَمْيِيزُ الخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ المِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ العَشَرَةِ وَمَا دُونَهَا، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ المَجْرُورَةِ بِالحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ.

السُّجاعي

كاختِلافِهم في مِقدار الرّطل ونحوِه، فقد ذكَر بعضُهم أن الجَريبَ عشرةُ آلافِ ذِراعٍ، وبعضٌ آخَرُ أنه ثَلاثةُ آلافٍ وسِتُّمائة ذِراع، ويُطلَق الجريبُ على غيرِ ذلك، فجَريبُ الطَّعام: أَربَعةُ أَقْفِزةٍ. أفادَه في «المِصباح».

قوله: (وصاعِ) هو مِكيالٌ مَعروفٌ، وصاعُ النبيِّ ﷺ الذي بِالمَدينة أربعةُ أمدادٍ، وذلك خَمسةُ أَرطالٍ وثُلثٌ بِالبَغدادي، وهو يُذكَّر ويُؤنَّث، ويُجمَع على أَصْوُع وعلى صِيعان، وعلى آصُعٍ بِالمدِّ، كما في «المصباح».

قوله: (ومَنَوَينِ) تَثنِيةُ مَناً مَقصوراً، وهو الذي يُوزَنُ بِه، قيل: هو رَطلانِ، ويُطلَق أيضاً على ما يُكالُ به السَّمْنُ ونحوُه.

قوله: (فأمَّا تمييزُ الخَبرية) نِسبةٌ إلى الخبر الذي هو قَسِيمُ الطَّلب الذي[1] يَحتمِلُ الصِّدقَ والكذب، لا الخبرِ عن المبتدأ، ألا تَرى أنَّ قولَ القائل: «كم عَبِيدٍ مَلكتُ» يَحتمل تَوجيهَ التَّصديق والتَّكذيبِ إلى قائِلِه فيما تكثَّر به وافتَخر؟ أفاده يس[2].

قوله: (فمَجرورٌ) أي: ما لم يُفصَل، وإلَّا نُصِب حملاً على الاستِفهاميَّة، كقَولِه[3]: [البسيط]

كَمْ نالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ

ورُبما نُصب غيرَ مفصولٍ، رُوِي: «كم عَمَّةً لَك ...» البيتَ بِالنَّصب، وذَكر بعضُهم أن النَّصبَ بِلا فصلٍ لُغة تَميم، وذكَره سِيبويه عن بَعضِ العرب، قال أبو حَيان: وهو لغةٌ قليلةٌ، ذكَره في «الهمع»، وقال السَّعدُ: إذا فُصِل بين «كم» الخَبرية ومُميِّزِها بفعل مُتعدٍّ وَجَبَ الإتيانُ بـ«مِن» لِئلَّا يَلتبِسَ بالمَفعول. اهـ يس[4].

---

(١) صفةٌ ثانية للخبر، وعبارةُ يس: الذي هو قَسيم الطلب وهو الذي يَحتمل الصدق والكذب، وهي أوضَح.

(٢) (٢/١٥١).

(٣) في بعض النُّسخ المخطوطة وبعضِ الطبعات: (كقولك)، والأولُ هو الصحيح. والبيتُ لِلقطامي، وعجزُه:

إذْ لا أكادُ مِنَ الإقتارِ أحتَمِلُ

وهو من شواهد سيبويه.

(٤) (٢/١٥١).

وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ: مُحَوَّلاً، كَـ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، وَ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾، أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْوُ: «امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً».

السُّجاعي

والحاصلُ أنَّ «كَم» على قِسمَين: استِفهاميةٌ بمعنى أيّ عَدَد، وخَبريةٌ بمعنَى كَثير، وكلٌّ منهما يَفتَقِر إلى تَمييزٍ، أمَّا الأُولى فمُميِّزها كمُميِّز «عِشرينَ» وأخواتِه في الإفرادِ، وفي النَّصب ثلاثةُ مذاهبَ: لازمٍ مُطلقاً، جائزُ الجر مُطلقاً، لازمٌ إن لم يَدخُل على «كَمْ» حَرفُ جر، وراجِحٌ على الجرِّ إنْ دَخَل عليها حرفُ جرٍّ؛ وأمَّا الثانيةُ فمُميِّزُها يُستعمَلُ تارةً كمُميِّز «عشرةٍ» فيكونُ جَمعاً مَجروراً، وتارةً كمُميِّز «مائةٍ» فيكونُ مُفرَداً مَجروراً، وقد رُوِيَ قولُه: «كم عَمَّةٍ لك يا جريرُ وخالة . . . إلخ» بِالجرِّ على أنَّ «كَمْ» خَبرية، وبِالنَّصب؛ فقِيل: إنَّ لغةَ تميم تَنصب تَمييزَ «كم» الخبريَّةِ إذا كان مفرَداً، وقيل: على تَقديرِها استِفهاميةً استفهامَ تَهكُّم، أي: أَخبِرني بِعَدد عمَّاتِك وخالاتِك اللاتي كُنَّ يَخدمنَني فقد نَسِيتُه، وعلى كِلا الوَجهَين فـ«كم» مُبتدأٌ خبرُه «قد حَلَبَتْ»، وأفرَد الضميرَ حَملاً على لفظِ «كم»، ويُروَى بِالرَّفع، فـ«عَمَّةٌ» مبتدأٌ ووُصِفت بـ«لَك» وبـ«فَدْعاء» محذوفة[١]، والخبرُ «قد حَلَبَتْ»، و«كم» على هذا الوَجهِ ظرفٌ أو مَصدَر[٢]، والتَّمييزُ مَحذوف[٣] أي: كم وَقتٍ أو حَلْبةٍ.

واعلَمْ أنَّ «كم» بِقسمَيها إنْ تَقدَّم عليها حرفُ جر أو مُضافٌ فهي مَجرورةٌ، وإلَّا فإن كانَتْ كِنايةً عن مَصدرٍ أو ظرفٍ فهي مَنصوبةٌ على المصدَر أو على الظَّرفِ، وإلَّا فإنْ لم يَلِها فِعلٌ نحوُ: «كمْ رَجلٍ في الدارِ» أو وَلِيَها وهو لازمٌ نحوُ: «كمْ رَجلٍ قامَ» أو رافعٌ ضَميرَها نحوُ: «كم رَجلٍ ضَرَبَ عمراً» أو سببِيَّها المُضافَ إلى ضميرِها نحوُ: «كم رَجلٍ ضرَب أخُوه عَمراً» فهي مبتدأٌ، وإنْ وَلِيَها فِعلٌ مُتعد ولم يَأخُذ مَفعولَه فهي مَفعولُه، وإنْ أخذه فهي مُبتَدأ، إلَّا أن يكون ضميراً يَعُودُ عليها ففِيها الابتِداءُ والنَّصبُ على الاشتِغال[٤]. اهـ مُلخَّصاً من «الأُشموني»[٥] مع زيادةِ تَوضيحٍ بِذِكر الأمثِلة.

قوله: (ويكون التَّمييزُ مُفسراً لِلنِّسبة) أي: لِذاتٍ مُقدَّرة في نِسبةٍ. كذا بخطِّ (ش)، وقد مرَّ إيضاحُ ذلك، فتأمَّل!

---

(١) يدل عليها (فدعاء) المذكورة مع (خالة)، فالتقدير: كم عمَّة لك فَدعاء يا جريرُ وخالة لك فَدعاء، فحذف من كلٍّ ما ذكره في الآخر.

(٢) أي: مع احتمال كونها خبريةً أو استفهاميةً كما يُؤخَذ من العَيني.

(٣) أي: وهو مجرور إن قدرتَ «كم» خبرية، ومنصوبٌ إنْ قدَّرتَها استفهامية.

(٤) أمثلةُ الثلاثة الأخيرة على التَّرتيب: «كم رَجلٍ ضَربت»، و«كم رَجلٍ ضرَب زيدٌ عَمراً عنده»، و«كم رجل ضَربته».

(٥) (٣/ ٦٣٣-٦٣٦).

وقَدْ يُؤَكِّدانِ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وَقَوْلِهِ:

مِـنْ خَـيْـرِ أَدْيَـانِ الـبَـرِيَّـةِ دِيـنَـا

ومِنْهُ:

.... بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً ....

خِلَافاً لِسِيبَوَيْهِ.

ش - التَّمييزُ ضَربانِ: مُفَسِّرٌ لِمُفرَدٍ، ومُفسِّر لِنِسبة.

[مُفسِّر المفرد]

فمُفسِّرُ المفرَد له مظَانٌّ يقعُ بعدها:

أحدُها: المقادِيرُ، وهي عِبارةٌ عن ثلاثةِ أُمورٍ: المِساحاتِ، كـ«جَرِيبٍ نَخْلاً»، والكَيْلِ، كـ«صَاعٍ تَمْراً»، والوَزْنِ، كـ«مَنَوَيْنِ عَسَلاً».

الثاني: العَددُ، كـ«أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وهَكذا حُكمُ الأعدادِ مِن الأحَدَ عَشَرَ إلى التِّسْعةِ والتِّسْعِينَ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، وفي الحديثِ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وتِسْعِينَ اسْماً».

وفُهِمَ من عَطْفِي في المقدِّمة العَدَدَ على المقادِير أنه ليس من جُملتِها، وهو قولُ أكثرِ المحقِّقِين؛ لأن المرادَ بالمقادير ما لم تُرَدْ حَقيقتُه، بل مِقدارُه، حتى إنه تَصِحُّ إضافةُ المقدارِ إليه، وليس العددُ كذلك، ألَا تَرى أنك تقولُ: عِنْدِي مِقْدارُ رِطْلٍ زَيْتاً، ولا تقولُ: عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلاً، إلَّا على مَعْنًى آخر؟

السُّجاعي

قوله: (تَصحُّ إضافةُ المقدارِ إليه) أي: إلى المميِّز، ووَجهُ ذلك أنَّك إذا قُلتَ: «عِندي رَطلٌ زَيتاً» لا تُريد بِالرَّطل حقيقتَه التي هي الصَّنْجة[١]؛ لأنَّها لا تُرادُ بِذلك، وإنما يُرادُ مِقْدارُها.

قوله: (إلَّا على معنًى آخَر) أي: وهو أنْ يَكونَ هناكَ مَثلاً رجالٌ[٢] مِقدارُ عِشرينَ رَجلاً، وهذا المعنَى ليس على وَجهِ الحقيقة، بل المجازِ كما[٣] ذكَره الدَّلجموني.

(١) هي ما يُوزَن به، ويقال فيها أيضاً: سَنْجة بالسين، وهي أفصح.

(٢) كذا بالجمع في النُّسخ، والمرادُ حينئذٍ مثلاً بِضعةُ رجال.

(٣) في بعض النُّسخ: كذا.

[تمييزُ «كم»]

ومِن تمييزِ العدد تمييزُ «كَم» الاستِفهاميَّة، وذلكَ لأنَّ «كم» في العربيَّة كنايةٌ عن عددٍ مجهولِ الجنس والمقدار، وهي على ضربَين: استفهاميَّة بِمعنى: أيُّ عددٍ، ويَستَعمِلُها مَنْ يسألُ عن كميَّة الشيء، وخبريَّة بمعنى كَثير، ويَستَعمِلها مَنْ يُريدُ الافتخارَ والتَّكثيرَ، وتمييزُ الاستفهامية منصوبٌ مفردٌ؛ تقول: «كم عبداً مَلَكْتَ؟» و«كم داراً بَنَيْتَ؟»، وتمييزُ الخَبرية مخفوضٌ دائماً، ثم تارةً يكون مجموعاً كتَمييزِ العشرة فَما دُونها، تقول: «كَمْ عَبِيدٍ مَلَكْتُ»، كما تقول: عَشرَةَ أَعْبُدٍ مَلكتُ، وثلاثَةَ أَعْبُدٍ مَلكتُ، وتارةً يكون مفرداً كتَمييزِ المائةِ فما فوقَها، تقولُ: «كم عَبْدٍ ملكتَ»، كما تقولُ: مِائَةَ عَبْدٍ ملكتَ، وألْفَ عَبْدٍ ملكتَ.

ويَجوز خفضُ تمييزِ «كم» الاستِفهاميَّة إذا دَخل عليها حرفُ جر، تقولُ: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟» والخافِضُ له «مِنْ» مُضمَرةً، لا الإضافةُ، خِلافاً للزَّجّاج.

الثالثُ مِن مظانِّ تمييزِ المفرَد: ما دلَّ على مُمَاثَلةٍ، نحوُ قَولِه تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقَولِهم: «إنَّ لَنا أَمْثالَها إبلاً».

السُّجاعي

قوله: (ومِن تَمييزِ العدد تمييزُ «كم» الاستِفهاميَّة) قَيَّد بِالاستِفهامية وإنْ كان تَمييزُ «كم» مُطلَقاً مِن تمييزِ العَدد؛ لأنَّ الكلامَ في التَّمييز المنصوبِ، فذِكرُ المجرورِ بِطريقِ الاستِطرادِ. أفادَه (ش).

قوله: (كم عبداً مَلكتَ؟) «عَبداً» منصوبٌ على التَّمييزِ لـ«كَم»، وهي مَفعولٌ مُقدَّم كِناية عن عَددٍ مُبهَمِ الجِنس والمِقدار.

قوله: (والخافضُ لَه «مِن» مُضمرةً) أي: محذوفةً وجوباً كما في «المغني»[1]، وإنَّما جازَ حَذفُ حرفِ الجرِّ مع بَقاءِ عَملِه لِقَصدِ تَطابُقِ التَّمييز والمميِّز في الجرِّ بحرفٍ كما أفادَه الرضي[2].

قوله: (﴿بِمِثْلِهِۦ﴾) أي: البحرِ، ﴿مَدَدًا﴾ أي: مِداداً[3]. «دَلجموني».

---

(١) (ص٢٤٥).

(٢) «شرح الكافية» (٣/ ١٥٤).

(٣) قال الزَّبيدي في «التاج»: نَقل شيخُنا عن قُدماء أئمَّة اللُّغة أنَّ «المِداد» بالكسر: هو كل ما يُمَدُّ به الشيءُ ـ أي: يُزاد فيه لِمَدِّه والانتِفاع به ـ كحِبر الدَّواة وسَلِيط السِّراج، وما يُوقَد به من دُهنٍ ونحوِه؛ لأنَّ وَضعَ «فِعالٍ» بالكسر لِما يُفعَل =

الرابعُ: ما دَلَّ على مُغايَرةٍ، نحوُ: «إنَّ لَنا غَيْرَها إبلاً أو شاءً»، وما أشبَه ذلك.

وقد أَشَرتُ بِقولي: «وأكثرُ وُقوعه» إلى أنَّ تمييزَ المفرد لا يَختصُّ بِالوقُوع بعد المقادِير.

[مُفسِّر النِّسبة]

ومُفسِّر النِّسبةِ على قِسمَين: مُحَوَّل، وغير مُحَوَّل.

فالمحوَّلُ على ثلاثةِ أقسامٍ: محوَّلٌ عن الفاعل، نحوُ: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] أصلُه: اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ؛ فجُعِل المضافُ إليه فاعلاً، والمضافُ تمييزاً؛ ومُحَوَّل عن المفعولِ، نحو: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢]، أصلُه: وفجَّرنا عُيُونَ الأرضِ، فَفُعِلَ فيه مثلُ ما ذَكرنا، ومُحَوَّلٌ عن مضافٍ غيرِهما، وذلك بعد أَفعلِ التفضيل المخبَر به عمَّا هو مُغَايِرٌ لِلتمييز، وذلك كقَولِك: «زيدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْماً» أصلُه: عِلْمُ زيدٍ أَكْثَرُ، وكقَولِه تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤]. فإنْ كان الواقعُ بعد أفعلِ التفضيلِ هو عينَ المخبَرِ عنه وَجب خَفْضُه بالإضافةِ، كقَولِك: «مالُ زيدٍ أَكْثَرُ مالٍ»، إلَّا إنْ كان أفعَلُ التَّفضيلِ مُضافاً إلى غيرِه فيُنصَبُ، نحوُ: «زيدٌ أَكْثَرُ الناسِ مالاً».

وغيرُ المحوَّل نحوُ: «امْتَلأَ الإناءُ ماءً»، وهو قَليلٌ.

وقد يَقعُ كلٌّ مِن الحال والتميز مُؤكِّداً غيرَ مُبيِّن لهيئةٍ ولا ذاتٍ.

مثالُ ذلكَ في الحال قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ [مريم: ٣٣]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا﴾ [النمل: ١٩]، وقولُ الشاعر:

السُّجاعي

قوله: (شاءً) بِالمد جمعُ: شاةٍ، تُطلَق على الذَّكر والأُنثى مِن الغَنَم كما في كُتُب اللُّغة.

قوله: (﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾) فإنَّ الإدبارَ نَوعٌ مِن التَّولِّي.

قوله: (﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا﴾) التَّبسُّمُ نَوعٌ مِن الضَّحِك.

= به كالآلة، ثم خُصَّ المِدادُ في عُرفِ اللُّغة بالحِبر. اهـ قلتُ (نسيم): ولأجل هذا العُرف كان تفسير المَدَد بالمِداد غير جيدٍ، ولا سيَّما مع تقدُّم قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾، فلو فسَّره بنحو تفسيرِ القاضي حينَ قال: «﴿مَدَدٗا﴾ زيادةً ومَعُونة» لكان أولَى.

١٠٦ - وَتُـضِـيءُ فِـي وَجْـهِ الـظَّـلَام مُـنِـيـرَةً

ومِثالُ ذلك في التَّمييزِ ....

السُّجاعي

قوله: (وتُضيءُ في وَجه الظلام ... إلخ) هذا صدرُ بيتٍ مِن الكامل، وعَجزُه:

كـجُـمـانَـةِ الـبَـحْـرِيِّ سُـلَّ نِـظَـامُـهـا

يَصِفُ به بَقرةً، فالضميرُ في «تُضِيء» راجعٌ إليها، يَعني: يُضيءُ لَونها إذا تحرَّكتْ في وَجهِ الظَّلام، ويُروَى: «في غَلَسِ الظَّلام»، و«الجُمانة» بضم الجيم وتَخفيفِ الميم: حَبَّةٌ تُعمَل من فِضَّة كالدُّرَّة، والجَمعُ: «جُمانٌ»، و«البَحريّ» بِتَشديد الياء آخِرِ الحُروف: الغَوَّاص، و«سُلَّ» مَبني لِلمَفعول، و«نِظامُها» بِكسر النُّون نائبُ فاعِل، وهو الخَيطُ الذي يُنظَم به اللُّؤلؤ، والدُّرَّةُ إذا سُلَّ

شفاء الصدر

[١٠٦] - وتُـضِـيءُ فـي وجـهِ الـظَّـلامِ مُـنـيـرةً كـجُـمـانـةِ الـبَـحـرِ[يِّ] سُـلَّ نِـظـامُـهـا

من الكامل [للَبيد بن رَبيعة العامري ﷺ مِن مُعلَّقته].

(الإضاءةُ): الإنارةُ، و(وَجهُ الظلام): أوَّلُه، و(الجُمانة) بِضم الجيم وتخفيف الميم: حَبَّةٌ تُعمَل من الفِضَّة كالدُّرة، وجمعها جُمانٌ، والمراد بها الدُّرَّة، و(البَحرِي): الشخص الذي يَغُوص في البحر لإخراج الدُّرَر، و(السَّلُّ): النَّزع، و(النِّظام) بكسر النون: الخيطُ الذي يُنظَم به اللُّؤلؤ، ونَظمٌ مِن لُؤلؤ كما في «المختار».

قولُه: «وتُضيء»: الواو: بحسَب ما قبلها، (تُضيء): فعل مضارع مرفوع للتجرد بالضمة، والفاعلُ مُستتر [جوازاً] يَعود إلى بَقرةٍ، «في وجهِ»: جار ومجرور متعلقٌ بـ(تُضيء)، «الظلامِ»: مضاف إليه مجرور بِا[ل]كسرة، «مُنيرةً»: حال من فاعل (تُضيء) مؤكدة لِعاملها، «كجُمانة»: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال [ثانيةٍ] من فاعلِ (تُضيء)، أو مِن فاعلِ (مُنيرةً) المستتر، فهي مُترادِفة أو مُتداخِلة، ويجوزُ أن يَتعلَّقَ بِمحذوف صِفة مصدرٍ محذوف على حذفِ مضاف، والتقدير: إنارةً كائنة كإنارةِ جُمانة [أو هو خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هي كجُمانةٍ]، «البَحريِّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «سُلَّ»: فعل ماضٍ مبني لِلمجهول، «نِظامُها»: نائبُ فاعل، ومضاف إليه في محلِّ جر، والجملةُ في محل نصبِ حال مِن (جُمانة) [أي: على تقديرِ (قد) عند الجُمهور كما تقدَّم في الشاهد (١٠٢)].

والمعنى: وتُضيء هذه البقرةُ إذا تحرَّكت في أولِ ظَلام الليل كدُرَّة الرجل الذي يَغُوص في البَحر لإخراجِها، في حالِ نزعِ الخيط الذي نُظِمتْ به، شبَّه البقرةَ في تَلألُؤ لونها بالدُّرة، وإنما خَصَّ ما يُسلُّ نِظامها إشارةً إلى أنها تَعدُو ولا تَستقرُّ كما تتحرَّك وتَنتقل الدُّرةُ التي سُلَّ نِظامُها، قاله شارح «المعلَّقات» [الزَّوزني، وأشَرنا لِما فيه في التَّعليق على الوجه الذي ذكَره المُحشِّي].

والشاهد: في قولِه: (مُنيرةً)، فإنه حالٌ مُؤكدة لِعاملها؛ إذ الإضاءةُ بِمعنى الإنارة كما عُلِم.

قولُه تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقولُ أبي طالِب:

١٠٧ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

السُّجاعي

منها خَيطُها الذي نُظِمَت فيه كانت في غايةِ الإنارةِ والإضاءةِ[1]. والشاهدُ في «مُنيرة»؛ فإنَّه حالٌ مُؤكِّدة لِعامِلِها كما في شُرُوح الشَّواهد[2].

قوله: (﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ...إلخ﴾): قال في «المغني»: إنَّ ﴿شَهْرًا﴾ مُؤكِّدٌ لِما فُهِم مِن ﴿عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾، وأمَّا بالنِّسبة إلى عامِلِه وهو ﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾ فمُبيِّن[3].

قوله: (وقولُ أبي طالِب) أي: عمِّ النبي ﷺ، احتجَّ به الشِّيعةُ على إسلامِ أبي طالِب[4]، والواوُ لِلقَسَم، واللَّام لِلتَّأكيد، و«قد» لِلتَّحقيق، والباءُ زائدةٌ[5]، والشاهدُ في قَولِه: «دِينًا». كذا بخطِّ العلَّامة (ش). وأبُو طالب اسمُه عبدُ مَنافِ بنُ عبدِ المُطَّلب.

شفاء الصدر

[١٠٧] ولقد عَلِمتُ بِأنَّ دينَ مُحمدٍ ... مِن خيرِ أديانِ البَريَّةِ دِينَا

من الكامل.

(الدِّين): الأحكام التي يُتعبَّد بها، و(البَرية): الخَلْق.

قوله: «ولقد»: الواوُ: حرفُ قَسم وجرٌّ [تقدَّم الكلام في مِثله]، والمقسَم به محذوفٌ تقديره: الله، والجار والمجرور متعلِّق بـ(أُقسِم) المحذوف وجوباً، واللام: واقعةٌ في جواب القَسَم، (قد): حرفُ تحقيق، «عَلمتُ»: فعل ماض، والتاء: فاعلٌ في محل رفع، «بأنَّ»: الباء: حرفُ جر زائد، [يُقال: عَلِمتُ كذا وعَلِمتُ بكذا، فلا داعيَ إلى ادِّعاء الزيادة التي هي خلافُ الأصل]، (أنَّ): حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، «دينَ»: اسمها منصوب بالفتحة، «محمدٍ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة، «مِن خير»: جار ومجرور

---

(١) أي: لِما قيل من أنَّ الخيط الذي فيها يَكسرُ شوكةَ الضِّياء في الجُملة. وسيأتي للمُعرِب عن الزوزني توجيهُ السَّلِّ بعدم الاستِقرار والانتِقال، وإن كان قد اعترُض بأنَّ الدُّرَّةَ لا يَلزمها الحركةُ حين السَّلِّ، ولا يكاد يُفهَم هذا مِن تَقييدها بذلك.

(٢) هكذا وَقع بالجمع في النُّسخ، وعليه فإنه لم يُرد بِه كتاباً معيَّناً، وإنما أراد بعضَ مَن تكلَّم على الشواهد: استِقلالاً كالعيني (٢/ ١١٤٥)، أو تَبَعاً كزكريا على ابن الناظم (١/ ٥٤٧)، ويحتملُ أنه أراد «شرح الشواهد» بالإفراد، وحينئذٍ فاغلَب الظن أنه يَقصد «المقاصد النَّحوية» لِلعيني.

(٣) «مغني اللبيب» (ص٦٠٤).

(٤) ممَّن احتجَّ به صادقُ الفَحّام الحُسَيني الأعرجي الشيعيُّ في شرحِ شواهد الشارح.

(٥) وبعضُهم يجعلُها أصليَّةً كالتي في قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، والظاهرُ أنه لا مانعَ منه، وإن كان المشهور ـ ولا سيَّما في الآية ـ القولُ بالزيادة.

ومنه قولُ الشاعِرِ:

١٠٨ ـ وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

السُّجاعي

قوله: (والتغلبِيُّون . . . إلخ) هو مِن البَسيط، قاله جريرٌ يَهجُو به الأخطَلَ، و«التَّغلبيُّون» جمعُ تَغلبي بالغين المعجَمة نِسبةً إلى بني تَغلِبَ قَومٍ من نَصارَى العَرب بِقُرب الرُّوم، مِنهم الأخطَلُ، واللامُ في «تَغلِب» مكسورةٌ، وفي «التَّغلَبي» مَفتوحةٌ لاستِثقال كسرتَين مع ياءِ النِّسبة، وقد تُكسَر، قاله الجوهري، و«الزَّلَّاء» بفتح الزاي وتَشديدِ اللام وهي خَفيفةُ الألْيَة، و«مِنْطِيق» بِكسر الميم صيغةُ مُبالغةٍ يَستوي فيها المذكَّر والمؤنثُ، وهو البَلِيغ، والمرادُ به هُنا[١] المرأةُ تَأتزِر بِحَشِيَّة[٢] تُعظِّم بها عَجِيزتَها، و«التَّغلبِيُّون» مبتدأٌ، وجُملةُ «بِئسَ الفَحلُ فحلُهم فَحلاً» خبرُه، و«فَحلُهم» مِن هذه الجُملة مخصوصٌ بالذم مبتدأٌ خبرُه «بِئسَ الفَحلُ» على أحدِ الأعارِيب.

والشاهدُ في «فَحلاً»؛ حيث جَمع بَينَه ـ وهو تمييزٌ ـ وبين الفاعِل الظاهرِ لِلتَّأكيد.

شفاء الصدر

مُتعلق بمحذوف خبر (أنَّ)، «أديانِ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة، «البَرِيةِ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة، «دينا»: تمييزٌ مؤكِّد، عاملُه (خير)، منصوبٌ بالفتحة، ومدخولُ (أنَّ) في تأويل مصدر بِها مجرور بالباء الزائدة سدَّ مسدَّ مفعولَي (عَلِم)، [ومتعلِّقٌ بـ(عَلِمَ) على ما ذكَرناه سابقاً من أصالة الباء]، والتقديرُ: ولقد عَلمتُ بِكَونِ دِين . . . إلخ؛ أي: كونَ دينِ . . . إلخ، وجملةُ (لقد عَلمتُ) جوابُ القَسَم لا محلَّ لها.

والمعنى: والله لقد تَيقَّنتُ أنَّ ما يَتعبَّد به محمدٌ ﷺ مِن الأحكام مِن أَحسَنِ الأحكام التي يَتعبَّد بها المخلوقاتُ مِن جِهة الدِّين.

والشاهد: في قولِه: (ديناً)، فإنه تمييزٌ مُؤكِّد كما قال ابنُ مالك، ومَنَع الجمهور وقوعَ التَّمييز مؤكداً، [و]أوَّلوا ما وَرد، فيُؤوِّل (ديناً) بأنه مَنصوبٌ على الحال، وفي «يس» [على «مُجيب النِّدا»]: التأويلُ في مِثل (ديناً) بَعيد. اهـ فتأمَّل.

[١٠٨] ـ والتَّغلَبيونَ بِئس الفَحلُ فَحلُهمُ فحلاً، وأُمُّهمُ زلَّاءُ مِنطِيقُ

مِن البسيط [لجرير في هجاء النَّصراني كما قال المُحشِّي].

(التَّغلبيُّون): جمع تَغلَبيّ بِفتح اللام وبكسرِها فيهما نِسبةً إلى بني تَغلِب بِكسرها فقط، قال في «المُختار»: تَغلِب بكسر اللام أبو قَبيلةٍ، والنِّسبة إليهم تَغلَبي بفتح اللام استِيحاشاً لِتَوالي الكسرتَين مع ياء النِّسبة، وربما قالُوه بالكسر؛ لأن فيه حرفَين غيرَ مكسُورَين. اهـ. وأرادَ بـ(الفَحل): الأبَ، و(الأم): الوالِدة،

---

(١) ظاهرُ كلامِه أن الذي هنا والذي تقدَّم واحد، وليس كذلك، بل هما معنيانِ مُستقلٌّ أحدُهما عن الآخَر وإنِ اشتركا في اللفظ، والصحيحُ في مثلِ هذا أن يقالَ مثلاً: ومنطيق له معانٍ، منها البَليغ، ومنها ـ وهو المرادُ هنا ـ المرأةُ تأتزرُ . . . إلخ.

(٢) واحدةُ الحَشايَا، وهي شيءٌ كالمِخدَّة تتَّخذه المرأة لتُعظِّم به بدَنها.

وسِيبويه - رحمه الله تعالى! - يَمنَع أن يقالَ: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زيدٌ»، وتأَوَّلوا «فَحلاً» في البيت على أنه حالٌ مُؤكِّدةٌ؛ والشواهدُ على جوازِ المسألة كثيرةٌ؛ فلا حاجةَ إلى التأويل؛ ودُخولُ التمييزِ في بابِ «نِعمَ وبِئسَ» أكثَرُ من دُخُول الحال.

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

و(الزَّلَّاء) بفتح الزاي وتَشديد اللام ممدوداً: المرأةُ القليلةُ لحمِ الألْيَتَين، و(المِنطِيق) بِكسر الميم: صيغةُ مُبالغةٍ من النُّطق يَستوي فيه المذكر والمؤنث، والمرادُ هنا المرأة التي تَتأزَّر بما تُعظِّم به عَجِيزَتها [فيه ما ذكَرناه في التعليق على كلام السُّجاعي من أنَّه لا وَجه للإتيان بالمعنى الأول ما دام المقصود الثانيَ].

قوله: «والتَّغلبيُّون»: الواو: بحسَب ما قبلها، (التَّغلبيُّون): مبتدأٌ مرفوع بالواو نيابةً عن الضمة؛ لأنه جمعُ مذكر سالم، والنونُ: عِوَض عن التنوين في الاسم المفرد، «بئسَ»: فعل ماضٍ لإنشاء الذم مَبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، «الفَحلُ»: فاعلُه مرفوع بالضمة، والجملةُ من الفِعل والفاعل في محل رفع خبر مُقدم، «فَحلهُمُ»: هو المخصُوص بالذم مُبتدأ مؤخَّر مرفوع بالضمة، والهاء: مضافٌ إليه في محل جر، والميم: علامةُ الجمع، والواو: للإشباع، والرابطُ بين المبتدأ والخبر العمومُ، وجملةُ (بئس الفحلُ فَحلهمُ) خبر (التغلبيُّون)، والرابطُ بينهما الهاء من (فَحلُهمُ)، «فَحلاً»: تمييز مؤكد للفاعل منصوب بـ(بِئس)، «وأُمُّهمُ»: الواو: حرف عطفٍ، (أُمُّ): مبتدأ، والهاء: مضافٌ إليه في محل جر، والميمُ: علامة الجمع، والواوُ: للإشباع، «زَلَّاء»: خبر أولٌ، «مِنطيقُ»: خبر ثانٍ، والجملةُ مَعطوفة على جملةِ (بئس الفحلُ فَحلهمُ)، فهي في محلِّ رفع.

والمعنى: قَبيلةُ تَغلب يُذمُّ فيها أبوها مِن حيث كونه أباً وأمُّها، أمَّا الأب فلِكونه غيرَ عَريق في النسب مثلاً، وأمَّا الأمُّ فلِكونها قَليلةَ لَحم الألْيَتَين، وتُعظِّم عجيزَتها بإزارها.

والشاهد: في قوله: (فحلاً)، فإنه تمييزٌ مُؤكِّد.

[المستثنى]

ص - وَالمُسْتَثْنَى بِـ«إِلَّا» مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، نَحْوُ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾، فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ البَدَلُ فِي المُتَّصِلِ، نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ

السُّجاعي

المُستثنى

قوله: (والمستَثنى) فِيه ما مرَّ من الإعراب، وجَعَله الفاكهيُّ كالحال والتميز مُبتَدآتٍ أخبارُها مَحذوفةٌ. وإنَّما عبَّر المصنِّف بالمستثنى؛ لأنَّه هو الذي مِن المنصُوبات فلا يُحوِج إلى تأويل، بِخلاف التَّعبِيرِ بِالاستِثناء، لكنْ قال السَّعدُ[١]: إذا قُلْنا: «جاءَني القومُ إلَّا زيداً» فالاستِثناءُ يُطلَق على إخراجِ زيدٍ، وعلى زيدٍ المُخرَج، وعلى لَفظِ زيد المذكورِ بعدَ لفظِ «إلَّا»، وعلى مجموعِ لفظِ «إلَّا زيداً»، وبِهذه الاعتِبارات اختَلفتِ العِباراتُ في تَفسِيره، فيَجب أن يُحمَلَ كلُّ تَفسيرٍ على ما يُناسِب مِن المعاني. اهـ[٢]

فائدة:

قال في «التَّلويح»[٣]: قد اشتَهر فيما بَينهم أنَّ الاستِثناءَ حقيقةٌ في المتَّصل، مَجازٌ في المنقَطِع، والمرادُ صِيَغ الاستِثناء، وأما لفظُ «الاستِثناءِ» فحَقيقةٌ اصطِلاحيَّة في القِسمَين بِلا نِزاعٍ، ثم أنكَر على صَدرِ الشَّريعة[٤] أنَّ لفظَ الاستِثناءِ مَجازٌ في المنقَطِع. اهـ يس[٥].

قوله: (﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾) فإنْ قُلتَ: يُشكِلُ على التَّمثيلِ لِوُجوبِ النَّصب بِذلك قِراءةُ بَعضهم[٦]: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ بِالرَّفع، وأُجِيب[٧] بأنها في معنَى: فلم يَكونُوا منه[٨]، بِدَليل:

(١) في «حاشية العضُدي».

(٢) انظر: «يس على الفاكِهي» (٢/ ١٥٩).

(٣) «شرح التَّلويح على التوضيح» في أصول الفقه، للتفتازاني (٢/ ٣٩).

(٤) هو عُبَيد الله بن مسعود المَحبُوبي البخاري الحَنفي، صدرُ الشَّريعة الأصغر ابنُ صَدر الشَّريعة الأكبر، مِن عُلماء الحكمة والطَّبيعيات وأُصول الفقه والدين، له كتاب «تعديل العُلوم» و«التنقيح» وشرحه «التَّوضيح» في أصول الفقه، و«شرح الوقاية» لِجَدِّه محمود في فِقه الحَنفيَّة، وغيرُ ذلك. تُوفي سنةَ (٧٤٧هـ).

(٥) (٢/ ١٥٩).

(٦) هم ابنُ مسعود وأُبيٌّ والأعمش كما في «البَحر المحيط».

(٧) كذا وقع في جميع النُّسخ، والواو إما من زيادات النُّساخ، أو مِن زيادة المحشِّي على توهُّم أنه قال: (اعتُرِض) أو (استُشكِل) أو نحو ذلك. ثم بعد كتابة هذا رأيتُ العبارة في يس (٢/ ١٦٠) ونصُّها: (فإن قلتَ: يُشكل على التمثيل . . . قلتُ: . . . إلخ)، فتصرَّف فيها المحشي بما تَراه.

(٨) أي: من طالوتَ، وعبارةُ يس: (. . . محمولةٌ على أن ﴿شربوا﴾ في معنى: لم يَكونُوا مني)، ولعلَّه سهوٌ؛ إذ ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ غيرُ داخلٍ في المَحكيِّ حتَّى يعبَّر عنه بصيغة المتكلِّم.

مِنْهُمْ﴾، وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، نَحْوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾، مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾، وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً.

ش ـ مِن المنصُوباتِ: المستَثنى في بَعضِ أقسامِه:

والحاصلُ أنَّه إذا كان الاستِثناءُ بـ«إلَّا»، وكانتْ مَسبوقَةً بكلام تامٍّ، مُوجَبٍ، وَجبَ بِمَجموعِ هذه الشُّروطِ الثلاثةِ نَصْبُ المستَثنى؛ سَواءٌ كان الاستِثناء مُتَّصلاً، نحوُ: «قَامَ القَوْمُ إِلَّا زيداً»، وقَولِه تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، أو مُنقطعاً كقَولِك: «قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً»، ومِنه في أَحَدِ القَوْلَينِ قولُه تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١].

فلو كانتِ المسألةُ بِحالها، ولَكنَّ الكلامَ السابقَ غيرُ مُوجَبٍ؛ فلا يَخلُو: إمَّا أن يكونَ الاستِثناءُ متَّصلاً، أو مُنقطِعاً:

[الاستثناء المتَّصل]

فإنْ كان مُتَّصِلاً جازَ في المستَثنى وَجهان:

السُّجاعي

﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾، ففيه النَّفيُ تقديراً، وبِأنَّ وجوبَ النَّصب هو الأكثرُ، فلا يُنافي أنه يَجُوز إتباعُ المؤخَّر في لُغةٍ حَكاها أبو حيانَ وخَرَّج عليها هذه الآيةَ(١).

قوله: (في المنقَطِع) هو الذي لا يَكونُ بعضَ المستثنَى منه، عكسَ المتَّصل السابِقِ، وتَفسيرُ بَعضِهم المنقطِعَ بأنه مِن غير جِنسِ المستَثنى مِنه فاسِد كما نَبَّه عليه ابنُ مالِك؛ لأنَّ قولَ القائل: «جاءَ بَنُوكَ إِلَّا بَني زيدٍ» مُنقَطِعٌ مع أنَّه مِن جنسِ الأوَّل، ويُجابُ بِأنَّه جَريٌ على الغالِب؛ لأنَّ كلَّ استِثناء مِن غير الجِنس مُنقطِع، ومِن الجِنس يَحتمِلُ الانقِطاعَ والاتصال. أفاده بَعضُهم(٢).

قوله: (في أحد القولَين) هو الصَّحيحُ، ومُقابِلُه أنه مُتَّصل بِناءً على أنَّ إبليسَ لَعَنه الله مِن الملائكة.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٥٨٩).

(٢) لعلَّه يقصدُ به الفاكهيَّ في «شرح الحُدود النَّحوية»، انظر: (ص٢٤٣-٢٤٤) منه. ثم رأيتُ تصريح الشيخ يس بِذلك في (٢/ ١٦٢).

أحدُهما: أن يُجْعَلَ تابِعاً لِلمُستثنى مِنه؛ على أنه بَدَلٌ منه بدلَ بعضٍ مِن كلٍّ عند البَصرِيين، أو عطفُ نَسَقٍ عند الكوفيِّين.

الثاني: أن يُنصبَ على أصلِ الباب، وهو عربيٌّ جيِّد، والإتْباعُ أجْوَدُ مِنه.

ونَعني بِغَير الإيجاب النفيَ والنهيَ والاستفهامَ.

مثالُ النَّفي قولُه تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، قَرأ السبعةُ ـ غيرَ ابن عامرٍ ـ بالرفع على الإبدال مِن الواو في ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾، وقَرأ ابنُ عامر وحدَه بِالنَّصب على الاستثناء.

ومثالُ النَّهي قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، قَرَأ أبو عمرو وابنُ كثير بالرفع على الإبدالِ مِن ﴿أَحَدٌ﴾، وقَرَأ الباقُون بِالنصب على الاستِثناء، وفيه وَجهان؛ أحدُهما: أن يكون مستثنًى من ﴿أَحَدٌ﴾، وجاءت قراءةُ الأكثَر على الوجهِ المرجُوح؛ لأن مَرْجِعَ القِراءة الروايَةُ لا الرأيُ، والثاني: أن يكونَ مُستثنًى مِن ﴿أَهْلِكَ﴾، فعلى هذا يكونُ النصبُ واجباً.

ومثالُ الاستِفهام قولُه تَعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]،

السُّجاعي

قوله: (بدلَ بعضٍ مِن كل) هو كما قال بَعضُهم: يَجوز فيه مُخالَفةُ الثاني لِلأول، فاندَفع رَدُّ ثَعلبٍ بِأنه كيف يكون بَدلاً وهو مُوجب ومَتبُوعُه مَنفيٌّ؟. اهـ يس[1].

قوله: (أو عَطفُ نَسَق . . . إلخ) أي: لأنَّ «إلَّا» عِندهم من حُروف العَطف في بابِ الاستِثناء خاصَّةً، وهي بِمَنزلةِ «لا» العاطِفة في أنَّ ما قبلها مُخالِفٌ لِما بَعدها. واعتُرِض مَذهبُهم بأنَّها لو كانت عاطِفةً لم تُباشِرِ العامِلَ في نحوِ: «ما قام إلَّا زيدٌ»؛ لأنَّ ذلك [ليس][2] شأنَ حُروفِ العَطف، وأجابَ المصنفُ بِأنها لم تُباشِرْهُ تَقديراً؛ إذِ الأصلُ: «ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ»[3].

قوله: (وجاءت قِراءةُ الأكثَرِ على الوَجهِ المرجُوح) قال ابنُ الحاجبِ: الأَولى أن يُقالَ: الأكثرُ على الوجه المرجُوح، ولا بَأسَ به، بل المحذُورُ اتِّفاقُهم على المرجُوح، مع أنَّ بعضَ النَّاس قد جَوَّزَ ذلك. اهـ من خطِّ (ش).

(١) (٢/ ١٦١)، وفي عبارتِه تسميةُ هذا البعض القائل وهو الأُبَّذي.
(٢) زيادةٌ من كلام الشيخ يس على «شرح الفاكِهي»، ومنه يَنقل المحشِّي ههنا وإن لم يُصرِّح بذلك.
(٣) يس (٢/ ١٦١).

قَرَأ الجميعُ بِالرَّفع على الإبدال من الضمير في ﴿يَقْنَطُ﴾، ولو قُرِئ: ﴿إِلَّا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بالنصبِ على الاستِثناء لَجاز، ولَكنَّ القِراءة سُنَّة مُتَّبَعَةٌ.

[الاستِثناء المُنقطِع]

وإن كانَ الاستثناء مُنقطِعاً؛ فأَهْلُ الحجاز يُوجِبُونَ النَّصبَ، فَيقولُونَ: «مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حماراً»، وبِلُغتِهم جاء التَّنزيلُ، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وبَنُو تميم يُجيزون النصبَ والإبدالَ، ويَقرَؤُون: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾ بِالرفع على أنه بدلٌ مِن العِلْم بِاعتِبار الموضِع، ولا يَجوزُ أن يُقرأَ بالخفضِ على الإبدالِ مِنه باعتِبار اللَّفظ؛ لأنَّ الخافِضَ له «مِن» الزائدةُ، و«اتِّبَاعُ الظَّنِّ» مَعرفة مُوجَبَة، و«مِنْ» الزائدةُ لا تَعمَل إلا في النكرات المَنفيَّةِ أو المُسْتَفْهَمِ عنها، وقد اجتَمَعَا في قَولِه تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

السُّجاعي

قوله: (يُجيزونَ النَّصبَ والإبدال ... إلخ) أي: بَدلَ الغَلط كما صَرَّح بِذلك الرضيُّ، فقال: أهلُ الحِجاز يُوجِبُون نصبَ المنقطِع مُطلقاً؛ لأنَّ بَدلَ الغَلط غير موجُود في الفَصيحِ مِن كلامِ العرب. اهـ[١]، وفيه أنَّ مثلَ: «ما رأيتُ القومَ إلَّا ثيابَهم» لو جُعل «الثِّياب» بَدلاً كان بدل اشتِمال، كذا ذكَره الشيخُ يس[٢].

قوله: (ويَقرؤون ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾ ...إلخ) لَعلَّ المراد[٣] أن مُقتضى لُغتِهم أن يُقرَأ كذلكَ، وإلَّا فالقِراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ كما ذكَره المصنِّفُ قَريباً، أو أنه بَلَغه أنَّهم قَرؤُوا ذلك قراءةً شاذَّةً بِأَنْ بَلَغَتْهم[٤] عن النبيِّ ﷺ.

قوله: (بِاعتِبار الموضِع) أي: لأنه في مَوضعِ رفعٍ[٥]: إمَّا على أنه فاعلٌ بِالجارِّ والمجرورِ المعتَمِدِ على النَّفي، وإمَّا على أنه مُبتدأٌ تقدَّم خبرُه عليه. اهـ (ش).

قوله: (﴿مِن تَفَٰوُتٍ﴾) أي: تَبايُنٍ وعدمِ تَناسُبٍ، و﴿فُطُورٍ﴾ أي: صُدُوعٍ[٦] وشُقُوق.

---

(١) «شرح الكافية» (٢/ ٨٥).

(٢) (٢/ ١٦٢)، إلا أنه زاد فيه: إلا أن يُمنع كونه اشتِمالاً؛ لأنه لا يكون إلا في موضعٍ يكون المخاطَب منتظراً للبدل، والمخاطَبُ لا ينتظرُ عند ذِكر القوم شيئاً.

(٣) تقدَّم التَّعليق على هذا الإشكال بما يَدفعه ويُبيِّن مرادَهم منه. انظر (ص٣٠٠).

(٤) كذا في النُّسخ، ولعلَّه أراد من غيرِ طريقِ التواتُر.

(٥) أي: لأن (مِن) زائدةٌ.

(٦) في النُّسخ المخطوطة: (صدع) بالإفراد، والأول هو ما في المَطبوع و«الجلالَين».

وإذا تَقَدَّمَ المستثنَى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُهُ مُطلقاً، أي: سواءٌ كان الاستِثناءُ منقطعاً، نحو: «ما فِيها إِلَّا حِماراً أَحَدٌ»، أو مُتَّصلاً، نحوُ: «ما قامَ إِلَّا زيداً القَوْمُ»، قال الكُمَيْتُ:

١٠٩ ـ وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ   وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

السُّجاعي

قوله: (قال الكُمَيت) بضم أوَّله مُصغراً.

قوله: (وما ليَ إِلَّا آلَ أحمد . . . إلخ) «الشِّيعة» الأعْوان، و«المَشعَب» كالمَذْهَب بمعنَى الطَّريق، قِيل[١]: هذا البيتُ مُشكِل؛ لأنَّ العامِلَ في «شِيعة» هو الابتِداء، وهو لا يَعمَلُ في المستَثنَى، وإنما هو مُستثنًى من الضَّمير الذي في الجار والمجرورِ، فلم يَتقدَّم المستَثنى، ورَدَّه المصنفُ بأنَّ الأرجَحَ جَعْلُ «شِيعة» فاعلاً لاعتِماد الظَّرف[٢].

شفاء الصدر

شاهدا المُستَثنى

[١٠٩] ـ وما لِيَ إِلَّا آلَ أحمدَ شِيعةٌ   وما لِيَ إِلَّا مَذهبَ الحقِّ مَذهَبُ

مِن الطويل.

(الشِّيعةُ) بكسر أوَّلِه: الأنصار، والجميعُ [كذا في الأصل وهو جائز، إلا أن غالبَ الظنِّ أنه أراد: والجمعُ]: شِيَع كسِدْرَة وسِدَر، وجمعُ الجمعِ: أشْياع، و(المذهَب) في الأصل: مصدرُ ذَهَب؛ أي: مَضى، [وموضعُ الذهاب أيضاً]، والمراد به هنا: المقصدُ والطريقة، و(الحَق): خِلافُ الباطل، وهو في الأصل مصدرُ حَقَّ الشيء من بابَي ضَرَب وقَتَل، ووقع في بعض النُّسَخ: (مَشعَب) بدل (مَذهَب)، وهو بِوَزنه ومعناه.

قوله: «وما لي»: الواو: بحسَب ما قبلها، (ما): نافيةٌ، (لي): جار ومجرور مُتعلق بمحذوف خبر مُقدم، **«إلَّا»**: حرفُ استِثناء، **«آلَ»**: منصوبٌ بـ(إلَّا) على الاستِثناء من (شِيعة) مُقدمٌ عليه، **«أحمدَ»**: مضافٌ إليه مجرورٌ بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسم لا يَنصرف لِلعَلَمية ووزنِ الفِعل، **«شِيعةٌ»**: مبتدأ مؤخَّر، وإعرابُ الشطر الثاني كإعرابِ الأول، والجملةُ عَطفٌ على الأولى، وبين (مذهَب) و(الحقِّ) مُضافٌ مُقدَّر؛ أي: مذهبَ أهلِ الحَق.

والمعنى: ليس لي أنصارٌ وأعوانٌ إلا آلَ النبي محمدٍ عليه الصلاةُ والسلام، وليس لي طريقةٌ أسلكُها إلا طريقةَ أهل الحقِّ التي هي الصِّراطُ المستقيمُ؛ أي: امتثالُ المأموراتِ واجتِنابُ المَنهيَّات.

والشاهد: في قولِه: (آلَ أحمدَ) و(مَذهبَ الحَقِّ)، حيث وَجب نَصبُهما كما قال الشارح؛ لِتَقدم المستَثنى على المستَثنى منه، وإنْ كان الكلامُ غيرَ مُوجَب.

---

(١) القائل ابن عَمرون كما قال الشيخ يس. وجوابُ المصنف الآتي في الحواشي كما قال أيضاً.

(٢) انظر: يس (٢/ ١٦٣-١٦٤).

وإنما امتنَعَ الإتباعُ في ذلك لأنَّ التابعَ لا يَتقَدَّمُ على المتبُوعِ.

[الاستِثناء المُفرَّغ]

وإنْ كان الكلامُ السابقُ على «إلَّا» غَيْرَ تَامٍّ - ونَعني به ألَّا يكونَ المُستثنَى منه مَذكوراً - فإنَّ الاسمَ المذكورَ الواقعَ بعدَ «إلَّا» يُعْطَى ما يَستحِقُّه لو لم تُوجَد «إلَّا»، فيُقال: «ما قامَ إلَّا زيدٌ» بِالرفع، كما يُقال: ما قامَ زيْدٌ، و«ما رَأَيْتُ إلَّا زيداً» بالنصبِ، كما يُقال: ما رَأَيْتُ زيداً، و«ما مَرَرْتُ إلَّا بِزيدٍ» بالجر، كما يُقال: ما مَرَرْتُ بزيدٍ، ويُسَمَّى ذلك استِثناءً مُفرَّغاً؛ لأنَّ ما قبل «إلَّا» قد تَفَرَّغ لِطلب ما بَعدها، ولم يَشتَغِلْ عنه بالعمل فيما يَقتَضيه، والاستثناءُ في ذلك كلِّه من اسمٍ عامٍّ محذوف؛ فتَقديرُ «ما قامَ إلَّا زيدٌ»: ما قامَ أَحَدٌ إلَّا زيدٌ، وكذا الباقِي.

[الاستِثناء بغير «إلَّا»]

٢٦ - وَيُسْتَثْنَى بِـ«غَيْرِ وَسِوَى» خَافِضَيْنِ ....

السُّجاعي

قوله: (والاستِثناءُ في ذلك كُلِّه مِن اسم) أي: وهو المستثنَى منه؛ لأنَّ «إلَّا» لِلإخراج، والإخراجُ يَقتضِي مُخرَجاً منه، وقولُه: «عامٌّ» أي: لِتَناوُلِه المستثنَى وغيرَه.

قوله: (محذوفٍ) ويَجبُ أن يكونَ الاسمُ المحذوفُ مُناسِباً لِلمستثنَى في جِنسه وصِفتِه، وفي الفاعِلِيَّة والمَفعولية، ونحوِ ذلك، فيُقدَّر في «ما قام إلَّا زيدٌ» ما قامَ إنسانٌ، وفي «ما لبستُ إلَّا قميصاً» ما لبستُ لِباساً، وفي «ما جاء إلَّا ضاحِكاً» ما جاء على حالةٍ مِن الأَحوال[١].

قوله: (ويُستثنى بِغير) أي: لِتَضمُّنِها معنَى «إلَّا» لا بِحسَب الأصلِ، بل أصلُها الصفةُ المُفيدة لِمُغايَرة مَجرورها لِمَوصُوفها: إمَّا بِالذات نحوُ: «مَررتُ بِرجل غيرِ زيدٍ»، وإمَّا بِالصفات نحوُ قَولِك: «دَخَلتَ بِوَجهٍ غيرِ الذي خَرَجتَ به»، والأصلُ هو الأول، والثاني مَجازٌ؛ فإنَّ الوجهَ الذي يَبِينُ فيه أثرُ الغضب كأنَّه غَيرُ الوَجهِ الذي لا يَكونُ فيه ذلك بِالذاتِ، كما أنَّ «إلَّا» قد تَخرُجُ عنِ الاستِثناء وتَتضمَّنُ معنَى «غير» فيُوصَف بِها جَمعٌ مُنكَّر. اهـ يس[٢].

قوله: (وسِوَى) أي: لا بِمَعنى عَدْل[٣]، كالتي في قَوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[٤] [طه: ٥٨]؛ فإنَّ هذه لا تَقعُ استِثناءً؛ ولا بِمَعنى قَصْد.

---

(١) يس (٢/ ١٦٤). (٢) (٢/ ١٦٥).

(٣) أي: بل التي بِمَعنى غَير، ولو صرَّح بذلك لكان أولَى.

(٤) أي: عدلاً ووسَطاً بين الفَريقَين.

مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الاِسْمِ الَّذِي بَعْدَ «إِلَّا»، وَبِـ«خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا»، نَوَاصِبَ أَوْ خَوَافِضَ، وَبِـ«مَا خَلَا، وَمَا عَدَا، وَلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ»، نَوَاصِبَ.

ش - الأدواتُ التي يُستثنَى بها - غيرَ «إلَّا» - ثلاثةُ أقسامٍ: ما يَخفضُ دائماً، وما يَنصِب دائماً، وما يَخفض تارةً ويَنصِب أخرى.

فأمَّا الذي يَخفِضُ دائماً فـ«غير، وسِوى»، تقولُ: «قامَ القَوْمُ غَيْرَ زيدٍ» و«قامَ القَوْمُ سِوَى زيدٍ»، بخفضِ زيدٍ فيهما، وتُعْرَبُ «غَيْر» نَفْسُهَا بما يَستَحقُّه الاسْمُ الواقِعُ بعد «إِلَّا» في ذلك الكلامِ؛ فتَقولُ: «قامَ القَوْمُ غَيْرَ زيدٍ» بنصبِ «غير» كما تقولُ: قامَ القَوْمُ إِلَّا زيداً، بنصبِ زيد، وتقولُ: «ما قامَ القَوْمُ غَيْرَ زيدٍ» و«غَيْرُ زيدٍ» بالنصب والرفعِ، كما تقولُ: ما قامَ القَوْمُ إِلَّا زيداً وإِلَّا زيدٌ، وتَقولُ: «ما قامَ القَوْمُ غَيْرَ حِمارٍ» بِالنَّصب عند الحجازيِّين، وبالنصبِ أو الرفعِ عند التمِيميِّين، وعلى ذلك فَقِسْ، وهكذا حُكمُ «سِوى» خِلافاً لسيبويه، فإنه زَعم أنها واجبةُ النصبِ على الظَّرفيَّة دائماً.

السُّجاعي

قوله: (مُعربَين بإعرابِ الاسم الذي بعد إلَّا) قال المصنِّف في «حَواشي الألفيَّة»[١]: فإن قُلتَ: يَفترَق «غَير» و«إلَّا» في أحكامٍ؛ أحدُها: أنَّ نحوَ: «ما جاءَني أحدٌ غيرُ زيدٍ» الأرجَحُ إذا أتبعتَ أن يكونَ على الوَصف لا البَدلِ، وفي «إلَّا» بِالعكس، والثاني: أنَّ نَصْبَ تالِي «إلَّا» بها لا بِالعامل قبلها، ونَصبَ «غَير» على العَكس، والثالثُ: أنَّ مُستثنَى «غَير» يَجُوزُ في تابِعه مُراعاةُ اللَّفظ والمعنى، قُلتُ: الكلامُ في «غَير» و«إلَّا» المستثنَى بهما لا الموصوفِ بِهما، وفي الأحكامِ اللَّفظيةِ لا في التَّوجِيه[٢]؛ والتَّسويةُ[٣] بين كلمةِ «إلَّا»[٤] وكلمةِ «غير» لا بينَ المستثنَى بهما فَضلاً عن تابِعه، كيف وقد نَصَّ[٥] على وُجوبِ جرِّ مُستثنَى «غير»، وليس مُستثنَى «إلَّا» كذلك؟[٦]

---

(١) هو من كُتبه الضائعة كما تقدَّم التنبيه عليه.

(٢) بَعده في النُّسخ المطبوعة: (اهـ). والصوابُ إسقاطُه كما في المخطوطات.

(٣) بالرفع مُبتدأً خبرُه ما بعده.

(٤) كذا وَقع في جميع النُّسخ، ولا يَخفى أنه لا تسويةَ بين «إلَّا» و«غير» حتَّى يصحَّ الكلام، والصواب: والتَّسوية بين مُستثَنى إلا . . . إلخ، وهي عبارةُ الشيخ يس نفسِه في «حواشي الألفيَّة» عند ذِكر هذه المسألةِ وإتيانِه بِالنقل الهِشاميِّ الذي هو بِصَدده الآن.

(٥) أي: ابنُ مالك؛ لأن الكلام متعلِّق بِعبارته في «الخُلاصة»، أو المراد: نَصُّ النُّحاة، فالفعلُ مجهول.

(٦) «يس على الفاكهي» (٢/ ١٦٦) و«يس على الألفيَّة» (١/ ٣٠٠-٣٠١).

الثاني: ما يَنْصِبُ فَقط، وهو أربعةٌ: لَيْسَ، ولَا يَكُونُ، وما خَلَا، وما عَدَا، تقولُ: «قامُوا لَيْسَ زيداً»، و«لا يَكُونُ زيداً»، و«ما خَلَا زيداً»، و«ما عَدَا زيداً»، وفي الحَديث: «ما أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفرَ»، وقال لَبِيدٌ:

١١٠ ـ أَلَا كُلُّ شَيْءٍ ـ مَا خَلَا اللهَ ـ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ ـ لَا مَحَالَةَ ـ زَائِلُ

وانتصابُه بعد «لَيْسَ» و«لا يَكُونُ» على أنه خَبَرُهُما، واسمُهما مُستترٌ فيهما، وانتِصابُه بعد «ما خَلَا» و«ما عَدَا» على أنه مَفعولهما، والفاعلُ مُستترٌ فِيهما.

السُّجاعي

قوله: (ليس السنَّ والظُّفر) أي: ليس المُنهِرُ السِّنَّ . . . إلخ.

قوله: (قال لَبيدٌ: ألَا كلُّ شيءٍ . . . إلخ) هو لَبِيدُ بنُ رَبيعةَ العامِري الصحابيُّ رضي الله عنه، تُوفِّي في خِلافةِ سَيِّدنا عُثمان رضي الله عنه، و«الباطِل»: خِلافُ الحَقِّ، وهو هنا بمعنَى الهالِك، و«لا مَحالةَ» بالفتحِ أي: لا بُدَّ أو لا حِيلةَ. واعتُرِض قولُه: «وكلُّ نَعيم . . . إلخ» بِنَعيم الجَنَّة، وأُجِيب بأنه قاله قبلَ الإسلام وكان يَعتقِد عَدمَ ذلك، أو أنه أرادَ نَعِيمَ الدُّنيا، أو أنه قابِل[1] لِذلك، ولم يَقُلْ شعراً بَعد أن أَسْلَم غيرَ قولِه: [الكامل]

ما عاتَبَ الحُرُّ الكَرِيم كنَفْسِهِ والمَرْءُ يُصْلِحُه الجَلِيسُ الصالِحُ

وقيل: هو قولُه: [البسيط]

الحَمدُ لله إذْ لم يَأتِنِي أَجَلِي حتَّى اكتَسَيْتُ مِن الإسْلامِ سِرْبالَا[2]

قوله: (والفاعِل مستترٌ فيهما) عائدٌ على اسمِ الفاعِل المفهوم مِن الفِعل السَّابِق، فإذا قُلتَ:

شفاء الصدر

[١١٠] ـ ألَا كلُّ شيءٍ ـ ما خَلَا اللهَ ـ باطِلُ وكلُّ نَعيمٍ ـ لا مَحالةَ ـ زائلُ

من الطويل.

المرادُ بـ(الباطِل) و(الزائل): الفاني، أي: القابلُ لِلبُطلان والزَّوال، فلا يَرِد ما نصُّوا على بَقائه [كالجَنَّة ونَعيمِها]، و(لا محالة) أي: لا بُدَّ أو لا حِيلةَ، والشطرُ الثاني أخصُّ مِن الأول داخلٌ في عُمومه.

قوله: «ألَا»: حرفُ استِفتاح وتنبيهٍ، «كلُّ»: مبتدأ، «شيءٍ»: مضافٌ إليه مجرور بِكسرة، «ما»: مَصدريَّة ظرفيَّة، «خَلَا»: فعلٌ ماض جامدٌ للاستثناء مَبني على فتح مُقدر على الألف للتَّعذر، والفاعل مستتر وجوباً

---

(١) كذا جاء في النُّسخ، وعليه فالضمير في (أنّه) لِلنعيم لا للشاعر كما في الذي قَبله، والمعنى حينئذٍ: أن النعيمَ قابلٌ لِلزوال وإن لم يَزُل بالفِعل، بِخلاف الواحِد الأحد.

(٢) وقيل: بل قالَ:

وكلُّ امرئٍ يوماً سيَعلمُ سَعيَه إذَا كُشِفَتْ عِند الإلهِ المَحاصِدُ

وقالَ أكثرُ أهلِ الأخبار: لم يَقُل شِعراً مُنذ أسلَم. «أسد الغابة» (٤/ ٤٨٢).

الثالِث: ما يَخفضُ تارةً ويَنصِب أُخرى، وهو ثلاثةٌ: «خَلَا، وعَدَا، وحَاشَا»؛ وذلك لأنها تكونُ حروفَ جرٍّ، وأفعالاً ماضيةً: فإن قَدَّرْتَها حُرُوفاً خَفضتَ بها المستَثنى، وإن قَدَّرْتَها أفعالاً نصبتَه بها على المفعوليَّةِ، وقَدَّرْتَ الفاعِلَ مُضمَراً فيها.

السُّجاعي

«قامُوا خلَا أو عَدَا أو حاشَا[1] زيداً» فالتَّقديرُ: عدَا هو ـ أي: القائمُ ـ زيداً، وقِسْ عليه، فإنْ لم يُوجَد فِعلٌ تُصيِّد من الكلام ما يُمكِن عودُ الضَّمير عليه نحوُ: «القومُ إخوتُك ما عدَا زَيداً»، فيُقدَّر: خلَا المنتَسِبُ إليكَ بِالأُخوَّةِ زيداً[2]، أو عائدٌ على البَعض المفهُوم مِن الكل[3].

شفاء الصدر

تقديره: هو يَعود إلى بعضِ المدلُول عليه بالمستَثنى منه، وقيل غيرُ ذلك، «اللهَ»: منصوبٌ على التَّعظيم بـ(خلا)، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ، «باطلٌ»: خبرُ المبتدأ، وموضعُ الموصولِ [الحرفي] وصِلتِه نصبٌ على الظَّرفية الزمانية على حذفِ مضاف؛ أي: وقتَ مُجاوَزتِهِ اللهَ، والعاملُ فيه (باطِل)، والمستَثنى منه ضميرُ (باطل)، وتقديمُ المستثنى على عامِلِ المستثنى منه: قيل: يُمنع مطلقاً، وقيل: يجوزُ مطلقاً، وقيل: إنْ كان العامل مُتصرفاً جازَ، وإلا مُنِع، [وقيل: موضع المصدر نصبٌ على الحاليَّة من ضميرِ الخبر على تأويلِه باسم الفاعل، أي: كلُّ شيءٍ باطلٌ حالَ كونِه خالياً عن الله. وبعضُهم يَجعل (ما) زائدةً، وعليه فجملةُ (ما خلَا اللهَ) اعتراضيَّةٌ لا محلَّ لها، وبعضُهم لفَّق بين القولَين، فحَكم بمصدريةِ (ما) مع جعلِه الجملةَ اعتراضيةً، وهو وهمٌ]، «وكلُّ»: الواو: للعطف، (كُلُّ): مبتدأ، «نعيم»: مُضاف إليه مجرورٌ بالكسرة، «لا»: نافيةٌ لِلجنس تعمل عملَ (إنَّ)، «محالةَ»: اسمُها مبني على الفتح في محل نصبٍ، والخبر محذوف تقديرُه: مَوجودة، «زائلُ»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، وجملةُ (لا محالةَ) اعتراضية، وجملةُ (وكلُّ نعيم زائلٌ) معطوفة على جملةِ (كلُّ شيء باطل).

والمعنى: أُنبِّهكم بأن كل شيءٍ مِن نعيم وغيرِه قابلٌ لبطلان والزوال؛ أي: الفَناءِ والهلاك إلا اللهَ سُبحانه وتعالى، فإنه واجبُ البقاء و﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾.

والشاهد: في قوله: (خلا اللهَ)، حيث وَجب نصبُ [لَفظِ الجلالةِ] (الله) بـ(خَلَا) لِتَعيُّن فِعلِيَّتِها؛ لِتَقدم (ما) المصدريَّة الظرفية.

تنبيهٌ: (ما) المصدريةُ لا تُوصَل بالفِعل الجامد، إلا (خلَا وعَدَا).

---

(١) إدخالُه (حاشَا) في هذا الحُكم غير جيِّد؛ إذ كلامُ المصنف في (ما خلا) و(ما عدا) لا غيرُ، فكان ينبغي التمثيلُ لهما فقط، ثم يقال: ومِثلُهما: حاشا . . . إلخ. ثم رأيتُ أن سببَ ذلك نقلُه لِعبارة الشيخ يس بحروفِها كالعادة.

(٢) انظر: «يس على الفاكهي» (٢/ ١٦٨)

(٣) فالتقديرُ: عدَا بعضُهم زيداً، وخلَا بعضُهم زيداً.

[المجرُور بِالحرف]

ص - بَابٌ:

يُخْفَضُ الِاسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ، وَهُوَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَاللَّامُ، وَالبَاءُ لِلقَسَمِ وَغَيْرِهِ؛ أَوْ مُخْتَصٍّ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ: رُبَّ، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَالكَافُ، وَحَتَّى، وَوَاوُ القَسَمِ، وَتَاؤُهُ.

ش - لَما انْقَضَى الكلامُ على ذِكر المرفُوعات والمنصُوباتِ، شَرَعْتُ في ذِكر المجرُوراتِ، وقَسَّمْتُ المجرُوراتِ إلى قِسمَينِ: مَجرورٍ بِالحرف، ومَجرورٍ بالإضافة، وبَدَأتُ بِالمجرورِ بالحَرف لأنَّه الأصلُ.

والحُروفُ الجارَّة عِشرُون حرفاً، أَسقطتُ منها سَبعةً، وهي: «خَلَا، وعَدَا، وحاشَا، ولعَلَّ، ومتَى، وكَيْ، ولَوْلَا»؛ وإنَّما أَسقطتُ مِنها الثلاثةَ الأُوَلَ لأني ذكرتُها في الاستثناء، فاستَغنَيتُ بِذكرها عن إعادتِها، وإنما أَسقَطتُ الأربعةَ الباقِيَةَ لِشُذوذِها؛ وذلك لأن «لَعَلَّ» لا يَجرُّ بها إلَّا عُقيلٌ، قال شاعِرُهُم:

١١١ - لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

السُّجاعي

بابٌ في ذِكر المخفُوضات

قوله: (عِشرُون حرفاً) صوابُه: «أحدٌ وعِشرُون» حرفاً[1]؛ لأنَّه ذكَر أربعةَ عشرَ وأَسقَط سَبعةً.

قوله: (إلَّا عُقيلٌ) بالتَّصغير، وكذا «هُذَيل».

قوله: (لعلَّ اللهِ ... إلخ) هو مِن الوافِر، و«الشَّريم» المرأةُ المُفْضاةُ، وكذا «الشَّرُوم».

شفاء الصدر

شواهِد المَخفُوضات

[١١١] - لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُم علَينا ... بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

من الوافر.

(فضَّلكم): زادَكم، و(الشَّريم) بفتح الشين المعجمة: المُفضَاة؛ أي: التي صار مَسلَكاها واحداً.

---

(١) وقد وقع على الصواب في بعض النُّسَخ على ما قال الآلوسي والفحَّام.

و«مَتى» لا يَجُرُّ بها إلَّا هُذَيلٌ، قال شاعرُهم يَصف السَّحاب:

١١٢ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

السُّجاعي

قوله: (شَرِبنَ بِماء البحرِ . . . إلخ) هو مِن الطَّويل، والضميرُ في «شَرِبْن» للسُّحُب[1]، والباءُ لِلتَّبعيض أي: شَربن مِن ماء البَحر، أو ضُمِّن معنى رَوِينَ، والتَّضمينُ: إشرابُ لفظٍ مَعنى

شفاء الصدر

قوله: «لعلَّ»: حرفُ تَرجٍّ وجر شبيهٌ بالزائِد والأصلي، ولفظُ الجلالة مجرور بـ(لعلَّ)، وهو مبتدأ مرفوع بضمة مُقدرة على آخره مَنع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الشبيهِ بالزائد، «فضَّلكم»: (فضَّل): فعل ماض، والفاعل مُستتر يَعود إلى (الله)، والكافُ: مفعولٌ في محل نصب، والميم: علامةُ الجمع، «علينا»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(فضَّل)، «بِشيء»: مُتعلق به أيضاً، والجملة في محل رفع خَبر المبتدأ، والرابطُ الضمير المستَتِرُ، «أنَّ»: حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، «أمَّكم»: اسمُ (أنَّ) منصوب بالفتحة، ومُضافٌ إليه في محل جر، والميم: علامةُ الجمع، والواوُ: للإشباع، «شَرِيم»: خبر (أنَّ)، ومَدخول (أنَّ) في تأويلِ مصدر بها مجرورٍ بدل مِن (شيءٍ) [بدلَ كلٍّ من كلٍّ]، والتقديرُ: بِشيءٍ شَرَمِ أُمِّكُم.

والمعنى: أرجو أنَّ الله سُبحانه وتعالى زادَكم علينا بِكون أُمِّكم صار قُبلُها ودُبرُها واحداً، وهذا استِهزاءٌ من الشاعِر بِمَن يُخاطِبهم.

والشاهد: في (لعلَّ)، حيث جرَّت، وذلك عند عُقيلٍ خاصَّةً.

[١١٢] ـ شَرِبنَ بِماءِ البحرِ ثُم تَرفَّعتْ متَى لُججٍ خُضرٍ لَهنَّ نَئِيجُ

من الطويل [لأبي ذُؤيب الهُذَلي، وقبله:

سقَى أمَّ عَمرٍو كلَّ آخِرِ لَيلةٍ حَناتِمُ سُودٌ ماؤُهُنَّ ثَجِيجُ

يَدعو لها بأن تُسقى بِماء سُحب هذه صفتُها].

(ترفَّعت): ارتَفعتْ، و(اللُّجَج): جمعُ لُجَّة كغُرَف وغُرْفة، و(اللُّجَّة): مُعظَم الماء، و(النَّئِيج) بنون مفتوحةٍ فهمزة مَكسورة فياءٍ ساكنة فجيم: الصوتُ العالي.

قولُه: «شَرِبنَ»: (شَرب): فعل ماض، ونونُ النِّسوة العائدةُ على (السُّحب) فاعلٌ في محل رفع، «بماء»: جار ومجرور متعلق بـ(شَرب)، وضمَّنه معنى رَوِيَ فعدَّاه بالباء، ويحتمل أن الباء بمعنى مِن التَّبعيضيَّة، «البحرِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «ثم»: حرف عطف، «ترفَّعتْ»: فعل ماض وعلامةُ تأنيث، والفاعل مستتر جوازاً يَعود إلى (السُّحب)، والجملةُ عطف على جُملة (شَرِبْن)، «متَى»: حرفُ جر، «لُجج»: مجرور بها، والجارُّ والمجرور بدل من (ماء) بدلَ بعضٍ من كل، والعائدُ على المبدل منه محذوفٌ؛ أي: مِنه على التَّضمين، أو بدلَ كل مِن كل على جعلِ الباء بمعنى (مِن)، كذا قِيل، [وفي الأول نظرٌ ظاهر؛ إذ كيف يكون الجار والمجرور بدلاً من (ماء)؟ وظنِّي أن مَن عبَّر بمثل ذلك ـ كالدسوقي في «حاشية المغني» ـ إنما أراد

---

(١) في طبعة: لِلسحاب.

السُّجاعي

آخرَ كما ذكَرَه في «المغني»[1]، وهو أحدُ أقوالٍ في التَّضمينِ؛ المختارُ مِنها عند المُحقِّقين أنَّ اللفظ مُستعمَلٌ في مَعناه الحقيقيِّ مع حذف حالٍ مَأخوذٍ مِنَ اللَّفظ الآخَرِ بِمَعُونة القَرينة اللفظيةِ؛ فمَعنَى «يُقلِّبُ كَفَّيْه على كذا» أي: نادِماً على كذا، وقد يُعكَس كما في ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] أي: يَعترِفُون به مُؤمِنِين، وبهذا يَندفِعُ ما قِيل: إنَّ اللفظ المذكورَ إنْ كان في مَعناه الحقيقيِّ فَلا دَلالةَ على الآخَر، وإنْ كان في معنَى الآخَر فلا دَلالةَ على المعنَى الحَقيقيِّ، وإنْ كان فِيهما لَزِم الجمعُ بَين الحَقيقة والمَجاز. كذا أفادَه الشيخُ يس[2].

و«اللُّجَج» جمع لُجَّة وهو مُعظَم الماءِ، وقولُه: «متَى» بمعنَى مِن، وقيل: بِمَعنى وسَط، ويُقال: «ماءٌ أَخضَر» لِصَفائه، وقولُه: «متَى لُجَج» بدلٌ مِن «ماءِ البحر»؛ فإنَّ ماءَ البَحر المِلْحِ

شفاء الصدر

أن الجار والمجرور بدلٌ من الجار والمجرور، فتَساهل، أو أراد: بدلٌ من (بماء) فسقطت الباء، أو أراد: بدلُ (مِن ماء) بالإضافة؛ أخذاً مِن معنَى (بماء)، فإنَّه فسَّره بذلك، فتأمَّل!]. «خُضرٍ» بضم الخاء وسكونِ الضاد المعجَمتَين: صفةُ (لُجَج)، «لهنَّ»: اللام: حرفُ جر، والهاء: ضَمير جمع النِّسوة في محلِّ جر، والنونُ علامةُ الجمع، والجارُّ والمجرور متعلق بمحذوف خبر مُقدم، «نَئِيج»: مبتدأ مؤخر، والجُملةُ من المبتدأ والخبرِ في محلٍّ نصب على الحال من ضمير (شَرِبن)، أو فاعلِ (تَرَفَّعت) [وهو أصحُّ، وقيل: في محل جر نَعت (لُجج)].

والمعنى: إنَّ السحبَ شَرِبَت من ماء البحرِ المِلح، وأخذتْ ماءَها من مُعظَم مائه الأخضرِ حالَ كونها مُصوِّتةً أَعلى صوتٍ، ثم ارتفعتْ عن البَحر إلى الجوِّ، وهذا بِناءً على اعتِقاد الحكماء وأمثالهم مِن أن السَّحاب تَدنُو من البحر في أماكنَ مَخصوصة، فتمتَدُّ منها خراطيمُ عظيمة كخَراطيم الإبل [الأولى: الفِيَلة]، فتَشربُ بها من مائه، فيُسمَع لها عند ذلك صوتٌ مُزعِجٌ، ثم تَصعَد إلى الجو وتَرتفع، فيَلطفُ ذلك الماء ويَعذُب في زمنِ صُعودها بإذن الله تعالى، ثم تُمطِره حيث شاءَ الله، ومَذهبُ أهل السُّنة أن المطرَ مِن بحرٍ تحتَ العَرش، والله أعلَم.

والشاهد: في (مَتى)، حيث جرَّت في لُغةِ هُذَيل خاصةً. [وفيه شاهدٌ آخرُ، وهو وقوعُ الباء بمعنى (مِن)، أو زائدةً، أو تضمينُ (شَرِبنَ) معنى (رَوِينَ)، على خلافٍ في جميعِ ذلك، قال البغدادي بعد كلامٍ له: هذا على ما في كُتب المُؤلِّفين، وأمَّا الثابتُ في شِعر أبي ذُؤيب من رِواية أبي بكر القارئ وغيرِه فهو:

تَـروَّتْ بِـمـاءِ الـبَـحـرِ ثـم تَـنَـصَّـبَـتْ ... عـلـى حَـبَـشِـيَّـاتٍ لَـهُـن نَـئِـيـجُ

... وعلى هذه الرِّواية لا شاهدَ في المَوضِعَين. اهـ].

(١) (ص٨٩٧).

(٢) «حواشي الفاكهي» (٢/ ١٧٦)، وأصلُه للسعد كما في «حواشي المُغني». وقد فصَّل الشيخُ يس الكلامَ في التضمينِ في أول باب حُروف الجر من «حاشِية التصريح».

و«كي» لا يُجَرُّ بها إلَّا «ما» الاستِفهاميَّة، وذلكَ في قَولِهم في السُّؤالِ عن عِلَّة الشيء: «كَيْمَهْ؟» بمعنَى لِمَه، و«لولا» لا يُجَرُّ بها إلا الضميرُ في قَولِهم: لَوْلايَ، ولَوْلاكَ، ولَوْلاهُ، وهو نادرٌ، قال الشاعِر:

السُّجاعي

يُرى مِن بُعدٍ أخضَرَ، وقولُه: «لهنَّ نَئِيج» راجِعٌ لِوَصف السَّحاب، فما ذكَره الدلجموني غيرُ ظاهِر، و«النَّئِيج» بِنُون مفتوحة وهمزةٍ مكسورة ومُثنَّاة تحتية ساكنة وجيم: المَرُّ السَّريع مع الصَّوت، وهذا مبنيٌّ على ما قيل مِن أنَّ السحاب في بعضِ الأماكن يَدنُو مِن البحر فيَمتَدُّ منه خَراطيمُ عَظيمةٌ تَشرَب مِن مائه، فيكونُ لها صوتٌ شديد مُزعِج، ثم تَذهبُ صاعدةً إلى الجوِّ، فيَلطُف ذلك الماء ويَعذُبُ بإذن الله تعالى في زَمنِ صُعودِها، وإلى هذا يُشِير بعضُهم حيث يقولُ مُعتذِراً عن هَدِيَّة أرسلَ بِها إلى مخدُومِه: [الكامل]

كالبَحْرِ يُمْطِرُهُ السَّحابُ وما لَه ... فَضْلٌ عَليه لأنَّه مِن مائِهِ

قُلتُ: وهذا مَذهبُ الحُكَماء والمعتزِلة، وهو مُخالفٌ لِمَذهب أهل السُّنَّة والأشاعرةِ، فقد قال العلَّامةُ اللَّقاني في «شرح جَوهرته»: إنَّ الأحاديثَ دَلَّتْ على أنَّ السحاب يَنشأُ مِن شَجرةٍ مُثمِرة في الجَنَّة، والمطرَ مِن بحرٍ تَحت العَرْش[1]، والله أعلَم.

قوله: (لا يُجَرُّ بِها إلَّا «ما» الاستِفهاميَّة) هذا الحصرُ غيرُ مُرادٍ، بل يُجرُّ بها «ما» المصدريَّةُ وصِلتُها، كقولِه: [الطويل]

يُرادُ الفَتَى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ[2]

أي: لِلضُّرِّ والنَّفْع، و«أنْ» المصدريَّة وصِلتُها نحوُ: «جئتُ كيْ تُكرِمَني» إذا قَدَّرتَ «أنْ» بَعدها.

قوله: (إلَّا الضميرُ) أي: غير المَرفوع كما مثَّل، ولا تَتعلَّق حينئذٍ بِشيء، ومَوضعُ مَجرورها رَفعٌ بالابتِداء، والخبرُ مَحذوف عند سِيبويه والجُمهورِ، وجَعَل الأخفشُ الضميرَ مُبتدأ، و«لَولا» غيرَ جارَّة، وإنما أُنِيب ضَميرُ الجر عن ضميرِ الرفع، ورُدَّ بأنَّ النِّيابةَ إنما وَقعتْ في الضمائر المنفَصِلة لِشَبَهِها بِالأسماء الظاهرةِ.

---

(١) «عمدةُ المريد» (١/ ٢٣٥).

(٢) البيتُ بتَمامِه:

إذا أنتَ لم تَنفَع فضُرَّ فإنَّما ... يُرادُ الفَتَى كَيما يَضُرُّ ويَنفَعُ

أي: إذا لم تَنفَع الصَّديقَ فضُرَّ العَدوَّ؛ لأنَّ العاقلَ لا يَأمر بالضرِّ مُطلقاً. والبيتُ لقَيسِ بن الخَطِيم.

١١٣ ـ أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ

وأنكر المبردُ استعمالَه، وهذا البيتُ ونحوهُ حُجَّةٌ لِسيبويه عَليه، والأكثَرُ في العَربيَّةِ: «لَولا أنَا، ولولا أنتَ، ولَولا هُوَ»، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

[١١٣] ـ أَومَتْ بِعَينَيها مِنَ الهَودَجِ لَولاكَ في ذا العامِ لم أحجُجِ

من الرَّجز [بل مِن السريع، وقائلُه عمرُ بن أبي رَبيعة المَخزومي].

(أَوْمَتْ) في «المختار»: أومأتُ إليه: أشرْتُ، ولا تقُل: أومَيْتُ. اهـ، فلعلَّ ما في البيت ضَرورةٌ أو نادِر، [قضيَّتُه أنَّ ما في البيت وما في «المختار» واحد، وليس كذلك؛ إذ الذي في البيت إبدالُ الهمزة المتحركةِ ـ على غير قياس ـ ألفاً كما في (مِنْساة)، ثم حُذفت لِلساكنَين، والقياسُ جعلُها بينَ بينَ، والذي في «المختار» إبدالُ الهمزة الساكنةِ ـ على لغةٍ لبعضِ العرب رديئةٍ ـ ياءً، فافترَقا]، و(الهَودَج): مَركبٌ من مَراكب النساء مُقبَّب، وغيرُ مُقبَّب. قاله بعض، وفي عِبارة: هو المَحارَة. اهـ وفي «المِصباح»: المَحارة بفتح الميم: مِحْمَل الحاج، وتُسمى الصَّدَفة أيضاً. اهـ، و(العامُ): السَّنة، و(الحَجّ): لغةً القَصدُ، وشرعاً: عِبادةٌ ذاتُ إحرام وطوافٍ وسعيٍ ووُقوف بعرفةَ في زمن مَخصوص.

قوله: «أَومَتْ»: فعلٌ ماض مبني على فتح الهمزة المحذُوفة لِلضَّرورة [الأَولى: مَبني على فتحٍ مُقدر على الألف المنقلِبة عن الهمزة، المحذوفةِ لالتقاء الساكنَين؛ لِما تقدَّم]، وعلامةُ تأنيثٍ، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى امرأةٍ، «بِعَينَيها»: الباء: حرفُ جر، (عينَي): مجرور بالباء، وعلامةُ جره الياءُ المفتوحُ ما قبلها تحقيقاً، المكسور ما بعدها تقديراً؛ لأنه مُثنى، والنونُ المحذوفة للإضافةِ عِوَض عن التَّنوين في الاسم المفرَد [الأَولى عدم التعرُّض لِلكلام على النُّون المحذوفة، ما دامت محذوفةً وليست ذاتَ محلٍّ من الإعراب]، و(ها): مضافٌ إليه في محل جرٍّ، والجارُّ والمجرور متعلقٌ بـ(أومَتْ)، «من الهودَجِ»: جار ومجرورٌ متعلق بـ(أومَتْ) أيضاً، «لَولاكَ»: (لولا): حرفُ امتناع لِوجود وجرٌّ [أي: وحرفُ جرٍّ] شَبيهٌ بالزائد، والكاف: ضمير مبني على الفتح كما ضبَطه البَغداديُّ في محل جر بـ(لولا)، وفي محلِّ رَفع مبتدأ [ولُوحِظ الأولُ فجِيء به متصلاً]، والخبر محذوف وجوباً تقديره: موجودٌ، والجملةُ شرطُ (لَولا)، «في»: حرفُ جر، «ذا»: اسمُ إشارة مبني على السكون في محل جر، والجارُّ والمجرور متعلق بـ(أحجُج)، ويَحتمل غير ذلك، «العامِ»: بدلٌ أو عطفُ بَيان من اسم الإشارة، «لم»: حرف نفيٍ وجزمٍ وقلب، «أَحجُجِ»: فعل مضارع مَجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السكونُ وحُرِّك بالكسر لأجل الشعر، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ جواب (لولا) لا محلَّ لها كجُملةِ الشرط، [وجملةُ «لولا . . إلخ» محلُّها النصب مَقُول قولٍ محذوف، أي قائلةً: لولاكَ . . إلخ، وهو حالٌ من الضمير المُستتِر في «أومَت»].

والمعنى: أشارتِ المحبوبةُ بعينَيْها لي، وهي راكبةٌ في مَحملها الموضوعِ على الدَّابة، وقالت: لولاكَ لم أقصد مَكَّةَ لِلنُّسُك في هذه السَّنة [نَعوذ بالله أن تصلَ بنا الحالُ إلى مثل ذلك، وغَفَر الله لِعُمرَ ولَنا!].

وتَنقسمُ الحُروف المذكورةُ إلى ما وُضِع على حرفٍ واحد، وهو خمسةٌ: الباءُ، واللام، والكاف، والواوُ، والتاء؛ وما وُضِع على حرفَين، وهو أربعةٌ: «مِنْ، وعَنْ، وفي، ومُذْ»؛ وما وُضِع على ثلاثة أحرفٍ، وهو ثلاثةٌ: «إلى، وعلى، ومُنذُ»؛ وما وُضِع على أربعةٍ وهو «حَتَّى» خاصَّةً.

السُّجاعي

قوله: (وهو ثلاثةٌ إلى وعلى . . . إلخ) قال الشَّنواني: يَرِدُ عليه «رُبَّ». اهـ قُلتُ: يُمكن الجواب[١] بأنَّ مُرادَه ما هو ثلاثةُ أحرُفٍ مِن غير تَضعيفٍ، و«رُبَّ» مُضعَّفة؛ إذْ لامُها وعينُها مِن جنسٍ واحد. تأمَّل!

فائدةٌ:

قد استَكملتْ «مِنْ» أقسامَ الكلمة؛ فإنها تكونُ حرفَ جر، وفِعلَ أمرٍ مِن «مانَ يَمِينُ»، واسماً كما في قَولِه تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]؛ فإنَّ الزمخشريَّ جَعَلها في مَوضعِ المَفعول به، قال الطِّيبي[٢]: فهي اسم[٣]. وكذا «في» تكونُ حرفَ جرٍّ، واسماً بمعنى الفَمِ في حالةِ الجر، كحديثِ: «حتى ما تَجعَلُ في في امرأتِك»[٤]، وفعلَ أمرٍ من الوَفاء بالإشباع[٥]، وكذا «على»[٦]. أفادَه السُّيوطيُّ[٧]. قُلتُ: ثم وَجَدتُ ثلاثَ كَلمات استُعمِلتْ

شفاء الصَّدر

والشاهد: في (لولا)، حيث جرَّ بها الضمير المتَّصل على ما ذَهب إليه سِيبويه، وزَعم الأخفش أنَّ (لولا) لا تَعمَل الجرَّ في الضمير كما لا تَعمَل في الظاهِر، وزَعم المبرِّد أن هذا التركيب فاسدٌ لم يَرِدْ عن العرب، وهو مَحجُوجٌ بهذا ونحوِه.

---

(١) هذا الجواب لا يصحُّ؛ لأنه لا دليلَ على التقييد المذكور، كما أنَّ المصنف لم يذكُر «ربَّ» تحت أيِّ قِسم.

(٢) هو الحُسَين بن محمد، شَرف الدِّين الطِّيبي المتوفَّى سنةَ (٧٤٣هـ)، له كُتبٌ منها «شرح مشكاة المصابيح» وحاشيةُ «الكشَّاف» المُسمَّاةُ «فُتوح الغَيب في الكشف عن قِناع الرِّيب».

(٣) أي: و﴿رِزْقًا﴾ مفعولٌ لأجلِه.

(٤) جُزء من حديث مرفوعٍ أخرجه البُخاري (٥٦) ومسلم (٤٢٠٩) مِن حديث سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه.

(٥) في نُسخة خَطية: (تقول: في يا زيدُ بإشباع)، أراد أنَّ أصلَه (فِ) فأشبعت حركةُ الفاء وهي الكسرة، ولم يَجعله لِلأنثى ـ فيَستغني عن دَعوى الإشباع ـ لأنها حينئذ جُملة، ولَما لم يتنبَّه المحشِّي لهذه النُّكتة مثَّل فيما يأتي بـ(إلى) الذي لِلمُثنى، وبالَغ بعضُهم فزادَ على ذلك أنْ عدَّ نحوَ: (هَلْ) وادَّعى أنها حرفٌ في (حيَّهل)، ونحوَ: النون، لِمجيئها اسماً في (قُمنَ) وحرفاً للوقايةِ مع اختِلاف الحركة، فتأمَّل!

(٦) أي: فإنها حرف جرٍّ، واسمٌ في نحو: سَقط مِن على الشجرة، وفِعلٌ في نحو: جلَّ وعلَا. ولا تضرُّ كتابتُها في هذا الأخير بالألف بِخلاف حرف الجر فإنه بالياء؛ لأن العبرةَ فيما نحن فيه باللَّفظ فقط.

(٧) في رسالتِه المسمَّاة «الأجوبة الزَّكية عن الألغاز السُّبْكية»، وهي في فَتاويه النحويَّة ضِمن «الحاوِي لِلفتاوي» (٢/ ٣٤٨) فما بعدها، ونصُّ عبارتِه فيها: أمَّا الحرفُ الذي يكون أيضاً اسماً وفعلاً فهو «على» . . . هكذا ذَكر جماعةٌ =

وتَنقسِم أيضاً إلى ما يَجُرُّ الظاهرَ دُون المضمَرِ، وهو سبعةٌ: الواو، والتاء، ومُذْ، ومُنْذُ، وحتَّى، والكافُ، ورُبَّ؛ وما يَجرُّ الظاهرَ والمُضمَرَ، وهو البَواقِي.

ثم الَّذي لا يَجُرُّ إلا الظاهرَ يَنقسِمُ إلى ما لا يَجُرُّ إلَّا الزمانَ، وهو «مُذْ، ومُنذُ»، تقولُ: ما رأيتُه مُذْ يومَين، أو مُنذُ يوم الجمعة؛ وما لا يَجُرُّ إلا النكراتِ وهو «رُبَّ»، تقول: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُه؛ وما لا يَجُرُّ إلَّا لفظَ الجَلالة، وقد يَجرُّ لفظَ الرَّبِّ مُضافاً إلى الكعبة، وقد يَجرُّ لفظَ الرَّحمن، وهو التاءُ؛ قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ

السُّجاعي

كذلك؛ الأُولى: «إلى»، تكونُ حَرفَ جر، وفعلَ أمر لِلاثنَين[1] مِن «وَأَلَ» إذا لَجأ بِوَزنِ «وَعَدَ»، واسماً بِمَعنى النِّعمةِ[2]، الثانيةُ: «خَلَا» تكونُ حَرفَ جر، وفِعلاً ماضياً، واسماً لِلرَّطب من الحَشِيش كما أفادَه بعضُ شُرَّاح «الألفيَّة»، الثالثةُ: «حاشَا»، استُعمِلتْ حرفَ جر، وفعلاً ماضياً، واسماً لِلتَّنزيه، وقُلتُ مُلغِزاً بذلك: [الخفيف]

يَـا نُـحـاةَ الأَنـامِ أَيُّ حُـرُوفٍ ... هِـيَ أَسْـمـاءٌ تـارَةً ثـم فِـعْـلُ؟

وقُلتُ مجيباً:

تِلْكَ (مِن) ثُمَّ (في) (على) ذي ثَلاثٌ ... جـاءَ حَـقًّـا بِـذاكَ يـا صـاحِ نَـقْـلُ

قُـلْـتُ: جـاءَتْ (إلى) لِأَمـرِ الـمُـثـنَّـى ... ثُـم حَـرفـاً واسْـمـاً بِـهِ الأَمْـرُ يَـحْـلُـو

و(خَلَا) حَرْفاً[3] واسْمَ رَطْبِ حَشِيشٍ ... وهْـوَ فِـعـلٌ و(حـاشَ) فَـاعْـلَـمْ لِـتَـعْـلُـو

قوله: (ورُبَّ) قال في «المغني»: وتَنفرِدُ «رُبَّ» بأنَّها زائدةٌ في الإعراب دُون المعنَى، فمَحلُّ مَجرورِها في نحوِ: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ عِندِي» رَفعٌ على الابتِدائيَّة، وفي نحوِ: «رُبَّ رَجلٍ صالحٍ

= مِن العلماء أنَّ «على» استكمَلت أقسامَ الكلمة، ولم يَذكُروا غيرها، وقد استَدركتُ عليهم قديماً لَفظتَين أيضاً: الأولى: «مِن» . . .، الثانية: «في» . . . إلخ كلامِه. إلا أنَّه قال في «الأشباه والنَّظائر النَّحوية» (٣/ ١٠) فما بعدها: (وتتبعتُها فوصلتْ ثماني عشرةَ كلمة) وراح يَسرُدها مع التفصيل وهي: (على، مِن، في، الهمزة، الهاء المفردة، لمَّا، هل، ها، حاشا، رَبَّ، النون، الكاف، علَّ، بلى، أنَّ، ألا، إلى، خَلا، لاتَ)، ثم أتبَعها بنظمٍ يَجمَعُها، والصحيحُ أن أغلَبَ ما زادَه لا يَصلُح للاستدراك. وعلى كلٍّ فقد ظهر أنَّ المحشِّيَ مسبُوقٌ إلى مَا ذكَره من المُستدركات الثلاثةِ.

فإنْ قُلتَ: لعلَّه اقتَصر على الصحيح منها فقط، قُلتُ: كلَّا؛ إذ قد علمتَ ما في (إلى) الذي ذكَره، ولو أنَّه ذكَر مكانَه (بَلى) مثلاً لم يَرِد عليه شيء.

(١) انظُر التعليق السابق قريباً.

(٢) وهو مُفردُ (الآلاء) كما تقدَّم في أول الكتاب.

(٣) بالعطف على ما تقدَّم، أي: وجاءَت (خَلَا) حرفاً . . . إلخ، وفي المطبوع: وخلا حرف.

أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، وهو كثيرٌ؛ وقالُوا: «تَرَبِّ الكَعْبَةِ لَأفعَلَنَّ كذا»، وهو قليلٌ؛ وقالوا: «تَالرَّحْمنِ لأفعلَنَّ كَذا» وهو أقلُّ. وما يَجرُّ كلَّ ظاهِرٍ وهو الباقِي.

السُّجاعي

لَقِيتُ» نَصبٌ على المَفعُوليَّة، وفي نحوِ: «رُبَّ رجلٍ صالح لَقِيتُه» رفعٌ أو نَصبٌ كما في قَولِك: «هذا لَقِيتُه». اهـ[1]

---

(١) «مُغني اللبيب» (ص١٨٢).

[المجرُور بالإضافة]

ص - أَوْ بِـإِضَافَةِ اسْمٍ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ كـ«غُلَامِ زَيْدٍ»، أَوْ مِنْ كـ«خَاتِمِ حَدِيدٍ»، أَوْ في كـ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾، وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً؛ لأَنَّها لِلتَّعْرِيفِ أَوِ التَّخْصِيصِ، أَوْ بِإِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ كـ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾، و«مَعْمُورِ الدَّارِ»، وَ«حَسَنِ الوَجْهِ»، وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً؛ لِأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ.

ش - لَمَّا فَرَغْتُ من ذِكر المجرُور بالحرفِ، شَرَعْتُ في ذِكر المجرورِ بالإضافة، وقَسَّمتُه إلى قِسمَينِ:

[الإضافة المَعنويَّة: صُوَرُها ومعانِيها]

أَحدُهما: أن لا يكُونَ المضافُ صفةً والمضافُ إليه مَعمُولاً لها، ويَخرُجُ مِن ذلك ثلاثُ صُوَر:

إحداها: أن يَنتفِيَ الأمرانِ معاً كـ«غُلَام زيدٍ».

الثانية: أن يكونَ المضافُ صفةً ولا يكونَ المضافُ إليه مَعمولاً لِتلك الصفةِ، نحو: «كاتِبِ القاضي» و«كاسِبِ عِيَالِه».

والثالِثة: أن يكونَ المضافُ إليه مَعمُولاً لِلمضافِ وليسَ المضافُ صِفةً، نحوُ: «ضَرْب اللِّصِّ».

وهذه الأنواعُ كُلُّها تُسمَّى الإضافةُ فيها إضافةً مَعنَويةً، وذلك لأنها تُفِيدُ أمراً معنويًا،

السُّجاعي

قوله: (أو بإضافةِ إلى اسم ... إلخ) كذا وَقع في نُسخةِ (ش)، وكَتب بهامشِه أنه: يَقتَضِي أنَّ الاسم المُضافَ يُخفَض بإضافتِه إلى اسم آخَرَ، فكان الصوابُ أن يقولَ: «أو بإضافةِ اسمٍ» كما هو كذَلك في بعضِ النُّسَخ، وقد يُقال: إنه أَوْقَع المُظهَرَ مَوقعَ المضمَر، أي: بإضافةِ إليه. اهـ مُلخَّصاً.

والإضافةُ لغةً: الإلصاقُ والإمالةُ، واصطِلاحاً: إسنادُ اسمٍ إلى غيره[1] بِتنزيلِه مَنزلةَ تَنوينه.

قوله: (إلى مَعمولِه) أي: ما يَصحُّ أن يَنصبَه أو يَرفعه، فهو إمَّا مَنصوبٌ معنًى، وهو مَعمولُ اسم الفاعل، أو مرفوعٌ معنًى، وهو معمولُ اسم المَفعول والصِّفة المُشبَّهة.

---

(١) في بعض النُّسَخ: إلى آخرَ.

وهو التَّعريفُ إن كانَ المضافُ إليه مَعْرِفةً، نحوُ: «غُلام زيدٍ»، والتَّخصيصُ إن كان المضافُ إليه نكرةً، كـ«غُلَام امرأةٍ».

ثم إنَّ هذه الإضافةَ على ثلاثةِ أقسامٍ:

أحدُها: أن تكونَ على معنَى «في»، وذلك إذا كان المضافُ إليه ظَرفاً لِلمُضاف، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبا: ٣٣].

الثاني: أن تكونَ على مَعنَى «مِنْ»، وذلك إذا كانَ المضافُ إليه كُلًّا للمُضاف ويَصِحُّ الإخبارُ به عنه، كـ«خاتَم حَديدٍ، وبابِ سَاجٍ»، بِخلافِ نحو: «يَدِ زيدٍ»؛ فإنه لا يَصحُّ أن يُخْبَرَ عن اليَد بِأنها زيدٌ.

السُّجاعي

قوله: (ظرفاً لِلمُضافِ) أي: حيث قُصِد بَيانُ الظَّرفيَّة، فإنْ أُضِيف إلى الظَّرف بِقَصْدِ الاختِصاص والمُناسَبة كما في «مُصارِع مِصر» فهو بمعنَى اللام لا «في»، كما صَرَّح به ابنُ الحاجِب في «الأمالي»[1]. ثم الظُّرُوفُ إنما تُنسَب إلى المصدَر أو ما يَتضَمَّنُه، فلا يَلزمُ صِحةُ «غُلام الدَّار» بمعنَى في الدارِ. اهـ يس[2].

قوله: (كخاتم حَديد . . . إلخ) هَذان مِثالان مُستَوفِيانِ[3] لِلشَّرطَين، ألا ترى أن جنسَ الحديدِ كُلٌّ لِلخاتم، ويُخبَرُ بِالحَديد عن الخاتم فيُقالُ: «هذَا الخاتمُ حَديدٌ»؛ لأنَّ الإخبارَ عنِ المَوصوف إخبارٌ عن صِفَتِه، وقِسْ عليهما ما أشبَهَهُما[4].

قوله: (وباب ساجٍ) قال في «المصباح»: «السَّاجُ» ضَربٌ عظيمٌ من الشَّجَر، الواحِدةُ «ساجَةٌ»، وجَمعُها «ساجاتٌ»، ولا يَنبُتُ إلَّا بِالهند، ويُجلَب منها إلى غَيرها، وقال الزَّمخشريُّ: «الساجُ» خَشبٌ أسوَد رَزِينٌ يُجلَبُ مِن الهِند، ولا تَكادُ الأرضُ تُبْلِيه، والجمعُ «سِيجان» مِثلُ: «نارٍ ونِيرانٍ»، وقال بَعضُهم: الساجُ يُشبِه الآبِنُوس[5]، وهو أقلُّ سَواداً منه. اهـ

قوله: (بِخِلاف نحوِ: يَد زيدٍ) أي: فقد انتَفَى فِيه الشرطُ الثاني، فلا يُقالُ: «هذه اليدُ زَيدٌ»،

---

(١) المعروف أنه قد صرَّح به في «الإيضاح» عند قولِ «المفصل» في أول باب الإضافة: ولا تخلو في الأمرِ العامِّ من أن تكونَ بِمَعنى اللام . . . إلخ.

(٢) (٢/١٩٧) وفيه: (إلى المصدر وما يَتضمنه) بالواو.

(٣) في جميع النُّسخ المطبوعة وكلِّ المخطوطات عدًا واحدة: (مسوقان)، وهو تحريف، بِشهادة المعنى، وشهادةِ كلام الشيخ يس الذي يَنقُله المُحشِّي دون نِسبتِه.

(٤) قاله يس (٢/١٩٧).

(٥) في «المعجم الوسيط»: الآبنوس: شجرٌ يَنْبت في الحَبَشة والهند، خشبُه أسودُ صلبٌ، ويُصنع مِنه بعضُ الأدوات والأواني والأثاث. اهـ

الثالثُ: أن تكونَ على معنَى اللام، وذلك فيما بَقِيَ، نحوُ: «غُلَامُ زيد» و«يَدُ زيدٍ».

[الإضافة اللَّفظيَّة]

القِسمُ الثاني: أن يكونَ المضافُ صِفةً، والمضافُ إليه معمولاً لِتِلك الصِّفة، ولهذا أيضاً ثلاثُ صُوَر: إضافةُ اسمِ الفاعل، كـ«هذا ضَارِبُ زَيدٍ، الآنَ أو غداً»، وإضافةُ اسم المفعُول كـ«هذا مَعْمُورُ الدَّارِ، الآنَ أو غداً»، وإضافةُ الصفةِ المشبَّهة بِاسمِ الفاعل كـ«هذا رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ»، وتُسمَّى إضافةً لَفظيةً؛ لأنها تُفِيدُ أمراً لفظيًّا وهو التَّخفيفُ؛ ألَا ترى أن قولَك: «ضَارِبُ زيدٍ» أخَفُّ من قَولِك: «ضَارِبٌ زيداً»، وكذا الباقِي؟ ولا تُفِيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ ولِهذا صحَّ وصفُ ﴿هَدْيًا﴾ بـ﴿بَٰلِغَ﴾ مع إضافتِه إلى المعرِفة في قَولِه

السُّجاعي

فإضافتُها مِن إضافةِ الجُزء لِلكُلِّ، وهي على معنَى اللام، ولم يُمَثِّل لِما انتفى فيه الشَّرطُ الأول، ومِثالُه نحوُ: «يَومُ الخَمِيس»؛ فإنَّه وإنْ صحَّ الإخبارُ بالخَميس عن اليَوم نحوُ: «هذا اليَومُ الخميسُ» لكنَّه ليس كُلًّا لِليوم، فإضافتُه مِن إضافةِ المُسمَّى إلى الاسم، وهي على معنَى اللام، ومِثالُ ما انتفَى فيه الشَّرطانِ مَعاً: «ثوبُ زيدٍ» و«غُلامُه» و«حَصيرُ المسجِدِ» و«قِنديلُه» ونحوُ ذلك؛ فإنَّ المُضاف إليه ليس كلًّا لِلمُضاف ولا صالِحاً لِلإخبار بِه عنه، فالإضافةُ على معنَى لامِ المِلك كما في الأوَّلَين، أو الاختِصاصِ كما في الأخيرَين[١].

قوله: (على معنَى اللام وذلك فيما بَقيَ) قال حَفيدُ الموضِّح: ليس المرادُ مِن قَولِنا: «إنَّ الإضافةَ بِمَعنَى اللام، أو بمعنَى مِن» أنَّ اللَّام أو «مِن» مُقدَّرة، وإنَّما المرادُ مِن ذلك القصدُ إلى أنَّ المُضاف إنما عَمِل الجرَّ لِما فيه مِن معنَى الحرف؛ لأنَّ الأسماء المَحضةَ لا حَظَّ لها في الإعرابِ[٢]، وقال الجامي أخذاً من الرضيِّ: واعلَم أنه لا يَلزَمُ فِيما هو بمعنَى اللام أن يَصحَّ التصريحُ بها، بل يَكفِي إفادةُ الاختِصاص الذي هو مَدلُولُ اللام، فقَولُك: «يومُ الأحدِ» و«عِلمُ الفِقهِ» و«شَجَر الأراكِ» بِمعنَى اللام، ولا يَصحُّ إظهارُ اللام فيه، وبِهذا الأصل يَرتفِعُ[٣] الإشكالُ عن كثيرٍ مِن مَوادِّ الإضافة اللاميَّة، ولا يُحتاجُ فيه إلى التَّكلُّفات البَعيدة في «كلُّ رجلٍ»[٤] و«كلُّ واحدٍ». اهـ يس[٥].

---

(١) أفادَ جميعَه يس (٢/١٩٦-١٩٧).

(٢) هنا انتهى كلامُ الحَفيد.

(٣) في بعض النُّسخ: يَندفع.

(٤) كذا في النُّسخ المطبوعة، وفي المخطوطات: من كل رجل، وفي «يس» و«ملا جامي»: مثل كل رجل.

(٥) (٢/١٩٦). وانظر: ملا جامي (١/٤٤٧ - ٤٤٨)، والرضي (٢/٢٠٧).

تعالى: ﴿هَدْيَا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وصَحَّ مجيءُ ﴿ثَانِيَ﴾ حالاً مع إضافتِه إلى المعرفة في قَولِه تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩].

ص - وَلَا تُجَامِعُ الإِضَافَةُ تَنْوِيناً وَلَا نُوناً تَالِيَةً لِلإِعْرَابِ مُطْلَقاً، وَلَا «أَلْ» إِلَّا في نَحْوِ: «الضَّارِبَا زَيْدٍ»، وَ«الضَّارِبُو زَيْدٍ»، وَ«الضَّارِبُ الرَّجُلِ»، وَ«الضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ»، وَ«بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ».

ش - اعلَمْ أنَّ الإضافةَ لا تَجتَمِعُ مع التَّنوينِ، ولا مع النُّونِ التَّالِيةِ لِلإعراب، ولا مع الألفِ واللامِ، تقولُ: جاءني غُلَامٌ يا هَذا، فتُنَوِّنُ، وإذا أَضفتَ تقولُ: جاءني غلامُ زيدٍ، فتَحذفُ التَّنوينَ، وذلك لأنه يَدُلُّ على كَمالِ الاسم، . . . .

السُّجاعي

قوله: (وصحَّ مجيءُ ﴿ثَانِيَ﴾ حالاً) أي: مِن الضَّمير المستَترِ في ﴿يُجَٰدِلُ﴾ مِن قَولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الحج: ٨].

قوله: (ولا نوناً تاليةً لِلإعرابِ مُطلقاً) أي: عن التَّقييدِ بِما يأتي، ولا يَرِدُ على المصنِّف قولُ الشاعر: [الخفيف]

لا يَزالُونَ ضارِبِينَ القِبابِ[1]

بِإضافةِ «ضارِبِين» إلى «القِبابِ» مع عَدم حذفِ نُونه وهو جَمعٌ؛ لأنَّه مُؤوَّلٌ بِأوجُه؛ منها: أنَّ الجمعَ مُعرَبٌ حِينئذٍ بِالفتحة على النُّونِ، كـ«مَساكينَ»، لا بِالنُّون.

قوله: (ولا «أل») أي: ولا يُجامِع ما فِيه «أل». وأمَّا قولُهم: «الثَّلاثةُ الأثواب»[2] فـ«أل» فيه زائِدةٌ، أو «الأثواب» بدلٌ[3]. اهـ يس[4].

قوله: (يَدلُّ على كَمالِ الاسم) أي: عَدمِ احتِياجِه.

---

(١) صدرُه:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلالٍ

ولا يُعلم قائلُه.

والحي: القَبِيلة، والعَرَندس كسَفرجل: الشَّديد، والطَّلال بِفتح المُهملة: الحالة الحَسَنة والهَيْئة الجَميلة.

(٢) حَكاه الكسائي، وقاسَه أهل الكوفة على «الحَسَن الوجه».

(٣) إنما يتمُّ هذا الثاني على رفعِ اللَّفظين أو جرِّهما أو نصبِهما معاً، وظاهرُ كلامِ النحاة عدمُ اشتراطِ ذلك، وأن الثانيَ مجرور والأول مرفوعٌ على الحكاية، ومِن ثَمَّ قال في «الارتِشاف»: فلو أَتبعتَ فقُلتَ: الثَّلاثة الأثواب جازَ على البَدل. اهـ وذكَر مثلَه في «التذييل والتكميل»، فتأمَّل!

(٤) «حواشي الفاكهي» (٢/ ٢٠١).

والإضافةُ تَدلُّ على نُقْصَانه، ولا يكونُ الشيءُ كاملاً ناقصاً، وتقولُ: جاءني مُسْلِمَانِ، ومُسْلِمُونَ، فإذا أَضفتَ قُلتَ: مُسْلِماكَ، ومُسْلِمُوكَ، فتَحذِفُ النونَ، قال الله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا الْعَذَابِ﴾ [الصافات: ٣٨]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، والأصلُ: المقيمِين، ولَذائقون، ومُرسلُون، والعِلَّةُ في حذفِ النُّون هي العِلةُ في حذفِ التنوين؛ لِكونها قائمةً مقامَ التَّنوينِ.

وإنَّما قَيَّدْتُ النونَ بِكونها تاليةً للإعراب احترازاً مِن نُونَي المفرَد وجمعِ التَّكسير، وذلك كَنُونَي «حِين وشَياطِينَ»؛ فإنهما مَتْلُوَّان بِالإعراب لا تالِيانِ لَه، تقولُ: هذَا حِينٌ يا فَتَى، وهؤلاءِ شَياطِينُ يا فتى؛ فتَجِد إعرابَهما بِضمة واقعةٍ بعد النُّون؛ فإذا أَضَفْتَ قلتَ: آتِيكَ حِينَ طُلوعِ الشمسِ، وهَؤلاءِ شَياطينُ الإنسِ، بِإثبات النونِ فيهما؛ لأنها مَتْلُوَّةٌ بِالإعرابِ، لا تالِيةٌ له.

وأمَّا الألفُ واللام فإنَّك تقولُ: جاءَ الغلامُ، فإذا أَضفتَ قلتَ: جاءَ غلامُ زيدٍ، وذلك لأنَّ الألفَ واللام لِلتعريف، والإضافةَ لِلتعريف؛ فلو قُلْتَ: «الغلامُ زيدٍ» جَمعتَ على الاسمِ تَعريفَين، وذلك لا يَجوزُ.

ويُستَثنى مِن مَسألةِ الألف واللام أن يكونَ المضافُ صفةً والمضافُ إليه مَعمولاً لِتِلك الصِّفة، وفي المسألةِ واحدٌ مِن خَمسةِ أُمور تُذكَر؛ فحِينئذٍ يجوزُ أن تَجمَعَ بين الألفِ واللام والإضافةِ:

السُّجاعي

قوله: (تَدلُّ على نُقصانِه) أي: لأن المُضاف مُحتاجٌ إلى المُضافِ إليه.

قوله: (وذلك لا يَجُوز) أي: جمعُ تعريفَين، والتَّعريفان هنا تَعريفُ الألف واللام وتَعريفُ الإضافة، ونَقَضه بعضُهم بـ«أيّ» الموصولةِ المُضافةِ إلى مَعرفةٍ؛ فإنَّ تعريفَها على المشهور بِصِلَتِها بِاعتبار ما فيها مِن العَهد، وإضافتُها مَعنويَّة قَطعاً، فتُفِيد التعريفَ في نحوِ: «جاءَني أَيُّهم أكرمتَه»، فيَجتمعُ تَعريفانِ، وقال الرضيُّ: إنه يَجُوز إضافةُ العَلَمِ مع بَقاءِ تَعريفِه؛ إذ لا يَمتنِعُ اجتِماع التعريفَين إذا اختلَفا[1]. كذا بخطِّ (ش)، قُلتُ: وقد أُجيب عن «أيّ» بِأنها محتاجةٌ إلى تعريفِ جِنسِ ما وَقعَتْ عليه، وإلى ما يُعرَف عينُه، فالأولُ بِالمُضاف إليه، والثاني بِالصِّلة، بِخِلاف غيرها مِن بَقيَّةِ الموصولات؛ فإنَّها مُحتاجةٌ إلى الثاني فقط، فتأمَّل!

---

(١) «شرح الكافية» (٢/٢٠٩).

أحدُها: أن يكونَ المضاف مُثنًّى، نحوُ: «الضَّارِبَا زيدٍ».

والثاني: أن يكونَ المضافُ جَمْعَ مذكَّرٍ سالماً، نحوُ: «الضَّارِبُو زيدٍ».

والثالِثُ: أن يكونَ المضافُ إليه بالألفِ واللام، نحوُ: «الضَّارِبُ الرَّجُلِ».

والرابع: أن يكونَ المضافُ إليه مُضافاً إلى ما فِيه الألفُ واللام، نحوُ: «الضَّاربُ رأسِ الرَّجُلِ».

والخامس: أن يكونَ المضافُ إليه مضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ على ما فيه الألفُ واللام، نحوُ: «مَررتُ بالرَّجُلِ الضارِبِ غُلَامِهِ».

السُّجاعي

. . . .

[اسمُ الفعل]

ص - بَابٌ:

يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ: اسْمُ الفِعْلِ كَـ«هَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَوَيْ»، ....

السُّجاعي

بابٌ يَعمل عَمل فِعلِه سبعة

قوله: (اسمُ الفِعل) هو ما نابَ عن الفِعلِ وليس فَضلةً ولا مُتأثِّراً بِالعَوامل[١]، قال الفاكِهيُّ[٢] تَبعاً لِغَيره: والصحيحُ أنَّ مَدلُوله لفظُ الفِعلِ، أي: فـ«صَهْ» مثلاً اسمٌ لِلَفظ «اسْكُتْ»، قال الرضيُّ: وهذا لَيس بِشيء؛ إذِ العَربيُّ الخالص رُبَّما يَقولُ: «صَه» مع أنَّه لم يَخطُر بِبالِه لفظُ «اسكُتْ»[٣]، وقِيل: مَدلولُه المصدر[٤]، وقِيل: مَدلولُه مَدلولُ الفِعل من الحَدَث والزمانِ، إلَّا أنَّ الفِعلَ يَدلُّ على الزَّمانِ بِالصيغة، واسمَ الفِعل بِالوَضع. والصَّحيحُ أيضاً أنه لا محلَّ له مِن الإعراب.

قوله: (كهيهاتَ) بِتَثلِيثِ التاء الفَوقيَّة، وحَكى الصَّاغاني فيها سِتًّا وثَلاثين لغةً: «هَيهاتَ، وأَيْهاتَ، وهَيْهاهَ، وأَيْهاهَ، وهَيْهانَ، وأَيْهانَ»؛ كلُّ واحدةٍ مِن هذه السِّتة مَضمومةُ الآخِر ومَفتوحتُه ومَكسورتُه مع التَّنوين في كلٍّ وعَدَمِه[٥]، وزاد غيرُه: «هَيهاكَ، وأَيْهاكَ، وأَيْهَا[٦]، وأَيْهاهْ، وهَيهاهْ»[٧]، وقد نَظمتُ تِلكَ اللُّغاتِ فقُلتُ: [الرجز]

هَـيْـهـاهُ أَيْـهـاهُ وهَـيْـهـاتَ كـذا ... أَيْـهـاتَ هَـيْـهـانَ وأَيْـهـانَ خُـذَا
ثَـلِّـثْ لِآخِـرٍ ونَـوِّنْ واتْـرُكَـا ... هَـيْـهـاكَ ضُـمَّ يـا فـتَـى لِـذَلِـكَـا
أَيْـهـاكَ أَيْـهـاهُ بِـهـا سَـكـتٍ عُـلِـمْ ... هَـيْـهَـا وأَيْـهَـا ثـم هَـيْـهـاهُ خُـتِـمْ

وقَولي[٨]: «أَيهاه بها سكتٍ» أي: إنَّ الهاء في «أَيهاه» التي في غيرِ كلام الصاغاني هاءُ سكتٍ[٩]، وفي كَلامِه ليست هاءَ سكتٍ، فافترَق الحالُ. تأمَّل!

---

(١) انظر: «شرح الحُدود النحوية» للفاكهي (ص١٨٠)، و«الفواكه الجنيَّة» له أيضاً (ص٤١٨).

(٢) انظر: «مُجيب النِّدا» (ص٤٦٢) و«الفَواكه الجنيَّة» (ص٤٢٠).

(٣) «شرح الكافية» (٣/ ٨٧).

(٤) أي: فـ«صَهْ» مثلاً اسمٌ لِقولك: سُكوتاً. وعليه ابنُ الحاجب.

(٥) كذا قال غيرُ واحد ولا سيَّما مِن شُرَّاح «الألفية» كالمُرادي والأشموني والسيوطي والأزهري، والذي في كلام الصغاني في «التكملة» مخالفٌ لِما نُسب إليه؛ إذ لم يحكِ «هيهاه وأيهاه»، وإنما حكى «هايهات وآيهات» مثلَّثتي الآخِر بالتنوين فيهما وعدمِه، وهو ما نقَله عنه أبو حيَّان في «الارتِشاف».

(٦) بالتَّنوين وعدمِه. وكذلك هي في النَّظم الآتي.

(٧) وزاد غيرُه: هايهانَ، وآيهانَ، وآيآت، وغيرَ ذلك.

(٨) كذا في النُّسَخ المخطوطة، وفي المطبوع: وقوله.

(٩) أي: ومع ذلك فقد حرَّكها في النظم؛ لامتِناع الجمع بين الساكِنَين في حَشو الرجز.

بِمَعْنَى: بَعُدَ، وَاسْكُتْ، وَأَعْجَبُ؛ وَلَا يُحْذَفُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ. وَيُجْزَمُ المُضَارِعُ في جَوابِ الطَّلَبِيِّ مِنْهُ نَحْوُ:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي

وَلَا يُنْصَبُ.

ش ـ هذا البابُ مَعقودٌ لِلأسماء التي تَعمَلُ عَمَلَ أفعالها، وهي سَبعةٌ:

أحدُها: اسمُ الفعل، وهو على ثلاثةِ أقسام:

ما سُمِّيَ به الماضِي كـ«هَيْهَاتَ» بِمعنى بَعُدَ، قال الشاعرُ:

١١٤ ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

السُّجاعي

قوله: (بِمَعنى بَعُد . . . إلخ) فيه نَشرٌ على ترتيبِ اللَّف؛ الأولُ لِلأول والثاني لِلثاني، وبِهذا تَعلَم أن «أعجَبُ» مُضارعٌ لا أمرٌ.

قوله: (فهيهات هيهاتَ . . . إلخ) الفاءُ لِلعَطف، و«العَقِيق» موضعٌ بِالحِجاز فاعلٌ بالأوَّل، والثاني تأكيدٌ لم يُؤْتَ بِه لِلإسناد، فلا تَنازُعَ في العامِلَين خِلافاً لِبَعضهم، وقولُه: «ومَن بِه» في محلِّ رفع عطفاً على «العَقِيق»، ويُروَى: «وأَهْلُه»، و«خِلّ» بكسر الخاء أي: صديقٌ فاعلُ «هيهات» الثالثِ، و«بِالعَقيق» متعلِّق بِمَحذوف صفةُ «خِل»، والباءُ بمعنى «في»، ويَجوز أن يكونَ حالاً مِن الهاء في «نُحاوِله»، وجُملةُ «نُحاوِله» في محلِّ رفع صفة «خِل»، مِن «حاوَلتُ الشيءَ»: إذا أَردتُه. وهذا البيتُ مِن بحر الطَّويل.

شفاء الصدر

شواهد عملِ اسم الفِعل

[١١٤] ـ فَهيهاتَ هَيهاتَ العَقِيقُ ومَن بهِ ... وهَيهاتَ خِلٌّ بِالعَقيقِ نُحاوِلُه

من الطويل [لجرير].

(العَقِيق): اسمُ مَوضع بالحِجاز، و(الخِلّ) بكسر الخاء المعجمة: الصَّدِيق، و(المحاوَلة): الإرادة، ويُروى أيضاً: نُواصِله، و(المُواصَلة): ضد الهجرانِ والمُقاطَعة.

قوله: «فهَيهاتَ»: الفاء: بحسَب ما قبلها، (هيهاتَ): اسمُ فعل ماض بمعنى (بَعُد) مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعرابِ على الصَّحيح، «هيهاتَ» الثاني: توكيدٌ لفظيٌّ للأول، «العَقيقُ»: فاعلُ الأول، ولا فاعلَ لـ(هيهاتَ) الثاني؛ لأنه لم يُؤتَ به لِلإسناد، بل لِمجرَّد التقوية والتوكيد، «ومَن»: الواو: لِلعطف، (مَن): اسمٌ موصول معطوفٌ على (العَقيق) في محل رفع، «بِه»: جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديرُه: استقرَّ صِلة (مَن)، «وهيهاتَ»: الواو: لِلعطف، (هيهاتَ): اسمُ فعل ماضٍ، «خِلٌّ»: فاعلُه، «بِالعَقيقِ»: جار

وما سُمي به الأمرُ كـ«صَهْ» بمعنَى اسكُت، وفي الحديثِ: «إذا قُلتَ لِصاحِبِك والإمامُ يَخْطُبُ: صَهْ، فقد لَغَوْتَ»، كذا جاء في بَعضِ الطُّرق.

وما سُمِّي بِه المضارعُ كـ«وَيْ» بِمعنَى أَعْجَبُ، قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أَعجبُ لِعَدم فلاحِ الكافِرين، ويُقالُ فِيه: «وَا»، قال الشاعِر:

١١٥ ـ وَا، بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

السُّجاعي

قوله: (﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾) «وَيْ» اسمُ فعل بِمعنى: أَعجَبُ، والكافُ حَرفُ تَعليل، و«أنَّ» مَصدريَّة، وقد أشارَ الشارحُ إلى هذا حيثُ قال: أَعجَبُ لِعَدم فَلاحِ الكافِرين، والعَدمُ المذكور مَأخوذٌ مِن «لا» النافيَةِ، وهذا قولُ الخليل وسِيبويه، وقيل: «كأنَّ» لِلتَّشبيه والظنِّ.

واعلَم أنَّ «وَيكأنَّه» رُسِمتْ في المصحف الكريم مُتَّصلةً، ولِهذا اختَلفَ القُرَّاءُ في الوقف عليها؛ فبَعضُهم جوَّز الوقفَ على «وَيْ»، وبَعضُهم على «وَيكأَنَّ»، وبَعضُهم على «وَيْكأنَّه»، وتَفصيلُ ذلك في محلِّه.

قوله: (وا بِأبي ... إلخ) هو مِن الرجز، وقولُه: «وَا» اسمُ فِعل بمعنى أَعجبُ، و«بِأبي» جارٌّ ومجرور خبرٌ مُقدَّم، و«أنتَ» مبتدأ مُؤخر، والمعنَى: أَفديكَ بِأبي، و«فُوكِ» بكسر الكاف:

شفاء الصدر

ومجرورٌ مُتعلق بمحذوف صِفة (خِلّ)، [وبعضُهم يُعلِّقه بـ(نُحاوِله)، والأول أولى]، «نُحاوِلُه» أو (نُواصلُه): فعلٌ مُضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعلُ مُستتر وجوباً تقديره: نحنُ، والهاء: مفعولٌ [سُكِّن لِلوزن] في محل نصبٍ، والجُملةُ في محل رفع صفة ثانية لـ(خِل)، أو في محل نصب حال منه، والرابطُ المفعول، والأولُ أظهر، وجملةُ (وهيهات خِلٌّ) معطوف[ة] على جملةِ (فهيهاتَ العَقيق).

والمعنى: بَعُد الموضعُ المسمَّى بِالعَقيق، وبَعُد مَن به مِن السُّكان، وبَعُدَ خِلٌّ في العَقيق نُريده أو لا نَهجُره.

والشاهد: في (هيهاتَ) الأولِ والثالث، حيث إنَّ كلًّا اسمُ فعلٍ ماض بِمَعنى بَعُد، عَمِل عَمَلَه فرَفع فاعلاً كما تقرَّر.

[١١٥] ـ وَا بِـأبـي أنـتِ وفُـوكِ الأَشْـنـبُ كـأنَّـمـا ذُرَّ عـلـيـهِ الـزَّرنـبُ

من الرجز [وقائلُه رجلٌ تَميميٌّ لم يُعيِّنوه].

(الأشنَب): مِن الشَّنَب بِفتحتَين وهو: الحِدَّةُ في الأسنان، وقيل: بَردٌ وعُذُوبة كما في «المختار»، و(ذُرَّ) بالذال المعجَمة والبِناء للمجهول بمعنى: فُرِّق بالتشديد والبِناء لِلمجهول أيضاً، و(الزَّرنَب) وِزانَ جَعفَر: نبتٌ طَيِّب الرائحة.

و«وَاهاً»، قال الشاعِر:

١١٦ ـ وَاهـاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهـاً وَاهَـا   يَـا لَيْتَ عَيْنَاهَـا لَنَـا وَفَـاهَـا

السُّجاعي

مُبتدأ، و«الأشنَبُ» صِفته، من «الشَّنَب» بفتحتَين وهو رِقّةُ الأسنان أو عُذُوبةٌ فيها، وخَبرُه «كأنما ذُرَّ» بالذَّال المعجَمة أي: فُرِّق، و«الزَّرنَب» على وَزنِ «جَعفر» نوعٌ من النَّبات طَيِّبُ الرائِحة كرائحة الأُترُجِّ، ووَرَقُه كوَرق الطَّرفاء، وقيل: كوَرقِ الخِلاف[1].

قوله: (واهاً لِسَلمى . . . إلخ) هو مِن الرجز، و«واهاً» كلمةُ تَعجُّب، والذي في الشَّواهد: «ليلى» بدلَ «سَلمى»، ولعلَّهما رِوايتان، وقولُه: «ثم واهاً» عطفٌ عليه، وقولُه: «واهَا» الأخيرُ تأكيدٌ[2]، والرَّجزُ الذي في «شرح الشواهِد» نَصُّه:

شفاء الصدر

قوله: «وَا»: اسمُ فعل مضارع بمعنى (أعجَب) مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، والفاعلُ مستتر وجوباً تَقديره: أنَا، «بِأبي»: الباء: حرفُ جر، (أب): مجرورٌ بالباء وعلامةُ جره كسرة مُقدرة لاشتِغال المحل بحركة المناسبة، وياءُ المتكلم: مُضافٌ إليه في محل جر، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقدم، «أنتِ»: (أنْ): ضميرٌ مُنفصِل مبتدأ مؤخَّر في محل رفع، والتاء: حرفٌ لخطاب المؤنَّث، والتَّقدير: أنتِ مَفدِيَّةٌ بِأبي، «وفُوكِ»: بكسرِ الكاف، الواو: لِلعطف أو لِلاستِئناف، (فُو): مبتدأٌ مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الخَمسة [ويجوز أن يكونَ معطوفاً على المبتَدأ]، والكافُ: مضافٌ إليه في محلِّ جر، «الأشنَبُ»: نعتُ (فُو) مرفوعٌ بالضمة، «كأنَّما»: كافٌّ ومَكفوف، «ذُرَّ»: فعلٌ ماضٍ مبني للمجهول، «عليه»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(ذُرَّ)، «الزَّرنبُ»: نائبُ فاعل مرفوعٌ بالضمة، وجملةُ (كأنَّما . . . إلخ) خبرُ المبتدأ، والرابطُ ضميرُ (عليه).

والمعنى: أعجَب مِن جَمالكِ أيَّتها المحبوبة، وأفدِيك بِأبِي، وفُوكِ المُحتَوي على الأسنان التي فِيها حِدَّةٌ وعُذُوبة ذَكِيُّ الرائحة، كأنما فُرِّق عليه شيءٌ مِن النَّبت المسمَّى بالزَّرنَب.

والشاهد: في (وَا)، حيث إنه اسمُ فعل مُضارع عَمِل عَمَلَه، فرَفع الفاعل.

[١١٦] ـ وَاهـاً لِسَلْمَى ثُمَّ واهـاً واهَـا   يـا لَيتَ عَينَاهـا لَنـا وفـاهَـا

سَها الشارحُ رحمه الله تعالى، فجَعل أولَ بيت آخِرَ بيتٍ آخَرَ، والأصلُ:

واهـاً لِسَلْمَى ثُمَّ واهـاً واهَـا   هِيَ المُنَـا لَـو أنَّنَـا نِلْنَاهَـا

يـا لَيتَ عَينَاهـا لَنَـا وفـاهَـا   بِثَمَنٍ نُرضِي بِـهِ أبـاهَـا

[أخذ هذا الأصلَ ممَّا أنشده السجاعيُّ ههنا، والصحيحُ أنه لا يلزمُ من ذلك تخطئةُ ما رَواه المصنِّف،

(١) في «التاج»: الخِلاف كـ«كِتاب»: صِنفٌ من الصَّفْصاف وليس به، وهو بأرضِ العرب كثير، ويُسمَّى السَّوجَر، وأصنافُه كثيرة. اهـ والتشبيه بِوَرق الطرفاء في كونه مَفتولاً غير مُنبسِط، وبِوَرق الخِلاف في كونه عَريضاً. والله أعلَم.

(٢) أي: للأول؛ لِما قُلناه في الكلام على إعرابِ الشاهد.

[مِن أحكام اسم الفِعل]

ومِن أحكامِ اسمِ الفِعل: أنه لا يَتأخَّرُ عن مَعمُولِه؛ فلا يجوزُ في «عَلَيْكَ زَيداً» بمعنَى الْزَمْ زيداً أن يُقالَ: زيداً عليكَ، خِلافاً لِلكسائي، فإنه أجازَهُ مُحتجًّا عليه بِقولِه تعالى:

السُّجاعي

واهـاً لِـلَـيـلـى[1] ثُـمَّ واهـاً واهَـا   هِـيَ الـمُـنَـى لـو أنَّـنـا نِـلْـنـاهَـا
يـا لـيـتَ عَـيْـنـاهـا لَـنَـا وفـاهَـا   بِـثَـمَـنٍ نُـرْضِـي بِـهِ أبـاهَـا
إنَّ أبـاهَـا وأبَـا أبـاهَـا   قَـد بَـلَـغَـا فـي الـمـجـدِ غـايَـتـاهَـا

شفاء الصدر

ولا سيَّما أن الرجز المشطورَ كثيراً ما يُختلفُ في ترتيب أبياتِه، ولا يَمتنع هنا مثلاً أن يكونَ (هي المُنى . .) بعد قولِه: (بِثمن . .)، تأمل!].

من الرَّجز [وقد نُسب لِرؤبة ولأبي النَّجم].

(سَلمى): مَحبوبةُ الشاعر، و(المُنى): جمع مُنْيَة وهي: ما يَتمَنَّاه الإنسان، و(النَّيْل) بفتح النون: الظَّفَر، والمراد بالعينَين والفَم جُملةُ الذَّات.

قوله: «واهاً»: اسمُ فعلٍ مضارع بمعنى (أعجَب) [مبني على السُّكون] لا محلَّ له من الإعراب، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنا، «لِسَلمى»: اللامُ: حرف جر، (سَلمَى): مجرور باللام، وعلامةُ جره فتحةٌ مُقدرة على الألف لِلتعذر نِيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ لا يَنصرف لألف التَّأنيث المقصورة، والجارُّ والمجرور مُتعلق بـ(واهاً)، «ثم»: حرفُ عطف، «واهاً»: اسمُ فعل مضارع أيضاً، والفاعل مُستتر وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ عطفٌ على اسم الفِعل الأول وفاعلِه، «واهَا»: توكيدٌ لـ(واهاً) الثاني، [الأَولى جعلُه توكيداً للأول؛ لِما ذكَروه من أنه إذا تَكرَّرت ألفاظُ التوكيد فهي لِلمَتبوع، وليس الثاني تأكيداً لِلتَّأكيد]، «هي»: ضميرٌ منفصل مبتدأ في محل رفع، «المُنى»: خبره مرفوع بِضمة مُقدرة للتعذر، «لو»: حرفُ امتِناع لامتناع، «أنَّنا»: (أنَّ): حرفُ تَوكيد ينصب الاسم ويَرفع الخبر، (نا): اسمها في محل نصب، «نِلناها»: فعل وفاعل ومفعول، والجملةُ في محل رفع خبر (أنَّ)، ومَدخولُ (أنَّ) في تأويل مصدرٍ بِها فاعل لِفعل محذوف؛ أي: لو ثَبَت نَيْلُنا لها، أو مبتدأ والخبر محذوف؛ أي: لو ثابِت نيلُها، أو نَيلُنا ثابتٌ، أو لا خبرَ لها، وعلى كلٍّ فالجملة شرطُ (لو) لا محلَّ لها، وجوابُها محذوف تقديره: لَتمتَّعْنا بها مثلاً لا محلَّ له أيضاً.

قوله: «يا ليتَ»: [(يا)]: لِلتنبيه أو حرفُ نداء، والمنادى محذوف؛ أي: يا قوم، (ليتَ): حرفُ تَمنٍّ يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، «عَيْناها»: اسمُ (ليت) منصوبٌ بِفتحة مُقدرة على الألف للتعذُّر على لغةِ مَن يُلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة، ومُضاف إليه في محل جر، «لَنا»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر

(١) الذي في «العَيني» نقلاً عن «الصِّحاح» ـ ومثلُه عند السيوطي ـ (واهاً لِرَيَّا)، قال: ويُروى: (لِلَيلى)، وكِلاهما اسم المَحبُوبة.

﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤]، زاعِماً أن مَعناه: عليكُمْ كتابَ اللهِ، أي: الْزَمُوهُ؛ وعند البَصرِيين أن ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ محذوفُ العامِلِ، و﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ جارٌّ ومجرور متعلِّق به أو بالعامل المقدَّرِ، والتقديرُ: كَتَبَ الله ذلك كتاباً عَليكم، ودلَّ على ذلك المقدَّرِ قولُه تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لأن التحريمَ يَستلزِمُ الكتابةَ.

ومِن أحكامِه: أنَّه إذَا كان دالًّا على الطَّلب جازَ جَزْمُ المضارع في جَوابِه، تقولُ: «نَزالِ نُحَدِّثْكَ» ـ بالجزم ـ كما تقولُ: «انْزِلْ نُحَدِّثْكَ»، وقال الشاعرُ:

١١٧ ـ وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ: مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

السُّجاعي

قوله: (وقَولي كُلَّما جَشَأت ... إلخ) هو من الوافِر، و«جَشَأت» بالهمزةِ أي: نَهضَت كما في «الصِّحاح»، و«جاشَتْ» بالألف اللَّيِّنة بمعنَى: تحرَّكتْ، مَأخوذٌ مِن قَولهم: «جاشَتِ القِدرُ»

شفاء الصدر

(ليت)، «وفاهَا»: الواو: حرفُ عَطف، (فا): معطوفٌ على (عَيناها) منصوبٌ بالألف نيابةً عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، و(ها): مضافٌ إليه في محل جر، «بِثَمنٍ»: جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف، «نُرضِي»: فعلٌ مضارع مَرفوع بضمةٍ مُقدرةٍ على الياء لِلثِّقل، [و]الفاعل مُستتر وجوباً تقديره: نحنُ، «بِه»: جار ومجرور مُتعلق بـ(نُرضي)، والجملةُ في محل جر صِفة (ثَمنٍ)، والرابطُ الهاءُ مِن (بِه)، «أباها»: مفعولُ (نُرضي) منصوب بالألف نيابةً عن الفتحة؛ لأنه مِن الأسماء الخمسة، ومُضاف إليه في محل جر.

والمعنى: أعجَب لِحُسنِ مَحبوبَتي سَلمى، وهي ما نَتمَنَّاه، لو أنَّنا ظَفِرنا بها، لَحَظِينا يا قومُ، ليت سَلمى المحبوبةَ لَنا بِثَمن نُعطِيه لأبيها بالِغاً ما بَلَغ حتى يَرضَى. [وإنَّما تمنَّى منها ذلك ـ أعني العينَين والفم ـ لأنَّ الحُسن في العَين، واللَّذةَ في لَثم الشفتَين].

والشاهد: في قولِه: (واهاً) الأولِ والثاني، حيث إنه اسمُ فعل بِمعنى أعجَبُ، فعَمِل عَمَلَه كما تقدم [أي: حينَ رَفع ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره: أنا، كما تقدَّم في الإعراب، والصحيحُ أن الكلام في وُقوع (واهاً) بمعنى الفِعل المُضارع من غير نظرٍ إلى عملِه، وحينئذٍ فالشاهد في الألفاظ الثَّلاثة جَميعاً، لا في الأوَّلَين فقط، فافهَم!

وفيه شاهد آخَر، وهو نصبُ المثنى بِالفتحة المُقدَّرة على الألف اللازمة لا بِالياء].

[١١٧] ـ وقَولِي كُلَّما جَشَأت وجاشَتْ: مَكانَكِ تُحمَدِي أو تَستَرِيحِي

من الوافر [لِعمرِو بنِ الإطنابة].

(جَشأتْ) بالهمز: نَهَضت، و(جاشَت) بالألف اللَّينة: تحركتْ؛ كذا في «السُّجاعي»، وفَسَّر (يس) الأول: باضطرَبَت، والثاني: بِخافَت، وفي موضعٍ آخر فَسَّر الأول: بِنَهضَت، والثاني: بِغَثَتْ، وفي «التَّصريح»: جَشأت بالجيم والشِّين المعجمة والهمزة: ارتَفعتْ، وجاشَت بالجيم والشين المعجَمة: غَثَتْ مِن الغَثَيان، وفي «الدسوقي على المغني»: جَشأتْ أي: تَحرَّكت، وجاشَت: فَزِعَت من حَملها للأثقال الحاصِلة

فـ«مكانَكِ» في الأصل ظَرْفُ مكانٍ، ثم نُقِل عن ذلك المعنى، وجُعِل اسماً لِلفِعل، ومعناهُ: اثْبُتِي، وقولُه: «تُحْمَدي» مضارعٌ مَجزومٌ في جوابِه، وعلامةُ جزمِه حذفُ النُّون.

ومِن أحكامِه: أنه لا يُنْصَبُ الفعلُ بعد الفاء في جَوابِه؛ لا تقولُ: «مَكَانَكِ فَتُحْمَدِي»، ولا «صَهْ فَنُحَدِّثَكَ» بالنَّصبِ في الموضعَينِ كما تَقول: اثبُتي فتُحمَدي واسكُتْ فنُحدِّثَك خلافاً لِلكِسائي، وقد قَدَّمْتُ هذا الحكمَ في صَدْرِ المقدِّمة؛ فلَم أَحْتَجْ إلى إعادتِه هُنا.

السُّجاعي

أي: غَلَتْ، والضَّمِيران في الفِعلَين عائدانِ على نفسِه كما ذكَره الشيخُ (ش) ويس، خِلافاً لِما في الدَّلجموني، وقولُه: «مَكانَكِ ... إلخ» خبرٌ عن المبتدأ[1]، وهو قولُه: «قَولي ... إلخ» أي: الْزَمي مَكانَكِ تُحمَدِي بِالشَّجاعة أو تَستريحي مِن همِّ الدُّنيا بِالقَتل.

شفاء الصدر

في الحروب. اهـ. والغَثَيان بفتح الثاء مصدرُ غَثَتْ نَفسُه تَغثِي غَثْياً مِن باب رَمَى، وغَثَياناً: وهو اضطرابُها حتى تكاد تَتقيَّأ من خَلطٍ يَنصَبُّ إلى فمِ المَعِدة. كذا في «المصباح»، وهذه المعاني لِلَّفظين مُتَّحدة أو مُتَقاربة، فالظاهر أن المرادَ مِن اللَّفظين واحدٌ وهو: الخوفُ.

قوله: «وقَولي»: الواو: لِلعطف، (قَولي): معطوف على (عِفَّتي) الواقعِ فاعلَ (أبى) في بيتٍ قبله وهو:

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وأَبَى بَلائِي ... وأَخْذِي الحَمدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ]

هذا هو الظاهرُ، [بل الظاهرُ أنه معطوفٌ على فاعلِ (أبى) لا (أَبَتْ)، والمقصودُ فاعلُه الأولُ وهو (بَلائي)؛ بناءً على الراجح في مَسألة تَعدُّد المعطوفات وأنها معطوفةٌ على الأول لا على ما قبلَها]، مرفوعٌ بضمة مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتِغال المحلِّ بحركة المناسبة، وياءُ المتكلم: مُضاف إليه في محل جَر، «**كُلَّما**»: ظرفُ زمان مُتعلق بـ(قَولي) منصوب بالفتحة، وجاءَتها الظرفيةُ مِن جِهَةِ (ما)، فإنها مُحتمِلة لِوَجهَين كما في «المغني»:

الوجهُ الأول: أن تكونَ حرفاً مصدريًّا زمانيًّا، و«**جَشَأَتْ**»: فعل ماضٍ، والتاء علامةُ التأنيث، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى (النفس)، والجملةُ صِلة (ما) لا محلَّ لها، «**وجاشَتْ**»: الواو: حرفُ عطف، (جاشَ): فعلٌ ماض، والفاعل مُستتر جوازاً تقديره: هي يَعودُ إلى (النفس) أيضاً، والتاءُ علامةُ التأنيث، والجملةُ عطفٌ على جملة (جَشَأت)، ومَدخولُ (ما) في تأويل مصدر بها مُضافٍ إليه، والتقدير: كلَّ جُشُوئها وجَيْشِها، والأصلُ: كلَّ وقتِ جُشُوئها وجَيْشِها، ثم عبَّر عن معنى المصدر بـ(ما) والفِعلِ، فصار: كل وقتِ ما جَشأتْ ... إلخ، ثم أُنيبَا عن الزمان كما أُنيبَ عنه المصدر الصريح في نحو: (آتيكَ طُلوعَ الشَّمس).

---

(١) بل هو مفعول به مَقولُ القول، و(قولي) الذي جعله مبتدأ إنما هو معطوف على فاعل (أبى) في قوله:

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وأَبَى بَلائِي ... وأَخْذِي الحَمدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ

. . . .

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

الوجهُ الثاني: أن تكونَ (ما): اسماً نكرةً بمعنى وقتٍ مُضاف إليه في محل جر، فلا يُحتاج على هذا إلى تقديرِ وقت، وجملةُ (جَشأتْ) على هذا في موضعِ جر صِفة (ما)، والعائدُ محذوف؛ أي: كل وقت جشأت فيهِ، واستَبعَد في «المغني» هذا الوجهَ، واستَقرب الأول بما يُعلَم بِمُراجعتِه، **«مكانَك»**: اسمُ فعلِ أمر مبني على الفتح لا محلَّ له مِن الإعراب، والفاعلُ مُستتر وجوباً تقديره: أنتِ، والكاف: اسمٌ مُضاف إليه مبني على الكسر في محل جر بِاعتِبار ما قبل النَّقل؛ إذ (مَكان) في الأصل ظرفُ مكان، نُقِلَ وجُعل اسمَ فِعل بمعنى اثبُتي، هذا هو الصحيحُ، [ويُقابِلُه جعلُهم الكافَ حرفاً للخِطاب، وحاصلُ مُراد الشيخ على ما يَظهرُ: أنَّ مَجموعَ الجار والمجرور هو اسمُ الفعل، ولِذا يَقولون في مثلِه: إنه مَنقول من الظَّرف، والاختلاف في محلِّ الكاف إنما هو بِالنَّظر إلى ما قبل النَّقل لا بَعده، وإلا تناقضَ قولُهم]، **«تُحمَدي»**: فعلٌ مضارع مجزومٌ في جوابِ الطلب بشرط مُقدر، وعلامةُ جزمه حذفُ النون، والياء: نائبُ فاعلٍ في محل رفع، **«أو»**: لِلعطف، **«تَستريحي»**: معطوفٌ على (تُحمَدي) مجزومٌ بحذف النون، والياءُ: فاعلٌ في محل رفع، وجملةُ (مَكانكِ . . . إلخ) في محل نَصب مَقول القول.

والمعنى: أبى ومَنع قَولي لِنَفسي كلَّ وقتِ خَوفِها وفَزَعِها وضَجَرها من تَحمُّل مَشقَّات الحَرب: اثبُتِي تُحمَدي بِالصبر والشَّجاعة، أو تَسترِيحي بالقتل مِن آلام الدُّنيا.

والشاهد: في قولِه: (تُحمَدي)، حيث جُزم في جوابِ اسمِ فِعل الأمر؛ لِدَلالته على الطَّلب.

[المصدَر]

ص - وَالمَصْدَرُ كـ«ضَرْبٍ، وإِكْرَام»، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ»، أَوْ «مَا»، وَلَمْ يَكُنْ: مُصَغَّراً، وَلَا مُضْمَراً، وَلَا مَحْدُوداً، وَلَا مَنْعُوتاً قَبْلَ العَمَلِ، وَلَا مَحْذُوفاً، وَلَا مَفْصُولاً مِنَ المَعْمُولِ، وَلَا مُؤَخَّراً عَنْهُ.

وَإِعْمَالُهُ مُضَافاً أَكْثَرُ، نَحوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، وقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ

السُّجاعي

[المصدَر]

قوله: (والمصدر) هو اسمُ الحَدَثِ الجارِي[1] على الفِعل كما سيَذكُره الشارحُ، فخَرج اسمُ المصدر؛ فإنه وإنْ دلَّ على الحدثِ لَكنَّه لا يَجرِي على الفِعل، نحوُ: «أَعطَيتُ عَطاءً»؛ فإنَّ المصدرَ هو «الإِعْطاء».

قوله: (كضَرْبٍ وإكرامٍ) في تَمثِيله بِذلك إشارةٌ إلى أنَّ المصدرَ المزيدَ كـ«إكرام» يَعمَلُ عَمَلَ المصدر المجرَّد.

فائدةٌ:

قد يُسمَّى المصدَرُ في الاصطِلاح «فِعلاً» نَظراً إلى اللُّغة؛ لأنَّه قائمٌ بِالفاعل، أو صادِرٌ عنه، وقد يُسمَّى «حَدَثاً وحَدَثاناً» بِفَتح الحاء والدال فِيهما، سَمَّاه سِيبويه بِذلك[2]. كذا في «التَّسهيل» وشَرحِه لِلدَّماميني.

قوله: (مع «أنْ») أي: المصدريَّةِ، وقد ذكَر ابنُ مالِك أنَّ هذا غالِبٌ لا لازِم، وقد نَظَمتُ ما ذكَره المصنفُ مِن الشُّروط فقُلتُ: [الرجز]

أَعْمِلْ كفِعْلٍ مَصْدَراً بِشرطِ أنْ ... يَكونَ فَرْداً ظاهِراً مُكَبَّرَا
وغَيْرَ مَحْدُودٍ ومَتْبُوعٍ ولَا ... يَكونُ مَحْذُوفاً ولا مُؤَخَّرَا
وغيرَ مَفصُولٍ، كَذَا حُلُولَ (أنْ) ... أَو (مَا) وفِعلٍ في مَحَلِّه اذْكُرَا
وقال في «التَّسهيلِ»: هذا غالِبٌ ... فاحْفَظْ لَه[3] يا صاحِبِي لِتُنْصَرَا

---

(١) صفةٌ لـ«اسم».

(٢) أي: بالثلاثة.

(٣) الظاهرُ أنَّ اللام زائدة كالتي في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]. وسَقطت مِن إحدى الطبعات فقيل: (فاحفظه يا صاحبي ... إلخ)، والبيتُ حينئذٍ مكسور.

ومُنَوَّناً أَقْيَسُ، نَحوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾، وبِـ«أَلْ» شَاذٌّ، نَحوُ:

عَـجِـبْـتُ مِـنَ الـرَّزْقِ الـمُـسِـيءَ إِلَـهُـهُ

ش ـ النَّوعُ الثاني مِن الأسماء العامِلةِ عَمَلَ الفعلِ: المَصْدَرُ، وهو: «الاسمُ الدالُّ على الحَدَث، الجارِي عَلَى الفِعل، كالضَّرْبِ والإِكرامِ».

[شُروط إعماله]

وإنَّما يَعملُ بِثَمانيةِ شُروط:

أَحدُها: أن يَصحَّ أن يَحُلَّ محلَّه فِعلٌ مع «أَنْ»، أو فِعلٌ مع «مَا».

فالأولُ كقَولِك: «أَعجبَني ضَرْبُكَ زيداً»، و«يُعجِبُني ضرْبُكَ عمراً»؛ فإنه يَصحُّ أن تقولَ مكانَ الأولِ: أَعجبَني أن ضَرَبْتَ زيداً، ومَكانَ الثاني: يُعجبُني أن تَضْرِبَ عمراً.

والثاني نحوُ: «يُعجبُني ضَرْبُكَ زيداً الآنَ»، فَهذا لا يُمكنُ أن يَحُلَّ محلَّه «أن ضَرَبْتَ» لأنه لِلماضِي، ولا «أن تَضربَ» لأنه لِلمُستقبَل، ولكن يَجوزُ أن تقولَ في مَكانه: «مَا تَضْرِبُ»، وتُريدَ بـ«ما» المصدريَّةَ مِثلَها في قَولِه تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]، وقَولِه تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] أي: بِرُحْبِهَا، وعَنَتِكُمْ.

ولا يجوزُ في قَولِك: «ضَرْباً زيداً» أن تعتقدَ أنَّ «زيداً» مَعمولٌ لـ«ضَرْباً»، خِلافاً لِقوم من النحويِّين؛ لأن المصدرَ هنا إنما يَحُلُّ محلَّه الفِعلُ وحدَه بدونِ «أنْ، وما»، تقولُ: اضْرِبْ زيداً، وإنما «زيداً» منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصبِ لِلمصدَر، ولا يَجوزُ في نحو: «مَرَرْتُ بِزيدٍ فإذا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ» أن تَنصبَ «صوتَ» الثاني بـ«صوتٌ» الأول؛ لأنه لا يحلُّ محلَّ الأول فِعلٌ لا مع حرف مَصدريٍّ ولا بِدونِه؛ لأنَّ المعنى يَأبى ذلك؛ لأن المرادَ أنَّك مَرَرْتَ به وهو في حالةِ تَصْوِيته، لا أنَّه أَحْدَثَ التصويتَ عند مُرُورِك به.

السُّجاعي

قوله: (لأنَّ المرادَ أنَّكَ مَررتَ به ... إلخ) قد يُقالُ: الفاءُ في «فَإذا له صَوتٌ ... إلخ» تُنافِي ذلك؛ لأنَّها تُفِيد التَّعقيبَ. اهـ (ش). ويُمكِن الجواب بأنَّ الفاء هنا لِمُجرَّدِ العطف، أو لازمةٌ زائِدةٌ على ما ذكَره في «المغني»[1].

(١) (ص٢٢١).

=

الشَّرْطُ الثاني: أن لا يَكونَ مُصَغَّراً، فلا يجوزُ «أَعْجَبَنِي ضُرَيْبُكَ زيداً»، ولا يختلِفُ النحويُّون في ذلك، وقاسَ على ذلك بَعْضُهم المَصْدَرَ المجموعَ، فمَنع إعمالَه حَمْلاً له على المُصَغَّر؛ لأن كلًّا منهما مُبَايِنٌ لِلفعل، وأجازَ كثيرٌ مِنهم إعمالَه، واستَدلُّوا بِنَحوِ قَولِه:

١١٨ ـ وَعَدْتَ وكانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرَبِ

السُّجاعي

قوله: (مُبايِنٌ لِلفعل) أي: لأنَّ صِيغةَ المصغر لَيستِ الصيغةَ التي اشتُقَّ منها الفعلُ، ولأنَّ الجمعَ لا يَتأتَّى في الفِعل. تأمَّل!

قوله: (وَعدتَ وكانَ الخُلفُ مِنكَ سَجِيَّةً مواعيدَ ... **إلخ**) هو من الطويل، و«السَّجِيَّة» بالسين المهمَلة: الطَّبيعة، و«المواعِيد» جمعُ «مِيعاد» كـ«مَوازِين» في جمع «مِيزان»، لا جمعُ «مَوعُود»؛ لأنَّ المعنى ليس عليه، ولأنَّ «مَفعولاً» صفةٌ لا يُجمَع جمعَ تكسير، وأما نحوُ: «مَشائِيم ومَلاعِين» فشاذٌّ.

شفاء الصدر

شواهد عملِ المَصدر

[١١٨] ـ وَعدتَ وكانَ الخُلفُ منكَ سَجِيَّةً مَواعيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بِيَتْربِ

من الطويل [نسَبه بعضُهم للشمَّاخ، وأكثرُهم لِلأشجعيِّ دُون تعيِين، وقال بعضُهم: هو جُبَيهاء الأشجعي، واسمُه: يَزيد بن خثيمة بن عبيد].

(وَعَد) في الخير، و(أَوْعَد) في الشر، و(الخُلْف): عدمُ الوفاء [عبارةُ الزَّبيدي: الاسمُ مِن الإخلاف، وهو في المُستقبل كالكَذِب في الماضي]، و(السَّجِيَّة): الطَّبيعة، و(مَواعيد): جمع مِيعاد، و(عُرقُوب) بوزن عُصفُور: عَلَم، و(يَثرِب) بالمثلثة وكسر الراء: المدينةُ المنوَّرة بأنوارِ ساكِنها عليه الصلاة والسلام، أو بالمثناة وفتحِ الراء: بَلدةٌ بِقُرْبها، لكنْ حَكى البغدادي الإجماعَ على رِواية ما في البيت بالتاء المُثنَّاة، فراجِعْه.

قوله: «وَعدْتَ»: (وَعَد): فعل ماض، وتاء المخاطب: فاعلٌ في محل رفع، **«وكان»**: الواو: للعطف أو للحال، (كانَ): فعلٌ ماض ناقص، **«الخُلفُ»**: اسمها مرفوع بالضمة، **«مِنكَ»**: جار ومجرور مُتعلق بمحذوف حال من (سَجية)؛ لأنه في الأصل صفةٌ له قُدِّم عليه، **«سَجيةً»**: خبر (كانَ) مَنصوبٌ بالفتحة، **«مَواعيدَ»**: مفعول مُطلَق لـ(وَعد) منصوب بالفتحة، **«عُرقُوب»**: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وفي [محلِّ] رفع بِالفاعلية لـ(مواعيد)، فإنه جمعُ مَصدر، **«أخاه»**: مفعولُ (مواعيد) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة، والهاء: مضافٌ إليه في محل جرّ، **«بِيَثرب»**: الباء: حرف جر، (يثرب): مجرور بالباء وعلامةُ جَره الكسرة الظاهرة، وجُرَّ بالكسرة مع أنه عَلَمٌ مُؤنث إمَّا للضرورة، وإما لإرادةِ المكان، تأمَّل! والجار والمجرور مُتعلَّق بـ(مَواعيد).

الثالث: أن لا يكون مُضْمَراً؛ فلا تَقولُ: «ضَرْبِي زيداً حَسَنٌ وهو عَمْراً قبيحٌ»؛ لأنه ليس فيه لَفْظُ الفعلِ، وأجاز ذلك الكوفيُّونَ، واستَدلُّوا بقَولِه:

السُّجاعي

فإنْ قُلتَ: فهل يَجُوز أن يكونَ جمعاً لـ«مَوْعُود» بمعنى الوَعد؟ قُلتُ: مجيءُ المصدر على «مَفعُول» إمَّا مَعدومٌ أو نادرٌ، وجمعُ المصدرِ على غيرِ قِياس.

و«عُرْقوب» بضمِّ أوَّله كـ«عُصفور»، وهو عَلَمٌ مَنقولٌ من عُرْقوب الرِّجْل، وهو ما انحَنى فوق عَقِبها، وعُرْقوبِ الوادي وهو مُنعطَفُه، وهو عُرْقوبُ بن مَعبَد بن زُهَير، أو عُرْقوبُ بن صَخر على خِلاف في ذلك، وكان مِن خَبره أنه وَعَد أخاً له ثَمرةَ نخلةٍ، وقال له: ائتِنِي إذا أَطلع النخلُ، فلمَّا أَطلَعَ قال: إذا أَبلَح، فلمَّا أبلحَ قال: إذا أَزْهَى، فلمَّا أزهَى قال: إذا أَرْطَبَ، فلمَّا أرطبَ قال: إذا صار تمراً، فلمَّا صارَ تمراً أخذه مِن اللَّيل ولم يُعطِه شيئاً، فضَربُوا به المثلَ في الإخلافِ، قال التَّبريزي[1]: والناسُ يَرْوُون «يَثرب» في هذا البيتِ بِالثاء المثلَّثة والراءِ المَكسورة[2]، وإنما هو بالمثناةِ وبالراء المفتوحةِ مَوضعٌ بِقُرب مدينةِ الرَّسول ﷺ، قاله ابنُ الكَلبي[3]، قُلتُ[4]: وقاله أيضاً أبو عُبَيدةَ، وقد خُولِفَا في ذلك. قال ابنُ دُرَيد: اختَلفُوا في

شفاء الصدر

والمعنى: وعدتَ وكان عدمُ الوفاء بالوعد طبيعةً فِيك، فكانت مَواعِيدُك شبيهةً بِمَواعيد الرجل المسمَّى بِعُرقوب أخاه بِيَثرب في عدم الوفاء، [أي: فوُقوعُ الخُلفِ منك ليس بأمر اتِّفاقي، بل هو أمرٌ طَبعي]. وخبرُ عُرقوب مع أخيه مَشهُور يُضرَب به المَثَلُ.

والشاهد: في قوله: (مواعيدَ عُرقوب أخاه)، حيث عَمِل المصدر المجموع عَمَلَ الفعل، وهو جائزٌ عند بعض النُّحاة، ومَن اشتَرط في عمله الإفراد أجاب عن هذا بأنه: شاذٌّ.

---

(١) هو يَحيى بن علي الشَّيبانيُّ، أبو زَكريا، ابنُ الخَطيب التَّبريزي ـ قال ياقُوت: ورُبَّما يقالُ له: الخَطيب؛ وهو وهمٌ ـ مِن أئمَّة اللُّغة والأدب، أصلُه من تبريز، ونَشأ ببغداد، ورَحل إلى بلاد كثيرة، فقَرأ على عبد القاهر الجُرجاني وغيرِه، ولازمَ أبا العلاء المَعرِّي، وكان حُجَّةً في النقل، إماماً في النحو، صَدوقاً ثَبتاً، انتَهت إليه الرئاسة في فَنِّه، وشاع ذِكره في الأقطار، من كُتبه «شرح دِيوان الحَماسة»، و«شرح سَقط الزند للمعري»، و«الوافي في العَروض والقوافي»، و«شرح القصائد العشر»، و«شرح المُفضَّليات»، تُوفي سنة (٥٠٢هـ).

(٢) الذي في «الخزانة» (١/ ٥٨) نقلاً عن «مُعجم البلدان» لياقوت: وأمَّا قولُ الأشجعي:

مـــواعـــيـــدَ عُـــرقـــوب أخـــاهُ بِـــيَـــتـــرب

فهكذا أجمَعوا على رِوايته بالتاء المُثنَّاة. اهـ فليُنظر!

(٣) هو هِشام بن محمد ابن السائب الكَلبي، أبو المُنذر، مُؤرخ، عالِم بالأنساب وأخبارِ العرب وأيَّامها، كأبيه، كثير التصانيف، له نَيِّف ومئة وخَمسون كتاباً، منها «جمهرة الأنساب» و«الأصنام» و«بُيوتات قريش» و«المثالب». توفي بالكوفة سنة (٢٠٤هـ).

(٤) الكلامُ لابن هشام كما سيُصرِّح به بعدُ.

١١٩ ـ وَمَا الحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ

السُّجاعي

عُرقوب؛ فقِيل: هو مِن الأوْس، فيَصِحُّ على هذا أن يكونَ بِالمثلثة وبالراءِ المكسورة، وقيل: مِن العَماليق، فيَكونُ بالمثناة وبِالراء المفتوحةِ؛ لأنَّ العمالِيقَ كانت مِن اليَمامة إلى وَبارِ، ويَثرِب هناك، قال: وكانت أيضاً العَماليقُ في المدينة. اهـ(١) وسُميت المدينةُ يَثرِبَ باسم الذي نَزَلها مِن العَماليق وهو يَثرِبُ ابنُ عُبَيْد، ونَهى النبيُّ ﷺ أن تُسمَّى المدينةُ يَثربَ لأنه مِن مادَّةِ التَّثريب(٢)، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ﴾ [الأحزاب: ١٣] فحِكايةٌ عمَّن قاله مِن المنافِقِين. اهـ(٣) مُلخَّصاً من «شرح بانَت سُعاد» لِلمصنف رحمه الله تعالى(٤)، وبِهذا تَعلَم جَوازَ الضَّبْطَين في «يَثرب»، والاقتِصارُ على أحدِهما قُصُور.

قوله: (وما الحَربُ . . . إلخ) هو مِن الطويل، وأعادَ الضمير على الحَربِ في قولِه: «عنها» مُؤنثاً لأنَّ الحرب مُؤنثٌ سماعاً، و«الحَدِيث المُرجَّم» أي: المظنونُ كما في «المُختار»، وفي «المصباح»: «رجَمتُه(٥) بِالقَول» رَميتُه بالفُحْش، وقال: ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ﴾(٦) [الكهف: ٢٢] أي: ظَنًّا مِن غير دَلِيلٍ ولا بُرهان. اهـ

شفاء الصدر

[١١٩] ـ وما الحَربُ إلَّا ما عَلِمتُم وذُقتُمُ وما هو عنها بِالحَديثِ المُرَجَّمِ

من الطويل [لِزُهير بن أبي سُلمى من مُعلَّقته].

(الحربُ) مُؤنثة، وقد تُذكَّر، و(ذاقَ الشيء): خَبرَه وعَلِمه، و(المُرجَّم) بضمِّ الميم وفتح الراء والجيم المشددة: المَظنُون.

قوله: «وما»: الواو: بحسَب ما قَبلها، (ما): نافيةٌ، «الحربُ»: مبتدأ مرفوعٌ بالضمة، «إلَّا»: أداةُ استِثناء مُفرَّغ، «ما»: اسم موصول خبر المبتدأ في محل رَفع، «عَلمتُم»: (عَلِم): فعلٌ ماض، والتاءُ ضمير المتكلم فاعلٌ في محل رفع، والميمُ: علامةُ الجمع، والجملةُ صِلة الموصول، والعائدُ محذوف مفعول (عَلِم) تقديره: عَلِمتُمُوها [أو علمتُمُوه]، و(عَلِمَ) هنا يَتعدى لِواحد؛ لأنه بِمَعنى عَرَفَ، «وذُقتمُ»: الواو: حرف عطف، (ذُقتمُ): كـ(علمتُم) في الإعراب، والواو: للإشباع، والجملةُ عَطف على جملةِ (عَلِمتُم) من عطف المرادِف كما عُلِمَ مِما مر، «وما»: الواو: لِلعطف، (ما): نافيةٌ، «هو»: ضمير منفصلٌ مُبتدأ في محل رفع

(١) أي: كلامُ ابن دُريد. انظر: «جمهرة اللغة» (١/ ١٧٣).

(٢) التَّثريب: الإفسادُ والتَّخليط والتَّعيير.

(٣) أي: ما نقلتُه من عند قوله: والمواعيد جمع ميعاد.

(٤) انظر: (ص١٨٥ - ١٨٧) منه.

(٥) بتخفيف العين، ولا مانعَ منه؛ لأنه بصدد بيانِ معنى المادة مُطلقاً، لا خصوصَ (فَعَّلَ) المشدَّد.

(٦) إرادةُ التلاوة غيرُ متعيِّنة ههنا، فيُحتمل أنَّه أراد: وقال ـ أي: فلان، أو القائلُ ـ رجماً بالغيب، فليُعلَم!

أي: وما الحديثُ عنها بِالحديثِ المُرَجَّمِ، قالُوا: فـ«عنها» مُتعلِّق بِالضَّمير. وهذا البيتُ نادِرٌ قابِلٌ لِلتأويل، فلا تُبْنَى عليه قاعدةٌ.

الرابع: أن لا يكونَ محدوداً؛ فلا تقولُ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبَتُكَ زَيداً»، وشَذَّ قولُه:

السُّجاعي

....

شفاء الصدر

عائد على الحديث المعلُوم من المَقام، وما يُوجَد في نُسَخ الشارح بعد البيت مما نَصُّه: (أي: وما الحربُ عنها بالحديث المرجم) تحريفٌ [والصحيح: وما الحديثُ عنها كما هو في النُّسخ المخطُوطة للكتاب، والذي يَظهر لي أنَّ مُبتَدأ القولِ بِجَعلِ الضمير عائداً على (الحرب) إنما سببُه التحريفُ المذكور، ولولا ذلك لم يَذهب إليه أحدٌ؛ إذ لا مَعنى له أصلاً]، أو سَهو كما هو ظاهرٌ، هكذا كنتُ كَتبتُ، وقد صرَّح «يس على الفاكهي» بأن الضمير عائدٌ إلى الحديث، وكذا غيرُه، ثم رأيتُ في «حاشِية المغني» لِلدسُوقي أنَّ قولَه: (عنها) مُتعلق بقَوله: (هو) الذي هو ضميرُ المصدر العائِدِ على الحرب في قولِه:

وما الحَرْبُ إلَّا ما عَلِمْتُم وذُقْتُمُ ... وما هو عنها .... إلخ

اهـ ورأيتُ في «حاشية التَّصريح» [أي: للشيخ يس أيضاً] بعد البيت ما نَصُّه: فإنَّ ظاهره أن (عنها) مُتعلق بـ(هو) الذي هو ضميرُ المصدر، أعنِي ضميرَ الحرب، وتأوَّل البصريُّون ذلك على أن (عنها) مُتعلِّق بـ(أعني) مُقدَّراً، أو بـ(المرجَّم)، وإذا جُعِل مُتعلقاً به فتَقديمه عليه لِلضرورة، ويجوزُ أن يكون متعلقاً بمحذوفٍ دلَّ عليه المرجَّم؛ أي: مُرجَّماً عنها، أو على تَقدير: وما هو الحديثُ عنها، و(الحديث): بدلٌ مِن (هو) ثم حُذِف. اهـ. فتَبصَّر! ويَحتمل أنَّ (ما): حِجازية تَعمَل عملَ (ليس)، (هو): اسمها في محل رفع، «عنها»: جار ومجرور مُتعلق بـ(هو)، «بالحديثِ»: الباء: حرفُ جر زائد، (الحديثِ): مجرور بالباء، وعلامةُ جَره الكسرة، وهو خبرُ المبتدأ، أو خبرُ (ما)، مرفوع أو مَنصوبٌ، بِضمة أو فتحة مُقدَّرة على آخِره مَنع من ظهورها اشتِغال المحل بحركةِ حرف الجر الزائد، «المرجَّم»: صفةُ (الحديث) مجرورٌ بالكسرة، والجملةُ عَطفٌ على الجملة الاسمية.

والمعنى: وما الحربُ إلا التي عَرفتُموها وجَرَّبتُم كَراهتها، وما الحديثُ عن الحروب بالحديثِ المَظنون، بل هو حديث [مُتيَقَّن]، [أي: فانتدِبوا للصُّلح واجنَحوا لِلسلم].

والشاهد: في قولِه: (عنها)، حيث تَعلَّق بـ(هو) العائد إلى المصدر، فيَكونُ المصدر قد عمل مضمراً، وهذا مذهبُ الكوفيين، وأجاب البَصريُّون بأنَّ هذا البيتَ نادِرٌ قابلٌ لِلتأويل بما تقدَّم عن «حاشية التصريح»، فتأمَّل!

١٢٠ - يُحَايِي بِهِ الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلَا نَفْسَ رَاكِبِ

فأعْمَلَ الضَّرْبَةَ في المَلَا، وأمَّا «نَفْسَ رَاكِب» فمفعولٌ لـ«يُحايِي»، ومَعناه أنَّه عَدَلَ عن الوضوء إلى التيمُّم، وسَقَى الراكبَ الماءَ الذي كان معه فأحْيَا نَفْسَه.

السُّجاعي

قوله: (يُحايِي) بِحاء مُهمَلة وفي آخِره ياءان مُثنَّاتان من «الإحْياء»(١)، فعلٌ مُضارِع، و«الجَلْد» بالفتح فاعلُه أي: القَويّ، والباءُ في «بِه» لِلسَّببية، والضميرُ يَرجع إلى الماء، يَصِف الشاعرُ مُسافراً معه ماءٌ فتَيمَّم وأحيَا نفسَ راكبٍ كاد يَموت عَطشاً(٢)، و«المَلا» بفتح الميم

شفاء الصدر

[١٢٠] - يُحايِي بِهِ الجَلْدُ الذِي هو حازِمٌ بِضَربةِ كَفَّيهِ المَلَا نَفسَ راكبِ

من الطويل [ونَسبه بعضُهم لذي الرُّمَّة].

(يُحايي) أي: يُحيِي بِضم أولهما وكسرِ ما قبل آخرهما، و(الجَلْد) بفتح الجيم وسكون اللام: القَويُّ، و(الحازِم): الرجل الضابِط للأمور الآخِذُ فيها بالثِّقة، يُقال: حَزُمَ الرجلُ مِن باب ظَرُفَ، فهو حازِم، و(المَلا) بِوزن الفتى: التُّراب.

قولُه: «يُحايِي»: فعل مضارع مرفوعٌ بضمة مُقدَّرة على الياء لِلثقل، **«بِه»**: جار ومجرور مُتعلق بـ(يُحايي)، والضمير عائدٌ إلى الماء، **«الجَلْد»**: فاعلُ (يُحايي)، **«الذي»**: اسمٌ مَوصولٌ صفة لـ(جَلْد) في محل رفع، **«هو»**: ضمير مُنفصل مبتدأً في محل رفع، **«حازِمٌ»**: خبره مرفوع بضمة ظاهرة، والجملةُ صِلة (الذي)، **«بِضربةِ»**: جار ومجرور مُتعلق بـ(يُحايي) أيضاً، والباءُ الأولى لِلسَّببية، والثانيةُ لِلمُلابَسة [فلا يَمتنع حينئذٍ اجتِماعُهما وتعلُّقهما معاً بشيء واحد؛ إذ المنعُ إنما هو عند اتِّحاد المعنى]، وفي الحَقيقة أنَّ مجموعَ الماء والتيمُّم سَببٌ في الإحياء، فتأمَّل! **«كفَّيْه»**: مُضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه مُثنى باعتِبار الإضافة، وفي محل رفعِ بِالفاعلية لِلمصدر، والنونُ المحذوفة للإضافة عِوَضٌ عن التَّنوين في الاسم المفرد، والهاءُ: مُضاف إليه في محل جر، **«المَلا»**: مفعولُ (ضَربة) مَنصوب بِفَتحة مُقدَّرة على الألف لِلتعذر، **«نفسَ»**: مفعولُ (يُحايِي)، **«راكِبِ»**: مضاف إليه مجرورٌ بالكسرة.

والمعنى: إنَّ هذا الرجل القويَّ الضابط للأمور، عَدَلَ عن الوضوء إلى التيمُّم، وسَقى الماء راكباً معه كاد يَموت عطشاً، فأحيَا نَفْسَ ذلك الراكب. [وانظر ما كتبناه على كلام المُحشِّي].

والشاهد: في قوله: (ضَربة)، حيث إنه مصدرٌ مَحدود بالتاء، وعَمِلَ عَمَلَ الفِعل شُذوذاً.

---

(١) أراد أنَّ أصلَ المعنى ذلك، وإلَّا فمَصدرُ يُحايِي المُحاياة.

(٢) قال الشيخ مُحمد مُحيي الدِّين: ووجهُ ما ذكَروه أنهم يَرْوُونه: «يُحايي به» ولا يَروُون شيئاً قبله؛ فلا بُدَّ لهم من التِماس مرجعٍ للضمير في قوله: «به» فتخيَّلوه الماء، وإن لم يَجر له ذكرٌ، والبيت ثاني بيتَين، رواهُما غيرُ واحد من حَمَلَةِ اللغة والأدب، والذي قبله قولُه:

وداوِيَّةٍ قَفْرٍ يَحارُ بِها القَطَا أدلَّةُ رَكْبَيها بَناتُ النَّجائِبِ

والرواية الصحيحة في بيتِ الشاهد: «يُحايي بها»، والضمير عائد على الدَّاويَّة التي هي الصحراء الواسعة، والباء بمعنى «في»، و«نفس راكب» أراد به نفس الجلد الذي هو حازمٌ؛ فوضع الظاهرَ موضع المضمر، والأصل: يُحايي فيها الجلدُ نفسَه، بِأنْ يَتيمَّمَ بدلاً عن الوضوء لِيشربَ الماء. اهـ وأصلُه في «الدُّرر اللوامع» للشنقيطي (٢/٢٩٨).

الخامسُ: أن لا يكونَ مَوصوفاً قبل العَمَلِ، فلا يُقالُ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زيداً»، فإنْ أَخَّرْتَ «الشَّديد» جازَ، قال الشاعرُ:

١٢١ -إِنَّ وَجْدِي بِكِ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِراً فِيكِ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولَا

السُّجاعي

مَقصوراً: الترابُ، و«نَفَسَ راكب» مَفعولُ «يُحايي» بمعنى يُحيِي كما سيَذكره الشارح. والبيتُ من الطَّويل.

قوله: (أن لا يكون مَوصوفاً قبل العمَل) أي: وأمَّا إذا وُصِف بعده فيَجوز، وهذا التَّفصيلُ هو الصحيحُ مِن أقوالٍ ثلاثة؛ ثانيها: جوازُ الوصف مُطلقاً، ثالثُها: المنعُ مطلقاً كما أفاده (ش).

قوله: (إنَّ وَجدِي بِكِ . . . إلخ) «وَجدِي» مصدرٌ مُضاف لِفاعله أي: حُبِّي وشَوقِي، و«العَذُول» اللائمُ، والبيت من الخَفيف. والمعنى: إنَّ عِشقي وحُبِّي الشَّديد جعلَ الذي يَلُوم عاذراً مِن فَرْطِ ما قامَ بي من ذلك.

قوله: (وبهذا رَدُّوا على مَن قال في بِاسم الله . . . إلخ): ويُمكِن الجَواب بأنَّ هذا مِن حَذفِ العامل لا مِن عَمَلِ المحذُوف. تدبَّر!

شفاء الصدر

[١٢١] - إنَّ وَجدِي بِكِ الشَّدِيدَ أرانِي عاذِراً فيك مَن عَهِدتُ عَذُولَا

من الخفيف.

(الوَجْد): الحُبُّ والعِشق، و(العَذُول): اللائم كثيراً، و(العاذِر): رافِع اللَّوْم ونافِيه.

قوله: «إنَّ»: حرف توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، **«وَجدِي»**: اسمها منصوبٌ بفتحة مقدرة على آخِره مَنع من ظُهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وياءُ المتكلم: مضافٌ إليه في محل جر بِالإضافة، وفي محل رفع بِالفاعِلية لِلمَصدر، **«بِك»**: جار ومجرور متعلق بِـ(وَجدِي)، **«الشديدَ»**: صفة (وجدي) منصوبٌ بِفتحة، **«أراني»**: فعل ماضٍ مبني على فتحٍ مُقدَّر على الألف للتعذر، والفاعلُ مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعُود إلى (وَجد)، والجملةُ مِن الفعل والفاعلِ خبرُ (إنَّ) في محل رَفع، والنونُ: لِلوقاية، والياء: مفعولٌ أول لِـ(أرى) في محل نصبٍ، **«عاذراً»**: مفعولٌ ثالِث مُقدَّم منصوبٌ بفتحة ظاهرة، **«فيك»**: جارٌ ومجرور مُتعلِّق بـ(عاذراً)، **«مَن»**: اسم موصولٌ مَفعول ثانٍ لـ(أرى) مُؤخر في محلِّ نَصب، **«عَهدتُ»**: فعلٌ وفاعل، والجملة صلةُ (مَنْ) لا محلَّ لها، والعائدُ محذوف مفعولُ (عَهِد)، والتَّقدير: عَهدتُه، **«عَذُولَا»**: حال من الضمير المحذوف [وجَعله بعضُهم مفعولاً ثانياً لـ(عَهِد) لأنها بمعنى عَلِم] مَنصوبٌ بِالفتحة الظاهِرة.

والمَعنى: إنَّ عِشقي وحُبِّي الشديدَ جَعل الذي يَلُوم عاذِراً مِن فَرطِ ما قام بي مِن ذلك. قاله السجاعي.

والشاهِد: في قولِه: (وَجدي)، حيث إنه مَصدر عَمِل في الجار والمجرور قبل أن يُتبَعَ بِالنعت، وهو جائزٌ، أمَّا العملُ بَعد الإتباعِ فمَمْنُوع.

فأخَّر «الشَّديدَ» عن الجارِّ والمجرور المتعلِّق بـ«وَجْدِي».

السادسُ: أن لا يكونَ محذوفاً، وبِهذا رَدُّوا على مَنْ قالَ في «ما لَكَ وزيداً؟»: إنَّ التَّقديرَ: ومُلابَسَتَكَ زَيداً، وعلى مَن قال في «بِاسم الله»: إنَّ التَّقدير: ابتِدائِي باسم الله ثابتٌ؛ فحُذف المبتدأ والخبر، وأُبقِيَ معمولُ المبتَدأ، وجَعلُوا مِن الضَّرورة قولَه:

١٢٢ ـ هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ: رَحْمَانُ قُرْبَانَا؟

لأنه بتقدير: «وقَوْلَكُمْ: يا رَحْمانُ قُرْباناً».

السُّجاعي

قوله: (هل تَذكُرُون . . . إلخ) هو مِن البَسيط، و«الدَّيرَين» تَثنيةُ دَيْر وهو مَعبَدُ النَّصارى، وفي بعض النُّسَخ: «دارِين» وهو بفتحِ الدال المهمَلةِ وبعد الألف راءٌ مكسورة، مَوضعٌ في البَحرَين[1] يُؤتى منه بالطِّيب، و«صُلبَكم» بالنصب مَفعولُ «مَسحَكم»، و«الصُّلْب» جمع «صَلِيب»، والمرادُ ذَمُّهم بِذلك. والشاهدُ في قَوله: «رحمانُ قُرْبَانَا»؛ فإن «رَحمان» منادًى وهو في محل نصبٍ بِالمصدر المحذوف، والتقديرُ ما أشار إليه الشارحُ بقوله: «وقَولَكم: يا رحمانُ»، و«قُرْبَانَا» مَفعولٌ لأجله أي: لأجل القُربانِ بمعنى التقرُّب.

شفاء الصدر

[١٢٢] ـ هل تَذْكُرُونَ إلى الدَّيرَينِ هِجرتَكم ومَسحَكُم صُلبَكم رحمانُ قُربانَا

من البَسيط [لجرير من قصيدة طويلةٍ يَهجو بها الأخطل].

(الدَّيْران): تَثنية دَيْر بفتح الدال فيهما وهو: مَعبدُ النصارى، و(الصُّلْب): جمعُ صَلِيب للنصارى أيضاً، والجَمع بضمَّتَين كما في «المصباح» و«المختار»، فلعلَّ تَسكينَه هنا للشعر [هذا التسكين مطردٌ في النَّثر أيضاً ما لم يكن مضعَّفاً كـ(سُرُر)، كما تقرَّر في باب جمع التكسير، فتنبَّه!]، و(القُرْبان) بضم القافِ: ما يُتقرَّب به إلى الله تعالى كما في «المصباح» و«المختار»، وفسَّره السُّجاعي بالتقرُّب.

قولُه: «هل»: حرفُ استفهام، «تَذكُرونَ»: فعل مضارع مَرفوع بالنون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعلٌ في محل رفعٍ، «إلى الدَّيْرَين»: جار ومجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابةً عن الكسرة؛ لأنه مثنى، والنونُ عِوض عن التنوين في الاسم المفرَد متعلق بـ(هِجرتَكم)، ويجوز تقديمُ معمول المصدَرِ عليه إذا كان ظرفاً أو جارًّا ومجروراً على الراجِح، «هِجرتكم»: مفعولُ (تذكُرون) منصوب بالفتحة، ومُضافٌ إليه في محل جر بالإضافة، ورفعٍ بِالفاعلية للمصدر، والميم: علامةُ الجمع، «ومَسحَكم»: الواو: لِلعطف، (مسحَ): عطفٌ على (هِجرة) منصوب بالفتحة، والكاف: مضافٌ إليه في محل جرٍّ ورفعٍ كذلك [والميمُ لِلجمع]، «صُلبَكم»: مفعولُ (مَسح) منصوب بالفتحة، والكافُ: مضاف إليه في محل جرٍّ، والميم: علامةُ الجمع، «رَحمنُ»: منادى حُذف منه حرفُ النداء مبني على الضم في محل نصب، وجملةُ النداء

---

(١) في المخطوطاتِ وبعضِ الطَّبعات: (موضع في البحر). والأولُ هو الذي في «مُعجَم البلدان» وغيرِه.

السابع: أن لا يكون مَفْصُولاً عن مَعمُوله؛ ولهذا رَدُّوا على مَنْ قالَ في ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩]: إنه مَعمول لِـ﴿رَجْعِهِۦ﴾؛ لأنه قد فُصِل بينهما بالخَبَر.

الثامِن: أن لا يكون مُؤَخّراً عنه؛ فلا يجوزُ: أعجَبني زيداً ضَرْبُكَ، وأجاز السُّهَيْلي تَقدِيمَ الجار والمجرور، واستَدلَّ بقَولِه تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨]، وقَولِهم: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنا مِن أمرِنا فَرَجاً ومَخْرَجاً.

[أقسام المصدَر العامِل]

ويَنقَسمُ المصدرُ العامِلُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

أحَدُها: المضافُ، وإعمالُه أكْثَرُ من إعمال القِسمَين الآخَرَين، وهو ضَربانِ: مُضافٌ للفاعل، كقَولِه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ١٦١]، ومُضافٌ لِلمَفعول، كقَولِه:

١٢٣ ـ أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ ... إِذَا لَمْ يَصُنْها عَنْ هَوًى يَغْلِبُ العَقْلَا

السُّجاعي

قوله: (ألا إنَّ ظُلم ... إلخ) هو من الطويل، والشاهدُ فيه إضافةُ المصدر الذي هو «ظُلْم» إلى المَفعول وهو «نَفسِه»، و«المرءُ» بالرفع فاعلٌ. ومعنَى البيتِ ظاهرٌ.

شفاء الصدر

مفعولُ قولٍ محذوف، والتقديرُ: وقولَكم [أو: قائِلِينَ ـ كما سيأتي ـ]: يا رَحمنُ، «قُربانًا»: مفعولٌ لأجله مَنصوب بالقول المقدَّر على الأقرَب، ويجوزُ تَعلُّقه بـ(هِجرة) أو بـ(مَسْح)، ويُقدَّر نظيره لِغير العامل فيه، فتأمَّل!

والمعنى: هل تَتذكَّرون انتِقالَكم إلى معبدَي النصارى، ومَسحَكم صُلْبَكم وقولَكم: يا رحمنُ لِلتقرب، والشاعر إن كان أراد ذمَّ المخاطَبين بعد إسلامِهم بِفعلهم ذلك قبل الإسلام، فلا يَلِيق؛ إذِ الإسلام يَجُبُّ ما قبله، فلا يَنبغي أن يُعيِّرَ مَن أسلم بِشيء فَعَلَه قبل إسلامِه.

والشاهد: في قولِه: (رَحمنُ)، فإنه مَقُولٌ لِمَصدر محذوف لِلضرورة؛ إذ المصدَرُ لا يَعمل محذوفاً، ولكَ أن تُقدر (قائِلِين) منصوباً على الحال لا مَصدراً [وحينئذٍ لا شاهدَ فيه].

[١٢٣] ـ أَلا إنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرءُ بَيِّنٌ ... إذا لم يَصُنها عن هوًى يَغلِبُ العَقلَا

مِن الطويل.

(صانَ الشيء): حَفِظَ[ه] من باب قالَ، [صَوْناً] وصِياناً وصِيانةً أيضاً، و(الهوى): الحُب، والكلام في النفسِ والعقل مذكورٌ في المطوَّلات.

وقولِه عليه الصلاةُ والسلامُ: «وَحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً»، وبيتِ «الكِتاب»:

السُّجاعي

قوله: (وقولِه عليه الصلاةُ والسلام: وحَجُّ البيت ... إلخ) كذا في بعضِ النُّسَخ[1]، وهو الصواب؛ لأنه صرَّح بذلك في «شرح الشُّذور»[2]، وذكَر أنَّ الاستِدلالَ بالآية ليس بِصَواب، بل ﴿مَنْ﴾ فيها بدلُ بعض مِن ﴿ٱلنَّاسِ﴾، أو في موضعِ رفع بالابتِداء على أنَّ ﴿مَنْ﴾ موصولةٌ ضُمِّنت معنَى الشَّرط، أو شَرطيةٌ، وحُذِف الخبرُ أو الجواب[3]، أي: مَن استطاع فلْيَحُجّ، ويُؤيِّدُ الابتداءَ ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وأمَّا الحملُ على الفاعِليَّة أي: جعلُ ﴿مَنْ﴾ فاعلَ المصدر ففاسدُ المعنى؛ إذ يَصير التقدير: ولله على الناس أن يَحُجَّ المُستَطيعُ، فعلى هذا إذا لم يَحجَّ المستطيع يَأثم الناس كلُّهم، ويَلزمُ عليه أن يكونَ وَجب على كل أحد خُصوصُ حجِّ المستَطيع، وقولُ بعضهم: «يَحتمل أن يكون الحديث مَرويًّا بالمعنى فلا شاهدَ فيه» مَردودٌ بأنَّ الأصلَ الروايةُ بِاللَّفظ، فإذا قَصَد الرِّوايةَ بِالمعنى أشار الرَّاوي لِذلك بِقَوله: «قال ما مَعناه»، وفَتحُ هذا الباب يَتطرَّقُ منه عَدمُ الاستِدلال بالأحاديث على الأحكامِ الشَّرعيَّة، وهو مُخالِفٌ لِلإجماع كما في شُروح «المغني».

شفاء الصدر

قوله: «أَلَا»: حرفُ استِفتاح وتنبيه، «إنَّ»: حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، «ظُلمَ»: اسمها منصوب بالفتحة، «نَفسِه»: مضافٌ إليه مجرور بالإضافة، وفي محل نصبٍ على المفعوليَّة للمصدر، والهاء: مُضاف إليه في محل جر، «المرءُ»: فاعلُ المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة، «بَيِّنٌ»: خبر (إنَّ) مرفوع بالضمة، والجملةُ ابتدائية، «إذا»: ظرفٌ لِلزمان المستقبَل مُضمَّن معنى الشرط منصوبٌ بِشرطه أو جوابه، «لم»: حرفُ نفي وجزم وقلبٍ، «يَصُنْها»: (يَصُن): فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السكونُ، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى المرء، و(ها): مَفعوله في محل نَصب، والجملةُ شرطُ (إذَا) [في محل جرٍّ بالإضافة]، «عَنْ»: حرفُ جر، «هوًى»: مجرور بها، وعلامةُ جره كسرةٌ مُقدرة على الألف المحذوفة لالتقاءِ الساكنَين مَنع مِن ظهورها التعذر، والجارُّ والمجرور مُتعلق بـ(يَصُن)، «يَغلب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (هوى)، والجملةُ في محل جرّ صفة (هوًى)، «العَقلَا»: مفعولُ (يَغلبُ) منصوب بفتحة ظاهرة، والألفُ: للإطلاق، وجوابُ (إذا) محذوف يدل عليه ما قبلها، والتقديرُ: بانَ ظُلمُه لِنفسه. ويَحتمل أن تكونَ (إذَا) مجرَّدةً عن الشرط مَنصوبةً بِقَوله: (بَيِّن).

---

(١) أي: وفي بعضِها الآخر: (وقوله تعالى). هكذا رأيتُه في بعض مَخطوطات الشرح، ورأيتُ إحداهنَّ وقد كُتب فيها: (وقوله عليه الصلاة والسلام)، ثم ضُرب على جُملة الدعاء وكُتِب في الهامش: تعالى. والظاهرُ أنَّ ذلك مِن أوهام النُّسَّاخ.

(٢) (ص٦٣٩) فما بعدها.

(٣) في أكثر النسخ: (والجواب)، وفي بعضها: (وحذف الجزاء والجواب)، وما أثبتناه تبعاً لأقدم النسخ هو الصحيح.

١٢٤ - تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ

السُّجاعي

قوله: (تَنفِي يَداها ... إلخ) هو من البَسيط، و«يَداها» فاعلُ «تَنفِي» بمعنى تَطرُدُ، والضميرُ لِلنَّاقة، و«الحصى» مَفعولٌ، و«الهاجِرة» نصفُ النهار عند اشتِداد الحَر، و«نفيَ الدَّراهيم» كلامٌ إضافي منصوبٌ على نزعِ الخافض أي: نَفياً كنَفيِ الدَّراهيم[1]، والنَّفيُ مَصدرٌ مُضاف إلى مَفعولِه وهو «الدَّراهيم» جمع دِرْهام لُغة في دِرْهَم، فالياءُ ليست لِلإشباع، بِخلاف ياءِ «الصَّيارِيف» جمعِ «صَيْرَف»[2]، ويُروى بدلَ الدَّراهيم: «الدَّنانير»، وقولُه: «تَنقادُ» بِفَتح أوله مَصدرٌ بمعنى النَّقْد على وزنِ «تَفْعال»، كـ«تَرْداد وتَرْحال»، فاعلٌ بـ«نفيَ» مُضاف إلى «الصَّيارِيف»، وفيه الشاهدُ؛ حيث أُضِيف المصدَرُ إلى مَفعوله ورُفِع فاعلُه بعدُ.

شفاء الصدر

والمعنى: أُنبِّهكم على أن ظلمَ المرء لِنَفسه ظاهر، إذا لم يَحفظها عن حبٍّ غالِب للعقل، بأنْ كان مُوصِلاً إلى ارتِكاب المحارم.

والشاهد: في قوله: (ظُلم)، حيث إنه مصدرٌ أُضيفَ إلى المفعول، ورَفَع الفاعلَ بعده.

[١٢٤] - تَنفي يَداها الحصَى في كُلِّ هاجِرةٍ ... نَفيَ الدَّراهيمِ تَنقادُ الصَّياريفِ

من البَسيط [لِلفرزدق].

(تَنفي): تَدفع وتَطرُد، و(الحَصى): جمعُ حَصاة مَعروف، و(الهاجِرةُ): نِصفُ النهار عند اشتِداد الحر، و(الدَّراهيم): جمعُ دِرهام لغة في دِرهَم، ويُروى: الدَّنانير بدل الدراهيم، وهي جمعُ دِينار، ولِبعضهم:

النارُ آخِرُ دِينارٍ نَطَقْتَ بِهِ ... والهَمُّ آخِرُ هذا الدِّرْهَمِ الجارِي
والمرءُ بَيْنَهُما ما لم يَكُنْ وَرِعاً ... مُعَذَّبُ [القلبِ] بينَ الهَمِّ والنارِ

و(التَّنقاد): مصدرُ نَقَدَ على غير قياس، وهو بِفتح التاء، وكذا كلُّ مَصدر جاء على وزنِ تَفعالٍ، إلا (تِلقاء وتِبْيان) فبالكسر، و(الصَّياريف) بياءِ الإشباع بعد الراء: جمع صَيرفي على قِلَّة، والكثيرُ: الصَّيارفةُ كما يُعلَم من «المختار».

قوله: «تَنفي»: فعلٌ مضارع مرفوع بضمة مُقدَّرة على الياء لِلثقل، **«يَداها»:** فاعل مرفوع بالألف؛ لأنه مُثنى، ومضافٌ إليه في محل جرٍّ، والنونُ المحذوفة للإضافة عِوَض عن التنوين في الاسمِ المفرد، والأصلُ: (يَدانِ لها)، وحُذِفت اللام للتخفيف، والضميرُ عائدٌ إلى ناقةٍ، **«الحَصى»:** مفعولُ (تَنفي) منصوبٌ بفتحة مُقدرة على الألف لِلتعذر، **«في كل»:** جار ومجرور مُتعلق بـ(تَنفي)، **«هاجِرة»:** مضاف إليه مجرور بالكسرة، **«نفيَ»:** مفعولٌ مُطلق عاملُه (تَنفي) منصوبٌ بالفتحة، **«الدَّراهيم»:** مضاف إليه مجرور بالكسرة مِن إضافة

---

(١) هذا أصل الكلام، ولكن يُقال عند الإعراب: (نفيَ الدراهيم) مفعول مطلق عاملُه (تَنفي)، وعليه إعرابُ البغدادي الذي قال: (نفيَ الدراهيم) مفعول مطلق تشبيهيٌّ، والأصلُ: تَنفي يَداها الحصى نفياً كَنَفيِ الدراهيم.

(٢) قد يقال: (الصَّيارِيف) جمع (صَيرَفيّ)، والياءُ لِلتعويض لا للإشباع.

الثاني: المُنَوَّنُ، وإعمالُه أَقْيَسُ مِن إعمالِ المُضاف؛ لأنه يُشبِهُ الفعلَ بِالتنكيرِ، كقولِه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤ - ١٥]، تقديرُهُ: أو أن يُطْعِمَ في يومِ ذِي مَسغبةٍ يتيماً.

الثالثُ: المُعَرَّفُ بـ«أل»، وإعمالُه شاذٌّ قياساً واستِعمالاً، ومِنه قولُه:

١٢٥ ـ عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المُسِيءَ إِلَهُهُ ... وَلِلتَّرْكِ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرَا

أي: عَجبتُ مِن أن رَزَقَ المسيءَ إلَهُهُ، ومِن أنْ تَرَكَ بَعضَ الصالحين فقيراً.

السُّجاعي

قوله: (﴿مَسْغَبَةٍ﴾) أي: مجاعةٍ.

قوله: (عجبتُ مِنَ الرِّزق المسيءَ ... إلخ) هو مِن الطويل، و«الرِّزق» بِكسر أولِه اسمٌ لِلمَرزُوق، وهو ما انتُفع به عِندنا مَعاشرَ أهلِ السُّنة، خِلافاً للمُعتزِلة[1]، وبِالفتح مصدرٌ، وهو المرادُ هُنا، و«المُسِيء» بِالنَّصب مَفعولٌ له[2]، و«إلَهُه» بِالرفع فاعلٌ، وقولُه: «بعضَ» بالنصب مَفعولُ «تَرْكِ»، والمعنى: عَجِبتُ مِن رَزقِ الإله لِلمُسيء أي: العاصِي، ومِن تَركِه بعضَ الصالِحين ـ أي: المُطِيعين ـ فُقَراءَ، ولا عَجَبَ في ذلك على ما اقتَضَتْه الحِكَم الإلهيَّة، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

شفاء الصدر

المصدر لِمَفعوله، فهو منصوبٌ محلًا لِلمَصدر، «تَنقادُ»: فاعل المصدر وهو (نفي) مرفوع بالضمة، «الصَّياريفِ»: مضاف إليه مجرور لفظاً بالإضافة، ومحلُّه رفع على الفاعِلية لِلمصدر، وهو: (تَنقاد).

والمعنى: هذه الناقة تَدفعُ يَداها الحَصى عن وَجهِ الأرض حالَ سَيرِها نصفَ النهار عند اشتِداد الحر، كما يَدفَعُ نَقدُ الصيارفةِ الدراهمَ، [وكنَّى بذلك عن صَلابتِها وسُرعة سيرِها].

والشاهد: في قوله: (نفيَ)، حيث إنه مَصدر أُضِيف إلى المفعول، ورَفَع الفاعلَ بعده.

[١٢٥] ـ عَجِبتُ مِن الرِّزقِ المُسِيءَ إلهُه ... ولِلتَّركِ بعضَ الصَّالِحِينَ فَقيرَا

من الطويل.

(الرَّزق) بفتح أولِه: الإعطاء، وهو المرادُ هنا، وبِكسره ما يُنتفَع به، و(المُسِيء): المُذنِب.

قوله: «عجبتُ»: (عَجِب): فعلٌ ماض، والتاءُ: فاعل مبني على الضم في محلِّ رفع، «مِن الرَّزق»: جار ومجرور مُتعلق بـ(عَجِب)، «المسيءَ»: بالنصب مفعولُ (الرَّزق) مُقدم، «إلهُه»: فاعله مؤخَّرٌ مرفوع بالضمة، ومُضافٌ إليه في محل جر عائِد إلى (المسيء) المتقدِّم لَفظاً المتأخِّرِ رُتبة، «ولِلترك»: الواو: حرفُ عَطف،

(١) أي: لأنهم يقولون: ليس الرزقُ ما انتُفِع به، بل هو ما مُلك، فلا يُعتبر فيه الانتفاع، ويُعتبَر فيه المَملوكية؛ انتُفِع به أم لا. ويَلزم على هذا أن الشخص قد لا يَستوفي رِزقه، وأنه قد يأكلُ رِزقَ غيره، ويأكلُ غيرُه رزقَه.

(٢) أراد أنه مَفعول لِلرَّزق، لا أنه مفعول لأجله.

. . . .

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

(للترك): جارٌّ ومجرور معطوفٌ على (مِن الرِّزق)، «بعضَ»: مفعولٌ أول لِـ(الترك) مَنصوب بالفتحة، «الصالِحين»: مُضاف إليه مجرور بالياء المكسورِ ما قبلها المفتوحِ ما بعدها؛ لأنه جمعُ مُذكر سالم، والنونُ عِوَض عن التنوين في الاسمِ المفرَد، «فَقيرًا»: مفعولٌ ثانٍ لِـ(الترك)، هذا إن كان بِمَعنى التَّصيير، وإلا تعدَّى لِواحد وأُعرِب (فقيراً): [حَالاً من] (بعض) [وفي الأصل: (وإلا تعدى لواحد وأعرب فقيراً مفعول ثان بعض)، وظاهر أنه خطأ سببه انتقالُ النَّظر]، وعلى [كلٍّ] فالفاعلُ مَحذوف؛ أي: ولِترك الإله بعضَ . . . إلخ.

والمعنى: عجبتُ مِن رَزق الإله لِلمُذنب العاصي، ومِن تركه بعضَ المُطِيعين فَقيراً؛ ولا عجبَ في ذلك على ما قَضَتْه الحِكَم الإلهيَّة، ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾، وما أحسنَ قولَ بَعضهم:

كَم عـالِـم يَـسْـكُـنُ بَـيْـتـاً بِـالـكِـرَا ... وجـاهِـلٍ لَـهُ قُـصُـورٌ وقُـرَى

لَـمَّـا قَـرَأْنَـا قَـوْلَـهُ سُـبْـحـانَـه: ... ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم﴾ زالَ الـمِـرَا

والشاهد: في قولِه: (الرِّزق والتَّرك)، حيث إنَّ كلًّا مصدرٌ عامِل عَمَلَ فِعلِه كما تقرَّر، لكن عَمل المصدر المحلَّى بـ(أل) شاذٌّ.

[١٢٥/م] ـ وكـيـفَ الـتَّـوَقِّـي ظَـهـرَ مـا أنـتَ راكِـبُـهْ؟

نصفُ بيت من الطويل، يُوجد في بعض نُسخ المتن، وليس مَذكوراً في كلامِ الشارح، ولا في نُسخةِ الفاكهي، [ولا في نُسخة العصامي، ولعلَّ المصنف رَجع عنه بعد أن أنشدَه في المتن؛ إذ هو من بيتٍ لِلمُتلمس وهو قولُه لِطرفة:

فـإلَّا تـجـلَّـلْـهـا يُـعـالُـوك فـوقَـهـا ... وكـيـف تَـوقَّـى ظَـهـرَ مـا أنـتَ راكِـبُـهْ؟

أنشده هكذا ابنُ السكيت في «إصلاح المنطق» وغيرُه].

(التَّوقِّي): الحِفظ.

قولُه: «وكيف»: الواو: بحسَب ما قبلها، (كيف): اسمُ استفهام خبر مُقدَّم مبني على الفتح في محل رفع، «التوقِّي»: مُبتدأ مؤخر مرفوع بِضمة مقدرة على الياء لِلثقل، «ظهرَ»: مفعولُ (التَّوقي) منصوب بالفتحة، وفاعلُه محذوف تقديرُه: تَوَقِّيك، «ما»: اسمٌ موصول مضافٌ إليه في محل جر، «أنتَ»: (أنْ): ضميرٌ مُنفصل مبتدأ في محل رفع، والتاء: حرفُ خِطاب، «راكِبُه»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، والهاء: مضافٌ إليه مبني على الضم في محل جر، وسُكِّن للشعر. [وجملةُ (أنتَ راكبه) صلةُ الموصول، والعائد الهاء].

والمعنى: وكيف حِفظُكَ ظَهرَ الحيوان الذي أنتَ راكِبُه؟

والشاهد: في قولِه: التَّوقي، حيث إنه مصدرٌ محلًّى بـ(أل)، وعَمِل في المفعول المذكُور، والفاعِل المحذوف، وهذا العملُ شاذٌّ كما ذُكِر.

[اسمُ الفاعل]

ص- وَاسْمُ الفَاعِلِ كَـ«ضَارِبٍ، وَمُكْرِمٍ»، فَإِنْ كَانَ بِـ«أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقاً، أَوْ مُجَرَّداً فَبِشَرْطَيْنِ: كَوْنُهُ حالاً أَوِ اسْتِقْبَالاً، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ، أَوْ مَوْصُوفٍ، و﴿بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ، خِلَافاً لِلْكِسَائِيِّ، وَ«خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ» عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَتَقْدِيرُهُ: خَبِيرٌ كَـ﴿ظَهِيرٌ﴾، خِلَافاً لِلأَخْفَشِ.

وَالمِثَالُ، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى: «فَعَّالٍ، أَوْ فَعُولٍ، أَو مِفْعَالٍ» بِكَثْرَةٍ، أَوْ «فَعِيلٍ، أَوْ فَعِلٍ» بِقِلَّةٍ، نَحْوُ: «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ».

ش- النَّوعُ الثالثُ مِن الأسماء العامِلةِ عَمَلَ الفعلِ: اسمُ الفاعِلِ، وهو: «الوصفُ الدَّالُّ على الفاعِل، الجارِي على حَرَكاتِ المضارع وسَكَناتِه»، كـ«ضارِب، ومُكْرِم»، ولا يَخلُو: إمَّا أن يكونَ بـ«أَلْ»، أو مجرداً منها.

[إعمال المُحلَّى بـ«أل»]

فإنْ كانَ بِـ«أل» عَمِل مُطلقاً: ماضياً كان أو حالاً أو مُستَقبَلاً، تقولُ: «جاءَ الضاربُ

السُّجاعي

اسمُ الفاعل

قوله: (فبِشَرطين: كونُه حالاً أو استِقبالاً) هذا هو الشرطُ الأولُ، والشرطُ الثاني: اعتِمادُه على نفيٍ . . . إلخ، وفي «المغني»: أنَّ اشتراطَ الاعتِماد وكونِ الوَصفِ بِمعنَى الحال أو الاستقبالِ إنما هو في العَمل في المنصوب، لا لِمُطلَق العمل، بِدَليلَين؛ أحدهما: أنه يصحُّ «زيدٌ قائمٌ أبُوه أمسِ»، والثاني: أنهم لم يَشترطُوا لِصِحَّة «أقائمٌ الزيدانِ؟» كونَ الوصف بمعنَى الحالِ أو الاستِقبال. اهـ[1]

قوله: (وتقديرُه: خَبير كـ﴿ظَهِيرٌ﴾) هو جوابٌ عمَّا يَرِدُ على قَوله: «خبيرٌ بَنُو لِهبٍ على التَّقديم والتأخير»؛ فإنه يَلزمُ عليه الإخبارُ بالمُفرَد عن الجَمع، وسيُوضِّح ذلك الشارح.

قوله: (فإنْ كان بـ«أل») يَعني المَوصولةَ كما صرَّح به بَعدُ؛ لأنها متى قُدِّرت لِلتَّعريف اقتَضى القياسُ أنْ لا يَعملَ[2] شيئاً كما في «شَرح اللَّمحة»[3]. اهـ مِن خَط (ش).

---

(١) «مُغني اللبيب» (ص٦١٢-٦١٣).

(٢) أي: اسمُ الفاعل الداخلةُ هي عليه.

(٣) (٢/ ٨٣).

زيداً أَمْسِ، أو الآنَ، أو غداً»، وذلكَ لأنَّ «أل» هذه مَوصولةٌ، و«ضاربٌ» حالٌّ محلَّ «ضَرَب» إنْ أردتَ المُضِيَّ، أو «يَضربُ» إنْ أردتَ غيرَه، والفعلُ يَعمَل في جميعِ الحالات؛ فكذا ما حلَّ مَحلَّه، قال امرؤُ القَيس:

١٢٦ - القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلَاحِلَا ... خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَباً وَنَائِلَا

السُّجاعي

قوله: (القاتِلِين المَلكَ . . . إلخ) «الحُلاحِل» بِحاءين مُهملتَين[1] مع ضم الأُولى[2]: السَّيِّد الشُّجاع، أو العَظِيم المُروءةِ، وهو مختَصٌّ بِالرجال لا يُوصَف به النساء، وليس له فِعلٌ، وهو مُفرَد وجمعُه بِفَتح الحاء، فالفرقُ بين الجمع والمُفرد اختِلافُ حركتِه كما في «القامُوس». و«الحَسَب» الشَّرَف، و«نائِلاً» أي: عَطاءً.

شفاء الصدر

شواهِدُ عملِ اسمِ الفاعل

[١٢٦] - القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلَاحِلَا ... خيرَ مَعَدٍّ حسباً ونائلَا

من الرجز.

(الحُلاحِل) بضم [الحاء الأُولى]: السَّيد الرَّكِين، أي: الوَقور، والجمعُ: الحَلاحِل بِالفتح كما في «المُختار»، و(الحَسَب) بفتحتَين: ما يَعدُّه الإنسان من مَفاخِر آبائه، وقِيل غيرُ ذلك، راجِع «المُختار» و«المِصباح»، و(النَّائل): العطاء.

قوله: «القاتِلينَ»: إن كان تابعاً لِشيء في إعرابِه فَذاك، [نَعم هو صِفةٌ لِقوله: (مالكاً وكاهلاً) في البيت قبلَه وهو:

واللهِ لا يَذهَبُ شَيخِي باطِلَا ... حَتَّى أُبِيرَ مالِكاً وكاهِلَا

ومع ذلك يَجوز فيه الإعراب الذي سيَذكُرُه]، وإلَّا فهو: مفعولٌ لِفعل محذوفٍ تقديره: أَذُمُّ، مَنصوب بالياء المكسور ما قَبلها المفتوح ما بعدها؛ لأنه جمعُ مذكر سالم، والنونُ عِوض عن التنوين في الاسم المفرد، وفاعلُ اسمِ الفاعل ضميرٌ مُستتر يَعود إلى (أل) الموصُولة، وفي الحقيقةِ هي المفعول [أي: لِلفعل المُقدَّر المذكُور]، و(قاتِلين): صِلة [أي: جيءَ بها لِتَوضيح الموصول، وحينئذٍ فحقُّ الإعراب أن يَدُورَ عليه لا علَيها، إلا أنَّ (أل) لَمَّا كانت على صُورةِ الحَرف نُقل إعرابُها إلى صِلَتِها عارِيَّةً]، «المَلكَ»: مَفعوله، «الحُلاحِلَا»: صِفة (المَلك)، وألفُه: لِلإطلاق، «خيرَ»: صفةٌ ثانية للملك، «مَعدٍّ»: مُضاف إليه مجرور بالكسرةِ، «حسَباً»: تمييز ناصبُه (خيرَ)، «ونائلَا»: عاطف ومعطوفٌ على (حسَباً).

والمعنى: أذمُّ القاتِلِينَ الملكَ السيدَ ذا الوَقار، أحسنَ هذه القبيلةِ المسمَّاةِ بِمَعدٍّ مِن جِهة الحسَب، ومِن جِهة العطاء.

---

(١) لا بِجيمَين كما وقع خطأً في «حاشِية الألوسي» ونبَّهنا عليه ثَمَّ.

(٢) أي: وكسرِ الثانية.

[إعمال المجرَّد منها]

وإن كان مُجرَّداً منها فإنما يَعمَل بِشَرطَين:

أحدُهما: أن يكون بمعنَى الحالِ أو الاستِقبال، لا بمعنَى المُضِيِّ، وخالَف في ذلك الكِسائيُّ وهشامٌ وابنُ مَضَاءٍ، فأجازُوا إعمالَهُ إذا كان بِمعنَى الماضِي، واستَدلُّوا بقَولِه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، وأُجِيبَ بأنَّ ذلك على إرادةِ حكايةِ الحال، ألَا تَرى أن المضارعَ يَصحُّ وُقوعُهُ هنا، تقولُ: وكَلبُهم يَبْسُطُ ذراعَيه؟ ويَدُلُّ على إرادةِ حِكاية الحالِ أنَّ الجملة حاليَّةٌ والواوَ واوُ الحال، وقولُهُ سُبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يَقُلْ: وقَلَّبْناهم.

السُّجاعي

قوله: (وابنُ مَضاء) في «القاموس»[(١)]: المَضاءُ كـ(سَماء) تابِعي.

قوله: (فأجازُوا إعمالَه ... إلخ) مَحلُّ الخلاف في رَفعه الظاهرَ ونَصبِه المَفعول به، أمَّا رفعُ الوصفِ الماضي الضَّميرَ المستترَ فجائزٌ اتِّفاقاً.

قوله: (على إرادة حكايةِ الحال) بِأنْ يُفرَضَ ما وَقع واقِعاً الآنَ، قِيل: وإنما يُفعَلُ ذلك في الماضي المستغرَب، كأنَّك تُحضِره لِلمخاطَب وتُصوِّره له، فيَتعجَّب منه، وقيل: مَعنَى حِكاية الحال أن تُقدِّر نفسَك كأنَّك مَوجودٌ في ذَلك الزمان، فتَحكِي الآنَ ما كُنتَ تَتلفَّظ به إذْ ذاك، كما في قَولهم: «دَعْنا مِن تَمرَتانِ»[(٢)]، ورُدَّ بأنَّ المَقصُودَ بِحكاية الحال حكايةُ المعاني الكائنةِ حِينئذٍ لا الألفاظ. اهـ يس[(٣)].

قوله: (والواوَ واوُ الحال) إذ يَحسُنُ أنْ يُقالَ: «جاء زيدٌ وأبُوه يَضحَكُ»، ولا يَحسُنُ:

شفاء الصدر

والشاهد: في قوله: (القاتِلِين)، حيث إنه اسمُ فاعل عَمِل فيما بعده عَملَ فِعله من غير شرطٍ [أي: مع أنه بِمعنى المُضيِّ؛ لأنهم قتلوه من قبلُ]؛ لِكونه محلًّى بـ(أل)، ويُؤخَذ منه أيضاً إعمالُ اسم الفاعل مَجموعاً.

(١) الإتيانُ بهذا النَّقل لا فائدةَ فيه؛ إذا الكلامُ في ابن مَضاء القُرطبيِّ النَّحوي، وما في «القاموس» ضبطٌ لاسم التابِعي، ولا دليلَ على أنَّ ضبطَ الاسمَين واحد، ولا سيَّما مع كثرةِ تصرُّف المغاربة في الأعلام، فكانَ يَنبغي التنصيصُ على ضبط (مَضاء) في اسم النَّحويِّ بالفتح، ثم يُتبرَّع بِبيان أصلِه المنقول عنه في اللغة، أو بِذِكر غيره ممَّن تسمَّى به إن وُجد؛ لِتَعُمَّ الفائدة.

(٢) في «الكتاب» لسيبويه: .. كما قال بعضُ العرب: «دَعْنا من تَمْرتانِ»، على الحكاية لِقوله: «ما عِنده تَمرتان»، وسمعتُ أعرابيًّا مرةً يقول لِرجل سأله فقال: «أليس قُرشيًّا؟»، فقال: «ليس بِقُرشيًّا»، حكايةً لِقوله. اهـ

(٣) (٢/٢١٦).

الشَّرطُ الثاني: أنْ يَعتَمِدَ على نَفيٍ، أو استِفهامٍ، أو مُخْبَرٍ عنه، أو مَوصوفٍ.

مِثالُ النفيِ قولُه:

٣٨ ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا

فـ«أنتُما»: فاعِلٌ بـ«وافٍ»؛ لاعتِمادِه على النَّفي. ومِثالُ الاستفهامِ قولُه:

٣٩ ـ أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا؟

ومِثالُ اعتِمادِه على المخبَرِ عنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣].

السُّجاعي

«وأبُوه ضَحِك». اهـ خالِد[(١)].

قوله: (أو مَوصوفٍ) ومِنه صاحبُ الحال؛ لأنَّ الحالَ وَصفٌ في المعنى لِصاحِبها. اهـ (ش).

قوله: (خَليليَّ ما وافٍ ... إلخ) صدرُ بيت عجزُه[(٢)]:

إذا لَم تَكُونَا لِي عَلَى مَن أُقَاطِعُ

أي: مَن أُخاصِمُه، وهو مِن الطويل، و«خَلِيليَّ» مُنادى، و«ما» نافِيةٌ، و«وافٍ» مبتدأ مَرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنَين، و«أنتُما» فاعلٌ به، وهو محلُّ الاستِشهادِ.

قوله: (أقاطِنٌ قومُ سَلمى ... إلخ) هو من البَسيط، صدرُ بيتٍ عَجُزه:

إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

شفاء الصدر

[٣٨] ـ تقدَّم الكلام عليه في شواهد المبتدأ والخبر [(ص٢٦٩)] أيضاً [الأولى حذفُ هذه الزيادة، أعني (أيضاً)].

والشاهد فيه هنا: (وافٍ)، حيث إنه اسمُ فاعل مجرَّد مِن (أل)، وعَمِل فيما بعده الرفعَ؛ لاعتِماده على النّفي.

[٣٩] ـ سَبَق الكلام عليه في شواهدِ المبتدأ والخبر أيضاً [(ص٢٧٠)].

والشاهد فيه هنا: (قاطِنٌ)، فإنه اسمُ فاعل مجردٌ مِن (أل)، وعَمِل فيما بعده الرفعَ؛ لاعتِماده على الاستفهام.

---

(١) «التَّصريح» (٢/ ١٢).

(٢) لا حاجةَ إليه؛ إذ قد تقدَّم إنشادُه تامًّا في باب المبتدأ والخبر، فكأنَّ المحشِّي نسي ذلك. ومثلُه كلامُه على البيت الذي بعده وهو: أقاطنٌ .. إلخ.

ومثالُ اعتِماده على الموصوف قولُكَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ زيداً»، وقولُ الشاعر:

١٢٧ - إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكُفَّهُمْ بَيْنَ الحَطِيمِ وَبَيْنَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ

أي: بِقَومٍ رافِعينَ.

السُّجاعي

فالهمزةُ لِلاستِفهام، و«قاطِن» مُبتدأ، و«قومُ» فاعِلٌ سَدَّ مَسد الخَبر، وهو محلُّ الاستِشهاد، و«قومُ» مُضاف إلى «سَلمى»، وهو مَجرور بِفَتحة مُقدرة على الألِف لأنَّه مَمنوعٌ مِن الصرف لِوُجود التَّأنيث، و«القاطِنُ» الماكِث بِالمحلِّ والقائِم بِه، و«الظَّعْن» الارتِحال، يُقالُ: «ظَعَنَ عن البَيت» مِن باب نَفَعَ: ارتَحلَ عنه.

قوله: (إني حَلفتُ بِرافِعِينَ . . . إلخ) هو من الكامِل، والشاهدُ في قولِه: «رافِعِينَ»، قال في «المِصباح»: «الحَطِيم» حجر مَكَّة، و«زمزمُ» اسمٌ لِبِئر مكة، ولا يَنصرفُ لِلتأنيث والعَلَميَّة، فيَحتمل[١] هنا أن يُقرأ بِالنصب إن كانت القوافي كلُّها مَنصوبة، وبالجرِّ إن كانتْ كذلك، ويَكونُ صَرفُه لِلضرورة، أو أنَّ المراد بِه البئرُ وهو مُذكَّر[٢].

شفاء الصدر

[١٢٧] - إنِّي حَلفتُ بِرافِعِينَ أَكُفَّهم بينَ الحَطِيمِ وبين حَوضَي زَمزَمِ

مِن الكامل [للفرزدق مِن أبيات أولُها:

إنِّي كَتَبتُ إلَيكَ ألتَمِسُ الغِنى بِيَدَيكَ أو بِيَدَيْ أَبِيكَ الهَيْثَمِ

وبعد الشاهد قولُه:

لَتَأتِيَنَّكَ مِدحَةٌ مَشهُورةٌ غَرَّاءُ يَعرِفُها رِفاقُ المَوسِمِ

وبهذا ظهر المعنى].

(الأَكُفُّ): جمع كَفّ، وهي مَعروفة، و(الحَطِيم): الحائطُ التي [كذا بالتأنيث] بين رُكن الحَجر الأسود وبابِ الكعبة؛ سُمي بذلك لِحَطْمِه الذُّنوبَ، و(زَمزَم) بئر مكة، وأصلُه: زَمَّم بثلاثِ مِيمات، أُبدلت الثانية زاياً، ولا يَنصرف لِلعَلَمية والتأنيث، ويَجوز هنا أن يُقرأ ممنوعاً لِما ذُكر، ومَصروفاً للضرورة، أو لِإرادة المكان على حسَب القَوافي [الصحيح قراءتُه بالكسر لا غيرُ؛ لأنَّ البيت للفرزدق في ديوانه من قصيدة مكسورة الرويِّ، وقد تقدم إنشاد شيء منها].

قوله: «إني»: (إنَّ): حرف توكيد يَنصب الاسمَ ويَرفع الخبر، والياء: اسمُها في محل نصب، «حَلفتُ»:

---

(١) لا مجالَ لهذا الاحتمال، والواجبُ الجر لِما كتبناه على كلام المُعرِب، فانظُره إن شئتَ.

(٢) هذا مخالفٌ لِما نصَّ عليه أربابُ اللغة من أن البئرَ مؤنَّثة، ولِذا حمَلها شُرَّاح الشواهد على معنى القَليبِ في قولِ الشاعر:

وبِئري ذُو حَفَرتُ وذُو طَوَيتُ

وذَهَبَ الأَخفشُ إلى أنه يَعمَلُ وإنْ لم يَعتَمِدْ على شيءٍ مِن ذَلك، واستَدلَّ بقَولِه:

١٢٨ - خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ؛ فَلَا تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

السُّجاعي

قوله: (خَبيرٌ بنُو لِهبٍ . . . إلخ) هو من الطَّويل، و«بَنُو لِهْب» بكسر اللام وسكونِ الهاء حيٌّ من الأَزْد، والمعنى: أنَّ بَني لِهب عالِمُون بالزَّجر والعِيافة، فلا تُلْغِ كلامَ رجلٍ لِهبي إذا زَجر وعافَ حِين تَمرُّ عليه الطَّير. اهـ شيخ الإسلام(١).

شفاء الصدر

فعلٌ وفاعل، والجملةُ في محل رفع خبر (إنَّ)، «بِرافِعِين»: الباء: حرفُ جر، (رافِعِين): مجرورٌ بالباء وعلامةُ جره الياءُ المكسور ما قبلها المفتوحُ ما بعدها؛ لأنه جمعُ مُذكر سالم، والنونُ عِوض عن التنوين في الاسمِ المفرَد، [والجار والمجرور متعلق بـ(حلفتُ)]، وفاعلُ (رافِعِين) ضمير مستتر يَعود إلى موصوفٍ محذوف؛ أي: بِقَوم رافِعِين، «أَكفَّهُم»: مفعوله، ومضافٌ إليه في محل جر، والميمُ: علامةُ الجمع، «بين»: ظرفُ مَكان مُتعلق بـ(رافعِين)، «الحَطيمِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «وبين»: عاطفٌ ومَعطوف على (بينَ) الأُولى، «حوضَي»: مضاف إليه مجرورٌ بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسورِ ما بَعدها تقديراً؛ لأنه مُثنى، والنونُ المحذوفة للإضافة عِوَض عن التنوين في الاسم المفرَد، «زمزمِ»: مُضاف إليه مجرور بالفتحة أو بِالكسرة [هذا هو الصحيح ولا مَجال للأول لِما مرَّ] على ما تَقرَّر.

والمعنى: إني حَلفتُ بِقوم رافِعِين أكفَّهُم حينَ الدعاء بين الحَطيم وحوضَيْ زَمزمَ [لأمدحنَّك . . . إلخ ما تقدَّم].

والشاهد: في (قومِ [الأولى إسقاطُه] رافِعِين)، فإنه اسمُ فاعل مجرَّدٌ من (أل)، وعَمِل فيما بعده؛ لاعتِماده على الموصوف المقدَّر كما سَبَق.

[١٢٨] - خَبِيرٌ بَنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغِياً مَقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيرُ مرَّتِ

من الطويل [لرجل من طَيئ].

(الخَبِير): العَليم، و(بَنو لِهب): بكسر اللام وسكونِ الهاء قَبِيلة تُعرَف بالعِيافة، وهي زَجرُ الطير بزاي فجيم فراء بوزن فَلْس، وهو أن يَرى غُراباً ونحوه، فيَتطيَّر به أو يَتيمَّن؛ لأنه يُنزل الطيرَ مَنزلة العَدوِّ، فإذا أراد السَّفر مثلاً، ورأى الطير آتياً من جِهَته اليُسرى [نحوَ جهتِه اليُمنى - وهو السانِح -] تَيمَّن وتَفاءل ومَضى في السفر، وإذا رآه آتياً من جِهته اليُمنى [نحوَ اليُسرى - وهو البارِح -] تَطيَّر وتشاءَم ورَجع عن السَّفر، والعِيافة: ضربٌ مِن التَّكهُّن، وفي «المصباح»: الطِّيَرة وِزان عِنَبة: التشاؤُم، وكانت العرب إذا أرادتِ المُضيَّ لِمُهِمٍّ مَرَّت بِمَجاثِم الطير، وأثارتْها لِتَستفيد هل تَمضي أو تَرجع، [فإنْ تَيامَنَت الطيرُ مَضَتْ، وإن تَشاءَمت تَطيَّرت وعَدَلت]، فنَهى الشارع عن ذلك بقوله: لا طِيرةَ. اهـ. و(مُلغياً)؛ أي: مُبطِلاً ومُسقِطاً، و(الطَّير): جمع طائر، وقد يُطلَق على الواحد [أي: على قولٍ لِقُطرب وأبي عُبيدة؛ لأنه في الأصل مصدرٌ، كما في «حاشية شرح بانت سُعاد» لِلفاسي].

---

(١) «الدُّرَر السنية» (١/ ٢٨٦).

وذلك لأن «بَنو لِهْبٍ» فاعلٌ بـ«خَبِير»، مع أن خبيراً لم يَعْتَمِدْ، وأُجيب: بأنَّا نَحمِلُه على التقديم والتأخير، فـ«بَنو لِهب»: مُبتدأ، و«خبيرٌ»: خَبره، ورُدَّ: بأنه لا يُخْبَرُ بِالمفرد عن الجَمع، وأُجيب: بأن فَعِيلاً قد يُستعمَلُ للجَماعة، كقَولِه تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

السُّجاعي

ثم لا يَخفَى أنَّ الوصفَ في البيتِ لم يَعمَل في مَنصوب، وقد مَرَّ أن الشرطَين إنما هما لِعَملِه في مَنصوب، وأمَّا العملُ في مَرفوع فلا يُشترَط فيه الاعتِماد، ولعلَّ المصنِّفَ في هذا الكتاب يَرى أنَّ الاعتِمادَ شرطٌ لِعمَله مُطلقاً وإنْ خالَفه في «المغني» كما عُلِم مِما تَقدَّم، قال العَلَّامة الشيخُ يس: واعلَم أن حَمْلَ البيتِ على التَّقديم والتأخيرِ لا بُدَّ مِنه؛ لأنَّ المرفوع إنما يَسُد مَسَدَّ الخبر إذا اعتَمَد على ما في «المغني»، فالبيتُ من مُشكِلاتِ بابِ المبتدإِ والخبر، لا مِن مُشكِلات باب الفاعِل. اهـ(١)

قوله: (فهو كقولِه تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾) يَعني أن «فَعِيلاً» يَستَوِي فيه المُفردُ وغيرُه كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾، قال الشيخُ خالدٌ: و«فَعِيل» على وَزن

شفاء الصدر

قوله: «خبيرٌ»: مبتدأ مرفوعٌ بالضمة، «بنُو»: فاعل سدَّ مسدَّ الخبر مرفوع بالواو؛ لأنه مُلحق بجمع المذكر السالم، «لِهبٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وأصلُه: بَنونَ لِلِهب، حُذفت النون للإضافة، واللام لِلتَّخفيف، هكذا أَعرب الأخفش مُستدلًّا بِهذا البيت على أنَّ اسمَ الفاعل [أراد به ما يَشمل الصفة المشبهة كما هي عادةُ النُّحاة] يَعمل وإنْ لم يَعتمِد، وأجاب البصريُّون القائلُون باشتراط الاعتماد في عَمله: بأن (بنُو): مبتدأ مؤخر، و(خبير): خبر مُقدم، وصحَّ الإخبار بِخَبير على [الصحيحُ: عن] الجمع؛ لأنه على وزنِ المصدر كصَهِيل، والمصدرُ يُخبَر به عن المفرد وغيرِه، فكذا ما وازَنَه، «فلا»: الفاء: واقعةٌ في جواب شرط مُقدَّر تقديره: وإذا عرفتَ ذلك، [وتُسمى الفاءَ الفصيحة]، (لا): ناهيةٌ، «تكُ»: فعل مضارع مُتصرف من (كانَ) الناقصة يَرفع الاسم ويَنصب الخبرَ مَجزوم، وعلامةُ جزمه سكونُ النون المحذوفة للتخفيف، واسمُها مستتر فيها وجوباً تقديره: أنتَ، «مُلغِياً»: خبرها وفاعلُه مستتر فيه، «مقالَةَ»: مفعولُه، «لهبيٍّ»: مُضاف إليه مجرور بالكسرة، «إذَا»: ظرفٌ لِلزمان المستقبَل مُضمَّن معنى الشرط منصوبٌ بِشرطِه أو جوابه، «الطيرُ»: فاعلُ فعلٍ محذوف يُفسِّره (مرَّ)، والجملةُ شرطُ (إذا)، «مرَّتِ»: (مَرَّ): فعل ماضٍ، وفاعلُه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى الطير، والتاء: علامةُ التأنيث وحُرِّكت بالكسر لِلشعر، والجملةُ مُفسِّرة، وجوابُ (إذا) محذوفٌ يدلُّ عليه ما قَبله؛ أي: فلا تكُ . . . إلخ.

والمعنى: أنَّ بَني لهب عالمُون بالعِيافة وزَجرِ الطير، وإذا عرفتَ ذلك فلا تُسقِط قولَ رجلٍ مِنهم إذا زَجر وعافَ، حين تَمرُّ عليه الطَّير.

---

(١) «حاشية الفاكِهي» (٢/ ٢١٦).

[أمثِلة المُبالَغة]

النَّوعُ الرابع من الأسماء التي تَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ: أَمْثِلَةُ المبالغة، وهي خَمسةٌ: «فَعَّالٌ، وَفَعُولٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِلٌ»، قال الشاعِر:

١٢٩ - أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالَهَا

السُّجاعي

المصدرِ، والمصدرُ يُخبَر به عن المُفرد والمثنَّى والجمعِ، فأُعطِيَ حُكمَ ما هو على زِنَته. اهـ[1] وقد اعترِض قِياسُ ما ذُكر على الآية بأنَّ «الملائكة» جمعُ تكسير، فيُؤوَّل بالجَماعة، وهي مُفرَد مُؤنَّث، وهو قد يُخبَر عنه بـ«فَعِيل» كما في ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، و«بَنُو لِهب» أُجرِيَ مُجرَى جمع المُذكَّر السالِم، وهو لا يُراعَى تَأنيثُه المترتِّبُ عليه[2] إفرادُه. فتأمَّل!

قوله: (أَخَا الحربِ ... إلخ) «أَخَا» بِالنَّصب على الحال من ضَميرِ المتكلِّم في البَيت قَبله، والمرادُ بـ«أَخَا الحرب» الملازمُ لها، و«لَبَّاساً» منصوبٌ أيضاً على الحال، وفيه الشاهِدُ؛ حيث

شفاء الصدر

والشاهد: في قوله: (خَبيرٌ)، حيث إنه اسمُ فاعل مجرد مِن (أل)، وعَمِل فِيما بعده مع عَدم اعتِماده [أي: على نفيٍ أو استفهام أو موصوفٍ أو مخبَرٍ عنه] على رأيِ الأخفش، وتقدَّمَ الجوابُ عنه [في كلام الشارح].

شواهد عملِ أمثلة المُبالغة

[١٢٩] - أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إليها جِلالَها ... وليس بِوَلَّاجِ الخَوالِفِ أعقَلَا

مِن الطويل [للقُلَاخ].

(أخُو الحَرب): الملازمُ لها، و(اللبَّاس): كثير اللُّبس، و(الجِلال) بكسر الجيم: جمعُ جُلٍّ بِضمها، المراد بها ما يُلبَس في الحرب من الدُّروع ونحوِها، و(الوَلَّاج): كثير الوُلُوج؛ أي: الدُّخول، و(الخَوالِف): جمع خالِفة، أصلُها عِمادُ البيت، أراد بها هنا: نفسَ البيت، [أو المرادُ به النِّساء المُتخلِّفات في البُيوت، كقولِه تعالى: ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ أي: مع النِّساء]، و(الأعقَل) من العَقَل بفتحتين: المضطرِب الرِّجلين من الخَوف والفَزَع.

قوله: «أخَا»: منصوبٌ على الحال من الضمير في (إنَّني) [كما قال العيني، وقال بعضُهم: هو حالٌ من الضَّمير المُستتِر في (أرفع)] في بيت قبلَه [على القولَين]، وهو:

فَإِنْ تَكُ فاتَتْكَ السَّماءُ فَإِنَّني ... بِأَرْفَعِ ما حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ [أَطْوَلَا]

(١) «التصريح» (١/ ١٩٤).

(٢) في بعض النسخ: (على)، وما أثبتناه هو الصواب؛ إذ الإفراد مترتب على تأنيث التأويل بالجماعة.

. . . .

السُّجاعي

عَمِل النصبَ في قَولِه: «جِلالَها» لاعتِمادِه على المَوصوف، وهو ذُو الحال، و«الجِلال» بكسر الجيمِ: جمع جُلٍّ، وهو في الأصلِ ما يُلبَس لِلدَّابَّة، استُعير لِلدُّروع. وهذا شَطرُ بيت من الطَّويل تمامُه:

ولـيـسَ بِـوَلَّاجِ الـخَـوالِـفِ أَعْـقَـلَا

و«الأَعْقَل» بالقاف هو الذي تَضطَرِب رِجلاه من الفَزَع.

شفاء الصدر

وعلامةُ نصبه الألف؛ لأنه مِن الأسماءِ الخمسة مُؤوَّل بـ(مُلازم)، «الحربِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «لَباساً»: حال ثانيةٌ من ضميرِ (إنني)، فهي مُترادِفة، وفاعلُه ضمير مُستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى قوله: (أخا الحربِ)، كذا قيل، [وقال بعضُهم: مُستتر وجوباً تقديرُه: أنا، وقد تقدَّم ذِكرُ الخِلاف في مِثله، لكنَّ قوله: (وليس بولاج) ههنا يَشهَد للأول، وإلَّا لَقال: (ولستُ بِوَلاج)، وادِّعاءُ الالتِفات ـ كما زعم بعضُهم ـ لا داعيَ إليه مع إمكان غيرِه]، «إليها»: جار ومجرور مُتعلق بـ(لبَّاس)، و(إلى) بمعنَى اللام، «جِلالَها»: مفعوله ومضاف إليه في محل جر، «وليسَ»: الواو: لِلعطف، (ليس): فعل ماضٍ ناقصٌ يَرفع الاسم وينصب الخبر، واسمُها ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (أخا الحربِ) أيضاً، «بِوَلاجٍ»: الباء: حرف جر زائدٌ، (ولَّاجٍ): مجرور بالباء وعلامةُ جره الكسرةُ، وهو خبر (ليس) منصوبٌ بفتحة مُقدرة على آخره مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الزائدِ، وفاعلُ (ولَّاج) مُستتر يعود إلى: (أخا الحرب) أيضاً، «الخوالِف»: مُضاف إليه مجرور بالكسرة باعتِبار الإضافةِ، وفي محل نصبٍ على المفعوليَّة لـ(ولَّاج)؛ إذ هو من إضافةِ مثالِ المبالغة لِمَفعوله، «أعقلَا»: حال من ضمير (ولَّاج) أو خبر ثانٍ لـ(ليس)، وألفُه: للإطلاق، وجملةُ (وليس) عطفٌ على جملةِ (فإنني . . . إلخ) كما قيل، [ويلزمُ منه الالتفاتُ المُشار إليه سابقاً، فإذا جُعلت معطوفةً على الحال لم يَلزم ذلك، وعطفُ الجُملة الحاليَّة على الحال المُفرَدة وعَكسُه جائزان؛ لِتَأويلها بِمُفرد]، فتأمل!

والمعنى: إني شُجاع ملازمٌ لِلحرب كثيرُ لُبس نحوِ الدُّروع لها، ولستُ كثيرَ الدخول في البُيوت تَضطرب رِجلاي من الخوف والفزَع، وقال في «التَّصريح»: والمراد أنه ثابتُ القَدم في الحربِ، وبينه وبينها مُؤاخاةٌ، وإذا قامت الحربُ لا يَلِجُ البيتَ ويَستَتر فيه، بل يَظهر ويُحارِب. اهـ

والشاهد: في قولِه: (لبَّاساً)، فإنه مِن أمثلة المبالَغة يَعمل عَملَ الفعل، فرفع ضميراً ونصب (جِلالَها)؛ لاعتِماده على الموصوف، وهو صاحبُ الحال.

وقال آخَرُ:

١٣٠ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

وقالُوا: «إِنَّهُ لمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا»، و«اللهُ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ».

السُّجاعي

قوله: (ضَروبٌ بِنَصلِ السَّيف ... إلخ) صَدرُ بيتٍ من الطويل مِن قَصيدة طويلة رَثى بها الشاعرُ أُميَّةَ بنَ المُغيرة المخزوميَّ، وتَمامُه:

إذا عَـــدِمُـــوا زاداً فـــإنَّـــك عـــاقِـــرُ

و«نَصلُ السيف» حَدِيدتُه، و«السُّوق» بضم السين: جَمعُ ساقٍ بالألِف، أو بِالهمز[١]، و«السِّمانُ» جمعُ سَمِينة، وأراد بها النُّوقَ السِّمانَ، و«عاقِر» بالقاف من العَقْر وهو الجَرْح، والمرادُ بِه هنا الذَّبح، و«إذا» في البيتِ شَرطيَّةٌ، و«عَدِمُوا» فعلُ الشَّرط، وجُملةُ «فَإنَّك عاقِر» جوابُها، والعاملُ في «إذا» مَحذوفٌ دلَّ عليه «عاقِر»، أي: إذا عَدِمُوا زاداً عَقرتَ. أفاده العَيني[٢].

قوله: (وقال: إنه لَمِنحار بَوائِكَها ... إلخ) أي: وقالَ القائِلُ[٣] مِن العرب، وليس المرادُ أنه شِعرٌ وإنْ أوهمه[٤] ظاهِرُ السِّياق. و«المِنحارُ» بالحاء المهملة: مُبالَغةٌ في ناحِر، و«البَوائِك» جمعُ بائِكة، وهي السَّمِينة الحَسْناء من النُّوق.

شفاء الصدر

[١٣٠] ـ ضَروبٌ بِنَصلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها   إذَا عَـدِمُـوا زاداً فـإنَّـكَ عـاقِـرُ

من الطويل [لأبي طالِب عمِّ النبي ﷺ في رثاء مَن ذكَر المُحشِّي].

(نَصلُ السيفِ): شَفرتُه، ولِذلك أضافَه إلى السَّيف، وقد يُسمَّى السيف كلُّه نَصلاً، قاله المصرِّح، و(السُّوق): جمع ساقٍ، وهو مَعرُوف [الأولى: وهي مَعروفة]، و(السِّمان): جمع سَمينة، و(العَقْر): ضربُ قوائم البعير، وكانُوا يَعقِرون الناقة إذا أرادُوا نحرَها؛ لِتَبركَ فيكون أسهلَ لِنَحرها.

قوله: «ضَروبٌ»: خبرُ مبتدأ محذوف؛ أي: أنتَ، وقدَّره البَغدادي [في «الخزانة»] (هو) بِقرينة السِّياق، [ف]في قوله: (فإنك عاقرٌ) التِفاتٌ مِن الغَيبة إلى الخطاب [قاله البغداديُّ أيضاً، وزاد عليه: قال بعضهم: ولو قُدِّر (أنتَ ضَروبٌ) لَكان الالتفاتُ مَعدوماً فيه، ويكونُ (إنَّك عاقرٌ) على مُقتَضى الظاهر]، «بنَصل»: جار

---

(١) أي: سَأْق، وهو لغة في السَّاق، وجمعُه: سُؤْق بالهمز أيضاً، فالذي في البيت يحتمل أن يكون جمعاً له ولكنْ بعد تسهيلِه.

(٢) انظر: «المقاصد النَّحوية» (٣/ ١٤٢٥).

(٣) الذي رأيتُه في غالب نُسخ الشَّرح: وقالوا.

(٤) أي: للذي لا يَعرف الأوزانَ، أو إذا ما تصحَّف في النُّسخ، وإلَّا فكونه ليس شعراً ظاهرٌ للمُمارِس.

وقال الشاعر:

١٣١ ـ أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

السُّجاعي

قوله: (أتاني أنَّهم مَزِقُون ... إلخ) قائِلُه هو زيدُ الخَيْلِ، سُمي بذلك لأنه كانَ له خمسةُ أفراسٍ مَشهورةٍ فأُضِيف إليها، وقد غَيَّر النبيُّ ﷺ اسمَه إلى زيدِ الخَيرِ بالراء. وهو من الوافر،

شفاء الصدر

ومجرور متعلق بـ(ضَروب)، «السيفِ»: مضاف إليه مجرورٌ بالكسرة، و(ضَرُوب) صِيغة مبالغة فاعلُه ضمير مستتر، «سُوقَ»: مفعولُه، «سِمانها»: (سمانِ): مضاف إليه مجرور بالكسرة، و(ها): مُضاف إليه في محل جرٍّ عائِد للإبل، «إذَا»: ظرفٌ للزمان المستقبَل مُضمَّن معنى الشرط منصوبٌ بِشرطه أو جَوابِه، [ومَنع بعضُهم الثاني؛ لأن (إنَّ) لا يَعمل ما بعدها فِيما قبلها، وسيأتي تفصيلُه]، «عَدِمُوا»: (عَدِم): فعل ماض، والواو: فاعلٌ في محل رفع، «زاداً»: مفعولُ (عَدِم)، والجملةُ شرط (إذَا)، «فإنَّك»: الفاءُ واقعة في جوابِ (إذَا)، (إنَّ): حرف توكيد تَنصب الاسم وترفع الخبرَ، والكاف: اسمها في محل نصب، «عاقِرُ»: خبرها مرفوعٌ بالضمة، والجملةُ جَواب (إذَا)، ثم إنْ مَرَرنا على قولِ المحقِّقين من أنَّ ناصب (إذَا) شرطُها، فالأمرُ واضح، وإنْ مَرَرْنا على قول الأكثر مِن أنه ما في جوابِها مِن فِعلٍ أو شبهِه، وَرَد أن الجواب مقرونٌ بِالحرف الناسِخ، وهو لا يَعمَل ما بعده فيما قبلَه كما في «المغني»، ويُجاب بأنَّ الأكثر صرَّحُوا بأن محلَّ كونِ (إذَا) مَعمولةً لِلجواب إذا كان صالحاً، ولم يَمنَع مانعٌ، فإنْ مَنَع فهي مَعمولةٌ لمحذوف، على أنَّ تقديمَ مُمتنِع التقديم جائزٌ لِغرضٍ مُهمٍّ، والغرضُ المُهمُّ هنا قال الرضي: تَضمُّنُ (إذَا) الشرطَ الذي له الصدر، فيَجوز تقدُّم (إذَا) هذه مِن حيث إنها شَرطية، ويكونُ عامِلُها هو الجواب، ولو اقترَن بالناسخ. انتهى دُسوقي [على «المغني»]، وعلى الأوَّل تقديرُ العامل: عَقرت، ومثلُ ذلك يُقال بِالنظر للفاء، فإنه لا يَعمَل ما بعدها فيما قبلها أيضاً، تأمل!

والمعنى: إنَّ الممدوح كثيرُ ضَربِ سُوق الإبل السِّمان؛ لإضعافِ قُوَّتها ثم يَنحرُها لِلضِّيفان عند عَدم الزاد.

والشاهد: في (ضَروب)، فإنه صيغةُ مبالغةٍ عَمِل عَمَلَ فِعله؛ لاعتِماده على المخبَر عنه المحذوف.

[١٣١] ـ أتـانِي أنَّـهُـم مَـزِقُـونَ عِـرضـي جِـحَـاشُ الـكِـرمـلَـيـنِ لـهـا فَـديـدُ

من الوافر. [لزَيد الخير كما قال المُحشِّي].

(مَزِقون): جمعُ (مَزِق) بفتح الأول وكسرِ الثاني فيهما، من (مَزَقَ الثوبَ) من باب ضَرَبَ: قَطَعَه، و(العِرْض) بكسر العين المُهمَلة: ما يَصُونه الإنسان ويُحامي عنه من نفسِه وحسَبِه، وتعلُّق المَزْق بالعِرض مَجاز عقلي، أو في الكلام استِعارة بالكناية، فشَبَّه العِرضَ بالثوب بِجامع الرَّغبة في صَونِ كلٍّ مثلاً، وحَذَفه، ورَمَز إليه بالمَزْق، و(الكِرمِلين) بكسر الكاف والميم بَينهما راءٌ ساكنة وفتحِ اللام: اسمُ ماء بجبل طيئٍ تَشرب منه الجِحاش، وفي الأصل تَثنيةُ كِرمِل كـ(زِبْرِج)، و(الفَدِيد): التَّصويت.

قوله: «أتاني»: (أتَى): فعلٌ ماض، والنونُ: لِلوقاية، والياء: مفعولٌ في محل نصب، «أنَّهم»: (أنَّ): حرفُ توكيد يَنصب الاسم، ويَرفع الخبر، والهاء: اسمُها في محل نَصب، والميمُ: علامةُ الجمع، «مَزِقون»: خبر (أنَّ) مَرفوع بالواوِ؛ لأنه جمع مُذكر سالم، والنونُ عِوَض عن التنوين في الاسم المفرد، وهو جمعُ

وأكثَرُ الخَمسةِ استعمالاً الثَّلاثةُ الأوَلُ، وأقلُّهَا استِعمالاً الأخِيرَانِ، وكُلُّها تَقتضي تَكْرارَ الفعل؛ فلا يقالُ: «ضَرَّاب» لِمَن ضَرَبَ مرةً واحدةً، وكذا الباقِي، وهي في التَّفصيلِ والاشتراط كاسمِ الفاعل سَواءً.

وإعمالُهَا قولُ سيبويه وأَصحابِه، وحُجَّتُهُم في ذلك السماعُ، والحَملُ على أصلِها ـ وهو اسم الفاعل ـ لأنها مُحَوَّلة عنه لِقَصد المبالَغة، ولم يُجِزِ الكوفيُّون إعمالَ شيءٍ مِنها؛ لِمُخالَفتِها لأوزان المضارِع ولِمَعناه، وحَملُوا نَصْبَ الاسم الذي بعدها على تَقدير فِعْلٍ، ومَنَعُوا تَقْدِيمَه عليها، ويَرُدُّ عليهم قولُ العَرب: «أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ».

ولم يُجِزْ بَعضُ البصريِّين إعمالَ «فَعِيلٍ، وَفَعِلٍ». وأَجاز الجَرْمِيُّ إِعْمَالَ «فَعِلٍ» دونَ «فَعِيل»؛ لأنه على وَزنِ الفِعل كـ«عَلِمَ وَفَهِمَ».

السُّجاعي

والشاهدُ في نصبِ «عِرضِي» بـ«مَزِقُون» جمع مَزِق بالزاي مُبالغةً في مازِق؛ لاعتِماده على اسمِ «أنَّ» المَفتوحة على الفاعِليَّة لـ«أتاني»، و«عِرْض الرَّجُل» جانبُه الذي يَصُونُه من نَفسه وحسَبِه ويُحامِي[1] عنه، و«جِحاش» جمعُ جَحْش وهو الحِمارُ الصَّغير، خبرُ مبتدإٍ مَحذوف، أي: هم جِحاشُ، و«الكِرمِلَين» بكسر الكاف وفتحِ اللَّام اسمُ مَوضِع، و«الفَدِيد» التَّصويت، وفي الكلام تَشبيهٌ بَليغٌ لهؤلاء القوم بالجِحاش الكائنةِ في هذا الموضع، أو استِعارةٌ على الخِلاف في نحوِه.

قوله: (ويَرد عليهم) أي: في الوَجهَين؛ أما الأول: فإنَّ العسل مَفعولٌ لـ«شَرَّاب» مُقدَّم عليه، وأمَّا الثاني: فلأنَّ هذا الموضِعَ لا يَصلُح فيه تَقديرُ فِعل؛ لأنه لا يُفصَلُ بين «أمَّا» والفاء بجُملة فِعليةٍ غيرِ شَرطية. اهـ (ش).

شفاء الصدر

(مَزِق) صِيغة مبالغة يَعمَل عَمَلَ الفعل، وفاعلُه مُستتر يعود إلى الرجال المَزِقِين، «عِرضي»: مفعولُ (مَزِقون) مَنصوب بفتحة مُقدرة على آخِره مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركةِ المناسبة، وياءُ المتكلم: مُضاف إليه في محل جر، ومَدخولُ (أنَّ) في تأويلِ مَصدر بها فاعل (أتى)، تقديرُه: مَزْقُهم، «جِحاشُ»: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هم، والكلامُ من باب التشبيه البَليغ، أي: كجِحاش، «الكِرمِلَين»: مُضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحَق بالمثنى، والنونُ عِوض عن التنوين في الاسم المفرَد، «لها»: جار ومجرور مُتعلق بِمحذوف خبر مُقدم، «فَدِيدٌ»: مبتدأ مؤخر، والجملةُ في محل نصب حال من (جِحاش).

والمعنى: بَلَغني تمزيقُ هؤلاء القَوم لِعِرضي، وهم عِندي في الحَقارة مثلُ الجِحاشِ التي تَرِد الماءَ المسمى بالكِرمِلين حالَ تَصويتها وتَنهيقها [كذا في الأصل، والمعروفُ من مصادر (نَهَقَ): النَّهْق والنَّهاق].

والشاهد: في (مَزِقون)، فإنه صيغةُ مبالغة عَمِل عَمَلَ فِعله؛ لاعتِماده على المخبَر عنه، وهو اسمُ (أنَّ).

---

(١) في المطبوع: (ويحاجي). وهو تصحيف.

[اسمُ المفعول]

ص - وَاسْمُ المَفْعُولِ، كَـ«مَضْرُوبٍ، ومُكْرَمٍ»، ويَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وَهُوَ كَاسْمِ الفَاعِلِ.

ش - النوعُ الخامسُ من الأسماء التي تَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ: اسمُ المفعولِ، كـ«مَضرُوبٍ، ومُكْرَمٍ».

وهو كاسمِ الفاعل فِيما ذكَرنا، تقولُ: «جاءَ المَضْرُوبُ عَبْدُهُ»، فتَرفعُ العبد بِـ«مَضروب» على أنه قائمٌ مَقامَ فاعِله، كما تقولُ: «جاءَ الذي ضُرِبَ عَبْدُهُ»، ولا يَختصُّ إعمالُ ذلك بزمانٍ بِعَينه؛ لاعتِماده على الألفِ واللام، وتَقولُ: «زَيدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»، فَتُعْمِلُهُ فيه إنْ أَردتَ به الحالَ أو الاستِقبال، ولا يجوزُ أن تقولَ: «مَضروبٌ عَبْدُهُ» وأنتَ تُريد الماضِي، خِلافاً لِلكِسائي، ولا أن تقولَ: «مَضروبٌ الزَّيْدَانِ» لِعَدَم الاعتِماد، خِلافاً لِلأخفش.

[الصفة المشبَّهة]

ص - والصِّفَةُ المُشَبَّهةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ المُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ، وهِيَ: الصِّفَةُ المَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثُّبُوتِ، كَـ«حَسَنٍ، وظَرِيفٍ، وطَاهِرٍ، وضَامِرٍ»، ولَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا، ولَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، ويُرْفَعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ أَوِ الإِبْدَالِ، ويُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ، والثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي المَعْرِفَةِ، وَيُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ.

ش - النَّوعُ السادسُ مِن الأسماء العامِلة عملَ الفعلِ: الصفةُ المشبهة باسم الفاعل المُتَعَدِّي لِواحِدٍ.

السُّجاعي

الصفةُ المشبَّهة

قوله: (المصُوغةُ) يَعني المَأخُوذة[1].

قوله: (وضامِر) الضُّمورُ: الهُزال وخِفَّة اللَّحم.

(١) إن كان قصدُه دفعَ توهم أنه بمعنى المُشتقَّة، وَرَد عليه أن ذلك إنما يُحتاج إليه لو كانت العبارةُ: «المصوغةُ من فِعل . . . إلخ»، وأمَّا مع حذف المأخوذ منه وعدمِ التعرُّض له فالتفسير بِكِليهما جائز.

وهي: «الصِّفةُ المَصُوغَةُ لِغير تفضيلٍ؛ لإفادة نِسبة الحَدَثِ إلى مَوصوفِها، دُون إفادةِ الحُدُوث».

مثالُ ذلك: «حَسَنٌ» في قَولِك: «مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ»، فحَسن: صِفة؛ لأنَّ الصفة ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحِبه، وهذه كذلك، وهي مَصُوغةٌ لِغير تَفضيل قطعاً؛ لأنَّ الصفاتِ الدالَّةَ على التَّفضيلِ هي الدالَّة على مُشاركةٍ وزيادةٍ كـ«أَفْضَلَ وأعْلَمَ وأكْثَرَ»، وهذه ليست كذَلك، وإنما صِيغَتْ لِنِسبة الحَدَثِ إلى مَوصوفِها، وهو الحُسْنُ، وليست مَصُوغةً لإفادة معنَى الحُدوث، وأَعنِي بِذلك أنها تُفيدُ أن الحُسْنَ في المثال المذكُور ثابِتٌ لِوَجه الرجلِ، وليس بحادثٍ مُتَجدِّدٍ، وهذا بِخلافِ اسْمَيِ الفاعلِ والمفعول؛ فإنهما يُفِيدان الحدوثَ والتجدُّدَ، ألَا تَرَى أنك تقولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ عَمْراً» فتجدُ «ضارباً» مُفيداً لِحدوثِ الضرب وتَجَدُّدِهِ؟ وكذلك «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ».

وإنما سُميتْ هذه الصِّفةُ مشبهةً؛ لأنها كان أصلُها أنها لا تَنصبُ، لِكونها مأخُوذةً من فِعلٍ قاصرٍ، ولِكونها لم يُقْصَد بها الحدوثُ، فهي مُبَايِنةٌ لِلفِعل، ولَكنها أَشبهتِ اسمَ الفاعل، فأُعطيتْ حكمَه في العملِ، ووَجْهُ الشَّبه بينهما أنها تُؤنَّث وتُثَنَّى وتُجْمَع؛ فتقولُ: «حَسَنٌ، وحَسَنَةٌ، وحَسَنانِ، وحَسَنَتانِ، وحَسَنُونَ، وحَسَناتٌ» كما تَقولُ في اسم الفاعِل: «ضارِبٌ، وضارِبةٌ، وضارِبانِ، وضارِبتَانِ، وضارِبُونَ، وضارِباتٌ»، وهذا بِخلافِ اسم التفضيل كأعْلَمَ وأكْثَرَ؛ فإنه لا يُثَنَّى ولا يُجمَع ولا يُؤنَّث، أي: في غالِبِ أحواله، فَلِهذا لا يَجوزُ أن يُشَبَّه باسمِ الفاعل.

وقَولي: «المُتَعَدِّي إلى واحِدٍ» إشارةٌ إلى أنها لا تَنصِب إلا اسماً واحداً.

ولم تُشَبَّهْ باسم المفعولِ لأنه لا يَدلُّ على حَدثٍ وصاحِبِهِ كاسمِ الفاعل؛ ولأنَّ مَرفوعَها فاعلٌ كاسمِ الفاعِل، ومَرفوعَه نائبٌ.

السُّجاعي

قوله: (ما دلَّ على حدثٍ) المرادُ بالحدثِ المعنى القائمُ بالذات. اهـ (ش).

قوله: (فإنهما يُفِيدان الحدوثَ والتجددَ) المرادُ بِالتجدُّدِ هنا الحُدوثُ، لا التَّقَضِّي شيئاً نشيئاً؛ فإنَّ الصَّحيحَ أنه ليس داخِلاً في مَفهومِ الفِعل وَضعاً، بل يُفهَم من خُصُوصِ الحَدث أو المَقام، وقد يُقصَد في المُضارع الدَّوامُ التَّجدُّدي. اهـ (ش).

قوله: (كان أصلُها ... إلخ) أي: كان حَقُّها ... إلخ.

قوله: (فإنَّه لا يُثنى ولا يُجمَع) وذلك لأن أصلَ استِعمالِه أن يكونَ مَعه «مِن»، وهو ما دامَ مع «مِن» لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ ولا يُؤنث.

[أوجه مُخالفة الصفة المشبَّهة لاسم الفاعل]

واعلَمْ أنَّ الصفةَ المشبَّهة تُخالِفُ اسمَ الفاعِل في أُمورٍ:

أحدُها: أنها تارةً لا تَجْرِي على حَرَكاتِ المضارعِ وسَكَنَاته، وتارةً تَجْري. فالأولُ: كـ«حَسَنٍ، وظَرِيف»، ألا تَرى أنهما لا يُجارِيان «يَحْسُنُ، ويَظْرُفُ»؟ والثاني: نحوُ: «طاهِر، وضَامِر»، ألا تَرى أنهما يُجارِيان «يَطْهُرُ، ويَضْمُرُ»؟ والقِسمُ الأولُ هو الغالِب، حتى إنَّ في كلامِ بَعضِهم أنَّه لازمٌ، وليس كذَلك.

وقد نَبَّهْتُ على أنَّ عدمَ المجاراةِ هو الغالِبُ بِتقديمي مِثالَ ما لا يُجارِي.

وهذَا بخلافِ اسم الفاعِل؛ فإنه لا يكونُ إلَّا مُجَارِياً للمضارع، كـ«ضارِبٍ»، فإنه مُجَارٍ لِـ«يَضْرِبُ».

فإنْ قُلتَ: هذا مُنْتَقض بـ«داخِلٍ» و«يَدْخُلُ»، فإنَّ الضمةَ لا تُقابِل الكسرةَ.

قُلتُ: المعتبَرُ في المجاراةِ تَقابُلُ حركة بحركةٍ، لا حَرَكةٍ بِعَينِها.

فإن قُلتَ: كيف تَصنَع بِـ«قائم» و«يَقُومُ»، فإنَّ ثانيَ «قائم» ساكنٌ، وثانيَ «يَقُومُ» متحركٌ؟

قُلتُ: الحركة في ثاني «يَقُومُ» مَنقولةٌ مِن ثالثِه، والأَصل: «يَقْوُمُ» كـ«يَدْخُلُ»؛ فنُقِلَت لِعِلة تَصريفيَّة.

الثاني: أنها تَدلُّ على الثُّبوت، واسمُ الفاعِل يدلُّ على الحُدوث.

الثالثُ: أنَّ اسمَ الفاعل يكونُ لِلماضي ولِلحال ولِلمُستقبَل، وهي لا تكونُ لِلماضي المنقطِع، ولا لِما لم يَقَع، وإنما تكونُ لِلحال الدائِم، وهذا هو الأصلُ في باب الصِّفات.

وهذا الوجهُ ناشئٌ عن الوَجه الثاني.

والأَوْجُهُ الثَّلاثةُ مُستَفادةٌ مما ذكَرْتُ مِن الحدِّ، ومِن الأمثِلة.

السُّجاعي

قوله: (لا يُجارِيان يَحسُنُ ... إلخ) أي: لا يُقابِلان في الحَرَكات[1].

قوله: (لا حركةٍ بِعَينِها) فهو وَزنٌ عَروضيٌّ لا تَصرِيفي.

قوله: (وإنما تكونُ لِلحال الدائِم) قال المصنِّف: وأَعني به الماضيَ المستمِرَّ إلى زَمانِ الحال. اهـ[2] وهو جمعٌ بين قَول ابنِ السَّراج: إنها لِلحال وقَولِ السيرافي: إنها لِلماضي، وحاصلُه: أنَّ

(١) أي: والسَّكنات.
(٢) «شرح الشُّذور» (ص ٦٥٦).

الرابع: أن معمولَها لا يتقدَّم عليها؛ لا تقولُ: «زيدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ» بنصبِ الوجه، ويجوزُ في اسم الفاعل أن تَقولَ: «زيدٌ أباهُ ضارِبٌ»، وذلك لِضَعْفِ الصِّفة؛ لِكونها فَرْعاً عن فرع؛ فإنها فرعٌ عن اسمِ الفاعل الذي هو فَرعٌ عن الفِعل، بِخلافِ اسمِ الفاعل فإنه قَويٌّ؛ لِكونه فرعاً عن أصلٍ وهو الفِعلُ.

الخامِس: أن مَعمولَها لا يكونُ أَجنبيًّا، بل سَببيًّا، ونَعني بالسَّببي واحِداً من أُمورٍ ثلاثةٍ: الأول: أن يكونَ مُتصلاً بِضميرِ الموصوف، نحوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسنٍ وَجْهَهُ»، الثاني: أن يكونَ مُتَّصلاً بِما يقومُ مقامَ ضَميرِه، نحوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهَ»؛ لأنَّ «أل» قائمةٌ مَقام الضمير المضافِ إليه، الثالثُ: أن يكون مُقَدَّراً معه ضميرُ الموصوفِ، كـ«مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً»، أي: وَجهاً منه؛ ولا يكونُ أجنبيًّا، لا تقولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْراً»، وهذا بِخلافِ اسمِ الفاعل، فإنَّ معمولَه يكون سببيًّا كـ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ أَبَاهُ»، ويكونُ أَجنبيًّا، كـ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ عَمْراً».

[أحوال معمُولها]

ولِمَعمُول الصِّفة المشبَّهة ثلاثةُ أَحوالٍ:

أحدُها: الرفعُ، نحوُ: «مَرَرْتُ بِرجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ»، وذلك على ضَربَينِ:

السُّجاعي

ابنَ السَّراج لا يُريد أنها وُجِدتْ وقتَ الإخبار، وأن السِّيرافيَّ لا يُريد أن الصفة انقَطَعت، وإنما يُريد[1] أنها ثَبتتْ قبل الإخبار ودامَتْ إلى وَقتِ الإخبارِ، قال الشيخُ يس: واستُشكِل دَلالتُها على الاستِمرار بِما صرَّح به أئمَّةُ المعاني مِن أنه لا دَلالةَ لِلجُملة الاسميَّة على أكثرَ مِن الثُّبوت، وجُمِع بأنَّ لِلاسميَّة دلالتَين: لفظيَّةٌ على مُجرَّد الثُّبوت، وعَقليةٌ على الاستِمرار، والمنفيُّ في كَلام أهل المعاني الدَّلالةُ اللَّفظية، والمثبَتُ هنا العَقليَّةُ؛ لأنَّ الأصل في كلِّ ثابتٍ استِمرارُه. اهـ[2]

قوله: (والأصلُ وَجهه[3]) هذا بِناءً على نِيابةِ «أل» مَنابَ الضَّمير المُضاف إليه، ومَذهبُ البَصريِّين أن الأصلَ: «الوجهُ منه»، فالمحذوفُ الضَّميرُ مِن غير نِيابة.

(١) يحتمل أن الضمير عائدٌ على المصنف، وأظهرُ منه عودتُه إلى القائلِ المفهوم مِن السياق، أعمَّ من أن يكونَ ابن السراج أو السيرافي.

(٢) «يس على الفاكهي» (٢/ ٢٢٠).

(٣) في هامش المطبوع: لعلَّه في بعض النُّسخ.

أحدُهما: الفاعليَّة، وهو مُتَّفَقٌ عليه، وحِينئذٍ فالصفة خالِيةٌ مِن الضَّمير؛ لأنه لا يكونُ لِلشيء فاعِلانِ.

والثاني: الإبدالُ من ضَمير مُستَترٍ في الوصفِ، أَجاز ذلك الفارسيُّ، وخَرَّج عليه قولَهُ تَعالى: ﴿جَنَّـٰتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]، فَقَدَّر في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ ضميراً مرفوعاً على النِّيابة عن الفاعل، وقَدَّر ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ مُبدلةً من ذلك الضمير بَدَلَ بعضٍ من كلٍّ.

الوجهُ الثاني: النَّصبُ؛ فلا يَخلُو إمَّا أن يكون نكِرةً كقَولِك: «وَجْهاً»، أو معرفةً كقَولِك: «الوَجْهَ»؛ فإن كان نَكرةً فنَصبُه على وجهَين: أحدُهما: أن يكونَ على التَّمييز، وهو الأرجَحُ، والثاني: أن يكونَ على التَّشبِيه بالمفعول به؛ فإنْ كان مَعرفةً تعيَّنَ أن يكون منصوباً على التَّشبيه بالمفعولِ به؛ لأنَّ التَّمييز لا يَكون معرفةً، خِلافاً لِلكوفيِّين.

الوجهُ الثالث: الجرُّ، وذلك بإضافةِ الصفة. وعلى هذا الوجهِ ووَجهِ النصب ففي الصِّفة ضميرٌ مُستتر مرفوعٌ على الفاعِليَّة.

وأصلُ هذهِ الأَوْجُهِ الرفعُ، ....

السُّجاعي

قوله: (وقَدَّر ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ مُبدلةً من ذلك الضَّمير ... إلخ) والرابطُ محذوفٌ تَقديرُه: مِنها، وذَهب الجُمهورُ إلى أن ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ مَفعولُ ما لم يُسمَّ فاعلُه مَرفوع بـ﴿مُّفَتَّحَةً﴾، وجاء أبُو علي الفارسي فقال: إذا كانَ كذلك لم يَكُنْ في ذلك ضَميرٌ يَعود على الجَنَّات حتى تَرتبِطَ الحالُ بِصاحِبها، أو النعتُ بِمَنعوته، بِناء على أن ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ حالٌ أو نعتٌ لـ﴿جَنَّـٰتِ﴾، ثم إنه خرَّجه على ما ذكَره الشارح، وأُورِد عليه أنه إذا أُعرِبَ بَدلاً لا بُدَّ له من ضميرٍ، فما لَزم الجمهورَ يَلزمُه، فما كان جوابَه يكونُ جَوابَهم، قلتُ: يُمكن الدفعُ عنه بأمرَين؛ الأولُ: أنه جَرى على طريقةِ الكوفيِّين مِن جعلِ الرَّابطِ «أل» لِقيامها مَقامَ الضَّمير، فكأنه قيل: مُفتحةً لهم أبوابُها، الثاني: أنه جَرى على ما ذَهَب إليه بعضُ النُّحاةِ مِن أن بدلَ البعض وبَدلَ الاشتِمال لا يَحتاجانِ إلى ضميرٍ، بل الأَولى فيهما ذلك[(١)] كما صرَّح بِه ابنُ مالِك في «الكافية» حيث قال: [الرجز]

وكَوْنُ ذِي اشتِمالٍ اَو بَعْضٍ صُحِبْ ... بِمُضْمَرٍ أَوْلى ولَكِنْ لا يَجِبْ

قوله: (بدلَ بَعض من كل) وجَعَله الزمخشريُّ بَدَلَ اشتِمالٍ، قال أبو حيانَ: لأنَّ أبوابَ الجَنَّات ليستْ بَعضاً مِن الجَنَّات[(٢)].

---

(١) ظاهره أن الأَولى عدمُ الضمير، وليس هو مرادَه، بل المراد: لا يَلزمهما الضمير، لكن الأَولى فيهما ذلك.

(٢) «البحر المحيط» (٩/ ١٦٧).

وهو دُونَها في المعنى، ويَتفرَّع عنه النصبُ، ويَتفرَّعُ عن النَّصب الخفضُ.

السُّجاعي

قوله: (وهو دُونَها) أي: دُون المجمُوعِ[1]؛ إذ مِن المَعلوم أنَّ الشيءَ لا يكون دُون نَفسِه، وإنَّما كان دُونَها لأنَّ في النَّصب والجر إسنادَ الحُسْنِ إلى ضَميرِ المَوصوف، فيكون المَوصوفُ بالحُسْن كلَّ الذات، بِخِلاف الرَّفع؛ فإنَّ الإسناد في الوَجه فقط، ووَصفُ الكُلِّ أبلَغُ مِن وَصفِ البَعض. أفاده (ش)، وقال بَعضُهم في تَوجيه ذلك: لأنَّ في النَّصب والجر إسنادَ الحُسْن إلى ضمير مَوصوفِها، فيَكُون مُسنداً إلى جُملةِ مَوصوفِها[2] مجازاً عن الإسنادِ إلى جُزءٍ منه، والمجازُ أبلَغُ من الحَقِيقة. ولا يَخفاكَ[3] أنَّ قولَه: «وهو دُونَها في المعنى» جُملةٌ حالِيَّةٌ من «الرَّفع» لا مَدْخَلَ لها في الأَصالة.

قوله: (ويَتفرَّعُ عنه النَّصبُ ... إلخ) فإذا قُلتَ: «زيدٌ حَسَنٌ وَجهُه» فالرَّفعُ هو الأصلُ على الفاعِليَّة، ثم يُحوَّل إلى النَّصبِ على التَّشبيهِ بالمَفعول، ثم إلى الجرِّ. تأمَّل! وإنما كان النَّصبُ فَرعاً عن الرَّفع لأنه لا يَصِحُّ إضافةُ الوَصف لِمَرفوعه؛ لأنه عَينُه في المعنى، فيَلزَمُ إضافةُ الشيءِ إلى نَفسه، ولا يَصحُّ حذفُه لِعَدم الاستِغناء عنه، فلَم يَبقَ طَريقٌ إلى إضافتِه إلى مَرفوعه إلَّا بالتَّحويل المذكورِ، ثم يُجَرُّ بالإضافة فِراراً من إجراءِ وَصفِ المتعدِّي لِواحدٍ مُجرَى المتعدِّي لاثنَين.

وفي كلامِ الشَّارح نُكتةٌ لَطِيفة، وهي أن الشَّيءَ[4] قد يكونُ أَصلاً مع انحِطاطِ رُتبتِه[5]، وقد يَكونُ غَيرَ مُتأصِّلٍ وهو مَرفوعُها، وهذا شأنُ الزمان، فكُن مِن أهل الإمعانِ.

---

(١) وفي بعض نُسَخ الشرح: (دُونهما)، أي: دُون النصب والجر.

(٢) أي: إلى جميع موصوفها، فـ(الجُملة) هنا بمعنى كُل - بِشهادة المعنى والسِّياق وبِدليل مقابَلتها بالجُزء كما سيأتي - لا بمعنى الجُملة النَّحويَّة المعهُودة.

(٣) فيه تَعدية «خَفِيَ» بنفسِه، والمعروفُ في كلام العرب تعديتُه بـ«على»، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران: ٥]، ﴿لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ﴾ [غافر: ١٦].

(٤) في بعضِ الطَّبعات: (الشكل). وليس بِشيء.

(٥) في المطبوع وبعض النسخ الخطيَّة: مع انحطاطِه رتبةً.

[اسمُ التَّفضيل]

ص - وَاسْمُ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ: الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى المُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ، كَـ«أَكْرَمُ»، ويُسْتَعْمَلُ بِـ«مِنْ»، وَمُضَافاً لِنَكِرَةٍ، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ، وَبِـ«أَلْ» فَيُطَابِقُ، وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ، وَلَا يَنْصِبُ المَفْعُولَ مُطْلَقاً، وَلَا يَرْفَعُ فِي الغَالِبِ ظَاهِراً إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الكُحْلِ.

ش - النَّوْع السابعُ من الأسماء التي تَعْمَل عَمَلَ الفعلِ: اسمُ التفضيل.

وهُو: «الصِّفة الدالَّةُ على المشارَكَة والزيادةِ» نحوُ: «أفْضَل، وأعْلَم، وأكْثَر». وله ثلاثُ حالاتٍ:

حالةٌ يكونُ فيها لازماً لِلإفرادِ والتَّذكير، وذلك في صورَتَين:

إحداهما: أن يكون بَعده «مِنْ» جارَّةً للمَفْضُولِ، كقَولِك: «زيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمرٍو، والزَّيْدانِ أَفْضَلُ مِن عَمرٍو، والزَّيْدُون أَفْضَلُ مِن عمرٍو، وهِنْدٌ أَفْضَلُ من عَمرٍو، والهِنْدانِ أَفْضَلُ من عمرو، والهِنْداتُ أفضَلُ مِن عمرٍو»، ولا يَجوزُ غير ذلك، قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]، فأَفْرَدَ في الآية الأُولى مع الاثنَين، وفي الثانيةِ مع الجَماعة.

السُّجاعي

اسمُ التَّفضيل

اعتَرَضه المصنفُ في حواشِي «التسهيل» بأنَّ الأحسَن التَّرجمةُ بـ«أفعَل الزِّيادة»؛ لأنه قد يُبنَى لِما لا تَفضيلَ فيه نحوُ: «أبخَلُ وأجهَلُ»، ويُمكِنُ أن يُجابَ بأنَّ هذه العبارةَ في الاصطِلاح صارتِ اسماً لِلدالِّ على الزِّيادة. أفاده يس[1].

قوله: (﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾) أي: أقرباؤُكم، وفي قِراءةٍ[2]: «وعَشِيراتُكم» بِالجَمع، وقولُه: ﴿تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾ أي: عَدَمَ نَفاقِها ورَواجِها.

---

(١) في المطبوع: (أفاده ش)، والصواب ما أثبتناه تبَعاً للنُّسخ الخطية. وانظر: «حواشي الفاكهي» (٢/ ٢٢٥).

(٢) هي لِشعبةَ عن عاصمٍ من السبعة.

الثانيةُ: أن يكون مُضافاً إلى نَكِرَةٍ؛ فتقولُ: «زيدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، والزَّيْدانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْن، والزيدُون أفْضَلُ رِجالٍ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امرأةٍ، والهِنْدانِ أفضلُ امرأتَيْنِ، والهندات أفضلُ نِسْوَةٍ».

وحالةٌ يكون فيها مُطابقاً لِمَوصوفِه، وذلك إذا كان بـ«أل»، نحوُ: «زيدٌ الأفضَلُ، والزَّيْدانِ الأفْضَلانِ، والزَّيْدونَ الأفْضَلُونَ، وهِنْدٌ الفُضْلى، والهِنْدانِ الفُضْلَيانِ، والهِنْداتُ الفُضْلَياتُ، أو الفُضَلُ».

وحالةٌ يكونُ فيها جائزَ الوجهَينِ: المطابقةِ، وعدمِها، وذلك إذا كان مُضافاً لِمعرفة، تقول: «الزَّيْدانِ أَفْضَلُ القَوْمِ»، وإن شئتَ قُلتَ: «أفْضَلا القَوْمِ»، وكذلك في الباقِي، وعدمُ المطابقة أفْصَحُ، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولم يَقُلْ: «أَحْرَصِي» بالياء، وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] فطابَقَ، ولم يَقُل: «أكْبَر مُجرِمِيها»، وعن ابن السَّرَّاج أنه أوجبَ عدمَ المطابقة، ورُدَّ عليه بهذه الآية.

[عملُه النصبَ والرفعَ]

وأَجمعُوا على أنه لا يَنصِبُ المفعولَ به مُطلقاً، ولهذا قالُوا في قَولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]: إنَّ ﴿مَن﴾ ليستْ مَفعولاً بـ﴿أَعْلَمُ﴾؛ لأنه

السُّجاعي

قوله: (﴿جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾) «جَعَل» بِمَعنى صَيَّر، ومَفعولُها الأولُ ﴿أَكَٰبِرَ﴾ المُضافُ إلى ﴿مُجْرِمِيهَا﴾، و﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ﴾ في موضعِ المَفعول الثاني، وقولُ بعض المُعربِين: إنَّ ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ بدلٌ مِن ﴿أَكَٰبِرَ﴾ وبعضِهم: إنَّ ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ مَفعولٌ أوّل و﴿أَكَٰبِرَ﴾ مَفعولٌ ثانٍ: مَردودٌ بأنه يَلزمُ على الأول جَعلُ أفعَلِ التَّفضيلِ مجموعاً وليس فيه ألفٌ ولام ولا هو مُضاف إلى مَعرِفة، وذلك لا يَجوز، وبأنه يَلزَمُ على الثاني المُطابَقةُ في المُجرَّد من «أل» والإضافةِ، وذلك مُمتَنِعٌ كما قاله أبو حَيان.

قوله: (﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾) لَمَّا ذكَر تعالى: ﴿يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾(١) أخبَر أنه أعلَم العالِمِين بِالضالِّ والمهتَدِي، والمعنى أنه أعلَم بِهم وبِك، فإنهم الضالُّون وأنتَ المهتَدِي. ذكَره في «النَّهر»(٢).

---

(١) في المطبوع وبعض النُّسخ المخطوطة: (يضلوك عن سبيله)، والظاهرُ أنه سَهو.

(٢) «النَّهر المادُّ من البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٤٦٣).

والكتاب اختصار لتفسيره المسمَّى «البحر المحيط» كما يظهر من العنوان، وصرَّح بذلك في المقدمة.

لا يَنصِب المفعولَ، ولا مضافاً إليه؛ لأن أَفْعَلَ بعضُ ما يُضافُ إليه؛ فيكون التقديرُ: أَعلَمُ المُضِلِّين، بل هو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يَدلُّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، أي: يَعلَم مَنْ يَضِلُّ.

واسمُ التَّفضيل يَرْفع الضميرَ المستترَ باتفاقٍ، تقولُ: «زيدٌ أَفْضَلُ من عمرٍو»، فيكونُ في «أفضَل» ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على زيد، وهل يَرفَع الظاهِرَ مطلقاً، أو في بعضِ المواضع؟ فيه خلافٌ بين العرب؛ فبَعضُهم يَرفعُه به مطلقاً؛ فتقول: مَرَرْتُ برجلٍ أفضلَ منه أبُوهُ، فتَخفِض «أفضَلَ» بالفتحة على أنه صِفَةٌ لِرجل، وتَرفَعُ الأبَ على الفاعِليَّة، وهي لُغة قليلةٌ، وأكثرُهُم يُوجِبُ رَفْعَ «أفضَل» في ذلك على أنه خَبَرٌ مقدَّمٌ، و«أبُوه» مُبتدأ مؤخَّرٌ، وفاعلُ «أفضَل» ضميرٌ مُستتر عائدٌ عليه، ولا يَرفع أكْثَرُهُم بـ«أفعَلَ» الاسمَ الظاهرَ إلَّا في مَسألةِ الكُحل، وضابطُها: أن يكونَ في الكلام نَفْيٌ، بعده اسمُ جِنْسٍ، مَوصوفٌ باسم التَّفضيل، بَعدهُ اسمٌ مُفَضَّلٌ على نَفسِه باعتِبارَين، مِثالُ ذلك قولهم: «ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنهُ في عَيْنِ زيدٍ»، وقولُ الشاعِر:

١٣٢ - مَا رَأَيْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الـ ... ـبَذْلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا ابْنَ سِنَانِ

السُّجاعي

قوله: (فيكون التَّقدير) أي: على تَقديرِ الإضافة؛ لأنَّ «أفعَلَ» بعضُ ما يُضاف إليه، فيُفِيد معنًى غيرَ لائِق.

قوله: (بل هو منصوبٌ بِفِعلٍ مَحذوف) أي: و﴿مَن﴾ مَوصولةٌ وصِلتُها ﴿يَضِلُّ﴾[(١)].

قوله: (مُفضَّلٌ على نَفسِه باعتِبارَين) أي: بِاعتبارِ محلَّين وهما عينُ زيد والعينُ الأُخرى. قاله الفارضي في «شرح الخُلاصة»[(٢)].

قوله: (ما رأيتُ امرءاً ... إلخ) «ما» نافِيةٌ، و«امرءاً» مَفعولُ «رأيتُ»، و«أَحبَّ» صِفتُه، و«إليه» حالٌ مِن الضَّمير في «أحبَّ»، و«البَذلُ» فاعِلٌ به[(٣)]، و«مِنه» مُتعلِّق بِالبَذل[(٤)]، و«إليكَ»

شفاء الصدر

شاهد اسمِ التفضيل

[١٣٢] - مَـا رَأَيـتُ امْـرأً أحـبَّ إلـيـهِ الـ ... ـبـذلُ مـنـهُ إلـيـكَ يـا ابـنَ سِـنـانِ

من الخَفيف [ونَسَبه بعضُهم لزُهير من أجل ذِكر ابنِ سِنان فيه، وهو غيرُ كافٍ].

(١) إتيانُه بهذه الزيادة غريبٌ؛ فإن الكلام في ﴿مَن﴾ الموصولة أصلاً، وما بعدها صلتُها ولا خِلافَ في ذلك.

(٢) (١٥٦/٣).

(٣) ذكَر الشارح في «شرح الشذور» (ص٦٧٩) أنه نائبُ فاعل كما قال مُعرِب الشواهد هنا.

(٤) بل بـ(أفعلِ) التفضيل لأنها (مِن) التفضيلية المُصاحِبة له.

وكذلك لو كان مَكانَ النفي استِفهامٌ، كقَولِك: «هل رَأَيْتَ رَجُلاً أَحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ منهُ في عَيْنِ زيدٍ؟»، أو نَهْيٌ نحوُ: «لا يَكُنْ أَحَدٌ أَحَبَّ إليه الخيرُ مِنهُ إلَيْكَ».

السُّجاعي

حالٌ من الضَّمير في «مِنه»(١)، و«ابنَ سِنان» مُنادًى. والبيتُ من الخَفِيف، و«البَذلُ» هو الإِعطاء.

شفاء الصدر

(البَذل): الإِعطاء.

قوله: «ما»: نافية، «رأيتُ»: (رَأى): فعل ماض، والتاء: فاعلُه مبني على الضم في محل رفع، «امرأً»: مفعولُه، «أحبَّ»: مفعول ثانٍ إن كانت (رَأى) عِلميةً، أو صفةُ (امرأ) إن كانت بَصريةً، [قيل: وفي الأول بحثٌ؛ لأنَّ البيتَ مثالٌ لمسألةِ الكُحْل، وقد ذكَر المصنف قبل البيتِ بكلماتٍ يَسيرةٍ أنَّ ضابطَها: أن يكونَ في الكلامِ نَفْيٌ، بعده اسمُ جنسٍ، موصوفٌ باسمِ التفضيلِ... إلخ، فاشترطَ أن يكونَ أفعلُ صفةً لاسم الجنس، فعلى هذا يَتعيَّنُ أن تكونَ (رأى) بَصريَّةً لِيَتأتَّى في (أحبَّ) الوصفيَّةُ، إلَّا أن يُقالَ: المرادُ أن يكونَ موصوفاً بِهِ ولو في المعنَى]، «إليه»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(أحبَّ)، والضمير لـ(امرأ)، «البَذلُ»: نائبُ فاعل (أحبَّ)؛ لأنه مَصُوغ من فعل ثلاثي مَبني للمجهول سماعاً بمعنى مَحبوب، ففيه شُذوذ، «منه»: جار ومجرور مُتعلق بـ(أحبَّ)، والضمير لِلبذل، «إليكَ»: جار ومجرور مُتعلق بمحذوف حال من الضمير في (مِنه)، [ويجوز تعليقُه بأفعَل التفضيل، وهو الأظهَر]، «يا ابنَ»: (يا): حرفُ نداء، (ابنَ): منادى منصوبٌ بالفتحة [لأنه مُضاف]، «سِنانٍ»: مضافٌ إليه مجرور بكسرة ظاهرةٍ، أو مُقدَّرة مَنع من ظهُورها السكونُ العارِض لأجل الشِّعر، على حسَب الرَّوِي.

والمعنى: الإعطاءُ بِالنسبة إليك يا ابنَ سِنان أشدُّ مَحبُوبِيَّةً من نفسِه [بالنسبةِ] إلى غيرِك، فمَحبُوبيَّتُه فاضلةٌ باعتِبار قِيامها بك، ومَفضُولةٌ باعتبار قيامِها بِغيرك. أفادَه بعضُ المحقِّقين نَقلاً عن «حَواشي الشُّذور»، فتأمَّل!

والشاهد: في قولِه: (أحبَّ إليه البذلُ)، حيث رَفع أفعلُ التَّفضيل الظاهرَ، وهو كثيرٌ هنا لِوُجود ضابِطه.

---

(١) الصواب أنه متعلق بـ«أحبَّ» أيضاً.

[التَّوابِع]

ص - بَابُ التَّوَابِعِ:

يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ.

ش - التَّوابعُ عِبارةٌ عن الكلماتِ التي لا يَمَسُّهَا الإعرابُ إلّا على سَبيل التَّبع لِغيرها، وهي خمسةٌ: النعتُ، والتأكيد، وعَطْفُ البيان، وعَطفُ النَّسَق، والبَدلُ، وعَدَّها الزجاجيُّ وغَيْرُهُ أربعةً، وأدْرَجُوا عَطْفَ البيان وعطفَ النَّسَق تَحت قَولِهم: «العَطف».

السُّجاعي

باب التَّوابع

جمعُ «تابع»، وهو: «الاسمُ المُشارِك لِما قَبله في إعرابِه مُطلَقاً»[1]. وإذا اجتَمَعتِ التَّوابع فتُرَتَّب على ما نَظَمَه بَعضُهم فقال: [البسيط]

إنَّ التَّوابِعَ إنْ جاءَتْ بِأجْمَعِها ... ورُمْتَ تَحْوِي مِنَ التَّرتِيبِ ما نُقِلا
فانْعَتْ وبَيِّنْ وأكِّدْ وابْدِلَنْ[2] وجِئْ ... بِالعَطفِ بِالحَرفِ نِلْتَ العِلْمَ والعَمَلا

قوله: (في إعرابِه) أي: لفظاً أو تَقديراً، قال الفاكِهيُّ: وإطلاقُ التابع على الفِعل والحرفِ غيرِ المُعرَب مجاز؛ إذْ لا إعرابَ فيهما فتَقَع فيه التَّبعيَّة. اهـ[3] فلا اعتراضَ على المصنفِ، وبَعضُهم أجابَ بأنَّ المرادَ أُعرِب بِإعرابِ سابِقه إنْ كان له إعرابٌ. والحاصِلُ أنه لا مَدْخلَ لِلفِعل والحَرفِ هنا حتى يُقال: إنها مِن غيرِ الغالِب.

وقد تَوقَّف بعضُهم في علاقةِ المجازِ المذكورِ، والذي يَظهَرُ أنه مجازٌ مُرسَل علاقتُه المشابَهة الصُّوريَّة، كما في إطلاق «الأسَد» على الصُّورةِ المَوجودةِ في حائطٍ مَثلاً، تأمل!

---

(١) كذا عرَّفه ابنُ عقيل في «شرح الألفية»، وزاد عليه ابنُ الناظم وغيرُه قيد (غيرَ خبر) ليخرج نحوه: (حامض) من قولك: (الرمان حُلوٌ حامضٌ). وعلى كل ففي إتيان المحشي بالتعريف إيماءٌ إلى أن ما في كلام الشارح تفسيرٌ لا حدٌّ.

(٢) بوصل هَمزته للوزن.

(٣) «مُجيب النِّدا» (ص ٤٩٥).

[النعت]

ص ـ النَّعْتُ، وَهُوَ: التَّابِعُ، المُشْتَقُّ أَوِ المُؤَوَّلُ بِهِ، المُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ.

ش ـ «التابِعُ» جنسٌ يَشملُ التوابعَ الخَمسة، و«المشتَقُّ أو المؤوَّل به» مُخرج لبقيَّةِ التوابع؛ فإنها لا تكون مُشتَقةً ولا مُؤوَّلةً به، ألَا ترى أنك تقولُ في التَّوكيد: «جاءَ القوم أجْمَعُونَ»، و«جاء زيدٌ زيدٌ»، وفي البَيانِ والبدلِ: «جاء زيدٌ أبو عبد الله»، وفي عَطفِ النَّسَقِ: «جاء زيدٌ وعَمْرٌو» فتَجِدها تَوابعَ جامدةً؟ وكذلك سائرُ أَمثلتِها، ولم يَبْقَ إلَّا التوكيدُ اللفظيُّ، فإنه قد يَجيءُ مشتقًّا كقَولِك: «جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ»؛ الأولُ نعتٌ والثاني توكيدٌ لفظيٌّ؛ فلِهذا أَخرجتُهُ بِقولي: «المباينُ لِلفظ مَتبوعِه».

فإنْ قُلتَ: قد يكونُ التابعُ المشتَقُّ غيرَ نَعتٍ، مِثالُ ذلك في البَيان والبدل قولُكَ: «قال أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ، وقال عُمَرُ الفاروقُ»، وفي عطفِ النَّسَق: «رأيتُ كاتباً وشاعراً».

قُلتُ: «الصِّدِّيق والفاروقُ» وإنْ كانا مُشْتَقَّينِ إلا أنهما صارَا لَقَبينِ على الخليفتَين ﷺ، لاحِقَيْنِ بباب الأعلامِ كزَيد وعَمرو، و«شاعراً» في المثال المذكور نعتٌ حُذِفَ مَنعوتُه، وذلك المنعوتُ هو المعطوفُ، وكذلك «كاتباً» ليس مَفعولاً في الحقيقةِ، إنما هو صِفةٌ لِلمَفعول، والأصلُ: رأيتُ رجلاً كاتِباً ورجلاً شاعراً.

ص ـ وفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ، أَوْ تَوْضِيحٌ، أَوْ مَدْحٌ، أَوْ ذَمٌّ، أَوْ تَرَحُّمٌ، أَوْ تَوْكِيدٌ.

ش ـ فائدةُ النَّعتِ: إما تَخصيصُ نكرةٍ، كقَولِكَ: «مَرَرْتُ برَجُل كاتِبٍ»، أو تَوضيحُ معرفةٍ، كقَولِك: «مَرَرْتُ بزيدٍ الخَيَّاطِ»، أو مَدْحٌ، نحوُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]، أو ذَمٌّ نحو: «أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجِيمِ»، أو تَرَحُّمٌ، نحو: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ

السُّجاعي

قوله: (رجلاً كاتباً) المرادُ بِه ما قابَل الشاعرَ، فهو الذي يَنثُر الكَلام.

قوله: (أو تَوكيدٌ) المراد به التوكيدُ اللُّغويُّ، وهو الذي يُفِيدُ ما أفاده غيرُه، قال في «شرح التَّوضيح»: إنَّ كونَ النَّعت لِغير التَّخصيص والإيضاحِ إنَّما هو بِطَريقِ العُرُوض(١) مَجازاً من استِعمالِ الشَّيء في غيرِ ما وُضِع له(٢).

قوله: (أو ذمٌّ نحو: أَعوذُ بالله . . . إلخ) هذا مبنيٌّ على أن «رَجِيم» بمعنَى مَرجُوم، والمرادُ

(١) عبارةُ «التصريح» ـ ونقَلها يس على الفاكهي ـ: بِطريق العرض.

(٢) «التَّصريح» (٢/ ١٠٩).

عَبْدَكَ المِسكِينَ»، أو توكيدٌ، نحو قَولِه تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

[ما يَتبَع فيه النعتُ المنعوتَ]

ص - وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ في وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ؛ ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيراً مُسْتَتِراً تَبِعَ في وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالفِعْلِ، وَالأَحْسَنُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ»، ثُمَّ «قَاعِدٌ»، ثُمَّ «قَاعِدُونَ».

ش - اعلَمْ أنَّ لِلاسم بِحسَب الإعراب ثَلاثةَ أحوالٍ: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وبِحسَب الإفراد وغيرِه ثلاثةَ أحوال: إفرادٌ، وتثنيةٌ، وجَمْعٌ، وبحسَب التَّذكير والتأنيثِ حالَين، وبحسَبِ التنكير والتعريفِ حالَين؛ فهذه عشرةُ أحوالٍ للاسم.

ولا يكونُ الاسمُ عليها كلِّها في وَقتٍ واحدٍ؛ لِما في بعضِها من التَّضادِّ، ألا تَرى أنه لا يكونُ الاسمُ مرفوعاً منصوباً مجروراً، ولا مُعرَّفاً مُنكراً، ولا مُفرَداً مثنى مجمُوعاً، ولا مُذكراً مُؤنثاً؟

وإنما يَجتَمِع فيه منها في الوقتِ الواحد أربعةُ أُمُور، وهي مِن كلِّ قِسْمٍ واحِدٌ، تقولُ: «جاءَني زيد» فيكونُ فيه الإفرادُ والتذكيرُ والتَّعريف والرفعُ؛ فإنْ جِئتَ مكانَه بـ«رجل» ففيهِ التنكيرُ بدل التعريف وبَقيَّةُ الأَوْجُهِ؛ فإنْ جئتَ مكانَه بـ«الزيدان» أو بـ«الرجال» ففيه التثنيةُ أو الجمعُ بدلَ الإفرادِ وبقيةُ الأَوْجُهِ، فإن جِئتَ مكانَه بـ«هند» فَفِيه التأنيثُ بدلَ التذكير وبَقيَّةُ الأوجهِ، فإن قُلتَ: «رَأَيْتُ زيداً» أو «مَرَرْتُ بزيدٍ» ففيه النصبُ أو الجرُّ بدلَ الرفع وبَقيَّةُ الأَوجُه.

السُّجاعي

مَرجومٌ بالشُّهُبِ، أمَّا إذا أُريد مَرجومٌ بِاللَّعنة والمَقْت وعدمِ الرحمة، فالنعتُ لِلتأكيد؛ لأنَّ كل شَيْطان كذلك. ذكَره ابنُ عرفةَ[1] دافعاً به سُؤالاً مَشهوراً حاصِلُه أنَّ الاستِعاذة بمعنى الاستِجارةِ، وهي مِن بابِ النَّفي، وقد تَعلَّقتْ بِالأخصِّ لأن «الشَّيطان الرجيم» أَخَصُّ مِن مُطلَق «شَيْطان»، فلا يَلزَمُ مِن الاستِعاذة مِن هذا الأخَصِّ الاستِعاذةُ مِن مُطلَقِ شَيطان، وقد ذَكر ذلك الشيخُ يس[2]، فراجِعْه إنْ شئتَ زيادةً على هذا.

(١) هو ابنُ عرفةَ الوَرغمِّي، تقدَّمت ترجمتُه نقلاً عن «الأعلام».

(٢) انظر: «حواشي الفاكهي» (٢/ ٢٣٧).

ووقَع في عِبارةِ [بعضِ] المُعربِين أن النعت يَتبَع المنعوتَ في أربعةٍ مِن عَشرة، ويَعْنُونَ بذلك أنه يَتبعُه في الأمور الأربعةِ التي يكونُ عليها، وليس كذلك، وإنما حُكمُه أنه يَتبعُه في اثنَين مِن خمسةٍ دائماً، وهما: واحدٌ من أَوْجُهِ الإعراب، وواحدٌ مِن التعريف والتنكير، ولا يَجوزُ في شيءٍ مِن النُّعوتِ أن يُخالِفَ منعوتَه في الإعرابِ، ولا أَنْ يُخالِفَه في التَّعريف والتَّنكير.

فإنْ قُلتَ: هذا مُنتقِضٌ بِقَولِهم: «هذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، فوَصفُوا المرفوع ـ وهو الجُحرُ ـ بالمخفُوض وهو «خَرِب»، وبقَولِه تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ١-٢] فوَصفَ النكرةَ وهي ﴿كُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ بالمعرفة وهو ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ﴾، وبقَولِه تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ١-٣]، فوَصف المعرفةَ ـ وهو اسمُ الله تعالى ـ بالنكرةِ، وهي ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾، وإنما قُلنا: إنه نَكرةٌ لأنه مِن بابِ الصِّفة المشبَّهة، ولا تكونُ إضافَتُها إلّا في تقديرِ الانفِصال، ألَا تَرى أنَّ المعنى: شديدٌ عِقابُهُ، لا يَنْفَكُّ في المعنَى عن ذَلك؟

قُلتُ: أمَّا قَولُهم: «هذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» فأَكثرُ العرب تَرفع «خَرِباً»، ولا إشكالَ فيه، ومِنهم مَن يَخفِضُه لِمُجاوَرَته لِلمَخفوض، كما قال الشاعرُ:

السُّجاعي

قوله: (﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾) «ويلٌ» كلمةُ عذاب، أو وادٍ في جهنَّم، و«الهُمزة اللُّمَزة» كثيرُ الهَمْز واللَّمْز أي: الغِيبةِ، نَزلتْ فِيمَن كان يَغتابُ النبيَّ ﷺ والمؤمنِين، نَحوُ أُميَّةَ بن خَلَفٍ والوَليدِ بنِ المُغيرةِ وغيرِهما كما في «الجلالَين».

قوله: (قلتُ: أمَّا قَولهم ... إلخ) لم يَتعرَّضِ الشارحُ لجوابِ غيرِ[1] هذا، وحاصلُ الجَوابِ عنِ الآيةِ الأُولى أنَّ ﴿ٱلَّذِى﴾ بدلٌ لا نَعتٌ، أو أنَّه نَعتٌ مَقطوعٌ، وقد نصَّ الرضيُّ على جَوازِ مُخالفةِ النعتِ المَقطوعِ لِلمَنعوت تعريفاً وتنكيراً[2]، وعنِ الثانيةِ أنَّ ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ صفةٌ لِما قَبلَه على تقديرِ «أل»، وحُذفتْ لِلازدِواج، أو أنَّه بدلٌ، وكذا جميعُ ما قبلَه[3] كما أفاده الزمخشريُّ[4]، ونَقَله المصنِّف في «المغني»[5].

---

(١) مُضافٌ ومضاف إليه لا مَوصوف وصِفة، أي: لم يَتعرض الشارح للإجابة عن غيرِ قولهم: (هذا جحر ... إلخ)، وهو الآيات من الهُمَزة وغافِر.

(٢) انظر: «شرح الكافية» (٢/ ٣٢٣).

(٣) أي: ما قبل ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ وهما ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾، لا ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ فإنهما صِفتان.

(٤) انظر: «الكشَّاف» (٤/ ١٤٩). (٥) (ص٧٤٤).

١٣٣ ـ قَـدْ يُـؤْخَـذُ الـجَـارُ بِـجُـرْمِ الـجَـارِ

ومُرادُهم بذلكَ أنْ يُنَاسِبُوا بين المُتجاوِرَين في اللَّفظ، وإنْ كان المعنَى على خِلافِ ذلك، وعلى هذا الوَجهِ ففي «خَرِبٍ» ضمةٌ مُقَدَّرة منع مِن ظُهورها اشتغالُ الآخِرِ بحركةِ المجاوَرةِ، وليس ذلك بمُخْرِجٍ له عمَّا ذكَرناه من أنَّه تابع لِمَنعوته في الإعراب، كما أنَّا نقولُ: إنَّ المبتدأ والخبر مَرفُوعان، ولا يَمنَعُ مِن ذلك قراءةُ الحسنِ: ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ بكسرِ

السُّجاعي

قوله: (قد يُؤخَذ الجارُ بِجُرم الجارِ) «الجُرْم» بالضم: الذَّنْب.

قوله: (قراءةُ الحَسَن) أي: البَصريِّ، وهي شاذَّةٌ، وقد قُرئ شاذًّا أيضاً بِضمِّ اللام إتباعاً لِضَمة الدال.

شفاء الصدر

شاهد النَّعت

[١٣٣] ـ قـد يُـؤخـذُ الـجـارُ بِـجُـرمِ الـجـارِ

نصفُ بيت من الرجز [أورَده الميداني في «مجمع الأمثال» بلفظِ: (بذنبِ الجار)، ويُروى: (بِظُلم الجار)].

(الجُرْم) بضم الجيم: الذَّنْب.

قوله: «قد»: حرفُ تقليل، «يُؤخَذ»: مضارعٌ مبني للمجهول مرفوعٌ بضمة ظاهرة، «الجارُ»: نائب فاعلِه، «بِجُرم»: جار ومجرور مُتعلق بـ(يُؤخذ)، «الجارِ»: مضافٌ إليه مجرور بِالكسرة.

والمعنى: [رُبما] يُعاقَب الجار بِذُنوب جارِه.

وهذا الشطر: ساقَه الشارح على أنَّ اللفظ المصاحِبَ لِلفظ قد يَتبَعُه في حركةِ إعرابه، وإنْ لم يَكن المصاحِب مُستحِقًّا لهذه الحركة، ويُناسِب هنا قولُ بَعضهم [هو الأمين المحلِّي]:

عَـلَـيـكَ بِـأَرْبـابِ الـصُّـدورِ فَـمَـنْ [غـدَا] ... مُـضـافـاً لأَرْبـابِ الـصُّـدُورِ تَـصَـدَّرَا
وَإِيَّـاكَ أَنْ تَـرْضَـى بِـصُـحْـبَـةِ نـاقِـصٍ ... [فَـتَـنـحَـطَّ] قَـدْراً مِـنْ عُـلاكَ وتُـحْـقَـرَا
فَـرَفْـعُ (أَبُـو مَـنْ) ثُـمَّ خَـفْـضُ (مُـزَمِّـلِ) ... يُـبَـيِّـنُ قَـوْلـي مُـغْـرِيـاً ومُـحَـذِّرَا

وقولُه [وهو ابنُ حزم الظاهريُّ صاحبُ «المُحلَّى»]:

تَـجَـنَّـبْ صَـدِيقاً مِـثْـلَ (ما) واحْـذَرِ الَّـذِي ... يَـكـونُ كـ(عَـمْـرٍو) بَـيـن عُـرْبٍ وأعْـجُـمِ
فَـإِنَّ صَـدِيـقَ الـسُّـوءِ يُـزْرِي وشـاهِـدِي: ... «كَـمـا شَـرِقَـتْ صَـدْرُ الـقَـنـاةِ مِـنَ الـدَّمِ»

وقولُه:

عَـنِ الـمَـرْءِ لا تَـسْـأَلْ وسَـلْ عَـنْ قَـرِيـنِـهِ ... فَـكُـلُّ قَـرِيـنٍ بِـالـمُـقـارَنِ يَـقْـتَـدِي
إذا كُـنْـتَ فـي قَـوْمٍ فَـصـاحِـبْ خِـيـارَهُـمْ ... ولا تَـصْـحَـبِ الأَرْدَى فـتَـرْدَى مَـعَ الـرَّدِي

الدال إتباعاً لِكسرةِ اللام، ولا يَمنَعُ مِن ذلك أيضاً قولُهم في الحِكاية: «مَنْ زيداً؟» بالنَّصب، أو «مَنْ زيدٍ؟» بالخفض، إذا سألتَ مَنْ قال: رأيتُ زيداً، أو مَررتُ بزيدٍ، وأردتَ أن تَربِطَ كلامَكَ بكَلامِه بحكايةِ الإعراب.

وقد تَبيَّن بهذا صِحةُ قَولِنا: إنَّ النعتَ لا بُدَّ أن يَتبعَ مَنعوتَه في إعْرابِهِ وتعريفِه وتَنكيرِه.

[ما لا يَتبع فيه]

وأما حُكمُه بِالنَّظر إلى الخمسةِ الباقِيةِ - وهي: الإفرادُ، والتثنيةُ، والجمعُ، والتذكير، والتأنيثُ - فإنَّه يُعْطَى منها ما يُعْطَى الفعلُ الذي يَحُلُّ مَحَلَّهُ في ذلك الكَلام؛ فإنْ كان الوَصْفُ رافعاً لِضميرِ الموصوف طابَقَهُ في اثنَين مِنها، وكَمُلَتْ له حِينئذٍ الموافقةُ في أربعةٍ مِن عشرةٍ كما قال المعرِبُون، تقولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلَينِ قائِمَينِ، وبِرِجالٍ قائِمِينَ، وبِامْرأةٍ قائِمةٍ، وبِامْرَأَتَينِ قائِمتَينِ، وبِنِساءٍ قائِماتٍ» كما تقولُ في الفِعل: «مَرَرْتُ بِرجلَين قامَا، وبِرجالٍ قامُوا، وبِامرأةٍ قامتْ، وبِامرَأتَين قامَتا، وبنِساء قُمْنَ»، وإن كان الوَصْفُ رافعاً لِاسمٍ ظاهِر؛ فإنَّ تَذْكِيرَهُ وتأنيثَه على حَسَب ذلك الإسْمِ الظاهر، لا على حسَب المنعُوت، كما أنَّ الفعل الذي يحلُّ محلَّه يكونُ كذلك، تقولُ: «مَررتُ برجلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ»؛ فتُؤنِّثُ الصفةَ لِتأنيث الأمِّ، ولا تَلتَفِتُ لِكَون الموصوف مُذكراً؛ لأنك تقولُ في الفِعل: قامَتْ أُمُّهُ، وتقولُ في عَكسِه: «مَررتُ بِامرأةٍ قائِمٍ أبُوها»، فتُذكِّرُ الصِّفَة لِتَذكير الأب، ولا تَلتَفِتُ لِكون الموصوف مؤنثاً؛ لأنك تقولُ في الفِعل: قامَ أَبُوها، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]، ويَجبُ إفرادُ الوصف - ولو كان فاعلُه مثنى

السُّجاعي

قوله: (وقد تبيَّن بهذا صِحةُ قَولنا ... إلخ) قد عَلِمتَ أنه لم يَذكُر الجوابَ عن مُخالَفةِ المنعوتِ لِلنَّعت تعريفاً وتنكيراً، فلم يَتبيَّن جوابُه في الآيتَين، وقد ذكَرنا الجوابَ عنهُما فيما سَبق.

شفاء الصدر

[ولِبعضِهم:

إذا ما اللَّيالي جاوَرَتْكَ بِساقِطٍ وقَدرُك مَرفوعٌ فعَنه تَرَحَّلِ
ألَم تَرَ ما لاقاهُ في جَنبِ جارِه كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزمَّلِ؟]

أو مجموعاً ـ كما يجبُ ذلك في الفِعل؛ فتقولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلينِ قائِمٍ أبواهما»، و«بِرِجالٍ قائِمٍ آباؤُهُم» كما تقولُ: قامَ أبواهُما، وقام آباؤُهم، ومَن قال: «قاما أَبَواهُما» و«أَكَلُوني البَراغِيثُ» ثَنَّى الوصفَ وجَمَعهُ جَمْعَ السَّلامةِ، فقالَ: «قائِمَينِ أَبَواهُما» و«قائِمِينَ آباؤُهُم».

وأجاز الجَميعُ أن تُجمَعَ الصفة جمعَ التَّكسير، إذا كان الِاسْمُ المرفوع جمعاً، فتقول: «مَرَرْتُ بِرِجالٍ قِيامٍ آباؤُهُم» و«بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمانُهُ»، ورَأَوْا ذلك أَحْسَنَ من الإفرادِ الذي هو أَحْسَنُ من جمعِ التصحيحِ.

[النعتُ المقطوع]

ص ـ وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ المَعْلُوم مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوِ ادِّعَاءً؛ رَفْعاً بِتَقْدِيرِ: هُوَ، وَنَصْباً بِتَقْدِيرِ: أَعْنِي، أَوْ أَمْدَحُ، أَوْ أَذُمُّ، أَوْ أَرْحَمُ.

ش ـ إذا كان الموصوفُ مَعلوماً بِدُون الصفة جازَ لَك في الصفة الإتباعُ والقَطْعُ.

مِثالُ ذلك في صِفة المَدح: «الحَمْدُ لِلَّهِ الحَمِيدِ»؛ أجاز فيه سيبويه الجرَّ على الإتباعِ، والنصبَ بِتقدير: أَمْدَحُ، والرَّفْعَ بِتَقدير: هو، وقال: سَمِعْنا بعضَ العرب يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] بِالنَّصب؛ فسألتُ عنها يونسَ، فزَعَم أنها عربيَّة. اهـ، ومِثالُه في صفة الذمِّ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]؛ قَرأ الجمهورُ بِالرَّفع على الإتباع، وقَرأ عاصمٌ بالنَّصْبِ على الذمِّ. ومِثالُه في صِفة الترحُّمِ: «مَرَرْتُ بِزيدٍ المِسْكِينِ» يجوزُ فيه الخفضُ على الإتباع، والرَّفْعُ بِتَقدير: هو، والنصبُ بتقدير: أرْحَمُ. ومثالُه في صفة الإِيضاح: «مَرَرْتُ بزيدٍ التَّاجِرِ»؛ يَجوزُ فيه الخفضُ على الإتباع، والرَّفْعُ بتقديرِ: هو، والنَّصْبُ بتقدير: أَعني.

ولا فَرْقَ في جوازِ القَطْع بين أن يكونَ الموصوفُ مَعلوماً حَقِيقَةً أو ادِّعاءً؛ فالأولُ مشهورٌ، وقد ذكَرنا أمثِلتَه، والثاني نَصَّ عليه سِيبويه في «كتابِه»، فقال: وقد يَجوزُ أن تَقولَ: مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الكِرامُ ـ يعني بِالنَّصبِ أو بالرفع ـ إذا جَعلتَ المخاطَبَ كأنه قد عَرَفَهُم . . . ثم قال: نَزَّلتَهم هذه المنزلةَ وإنْ كان لم يَعرِفْهم. اهـ

السُّجاعي

قوله: (أعني أو أَمدَح) قال ابنُ مالِك في «شَرح العُمدة»: إذا كان النعتُ مُتعيِّناً وقَطعت إلى النَّصبِ لم تُقدِّر «أعني»، بل «أذكر»[1]. وهو حَسَنٌ. اهـ دمامِيني.

---

(١) «شرح عُمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ» (١/ ٥٤٣).

[التَّوكيد]

ص ـ وَالتَّوْكِيدُ، وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ، نَحْوُ:

أَخَــاكَ أَخَــاكَ إِنَّ مَــنْ لَا أَخَــا لَــهُ

ونَحْوُ:

أَتَـاكَ أَتَـاكَ الـلَّاحِـقُـونَ احْـبِـسِ احْـبِـسِ

وَنَحْوُ:

لَا لَا أَبُــوحُ بِــحُــبِّ بَــثْــنَــةَ إِنَّــهَــا

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾، و﴿صَفًّا صَفًّا﴾.

ش ـ الثاني من التَّوابعِ: التَّوكيدُ، ويُقالُ فيه أيضاً: التأكيدُ بِالهمزة، وبِإبدالها ألفاً على القياس في نحوِ: «فَأس، ورَأْس». وهو ضَربان: لَفظيٌّ ومَعنويٌّ.

[التوكيد اللَّفظي]

والكلامُ الآنَ في اللَّفظيِّ، وهو: «إعادةُ اللَّفظ الأَولِ بِعَيْنِهِ»؛ سَواءٌ كان اسْماً، كقَولِه:

السُّجاعي

والتَّوكيد[1]

هو بِالواو أفصحُ من «التَّأكِيد» بالهمز، بمعنَى المؤكِّد بكسر الكاف، مِن إطلاقِ المَصدر مُراداً به اسمُ الفاعِل، فهو مجازٌ مُرسَلٌ، والدَّاعِي إلى ذلك أنَّ الكلام في التَّوابع، والذي منها إنما هو المؤكِّد لا المعنَى المَصدريُّ. كذا قيل، وقد يُقالُ: إنَّ هذه العِبارةَ ـ أعنِي «التَّوكيد» ـ صارَت عَلَماً على المؤكِّد. فتأمَّل!

قوله: (وهو إعادةُ اللَّفظ) أي: مُعادُ[2] اللَّفظ حَقيقةً مثلُ: «جاءَ زيدٌ زيدٌ»، أو حُكماً مثلُ: «ضَربتَ أنتَ»؛ فإنَّ ذلك في حُكمِ إعادةِ اللَّفظ الأوَّل.

(١) كذا وقع في أكثر النسخ.

(٢) فسَّره بذلك لأن المقصود بالتوكيد التابعُ المَخصوص لا الإعادةُ التي هي فِعلُ الفاعل، لكنْ ما ذكَره يَصدُق على الأول الذي هو المؤكَّد بالفتح، وهو ليس توكيداً كما لا يَخفى.

١٣٤ ـ أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ   كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

وانتِصابُ «أخاك» الأول بإضمارِ احْفَظْ أو الْزَمْ أو نحوِهما، والثاني تأكيدٌ له؛ أو فِعْلاً، كقَوله:

السُّجاعي

قوله: (أخاكَ أخاكَ ... إلخ) الشاهِدُ في «أخاكَ أخاكَ»، ونَصبُهما[1] على الإغراءِ. و«الهَيْجا» الحربُ، تُمَدُّ وتُقصَر[2]، وهي في البَيتِ مَقصورةٌ لأنه مِن الطويل.

شفاء الصدر

شواهد التَّوكيد

[١٣٤] ـ أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخَا لَه   كَساعٍ إلى الهَيجَا بِغيرِ سِلاحِ

من الطويل [لِمسكينِ الدارِمي].

(الهَيجا) بالمدِّ والقصرِ ـ وهو المتعيِّن هنا لِلوزن ـ: الحربُ.

قولُه: «**أخاكَ**»: منصوبٌ على الإغراء بفعلٍ مَحذوف وجوباً تقديره: الزَمْ، وعلامةُ نصبِه الألف؛ لأنه مِن الأسماء الخَمسة، والكافُ مُضاف إليه في محل جرٍّ، «**أخاكَ**»: توكيدٌ للأول مَنصوب بالألف أيضاً، والكاف: مضافٌ إليه في محل جَر [كلامُه يُوهم أن التوكيدَ هو المضاف وحدَه، وليس كذلك، فالأولى إعراب اللفظ كاملاً من غير تعرُّض لأجزائه]، «**إنَّ**»: حرفُ توكيد تَنصب الاسم وتَرفع الخبر، «**مَن**»: اسم موصول في محل نصب اسْمها، «**لا**»: نافيةٌ للجنس تَعمل عملَ (إنَّ) تَنصبُ الاسم وتَرفع الخبرَ، «**أخا**»: اسمُها منصوبٌ بالألف؛ لأنه مِن الأسماء الخمسة، وهو مُضاف للهاء المجرُورة باللام الزائدة، وإنما زِيدت اللام بَينهما كراهةً لإدخال (لا) على صُورةِ المعرِفة، والإضافةُ غير مَحضة، فلم تَعمَل (لا) في مَعرفة، وقيل: اللام حرفُ جر غيرُ زائدٍ، والهاء: في محل جر بها، والجارُّ والمجرور مُتعلق بمحذوف صِفة (أخَا)، وهو شَبِيه بالمضاف لِوَصفه به، فلِذلك نُصب بالفتحة الظاهرة أو المقدرة لِلتعذر على لُغةِ النقص أو القَصر، وحُذِف تنوينُه تشبيهاً به، وعلى هذَين القولَين فخبرُ (لا) محذوفٌ تقديرُه: موجودٌ، وقيل: (أخا) اسمُ (لا) مَبني على فتح مُقدر على الألف منع مِن ظُهوره التعذرُ في محل نصب؛ لأنه مُفرَد، «**له**»: جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا)، وكلُّها مُشكِلة. راجع «شرح بانت سعاد» لِلمصنِّف عند قولِه:

فَقُلْتُ: خَلُّوا سَبِيلِي لا أَبَا لَكُمُ

وجملةُ (لا) واسمِها وخبرها صِلةُ (مَن) لا محلَّ لها، والعائدُ ضمير (له)، «**كساعٍ**»: الكاف: حرف جر، (ساعٍ): مجرورٌ بها، وعلامةُ جره كسرةٌ مُقدَّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنَين لِلثقل، والجار والمجرور متعلق بِمَحذوف خبر (إنَّ)، وجملةُ (إنَّ) واسمها وخبرها تَعليلٌ لِما قبلها، «**إلى الهيجَا**»: جار ومجرور بِالكسرة المقدرة مُتعلِّق بـ(ساعٍ)، «**بغيرِ**»: مُتعلِّق بـ(ساعٍ) أيضاً، [أو بمحذوف حالٍ من الضمير في «ساعٍ»]، «**سِلاحِ**»: مضاف إليه مجرورٌ بالكسرة.

---

(١) أراد أن الأول منصوبٌ على الإغراء والثاني منصوب على التوكيد، فتَساهَل في العبارة لِكون المؤكّد بمعنى المؤكِّد.

(٢) «يس على الفاكهي» (٢/ ٢٤١).

١٣٥ - فَأَيْنَ إِلى أَيْنَ النَّجاءُ بِبَغْلَتِي؟ أَتاكَ أَتاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

السُّجاعي

قوله: (فأينَ إلى أينَ . . . إلخ) هو من الطَّويل، والفاء لِلعَطف[1]، و«أينَ» لِلاستِفهام،

شفاء الصدر

والمَعنى: اِلزَم أخاك لِيَشتدَّ عَضُدُك، ويَقوَى ساعدُك، إنَّ الذي لا أخَ له كساعٍ إلى الحرب بِغير سلاح في الضَّعف، وعدمِ الاستِعداد لِلشَّدائد.

والشاهد: في قوله: (أخاكَ) الثاني؛ فإنه توكيدٌ لَفظي.

[١٣٥] - فـأيـنَ إلـى أيـنَ الـنَّـجـاءُ بِـبَـغـلـتِـي؟ أتـاك أتـاك الـلَّاحِـقُـونَ احْـبِـسِ احْـبِـسِ

من الطويل.

(النَّجاء) بالمدِّ: الإسراع، ويُروَى: النَّجاةُ أي: الخَلاص، قيل: والأولُ الأظهَرُ، وأوفَقُ، و(اللَّاحق): المدرِك، و(الحَبس): الكفُّ عن السير.

قوله: «فأينَ»: الفاء بحسَب ما قبلها، (أينَ): [اسمُ] استِفهام مبنيٌّ على الفتح في محل نصبٍ على أنه ظرفُ مكان مُتعلق بمحذوف تقديره: أذهَب مثلاً، «إلى أينَ»: جار ومجرور مبني على الفتح في محل جر مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقدم، كذا قيل، وقال البَغدادي: (أين) الأول مَجرورة بـ(إلى) المحذُوفة [أي: مدلولاً عليها بـ(إلى) المَذكورة]، وهو خبرٌ مُقدم، و(إلى أين) تَوكيده، «النجاءُ»: مبتدأ مؤخر، «بِبَغلتي»: جارٌّ ومجرور بكسرة مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم، مَنع من ظهورها اشتِغال المحل بحركة المناسبة، والياءُ: مضافٌ إليه في محل جر، [والجار والمجرور مُتعلِّق بـ(النَّجاء)]، «أتاكَ»: (أتى): فعل ماضٍ مبني على فتح مُقدر على الألف للتعذر، والكاف: مفعولٌ مقدم مبني على الفتح في محل نصب، «أتاكَ» الثاني: توكيدٌ للأول وإعرابُه كإعرابه، وفي الكلام التِفاتٌ من التكلم إلى الخطاب، «اللاحقُون»: فاعل بـ(أتى) الأولِ مرفوعٌ بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عِوَض عن التنوين في الاسم المفرد، ولا فاعلَ لـ(أتى) الثاني؛ لأنه إنما ذُكر للتوكيد لا لِيُسندَ إلى شيء، وقيل: إنه فاعلٌ بهما معاً؛ لأنهما لما اتَّحدَا لفظاً ومعنًى نُزِّلَا منزلةَ الكلمة الواحدة، وقيل: إنهما تَنازَعا قولَه: (اللاحقُون)، وليس كذلك؛ لأنه لو كان من باب التنازع لَزِم الإضمار في أحدهما، «احبِس»: فعلُ أمر مبني على سكونٍ مُقدر على آخره مَنع [من] ظهوره اشتغالُ المحلِّ بالكسرة العارضةِ للتخلُّص من التقاء الساكنَين، والفاعل: مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، «احبِس» الثاني: فعلُ أمر مبني على سكونٍ مُقدر على آخِره مَنع من ظهوره الكسرُ العارض لأجل الرَّوي، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، ومعمولُ (احبس) [أراد به ما يَشمل المَفعول والمُتعلِّق] محذوفٌ، تقديره: نفسَكَ أو بَغلتَك عن السير، و[جملةُ (احبِس) الثانية توكيدٌ للجملة قبلها].

والمَعنى: في أيِّ مكان أذهَبُ، وفي أيِّ مكان يكون الإسراعُ بِبَغلتي أو الخلاصُ بها من الأعداء، وقد أدركوني؟ فلا ينبغي حينئذٍ إلَّا منعُ نَفسي أو بَغلتي من السير وكفُّها عن الفِرار، وما أراده الله يَكونُ.

---

(١) تحتمل غيرَ ذلك كأن تكون فصيحةً، فالأولى عدمُ التعرض لها.

وتقديرُ البيت: فأينَ تَذهبُ إلى أينَ النَّجاءُ بِبَغلَتي؟ فحَذف الفِعلَ العاملَ في «أينَ» الأُولى، وكَرَّرَ الفعلَ والمفعول في قَولِه: «أتَاكَ أتَاكَ»، و«اللاحِقُون»: فاعِلٌ بـ«أتَاكَ» الأوَّل، ولا فاعلَ للثاني؛ لأنه إنما ذُكِر لِلتأكيد، لا لِيُسْنَدَ إلى شيءٍ، وقيل: إنه فاعلٌ بهما معاً، وذلك لأنهما لَمَّا اتَّحدَا لفظاً ومعنًى نُزِّلَا مَنزلَةَ الكلمة الواحدة؛ وقيل: إنهما تَنازَعا قولَه: «اللاحِقُون»، ولو كان كذلك لَزِم أن يُضمَرَ في أحدِهما؛ فكان يَقولُ: أتَوْكَ أتَاكَ اللَّاحِقُونَ على إعمال الثاني، وأتَاكَ أتَوْكَ على إعمال الأول، وقولُه: «احْبِس اِحْبِسِ» تكريرٌ للجملة؛ لأنَّ الضمير المستترَ في الفِعل في قُوَّة الملفُوظِ به؛ أو حرفاً، كقَولِه:

١٣٦ - لَا لَا أَبُـوحُ بِـحُـبِّ بَـثْـنَـةَ؛ إنَّـهَـا أَخَـذَتْ عَـلَـيَّ مَـوَاثِـقـاً وَعُـهُـودَا

السُّجاعي

و«أينَ» الثانيةُ كذَلك، والجارُّ مُتعلِّق بِمحذوفٍ أي: إلى أين تَذهبُ؟ و«النَّجاءُ» بِالمدِّ الإسراعُ، مبتدأٌ خبرُه «إلى أينَ» المتقدِّمُ عليه، وفي قَولِه: «أتاكَ أتاك» تَوكيدُ الفِعل بِالفِعل، و«اللاحِقُونَ» فاعلٌ بالأولِ لا بالثاني. ويُروَى: «اللَّاحِقُوك» بالإضافة إلى كافِ الخِطاب وسُقوطِ النُّون، و«احبِس» فِعلُ أمرٍ وفاعلُه مُستتر وجوباً، ومَفعولُه مَحذوف تقديرُه: نفسَك[١]، وجُملةُ «احبِس» الثاني توكيدٌ لِلأُولى[٢]، وإنما كان جُملةً لأنه فِعلُ أمرٍ وفاعِلُه مستتر وجوباً[٣]، فقد عَلِمتَ مِن هذا أن الشاهدَ إنما هو في قَولِه: «أتاكَ أتاكَ»، وأمَّا «احبِسِ احبِس» فليس محلَّ الشاهد؛ لأنه مِن تَوكيدِ الجُملة[٤]. تأمَّل!

قولُه: (لا لا أَبوحُ بِحُبِّ بَثنةَ ... إلخ) هو من الكامِل، والشاهدُ في تكرارِ «لا» التي لِنَفيِ

شفاء الصدر

وفيه شاهد: في قوله: (أتاك) الثاني، فإنه تَوكيد لفظيٌّ للفعل الأول.

وفيه شاهدٌ أيضاً: لِلتوكيد اللَّفظي بالجُملة في قولِه: (احبِسِ احبِسِ)، فإنه كما يَكون بالكلمات الثلاث يكون بالجملة، وإنْ لم يَسُقه الشارحُ لِذلك، ويجوزُ أن يَكون هذا من توكيدِ المفرد أيضاً [كما نَقَلناه من «الخزانة» على كلام المُحشِّي].

[١٣٦] - لا لا أبـوحُ بِـحُـبِّ بـثـنـةَ إنَّـهـا أخـذتْ عَـلـيَّ مَـواثِـقـاً وعُـهـودَا

من الكامل [وقائلُه جَميلُ بن مَعمَر العُذرِي].

(١) كذا قال العيني، وفي «الخِزانة»: هذا لا يُناسِب المقام، والظاهرُ أنه: بَغلتي؛ لِوجود القرينة.

(٢) في المطبوع: توكيد للأول.

(٣) انتهى ما نَقله من «يس على الفاكهي» (٢/ ٢٤١).

(٤) هذا غيرُ متعيِّن، بل يَجوز - كما في «الخِزانة» - أن يكونَ من توكيد الأمر بالأمر، وتوكيدُ الضمير لِلضمير بالتَّبعية ضَرورة؛ إذ لا يُمكن انفِكاكُه عن الأمرِ.

وليس مِن تأكيد الاسمِ قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١-٢٢]، خِلافاً لِكثير من النَّحويين؛ لأنه جاءَ في التَّفسير أنَّ المعنَى: دَكًّا بعد دَكٍّ، وأن الدَّكَّ كُرِّرَ عليها حتى صارَتْ هَباءً مُنبثًّا، وأنَّ معنَى ﴿صَفًّا صَفًّا﴾: أنه

السُّجاعي

الجِنس[1] لِلتوكيد. و«باحَ بِسِرِّه» أي: أظهرَه وأفشاهُ، و«بَثْنة» بفتحِ الباء الموحَّدة وسُكونِ الثاء المثلَّثة وفَتحِ النُّون اسمُ مَحبوبة الشاعِر، و«المَواثِق» جمعُ مَوْثِق كـ«مَوعِد ومَواعِد» بِمَعنى المِيثاق، و«عُهوداً» جمع عَهْدٍ عَطفُ تَفسِير[2].

قوله: (وليس مِن تَأكيد الاسم قولُه تَعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ. . .إلخ﴾) وقيلَ: إنَّه تَوكيدٌ، وعليه أكثرُ النُّحاةِ، وجَرى عليه في «الشُّذور» في ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[3]، قال الفارضيُّ في «شَرحِ الخُلاصة»: إنَّه مِن التَّأكيد؛ لأنَّ الدَّكَّ في القِيامةِ مَرَّةً واحدة، بِدَليلِ قَوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]. اهـ بِالمعنى[4].

شفاء الصدر

(باحَ بِالسِّر): أظهَره وأفشاه، وبابُه (قالَ)، و(بَثْنة) بفتح الباء الموحدة وسكونِ الثاء المثلَّثة: اسمُ مَحبوبتِه، و(المواثِق): جمعُ مَوثِق بمعنَى المِيثاق، وهو: العهد مُفرَدُ العُهود، فالعَطف للتفسير.

قوله: «لا»: نافيةٌ، «لا» الثانية: توكيدٌ للأولى نافيةٌ، «أَبُوح»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديرُه: أنا، «بِحُب»: جار ومجرور مُتعلق بـ(أبوح)، [«بَثْنَةَ»]: مضاف إليه مجرور بالفتحةِ نِيابة عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ لا يَنصرف لِلعَلَمية والتأنيث، مِن إضافةِ المصدر لِمَفعوله بعد حذف الفاعل؛ أي: بِحُبي بَثْنةَ، «إنها»: (إنَّ): حرفُ توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، و(ها): اسمها في محل نصبٍ، «أخذتْ»: فعلٌ ماض، وعلامةُ تأنيث، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي يعود إلى بَثنةَ، «عليَّ»: جار ومجرور متعلِّق بـ(أخذتْ)، «مَواثقاً»: مفعُوله، ونُونه للضرورة، «وعهودًا»: عاطف ومعطوف على (مواثقاً)، والجملةُ في محل رفع خبر (إنَّ)، والرابطُ الفاعل، وجملةُ (إنها ... إلخ) تعليلٌ لِقوله: (لا لا أبُوح) [لا محلَّ لها].

والمعنى: لا أُظهِر وأُفشي حُبَّ مَحبوبتي المسمَّاةِ بَثْنة؛ لأنها أخذت عليَّ العهودَ بِعدم الإظهار.

الشاهد: في قولِه: (لا لا) حيث إن الثانيَ تَوكيد لفظيٌّ للأول [أي: والتَّوكيد اللفظيُّ يَجري في الحُرُوف كما يَجري في الأسماءِ والأفعال].

---

(١) كذا قال الشيخ يس، ولا يَخفى أنَّ (لا) إنما دخلتْ هنا على الفِعل، والتي لِنفي الجنس مُختصةٌ بالأسماء، فما قاله مجرَّدُ وَهم.

(٢) انتَهى ـ باختصار الكلام على «مواثقاً» ـ من «يس على الفاكهي» (٢/ ٢٤١).

(٣) وفاتَه الكلامُ عليه في «الشرح»، وقد استَدركناه في طبعتِنا مِن «شرح الصُّدور» للبرماوي.

(٤) انظر: «شرح الفارضي» (٣/ ٢١٠).

تَنْزِلُ مَلائكةُ كل سماء، فيصطَفُّون صَفًّا بعد صفٍّ مُحْدِقِينَ بالجنِّ والإنس، وعلى هذا فلَيس الثاني فِيهما تَأكيداً للأول، بلِ المرادُ به التَّكريرُ، كما يُقالُ: عَلَّمْتُهُ الحسابَ باباً باباً.

وكذلك ليس مِن تَأكيد الجملةِ قولُ المؤذن: «الله أكبَر، الله أكبر» خِلافاً لابنِ جني؛ لأنَّ الثانيَ لم يُؤْتَ به لِتَأكيدِ الأوَّل، بل لإنشاءِ تَكبيرٍ ثانٍ، بِخلافِ قَولِه: «قد قامَتِ الصلاةُ، قد قامتِ الصلاةُ»؛ فإنَّ الجُملةَ الثانيةَ خبرٌ جِيءَ به لِتأكيد الخبرِ الأول.

[التوكيد المعنويُّ]

ص ـ أَوْ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ بِـ«النَّفْسِ والعَيْنِ»، مُؤَخَّرَةً عَنْهَا إِنِ اجْتَمَعَتَا، وَيُجْمَعَانِ عَلَى «أَفْعُلَ» مَعَ غَيْرِ المُفْرَدِ؛ وَبِـ«كُلٍّ» لِغَيْرِ مُثَنًّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ؛ وَبِـ«كِلَا وَكِلْتَا» لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ المُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى المُسْنَدِ، وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ المُؤَكَّدِ، وبِـ«أَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ» وجَمْعِهِمَا غَيْرَ مُضَافَةٍ.

ش ـ النوعُ الثاني: التأكيدُ المعنَويُّ، وهو بِألفاظٍ مَحصُورة.

مِنها: «النفسُ، والعينُ»، وهما لِرَفْعِ المجاز عن الذاتِ، تقولُ: «جاءَ زيدٌ»، فيَحتملُ

السُّجاعي

قوله: (عَلَّمتُه الحسابَ باباً باباً) قال الدَّماميني في بابِ الحال: قال الزَّجاجُ: انتَصبَ الثاني على أنَّه تَوكيدٌ والحالُ هو الأوَّلُ، فكأنَّه رَأى «باباً» الأولَ بمعنَى مُرتَّباً، فجَعَل الثانيَ تَأكيداً، ولا يَرِدُ أن الثانيَ غيرُ صالِحٍ لِلسُّقوط فهو مُؤسِّس؛ لأنَّ له أنْ يَقُولَ: إنَّما التُزِم ذِكرُه وإنْ كان تأكيداً لأنَّ ذِكرَه أمارةٌ على المعنَى الذي قُصِد بالأوَّل، ورُبَّ شيءٍ لا يَلزَمُ ابتِداءً ثم يَلزمُ لِعارِضٍ. اهـ ومِنه يُؤخَذُ الجَواب عمَّن قال: إنَّ الثانيَ ههُنا مِن التوكيد اللَّفظيِّ، بأنْ يُقالَ: ﴿دَكًّا﴾ الأولُ بِمعنى دكًّا مُتكرراً، و﴿صَفًّا﴾ الأولُ بِمَعنَى صُفوفاً كثيرةً، والثاني مِنهُما تَأكيد جُعِل أمارةً على المقصودِ بِالأوَّل، فَلِذا التُزِم. اهـ[1] يس.

قوله: (ويُجمَعانِ على أفعُل) احترَز بِه عنْ جَمعِ الكثرةِ كـ«نُفُوس وعُيُون»، وعن جَمعِ القِلَّة على غيرِ «أَفعُل» كـ«أَعْيان» جمع عَيْن، فلا يُؤكَّدُ بِشيءٍ منهما. اهـ (ش).

قوله: (وهو بِألفاظٍ مَحصُورةٍ) أي: مَعدُودةٍ مَحدُودة.

قوله: (لِرفع المجازِ عن الذاتِ) أي: لِرَفع احتِمالِ المَجاز ـ أي: التَّجوُّزِ ـ عنِ الذَّات أي:

(١) أي: مِن عند «قال الدَّماميني». «يس على الفاكهي» (٢/ ٢٤٢-٢٤٣).

مجيءَ ذاته، ويَحتمِلُ مجيءَ خَبَره أو كِتابِه، فإذا قُلتَ: «نَفْسُهُ» ارتفعَ الاحتِمالُ الثاني. ولا بُدَّ مِن اتِّصالِهما بضميرٍ عائِدٍ على المؤكَّدِ.

ولَك أن تُؤَكِّدَ بكلٍّ منهما وَحْدَهُ، وأن تَجمعَ بَينهما بِشَرطِ أن تَبدأ بِالنَّفس، تقولُ: «جاء زيدٌ نَفْسُه»، أو «جاء زيدٌ عَينُه»، أو «جاءَ زيدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ»، ويَمتنعُ: «جاءَ زيدٌ عَيْنُهُ نَفْسُهُ».

ويَجبُ إفرادُ النفسِ والعين مع المفرَدِ، وجَمْعُهُما على وزنِ «أَفْعُلَ» مع التَّثنيةِ والجمعِ، تقولُ: «جاءَ الزَّيْدانِ أَنْفُسُهما أَعْيُنُهُمَا»، و«الزَّيْدونَ أَنْفُسُهُم أَعْيُنُهُم»، و«الهِنْداتُ أَنفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ».

السُّجاعي

عنِ اسمِ الذَّات، بِدَليل قولِه بعدُ: «ارتفع الاحتِمال»، ويُفهَمُ مِن كلامِه أنَّ احتِمال التجوُّز يَرتفعُ، وهو ظاهرُ كلامِهم، وذَهب جمعٌ مِنهم ابنُ عُصفور إلى أنَّ الاحتِمالَ لم يَرتَفِع، وإنَّما ضَعُف، وهو وَجيهٌ جدًّا.

واعلَم أنَّ المجازَ المرفُوعَ يَحتمل أنه التجوُّزُ بِحذف مُضافٍ، ويَحتمِلُ أنَّه المجازُ في استِعمال اللَّفظ في غيرِ ما وُضِع له، ويَحتمل أنه المجازُ العَقلي، وهو النِّسبةُ إلى غير ما هو لَه، فتَعيينُ بعضِ هذهِ الاحتِمالات غيرُ صَحيحٍ. اهـ من خَط (ش)، قال الشيخُ يس: والأظهَرُ في تعليلِ عَدم رَفعِ الاحتمال أنَّه مع التَّأكيد بالنَّفس والعين يَجوزُ حَملُ السامِع المتكلِّمَ على السَّهو أو الغَلَط، ولِهذا صرَّح السَّيِّد كالسَّعدِ بأنَّ النِّسيانَ والغَلَط إنما يَرتفِعانِ بِالتأكيد اللَّفظي. اهـ[1]

قوله: (ولا بُدَّ مِن اتِّصالهما بِضَمير) اعتُرِض بأنه يَلزمُ مِنه إضافةُ الشيءِ إلى نَفسِه، وأُجيب بأنَّ إضافةَ «النَّفس والعين» إلى الضَّمير مِن إضافةِ العامِّ إلى الخاصِّ. تأمَّل!

ولا بُدَّ مِن ذِكر الضَّمير، ولا يُكتَفى بِنِيَّتِه كما أفادَه يس[2].

قوله: (أن تَبدأ بالنَّفس) مَحلُّ التأكيدِ بِها كـ«العَين» إنما هو عندَ استِعمالِهما[3] بمعنَى ذاتِ الشَّيء، فإنِ استُعمِلَا بِمعنًى آخَرَ ـ كاستِعمال النَّفسِ بِمعنى الدَّم نحوُ: «أَرَقْتُ زيداً نفسَه»، واستِعمالِ العينِ بِمَعنى الجارِحة نحوُ: «طَرفتُ زيداً عينَه[4]» ـ لم يَكُنْ تأكيداً، بل بَدلاً. اهـ[5]

---

(١) «يس على الفاكهي» (٢/ ٢٤٤).

(٢) انظر: «حواشي الفاكهي» (٢/ ٢٤٦).

(٣) في طبعة: (عند استعمالها)، وهو أصحُّ من جهة التركيب؛ لأن قولَه: «كالعين» اعتراضٌ فقط، فالكلامُ في النفس مُقيَّدةً بمماثلتِها للعين. على أني أظنُّ المحشِّي قد عبَّر بالتثنية لا بالإفراد.

(٤) يقال: طَرَفَ فلانٌ عَينَه: إذا أصابَها بِشيءٍ كثوبٍ أو غيرِه فدَمعتْ.

(٥) كذا في الأصل، والكلام مأخوذٌ من «يس على الفاكهي» (٢/ ٢٤٤)، وهو في «النُّكت» للسيوطيِّ نقلاً عن ابنِ هشام، =

ومنها: «كُلٌّ» لِرَفع احتِمالِ إرادةِ الخُصُوصِ بألفاظِ العُمُومِ، تقولُ: «جاءَ القَوْمُ» فيَحتملُ مجيءَ جميعِهم، ويَحتملُ مجيءَ بَعضِهم، وأنَّك عَبَّرْتَ بالكلِّ عن البَعض؛ فإذا قُلتَ: «كُلُّهم» رَفَعْتَ هذا الاحتمالَ.

وإنما يُؤكَّد بها بِشروطٍ:

أحدُها: أن يكونَ المؤكَّدُ بها غيرَ مُثنًّى، وهو المفرَدُ والجمعُ.

الثاني: أن يكونَ مُتجزِّئاً بِذاته، أو بِعامِله؛ فالأول كقَولِه تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، والثاني كقَولِك: «اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ»؛ فإنَّ العبد يتجزَّأ باعتِبار الشِّراء، وإنْ كان لا يَتجزَّأ بِاعتِبار ذاتِه، ولا يَجوز: «جاءَ زيدٌ كُلُّهُ» لأنه لا يَتجزَّأ؛ لا بِذاتِه، ولا بِعامِلِه.

الثالِثُ: أن يتَّصلَ بها ضميرٌ عائِدٌ على المؤكَّدِ؛ فليس مِن التَّأكيد قراءةُ بعضِهم: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨] خِلافاً لِلزمخشري والفَرَّاء.

[«كِلا، وكِلتا»]

ومنها: «كِلَا، وكِلْتَا»، وهما بِمنزلة «كُلٍّ» في المعنى، تقولُ: «جاءَ الزَّيْدَانِ» فيَحتَمِل مجيئَهما وهو الظاهرُ، ويَحتملُ مجيءَ أَحدهما، وأنَّ المراد أَحَدُ الزَّيدَين، كما قالُوا

السُّجاعي

قوله: (فليس مِن التأكيد قِراءةُ بَعضهم ... إلخ) هي شاذَّة، قال في «المغني»: والصَّوابُ أنها بدلٌ، وإبدالُ الظاهِر مِن ضَميرِ الحاضر بدلَ كلٍّ جائزٌ إذا كان مُفِيداً لِلإحاطة، نحوُ: «قُمْتُم ثَلاثتُكُم»، وبَدلُ الكلِّ لا يَحتاج إلى ضمير، ويَجُوز في «كل» أن تَلِيَ العواملَ إذا لم تَتَّصلْ بِالضَّمير نحو: «جاءَني كلُّ القومِ»، فيَجُوز مَجِيئها بَدلاً، بِخِلاف «جاءَني كلُّهم»، فلا يَجوزُ إلَّا في الضَّرورة، هذا أحسَنُ ما قِيل في هذه القِراءة، وخرَّجها ابنُ مالِك على أنَّ «كُلًّا» حال[(١)]، وفيه ضَعْفان: تنكيرُ «كل» بِقَطعِها عن الإضافة لفظاً ومعنًى وهو نادِرٌ، كقَول بعضِهم: «مَرَرْتُ بِهم كُلًّا» أي: جميعاً، وتَقديمُ الحال على عامِلها الظَّرفيِّ. اهـ[(٢)]

= وأصلُه في «شَرح العُمدة» لابن مالك (١/ ٥٥٥)، والمثال الأول عنده: «أنزفتُ زيداً دمَه»، وهو أولى؛ لِصحَّة إسناد «أنزفَ» إلى زيدٍ دُون «أراقَ».

(١) انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٢٤٤ و٢٩٣).

(٢) «مغني اللَّبيب» (ص٦٦٢-٦٦٣).

في قَولِه تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]: إنَّ مَعناهُ: على رَجلٍ مِن إحدَى القَريتَين، فإذا قِيل: «كِلاهما» اندَفَع الاحتِمالُ.

وإنَّما يُؤكَّدُ بهما بِشُروطٍ:

أحدُها: أن يكونَ المؤكَّدُ بهما دَالًّا على اثنَين.

الثاني: أن يَصحَّ حُلُولُ الواحِدِ مَحَلَّهُما؛ فلا يَجوزُ على المذهَب الصَّحيحِ أن يُقالَ: «اخْتَصَمَ الزَّيْدانِ كِلاهُما»؛ لأنه لا يَحتمِلُ أن يكونَ المرادُ: اختَصم أحدُ الزَّيدَينِ، فلا حاجةَ لِلتأكيد.

الثالثُ: أن يكونَ ما أَسْنَدْتَهُ إليهما غَيْرَ مختلِفٍ في المعنى، فلا يجوزُ «ماتَ زيدٌ وعاشَ عَمْرٌو كِلاهُما».

الرابع: أن يَتَّصِلَ بهما ضَميرٌ عائدٌ على المؤكَّد بهما.

[«أجمَع، وجَمْعاء» وجمعُهما]

ومِنها: «أَجْمَعُ، وجَمْعاءُ»، وجَمْعُهُما وهو: «أَجْمَعُونَ، وجُمَعُ».

وإنما يُؤكَّد بها غالِباً بعد «كُلٍّ»، فلِهذا اسْتَغْنَتْ عن أن يتَّصلَ بها ضميرٌ يَعودُ على المؤكَّد، تقولُ: «اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ أَجْمَعَ»، و«الأَمَةَ كُلَّها جَمْعاءَ»، و«العَبِيدَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ»، و«الإِماءَ كُلَّهُنَّ جُمَعَ»، قالَ الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، ويَجوز التأكيدُ بها وإنْ لم يَتقدَّم «كلٌّ»، قال اللهُ تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]، وفي الحديثِ: «إذا صَلَّى الإمامُ جالساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ»، يُروى بِالرَّفع تأكيداً لِلضَّمير، وبِالنَّصب على الحالِ، وهو ضعيفٌ؛ لاستِلزامِه تَنكيرَهَا، وهي مَعرفةٌ بِنِيَّة الإضافة.

السُّجاعي

قوله: (ويَجوز التأكيدُ بها ... إلخ) مُحترَزُ قوله: «يُؤكَّد بها غالباً بعد كلّ ... إلخ».

قوله: (وهي مَعرفةٌ بِنِيَّة الإضافةِ) أي: إلى الأصلِ[١]؛ إذِ الأصلُ في نحوِ: «رَأيتُ النساءَ جُمَعَ»: جَمِيعَهُنَّ[٢]، فحُذِف الضَّميرُ لِلعِلم به.

---

(١) هكذا وَقع في النُّسَخ جُمَعَ؛ فإمَّا أنَّ العبارةَ الصحيحةَ: (أي: إلى الضَّمير)، أو أنها: (أي: في الأصل)، وإمَّا أنِّي لم أفهَم مقصودَه الساعةَ.

(٢) كذا وَقع في جميع النُّسخ المخطوطة والمَطبوعة، وهو خطأ؛ لأن الفرضَ بيانُ الأصل من غير إبدال لفظٍ بآخرَ، والصواب: «جُمَعَهُنَّ» كما في «شرح الألفيَّة» لابنِ عَقيل و«الهمع» وغيرهما.

وقد فُهِمَ مِن قَولي: «أَجْمَعَ، وجَمْعاءَ، وجَمْعِهِما» أنهما لا يُثَنَّيانِ، فلا يقال: أَجْمَعانِ، ولا جَمْعاوانِ، وهذا مَذهبُ جُمهورِ البَصريين، وهو الصَّحيحُ؛ لأنَّ ذلك لم يُسمَعْ.

[مسألتانِ يُخالفُ فيهما التوكيد النعتَ]

ص ـ وبِخِلَافِ النُّعُوتِ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ المؤكِّدَاتُ، وَلَا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً، وَنَدَرَ:

يَـا لَـيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُـلِّـهِ رَجَـبُ

ش ـ ذَكَرتُ في هذا الموضِع مَسألَتَين مِن مَسائلِ باب النَّعت:

إحداهما: أنَّ النعوتَ إذا تكرَّرتْ كنتَ فيها مُخَيَّراً بين المجيءِ بِالعَطف وتَركِه؛ فالأولُ كقَولِه تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١-٤]، وقولِ الشاعر:

١٣٧ ـ إِلَـى الـمَـلِـكِ الـقَـرْمِ وَابْـنِ الـهُـمَـامِ وَلَـيْـثِ الـكَـتِـيـبَـةِ فِـي الـمُـزْدَحَـمْ

السُّجاعي

قوله: (إلى الملِك ... إلخ) هو مِن المتقارب، و«القَرْم» بفتح القاف هو السَّيِّد، مُستعارٌ من قَرْمِ الإبلِ وهو الفَحْلُ المُكرَّم الذي أُعِدَّ لِلضِّراب[1] فقطْ، و«لَيثِ الكَتيبة» أي: أسدِ الكتيبة بِالمثناة الفَوقية، وهي الطائفةُ مِن الجَيش، وجمعُها «كَتائِب» كما في «المصباح» كغَيره[2]، و«المزدحَم» بفتحِ الدال والحاءِ المُهملتَين أي: الازدِحام.

شفاء الصدر

[١٣٧] ـ إلـى الـمَـلِـكِ الـقَـرمِ وابـنِ الـهُـمـامِ ولَـيـثِ الـكـتِـيـبـةِ فـي الـمُـزدحَـمْ

من المتقارب.

(القَرْم) بفتحِ القاف وسكونِ الراء في الأصل: البَعير المكرَم الذي لا يُحمَل عليه ولا يُذلَّل، ولكنْ يكون للضِّراب فقط، استُعير هنا للسيد بِجامع الشَّرَف، و(الهُمام): المَلِك العَظيم الهِمَّة، و(اللَّيث): الأسدُ، استُعير للشُّجاع، و(الكَتيبة) بمثناة فَوقية: الجَيش، و(المزدحَم) بضم الميم وفتحِ الحاء المهملتَين: الازدِحامُ أو مَوضِعه.

قوله: «إلى المَلكِ»: جار ومجرور متعلق بِمَحذوف تقديره: سِيرُوا مثلاً، أو بشيءٍ في بيت قَبله،

(١) هو النَّزوان والنِّكاح.
(٢) كذا في النُّسخ.

والثاني كقولِه تَعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ...﴾ [القلم: ١٠-١٢] الآيةَ.

الثانية: أنَّ النعتَ كما يَتبَعُ المعرفةَ كذلك يَتبعُ النكرةَ.

وذكَرتُ أن ألفاظَ التوكيد مُخالِفةٌ لِلنُّعوت في الأمرَين جميعاً، وذلك أنها لا تَتعاطَفُ إذا اجتمَعَتْ؛ لا يُقالُ: «جاءَ زيدٌ نَفْسُهُ وعَيْنُهُ»، ولا «جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ وأَجْمَعُونَ»، وعِلّةُ ذلك أنها بمعنًى واحِدٍ، والشيءُ لا يُعْطَفُ على نَفسِه، بِخِلاف النُّعوت؛ فإنَ مَعانِيَها مُتخالِفة.

وكذلك لا يَجوز في ألفاظِ التوكيدَ أن تَتبعَ نكرةً، لا يُقال: «جاءَني رَجُلٌ نَفْسُه»؛ لأنَّ ألفاظ التوكيد مَعارِفُ؛ فلا تَجْرِي على النَّكِرات، وشَذَّ قولُ الشاعِر:

السُّجاعي

قوله: (﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ... إلخ﴾) «الحلّاف» كثير الحَلِف، و«المَهين» الحَقِير، و﴿هَمَّازٍ﴾ أي: كثير الغِيبة، وقوله: ﴿مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ﴾ أي: كَثيرِ النَّميمة، وهي نَقلُ الكلام على وجهِ الإفساد، ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾ أي: بخيلٍ بالمالِ عن الحُقوق، ﴿مُعْتَدٍ﴾ أي: ظالم، ﴿أَثِيمٍ﴾، أي: آثم، وقولُه تعالى: ﴿عُتُلٍّ﴾ أي: غليظٍ جافٍ، ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ أي: دَعِيٌّ في قُريش، وهو الوليدُ بنُ المغيرة، ادَّعاه أبوه بعد ثَماني عشر سنةً، قال ابنُ عباس: لا نَعلَم أن الله وَصف أحداً بِما وَصفه به من العُيوب، فألحق به عاراً لا يُفارِقه أبداً. ذكَره الجلال في تَفسيره[١].

شفاء الصدر

«القَرْمِ»: نعتُ (الملك)، «وابنِ»: الواو: حرفُ عطف، (ابنِ): معطوفٌ على (القرم) من عطف الصفة على الصفة، «الهمام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «وليثِ»: عاطف ومعطوفٌ على (القَرم) أيضاً، وكلٌّ مِن: (ابن) و(ليث) مُؤوَّل بِمُشتق؛ أي: المنتسِب والشُّجاع، «الكتيبةِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «في المزدحَم»: جار ومجرور بكسرة مُقدرة على آخره مَنع مِن ظهورها السكونُ العارض لأجل الشعر مُتعلق بـ(لَيث) [أي: لأنه بمعنى: شُجاع كما تقدَّم]، أو بِمَحذوف صِفة الكَتيبة، أو حالٍ منه [كأنه يُريد: من الضَّمير المستَتِر فيه، أعني في (ليث) كما قال غيرُه]، أو مِن الكَتيبة.

والمعنى: سِيروا إلى المَلك السيد المكرَّم المَنسوب إلى الملِك العظيم الهِمَّة، شُجاع الجَيش في مَكان الازدِحام.

والشاهد: في قولِه: (القَرْم)، و(ابنِ الهمام)، و(ليثِ) حيث تكرَّر النعوت، وعُطِف ما عدَا الأولَ عليه، وهو جائزٌ، بِخلاف عطفِ المؤكَّدات على بعضِها فلا يَجوز.

---

(١) مرادُه به «تفسيرُ الجلالَين» لا «الدُّر المنثور».

١٣٨ ـ لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ: ذَا رَجَبٌ ... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

السُّجاعي

قوله: (لكنه شاقَهُ أن قِيل ... إلخ) هو مِن البَسيط، «الشَّوْق» مَيْلُ النَّفسِ إلى الشيء، و«لَكن» للاستِدراك، والهاءُ اسمها، وجُملةُ «شاقَه» خبرها، و«أنْ قِيل» بفتح الهمزة مَصدريةً، أي: قولُهم، فهو فاعِل «شاقَه»، و«ذا» مبتدأٌ خبره «رَجَب»، و«يا» الداخلةُ على «ليت» لِلتنبيه، أو لِلنداء والمُنادى محذوف، والتَّقدير: يا قَومِ ليتَ. والشاهدُ في قوله: «حولٍ»، حيث أكَّده بِلفظ «كل» مع أنَّه نَكرة، وهذا مذهبُ الكوفيِّين، وجَعله البَصريُّون شاذًّا. وكثيرٌ مِنهم يُنشِد البيتَ: «عِدَّة شهر» وصوابُه «حولٍ»[1]. أفادَه العَيني[2]، فما في نُسَخ الشَّرح غير صوابٍ.

شفاء الصدر

[١٣٨] ـ لكنَّه شاقَهُ أنْ قِيل: ذا رجبٌ ... يا ليتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلِّهِ رجبُ

من البسيط [لعبد الله بن مُسلم الهُذَلي].

(الشَّوق): نِزاعُ النفس واشتياقُها إلى الشيء، و(رَجَب): من الشُّهور، إنْ أُريد به مُعيَّن فغيرُ منصرف للعَلَمية والعدلِ عن المحلَّى بـ(أل)، وإلا فمُنصرِف؛ هكذا اشتَهر، وظاهرُ «المصباح» صرفُه مطلقاً، مَنقول من الرَّجب بفتحتَين وهو التَّعظيم؛ لأنهم كانوا يُعظِّمونه في الجاهلِية بترك القتالِ فيه، و(الحَوْل): السَّنة.

قوله: «لكنَّه»: (لكنَّ): حرفُ استدراك يَنصب الاسم ويَرفع الخبر، والهاء: اسمه في محل نصبٍ، [**«شاقَهُ»**: (شاقَ): فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والهاء مفعولُه مُقدم]، **«أنْ»**: حرفُ مَصدري، **«قِيل»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، **«ذا»**: اسمُ إشارة مبتدأٌ في محل رفع، [**«رَجبٌ»**: خبر المبتدأ مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، والجملةُ الاسميةُ في محلِّ رفع] نائب فاعلِ (قِيل)، مقصودٌ لَفظها، ومدخولُ (أنْ) في تأويل مصدر بها فاعلُ (شاقَ)، أي: شاقَه قولُهم: ذا رَجب، وجملةُ (شاقَه ... إلخ) خبر (لكنَّ)، والرابط ضميرُ (شاقَه)، **«يا ليتَ»**: (يا): حرفُ تنبيه، أو نداءٍ والمنادى محذوفٌ؛ أي: يا قوم، (ليتَ): حرف تمنٍّ تَنصب الاسم وترفع الخبر، **«عِدَّةَ»**: اسمها منصوبٌ بالفتحة، **«حولٍ»**: مُضاف إليه مجرور بالكسرة، **«كلِّه»**: توكيدٌ لـ(حولٍ) مجرورٌ بالكسرة، والهاء: مضافٌ إليه في محل جرٍّ، **«رجبُ»**: خبر (ليتَ) مَرفوع بضمة ظاهرة. [وجملةُ (يا ليتَ ... إلخ) في تقدير العطفِ على (ذا رجبٌ)؛ لأنها من مقُولِهم أيضاً على ما يَظهر، ويَجوز أن تكونَ استِئنافية، أو مقولَ قولٍ محذوفٍ واقعٍ حالاً من مفعولِ (شاقَه) كما يُرشِد إليه ما سيذكُره من مَعنى البيت].

---

(١) أي: لأن الشاعر تمنَّى أن يكونَ عِدَّة الحول مِن أوله إلى آخره رجباً لِما رأى فيه مِن الخيرات، ولا يصحُ أن يتمنَّى أن عِدة شهر كلّه رجب؛ لأن الشهرَ الواحد لا يكون بعضُه رجباً وبعضُه غيرَ رجب. انظر: «التَّصريح» (٢/١٣٨).

(٢) بل أفادَه الشارح قبله في «شَرح الشُّذور» حين قال (ص٧٠٩): وأنشده ابنُ مالك وغيرُه: «يا ليتَ عِدَّة شهرٍ»، وهو تَحريف. اهـ وكتبتُ عليه ما نصُّه: ذَكر المصرِّح (٢/١٣٨) أنَّ بدرَ الدين ابنَ مالك أنشده أيضاً كذلك تبعاً لِوالده، والذي في «شرح الخُلاصة» له: يا ليتَ عِدَّة حولٍ، ولا نَعلم في أيِّ كتاب أنشده أبُوه أصلاً، وقد رأيتُ رِواية (شهر) في مَخطوطات «شرح القطر» و«شرح الشُّذور» لِلمصنِّف، وفي غير ذلك، فلَعلَّها من تحريفِ النُّساخ في الجَميع. اهـ وعلى كلٍّ فيَبعُد أن يكونَ قد ارتَكبه الشارحُ هنا خِلافاً لما يُومئ إليه كلامُ المُحشّي الآتي.

. . . .

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

والمعنى: لكنَّ هذا الشخص قد اشتاقَت نفسُه وملَّتْ إلى قولِ الناس: هذا رجب الذي لا يَحصُل فيه قتالٌ، قد أقبل قائلاً: أتمنَّى أن تكونَ السنة كلُّها شهرَ رجب، وذلك لِجُبْنِه. [أو المعنى: اشتَدَّ شَوقُه وأعجبَه أن قَدِم شهرُ رجب؛ لِما رَأى فيه من الخيراتِ ونحوِها، فتمنَّى أن تكونَ جميعُ أشهُرِ السنة رجبَ].

والشاهد: في (كلِّه)، حيث أُكِّد به النكرة ـ وهو (حَول) ـ شُذوذاً عند البَصريين؛ إذ لا يَجوز عندهم أن تتبع ألفاظ النَّكرات؛ لأنها مَعارفُ، ومَذهب الكوفيين جوازُ تَوكيد النكرة المحدودة لِحُصول الفائدةِ، واختارَه ابنُ مالك، وإلى المذهبَين أشار بقولِه في «الخلاصة»:

وَإِنْ يُـفِـدْ تَـوْكِـيـدُ مَـنْـكُـورٍ قُـبِـلْ وعَـنْ نُـحـاةِ الـبَـصْـرَةِ الـمَـنْـعُ شَـمِـلْ

[عطفُ البَيان]

ص ـ وَعَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ: تَابِعٌ، مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ، جَامِدٌ، غَيْرُ مُؤَوَّلٍ.

ش ـ هذا البابُ الثالثُ مِن أبواب التَّوابع.

والعَطْفُ في اللغة: الرُّجُوعُ إلى الشيءِ بعد الانصِراف عنه، وفي الاصطِلاح ضَرْبانِ: «عَطْفُ نَسَقٍ» وسيأتي، و«عَطْفُ بَيَانٍ»، والكلامُ الآنَ فيه.

وقَولي: «تابع» جِنسٌ يَشملُ التوابعَ الخَمسةَ، وقَولي: «مُوضِّحٌ أو مُخصِّص» مُخرِج لِلتأكيد، كـ«جاءَ زيدٌ نَفْسُهُ»، ولِعَطفِ النَّسَق، كـ«جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو»، ولِلبَدل كقَولِك: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ».

السُّجاعي

عطف البَيان

هو بفتح العين مَصدرٌ بمعنَى اسم المَفعول، أو إنَّه صار حقيقةً عُرفيَّةً في التابع المخصُوصِ، فلا تأويلَ.

قوله: (مُوضِحٌ) أي: غالباً، وإلَّا فقد يكونُ لِلمَدح كما جعل الزمخشريُّ ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] بياناً لِلكعبة على جِهة المَدْح.

قوله: (جامِدٌ) قال في «التَّسهيل»: أو بِمنزلَتِه[(١)] أي: بأنْ كان صفة فصار عَلَماً بِالغَلَبة كـ«الصَّعِق»[(٢)]، وبِذلك أجابَ في «المغني» عن الزَّمخشريِّ حيث قال: إنَّ ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢-٣] عطفُ بيانٍ مع أنَّهما غيرُ جامِدَين، وحاصلُ الجَواب: أنهما أُجرِيَا مُجرَى الجوامد؛ إذ يُستَعمَلان غيرَ جارِيَين على مَوصوف، وتَجرِي عليهما الصفةُ نحوُ: «إلَه واحِد» و«مَلِك عَظيم»[(٣)].

قوله: (ولِلبَدل) لا يُقال[(٤)]: يُشكِلُ على خُروجِ البَدل أنَّ كل ما جازَ فيه عطفُ البيانِ جازَ

---

(١) «التسهيل» (ص١٧١).

(٢) في «شرح المُفصل لابن يعيش» (١/ ٤٠-٤١): و«الصَّعِق»: رجلٌ من كلاب مُعاصر النُّعمان بن المُنذر، واسمُه خُوَيلد بن نفيل بن عمرو بنِ كِلاب، كان يُطعم الطَّعامَ بتِهامة، فهبَّت ريحٌ، فسَفت التراب في جِفانه، فشتَمها، فرُمِيَ بِصاعقة قَتلَته، فعُرف بـ(الصَّعِق)، وغلَب عليه حتى إذا أُطلق لا يُفهَم سِواه، ولا يَسبق الوهمُ إلى غيره مِمَّن أصابَتْه صاعِقة. اهـ باختصار.

(٣) انظر: «مغني اللَّبيب» (ص٧٤٢).

(٤) كذا في النُّسخ، ولا يُناسبُه قولُه الآتي: (أُجيب ... إلخ)، وعبارةُ يس: (فإن قيل ...) ولا إشكالَ فيها.

وقَولي: «جامدٌ» مُخرج لِلنعت؛ فإنَّه وإن كان مُوَضِّحاً في نحوِ: «جاءَ زيدٌ التاجِرُ» ومُخصِّصاً في نحو: «جاءَني رَجُلٌ تاجِرٌ» لَكنَّه مُشتَقٌّ.

وقَولي: «غيرُ مُؤوَّلٍ» مُخرِج لِما وَقع من النُّعوت جامداً، نحوُ: «مَرَرْتُ بِزيدٍ هذَا» و«بِقاعٍ عَرْفَجٍ»؛ فإنه في تَأويلِ المشتَقِّ، ألَا تَرى أنَّ المعنى: مَررتُ بِزَيدٍ المُشارِ إليه، وبِقاعٍ خَشِنٍ؟

[حُكمُه ومِثاله]

ص - فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ.

ش - أَعني بِهذا أنَّ عَطْفَ البَيانِ - لِكَونه يُفيدُ فائدةَ النعتِ؛ مِن إيضاحِ مَتبوعِه، أو تَخصيصِه - يَلزمُه مِن مُوافقة المتبُوع - في التَّنكير والتذكير والإفرادِ وفُروعِهنَّ - ما يَلزمُ في النَّعتِ.

ص - كَـ:

أَقْـسَـمَ بِـاللهِ أَبُـو حَـفْـصٍ عُـمَـرْ

السُّجاعي

فيه البدلُ إلَّا ما استُثني، وذلك يَدلُّ على أن المقصودَ فيهما واحد، أُجيب بأنَّ جوازَ الأمرَين على مَقصدَين. اهـ يس[١]، وبِه يَندَفِعُ اعتراضُ الدَّلجموني.

قوله: (بِقاعٍ ... إلخ) هو المستَوِي من الأرضِ، زاد بعضُ اللغويِّين: الذي لا يُنبِت، وجَمعُه «أَقْواع وقِيعان» كما في «المصباح»[٢]، و«العَرفَج» بالجيم هو الخَشِن كما سيَذكرُه الشارح.

قوله: (فيُوافِق مَتبوعَه) مُفرَّعٌ على ما قبلَه.

قوله: (كأقسَم بِالله ... إلخ) هو بيتٌ من مَشطورِ الرَّجز، قاله أعرابيٌّ لا رُؤبةُ كما زعَمه ابنُ يَعيش؛ لأنَّه لم يُدرِك أميرَ المؤمنين عمرَ الذي هو المرادُ بِالبَيت، وبَعده:

شفاء الصدر

شواهد عطف البَيان

[١٣٨/م] - أَقـسَـمَ بِـاللهِ أبـو حَـفـصٍ عُـمَـرْ مـا مَـسَّـهـا مِـن نَـقَـبٍ ولا دَبَـرْ

(١) (٢/٢٤٩).

(٢) عبارتُه في الجمع: أقواع وأقوُع وقِيعان. فلعلَّ سقوطَ الأوسط سهوٌ لا اختصار.

وَ«هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ».

ش - أَشَرتُ بِالمثالَين إلى ما تَضَمَّنَهُ الحدُّ مِن كَونه مُوَضِّحاً لِلمَعارف، ومُخَصِّصاً لِلنكرات، والمرادُ بأبي حَفصٍ عُمَرُ بنُ الخطَّاب ﷺ.

ولَك في نحوِ: «خاتِم حَديد» ثَلاثةُ أَوْجُهٍ: الجرُّ بالإضافة على مَعنى: مِنْ، والنصبُ على التَّمييزِ - وقيل: على الحال - والإتباعُ؛ فمَن خَرَّجَ النصبَ على التَّمييز قال: إنَّ التابع

السُّجاعي

مـــا مَـــسَّـــهـــا مِـــن نَـــقَـــبٍ ولا دَبَـــرْ(١)

وأصلُ قَوله ذلك: أنه استَحمَلَ الإمامَ عمرَ وقال: إنَّ ناقتي قد نَقِبَتْ، فقال له: كذَبتَ

شفاء الصدر

من الرَّجز [لأعرابي مَجهول، لا رُؤبة كما قال ابنُ يعيش؛ لأنه لم يُدرِك الفاروق ﷺ].

(المَسُّ): الإصابةُ، و(النَّقَب) بِفتحتَين: مصدر نَقِبَ البعيرُ من باب (تَعِبَ): رَقَّ خُفُّه، و(الدَّبَر) بفتحتَين أيضاً: مصدرُ دَبِرَ بكسر الموحَّدة: إذا حَصلتْ له جِراحةٌ في ظهره ونحوِه، وفَسَّره بعضُهم بالحَفاء، وعليه فالعطفُ مُرادِف أو مُفسِّر.

قوله: «أَقسَم»: فعلٌ ماض، «بِالله»: جار ومجرور مُتعلِّق به، «أَبُو»: فاعلُه مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، «حفصٍ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة، «عُمر»: عطف بيانٍ على (أبي حَفص) مرفوعٌ بِضمة مُقدرة على آخره مَنع مِن ظهورها السكونُ العارض للشعرِ، «ما»: نافيةٌ، «مسَّها»: فعل ماض ومفعولُه مَبني على السكون في محل نصبٍ، «مِن»: حرف جر زائدٌ، «نَقَبٍ»: مجرور بها وعلامةُ جره الكسرة الظاهرة، وهو فاعلُ (مسَّ) مُؤخر مرفوع بضمة مُقدرة على آخره لاشتِغال المحل بحركة حرفِ الجر الزائد، «ولا»: الواو: حرفُ عَطف، (لا): نافيةٌ مُؤكدة، «دَبَر»: معطوف على (نَقَب) مرفوعٌ بضمة مُقدرة على آخِره لاشتغال المحل بسكونِ الشعر، وجملةُ (ما مَسَّها ... إلخ) جوابُ القَسَم لا محلَّ لها من الإعراب.

والمعنى: حَلَف بالله أبو حفصٍ عمرُ بن الخطاب ﷺ لَمَّا قُلتُ له: إن ناقتي رَقَّ خُفُّها، وحصل لها جِراحٌ، فاحمِلني على غيرها: إنه ما حَصَل للناقة ذلك، ولم يَحمِله أولاً، ثم لَمَّا ثَبَت له صِدقُه حَمَله على بَعير وكَسَاه.

والشاهد: في قولِه: (عُمر)، فإنه عطفُ بَيان على (أبي حَفص) مُوضِّحٌ له؛ لأنَّ كلًّا مَعرفة [أي: وتَوافَقا في غيرِ ذلك كالتَّذكير والإفراد].

---

(١) وبعده:

إغـــفِـــرْ لـــه الـــلَّـــهُـــمَّ إنْ كـــان فَـــجَـــرْ

عَطفُ بَيانٍ، ومَنْ خرَّجه على الحال قال: إنه صِفةٌ، والأولُ أَوْلى؛ لأنه جامدٌ جُموداً مَحْضاً، فلا يَحسُنُ كونُه حالاً ولا صفةً.

ومَنع كثيرٌ مِن النَّحويِّين كونَ البيانِ تابعاً لِلنكرة، والصحيحُ الجوازُ، وقد خُرِّجَ على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقال الفارسيُّ في قَولِه تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥]: يَجوز في ﴿طَعَامُ﴾ أن يكون بَياناً، وأن يكونَ بَدلاً.

[بين عطف البَيان والبَدل]

ص - وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ:

أَنَـا ابْـنُ الـتَّـارِكِ الـبَـكْـرِيِّ بِـشْـرٍ

السُّجاعي

ولم يَحمِله، و«النَّقَب» بفتحتين مصدرُ نَقِبَ البعيرُ بكسر القاف بمعنى رَقَّ خُفُّه، و«الدَّبَر» بفتحتَين أيضاً مصدر دَبِرَ بكسر الموحدة: إذا حَصَلَتْ له جراحةٌ[1] في ظَهرِه ونَحوِه.

قوله: (والأولُ أَولى) أي: الأولُ من وجهَي النصبِ، وهو النصبُ على التَّمييز.

قوله: (أنا ابنُ . . . إلخ) هو مِن الوافر، وقولُه: «عليهِ الطَّيرُ» ثاني مَفعولَي «التارِك» إنْ جُعِل بمعنَى المُصَيِّر، وإلّا فهو حالٌ، وقولُه: «تَرقُبه» حالٌ مِن الطير إن كان فاعلاً لِقولِه: «عليه»، وإن كان مُبتدأً فهو حالٌ من الضَّمير المستكِنِّ في «عَليه»، و«وُقوعاً» جمعُ واقِع حالٌ مِن فاعِلِ «ترقبُه»، أي: واقِعةً حولَه مُترقِّبةً لإزهاقِ رُوحه؛ لأنَّ الإنسانَ ما دام فيه رَمَقٌ فإنَّ الطيرَ لا تَقْرَبُه[2]. اهـ مِن خطِّ (ش).

ويَجُوز جعلُ «وُقوعاً» مَفعولاً لأجلِه، أي: تَرقُبُه لأجل الوُقوعِ عليه. وقائلُ هذا البيت هو المَرّار الأَسَديُّ، وأراد بِبِشر بشرَ بن عمرٍو، وكان قد جُرِح ولم يُعلَم جارِحُه، فمُراده الإخبارُ بأنَّ أباهُ هو الذي كان قد جَرَحه، فالمعنَى: أنا ابنُ الذي تَرَك بِشراً بحيث تَنتظر الطيورُ أن تَقعَ عليه إذا ماتَ؛ لأنَّ الطَّيرَ لا تَتناوَلُه ما دام بِه رَمَق.

(١) أي: جُرحٌ.
(٢) في بعض النُّسخ: لا ترقبه.

وَقَوْلِهِ:

أَيَــا أَخَــوَيْــنَــا عَــبْــدَ شَــمْــسٍ وَنَــوْفَــلاً

ش ـ كُلُّ اسم صَحَّ الحكمُ عليه بأنه عَطْفُ بَيانٍ مُفيدٌ لِلإيضاح، أو لِلتَّخصيصِ، صَحَّ أن يُحكمَ عليه بأنه بدلُ كُلٍّ من كُلٍّ، مُفيدٌ لِتَقرير معنَى الكَلام وتَوكيدِه؛ لِكونِه على نِيَّةِ تَكرار العامل؛ واستَثنى بَعضُهم منْ ذلك مَسألةً، وبعضُهم مَسألتَين، وبَعضُهم أكثرَ مِن ذلك، ويَجمعُ الجميعَ قَولي: «إنْ لم يَمتَنِعْ إحلالُهُ محلَّ الأول»، وقد ذكَرتُ لِذلك مِثالَين:

السُّجاعي

قوله: (أيا أخَوَيْنا . . . إلخ) قالَه طالبُ بن أبي طالِب[1] من قَصيدة من الطَّويل يَمدَح بِها رسولَ الله ﷺ ويَبكِي أَصحابَ القَلِيب من قُرَيش، ومنها:

فَــمــا إنْ جَـنَـيـنـا فـي قُـريشٍ عَـظِـيـمـةً سِوَى أنْ حَـمَـيْـنـا خيـرَ مَـن وَطِـئَ التُّـرْبَا

وقولُه: «أُعِيذُكما بالله» يُروى بدلَه: «سألتُكما بِالله لا تُحدِثَا حَربًا»، وقولُه: «أن تُحدِثَا» أي: مِن أنْ تُحدِثا، و«أنْ» مصدريةٌ، و«حَرباً» مَفعولُ «تُحدِثَا»، أي: أُعيذُكما اللهَ مِن إحداثِكُما الحربَ.

(١) أخو أمير المؤمنينَ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

أحدُهُما: قولُ الشاعِرِ:

١٣٩ ـ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

والثاني: قولُ الآخَرِ:

١٤٠ ـ أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

السُّجاعي

....

شفاء الصدر

[١٣٩] ـ أنا ابنُ التَّارِك البَكريِّ بِشرٍ عليه الطَّيرُ تَرقُبُه وُقُوعَا

من الوافر [لِلمَرَّار الأَسَدي].

(البَكري) بفتح الموحَّدة، و(بِشر) بِكسرها، و(تَرقُبُه): تَنتظرُه.

قوله: «أنا»: ضميرٌ منفصل مبتدأ في محل رفعٍ، «ابنُ»: خبر مرفوع بالضمة، «التاركِ»: (أل) مضافٌ إليه ظَهر إعرابُها على ما بَعدها، وهو اسمُ فاعل (تَرَكَ) بمعنى صَيَّر، وفاعلُه مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (أل) الموصُولة، و(تاركِ) الصِّلة، «البَكري»: مضافٌ إليه من إضافةِ الوصف لمفعوله الأول، فهو مجرورٌ بالإضافة ومنصوب محلًّا بِالمفعوليَّة، «بِشرٍ»: عطفُ بَيان على (البَكري) مجرور بالكسرة الظاهرة، «عليه»: جار ومجرور مُتعلق بمحذوف خبر مُقدم، «الطيرُ»: مبتدأ مؤخرٌ مرفوعٌ بالضمة، والجملةُ في محل نصبِ مَفعول ثانٍ للتارِك، [ويجوز أن تكونَ في محلِّ نصب حال مِن «البَكري» إن جُعِل «التارك» مِنْ «تَرَك» بِمعنى خَلَّى]، «تَرقبُه»: فعلٌ مضارع مرفوعٌ بالضمة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى الطيرِ، والهاء: مفعولُه في محل نصبٍ، والجملةُ في محل نصب حال مِن ضمير الخبر المحذوف، «وُقوعًا»: مفعولٌ لأجله مَنصوبٌ بـ(تَرقُب).

والمَعنى: أنا ابن الرجل الشجاعِ الذي صيَّر البكريَّ بِشراً جريحاً مُلقًى بالأرض، والطيرُ حائِمةٌ عليه تَنتظر مَوتَه، وخُروجَ رُوحِه؛ لأجلِ الوُقوع عليه والأكلِ مِنه؛ لأنها لا تَقع عليه إلا بَعد مَوتِه.

والشاهد: في قولِه: (بِشر)، حيث يَتعيَّن أن يكونَ عطفَ بَيان على (البَكري)، ولا يجوزُ أن يكونَ بدلاً؛ لِعَدم صِحَّة إحلاله محلَّ (البَكريّ)؛ إذ لا يجوزُ إضافةُ الصفة المحلَّاةِ بـ(أل) وليست مُثناةً أو مجموعةً إلى المجرَّد منها.

[١٤٠] ـ أيَا أخوَينَا عبدَ شَمسٍ ونَوفلاً أُعِيذُكُما بِالله أنْ تُحدِثا حَربَا

من الطويل [لِمَن ذكره المُحشي].

(أُعِيذ) بضم أوَّلِه؛ أي: أُحصِّن.

قوله: «أيَا أَخوَينا»: (أيا): حرفُ نداء، (أخوَي): منادًى منصوبٌ بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسورِ ما بعدها تقديراً؛ لأنه مُثنى، و(نا): مضافٌ إليه في محل جرٍّ، والأصلُ: أيا أخوَينِ لَنا، حُذفت النون للإضافة، واللامُ لِلتخفيف، «عبدَ»: عطفُ بيان على (أخوَينا) منصوبٌ بالفتحة، «شمسٍ»: مضافٌ إليه

وبَيانُ ذلك في الأولِ أنَّ قولَه: «بِشْرٍ» عَطفُ بيانٍ على «البَكريِّ»، ولا يَجوزُ أن يكونَ بَدَلاً منه؛ لأن البدلَ في نِيَّةِ إحلالِه مَحَلَّ الأوَّلِ، ولا يَجوزُ أن يُقالَ: أنَا ابنُ التَّارِكِ بِشرٍ؛ لأنه لا يُضافُ ما فِيه الألفُ واللامُ نحو: «التارِك» إلَّا لِما فيه الألفُ واللام، نحوُ: «البَكريِّ»، ولا يُقال: الضاربُ زيدٍ، كما تَقدَّم شَرْحُه في بابِ الإضافة.

وبَيانُ ذلكَ في البيتِ الثاني أنَّ قولَه: «عبدَ شمسٍ ونَوفلاً» عطفُ بيانٍ على قَولِه: «أخَوَيْنا»، ولا يَجوز أن يكونَ بدلاً؛ لأنه حِينئذٍ في تَقدير إحلالِه مَحَلَّ الأوَّلِ؛ فكأنك قُلتَ: «أيَا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلاً» وذلك لا يجوزُ؛ لأنَّ المنادى إذا عُطِفَ عليه اسمٌ مجردٌ مِن الألف واللام، وجَب أن يُعْطَى ما يَستحِقُّه لو كان مُنادًى، و«نَوفلاً» لو كان مُنادًى لَقِيل فيه: «يا نَوْفَلُ» بالضمِّ، لا «يا نَوْفَلاً» بالنَّصب؛ فلِذلك كان يَجبُ أن يقالَ هنا: «أيَا أَخَوَيْنَا عبدَ شَمسٍ ونَوْفَلُ».

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

مجرور بالكسرة، «ونَوفلاً»: الواو: حرفُ عطف، (نَوفلاً): معطوفٌ على (عبد) منصوب بالفتحة، «أُعِيذكما»: (أُعِيذُ): فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مُستتر وجوباً تقديره: أنا، والكافُ: مفعولُه في محل نصب، والميمُ حرفُ عِماد، والألفُ حرفٌ دالٌّ على التَّثنية، «بالله»: جار ومجرورٌ مُتعلق بـ(أُعِيذُ)، «أنْ»: حرف مَصدري ونصب، «تُحدِثا»: فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ(أنْ) وعلامةُ نصبه حذفُ النون، والألفُ: فاعلٌ في محل رفع، ومَدخولُ (أنْ) في تأويلِ مصدر بها مجرور بحرف جر محذوف، والتقديرُ: مِن إحداثِكما، مُتعلقٌ بـ(أُعِيذ)، «حَربًا»: مفعولُ (تُحدِثا).

والمعنى: أيا عبدَ شَمس ويا نوفلُ اللَّذين أنتُما أخوانٍ لَنا، أُحصِّنُكما بالله من إحداثِكما حَرباً، وذَكَر الأخوَين للاستِعطاف، ورجاءَ قَبول ما يُشير به عليهما؛ إذ شأنُ الإخوةِ الامتِثال والقَبول.

والشاهد: في قوله: (عبدَ شمس ونوفلاً)، حيث يَتعيَّن أن يكونَ عطفَ بَيان، ولا يجوزُ أن يكون بدلاً؛ لأنه لو كان بدلاً لَكان على تَقديرِ حرفِ النداء، فيَلزمُ ضمُّ (نوفَل)؛ لأنه مفرد معرفةٌ.

والحاصلُ أن (عبد شمس) يَمتنع أن يكونَ بدلاً لا لِذاته، بل نظراً لـ(نوفلاً).

[عطف النَّسَق]

ص - وَعَطْفُ النَّسَقِ بِالوَاوِ.

ش - الرابعُ مِن التَّوابع: عَطفُ النَّسَق.

وقد مَضى تَفسيرُ العطف؛ فأمَّا النَّسَقُ فهو: «التابعُ، المُتوسِّطُ بينَه وبين مَتبوعِه أحَدُ حروفِ العَطفِ الآتي ذِكْرُهَا»، ولم أَحُدَّه بِحَدٍّ لِوُضوحه، على أنَّني فَسَّرْتُهُ بِقَولي: «بالواو . . . إلخ»؛ فإنَّ مَعناه أنَّ عطفَ النَّسَق هو العَطفُ بالواو والفاء وأخواتِهما، واعتَرَضْتُ بعد ذِكري كلَّ حَرفٍ بِتفسيرِ مَعناه.

[مَعنى الواو]

ص - لِمُطْلَقِ الجَمْعِ.

ش - قال السيرافي: أَجمعَ النَّحويُّون واللُّغَويُّون من البصريِّين والكوفيِّين على أنَّ الواوَ

السُّجاعي

عطف النَّسق

بمعنَى اسم المَفعول، ويَجوز أن يكونَ هذا المُركَّب الإضافي اسماً اصطلاحيًّا لِلتابع المَخصُوص، فلا يَحتاج لِلتَّأوِيل.

قوله: (ولم أَحُدَّه بِحَد لِوُضوحه) فيه إشارةٌ إلى أنه يَجوز حَدُّه لَكنَّه تَرَكه لِوُضوحِه، وبه يُعلَم سُقوطُ قولِ أبي حيانَ: إنه لا يَحتاج إلى حَدٍّ، ومَن حَدَّه كابنِ مالك بِكَونه: «تابِعاً بأحدِ حُروفِ العَطف» لم يُصِب. ووَجهُ سُقوطِه أنَّ عدمَ الاحتِياج بِتَسليمه لا يُسوِّغ الاعتراضَ بِذِكره[1]. انظُر يس[2].

قوله: (واعتَرضتُ) أي: تَعرَّضْتُ كما في بعضِ النُّسَخ.

قوله: (لِمُطلَق الجَمع) قال في «المغني»: وقولُ بَعضهم: «إنَّها لِلجمع المُطلَق» غيرُ سَديد؛ لِتَقيِيد الجمعِ بِقَيدِ الإطلاق، وإنَّما هي لِلجَمع بِلا قَيد. اهـ[3] والحقُّ[4] أن مُؤدَّى العِبارتَين واحِد؛ لأنَّ المُطلَق هنا ليس لِلتَّقيِيد بِعَدم القَيد، بل لِبَيان الإطلاقِ كما يُقالُ: «الماهيَّةُ مِن حيثُ

(١) كذا في «يس» أيضاً، والأظهر: لا يُسوغ اعتراضَ ذِكره.

(٢) (٢/٢٥٢).

(٣) «المغني» (ص٤٦٤).

(٤) ذكره الكافِيَجي في «شرح قواعد الإعراب» لِلمصنِّف.

لِلجَمع من غيرِ تَرتيب. اهـ وأقولُ: إذا قيل: «جاءَ زيدٌ وعَمرٌو» فمَعناه أنهما اشتَركا في المَجيء، ثم يَحتمِلُ الكلامُ ثَلاثةَ مَعانٍ؛ أحدُها: أن يكونا جاءَا معاً، والثاني: أن يكونَ مجيئُهما على الترتِيب، والثالثُ: أنْ يكونَ على عكسِ التَّرتيب؛ فإن فُهِمَ أحَدُ الأمورِ بِخُصوصه فمِن دَليلٍ آخَرَ، كما فُهِمتِ المعيَّةُ في نحو قَولِه تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وكما فُهِمَ الترتيبُ في قَولِه تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾ [الزلزلة: ١-٣]، وكما فُهِمَ عَكْسُ الترتيبِ في قَولِه تعالى إخباراً عن مُنْكِرِي البَعث: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤]، ولو كانتْ لِلترتيب لَكان اعتِرافاً بِالحياة بعد الموت.

وهذا الذي ذكَرْناه قولُ أكثرِ أهلِ العلم، مِن النُّحاةِ وغيرِهم، وليس بإجماعٍ كما قال السِّيرافي، بل رُوِيَ عن بعضِ الكوفيِّين أنَّ الواوَ لِلترتيب، وأنه أجابَ عن هذه الآية بأنَّ المراد: يَمُوت كِبارُنا وتُولَدُ صِغارُنا فنَحيَا، وهو بَعيدٌ، ومِن أَوْضَحِ ما يَرُدُّ عليهم قولُ العربِ: اخْتَصَمَ زيدٌ وعَمرٌو، وامتِناعُهم مِن أن يَعطِفُوا في ذلك بالفاء أو بـ«ثُمَّ»؛ لِكونهما لِلتَّرتيب، فلو كانتِ الواوُ مِثلَهما لامتنَع ذلك معها، كما امتنَع مَعهما.

[مَعنى الفاء]

ص - وَالفَاءِ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

ش - إذا قِيل: «جاءَ زيدٌ فَعَمْرٌو» فمَعناه أنَّ مجيءَ عمرٍو وَقَعَ بعد مجيءِ زيدٍ مِن غير مُهْلَةٍ، فهي مُفِيدَةٌ لِثلاثةِ أُمور: التَّشريكِ في الحُكم، ولم أُنَبِّه عليه لِوُضوحه، والترتيبِ، والتعقيبِ.

السُّجاعي

هيَ، والماهيَّةُ لا بِشرطٍ»، وإلَّا لم يَصدُق تَرتيبٌ ولا مَعيَّة، وسَببُ التوهُّم الفَرقُ بين (الماء المُطلَق) و(مُطلَقِ الماء)، مع الغَفلةِ عن أنَّ ذاكَ اصطِلاح شَرعيٌّ في بعضِ أنواعِ المِياه، وما نحنُ فيه اصطِلاح لُغَويٌّ.

قوله: (مِن غير مُهْلة) بِضم الميم بِوَزن «غُرْفة» كما في «المصباح»، وبَعضُهم جوَّز فتحَ الميم[1].

---

(١) ذكر غيرُ واحدٍ من أرباب الشُّروح والحواشي الفِقهيَّة أنَّ المهلة بمعنى التراخي بفتح المِيم، وأمَّا المُهلة بضمِّها فمعناها عُكارةُ الزيت أي: ما ترسَّب وبقي أسفلَ الإناء منه، وممن أشار إليه أيضاً البناني في حاشية «جمع =

وتَعقيبُ كلِّ شيءٍ بِحَسَبه؛ فإذَا قُلتَ: «دَخَلْتُ البَصْرةَ فبَغْدادَ» وكان بَينَهما ثلاثةُ أيام ودَخلْتَ بعد الثالث، فذَلك تَعقِيبٌ في مِثل هذا عادةً، فإذا دَخلتَ بعد الرابعِ أو الخامسِ فليسَ بِتَعقيبٍ، ولم يَجُزِ الكلامُ.

ولِلفاء مَعْنًى آخَرُ، وهو التَّسَبُّبُ، وذلكَ غالبٌ في عطفِ الجُمَل، نحوُ قَولِك: «سَهَا فَسَجَدَ»، و«زَنَى فَرُجِمَ»، و«سَرَقَ فَقُطِعَ»، وقَولِه تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، ولِدَلالتها على ذلك استُعِيرَتْ لِلرَّبْطِ في جوابِ الشرط، نحو: «مَنْ يَأْتِنِي فإِنِّي أُكْرِمُهُ»، ولهذا إذا قِيل: «مَنْ دَخلَ دارِي فَلَهُ دِرهمٌ» أفاد استِحقاقَ الدرهم بِالدخول، ولو حَذف الفاء احتَمل ذلك واحْتَملَ الإقرارَ بِالدرهَم له.

وقد تَخْلُو الفاءُ العاطفةُ لِلجُمَل عن هذا المَعنى، كقَولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٢-٥].

السُّجاعي

قوله: (وتعقيبُ كلِّ شيء بِحسَبه) كذَا في «المغني»[1]، قال الدَّماميني: يُشِير إلى ما قالَه ابنُ الحاجب[2] مِن أنَّ المعتبَرَ ما يُعَدُّ في العادة مُرتَّباً من غير مُهْلة؛ فقد يَطُول الزَّمان والعادةُ تَقضِي في مِثلِه بِعدم المُهلةِ، وقد يَقصُر والعادةُ تَقضِي بِالعَكس، فإنَّ الزَّمانَ الطويل قد يُستقرَبُ بِالنسبة إلى عِظَم الأمر فتُستعمَلُ الفاء، وقد يُستبعَد الزمانُ القَريب بِالنِّسبة إلى طُولِ أمرٍ يَقضي العُرفُ بِحُصوله في زمنٍ أقلَّ منه، فلا تُستعمَلُ الفاء.

قُلتُ: والذي يَظهَر مِن كلام الجماعةِ أنَّ استِعمالَ الفاء فيما تَراخى زَمانُ وُقوعِهِ عن الأول ـ سَواءٌ قَصُرَ في العُرفِ أم لا ـ إنَّما هو بِطَريق المجاز، وكلامُ المصنِّفِ أنَّ استِعمالها فيما يُعَدُّ بحسَب العادَةِ تَعقيباً وإنْ طال الزمنُ استِعمالٌ حَقيقيٌّ، فتأمَّل! اهـ كلامُ الدماميني[3].

قوله: (﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾) أي: سوَّى مخلوقَه، بأنْ جَعَله مُتناسِبَ الأجزاء غيرَ مُتفاوِت.

قوله: (﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾) أي: أنبت العُشبَ، ﴿فَجَعَلَهُۥ﴾ بعد الخُضْرة ﴿غُثَآءً﴾ أي: جافًا

الجوامع»، وذكَر ابنُ الفخّار في «شرح الجُمَل» (١/ ١٦٢) عن بعض الشُّيوخ ما حاصلُه أن المُهلة من المَهلة بمنزلة الخُطوة من الخَطوة، والشُّربة من الشَّربة، قال: الضم بإزاء الاسم والفتحُ بإزاء المصدر، فحَصل أن مُهلة بالضم لفظٌ مشتَرك، وبالفَتح مُختصٌّ بالمعنى المقصود، فكان أولى. اهـ وجوَّز الدسُوقي في «حاشية مختصر المعاني» الضم والفتح، فكتب عليه مُصحِّحه: ليس فيما بِيَدنا من اللغة ذكرُ الفتح، بل المُهلة بوزن غُرفة فقط، فحرِّر. اهـ

(١) (ص٢١٤).

(٢) انظر: «الأمالي» (١/ ١٢٣).

(٣) «شرح المُغني» (٢/ ٨٣-٨٤).

[مَعنى «ثُمَّ»]

ص - وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي.

ش - إذا قيل: «جاء زيدٌ ثُمَّ عَمْرٌو» فمَعناه أنَّ مجيءَ عمرٍو وَقع بعد مَجيءِ زيدٍ بِمُهْلَةٍ؛ فهي مُفيدةٌ أيضاً لِثلاثةِ أُمورٍ: التَّشريكِ في الحُكم، ولم أُنبِّه عليه لِوُضوحه، والترتيبِ، والتراخِي.

فأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الأعراف: ١١]، فقِيل: التَّقديرُ: خَلقْنا أَباكُم ثم صَوَّرْنا أباكُم؛ فحُذف المضافُ مِنهما.

[مَعنى «حتَّى»]

ص - وَ«حَتَّى» لِلغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ.

ش - معنَى الغاية: آخِرُ الشَّيء، ومعنَى التَّدريج: أنَّ ما قبلها يَنقَضِي شيئاً فشيئاً إلى أن يَبْلُغَ إلى الغايةِ، وهو الاسمُ المعطوف، ولِذَلك وَجبَ أن يكونَ المعطوفُ بها جُزْءاً مِن المعطُوف عليه: إمَّا تحقيقاً كقَولِك: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا»، أو تَقديراً كقَولِه:

السّجاعي

هَشِيماً، وقولُه: ﴿أَحْوَىٰ﴾ إنْ فُسِّر بالأسوَدِ من الجَفاف واليُبْس فهو صفةُ ﴿غُثَآءً﴾، وإنْ فُسِّر بالأسودِ مِن شِدَّة الخُضْرة بِكثرة الرِّيِّ فهو حالٌ من ﴿ٱلْمَرْعَىٰ﴾، وأُخِّر لِتَناسُب الفَواصل[(١)]، وقد اقتَصر الجَلال على المعنَى الأول.

قوله: (جزءاً من المَعطُوف ... إلخ) التعرُّض لِلجُزء بِطريق التَّمثِيل لا الحَصر؛ إذِ المعتَبَرُ في «حتَّى» كما صرَّح به المصنِّف في «المغني»[(٢)] وغيرُه[(٣)] أن يكون مَعطوفُها بَعضاً مما[(٤)] قبلَها كـ«قَدِم الحُجَّاجُ حتى المُشاةُ»، أو جُزءاً من كلٍّ نحوُ: «أَكَلتُ السمكةَ حتى رأسَها»، أو كَالجزءِ نحو: «أَعجبَتْني الجاريةُ حتى حَدِيثُها». وبِالجُملة: فالمُعتبَر أن يَكون مَتبوعُها ذا تَعدُّدٍ في الجُملة حتى يَتحقَّقَ فيه تَقَضٍّ، ولو اشتُرِط الجزئيَّة بِخُصُوصها لاحتِيج إلى تَأويلِ نحوِ: «ماتَ كلُّ أبٍ لي حتَّى آدَمَ» بِأنَّ المراد: ماتَ آبائي حتَّى آدَم[(٥)]. اهـ مِن خطِّ (ش)[(٦)].

---

(١) أي: والفصلُ بِالمعطوف بين الحال وصاحِبها ليس فصلاً بِأجنبي، لا سيَّما وهو حال يُعاقِب الأول مِن غير تَراخٍ.

(٢) (ص١٧٢).

(٣) عطفٌ على «المُغني» أو على «المصنِّف»، وكلامُ الفَناري يُؤيِّد الأول.

(٤) أي: مِن جمعٍ.

(٥) أي: لِيَقعَ فيه ما بعد «حتَّى» جزءاً من كل، لا جُزئيًّا من كُليٍّ كالذي قبله.

(٦) وقد نَقَله - على ما يظهر - من حواشي حسن شَلبي على «المُطول» للسَّعد.

١٤١ ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

السُّجاعي

قوله: (ألقى الصحيفةَ كيْ يُخفِّفَ ... إلخ) هو مِن الكامل، قاله مَروان النَّحويُّ[1] في قِصة المتلمِّس حين هَرَب من عَمرو بن هند لَمَّا أراد قَتْلَه، وذلك أنَّ المتلمِّسَ وطَرفةَ هجوَا[2] عمرَو ابن هندٍ ثم مَدَحاه بعد ذلك، فكَتَب لِكل منهما صَحيفةً إلى عامِله بِالحِيرة[3] وأَمَرَه فيها بِقَتلهما، وختَمَها وأوهمهما أنه كَتب لهما بِصِلة، فلَمَّا دَخَلا الحِيرة فَتح المتلمِّس الصحيفةَ وفَهِم ما فيها، فألقاها في نَهر الحِيرة، وفَرَّ إلى الشام، وأمَّا طَرَفةُ فأبى أن يَفتحَها ودَفَعها إلى العامِل فقَتَله. و«يُخففَ» مَنصوب بـ«أنْ» مُضمرةً بعد «كي»[4]، و«الزادَ» بالنصب عطفٌ على «رَحلَه»[5].

شفاء الصدر

شاهد عَطف النَّسق

[١٤١] ـ ألقى الصَّحيفةَ كي يُخفِّفَ رَحلَه   والزَّادَ حتَّى نَعلَه ألقاهَا

من الكامل [لمروانَ النَّحوي كما قال المُحشِّي].

(الصَّحيفة): الكتاب، و(الرَّحْل): ما يُستَصحبُ مِن الأثاث.

قوله: «ألقى»: فعل ماض مبني على فتح مقدرٍ على الألف للتعذر، والفاعلُ: مُستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى المتلمِّس، **«الصَّحيفةَ»**: مفعوله، **«كيْ»**: حرفُ تعليل وجرٌ، **«يُخففَ»**: فعل مضارعٌ منصوب بـ(أنْ) مضمرةً وجوباً بعد (كيْ)، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرة، ويجوز أنْ تكونَ (كي) مصدريةً ناصبةً للمضارع، واللامُ قبلها مُقدَّرة، وفاعلُ (يخفِّفَ) ضميرٌ مستتر جوازاً يعود إلى المتلمِّس أيضاً، **«رحلَه»**: مفعولُه، والهاء: مضاف إليه في محل جر، و(يُخففَ) في تأويل مصدر بـ(أنْ) أو (كي) مجرور بـ(كيْ) أو اللام، والتقديرُ: لِتخفيفِ رَحله، والجار والمجرور متعلق بـ(ألقى)، **«والزادَ»**: عاطف ومعطوف على (الصَّحيفة)، **«حتى»**: حرفُ عطف، **«نَعْلَه»**: معطوفٌ على (الصحيفة)، والهاء: مضاف إليه في محل جر، **«ألقاها»**: (ألقى): فعل ماضٍ مَبني على فتحٍ مقدر على الألف لِلتعذر، والفاعلُ: مستتر جوازاً يَعودُ على المتلمِّس، و(ها): مفعولُه في محل نصب عائدٌ إلى النعل [أو إلى الصحيفة على ما قيل]، وجملةُ (ألقى) [أي: الثانية، أعني جملة (ألقاها)] مُؤكدة.

---

(١) هو مَروانُ بن سَعيد بن عبَّاد بن حَبيب بن المُهلَّب بن أبي صُفرةَ المُهلبِي النَّحوي، أحدُ أصحاب الخَليل المُتقدِّمين في النحو المُبرِّزين، قال ياقوت: سمعتُ بعضَ النَّحويِّين يَنسب إليه هذا البيت: ألقى الصحيفة ... البيتَ. اهـ «بُغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٢٨٤). وذَكر غيرُه أنه تُوفي سنةَ (١٩٠هـ).

(٢) في بعض النُّسخ: (هجيا)، وهو خطأ؛ لأن الفعلَ واوي.

(٣) بل إلى عامِله بالبَحرين، وأمَّا الحِيرة ـ وهي بلدةٌ على ثلاثةِ أميال من الكوفة ـ فكانت مَسكنَ مُلوك العرب في الجاهليَّة كالنُّعمان بن المنذِر وغيرِه، وبها كان عمرُو بن هند المذكور.

(٤) أو بـ«كيْ» نَفسِها إن قدِّرت لامَ التعليل قبلها.

(٥) فيه نظر، بل الصحيح أنه معطوفٌ على الصَّحيفة.

فعَطف «نَعْلَهُ» بـ«حتَّى»، وليست جزءاً مِما قبلها تحقيقاً، لَكنَّها جزءٌ تقديراً؛ لأنَّ معنى الكلام: ألقَى ما يُثْقِلُه حتى نَعْلَهُ.

ص - لَا لِلتَّرْتِيبِ.

ش - زَعَمَ بَعضُهم أن «حَتَّى» تُفِيد الترتيبَ كما تُفيدُه ثُمَّ والفاء، وليس كذلك،

السُّجاعي

قوله: (فعطف «نَعله» بـ«حتى») أي: فيكونُ مَعطوفاً على «الصَّحيفة»، ويَحتمِلُ - كما أفادَه أبُو البَقاء[١] - أن يكونَ مَنصوباً بفعل محذوفٍ يُفَسِّره «أَلقاها»، فـ«أَلقاها» على الأول توكيدٌ، وعلى الثَّاني تَفسيرٌ[٢].

فائدة:

إذا عُطِف بـ«حتَّى» على مجرورٍ قال ابنُ عُصفور: فالأحسَنُ إعادةُ الجارِّ لِيَقعَ الفرقُ بين العاطِفة والجارَّة، وقال ابنُ الخَبَّاز[٣]: يَلزمُ إعادتُه لِذلك، وقال في «التَّسهيل»: يَلزم إعادتُه ما لم يَتعيَّن العطفُ، نحو: «عَجِبتُ مِن القَوم حتى بَنِيهم»، بِخلافِ نحوِ: «اعتَكفتُ في الشَّهرِ حتَّى في آخِره»؛ لِئلَّا يُتوهَّم كون المَعطوف مَجروراً بـ«حتى». اهـ[٤]

شفاء الصدر

والمعنى: رمَى المتلمِّس الكتابَ الذي كَتَبه له الملك مُوهماً له أنه مكتوبٌ بِصِلةٍ، مع أنَّ فيه أمرَ عامِله بِقَتْله لما فَتحه وعَلِم ما فيه، ورَمى زاده ونَعلَه؛ لِيُخفِّفَ الأثاثَ الذي معه، ويَفِرَّ هارباً لِيَنجُوَ من القتل، وقِصة المتلمِّس مَشهورة، وقد ذكَرها الدسوقي على «المغني» في مَبحث (إذا).

والشاهد: في قوله: (حتى نَعلَه)، حيث إنَّ المعطوف بـ(حتى) جزءٌ مما قبلها تقديراً؛ إذ الصحيفةُ والزاد في تأويل ما يُثقِله، والنعل جزءُ ما يُثقِلُه. هذا، لكن يحتمل أن يكون (نعلَه) مَنصوباً على الاشتغال بفعلٍ محذوف يُفسِّره (ألقاها)، فلا يكون شاهداً، ورُوِيَ: (نَعلُه) بالرفع بالابتداء، وجملةُ (ألقاها) خبر، و(حتى) على هذا وعلى النصب بفعلٍ مَحذوف حرفُ ابتداء، والجملةُ بعدها مُستأنَفةٌ، وبالجر على أنَّ (حتى) جارَّة، والجار والمجرور مُتعلق بـ(ألقى)، و(ألقاها) توكيد.

---

(١) تبع فيه صاحب «التصريح»، والمراد بأبي البقاء العكبريُّ؛ فإنه المقصود بهذه الكنية عند إطلاقها، وفيه أن هذه المسألة إنما ذكرها ابنُ جني في «اللمع»، وأبو البقاء إنما هو شارح لِكتابه لا أكثرُ.

(٢) وضمير «ألقاها» عائدٌ على النَّعل أو على الصَّحيفة على الأول، وعلى النَّعلِ لا غيرُ على الثاني.

(٣) هو أحمد بن الحُسين بن أحمد الإربلي المَوصِلي، أبو عبد الله، شمسُ الدين ابن الخبَّاز النَّحوي الضرير، كان أستاذاً بارعاً في النحو واللغة والفِقه والعروض، له تصانيف منها: «الغُرَّة المخفية في شرح الدُّرة الألفية» وهو شرحٌ لألفية ابن مُعطٍ، و«توجيه اللُّمع» شرحٌ لِكتاب «اللُّمَع» لابن جِني. تُوفي سنة (٦٣٩ هـ). «الأعلام» (١/ ١١٧)، و«بُغية الوعاة» (١/ ٣٠٤).

(٤) كذا في الأصل مِن غير ذِكر مَأخذ كلامِه، وغالبُ الظن أنه «شَرح الأشموني». انظر: (٢/ ٤٢٠) منه.

وإنما هي لِمُطلَق الجمعِ كالواو، ويَشهَدُ لِذلك قولُه عليه الصلاةُ والسلام: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضاءٍ وقَدَرٍ حَتَّى العَجْزُ والكَيْسُ»، ولا ترتيبَ [في] القضاءِ والقَدَرِ، وإنَّما الترتيبُ في ظُهور المَقْضِيَّاتِ والمُقَدَّرَاتِ.

السُّجاعي

قوله: (كلُّ شيء بِقضاء . . . إلخ) قال[1] في «شرح مُسلِم»: قال القاضِي[2]: رُوِّيناهُ هنا بِرفع «العَجْز والكيس» عطفاً على «كُل»، وبِجرِّهما عطفاً على «شيء»، قال: ويَحتمل أن العجزَ هنا على ظاهِره، وهو عدمُ القُدْرة، وقيل: هو تركُ ما يَجبُ فِعلُه والتسويفُ به وتأخيرُه عن وَقتِه، قال: ويَحتملُ العَجز عن الطاعات، ويَحتمل العُمومَ في أُمُور الدنيا والآخِرة، والكيس ضد العَجز، وهو النَّشاطُ والحِذق في الأُمور، ومَعناه: أنَّ العاجِزَ قُدِّر عَجزُه، والكَيِّس قُدِّر كَيْسُه. اهـ وفي «المختار»: «الكَيْس» بوزن «الكَيل»: ضد الحُمْق.

قوله: (ولا ترتيبَ بَين[3] القَضاء والقَدَر . . . إلخ) نَظم سَيدي عليٌّ الأجهُوري[4] معنَى القضاءِ والقَدَر عند الأشاعِرة والماتُرِيدية فقال: [الرجز]

إرادةُ الله مـــعَ الـــتَّــعـــلُّـــقِ ... فـــي أزلٍ قَـــضـــاؤُه فَـــحَـــقِّـــقِ
والـــقَـــدَرُ الإيـــجـادُ لِـلأَشـيَـا عـلـى ... وَجـــهٍ مُـــعَـــيَّـــنٍ أراده عَـــلَا
وبَـعـضُـهُـم قَـدْ قـال: مـعـنَـى الأَوَّلِ ... الـعِـلـمُ مـعْ تَـعـلُّـقٍ فـي الأَزَلِ
والـــقَـــدَرُ الإيـــجـــادُ لِـــلأُمُـــورِ ... عـلـى وِفـاقِ عِـلْـمِـه الـمَـذكُـورِ[5]

إذا عَلمتَ ذلك ظَهَر لك أنَّ القَدَر هو إيجادُ الأشياءِ على طِبْقِ القَضاء، ولا شَكَّ في ترتيبِ ذَلك، فكلامُ المصنِّف غيرُ ظاهِر، ويُمكِن الجوابُ بأنَّ مُرادَه بالقضاء والقَدَر مَعناهما اللُّغوي،

(١) أي: الإمام النووي رَحمه الله تعالى.
(٢) أي: عِياض في «إكمال المُعلِم بفوائد مُسلِم». انظر: (٨/١٤٣) منه.
(٣) الذي في النُّسَخ الخطيَّة من الشَّرح: (ولا ترتيبَ في القضاء والقدر)، كما نبَّهتُ عليه في طبعة الرِّسالة ناشرون (ص٥٤٧)، وما وقَع هنا مُشكِل؛ لِذا اعترَف المُحشِّي بعدم ظُهوره ونَقل كلاماً غيرَ مرضيٍّ في تَوجيهِه. ثم رأيتُ - بعد أن كتبتُ هذا - العبارةَ في النُّسخ الخطية لِهذا الكتاب فإذا فيها: (قوله: ولا ترتيب في القضاء والقدر)، والذي أراه أنه مِن فِعل النُّساخ - لِمُوافقة كلام الشارح - لا المُحشِّي، بِدليل قولِ هذا الأخير لاحِقاً: (فجَعل قول المصنِّف: ولا ترتيبَ بين القَضاء . . . إلخ).
(٤) هو عليُّ بن مُحمد، أبُو الإرشاد، نُور الدين الأُجهُوري، فَقيه مالِكي مِن العُلماء بِالحديث، مَولِده ووفاتُه بِمصر. مِن كُتبه «شرح الدُّرَر السَّنية في نَظم السِّيرة النبويَّة»، و«الأجوِبة المُحرَّرة لأسئلة البَرَرة» في الفقه، و«مَواهب الجليل في شَرح مُختصر خليل»، و«شرح مَنظومة العقائِد» في التوحيد. تُوفي سنة (١٠٦٦هـ). انظر: «الأعلام» (٥/١٣-١٤).
(٥) نقلَها أيضاً جماعةٌ في مُصنَّفاتِهم، كالصَّاوي على «الجلالَين» في التفسير، والبَيجُوري على «كِفاية العوام» في الكلام، والبُجَيرمي على «الخطيب» في الفِقه.

[مَعاني «أو»]

ص - وَ«أَوْ» لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ، مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ أَوِ الإِبَاحَةَ، وَبَعْدَ الخَبَرِ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ.

ش - مِثالُها لأحدِ الشيئَين قولُه تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، ولأحدِ الأشـيـاء: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، ولِكَونها لأحدِ الشيئَين أو الأشياءِ ....

السُّجاعي

وهو صُنعُ الشيء وتَقديرُه، وذلك لا تَرتيبَ فيه كما هو ظاهرٌ، فهو مبنيٌّ على أنَّ القضاءَ والقَدر بمعنى واحدٍ وهو معنَى الإرادة، أو معنَى القُدرة، وما تقدَّم مبنيٌّ على اختِلافهما، فقد اختُلِف في القضاء والقَدَر هل هما مُتَّحِدان أو مُتَبايِنان كما في «شَرح الدَّلائل» لِلفاسي[(١)]، وهذا أَولى وأقرَبُ مِما أشار إليه الدَّلجموني في الجوابِ حيث قال: لو كانتْ «حتَّى» تُفيد الترتيبَ لَكان تَعلُّق القضاءِ والقَدر بغير العَجز والكَيْس مُقدَّماً على تَعلُّقِه بِهما. اهـ فجَعل قولَ المصنِّف: «ولا ترتيبَ بين القَضاء ... إلخ» خاصًّا بالعَجز والكَيس وما قَبلهما. فتأمَّل!

قوله: (بعد الطَّلب) أي: صيغةِ الطَّلبِ وإنْ لم يكنْ هُناك طلبٌ؛ إذ لا طلبَ في الإباحةِ والتَّخيير. ثُم الحملُ على الإباحة بعد صِيغة الأمرِ ظاهرٌ، بِخلافِ غيرها من صِيَغ الطلب كما بيَّنه الرضيُّ حيث قال: وإذا كان في الأمر فَلَه مَعنَيانِ: التَّخييرُ والإباحة، ثم قال: وأمَّا باقي أقسامِ الطَّلب فَالاستِفهام نحوُ: «أزيدٌ عِندكَ أو عَمرٌو؟» ولا[(٢)] تَعرُّضَ فيه لِشَيء مِن المعاني المذكُورةِ، وأمَّا التَّمني نحوُ: «ليتَ لي فَرَساً أو حماراً» فالظاهرُ فيه جوازُ الجَمع؛ إذْ في الأغلَب مَن يتمنَّى أحدَهما لا يُنكِر حُصُولَهما معاً، وأمَّا التَّحضيضُ نحوُ: «هلَّا تَتعلَّمُ الفِقهَ أو النحوَ، وهلَّا تَضرِبُ زيداً أو عمراً» فكالأمر في احتِمالِ الإباحة والتخييرِ بِحسَب القَرينةِ. اهـ[(٣)]

قوله: (أو الإباحةَ) الفرقُ بينها وبين التَّخييرِ جَوازُ الجَمع في الإباحة دُونَه، قال الشُّمنِّي[(٤)]: وليس المراد بها الإباحةَ الشرعيةَ؛ لأنَّ الكلام في معنَى «أو» بحسَب اللُّغة قبل ظُهور الشَّرْع، بل

(١) ذكر صاحب «جامع الشروح والحواشي» خمسة من شرَّاح «الدلائل» يُسمَّون بالفاسي، أشهرهم زرُّوق.

(٢) كذا في الأصل، والذي في «الرَّضي»: (لا تعرض)، بإسقاطِ الواو على أن الجُملة خبرُ قوله: (فالاستفهام). ثم رأيتُ الواو مضروباً عليها في نُسخة خطيَّة، وغالبُ الظنِّ أنَّ مَن كرَّرها أخذَها من كلمةِ (عمرو) التي قبلها.

(٣) «شرحُ الرضي على الكافية» (٤/ ٣٩٨).

(٤) تقدمت ترجمتُه.

امتَنَع أن يقالَ: «سَواءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ»؛ لأنَّ «سواءٌ» لا بُدَّ فيها من شيئَين؛ لأنَّك لا تَقولُ: سَواءٌ عليَّ هذا الشيءُ.

ولها أربعةُ مَعانٍ: مَعْنَيانِ بعد الطَّلب، وهما: التَّخييرُ، والإباحةُ؛ ومَعْنَيانِ بعد الخَبر، وهما: الشَّكُّ، والتشكيكُ.

فمِثالُها لِلتَّخيير: «تَزَوَّجْ هِنْداً أو أُخْتَها»، ولِلإباحَةِ: «جالِسِ الحَسَنَ أوِ ابْنَ سِيرِينَ»؛ والفَرقُ بينَهما أن التَّخيير يَأبى جوازَ الجمعِ بين ما قَبلها وما بَعدها، والإباحةَ لا تَأباه، ألا تَرى أنه لا يَجوزُ له أن يَجمعَ بين تَزَوُّجِ هندٍ وأُختِها، وله أن يُجالِسَ الحسنَ وابنَ سِيرين جميعاً؟

السُّجاعي

المرادُ الإباحةُ بحسَبِ العَقل أو بِحسَب العُرْف في أيِّ وقتٍ كان، وعِند أيِّ قوم كانُوا. اهـ[1] لكنْ أنتَ خبيرٌ بأنَّ التَّخيير في نحوِ: «تزوَّجْ هنداً أو أختَها» إنما يُفهَم من الشَّرع فَقط، فالأَولى أن يُقال: المرادُ بِالإباحة ما هو أعمُّ لُغةً وشرعاً، فتدبَّر!

قوله: (امتَنع أن يُقالَ: سَواءٌ عليَّ أَقُمتَ ... إلخ) مَحلُّه إذا وُجِدَتِ الهمزةُ، فإنْ لم تُوجَد الهمزةُ جازَ العطفُ بـ«أو» كما نصَّ عليه السِّيرافي[2]، ومِنه قولُ الفُقَهاء: «سواءٌ كان كذَا أو كذا» خِلافاً لِلمصنِّف[3]، قال الدَّماميني: فإنْ قُلتَ: فما وجهُ العطفِ بـ«أو» والتَّسويةُ تَأباه؛ لأنها تَقتضي شيئَين فصاعداً، و«أو» لأحدِ الشَّيئَين أو الأشياءِ؟ قُلتُ: وَجَّهه السيرافي بأنَّ الكلامَ مَحمولٌ على معنَى المجازاة، فإذا قُلتَ: «سواءٌ علي قُمتَ[4] أو قَعدتَ» فتَقديرُه: إن قُمتَ أو قَعَدتَ فهُما عليَّ سواءٌ، وعليه فلا يكونُ «سَواءٌ» خبراً مُقدَّماً ولا مبتدأً، فليس التَّقدير: قِيامُك أو قُعودُكَ سواءٌ، أو سَواءٌ عليَّ قيامُك أو قُعودُك، بل «سواءٌ» خبرُ مبتدإٍ محذوف، أي: الأمرانِ سَواءٌ، وهذه الجُملةُ دالَّة على جوابِ الشَّرط المقدَّر. وصَرَّح الرضيُّ بِمِثل ذلك[5].

قوله: (أو ابنَ سِيرينَ) ممنوعٌ من الصَّرف لِلعَلَمِيَّة والعُجمة؛ بِناءً على أنه اسمُ رَجلٍ، وهو الصحيحُ، أو العَلَميةِ والتَّأنيث بِناءً على أنه اسمُ امرأةٍ كما قِيل.

---

(١) «المنصِف من الكلام على مغني ابن هِشام» (١/ ١٣٤-١٣٥).

(٢) عبارتُه في «شَرح كتاب سِيبويه» (٢/ ٤٢٤-٤٢٥): و«سَواء» إذا أدخلتَ بعدها ألفَ الاستِفهام لَزِمتْ «أم» بَعدها، كقَولك: «سواءٌ عليَّ أَقُمتَ أم قَعَدتَ» ... وإذا كان بعد «سَواء» فِعلان بِغير استِفهام، كان عطفُ أحدِهما على الآخَر بـ«أو»، كقَولِك: «سَواءٌ عليَّ قُمتَ أو قَعَدتَ». اهـ

(٣) انظر: «المغني» (ص٦٣).

(٤) في بعض النُّسخ: (أقمت) بالهمزة، وهو غيرُ صحيح؛ لما صرَّح به الدماميني ـ وتقدَّم نقلُه عن السيرافيِّ ـ مِن أنَّ الكلامَ فِيما خلَا عنها.

(٥) «شرح المُغني» للدَّماميني (١/ ١٧٧). وانظر: «شرح الرَّضي على الكافية» (٤/ ٤٠٩-٤١٠).

ومِثالها لِلشكِّ قولُك: «جاءَ زيدٌ أو عَمْرٌو» إذا لم تَعْلَمِ الجائيَ منهما.

ومِثالها لِلتَّشكيك قَولُك: «جاء زيدٌ أو عمرٌو» إذا كنتَ عالماً بِالجائي مِنهما، ولَكنَّك أبْهَمْتَ على المخاطَبِ.

وأمثِلةُ ذلك من التنزيلِ قولُه تعالى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ...﴾ [المائدة: ٨٩] الآيةَ، فإنه لا يَجوز له الجمعُ بين الجَميع على اعتِقاد أن الجميعَ هو الكفارةُ، وقولُه تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ..﴾ [النور: ٦١] الآيةَ، وقولُه تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، وقولُه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

[مَعنى «أم»]

ص - وَ«أَمْ» لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ المُسْتَوِيَيْنِ.

ش - تقولُ: «أَزيدٌ عِندَكَ أمْ عَمْرٌو؟» إذا كنتَ قاطِعاً بأنَّ أحَدَهُما عِنده، ولكنَّك

السُّجاعي

قوله: (وقولُه تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾[1] ... إلخ) مثالٌ لِلإباحة كما صرَّح به في «شَرح الشُّذور»[2]، وفيه نظرٌ؛ إذ لم تَقَعْ فِيه «أو» بعد طَلبٍ. اهـ (ش)، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ النَّفيَ مِن أقسامِ الطَّلبِ[3]، وتَقدَّم أنَّ المراد وُجودُ صِيغتِه وإنْ لم يَكنْ هناك طَلبٌ، فتدبَّر!

قوله: (﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ...إلخ﴾) قال في «المغني»: الشاهِدُ في الأُولى[4]، وقال الدَّماميني: فِيهما، والأقرَبُ أنَّ الشاهد في الثانِيَةِ فَقط؛ لأنَّ الشَّرط تَقدُّم كلامٍ خَبريٍّ، وهو إنما يَتحقَّقُ بِقوله: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾؛ لأنَّ ما قبله ليس كَلاماً. اهـ يس[5].

قوله: (لِطَلب التَّعيين) أي: وهي لِطَلبِ التَّعيين المذكورِ أيضاً؛ لأنه يُعطَف بِها أيضاً إذا كانت مَسبُوقةً بهمزةِ التَّسويةِ، وهي الداخلةُ على جُملةٍ في محلِّ المصدرِ نحوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

---

(١) كذا في النُّسخ، وهو وهمٌ من الشارح أو من نُسَّاخ كِتابه تَبعه عليه المُحشِّي، لِذا كَتب عليه الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله: التلاوةُ في الكتاب الكريم: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟﴾ [النور: ٦١].

(٢) (ص٧٣٥).

(٣) فيه نظرٌ ظاهر، بل الذي مِن أقسام الطلب النهيُ لا النفيُ، فكأنَّ الأمر اختلَط عليه.

(٤) «مغني اللبيب» (ص٨٧).

(٥) (٢/٢٦١).

شَكَكْتَ في عينِه، ولهذا يَكون الجوابُ بِالتَّعيين، لا بِـ«نَعَمْ» ولا بـ«لا»، وتُسمَّى «أم» هذه مُعادِلةً؛ لأنها عادَلَتِ الهمزةَ في الاستِفهامِ بها، ألَا تَرى أنك أَدْخَلْتَ الهمزةَ على أحد الاسمَين اللَّذَيْنِ اسْتَوَى الحُكم في ظَنِّك بِالنسبةِ إليهما، وأدْخَلْتَ «أمْ» على الآخَر، ووَسَّطْتَ بينهما ما لا تَشُكُّ فيه ـ وهو قولُك: «عندَك»؟ ـ وتُسمَّى أيضاً مُتَّصِلة؛ لأنَّ ما قبلها وما بَعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدِهما عن الآخَر.

[مَعاني «لا ولكن وبل»]

ص ـ وَلِلرَّدِّ عَنِ الخَطَإِ في الحُكْمِ: «لَا» بَعْدَ إِيجَابٍ، وَ«لَكِنْ» وَ«بَلْ» بَعْدَ نَفْيٍ، وَلِصَرْفِ الحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا: «بَلْ» بَعْدَ إِيجَابٍ.

ش ـ حاصلُ هذا الموضِعِ أنَّ بين «لَا» و«لَكِنْ» و«بَلْ» اشتِراكاً، وافتراقاً.

فأمَّا اشتراكُها فمِن وجهَين، أحدُهما: أنها عاطِفةٌ، والثاني: أنها تُفِيدُ رَدَّ السامِعِ عن الخَطإِ في الحُكم إلى الصَّواب.

وأمَّا افتراقُها فمِن وجهَين أيضاً؛

أحدُهما: أنَّ «لا» تكون لِقَصْرِ القَلْبِ وقَصرِ الإفراد، و«بَلْ» و«لكِنْ» إنما يَكونان لِقَصْرِ القَلْبِ فَقط، تقولُ: «جاءَنِي زيدٌ لا عَمْرٌو» رَدًّا على مَن اعتَقد أنَّ «عَمراً» جاء دُون

السُّجاعي

قوله: (لا بِـ«نَعم» ولا بِـ«لا») وذلك لأنه لا يُفِيد الغَرضَ مِن تَعيينِ أحدِهما. ومثلُ «نَعَم» و«لا»: «أحدُهما عِندي» أو «ليس أحدُهما عِندي».

قوله: (لأنَّ ما قبلها . . . إلخ) فالاتِّصالُ على هذا بَين السابِق واللاحق، فأُطلِق عليها أنَّها مُتصلة باعتِبار مُتَعاطِفَيها المتصلَين، فتَسمِيَتُها بِذلك إنما هو لأمرٍ خارجٍ عنها، وبَعضُهم يقول: سُمِّيت مُتصلة لأنها اتَّصَلت بِالهمزة حتَّى صارتَا في إفادةِ الاستِفهام بِمثابةِ كَلمة واحدة، ألا ترى أنهما جميعاً بِمَعنى أيّ؟ فيكونُ اعتِبار هذا المعنى في تَسمِيَتها أولى من الوَجه الأول؛ لأنَّ الاتِّصالَ على هذا الوجه راجعٌ إليها نَفسِها لا لأمرٍ خارجٍ عنها، لكنْ هذا إنَّما يَتأتى في المَسبوقةِ بِهَمزة الاستفهام لا بِهمزةِ التَّسويةِ، فيَترجَّح الوَجهُ الأول لِشُمُولِه لِلنوعَين.

قوله: (لِقَصر القلب وقَصر الإفراد) المخاطَب بالأول مَن يعتقِدُ عَكسَ الحُكم، سُمِّيَ بِذلك لِقَلبِ الحكم عليه، والمخاطَبُ بالثاني من يَعتقِد الشَّرِكةَ، وبقي قصرُ التَّعيين، والمخاطَبُ به غيرُ الجازمِ بالحكم، وصريحُ كلام المصنف أنَّ «بل ولكن» خاصَّان بِقَصر القَلب مع أن المصرَّح به في «التَّلخيص» وشرحِه أنَّهما يَكُونانِ له ولِلإفراد، وصرَّح في حواشِي «المطوَّل» بِجَريانِ قَصر

«زَيد» أو أنهما جاءاك معاً، وتقولُ: «ما جاءَنِي زيدٌ لكِنْ عَمْرٌو»، أو «بل عمرٌو» رَدًّا على مَن اعتقَد العكسَ.

والثاني: أنَّ «لا» إنما يُعْطَفُ بها بعدَ الإثباتِ، و«بَل» يُعْطَفُ بها بعد النَّفيِ، و«لكنْ» إنما يُعْطَفُ بها بعد النَّفيِ، و«بَل» يُعْطَفُ بها بعد النَّفيِ، ويَكون مَعناها كما ذكَرنا، ويُعْطَفُ بِها بعد الإثباتِ أيضاً، ومَعناها حِينئذٍ إثباتُ الحُكم لِما بَعدها وصَرْفُهُ عمَّا قبلها وتَصْيِيرُهُ كالمسكوتِ عنه، من قِبَلِ أنَّه لا يُحكَم عليه بِشيءٍ، وذلك كقَولِك: «جاءَنِي زيدٌ بل عَمْرٌو».

وقد تَضمَّنَ سُكوتي عنْ «إمَّا» أنها غيرُ عاطفةٍ، وهو الحَقُّ، وبِه قال الفارسيُّ، وقال الجُرجانيُّ: عَدُّهَا في حُرُوفِ العطفِ سَهْوٌ ظاهرٌ.

السُّجاعي

التَّعيين أيضاً، وقال أبو اللَّيث[1] في حواشِي «المطوَّل»: اعلَم أنَّ «بل» لا تَخلُو إما أنْ تُذكَرَ في الإثباتِ أو في النَّفيِ، والأولُ لا يُفِيدُ القصرَ أصلاً، والثاني إنما يُفِيد إذا لم يُجعَلِ المتبوعُ في حُكمِ المسكوتِ، عنه ويُجعَل الكلام مُفِيداً لِثُبوتِ الحُكم لِلتابع بعد نَفيِه عن المتبُوعِ. اهـ فما في «المختَصر» مبنيٌّ على أنَّ «بل» تُقرِّرُ حكمَ ما قبلها وتَنقُل ضِدَّه لِما بَعدها، وهو ضَعيف.

---

(١) أراد به أبا القاسِم بن أبي بَكر النَّيثيَّ السَّمرقَنديَّ، وهو عالِم بِفقه الحنفيَّة، أديب، له كُتب، مِنها «الرِّسالة السَّمرقندية» في الاستِعارات. و«مُستخلص الحقائق شرح كَنز الدَّقائق» في فِقه الحنفيَّة، و«حاشية على المُطوَّل» في البَلاغة، و«شرح الرسالة العَضُدية» في الوَضع. تُوفي بعد سنة (٨٨٨هـ). انظر: «الأعلام» (٥/ ١٧٣).

[البَدل]

ص - وَالبَدَلُ، وهُوَ: تَابعٌ، مَقْصُودٌ بِالحُكْمِ، بِلَا وَاسِطَةٍ، وهُوَ سِتَّةٌ: بَدَلُ كُلٍّ،

السُّجاعي

البَدل

قوله: (مَقصودٌ بِالحُكم) أي: حُكمِ المتبُوع: سَلباً كان أو إيجاباً، فيَدخلُ نحوُ: «جاءَ زيدٌ أخُوك، وما جاءَ زيدٌ أخُوك»، قال في «التَّذكرة»[1]: سَلَكتِ العربُ في المبدَل منه مَسلكَين؛ أحدُهما: أنه ليس في تَقديرِ الطَّرح، ولِذلك أُخبِر عنه بعد أن أُبدِلَ منه نحوُ: [الكامل]

إنَّ السُّيوفَ غُدُوَّها ورَواحَها تَركَتْ هَوازنَ مثلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

«غُدُوَّها» بدلُ اشتِمال، وتقولُ: «الذي مررتَ به أبي عبدِ الله مُحمدٌ[2]»، ولو فَرضتَ اطِّراحَ الأول لَخَلتِ الصِّلة[3] من عائد، وأمَّا سلُوكُهم عدمَ الاعتِداد به فَفي قَولِهم في الغَلط: «مررتُ برجل حمارٍ»؛ لأنه لم يُقصَد بِالخبر. اهـ وفيه تصريحٌ بأنَّ ما عدَا بدلَ الغلط ليس في تَقديرِ الطَّرح، والحقُّ أنَّ المسلكَين يَجريانِ فيما عدَا بدلَ الغَلط، ومثالُ ما سَلكتْ بِه مَسلكَ الطَّرح قولُهم: «إن زيداً عينَه حَسنةٌ، وإن هنداً جفنَها فاترٌ» بِنَصبِ العين والجَفْن[4]، فأُنِّث الخبرُ في الأول وذُكِّر في الثاني لأنَّ المعتمَدَ عليه هو البَدلُ، والمبدَلُ منه في تقديرِ الطَّرح، وبِذلك يُجمَعُ بَين ما وَقع في كلامِ العُلماء من التَّنافِي، والوُقوفُ عند آخِرِ العبارات قُصورٌ. أفاده يس مُلخصاً[5].

قوله: (بِلا واسِطة) أي: بلا واسِطةِ حَرفِ العَطف، وإلَّا فالبدلُ والمبدلُ منه قد تكونُ بَينهما واسِطةٌ في البدل مِن المَجرورِ نحوُ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]. اهـ (ش).

قوله: (وهو سِتة) أي: وأمَّا زيادةُ بعضِهم بدلَ كل من بَعض فمَردودةٌ.

قوله: (بدلُ كل) أي: بدلٌ هو كلُّ المبدلِ منه.

---

(١) هو من كُتب ابن هِشام الضائعة. وذكَر بعضُهم أن له مخطوطةً بمراكش في المغرب الأقصى.

(٢) قوله: (محمد) زائدٌ على ما في النسخ الخطيَّة وعلى كلامِ (ش)، ولا يَضرُّ إسقاطُه؛ إذ ليس مرادُ قائلِه التمثيلَ بكلامٍ تامٍّ، وإنما الإتيانُ بما يُفهم منه المسألةُ وهو الموصول وصِلَتُه.

(٣) في طبعة: (الصفة)، وهو خطأ.

(٤) أي: وإلَّا كان مبتدأ خبرُه ما بعده، فخرج عمَّا نحن فيه.

(٥) انظر: «حواشي الفاكهي» (٢/ ٢٧١-٢٧٢). وقد أعاد شيئاً منه في «حواشي الألفية» (٢/ ٩٣).

نَحْوُ: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾، وبَعْضٍ، نَحوُ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾، واشْتِمَالٍ، نَحوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾، وَإِضْرَابٍ، وَغَلَطٍ، وَنِسْيَانٍ، نَحوُ: «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ» بِحَسَبِ قَصْدِ الأَوَّلِ والثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبَقَ اللِّسَانُ، أَوِ الأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الخَطَأُ.

ش ـ البابُ الخامس مِن أبواب التَّوابع: البدلُ.

وهو في اللُّغة: العِوَضُ، قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢]، وفي الاصطلاحِ: «تابعٌ، مَقصودٌ بِالحُكم، بِلا واسِطة»؛ فقَولي: «تابعٌ» جِنسٌ يَشمل جميعَ التوابعِ، وقَولي: «مقصودٌ بِالحكم» مُخرِجٌ لِلنعت، والتأكيدِ، وعَطفِ البيان؛ فإنها مُكَمِّلَة لِلمتبوعِ المَقصودِ بِالحُكم، لا أنَّها هي المقصودةُ بِالحكم، و«بِلا واسطةٍ» مُخرجٌ لِعطف النَّسَق، كـ«جاءَ زيدٌ وعمرٌو»؛ فإنَّه وإن كان تابِعاً مَقصوداً بالحكم، لَكنَّهُ بِواسطةِ حرفِ العطف.

[أقسامُ البَدل]

وأَقسامُه سِتَّةٌ.

أَحَدُها: بدلُ كلٍّ مِن كلٍّ، وهو عِبارةٌ عمَّا الثَّاني فيه عَيْنُ الأوَّلِ، كقَولِك: «جاءَنِي مُحَمَّدٌ أبُو عبدِ الله»، وقَولِه تعالى: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١-٣٢].

وإنما لم أَقُلْ: «بدلُ الكُل من الكل» حَذَراً من مذهبِ مَنْ لا يُجيزُ إِدْخالَ «ألْ» على «كُل»، وقدِ استَعمَله الزجاجيُّ في «جُمَلِه»، واعتَذر عنه بأنه تَسامَحَ فيه مُوافقةً للناس.

السُّجاعي

قوله: (عينُ الأول) أي: بأنْ تكونَ ذاتُ الثاني عينَ الأول، وإنْ كان مَفهُوماهُما مُتغايِرَين.

قوله: (حَذراً من مذهبِ . . . إلخ) أي: ولو عبَّر بالمُطابَق لَكان أَولى؛ لِيَدخُلَ فيه اسمُ الله تعالى في نحوِ قولِه تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢] في قِراءة الجرِّ[1]؛ إذ لا يُقال: «بَدلُ كلٍّ» إلَّا فيما يَنقسِم، تَعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيراً.

قوله: (واعتَذر عنه . . . إلخ) لم يَقُل: «وأُجِيب عنه»[2] لأنَّ هذا غير مُفِيد لِلجَواب، بل المُفيدُ لِذلك ما حَكاه الأخفشُ مِن نحوِ: «مَررتُ بهم كلًّا» بِالنَّصب على الحالِ، فهو دليلٌ على تَنكِيره.

(١) قرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ: «اللهُ» بالرفع، وقرأ الباقون بالجرِّ. انظر: «مُعجم القراءات» لِلخطيب: (٤/٤٤٨).

(٢) ظاهرُه أن (اعتذر) مبني للمفعول، وإلا لَقال: (وأجاب عنه)؛ والصَّحيح أنه مَبني للفاعل؛ لأن المعتذِر هو الزَّجاجي في الكتاب نفسِه، وعبارتُه: وإنما قُلنا: (البعض والكل) مجازاً على استِعمال الجماعةِ له مسامَحةً . . . إلخ.

الثاني: بدلُ بَعضٍ من كُل، وضابِطُه: أن يكونَ الثاني جُزءاً من الأول، كقَولِك: «أكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ»، وكقَولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فـ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلنَّاسِ﴾، هذا هو المشهُورُ؛ وقيل: فاعلٌ بـ«الحج»، أي: وللهِ على الناس أن يَحُجَّ مُسْتَطِيعُهُم. وقال الكسائيُّ: إنها شَرْطِيةٌ مُبتدأ، والجوابُ محذُوف، أي: مَن استَطاع فلْيَحُجَّ، ولا حاجةَ لِدَعْوَى الحذفِ مع إمكان تَمامِ الكلام؛ والوجهُ الثاني يَقتَضِي أنه يَجب على جميعِ النَّاس أنَّ مُستَطِيعَهم يَحُجُّ، وذلك باطلٌ بِاتِّفاق، فيَتعيَّنُ القولُ الأول.

السُّجاعي

قوله: (أن يكون الثاني جزءاً مِن الأول) وهو الذي يكونُ ذاتُ الثاني بعضاً من ذاتِ الأوَّل، وإنْ لم يكنْ مَفهومُه بعضاً من مَفهومِ الأوَّل.

قوله: (والوجهُ الثاني . . . إلخ) مبنيٌّ على أنَّ الألفَ واللامَ لِلاستِغراق، وهو مَمنوعٌ؛ لِجواز كونِهما لِلعهد الذِّكري، والمرادُ حِينئذٍ بِالناس مَن جرَى ذِكرُهم، وهُم المستَطِيعونَ، وبيانُه: أنَّ ﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ مُبتدأ، والخبرُ قَوله تعالى: ﴿لِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، والمبتدأُ وإنْ تأخَّر لفظاً فهو مُقدَّم رُتبةً؛ لأنَّ رُتبتَه التقدُّمُ، فإذا قَدَّمْتَ المبتدأ وما هو مِن مُتَعلِّقاته كان التَّقديرُ: «حَجُّ البيتِ المُستطِيعُون حَقٌّ ثابتٌ لله على النَّاسِ» أي: هؤلاءِ الناسِ المَذكُورِين، ويَدلُّ عليه أنَّك لو أتيتَ بالضَّمير في هذا التركيبِ فقُلتَ: «حقٌّ ثابت لله عَليهم» فقَدْ سَدَّ الضَّمير مَسدَّ «أل»، وهو عَلامةُ الأداة التي لِلعَهد الذِّكريِّ، بل جَعلُها لِذلك مُقدمٌ على جَعلِها للعُموم، فقد صرَّح كثيرُون بأنَّه متى دارَتِ الأداةُ بين العَهد وغيرِه كالجِنس وغيره، فإنها تُحمَلُ على العَهد نَظراً لِلقرينة المُرشِدةِ إلى ذلك. اهـ مِن خطِّ (ش).

واعلَم أنَّ أكثرَ النُّحاة جرَى على أنه لا بُدَّ من اتِّصال ضميرٍ بِبَدلِ البعض، ومشَى عليه المصنِّف في «المغني» و«التَّوضيح»، وقال ابنُ مالك في «الكافِيَة»[1]: الصحيحُ عدم اشتِراطه، لكنَّ وُجودَه أكثرُ مِن عَدَمه، وظاهرُ كلام «التَّسهيل» أنه لا بُدَّ[2] من الضَّمير أو ما يَقُوم مَقامَه

(١) عبارتُه في «الكافية»:

وكونُ ذي اشتِمالٍ اَو بَعضٍ صُحِبْ ... بِمُضمَرٍ أولى، ولَكنْ لا يَجِبْ

وما نقله المُحشِّي هنا من «شرح الكافية» (٣/ ١٢٧٩)، فإمَّا أنه تساهَل في التعبير، أو سَقط المضاف سهواً منه أو مِن غيرِه، أو أراد نقلَ المعنى دون اللفظِ.

(٢) عبارتُه: «ويَختَصُّ بَدَلَا البعض والاشتِمال بِإتباعهما ضميرَ الحاضر كثيراً، وبِتَضمُّن ضميرٍ أو ما يَقوم مَقامَه». اهـ وليس فيها تعرُّضٌ لِوجوبٍ ولا لِغيره كما ترى.

وإنما لم أَقُل: «البَعض» ـ بالألف واللام ـ لِما قَدَّمْتُ في «كلٍّ».

والثالثُ: بدلُ الاشتِمال، وضابطُهُ: أن يكونَ بين الأول والثاني مُلابَسَةٌ بِغير الجُزئية، كقَولِك: «أَعْجَبَني زيدٌ عِلْمُهُ»، وقَولِه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ونبَّهتُ بِالتَّمثيل بالآيات الثلاثِ على أنَّ البدلَ والمُبدَلَ منه يَكُونانِ نكرتَينِ، نحو: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١-٣٢]، ومَعرِفتَين مثلَ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ و﴿مَنِ﴾، ومُختَلِفَين نحوُ: ﴿ٱلشَّهْرِ﴾ و﴿قِتَالٍ﴾.

[البدل المُبايِن وأقسامُه]

والرابعُ والخامِس والسادِس: بَدَلُ الإضرابِ، وبَدلُ الغَلَطِ، وبَدَلُ النِّسْيان، كقَولِك: «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَم دِينارٍ»، فهذا المثالُ محتَمِلٌ لأنْ تكونَ قد أَخبَرْتَ بأنك تصدَّقت بِدِرهم، ثم عَنَّ لك أن تُخبِرَ بأنَّك تَصَدَّقْتَ بِدينارٍ، وهذا بَدلُ الإضْرَابِ؛ ولِأن تكونَ قد أردْتَ الإخبارَ بِالتصدُّق بالدينار فَسَبَقَ لِسانُكَ إلى الدِّرهَم، وهذا بَدلُ الغَلطِ، ولِأنْ تكونَ قد أَرَدْتَ الإخبارَ بالتصدُّقِ بِالدرهَم، فلَمَّا نطقتَ به تَبيَّن فَسادُ ذلك القَصدِ، وهذا بَدَلُ النِّسْيانِ.

ورُبما أشكلَ على كثيرٍ مِن الطَّلَبة الفَرْقُ بين بَدَلَيِ الغَلَط والنِّسْيانِ، وقد بَيَّناهُ، ويُوضِّحُهُ أيضاً أنَّ الغَلَط في اللِّسان، والنِّسيان في الجَنان.

السُّجاعي

كالألِفِ واللام، لكنْ مَثَّل لِما يَقُوم مَقامَه بِبَدلِ الاشتِمال[(١)].

قوله: (بدلُ الاشتِمال) اختُلِف في المشتَمِل في بَدلِ الاشتِمال: هل هو الأوَّلُ، أو الثاني، أو العامِلُ؟ قيل: وهذا[(٢)] هو التَّحقيقُ.

قوله: (النِّسيانِ) هو زَوالُ المَعلوم عن الحافِظة والمُدرِكة[(٣)].

قوله: (في الجَنان) بفتح الجيم: القَلْبُ، وأمَّا بكسرها فهو جمعُ جَنَّة، وهي الحديقةُ ذاتُ الشَّجَر والنَّخل.

---

(١) فيه نظر؛ فإنَّ مِن أمثلتِه هناك (٣/ ٣٣٧): «ضرَبوك ذاتَ الرَّأس»، وقد قال قبل ذلك بِنَحو صفحةٍ: ومِن شواهدِ بدل البَعض قولُ الشاعر:

وهُـمْ ضَـرَبـوكَ ذاتَ الـرَّأس حـتَّـى ... بَـدَتْ أُمُّ الـدِّمـاغ مِـنَ الـعِـظـام

(٢) أي: الأخير، وهو العامِل؛ لاشتِماله على معنَى البدل، بِمَعنى أنه يدلُّ عليه إجمالاً لِكونه لا يُناسِب المُبدلَ منه. ومِمن اختارَ هذا القولَ الشارحُ. انظر مثلاً: «التَّصريح».

(٣) بِواو العطف لِتَغايُرهما، وهما من القُوى الباطِنة كالمُخيِّلة والمُفكِّرة، فإذا زال المعلُوم عن المُدرِكة دُون الحافِظة كان سهواً لا نِسياناً كما قد تقرَّر في محلِّه.

[العدد]

ص ـ بابٌ:

العَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّثِ دَائِماً، نَحْوُ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾، وَكَذَلِكَ العَشَرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ، وَما دُونَ الثَّلَاثَةِ وَ«فَاعِلٌ» كَثَالِثٍ وَرَابِعٍ عَلَى القِيَاسِ دَائِماً.

وَيُفْرَدُ «فاعِلٌ»، أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ، أَوْ لِمَا دُونَهُ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ.

ش ـ اعلَمْ أنَّ ألفاظَ العَدد على ثَلاثةِ أقسام:

أحدُها: ما يَجري دائماً على القِياسِ في التَّذكير والتَّأنيث، فيُذكَّر مع المذكَّر، ويُؤنَّث مع المؤنَّثِ، وهو الواحِدُ، والاثنانِ، وما كان على صيغةِ «فاعِل»، تَقول في المذكَّر: واحِد، واثْنان، وثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ ... إلى عاشِر، وفي المؤنَّث: واحدةٌ، واثنتان، وثانيةٌ، وثالثةٌ، ورابِعةٌ ... إلى عاشِرة.

والثاني: ما يَجري على عكسِ القِياس دائِماً، فيُؤنَّث مع المذكَّر، ويُذكَّر مع المؤنَّث، وهو الثَّلاثةُ والتِّسعة وما بَينهما؛ تَقول: «ثَلاثةُ رِجالٍ» و«ثَلاثُ نِسْوَةٍ»، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧].

السُّجاعي

بابُ العدد

قال في «المصباح»: العددُ بِمعنَى المَعدُود، قالُوا: والعَددُ هو الكميَّة المتألِّفة من الوَحَدات، فيَختصُّ بالمتعدِّد في ذاتِه، وعلى هذا فالواحدُ ليس بِعَدد؛ لأنَّه غير مُتعدِّد؛ إذ التَّعدُّدُ الكثرةُ، وقال النُّحاةُ: الواحدُ مِن العَدد؛ لأنَّه الأصل المبنيُّ منه، ويَبعُد أن يكونَ أصلُ الشيء ليسَ مِنه، ولأنَّه له كَمِّيةً في نفسِه؛ فإنه إذا قِيل: «كم عِندَك؟» صحَّ أن يُقال في الجوابِ: «واحِدٌ» كما يُقال: «ثَلاثةٌ» أو غيرُها. اهـ

واعلَم أن العدد قد يُذكَر مِن غير إرادةِ مَعدُودِه، فيُؤتَى به بالتاء لا غيرُ، نحو: «ثلاثةُ نصفُ سِتةٍ»، ولا يَنصرِف لأنه عَلَم، وإن أُريد مَعدودٌ ولم يُذكَر نحوُ: «مَنْ صامَ رَمضانَ وأتبَعَه بِستٍّ مِن شَوَّال»[1] جاز الإتيانُ بالتاء وعَدمُه، لكنَّ الأفصَحَ الإتيانُ بِها للمُذكَّر وعدمُه لِلمُؤنَّث، وإنْ ذُكر المَعدود فسيَأتي في كلامِه. اهـ مِن خط (ش) مِن عند «واعلَم».

---

(١) حديث صحيح أخرجه مُسلم (٢٧٥٨) عن أبي أيُّوبَ الأنصاري ﷺ، وتمامُه: «كان كصيامِ الدَّهر».

والثالِثُ: ما له حالَتانِ، وهو «العشَرَةُ»؛ فإنِ استُعملت مُركَّبة جَرَتْ على القِياس، تقول: «ثَلاثةَ عَشَرَ عَبْداً» بِالتَّذكير، و«ثَلاثَ عَشْرَةَ أَمَةً» بِالتأنيث، وإنِ استُعمِلتْ غيرَ مُركَّبة جَرَتْ على خِلافِ القِياس، تقولُ: «عَشَرَةُ رجالٍ» بالتَّأنيث، و«عَشْرُ إماءٍ» بالتَّذكيرِ.

[اسم العدد على وزنِ «فاعِل»]

واعلَمْ أنَّ لِأسماء العَدد التي على وَزنِ «فاعِلٍ» أربعَ حالاتٍ:

إحداها: الإفرادُ، تَقولُ: «ثَانٍ، ثالِثٌ، رابعٌ، خامسٌ»، ومَعناه: واحِدٌ مَوصوفٌ بِهذه الصِّفة.

الثانيةُ: أن يُضافَ إلى ما هو مُشْتَقٌّ مِنْهُ؛ فتَقولُ: «ثانِي اثْنَيْنِ، وثالثُ ثَلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ»، ومَعناه: واحدٌ مِن اثنَين، وواحدٌ من ثلاثةٍ، وواحدٌ مِن أربعةٍ؛ قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

الثالِثةُ: أن يُضافَ إلى ما دُونَه، كقَولِك: «ثالثُ اثْنَيْنِ، ورابعُ ثَلاثةٍ، وخامِسُ أَربَعةٍ»، ومَعناه: جاعِلُ الاثنَين بِنَفسه ثَلاثةً، وجاعِلُ الثلاثةِ بِنَفسه أربعةً، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧].

الرابِعة: أنْ يَنْصِبَ ما دُونَه؛ فتَقولُ: «رابعٌ ثلاثةً» بِتَنوين «رابع»، ونَصبِ «ثلاثة»، كما تقولُ: «جاعِلٌ الثلاثةَ أربعةً»، ....

السُّجاعي

قوله: (﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾) أي: حينَ أخرَجه الذين كفرُوا مِن مَكةَ، أي: ألجَؤوه[1] إلى الخُروج لَمَّا أرادُوا قَتلَه أو حَبْسَه أو نَفْيَه بِدارِ النَّدوة، وقولُه: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ حالٌ، أي: أحدَ اثنين، والآخَرُ أبو بكر الصِّديقُ رضي الله تعالى عنه. المعنى: نَصَره الله تعالى في تِلكَ الحالةِ، فلا يَخذلُه في غَيرِها.

قوله: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾) أي: آلهةٍ ثلاثةٍ، أي: أَحدُها، والآخَران عيسَى وأُمُّه، وهي فِرقةٌ من النَّصارى.

(١) أوّله بذلك لبَيان أنهم لم يَتولَّوا إخراجه ﷺ بأنفُسهم كما قد يَتبادر لغير العارِف.

ولا يَجوز مثلُ ذلك في المُستَعمَل مع ما اشتُقَّ منه، خِلافاً للأخفشِ وثَعلب.

السُّجاعي

قوله: (ولا يجوزُ مِثلُ ذلك في المستعمَلِ مع ما اشتُقَّ مِنه) هو مَذهبُ الجُمهورِ، وقولُه: (خِلافاً لِلأخفش) أي: في أحدِ قَولَيه، (وثَعلبٍ) أي: فإنهما ذَهبا إلى جوازِ إعماله، فتقولُ[1]: «ثانٍ[2] اثنَينِ وثالِثٌ ثَلاثةً».

---

(١) أي: على قولِهما.

(٢) في المطبوع وبعض النُّسخ الخطيَّة: (ثاني)، والصحيحُ ما أثبَتناه؛ إذ الكلامُ في إعمالِه لا في إضافتِه حتى تثبُتَ الياء.

[مَوانِع الصَّرف]

ص - بَابٌ:

مَوَانِعُ صَرْفِ الِاسْمِ تِسْعَةٌ، يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ الـمُـرَكَّـبِ عُـجْـمَـةٌ تَـعْـرِيـفُـهَـا عَـدْلٌ وَوَصْـفُ الـجَـمْـعِ زِدْ تَـأْنِـيـثَـا

كـ«أَحْمَدَ، وَأَحْمَرَ، وَبَعْلَبَكَّ، وإِبْرَاهِيمَ، وَعُمَرَ، وَأُخَرَ، وَأُحَادَ وَمَوْحَدَ ... إِلَى الأَرْبَعَةِ، وَمَسَاجِدَ، وَدَنَانِيرَ، وَسَلْمَانَ، وَسَكْرَانَ، وَفَاطِمَةَ، وَطَلْحَةَ، وَزَيْنَبَ، وَسَلْمَى، وَصَحْرَاءَ».

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ وَالجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الآحَادِ كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالمَنْعِ، وَالبَوَاقِي لَا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ العَلَمِيَّةِ.

السُّجاعي

بابُ مَوانِع الصَّرف

قوله: (ومَساجِدَ ودَنانيرَ) أشار بِذَلك إلى أنَّه لا فَرْقَ في الجَمع بين أنْ يَكونَ بعد أَلِفِ تكسيرِه حَرفانِ كـ«مَساجِد»، أو ثلاثةُ أحرُفٍ أوسَطُها ساكنٌ كـ«مَصابِيح».

شفاء الصدر

شواهد مَنع الصرف

[١٤١/م] - وزنُ الـمُـركَّـبِ عُـجـمـةٌ تَـعـريـفُـهـا عَـدلٌ ووصـفُ الـجَـمـعِ زِد تَـأنـيـثَـا

من الكامل [لِبَهاء الدِّين ابن النَّحَّاس النَّحوي].

قوله: «وزنُ»: خبرُ مبتدأ محذوف؛ أي: موانعُ الصرف وزنُ ... إلخ؛ أي: ما تَضمَّنه هذا البيتُ من الوزن، والتركيب، والعُجمةِ، والتعريفِ، والعَدل، والوصف، والجمعِ الذي لا نَظير له في الآحاد، والزيادةِ، والتأنيث، «المركبِ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة، ويَجوز رفعُه بالعطف على (وزنُ) بتقدير (تركيبُ)، ثم حُذف وأُقيم (المركب) مُقامَه، [ويكون (وزنُ) حينئذٍ ممنوعاً من الصَّرف للضرورة]، «عُجمةٌ» عطف على (وزنُ) بإسقاط العاطف، وكذا ما بَعده، «تعريفُها» عطف على (وزنُ) مرفوع بالضمة، و(ها): مضاف إليه في محل جر، والضميرُ عائد إلى الموانِع؛ أي: التعريفُ المعدُود من الموانِع، «عدلٌ، ووصفٌ» معطوفانِ على (وزنُ) مَرفوعان بالضمة، «الجمعِ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة، ويَجُوز رفعُه عطفاً على (وزن) أيضاً، [وعليه فـ(وصفُ) غيرُ منوَّن للضرورة نظيرَ ما تقدَّم أولَ البيت]، «زِدْ»: فعلُ أمر مبني على السكون لا محلَّ له، والفاعل: مُستتر وجوباً تقديره: أنتَ، «تأنيثًا»: مَفعوله.

والغرضُ: مِن البيت الإشارةُ إلى موانعِ الصرف التسعةِ المتقدِّمة.

وَتَتَعَيَّنُ العَلَمِيَّةُ مَعَ: التَّرْكِيبِ، وَالتَّأْنِيثِ، والعُجْمَةِ.

وَشَرْطُ العُجْمَةِ عَلَمِيَّةٌ في العَجَمِيَّة، وزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، والصِّفَةِ: أَصَالَتُهَا، وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ؛ فَعُرْيَانٌ، وَأَرْمَلٌ، وصَفْوَانٌ وأَرْنَبٌ - بِمَعْنَى قَاسٍ، وَذَلِيلٍ - مُنْصَرِفَةٌ.

ويَجُوزُ فِي نَحْوِ: «هِنْدٍ» وَجْهَانِ، بِخِلَافِ «زَيْنَبَ وَسَقَرَ وَبَلْخَ».

وَكَـ«عُمَرَ» عِنْدَ تَمِيم بَابُ «حَذَام» إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَـ«سَفَارِ»، و«أَمْسُ» لِمُعَيَّنٍ إِنْ كانَ مَرْفُوعاً، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا؛ و«سَحَرُ» عِنْدَ الجَمِيعِ إِنْ كانَ ظَرْفاً مُعَيَّناً.

ش - الأصلُ في الاسمِ المُعرَبِ بِالحركات الصَّرْفُ؛ وإنما يَخرُجُ عن ذلك الأَصْلِ إذا وُجِد فِيه عِلَّتان فَرعيَّتان مِن عِلَلٍ تِسعٍ، أو واحدةٌ مِنها تَقُوم مَقامَهُما؛ وقد جمع العِللَ التِّسع في بيتٍ واحِد مَنْ قال:

اجْمَعْ، وزِنْ، عادِلاً، أَنِّثْ، بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ، وزِدْ عُجْمَةً، فَالوَصْفَ، قَدْ كَمُلَا

السُّجاعي

قوله: (بمعنى قاسٍ وذَليل) راجعٌ لـ«صَفْوان وأَرْنَب» على سَبيلِ اللَّف والنَّشر المرتَّب.

قوله: (إذا وُجد فيه عِلتانِ ... إلخ) قد قدَّمنا الكلامَ على ذلك نَثراً ونظماً في أولِ المقدِّمة، فراجِعْه إن شِئتَ.

شفاء الصدر

[١٤١/م٢] - إِجْمَعْ وزِنْ عادلاً أَنِّثْ بِمَعرِفةٍ ... رَكِّبْ وزِدْ عُجْمةً فالوَصفُ قد كَمُلَا

من البسيط، [وأنشد بعضُهم بيتاً آخر قبله وهو قولُه:

مَوانعُ الصَّرفِ تِسعٌ إنْ أَرَدْتَ بِها ... عَوْناً لِتَبلُغَ في إعرابِكَ الأَمَلَا].

قوله: «اجمَع»: فعلُ أمر مبني على السكون لا محلَّ له، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، «وزِن، وأَنِّث، ورَكِّب، وزِدْ» كذلك، والواوُ: في الأولِ والأخير لِلعطف، وحُذِفت في الباقي؛ لِجوازه، «عادلاً»: حالٌ من فاعلِ (زِنْ)، «بمعرفةٍ»: مُتعلق بـ(أَنِّث)، «عُجمةً»: مفعولُ (زِد) منصوب بالفتحة، «فالوصفُ»: الفاء: زائدةٌ، (الوصفُ): مُبتدأ خبره محذوف؛ أي: مِن الموانع الوصفُ، [ويجوز أن يكونَ بالنصب عطفاً على «عجمةً» الواقع مفعولَ «زِدْ»، على أنَّ الذي في «أشباه السيوطي»: «بالوصف قد كَمُلَا»، وهو أظهَر]، «قد»: لِلتحقيق، «كمُلا»: فعل ماضٍ، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى عددِ الموانع، وأَلِفُه للإطلاق، ويحتمل أن يُعرَب (فالوصف قد كمُلَا) بغير ذلك، فتأمل!

وأنشده الشارح لِجَمعه موانعَ الصرف التِّسعة. قال: وهذا البيتُ أحسنُ مِن البيت الأول، ووَجَّه السجاعي الأَحسَنِيَّةَ بِعدم إضافة عِلَّة إلى أُخرى فيه بِخِلاف الأول. اهـ، لكنْ قد عرفتَ عَدمَ تعيُّنِ الإضافة، وفي «الفاكهي» أنَّ قولَه:

وهذا البَيتُ أَحسَنُ مِن البيت الذي أَثْبَتُّه في المقدِّمة، وهو لابنِ النَّحاس، وقد مَثَّلتُها في المقدِّمة على التَّرتيبِ، وها أنَا أشرَحها على ذلك التَّرتيبِ فأَقُول:

السُّجاعي

قوله: (وهذا البيتُ أحسنُ ... إلخ) أي: لأنه لم يُضَفْ فيه عِلةٌ لأُخرى، بِخلافِ ما في المقدِّمة.

قوله: (لابن النَّحاس) هو أحمدُ بنُ مُحمد[1] بن إسماعيل النَّحاسُ النَّحويُّ المِصري، كان مِن الفُضَلاء، وله تَصانيفُ مُفيدةٌ، مِنها «تفسير القرآن الكريم»، وكتابُ «إعرابُ القرآن»، وغيرُ ذلك، وهو تِلميذُ أبي الحَسَن عليِّ الأخفشِ[2] والزَّجاجِ وابنِ الأنباري، وكان مُقتِراً على نَفسِه[3]، وإذا وُهِب له عِمامةٌ قَطَّعها ثلاثَ عَمائمَ، تُوفي بمصرَ يَومَ السبت لِخَمس خَلَوْن من ذِي الحجَّة سنةَ ثلاثٍ وثَمانين وثلاثِمائة، وقيل: سنةَ سبعٍ وثلاثين، وكان سببُ وفاتِه أنه جَلس على دَرَج على شاطِئِ النِّيل في أيام زِيادتِه وهو يُقطِّع بالعَروض شيئاً مِن الشِّعر، فقال بعضُ العَوامِّ: هذا يَسحَر النِّيلَ حتى لا يَزيدَ فتَغلُوَ الأسعارُ، فدَفَعه بِرِجلِه في النِّيل، فلَم يُوقَفْ له على خبرٍ. والنَّحاسُ بِفتح النون والحاء المشدَّدة المهمَلة وبعد الألف سينٌ مُهملة نِسبة إلى مَن يعمَل النُّحاس، وأهلُ مصر[4] يَقولُونَ لِمَن يَعمَل الأوانيَ الصُّفرِية: النَّحَّاس. ذكَره ابن خَلِّكان في «تاريخه»[5].

شفاء الصدر

جَـمْـعٌ ووَزْنٌ وعَـدْلٌ وَصْـفُ مَـعْـرِفَـةٌ   تَـرْكِـيـبُ عُـجْـمَـةُ تَـأْنِـيـثٌ زِيـادَتُـهـا

أحسَنُ مِما في الشرح، ومما في المَتن، قال: لِذِكرها كُلِّها بِصرائح أسمائها مِن غير اشتِقاق. اهـ وعلى هذا فما في المتن أحسنُ مِما في الشَّرحِ. والأمرُ سَهلٌ.

---

(١) هذا وهمٌ، والصوابُ أنه الشيخ محمد بن إبراهيم أبو عبد الله بهاءُ الدين ابن النَّحاس الحلبي، المتوفى سنةَ (٦٩٨هـ)، شيخُ العربية بالديار المصرية في عَصره، تخرَّج به جماعةٌ من الأئمَّة وفضلاء الأدب، ومِن تلاميذه أبو حيان، وكان من الأذكياء، ثقةً حُجَّة معظماً في صدور الناس، قال السيوطي في «الأشباه والنظائر»: ونَقلتُ من خطِّ الإمام أبي حيان قال: أنشدنا شيخُنا الإمام بهاءُ الدين بن النحاس في موانعِ الصرف لِنَفسه: وزنُ المركب عُجمة ... البيتَ.

(٢) هو عليُّ بنُ سُليمان أبُو الحَسن الأخفَش الأصغر، أحدُ الأخافشِ الثَّلاثة المَشهورِين، قرأ على ثَعلب والمُبرِّد وغيرِهما، وله تَصانيف منها: «شرح سيبويه»، و«الأنواء». تُوفي بِبغدادَ سنة (٣١٥هـ).

(٣) لا فائدةَ في التعرُّض لِمثل هذه الأشياء في تَرجمتِه ههنا، ولعلَّ له عُذراً ومذهباً في ذلك، فالأحسَنُ فيه أن يُطوى ولا يُروى، فإذا اضطُرَّ إليه فليُقتصرْ عليه في كُتُب التاريخ والتراجم.

(٤) أشارَ به إلى أن النِّسبة المذكورة خارجةٌ عن كلام العرب وأنها مُحدَثة.

(٥) «وَفيات الأعيان» (١/ ١٠٠).

[وزنُ الفعل، والتركيب]

العِلَّة الأُولى: وَزْنُ الفعل، وحَقيقتُه: أن يكونَ الاسمُ على وَزنٍ خاصٍّ بالفعل، أو يكونَ في أوَّلِه زيادةٌ كزِيادة الفعل، وهو مُساوٍ لَه في وَزنِه؛ فالأولُ كأن تُسمِّيَ رجلاً «قَتَّلَ» بالتشديد، أو «ضُرِبَ» أو نحوَه مِن أبنيةِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أو «انْطَلَقَ» ونحوَه من الأفعال الماضِيةِ المبدوءةِ بِهمزة الوصل؛ فإنَّ هذه الأوزانَ كُلَّها خاصَّةٌ بِالفعل؛ والثاني مثلُ: «أحْمَدَ، ويَزِيدَ، ويَشْكُرَ، وتَغْلِبَ»، و«نَرْجِسَ» عَلَماً.

العِلَّةُ الثانية: التركيبُ، وليس المرادُ به تركيبَ الإضافة كـ«امْرِئ القَيس»؛ لأنَّ الإضافة تَقتضي الانجِرارَ بِالكسرة، فلا تكُون مُقْتَضِيَةً لِلجرِّ بالفتحة، ولا تَركيبَ الإسناد كـ«شابَ قَرْناها وتَأَبَّطَ شَرًّا»؛ لأنه مِن بابِ المحكِيِّ، ولا التركيبَ المزجِيَّ المختومَ بِـ«وَيْهِ» مثل: سِيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ؛ لأنه مِن بابِ المبنيِّ، والصَّرفُ وعَدَمُه إنما يُقالَانِ في المعرَب، وإنما المرادُ التركيبُ المزجِيُّ الذي لم يُختَم بِـ«وَيْهِ»، كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوْتَ، ومَعْدِيكَرِبَ».

[العُجمة، والعَلَميَّة]

العِلةُ الثالِثة: العُجْمةُ، وهي: أن تكونَ الكلمةُ على الأوضاعِ العجَمِيَّة، كإبراهيمَ، وإسماعيلَ، وإسحاقَ، ويَعقوبَ.

وجميعُ أسماءِ الأنبِياء أَعجميَّةٌ إلا أَربعةً: محمدٌ، وصالح، وشُعيب، وهُود، صلواتُ الله وسلامُه عليهم أَجمعِين!.

السُّجاعي

قوله: (لأنَّ الإضافة تَقتضِي الانجِرارَ بِالكسرة) أو ما قام مَقامَها، وإنما اقتَصَر على الكسرةَ لأنها الغالبُ في الجرِّ. تأمَّل!

قوله: (تأبَّط شرًّا) يُقال: تَأبَّط: إذا أخذ شيئاً تحت إِبْطه، سُمِّي الرجلُ المذكورُ بِه لأنه جاء يوماً إلى قبيلةٍ وقَد أخَذ تحتَ إِبْطه حيَّةً، فقِيل له: تأبط شرًّا. اهـ من خطِّ (ش)، وقال العَيني: تأبَّط شرًّا اسمُه ثابتُ بنُ جابِر بنِ سُفيان، سُمي بذلك لأنه أَخذ سيفاً وخَرج، فقِيل لأمه فقالتْ: لا أدرِي، تأبط شرًّا وخرجَ. وقيل: أَخذ سِكِّيناً تحت إِبْطه وخَرج إلى نادِي قومِه، فوَجَأ بعضَهم فقيل: تأبَّط شرًّا، وقيل غيرُ ذلك. اهـ[1]

---

(١) «المقاصد النَّحوية» (٢/ ٦٨٠).

ويُشتَرطُ لاعتِبار العُجْمَة أمرانِ؛ أحدُهما: أن تكونَ الكلمةُ عَلَماً في لُغةِ العَجَم كما مَثَّلْنا؛ فلو كانتْ عندَهم اسمَ جِنسٍ ثم جَعلناها عَلَماً وجب صَرْفُها، وذلك بِأنْ تُسمِّيَ رَجلاً بـ«لِجَام»، أو «دِيباج».

الثاني: أن تكُونَ زائدةً على ثلاثةِ أَحرُف؛ فلِهذا انصَرف «نُوح» و«لُوط»، قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم﴾ [القمر: ٣٤]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١]، ومَنْ زَعَمَ مِن النحويِّين أنَّ هذا النوع يَجُوزُ فيه الصرفُ وعَدَمُه فليس بِمُصيبٍ.

العِلةُ الرابِعة: التَّعريفُ، والمرادُ به تعريفُ العَلَميَّة؛ لأنَّ المضمَراتِ والإشاراتِ والموصولاتِ لا سَبِيلَ لِدُخول تعريفِها في هذا الباب؛ لأنها مَبنِيَّاتٌ كلُّها، وهذا بابُ إعراب، وأما ذُو الأداة والمضافُ فإن الاسمَ إذا كان غيرَ مُنصرِف ثم دَخَلَتْهُ الأداةُ أو أُضيف انْجَرَّ بالكسرة، فاستَحال اقتِضاؤُهما الجرَّ بالفتحة، وحِينئذٍ فلَم يَبْقَ إلَّا تعريفُ العَلَمِيَّة.

[العدلُ، وقِسماه في المَعارِف]

العِلةُ الخامِسة: العَدْلُ، وهو: تَحْوِيلُ الاسمِ مِن حالةٍ إلى حالةٍ أُخرى، مع بَقاءِ المعنَى الأَصليِّ. وهو على ضَربَين: واقعٌ في المعارِف، وواقعٌ في الصِّفات.

فالواقعُ في المعارِف يَأتي على وَزْنَينِ، أحدُهما: «فُعَلُ»، وذلك في المذكَّر، ......

السُّجاعي

قوله: (دِيباج) بكسر الدال المهملة وفتحِها، ونَقل الأزهري أنَّ كسر الدال أصوَبُ من الفتح[1]، وهو ثوبٌ سَدَاه ولُحمَتُه أبرِيسَم[2]، ويُقال: هو مُعرَّب، ثم كثُر حتى اشتَقَّت العربُ منه فقالُوا: دَبَجَ الغيثُ الأرضَ: إذا سَقاها فأنبتَتْ أزهاراً مُختلِفةً. واختُلف في الياء: فقيل: زائدةٌ ووَزنُه فِيعال، ولهذا يُجمع بالياء فيُقال: دَيابِيج، وقيل: هي أصلٌ، والأصلُ: «دِبَّاج» بالتَّضعيف، فأُبدِلَ مِن أحد المضعَّفَين حرفُ عِلَّة، ولهذا يُرَدُّ في الجَمع إلى أصلِه فيُقالُ: «دَبابِيج» بباءٍ مُوحدة بعد الدال. اهـ مُلخَّصاً من «المصباح».

قوله: (أن تكونَ زائدةً على ثلاثةِ أحرُف) يُستثنَى منه ما لو كانتْ زائدةً بِياء التَّصغير، فإنها تُصرَف ولا يُعتَدُّ بالياءِ. اهـ (ش).

(١) نَقل ذلك عن اللَّيث وأبي عُبيد. انظر: «التهذيب» (١٠/ ٣٥٦).

(٢) سدَى الثوب: أسفلُه، ولُحمَتُه: أعلاه، والإبرَيسَم: الحريرُ، ومنهم مَن يخصُّه بالخام.

وعَدْلُه عن فاعِل، كعُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ، وجُمَحَ؛ والثاني: «فَعَالُ»، وذلك في المؤنَّث، وعَدْلُه عن فاعِلةَ، نحو: حَذامَ، وقَطامَ، ورَقاشَ، وذلك في لُغة تميمٍ خاصَّةً، فأمَّا الحجازيُّون فيَبنُونه على الكسرِ، قال الشاعرُ:

السُّجاعي

قوله: (وعدلُه عن فاعِل كعُمر . . . إلخ) خَرج بالمَعدول عن «فاعِل» المَعدولُ عن غيره كـ«أُخَر وجُمَع»، وغيرُ المَعدول كاسم الجِنس كـ«نُغَرٍ وصُرَد»[(١)]، والصفةِ كـ«حُطَم ولُبَد»[(٢)]، والمصدرِ كـ«هُدًى وتُقًى»، والجمعِ كـ«غُرَف». وطريقُ العِلْم بِعَدلِ «فُعَل» المذكورِ سَماعُه غيرَ مَصروفٌ ولا عِلةَ به مع العَلَميَّة، فخَرج ما سُمِع من «فُعَل» مَمنوعاً وفيه مانعٌ غيرُ العَدل، كـ«تُتَل»[(٣)] اسمٌ مِن أعلام أسماءِ التُّرك، وفيه مع العَلَمية العُجْمة، و«طُوَى» فيه معها التَّأنيث.

ولو وُجِد «فُعَل»[(٤)] ولم يُعلَمْ أَصرفُوه أم لا ففِي «الإفصاح»[(٥)]: إن لم يُعلَمْ له اشتِقاقٌ ولا قامَ عليه دليلٌ، فمَذهبُ سيبويه صَرفُه حتى يثبُتَ أنه مَعدولٌ، ومَذهبُ غيره المنعُ؛ لأنَّه الأكثرُ في كلامِهم؛ وإن عُلِم كونه مشتقًّا وجُهِل في النَّكرات، صُرِف إلَّا أن يُسمَعَ تركُ صَرفه. اهـ ما نَقَله (ش) عن بعضِهم[(٦)]، قال[(٧)]: وهذه النُّكتةُ مِن تَعارُض الأصل والغالِب في العربيَّة، وهي لَطيفةٌ نادِرةٌ.

قوله: (وحُجَر[(٨)]) كذا في بعضِ النُّسخ، والصَّواب ما في بعضٍ آخَر[(٩)] وهو «جُحَى»؛ لأنَّ الأولَ لم يَذكُروه من الأسماء المَعدُولة؛ فإنها محصورةٌ ولم يَعُدُّوه معها، قال في «الصِّحاح»: وجُحَى اسمُ رَجل، قال الأخفَشُ: لا يَنصرف لأنه مِثلُ عُمَر. اهـ وقال الإمامُ الشَّعراني[(١٠)]

---

(١) هما طائِران، وتصغيرُ الأول هو الواردُ في حديثِ: «يا أبا عُمَير ما فعَل النُّغَير؟».

(٢) الأول الراعِي الظَّلُوم لِلماشِية لا يُمكنها مِن المَراتع الخَصِيبة ويَقبضُها ولا يَدَعُها تَنتشر في المرعى، ويَهشِم بَعضَها بِبَعض كأنَّه يَحطمُها، والثاني مَن لا يُسافِر ولا يَبرَح مَنزلَه ولا يَطلُب مَعاشاً، ومال لُبَدٌ: كثيرٌ لا يُخاف فَناؤه لِكَثرتِه.

(٣) في المطبوع: (قتل)، وهو تحريف.

(٤) أي: عَلَماً.

(٥) هو كتابُ «الإفصاح بِفوائد الإيضاح» ـ أي: إيضاح أبي علي الفارسيِّ ـ لابنِ هشام الخضراوي المتوفَّى سنةَ (٦٤٦هـ)، ونِهايةُ كلامِه عند قوله: (إلَّا أن يُسمَعَ تركُ صَرفه).

(٦) أغلبُ الظنِّ أنه السُّيوطي؛ فإنَّ المسألةَ كاملةً بحُروفها في «الهمع».

(٧) ظاهرُه أن القائلَ هو الشَّنواني، مع أنَّ الكلامَ الآتي للسيوطيِّ أيضاً في «الهمع»، وتَتمَّتُه هناك: بَيَّنتُها في كتابِ أُصول النَّحو، وكتابِ «الأشباه والنَّظائر في النَّحو». اهـ ويَعني بِالأول «الاقتراح».

(٨) كُتب عليه في هامش طبعةٍ: ليست موجودةً بنسخ الشرح التي بأيدينا. اهـ مُصححه.
وفي هامش طبعةٍ أخرى: هو مُصحف عن (جُمَح) الذي في هذه النسخة، ولا وجودَ لهذا الاسم. اهـ

(٩) وفي بعض ثالث: جُمح، وهو أيضاً صواب، وعليه كتب الألوسي، إلا أنه ظنَّه جُمع بالعين المهملة، وهو وَهمٌ غريبٌ.

(١٠) هو عبد الوهاب بن أحمد الحَنَفي، نِسبةٌ إلى مُحمد ابنِ الحَنفيَّة، الشَّعراني، أبو مُحمد، مِن عُلماء المُتصوِّفين، وُلد =

١٤٢ - أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ

السُّجاعي

في كتاب «المنهَج المطهر لِلقَلب والفُؤاد»[١]: عبد الله جُحَى هو تابعيٌّ كما رأيتُه بخطِّ الجَلال السُّيوطي، قال: وكانت أمهُ خادِمةً لأم أنسِ بن مالِك، وكان الغالبُ عليه صفاءَ السَّريرة، فلا يَنبغي لأحدٍ أن يَسخرَ بِه إذا سَمع ما يُضافُ إليه مِن الحِكايات المُضحِكة، بل يَسألُ الله أن يَنفعَه بِبَركاتِه، قال الجَلال: وغالبُ ما يُذكَر عنه مِن الحكايات المضحِكة لا أصلَ له. اهـ وذكَره غير واحدٍ ونَسبُوا له كراماتٍ وعُلوماً جَمَّةً. كذا في حاشية «القاموس» لِلعلَّامة أبي الطيِّب[٢] رحمه الله، ويَقرُب منه قولُ الشيخ جَلال الدين البَكري[٣]: إنه كان قاضياً جَليلاً بالشام، إلَّا أنَّ له رقائقَ، وما يُنسَب إليه من كَذب المتساهِلِين، لكنْ في «أمثال الميداني» ما نصُّه: «أحمَق من جُحى» هو رَجل من فَزارةَ، وكان يُكنَى أبا الغُصْن، فمِن حُمقه أنَّ عيسى بن موسى الهاشمي مرَّ به وهو يَحفِرُ بِظَهر الكوفة مَوضعاً، فقال له: ما لَك يا أبا الغُصْن؟ فقال: إني دَفَنتُ في هذه الصحراء دراهمَ ولستُ أَهتدِي إلى مكانها، فقال عيسى: كان يجبُ عليك أن تَجعَلَ عليها علامةً، قال: قد فَعلتُ، قال: ماذا؟ قال: سَحابةً كانت تُظِلُّها ولستُ أرَى العَلامةَ. ومِن حُمقه أنَّ أبا مُسلم صاحبَ الدَّولة لَمَّا وَرد الكوفة قال لِمَن حَوله: مَن مِنكم يَعرف جُحى فيَدعُوه إلي؟ فقال يَقطين: أنا، ودَعاه، فلمَّا دَخل لم يكن في المجلِس غيرُ أبي مسلم ويَقطين، فقال: أيُّكما أبو مُسلِم؟ اهـ ولَعلَّه تعدَّد مَن تَسمَّى بهذا الاسمِ، والله أعلَم.

قوله: (أتاركةٌ تَدلُّلَها قَطامِ) «تاركةٌ» مبتدأ، و«قَطامِ» فاعلٌ سَدَّ مَسدَّ الخبر، و«تَدللَها» مَفعولٌ

شفاء الصدر

[١٤٢] - أتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ والسَّلامِ

من الوافر [للنابِغة الذُّبياني].

= وتُوفي بمصر، وله تَصانيف كثيرة، مِنها «الأجوبة المَرضيَّة عن أئمَّة الفُقهاء والصوفية»، و«لَواقح الأنوار في طبَقات الأخيار»، يُعرف بِطبقات الشَّعراني الكبرى، و«مُختصَر تَذكرة القُرطبي». تُوفي سنة (٩٧٣هـ).

(١) اسمُه الكامِل: «المنهَج المطهَّر لِلجسم والفؤاد مِن سُوء الظنِّ بِأحدٍ مِن العِباد».

(٢) كذا اشتَهرت كُنيتُه، مع أنه أبو عبد الله مُحمد بنُ الطَّيِّب بن مُحمد الفاسيُّ، وُلد بِفاس سنةَ (١١١٠هـ)، وتُوفي بالمَدينةِ سنةَ (١١٧٠هـ)، مُحدِّث علَّامةٌ بِاللغة والأدب، وهو شيخُ الزَّبيدي صاحبِ «تاج العَروس»، من كُتبه «إضاءة الرَّاموس» حاشيةٌ على «القاموس»، و«فيضُ نَشر الانشِراح» حاشيةٌ على كتابِ «الاقتِراح» للسُّيوطي في أصول النَّحو، و«شَرح كفايةِ المُتحفِّظ» في اللغة، و«شرح كافية ابن مالِك». انظر: «الأعلام» (٦/ ١٧٨).

(٣) هو مُحمد بن عبد الرحمن، أبُو البقاء جَلال الدين البَكري، فَقيه مصري، بَرع في الأصول والحديث، وتَفرَّد بِفُروع الشافعية، من كُتبه «شرح المِنهاج» في فُروع الشافعية، و«شرح تَنقيح اللُّباب»، وشَرع في «شرح البخاري». تُوفي سنة (٨٩١هـ). انظر: «الأعلام» (٦/ ١٩٤).

وقال الآخَرُ:

١ - إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

فإنْ كان آخِرُه راءً كـ«سَفَارِ» اسم لِماء، و«حَضَارِ» لِكوكب، و«وَبارِ» لِقبيلة؛ فأكثَرُهم يُوافِقُ الحِجازيِّين على بِنائِه على الكسر، ومِنهم مَنْ لا يُوافِقُهم، بل يَلتزمُ الإعرابَ ومَنْعَ الصرفِ.

ومِما اختَلف فيه التَّميميُّون أيضاً «أَمْسُ» إذا أُريد به اليومُ الذي قبل يَومِك؛ فأكثرُهم يَمنعُه مِن الصرف إنْ كان في مَوضِع رَفعٍ على أنه مَعْدُولٌ عن الأمسِ؛ فيقولُ: «مَضى أَمْسُ بِما فِيهِ»، ويَبْنِيه على الكسرِ في النَّصب والجر على أنه مُتضمِّن معنَى الألف واللام؛ فيَقول: «اعْتَكَفْتُ أَمْسِ»، و«ما رَأَيْتُهُ مُذ أَمْسِ»، وبعضُهم يُعْرِبه إعرابَ ما لا يَنصرِف مُطلَقاً، وقد ذكرتُ ذلك في صَدْرِ هذا الشَّرح.

السُّجاعي

به»، وهو بِدال مُهملة، قال في «المصباح»: تَدلَّلَتِ المرأةُ تَدلُّلاً، والاسمُ الدَّلال، وهو جُرأتُها في تكسُّر وتَغنُّج كأنها مُخالِفةٌ وليس بها خِلافٌ.

شفاء الصدر

(التدلُّلُ): مصدرُ تَدلَّلتِ المرأةُ، وهو: جرأتُها في تكسُّرٍ وتَغنُّجٍ، كأنها مُخالِفةٌ وليس بها خلافٌ كما في «المصباح»، (رَضِينا) كذا في نُسَخ الشارح من الرِّضا، وفي بعض الشواهد بَدَله: (وضِنًّا) بكسر الضاد، وقد تُفتح: مصدر ضَنَّ بِالشيء؛ أي: بَخِل به، وعطفُ السلام على التحية للتفسير.

قولُه: «أتاركةٌ»: الهمزةُ: للاستفهام، (تاركةٌ): مبتدأ، **«تدلُّلَها»**: مفعولُه، ومضافٌ إليه في محل جر، **«قطامِ»**: فاعلُ (تاركة) سدَّ مسدَّ الخبر [لأنَّ المبتدأ وصفٌ مُعتمد على الاستفهام]، مبنيٌّ على الكسر في محلِّ رفع [ويجوز أن يكون (تاركةٌ) خبراً مقدماً، و(قطامِ) مبتدأ مؤخَّراً، وفي «شرح التسهيل» وغيرِه أنَّ في البيت نِيابةَ الحال عن المَصدر في الاستِفهام، وعليه فـ(تاركةً) منصوبٌ لا مَرفوع]، **«رَضِينا»**: فعل وفاعل في محل رفع، وعلى روايةِ (وضنًّا): تكون الواو: لِلعطف، و(ضنًّا): مفعولٌ [أي: مُطلق] لِفعل محذوف؛ أي: وضنَّت، منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، [ويَجوز أن يكون عطفاً على (تَدلُّلَها)، أي: أتاركةٌ هذه المرأةُ تدلُّلَها وضنَّها بِالتحيَّة؟]، **«بِالتَّحية»**: جار ومجرور مُتعلق بما قَبله، **«والسلام»**: عاطف ومعطوف على (التحيةِ).

والمعنى: أتركَتْ [فيه حملُ اسم الفعل على المُضيِّ مع إعمالِه، ولا يَخفى ما فيه] مَحبوبَتي قَطام التدللَ، وبَخِلتْ علينا بالسلام فتركَتْه أيضاً، أو: رَضِينا بِسلامِها علينا، وتركِها التدلُّلَ [على روايةِ (رَضِينا)، وتقدَّم في أثناءِ الإعراب بيانُ المعنى على الرواية الأُولى على إعرابِنا].

والشاهد: في قولِه: (قطامِ)، حيث بُنِيَ على الكسر عند الحِجازيِّين.

[١] - إذا قالَت حَذامِ فَصَدِّقُوها فإنَّ القَولَ ما قالَتْ حَذامِ

سَبق الكلامُ عليه في أول الكتاب.

والشاهد: في قوله: (حَذامِ)، حيث بُني على الكسر عند الحِجازيِّين.

وأمَّا «سَحَرُ» فجميعُ العربِ تَمنَعه من الصَّرف بِشَرطَين؛ أحدُهما: أن يكونَ ظَرْفاً، والثاني: أنْ يكُونَ من يوم مُعَيَّنٍ، كقَولِكَ: «جِئتُك يومَ الجُمعة سَحَرَ»؛ لأنه حِينئذٍ مَعْدُولٌ عن السَّحَرِ، كما قَدَّرَ التَّمِيميُّون «أَمْس» مَعْدُولاً عن الأمسِ، فإنْ كان سَحَرَ غيرِ يومٍ معينٍ انصرَف، كقَولِه تعالى: ﴿نَّجَّيْنَـٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

[العدلُ في الصِّفات وقِسماه]

والواقعُ في الصِّفات ضربانِ: واقعٌ في العَدد، وواقعٌ في غَيره.

فالواقعُ في العدد يَأتي على صِيغتَين: «فُعَالَ، ومَفْعَلَ»، وذلك في الواحِدِ والأربعةِ وما بَينَهما، تقول: أُحادُ ومَوْحَدُ، وثُنَاءُ ومَثْنَى، وثُلَاثُ ومَثْلَثُ، ورُبَاعُ ومَرْبَعُ؛ قال البُخاريُّ رحمه الله تعالى: لا تَتجاوَزُ العربُ الأربَعةَ؛ فهذه الألفاظُ الثَّمانِيَةُ مَعدُولةٌ عنْ ألفاظِ العدد الأربعةِ مُكرَّرةً؛ لأنَّ «أُحادَ» مَعناهُ: واحدٌ واحدٌ، و«ثُنَاء» مَعناه: اثنانِ اثنان، وكذا الباقِي، قال الله تَعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ﴾ [فاطر: ١]، فـ﴿مَثْنَىٰ﴾ وما بعده صفةٌ لـ﴿أَجْنِحَةٍ﴾، والمعنى ـ والله أعلَمُ ـ: أُولي أَجنحةٍ اثنَين اثنين، وثلاثةٌ ثلاثةٌ، وأربعةٌ أربعةٌ، وأمَّا قولُه ﷺ: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»؛ فـ«مَثنى» الثاني لِلتأكيد، لا لإفادةِ التَّكرار؛ لأن ذلك حاصِلٌ بِالأوَّل.

والواقعُ في غير العَدَدِ «أُخَرُ»، وذلك في نحوِ قَولِك: «مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ»؛ لأنها جَمْعُ الأُخْرَى، و«أُخْرَى» أُنثَى «آخَرَ»، ألا تَرى أنك تقولُ: «جاءَنِي رَجُلٌ آخَرُ، وامْرَأَةٌ أُخْرَى»؟ والقاعدةُ أن كلَّ «فُعْلَى» مُؤنَّثة «أَفْعَلَ» لا تُستَعْمَلُ هي ولا جَمْعُها إلَّا بالألف واللام أو بِالإضافة، كالكُبْرَى والصُّغْرَى، والكُبَر والصُّغَر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥]، ولا يَجوزُ أن تقولَ: «صُغْرَى» ولا «كُبْرَى» ولا «كُبَرٌ» ولا «صُغَرٌ»، ولهذا لَحَّنُوا العَرُوضيِّين في قَولِهم: فاصِلةٌ كُبْرَى، وفاصِلةٌ صُغْرَى، ولَحَّنُوا أبا نُوَاسٍ في قَولِه:

السُّجاعي

قوله: (أن يكون مِن يومٍ مُعيَّن) المرادُ بِاليوم هنا مُطلَقُ الزَّمن كما تقدَّم، فلا حاجةَ إلى ما تُكلِّف به مِن تَقدير «ليلةِ يَوم»، أو مِن جَعلِه بَدلَ غلطٍ. تأمَّل!

قوله: (ولَحَّنوا أبا نُواس) هذه كنيةُ أبي الحَسَن عليِّ بن هانِئ، وهو[1] بضمِّ النُّون مع

---

(١) تقدم ذِكرُ هذا عند إنشاد الشارح لقولِه: (ليس على الله بِمُستنكر)، إلا أن ما هنا أوسَعُ وأفيَدُ.

١٤٣ ـ كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا   حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

فكان القياسُ أن يُقَال: «الأُخَرُ»، لكنَّهم عَدَلُوا عن ذلكَ الاستِعمال فقالُوا: «أُخَرُ» كما عَدَل التَّميميُّون أَمْسَ عن الأَمْسِ، وكما عَدَلَ جميعُ العربِ سَحَرَ عن السَّحَر، قال الله

السُّجاعي

تخفيفِ الواو، سُمي بِذلك لأنه كان له ذُؤابَتان تَنُوسان ـ أي: تَتحرَّكان ـ على عاتِقِه، كما ضَبَطه[1] المصنِّف في «شرح بانَتْ سُعاد».

قوله: (كأَنَّ صُغرَى . . . إلخ) هو مِن البَسيط، و«الصُّغرَى والكُبرى» تأنيثُ الأصغَر والأكبَر، و«الفَقاقِع» بفتحِ الفاء والقافِ وبعد الألِف قافٌ مَكسُورة وفي آخِره عين مُهمَلة، وهيَ النُّفاخاتُ التي تَرتَفِع فوقَ الماء، و«الحَصْباء» الحصَى. وقد أجابَ في «المغني» عمَّا ذُكِر بأنه لم يُرِدْ به

شفاء الصدر

[١٤٣] ـ كأَنَّ صُغرَى وكبرَى مِن فَقاقِعِها   حَصباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِن الذَّهبِ

من البسيط.

(الفَقاقِع) بِفتح الفاء والقاف، وبعد الألف قافٌ مَكسورة فعين مهمَلة: جمع فُقَّاعة، وهي: النُّفَّاخة التي تَعلُو الماء، أو الخَمرةَ، وقال يس: المحفوظُ في البيت: فَواقِعها، اهـ، وهي جمع فاقِعة، وفي «المختار»: والفَقاقِيع: النُّفَّاخات التي تَرتفع فوق الماء كالقَوارِير، اهـ. و(الحَصباء) بالمد: الحَصى، و(الدُّر): جمع دُرَّة، وهي: اللُّؤلؤة.

قوله: «كأنَّ»: حرف تشبيه تَنصب الاسم وتَرفع الخبر، «صُغرَى»: اسمُها منصوب بفتحة مقدرة على الألف لِلتعذُّر، «وكبرَى»: عاطفٌ ومعطوف على (صُغرى) منصوبٌ بِفتحة مقدرة على الألف للتعذر، «مِن فَقاقِعها»: جار ومجرورٌ مُتعلق بمحذوف صفة (صُغرى) أو (كُبرى)، ففِيه الحذفُ من الثاني لِدلالة الأول أو العكسُ، أو صفةٌ لهما معاً، و(ها): مضافٌ إليه في محل جر، «حَصباءُ»: خبرُ (كأنَّ)، «درٍّ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة، «على أرضٍ»: جار ومجرورٌ متعلق بمحذوف صفة (حَصباء)، «من الذَّهبِ»: جار ومجرور متعلق بمحذوف صِفة (أرضٍ).

والمعنى: كأنَّ الصغيرة مِن نُفَّـ[ـا]خات الخمر والكبيرةَ منها دُرَرٌ على أرضٍ من ذَهب، في أن كلًّا أبيضُ يَعلُو أصفرَ.

وأنشد: الشارحُ البيت تَنبيهاً على لحنٍ فيه، حيث أنَّث الشاعر (صُغرى وكُبرى)، وكان حقّه أن يقولَ: أصغرَ وأكبرَ؛ لأن أفعلَ التفضيل متى كان مجرداً مِن (أل) والإضافة، وَجب إفرادُه وتذكيره، وأُجيب: بأنَّ هذه القاعدةَ إذا أُرِيد به معنَى التفضيل، أما إذا لم يُرَدْ به ذلك كما في هذا البيت، فلا يَجبُ إفرادُه وتذكيره؛ إذ مُرادُه فُقَّاعة صغيرة وفُقَّاعة كَبيرة.

---

(١) أي: لفظ (نُوَاس)، فكان يَنبغي تقديمُه قبل قوله: (سمي بذلك . . . إلخ) كما لا يَخفى.

(٢) انظر: «مُغني اللَّبيب» (ص٤٩٨).

تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

[الوصف، والجَمع]

العِلَّة السادِسة: الوَصْفُ، كـ«أَحْمَرَ، وأَفْضَلَ، وسَكْرانَ، وغَضْبان».

ويُشترَطُ لاعتِباره أَمرانِ؛ **أحدُهما**: الأصالةُ، فلو كانتِ الكلمةُ في الأصل اسماً ثم طَرَأَتْ لها الوَصْفِيَّةُ لم يُعْتَدَّ بها، وذلك كما إذا أَخرجتَ «صَفْواناً، وأَرْنَباً» عن مَعناهما الأصليِّ - وهو الحَجرُ الأمْلَسُ، والحيوانُ المعرُوف - واستَعملتَهما بمعنَى قَاسٍ وذَلِيل فقُلتَ: هذا قلبٌ صَفْوانٌ، وهذا رَجُلٌ أَرْنَبٌ، فإنَّك تَصرفُهما؛ لِعُروض الوصفيَّةِ فيهما. **الثاني**: أن لا تقبلَ الكلمةُ تاءَ التأنيث، فَلِهذا تقولُ: مَرَرْتُ برجُلٍ عُرْيَانٍ، ورجلٍ أَرْمَلٍ بِالصرف، لِقَولِهم في المؤنَّثة: عُرْيانة، وأَرْمَلَة، بِخلاف «سَكرانَ» و«أَحمرَ»؛ فإنَّ مُؤنَّثهما سَكْرَى وحَمْرَاء، بِغير تاء.

العِلَّة السَّابعة: الجَمعُ، وشَرْطُه أن يكونَ على صِيغةٍ لا يَكونُ عليها الآحادُ، وهو نَوعان: «مَفاعِلُ»، كمَساجدَ ودَراهم، و«مَفاعِيلُ»، كمَصابِيح وطَواوِيسَ.

[الزِّيادة، والتأنيث]

العِلَّة الثامِنةُ: الزِّيادةُ. والمرادُ بها الألفُ والنونُ الزائِدتان، نحوُ: «سَكْرانَ، وعُثمانَ».

العِلَّةُ التاسِعة: التَّأنيثُ. وهو على ثَلاثةِ أقسام: تأنيثٌ بالألِف كـ«حُبْلَى وصَحْراء»، وتأنيثٌ بالتاء كـ«طَلْحَة وحَمْزَة»، وتأنيثٌ بِالمعنى كـ«زيْنَبَ وسُعاد».

وتأثيرُ الأول منها في مَنعِ الصرف لازمٌ مُطلقاً مِن غيرِ شرطٍ كما سيَأتي؛ وتأثيرُ الثاني

التجاعي

المُفاضَلة[1].

قوله: (﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾) فَإنْ قُلتَ: «أُخَر» جمعُ «آخَر» لأنه لِليوم، وآخَر لا يُجمَع على «فُعَل» وإنما يُجمَع عليه «أُخرى»، فما وَجهُه؟ قلتُ: لَمَّا كان اليومُ مِما لا يَعقِل أُجرِيَ مُجرَى المُؤنَّث؛ لِمَكانِ التناسُب بين ما لا يَعقِل وبين الإناثِ مما يَعقِل؛ لأنَّهن ناقِصاتُ العَقل،

---

(١) لعلَّه «الإقليد في شرحِ المُفصل» لِتاج الدين أو شرفِ الدين، أحمدَ بن محمودِ بن عمر الجَنْدي، المتوفَّى في حُدود (٧٠٠هـ).

مَشروطٌ بِالعَلَميَّة كما سيأتي؛ وتأثيرُ الثالث كتأثيرِ الثاني، لكنَّه تارةً يُؤثِّرُ وجوبَ منع الصرف، وتارةً يُؤثر جَوازَه، فالأولُ مَشروطٌ بِوُجود واحدٍ مِن ثلاثةِ أمور، وهي: إمَّا الزيادةُ على ثلاثةِ أحرف كـ«سُعادَ، وزَينبَ»، وإما تحرُّكُ الوَسَط كـ«سَقَرَ، ولَظَى»، وإما العُجْمَةُ كـ«ماهَ، وجُورَ، وحِمْصَ، وبَلْخَ»، والثاني فِيما عدَا ذلك كـ«هِنْدَ، ودَعْد، وجُمْلَ»، فهذه يَجوزُ فيها الصرفُ وعدمُه، وقد اجتَمع الأمرانِ في قولِ الشاعر:

١٤٤ ـ لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

السُّجاعي

فكأنَّ «آخَرَ» «أُخرَى»، فيُجمَع على «أُخَرَ» كذا في «الإقلِيد»[1]. اهـ مِن خطِّ (ش).

قوله: (إمَّا الزيادةُ) أي: بغير ياءِ التَّصغير؛ لأنه يُصرَف مَعها كـ«جُرَيْب»[2].

قوله: (كماهَ[3]) عَلَم بَلْدة[4].

قوله: (لم تتلفَّعْ بِفَضل مِئزَرِها ... إلخ) هو مِن المنسرِح، ونِصفُه «مِئزرِها»، و«العُلَب» جمع عُلْبة، قَدَح ضَخمٌ من جُلُود الإبل أو مِن خشَب يُحلَب فيها، وجمعُها عِلابٌ وعُلَبٌ كما

شفاء الصدر

[١٤٤] ـ لم تَتَلَفَّع بِفَضلِ مِئزرِها دَعْدٌ ولم تُسقَ دعدُ في العُلَبِ

من المنسرِح، [وقد نَسَبه الأعلَم إلى جرير، وبعضُهم إلى عبد الله بن قيسِ الرُّقَيَّات].

(التَّلفُّع): التَّلحُّف [وهو التغطِّي باللِّحاف ونحوِه والاشتِمالُ به]، يُقال: تَلفَّعتِ المرأةُ بِمِرْطها، مثل تَلحَّفتْ بِهِ وزناً ومعنى، و(الفضلُ): فُسِّر بالبقيَّة وبالزائد، و(المِئزر): الإزار، و(العُلَب) بضم العَين المهملة وفتحِ اللام: جمعُ عُلْبة بسكونِ اللام، وهي: إناءٌ مِن خشب تَشرَب فيه أعيانُ العَرب.

قوله: «لم»: حرفُ نفيٍ وجزم وقلب، «تتَلفَّع»: فعل مضارع مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السكونُ، «بِفَضل»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(تتلفَّع)، «مِئزرِها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و(ها): مضاف إليه في محل جرٍّ، «دعدٌ»: بالتنوينِ: فاعلُ (تتلفَّع) مرفوعٌ بالضمة، «ولم»: الواو لِلعطف [في الجُمل]، (لم): حرفُ نفيٍ

(١) كذا وَقع بالجِيم في النُّسخ المخطوطة والمطبوعة، والظاهرُ أنَّ الصحيح «حُرَيب» بالحاء المهملة، تصغيرَ «حربٍ» كما ذكرَه ومثَّل به المرادي وناظر الجيش وغيرُهما في هذا الباب. انظر مثلاً: «توضيح المقاصد» (٣/ ١٢٠٨)، و«تمهيد القواعد» (٨/ ٤٠١٠).

(٢) كذا وَقع في النُّسَخ المخطوطة، وهو الذي في الشَّرح، ووَقع في جميعِ النُّسخ المطبُوعة: (كحماة)، وهو تصحيفٌ عن الأول لا غيرُ؛ إذ (حَماة) فيه أربعةُ أحرف، فخَرج بالشرطِ الأول، والكلامُ الآن في الثلاثيِّ الساكنِ الوسط العَجميِّ.

(٣) أي: بِأرضِ فارس. وأمَّا حماةُ الواقعةُ في النُّسخ المطبوعة فبَلدةٌ بين حِمص وحلب، فرَّج الله عن أهالِيهنَّ فقد طالَ بهم البلاء.

(٤) في نُسخة خطية: (دعداً) وكلاهُما جائز، وفي باقيها: (هنداً) أو (هند) وهما سَهو.

فهذه جميعُ العِلَلِ، وقد أَتَينا على شَرحِها شَرحاً يَليقُ بهذا المختَصَر.

[أقسامُ العِلَلِ المانِعة]

ثم اعلَم أنها على ثلاثةِ أقسام:

الأولُ: ما يُؤثِّر وَحْدَه، ولا يَحتاجُ إلى انضِمامِ عِلَّةٍ أخْرَى، وهو شَيئانِ: الجمعُ، وألِفَا التأنيث.

والثاني: ما يُؤثِّر بِشَرطِ وُجُود العَلَمية، وهو ثلاثةُ أشياءَ: التأنيثُ بغير الألفِ، والتركيبُ، والعُجْمَة، نحو: «فاطمةُ، وزينبُ، ومَعدِيكرب، وإبراهيمُ»، ومِن ثَمَّ انْصَرَفَ «صَنْجَةٌ» وإن كان مُؤنَّثاً أعجميًّا، و«صَوْلَجانٌ» وإن كان أعجميًّا ذا زِيادةٍ، و«مُسْلِمةٌ» وإن كان مؤنثاً وَصْفاً، لانتِفاء العَلَميَّة فِيهنَّ.

والثالثُ: ما يُؤثِّر بِشرط وُجُود أحَدِ أمرَين: العَلَميَّة، أو الوَصفِية، وهو ثلاثةٌ أيضاً: العَدْلُ، والوزنُ، والزِّيادةُ، مثالُ تأثِيرها مع العَلَميَّة: «عُمَرُ، وأحْمَدُ، وسَلْمَان»، ومثالُ تأثِيرها مع الصِّفة: «ثُلاثُ، وأَحْمَرُ، وسَكْرَانُ».

السُّجاعي

في «القامُوس»، و«الفَضْل» البَقيَّة، والمرادُ أن دَعْدَ[1] شريفةٌ غَنية غيرُ فَقيرة.

قوله: (صَنجةٌ) قال في «القامُوس»: صَنجةُ المِيزان[2] مُعرَّبة، وفي «المغرِب»: الصَّنَجات بالتَّحريك جمعُ «صَنْجة» بالتَّسكِين.

شفاء الصدر

وجزم وقلبٍ، «تُسقَ»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمه حذفُ الألف، والفتحة قبلها دليلٌ عليها، «دَعدُ»: بِالمنع نائبُ فاعل (تُسق) مرفوعٌ بالضمة، «في العُلَب»: جار ومجرور مُتعلق بـ(تُسْقَ).

والمعنى: ليس لِدَعد شيءٌ زائد على المئزر تَتلفَّع به، ولم تَشرَب في العُلَب، وهذا كنايةٌ عن كونها ليست من بَنات الأعيان؛ لأن التلفُّعَ بِزائدِ المئزر والشُّربَ من تلك الأواني مِن عادةِ الأعيان، ويَلزمُ مِن نفي ذلك نفيُ لازمه، وهو الشَّرفُ والرِّفعة، فهو ذمٌّ لِدَعد.

ويحتمل أنه مدحٌ، **والمعنى**: إن دَعداً ليست فَقيرةً حتى تتلفَّعَ بِفَضل المئزر وتَشرَبَ من أواني الخَشب، بل هي شريفةٌ غَنيَّة، فتأمل!

والشاهد: في قولِه: (دَعد)، حيث صُرف أولاً ومُنِع ثانياً؛ لِجَواز الوجهَين فيه؛ لأنه وإنْ كان فيه العَلَميةُ والتأنيث إلا أنَّ تأنيثَه مَعنوي، والمؤنثُ ليس زائداً على ثلاثةِ أحرف، ولا مُحرَّكَ الوسط ولا أعجميًّا ولا مَنقولاً، فلِذَا جاز فيه الوَجهان.

---

(١) لم يُفسرها بأكثرَ من ذلك لكونها معروفة في زمانهم، والمرادُ بها ما يُوزَن به كالرَّطل والأُوقيَّة كما تقدَّم.

[التعجُّب]

ص ـ بَابٌ:

التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: «مَا أَفْعَلَ زَيْداً!»، وَإِعْرابُهُ: «مَا» مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى: شَيْءٌ، وَ«أَفْعَلَ» فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ «مَا»، وَ«زَيداً» مَفْعُولٌ بِهِ، وَالجُمْلَةُ خَبَرُ «مَا»؛ و«أَفْعِلْ بِهِ!»، وَهُوَ بِمَعْنَى: مَا أَفْعَلَهُ، وَأَصْلُهُ: أَفْعَلَ أَيْ: صَارَ ذَا كَذَا، كأَغَدَّ البَعِيرُ، أَيْ: صَارَ ذَا غُدَّةٍ، فَغُيِّرَ اللَّفْظُ، وَزِيدَتِ البَاءُ في الفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلافِهَا فِي فَاعِلِ «كَفَى».

وإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ، ثُلَاثِيٍّ، مُثْبَتٍ، مُتَفَاوِتٍ، تَامٍّ، مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ، لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى «أَفْعَلَ».

ش ـ التَّعجُّبُ: تَفَعُّلٌ من العَجَب، ولَه ألفاظٌ كثيرةٌ غيرُ مُبَوَّب لها في النَّحو، كقَولِه تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]؟! وقَولِه عليه الصلاةُ والسلام: «سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ المُؤْمِنَ لا يَنْجُسُ حَيًّا ولا مَيتاً»، وقَولِهم: لله دَرُّهُ فارساً! وقولِ الشاعر:

السُّجاعي

قوله: (وصَوْلَجانٌ) اسمُ عصاً مُعوجَّة الرَّأس.

باب التعجُّب

هو استِعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهرِ المزيَّة.

قوله: (﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾) هذه الصِّيغة أصلُ وضعِها للاستِفهام، استُعمِلتْ في التعجُّب مجازاً، والكلامُ على نَوعِ هذا المجاز يُطلَب من حواشِي «المطوَّل».

قوله: (سُبحان الله ... إلخ) هذا اللَّفظُ مَوضوعٌ لِتنزيه الله، و«سُبحان» عَلَم لِلتَّسبيح منصوبٌ بِعامل محذوفٍ وُجوباً، ثم استُعمِل في التعجُّب، وأصلُ ذلك أن يُسبِّح الله عند رؤيةِ المتعجَّب منه مِن صَنائعه، ثم كَثُر حتى استُعمِل في كل مُتعجَّب منه.

قوله: (لله دَرُّه فارساً!) أصلُ هذا الإخبارُ بِأنَّ لَبنَ المحدَّث عنه لله، ثم استُعمِل في التعجُّب.

١٤٥ - يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ

السُّجاعي

قوله: (يا سَيداً ما أنتَ مِن سَيدٍ ... إلخ) هو من السَّريع، و«ما» بِمعنَى شَيء، و«الكَنَف» بفتحتَين: الجانِب، والجمعُ أكنافٌ، مثل: سَبَب وأَسْباب، و«رَحْب» بسكون الحاء المهمَلة أي: طَوِيل الذِّراع، وهذا كنايةٌ عن كَرَمه[1]، وقد قُلتُ في مَدح الكرم وذمِّ البُخل: [البسيط]

البُخلُ شَينٌ ولا يَرضَى به أحدٌ إلَّا الأسافِلَ أهلَ الذمِّ والعارِ

والمُنفِقونَ لَهم إخلافُ ما بَذَلُوا والمُمسِكُون لهم إتلافُ[2] معْ نارِ

شفاء الصدر

شواهد التعجُّب

[١٤٥] - يا سَيِّداً ما أنتَ مِن سَيِّدِ مُوطَّإِ الأكنافِ رَحبِ الذِّراعْ

من السريع [لِلسَّفاح بن بُكَير اليَربوعي].

(السيِّد): الماجدُ الشريف جمعُه: سادَة، و(الموطَّأ) بفتح الطاء المهملة المشدَّدة: السَّهل، و(الأكنافُ): جمعُ كَنَفٍ بِفتحتَين: الجانِب، و(الرَّحْب) بفتح الراء وسكونِ الحاء المهمَلة: الواسِع، و(ذِراع اليد) معروفٌ، يُذكَّر ويُؤنث [كما قال الجوهريُّ وغيرُه، وعند سِيبويه مُؤنثة لا غير، ولم يَعرف الأصمعيُّ التذكير فيها].

قوله: «يا سيداً»: يا: حرفُ نداء، (سيداً): مُنادى منصوب بالفتحةِ الظاهرة، ونُوِّن للضرورة، أو لِشَبَهِه بالمضاف لِوَصفه بالجملة بعده على تقديرِ القول، [وقيل: منادى مندُوب نكرةٌ مقصودة، مَبني على ضم مُقدر على آخِره مَنع من ظُهوره اشتغالُ المحلِّ بالحركة المناسبة لألفِ النُّدبة في محلِّ نَصب، والأولُ أصحُّ]، **«ما»**: لِلاستِفهام التعجبي والتَّعظيمي مبتدأ في محلِّ رَفع، **«أنتَ»**: (أنْ): ضَمير مُنفصل خبره في محل رفع، والتاء: حرفُ خِطاب، ويحتمل العكس، **«مِن سيدٍ»**: (مِن): حرف جر، (سيدٍ): مجرور بـ(من) وعلامةُ جَره الكسرةُ الظاهرة، وكان الأصل في (سيد) أنْ يُنصبَ على التمييز؛ لِوُقوعه بعد ما دلَّ على التعجب، ولٰكنْ جُرَّ بـ(مِن) على حَدِّ قول ابن مالك:

وَاجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ والفاعِلَ المَعْنَى كطِبْ نَفْساً تُفَدْ

واختُلف في (مِن) هذه؛ فقيل: زائدةٌ، وعليه فـ(سيدٍ) تمييز منصوبٌ بفتحة مُقدَّرة على آخره مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركةِ حرفِ الجر الزائد، وقيل: بَيانيَّة، وهو: الصحيح، وعليه فالجارُّ والمجرور مُتعلق بمحذوف حال مِن: (أنتَ)، **«مُوطأ»**: بالجر صفة (سيِّد) المجرور [ويَجوز إتباعُه لِلأول بِالنَّصب،

(١) عبارةُ صاحب «الخزانة»: و(مُوطأ البيت) يعني أن بيتَه مُذلَّل لِلأضياف، و(الرحيب): الواسِع. والمعنى أنه واسعُ البَسيطة كثيرُ العطاء سهلٌ لا حاجزَ دُونَه، ولمَّا كان الذراعُ مَوضع شدة الإنسان قيل في الأمر الذي لا طاقةَ للإنسان به: ضاقَ بهذا الأمر ذِراعُ فلان وذَرْعُ فُلان أي: حِيلته بِذِراعه؛ وتَوسَّعوا في هذا حتى قَلَبوه فقالوا: (فلانٌ رَحبُ الذِّراع) إذا وَصَفوه بِاتِّساع المَقدرة. اهـ

(٢) محذوفُ التنوين لِلضَّرورة. وفي أكثرَ من نُسخة خطية: (لَهم الاتلاف)، ويتخرَّج على نقلِ حركة الهمزةِ - وهي الكسرةُ - إلى اللام قبلها، ثم حذفِها وحذفِ همزة الوصلِ اعتِداداً بالتحرُّك العارِض.

والمُبوَّبُ له في النَّحو صِيغتانِ: «ما أَفْعَلَ زيداً!»، و«أَفْعِلْ بِه!».

[«ما أفعَلَ زيداً» وأوجُه إعرابِها]

فأمَّا الصيغةُ الأُولى فـ«ما»: اسم مبتدَأ، واختُلف في مَعناها على مَذهبَين:

أحدُهما: أنها نَكرةٌ تامَّةٌ بمعنَى شيءٍ، وعلى هذا القَول فما بعدَها هو الخبر، وجازَ الابتداءُ بها إمَّا لِما فيها مِن معنى التعجُّب، كما قالُوا في قَولِ الشاعر:

١٤٦ ـ عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

السُّجاعي

قوله: (عجبٌ لِتِلكَ ... إلخ) من بحرِ الكامِل، «عَجبٌ» مبتدأٌ، وسَوَّغ الابتداءَ به دَلالتُه على التعجُّب، و«لِتِلك» خبرُه، و«قَضيةً» تمييزٌ أو حال، وقيل: التَّقدير: أمرِي عَجبٌ لِتلك، وقيل: يَجُوز رفعُ «قَضيَّة» على تقديرِ: هي قضيَّةٌ.

شفاء الصدر

وعليه إعراب بعضِهم، ومِثلُه في ذلك (رَحْب الآتي]، «الأكنافِ»: مضاف إليه، «رحبِ»: صفةٌ ثانية، «الذراعْ»: مضافٌ إليه مجرور بكسرةٍ مُقدرة مَنع مِن ظهورها السكونُ العارض لأجل الشِّعر، وأراد بالذِّراع الكرمَ مَجازاً مُرسَلاً لِعَلاقة الآلِيَّة، ويحتمل أنَّ (رحبَ الذِّراع) كنايةٌ عن اتِّساع المقدِرة [وهو ما نَقَلناه عن صاحب «الخزانة»]، تأمل!

والمعنى: يا سيِّد أنا أتعجَّبُ مِن سِيادتِك، حيث إنها فاقتْ كلَّ سِيادةٍ، وأنتَ سَيدٌ سهلُ الجانب، لَيِّن العريكة، حَسَن الخُلُق، واسعُ الكَرم.

والشاهد: في قولِه: (ما أنتَ مِن سَيدٍ)، حيث دلَّ على التعجُّب في استِعمال العرب.

[١٤٦] ـ عَـجَـبٌ لِـتِـلْـك قَـضـيَّـةً وإقـامـتِـي فِـيـكُـم عـلـى تـلـكَ الـقَـضـيَّـةِ أعـجَـبُ

من الكامل [الضَمرة بن ضمرة بن جابِر].

قولُه: «عجبٌ»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالضمة، «لِتِلكَ»: اللام: حرفُ جر، واسمُ الإشارة مجرور باللام مَبني على سكونِ الياء المحذوفة لِدَفع التقاء الساكنَين في محل جرٍّ، واللامُ لِلبعد، والكاف: حرفُ خطاب، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، «قَضيَّة»: بالجر بدلٌ من اسم الإشارة، وبالنصب حال أو تمييزٌ لِلنوع الذي أشار إليه بـ(تلك)، وبالرفعِ خبرُ مبتدأ محذوف؛ أي: هي، «وإقامَتي»: الواو: لِلعطف أو للاستِئناف، (إقامتي): مبتدأٌ مرفوع بضمة مقدرةٍ لاشتِغال المحل بحركة المناسبة، وياءُ المتكلم: مضافٌ إليه في محل جر، «فِيكُم»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(إقامة)، والميم: علامةُ الجمع، «على تِلك»: جار ومجرور متعلِّق به أيضاً، واللام: لِلبُعد، والكاف: حرفُ خِطاب، «القَضيَّةِ»: بدلٌ أو عطف بَيان من اسمِ الإشارة، «أعجَب»: خبرُ المبتدأ مَرفوع بالضمة.

والمعنى: عجبٌ لِتلك القَضية، وهي قضيَّةُ دُعاءِ هذا الشاعر لِلحرب عند شُبُوبها، ودعاءِ أخيه للطعام

وإمَّا لأنها في قُوةِ الموصوفة؛ إذِ المعنى: شيءٌ عَظيم حَسَّنَ زيداً، كما قالُوا في «شَرٌّ

السُّجاعي

قوله: (إذِ المعنَى شَيءٌ عَظيم ... إلخ) هذا لا يَحسُنُ في نحوِ: «ما أعظَمَ الله، وما أقدَرَ اللهَ!»، وأُوِّل على أنَّ المراد بِالشيء خَلْقُه المعظِّمُونَ له تعالى، وهو غنيٌّ عَنهم، أو ما يَدلُّ على عظمتِه تعالى مِن صَنائِعه، أو هو تعالى، على معنَى: أنه تَعالى مُعظِّم نفسَه، لكنْ فيه إطلاقُ «ما» عليه تَعالى في هذا الوَجه الثالِث[1]، أو هو مجازٌ عنِ الإخبار بِعَظمتِه تعالى على جِهةِ المُبالَغة. والحاصلُ أنه يَصحُّ التعجب مِن صِفاته تعالى، لَكِنْ على جهةِ الحَقيقةِ بِتِلك الأوجُهِ الثَّلاثة، أو المجازِ بالوَجه الرابع، قال الإمامُ السبكيُّ: والأصحُّ أنه باقٍ على مَعناهُ، وصرَّح الإمامُ ابنُ الأنباري بِصِحَّة «ما أَعظَمَ الله!». اهـ يس[2].

وهل هو مَقيسٌ على هذا أو سَماعيٌّ؟ كلامُ ابنُ عَقيل يَقتضي أنه شاذٌّ؛ فإنه قال[3]: لا يُتعجَّبُ مِن صفاتِ الله تعالى، فلا يُقالُ: ما أعلَم الله؛ لأنَّ عِلمَه تعالى لا يَقبَلُ الزِّيادةَ، وقالت العربُ: ما أعظَمَ الله وما أَجَلَّه. اهـ مُلخصاً من حاشيةِ شيخِنا العلَّامة المحقِّق السيِّد محمَّدِ البليدِي[4] المالكي المتوفَّى في سَلْخ[5] رمضانَ سنةَ ألف ومئةٍ وسِتة وسَبعين، ودُفِن بِجوار سيِّدي عبد الله المنوفي بالقَرافة[6] الكُبرى.

شفاء الصدر

النَّفيس عند نضجِه، وإقامتي معكم على هذه المعامَلة أعجَبُ منها، وكان لِلشاعر أخٌ يُسمَّى جُندباً، وكان أبواهما يُؤثِرانِه عليه، فإذا جاء الحربُ مثلاً دَفعُوه إليها، وإذا جاء الأكل قَدَّمُوا أخاه عليه، فاعتَبر ذلك ذلًّا، وقال قصيدةً منها هذا، ومِنها:

فَـإذَا تَـكُـونُ كَـرِيـهَـةٌ أُدْعَـى لَـهـا ... وَإذَا يُـحـاسُ الـحَـيْـسُ يُـدْعَـى جُـنـدبُ

هـذا لَـعَـمْـرُكُـمُ الـصَّـغـارُ بِـعَـيْـنِـهِ ... لا أُمَّ لـي إنْ كـانَ ذاكَ ولا أَبُ

والكريهة الحربُ، أو كلُّ أمرٍ فيه مَشقَّة، والحَيْسُ بفتح الحاء المهملة وسكونِ المثناة التحتية: تمرٌ يُخلَط بِسَمنٍ وأَقِطٍ، والصَّغارُ بفتح الصاد المهملة والغين المعجمة: الذُّلّ.

والشاهد: في قولِه: (عجبٌ)، حيث إنه نكرة مبتدأ، والذي سوَّغ الابتداءَ به دلالتُه على التعجُّب.

---

(١) جوَّزه كثيرون اعتماداً على نحوِ قول العرب: «سُبحان ما سَخَّركنَّ لَنا!»، وقولهم: «سُبحان ما سبَّح الرعدُ بِحَمده!»، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، قال ابنُ الحاجب: لَمَّا كانت ذاتُ الباري غيرَ مَعلومة الحقيقة صارت مُبهمةً بِهذا الاعتبار، والعربُ إذا كان الشيءُ مُبهماً أو أرادوا أن يُبهِمُوه أتَوا فيه بِلفظ «ما».

(٢) انظر: «حاشية التَّصريح» (٢/ ٨٦)، و«حاشِية الألفية» (١/ ٤٧٧-٤٧٨).

(٣) في «المساعد» (٢/ ١٦١).

(٤) مرَّت ترجمتُه في (ص٤٢).

(٥) بِفَتح السين: آخرُ الشَّهر، كمُنسَلَخِه.

(٦) هي مقبرةُ مصر، سُميت باسمِ بطنٍ من قبائل المعافر اليمنية نزلُوا أرضها واستوطنوها قديماً.

أَهَرَّ ذَا نَاب»: إنَّ مَعناهُ: شرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذا نابٍ.

والثاني: أنها تَحتمِلُ ثَلاثةَ أوجُهٍ؛ أحدُها: أن تكونَ نكرةً تامَّةً، كما قال سيبويهِ، والثاني: أن تكونَ نكرةً مَوصوفةً بالجُملة التي بَعدها، والثالثُ: أن تكونَ مَعرفةً مَوصولةً بِالجملة التي بعدها، وعلى هذَين الوجهَينِ فالخبرُ محذوفٌ، والمعنى: شيءٌ حَسَّنَ زيداً عَظِيمٌ، أو الذي حَسَّنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ، وهذا قَولُ الأخفَشِ.

وأمَّا «أَفْعَلَ» فزَعَم الكوفيُّون أنه اسمٌ، بِدَليلِ أنه يُصَغَّرُ، قالُوا: «ما أُحَيْسِنَهُ!»، و«ما أُمَيْلِحَهُ!»، وزَعم البصريُّون أنه فِعلٌ ماضٍ، وهو الصَّحيح؛ لأنه مبنيٌّ على الفَتح، ولو كان اسماً لارتَفع على أنه خبرٌ، ولأنَّه يَلزمُه مع ياء المتكلم نُونُ الوِقاية، يُقال: «ما أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللهِ!»، ولا يُقال: «ما أَفْقَرِي»، وأمَّا التصغيرُ فَشاذٌّ، ووَجهُه أنه أَشْبَه الأَسماء عُموماً بِجُمودِه، وأنَّه لا مَصْدَرَ له، وأَشبَه أفْعَلَ التفضيلِ خُصُوصاً بِكونه على وَزْنِهِ، وبِدَلالته على

السُّجاعي

قولـه: (أهرَّ ذا نابٍ) الهَريرُ: صوتُ الكلبِ عند تَأذِّيه وعَجْزِه عمَّا يُؤذِيه، قال في «الصِّحاح»[١]: وهو صَوتُه دون نُباحِه من قِلَّةِ صَبرِه على البَرد.

قوله: (فزَعم الكوفيُّون أنه اسمٌ) نُقِل عن الفَرَّاء أن الفتحةَ فيه على هذا فَتحةُ إعراب[٢]، وهو خَبرٌ عن «ما»، وإنَّما انتَصب لِكَونِه خِلافَ المبتدإِ الذي هو «ما»؛ إذ هو في الحقيقةِ خَبرُ «زَيد»[٣]، وزَعَم بعضُ الكوفيِّين أن «أفعلَ» مبنيٌّ وإن كان اسماً لأنه مُضمَّنٌ مَعنَى التعجُّب، وأصلُه أن يكونَ لِلحَرف. ذكَره الدَّمامِيني[٤]. اهـ

قوله: (بدليلِ أنه يُصغَّر) قال في «المُغني»: ولم يُسمَع ذلك إلَّا في «أَحسَنَ وأَمْلَحَ»، ذكَره الجوهريُّ، ولَكنَّ النحويِّين مع هذا قاسُوه، ولم يَحكِ ابنُ مالك اقْتِياسَه إلَّا عن ابنِ كيسانَ، وليس كذَلك[٥]. قال أبُو بكرِ بن الأنباري: ولا يُقالُ إلَّا لِمَن صَغُر سِنُّه[٦].

---

(١) في غالب النُّسخ المخطُوطة: (قال في المصباح)، وهو خطأ.

(٢) أي: وهو غيرُ منوَّن لامتِناعِه من الصرف.

(٣) أي: لأنَّ الأصل عندهم في نحوِ: «ما أظرَف زيداً»: زيدٌ أظرَفُ مِن غَيرِه، إلَّا أنه أُتِيَ بـ«ما» فقالُوا: «ما أظرَف زيداً» على سَبيل الاستِفهام، نَقَلُوا الصِّفة مِن زَيد وأسندُوها إلى ضَميرِ «ما»، وانتَصب زيدٌ بـ«أظرَفَ»؛ فرقًا بين الخَبر والاستِفهام.

(٤) وأصلُه في «الارتشاف» لأبي حيَّان.

(٥) عِبارة أبي حيان في «التَّذييل والتكميل»: وهذا الذي ذكَره ابنُ كيسانَ مِن اطِّراد تصغير «أفعَلَ» في التعجُّب هو نصُّ كلام البَصريين والكوفيين، أمَّا الكوفيون فإنهم اعتَقدوا اسمِيَّةَ «أفعَلَ»، فهو عندهم مَقِيسٌ فيه، وأمَّا البصريون فنَصُّوا على ذلك في كُتبهم، وإن كان خارِجاً عن القياس . . . إلخ كلامِه.

(٦) «مُغني اللَّبيب» (ص٨٩٤).

الزِّيادة، وبِكونهما لا يُبْنَيانِ إلَّا مما استكمل شُرُوطاً يأتي ذِكرُها. وفي «أَحْسَنَ» ضميرٌ مُستَتر بِالاتِّفاق مَرفوعٌ على الفاعِليَّة، راجعٌ إلى «ما»، وهو الذي دَلَّنا على اسميَّتِها؛ لأنَّ الضمير لا يَعُود إلَّا على الأسماءِ.

و«زَيداً» مَفعولٌ بِه على القولِ بأنَّ «أَفْعَلَ» فِعلٌ ماض، ومُشَبَّهٌ بِالمفعولِ به على القَولِ بأنه اسمٌ.

[«أَفعِلْ بزيدٍ» وإعرابُها]

وأمَّا الصيغةُ الثانية فـ«أَفْعِلْ» فِعْلٌ باتِّفاقٍ، ولَفظُهُ لَفْظُ الأَمْرِ، ومَعناه التعَجُّبُ، وهو خالٍ من الضمير، وأَصْلُ قَولِك: «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ!»: أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صَارَ ذَا حُسن، كما قالُوا: أَوْرَقَ الشَّجَرُ، وأَزهَرَ البُسْتَانُ، وأثرى فُلَانٌ، وأَتْرَبَ زيدٌ، وأغَدَّ البَعِيرُ، بمعنى: صارَ ذا وَرَق، وذا زَهْر، وذا ثَرْوَة، وذا مَتْرَبةٍ ـ أي: فَقْر وفَاقَةٍ ـ وذَا غُدَّة، فَضُمِّنَ معنى التعجُّبِ، وحُوِّلَتْ صيغتُه إلى صيغةِ أَفْعِلْ ـ بكسر العين ـ فصار: أَحْسِنْ زيدٌ، فاسْتُقْبِحَ اللفظُ بالاسم المرفُوع بعد صِيغة فِعْلِ الأمر، فزِيدت الباءُ لإصلاح اللَّفظ، فصار: أَحْسِنْ بِزيدٍ، على صيغةِ: امْرُرْ بِزيدٍ، فهذه الباء تُشْبِهُ الباءَ في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] في أنها زِيدت في الفاعل، ولكنَّها تُخالِفُها مِن جهة أنها لازمةٌ وتِلك جائزةُ الحذفِ، قال سُحَيْم:

السُّجاعي

قوله: (لفظُه لفظُ الأمر) قال الشيخُ يس: والظاهرُ أنَّه مبنيٌّ على فتحةٍ مُقدَّرة على آخِره، مَنع من ظهورِها مجيئُه على صُورةِ الأمر، ونَقل شيخُنا الغُنَيميُّ[1] عن مَشايِخه أنه يَنبغي أن يكونَ مَبنيًّا على السُّكون إنْ كان صحيحَ الآخِر، وعلى حَذفِ الآخِر إنْ كان مُعتلَّه نَظراً لِصُورتِه الآنَ. اهـ[2]

قوله: (وأثرى فلانٌ) بِالمثلَّثة، أي: استَغنى.

قوله: (أي: فقرٍ وفاقةٍ) تَفسير لِقَوله: «مَتْرَبة».

قوله: (مِن جهة أنها لازِمة) قال الرضيُّ: وقد تُحذَف إذا كان المتعجَّب منه «أنْ» وصِلتَها، نحوُ: «أَحسِنْ أنْ تَقولَ» أي: بأن تَقولَ، على ما هو القِياس[3].

---

(١) هو أحمدُ بن محمد شِهاب الدين الغُنَيمي الأنصاري الخزرجي، فقيهٌ باحث من أهل مِصر، نِسبتُه إلى غُنَيم ـ وهو أحد جُدوده ـ له شُروحٌ وحواشٍ في الأصول والعربية، ورسائلُ في الأدب والمنطِق والتوحيد، منها: «حاشية على شرح العصام» في المنطق، و«ابتهاج الصُّدور» في النحو، تُوفي سنة (١٠٤٤هـ). انظر: «الأعلام» (١/ ٢٣٧-٢٣٨).

(٢) «حواشي مُجيب الندا» (٢/ ٢٩٦).

(٣) «شرح الكافية» (٤/ ٢٣٤).

١٤٧ ـ عُـمَـيْـرَةَ وَدِّعْ إنْ تَـجَـهَّـزْتَ غَـادِيَـا كَفَى الشَّيْبُ وَالإسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

[شُروط ما يُبنى منه فِعل التعجُّب واسمُ التفضيل]

ولا يُبْنَى فعلُ التعجُّبِ واسمُ التفضيل إلَّا مِما استَكمل خَمْسةَ شُرُوط:

أحدُها: أن يكون فِعلاً، فلا يُبْنَيانِ من غير فِعلٍ، ولهذا خُطِّئ مَنْ بَناهُ من الجِلْفِ، والحِمار، فقال: ما أَجْلَفَهُ، وما أَحْمَرَهُ، وشَذَّ قولهم: ....

السُّجاعي

قوله: (سُحَيْم) هو بمهملتَين، تصغيرُ أَسْحَمَ بمعنى أسوَد تَصغيرَ ترخيمٍ. اهـ (ش).

قوله: (**عُمَيرة وَدِّعْ إن تَجهَّزتَ غاديًا كفَى . . . إلخ**) هو من الطَّويل، «عُمَيرة» اسمُ مَحبوبته منصوب بـ«وَدِّع»، و«غادياً» بالغين المعجَمة من الغُدُوِّ بمعنى الذَّهاب. والشاهدُ في قولِه: «كفى الشَّيبُ»؛ حيث تَرَك الباء في فاعِل «كفى».

قوله: (**الجِلْفِ**) بكسر الجيم أي: جافٍ غَليظ، وفي «التَّصريح»: الجِلفُ بالجيم

شفاء الصدر

[١٤٧] ـ عُـمَـيْـرةَ وَدِّعْ إن تَـجَـهَّـزتَ غـاديَـا كـفـى الـشَّـيـبُ والإسـلامُ لِـلـمـرءِ نـاهـيَـا

من الطَّويل [لِسُحَيم عبد بني الحَسحاس].

(ودِّع) أي: اترُك، و(التجهُّزُ): التَّهيُّؤُ للشيء، و(الغُدُوّ): الذهاب.

قولُه: «عُميرةَ»: مفعولٌ مقدم لـ(وَدِّع) منصوب بالفتحة، «**ودِّع**»: فعل أمرٍ مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، «**أنْ**»: حرف مصدريٌّ، «**تَجهزتَ**»: فعل ماضٍ، وتاءُ (المخاطب): فاعلٌ في محل رفع، ومَدخولُ (أنْ) في تأويل مصدرٍ بها مجرورٍ بِلام مُقدرة؛ أي: لِتجهزك، [و]الجارُّ والمجرور متعلق بـ(ودِّع)، [وقيل: (إنْ) بكسر الهمزة، وهي حرفُ شرط يَجزم فعلَين، و(تجهزْتَ) فعلُ الشرط مبني على السُّكون أو على فتحٍ مقدر في محلِّ جزم، وجوابُ الشرط محذوفٌ لِدلالة ما تقدَّم عليه، أي: فودِّعْ عُمَيرةَ، أو لا جوابَ له أصلاً]. «**غادِيًا**»: حالٌ من التاء، «**كفَى**»: فعل ماض مبني على فتح مُقدَّر على الألف للتعذر، «**الشَّيبُ**»: فاعلُه، «**والإسلامُ**»: عاطف ومعطوف على (الشيبُ) مَرفوع بالضمة، «**لِلمرء**»: جار ومجرور مُتعلق بـ(ناهياً)، «**ناهيًا**»: تمييزٌ منصوب بِفتحة ظاهرة، وفاعله مُستتر يعودُ إلى الشَّيب والإسلامِ باعتِبار المذكور، [أو هو حال مما ذُكر أو من (الشَّيب)].

والمعنى: اترُك مَحبوبتَك المُسمَّاة عُمَيرةَ؛ لأنك تهيَّأتَ لِلذهاب والارتحال، ولا تَلْتفِتْ إليها، بل التَفِتْ إلى عِبادة ربك، كفَى شَيبُك وإسلامُك ناهِيَين لك عن التعلُّق والالتِفات إلى عُمَيرةَ.

والشاهد: في قولِه: (كفَى الشيبُ والإسلام)، حيث تَرك الباء التي تُزاد في فاعلِ (كفَى)، وهو جائزٌ، بِخلاف الباء في فاعِلِ (أَفعِلْ) في التعجُّب، فلازمةٌ.

ما ألَصَّهُ، وهو ألَصُّ مِنْ شِظَاظ.

الثاني: أن يكونَ الفعلُ ثلاثيًا؛ فلا يُبْنَيانِ من نحوِ: «دَحْرَجَ، وانْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ»، وعن أبي الحسَن جَوازُ بِنائه من الثُّلاثي المَزِيدِ فيه، بِشَرط حَذْفِ زَوائده، وعن سيبويهِ جَوازُ بِنائه من أَفْعَلَ، نحو: «أَكْرَمَ، وأَحْسَنَ، وأَعْطَى».

الثالث: أن يكُونَ مما يَقبَل مَعناه التفاوُتَ، فلا يُبْنَيانِ من نحوِ: «ماتَ، وفَنِيَ»؛ لأنَّ حقيقتَهما واحدةٌ، وإنما يُتعجَّب مِما زاد على نظائِره.

الرابعُ: أن لا يكونَ مبنيًّا لِلمَفعول، فلا يُبْنَيانِ من نحوِ: «ضُرِبَ، وقُتِلَ».

الخامسُ: أن لا يكونَ اسمُ فاعِلِهِ على وَزن أَفْعَلَ، فلا يُبْنَيانِ من نحو: «عَمِيَ، وعَرِجَ» وشِبْهِهِما من أفعالِ العُيوب الظاهِرة، ولا مِن نحوِ: «سَوِدَ، وحَمِرَ» ونَحوِهما من أفعال الألوانِ، ولا مِن نحوِ: «لَمِيَ، ودَعِجَ» ونحوِهما من أفعال الحِلَى التي الوَصْفُ مِنها على وَزنِ «أَفْعَلَ»؛ لأنهم ....

السُّجاعي

هو في الأصلِ الدَّنُّ(١) الفارِغ، وفي «القاموس» الجِلفُ بالكسر: الرَّجُل الجافي، وقد جَلِفَ كفَرِحَ جَلَفاً وجَلافةً. اهـ، فأَثبَت له فعلاً، فيُبنَى مِن فِعلِه. اهـ(٢) أي: مِن غير شُذوذٍ على هذا، وقولُه: «والحِمار» هو الحيوانُ المعرُوف، وقولُه: «ما أَحْمَرَه!» أي: ما أَبْلَده.

قوله: (أَلَصُّ مِن شِظاظٍ) بكسر الشِّين وفتحِها وبِظاءين معجمَتَين، وهو رجلٌ من بَني ضَبَّةَ، وبنَوا هذا مِن قولهم: «هو لِصٌّ» بكسر اللّام(٣) أي: سارِقٌ، ونَقَل ابنُ القَطّاع(٤) له فِعلاً فقال: يُقال: لَصَّ: إذا أخذَ المالَ خُفيَةً، فعلى هذا لا شُذوذَ فيه. ذكَره في «التَّصريح»(٥).

قوله: (مِن أفعال الحِلَى) وهو بِضم الحاء وكسرِها(٦) مع القَصرِ، جمعُ حِلْيَة بكسر الحاء المهمَلة بِمعنى الصِّفة كما في «المِصباح»، والإضافةُ على مَعنى اللام، أي: الأفعال الدالَّة على الصِّفاتِ القائِمة بالأشخاصِ كالدَّعَجِ ... إلخ، تأَمَّل!

(١) الدنُّ إناءٌ من آنِيَتهم الكبيرة، وقيل: الجِلفُ: أسفَلُ الدنِّ إذا انكسرَ.
(٢) أي: النقلُ من «التصريح»، وأما النقلُ من «القاموس» فقد انتهى عند قوله: وجَلافة.
(٣) ويجوز فتحُها وضمُّها أيضاً.
(٤) في «كتاب الأفعال» (٣/ ١٤٤)، إلا أنَّ عبارته فيه بعيدةٌ عمَّا ذكروه.
(٥) (٢/ ٩٣).
(٦) والكسرُ هو الأصلُ والقياس.

قالُوا مِن ذلك: «هو أَعْمَى، وأَعْرَجُ، وأَسْوَدُ، وأَحْمَرُ، وأَلْمَى، وأَدْعَجُ».

السُّجاعي

قوله: (قالُوا من ذلكَ) أي: شُذوذاً.

قوله: (وأَلمى) اللَّمَى: سُمرةٌ في الشَّفَة مُستحسَنة[1].

قوله: (وأَدعَجُ) قال في «المصباح»: دَعِجَتِ العينُ دَعَجاً من باب تَعِبَ، وهو سَعةٌ مع سوادٍ، وقيل: شِدَّةُ سَوادها في شِدَّة بَياضها، فالرجلُ أَدعَج والمرأة دَعجاءُ، والجمعُ[2]: دُعْجٌ، مثلُ: أَحمَر وحَمراء وحُمْر. اهـ

(١) والأُنثى منه: لَمياءُ.

(٢) لهما، أي: للذكر والأنثى.

[الوَقف]

ص - بَابٌ:

الوَقْفُ في الأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ: «رَحْمَةٍ» بِالهَاءِ، وَعَلَى نَحْوِ: «مُسْلِمَاتٍ» بِالتَّاءِ.

ش - إذا وُقِفَ على ما فِيه تاءُ التَّأنيث؛ فإنْ كانتْ ساكنةً لم تُغيَّرْ، نحوُ: «قامَتْ» و«قَعَدَتْ»، وإن كانتْ مُتحركةً: فإمَّا أن تكونَ الكلمةُ جَمْعاً بالألف والتاءِ، أو لا؛ فإنْ لم تَكُن كذلكَ فالأفصَحُ الوَقْفُ بإبدالها هاءً، تَقولُ: «هذِهِ رَحْمَهْ» و«هذِهِ شَجَرَهْ»، وبَعضُهم يَقِف بالتاء، وقد وَقف بعضُ السبعةِ في قَوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ

السُّجاعي

الوَقف

قال العلَّامة الجَعْبَري[١] في «شرح الشاطِبيَّة»[٢]: حَدُّ الوَقف: قطعُ الصَّوت آخرَ الكلمةِ الوَضعيَّة زماناً، فقولُنا: «قطعُ الصوتِ» جِنسٌ أي: لأنه يَشمَل السكتَ، وقولُنا: «آخِرَ الكلمة» فصلٌ أُخرِج[٣] به قَطْعُه عن بعضِها، فهو لُغويٌّ لا صِناعي، وقولُنا: «الوَضعيَّة» لِيَندرجَ فيه نحوُ: ﴿كُلَّمَا﴾ الموصولة؛ فإنَّ آخِرَها وَضعاً اللام، وقولُنا: «زماناً» - وهو ما يَزيد على الآنَ - آخراً[٤]، أُخرِجَ به السَّكتُ، وهذا أجوَدُ مِن قَولهم: قَطعُ الكلمة عمَّا بعدها، أو قطعُ الحرف عن الحركةِ؛ لِعُمومِه. اهـ أي: لِعُموم الحدِّ الذي ذكَره، بِخلاف الحدَّين المذكورَين؛ فإن أوَّلَهما لا يَعمُّ الكلمة التي ليس بَعدها شيء، وثانيهما لا يَعمُّ الوقفَ على الحرفِ السَّاكِن.

قوله: (فالأفصحُ الوقفُ بإبدالها هاءً) أي: فَرقاً بينها وبين تاءِ التأنيثِ الفِعليةِ كـ«ضربَتْ»، والحرفيَّة كـ«لاتَ»، والتاءِ الأصليَّةِ كـ«وَقْت»، والتي قبلها ساكنٌ كـ«أُخْت»، ولم يَعكسُوا لأنهم لو قالُوا: «ضَرَبَهْ، ولاهْ، ووَقْه، وأُخْه» لالتَبس، مع أنَّ بَعضهم أبدلَ الحرفيَّة في لاتَ هاءً فقال: لاهْ، وهو ضَعِيف. اهـ (ش).

---

(١) هو إبراهيم بن عمر الجعبريّ، أبو إسحاق، عالمٌ بالقراءات، مِن فقهاء الشافعية، له نَظم ونَثر، كُنيته في بغداد «تقيّ الدين»، وفي غيرها «بُرهان الدين»، له نحوُ مئة كتاب أكثرُها مختَصر، منها «كنزُ المعاني شَرح حِرز الأماني». تُوفي سنة (٧٣٢هـ).

(٢) اسمه: «كَنز المعاني»، فَرَغ من تأليفه في سَلْخ شعبان سنة (٦٩١هـ). «كَشف الظُّنون».

(٣) بالبناء لِلمفعول لِيُوافقَ قوله سابقاً: (وقولنا)، وبناؤُه للفاعل يَحتاج لِتكلُّف وتأويلٍ في الكلام.

(٤) كذا وقع في كلام الجعبري، والظاهرُ أنه مُتعلق بالقولِ، أي: وقولُنا في آخر التعريف: زماناً أخرج به ... إلخ، ووقع في النُّسخ المطبوعة: (آخر)، وسَقطت اللفظةُ أصلاً من غالب النُّسخ الخطيَّة.

ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، و﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣] بِالتاء، وسُمِعَ بَعضُهم يقولُ: يا أَهْلَ سُورَةِ البَقَرَتْ! فقال بعضُ مَنْ سَمِعَهُ: والله ما أَحفَظُ منها آيَتْ، قال الشاعرُ:

١٤٨ ـ وَاللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ

السُّجاعي

قوله: (في قولِ الشاعر) هو أبُو النَّجم، وهو مِن الرَّجز، والمرادُ بِقوله: «بعدِ مَت»: بَعد ما، فأبدل في التَّقدير مِن الألف هاء، ثم أبدل الهاء تاءً[١] لِيُوافقَ بَقيَّةَ القَوافي، وبعده:

شفاء الصدر

شواهد الوَقف

[١٤٨] ـ واللهُ أنجاكَ بِكَفَّي مَسلَمتْ مِن بعدِ ما وبعدِ ما وبعدِ مَتْ

من الرجز [لأبي النَّجم كما قال المُحشي].

(مَسلَمت) بفتح الميم واللام، و(مَتْ) آخِرَ البيت أصلُه: (ما) [كالتي قبلها]، فأبدل الألفَ هاءً، ثم الهاء تاءً لِمُوافَقة القوافي، أو أبدل الألفَ هاءً، ثم الهاءَ تاءً تشبيهاً لها بِهاء التأنيث، فوَقف عليها بالتاء.

قوله: «والله»: الواو: بحسَب ما قبلها، ولفظُ الجلالة مبتدأ، «أنجاك»: (أنجى): فعل ماض مبنيٌّ على فتح مُقدر على الألف للتعذر، والفاعلُ مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى الله، والكافُ: مفعولُه مبني على الفتحِ في محلّ نصب، والجملةُ في محل رفع خبر المبتدأ، «بِكَفَّي»: الباء: حرفُ جر، (كفَّي): مجرور بالباء، وعلامةُ جره الياء المفتوحُ ما قبلها تحقيقاً المكسورُ ما بعدها تقديراً؛ لأنه مُثنى، «مَسلمَت»: مضاف إليه مجرورٌ بِفتحة مُقدرة على آخِره منع من ظهورها السكونُ العارض لأجل الوَقف نِيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسمٌ لا يَنصرِف لِلعَلَمية والتأنيث، [والظاهرُ أنه مَسْلَمة بن عبد الملك بن مَروان. اهـ «خزانة»]، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بـ(أنجى)، «من بعدِ»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(أنجى) أيضاً، «ما»: مصدرية، وصِلتُها (صارتْ) في بيتٍ بعد هذا وهو:

صارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وكادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

وكانَ الأَولى لِلشارح ذِكرُه [لا لِتعلُّق المعنى به فقط، وإنما لوجود الشاهد فيه أيضاً]، ومدخولُ (ما) في تأويل مصدرٍ بها مضافٍ إليه مجرور بـ(بعد)؛ أي: مِن بعد صَيرورة نفوسِ ... إلخ، «وبعدِ ما وبعدِ متْ»: مَعطوفان على (مِن بعدِ) الأول لِلتوكيد، و(الغَلْصمة) بفتح الغين المعجَمة والصاد المهملة: رأسُ الحلقوم، وهو الموضعُ الناتِئ منه.

والمعنى: واللهُ خَلَّصك من الشَّدائد والموتِ؛ بِسَببِ يَدَيِ الرجلِ الشجاع المسمَّى مَسْلَمة مِن بعد صَيرورة أرواحِ القَوم عند رَأس الحُلقوم، وقاربَتِ الخروجَ.

والشاهد: في قوله: (مَسلمت)، حيث وَقف على هاء التأنيث بالتاءِ، وهو قَليل.

---

(١) لم يقولُوا بإبدال الألف تاءً مباشرةً لِعدم النظير، بخلافِ إبدال الألف هاءً ثم إبدالِ الهاء تاءً، فكلاهُما معروفٌ مشهور.

وإنْ كان جَمعاً بالألفِ والتاء فالأفصَحُ الوَقْفُ بالتاءِ، وبَعضُهم يَقفُ بالهاء، وسُمِعَ من كلامِهم: «كَيْفَ الإخْوَةْ وَالأَخَوَاهْ؟»، وقالُوا: «دَفْنُ البَنَاهْ مِن المَكْرُمَاهْ». وقد نَبَّهْتُ على الوقفِ على نحوِ: «رَحمة» بالتاءِ، وعلى «مُسلِمات» بالهاء بِقَولي بعدُ: «وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ».

[الوقفُ على المنقوص]

ص - وعَلَى نَحْوِ: «قَاضٍ» رَفْعاً وجَرًّا بِالحَذْفِ، ونَحوِ: «القَاضِي» فِيهِمَا بِالإِثْبَاتِ.

ش - إذا وُقِفَ على المنقُوص - وهو الاسمُ الذي آخِرُه ياءٌ مَكسورٌ ما قبلها - فإمَّا أنْ يكونَ مُنَوَّناً، أو لا.

فإنْ كان مُنَوَّناً فالأَفْصَحُ الوَقْفُ عليه رفعاً وجرًّا بِالحذفِ، تَقولُ: هذا قاضْ، ومَرَرْتُ بِقاضْ، ويَجوزُ أن تَقِفَ عليه بالياء، وبِذَلك وقَف ابنُ كثير على ﴿هَادٍ﴾ و﴿وَالٍ﴾ و﴿وَاقٍ﴾ من قَولِه تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤].

وإن كان غيرَ مُنَوَّنٍ فالأَفصَحُ الوَقفُ عليه رَفعاً وجرًّا بِالإثبات، كقَولِك: هذا القاضِي، ومَرَرتُ بِالقاضي، ويَجوزُ الوَقفُ عليه بِالحَذف، وبِذَلك وَقفَ الجمهورُ على ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ في قَولِه تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، ووَقَف ابنُ كثيرٍ بالياء على الوجهِ الأفصَح.

السُّجاعي

صارتْ نُفوسُ القَومِ عِند الغَلْصَمَتْ ... وكادَتِ الحُرَّةُ أنْ تُدعَى أَمَتْ

والغَلصَمة رأسُ الحُلقُوم، وهو الموضِعُ الناتِئ من الحُلقوم.

قوله: (فالأفصحُ الوَقفُ عليه بالحَذف) فإنْ قُلتَ: لِمَ رُدَّ ما كان حُذف لأجل نونِ التَّوكيد الخفيفة في الوقفِ لِزوال عِلَّة الحذف، ولم يُرَدَّ في نحوِ: «هذا قاضْ» مع زَوالِ العِلَّة؟ قُلتُ: يُرَدُّ فيه أيضاً وإنْ كان الأكثَر خِلافَه، وعليه فالفرقُ أنَّ المحذوفَ هنا جُزءُ كلمة، وثَمَّ كلمةٌ، والاعتِناءُ بِالكلمة أتمُّ منه بِجُزئها. اهـ شيخ الإسلام[1].

قوله: (﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَاقٍ﴾) التِّلاوةُ: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾[2].

---

(١) «الدُّرر السنية» (٢/ ٨٥٧).

(٢) قد ثبَت كذلك في عدَّة نُسَخ عندنا.

ص ـ وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ.

ش ـ الضَّميرُ راجِعٌ إلى قَلْبِ تاءِ «رَحمة» هاءً، وإثباتِ تاءِ «مُسْلِمات»، وحَذْفِ ياءِ «قاضٍ»، وإثباتِ ياءِ «القاضِي»، أي: وقد يُوقَفُ على «رَحمة» بِالتاءِ، وعلى «مُسْلِمَات» بِالهاءِ، وعلى «قاضٍ» بِالياءِ، وعلى «القاضِي» بِالحَذف.

ص ـ ولَيْسَ فِي نَصْبِ «قَاضٍ والقَاضِي» إِلَّا اليَاءُ.

ش ـ إذا كان المنقوصُ مَنصوباً وَجَبَ في الوقف إثباتُ يائهِ؛ فإنْ كان مُنَوَّناً أُبدل مِن تَنوينِهِ ألِفٌ، كقَولِه تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وإنْ كان غيرَ مُنَوَّنٍ وُقف على الياء كقَولِه تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦].

ص ـ وَيُوقَفُ عَلَى «إِذاً» وَنَحْوِ: ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ و«رَأَيْتُ زَيْداً» بِالأَلِفِ.

ش ـ يَجبُ في الوقف قَلْبُ النون الساكنَةِ ألفاً في ثلاثِ مَسائلَ:

إحداها: «إذاً»، هذا هو الصَّحيحُ، وجَزَمَ ابنُ عُصفورٍ في «شرح الجُمَل» بِأَنَّه يُوقفُ عليها بالنون، وبَنَى على ذلك أنها تُكتَبُ بِالنُّون، وليس كما ذَكَرَ، ولا يَختَلفُ القُرَّاء في الوقفِ على نحو: ﴿وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدٗا﴾ [الكهف: ٢٠] أنه بِالألف.

الثانيةُ: نُونُ التوكيد الخفيفةُ الواقِعةُ بعد الفَتحة، كقَولِه تعالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ [العلق: ١٥] ﴿وَلَيَكُونٗا﴾ [يوسف: ٣٢]، وَقَف الجَميعُ عليهما بِالألف، قال الشاعرُ:

١٤٩ ـ ولَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، واللهَ فَاعْبُدَا

أصلُه: «اعْبُدَنْ».

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

[١٤٩]ـ ولا تَعبُدِ الشَّيطانَ واللهَ فاعبُدَا

نصفُ بيت من الطويل [للأعشى، وصدرُه:

وذا النُّصُبَ المَنْصُوبَ لا تَنسُكَنَّهُ

وأنشده سيبويه ملفَّقاً هكذا:

فإيَّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّها ولا تَعْبُدِ الشَّيطانَ واللهَ فاعْبُدَا

ومِن ثَمَّ انتشرت هذه الرواية بين المصنِّفين].

(العبادة): الانقِياد والخُضوع، و(الشَّيطان): اسمٌ لِكل جِنّي مُتمرِّد كافر، وقيل: لِكل مُتمرد من الجن

وقد تَلخَّص في كتابةِ «إذاً» ثلاثةُ مذاهبَ: بِالألفِ مُطلَقاً، والنونِ مُطلقاً، والتَّفصيلِ.

[استطرادٌ في مسألتَين من الخطِّ]

ص ـ وَتُكْتَبُ الأَلِفُ بَعْدَ واوِ الجَمَاعَةِ كَـ«قَالُوا»، دُونَ الأَصْلِيَّةِ كـ«زَيْدٌ يَدْعُو». وَتُرْسَمُ الأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ، كَـ«اسْتَدْعَى والمُصْطَفَى»، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا اليَاءَ كَـ«رَمَى وَالفَتَى»، وَأَلِفاً في غَيْرِهِ كَـ«عَفَا والعَصَا». وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الفِعْلِ بِالتَّاءِ كَـ«رَمَيْتُ وَعَفَوْتُ»، والِاسْمِ بِالتَّثْنِيَةِ كَـ«عَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ».

ش ـ لَمَّا ذكَرتُ هذه المسألةَ مِن مسائلِ الكِتابةِ، استَطرَدتُ بِذِكر مَسألتَين مُهمَّتَينِ مِن مَسائِلِها:

إحداهما: أنَّهم فَرقُوا بين الواوِ في قَولِك: «زيدٌ يَدْعُو» وبينَها في قَولِك: «القَوْمُ لم يَدْعُوا»؛ فزادُوا ألفاً بعد واوِ الجماعة، وجَرَّدُوا الأصليَّةَ من الألف؛ قَصْداً لِلتَّفرقة بَينهما.

الثانيةُ: أنَّ مِن الأَلِفات المتطرِّفة ما يُصَوَّرُ ألفاً، ومنها ما يُصَوَّرُ ياءً؛ وضابِطُ ذلك:

السُّجاعي

قوله: (وضابِطُ ذلك) اعلَم أنَّ القولَ الجامِعَ في هذه المسألةِ أن يُقالَ: كلُّ ألفٍ خُتِم بِها فِعلٌ أو اسم مُتمكِّنٌ إذا كان ثالِثُه ألفاً مُبدلةً[١] من ياء، أو رابعةً فصاعداً مُطلقاً، فإنها تُكتَب بالياء؛ أما التَّقييدُ بِالفعل أو الاسم المتمكِّن فَلِلاحتِراز عن الحُروف، نحوُ: «ما ولا»، وعنِ المبنيَّاتِ نحوُ: «هَذا وإذَا وهَؤلَا[٢]»؛ فإنهما[٣] يُكتَبانِ بالألِف، وشذَّ نحوُ: «بَلَى، وإلى، وعلى، وحتَّى»، ونحوُ: «متَى، ولَدى». وأمَّا تقييدُ الثالِثة بالانقِلاب عنِ الياء فلإخراج المنقَلِبة عن الواو نحوُ: «عصاً، وقَفاً»، والمجهولةِ؛ فإنهما يُكتَبان أيضاً بالألف على الأصل، وشذَّ «زكَى» من الواوِي.

وهذه التَّفرقة لِلفَرق، ولم يُعكَس لأنه لا أصلَ لِلمَجهولة[٤]، ولأنهم كرهُوا أن يكونَ في آخِرِ الاسم واوٌ قَبلها فَتحة[٥].

(١) لو قال: «وكانت ثالثةً مُبدلةً» لكان أحسَن.

(٢) أي: في لغة القَصر؛ إذِ الكلام فيما آخرُه ألف. ووَقع في النُّسخ المطبوعة: «وهؤلاء» بالمد، وهو خطأ.

(٣) أي: الحروفَ والمبنيَّات.

(٤) أي: حتَّى تُكتبَ بغير الألف التي يَقتضيها الظاهر.

(٥) عبارةُ ابن الخبَّاز في «الغرة المخفيَّة»: وإنما كُتبت ـ أي: الثالثةُ المنقلبةُ عن الواو ـ بِالألف ولم تُكتب بالواو لأنهم حذَوا بالخطِّ حذوَ اللفظ، فكَرهُوا أن يكونَ في آخِرِ الكلمة واوٌ قَبلها فَتحة. اهـ تأمل!

أنَّ الألفَ إذا تجاوزَتْ ثلاثةَ أَحرُف، أو كانتْ مُنقلِبةً عن ياءٍ صُوِّرتْ ياءً، مِثالُ ذلك في النوعِ الأولِ: «اسْتَدْعَى، والمُصْطَفَى»، وفي النَّوعِ الثاني: «رَمَى، وهَدَى، والفَتَى، والهُدَى»، وإن كانتْ ثالثةً مُنقَلبةً عن واوٍ صُوِّرَت أَلِفاً، وذلكَ نحوُ: «دَعَا، وعَفَا، والعَصَا، والقَفَا».

[ضابطُ معرفةِ الواوي واليائي في الفِعل والاسم]

ولَمَّا ذكَرتُ ذَلك احْتَجْتُ إلى ذِكر قانُونٍ يَتميَّزُ به ذَواتُ الواو مِن ذَواتِ الياء، فذكَرتُ أنه إذا أَشكَل أمرُ الفعل وَصَلْتَه بتاءِ المتكلم أو المخاطَب؛ فمَهما ظَهَر فهو أَصلُه؛ ألا تَرى أنَّك تقولُ في «رَمَى، وهَدَى»: رَمَيْتُ، وهَدَيْتُ، وفي «دَعَا، وعَفَا»: دَعَوْتُ، وعَفَوْتُ؟

وإذا أَشكَل أمْرُ الاسمِ نَظرتَ إلى تَثنِيَتِه، فمَهما ظَهر فيها فهو أصلُه، ألا تَرى أنك تَقولُ في «الفتَى، والهُدى»: الفَتَيانِ، والهُدَيانِ؛ وفي «العَصا، والقَفا»: العَصَوانِ، والقَفَوانِ؟ وما أَحْسَنَ قَوْلَ الشاطبي رحمه اللهُ تعالى:

السُّجاعي

وقولُنا: «مُطلقاً»[1] يَشمَلُ الألف اليائيَّةَ كـ«أَوْحَى، ومَرْمًى»، والواويةَ كـ«أَعْطَى، ومَلْهًى»، وسواءٌ كانت لِلإلحاق كـ«عَلْقَى»، أو لِلتأنيث كـ«سَلمَى»، أو للتكثير كـ«قَبعثَرَى»، وإنما كُتب جميعُها بالياء لأنها تُرَدُّ إليها عند التثنية وما أَشبهَها. نعم، تُستَثنَى المسبُوقةُ بياءٍ كـ«أَحْيَا، والدُّنيا، واستَحيَا، وخَطايا»؛ فإنها تُكتَب بالألف لِكراهة اجتِماع الياءَينِ، إلَّا في نحو: «يَحْيَى» عَلَماً كما في «التَّسهيل» وغيرِه، وإلَّا في «رَيَّى» كذَلك كما في «الشَّافِية»؛ لِلفَرق بينهما عَلَمَين وبينهما فِعلاً وصفةً، وإنما لم يَعكسُوا لأنَّ الاسم أخفُّ من الفِعل، فكان أَحْمَلَ لاجتِماع المِثلَين عند الاضطِرار.

هذا، ومُقتضى التَّقيِيد بالعَلَمية أنهما يُكتَبان بالألف عند التَّنكِير، والأَوجَهُ كِتابتُهُما أيضاً بالياء كما يَقتَضِيه كلامُ بَعضهم، فليُفهَم! ذكَره العلَّامة ابنُ قاسم الغَزِّي[2].

قوله: (قولَ الشَّاطبي . . . إلخ) هو الإمامُ المقرئُ أبو مُحمد قاسِم[3]، منسوبٌ إلى شاطِبةَ قَريةٍ بِجزيرة الأندلُس من بِلاد المغرِب، وُلِد سنةَ ثمانٍ وثَلاثين وخمسِمائةٍ بِبَلدتِه المذكورة، وتُوفِّيَ بِمِصر سنةَ تِسعين وخمسِمائةٍ، ودُفِن قريباً من سَفحِ الجَبل، وقبرُه مَعروف يُزار.

---

(١) أي: في قوله: «أو رابعةً فصاعداً مُطلقاً».

(٢) تقدمت ترجمته في (ص٩٩).

(٣) وهو صاحبُ «الشاطبية في القراءات»، والبيتُ منها.

وَتَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا، وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلَا

السُّجاعي

قوله: (وتَثنيةُ الأسماء ... إلخ) هذا ضابطٌ يُعرِّفُ أصلَ الثُّلاثيات؛ لأنَّ ما فوقَها يُرَدُّ إلى الياء؛ يائيًّا كان أو واويًّا أو زائداً، وهو تعريفٌ دَورِي؛ لأنَّ مَعرفة أصلها تَتوقَّف على تَثنيتِها، وتثنيتَها تَتوقَّف على مَعرفة أصلها، وتَوجيهُه[1] أنك تَعرِف أن أصلَ الألف ياءٌ في نحو: «فتًى» فيما سَمعتَ تَثنيتَه نحوُ: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣٦]، وأن أصلَها واوٌ في نحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ﴾ [الأحزاب: ٤٠] في نحوِ: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾[2] [النساء: ١١]، والتعريفُ العامُّ الشامِل لِمَعرفة أصلِ الألف هل هو ياءٌ أو واوٌ في الأسماء والأفعال هو التركيبُ اللُّغوي نحوُ: «الفتَى»، مُركب من (ف ت ي)، و«الهُدَى» مُركب من (هـ د ي)، و«الصَّفَا» مِن (ص ف و)، أفادَه العلَّامة الجَعْبَرِيُّ[3] في «شرح الشاطبية» مع إيضاح، ويُمكِن الجوابُ عن الدَّور المذكورِ بأنَّ ما ذُكِر من

شفاء الصدر

[١٥٠/م] - وتَثْنِيَةُ الأسماءِ تَكْشِفُها وإنْ رَدَدتَ إليكَ الفِعلَ صادفْتَ مَنهلَا

مِن الطويل [وهو من أبياتِ «حِرز الأماني» المعروفِ بـ«الشاطِبيَّة في القراءات»].

(تكشِفها): تُظهِرُها، و(المنهَل) بفتح الميم والهاء: المَورِد، وهو عينُ ماء تَرِده الإبل في المراعي، والمراد به هنا: المطلوبُ والمقصود.

قوله: «وتثنيةُ»: الواو: بحسَب ما قبلها، (تثنيةُ): مبتدأ مرفوعٌ بالضمة، **«الأسماءِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **«تَكشفُها»**: (تَكشفُ): فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازاً تقديرُه: هي يَعود إلى (تَثنية)، والجملةُ في محل رفع خبر المبتدأ، و(ها): مفعولُه في محل نصب عائد إلى الأسماء، **«وإن»**: الواو: لِلعطف، (إن): حرفُ شرط جازم لِفعلَين، **«رددتَ»**: (ردَّ): فعل ماض في محل جزم بـ(إنْ) فعل الشرط، والتاء: فاعلٌ مبني على الفتح في محل رفعٍ، **«إليك»**: جار ومجرور متعلقٌ بـ(رَد)، **«الفعلَ»**: مفعولُه، **«صادفتَ»**: (صادَف): فعل ماض في محل جزم بـ(إنْ) جوابُ الشرط، والتاء: فاعلٌ في محل رفع، **«منهلَا»**: مفعوله.

والمعنى: وتثنيةُ الأسماء المقصورةِ تُظهِر حقيقةَ ألفاتِها، وأنها مُنقلبةٌ عن واو أو ياءٍ عند إشكال ذلك عليك، وإذا أَسندتَ الفعلَ لِضمير المتكلم، وكانت ألفُه مُشكِلةً وجدتَ مَطلوبَك بِظُهور انقِلابِ ألفه عن واوٍ أو ياء. ولا مفهومَ لِضمير المتكلم، بل ضميرُ الخطاب مِثلُه. وهذا إشارةٌ إلى ضابطٍ يُعرَفُ به ذواتُ الواو وذواتُ الياء في الأسماء والأفعال، وقد وَضَّح ذلك الشارحُ رحمه الله.

(١) أي: الضابطِ المذكُور.
(٢) في الأصل: (لأبويه)، إلَّا أنا أتينا بِلفظ الآية وإن كان بِالواو لأنَّ كلامَه ظاهرٌ في إرادةِ التِّلاوة.
(٣) مرَّت ترجمته قريباً.

وقال الحريريُّ رحمه الله تعالى:

إذَا الفِعْلُ يَوْماً غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ ... فَأَلْحِقْ بِهِ تَاءَ الخِطَابِ ولَا تَقِفْ

فَإِنْ تَرَهُ بِاليَاءِ يَوْماً كَتَبْتَهُ ... بِيَاءٍ، وإلَّا فَهْوَ يُكْتَبُ بِالأَلِفْ

السُّجاعي

التَّثنية وردّ الفِعل لِلمتكلم طريقٌ سَماعيٌّ، أي: ما سَمعتَه يُثنى فارْدُدْه إلى أصلِه، وما سَمِعتَه في كلامهم مَرْدُوداً إلى المتكلم رَجَعتَ إليه، وهذا الجوابُ يُؤخَذ من كلام العلّامة الجعبري عند شرحِه بابَ الإضافةِ.

قوله: (**وقال الحَرِيري**) بالحاء المهمَلة، هو القاسمُ بنُ علي صاحبُ المقامات المشهُورةِ.

شفاء الصدر

[١٥٠/م٢] - إذا الفِعلُ يوماً غُمَّ عنكَ هِجاؤُهُ ... فألحِقْ بِه تاءَ الخِطابِ ولا تَقِفْ

فإنْ تَرَهُ بالياء يَوماً كَتَبتَهُ ... بِياءٍ وإلَّا فهو يُكتَبُ بالأَلِفْ

من الطويل [للحَريري في المقامة الحَلبية، والرواية هناك: (فإنْ تَرَ قبل التاء ياءً فكَتْبُهُ)، وللبَيتَين ثالثٌ وهو قوله:

ولا تَحسَبِ الفِعلَ الثُّلاثيَّ والذي ... تَعدَّاهُ والمَهموزَ في ذاكَ يَختَلِفْ].

(غُمَّ) على صُورة المبني للمفعول؛ أي: خَفِيَ، و(الهجاءُ): تَقطيع الكلمة لِبيان الحروف التي تركَّبتِ الكلمةُ منها بِذكر أسماء تِلك الحروف، و(لا تَقِف) أي: لا تَتوقَّف في صِحَّة هذه القاعدة لِلقَطع بها.

قوله: «**إذا**»: ظرفٌ لِلزمان المستقبَل مُضمَّن معنى الشرط مبنيٌّ على السكون في محلِّ نصب بالشرط أو الجوابِ، «**الفِعلُ**»: فاعلُ فعلٍ محذوف يفسِّره المذكور، والجملةُ شرطُ (إذا)، «**يوماً**»: ظرفٌ لـ(غُمَّ) المقدر، فتأمَّل، «**غُمَّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له، «**عنك**»: جار ومجرور متعلق به، «**هجاؤه**»: فاعلُ (غُمَّ) على حذف مُضافَين؛ أي: آخرُ حُروف هجائه، والجملةُ مُفسرة [لا محلَّ لها]، الهاء: مضاف إليه في محل جر، «**فألحِق**»: الفاء واقعة في جواب (إذا)، (ألحِقْ): بفتح الهمزة وكسر الحاء المهمَلة: فعلُ أمر مبني على السكون لا محلَّ له، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، «**به**»: جار ومجرور مُتعلق بـ(ألحق)، «**تاء**»: مَفعوله، «**الخطابِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والجملة جوابُ (إذا) لا محلَّ لها، «**ولا**»: الواو لِلعطف، (لا): ناهيةٌ، «**تَقِفْ**»: فعل مضارع مجزومٌ بـ(لا)، وعلامةُ جزمه السكونُ، والفاعل مُستتر وجوباً تقديره: أنت.

قوله: «**فإنْ**»: الفاء: فاءُ الفصيحة [أو تفريعيَّة، وهو أظهَر]، (إنْ): حرفُ شرط جازم لِفعلَين الأول فعلُ الشرط والثاني جوابه، «**تَرَه**»: (تَرَ): فعل مضارع مجزومٌ بـ(إن) فِعل الشرط، وعلامةُ جزمه حذفُ الألف، والفتحة قبلها دليلٌ عليها، والفاعلُ مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، والهاء: مفعولُه [أي: الأولُ] في محل نصب، «**بالياء**»: جار ومجرور مُتعلق بمحذوف، مفعولُه الثاني إن كانت (تَرَ) عِلمية، أو حال من الهاء إنْ كانت بَصرية، والباء: لِلمُلابسة من مُلابَسة الكل لِجزئه، فتأمل! «**يوماً**»: ظرف زمانٍ منصوبٌ بـ(تَرَ)، وعلامةُ نصبه الفتحة، «**كَتبتَه**»: (كَتَبَ): فعل ماضٍ في محل جزم جَواب الشرط، والتاء: فاعلٌ مبني على الفتح

. . . .

السُّجاعي

. . . .

شفاء الصدر

في محل رفعٍ، والهاء: مفعولُه في محل نصبٍ، «**بياءٍ**»: جار ومجرور متعلق بـ(كَتَب)، «**وإلّا**»: الواو: حرف عطفٍ، (إنْ): حرفُ شرط جازم لِفعلَين مُدغمٌ في (لا) النافية، وفعلُ الشرط محذوف لِدلالة ما قبل (إنْ) عليه؛ أي: وإلا تَرَه بالياء، «**فهو**»: الفاءُ واقعةٌ في جواب الشرط، (هو): ضمير مُنفصل مبتدأٌ في محل رفع، «**يُكتَب**»: فعل مُضارع مبني للمجهول مرفوعٌ بالضمة، ونائبُ الفاعل ضميرٌ مستتر يَعود إلى المبتدأ، والجملةُ في محل رفع خبر المبتدأ، وجملةُ المبتدأ والخبرِ في محل جزم جوابِ الشرط، «**بالألف**»: جار ومجرور بكسرة مُقدَّرة على آخِره مَنع مِن ظهورها السكونُ العارضُ لأجل الشِّعر مُتعلِّق بـ(كَتَب).

والمعنى: إذا خَفي عليك آخرُ حُرُوف الفعل المعتَلِّ بالألف، فلم تَدْرِ هل أصلُ الألفِ واوٌ أو ياء؟ وأردتَ مَعرفة ذلك، فألحِق بذلك الفعل تاءَ المخاطَب، ولا تَتوقَّف في صحةِ ذلك الضابط، فإذا ألحقتَ به تاء المخاطب ووَجدتَ ألفَه انقَلبت ياء، فاعلَم أن أصل الألفِ ياءٌ، واكتُبْ ذلك الفعلَ بالياء، وإنْ وجدتَ ألفَه انقَلبتْ واواً، فاعلَم أنَّ أصل الألف واوٌ، واكتُبْ ذلك الفعلَ بالألف.

هذا، ثم قاعِدتَا الاسم والفِعل لا يُعلَمان إلا مِن اللغة، ولا مَفهومَ لِقوله: تاء الخطاب، بل تاءُ المتكلِّم كذلك كما تقدَّم، بل ضميرُ النسوة كذلك، [فـ]الأشملُ أن يقالَ: إذا أَشكل أمرُ الفعل وُصِل به ضميرُ الرفع المتحرِّك، وإنِ اقتَصر المصنفُ على ضميرِ المتكلم والمخاطَب، فتَفطَّن!

[همزةُ الوصل]

ص - فَصْلٌ:

هَمْزَةُ «اسْم - بِكَسْرٍ وَضَمٍّ - واسْتٍ، وَابْنٍ، وابْنِم، وابْنَةٍ، وامْرِئٍ، وامْرَأَةٍ»، وتَثْنِيَتِهِنَّ، و«اثْنَيْنِ، واثْنَتَيْنِ، وَالغُلَامِ، وايمُنُ اللهِ» - في القَسَمِ - بِفَتْحِهِمَا أَوْ بِكَسْرٍ في «ايْمُنٍ» - هَمْزَةُ وَصْلٍ، أَيْ: تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وتُحْذَفُ وَصْلاً، وَكَذَا هَمْزَةُ المَاضِي المُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ كـ«اسْتَخْرَجَ»، وأَمْرِهِ، وَمَصْدَرِه، وأَمْرِ الثُّلَاثِيِّ، كـ«اقْتُلْ، واغْزُ، واغْزِي» بِضَمِّهِنَّ، و«اضْرِبْ، وامْشُوا، واذْهَبْ» بِكَسْرٍ كَالبَوَاقِي.

ش - هذا الفَصلُ في ذِكرِ هَمَزات الوصلِ، وهي: التي تَثْبُتُ في الابتِداء وتُحْذَفُ في الوَصل، والكلامُ فيها في فَصلَين:

الأول: في ضَبطِ مَواضِعِها؛ فنَقول:

قد اسْتَقَرَّ أنَّ الكلمة إمَّا اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرف.

[مواضِعُها في الاسم]

فأمَّا الاسمُ فلا تكون همزتُه همزةَ وصلٍ إلَّا في نوعَين:

أحدُهما: أسماءٌ غيرُ مَصادر، وهي عشرةٌ مَحفوظة: ....

السُّجاعي

فصلٌ في الكلام على مواضعِ هَمزة الوصل

وهي همزةٌ سابِقة، مَوجُودةٌ في الابتداء، مَفقودةٌ في الدَّرْج، سُمِّيتْ بِذلك لأن المتكلم يَتوصَّل بها إلى النُّطْق بالساكنِ، وقيل: لِسقُوطِها عند وصل الكلمةِ بِما بَعدها، وقيل: إن تَسمِيَتها بذلك اتِّساع.

قوله: (في ضبطِ مَواضعها) المرادُ به الحصرُ والإحاطةُ. اهـ (ش).

قوله: (وهي عَشرةٌ) كذا قالُوا، قال المصنِّف[1]: ويَنبغِي أن يَزيدُوا «أل» الموصُولةَ، و«ايم» لُغةً في «ايمُن»؛ فإنْ قالُوا: هي «ايمُن» حُذِفَتْ مِنها اللام، قُلْنا: و«ابنُمٌ» هو «ابنٌ» فزِيدتِ الميم[2]. اهـ مِن خطِّ (ش).

---

(١) في «أوضح المسالك» (٣/ ٣٦٧).

(٢) أُجِيب بتغير المعنى في الثاني دُون الأول، فاختَلفَا.

اسمٌ، واسْتٌ، وابنٌ، وابْنُمٌ، وابنَة، وامْرُؤٌ، وامرأةٌ، واثْنان، واثْنَتان، وايمُنُ اللهِ في القَسَم؛ وتَثنِيةُ السَّبعةِ الأُولى بِمَنزلتِهِنَّ، وهي: اسْمانِ، واسْتَانِ، وابْنانِ، وابنَمان، وابْنَتان، وامْرآن، وامْرأتان؛ قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ بِخِلاف الجمع؛ فإنَّ هَمَزاتِه همزاتُ قطعٍ؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [النجم: ٢٣]، ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١].

النَّوعُ الثاني: أسماءٌ هي مَصادرُ؛ وهي مصادرُ الأفعال الخُماسيَّةِ: كالانْطِلاق، والاقْتِدار؛ والسُّداسيَّة: كالاستِخراج.

[مواضعُها في الفِعل]

وأمَّا الفعلُ: فإنْ كان مُضارعاً فهَمَزاتُهُ همزاتُ قَطعٍ، نحو: أَعُوذ باللهِ، وأَستَغفِرُ اللهَ، وأَحْمَدُ الله؛ وإنْ كان ماضياً فإنْ كان ثُلاثيًّا أو رُباعيًّا فهمزاتُهُ هَمزاتُ قطعٍ، فالثُّلاثيُّ نحوُ: «أَخَذَ، وأَكَلَ»، والرُّباعيُّ نحوُ: «أَخْرَجَ، وأَعْطَى»، وإنْ كان خُماسيًّا أو سُداسيًّا، فهَمَزاتُهُ همزاتُ وَصْلٍ، نحوُ: «انْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ»؛ وأمَّا الأمرُ: فإنْ كان مِن الرباعيِّ فَهمزاتُهُ همزاتُ قَطْعٍ، كقَولِك: «يا زيدُ أَكْرِمْ عمراً»، و«يا فُلانُ أَجِبْ فُلاناً».

[في الحرف]

وأمَّا الحرفُ فلَم تَدخُلْ عليه همزةُ وَصْلٍ إلا على اللَّام، نحوُ قَولِك: «الغُلَامُ والفَرَسُ»، وعنِ الخَليل أنها همزةُ قَطْعٍ عُومِلتْ في الدَّرْجِ مُعامَلَةَ همزةِ الوَصل تَخفيفاً لِكثرة الاستِعمالِ، كما حُذفتِ الهمزةُ مِن «خَيْر» و«شَرّ» في الحالتَين لِلتَّخفيف.

وبَقِيةُ الحروف هَمَزاتُها هَمزاتُ قَطْعٍ، نحو: «أَمْ، وأَوْ، وأَنْ».

[حركةُ همزة الوصل]

الفصلُ الثَّاني: في حركةِ هَمزةِ الوَصل.

اعلَمْ أنَّ مِنها ما يُحرَّك بِالكسر في الأكثَرِ، وبِالضَّم في لُغةٍ ضَعيفة، وهو «اسمٌ»، وقد أَشرتُ إلى ذَلك بِقَولي: «همزةُ اسمٍ بِكسرٍ وضَم».

السُّجاعي

قوله: (اسمٌ) أصلُه عند البَصريِّين «سِمْوٌ» كـ«قِنْو»، وقال الكوفيُّون: أصلُه: «وَسْم» بفتح الواو.

ومنها ما يُحرَّكُ بِالفَتح خاصَّةً، وهي همزةُ لامِ التَّعريف.

ومِنها ما يُحرَّك بِالفتح في الأفصَح وبِالكسر في لُغةٍ ضعيفةٍ، وهو «ايمُنْ» المُستعمَلُ في القَسَم في قَولِهم: «ايْمُنُ اللهِ لأفْعَلَنَّ»، وهو اسمٌ مُفرَد مُشْتَقٌّ مِن اليُمْنِ، وهو البرَكةُ، لا جَمْعُ يَمِينٍ خِلافاً لِلفَرَّاء، وقد أشرتُ إلى هذا القِسم والذي قَبله بِقَولي: «بِفَتحِهما أو بِكسرِ هَمزةِ ايمن».

ومِنها ما يُحرَّك بِالضم فقط، وهو أمرُ الثُّلاثي إذا انْضَمَّ ثالِثُهُ ضَمًّا مُتأَصِّلاً نحوُ: «اقْتُلْ، واكْتُبْ، وادْخُلْ»، ودَخل تحتَ قَولِنا: «مُتأَصِّلاً» نحوُ قَولِك لِلمرأة: «اغْزِي يا هِنْدُ»؛ لأنَّ أصلَه: «اغْزُوِي» ـ بِضَمِّ الزاي وكسرِ الواو ـ فأُسكِنتِ الواوُ لِلاستِثقال، ثم حُذفتْ لالتِقاء الساكنَين، وكُسرتِ الزايُ لِتُناسِبَ الياءَ، وقد أشرتُ إلى هذا بِالتَّمثيل بِـ«اغْزِي»، ومَثَّلْتُ قبلها بِـ«اغْزُ»؛ لِأُنبِّهَ على أنَّ الأصلَ: «اغْزُوِي» ـ بِالضم ـ بِدَليل وُجودِه إذا لم تُوجَدْ ياءُ المخاطَبة، وخَرَج عنه نحوُ قَولِكَ: «امْشُوا»؛ فإنَّه يُبتدَأ بِالكسر؛ لأنَّ أصلَه: «امْشِيُوا» بكسرِ الشين وضَمِّ الياء، فسُكِّنتِ الياء لِلاستِثقال، ثم حُذِفتْ لالتِقاء الساكِنَين، ثم ضُمَّتِ الشِّين لِتُجانِسَ الواو، ولِتَسْلَمَ مِن القلب ياءً، ولِهذا مَثَّلْتُ به في الأصلِ لِما يُكسَر مع التَّمثيل بِـ«اضْرِبْ»؛ لِلتَّنبيه على أنهما مِن بابٍ واحد.

وإنما مَثَّلْتُ بِـ«اذْهَب» دَفعاً لِوهم مَن يَتوهَّم أنهم إذا ضَمُّوا في مثلِ: اكْتُبْ، وكَسرُوا في مثلِ: اضْرِبْ، فيَنبغِي أن يَفتَحُوا في مِثل: اذْهَبْ؛ لِيكُونُوا قد راعَوْا بحركة الهمزة مُجانَسةَ حركةِ الثالِث، وإنما لم يَفعلُوا ذلك لِئلَّا يَلتبِسَ بِالمضارعِ المبدوءِ بِالهمزة في حالِ الوَقف.

ومِنها ما يُكسَر لا غيرُ، وهو الباقي، وذلك أَصْلُ البابِ.

السُّجاعي

. . . .

[خاتمةُ الشارح]

وهذا آخِرُ ما أَرَدْنا إملاءَه على هذه المقدِّمة، وقد جاء بِحَمد الله مُهَذَّبَ المَبانِي، مُشَيَّدَ المعاني، مُحكَمَ الأَحكامِ، مُستَوْفَى الأنواع والأَقْسام، تَقَرُّ به عينُ الوَدُود، ....

السُّجاعي

قوله: (وهذا آخرُ ما أَرَدْنا إملاءَه . . . إلخ) بالمدِّ مع الهمز، مَصدر «أَمْلاه عليه» بمعنَى أَلقاه، وهذه لغةٌ بعض العرب، ويُقال: أملَلتُه بمعنَى أَلقيتُه أيضاً، وهما لُغتانِ جاءَ بِهما القرآنُ، قال تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال تعالى: ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥]، أفادَه في «المصباح»[(١)]. والمرادُ: أَرَدْنا إلقاءَه على هذه المقدِّمة شَرحاً لها.

قوله: (جاء بِحمدِ الله) يُطلَقُ المَجيءُ على الحُضور وعلى غيرِه، قال في «المِصباح»: جاء زيدٌ: حَضَر، وجاء أمرُ السُّلطان: بَلَغ[(٢)]، فيَحتَمِل أنه استَعمل المجيءَ بِالمعنى الأول في الحُصول، أو هو بمعنَى بَلَغ.

قوله: (مُهذَّبَ) أي: مُنقَّحَ، (المباني) جمعُ «مَبنًى»، هو في الأصل مَكانُ البِناء[(٣)]، استُعير لِلألفاظ بجامع أن كلًّا يَنبَني عليه غيرُه؛ إذْ من المعلُوم أنَّ الألفاظَ تُبْنى عليها المعاني، أي: يُستدلُّ بِها عليها بِناءً على أنها قوالبُ لِلمعاني.

قوله: (مُشَيَّدَ المَعاني) أي: مُرتفِعَ المَعاني جمع «مَعنًى»، وهو ما يُعنَى ويُقصَد من الألفاظِ، وفي الكلامِ استِعارةٌ بِالكِناية، حيث شبَّه المعاني بمكان، وحَذف المشبَّه به، وإثباتُ التشييدِ تخييلٌ له.

قوله: (مُحكَمَ الأَحكام) أي: مُتقَن الأحكامِ، جَمعُ «حُكم» بِمَعنى مَحكوم به.

قوله: (مُستوفي الأنواعِ والأقسام) قال الشَّنواني: أي: آخِذاً[(٤)] لها بِكَمالها، مِن قَولِك: استَوفى فُلانٌ حَقَّه: إذا أَخَذَه وافياً كامِلاً.

قوله: (تَقرُّ) بِفتح المثنَّاة الفَوقية وكسرِ القاف، مُضارِع «قَرَّ» مِن باب ضَرَبَ، أو بِفتح القافِ مُضارع «قَرَّ» ....

(١) تقدم نقلُ جميع ذلك عنِ «المصباح» في باب ذي الأداة، فكأنَّه نَسي ذلك.

(٢) «المصباح المنير» (ج ي ء).

(٣) الأولى أن يقال: هو في الأصل مصدرٌ ميميٌّ بمعنى البناء، ثم أُطلق على المَبنيّ.

(٤) فيه إشارةٌ إلى أن (مُستوفي) اسمُ فاعل، ويجوز أن يكونَ اسمَ مفعولٍ، أي: مأخوذةً فيه بكمالها.

وتكْمَدُ به نَفْسُ الجاهِلِ الحَسُود:

إنْ يَحْسُدُونِي فَإنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا

فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمُ وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظاً بِمَا يَجِدُ

من بابِ تَعِبَ(١)، يُقال: قَرَّتِ العينُ قُرَّةً بالضم، وقُروراً: بردتْ سُروراً(٢)، فهو كِنايةٌ عنِ السُّرور؛ لأن دَمعةَ السُّرورِ بارِدةٌ ودَمعةَ الحُزن حارَّة(٣).

قوله: (وتكمَدُ) بفتح الميم مُضارع «كَمِدَ الشيءُ» مِن باب تَعِبَ: تَغيَّر لَونُه(٤)، أي: تتغيَّر به ذاتُ الجاهل، (الحَسود) أي: الذي عِنده حَسَد، وليس مُراده كثيرَ الحَسَد، وإنما عبَّر بالحَسُود إشارةً إلى أن شأن الجاهِل ذلك، والحَسَد: تَمنِّي زَوال نِعمة الغير وإن لم تَحصُل له، وهو مِن الكبائر. والكلامُ على الحَسَد وما يَتعلَّق به مَبسُوط في مَحلِّه.

قوله: (إن يَحسُدُوني . . . إلخ) الأبياتُ الثَّلاثةُ مِن بحرِ البَسيط، و«يَحسُد» بضم السين مُضارع حَسَدَ من باب دَخَل، و«قَبلِي» بِفتح القاف وسُكونِ الموحَّدة ظَرفٌ لِقوله: «حُسِدُوا» الواقعِ خَبراً عن قولِه: «أهلُ الفَضل»، و«مِن الناس» حالٌ مِن نائب فاعِل «حُسدُوا»، أو مِن «أهلَ الفَضل»؛ بِناءً على صِحة مَجيءِ الحال من المبتَدأ، والتقديرُ: أهلُ الفضلِ قد حُسدُوا قبلي حالَ كونِهم من الناس، وقولُه: «فَدامَ لي ولَهمْ ما بي» أي: مِن النِّعَم، «وما بِهم» من الحَسد والنِّقَم، ومِن المعلُوم أن الحَسَدَة قومٌ لِئامٌ ظَلَمة لِلمَحسود، فيَجُوز أن يَدعُوَ عليهم، فَسَقَط ما أورَدَه المُحشِّي، و«غَيظاً» منصوبٌ على التَّمييز، قال في «المصباح»: الغيظُ: الغَضبُ المُحِيط بالكَبد، وهو أشدُّ الحَنَق أي: الغَضَب.

قوله: (بما يَجِدُ) أي: بِسبب ما يَجِدُه، وقوله: «أنَا الذي يَجِدُوني في صُدُورِهم» قال في «القاموس»: وَجد المطلوبَ: أدركه. اهـ يَعني يُدركُوني أي: يُدركُوا صِفاتي وأحوالي في

خاتمة الشرح

[١٥٠/م٣] ـ إنْ يَحسُدونِي فإنِّي غيرُ لائمِهم قبلِي مِن النَّاس أهلُ الفَضلِ قد حُسِدُوا

فدامَ لي ولَهُمْ ما بي وما بِهِم وماتَ أكثَرُهم غيظاً بِما يَجِدُ

---

(١) وهذا الثاني أعلى، وبه قُرئ في نحو: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه: ٤٠]، فلو قدَّمه لكان أحسن.

(٢) وقيل: كانت العرب تقول ذلك عند حُصول البُرُودة؛ لأن بلادَهم حارَّة، ومَن لم يتفطَّن لمثل هذه النُّكتة تَجده كثيراً ما يُرسل سلامَه الحارَّ إليهم في زمانِنا هذا، واللهُ المُستعان.

(٣) وقيل: هو مَأخوذ مِن القَرار، أي: رَأت ما كانت مُتشوِّفةً إليه فقَرَّت ونامَت.

(٤) فيه بُعد، والظاهر أنه بمعنى: حزن أشدَّ الحُزن. انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس»: (ك م د).

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمُ لَا أَرْتَقِي صَدَراً مِنْهَا وَلَا أَرِدُ

السُّجاعي

صُدُورِهم، ويُستعمل وَجَد بمعنى عَلِمَ، والمراد لازمُه وهو الاعتِناء؛ فإنَّ مَن عَلِم شيئاً فقد اعتَنى

شفاء الصدر

أنا الذي يَجِدُونِي في صُدورِهِمُ لا أَرْتَقِي صَدَراً مِنْهَا وَلا أَرِدُ

من البَسيط [لِلكُمَيت الأسَدي على ما قال بعضُهم].

(الحَسد): تمنِّي زوال نِعمة الغير، و(اللائِم): المعتِب والعاذِل، [أظنُّه أراد المُعاتِب والعاذِل، يقال: عَتَبَ عليه: إذا لامَه، وأعتَبه: إذا رَضي عنه وأزال العتبَ، وفي المَثَل: (ما مُسيءٌ مَن أعتب)]، و(الغيظ): الغَضب المُحيط بالكَبِد، وهو أشدُّ الغضب، و(أرتقي): أصعَد، و(الصَّدَر) بفتح الدال هنا: الرُّجوع، وهو الاسمُ، والمصدر بِسكونها، و(أَرِد): مضارع وَرَدَ الإنسانُ وغيرُه الماءَ وُرُوداً: بَلَغه ووَافاه، والاسمُ: الوِرْد بكسر الواو، فهو ضدُّ الصَّدر.

قوله: «إنْ»: حرفُ شرط جازم لِفعلَين، «يَحسدُوني»: فعل مضارع مجزومٌ بـ(إنْ) فعلُ الشرط، وعلامةُ جزمه حذفُ النون، والواو: فاعلٌ في محل رفع، والنونُ: لِلوقاية حرف، والياء: مفعولُه في محل نصب، «فإني»: الفاء: واقعةٌ في جواب الشرط، (إنَّ): حرف توكيد تنصب الاسم وتَرفع الخبر، والياء: اسمها في محل نصب، «غيرُ»: خبرها مرفوع، «لائِمِهم»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة، والهاء: مضافٌ إليه في محل جر، والميمُ: علامةُ الجمع، وجملةُ (إني . . . إلخ) في محلِّ جزم جواب الشرط، «قَبلي»: ظرفُ زمان منصوب بِفتحة مُقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم مَنَع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسبة مُتعلِّق بـ(حُسِدُوا)، أو بِمحذوف حال مِن واوه، والياء: مضافٌ إليه في محل جر، «مِن الناس»: جار ومجرور مُتعلق بِمِثل ما قبله [أراد: متعلق بما تعلَّق به ما قبله]، ويَجوز جعلُ أحدِهما ظرفاً لغواً، والآخَر حالاً، «أهلُ»: مبتدأ، «الفَضلِ»: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة، «قَد»: حرفُ تحقيق، «حُسِدوا»: (حُسِد): فعلٌ ماض مبني للمجهول، والواوُ: نائبُ فاعل في محل رفع، والجملةُ في محل رفع خبر المبتدأ، وجملةُ المبتدأ وخبره مُستأنَفة استئنافاً بَيانيًّا قُصِد بها التَّعليل.

قولُه: «فَدامَ»: الفاء: لِلعطف على جملةِ (إن يَحسدوني . . . إلخ)، أو جملةِ (فإني غيرُ لائِمهم) [فيه بُعدٌ]، أو للاستِئناف، (دامَ): فعل ماضٍ، «لي»: جار ومجرور مُتعلق بـ(دامَ)، «ولهم»: عاطفٌ ومعطوف على (لي)، والميمُ: علامةُ الجمع، «ما»: اسمٌ موصول فاعلُ (دام) في محل رَفع، «بي»: جار ومجرورٌ مُتعلق بفعل محذوف صِلة (ما)، «وما»: عاطفٌ ومعطوفٌ على (ما) الأولى، «بهم»: جار ومجرور مُتعلق بمحذوف صِلة (ما) الثانية، والميم: علامةُ الجمع، «وماتَ»: الواوُ: للاستئناف، (ماتَ): فعل ماضٍ، «أكثرُهم»: وفي نُسخةٍ (أكثرُنا): فاعلُه، ومضافٌ إليه في محل جر، والميمُ: علامة الجمع، «غيظاً»: تمييزٌ أو منصوبٌ بنزع الخافض، «بما»: الباء: حرفُ جر، (ما): اسمٌ موصولٌ في محل جر بها، والجار والمجرور مُتعلق بـ(ما[تَ])، «يجدُ»: فعل مضارع مرفوعٌ بالضمة، والفاعلُ مستتر جَوازاً تقديره: هو يَعود إلى الأكثر، والجُملةُ صِلة (ما) والعائدُ محذوف؛ أي: يَجِدُه.

قولُه: «أنا»: ضميرٌ منفصل مبتدأ، مبني على السكون في محل رفعٍ، «الذي»: اسم مَوصول خبره

. . . .

السُّجاعي

به، أي: أنا الذي يَهتمُّون بي، وقولُه: «لا أرتَقِي صَدراً» أي: لا أصعَد صَدراً، قال

شفاء الصدر

في محل رَفع، «يَجِدُوني»: فعلٌ مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لِلتخفيف، والواو: فاعلٌ في محل رفع، والنون: لِلوقاية، والياء: مفعولٌ في محل نصبٍ، والجملةُ صِلة (الذي) [والرابطُ الياء]، «في صُدورِهم»: جار ومجرور مُتعلق بـ(يَجِدوني)، أو بمحذوف مَفعول ثانٍ له إن كان بِمَعنى عَلِم، والهاء: مضاف إليه، والميم: علامةُ الجمع، والمراد بالصُّدور: القُلُوب مجازاً مُرسلاً علاقتُه المَحلِّية، «لا»: نافيةٌ، «أرتَقي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مُقدرة على الياء لِلثقل، والفاعلُ مُستتر وجوباً تَقديره: أنا، والجملةُ في محل نصب حال مِن ياء (يَجدُوني)، «صَدراً»: حال من فاعلِ (أرتقِي) مُؤوَّل باسم فاعِل؛ أي: صادِر؛ أي: لا أصعَد حالَ كوني راجِعاً، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ قُلوب هؤلاء الحَسَدة في سُفْل مُنخفِضة، وهو في عُلوٍّ وارتِفاع، وذلك لاتِّصاف أصحابها بِقَبائح الأفعال، واتِّصافِه بِصفات الكمال، «منها»: جار ومجرور مُتعلق بـ(أَرتَقي)، أو (صدراً) [أو بمحذوف صفة له]، «ولا»: الواو: لِلعطف، (لا): نافية [أي: لِتأكيد النفي]، «أَرِدُ»: فعلٌ مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا، ومَفعولُه وصِلتُه محذوفانِ؛ أي: الماءَ فيها، والجملةُ عطفٌ على جُملة (لا أرتقي)، ويحتمل أن يكون (لا أَرتقي . . . إلخ) مُستأنَفاً استئنافاً بيانيًّا، كأنه قِيل: هذه حالةُ الحَسَدة معك، وما حالتُك معهم؟ فأجاب بِذلك؛ أي: إني مُهمِل لهم وغيرُ مُعتَنٍ بهم، فلا أذهَبُ إليهم ولا أرجِع من عندهم، وفي الكلام استِعارةٌ بِالكناية حيث شَبَّه صُدورَ الحَسَدة بمكانٍ فيه ماء يَصعَد منه بعد الذهاب والأخذِ من مائه، وحَذَف المشبَّه به ورَمَز إليه بشيء من لَوازمه، وهو الصُّدورُ والوُرود على طريق التَّخييل.

والمعنى: إنْ يَحسُدْني هؤلاءِ القوم، فإني لا أَلُومهم، فإن أهلَ الفضل قد حُسِدوا قَبلي، ولي بهم أُسوةٌ، أدام الله لي ما بي مِن النِّعَم والهبات، وأدام لهم ما بِهم من الحَسَرات، ومات أكثرُهم من الكيد والغَيظ الذي يَجِده، وهم دائماً في تَفكر لِصفاتي الفاضِلة، ومُشتَغلون بي لِعظمة رُتبَتي، وأنا لا أَعتني بهم لِضَعف مَنزلتهم وحَقارتِهم، فالقصدُ مِن البيت الأول تَسلِيةُ نفسه بما وقع لِمَن قَبله من أهلِ الفضل، ومِن الثاني الدعاءُ لِنفسه بِدَوام النِّعم والدعاء على الحُسَّاد بِدوام النِّقَم، ومِن الثالثِ: بيانُ عَدم اعتِنائه بهم وبيانُ اعتِرافهم له باطِناً بِمزيد فَضلِه وعظيمِ كَماله.

والحمدُ لله أولاً وآخِراً، وصلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبِه وسَلَّم تَسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

(يقول مُؤلفه): قد فرغتُ مِن تَحريره في يومِ الخميس المبارَك، العاشِر من شهر رَبيع الأول، سنةَ ١٣٢٢ اثنين وعِشرين وثلثمائةٍ بعد الألف مِن هجرةِ مَن له مَزيدُ الشَّرف، عليه الصلاةُ وأتمُّ السلام.

[ويقول مُصحِّحه: قد فرغتُ من تحريرِه في يوم السبت المبارَك، التاسعِ والعشرين من شَهر الله المحرَّم، سنةَ ١٤٤١ مِن الهجرةِ، والحمدُ لله ربِّ العالمين].

وإلى الله العَظيم أرغَبُ أن يَجعَلَ ذلك لِوَجهِه الكريم مَصرُوفاً، ....

السُّجاعي

في «القاموس»: الصَّدرُ بالسكون: الرُّجُوع، والاسمُ بالتَّحريك، والمعنى: لا أَصعَدُ حالَ كَوني راجِعاً، وقولُه: «منها» أي: الصُّدُور، وقولُه: «ولا أَرِد» من الوِرْد ضد الصَّدر، فشَبه صُدورهم بمكانٍ فيه ماءٌ يَصعَد منه ويَرجع إليه، وحَذف المشبه به وأثبَت شيئاً من لَوازمِه على طَريقِ التَّخييل، ففي الكلامِ استِعارةٌ بِالكناية وتَخيِيل، وهذا كنايةٌ عن عَدمِ تَدبِيره في أُمُورِهم واشتِغالِه بهم.

وحاصلُ المرادِ أنهم لِعَظَمة قَدْرِه مُشتَغلُون بِه وهو غير مُبالٍ بهم لِحقارَتِهم، وهذا المعنى مُستفادٌ مما ذكَره الشِّهاب الخفاجي في كتابِه «شِفاء الغليل[1]»، وقد سَألتُ كثيراً من الفُضَلاء والعُلماء عن معنَى هذه الأبياتِ فلَم أَجِدْ مَن يَشفي الغليلَ، حتى وَقفتُ على الكِتاب المذكور، وعبارتُه نصُّها: الصَّدر هو الرُّجوع من وِرْد الماء، ضدُّ الوِرْد، والإيرادُ والإصدار يُجعَلانِ كِنايةً عن تَدبير الأُمور؛ لأنهم كانُوا أهلَ سَفر وجُلُّ أمرِهم ذلك، فكنَّوا به عن جميع أمورِهم، وقال مُعاوية: طَرقتْني أمورٌ ليس فيها إصدار ولا إيرادٌ[2]، كما قال الشاعرُ: [الخفيف]

مـا أَمَـسَّ الـزَّمـانَ حـاجـاً إلـى مَـنْ ... يَـتـوَلَّـى الإيـرادَ والإصْـدارَا!

أي: يَتصرَّفُ في الأمورِ بِصائبِ رَأيِه، ولَما كان الصَّدرُ مُستلزِماً لِلورد اكتَفَوا به في قَولهم: لا يَصدرُ إلَّا عن رَأيِه، أي: لا يَتصرَّف إلَّا تَصرفاً ناشئاً عن رَأيه وإذنِه، ومَن لم يَفهَمْه استَشكلَ هذه العِبارةَ حيث وَقَعتْ في عِبارة[3] المصنِّفين. اهـ[4]

قوله: (وإلى الله العَظيم أرغَب) قال ابنُ عادِل[5] في «تَفسيره»: الرَّغبةُ أصلُها الطَّلبُ؛ فإنْ تَعدَّت بـ«في» كانتْ بِمَعنى الإيثارِ له والاختِيار، نحوُ: «رَغِبتُ في كذا»، وإنْ تَعدَّت بـ«عن» كانتْ بِمَعنى الزَّهادة نحوُ: «رَغِبتُ عَنكَ». اهـ وضمَّنه هنا مَعنَى أَلتجِئُ[6] فعَدَّاه بـ«إلى»، وإلَّا فهو يَتعدَّى لِلمحبُوبِ بـ«في» أو بِنَفسه.

---

(١) بالغين المعجَمة على المشهور، والمعهودُ أن الشِّفاء إنما يَكون لِلعَليل، وأما الغَليل فيُناسبُه الإرواء ونحوُه، لكنْ لمَّا كانت الغُلَّةُ كالعِلَّة في اضطِراب صاحبِها وإشفائه على الهلاك، جاز أن يُسمَّى رافعُها وكاشفُها شفاءً. هذا ما ظهَر لي في تَوجيهه.

(٢) عبارةُ الخَفاجي: وقال مُعاوية: طَرقَتني أخبار ليس فيها إيرادٌ وإصدار.

(٣) عبارة الشِّهاب: (في عبارات)، وهي أَولى.

(٤) «شِفاء الغليل» (ص١٤٣).

(٥) هو عُمر بن علي بن عادِل الحَنبلي الدِّمَشقيّ النعماني، أبو حَفص، سِراجُ الدين، صاحبُ التفسير الكبير المسمَّى «اللُّباب في عُلوم الكتاب»، تُوفي بعد سنة (٨٨٠هـ).

(٦) فيه نظرٌ ظاهر؛ فإنه يقال: «رَغِبَ إليه في كذا»، فالتعدِّي بـ(في) إلى المحبوب لا يُنافي التعدِّي بـ(إلى) إلى صاحبه ومُعطيه.

وعلى النَّفعِ به مَوقُوفاً، وأن يَكفِيَنا شَرَّ الحُسَّاد، ولا يَفضحَنا يَوْمَ التَّناد! بِمَنِّهِ وكَرمِهِ؛ إنه الكريم التَّوَّاب، الرَّؤوفُ الرحيمُ الوهَّاب.

السُّجاعي

قوله: (وعلى النَّفعِ بِهِ مَوقوفاً) أي: محبُوساً عليه لا يَتعدَّاه إلى غيره(١).

قوله: (يومَ الإشهاد) جمعُ «شَهْد»(٢)، وشَهْد جَمعُ(٣) «شاهِد» مثلُ: «صاحِب وصَحْب».

قوله: (على سَيِّدِنا محمد) قال اللَّقانِي في «شرحِ جَوهرتِه»: لا خِلافَ ـ كما قاله أستاذُنا ـ في جَوازِ استِعمال (السَّيِّد) فيه عليه الصَّلاةُ والسلام واستِحبابِهِ في غيرِ الصَّلاة، وإنما الخِلافُ في استِعمالِه حالَ التشهُّدِ، والمُعوَّلُ عليه الاستِحبابُ(٤). اهـ(٥) والله أعلَمُ بِالصَّواب، وإليه المرجعُ والمآبُ.

قال مُؤلِّفها: وكان الفَراغُ مِن ذلك ليلةَ الجُمعة من شعبانَ المبارَك الذي هو مِن شُهور سنةِ ألفٍ ومئةٍ وسَبعةٍ وسَبعين هِلاليَّة، والحمدُ لله وحدَه، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعدَه(٦).

---

(١) أي: مما يُنافي النفعَ.

(٢) هذا على كونِه بفتح الهمزة، ويَحتمل أنه بِكسرها مصدر (أشْهَدَ). على أنَّ المعروفَ في هذا الموضِع ـ وهو الذي رأيتُه في جميع نُسَخ الشَّرح عندي، وهي كثيرة ـ: (يومَ التَّناد).

(٣) أراد أنه اسمُ جمعٍ؛ فإنَّ (فَعْلاً) ليس من أبنيةِ التكسير.

(٤) الذي رجَّحه الحافظُ ابنُ حَجَر عدمُ الإتيان به اتِّباعاً للمأثور، وقدأطال في بيان ذلك وفي بيانِ أنَّ هذه الزيادةَ لو كانت مَندوبةً ما خفيتْ عليهم كلِّهم حتى أغفلوها، وفي «قواعد التصوُّف» لابن زرُّوق ما نصُّه: ما خَرج مخرج التَّعليم وُقِف به على وجهِه من غير زيادةٍ ولا نقص . . . نعم، اختُلف في زيادة (سيِّدنا) في الوارد من كيفيَّة الصلاة على النبي ﷺ، والوجهُ أن يُقتصرَ على لفظِه الوارد حيث تُعبِّد به، ويُزاد حيث ما يُراد الفضلُ في الجُملة. اهـ فاللهمَّ صلِّ وبارِك على حَبيبنا وسيِّدنا ومَولانا وقُرَّة أعيُنِنا محمد، وعلى آلِه وصحبِه وسلِّم تَسليماً كثيراً.

(٥) «عُمدة المريد» (٤/ ٢٢٥٤) و«هِداية المريد» (٢/ ١٤٠٠ - ١٤٠١).

(٦) قال مُصحِّحُها:

وكان الفراغُ من ذلك يوم الجمعة الرابع مِن شهرِ ربيع الأول الذي هو مِن شُهور سنةِ إحدى وأربعينَ وأربعِ مائةٍ وألف هِلالية.

والحمدُ لله وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَه.

فهرس الموضوعات

* * *

الإخراج الفني الإخراج الفني الإخراج الفني
WIF
وسيم إسماعيل فياض